

قضايا فكرية

من أجل تأصيل العقلانية
والديمقراطية والإبداع

تحدياً للهيمنة الأمريكية

الطريق إلى

عولمة بديلة ديمقراطية

الكتاب الحادي والعشرون / يناير

مكتبة مدبولي

٢٠٠٥

منتدى اقرأ الثقافي

www.iqra.ahlamontada.com

قضايا فكرية

من أجل تأصيل العقلانية
والديمقراطية والإبداع

إشراف : محمود أمين العالم

تحدياً للهيمنة الأمريكية
الطريق إلى عولة بديلة ديمقراطية

سلسلة كتب «قضايا فكرية»

بصدر عن «قضايا فكرية للنشر والتوزيع»

المراسلات باسم : السيدة / ماجدة رفاعة

العنوان ١٨ شارع ضريح سعد - من شارع القصر العيني - القاهرة

تليفون - فاكس ٣٥٥٥٥٠٢

الغلاف هدية متصلة إلى الفنان الفقيد

سعد عبد الوهاب

لوحات العدد للفنان العراقي

ضياء العزاوي

أسهم في إعداد وإخراج هذا العدد

جمال الشرقاوي

ماجدة رفاعة

محمود الهندي

الناشر: مكتبة مدبولي القاهرة
٦ ميدان طلعت حرب . ت: ٧٥٦٤٢١

رقم الإيداع ١٨٤٧٢ / ٢٠٠٤
الترقيم الدولي: 8-4981-2082-9772

المحتوى

صفحة

- الافتتاحية:

٧ محمود أمين العالم الثقافة والديمقراطية والهيمنة الأمريكية

١٥ المحور الأول:

الإطار التحليلي للنظام الرأسمالي في دوره المتأخر

- ١٧ ١.د. محمد دويدار - العولمة الاقتصادية مقولة علمية أم مقولة إيديولوجية
- ٣٩ د. عصام الزعيم - نقد العولمة الجديدة والدعوة إلى عولمة بديلة
- ٨٥ ١.د. سمير أمين - شيخوخة الرأسمالية
- ٩٩ ١.جان-ماري آربيي - وطأة التنمية الرأسمالية لا تُحتمل
- ٩٩ ترجمة:د. أنور مغيث
- ١١٣ ١.د. جورج لايبكا - من الإمبريالية إلى العولمة
- ١٢٥ ١. شريف دلاور - الأصول الفكرية للاستراتيجية الأمريكية
- ١٣٣ ١. محمد دويدار - العهد النازي الجديد أخلاقيات الرأسمالية تتبلور
- ١٤٧ ١.د. سمير أمين - في لا أخلاقيات إنسانية
- ١٤٧ الطموح المفرط والإجرامى للولايات المتحدة للسيطرة الاقتصادية على العالم

١٥٣ المحور الثاني:

التجليات المختلفة لظاهرة العولمة الرأسمالية

- ١٥٥ - بعد حادث ١١ سبتمبر المشنوم: دولة العولمة تساوي بين المقاومة د. حسن عبد ربه المصري
- ١٧١ ١. علي نجيب - الفلسطينية المشروعة والقوى الظلامية التي اعتدت عليها
- ١٨١ - القصور الثاني في حركة التاريخ (١)
- ١٨٥ ١.د. محمد رياض - الامبراطورية الأمريكية (٢)
- ١٩١ ١.د. محمد رياض - العدوان على العراق منهج للهيمنة الأمريكية
- ٢٠٥ د.فخري لبب - حقوق الإنسان في عصر الهيمنة: قراءة بعض تداعيات حقوق الإنسان
- ٢١٣ د.نبيل علي - النظام العالمي الجديد والمبادرة الشرق أوسطية
- ٢١٣ - المجتمع المدني الجديد بين المحلي والعالمي والمعلوماتي

- ٢٣٧ ا.عربان نصيف - الهيمنة.. والغذاء: السياسات الزراعية. ما بعد التكيف الهيكلي
- ٢٤٥ د.محمد رؤوف حامد - العولة والدواء
- ٢٥٣ د.دلال عبد الهادي - المشروع السياسي الدولي النشاط بين تكنولوجيا المعلومات وإزالة القيود وسعيه للتحالفات
- ٢٦١ د.فاتن عدلي - التعليم المصري بين التبعية والاستقلال
- ٢٩١ المحور الثالث :

تصورات مختلفة لعولة بدلة

- ٢٩٣ د.سمير أمين - البديل للنظام النيوليبرالي المسلح
- ٣٠٣ ا.بهيج نصار - عسكرية السياسة الأمريكية وقضايا الحرب والسلام: تصورات للمستقبل
- ٣٢١ ا.محمد يوسف الجندي - كيف يمكن التصدي للهيمنة الامبريالية
- ٣٢٩ ا.هاني نصيره - من العولة إلى العولة البديلة.. سؤال الإمكان؟
- ٣٣٧ ا.د.الفونس عزيز - مواجهة تحديات العولة في البلدان النامية
- ٣٤٧ ا.د.ماري تيريز عبد المسيح - ثقافة الاختلاف وبدائل العولة
- ٣٥٩ ا.د.أحمد ثابت - عوامل تراجع الدور المصري في الاستراتيجية الأمريكية
- ٣٦٩ المحور الرابع:

قضايا نظرية

- ٣٧١ ا.سلامه كيله - ما بعد الرأسمالية، ما قبل الاشتراكية
- ٣٨٧ كريم مروء - كتلة تاريخية جديدة لتأسيس أعية من نوع جديد
- ٣٩٣ ا.قادي أحمد هيكل - العولة ومسألة الهوية قراءة فكرية ثقافية
- ٤١٥ د.عطيات ابوالسعود - دور الفلسفة في الثقافة المعاصرة
- ٤٣٥ ا.د.أمنية رشيد - الآخر بين الهيمنة والصراع (جيرار دي نيرفال - جوستاف فلوبر - رفاعة الطهطاوي)
- ٤٤٥ د.جمال مفرج - الفن الحديث بين هيمنة التكنولوجيا وحرية التخيل الجمالي

قراءات وتعليقات

- ٤٥٣ - قراءة لكتاب « دكتاتورية رأس المال للكاتب والمفكر أديب ديمتري
- ٤٥٩ - تناقضات عصر الامبراطورية ووعوده
- ٤٦٧ - حضارة جديدة حضارة التضامن
- عرض وتقديم ا.د. عبد الغفار
مكاوي
- ٤٧٣ - عولة المقاومة عرض وتعليق على التقرير الأول للمنتدى العالمي للبدائل ا.سعد الطويل
- ٤٩٣ - « بومباي » ظاهرة جديدة
- ا.علي حرب
- ٤٩٧ - حديث النهايات
- عرض د. أحمد محمد سالم
- ٥٠٥ - المجموعة المصرية لمناهضة العولة
- ٥٠٩ - بيان الناشرين المستقلين
- ٥١٣ - وثائق اللجنة المصرية لمناهضة الاستعمار
- ٥١٧ - ببليوجرافيا العولة
- ٥٣٥ - وثائق
- عرض ا.د. سيد بحراوي
- عرض ا.محمد الجندى
- محمد صلاح الأسود
- محمود أمين العالم



الثقافة والديمقراطية والهيمنة الأمريكية(*)

محمد أمين العالم

أرحموا لي أن أبدأ بتعريف عام للثقافة. أخطر قضية في عصرنا الراهن في تقديري، وهو ما حرصت دائماً على تأكيده في العديد من كتابات سابقة، ولعلي لن أضيف هنا جديداً إلى هذه الكتابات. فالثقافة في تقديري لا تقتصر دلالتها على المعارف والأنشطة الأدبية والفنية والعلمية والعقلية والروحية والعقائدية والإبداعية والقيمية والأخلاقية، وإنما تمتد وتتسع لمختلف الممارسات والتجليات العملية والسلوكية والحياتية الفردية منها والجماعية والاجتماعية، فضلاً عن أشكال الحكم وأنماط الإنتاج ومضامين المواقف والممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية إلى غير ذلك. وهكذا يتوحد في مفهوم الثقافة الجانب المعرفي المعنوي مع الجانب المادي العملي للحياة الإنسانية. ولعلنا نجد هذا المفهوم كامناً في أصل كلمة الثقافة في لغتنا العربية، وفي بعض اللغات الأجنبية. فهي إستعارة مجازية في لغتنا من عملية تثقيف الرمح أو السيف إرهاباً لهما بالنار، وهو يقترب من عملية الزراعة agriculture في بعض اللغات الأجنبية، أي ارتباط مفهوم الثقافة بمفهوم الفعل التغييرى التجديدي التنموي. بمعنى أن الثقافة هي رؤية للعالم تتجلى وتتجسد فردياً ومجتمعياً في المفاهيم والقيم وظواهر السلوك والممارسات المعنوية والعملية والحياتية المختلفة التي توحدنا اللغة - بالمعنى العام - في المجتمع الواحد وإن تنوعت في الوقت نفسه بتنوع فئات هذا المجتمع من حيث مواقعها الاجتماعية ومواقفها الفكرية، بما يشكل الخصوصية الثقافية والقومية العامة لهذا المجتمع وما يكاد يعبر عن جوهر الصراع المحتدم داخله. هذا في تقديري هو المعنى الانثروبولوجي للثقافة وهو المعنى الجوهرى للثقافة، باعتبار أن الثقافة هي الخصوصية الإنسانية بامتياز في رؤيتها للعالم وفي سلوكها الفكري والعاطفي والروحي والعلمي. ولهذا فالثقافة تعبير عن إنسانية الإنسان وصراعه لا من أجل مجرد الحياة والبقاء، وإنما كذلك من أجل التجاوز المتصل

(*) نص محاضرة أقيمت مؤخراً في دبي.

للواقع الإنساني والطبيعي القائم وحدوده المعرفية والقيمية والحياتية. إنها في جوهرها خلاصة خبرة الماضي في الحاضر الذي هو بدوره مسكون بالمستقبل، أي مسكون بإرادة التجاوز إلى ما هو أرقى وأجمل وأكثر اقتداراً وحرية وعدالة وانتاجاً وإبداعاً. ولهذا فالثقافة ظاهرة تاريخية في جوهرها لا تترك دلائلها إلا على أرضية سياقاتها الاجتماعية الموضوعية الخاصة والمتنوعة. وعلى هذه الأرضية الاجتماعية تبين دائماً أن الثقافة في الممارسة، وهي في جوهرها تعبير عن ممارسة - تتمثل أساساً في توجيه متناقضين هما ثقافة السلطة السائدة بالمعنى السياسي والاجتماعي والعملية والإداري لهذه السياسة، وسلطة الثقافة المعبرة معنوية وعملياً كذلك عن قوى الاختلاف والنقد والنقض والمعارضة والتغيير والتجاوز والإبداع كما سبق أن أشرنا. وهكذا يجتمع في مفهوم الثقافة الواحدة، ما هو فردي خاص وما هو مجتمعي عام، بين ما هو ثقافة نخبة عالم وثقافة قاعدية شعبية بين ما هو سلطة سائدة وما هو مجتمعي مدني معارض مُهْمَش عادة، بين ما هو سلفي جامد وما هو إبداعي متفتح، بين ما هو ذاتي أصيل دون انقطاع عن تراثه أو عزلة عن ثقافة أخرى مغايرة، وبين ما هو تابع تكراراً أو اجتراراً من ناحية أو تقليداً من ناحية أخرى.

وإذا انتقلنا من هذه التعريفات العامة للثقافة إلى التحديد الخاص بالثقافة العربية الراهنة في مجملها بالمفهوم الذي عرضنا له، لوجدنا أنها بغير شك تُعدّ أولاً إمتداداً لحضارتنا العربية الإسلامية بكل توجهاتها وصراعاتها واختلافاتها عبر مراحلها التاريخية المختلفة، تراث مجد صعودها التاريخي القديم، وإن تكن - ثانياً - في الواقع - تراث انطفأها وتفككها التاريخي والاجتماعي وتحول إلى كيانات قطرية مختلفة ومتخالفة ومتخلفة مع تدهور فاعليتها الإنتاجية والإبداعية وبالتالي تدهور وحدة وفاعلية ثقافتها القومية العامة، مما أفضى ويفضي إلى فقدانها لحريتها الجماعية نفسها واستتباعها للعملة الرأسمالية السائدة اليوم سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وثقافياً، هذه العملة التي تُعدّ في أعلى مراحل الامبريالية، والتي تم استقطابها لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، الساعية للهيمنة الكاملة الشاملة على العالم، متخذة من سيطرتها على البلاد العربية بموقعها الفريد جغرافياً وتاريخياً وكنوز أرضها وهشاشة نظمها وتبعيتها نقطة انطلاق ووثوب وتوسع وعدوان وسيطرة على بقية الدول والمناطق الأخرى من العالم، دعماً وضماناً لهيمنتها التي تسعى إلى تأييدها وتحقيقاً لمقولة نهاية التاريخ؟ على أنها في الحقيقة لو صحت ستكون نهاية للحضارة الانسانية، ونعود مرة أخرى إلى تأمل ملامح واقعنا الثقافي لتبين لنا - كما سبق أن ذكرنا - سيادة بعدعين أساسيين في هـ. الواقع وإن اختلف الأمر من مستوى إلى آخر، بين هذا البلد العربي أو ذاك. **البعد الأول** هو استمرار التراث العربي الاسلامي القديم متمثلاً في الدين واللغة والاحساس العام بمستويات مختلفة - بوحدة الهوية التاريخية القومية، وهي وحدة يمتزج فيها الوجدان القطري الخاص بالوجدان العروبي القومي، بالوجدان الروحي والديني. كما تتنوع فيها مستويات التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين بقايا عشائرية وقبلية، وتسلطية أبوية وتخلف شبه إقطاعي مع سيادة التخلف الانتاجي واستشراء الهشاشة الفكرية التي تتراوح بين الفكر السلفي الأصولي الجامد، والرؤية التجزئية الانتقائية النفعية وروح المتاجرة والربحية السريعة فضلاً عن الفساد المؤسساتي الذي يضاعف من

تخلف مؤسسات السلطة نفسها، في إطار نظم حكم تسلطية تشكلت جميعا من أعلي، وتتحكم باسم منظومة ايدولوجية تتألف من رؤية دينية طقوسية، ورؤية قومية دعائية، تُبطن خلاف ما تصرّح به، كما تحكم باسم شوري أو ديمقراطية مظهرية وظيفتها تحسين وتجميل صورة التسلط وإضفاء المشروعية عليه، فضلا عن انعدام المشاركة الشعبية الديمقراطية في توجيه السياسات والمشروعات وتأمين مصالح الناس وضمان حقوقهم وحياتهم. هذا مع الحرص على إضعاف وتفكيك المعارضة الثقافية باحتوائها أو يقمعها فضلا عن سيادة غط انتاجي رأسمالي رث، يغلب عليه الطابع التجاري الرئعي التابع، وبالتالي انعدام أي خطة لتنمية شاملة، سواء داخل البلد الواحد أو بين البلاد العربية جميعا، وذلك اكتفاء بعمليات متناثرة مبشرة من النمو البذخي أو تلك التي تعبّر عن المصالح الذاتية الخاصة، هذا مع المفارقة الصارخة بين أكثر البلاد ثروة وأقلهم حداثة وتحديثا من الناحية الاقتصادية والثقافية وبين أقل البلاد العربية ثروة وأكثرها حداثة وتحديثا.

هذا عن البعد الأول لهذا الواقع الثقافي العربي، أما البعد الثاني للثقافة العربية الراهنة السائدة، فيتمثل في استمرار هيمنة رأس المال المعولم سواء من حيث الهيمنة المعنوية بما يتضمن ذلك من هيم وقيم ورؤى وأساليب حياة وتشكيلات تجارية واقتصادية واجتماعية وأنماط إعلامية وتعليمية وفكرية وعلمية وتكنولوجية وفتية وقيمية إلى جانب الهيمنة السياسية والاقتصادية بل التواجد العسكري الأجنبي المكثف - المدفوع الأجر - باسم حماية بعض البلاد العربية من بعضها الآخر، أو قواعد انطلاق ضد بعض الدول المسماة في المصطلح الأمريكي بالدول المارقة. هذا إلى جانب دعم اسرائيل بحيث تصبح القوة المركزية الاقتصادية والتكنولوجية فضلا عن القوة العسكرية التوسعية في المنطقة بتواطؤ أمريكي عسكري وسياسي، وبتراخ عربي، إن لم يكن بتواطؤ معنوي أو عملي كذلك من جانب بعض الدول العربية وذلك لإقامة الحلم الصهيوني الذي يتبنّاه المحافظون الأمريكيون الجدد من كبار محتكري صناعة الأسلحة وتجارة النفط. هذا في الوقت الذي يتم فيه احتلال العراق عسكريا وسرقة وتبيد كنوزه التراثية والتاريخية، والبحث عن أسلحة دمار شامل غير موجودة بأسلحة دمار شامل حقيقية بقصد تجرّبتها وتطويرها، فضلا عن السيطرة على النفط العراقي النادر لتمويل خطة الهيمنة الشاملة على العالم، وفرض سياسات اقتصادية على البلاد العربية عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئة التجارة الدولية، هذه السياسات التي تضاعف من تبعية البلاد العربية وتوقّف إمكانيات نموها المستمر وتواخدها القومي، أو علي الأقل تناسقها وتكاملها اقتصاديا وتجاريا كأضعف الإيمان.

ولبذا - بهذين البعدين الداخلي والخارجي تسود المجتمعات العربية مع بدايات هذا القرن الحادي والعشرين ثقافة ثنائية توفيقية ملتبسة غير متوازنة، فضلا عن هشاشة وسطحية بنيتها المعنوية. فلا القديم التراثي الذاتي عميق الجذور في تأصيله المعرفي والقيمي والوجداني في ثقافتنا العربية عامة، اللاهم إلا في بعض الاجتهادات المستنيرة الفكرية والعلمية ذات الطابع النخبوي، ولا الفاعل الخارجي له أسسه وركائزه الراسخة المستنبتة والتابعة في الوقت نفسه من الابداع المجتمعي الذاتي، وإنما يمارس تأثيره السلبي في عرقلة التنمية الذاتية.

على أن هذه السمة العامة لا تنطبق فقط على الجانب المعنوي أو الفكري بل تنبئها كذلك في السياسات والممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والاعلامية. ففي كل بلد عربي هناك مؤسسات للشورى أو للحياة النيابية، فضلا عن دساتير أو وثائق تنصّ على الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير والاعتقاد والاجتهاد والإبداع، على أنها في مختلف تجلياتها مُختلفة أو مختنقة أو محاصرة أو مراقبة أو محدودة أو معرضة دائما للمصادرة والقمع. إنها في أرفع مستوياتها المتحققة مجرد ديمقراطية هايدباركية لا تتعدّى مجالات مسوّرة محدودة ومحدّدة. وهذا مظهر آخر من مظاهر الثنائية بين إطلاق حرية السوق التجارية بلا حدود وتقييد الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان بلا حدود أيضا، فضلا عن العديد من الثنائيات الأخرى مثل الثنائية الاستعمارية بين الذكورة من ناحية والأنوثة من ناحية أخرى، بين هيمنة الرجل ودونية المرأة، ومثل التناقض بين الفكر والواقع، بين التنظير والتطبيق، بين ثقافة السلطة السائدة التي يمارسها وعَاط السلاطين وماسحو أجواخهم وأحذيتهم، والتبريريون والداعون إلى تجسيد العلاقة بين المثقفين والأمير، وسلطة الثقافة الناقدة ذات الرؤية الاستراتيجية البعيدة التي تقاوم ما هو سائد مهيمن جامد متخلف مستغل تابع وتسعى للتغيير والتجديد والتحرير والتنوير والتجاوز المتصل. على أن هذه الثنائية بين ثقافة السلطة وسلطة الثقافة ليست ثنائية توفيقية أو توازنية، بل هي تعبير بمستويات مختلفة عن التناقض والصراع المتحرك والمحرك للمجتمع والصانع لحركة التاريخ والمتطلع إلى تحقيق قيم الحق والعدل والتقدم والجمال رغم ما تواجهه سلطة الثقافة من عنق وقمع وقهر إلى حد الاغتيال المادي والمعنوي. ولهذا فإن قضية الثقافة وتبنيها كسلطة إجتماعية. فاعلة لا تتحقق في ملكوت الذهن وحده أو بالتعبير الفكري والأدبي والفني فحسب، على أهمية ذلك وضرورته، وإنما تتحقق بالاصطدام بالواقع الموضوعي السائد نفسه، وذلك بتوافر عاملين أساسيين: الأول هو التغيير التنموي الانتاجي التصنيغي الشامل المتكامل في جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية على مستوى كل بلد عربي وعلى المستوى القومي العام مع مراعاة خصوصية كل بلد عربي. أما العامل الثاني فهو المشاركة الشعبية الديمقراطية وبخاصة قواها المنتجة والمبدعة ومجتمعاتها المدنية الثقافية والسياسية ومختلف الهيئات المعبّرة عن المصالح المجتمعية الأساسية، مشاركاً فعّالة في مختلف جوانب الشأن العام. إن الثقافة مشروع تنموي في الجوهر - كما سبق أن ذكرنا - ولا سبيل إلى تحقيقه إلا من هذا المنطلق التنموي والديمقراطي.

إن بلادنا العربية تعاني أزمة تخلف وتبعية، أزمة معرفة وتنمية أزمة نظام وأزمة حكم، أزمة علاقة جائرة مأساوية بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني. أزمة هيمنة خارجية استبدادية جشعة تتعرض لها مقدرات حياتنا ومنطقتنا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقومية بل مواطنينا واستقلالنا الذاتي وحرّيتنا فوق أرضنا. أليس من دواعي الخزي القومي أن تكون بلادنا العربية هي الموقع الوحيد في عالم اليوم، الذي مازال تنجسد وتواجد فوق بعض أراضيها ظاهرة الاحتلال المباشر من قوى أجنبية بالغزو العسكري أو بالتراضي والاتفاق؟ فضلا عن هذا، فما تزال تدور فوق جزء عزيز من أراضي الأمة العربية أقصد فلسطين، حرب عدوانية استيطانية منذ أكثر من

نصف قرن تشنها الحركة الصهيونية العالمية بتحالف فكري وعلمي وسياسي وعسكري مع الطغمة الحاكمة الأمريكية وعلى رأسها المحافظون الجدد إيديولوجيا وشركات تجارة البترول وكبار تجار السلاح اقتصادياً!

إنها في النهاية أزمة افتقاد أمتنا العربي في أوطانها المختلفة للرؤية القومية الاستراتيجية الشاملة لواقعنا، وافتقادها بالتالي القدرة على السيطرة الفاعلة على قوانين حركة هذا الواقع وتجديدها وتطويرها لمصلحتنا القومية في مواجهة هذه الأوضاع العالمية الراهنة، وبخاصة الهيمنة الأمريكية. ليس هذا إهداراً وإنكاراً للعديد من الجهود والتضحيات والنتجزات في مختلف المجالات المعرفية والفكرية والاجتماعية والانتاجية والأدبية والفنية التي أسهم ويسهم فيها المثات من الرموز العظيمة للثقافة العربية من نساء ورجال، وإنما نتحدث عن الأبنية السائدة في فكرنا وواقعنا ومؤسساتنا الرسمية عامة، التعليمية والإعلامية والثقافية والسياسية والاجتماعية المتخلفة عن احتياجات وضرورات الحياة والتقدم لشعوبنا العربية.

وهنا يبرز السؤال: ما السبيل إلى تجاوز هذه الأزمة؟ هل بأجهزة الدولة العربية؟! إن الدول العربية، بل في أغلب البلاد النامية عامة - قد تضائل بل كاد أن يتوقف دورها كدولة رفاهية، دولة إنتاج وخدمات. لقد انفتحت الحدود الجغرافية والاقتصادية والتعليمية والثقافية أمام زحف القوى الرأسمالية الكبرى وبخاصة الولايات الأمريكية المتحدة التي أصبحت لها قواعد عسكرية مستقرة في بعض البلاد العربية، فضلاً عن تدخلها السافر لفرض الديمقراطية في صيغتها الليبرالية، وتغيير مناهج التعليم باسم محاربة التعصب الديني والارهاب، إلى جانب استمرار عدوانها على العراق وتواطئها السياسي والعسكري مع الجرائم الاسرائيلية الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني خروجاً في الحالتين على المشروعية الدولية، ومع ذلك تقف الدولة العربية موقف المشاركة العملية، أو التواطؤ السياسي والايديولوجي، بل انتقلت بعض التصريحات الرسمية من القول بأن ١٠٠ X ١٠٠ من أوراق اللعبة في أيدي أمريكا ولهذا لا سبيل لمعاداتها، إلى القول الجديد الذي يصرح به أحد قادة الدول العربية «إن الاستراتيجية الأمريكية هي استراتيجيتنا».

ولهذا لا أمل في امكانية تجاوز الأزمة العربية استناداً إلى الدول العربية في صورها وتحليلاتها المختلفة. ليس معنى هذا أن نتخلى عن الدولة وأجهزتها أو أن نضعفها كنظام، فهذا كما ذكرنا ما تسعى إليه وتحققه سياسة الهيمنة الأمريكية بالفعل.

فهل نستطيع أن نتجاوز الأزمة بتنشيط الجماعات والتشكيلات المدنية، أي السعي إلى البناء الجديد من أسفل في نسج العلاقات الاجتماعية؟ هذا هو بغير شك الطريق الصحيح والصحي.

ولكن.. هذه الجماعات والتشكيلات المدنية من نقابات مهنية واحزاب سياسية واتحادات وجمعيات وهيئات وروابط مختلفة ماتزال تعاني في أغلب بلدان العربية من ضيق مساحة حركتها وأنشطتها. إنها تكاد تكون محصورة في مقراتها أو في مجالاتها العملية ولايتاح لها النشاط الاجتماعي والسياسي خاصة خارج هذه المقارات في سرادقات أو مسيرات أو تظاهرات شعبية. أي أنها تفتقد حرية العمل الجماهيري تعبيراً عن مواقفها من سياسات الدولة أو مشروعاتها، وحشداً للوعي الجماهيري حولها.

هل قضية الحرية وبالتالي الديمقراطية هما إذن الحلقة الرئيسية والمدخل الأساسي لتحقيق التغيير المنشود؟ إن الدعوة إلى توسيع آفاق الحرية والديمقراطية هي الأزوجة التي تتغنى بها وتسعى لتحقيقها مختلفة الاتجاهات والأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل هي دعوى تستغلها وتبناها شكليا الهيمنة الأمريكية وتتخذها بطاقة عبورها إلى قلب المجتمعات العربية لا للقضاء على الارهاب - كما تزعم - وإنما لتسييد قانون السوق الرأسمالية والليبرالية الاقتصادية بما يحقق السيطرة والاحتكار للشركات الأمريكية وما يتيح هيكلة هذه المجتمعات العربية وتشكيلها حسب المصالح الأمريكية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتعليميا.

لأنك في أن الحرية وتجسيدها الاجتماعي في الديمقراطية هي جوهر إنسانية الانسان فردا ومجتمعاً وعلاقات إنسانية ودولية، وتختلف دلالتها باختلاف الملامح التاريخية والاقتصادية. فهي لم تعد «ديمس كراتس» اليونانية «أي حكم الشعب» التي تحرم العبيد والمرأة والرجل الفقير العادي من الاشتراك في الانتخابات، وليست هي مجرد «دعه يفعل دعه يمر» في المرحلة الأولى لنشأة البورجوازية وهي تغزو المعازل الاقتصادية المغلقة، على أنها لا تتمثل كذلك في سيادة حرية السوق وحرية الاستغلال والاحتلال وغزو البلدان الأخرى وفرض هيمنة عرقية أو دينية أو طبقية أو هيمنة دولية وسيادة فلسفة فردية مطلقة أو برجماتية خالصة. إن الحرية والديمقراطية في عصرنا الراهن لا تنتعز أو تتعالى عما يهدد هذا العصر من أخطار نووية وبيئية، وما تتعرض له مجتمعاتنا الانسانية عن أمراض ومجاعات وتصحر واستغلال وتبعية واستعمار وعنصرية وصهيونية، وماتسعى إليه بعض القوى الدولية وعلى رأسها الأمريكية إلى فرض سيطرتها المعلوماتية والإتصالية والايديولوجية والدولارية على العالم أجمع وتنميته سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا لمصلحتها. إن الحرية والديمقراطية تكتمل دلالتها وتختبر لا في ملكوت الذهن وحده، وإنما بالضرورة في ملكوت الواقع كذلك، وأساسا في ملكوت الفعل العقلائي المناضل والفعل التغييرى المبدع في مختلف المستويات الفردية والمجتمعية والانسانية وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالحرية والديمقراطية ليستا مجرد وسيلة أو مجرد غاية، بل هي سيورة متصلة متنامية ومعنى حى مبدع لانسانية الانسان. ولهذا ترتبط مقولتا الحرية والديمقراطية ارتباطاً حميماً بالتنمية الشاملة في أبعادها وتجلياتها المختلفة، المبررة عن الاحتجاجات الأساسية للانسان. وهكذا تصبح - بحق - الحرية والديمقراطية والتنمية الشاملة الفردية والقومية والانسانية هي الحلقة الرئيسية للتغيير المنشود.

ولكن... من هي السلطة وأين، القدرة على الإمساك بهذه الحلقة الرئيسية للتغيير المنشود؟! إنها في تقديري سلطة الثقافة أولا، أى سلطة الوعي الموضوعي المناضل المبدع، إنها هذه السلطة التي يبنها المثقفون الواعون من مختلف قوى الانتاج والمعرفة ومنظمات المجتمع المدني ويطورونها بحسب الملامح الخاصة لواقعنا العربي في تعدد ساحاته وخصوصياته. وعندما أقول يبنها المثقفون فلسست أقصد المثقف المهنة أو المثقف المتخصص فحسب، وإنما أقصد أساسا المثقفين بالمعنى الشامل للثقافة، المثقفين المدركين للشرط الاجتماعي والمهمومين بالشأن العام والحريصين على التغيير والتجديد

والمدركين في الوقت نفسه لحقائق المنجزات العلمية والتكنولوجية والمعرفية ولعلاقات القوى السياسية المختلفة والمتناقضة في العالم. إنهم المثقفون العُصيون الذين يمثلون بثقافتهم القوى الثورية التغييرية في عصرنا الراهن. لست بهذا أصادر على دور الأحزاب السياسية المختلفة وبخاصة الأحزاب القومية والديمقراطية واليسارية والاشتراكية والشيوعية في القيام بدور التوعية والفعل التنويري والتغييرية أيضا، فضلا عن دور مؤسسات المجتمع المدني الذي ينبغي أن تتسع وتعمق وتصبح لها فاعليتها في توسيع آفاق الحرية والديمقراطية وفي التغيير الاجتماعي الشامل. لست أصادر على هذه القوى والفاعليات جميعا الذي يُعد المثقفون جزءاً عضواً في تشكيلاتها المتنوعة. كما أنني لست أقلل من حيث المبدأ من الدور الأساسي للدولة الوطنية العربية وبضرورة دعمها وتطويرها ديمقراطياً ومساهمةً انتاجياً وخدماتياً..

على أنني أرى في الإطار الخاص لأوضاعنا العربية ولعصرنا الراهن وللدور الانتاجي للثقافة فيه، أنه من الضروري أن يصبح للمثقفين العرب دورٌ متميز خاص في بلادنا العربية إلى جانب هذه التنظيمات السياسية والاجتماعية الأخرى وفي تفاعل معها.

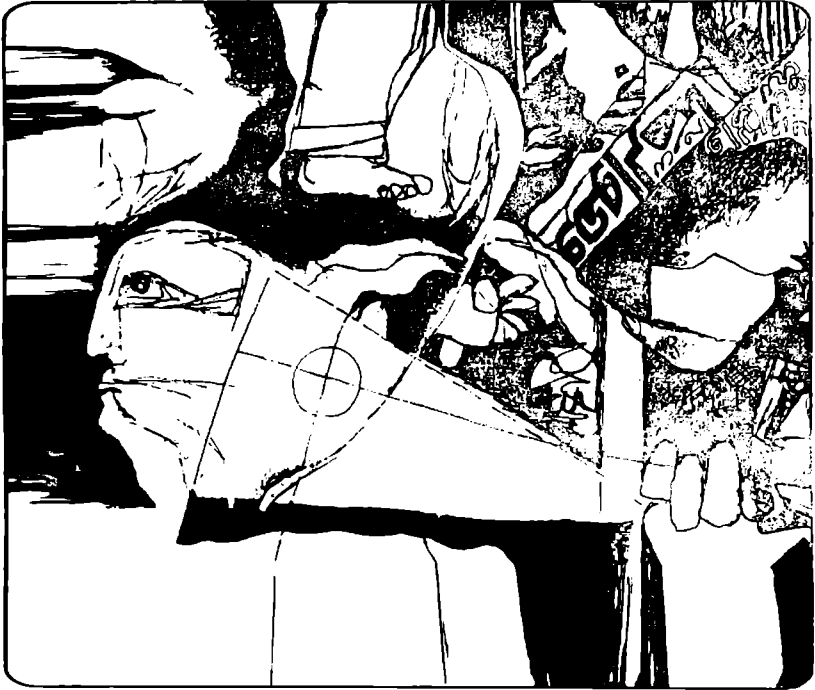
ولهذا اقترحت منذ سنوات، ومازلت اقترح تشكيل جبهة عربية للمثقفين العرب تضم مختلف انتماءاتهم السياسية والفكرية والاجتماعية وكفاءاتهم العلمية والعملية على نحو ديمقراطي، للمساهمة في اقتراح صياغة عقد اجتماعي قومي جديد يكون مرجعيتنا القومية في هذه المرحلة المأزومة والمهزومة في واقعنا وتاريخنا العربي. فالدساتير في أغلب البلاد العربية إما غير موجودة أو مغفّية بقوانين تقيدها أو تنفيها. أما مرجعيتنا القومية المعلنة فهي كلمات وشعارات تتناقض في التطبيق أو تتلون بتلون الأوضاع والمصالح وعلاقات القوى الدولية عامة والأمريكية خاصة.

كما اقترحت أن تقوم هذه الجبهة، أو أي شكل آخر يتخذه المثقفون لتفعيل دورهم، بوضع مشروع تنموي إنتاجي عقلائي علمي ديمقراطي شامل لأمتنا العربية، يراعي ما بين مجتمعاتها من تباين في الظروف وتفاوت في المستويات، أقصد - كما سبق أن ذكرت - وضع مشروع قومي عملي يقدم بدائل وحلولاً للقضايا والمشاكل القومية المختلفة لا مجرد شعارات مجردة تعبوية على أن تشارك مختلف القوى المنتجة والمبدعة والحية في المجتمعات العربية في مناقشته وإغنائه والسعي بل النضال من أجل تبنيه وتنفيذه والحرص على تجديده بتجدد الأوضاع والضرورات.

كما اقترحت السعي إلى تشكيل جامعة للشعوب العربية في توازن مع جامعة الدول العربية ولا أقول في مواجهتها، تمثل كذلك مختلف القوى السياسية والنقابية والأنشطة الثقافية والهيئات الأساسية في المجتمع المدني لتعبر عن الصوت الشعبي العربي في معالجة مختلف القضايا العربية والعالمية وتكون عمقا شعبيا لجامعة الدول العربية التي تهيم عليها النظم الرسمية وتكاد تجهضها. واكتمل هذين المقترحين بالدعوة إلى المشاركة العملية مع مختلف القوى القومية والديمقراطية والتقدمية التي تمثل مختلف شعوب العالم تمثيلاً ديمقراطياً، هذه القوى التي تتجمع وتتوحد وتعمل من أجل بناء عوله إنسانية ديمقراطية بديلة في مواجهة هذه العولة الأمريكية الرأسمالية التي تسعى إلى الهيمنة على حضارة العصر، وتواصل اليوم مشروعاتها العدوانية والتوسعية وإهدارها

للمشروعية الدولية. لقد تأسست في القاهرة مؤخرا جماعة تتبنى شعار العولمة البديلة، وحيدا لو تشكلت جماعات ماثلة في كل بلد عربي ليتألف منها جبهة العولمة البديلة العربية التي تحرص على تنسيق عملها مع العمل الشعبي العالمي. وحيدا لو تم هذا كذلك بالنسبة لجبهة المثقفين التي تسعى لتشكيلها في مصر وبالنسبة لجامعة الشعوب العربية. فبهذا تتحقق وحدة العمل والنضال العربي في تناسق مع العمل والنضال الإنساني.

لست بهذه المقترحات أقدم صياغات نهائية لإمكانيات لتجاوز تخلفنا وتقرقنا القومي وتبعيتنا في تضامن مع مختلف القوى الواعية والمتقدمة في بلادنا العربية وفي العالم، وإنما أطرح رؤى ومقترحات لعلها أن تفجر بالحوار المجتمعي والقومي والثقافي، وربما ببعض الممارسات والمبادرات العملية، إمكانيات وآفاقا أكثر غنى ووعيا وفاعلية...

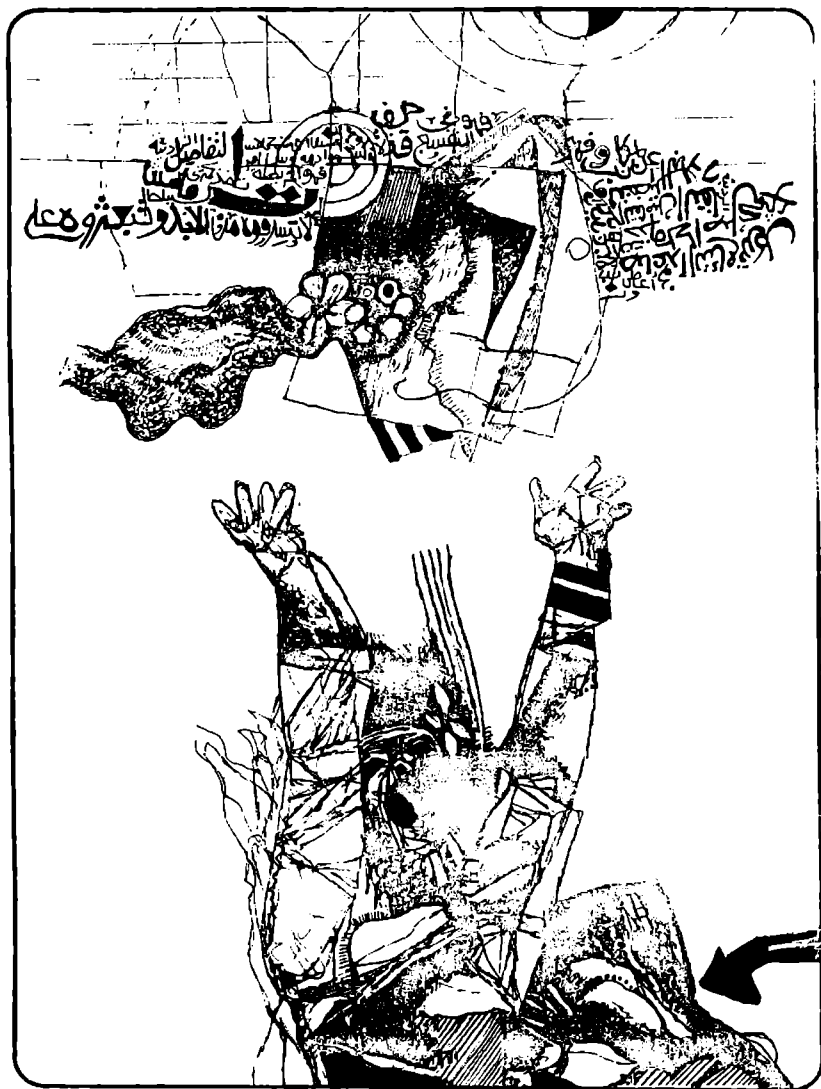


المحور الأول:

الاطار التحليلي للنظام الرأسمالي في دوره المتأخر

- العولة الاقتصادية: مقولة علمية أم مقولة إيديولوجية
- نقد العولة الجديدة والدعوة إلى عولة بديلة
- شيخوخة الرأسمالية
- وطأة الرأسمالية التي لا تُحتمل
- من الامبريالية إلى العولة
- الأصول الفكرية للاستراتيجية الأمريكية
- العهد النازي الجديد : أخلاقيات الرأسمالية تتطور في لا أخلاقيات انسانية
- الطموح المفرط والإجرامي للولايات المتحدة للسيطرة الاقتصادية على العالم

الكتاب الحادي والعشرون يناير ٢٠٠٥



«العولمة» الاقتصادية؟ مقولة علمية أم مقولة أيديولوجية

دكتور / محمد دويدار (*)

الأقلية من أفراد المجتمع البشري، من تحويل العالم إلى وحدة سوقية واحدة تحت سيطرة هذه القوى، على نحو يمكنها من أن تنفرد بالنصيب الأوفر من خيرات المجتمع البشري مع الزيادة المستمرة في ملايين المتعطلين على العمل والاتساع المتزايد في دائرة الفقر والمرض والانحدار المتسارع لمعيشة الغالبية والحرمان المتنامي لهم من التمتع بالحرية والكرامة الانسانية، مع التصادي في خلخلة أسس الاجتماع الانساني ببلقنة الدول التي تقاوم ذلك (أي تفتيتها كوحدات سياسية) وشرذمة التجمعات الانسانية إلى وحدات اجتماعية قزمية على أساس الجنس أو العرق أو الدين؛ مع إيهام «الآخرين» بأنهم متعطلون فعلا لمركبات القضا، نحو النعيم المقيم «للعولمة»؟

• وسادمت النظرية جزءا من الواقع المادي للمجتمع، ما الذي يحدثنا عنه واقع الاقتصاد الرأسمالي الدولي، في عقوده التي تقتل النصف الثاني من القرن العشرين، في شأن أي تفسير كفي في قوانين التطور الرأسمالي المتمثلة في قانون تركيز وقرنك رأس المال، وقانون التزايد النسبي للبطالة والفقر المطلق والنسبي، وقانون التطور من خلال

١- الاشكالية النظرية: فكرة «العولمة» الاقتصادية، هل نحن بصدد مقولة (١) نظرية نتاج التعرف العلمي على الاقتصاد الدولي المعاصر، أم مقولة في مفردات الخطاب الأيديولوجي لرأس المال الدولي، وخاصة رأس المال المهيمن دوليا في الاقتصاد الدولي المعاصر؟ البحث العلمي وحده هو سبيل الاجابة على ذلك.

٢- من يقدم على هذا البحث، أي سؤال يتعين أن يطرحه على نفسه، محددًا بذلك مسالك بحثه، ليصل إلى مقصود «العولمة» الاقتصادية؟

• هل يقصد بذلك أن كل أفراد المجتمع البشري أصبحوا يعيشون في تنظيم اجتماعي واحد، يقوم على التكامل والهرمونية، ويضمن لهم حدا أدنى من المساواة في الثروة وفرص العمل والمشاركة في الانتاج وتوزيع عادل للنتائج وفرص طيبة للحياة ومستويات المعيشة بأبعادها المادية والثقافية والسياسية، مما يضمن للإنسان، أينما وجد، التمتع بالحظ الأوفر من الحرية والكرامة الانسانية؟

• أم أن المقصود هو ما تهدف اليه قوى اقتصادية وسياسية وعسكرية معينة، لامتثل إلا

(*) أستاذ الاقتصاد السياسي.

الأزمة، وقانون التطور غير المتوازن من حيث المكان ومن حيث العلاقات بين الشرائح الاجتماعية، على المستويين الداخلي والدولي؟

٣- في محاولة التوصل إلى «السؤال» وإلى اقتراح فرضية نحو «الاجابة»، هل مازلتنا بحاجة إلى «تحذير منهجي» يحصننا ضد بيغائية السلوك «البحشي» تجاه كل ما تقذف به رياح انشغالات الغرب الرأسمالي سلوكا يتمثل في التلطف اللاوعي لكل ما يقترحه «كقضايا» للبحث، وكل ما يوحي اليه «كتناج» يفرزها البحث؟

٤- أبا ما كان السؤال البعشي الذي يستجيب للاشكالية النظرية فالاجابة لاتأتى إلا بالدراسة الموضوعية لخصائص الاقتصاد الدولي المعاصر سواء فيما يتعلق بعملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمي أو فيما يخص محاولات تحقيق اطار تنظيمي لهذا التراكم.

١- تستغرد الرأسمالية، في دوليتها المعاصرة، بالبشرية. وتقوم كل نشاطاتها، خاصة الاقتصادية منها، حول القيمة المحورية، أي القيمة السلعية؛ حيث يخضع الكل الاجتماعي لأحد مفرداته التاريخية: السوق، حيث التجارة كمجال لتحقيق الربح الفردي النقدي، الذي هو هدف المشروع الرأسمالي، خاصة في شكله التاريخي المعاصر، أي شكل الاحتكارات دولية النشاط في انتمائها في مجموعات متباينة النشاط، إلى مجموعات علمية عملاقة تستهدف في بحثها عن الربح النقدي، كل المجتمع الدولي بثلاثية اجتماعية تدور حول الربح النقدي: اقتصاديا بتصيد كل ما هو قوة شرائية يمكن أن تمثل طلبا على سلع تبيعها أيا كان المشتري وأيا كان مكان تواجده علي خريطة الكرة الأرضية، وسياسيا «ببلقنة» الدول القائمة بتفتيتها إلى وحدات سياسية واهية ومتصارعة؛ واجتماعيا لشردة المجتمعات إلى جزئيات عرقية وطائفية لاهية عن وجودها بعداماتها البيئية الناقصة للوجود الاجتماعي.

٢- هذه الثلاثية الاجتماعية المميزة كحركة رأس المال الدولي تتبلور عبر صراع عالمي بين نماذج ثلاثة

للرأسمالية: رأسمالية الليبرالية الانجلوسكسونية الجديدة التي تطلق العنان لقوى السوق تقطعها الولايات المتحدة الأمريكية، وهي ليبرالية تروث الليبرالية البريطانية، نبت منتصف القرن التاسع عشر، مع فارق كيني تاريخي. إذ بينما كانت بريطانيا تدعو لها بقفزات الدبلوماسية الاستعمارية ذات البوارج الحربية، تقذف الولايات المتحدة الأمريكية بالليبرالية الجديدة عبر بربرة لقوى السوق، تعززها عند الضرورة ترسانة الحروب المحلية وقائمة العقوبات الدولية (الاقتصادية وغير الاقتصادية) وسطوة المنظمات الاقتصادية الدولية بضغطها المالية والقانونية، والعنوانات المسلحة العارية. وتدفع بها، عندما تقل كفاءة هذه الترسانات، إلى عسكرة مباشرة وصرخة للعلاقات الدولية.

النموذج الثاني للرأسمالية الذي يعيش عملية الصراع هذه على الصعيد الدولي هو نموذج رأسمالية الدولة «المانية» الأوروبية. وهو نموذج لرأسمالية تيقنت، عبر صراعات القوى الاجتماعية منذ أواخر القرن التاسع عشر، أن الحلولة دون التغيير على حساب رأس المال لايتحقق إلا بدور للدولة الرأسمالية بضمن بعض التوازن ليس في توزيع الثروة وإنما في نط توزيع الدخل، تصحيحا للأداء المعوج لقوى السوق. وكذلك للحد من عمل قانون النمو عبر تقلبات الدورة الاقتصادية، بما تتضمنه من تقلبات في مستوى تشغيل قوى الاهاج البشرية والمادية ومستوى الدخل. وهو نموذج لايسلم الآن من أزمة اجتماعية سياسية يعيشها رأس المال بين تناقضاته مع القوى الاجتماعية الأخرى في داخل كل بلد أوروبي، وتناقضاته في داخل الاطار الأوروبي، وتناقضاته مع رؤوس الأموال الدولية الأخرى، أي على الصعيد الدولي.

أما النموذج الثالث في عملية الصراع الدولية هذه فهو نموذج رأسمالية الدولة التوجيهية الساعية إلى اقادة المشروع الرأسمالي من اخلاقيات العمل في المجتمع القديم، والحريصة على الحد من التناقض بين المشروعات بقصد تحقيق أداء اقتصادي أكفأ خاصة

على صعيد السوق الدولية ليس فقط كقوة تصديرية وإنما كذلك كقوة مالية. نحن هنا بصدد نموذج الرأسمالية اليابانية. الذي بدأ في العقود الأخيرة يعيش أزمة محاولة الفكك من تناقض الانفاس الفعلي في عادات العمل الأجبر وهم الابقاء على عادات العمل السابقة على الرأسمالية.

٣- في خضم هذا الصراع المركب تتطور الخصائص الموضوعية لعملية تراكم رأس المال على الصعيد الدولي، التي يمكن إبراز ملامحها الرئيسية على النحو التالي:

أولاً: يتميز الاقتصاد الدولي حالياً بنمط مركب لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي يختلف كيميائياً عن النمط الذي ساد الاقتصاد الدولي منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية، والذي كان يقوم على تخصص البلدان في عمليات متكاملة لانتاج منتجات كاملة، على تفرقة بين الاقتصاديات التي أصبحت مختلفة (بالمعنى العلمي لا الأخلاقي) تخصصت في انتاج المواد الأولية الزراعية والمعدنية أساساً، مع تركيز كل منها على سلعة أو سلعتين توجهاً للتصدير، تصديراً يحدد امكانيات الاستيراد ونوعه ومداه ومن ثم امكانية توفير شروط تجدد الانتاج للفترة القادمة، وهي شروط لا تتحقق إلا من خلال السوق الدولية.

أما النمط الحالي لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي فيبرز من خلال عملية طويلة من التحول في هيكل المشروع الرأسمالي، بالنسبة لعملية العمل الاجتماعي في داخله، من حيث استيعابه لمكونات تقسيم العمل في داخله على أساس تقسيم العملية الانتاجية اللازمة لانتاج ناتج واحد إلى عمليات عديدة يتخصص في القيام بكل منها عامل أو مجموعة من عمال المشروع، الأمر يتعلق بمكانات احلال العامل الجماعي محل العامل الفردي في اطار عملية من التغير التكنولوجي تتحقق عبر التحول من اليدوية إلى الآلية، ومن الآلية إلى الأتمتة، ومن الأخيرة إلى الاللكترونية. الأمر الذي يدفع بمهارة العمل ومن ثم انتاجيته دفعة تصاعديّة هائلة. كما يبرز النمط الحالي لتقسيم العمل

الرأسمالي الدولي من خلال عملية طويلة من التحول في هيكل الاقتصاديات المتقدمة تتمثل في تتابع التحول نحو فروع انتاجية جديدة تحمل محل فروع سابقة في ريادتها لمجمل النشاط الاقتصادي، خاصة في الصناعة، وتصبح الفروع السابقة من قبيل الفروع المتهاكمة التي يستحب إما تصفيته أو نقلها إلى، أو التفاوض عن وجودها في أجزاء أخرى من الاقتصاد الدولي. هذا النمط الحالي لتقسيم العمل الدولي الذي بدأ في السيادة منذ سبعينيات القرن العشرين يحتفظ ببعض خصائص النمط السابق، ويحتوي بعض نشاطات صناعية ينتقل الاختصاص بها إلى الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الدولي، مع توجه في داخل الأجزاء المتقدمة نحو الانتاج العلمي والتكنولوجي ونحو الانتاج العملي للسلع الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا، وتوجه، على الصعيد الدولي، نحو تخصص البلدان المختلفة، ليس بقيام البلد بإنتاج السلعة كاملة، وإنما بتخصص البلد في انتاج جزء من سلعة أو أجزاء من سلع مختلفة، على أن يتم التجميع، أي تجميع الأجزاء، في مكان يتخصص في ذلك. هذا النمط المركب لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي يتميز بمعدلات متزايدة لتطور التكنولوجيا باعتبار التجديدات التكنولوجية السبيل المحوري لاكتساب المزايا النسبية في انتاج سلعة ما في مواجهة المنافسين في انتاجها في اطار السوق الدولية.

هذا النمط لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي يتضمن شكلاً تاريخياً جديداً لتدويل الانتاج، يزيد من تعميق شبكة التداخلات الاجتماعية بين أجزاء المجتمع الدولي، ويزيد من ثم من حدة تفاعل الأحداث في الأماكن المختلفة منه، وفورية التأثير المتبادل لهذه الأحداث على القوى الاجتماعية المختلفة المكونة له، أي للمجتمع الدولي. وعلى الصعيد المعرفي، يؤثر هذا النمط المركب لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي في تحديد حظ كل من الاقتصاديات المكونة للاقتصاد الدولي من المعارف العلمية والتكنولوجية (خلقاً وتعلماً)، ويؤثر في نظام التعليم (بما يتضمنه من تأهيل وتدريب) في كل دولة، ويؤثر للمدرسة في كل من هذه الاقتصاديات باحتياجات سوق العمل وينوع

التكوين الثقافي (وجود أو غيابا) الذي تفرزه المدرسة.

٤- كما يتميز الاقتصاد الدولي المعاصر، ثانيا، بسيادة الاحتكارات الدولية كشكل غالب للمشروع الرأسمالي. الأمر يتعلق بالشركات دولية النشاط التي تقود هذا النمط المركب لتقسيم العمل الدولي. وهي وحدات هي الأخرى مركبة، غالبا ما تنتمي إلى مجموعات مالية عملاقة تجمع بين النشاطات المالية والانتاجية والتجارية. وهي تقصد كل أرجاء السوق العالمية، وترسم استراتيجيات تطور وأداء على مستوى الاقتصاد الدولي، وتخطط لسيطرة متزايدة على السوق من خلال تركز رأس المال دوليا عن طريق الدمجيات المتسارعة في معدل تحققها، وتتج في أماكن مختلفة من الاقتصاد الدولي، أي تمارس نشاطاتها على اقاليم دول عديدة مستفيدة من التباين بين البلدان في مواردها الاقتصادية، وخاصة مواردها من الطاقة، في قواها الانتاجية البشرية، في أحجام أسواقها، في أنظمتها المالية والضريبية وفي انظمتها القانونية، في كيفية تنظيمها للعلاقات العمل. هذه الشركات تمارس أهم جزء من نشاطها (المالي والبحثي والتنموي) في البلد الأم في ظل سلطان دولة هذا البلد ومستفيدة مما تقدمه من اطار حمائي عام وخدمات أساسية للمشروع الفردي بها. وهي تقوى من مركزها في مواجهة هذه الدولة بالتوسع في نشاطها على اقاليم بلدان أخرى (مع التوسع في درجة تدويل هذا النشاط) في ظل سلطان الدولة المضيفة. والشركة تسعى، بين هذا وذاك، إلى أن تحقق لنفسها ذاتية نسبية في مواجهة كل من الدولة الأم (تستفيد منها دوليا في مساندتها وحمايتها) والدول المستضيفة (لتعظم حصيلة نشاطها على أرضها) وتصبح بذلك عضوا من أعضاء الاقتصاد الدولي المعاصر في تناقض موضوعي كامن مع الدولة كشكل للتنظيم السياسي للمجتمعات المكونة للمجتمع الدولي. خاصة أن الكثير من هذه الشركات أصبح يسيطر على قوة اقتصادية تفوق في المتوسط، القوة الاقتصادية لكثير من الدول (الـ ٦٠٠ من هذه الشركات حجم مبيعات

على نطاق السوق الدولية يفوق ١ مليار \$، وأكثر ٣٥٠ شركة منها تسيطر على ٤٠٪ من التجارة الدولية، في اواخر التسعينيات). هذه الشركات تقصد تحويل الاقتصاد الدولي إلى سوق واحدة دون عوائق أمام حركة رأس المال ليمول (ويعين: تحويلا محليا) وينتج ويسوّق بقصد تحقيق الربح النقدي. هذه السوق الدولية التي يسعى إلى توحدها تتضمن سوقا دولية للعمل، بتحفيزات محسوبة، لتسمح لرأس المال باتباع سياسات انتقائية لاستخدام القوة العاملة على مستوى المناطق المختلفة المكونة للاقتصاد الدولي، بشرائنها المختلفة من حيث قدراتها الجسمانية والذهنية وتكوينها الفني (الاحتياج إلى العقول في مناطق معينة إلى الكادرات الفنية في مناطق أخرى، إلى القوة العاملة المؤهلة في مناطق ثالثة، استبدال قوة عاملة رخيصة بقوة عاملة أغلى في مناطق رابعة... وهكذا). الأمر الذي يستلزم نقلة كيفية في قدرة القوة العاملة على الانتقال، ليس فقط بين جنات سوق العمل الوطنية، وإنما كذلك بين جنات سوق العمل الدولية. كل ذلك في اطار خصيصه مرحلية، تتميز بتكنولوجيا بالاتجاه نحو اليكترونيزية مختلف النشاطات الاقتصادية مما يجعل القوة العاملة المتاحة بصفة عامة تفوق احتياجات عملية تراكم رأس المال في جنات الاقتصاد الدولي. لنكون بصدد شكل من «فائض السكان» يترجم المقدر الاحتمالية (فنيا) على خلق الوفرة الاقتصادية النسبية، دون أن تترجم هذه المقدر فعليا إلى مستوى انتاج يتناسب مع هذه المقدر، مع فط لتوزيع الناتج الفعلي بعكس (تنظيميا) الاستقطاب الاقتصادي (في الثروة والدخل) بين قوى المجتمع، استقطابا يستبقى، رغم المقدر الانتاجية الاحتمالية، الندرة الاقتصادية النسبية بالنسبة للغالبية من افراد المجتمع الدولي.

٥- كما يتميز الاقتصاد الدولي المعاصر، ثالثا، بعملية للصراع بين رؤوس الأموال الكبرى حول إعادة صياغة فط الهيمنة في هذا الاقتصاد الدولي. وهو فط يتميز حتى الآن باستمرار تمتع رأس المال الأمريكي بكثير من مقومات الهيمنة في مواجهة رأس المال

باستمرار الازمة التي يعيشها منذ بداية السبعينيات حتي يومنا هذا (رغم اللحظات التي توهم البعض أنها بدايات الانتعاش الاقتصادي)، كأزمة هيكلية تبرز اتجاه التضخم في ثانيا الركود وتعاكس عدم قدرة الشكل التنظيمي السائد على تمكين المجتمع من استخدام قوى الانتاج البشرية والمادية المتاحة بالفعل استخداما كاملا. وقد بدأت الازمة بالتعبير عن نفسها نقديا في نهاية الستينيات، لتعبر عن نفسها فيما تبلور اثناء السبعينيات في اتجاه النشاط الاقتصادي نحو الارتفاع المستمر في الائتمان مع اتساع في دائرة البطالة وازدياد في حجم الطاقة الانتاجية المادية المعطلة. وذلك بعد فترة من توسع الطلب الكلي الفعال (في الخمسينيات والستينيات) أساسا بفضل ما تخلقه الدولة من طلب عام عن طريق الاتفاق العام، وهو طلب ساعد كثيرا في تطوير المشروع الرأسمالي نحو المشروع الاحتكاري دولي النشاط. اجتماع الاتجاه التضخمي مع الاتجاه الانكماش في نفس اللحظة أربك الدولة الرأسمالية في البلدان المتقدمة، وأربك من سياستها المتعلقة بنشاطها المادي. فالاجراء الذي يقصد به الحد من التضخم يؤدي في ذات الوقت إلى زيادة البطالة والطاقة المادية المعطلة. ولم تصل الدولة في الاقتصاديات المتقدمة إلى قرار إلا مع بداية الثمانينيات حين مالت إلى تفضيل السعي لاستقرار الائتمان (نظرا لأهمية ذلك للنشاط التصديري والمنافسة على الصعيد الدولي) عن طريق الحد من الضغوط التضخمية، الأمر الذي يطلق العنان لاتساع دائرة البطالة وتعطل الطاقة المادية (ما بين ١٩٧٩ - ١٩٩٧ يتضاعف معدل البطالة في دول الاتحاد الأوروبي ليصل إلى ١١٪ في المتوسط ثم يتراخى المعدل ليعود إلى الزيادة من ٢٠٠٠). ويزيد من حدة الأزمة تفسخ النظام النقدي الدولي (من ٧١-١٩٧٣) وتميز الائتمان الدولية، حول اسعار الصرف المتقلبة، بعدم الاستقرار في اطار اتجاه تحده الضغوط التضخمية الهيكلية. الأمر الذي يدفع برأس المال إلى الاتجاه نحو التوظيف في مجال النشاط المالي، في

الأوروبي ورأس المال الياباني (الوزن النسبي لها في الناتج العالمي، وفي الناتج الصناعي بصفة عامة وناتج الصناعات عالية التكنولوجيا بصفة خاصة - القدرة النسبية على خلق وادخال التجديدات التكنولوجية - نصيب شركات الدولة وتوابعها في الخارج في الناتج الذي تنتجه الاحتكارات دولية النشاط خارج حدود الدولة - النصيب النسبي للدولة في التجارة الدولية - دور عملة الدولة في الاقتصاد الدولي: في الاستخدامات النقدية في تبادل السلع، وفي المعاملات المالية - حصيلة العلاقة الجدلية بين قوة الدولة اقتصاديا وما تتمتع به من مظاهر قوة أخرى سياسيا وعسكريا وثقافيا). هذا الصراع من أجل إعادة صياغة الهيمنة يذكي من زيادة سرعة الاندماجات بين الاحتكارات الدولية، وهي ظاهرة ميزت تسعينيات القرن الماضي. كما يدفع في اتجاه خلق التكتلات الاقتصادية الدولية التي تسهل من عمليات اندماج الاحتكارات داخل التكتل الاقتصادي الاقليمي، وتعطي لرأس المال حركية في داخل التكتل تفوق بمراحل حركية القوة العاملة تمكنه بالتالي من التعامل مع «المنطقة» الاقتصادية (بامكانيات تكامل قوى الانتاج البشرية والطبيعية) بدلا من التعامل مع البلدان المكونة لها على نحو فردي). وتقوى التكتلات الاقتصادية الدولية الاحتكارات دولية النشاط وتزيد من قدرتها التنافسية في السوق الدولية، بما يتضمنه ذلك من زيادة في حدة الصراع من أجل إعادة صياغة غط الهيمنة في هذه السوق. هذا الصراع يتضمن صراعات بين ثقافات الدول المتقدمة (مع ما تكتسبه القوة الشفافية من خطورة خاصة ابتداءً من احتوائها على تدفقات المعرفة العلمية والتكنولوجية ووسائل تأثير طريقة الحياة الاجتماعية اليومية وما تتضمنه من أنظمة قيم)، خاصة في مناطق نفوذها الاقتصادي والثقافي واللغوي، وهي صراعات تؤثر تأثيرا مباشرا على تركيبة الأنظمة التعليمية في المجتمعات المتخلفة وعلى مضامين هذه الأنظمة والطرق التربوية المستخدمة فيها.

٦- كما يتميز الاقتصاد الدولي المعاصر، رابعا،

المالي الدولي المقرض. كما تمثل عملية اقراض هذه الدول مناسبة لتحرير سياسات اعادة الهيكلة التي تسهل من اعادة ادماج الاقتصاديات المتخلفة في النمط الجديد لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي الذي تفقده الاحتكارات دولية النشاط. ويلحق بالفائض الذي يعبأ إلى خارج الاقتصاديات المتخلفة الجزء المعتبر من رأس المال المحلي، يهرع، بمشروعية أو بدونها، نحو الأجزاء المتقدمة من السوق المالية الدولية. الأمر الذي يضعف القدرات الانتاجية لهذه الاقتصاديات المتخلفة، اضعاها يزيد من حدتها عمليات التصفية العشوائية للوحدات الاقتصادية التي كانت تملكها الدولة، تصفية تتم تحت الضغوط المتزايدة للدول الرأسمالية المتقدمة، والمنظمات الاقتصادية الدولية، نحو المزيد والمزيد من «الليبرالية» الاقتصادية، فتذوب قدرات الاقتصاديات المتخلفة على تحقيق حد ادنى من السيطرة على شروط تجدد انتاج ذاتي متوازن، فيتعمق التخلف الاقتصادي والاجتماعي. ويتسبب النسيج الاجتماعي ويزيد تأزم أوضاعها السياسية، معلنة افلاس انظمتها السياسية في حل مشكلتي التحرر الوطني والخروج من التخلف.

وتسقط غالبية بلدان ما كان يسمى «بالعالم الثالث» إلى حضيض الاقتصاد الدولي وتنساق تبعاً للبلدان التي كان من الممكن أن تحقق نقلة كفيفة نحو النفي التاريخي للتخلف في عملية موضوعية تتحقق عبر آليات السوق وسياسات المنظمات الاقتصادية الدولية لرأس المال وضغوط الدول المسيطرة دولياً، على مدى ما يزيد قليلاً على عقد من الزمان: الجزائر، العراق، المكسيك، بلدان جنوب شرق آسيا، روسيا وبلدان شرق أوروبا، البرازيل، الأرجنتين، وأخيراً مصر. ومع هذا السقوط وذلك الافلاس تهاك التجمعات الدولية لدول البلدان المتخلفة، بل وتتكامل منظمات الأمم المتحدة التي كانت قد تبلورت لتحقيق بعض الرعاية لمصالح هذه البلدان (البونيندو - الاونكتادو - قسم الأمم المتحدة للمعونة الفنية للتنمية....).

سوق الأوراق المالية، خاصة عبر المضاربة في هذه السوق (وقد أصبحت سمة هامة من سماته في الازمة)، طالما أن معدل نمو الاستثمار في مجال النشاط العيني في تباطؤ. لبيد أن اتجاه عام يسود الاقتصاد الدولي مؤداه ارتفاع معدل التوسع في التوظيف المالي في الوقت الذي يتباطأ فيه التوسع في النشاط العيني، وتثور مشكلة مدى تحمل الاقتصاد العيني لنشاط مالي غير متناسب. ومع هذا التوسع في النشاط المالي تتطور المؤسسات المالية وتظهر لها أشكال جديدة تكتسب أهمية كفيفة في السوق الدولية (كصناديق الاستثمار وصناديق المعاشات). ومع عدم استقرار اسعار صرف العملات تزيد الارباح المالية للمضاربة في اسعار الصرف وتصل بأحجام التعاملات الخاصة في هذه الأسواق إلى مستويات تبرز ضعف ما تحتكم عليه البنوك المركزية من احتياطات من العملات الرئيسية في السوق الرأسمالية الدولية، الأمر الذي يضعف من قدرات هذه البنوك على القيام بدور الرقابة على السوق الائتمانية. في عام ٢٠٠٠ كان حجم المعاملات اليومية في اسواق الصرف يدور حول ١٨٠٠ مليار \$ ، ٩٥٪ منها يمثل عمليات مضاربة ترتكز على فروق اسعار صرف العملات. وكان هذا الحجم مساوياً لـ ١٠ مليارات \$ في السبعينيات، لم يكن يخصص إلا ١٠٪ منها للعمليات المضاربة.

وتأتي هذه الازمة لتزيد من حدة الازمة الاقتصادية والاجتماعية التي بدأت تعيشها الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الدولي، وهي ازمة نجمت عن سياسات «النمو» الذي اتبعتها دول هذه الأجزاء منذ «الاستقلال السياسي» في الخمسينيات والستينيات، وما انتهت اليه من «مديونية دولية»، تتكاثر خدمتها (أي خدمة هذه المديونية)، مع تزايد اتجاه شروط التبادل الدولي في غير صالح هذه الأجزاء (حتى بالنسبة لما تصدره من سلع صناعية)، لتعيش أجزأاً أكبر من الفائض الذي ينتج في داخل الاقتصاديات المتخلفة فمع هذه المديونية يؤخذ سكان البلد الدين، لفترة تقصر أو تطول، كرهائن لرأس المال

٧- الأزمة الهيكلية العامة تسود اذن الاقتصاد الرأسمالي الدولي منذ السبعينيات مميزة سطرة رأس المال المالي في مواجهة الاقتصاد العيني. الأمر الذي يتضمن تغييرا في طبيعة العلاقة بين رأس المال المالي ورأس المال المنتج (الصناعي بالمعنى الواسع). الأول الذي يبدأ تاريخيا في شكل رأس المال النقدي الذي يمثل نقطة البدء في دورة رأس المال كوسيط لدورة الانتاج الاجتماعي له منطقته القائم على حسابات الزمن القصير باعتبار دوره في التمكين من تهيئة شروط عملية الانتاج. أما رأس المال المنتج، الذي يشغل بعملية خلق القيمة في مرحلة انتاج السلع، فمنطقه يختلف، يقوم على حسابات الزمن المتوسط، باعتبار البعد الزمني لعملية الانتاج ذاتها. في غط الاداء التقليدي كان رأس المال المالي في خدمة الصناعة: يسمح بتسريع دورة رأس المال المنتج الذي يخضع لمنطق حسابات الأجل المتوسط، فيؤدي هذا التسريع إلى الزيادة المتتالية في الربح. أما في ظل الأزمة وما افرزته من سيطرة لرأس المال المالي، يبدأ منطق هذا الأخير، تحقيق الربح في المدى القصير، في أن يكون المنطق السائد، ويفرض قانونه على رأس المال الصناعي. ويصبح الاستثمار في قاعدة الانتاج المادي أولى الضحايا، فيتراخي معدل التوسع في الطاقة الانتاجية المادية. ولكي يتحقق الأداء في المجال المالي لا بد من تحقيق زيادة مستمرة في اجمالي الربح في مجال الانتاج. وهو ما لا يتحقق، في غياب التوسع في الاستثمار العيني، إلا بتحقيق اداء معياري مختلف لعملية العمل الاجتماعي في مرحلة الانتاج يستدعي وجود أداء معياري مختلف للاستهلاك، يتضمنان أداء معياريا مختلفا على مستوى وحدة التنظيم الاجتماعي، أي الدولة. تحقق ذلك يؤمن لعملية تراكم رأس المال الشكل الذي يوافق النمط الجديد للعلاقة بين رأس المال المالي ورأس المال الصناعي التضمنة لسطوة الأول في مواجهة الثاني، وذلك من خلال ما يؤدي اليه من زيادة انتاجية العمل والربح الاجمالي. إذا لم يتحقق ذلك تظل عملية تراكم رأس المال في أزمة البحث عن هذا الشكل البديل.

وهي الأزمة التي نعتقد بأن عملية تراكم رأس المال تعيشها الآن على صعيد الاقتصاد الدولي. واليك بيان ذلك.

٨- نعلم أن غط تراكم رأس المال يتضمن ثلاثية التوافق بين أداء معياري لعملية العمل الاجتماعي داخل المشروع الرأسمالي وأداء معياري لعملية الطلب على ما ينتجه هذا المشروع بقصد البيع، عبر الاستهلاك، وأداء معياري لآطار تنظيمي تحققه الدولة على مستوى أداء الاقتصاد «الوطني» في مجموعه. ونعلم كذلك أن دورة رأس المال، كوسيط لدورة الانتاج الاجتماعي، تبدأ باستخدام رأس المال النقدي في تهيئة شروط الانتاج، أي في الحصول على قوى الانتاج البشرية والمادية. وفي داخل مرحلة الانتاج تحتوى عملية العمل الاجتماعي التي يقوم بها، في ظل تقسيم العمل في داخل المشروع الرأسمالي، العامل الجماعي الذي يمثل في عدد كبير من العمال (يزيد عددهم بزيادة حجم المشروع) تقسم بينهم عمليات انتاج الناتج الواحد، نقول تحتوى عملية العمل الاجتماعي على مجموعة فنون الانتاج (انتاج التكنولوجيا المتاحة والآطار التنظيمي لمجموعة العاملين الذي يتضمن اخلاقيات العمل وعاداته ويضمن حدا أدنى من الانسياب في داخل المجموعة المكونة للعامل الجماعي. ويتضمن الأداء المعياري لعملية العمل داخل المشروع نوعا من التوازن بين مجموعة فنون الانتاج المستخدمة والآطار التنظيمي لهذه العملية. هذا الاداء المعياري هو الذي يحدد (مع بعض عوامل أخرى) مستوى انتاجية العمل، ومن ثم مستوى الربح (بالمعنى الواسع). وزيادة انتاجية العمل تعني زيادة في الناتج وانخفاض في قيمة الوحدة من السلعة المنتجة. وبما أن الانتاج يتم بقصد البيع فزيادته تستلزم زيادة الطلب لكي يمكن تحقيق الربح (بتحويل السلع المنتجة إلى رأس مال نقدي). وانخفاض قيمة الوحدة المنتجة من السلعة الأصل أن يصاحب بانخفاض في ثمن السلعة. وتحقيق هذين الأخيرين مرهون بدرجة تركز رأس المال (ومن ثم غط توزيع الدخل وامكانية تحكم المشروع في السوق) ودور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

٩- فإذا ما أخذنا نمط تراكم رأس المال أثناء فترة الثورة التكنولوجية الثانية التي استمرت حتى سبعينيات القرن الماضي، وهي الثورة التي ثقلت في تكريس الآلية والانتمة والتجديدات الهائلة في مجال الطاقة، على مستوى فنون النشاط الاقتصادي، مجدها تتحقق في الاطار التنظيمي لعملية العمل في داخل المشروع الذي يسند إلى «تايلور» فيما يخص كيفية تنظيم العمل داخل «المصنع» الأمريكي، الأمر الذي يتضمن أن تحقق عملية العمل الجماعي زيادة في انتاجية العمل تناسب، تقريبا، مع قدر ومدى التغير في فنون الانتاج. أما الأداء المعيارى للاستهلاك فيتحقق بفضل التوسع في الاتجاه نحو انتاج السلع الاستهلاكية النمطة وزيادة الطلب الاستهلاكي (أي التوسع المستمر في حجم السوق) بفضل الزيادة المستمرة في عدد العمال الاجراء الذين تحتوهم العملية الانتاجية وتدخل الدولة «الحانية» لتزيد الطلب الكلي عن طريق زيادة الانفاق العام المحال على طلب عام على السلع (ومنها السلع الاستهلاكية).

أما بالنسبة لاتجاهات العلاقة بين القيمة والتمن، فالفترة تتميز، على الأقل حتى الحرب العالمية الأولى بعدم تمكن القدرات الاحتكارية بعد من المحيولة دون انخفاض في الثمن مع نقصان قيمة السلعة بزيادة انتاجية العمل (حتى ولو كان الاتجاه العام هو نحو انخفاض الاثمان في الزمن الطويل جدا). أما على صعيد التنظيم الاجتماعي، فالمرحلة تشهد صعود القدرة التنظيمية للطبقة العاملة (نقابيا وسياسيا)، خاصة في ظل أزمة رأس المال في ظل الكساد الكبير وتصارع رؤوس الأموال دوليا أثناء الحرب العالمية الثانية، ومن ثم قدرة معينة من جانبها على تحقيق نوع من التوازي بين انتاجية العمل ومستوى الأجر النقدي ومستوى الاثمان (حتى ولو تحقق هذا التوازي بعد مرور بعض الوقت تنخفض في اثنائه الأجور الحقيقية). الأمر الذي يتضمن، بين أشياء أخرى، تدخل الدولة لتلعب دورا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بتجه، ولو بقدر، نحو تصحيح الأداء المعوج لقوى السوق.

١٠- أما في فترتنا الحالية، فالامر يختلف فيما

يتعلق بالأداء المعيارى، في داخل عملية تراكم رأس المال، على مستوى عملية العمل الاجتماعي ومستوى الاستهلاك ومستوى دور الدولة:

فعلى مستوى الأداء المعيارى لعملية العمل الاجتماعي تعرف الفترة، على الأقل منذ السبعينيات، ثورة تكنولوجية (الازمة للاستمرار في زيادة انتاجية العمل (الزيادة الربح المطلق في ظل سطوة رأس المال المالي) تدور حول المعلوماتية (٢) والاليكترونيزية وتكنولوجيا الفضاء، تتضمن فنونا انتاجية تغزو ليس فقط مجالات الانتاج المادي وإنما كذلك مجال النشاط الخدمي في اتجاه تحويل كل النشاطات إلى نوع من النشاط الصناعي بالمعنى الواسع. وعندما تتغلغل في مجال النشاط الخدمي تؤدي إلى نوع من التوسع في العمل المنزلي (وهو ما يعني، على الأقل في مرحلة أولى، نوعا من «بعثرة» الاطار التنظيمي لعملية العمل الجماعي). هذا التسريع (حتى الآن؟) في عملية التجديدات التكنولوجية بصطدم، على الصعيد التنظيمي لعملية العمل، بصعوبات التوصل إلى اطار تنظيمي يتوافق مع التحول التكنولوجي. من أين تأتي الصعوبات؟

• تأتي أولا من شدة التمرکز الاحتكاري لرأس المال، ومعه:

- يصل حجم المشروع إلى درجة تصعب من امكانية ايجاد اطار تنظيمي ملائم خاصة في ظل الاندماجات المتسارعة بين المشروعات: اندماجات تتسارع لتستفرد بالسوق لتواجه صعوبات تحقيق هذا الاطار التنظيمي. في دراسة وردت نتائجها في الباب الخاص بالمشروعات بالميزان الاقتصادي للعالم عام ٢٠٠٠ الذي يصدر سنويا عن «لوموند» الفرنسية (٣)، يبين أن مايزيد على ٥٠٪ من حالات الاندماج بين الشركات الكبرى، تفشل. والأسباب متعددة: هائلة حجم المشروع، احتواؤه لمجموعات عمالية من ثقافات مختلفة، تقابل مجموعات ادارة ذات عقليات ليس فقط مختلفة وإنما متضاربة في طرق التفكير والرؤى.

- كما أن شدة تمرکز رأس المال تعني الاستقطاب

في توزيع الثروة، أي النسبي لوضع العاملين، ومن ثم فقدانهم للثقة في اخلاقيات العمل في المشروع الرأسمالي (٤).

• وتأتي الصعوبات، ثانيا، من سيطرة منطق رأس المال المالي على مرحلة الانتاج، ومن ثم التناقض بين اللفتة قصيرة المدى لرأس المال المالي والاحتياج الموضوعي متوسط المدى لهذه المرحلة من دورة رأس المال (مرحلة الانتاج)، تناقضا يعمل في اتجاه الحيلولة (حتى الآن) دون التوصل إلى شكل تنظيمي لعملية العمل الاجتماعي في داخل المشروع يتواءم مع التحولات التكنولوجية السريعة في فنون الانتاج.

• وقد اتجه الأمل، للحظات، اتجاهها بعكس الطبيعة الميكانيكية للنظرة لعملية العمل الاجتماعي، إلى «التبوتازيم» toyotisme التي ترمز لكيفية تنظيم عملية العمل الاجتماعي في داخل المشروع الياباني. والتي كانت تقوم على الجمع في المشروع الياباني بين الطبيعة الرأسمالية للمشروع وفنون الانتاج نتاج التطور التكنولوجي في ظل الرأسمالية وعادات العمل الخاصة بالمجتمع الياباني السابق على الرأسمالية (القائمة على تقديس العمل ونظرة الكبار واحترام التبعية لرب العمل). ولكن الأمل يخبر منذ بداية التسعينيات التي تشهد الانتقال في داخل المشروع الياباني نحو اخلاقيات وعادات العمل في المشروع الرأسمالي، وانتقال الاقتصاد الياباني نحو أزمة مازال يعيشها حتى يومنا هذا.

١١- وعليه يبرز التناقض في داخل المشروع الرأسمالي بين ديناميكية التحولات التكنولوجية وصعوبة التوصل إلى اطار تنظيمي متلائم مع عملية العمل الجماعي. ومع هذا التناقض تبرز أزمة غط التراكم في مرحلة الانتاج (انتاج الربح)، أي على مستوى الأداء المعباري لعملية العمل الاجتماعي: وتحقق الزيادة في انتاجية العمل وتمثل في زيادة في الناتج، وانما ليس بالقدر الذي يتناغم مع التغير التكنولوجي الهائل، ومن ثم يأتي الناتج أقل مما كان من الممكن أن يتحقق باستخدام هذه التجهيزات التكنولوجية (المشاحة) فعلا بواسطة القوة العاملة

المشاحة فعلا، والطاقة الانتاجية المادية الموجودة فعلا.

١٢- أما بالنسبة للأداء المعباري على مستوى الاستهلاك فتتكاثر عدة عوامل لكي يأتي الأداء المعباري للاستهلاك على مستوى يكون بصفة عامة، نسبيا، دون مستوى الناتج الحقيقي:

• إذ يعني التمرکز الاحتكاري الشديد لرأس المال الاستقطاب في توزيع الثروة لمصلحة الأقلية، ومن ثم في توزيع الدخل، وبالتالي النقص النسبي للطلب الذي يمكن أن يأتي من العاملين، خاصة عندما يسود معدل للتضخم يعمل على انقاص النصيب النسبي للعاملين من الناتج الاجتماعي الحقيقي.

• كما أن الوصول إلى المستوى الحالي من التطور التكنولوجي من خلال الاليكترونيزية يؤدي إلى أن تصبح القوة العاملة المشاحة تفيض عن احتياجات تراكم رأس المال على نحو يدفع بأعداد متزايدة من افرادها، لا إلى الاعتماد المؤقت عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي كما كان يحدث في اطار الجيش الاحتياطي الصناعي، وانما إلى الابعاد نهائيا (خاصة بعد سن معينة ليست بالتأخرة) عن مجال النشاط الاقتصادي، ومن ثم إلى نوع من الاستبعاد الاجتماعي. هذه الاعداد من القوة العاملة لايمكن أن تمثل طلبا في سوق السلع (خاصة عندما تتآكل أنظمة التأمينات الاجتماعية).

• يزيد على ذلك ان استنزاف القدرات الانتاجية للأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الدولي (عبر التعبئة المباشرة للفاصل في شكل الربح أو عبر المديونية الخارجية في شكل الفائدة أو عبر شروط التجارة في التبادل الدولي (حتى بالنسبة لصادرات هذه الأجزاء من السلع الصناعية والمواد الأولية الاستراتيجية)، بنقص القدرة الشرائية نسبيا للغالبية في البلدان المتخلفة، خاصة مع اتساع دائرة الفقر النسبي والمطلق، بآثاره التراكمية، ابتداءً من مكانهم في خريطة توزيع الثروة والدخل على مستوى الاقتصاد الرأسمالي الدولي. وهو ما يعني مزيدا من الضيق النسبي للسوق على المستوى الدولي، أي مزيدا من التصارع بين رؤوس الأموال في السوق الدولية.

١٣- وعليه يبرز التناقض بين هذا الأداء المعياري للاستهلاك وما يتحقق على مستوى الانتاج (مع التحولات التكنولوجية السريعة) متمثلاً في نوع من الانتاج الزائد نسبياً (٥)، (أي بالنسبة للقدرة الشرائية المتاحة التي تمكن بعض الحاجات من أن تترجم نفسها إلى طلب يعتد به في السوق الرأسمالية) تبرز معه الصعوبات على مستوى تحقيق الربح (٦) الذي انتج في مرحلة الانتاج.

١٤- أما بالنسبة لاتجاهات العلاقة بين القيمة والشم، فتؤدي سيطرة الشكل الاحتكاري إلى ممارسات الاحتكار في اتجاه الحيلولة دون الشم والانخفاض مع انخفاض قيمة السلعة (بزيادة انتاجية العمل)، خاصة عند امكانية تهديد وجود التنظيمات العالية لمعدل الربح). وهو ما يتحقق جزئياً عن طريق تعطيل جزء من الطاقة الانتاجية المادية (خاصة إذا كان الطلب على سلعة المحتكر مرتناً). الأمر الذي يصعب من امكانية تسويق بعض السلع.

١٥- أما على صعيد التنظيم الاجتماعي، فنحن في فترة أزمة الدولة الرأسمالية الحانية (٧)، إذ مع تغير التركيب الهيكلي للاقتصاد الرأسمالي في الداخل وعلى الصعيد العالمي (خاصة من خلال التمرکز الكبير لرأس المال وضخامة حجم المشروع الرأسمالي وتظهر المجموعات المالية العملاقة (التي ضم كل منها تحت جناحيه كل أنواع المشروعات كبيرة الحجم التامة أفقياً ورأسياً)، ووصول تمرکز رأس المال إلى درجة يصعب معها من الضروري له (بعد أن أصبح قادراً على) أن ينظر إلى المكان الاجتماعي على المستوى الاقليمي (إذ لم يعد المستوى الوطني متناسباً مع درجة تركيز رأس المال)، مع كل هذا تدخل الدولة الرأسمالية القومية (في شكل الدولة «الحانية») في أزمة. دون التوصل إلى بديل لها بعد. وتحتوي أزمة الدولة أزمة مؤسساتها السياسية والنقابية وغيرها (٨). وهو ما يعني:

• الحد من تدخلها في الأداء الحر لقوى السوق، وهو حد يقدر رأس المال الاحتكاري على تحقيقه على نحو مباشر في الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الدولي

(وهو لا يتحقق دائماً في كل المجالات)، كما يحققه على نحو غير مباشر عن طريق رأس المال المحلي والمنظمات الاقتصادية الدولية بالنسبة للأجزاء المتخلفة. من الاقتصاد الدولي (٩). (وكلاهما لا يستبعد استخدام رأس المال الدولي للقوة العسكرية العارية للحد من دور دولة معينة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية). هذا الحد من دور الدولة أصبح يغطي دورها في تحقيق الطلب العام على السلع والخدمات كشق من الطلب الكلي في الاقتصاد «الوطني». كما يغطي مساندة قوى العاملين عن طريق التأمينات الاجتماعية.

كما تعني أزمة الدولة «الحانية» ضعف التنظيمات النقابية والسياسية للعاملين، ومن ثم محدودية الدور الذي تقوم به في محاولة تحقيق التوازن بين انتاجية العمل ومستوى الأجور التقديرة ومستوى الائتمان، وهو ما يحد من القدرة الاتفاقية النسبية للعاملين.

• ويعرف هذا الدور للدولة في أزمتها انتشار البطالة المفتوحة والعمالة الهشة (القلقة)، بأثرها السلبى على القدرة التفاوضية للعاملين في تحديد الأجور وبقية شروط العاملين، ومن ثم على القدرة الانفاقية النسبية للعاملين في سوق السلع الاستهلاكية عليه، يعاني النمط الحالي لتراكم رأس المال من هذا الوضع الخاص بالدولة: إذ لم يبرز الاطار التنظيمي العام البديل الذي يضمن استمرارته، ليس فقط بضمان تحقيق الربح الذي انتج في عملية الانتاج، وانما بتحقيقه وفقاً لمنطق رأس المال المالي.

١٦- هذان العاملان (أي اتجاه نمط العلاقة بين القيمة والشم وازمة الدولة) يزيدان من حدة أزمة النمط الحالي لتراكم رأس المال فيما يتعلق بتحقيق الربح الذي انتج في مرحلة الانتاج.

١٧- فإذا ما أخذنا النمط الحالي لتراكم رأس المال في مجموعه، في ظل هيمنة رأس المال المالي، نجد في أزمة البحث، ابتداءً من منطق رأس المال المالي، عن تحقق شروط توافق الأداء المعيارى في داخل عملية العمل الاجتماعي (بين نمط التجديدات

حروب محلية تدمر القواعد الانتاجية والبنية التحتية في كثير من البلدان المتخلفة وتقضي على امكانيات قدر من التراكم، حتى الرأسمالي، بها (كما هو حاصل في المنطقة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وخاصة في العقدين الأخيرين*)، وفي وسط افريقيا وغربها وشرقها، وفي مياها المحيط الهادي، وفي شبه جزيرة البلقان). الأمر الذي يترتب عليه تحويل أعداد هائلة من السكان إلى لاجئين ويرجع إلى بقوا على الأرض إلى مستويات حياة تكاد تلتصق هي الأخرى بالأرض.

• ما تغذيه ثورة نقل المعلومات من صراع حول تدجين المستهلكين واستلاب القدرات الشرائية فيما ليس بالمفيد شخصيا واجتماعيا بل وما هو ضار تأكيدا، كالمخدرات، طالما هو محقق لريح الاحتكارات دولية النشاط. الأمر الذي يبعد بالقدرات الشرائية المحدودة عن اشباع الحاجات الأساسية للمستهلكين.

• انهيار الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالكامل أو يكاد في اجزاء كثيرة من البلدان المتخلفة: الصومال، غرب افريقيا، أفغانستان، اندونيسيا، كولومبيا، العراق، افريقيا جنوب الصحراء. الأمر الذي يترك ملايين السكان في هذه المناطق حتى بلا حد الكفاف. (في ١٩٩٩ يبلغ عدد من يعانون من سوء التغذية ٧٩١ مليوناً، وتسجل منظمة الغذاء والزراعة ٣٧ مجاعة في الفترة ما بين يناير و أغسطس ١٩٩٩). هذا الانهيار عادة ما يعقب صراعاً بين رؤوس الأموال الدولية حول البترول والغاز الطبيعي أو الماس أو النحاس أو اليورانيوم.

• الصراع بين رأس المال الدولي والمتهمين إلى «عالم العمل» بأعداد هائلة منهم بلا عمل، صراعاً يتبدى سياسياً في حركات مقاومة «العولة» بل ومقاومة أشكال التكتل الاقتصادي التي تتم لمصلحة رأس المال. وتتبدى على نحو ساخن في حركات التمرد الذي يأخذ أشكالاً كيفية بما في ذلك التمرد المسلح: تابع انعكاسات هذا الصراع من سياتل إلى داغوس، جنيف، بورث، المجر، واشنطن، كيبك، جوتنبرج، واحتفالات عيد العمال في أول مايو الماضي في العديد من مدن العالم.

التكنولوجية في تغييره المتسارع والاطر التنظيمي لعملية العمل الجماعي، وبالنسبة للاستهلاك (في عدم قدرته النسبية على اللحاق بمستوى الانتاج) وفيما يخص نمط التنظيم الاجتماعي من خلال الدولة بأزماتها التي تقلص من دورها وتجدد من كفاة ما يمكن أن تقوم به لضمان الاطر التنظيمي والسياسات اللازمة لاستمرار زيادة انتاجية العمل وتحقيق الربح الذي ينتج في مرحلة الانتاج.

١٨- أما مجمل الاقتصاد الدولي فهو يعيش في الواقع أزمة هيكلية عامة، بما تحويه من أزمة نمط تراكم رأس المال الحالي ازاء الثورة التكنولوجية الثالثة اللازمة لاستمرار في زيادة انتاجية العمل (أي لزيادة اجمالي الربح) في ظل سطوة رأس المال المالي). وفي الأزمة، يتضمن نمط ادائه هيكلية التضخم (الذي ينبعث على مستوى المظهر النقدي للحياة الاقتصادية من ضغوط تضخمية هيكلية) في ثانيا الركود (الذي يتبدى في عدم الاستخدام الكامل والكفء لقوى الانتاج البشرية والمادية وفي تراخي معدلات التوسع في الاقتصاد العيني) في ظل اتجاه طويل المدى جدا (١) نحو الارتفاع في مستوى الائتمان، تخفله دوريا التقلبات الدورية العاصفة على الصعيد المالي في ظل سطوة رأس المال المالي، الذي يبعده منطقته (قصير المدى) نسبياً عن «الاستثمار» في مجال الطاقة الانتاجية المادية ليدفع به نحو «التوظيف» في السوق المالية، وخاصة في العمليات المضاربة. وتضاعف المضاربات المالية، الذي يحدث من خلال الصراع بين رؤوس الأموال المالية، ما بلبث أن يؤدي، في ارتكاز هذه المضاربات على اقتصاد عيني محدود نسبياً، إلى «انهيارات» Crashes دورية أصبحت تعرف «بالأيام السوداء» للسوق المالية الدولية (١٠).

١٩- ويزيد من حدة هذه الأزمة، من وجهة نظر سكان العالم:

• الصراع بين رؤوس الأموال الدولية، بشراسة متميزة لرأس المال الأمريكي، خاصة على مستوى السوق العالمية (وبطبيعة الحال مصادر الطاقة والمواد الأولية الاستراتيجية). وهو صراع عادة ما يتم عبر

التكنولوجيا كسلعة، الأمر الذي يستلزم إعادة تنظيم حماية حقوق الملكية الفكرية (بقصد تقييد تبادلها). كما تسهر المنظمة على عملية التفاوض من أجل توسيع نطاق تحرير التبادل الدولي سواء من حيث السلع موضوع التبادل أو بالنسبة لعدد الأعضاء في المنظمة، وتقوم المنظمة كذلك بالرقابة على السياسات التجارية والتكنولوجية للدول الأعضاء؛ وتحتوى المنظمة أخيراً آلية لغض المنازعات التي تنشأ بين الأعضاء، بمناسبة عمليات التبادل الدولي عن طريق نوع من التحكيم الدولي. على هذا النحو تجمع المنظمة بالنسبة لتنظيم المعاملات التجارية والمالية الدولية سلطات التشريع والتنفيذ والقضاء (١).

ومع القبول الضمني لهيمنة رأس المال الأمريكي في السوق الدولية، وهو لا يكتل عن اتخاذ المبادرة، وعبر جهود ثلوث المنظمات الاقتصادية الدولية، تنشط حركة إقامة السوق المالية الدولية في الوقت الذي لا يزال فيه التنظيم السياسي للاقتصاديات المكونة للاقتصاد الدولي أخذاً شكل الدولة. وهو شكل لا يسمح بالقول «بتحرير» (أي توحيد) مجال الانتاج العيني (رغم وجود شكل أو آخر من أشكال تقسيم العمل الدولي). يعزز من ذلك اتجاه الدول إلى تحقيق تكتلات اقتصادية اقليمية فيما بينها وهو ما يؤدي في ذات الوقت إلى تقوية بين رأس المال داخل الدولية الأخرى وعالم العمل في داخل التكتل وخارجه. الأمر الذي يبين في النهاية أن السوق الوحيدة الذي يمكن القول بأنها قد أصبحت حقيقة سوقاً موحدة دولية هي السوق المالية، معلنة بذلك هيمنة رأس المال الدولي المالي، ومن ثم تميزه على غيره من صور رأس المال الدولي. وهي هيمنة تشير إلى سعيه، ابتداءً من منطقته، إلى صياغة أشكال جديدة لعلاقات اقتصادية قائمة تتعلق بتوافق الاداء المعباري على مستوى الانتاج والاستهلاك ودور الدولة. فإذا كان «التوحيد» يتحقق بين الوحدات الدولية للانتاج العيني، وكانت التناقضات بين الدول (كوحادات اقتصادية سياسية) مازالت قائمة، بل

والعاملان الأخيران يعطيان خريطة «الأمان» الرأسمالي الذي يسود العالم اليوم، حيث تشهد هذه الخريطة في عام ٢٠٠٠ صراعات مسلحة ومستويات مختلفة لاستعمال الأسلحة: ٢٠ حرباً أهلية، ١١ صراعاً دولياً في مواقع محددة، ١٥ بؤرة لاضطرابات داخلية خطيرة و ١٧ حركة انفصالية بوسائل غير سلمية.

هذا الاقتصاد الدولي الذي يدور بخصائصه المذكورة حول الشكل الحالي لعملية تراكم رأس المال في أزمتها الراهنة شهد، حتى قبل نهاية الحرب العالمية الثانية سعي رأس المال الدولي، خاصة رأس المال الأمريكي، نحو محاولات احتواء النشاط الاقتصادي الدولي في اطار تنظيمي تلعب فيه المنظمات الاقتصادية الدولية دور ترويج الايديولوجيات الاقتصادية وضمان «السياسات» اللازمة لتحقيق التراكم على الصعيد الدولي، خاصة في اتجاه تقوية شروط تحقق الربح عن طريق توسيع حجم السوق بالعمل على ازالة العوائق أمام حركة رأس المال والسلع، أي على توحيد السوق الدولية. فتكون محاولة تنظيم السوق المالية باتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤، التي تعيد تنظيم النظام النقدي الدولي حول الدولار الأمريكي، وتنشئ البنك الدولي للانشاء والتعمير للسهر على الائتمان طويل الأجل وصندوق النقد الدولي للسهر على الائتمان قصير الأجل.

تبدأ محاولات، بمبادرة رأس المال الأمريكي، تنظيم التجارة الدولية باتفاقية هافانا في ١٩٤٧ (الجات)، التي تتطور عبر دورات تفاوضية تنتهي بدورة اورجواي (١٩٨٦ - ١٩٩٣) يتم فيها دورة اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة لتجري التوقيع عليها بواسطة ١٢٤ دولة في مراكش (١٩٩٤/٤/١٥) تبدأ المنظمة في العمل في ١-١٩٩٥، كمنظمة اقتصادية عالمية ذات شخصية قانونية بالنسبة للنظام القانوني الدولي والنظام القانوني الداخلي للدول الأعضاء؛ تسهر على تطبيق القواعد المنظمة «لتحرير» التجارة الدولية في السلع المادية وفي الخدمات وفي

وتأخذ في حالات متزايدة العدد شكل الصدمات المسلحة، وذلك رغم ما تعرفه ظاهرة الدولة الرأسمالية من أزمة (وازمستها يمكن أن تصعب من جهود «التوحيد» الاقتصادي بين البلدان)، وكانت الأسواق «الدولية» غير السوق المالية مازالت بعيدة عن «التوحيد»، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار مدى القسوة في السياسات الحمايية التي تتخذها فعلا بعض الدول والتكتلات الاقتصادية (الأمر الذي لاينفي سعي رأس المال الدولي إلى «التوحيد» ابتداءً من وضعه في علاقات القوى الدولية)، وكان نمط تراكم رأس المال الحالي في أزمة من زاوية منطق رأس المال المالي وهو الوحيد الذي يمكن القول بتوحيد سرقه المالية. وكانت بوادر «الردة» لدى بعض الدول في الحد من «الليبرالية» التي بدأت تهز الكيانات الاجتماعية والسياسية في داخلها، إذا كان كل ذلك كذلك، فكيف يمكن القول «بعولة» اقتصاد المجتمع الدولي؟

٢٠- وتتميز وضوح الصورة إذا ما أخذنا خريطة ثمار أداء هذا الاقتصاد الدولي من حيث قدر الثمار بالنسبة للإمكانيات الانتاجية المتاحة وكيفية توزيع هذه الثمار بين مجتمعات الاقتصاد الدولي وفي داخل كل مجتمع من هذه المجتمعات، وذلك ابتداءً من نمط توزيع الثروة ونمط توزيع الدخل ومن ثم نمط توزيع فرص الحياة بين افراد هذه المجتمعات. هنا يمكن أن نجمل الملح الرئيسي للصورة بالقول:

- بأن تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي حتى الآن قد حقق انتاجات تاريخية هائلة على مستوى تطور قوى الانتاج البشرية والمادية، إلا أن الأداء الحالي لهذا الاقتصاد يؤكد محدودية القدرة التنظيمية لطريقة الانتاج على استخدام أرشد لهذه الامكانيات ومن ثم تحقيق مستويات أعلى من الناتج باستخدام أكفأ لقوى الانتاج الموجودة بالفعل.

- إن نمط الأداء الحالي للاقتصاد الدولي يتضمن معاملة غير حضارية لاعداد متزايدة من القوة العاملة بحرمانها من العمل الذي هو سبيل الانسان لتحقيق ذاته الاجتماعية.

- إن نمط توزيع ثمار الأداء الحالي للاقتصاد الدولي يتضمن معاملة غير انسانية بالنسبة للغالبية من افراد المجتمع الدولي بالقدر الذي لايعقق لهم فرص حياة تتمثل ولو في حد الكفاف، بقدر تزايد اعداد من يعيشون دون خط الفقر، خاصة في مجتمعات البلدان المتخلفة (٤٠٪ من سكان الهند، الذين قاربوا المليار نسمة، يعيشون تحت خط الفقر). ناهيك عن الملايين الذين تحتويهم المجاعات كظاهرة أصبحت دائمة تعرفها اجزاء كثيرة من خريطة العالم.

٢١- أما الصورة التفصيلية لخريطة توزيع ثمار الأداء الحالي للاقتصاد الدولي فيمكن رسم ملامحها على النحو التالي:

في نهاية القرن العشرين وبعد ما يقرب من ستة قرون من التطور الرأسمالي يبرز توزيع الثروة الاقتصادية على الصعيد العالمي على النحو التالي:

القارة	عدد السكان	٪ في الثروة
	(مليون)	الاقتصادية
آسيا	٢٦٠٤ (٦١٪)	٢٥ر١٪
افريقيا	٦٦٢ (١٢٪)	٢ر٩٪
امريكا اللاتينية والوسطى	٥٠٠ (٨٥٪)	٧ر١٪
كل أوروبا وروسيا	٧٢٨ (١٢ر٢٪)	٢٢ر٦٪
امريكا الشمالية	٢٠١ (٥١٪)	٢٨ر٨٪

(Le Rilan du Monde 2000, Le Monde, Paris).

أي أن ٨١ر٥٪ من سكان العالم يعيشون في قارات آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية لايملكون إلا ٣٥ر١٪ (تدخل فيها ثروة اليابان) من الثروة، مع مراعاة انعدام العدالة في توزيع الثروة داخل سكان هذه القارات.

أما نمط توزيع الدخل على الصعيد العالمي فيبدو كما يلي:

- ال ٢٠٪ الأغنى من سكان العالم يحصلون على ٨٢ر٧٪ من الدخل العالمي في ١٩٩٢ وعلى ٨٤ر٧٪ من هذا الدخل في ١٩٩٩.

- وال ٢٠٪ الأفقر من سكان العالم يحصلون على ١ر٤٪ من الدخل العالمي في ١٩٩٢. وعلى ١ر١٪ من هذا الدخل في ١٩٩٩.

- وعليه يتمثل الفرق بين الأفقر والأغنى على الصعيد العالمي في ١ ٧٤ تقرير برنامج الأمم المتحدة لعام ١٩٩٩).

- في أكثر من ٨٠ دولة يظل متوسط دخل الفرد عند المستوى الذي كان عليه عام ١٩٨٧. أما فيما يخص نصيب دول منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية التي تضم الدول الصناعية المتقدمة في الاقتصاد العالمي (وهي لا تضم إلا ١٩٪ من سكان العالم) فيصل إلى ٧٠٪ من مبادلات السلع المادية والخدمات في العالم. وهي تستقبل ٥٨٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويوجد في داخلها ٩١٪ من المستخدمين لشبكة الانترنت (ثمن الكمبيوتر الشخصي يعادل في المتوسط أجر عامل من بنجلاديش لأكثر من ثمانية أعوام، بينما لا يعادل هذا الثمن إلا ما يقارب أجر شهر واحد لعامل أمريكي: نحن هنا بصدد مؤشر آخر للعدالة الرأسمالية في مجال «ثورة المعلومات»). وحتى بالنسبة لبلد رأسمالي متقدم تعرف حياته السياسية قوة تنظيمية خاصة، نقابية وسياسية، للطبقة العاملة، وهو فرنسا، تعكس مؤشرات توزيع الثروة والدخل نفس الاتجاهات (أرقامها نهاية التسعينيات):

٪ في ملكية الثروة	٪ في الدخل القومي
أعلى ٢٠٪ من السكان	٦٨,٨٧٪ / ٤٢,٨٥٪
ال ٢٠٪ التالية	١٩,١٩٪ / ٢٢,١٩٪
ال ٢٠٪ التالية	٩,١٧٪ / ١٥,٩٩٪
ال ٢٠٪ التالية	٢,٢٢٪ / ١,٠٩٪
أدنى ٢٠٪ من السكان	٠,٠٤٪ / ٠,٠١٪

الفرق بين أعلى شريحة من السكان وأدنى شريحة يتمثل، بالنسبة لتوزيع الثروة في ١٥٦ مرة وبالنسبة لتوزيع الدخل في سبعة أمثال. بعبارة أخرى يحصل ٥٠٪ من السكان (أي ٢٩ مليون نسمة) على ٢٤,١٧٪ من الدخل القومي، بينما يحصل ١٠٪ من السكان (أي ٥ مليون نسمة) على ٢٧,٧٢٪ من إجمالي الدخل.

مظهر آخر من مظاهر انعدام العدالة الاجتماعية يتمثل في البطالة التي تقع معدلاتها في اقتصاديات

أوروبا الغربية بين ٦٪ و ١٣٪ في النصف الثاني من التسعينيات. وتصل معدلاتها إلى ٤٠٪ في بعض البلدان الرأسمالية المتخلفة (كفلسطين). ويصل عدد المتعطلين في فرنسا إلى ٣,٦ مليون في ١٩٩٩ يضاف إليهم ١,٥ مليون شخص في حالة عمالة هشة (أو قلقة) أي عمالة مؤقتة أو عرضة للضياع في أية لحظة. ويبلغ معدل البطالة بالنسبة للآلات ٣,٦٪ وبالنسبة للشباب من الذكور ٢٤,٢٪، وبالنسبة للشباب من الإناث ٢٩,٧٪. كل هذه صور للاستبعاد الاجتماعي في ظل الاتجاه المكثف للإلكترونية النشاط الاقتصادي وتحويل القوة العاملة المتاحة إلى قوة عاملة تفيض عن احتياجات تراكم رأس المال ويحرم الإنسان من سبيل تحقيق ذاته الاجتماعية، أي من العمل. حتى ولو كان هذا العمل من قبيل العمل المقترَّب في ظل التآكل المستمر لانظمة التأمينات الاجتماعية.

فإذا أضفنا إلى ذلك دور الأنظمة المالية في الاقتصاديات الرأسمالية في تحقيق استقطاع أكبر من دخول الطبقات ذات الدخل الأدنى، سواء عن طريق الضريبة أو عن طريق اقتراض الدولة بفائدة يحصل عليها أصحاب الثروة التقديرة القادرون على اقتراض الدولة بما لديهم من مدخرات نقدية. لتدفع لهم الفوائد وأصل الدين من حصيلة الضرائب التي يتحمل الجزء الأكبر منها أصحاب الدخل الأدنى. فعلى سبيل المثال يوزع العبء الضريبي في فرنسا على النحو التالي:

- ٦١٪ من حصيلة الضرائب من الضرائب غير المباشرة (وعبئها أكبر على ذوي الدخل الأدنى). والضرائب على الشركات تعطي ٣٪ من الحصيلة.

- الضرائب على الثروة تعطي ٥٪، والضرائب على دخول العائلات (وغالبيتهم من غير المالكين) تعطي ٣,١٪. وتتطور نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي من ٢٧,٥٪ في بداية التسعينيات إلى ٤٠٪ في نهاية التسعينيات، بالنسبة لفرنسا.

- وبالنسبة لمصر، يزيد الدين العام الداخلي بنسبة ٥٢٪ من ١٩٩٤/٩٣ حتى ١٩٩٩/٩٨ هذا بالإضافة إلى الدين الخارجي الذي يدور حول

٢ مليار دولار أمريكي. وينجم عن صور انعدام العدالة هذه تفاوت هائل في فرص الحياة ومستويات المعيشة، في فرص الصحة والتعليم والثقافة والاستهلاك المادي والسكن. فإذا ما أخذنا فرصة التعليم يبدو التفاوت بين البلدان في معدل دخول المدارس من سن المدرسة الابتدائية والثانوية، بالنسبة لعام ١٩٩٧، على النحو التالي:

- بالنسبة للبلدان الصناعية المتقدمة ٩٩٩٪،
٩٩٢٪

- بالنسبة لبلدان امريكا اللاتينية ٩٣٢٪،
٦٥٢٪.

- بالنسبة للبلدان العربية ٨٦٤٪، ٦١٧٪.

- بالنسبة لبلدان جنوب آسيا ٧٨٪، ٥٦٥٪.

هذا التفاوت في فرص التعليم يبدو بالنسبة لشرائح المجتمع الفرنسي في النصف الثاني من التسعينيات من الأرقام المعبرة عن النصيب النسبي لاولاد كل شريحة اجتماعية في الطلاب وفي الحصول على البكالوريا وفي الطلاب المهنيين، وهي الأرقام التالية:

- أولاد المزارعين ٤٪ ٢٠٧٪ ١٦٢٪

- أولاد الموظفين ١٠٧٪ ١٢٦٪ ٩٢٪

- أولاد العمال ١٤٦٪ ١٩١٪ ١٦٥٪

- أولاد الاطارات ١٩١٪ ١٦٦٪ ١٩٩٪

الاقتصادية المتوسطة

- أولاد الاطارات ٢٨٤٪ ٢٤٧٪ ٤٩٪

الاقتصادية العليا

أرجو مراعاة عدد العائلات المكونة لكل شريحة من هذه الشرائح حيث عدد العائلات العمالية هو الأكبر بكثير.

أما بالنسبة لمعدل الزيادة السنوية لاستهلاك العائلات نمجده بالنسبة لفرنسا يتناقص من ٣٦٪ في سنة ١٩٨٦ حتى يصل إلى ٠٫٦٪ في ١٩٩٣ ليعاود الزيادة الطفيفة ليعود إلى نقصان ليصل إلى ٠٫٢٪ في ١٩٩٧. وهو ما يتوافق مع تناقص معدل زيادة القوة الشرائية لدخول العائلات من ٣٩٪ في ١٩٨٩ إلى ١٪ في ١٩٩٦ ثم إلى ١٫٧٪ في ١٩٩٧.

ويكون من الطبيعي أن تتبدى الترجمة الاجتماعية لانعدام العدالة في الفقر المطلق والنسبي، والمادي والمعنوي. فبالإضافة إلى الفقر المطلق والنسبي في البلدان الرأسمالية المتقدمة يعيش قرابة ١٫٣ مليار نسمة في بقية العالم على أقل من دولار واحد في اليوم. وما يقرب من مليار نسمة لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الاستهلاكية الأساسية. وبين تقرير مركز دراسات الغذاء في الولايات المتحدة في فبراير الماضي ٢٠٠٠ أن ٣٧ مليون عائلة أمريكية تعاني من الجوع وأن ١٠٫٥ مليون عائلة لا تحصل على الغذاء الكافي. وبذلك يصل عدد من لا يحصلون على الغذاء الكافي في الولايات المتحدة إلى ٣١ مليوناً من السكان. ويضيف التقرير أن الجوع في الولايات المتحدة لا يظهر في شكل مجاعة ولا يؤدي إلى الموت، وأنه يمكن تخفيف العدد إلى النصف لو انفتحت الحكومة الأمريكية خمسة مليارات دولار سنوياً. وفي العالم يعاني ٨٤٠ (في سنة ٢٠٠٠) مليون نسمة من سوء التغذية في الوقت الذي يبلغ فيه الاستهلاك الإجمالي لأغنى خمس من سكان العالم ستة أمثال ما يستهلكه أفقر خمس. كما يعاني زهاء ١٦٠٠ مليون طفل من سوء التغذية. وفي مصر يعيش ٤٠٪ من سكان القاهرة تحت خط الفقر وتزيد النسبة عن ذلك في مدينة الاسكندرية حيث يعيش ٣٨٪ من سكانها في أنواع مختلفة من العشوائيات. وفي لبنان يعيش ما يقرب من ٣٣٪ من السكان تحت خط الفقر. وفي عام ١٩٩٧ كان ما يناهز ٨٥٠ مليوناً من البالغين أميين، على مستوى العالم. وفي البلدان الصناعية المتقدمة أكثر من ١٠٠ مليون نسمة أميون. وكان ما يناهز ٢٦٠ مليون طفل خارج التعليم المدرسي على المستوى الابتدائي والثانوي. وبالنسبة للعالة الصحية، فبالإضافة إلى سوء التغذية ونقص التغذية لا يحصل خمس سكان العالم على مياه صالحة للشرب. وفي الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٧ زاد عدد المصابين بفيروس مرض نقص المناعة البشرية (الايدز) بأكثر من الضعف بحيث كان أقل من ١٥ مليوناً ليتجاوزها إلى ٣٣ مليوناً، ويكاد المرضي يعصف ببعض بلدان افريقيا

جنوب الصحراء.. ولا يتوقع لهما ١,٥ مليار نسمة أن يعيشوا إلى أن يبلغوا سن الستين. ويفتقر أكثر من ٨٨٠ مليون نسمة إلى الخدمات الصحية الأساسية. كما يفتقر ٢,٦ مليار نسمة إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية. ويموت كل عام قرابة ثلاثة ملايين نسمة نتيجة لتلوث الهواء. ويموت ما يناهز ٨٠٪ منهم نتيجة لتلوث الهواء الداخلي. ويموت أكثر من خمسة ملايين نسمة نتيجة الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي عن تلوث المياه (برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، نيويورك ١٩٩٩).

٢٢- فإذا ما أخذنا تركيبة الاقتصاد الدولي بأزمته المركبة، أزمة نمط التراكم الحالي (الليبرالي) في إطار أزمته الهيكلية العامة (والأزمة تعني تزايد حدة الصراع من أجل الخروج منها)، وأخذنا خريطة توزيع ثمار أداء هذا الاقتصاد الدولي التي تبرز زيادة الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي وما يتضمنه من شرذمة على مستوى فرص الحياة، على الصعيد العالمي، بين الأمم، وبين القوي الاجتماعية المختلفة في داخل كل دولة. إذا أخذنا هذا وذاك وجدنا أننا:-
- يصدد عملية

• تهتم ببعض المناطق والدول دون البعض،
مزيد من التفاوت والتباعد لا من التقارب
• تزيد من حدة التناقض بين الأمم والطبقات الاجتماعية (عبر زيادة الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي) وتسرع من الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي لشرائح متتالية من القوى الاجتماعية المواجهة لرأس المال.

• وتزيد من الصراع من أجل إعادة صياغة نمط الهيمنة من جانب رؤوس الأموال الدولية الكبرى.
• وتؤجج البلقنة السياسية للدول التي تقاوم، وتهدف الشرذمة الاجتماعية للمجتمعات التي تصارع من أجل استنفار إنجازاتها الحضارية لتحقيق بديل للتنظيم الاجتماعي الرأسمالي، أو على الأقل لتفادي البؤس المطلق والنسبي الذي أصبح من نصيب مناطق باكملها من قارات البلدان المتخلفة.

• وتشعل من لهيب الصراعات المسلحة التي تجعل من خريطة العالم مزرة لغياب الأمان الاجتماعي كشرط لتحقيق أمن رأس المال الاحتكاري في محاولته تحويل العالم مجزأ إلى سوق واحدة يختزل فيها كل الاجتماعي إلى التجارة المرددة للربح، ليشتمل حقلاً قانونياً واحداً يختزل فيه القانون إلى العقد، ويختزل العقد من العقد الجماعي إلى العقد الفردي، ويغيب عنه العام سيادة للفردي، ويتحول فيه التقاضي من القضاء العام إلى القضاء الخاص، سعياً لكي تسوده لاقانونية العلاقات الاجتماعية الدولية.
- وجدنا أننا يصدد عملية يستخدم فيها رأس المال الدولي، وخاصة رأس المال المهيمن دولياً، لتحقيق كل ذلك ترسانة من الوسائل، أي من القضايا:

أ - التكنولوجيا، المتمثلة أساساً في التفوق التكنولوجي والسبق في ادخال التجديدات التكنولوجية، وتكنولوجيا المعلوماتية والاتصال والايكترونيزية وتكنولوجيا القضاء. بما تسمح به هذه التكنولوجيات من السيطرة على القضاء، عسكرياً وإعلامياً، ومن ثم بث أيديولوجيات تزييف الوعي وترويعه ونفي امكانيات المقاومة.

ب - والتنظيمية، على الصعيد الدولي، استخداماً للتنظيم الدبلوماسي المتمثل في الأمم المتحدة في تحقيق مصالح رأس المال، وإلا فتجاهلها أو إضعافها، عن طريق إزراء الجمعية العمومية عند إصدارها لقرارات لا تقبلها وتجاهل مجلس الأمن أو مخالفة اتجاه الغالبية فيه إذا لم يتماش مع مصالحها، والعمل على إضعاف المنظمات الدولية التي انشئت على أمل مساعدة الدول المتخلفة أو التي كانت تلعب دوراً يخفف من حدة البؤس الرأسمالي: موقف الولايات المتحدة من اليونسكو حتى انتخابات الرئاسة الأخيرة، الضغط على منظمة الصحة العالمية حتى اتبعت في السنين الأخيرة استراتيجية كبرى شركات الأدوية في العالم، إضعاف الادراكات (الحساب المنظمة العالمية للتجارة) وشبه اختفاء اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وقسم الأمم المتحدة للمعونة الفنية.

بالتجارة الدولية وباسم تحرير التجارة في الخدمات، وتطلق الحدود المحلية على القوة العاملة فترفض حريتها في الحركة في السوق الدولية وتجعلها محكومة بانتقائية رأس المال واحتياجاته، لتخلق تجارة أصبحت من أكثر صور التجارة الدولية ارباحية في السوق الدولية وهي التجارة في العمال المهريين عبر حدود الدول، وتجمع المنظمة سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية حول شخصية قانونية في النظام القانوني الدولي والنظام القانوني للدول الأعضاء.

وتتزامن المنظمات الاقتصادية الثلاثة في تحقيق نوعين من المسار لبلدان ما كان يسمى بالعالم الثالث: الغالبية منها تسقط نحو حضيض الاقتصاد الدولي، والاسقاط التدريجي لمن كان من الممكن أن يحقق نقلة كيفية نحو نفي التخلّف في منطقة تتميز بأهمية معينة بسيناريو يكاد يكون واحدا فيما يتعلق بدور هذه المنظمات الدولية: الجزائر، المكسيك، العراق، بلدان جنوب شرق آسيا، بلدان أوروبا الشرقية، البرازيل، الأرجنتين، مصر...

ج - والعسكرية، عبر ترسانة هائلة من القوى العسكرية المختلفة في اتجاهها نحو تهديد مجمل الكرة الأرضية من الفضاء، بإحلال العسكرية محل السياسي والدبلوماسي في العلاقات الدولية. الأمر يتعلق هنا بتقنية عسكرية العلاقات الدولية، أي استخدام العنف المسلح في تحقيق أهداف رأس المال الدولي بصفة عامة ورأس المال الأمريكي بصفة خاصة، سواء باسم الأمم المتحدة، عندما يكون ذلك ممكنا، كما حدث في العراق في بداية التسعينيات، أو باسم حلف الاطلسي كما حدث في بلدان البلقان، وباسم «تحالف» عدواني تقوده الولايات المتحدة كما يحدث في العراق حاليا، أو باسم جيروت القوة المجردة، كما يحدث بالتحالف الأمريكي / الاسرائيلي في فلسطين.. والعنف المسلح هو من طبيعة رأس المال كظاهرة اجتماعية تاريخية، يمارس في مرحلة تراكمه البدائي، يمارس في السيطرة على المستعمرات واثبات المستعمرات، يمارس لأول مرة في التاريخ في حروب عالمية على نطاق المجتمع الدولي لاعادة تقسيم

وكذلك استخدام المنظمات الاقتصادية الدولية القوية في تفعيل الهيمنة الاقتصادية والسياسية مع توزيع في الادوار بين مكونات الثالث المقدس الجديد: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، الأول بعيد هيكلة الاقتصاديات المتخلفة: يضغط لتصفية القطاع العام: الاقتصادي في مرحلة أولى ثم المرافق العامة الاساسية التي تزود السكان بالمياه والكهرباء.. وغيرها، في مرحلة ثانية، وسيطر على التعليم والثقافة، ويضعف الدولة اقتصاديا، خاصة إذا كان لها بعض الملامح الوطنية أو القومية (وان كان يقويها كأداة لقمع القوى الاجتماعية المثلثة للغالبية). ويعمل صندوق النقد الدولي على ترويج النظريات والسياسات الاقتصادية السطحية والمهلكة، ويزيل السياسات المقيدة لحركة رأس المال الدولي، ويحدد بالاقتصاديات المحلية في الدول المتخلفة إلى خضم السوق الاحتكارية الدولية، ويركز على الزمن القصير ويشل الحركة الاقتصادية باسم التوازن المالي موسعا لدائرة البطالة والفقر ناشرا للاكماش في كل جينات النشاط الاقتصادية متجاهلا الانفلات الفعلي للامتان بعد أن عجزت الدولة عن ممارسة أي سياسة اقتصادية فعالة، مزيدا للتبعية التجارية على الخارج، معززا لممارسات نهب الأموال والعبث بالمال العام وتحويل مدخرات المجتمعات المتخلفة نحو الخارج عبر الفساد وفي اطار التنظيم القانوني الجديد، مدبرا في النهاية لمديونية الدول المتخلفة في اتجاه تبعية الفائض الاقتصادي نحو خارج الاقتصاديات المتخلفة عبر سداد الديون ومحصيلات رأس المال الطائر أثناء الازمات المالية وسيطرة رأس المال الأجنبي على الأصول الانتاجية عندما تنخفض اثمانها في قاع الازمة (انظر في ذلك ماحدث لاقتصاديات «النور» الآسيوية أثناء ازمة ١٩٩٨/٩٧/٩٦). أما المنظمة العالمية للتجارة فتطيح بالتنظيمات القانونية والقضائية الداخلية، و«تحرر» التجارة للاقواء، وتفيد تصحيح التفاوت العلمي والتكنولوجي بحماية أشد لحقوق الملكية الفكرية، وتزيل الحواجز أمام حركة السلع ورأس المال باسم تحرير الاستثمار المرتبط

اسرائيل (يوجد بالشرق الأوسط ما يقرب من ٨٠٪ من احتياطي الطاقة النفطية في العالم، يوجد بأربعة بلدان عربية ما يقرب من ٦٠٪ من هذا الاحتياطي. هنا لا بد أن نضيف الآن الوجود العسكري الأمريكي المكثف في العراق وفي قواعد البلدان العربية «الصديقة» في الخليج.

- الاسطول الدائم للولايات المتحدة في مياه الأرض، وله ١٢ موقفا في البحار والمحيطات.

- ضمان جيوش (محلية) «صديقة» عبر المعونة العسكرية والتسليح الفعلي ووضع التكتيك العسكري.

- اضافة الوجود العسكري المكثف في وسط آسيا، في افغانستان وبلدان وسط آسيا، خاصة بعد غزو افغانستان بعد عقد من ضمان عقود لشركات نفطية أمريكية لاستغلال النفط والغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين وبناء خطوط الانابيب حتى ميناء جيهان على الساحل التركي على البحر الأبيض.

ويتوافق مع هذه الخريطة المركبة، خريطة الانجاز في الأسلحة في السوق الدولية، إذ بصدد الولايات المتحدة (في ١٩٩٩) ٤٩٫١٪ من تجارة الأسلحة في العالم، فمبيعاتها وحدها تفوق مبيعات الخمسة بلدان الأخرى (بريطانيا ١٨٫٧٪، فرنسا ١٢٫٤٪، روسيا ٦٫٦٪، اسرائيل ٢٫٤٪، الصين ٠٫٥٪). وهي تجدد أكبر المشترين في الشرق الأوسط (حيث تركيا ومصر والسعودية واليونان من أكبر مشترى الأسلحة «التقليدية») وشرق آسيا (١٢).

ومع عسكرة العلاقات الدولية وترويج منطق القوة المجردة ودافع الربح في صناعات السلاح واتجاه رأس المال موضوعيا نحو البلقنة السياسية للدول والشرذمة الاجتماعية للمجتمعات تتسع خريطة الصراعات المسلحة بمستويات مختلفة لاستعمال السلاح: ٢ حربا أهلية، ١٢ صراعا دوليا في مواقع محددة، ١٣ بؤرة اضطرابات داخلية خطيرة و١٧ حركة انفصالية بوسائل غير سلمية وتكون الغالبية من هذه البؤر المسلحة من حظ الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالي، تهدد كيان مجتمعاتها وتمثل مناسبة

العمل، يمارس في مواجهة حركات التحرر الوطني، يمارس الآن، لإعادة بناء امبراطوريات رأسمالية ساحقة للاجتماعي في المجتمع العالمي الجديد، أن العنف المسلح لرأس المال وتمارسه حاليا دولة متعمدة الجذور الحضارية: فالأمر لا يتعلق بأزمة تكونت حضاريا وحاولت نفي بربرية الممارسة بالتوصل إلى مدنية الآداء، وإنما بجماعات بدأت بطريدي القانون والعقائد من أوروبا، التي دخلت بدورها نطاق الحضارة الانسانية في مرحلة لاحقة من تاريخها، واغتصبوا أرض الغدير واعلموا في السكان الأصليين سبل الإبادة، ثم بدأوا في الحصول على القوة العاملة التي كونتها المجتمعات الأخرى، دون عمق في التجربة الاجتماعية التي تتطور عبر التفاعل الانساني لافراد المجتمع ومجموعاته.

ويكون تفعيل عسكرة العلاقات الدولية الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، بتوزيع التواجد العسكري الأمريكي المباشر (في شكل قواعد وتسهيلات عسكرية على طريقة العالم توزيعا يتناغم مع توزيع استثماراتها الباشرة في العالم ومع محاولة سيطرتها على منابع الطاقة في العالم (١١):

- أوروبا، حيث يوجد ٥١٫٥٪ من الاستثمارات الأمريكية المباشرة (٥٨٢ مليار دولار)، ١٦ قاعدة عسكرية

- أمريكا اللاتينية، ١٩٫٧٪ من الاستثمارات (٢٢٣ مليار)، قاعدتان عسكريتان.

- آسيا، ١٣٪ من الاستثمارات (١٤٦ مليار)، أربع قواعد عسكرية زائد قاعدتان في المحيط الهادي. - كندا، ١٠٪ من الاستثمارات (١١٢ مليار)، قاعدة عسكرية.

- استراليا واوجيانا، ٣٫٥٪ (٤٠ مليار)، قاعدتان عسكريتان

- افريقيا، ١٫٣٪ من الاستثمارات (١٥ مليار)، جنوب الصحاري، قاعدة في المحيط الهندي.

- الشرق الأوسط، ١٪ من الاستثمارات (١١ مليار)، قبل الحرب على العراق، بها الان (٢٠٠٣) ٧ قواعد عسكرية زائد القاعدة العسكرية الكبرى

لتدخل رأس المال الدولي، وخاصة رأس المال الأمريكي، إما لحسم النزاع أو لترويض شعوب هذه المجتمعات للتمتع بنعيم «الديمقراطية... والسلام... الأمريكي». وينتج عن بؤر الصراع هذه ازاحة السكان وتحويلهم إلى لاجئين يقرب عددهم في العالم من ٢٢ مليون لاجئ يتوزعون بين فلسطين وأفغانستان وبوغسلافيا وليبيريا وسيراليون وبلاد الكودا ومنطقة القوقاز ومنطقة البحيرات العظمى في افريقيا وكولومبيا ومنطقة القرن الأفريقي وأنجولا يضاف اليهم تيمور الشرقية ونيجيريا والعراق (١٣).

د - ومع عسكرة العلاقات الدولية يكون الاتجاه نحو الاجهاز على جنين القانون الدولي العام، باستخدام الولايات المتحدة للقوة المجردة وإعلان الحرب دون عدوان مسبق، والتحلل من الاتفاقيات الدولية حتى تلك التي سبق التوقيع عليها بالأحرف الأولى. مثل التحلل من بروتوكول كيوتو الخاص بالبيئة لمصلحة شركات الطاقة في الولايات المتحدة مع استخدامها للفحم في إنتاج ٣٦٪ من الطاقة المستخدمة، رغم أنها تبعث بـ ٢٦٪ من ثاني أكسيد الكربون الملوث للغلاف الجوي للأرض، والحيلولة دون قيام آلية رقابة فعالة لاتفاقية منع استخدام الأسلحة البيولوجية في ١٩٧٢ (والموقع عليها من ١٤٤ دولة) بل واستخدام الانتزكس في الحرب على العراق في ١٩٩١. ومساندة اسرائيل في امتلاكها للسلاح النووي في الوقت الذي تعتدي عسكريا على بلدان أخرى باسم الحيلولة دون تطويرها لسلطة دمار شامل؛ الامتناع عن الانضمام لاتفاقية المحكمة الجنائية الدولية والسعي عبر اتفاقيات ثنائية للتقليل من مجال اختصاصها بالجرائم ضد الانسانية؛ والتحلل من التزاماتها في الاتفاقيات التي تكون «رابعة» فيها، بل والتماادي في مساندة من ينتهك هذه الاتفاقات، المثال الصارخ الذي تقصد به كل العالم العربي هو ما يحدث في فلسطين منذ سبتمبر ٢٠٠٠، التدخل في الشؤون الداخلية للدول (وكان مبدأ اساسيا من مبادئ الأمم المتحدة) وممارسة الضغوط الاقتصادية والسياسية بل والعسكرية على كثير من الدول في

شأن من شئونها الداخلية: بالنسبة لتنظيمها السياسي (الضغط على سوريا ولبنان لالغاء تنظيمات سياسية بحجة أنها ارامية) أو بالنسبة لنظامها التعليمي للحد من «تفرغه للتطرف الديني»، أو بالنسبة لتنفيذ احكام قضائية (كما هو الحال بالنسبة للاحكام الصادرة في قضايا التجسس لمصلحة اسرائيل في مصر وقضايا أخرى...) ومع الاجهاز على جنين القانون الدولي العام يكون الترويج للحرب الاستباقية و«حق» رأس المال المهيمن دوليا في أن يقوم بها وأن تحيل الشعوب متعمدة بتبديد تراث حضارتها وتدمير بنيتها الأساسية وامكانياتها الانتاجية وتفسخ اطاراتها المؤسسية وممارسة العنف المسلح. تدميرا للمساكن ومداومة للعائلات وتقتيلا «للمشتبه فيهم» واعتقالا للمقاومين للعدوان، وترجيلا لهم، عبر معاملة بربرية، نحو سجون جزر امريكا الوسطى، دون اتهام أو محاكمة أو السماح بالتمتع بأدنى حقوق للانسان.

هـ - كما تستخدم التقنيات الثقافية، عبر تحرير التجارة في المصنفات الثقافية وفصانيات الاعلام وتشكيل الرأي والتدجين الفكري للغالبية.

و - وفي داخل الثقافات تجري محاولات عولمة منظومات اخلاقيات الاقتصاد الرأسمالي المعاصر التي تدور حول نظام القيم السلمي والتي ينتظم عقدها: العنصرية بأشكالها المختلفة - الفساد الذي لم يعد أي من لهم سلطة اقتصادية أو سياسية أو ادارة أو قضائية - العنف والارهاب - الجريمة المنظمة دوليا والابادة البشرية - اللصوصية المعرفية والتجسس وانتهاك خصوصيات الفرد والمجموعات والجماعات (١٤). في شأن منظومة الاخلاقيات هذه يبرز بصفة خاصة سعى رأس المال الدولي لتحقيق عولمة حقيقية، إذ بتسويد هذه المنظومة يسهل كسر عزمة البشر واخضاعهم في عملية اعتبار كل منهم مجرد رقم على قائمة القوة الشرائية التي تقتل جل انشغال رأس المال الاحتكاري الدولي في السوق الدولية.

٢٣- نرجو أن يكون واضحا أن هذه كلها تقنيات، تكنولوجيا وتنظيمية وعسكرية وثقافية وقانونية (أو

لاقانونية)، يستخدمها رأس المال الدولي، وفي مقدمته رأس المال الأمريكي، للسيطرة على مقدرات الشعوب، وهي سيطرة تتحقق ببلقنة الدول سياسيا وتفسخ المجتمع الدولي بشروطه اجتماعيا باللعب على فوارق العرق والجنس والدين. وذلك لتسويد غط علاقات القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الذي يسعى رأس المال الاحتكاري الدولي إلى تحقيقه أملا في إمكانية إدارة أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي المعاصر. وهو غط يزيد من حدة الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي لمصلحة أقلية من الدول، على مستوى المجتمع الدولي، ولمصلحة طبقات الأقلية في داخل كل مجتمع من المجتمعات المكونة للمجتمع الدولي، يستوى في ذلك البلدان الرأسمالية المتقدمة والأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الدولي. فالعولمة للتقنيات والتفسخ الاجتماعي والسياسي للمجتمع الدولي.

٢٤- عدم التمييز بين الخصائص الموضوعية لعملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمي التي تبرز في أزمنتها زيادة التباعد الاقتصادي بين الأمم وبين الدول وبين الطبقات الاجتماعية، ومن ثم زيادة تفسخ المجتمع الدولي وتهدة نسيجه الانساني بزيادة حدة تناقضات التنظيم الاجتماعي الرأسمالي، وهي تناقضات يجعل من تفجيرها العسكرية المتزايدة لسلوك رأس المال الدولي بقيادة رأس المال المهيمن دوليا، وهي عسكرة تحمل غطرسة القوة المجردة محل السياسي في الاجتصاع الانساني وتعلن عن فقدان رأس المال، كظاهرة اجتماعية تاريخية، للحد الأدنى الذي حققه تاريخ المجتمع البشري من رشادة عبر

عقلانية الرؤى وعلمية المنهج؛ نقول ان عدم التمييز بين هذا من جانب وبين ترسانة «التقنيات» التي يستخدمها رأس المال الاحتكاري الدولي، والتي يقصد بها أن تستهدف عند استخدامها أوسع مجال دولي ممكن، عدم التمييز هذا هو الذي يمكن من تقديم العولمة، بوعي أو بلا وعي، وكأنها «مقولة علمية» لا على حقيقتها كقولة من مفردات الخطاب الايديولوجي لرأس المال الدولي، تلوكها جمهرة من «الشفقين» ووسائل الاعلام لتخلق لدى كل افراد المجتمع الدولي ادراك «ألا فكاك من قبضة رأس المال»: فانت مهما حاولت أصبحت من المفردات «الوحيدة لقرية» واحدة لايمكنك أن تغيب في أي حركة من حركاتك ولاسكنة من سكنااتك عن عيون رأس المال الدولي، خاصة التي تبصر بها كل الشبكات الالكترونية لانتهاك خصوصية الفرد. وليس غريبا أن تركز النغمة الايديولوجية على «القرية» حيث يصعب على الفرد أن يتوارى عن عيون الشاخصين، وليس المدينة. حيث يستطيع الفرد أن يفوض بعيدا عن الانظار في الاعداد الغفيرة المتزايدة ليس فقط للجيش الصناعي من المتعطلين وأما الملايين المبعدين اجتماعيا، كل يوم بمعدل متزايد، عن دائرة النشاط الاجتماعي عبر استبعادهم عن كل نشاط منتج نحو التزامهم في «عشوائيات» العالم الرأسمالي، متقدمة ومتخلفة. ويصبح من وظائف ثلوث التنظيم الاقتصادي الدولي (البنك والصندوق ومنظمة التجارة)، في خضم عجزهم عن فهم الاقتصاد الدولي علميا، ترويج «العولمة الاقتصادية» كقولة ايديولوجية بتفخيم متزايد، تماما كما روجوا خلال العقود السابقة على منتصف تسعينيات القرن الماضي «لمعجزة النمو الآسيوية».

الهوامش

- (١) نستخدم هنا اصطلاح «مقولة» category: catégone بمعنىها المصطلحي في نظرية المعرفة، أي في فلسفة العلوم، أي بمعنى الفكرة النظرية المستخلصة استخداما لنتائج البحث العلمي، بما يتضمنه من تحقق من صحتها علميا.
- (٢) وقد سبق أن أبرزنا تاريخية صناعة الاتصال الالكترونية كقطاع رائد في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، في وقت كان الكل يرى بانها شديدة معدل التوسع في هذه الصناعة ولايتصور إلا استمراريتها في التوسع بمعدلات متزايدة. وتبرز الشواهد على هذا التاريخية في الشهور الأولى من عام ٢٠٠١ مثقلة في:
- انخفاض الطلب على أجهزة الهاتف الخليوي على مستوى العالم بأكمله - النزاع الذي يشور بين الحكومة البريطانية وشركة موتورولا التي تصفي أعمالها في بريطانيا تنسحب من بريطانيا (وطالبها الحكومة البريطانية بدفع ١٧ مليار دولار امريكي تعويضا عن الاضرار التي يحققها هذا الانسحاب).

Les fusions débonchent, pour moitié, sur les échecs, Bilan du Monde, 2001, Le Monde, Paris, janvier (٣) 2001, p170.

(٤) انظر في غط لمعاملة العاملين في المشروع الرأسمالي الفرنسي يتضمن كثيرا من مظاهر العنف الاقتصادي الذي يمارس في مواجهتهم، وهو غط في سبيله إلى التجميع: A.Durieux, A.Jourdain, L'Entreprise Barbare, Licencieux, itrigues, har-céléments, l'enfer au bureau, Albin Michel, Paris, 1999.

(٥) الانتاج الزائد نسبيا relative overproduction لا تمنى الوفرة، لا بالنسبة للإنتاج، حيث يظل مستوى الناتج أقل مما يمكن أن يحققه أقوى الانتاجية البشرية والمادية الموجودة فعلا إذا استخدمت بالكامل وبكفاءة أعلى، ولا بالنسبة لاشباع الحاجات، خاصة الحاجات الأساسية لغالبية افراد المجتمع. إذ تبقى الحاجة في الاقتصاد الرأسمالي، غير مشبعة مهما كان الماحها، انسابا أو اجتماعيا، طالما هي لتمام الفترة الشرائية النقدية التي تترجمها إلى طلب يعتد به في السوق.

profit realisation; la réalisation de profit. (٦)

The provident state; L'Etat provident. (٧)

(٨) مع أزمة الدولة تتبدى الأزمة السياسية في البلدان المتقدمة والمتخلفة. ومعها يتراجع القانون (وهو قانون انتجته هذه الدولة): من القانون نحو العقد، ومن العقد الجماعي pacte نحو العقد الفردي، ومن القضاء العام نحو القضاء الخاص، ومن القضاء الموضوعي نحو التقاضي الاجرائي. ويكون تراجع القانون ليس فقط مظهرا لأزمة الدولة وإنما كذلك أحد أسبابها: إذ يتضمن تقلص مجال «العام» لتوسيع مجال «الخاص»، وهو ما يعني الانحدار عن «اجتماعية» المجتمع. ولا يشير فقط إلى الانحياز نحو طيفان الفردية في العلاقات الاجتماعية وإنما كذلك، وعلى الأخص، طهلة هذه العلاقات والرجوع تقريبا إلى لاقانونية تنظيمها.

(٩) التناقض بين الاحتكارات دولية النشاط والدولة اقتصاديا لا ينفى امكانية التوافق بينهما سياسيا في مواجهة القوى الاجتماعية الأخرى، هذه الأخيرة في تناقض مع الاحتكارات دولية النشاط اقتصاديا وسياسيا.

(١٠) فيما يخص الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الدولي، يمكن توصيف فط سلوك رأس المال المالي الدولي تجاهها بأنه يسعى إليها، بصفة عامة، أولا كراس مال مالي تصير الأطل، الساخن، (الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر يذهب إلى الدول الرأسمالية المتقدمة وما يعتبر من ملحقاتها)، بقدره فائلة، في ظل ثورة الاتصال الحالية، على الطيران نحو بعض المناطق، حيث الاقتصاديات والصادرة (أهر الصعود نحو الهواة) التي حققت قدرا من التراكم غير المتوازن على صعيد الاقتصاد المعيني يصلح أساسا لسلطات مضاربة: في السوق المالية أو في السوق العقارية. فيهرج رأس المال «الطائر» للتوظيف قصير الأجل في ظل اوضاع لقلقة بالنسبة للاقتصاد المعيني إما لعدم توازن فط التراكم المعيني أو لتوجيهه نحو التصدير اعتمادا على الطلب الخارجي. مع كمن الأزمة في طبيعة الهيكل الاقتصادي الذي يستمد حل ديناميكيته من الطلب الخارجي ان تصبح ممارسة رأس المال والساخن» ذي الأهداف قصيرة الأجل، في ظل عدم توازن في الميزان التجاري لا يعرض بند آخر في ميزان العمليات التجارية، تفجيرها للأزمة التي تؤدي إلى هبوط المؤشرات النقدية التجارية، وفي مقدمتها سعر العملة الوطنية، ثم إلى انخفاض اثمان الأصول الانتاجية. حينئذ يكون رأس المال المالي قصير الأجل الأجنبي أول الفارين من السفينة لكي تفرق، متجها نحو الخارج. تاركا المجال، عندما تصل إلى قاع الأزمة، لرأس المال الأجنبي ذي تطلعات طويلة المدى للتقاضي على هذه الأصول والسيطرة عليها بأثمان منخفضة. ويكون بذلك قد جنى في لحظة انخفاض الاثمان ثمار ما بنى من اصول انتاجية في فترة طويلة سابقة، دون تحمل لا لمخاطر البناء ولا لمخاطر المرحلة الأولى من حياة المشروع اللازمة لكي يصبح مربحا. تابع الألفية من المكسيك (١٩٥٥/٥٤) إلى جنوب شرقي آسيا (١٩٩٧/٩٦) إلى البرازيل (١٩٩٩)، إلى الأرجنتين (٢٠٠١). يقترب عدد اللاجئين في العالم من ٢٢ مليون لاجئ، بتروزعون بين فلسطين وأفغانستان وبوغسلافيا وليبيريا.

سيراليون وبلاد الكراد ومنطقة القرقاز ومنطقة البحيرات العظمى في افريقيا ومنطقة القرن الأفريقي وسري لاتكا والمجول ومن يتوجهون نحو الولايات المتحدة وكندا. بخلاف الهم لاجئ الشيشان وتيمور الشرقية ونيجيريا ومقدونيا. L:Atlas 2000 des conflits, Manière de voir, 49, Le Monde Diplomatique Janvier - Fevrier, 2000, p 8 :19.

(*) كما يبرزه العنوان الانجلوامريكي المصطلح على العراق، مع تصعد التدفيم الهائل في الأسابيع الأولى للحرب والاستمرار في التدفيم باسم مكافحة قوى المقاومة، ومايلازم ذلك من تدفيم ونهب شواهد الحضارة للشعب العراقي.

(١١) البيانات خاصة بعام ١٩٩٩، واردة في: Bilan du Monde 2002 Le Monde, paris, Vanvier 2002, p21.

(١٢) L'Atlas du Monde Diplomatique - Le Bilan du Monde 2002, Le Monde, Paris, 2003, p38-90.

(١٣) L'Atlas 2000 des conflits, Manière de voir, Le Monde, Jan-Fév, 2000, p8 et 19.

(١٤) انظر في هذه المنظومة، محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، الاساسيات، الفصل الثاني من الباب السابع، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠١.



نقد العولمة الجديدة والدعوة إلى عولمة بديلة

د. عصام الزعيم

مقدمة

ماضياً، كما يقبل المستقبل ليصبح حاضراً متجدداً. يعجل بالجديد.

مثلاً حاول هيجل (Hegel) عقلنة الواقع وتجيده بالنالي، ادعى فوكوياما نهاية التاريخ وزعم توقف حركته نهائياً. لكن العولمة الجديدة الجارية أمام ناظرنا والأخذ بمصائرنا ليست نهاية التاريخ وإنما هي مرحلة من مراحلها تمضي وسرعان ما تتلوها مراحل أخرى وهكذا دواليك.

يبدو لنا أن معرفة العرب بظاهرة العولمة الجديدة معرفة نسبية والأصح أن نقول محدودة وذلك لأن موقع اقتصاداتهم فيها هامشي ومشاركتهم فيها محدودة وهي بقدر كبير سلبية أيضاً أما دورهم في تطورها فيكاد لا يذكر. وهذا ما سنتناوله في العرض والشرح والتوضيح في هذا البحث.

إن لهذا الموقع الهامشي وهذه المشاركة المحدودة فضلاً عن غياب الدور في التطوير تأثيراً مباشراً على معرفة العرب بظاهرة العولمة وإدراكهم لماهيتها واتساعها وخصائصها ونتائجها وبالتالي على قدرتهم على صياغة العلاقة بها والتفاعل معها بصياغة علمية وواقعية.

هكذا نفهم ثنائية الموقف العربي الشائنة عن العولمة تندباً مطلقاً بها ورفضاً مطلقاً لها وأحياناً (قليلة) تمجيدها لها وتقنية للنفس بدمع الوطن فيها. بينما العولمة واقع موضوعي لا سبيل للإفائه أو نبذ منطق الرغبة الذاتية ولا جواز الخضوع خضوعاً سلبياً له. إنما المطلوب وعي بهذه العولمة وقبول مبدئي وعلمي بها وسعي استراتيجي ومتعدد المراحل للاندماج الناجح فيها والرد الإيجابي على تحدياتها.

انتقل العالم إلى مرحلة جديدة من العولمة الرأسمالية خلال السنوات (١٩٨٩-١٩٩٢) بانتهاء الاتحاد السوفياتي وتفكك النظام الاشتراكي الدولي واختفائهما وإعادة هيكلة العالم وتوحيده مجدداً على أساس السوق وخلال سنوات معدودة طوي قرن من انقسام العالم إلى شرق وغرب إلى اشتراكية ورأسمالية. وعاد عالماً موحداً مفتوحاً أمام توسع رأس المال وحركة التجارة، عالماً خاضعاً للسوق بلا منازع.

انهيار الحلم بالشيوعية والاشتراكية قبل أن يكتمل وعادات الرأسمالية بقوة معززة بتوجهات تنوع عولمة أشد وأوسع حتى خيل لبعضهم ولاسيما الأميركي فرانسيس فوكوياما أن التاريخ الإنساني قد بلغ نهاية مطافه وأن رأس المال قد صادر حركته وأدخله في فسيح جثائه منهياً إلى غير رجعة التغير والتطور مجعداً إلى الأبد طموح الأمم والجماعات والأفراد إلى مزيد من المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص والاشتراكية. ها هي تماثيل لينين تبايع بالمراد العلفي وها هو الفكر الليبرالي الجديد يحعو كارل ماركس بل اسمه من الفردوس الاقتصادي الجديد، فردوس الليبرالية الجديدة.

لكن اليس زعماً أن الإنسانية بلغت نهاية التاريخ؟ اليس الظن بأن فردوس الرأسمالية قد استعبد إلى الأبد كما يزعم الأميركي فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) حلماً كأحلام العصافير أوهها من الأوهام يكذبه الواقع ويفنده العقل؟ ذلك لأن الحاضر يمضي وسرعان ما يتقادم ليصبح

(*) اقتصادي سوري متخرج في جامعة باريس، عمل وزيراً للدولة لشؤون التخطيط ثم وزيراً. برأس حالياً مجلس إدارة جمعية العلوم الاقتصادية السورية واتحاد الاقتصاديين العرب للدورة الحالية ويدير مشروع لاستشراف مستقبل سورية في العام ٢٠٢٠.

إن السؤال، كل السؤال، ليس: هل نحن مع العولمة أو ضدها، بل: هل نحن ضمن العولمة أم خارجها؟ كيف يكون إذاً نقد العولمة الجديدة القائمة وكيف تكون أو يمكن أن تكون بدائلها؟ إن الموقف الفكري المقترح في هذه الورقة هو الإقرار بأن العولمة الجديدة واقع موضوعي قيد السيرة لكنها تفتقد إلى التوازن في المصالح الاستراتيجية والديمقراطية والرشاد الاقتصادي وأن جبروتها يستلزم تجاوز الأداة النظرية واعتماد التكتل التجاري والجبركي والتكامل الاقتصادي على الصعيد الإقليمي.

مرحلة جديدة من عولمة السوق

تعني العولمة الجديدة في المقام الأول سعيًا مستزادًا إلى توحيد العالم وحركة متسارعة لثورته العلمية والتكنولوجية. اجهت العولمة الرأسمالية - رأسمالية الامبريالية المعاصرة - منذ ظهورها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى توسيع حيزها وتداول نشاطها وتعميقها حتى تبلغ عتبة العالمية ومن ثم تتطور لاحقاً وفق مراحل محددة بها، كما جرى على امتداد القرن العشرين. كان الهدف من التدويل الامبريالي التحكم في مصادر المواد الأولية الاستراتيجية كالحديد والنفط والنحاس والبوكسيت (خام الألمنيوم) وغيرها توسيع الأسواق القطرية وإقامة أسواق إقليمية وربط الأولى بالثانية وتشكيل أسواق دولية مترابطة. قُلت في التمرکز الرأسي والاندماج في الفروع الصناعية والقطاعات الاقتصادية الرئيسية، وفي التوسع الجغرافي الإقليمي ودولياً بحيث تحقق الرأسمالية "تعمولها" (أي تحولها إلى العالمية).

تواصلت هذه العملية حتى الحرب العالمية الأولى حتى بدا العالم آنذاك قيد التحول إلى سوق عالمية موحدة. لكن اندلاع ثورة أكتوبر في سنة ١٩١٧ وإقامة الاتحاد السوفياتي حالاً دون تواصل العملية.

الواقع أن القوى الرأسمالية ودولها المهيمنة تبنت استراتيجيات وسياسات قامت على محاصرة الدولة الاشتراكية "المارقة" وتطويرها ومحاوله القضاء عليها خلال الفترة (١٩١٧-١٩٣٩). ثم نشبت الحرب العالمية الثانية فانتهت بتوسع العالم السوفياتي وتحوله إلى نظام اشتراكي دولي يضم إلى جانبه الاتحاد السوفياتي دول الديمقراطية الشعبية في أوروبا الوسطى والشرقية فضلاً عن الصين، بينما انتهت اليابان إلى معسكر الولايات المتحدة وأوروبا الغربية بعد إنهزام طوكيو وضرب هيروشيما وناغازاكي بالقنبلتين الذرية الأميركية.

انقسم العالم غداة الحرب العالمية الثانية إلى معسكرين متناحرين وقامت حرب باردة استمرت بينهما طيلة الفترة (١٩٤٥-١٩٨٩) مما حال دون توحيد العالم أي عولته ودون تطوير السوق إلى سوق عالمية أي دون عولتها.

جرت عملية التوسع والتدويل الإمبريالية تاريخياً بدمج الكيانات والشركات القومية على الصعيد العالمي مشكلة بذلك

قاعدة وأساساً لاقتصاد عالمي أو إن شئت لعولمة الاقتصاد وبالرغم من أن العولمة الرأسمالية لم تكتمل ولا تكتمل فإنها نجحت وتبجع بصورة متزايدة في دمج الاقتصادات والأسواق العربية والإفريقية والآسيوية في الاقتصادات الأوروبية المهيمنة ودمج اقتصادات أميركا اللاتينية في اقتصاد الولايات المتحدة ودمج الاقتصادات الآسيوية في الاقتصاد الياباني. هكذا غت الأسواق واتسعت وإن بنسب مختلفة في القارات المختلفة، ثم ارتبطت هذه الأسواق ببعضها بعضاً واندمنت بانضمار مقترية من البعد العالمي ومكتسبة الصفة الدولية منذ أواخر القرن الماضي.

تحقق "التحول" (التحول إلى الاقتصاد الدولي) الرأسمالي بدءاً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر والصف الأول من القرن العشرين حيث تشكلت مصارف دولية وأسواق عالمية للمواد الأولية وشركات كانت رائدة (الشركات متعددة الجنسية) واستمرت هذه العملية حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى. خرجت روسيا القيصرية وحدها من عالم الإمبريالية الحديثة ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية فأدت إلى إنقسام العالم إلى عالمين عالم رأسمالي وعالم اشتراكي. وخضع العالم إلى عمليتي تطور متناقضتين حيث تتجدد من جهة وعلى امتداد النصف الثاني من القرن الماضي عملية تدويل وعولمة رأسمالية اتخذت العالم الرأسمالي المتد إلى القارات الخمس مجالاً حبرياً لها. تميزت هذه العملية بشكل شركات متعددة الجنسية بعشرات الألوف في قطاعات الاقتصاد الدولي المختلفة أولاً في الدول الرأسمالية المتطورة ولاحقاً في الدول حديثة التصنيع ثم الدول المساة النور الآسيوية أما عملية التطور الثانية التي شهدتها العالم وشغلت جزءاً متعاضداً منه فهي انتصار الاشتراكية الحديثة في روسيا لأول مرة في التاريخ ثم توسعها غداة الحرب العالمية الثانية وتحولها إلى نظام اشتراكي دولي بأسره. وقد مثل هذا التحول نوعاً من التدويل الاشتراكي من حيث توجهه لكنه أخفق في التوسع إلى قارات ومناطق أخرى كما أخفق في التوسع على حساب السوق الرأسمالية الدولية بل حتى في التصدي لتوسيعتها وهزمها.

نقد العولمة

يتعرض نظام العولمة الراهنة إلى نقد أو تنديد من حركات شتى مناهضة لها في شال الكرة الأرضية وجزئها من ملايين العمال الفتيين والمهندسين والمختصين الآخرين ومن قادة الفلاحين والمزارعين والعمال والتقابيين فضلاً عن النساء.

ذلك أن تطبيق الليبرالية الجديدة والتحرير الاقتصادي شرطاً لمتابعة أزمة المديونية الخارجية وإعادة جدولة الدين الخارجية قد تجلّى في تقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وطرح القطاع الخاص بديلاً عن القطاع العام وتصفية القطاع العام الصناعي والإنشائي والخدمي وتقليص الاستثمار العام والقطاع نظام الحماية الصناعية ورفع أسعار

الرقود والكهرباء، وإخضاع القطاع التعاوني لقوانين السوق ووقف التعيين في الوظائف العامة الفنية والإدارية قد أدى إلى تعطيل عملية النمو الاقتصادي ونشر البطالة وتفاقم الفجوة بين الأجور والأسعار وبرزت ظاهرة الاحتكار الاقتصادي وتقويض الخدمات الاجتماعية ولاسيما التعليم والصحة والسكن.

حيثما طبقت برامج التثبيت المالي والتفدي كمرحلة أولى للإصلاح الاقتصادي الليبرالي جرى تقليص الموازنة العامة المجارية وتقليص الموازنة العامة الاستشارية إن لم يكن الفاها وتخفيض سعر الصرف للنقد الوطني وتخفيض القدرة الشرائية لدى الجماهير الشعبية خاصة مع فرض خطط وقرارات بتجميد الأجور أو تخفيضها وتجميد العلاوات (المكافآت والموافز) أو تخفيضها كما تم تسريع ما يتراوح بين ٢٥-٤٥ بالمائة من العاملين في الإدارة العامة أو القطاع العام الاقتصادي وقد أعطت الولايات المتحدة الأمريكية أسوأ مثال عندما وصفت معظم الإدارات الحكومية وسرحت معظم العاملين فيها بحجة تخفيض النفقات الإدارية الحكومية مما عطل العمل في مرافق الإدارة الحكومية الأمريكية وفي أكثر الدول ولاسيما النامية منها فرضت الجهات الفرية اللاتئة وعلى رأسها مؤسسات بريتن وودز (Bretton-Woods) المعروفة بأسماء المبرر أو التسريع القسري وتدابير أخرى في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي فرضتها مقابل إعادة جدولة الدين الخارجي.

تتمتع العملة الجديدة بصفات متناقضة فهي من جهة تفتح إلى الديمقراطية والمشاركة والشفافية واللامركزية وتسهل إنسياب السلع والخدمات وتبادلها وتدفع عبر المنافسة والشفافية إلى تحسين الاستجابة لحاجات المستهلكين ومطالبهم لكنها من جهة أخرى تفتح إلى الأوتوقراطية والأوليغارشية وتجعل بالفساد وتزدهر فيها أنشطة اقتصادية عديدة تجري في إطار القانون ولكنها تعتمد أساساً على المضاربة والمقامرة باسم الشركات في الأسواق المالية والمزاودة غير الاقتصادية على أسعارها والتعرض الدوري لانتكاسات مفاجئة تصعب في جوهرها مدمرة بنتائجها فتقع الإفلاسات الكبرى وتتلوها الهتبارات المالية والصناعية وتنشأ في أعقابها ثروات إسطورية جديدة يحققها آخر المضاربين وآخر الفارمين.

إضافة إلى هذه الأنشطة الاقتصادية المشروعة نجد أنشطة أخرى عديدة تقع خارج القانون وتضارب بالصحة وتهدد الحياة نفسها فضلاً عن تدمير البنية وبعض هذه الأنشطة تستمد أصولها من مرحلة العملة السابقة وبعضها الآخر أتى وازدهر مع العملة الجديدة.

كذلك تتضمن العملة الجديدة أركاناً أخرى وفي رأسها التهرب الضريبي وتهريب رؤوس الأموال المتحققة بفعل أنشطة مشروعة أو غير مشروعة وإبداعها واستثمارها في المصارف الخارجية القائمة في المناطق والدول غير الخاضعة لآلة ضرائب والتجارة بالمخدرات وتبييض الأموال غير المشروعة والمحقة أما

من زراعة المخدرات وتجارتها أو من بيع الأطراف البشرية والمتاجرة بها وأنشطة عصابات المافيا المتخصصة في الإجرام والقتل المأجور وتجارة الجنس والدعارة (النساء والأطفال) وتجارة السلاح.

الباب الأول : الخلفية التاريخية لظاهرة العملة في القرن العشرين.

١- ظهور النظام الاشتراكي الدولي لغداة الحرب العالمية الثانية
يقلص العملة الرأسمالية من ظاهرة عالمية شاملة إلى ظاهرة
دولية.

كان هذا التعايش بين المتناقضين الرأسمالي والاشتراكي عنصراً أساساً من لعبة القوى العالمية زمن الحرب الباردة عبر عن مواقع القوى الثلاث (الولايات المتحدة) (الرأسمالية) والاتحاد السوفياتي (الاشتراكي على الطريقة اللينينية) والصين (الاشتراكية على الطريقة الماوية) على خريطة الجغرافية السياسية العالمية. أما على الصعيد الاقتصادي فقد قطع الاتحاد السوفياتي علاقاته التجارية مع دول السوق الرأسمالية وأعقبته الدول الأوروبية المنضمة معه إلى نظامها الاشتراكي وحصرت أنشطة التجارة والاستثمار داخل اقتصاداتها وفيما بينها.

أما الصين فقد قطعت علاقاتها الاقتصادية مع دول السوق الرأسمالية على امتداد ثلاثين عاماً (١٩٤٩-١٩٧٩) مستندة في هذا إلى مواردها السكانية والاقتصادية العملاقة وساعية إلى بناء نظام اقتصادي بديل. وقد اتهم عدد من الاقتصاديين والنظرين (ومهم الاقتصادي المصري البارز سمير أمين) الذين نفذوا التجربة السوفياتية إلى الانهزام بالصين حيث أغرقتهم خصوصيتها التاريخية والبنوية واهتماماتها الاستقلالية، وطرحوا فكرة "بئر" الصين علاقتها بالاقتصاد العالمي بما يعني خروجها عن اقتصاد السوق العالمية، بقي كثير من هؤلاء النظرين الاقتصاديين على مواقفهم رداً طويلاً من الزمن، بينما انتهت التوترات والنزاعات داخل القيادة الصينية باقرار سياسات اقتصادية جديدة بدءاً من العام ١٩٧٩ تقوم فكرياً على مفهوم اشتراكية السوق وتطبيقاً على فتح أجزأ واسعة من الصين أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة الواسعة مع دول السوق ولاسيما المتطورة منها.

كان الهدف من العملة ويقي توحيد العالم في سوق واحدة لكن فعل العملة تناقضتي مثلاً هي نتائجها تغذية للتفاوت وضعف الكيان الواحد اقليمياً كان أم نظرياً وتوحيد الدول والمناطق وفجزئتها في الوقت نفسه وتشديد التركيز والاندماج في المراكز الرأسمالية المتطورة من جهة ورد الاعتبار إلى المحلية ونشر اللامركزية والإخضاع إلى التهميش من جهة أخرى. عندها تجازوت العملة عبئة "الدولية" واستعادت صفة "العالمية" في مطلع السنوات التسعين قامت قواها الفاعلة وتقوم بتوحيد العالم بأسره تحت لوائها الإيديولوجي السياسي وضمن نظامها

الاقتصادي، وراحت تكسح العالم، وتعلم اقتصاداته وأسواقه. هكذا توحد العالم مجدداً وذلك بدءاً من السنوات الأربع المذكورة في مشروع للعملة لا يقاوم تزججه حتى المنافسة ويعززها التمرکز والاستقطاب في الصناعة والمال والاقتصاد وتضخمه وتزهو المضاربات المالية وتغذي المنافسة بقوة التجديد والتطوير التكنولوجي توسعه وانتشاره المتفاوت جغرافياً وقطاعياً دافعة إياه وفي الوقت نفسه بآلية تقوم على التناقض وتفضي أيضا إليه، مما أدى إلى اندماج دول ومناطق متزايدة ولكن بدرجات متفاوتة في الاقتصاد العالمي (أوروبا الغربية مقارنة بأوروبا الشمالية وأسيا وأمريكا اللاتينية بالمقارنة مع العالم العربي) من جهة وإلى التجزئة دول ومناطق أخرى في العالم أو بروز نزعات للتمايز البالغ في الأداء الاقتصادي العاصمة الاتحادية والولايات المحدودة المناخضة للولايات المتحدة الأميركية مقارنة بولاية تشياباس (Chiapas) في المكسيك أو ظهور أخطار الانقسام الوطني والإنفصال السياسي (مطالبة بأربعة الشمال الايطالية بالانفصال التام عن الجنوب الايطالي) من جهة ثانية وتهيش دول ومناطق بأسرها (حالة أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الافريقية الكبرى) من جهة ثالثة.

٢- انتصار الاشتراكية يؤدي إلى تقسيم العالم وتقليص المجال الحيوي للعملة

بالرغم من مساعي الرأسمالية العالمية إلى مد جسور إلى الدول النامية إلى المعسكر الاشتراكي الجديد لمحاصرته وهزيمه إيديولوجيا وسياسيا وعسكريا فإن هذه الدول بقيت ما يقرب من نصف قرن خارج اقتصاد السوق وحالت بالتالي دون توحيد العالم كله مجدداً على أساس هذا الاقتصاد. بذلك ظل العالم مقسماً ما يقرب من خمسين عاما (١٩٤٥-١٩٩١) إلى نظامين متضادين اقتصاديا وسياسيا وإيديولوجيا عسكريا. لكن الصين خرجت من المعسكر الاشتراكي واستقلت عملياً عنه وانتهجت بعد إذن طريقا جديدا للتطور خاصا بها وفي نهاية تلك الحقبة انهار الاتحاد السوفياتي وزال فانهار المعسكر الاشتراكي برمتها كما شهدنا خلال السنوات (١٩٨٨، ١٩٩٢).

سعت الشركات الرأسمالية ودولها إلى التوسع العالمي لاكتساب المزيد من الثروات والأسواق ودمجها جميعاً في أسواق دولية تخضع لها وتتوحد تحت سيطرتها. هكذا قام نظام الامبريالية الرأسمالية على اقتصاد السوق باعتباره مقدمة لنظام العملة الجديدة العالمي. لم تتسكن الدول الرأسمالية الامبريالية من أن توصل ظاهرة التحويل الرأسمالي إلى مرحلة العملة الشاملة على الصعيد العالمي لأنها أخفقت - كما ذكرنا قبلاً - في الحفاظ على هيمنتها على العالم باعتباره مجالاً حيوياً لتوسعها وتوسع سوقها عندما فقدت منطقة هامة منه مشتملة في روسيا القيصرية ثم فقدت مناطق أخرى جديدة أقلت من هيمنتها أي من نظام السوق العالمية عندما تمكن

الاتحاد السوفياتي من أن يؤسس نظاماً أنشياً وسياسياً واقتصادياً قام على خيار الاشتراكية بدلاً عن الرأسمالية غداة الحرب العالمية الثانية وبالتعاون مع مجموعة من الدول الأوروبية التي ساهم في تحريرها من النازية.

٣- خصوصية دول الجنوب: بين الاندماج الموهوب في السوق الرأسمالية ومقطع الخروج منها.

وجدت دول الجنوب نفسها موضع تجاذب بين الشرق والغرب يسعى كل منها إلى اجتذابها ودمجها في نظامه الدولي. يدعوها أولهما إلى الخروج من نظام السوق الرأسمالي الدولي والاتحاق بنظامه الاشتراكي الجديد بينما يؤكد الثاني تفرق نظامه الرأسمالي الدولي القائم على السوق والنظام الديوقراطي الغربي ويجدد دمج الدول فيها.

الحق أن دول الجنوب كانت قد اندمجت تاريخياً في النظام الرأسمالي الدولي بفعل استعمارها وقبل ظهور الدولة السوفيتية ثم النظام الاشتراكي الدولي. بحيث وجدت نفسها ضمن النظام الرأسمالي الدولي نيلها استقلالها. تجدد بعد ذلك اندماج اقتصادات الجنوب في نظام السوق العالمية نفسه وذلك بحكم ما ورثت تلك الاقتصادات من حقبة الاستعمار من قسمة عمل مختلفة وتخصص متبادل في إنتاج المواد الخام والأولية وتصديرها إلى أسواق العالم الرأسمالي المنتظر الذي كان يستغلها هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن اقتصادات الجنوب نفسها أدت على استيراد ما تحتاج إليه من سلع وخدمات وتلبية ما تحس به من حاجات من مصادر الإنتاج والتصدير في تلك الدول وكما دلت التجربة في العديد من الدول العربية والنامية فإن اعتماد دول الجنوب الجديدة على اقتصادات الدول الصناعية المتطورة لتلبية حاجاتها منها ومن أسواقها الأمر الذي جعل الإصلاح من هذا النظام والخروج من أسواقه أمرين صعبين للغاية إن لم يكن أمراً مستحيلاً.

٤- أخفاق النظام الاشتراكي في التوسع وتقهوضه يؤدها إلى إعادة توحيد العالم وأساليا

الحق أن انتصار الثورة الاشتراكية في روسيا وتشكل النظام الاشتراكي الدولي قد وجهها ضربة كبرى للرأسمالية العالمية وانتزع جزءاً كبيراً من نظامها وحركة رأس المال عبر إزالة الحواجز والحدود في قاراته الخمس وكان هذا مثلاً لتطور "صاعد" انطلق من روسيا بانتصار الثورة البولشفية فيها سنة ١٩١٧ ثم اتسع نطاقه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ إلى أوروبا الوسطى والشرقية والصين وشبه الجزيرة الهندية الصينية وحتى كوبا في أميركا اللاتينية. مما أدى إلى تقاسم العالم بين النظام الرأسمالي الدولي القائم والنظام الشيوعي الجديد.

أمل الاتحاد السوفياتي وأملت الحركة الشيوعية العالمية وسعياً خلال سبعين عاماً إلى مواصلة توسعها الفكري والسياسي وقضم دول ومناطق جديدة وإبشلاعها، لكنهما لم

تتمسك من ذلك إذ سارعت القوى الكبرى الغربية من دول وشركات ومظمات إلى انتاج القنابل الذرية والهيدروجينية وإقامة الأحلاف والقواعد العسكرية. لقد سارع قادة العالم الرأسمالي إلى التكتل والتسلح وشن الحروب الإيديولوجية والعسكرية لتطبيق النظام الاشتراكي والديمقراطي الشعبي الفتي واختارته بعد أن فشلت محاولات خنقه في مهده.

لكن النظام الرأسمالي الدولي تمكن بفضل قوته الاقتصادية والتكنولوجية وإمبرياليته الإيديولوجية والثقافية وبعد صراع مع النظام الاشتراكي الدولي امتد نصف قرن تقريباً، من أن يتفوق ويفوز في سباق التسلح والحرب الباردة على النظام الاشتراكي الدولي متسبباً في هزيمته وتفككه وزواله كلياً، وبذلك قام نظام العولمة الجديدة بما من الأعوام ١٩٨٩-١٩٩١. جاء سقوط الاتحاد السوفياتي وتفككه وانهار النظام الدولي الاشتراكي واختفاه صدمة كبيرة للكثير من الدول والإجماعات والأفراد ممن راهتوا على انتصار الاشتراكية على الرأسمالية في العالم.

لم يفلح الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه في توسيع نظامهم الاشتراكي إن بالانتاج والاستهلاك أو بالفكر والثقافة وقضم دول ومناطق خاضعة لاقتصاد السوق وإخراجها بالتالي من النظام الرأسمالي الدولي. لقد نجح إغراق الاتحاد السوفياتي والنظام الاشتراكي الدولي في التوسع عالمياً وعلى حساب الرأسمالية عن إغراق في كسب السوق والمنافسة في التجديد التكنولوجي والتطوير الاقتصادي وعن نزيف الأموال والموارد الذي فرض عليه بفعل الإنفاق على سباق التسلح مع الولايات المتحدة.

مشعلما فعل الاتحاد السوفياتي وانضمت إليه دول أوروبا الوسطى والشرقية، قررت الصين - وهي دولة قارية كبرى أيضاً - غداة قيام نظامها الشعبي بقيادة الحزب الشيوعي الصيني انتهاز الاشتراكية نظاماً لها بديلاً عن الإنخراط في النظام الرأسمالي الدولي. وهكذا انفردت بأمرها مستندة في ذلك إلى خياراتها الاستقلالية الاستراتيجية منها والسياسية وإلى مواردها الضخمة البشرية والطبيعية والطاقوية والاقتصادية الضخمة التي تملكها مشعلما خرجت الدول الأوروبية الاشتراكية الجديدة من اقتصاد السوق العالمية بفضل اندماجها الاستراتيجي والعسكري والسياسي والتكنولوجي والاقتصادي ببعضها بعضاً في حلف وأرسو العسكري من جهة وفي مجلس التنمية والتعاقد الاقتصادي من جهة أخرى بما نفى إنخراطها في الاقتصاد الرأسمالي الدولي.

ظهر في مطلع السنوات الخمسين من القرن العشرين ولأول مرة في التاريخ نظام اشتراكي دولي ضم الصين والاتحاد السوفياتي والدول المتحالفة معه. لكن سرعان ما دبت الفقرة بين الصين والاتحاد السوفياتي واحتدم الخلاف بينهما فانقسم المعسكر الاشتراكي الوليد منذ منتصف السنوات الخمسين

وانشقت الصين (ويوغوسلافيا وإلى حد كبير كوريا الديمقراطية) دون أن تتمكن الدول الرأسمالية العظمى من إعادة توحيد العالم على أساس نظام السوق وتحت سيطرتها.

٥- الولايات المتحدة تعاهد بين الصين والاتحاد السوفياتي. حاولت الصين هذه الدولة الاسيوية العظمى العريقة بعد افتراقها عن الاتحاد السوفياتي أن تنتهج طريقاً إلى الاشتراكية خاصاً بها مستندة في محاربتها إلى اتساعها القاري وحجمها السكاني العتلات وتقاليدها العريقة. مع رسوخ نظامها السياسي وقدرتها الدفاعية اعترفت الولايات المتحدة بها وبذلك برز في شرق آسيا وشماليها وفي شمال شرق أوروبا مثلث ثابت الابعاد ضم الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين. وحدد خلال الحرب الباردة (ومازال يحدد بعد إنتهاها) العلاقات الأميركية-الصينية-السوفياتية.

انتهجت الولايات المتحدة قائدة المعسكر الرأسمالي في العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي استراتيجية جغرافية - سياسية تقوم على نسج علاقات استراتيجية مع كل من الاتحاد السوفياتي والصين ودمجهما في مثلث تشكل في أي الولايات المتحدة رأسه وتدير العلاقة الحساسة مع طرفيه الآخرين أي الاتحاد السوفيتي والصين مبقية التباعد مستمراً بينهما متحكمة فيه من خلال علاقاتها بكل منهما وبالأستناد إلى القطيعة بينهما. ولعل أهم ما لوحظ من تطور في العلاقات المتبادلة بين أطراف هذا المثلث الاستراتيجي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وزواله وقيام الاتحاد الروسي بدل عنه، هو انتهاء القطيعة بين بيجين وموسكو وعقد قادتاهما عذة اجتماعات قمة بينهما. لقد أبدى زعماء روسيا والصين رجا لأول مرة حرصاً على وضع حد لاستغلال واشنطن القطيعة والخلاف المتسمرين بينهما والحيلولة ودون تدخلها في علاقاتهما المتبادلة وإبقائها كلاً منهما ضمن مثلث هيمنتها بعيداً عن الآخر.

إن الاندماج في الاقتصاد العالمي نتيجة حتمية ومباشرة لانتقال العالم بأسره إلى عصر العولمة الجديدة الجارية أمام أنظارنا، فهذا الاندماج يجعل كل دولة تواجه ما واجهت أمام من خيارات وهنا بعصر النظر عن الاختلاف الهائل بين فرض الصين ومخاطرها في الاندماج مقارنة بفرض الدول الأخرى ولاسيما النامية ومخاطرها في الاندماج في الاقتصاد العالمي. إن الصين أوروبية دولة أخرى لتجد نفسها محاطة بدول وجماعات إقليمية أخذت بالليبرالية الاقتصادية ونظام السوق. وإذا كان هذا شأن الصين فإنه شأن سواها من الدول أيضاً، منه فكيف بالقطيعة معه؟

الباب الثاني: ماهية العولمة: مقاربة نظرية وتطبيقية .

١- هل العولمة نهاية التاريخ أم أنها تبشير مرحلة جديدة؟

الحق أن نظام العولمة يعمل تناقضات يكون من يحاول إخفاها كمن يحاول أن يحجب الغابة بشجرة، وهذه التناقضات ناجمة عن الاختلال الكامن في نظام العولمة الجديدة واقتصاد السوق الذي يقوم عليه.

لماذا تؤكد تواصل التاريخ في حركته ونرفض أن ينشئ وتنهي حركته؟ لما إذا نرفض من باب أولى أن يكون نظام السوق والعملة الجديدة نظاماً مغلداً يضع نهاية للتطور والتحول؟ ذلك لأنه نظام محكوم بالسوق، والسوق يحدد الأسعار وتنظم النشاط الاقتصادي لكنها تضع الأزمات الدورية والبنيوية وتشير الحروب ومن خلال هذه الأزمات والحروب تتجدد الصناعات والاقتصادات وتغير الحدود والول فيستطوع التاريخ وتنشئ نهايته التي يرغمها فرنسيس فوكوياما.

رغم انتصار الرأسمالية ومجابهة في إعادة توحيد العالم في سوق موحدة، فإن جماعات كثيرة ونقابيين ومزارعين ومفكرين وسياسيين عديدين رأوا في نظام العملة الجديد نظاماً جائراً مهدداً للسيادة وحرية القرار الاقتصادي الوطني وخصوصية المجتمع الثقافية تشكلوا تياراً رفضياً يقوم على رفض العملة جلة وتفصيلاً وتبنوا أشكالاً عنيفة من الاحتجاج لا ترى فيها إلا ظلماً وضراً.

٢- العملة الجديدة مرحلة وليست نهاية وهي مزيج من الفرص والتحديات.

هل يصح طرح العملة على أنها خيار خير أو على العكس خيار شر؟ أم يجدر بالمرء أن يرى فيها ظاهرة موضوعية لا مفر من الإقرار بها تحمل جوانب يمكن اعتبارها إيجابية لأنها تنيع حرية وفرصاً واعدة وجوانب أخرى نسيبها سلبية لأنها تعني (أو قد تعني) تضيقاً للحرية وتضع عوائق تحد من الفرص والحرية. إن العملة الجديدة حقيقة تاريخية انبثقت عن صراع مرير أمتد أكثر من سبعين عاماً بين نظامين متناقضين وعن ثورة في العلوم والتكنولوجيا تابعت موجاتها وتسارعت عبر مراحل زمنية عدة شملت قرناً كاملاً. لم تظهر العملة الراحنة هذه ولا انتصرت في غفلة من الزمن وإنما نمت ونضجت وشقت طريقها إلى الواقع عبر تطور موضوعي استغرق عقوداً عديدة إن لم نقل قرناً من الزمان كما بينا.

يسقط الاتحاد السوفييتي وانهيار النظام الاشتراكي تحول العالم بأسره إلى اقتصاد السوق مجدداً، وإذا أعادت الرأسمالية الدولية توحيد العالم في نظام موحد للسوق لم تعد الدول على اختلافها تملك من خيار سوى السعي للاندماج في الاقتصاد العالمي بأفضل الشروط الممكنة وأكثرها وعداً بالنسبة للمستقبل. ذلك أنه حتى عندما كان العالم منقسماً إلى نظامين ومعسكرين أحدهما خاضع لنظام السوق والآخر مستقل عنه كانت العملة تجري وتطور وتستخدم الثورة التكنولوجية والاحتفال الرأسمالي للتصدي للمشروع الاشتراكي ثم تطويعه وأخيراً هزموه وتصفيه.

إذا كان الأمر كذلك فإن المسألة المطروحة تصبح خياراً بين رفض العملة جلة وتفصيلاً ويكون هذا الرفض ولابد أن يكون عاطفياً وغير عقلاني، واعتبار هذه العملة تحدياً مستجداً

ولكن حقيقياً يتطلب معرفتها وتقييمها وتقديرها ومن ثم تطويرها أو تجاوزها. لقد انتصرت العملة الجديدة بفضل قواها المادية والفكرية الفائقة من صناعات فاتقة التقدم والإنجابية تعتمد على تقانات عالية وطليعية وقدرات علمية وبحثية فاتقة التقدم، إضافة إلى المصارف والبيورنات المالية وأسواق الأسهم والأوراق المالية وموارد للطاقة والموارد الطبيعية والأولية ومراكز حسية ونسب إرتكازية وقدرات تدميرية وعسكرية.

الحق أن العملة الجديدة هي مزيج من الفرص والتحديات وأنها تملك بنية ديناميكية وتناقضية في الوقت نفسه فهي عملية تغير بفر ما هي عملية تغيير وهي إطار للتعاون وإطار للتنافس في الوقت نفسه ومثلما كان النظام الرأسمالي الدولي الذي تمثلت به المرحلة الماضية من العملة في وقت الحرب الباردة نظاماً اختلالياً يتحرك ويتطور بفعل اختلافاته وتناقضاته، كذلك شأن نظام الرأسمالية الجديد، نظام العملة الجديدة يتصف بالاختلال والتناقض ويحمل في أحشائه عوامل زواله ويعد في تطوره لنظام عالمي آخر يتلوه ويحل محله، وبالضبط فإن هذا الفهم الموضوعي للعملة الجديدة ولحركة التاريخ إجمالاً يكشف للمرء عن الفرص والعوائق الفائقة في صلب هذه العملة.

٣ - العلاقة بين الرأسمالية والدولة القومية في عصر العملة
خضعت المصالح الفردية والشركات الخاصة في مراحل ما قبل العملة لسيطرة الدول الوطنية غير أن الاستيلاء على المستعمرات ومواردها البشرية والطبيعية ثم تصدير روس الأموال والاستثمارات إليها وإلى الدول الصناعية الأخرى أدباً إلى توسع سلطة الشركات وتقلص نفوذ دولها القومية عليها حتى إذا تشكلت الشركات المتكاملة متعددة الجنسية وبالألاف بل عشرات الآلاف اتسعت سلطتها على الصعيد العالمي وأصبحت تنافس الدول المختلفة التي تقيم فيها فروعاً للإنتاج أو التصنيع وليس الدولة القومية أي الدولة الأم وحدها.

أما في عصر العملة الجديدة فنشهد تطوراً لظاهرة جديدة هي تعولم الشركات أي تجاوز الشركات متعددة الجنسية إلى شركات جديدة معولة وبذلك تتصلا وتقبل للاختلاف المناظرة الفكرية بين أولئك الاقتصاديين الذين أسروا حتى الآن على إبتناء الشركة متعددة الجنسية إبتناءاً قومياً غالباً أي لدولة قومية واحدة والاقتصاديين الآخرين الذين اعتبروا أن تعدد الجنسية لدى هذه الفئة من الشركات الرأسمالية المتكاملة العابرة للأوطان قد وضع حداً لإبتنائها إلى دولة قومية هي بمثابة دولتها الأم (كما كان الأمر في المراحل الأولى من الرأسمالية أي قبل الانتقال إلى التنويع والعملة).

عودة إلى ما تقدم يمكن من منظور العلاقة بين الرأسمالية وإطار الدولة القومية والسوق القومية تقسيم تطور الرأسمالية، كنظام عالمي، إلى أربع تشكلات تاريخية كبرى:

أولاً : التشكل ما بين القومية - Inter - National أطول

رابعاً: التشكيلة القارية (الصين والهند والولايات المتحدة)

ينقسم العالم إلى مجموعتين رئيسيتين من الدول: مجموعة أولى تضم عدد قليلاً من الدول الكبرى القارية العملاقة ولاسيما الولايات المتحدة والصين والهند وروسيا الاتحادية والبرازيل وتلحق بها فرنسا وبريطانيا ومجموعة ثانية تضم سائر دول العالم.**

إن توسعية الشركات والتشكيلات متعددة الجنسية تقضم سلطة الدولة الصغيرة وهذا في الوقت الذي تجد الدول الأولى نفسها مسافة إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي ونظام العولمة بينما تتمكن أقلية الدول الكبرى القارية والعلاقة من مواجهة ما تتصف به العولمة من ترسية وترد عليها بقدرتها تصاعدياً على التصدير إلى الأسواق العالمية إلى جانب احتفاظها باقتصاد محلي يملك من الموارد البشرية والطبيعية والصناعية والتكنولوجية ما يسمح لها بتطوير سوق محلية وقدرتها تكنولوجية تفوقان بإمدهما أحصيه التصدير أي الاندماج الخارجي وتضعان دولتهما العملاقة يأمن نسي من تقلبات السوق المحلية تجارية كانت أم مالية.

للنظر عن قرب في حالة الصين العملاقة التي تعد ملياراً وثلاثمائة مليون إنسان. نجد أنها تمتلك نظاماً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً موحداً فقد انفصلت إثر تأسيس دولتها الجديدة الشيوعية في عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٧٩ أي على امتداد ثلاثين عاماً عن النظام الرأسمالي العالمي وسعت إلى بتر علاقاتها معه - وقد استخدم مفهوم البتر (Rupture) صديقنا الاقتصادي المصري ذائع الصيت سبيل أمين. لكنها عدلت عن هذا الخيار الاستراتيجي لتأخذ بدلا عنه خيار نفوذ وهو خيار الاندماج في الاقتصاد العالمي، لقد دان العالم لنظام السوق وسلطة رأس المال اللذين أعادا ويعيدان حالياً صياغة العالم وفقاً لحاجاتها وغاياتها؟

لكن بسط الرأسمالية نظامها القائم على السوق على العالم بآثره وما أوجب هذا الأمر على الدول المختلفة أن تعادو اندماجها بشكل أشد وأعمق في الاقتصاد العالمي لا يعني إضمارها إلى نظام شامل خالده في جوده به ينتهي التاريخ وعنده. وإنما الأمر على العكس من ذلك لأن الاندماج في الاقتصاد العالمي يمثل تحدياً حقيقياً ويعني تطوراً ديناميكياً غنياً بالحركة والتغيير وسيروه تعتمد على جهود متواصلة وإرتقاء مستمر في الفعالية الأمر الذي يستوجب وضوح الرؤية الاستراتيجية وقوة العزم والإرادة والدأب والجهد في العمل. وفي حالة الصين فإن تحديثات العولمة لها معنى تغيرا عميقاً ونهوضاً وتحولاً عاصفاً لا يتقادم إلى قوة اقتصادية عظمى تصنع بقدر كبير تاريخها بنفسها ولنفسها وتغير العالم والاقتصاد العالمي بدورها الخاص ونهوضها ومد نفوذها.

إن للاندماج في الاقتصاد العالمي أفقا زمنياً وخصوبة مرحلية وهي عكس ولاسيما في حالة الصين علاقة جدلية بين

التشكيلات عمراً في تاريخ الرأسمالية، إذا نعدو بداياتها إلى القرن الخامس عشر. وقد شرع المفكرون الاقتصاديون بالتفكير لها منذ أواخر القرن الثامن عشر. وأهم ما يميز هذه التشكيلة غلبة البعد الذي تغلغله المبادلات التجارية للسلم والخدمات بين الأمم على سائر أبعاد العولمة الرأسمالية. ومنطق هذه التشكيلة مؤسس على مبدأ التخصص الدولي القائم بدوره على التفاوت بين الكيانات القومية في مستويات إنتاجيتها في القطاعات المختلفة. فكل بلد يستفيد من مزاي تخصصه لبقايات منتجاته بالمنتجات التي يتخصص بها بلد آخر. وحركة رؤوس الأموال في هذه التشكيلة مرتبطة بتسوية الصفقات التجارية. والرمع الأساس في احتسابها هو نظام المدفوعات وأهمية دور التاجر في هذه التشكيلة. فالدولة القومية تظل هي الفاعل الرئيسي في الحياة الاقتصادية، فضلاً عن كونها تمثل الحيز المكاني الثابت لمخزون عوامل الإنتاج الذي يتحكم بفوارق الإنتاجية.

ثانياً: التشكيلة متعددة القومية: وهي تشكيلة يمكن التأريخ لبدايتها بطلع السنوات الستين من القرن العشرين والبعد الغالب عليها هو حركية إنتاج السلم والخدمات. وليس فقط حركية تبادلها - كما في التشكيلة الأولى - والعلم الرئيسي لهذه التشكيلة هي التوظيفات الخارجية المباشرة للشركات ولا يحكمها منطق التخصص الدولي. وإنما منطق التنافس بين الشركات متعددة الجنسية للفوز بأكبر حصة ممكنة من السوق العالية وهذا دون اعتبار للتوازن في ميزان المدفوعات في بلد المنشأ. في هذه التشكيلة تنمو الشركات متعددة الجنسية الفاعل الرئيسي في الاقتصاد المعولم، بينما تضطر الدولة القومية لا إلى التخلي عن قطاعات من سيادتها (المناطق الحرة) لمصلحة تلك الشركات، وإنما أيضاً لتقديم شتى التنازلات والتسهيلات القانونية والتنظيمية، لإغراء الاستثمارات الأجنبية واستقبال المصانع المرحلة.

ثالثاً: التشكيلة العولمية: بدأت هذه بالتطور منذ منتصف السنوات الثمانين. ثم تسارع بإيقاعها في السنوات التسعين بعد تفكك المعسكر السوفياتي وانتصار الليبرالية الجديدة (حاكمية السوق) على سائر أشكال المقاومة الأيديولوجية. تنسج التشكيلة العولمية بغلبة البعد المالي فيها مقترناً بتداول الراسمال المالية في الزمن الفعلي كما يقال، دون أي اعتبار آخر غير المردودية الفورية، كما أن الحقنة ضمن هذه التشكيلة لا تبقى لمصلحة التجار أو الصناعيين كما في التشكيلتين السابقتين، وإنما تصبح لمصلحة أصحاب الريع (Rent Hold- ers) كانوا من كبار أصحاب الملايين أو من صغار السامعين. ثم جاءت ثورة تقانات (تكنولوجيا) الإعلام والإنترنت لتعمق القطيعة التي استحدثتها التشكيلة العولمية بتغليبها البعد الزمني على البعد المكاني، مع كل ما يترتب على ذلك من تقليص متزايد لسلطة الدولة من حيث هي سيادة المكان.

ناجزة، بينما يبدو الاندماج العربي الإقليمي (العربي الشامل) أو على الأقل الاندماج العربي شبه الإقليمي (المغاربي أو المتوسطي أو الخليجي)، أكثر تعبيرا عن تشكيل الدولة القطرية (المساة القومية في التصنيف الوارد أعلاه)، بحيث تجد قبولا وحساسا للدعوة إلى اعتبار الاندماج الاقتصادي العربي الإقليمي أي التكامل الاقتصادي العربي أداة وإطارا لمواجهة العرب التحدي المزدوج الذي يواجهه العرب تحدي العولمة وتحدي التنمية.

4- الاندماج في اقتصاد العولمة بين التسرع والتدريج

يبدو أنه ينبغي التمييز بين حتمية الاندماج في اقتصاد السوق العالمي وعملية الدخول إليه أو تطوير الاندماج فيه، وإذا اعتبرنا حتمية الاندماج بمثابة الهدف الرئيس لاستراتيجية الاندماج تكون عملية الدخول فيه بمثابة مراحل الاندماج الزمنية المتتابعة وأطره التنفيذية وسياساته، والمقصود هنا هو رسم استراتيجية للاندماج بما يتيح التدريج في الانفتاح التجاري والمالي والاستثماري يتبع التأقلم بصورة متزايدة وفق أولويات واضحة محددة وصولاً إلى الاندماج. خلافاً لهذه الاستراتيجية المرنّة والواقعية طبقت الدول النامية (بمعظمها) من أجل دخولها السوق العالمية واندماجها في سوق الاقتصاد العالمي استراتيجية الكي أو العلاج بالصدمة القائم على تحقيق إصلاحات قسرية في الهياكل والسياسات الاقتصادية في أزمان قصيرة وبأكلاف اقتصادية واجتماعية كبيرة، فهناك دول عمقت اندماجها في السوق العالمية وطورت وحققته بكلفة اجتماعية عالية في زمن قصير وهوما يعرف بالعلاج بأسلوب الصدمة.

لعل السبب الرئيسي في انخراط الدول ولاسيما النامية منها في نظام العولمة الجديدة بأخذها بنظام الليبرالية الاقتصادية الفجة وأسلوب الكي بالصدمة يعود الى وقوع هذه الدول الوحيدة طر الاخرى في مأزق المدبونية الخارجية وخضوعها بالتالي لوصفة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتصفية الاتفاق الاستثماري العام وخضوعها المؤسسات العامة وتزويد الاجور وتسريح العمال. وبكفي مثال التحرير التجاري التام الذي يشكل بنياً أساسياً من برامج التحرير الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي في الوقت نفسه. تبقى العلاقة قوية بين نموذج التحرير الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ونموذج الاندماج في الاقتصاد العالمي وظاهرة العولمة.

ليس هناك من أدنى شك في أن الاندماج الناجع في الاقتصاد العالمي وفي العولمة الجديدة يستوجب تحدياً ناجعاً للتخصص الاقتصادي الدولي المطلوب للدولة الرغبة في الاندماج واستراتيجية متكاملة واضحة للبروغ هذا التخصص وتحديد ما يترتب عليه من علاقة جديدة بالاقتصاد العالمي والاقتصادات الإقليمية والقطرية المجاورة ومن ثم، تحديد المداخل ومراحل التدريج في الاندماج. أما الاندماج المتسرع في

العالم العالمي أي العولمة الجديدة والخاص الصيني في الاندماج في العولمة مع تحديها والتأثير المتزايد في مآل مرحلتها الراهنة. لكن الإندماج في الاقتصاد العالمي يبقى كقاعدة عامة خياراً لا مفر منه. لكن هذا الخيار يستهدف التفسير ويساعد - إن أحسن فهمه وحدد بوضوح هدفه - على الإسهام في التفسير العالمي والمقصود بالتفسير العالمي تغيير الواقع الوطني بتطوره ورفع شأنه وترقيته قدرته على الصعيدين الإقليمي والعالمي وهوذلك يعني إسهاماً مهماً كان متواضعاً في تطوير ظاهرة العولمة الراهنة وقد يساعد على تجاوز عيوبها النبوية واختلالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفظة.

إن القدرة على التأثير في العولمة الجديدة من خلال الاندماج فيها وتحديد في الوقت نفسه تتضاعف عند اعتماد التكتل الاقتصادي الإقليمي (بين دول يوحدها الموقع الجغرافي المشترك دون أن يجمعها بالضرورة إئتصاصاً قومي مشترك) إطاراً للنمو الاقتصادي الجماعي والاندماج الإقليمي من جهة ومواجهة التحديات المتمثلة بالعولمة بصورة فعالة من جهة أخرى، فكيف إذا جرى تجديد الاندماج في الاقتصاد العالمي وتطوير غطه التكنولوجي والإنشائي من خلال كتلة إقليمية متجانسة هي الكيان الاقتصادي العربي الجماعي بما يمثل منطقة اقتصادية أكثر سكاناً وأغنى مورداً وأكمل بنية وأعظم قدرة على النمو والمنافسة من كيان قطري منفرد يندمج في الاقتصاد العولاني للعولمة الجديدة.

الثابت والتحول في دولة الدولة القطرية العربية

قلنا نجد في العالم بلدانا لم تتحرك حدودها توسعا أو تقلصا عبر التاريخ وقد انتهى طموح الامبراطوريات واقتتال الدول وصعود الممالك أو انهيارها بتحرك ثوابتها أو تقويضها وتغيير حدودها. كانت الدول وما تزال تسعى لأن تصنع حقائق ثابتة لكنها سرعان ما واجهت أو تواجه حالات من الركود والجمود أو مستجدات مأساوية بحيث تنقلب حقائقها الثابتة إلى متحولات جديدة.

لانتخرج دول اليوم العربية عن القاعدة فقد إنشئت عن مجزئة لتتمسك بالعربية والامبراطوريات الاسلامية في إطار التوسع الغربي الاستعماري وتقامس المستعمرات ومناطق النفط والنفرة وهكذا قامت مجموعة صغيرة من الدول العربية الكبيرة أو المتوسطة واسعة المساحة كثيرة السكان متعددة الموارد ولاسيما مصر والمغرب والعراق والجزائر والسودان والمملكة العربية السعودية ومجموعة ثانية من الدول العربية صغيرة المساحة وقليلة السكان أحادية الموارد كالكويت وقطر والبحرين والأردن وموريتانيا.

بالرغم من مرور أكثر من نصف قرن أو حتى ثلاثة أرباع القرن على قيام كل من هذه الدول فإن تشكيلها كدولة وطنية (قطرية) تبقى حديثة العهد وتبدو في نظر الكثيرين إن لم يكن أكثرية مواطنيها تشكيلها انتقالية أو مؤقتة وليست نهائية

الاقتصاد العالمي فهو الاندماج الذي لا يقوم على رؤية واضحة واستراتيجيات واضحة وآليات ومداخل غير متجانسة وغير مبرجة زمنياً.

تدل المؤشرات على الطابع التناقضي لخصائص المرحلة القائمة حيث نجد ظاهرة الدمج في الاقتصاد العالمي كاتجاه مركزي في العولمة بجانب ظاهرة الانقسام أو التهميش التي تطل مناطق من العالم بأسرها أو دولاً أو أجزاءً من دولة واحدة كما نجد مؤسسات فوق القومية أو متعددة الجنسية تمارس أعلى الصلاحيات وأوسعها ممارسة المركزية استناداً إلى السلطة الممنوحة لها على المستوى العالمي، تبسط نفوذها وتفرض قواعدها ومفاهيمها ومناهجها على الدولة الوطنية أو مؤسساتها متجاوزة سيادتها الوطنية والشعبية، هنا في الوقت الذي تظهر فيه وتنشط منظمات قاعدية وجمعيات أهلية (Community-based and Grassroots Organizations) تمجد بنشاطها المشاركة المباشرة والديمقراطية واللامركزية. وحتى لو أخذنا منظمة التجارة العالمية التي تعتبر "أيقونة" مؤسسية من أيقونات العولمة الجديدة الرائنة فانا نجد فيها عناصر السلطة العولمية المتمثلة في وجوب التحرير التجاري بجانب الموضوع لقرارات المنظمة المتعلقة بحسم الخلافات التجارية بجانب عنصر التمثيل الديمقراطي المتساوي أي لكل دولة صوت واحد أي كان حجمها وكانت قواتها العسكرية والاقتصادية. إن الطابع التناقضي المزدوج في العولمة وفرصاً ومزاياها المتزامنة مع مخاطرها وأضرارها لتدعونا إلى رصد العولمة اجسلاً وتحليل كل من قطاعاتها التكنولوجية والانتاجية بعد تخصيصها بهدف التوصل إلى معرفة أدق بمساراتها ومطباتها وتحديد أنسب المداخل للاندماج فيها. ولو استطعنا أن نحدد مرجعية فلسفية واقتصادية وسياسية لعولمة بديلة تنصف بالتوازن والتعويض المتبادل بين المجتمع والسوق وبين العسالة ورأس المال وبين العسالة والتكنولوجيا وبين العولمة والتهميش وبين المركزية واللامركزية، لا يمكننا أن نتخلص بعد مقارنتها مع خصائص المرحلة الرائنة تناقضاتها ونقائصها، معال ومخاطر لإصلاح العولمة الرائنة مما يجعلها أكثر توازناً وديمقراطية وعدالة وإنسانية.

الباب الثالث: نقد الاقتصاد السياسي لنظام العولمة الجديدة؛

١- السمات المميزة للعولمة الرأسمالية الجديدة؛

تقوم العولمة الرأسمالية الجديدة على عدد من الأركان أهمها وأولها تعميم السوق باعتبارها إطاراً شاملاً لا للنشاط الاقتصادي وحده وإنما للنشاط المجتمعي والإنساني بأكمله وثانيها الادبولوجية الاقتصادية الليبرالية وتجهيز التحرير الاقتصادي في إطار الليبرالية الجديدة. وتتركز هذه الليبرالية الجديدة على ركبتين أولهما تحرير التجارة الدولية وهو مرتبط بالامانة منظمة التجارة العالمية، وتتركز عملية العولمة بعدها التجاري على استكمال تحرير التجارة الدولية الذي بدأ وحقن

تقدماً تقنيهما كثيراً في المرحلة الماضية من العولمة وتحديدًا في مفاوضات جولة الأوروغواي حول تحرير التجارة الدولية في السلع الصناعية والمواد الأولية غير الزراعية وفي المفاوضات الجارية بشأن تحرير تجارة الخدمات أيضاً ومواصله الجهود لتحرير تجارة المواد الزراعية والسلع الصناعية من منشأ زراعي حيث تتنازع مصالح الدول المتطورة فيما بينها وكذلك مع الدول النامية

ورغم أن اتفاقية الزراعة أزالته عدة حواجز غير جمركية تواجه التجارة في السلع الزراعية مازالت التعرفة الجمركية الزراعية أعلى بكثير من التعرفة الجمركية الصناعية، فقد هبط متوسط التعرفة على السلع الصناعية من ٤٠ بالمائة في عام ١٩٤٥ إلى ٤ بالمائة في عام ١٩٩٥ بينما مازال متوسط التعرفة الزراعية ٦٢ بالمائة ويرى جميع من تم استفتاءهم بخصوص هذا الكتاب أن استمرار هذا التفاوت يعود إلى أن كثيراً من الدول الصناعية لجأت إلى تخفيض متوسط التعرفة بشكل يفي بالطلبات الفنية لاتفاقيات الزراعة ولكن ذلك ينتهك روح الاتفاقية وغاياتها.

إضافة إلى ذلك لاتزال كثير من الدول الصناعية تفرض قيماً تعريفية وتعرفة تصاعدية. فبالنسبة إلى بعض الصادرات الزراعية التي تهم الدول النامية (السكر والأرز ومنتجات الألبان) تحتفظ أغلبية القوى الاقتصادية بتعرفة جمركية تتراوح بين ٣٥ بالمائة إلى ٩٠ بالمائة وفي المقابل وفي المقابل اضطرت عدة دول نامية إلى خفض التعرفة الجمركية التي تفرضها والتخفيف من الحواجز غير الجمركية لإستيفاء اشتراطات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في منح القروض(١١).

أما العهد الثاني لعملية العولمة فهو يتناول تحرير حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الإطار القانوني والاقتصادي الجاري إعداده بهدف تسهيل إنسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر الدول والمناطق والقارات بالترابط مع عولمة نظام الاستثمار وعولمة ضمان الاستثمار لدى وكالة الضمان المتبادل للاستثمارات والسعي لفرض مشروع النسط العالمي الموحد لنظام الاستثمار. وستدلل من التقرير السنوي الأخير الذي أصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفقاتها في العالم خلال العام ٢٠٠٣ بأن الخدمات تسيطر على التدفقات الخارجية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، لاسبما العاملة منها في مجال دعم التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تستهدف أسواقاً محددة كفروع الشركات التجارية والمالية وأنشطة الأعمال التجارية التي تدعم التجارة العالمية وتقدم الخدمات للمهاجرين من موطنهم. فما حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كافة القطاعات وكل الصناعات تقريباً حتى بات يغطي قطاعات الزراعة والصيد والتشجير وصيد الأسماك أيضاً.

والتسابق في تجديدها واستخدام أحدثها في العوامل المحاسنة في توسيع الانتاج وتداوله وعولسته بالتزامن مع تجديده وتطويره. لكن التنافس العالمي في نظام العملة الرافعة يستلزم توفيراً في قوة العمل خاصة عندما تشكل عاملاً مهماً من عوامل الكلفة الانتاجية ولذلك تلجأ الدول المتطورة وشركاتها الكبرى المجددة في التكنولوجيا والانتاج والخدمات إلى استخدام قوة العمل المتدربة والكفاءات المهنية العالية والواعدة في بلدان نامية أو حديثة التصنيع أو صاعدة (كالهند) وذلك في إطار سياسات انتقائية ونوعية لاستيراد أنماط محددة مطلوبة من الكفاءات.

لكن دعاء العملة الجديدة التحرير الاقتصادي وتجديد التجارة لا يجودون حرجاً في اعتماد نموذج منقوص من الحرية الاقتصادية على الصعيد العالمي حيث تطلق هذه الحرية للتجارة والتبادل في السلع والخدمات ولحركة رؤوس الأموال والاستثمارات. لكننا نقيّد حركة العمالة إقليمياً وعالمياً ونضيقها ونحصرها في أطر ذرائعية وتدعو في الوقت نفسه أنظمة العمل وتشريعاته وتوحيد الأجور على الصعيد العالمي في الدول المتطورة والدول النامية على السواء. إن توحيد التشريعات العمالية (كتوحيد أنظمة الاستثمار) في الدول المختلفة وفي الشمال وفي الجنوب بانحياز عولستها يهدد فرص العمل المتاحة للعمال والعاملات الراشدين منهم والأطفال بما يلحق الضرر بهم وبالاقتصاد المحلي في البلدان النامية رغم أنه قد يخدم المصالح العمالية في أكثر الاقتصادات تطوراً من خلال ردع المنافسة لإنتاجهم من الدول النامية والصاعدة. وبما يعزز اتجاهات التقييد على حركة العمالة على الصعيد الدولي ويحصرها في قطاعات التقانات الجديدة العمالية اندماج الشركات في الدول المتطورة وتحويل الشركات متعددة الجنسيات أي ارتقاؤها وتحولها إلى شركات معولة تتجاوز بينيتها وإدارتها الأطر القطرية والإقليمية.

إن توسيع السلطة القانونية والاقتصادية للمؤسسات فوق القومية بإضافة منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار والنظام النطقي العالمي تعكس توسع العملة وتعمقها في الوقت نفسه وهي تزوّج بالضرورة إلى مزيد من الانقراض في السيادة الوطنية والتقليص الخطير لدور الدول الوطنية والتراجع الشديد في دور الحكومات ولاسيما في الميادين التكنولوجية والاقتصادية.

نظراً لضعف الدول الوطنية المنفردة مقارنة بجبروت المصارف والمؤسسات المالية العالمية والعمولة وهيمنة منظمة التجارة العالمية على التبادل التجاري بين الدول فإن التفكير والعمل بنهجها بقوة متزايدة وفي القارات المختلفة ودول الجنوب كما في دول الشمال الاهتمام الجاد بالتكامل الاقتصادي الإقليمي.

تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات تقليدياً في الخدمات المالية والتجارية. عكس هذا التركيز توسعاً دولياً مبكراً للشركات التجارية والمصارف التي تتجاوز الحدود الوطنية لتتبع زبائناتها في الخارج. ويشمل هذا التوسع البعد المصرفي والمالي للعملة الرافعة.

رغم استمرار هذه الاتجاهات في قطاع الخدمات، إلا أن صناعاتها ليست بالقدر نفسه من الديناميكية التي تتمتع بها صناعة خدمات توليد الطاقة وتوزيعها (التي شهدت زيادة تقدر بـ ١٣ مرة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠١). وصناعة الاتصالات (بما في ذلك التخزين والنقل التي شهدت زيادة تقدر بـ ١٥ مرة تقريباً) وأنشطة الأعمال التجارية (التي ازدادت تسع مرات).

تشتمل قطاعات الخدمات الفرعية الديناميكية الأخرى على الخدمات الصحية (بما في ذلك الخدمات الاجتماعية) والتعليم. ورغم أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذين القطاعين ما تزال صغيرة إلا أنها ازدادت بمقدار ١٥ مرة وخمس مرات على التوالي خلال الفترة ذاتها. نتيجة لذلك، انخفضت حصة القطاعين الرئيسيين التقليديين (قطاع الخدمات الصحية والاجتماعية وقطاع التعليم) من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في قطاع الخدمات من ٦٥ بالمائة عام ١٩٩٠ إلى ٥٤ بالمائة عام ٢٠٠١. بينما ارتفعت حصة الخدمات في القطاعات الفرعية الجديدة من ١٧ بالمائة إلى ٤٤ بالمائة.

تدل هذه الأرقام على تراجع الحصة النسبية لخدمات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا التراجع يلاحظ على الصعيد العالمي في البلدان الصناعية المتطورة بدايةً والبلدان النامية حالياً ولاحقاً. أما تزايد الاستثمارات في الفروع الجديدة من الخدمات ولاسيما توليد الطاقة وتوزيعها من جانب والاتصالات من جانب آخر.

٢- الليبرالية الاقتصادية المنقوصة والعمالة المثقبة في نظام العملة الجديدة .

مثلاً للذين الإسلاميين أركان خمسة يقوم عليها اعتبرت كمدسة الليبرالية أن لها أركاناً ثلاثة تقوم عليها ألا وهي حرية التجارة أي حركة السلع عبر الدول وحرية رؤوس الأموال والاستثمارات في الحركة عبر الدول وحرية الأشخاص والأفراد في السفر والإنتقال بين البلدان. لكن تغيراً جديداً طرأ على هذه الأركان الليبرالية بحكم التجديد التكنولوجي وارتفاع الاقتصاد العالمي إلى أنماط ومستويات تكنولوجية تقضي بإنجاعتها العالية ومردودها الكبير عن التركيز كما كان الأمر في الماضي على قوة العمل. وهكذا فإن تطور أنماط الانتاج السلعي والخدمي على السواء، لم يعد مرهوناً بحركة العمالة كما كان الأمر حتى عهد قريب وباستخدام أرضها كلفة وأقلها أجراً من البلدان النامية. وإنما أصبح تناقل التكنولوجيا

٣- تطور اللامساواة الاقتصادية في نظام العولة الحالية

لئن كانت مسألة اللامساواة تثار باعتبارها أساساً ومذخلاً لنقد العولة الرأسمالية، فإن هناك أسباباً للشك بالمسألة بحيث تصبح الإجابة على السؤال التالي مفيدة وشيقة: هل الإدعاء الشائع بأن الرأسمالية تصنع اللامساواة من خلال سوقها وأن الرأسمالية العولة تنشر هذه اللامساواة على الصعيد العالمي هو إدعاء صحيح فعلاً ؟

تدل الوقائع على أن نظام العولة الراهنة يؤدي بفعل السوق وألياتها إلى تعميق التفاوت في الدخل على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية، ووفقاً لإحصاءات البنك الدولي فإن معدل الدخل لمليار ونصف المليار من الناس يقل عن دولاراً أمريكياً واحد في اليوم، كما أن مداخيل خمسين مليون شخص لا يمثلون إلا واحداً بالمائة من سكان العالم تعادل مداخيل مليونين و ٧٠٠ مليون نسمة "م أشف هؤلاء".

يظهر التقرير الصادر عن البنك الدولي انخفاض العدد المطلق للسكان الذين يعيشون على أقل من دولار يومياً في جميع البلدان النامية من ١,٥ بليون عام ١٩٨١ إلى ١,١ بليون عام ٢٠٠١، مع تحقيق معظم التقدم خلال الثمانينات، وفي الفترة بين عام ٢٠٠١-١٩٩٠، تباطأ إلى حد التراجع في عدد الفقراء فقراً مدقعاً على مستوى العالم، حيث انخفض العدد بنحو ١٢٠ مليون نسمة — من ١,٢ مليار إلى ١,١ مليار نسمة — في حين انخفضت نسبة الفقراء من ٢٨ بالمائة إلى ٢١ بالمائة من إجمالي السكان.

ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في جميع البلدان النامية بنسبة ٣٠ بالمائة في الفترة بين عامي ١٩٨١ و ٢٠٠١، وتضاعف ثلاث مرات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في شرق آسيا، بفعل نمو معدل ٦,٤ بالمائة سنوياً. كذلك انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع من ٥٨ بالمائة إلى ١٦ بالمائة، ووصل العدد المطلق لمن خرجوا من دائرة الفقر المدقع منذ عام ١٩٨١ إلى أكثر من ٤٠٠ مليون نسمة.

والواقع أن مجموعة من البلاد النامية تتسبب بحصة كبيرة من مجموع الناس الفقراء في العالم أولها الصين وتلها الآن الهند راحت تنمو بشكل سريع، بحيث يزداد معدل الدخل فيها بسرعة تفوق معدل النمو في الدخل في الاقتصادات الدول الأخرى.

كانت إعادة توزيع الدخل ومازالت وسيلة الدولة للحد من اشتداد اللامساواة الاقتصادية في دول السوق، ولكن نظام السوق في إطار العولة الراهنة يتصف باشتداد التنافس تحت تأثير عاملين حاسمين هما التجديد التكنولوجي المتسارع أولاً تحرير التبادل التجاري وحركة رؤس الأموال ثانياً، مما يحول دون تقليص التفاوت في الدخل بل يؤدي إلى اشتدادها أيضاً. الحق أن اللامساواة هي بمثابة الإهنة للسوق فنجعلها تقوم

نتيجة لهذه التوجهات تبرز الحاجة إلى إقامة أولويات مناسبة في إطار التوفيق الضروري بين هذه الاتجاهات نحو التكتل الإثنائي الإقليمي ولعل القوانين العامة الموضوعية لسرورة العولة وابتكار نظم إقليمية سياسية واقتصادية تجارية وإغائية تتمدد في المناطق والأقاليم المختلفة من العالم وترتفع بالتأكيد على التكامل الإثنائي بين الدول المنتسبة لكل من هذه النظم الإقليمية، بما يعزز قدرتها وقوة دولها الأعضاء مع تقدم عملية العولة.

لكن النجاح في تحقيق التكامل الإثنائي في إطار الاقتصاد الإقليمي الواحد يبقى مرهوناً بإعطاء الأولوية الاستراتيجية للنمو المشترك في إطار التكتل الإقليمي على الاستجابة المنفردة المباشرة لمقتضيات الاقتصاد العالمي والإندماج فيه حتى يتعزز الاعتماد المتبادل والجماعي والاستقلال النسبي للتكتل الاقتصادي الإقليمي ويحقق من خلاله التأقلم بكفاية مع الاقتصاد العالمي والرد بإيجابية فعالة على تحديات العولة.

تضاف إلى أركان العولة المذكورة المنظمات الأهلية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، ولابد من الملاحظة هنا أن دول السوق المتطورة وهيئاتها الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة تنتج سياسات ثابتة لإقامة هذه المؤسسات أو التشجيع على إقامتها - فضلاً عن دعمها المباشر- تضاف إلى سياسات ثابتة تؤدي إلى تقليص سيادة الحكومات ونفوذها.

بل إن ما يميز السياسات التي تنتهجها حكومات دول السوق المتطورة وهيئاتها الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة هو تجاهل الأحزاب السياسية الوطنية المحلية المستقلة والتغابات الديمقراطية ومنظمات الطلاب والشباب والنساء والصالح الفاعلة سواء المستقلة منها أو المرتبطة بأحزاب سياسية غير حاكمية، وذلك بدلاً من الإقرار بأهميتها وبدورها ودعمها بالتالي والتعاون الفعال معها. وذلك على الرغم من أن هذه المنظمات الوطنية القائمة تمثل جماهير واسعة وتلتصق بأرضها الوطنية وتدرك أهمية تراثها وتقاليدها الوطنية. وقد لا يكون مبالغة القول إن المصالح الغربية والمنظمات الدولية المحاذية للحكومات الغربية تكاد تعتبر أن معارضة حزب أو نقابة أو جمعية لحكومة وطنية لكنها لا تلبى مبادئ المجتمع المدني والمنظمات الأهلية ودعاة التنمية المستدامة.... إلخ شرط ودافع لدعم أو دعم أية منها وأن تأييد ذلك الحزب أو تلك نقابة أو الجمعية لتلك الحكومة شرط كاف للاجتماع عن تأييده أو تأييدها ودافع للاستهانة به أو بهما.

إن المسألة الفكرية المركزية المركزة في الحوار الصمب والمناظرة الجدلية الجارية بين المشررين بالعولة والمفادين عن السيادة الوطنية والمحوصية الوطنية تتحدد بمسمى الغرب ودوله والأمم المتحدة ووكالاتها إلى فرض نموذج فظي موحد على العالم كله على اختلاف دوله ومجتمعاته ومرحلات تطوره وخصوصيات تراثه وثقافته.

السوق وتعمل تبرز للاسماوة وتشهد (بالقيمة المطلقة او النسبية). هذه خاصة ملازمة لانتقادات السوق في مختلف مراحل الرأسمالية، وعندما تتحول الرأسمالية بتدول سرقها أي بتحولها إلى سوق دولية تتحول للاسماوة بدورها إلى للاسماوة مزدوجة محلية ودولية. هنا ما يميز المراحل المتعددة للرأسمالية الإمبريالية منذ تشكيلها في أواخر القرن التاسع عشر ومع تطورها في القرن العشرين.

لكن تزايد الاسماوة في نظام السوق الرأسمالية اتخذ حجما ووتيرة زمنية جديدين بدءا من انطلاق الثورة العلمية والتكنولوجية. حيث اصبحا أكبر وأسرع مما كانا عليه في المراحل التي سبقت هذه الثورة. ليس بوسعنا أن نورد معدلات التفاوت في الدخل قلبا لقارنها بمعدلات التفاوت الجديدة في ظلها، لكننا نستطيع أن نسد هذه الفجوة بحجة منطقية وهي أن الأرباح الرأسمالية تزيد بشدة إن لم تتضاعف وذلك بفضل ما تتيح التكنولوجيات الرفيعة والعالية (High Technologies) من رفع ملحوظ للإنتاجية وإنتاجية العمل مقارنة بما كانت التكنولوجيات السابقة تتيح من رفع أقل لكل من هذه وتلك. هنا من جهة ومن جهة أخرى فإن التنافس يشتد لا في القطاعات الاقتصادية المعتمدة على التقانات الشائعة والمألوفة (Conventional Technologies) فحسب وإنما ويشكل اشد في القطاعات الاقتصادية المعتمدة على التقانات العالية وهي قطاعات "الاقتصاد الجديد"، مما يؤدي إلى مزيد من الضغط على الأجور والمزايا المرتبطة بها وتقليص الخدمات الاجتماعية لدى العمال والعمالين إجمالا من جهة ومزيد من الإنجابات والتركز والريح لدى الشركات من جهة أخرى.

يظهر التقرير انخفاض العدد المطلق للسكان في البلدان النامية الذين يقل معدل دخلهم اليومي عن دولار أمريكي واحد من ١,٥ مليار عام ١٩٨١ إلى ١,١ مليار عام ٢٠٠١، علماً بأن معظم هذه التقدم قد تحقق خلال السنوات الثمانيات أي النصف الأول من الفترة. لكن تناقص عدد الفقراء فقراً مدقماً تباطأ في الفترة بين (١٩٩٠-٢٠٠١)، إلى حد التراجع على المستوى العالمي، حيث انخفض العدد بنحو ١٢ مليون نسمة - من ١,٢ مليار إلى ١,١ مليار نسمة - في حين انخفضت نسبة الفقراء من ٢٨ بالمائة إلى ٢١ بالمائة من إجمالي السكان. إن التباطؤ الملحوظ في السنوات التسعين في تراجع الفقر المدقع وانحصاره في البلدان النامية مقارنة بتراجعهم وانحصاره في السنوات الثمانيات يشترك زمنياً مع دخول العالم مرحلة العولمة الجديدة وتوحيد في سوق شاملة لا ينافرها منازع. الأمر الذي يدل على أن فعل السوق في نظام العولمة الجديدة يدفع إلى انتشار الفقر المدقع والتفاوتات المطلق في الدخل باكثر مما كان يدفع فعل السوق في نظام العولمة المنقوصة أي نظام التدويل الرأسمالي في حقبة الحرب الباردة.

كذلك يشهد تضامم للاسماوة في نظام العولمة الحالية

والقائمة على التفاوت من نتائج التطور الجاري في هذا النظام حيث تبين من إحصاءات نشرت مؤخراً عن تطور الدخل في ألمانيا بأن الفجوة بين أدنى الدخل وأعلىها في ألمانيا قد تضاعفت من ثلاثين مرة في بداية العولمة الراحنة (أي قبل عشر سنوات) إلى سبعين مرة في الوقت الحاضر.

إن التوسعات التي يوردها البنك الدولي بخفض عدد الفقراء وبالتالي تقلص الفجوة بين الدخل في مجتمع العولمة الجديدة لاتتفي قانون التفاوت في الدخل (أي تفاوت التطور في الأرباح والأجور) عبر السنين بين الفقراء والأغنياء.

لكن بينما تؤكد القوى المناهضة للعولمة في أدبياتها تزايد الفجوة وتضامم التفاوت بين الدخل في نظام العولمة الراحنة، فإن أوساطاً أخرى مرتبطة بالبنك الدولي وجهات أخرى تؤكد بالمقابل أن الفجوة تضيق والتفاوت يتقلص بين الدخل في نظام العولمة الحالية. ومن نرى أن الواقع يتجاوز الاختلاف بين رأي الأوساط الأولى ورأي الأوساط الأخيرة ونوضح رأينا بملاحظتين اولاهما أن نظام السوق قبل تعولمها ويعد يؤدي إلى تفاوت الدخل وهذه سمة أساسية من سمات هذا النظام أو شكل متشعب من أشكال تقصوده وآليات تشوهد. أما الثانية فهي أن تأثير السوق على الدخل وتفاوتها يتبين بتأثير السياسات التي تضعها الدولة وتتدخل بها في السوق لتعديل آلياته وتصحيح تشوهات هذا القدر أو ذلك من النجاح. يصح هذا على دور الدولة في نظام العولمة الراحنة القائمة على السوق مثلما يصح على أدوارها في النظر الرأسمالية السابقة والمعتمدة على السوق سواء قبل العولمة أو في مراحلها الماضية.

عندما تضيق الفجوة بين الدخل فإنها تضيق حقاً بشكل نسبي لأن ديناميكية النمو الاقتصادي القائم على السوق تشكل هروباً بهذه الفجوة إلى الامام محدثة تغييراً في قيمتها النسبية مؤكدة تجدها وتواصلها في الوقت نفسه. ويجري هذا بتأثير التدخل الذي قارسه الدولة لضبط السوق والحد من تشوهات. أما عندما تنسع الفجوة فإن ديناميكية النمو القائم على السوق تدفع إلى الاستثمار في أكثر الدول والاقتصادات والأسواق تطوراً ورخاءً واستهلاكاً وتبعده عن أكثر الدول والاقتصادات والأسواق تخلفاً وفقراً وركوداً، كما أن هذه الديناميكية فجزي الاستثمارات الرأسمالية أحسن الجزاء وتعفيها من الضرائب وتشجعها على الازدهار وتركز العبء الضريبي على الفقراء وذوي الدخل المحدود متجنبين كانوا أم مستهلكين الأمر الذي يؤدي إلى إلهاء التفاوت في الدخل.

في هذا المنظور تتضح توقعات البنك الدولي بشأن تقلص الفجوة في الدخل كما وردت أعلاه باعتبارها حصيلة سياسات أعدت خصيصاً لترشيح آلية السوق وتطبيق آثارها الاجتماعية الضارة. نجد فعلاً أن توقعات البنك تعكس الأوهام المطروقة والمرسومة في إطار سياسات وضعها قادة العولمة الاقتصاديون والسياسيون والاجتماعيون بهدف إحتواء الفقر والهبطلة دون

توسعه وتفاقمه وبغية تجنب الانفجارات الاجتماعية والسياسية ونحو النزعات الأصولية والإرهابية بما يساعدهم على حسن التحكم في النظام العالمي وتأمين سلامته واستقراره.

في هذا الإطار يرى البنك الدولي أنه مازالت هناك إمكانية لتحقيق الهدف المعتمد دولياً بخفض عدد الفقراء في العالم بمقدار النصف بحلول العام ٢٠١٥ بشرط أن تقوم البلدان الفقيرة بتحسين سياساتها ونظم إدارتها العامة، وتقوم البلدان الغنية من جانبها بزيادة قدرات البلدان النامية على الوصول إلى أسواقها، وتزويد من المعونات الأجنبية الموجهة للتنمية (والواقع أن البلدان الغنية الهواجز خففت خلال العقد الماضي من السنين الهواجز التي كانت تضعها أمام صادرات البلدان الفقيرة) لكن في الوقت نفسه حالت معونات التنمية الغربية إلبالجمود منذ سنوات وأصبحت مقترنة بشروط قاسية وخاضعة لالولايات مفروضة من الدول المانحة، كما أن الدول الصناعية المتطورة تعارض وتؤخر تخفيف الهواجز التجارية أمام صادرات البلدان النامية كما يتضح في مفاوضات التجارة الزراعية الدولية.

أما في البلدان الفقيرة فإن قلة القلة من أصحاب الامتيازات تستعمل وسائل الاتصال الكونية أي الحاسوب ووسائل النقل السريع المنتشرة في أرجاء المعمورة وسيلة تبلغ بها النخبة العالية التميز وتشاركها أماكن نشاطها وأنماط استهلاكها(٢).

قال مشاركون في المؤتمر الدولي لفرقة التجارة الدولية أن الفوارق بين الشعوب الغنية والفقيرة زادت بشكل كبير في العقدین الأخيرین نتيجة عدم تكافؤ التجارة الدولية واستمرار سيطرة الدول الصناعية على القرارات الدولية وجاء في المؤتمر أن الدخل الفردي في الدول الغنية أصبح يمثل ٧٤ مرة نظيره في الدول النامية ولم تكن النسبة تتعدى ٣٠ مرة في مطلع التسعينات من القرن الماضي.

فضلا عن ذلك اعتبر الخبراء أن مستويات الفقر تراجعت في الدول التي حققت مستويات نمو مرتفعة مثل الصين والهند اللتان تقلان ٣٨ بلاتنة من إجمالي سكان العالم كما تراجع عدد السكان الذين يعيشون بنحو دولار واحد في اليوم إلى ١٣ بلاتنة من سكان العالم عام ٢٠٠٠ في مقابل ٣٠ بلاتنة ١٩٨٧. وفي آسيا تمكن ٦٥٠ مليون شخص من تجاوز عتبة الفقر في ثلاثين عام حتى عام ٢٠٠٠. لكن أعداد الفقراء ارتفعت في مناطق أخرى عبر العالم خصوصا في إفريقيا حيث يعيش ٤٠ بلاتنة من السكان بأقل من دولار في اليوم ويعيش حوالي ١٩ بلاتنة من سكان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على عتبة الفقر.

واعتبرت الحروب والنزعات وسوء الحكم وعدم كفاية الإصلاحات الاقتصادية والاشتراكية من الأسباب المباشرة

لل فقر وتؤدي الأوضاع التي طالت دول عربية غنية منها العراق، وكان تدني مستويات المعيشة في بعض الدول النامية وتقليص فرص العمل من الأسباب المباشرة لزيادة حركة هجرة الشباب إلى الدول الصناعية في الشمال طلبا لظروف معيشية أفضل وهو واقع مرشح للاستمرار على مدى سنوات طويلة(٣).

طفان السوق في نظام العملة الرافعة

من السرق إنشيت نظام الرأسمالية والسرق يحصل هذا النظام ويزدهر لذلك احتلت السوق موقعا متميزا في الرأسمالية على اختلاف مراحلها. بل إن تطور السوق وتغير خصائصه قد حدا تاريخيا تطور النظام الرأسمالي، كما سادت قيم الادخار والتوفير والاستثمار والثافة والربح وأصبحت الحلم والهاجس لدى رجال الأعمال خاصة والمجتمع عامة. وباختصار فقد كانت السوق وتبقى ظاهرة مادية وقيمة رفيعة الشأن في رأس القيم الرأسمالية.

لكن السوق حقيقت ومحط مركز في نظام العملة الجديدة يفوق وبما لا يقاس حظوتها في المراحل السابقة من الرأسمالية فهي أي السوق قلب هذا النظام الجديد وعقله معاً، وعليها تتمحور ولها تخضع لا الأنشطة الاقتصادية فحسب وإنما التعليم والصحة والثقافة والقانون والفكر والوجدان إلى جانب الإنتاج والخدمات والاقتصاد أيضاً. وحقا أن السرق تهيمن من حيث غايتها وقيمتها على نظام العملة الجديدة حيث يتم تقديس قيم السوق كقيمة فلسفية وإخضاع الحياة الأسمية لها. يخضع التنظيم الاجتماعي كما تخضع العلاقات الاجتماعية والممارسات والقيم الاجتماعية لنطق السرق ومتطلبات عملها وحاجات توسعها وتطورها. بل إن المنافسة والمصارعة - في نظام العملة الجديدة المبني على نظام السوق - تستبدلان القيم الإنسانية الموروثة من مجتمعات الإقطاع والرأسمالية الصاعدة بالتهافت على الربح إلى حد المقامرة وتحويل السوق إلى قدس الأقداس بعهدا الناس وتتمحور حولها القيم والتربية والثقافة.

هل يقبل الناس لوتم استغناؤهم في الأمر أن يخضع المجتمع بأسره وتخضع الحياة كلها الاجتماعية منها والثقافية ومثلها الروحية لنطق السوق وقيمتها بحيث تمهد متطلباتها وغايتها الربحية قيم العمل والإنتاج وقيم الاستهلاك وأشكال الثقافة والراحة والتسلية والعلاقات بين الزميين وبين الأبناء والأبنا؟ أم تخضع السوق للمجتمع وتوضع في خدمة وخدمة الناس فتكون بل لا تكون إلا حيزا اقتصاديا متميزا للإنتاج والإنتاج وتزويد الخدمات؟

يسمى كرادلة العملة لتوسيع السوق وإخضاع العالم كله بقاراته وأمه وشعوبه وأقوامه لنطقها ومثلها وقيمتها. يفعل هذا هؤلاء الكرادلة بدءاً من القسامين منهم على رأس اللجنة الثلاثية إلى أصحاب محفل دافوس الاقتصادي إلى أباطرة الصناعة والمال إلى قادة الجيوش وروساء الأجهزة الاستخبارية

وإنتاجية العمل والتقليص المستمر في الخدمات الاجتماعية والتراجع الفاضح عن الرعاية الاجتماعية والتأمين الاجتماعي في أكثر الدول تطوراً وأعلى الاقتصادات إنتاجية (الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وغيرها) .

نجد مفارقة واضحة في نظام العملة الجديدة في نشر نظام العمل المؤقت (إلى جانب البطالة الموسعة) في الدول الصناعية المتطورة بدلاً من نظام العقود الدائمة التي كانت تمنح للعمال بعد فترة من اختيرهم (وهو النظام الذي كان مميّزاً للتشغيل في نظام العملة القائم على السوق خلال الحرب الباردة والتنافس بين الشرق الاشتراكي والغرب الرأسمالي) على الرغم من ارتفاع الإنتاجية وتوسع الاستهلاك وتواصل الأرباح وتعمز المؤسسات). لقد أدى نظام التشغيل المؤقت هذا الإحلال إلمضاعفات سلبية إنعكست على القدرة العملية على ممارسة حق التعليم والحصول على القروض المصرفية ولاسيما لبناء المساكن، إلى جانب مضاعفات أخرى إنعكست على الأفراد من العمال والعمالات وصحتهم واستقرارهم وسعادة أسرهم وزادها أبنائهم وضمان مستقبلهم.

كان التفاوت بين أجور العمال وإنتاجية العمل ويبقى سمة بنوية مميزة لنظام السوق الرأسمالي وقوة محرك له، لكن تسارع الثروة العلمية والتكنولوجية واحتدام التنافس على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية والهروب منه لتحقيق الربح جعلت الفجوة بين الأجور وإنتاجية العمل أوسع من أي وقت مضى بل وتتفاقم اتساعاً ولاسيما في الدول الصناعية المتطورة. وبفضل إزالة الحواجز التجارية وتحرير حركة رؤوس الأموال عبر الحدود والقارات يحتدم التنافس بين أقطاب الشمال وبين الشمال والجنوب وتستخدم أرفع أنواع التكنولوجيا فعالية وكلفة كما تستخدم أشنع أنواع التنافس في تخفيض الأجور واستغلال النساء والأطفال ولاسيما في الدول الصاعدة والنامية. وتشير الحكومات والشركات الغربية وفي دول الشمال إجمالاً اتهامات ضد دول الجنوب وصناعاتها بالإغراق التجاري أو تندد بالتفاوت في الأجور كما تنتقد القادات القابية من أصحاب الباقات البيض بقوانين العمل المتعلقة بحماية الأطفال والنساء من أجل المحلولة دون نقل الصناعات المتقدمة منها والمسددة إلى الدول النامية بما يضيّق وإن قليلاً الهوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب.

ولذلك فإن الاختلال المرتبط بالعمل وشروطه وبالأجور ودلالاتها الاقتصادية والاجتماعية يتحدد بغير الموارد البشرية فضلاً عن مضاعفة البطالة وقبادة تأصيلها باعتبار هذه وأذاك عاملين يتسمون بميزتين لنظام العملة الرأسمالية وقوة محرك له ومعرضة على إصلاحه وتطويره. لذلك يكون ترشيد استخدام الموارد البشرية وتقليص الفجوة (بالحجم سدها) بين الأجور وإنتاجية العمل واقعياً إضافة عملة جديدة وإقامتها من خلال النقد والوعي والتغيير في إطار الممارسة الديمقراطية.

كيف يمكن لهذا النظام المشغل بالتناقض والاختلال أن

إلى محرمي الأندية الرياضية وصناع الأبطال الرياضيين من المحترفين إلى نجوم الفن الاستعراضى. إنهم يسخرون الفئات المختلفة من العاملين والشباب والنساء والفلاحين والمستهلكين لغايات الربح الرأسمالي ومتطلبات التوسع في الأسواق.

6- نفاذ نظام السوق كما تنعكس في نظام العملة الرأسمالية أولاً، هدر الموارد على المستوى الكلي وترشيد استخدامها على المستوى الجزئي

بلا حظ من تحليل المؤشرات الاقتصادية الأساسية لنظام العملة الجديدة خلال الفترة الماضية أنها تقوم على مفارقة صارخة وعلاقة متناقضة بين كفاءة عالية في استخدام الموارد المختلفة وترشيدها على صعيد الاقتصاد الجزئي (Micro-economic level) وهدر اقتصادي كبير للموارد البشرية منها والطبيعية والأخرى على صعيد الاقتصاد الكلي (At Macro-economic level). وهكذا نلاحظ ظاهرة الاحتباس الحراري في العالم ورفض معظم القوى العظمى مع ذلك التوقيع على اتفاقية كيوتو والإلتزام بتجديد التلوث البيئي ولاسيما في الولايات المتحدة التي تمحّدت على قصب السبق في تلوث البيئة ورفض الانضباط بأنظمة البيئة، وتلوث البيئة في ولاية ألاسكا واستمرار الولايات المتحدة المشاركة في استنزاف أسماك التونة في المحيط الهادسيكي وإسراها في تطوير أنظمة الدمار الشامل في الفضاء.

ثانياً: التناقض بين تضاعف إنتاجية العمل ولجميد الأجور الفعلية.

تنعكس من تحليل مؤشري الأجور والإنتاجية في نظام العملة مفارقة صارخة محددة بالعلاقة بين تطور الأجور وإنتاجية العمل من جهة وتطور الأرباح ووظائف العمل من جهة أخرى، حيث انصف تطور الاقتصاد الأمريكي وهو محرك العملة الأولى بجمود الأجور الفعلية أو ما يقرب من جمودها خلال عشرين عاماً في الربع الأخير من القرن الماضي مقابل تضاعف إنتاجية العمل تضاعفاً كبيراً بفضل التجديد التكنولوجي المتسارع الحلاق.

مفارقة صارخة أولى يتسم بها الاختلال في نظام العملة الحالية هي توسع البطالة وارتفاع معدلاتها في هذا الاقتصاد مقارنة مع ما كانت عليه في المراحل السابقة من تطور الرأسمالية المعاصرة.

مفارقة صارخة ثانية تعكس الاختلال في نظام العملة الرأسمالية هي المفارقة بين جمود الأجور الفعلية وارتفاع الإنتاجية وخصوصاً إنتاجية العمل في سياق العملة حيث ارتفعت الإنتاجية وترتفع بمعدلات لم يسبق لها مثيل (بتأثير المنافسة المحتدمة وبفضل التكنولوجيات الجديدة رفيعة الكفاءة عظمى المردود). وهكذا نجد وعلى سبيل المثال أن إنتاجية العمل في الولايات المتحدة قد ارتفعت بشدة بل تضاعفت على امتداد عشرين عاماً خلت.

لم نجد مفارقة ثالثة فائقة الدلالة بين إرتقا الإنتاجية

يتواصل حتى أنه يلغي التاريخ! إن الأمر على العكس تماماً من ذلك، حيث أن هذا النظام ينتج نقيضه (أي القوى المناهضة له القادرة على توليد نظام جديد بدله عنه).

يتم الاندماج في الاقتصاد العالمي وفق آليتين اثنتين أو إحداهما. هاتان الآليتان هما التبادل التجاري وحركة الاستثمار ورأس المال عموماً. كان أمراً صحيحاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وعلى امتداد القرن العشرين وهو صحيح اليوم أيضاً في عصر العولمة الجديدة، ونظراً لترجيح الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعظمها إلى اقتصادات الدول النامية، وفيما بينها إلى جانب مجموعة محدودة من الدول النامية، فإن الاندماج التجاري أي الإخراط في السوق العالمية وعبر منظمة التجارة العالمية يمثل الجانب العملي من الختمية التاريخية المشار إليه أعلاه ونعني بها حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي التي تواجهها الدول المختلفة.

إن القول بأهمية التجارة الدولية ودورها في تحريض التنمية الوطنية وتغذيتها على أساس قصة دولية للعلم يعكس موقفاً نظرياً معروفاً تقص جذوره إلى عصر الإمبراطورية البريطانية تظهر أسوأ أشكاله التاريخية في إيجاد الأفيون التي شنت بريطانيا العظمى حينها حرباً على الصين لإلزامها بفتح سوقها للعمالة أمام مجاعة المخدرات المذكور. كانت حرية التجارة أو ما عرفت باللغة الفرنسية بعبارة Laissez-faire وما تزال في اعتقادنا مذنب الأذى ومجته هي الفضلى على الدوام. كذلك كانت الحماية التجارية سلاح الدفاع الاقتصادي الناجح للضعفاء. وهم اليوم أبناء البلدان النامية.

خلال حقبة الحرب الباردة والتوازن الملع بين الشرق والغرب تمكنت الدول النامية من تطبيق نظم حماية كمي تحمي صناعاتها وزراعتها ومنتجاتها وخدماتها من المنافسة الضارة وتطوّر إنتاجها وتبني قدراتها الاقتصادية وتلبي حاجاتها الإنمائية والاجتماعية، بالرغم من السلطة والصلاحيات التي منحت للاتفاقيات العامة للتجارة والتعرفة (GATT) فإن نظام التجارة العالمية ظل محكوماً بثنائية التجارة الحرة والحماية التجارية بنسب متفاوتة كثيراً بحسب البلدان، مما شكل عائقاً أمام تفعيل الصناعة والتجارة وإكمال البنية التحتية (أساس التنمية) والمنتشرة أفاقاً لدى الشركات متعددة الجنسية. ردت الحكومات والمؤسسات الدولية على هذه النظم والسياسات الحمائية بعملات إعلامية ودعائية ودورات تعليمية وتدريبية ومقترحات إصلاحية، وكانت حكومة الولايات المتحدة ووكالة المخابرات المركزية الأميركية قد لجأت في السنوات الخمسين في عهد من البلدان وخاصة إيران إلى أساليب العنف والتعذيب والتدخل المباشر حيث نطقت إنقلاباً عسكرياً على وزراء إيران الشرعي وبطل محاولة التأميم النضلي الدكتور محمد مصدق إيران في عهد رئيس وزرائها وبطل التأميم النضلي لديها.

كذلك لجأت الحكومة الأميركية ووكالة مخابراتها المركزية

في بداية السنوات السبعين إلى تنظيم إنقلاب دموي في التشيلي ضد حكومة رئيسها الاشتراكي المنتخب الشهيد سلفادور آليندي) حيث قامت وكالة المخابرات المركزية الأميركية بقلب نظام الحكم وأزاحته بالقوة. لقد فعلت ذلك حتى تزيع العائق الذي اعترض الشركات الكبرى الأميركية في سعيها لجني منافع ضخمة بدت محبوبة عنها وأثار غضبها حرمانها منها فكان أن دمر نظام الحماية الاقتصادية الوطني وأطلقت حرية التجارة والاقتصاد بدلاً عنه وسط حماية مسلحة بالحرب الأميركية.

ثالثاً: التسريع الواسع للمصال لدى التمركز والاندماج بين الشركات في ظل الأرباح الكبيرة.

إضافة إلى ما تقدم نلاحظ مفارقة صارخة أخرى من مفارقات الاختلال الذي يتميز به نظام العولمة الحالية ألا وهي التسريع الواسع لعشرات الألوف من المصالح لدى اندماج الشركات الاحتكارية الدولية متعددة الجنسية لا المتأزمة أو المحاصرة منها وإنما المقلقة بالأرباح.

تتضح من تحليل الاندماجات الكبرى التي تمت في فروع الاقتصاد الجديد وفروع الصناعة الحالية على السواء، مفارقة بين لارتفاع الأرباح لدى الشركات النمتجة وتسريع عشرات الألوف من مصالها، (كسب حصل لدى إندماج شركتي -Exxon-Mobil) وهذا التسريع ذو صفة نهائية خلافاً لتسريع العمال في الرأسمالية التقليدية بفعل وقع الشركات في خسائر كبيرة في فترات الانكماش الاقتصادي أو الأزمات ثم إعادة تشغيلهم أو تفصيل معظمهم لدى تحسن المناخ الاقتصادي.

محددات قطاع العمل والعمال بشكل خاص حيث يتكرر تهديد الموارد البشرية والقصور في استخدامها على المستوى الاقتصادي الكلي الوطني منه والإقليمي والعالمي (Macro-National, Regional and Global) في الوقت الذي يتم استخدامها استخداماً مركزياً وفعالاً من منظور أرباب الأعمال على المستوى الجزئي أي مستوى المنشأة الاقتصادية الواحدة حيث توضع التشريعات والقوانين لتلغي معظم الضرائب الجمركية والرسوم وتنزلها إلى أدنى مستوى في الوقت الذي تمنح الإعفاءات الضريبية على الاستثمار لفترات طويلة بل وتجهد بنسبة التوسع في الطاقة الانتاجية أو تحسين التوزيع الجغرافي للاستثمار أو زيادة فرص التصدير، والغاية المتوخاة من منع إلفاء الضرائب الجمركي أو لجها والاغنى من ضرائب الدخل أو معظمها هي تأمين الأرباح والتشجيع على مضاعفة الانتاج والتمركز والاندماج بين الشركات .

لكن نجد ظاهرة معاكسة في مستوى الاقتصاد الكلي حيث تؤدي سياسات المؤسسات إلى تخفيض عوائد الدولة ودخولها وبالتالي تقليص الموارد الضرورية لتمويل الاتفاق العام على التعليم والتأهيل وتحقيق التعليم الإلزامي أو الشامل. كذلك تؤدي السياسات المطبقة على المنشآت الاقتصادية والانتاجية

إلى سياق محصور من أجل التجديد التكنولوجي بوتائر مفرطة السرعة وتكاليف اقتصادية واجتماعية عالية، مما يؤدي إلى اشتداد المنافسة وعجز الكثير من المؤسسات عن تحمل تكاليف الانتاج المنخفضة وإفلاسها أو تسريحها دفعات متلاحقة وبألوف مؤلفة من عمالها.

الحق إن مفارقة صارخة تتميز بها الاختلال في نظام العملة الحالية هي توسع البطالة وارتفاع معدلاتها في هذا الاقتصاد قيد العملة، مقارنة مع ما كانت عليه البطالة في المراحل السابقة من تطور الرأسمالية العالمية. وما يشير الصعب والاشتكار أن تسريع العمال يتم في الوقت الذي ترتفع خلاله الانتاجية وخصرصار إنتاجية العمل بمعدلات لم يسبق لها مثيل وذلك بفضل التكنولوجيات الجديدة رقيقة الكفاة عظيمة المردود.

كذلك يتم نقل الصناعات التحولية كالنسيج والمهديد والصلب والأسمدة والتكرير النفطي وغيرها من البلدان الصناعية المتطورة مرتفعة الأجور إلى بلدان أخرى حيث يتم تشغيل العمال بأجور بخسة كما يتم تشغيل النساء والأطفال. الأمر الذي يعني تخفيض الأجور بالرغم من ارتفاع الأرباح. إلى جانب نشر البطالة الموسعة بحل نظام العملة الجديدة. نظام العمل المؤقت في الدول الصناعية المتطورة بديلاً عن نظام العقود الثابتة (بعد فترة من الاختيار الذي انتصف به نظام السوق الرأسمالي في مراحل سابقة) وقد أدى هذا الإحلال إلى مضاعفات سلبية إنعكست على القدرة العملية على ممارسة حق التعليم والحصول على القروض المصرفية ولانسياً لبناء المساكن، إلى جانب مضاعفات أخرى إنعكست على الأفراد من العمال والعائلات وصحتهم واستقرارهم وسعادة أسرهم وازدهار أبنائهم وضمان مستقبلهم.

وبفضل إزالة الحواجز التجارية وتحريك رؤوس الأموال عبر الحدود والقارات يحدد التنافس بين أقطاب الشمال وبين الشمال والمغرب وتستخدم أرفع أنواع التكنولوجيا فعالية وكلفة كما تستخدم أشنع أنواع التنافس في تخفيض الأجور واستغلال النساء والأطفال ولاسيما في الدول الصاعدة والتنمية. وتشير الحكومات والشركات الغربية وفي دول الشمال إجمالاً اتهامات ضد دول المغرب وصناعاتها بالإغراق التجاري أو تتدد بالتفاوض في الأجور كما تتنوع القيادات القابضة من أصحاب الباقات البيض بقوانين العمل المتعلقة بحماية الأطفال والنساء من أجل السيطرة دون نقل الصناعات المتقادمة منها والجديدة إلى الدول النامية بما يضيّق وإن قليلاً الهوة الاقتصادية بين الشمال والمغرب.

بفضل دولة الرفاه الاجتماعي في دول الشمال والمغرب

يؤدي نظام العملة إلى ردة مجري أمام أعيننا في العالم من أدناه إلى أقصاه وتيسهدف هذه الردة خدمات التعليم والصحة

والسكن ونظام الرعاية الاجتماعية. حيث تم التخلي بقدر كبير عن جزء واسع من هذه الخدمات وفقد نظام التعليم ونظام الصحة طابعهما الديمقراطي (الشامل اجتماعياً) والمجاني كذلك يتم تقليص الموازنة المتعلقة بالتعليم والموازنة الخاصة بالصحة حيث تطرح في معظم الدول استراتيجية الصحة الأساسية (غير التخصصية وغير الجراحية) بدلاً عن التأمين الصحي الشامل الذي كان معمولاً به) ولم تعد الجامعات قادرة على استيعاب الناجحين في الشهادة الثانوية كما يتضح من مثال سورية خلال السنوات الأخيرة (٢٠٠١-٢٠٠٤)، ويتراجع بناء المساكن التعاونية بفعل شحها إلى اقتصاد السوق وتقلل هذه في قطاع السكن التعاوني. هذا نقد للعملة السياسية ووضع ثغرات واضحة على غرار العملة الاقتصادية بالرغم من تزايد الحاجة الموضوعية إليها بفعل التزايد السكاني وتدهور الدخل لدى الطبقات الوسطى.

لكن نقد العملة لا يقتصر على جانبها الاقتصادي لأنها ليست نظاماً اقتصادياً قائماً على السوق فحسب وإنما هي أيضاً نظام سياسي واستراتيجي وعسكري، وبالضبط فإن هذا النظام السياسي الاستراتيجي العسكري نظام أحادي القطب يقوم على هيمنة قوة عظمى شديدة التفوق عسكرياً ومجسباً وقمعياً وهذه القوة العظمى هي كما يعرف الجميع الولايات المتحدة الأميركية.

وأبنا كيف أن نظام العملة الجديدة نظام مختل في جوهره (وهذا ما سماه بعض الباحثين امبراطورية القروض) ويرتبط اختلاله باختلال السوق التي يؤسس عليها كما أنه يتطور من خلال اختلاله واختلال سوقه أيضاً. إن مقارنة العملة الرأشنة مقارنة ديناميكية مفتوحة أي موجهة نحو المستقبل تجعلنا ندرك هذا النظام بوصفه نظاماً تناقضياً وديناميكياً معاً فهو يتطور مولداً أسباب تغيره، ويأتي من ثم بالبدل. وكما رأينا أعلاه فإن نظام العملة الحالية نظام يهيمن عليه قطب واحد يتميز بوزنه ودوره القياديين ويقوده الهيمنة عسكرياً واستراتيجية وأمنياً، كما يتميز بأقطاب ثانوية معدودة ومناطق ودول هامشية عديدة (لكن بعضها بتزايد قوة باضطراد وبعضها أخرى يضعف أو يصبح هامشياً).

بقدر ما تقلل هيمنة السوق على الاقتصاد والمجتمع والبيئة والثقافة من اختلال في نظام العملة الحالية، فإن نقد هذا النظام لابد أن يتركز وتركز إرادة تصحيحه وتقويه على رد السوق (كظاهرة ترسومية طاغية على الدولة والمجتمع والثقافة إلى جانب الاقتصاد) إلى بعده الأساسي ودورها الفعال ضمن العملية الاقتصادية. لابد إذاً من الحد من هيمنة السوق هذه ولكن كيف السبيل إلى ذلك؟ إنه تقليص دور السوق ورده إلى بعده الأصلي الاقتصادي وإزها أيضاً الرقابة الشعبية الديمقراطية على السوق نفسها (بنية وعمل) من جهة والرقابة الشعبية الديمقراطية والسياسات والتدابير والقيم التي يمكن

ويلزم استخدامها من أجل تطبيق ما للسوق من طغيان على الأسرة والمجتمع والفكر والثقافة والفنون والإعلام من جهة أخرى.

٦- هيئة القوة العظمى الأميركية اختلال في العولة الراهنة ودائع لتفجيرها.

هل تبقى الولايات المتحدة أو تستطيع أن تبقى القوة العظمى المهيمنة على عالمنا الراهن؟

يتصف نظام العولة الراهنة بالاختلال البالغ ويمكننا أن نبرز فيه اختلالاً ذا جانبين أولهما اختلال ينحصر بين الأحادية القطبية الأميركية باعتبارها أحادية سياسية وإستراتيجية وعسكرية، والتعددية القطبية الاقتصادية باعتبارها تعددية تشمل ثلاث قوى اقتصادية عظمى (وهي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان) وقوى اقتصادية في طريقها إلى التحول خلال العقدين الحالي والقادم إلى قوى عظمى أيضاً (وفي رأسها الصين والهند وروسيا) وتغمر اقتصادية ككوريا وتايوان وسنغافورة وماليزيا).

أما الاختلال الثاني فهو اختلال سياسي وإستراتيجي بين القطب الأحادي المهيمن أي الولايات المتحدة والقطب الثنائية ومنهم حلفاؤها الأوروبيين والكنديين في الحلف الأطلسي إلى جانب اليابان. وبين الولايات المتحدة والقطبين الثانويين المنافسين وهما الصين وروسيا. وبينها دول إقليمية مثل الهند وكوريا والباكستان فضلاً عن الاختلال الفادح بينها ودول الجنوب. تريد الولايات المتحدة وتسمى كي تفرض هيمنتها على الاتحاد الأوروبي وكندا والحلف الأطلسي. كما تريد الهيمنة دون ارتقاء روسيا إلى مرتبة القوة العظمى وهزم الصين عن طريق الاقتصاد وتحديداً اقتصاد السوق بعد هزم الاتحاد السوفياتي عن طريق السباق على التسلح. كما أنها تريد الاحتفاظ بهيمتها العسكرية على كوريا واليابان والزامها بإستراتيجيتها وأهدافها في شبه الجزيرة الكورية واحتواء الهند. واستبعاد التحديات الحقيقية والموهومة في دول الجنوب بشن الحروب "الاستباقية" عدداً.

لو وضعنا جانباً تطور التناقضات الداخلية في الولايات المتحدة وانكساراتها السلبية على استتكار السياسة الخارجية الأميركية نجد أن زعامة العالم تستوجب من الولايات المتحدة أن تدير بنجاح علاقات إشكالية مع القوى الدولية المنافسة والتهديدات الخارجية.

لذلك يكون متوقفاً ومفهِوماً معاً أن بغضى التناقض الصارخ الراهن بين تركيز القوة والسطوة والهيمنة والاستتكار في القطب الأحادي الأميركي في جانب وتعدد القوى والدول في العالم شرقه وجنوبه وغربه في جانب آخر إلى إعادة توزيع القوة والسطوة في العالم أي في النظام السياسي للعولمة الجديدة كيف يكون انتصار الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفياتي وانهايار النظام الدولي الاشتراكي ومشروع توحيد

العالم بآثره على أساس اقتصاد السوق نهاية للتاريخ كما يدعي الأميركي فوكرياما.

الباب الرابع: التمايز والاختلال الاقتصاديان في جمر العولة الرأسمالية الراهنة:

هذه الموارد على صعيد الاقتصاد الكلي وترشيد استغلالها على صعيد الاقتصاد الجزئي وتجهيز الأجور بالرغم من ارتفاع الإنتاجية والاندماج المرتبط بالأرباح الكبرى مع التصريح الواسع للعمال إلى جانب الاختلال الشديد في موازين القوى والمتشمل في الهيمنة الأميركية نجد عوامل أخرى مكملة لصلال الاختلال السياسي في نظام العولة الراهنة. وهذه العوامل فائقة الأهمية تجسد بدورها الاختلال القائم في نظام العولة: تمايزاً متفاقماً في الثروة وشروط الحياة بين شمال العالم وجنوبه وبين مناطق وقاراته. وبين خاصته وعامته. وبين أثرياته وفقرائه. وبين نسائه ورجالها.

٦- تفاقم الاختلال في النمو الاقتصادي بفعل اختلال في توزيع الاستثمارات على الصعيد العالمي.

صفة هامة من الصفات المميزة للسيااسات الاقتصادية المتبعة في نظام العولة الجديدة هي إقامة مناخ قانوني وإداري وإجرائي يشجع الاستثمار الخاص والأجنبي بما يمكنه من تحقيق الربح الاقتصادي. في الرلت نفسه يتصف نظام العولة هذا بأولوية الفعل الاقتصادي في المستوى الجزئي على النشاط الاقتصادي في المستوى الكلي أو الشامل فالاستثمار يتجه إلى أكثر المواقع الاقتصادية ربحية في أكثر القطاعات الاقتصادية ربحية (كالاتصالات والمعلوماتية والتقانة الحيوية والإنتاج الحربي التطور) القائمة في أكثر الأسواق والبلدان تطوراً وتحقيقاً للربح (وهي بلدان مثلث الشمال الذي يضم الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي) أو وعدا بالربح الصين والهند والنمو الآسيوية والدول حديثة التصنيع. لكن الاستثمار ينأى عن أقل المواقع الاقتصادية ربحية في أقل القطاعات الاقتصادية تطوراً وربحية القائمة في أقل البلدان ثراً. يترتب على ذلك مزيد من الاستثمار في أكثر القطاعات والاقتصادات والبلدان ثجداً واستمواذاً للاستثمار. كما ترتب بالمقابل ندرة في الاستثمار في أقل القطاعات والاقتصادات والبلدان ثجداً للاستثمار. أي أن الاستثمارات تتضاعف والنمو الاقتصادي يتضاعف في أكثر الاقتصادات والبلدان ثجداً للاستثمار وتحققاً للربح بينما تقل الاستثمارات وقد تنذر بينما يتهاقت النمو وقد تنعدم في أقل الاقتصادات والبلدان ثراً وجلباً للاستثمار وهكذا فإن حرية المستثمرين في تحديد مواقع استثماراتهم تؤدي إلى مزيد من الاختلال في توزيع الاستثمارات ومزيد من الاختلال في توزيع النمو الاقتصادي بحيث تصبح المناطق المزدهرة غنية بالاستثمار أشد غنى وإزدهاراً وتصبح المناطق الفقيلة بالاستثمار أشد فقرًا وتخلفاً. أي أن الهوة بين الشمال والجنوب تزيد عمقا وقد تزيد الهوة

عصفاً حتى بين مناطق الشمال ومناطق الجنوب الواقعة في النوبة الواحدة.

استناداً إلى حرية القرار الاستثماري في نظام الليبرالية الاقتصادية الذي تقوم عليه العملة الجديدة تتجه الاستثمارات الجغرافية إقليسياً وعالمياً على نقيض من حاجة الأقاليم والمناطق الفقيرة بالاستثمار حيث يشهد الاختلال الاقتصادي بين الدول والمناطق في الشمال والدول والمناطق في الجنوب منذ بداية السنوات التسعين. وسنعرض هنا الاتجاه المختل في اتجاه الاستثمارات الأجنبية وتوزيعها الإقليمي والعالمي فيما سيترى ضمن هذه الدراسة.

الباب الخامس: تقاليم الاختلال الجغرافي في توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة بفعل الاختلالات الاقتصادية بحسب المناطق الجغرافية في نظام العملة

١- دول تصدر النصيب الأعظم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتساثر بالنصيب الأعظم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إن أكبر ماخذ يمكن لحصوم العملة أخذه عليها هو أن زمانها لا يغطي كل مكان في العالم. فالعملة صانعة كبيرة للتفاوت والمستبعدون من مائدتها أكثر بكثير من المدعومين. والإحصائيات المتاحة لا تدع مجالاً للشك لخلال الأربعين سنة المصروفة من عصرها، استقبل ٣٠ بلداً ٩٣،٢ بالمائة من الاستثمارات المباشرة، بينما صدرت هذه البلدان الثلاثين بدورها بنسبة ٩٨،٩ في المائة من مجمل الصادرات وهذه البلدان الثلاثين تصدر أيضاً ٩٢ بالمائة من الصادرات التكنولوجية وتلتقي ٩٨،٨ من المدفوعات.

إنه أمر لاقت للنظر أن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية في عام ٢٠٠٣، بلغت ٦٥٠ مليار دولار، بما لا يختلف إلا بالكاد عن قيمة الاستثمارات الماثلة في عام ٢٠٠٢ وأن قيمة الاستثمارات في عام ٢٠٠٣ قد كانت منخفضة إنخفاضاً شديداً بنسبة ٤٦ بالمائة عما كانت عليه قيمتها في العام ٢٠٠٠ الأمر الذي يعني إخفاق ألوف السياسات والتشريعات التي تبارت الدول وخاصة منها التنمية والإشراكية سابقاً في وضع أكثر التشريعات والقوانين الإدارية والترتيبات الإجرائية ليبرالية وانفتاحها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والأجنبية المشتركة والمحلية، وكان لتأخر الانتعاش الاقتصادي العالمي وإنخفاض ربحية الشركات قيم وإنهيار أسعار الأسهم بعد ارتفاعاتها بفعل المضاربة في الأسواق المالية إضافة إلى تراجع المخصصة في عدد من الدول. توزعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم سنة ٢٠٠٣ بنسبة ٧١ بالمائة في البلدان الصناعية المتطورة و ٢٩ بالمائة فقط في البلدان النامية بينما فيها الهند والصين الأمر الذي يمثل استمرار في اختلال الاستثمار والنمو بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب من مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة

وذلك بعد مرور أكثر من خمسة عشرة عاماً على انهيار الاتحاد السوفياتي والنظام الاشتراكي الدولي وانتشار الليبرالية الاقتصادية ونظام السوق في العالم أي أن نظام العملة الرأبنة لا يتبع تخفيف الاختلال والتفاوت في الاستثمار والنمو بين الشمال والجنوب وإنما يزيدهما حدة.

انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعدل الخمس (٢٠ بالمائة) خلال عام ٢٠٠٢ مقارنة مع عام ٢٠٠١، لكن هذا الانخفاض وصل إلى أدنى معدل له في عام ٢٠٠٣ حيث قدر بـ ٦٥٣ مليار دولار، أي المستوى نفسه الذي بلغه في عام ٢٠٠٢.

أسهم الانخفاض المستمر في عدد عمليات التدمج والاستحواذ على الشركات عبر الحدود (أي في بلدان مختلفة) ولاسيما المباشرة التي تدفقت إلى البلدان النامية في العام نفسه، بل إن الاختلال الجغرافي في توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة لصالح دول الشمال المتطورة يصعب أشد تركيزاً واختلالاً في خمس دول (ولاسيا الولايات المتحدة، وإيرلندا، والنرويج) تحقق ارتفاع كبير في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، في حين شهدت معظم الدول الأخرى انخفاضاً في هذه التدفقات. حيث أسهم ضعف الظروف الاقتصادية في هذا الانخفاض، إلى جانب الانخفاض المستمر في الاستثمارات الكلية للشركات.

لا يقتصر الاختلال الجغرافي في توزيع الاستثمارات لصالح دول الشمال إجمالاً على حساب دول الجنوب وإنما يمتد هذا الاختلال ليشمل أيضاً المناطق الفرعية في الدول المتقدمة ذاتها. لقد انخفضت الاستثمارات الأجنبية في المناطق الفرعية الواقعة داخل الدول المتقدمة نفسها انخفاضاً في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام ٢٠٠٣. ورغم ازدياد قوة الانتعاش الاقتصادي العالمي، والمستقبل الواعد لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المتقدمة في عام ٢٠٠٤. إن ارتفاع أسعار الصرف إلى الدولار الأمريكي أو لليورو الأوروبي يترك تأثيرات هامة وإن تباينت فقد يؤدي انهيار قيمة اليورو إلى دفع شركات الاتحاد الأوروبي على القسبام بالتميز من الاستثمارات في الولايات المتحدة.

٤- تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية
تدفقت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية خلال السنوات الثلاث ٢٠٠١ بحيث وصلت قيمتها الإجمالية إلى ٥٧٧،٢ مليار دولار من أصل ٢١٣٤،٦ مليار دولار تدفقت إلى كل البلدان، لكن قيمة التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة إلى هذه البلدان انخفضت من ٢٠٩،٤ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى ١٥٥،٧ مليار دولار عام ٢٠٠٣ أما الحصة النسبية لهذه البلدان من مجمل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي فقد انخفضت قليلاً من ٢٥،٤ بالمائة من مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في

العالم في ٢٠٠١ إلى ٢٣,٦٠ بالمائة في عام ٢٠٠٣، أي أن البلدان النامية مجتمعة استحوذت على ربع التدفقات العالية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع تراجع قليل في حصتها النسبية هذه. إن هذه النسبة تعكس توجهها تاريخيا في النظام الرأسمالي العلمي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الصناعية المتطورة بأكثر من ثلاثة أمثال الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، مما يعني مزيدا من الاختلال في الاستثمار والتفاوت في النمو الاقتصادي على الصعيد العالمي بين الشمال والجنوب.

٥- الرقابة على هامش النشاط العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة

من بين الدول النامية، سجلت إفريقيا في عام ٢٠٠٣ ارتفاعاً في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمقدار ٣٠ بالمئة. فقد ازدادت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ١١ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ١٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٣. لكن هذا التحسن النسبي لا يعني بل يبقى صحيحا الدور الهامشي لإفريقيا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث لا تمثل قيمة الاستثمارات المتدفقة إليها (وهي ١٤ مليار دولار كما ذكرنا) إلا ٢,٠١ بالمئة من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية في العام المذكور. ومع هذا بدعي مؤلفو التقرير السنوي (للعام ٢٠٠٣) الذي مؤخر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) أن لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا لعام ٢٠٠٤ أفاقا مستقبلية واعدة، وذلك بالنظر إلى الاستثمارات المتوقعة في قطاع النفط. لكننا نعلم أن الاستثمار في النفط وخاصة في إفريقيا والدول النامية عموما نشاط استخراجي تصديري يتخلص في إنتاج المادة الخام وتصديرها دون معالجة صناعية تتبع النافع الاقتصادية للقيمة المضافة بانتاج المشتقات البتروكيميائية، فضلا عن أنه نشاط استنزافي يؤدي إلى نزوب الثروة البترولية المحلية المستثمرة. بل إن مؤلفي تقرير أنكتاد (UNCTAD) يتوقعون أن تستمر عوائده المخفضة بالتضائل، مما يسجد من جاذبية الاستثمار الاجنبي إلى إفريقيا. لكنهم يستثنون بعض عمليات البيع الكبيرة المتوقعة لاسبما في قطاعي الكهرباء والاتصالات ويتوقعون أن تحفز هذه العمليات زيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بعض الدول أفراديا.

٦- تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصادات الانتقالية الأوروبية.

بعد تدني تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى مستوى قياسي بلغ أقل من ٢٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٢، عادت قيمة هذه الاستثمارات إلى الارتفاع لتجاوز ٣٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٣.

كما انخفضت التدفقات الاستثمارية إلى دول أوروبا

الوسطى والشرقية الثمانية التي انضمت في أيار ٢٠٠٤ إلى الاتحاد الأوروبي.

انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول التي انضمت حديثاً إلى الاتحاد الأوروبي من ٢٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ١٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٣، كما انخفضت أيضاً حصتها من التدفقات الكلية إلى أروبة الوسطى والشرقية. قد يؤكد ذلك التوقعات المتعلقة بالتحول الذي سيطر في المرحلة التي تلي توسع الاتحاد الأوروبي على النموذج الإقليمي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. إذ من المتوقع أن تنجم التدفقات نسبياً من الدول الأكثر تقدماً إلى الدول الأقل تقدماً في المجموعة السابقة.

لم يطرأ تغير على التدفقات الاستثمارية إلى بولندا حيث وصلت إلى ٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٣، بينما شهدت هذه التدفقات إلى كل من ليتوانيا وأستونيا ازدياداً كبيراً.

على عكس مجموعة الاتحاد الأوروبي الثمانية، ازدادت في عام ٢٠٠٣ تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى جنوب - شرق أوروبا و كومنولث الدول المستقلة CIS (بما فيها بلغاريا ورومانيا اللتان يتوقع أن ينضما إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٧).

استمرت في الانخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى رابطة (كومنولث الدول المستقلة CIS) في عام ٢٠٠٣ متأثرة بالاستثمار النطفي لاسبما في أذربيجان وبالتدفقات الكبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاتحاد الروسي. حيث قفزت من ٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٣.

٦- الاستثمارات الأجنبية المباشرة في آسيا ومنطقة المحيط الهادي

ازدادت هذه الاستثمارات من ٩٥ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٩٩ مليار دولار عام ٢٠٠٣. لكن هذا الرقم الأخير مثل انخفاضاً مقداره ٧,٩ مليار دولار عن العام ٢٠٠١.

إلا أن حصّة هذه المنطقة كانت كاستثمارات الاجنبية المباشرة في العالم عام فاصحة من مجمل الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العالم في عام ٢٠٠٣، أي أن هذه المنطقة قد عززت نصيبها من الاستثمار العالمي وموقعها في العولة الاقتصادية الراضة.

في سعي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الريح بجري التوجه إلى الاقتصادات التي تتوفر لها مصادر للطاقة بأسعار رخيصة وعسالة منخفضة الأجر كما تجري فيها عمليات خصخصة للأصول العامة في دول مثل أندونيسا تشجع على زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

لذلك يرجع أن أن تجري التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى صناعة الكهرونيات السيارات وصناعة الخدمات من الانتعاش الاقتصادي، بينما تستمر دول آسيوية أخرى في

٨- تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاد العربية

لقد اندمجت المنطقة العربية اقتصاديا واستراتيجيا في الاقتصاد العالمي بصورة مبكرة منذ عدة قرون وذلك بحكم موقعها الجغري الوسيط بين أوروبا وآسيا من جهة وأوروبا وإفريقيا من جهة أخرى فضلا عن احتوائها على القسم الأكبر من المكامن البترولية المجرية في العالم بيد أن إندماج الاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي بقي هامشيا بحيث لم يتمكن تطور التكنولوجيا وتحديث الصناعات التحويلية الانتاج والخدمات في التخصص الدولي هذه الاقتصادات. بل إن تخصصها القسري تاريخيا في إنتاج النفط الخام والمواد الأولية إجمالا قد جعل الزراعة تتخلف والصناعة تجهد على التطور بحيث مر على تسلط الشركات والدول الغربية على قطاعات النفط العربية وفرض التخصص في إنتاج النفط الخام بموجب نظام الامتيازات البترولي أكثر من ثلاثة أرباع القرن قبل أن تتخصص الدول العربية المصدرة الرئيسة للبترول كالمملكة العربية السعودية في الصناعات البتروكيمياوية وصناعات الأسمدة المعتمدة مباشرة على تصنيع النفط والغاز العربي(٤).

إضافة إلى ما تقدم أحجبت الشركات والصناعات الغربية الكبرى في القطاعات غير البترولية عن الاستثمار في الدول العربية إلا إستثناء وبالضبط فإن عقد المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر صفقات لاستيراد السلاح بمليارات الدولارات ولاسيما من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا (أو إيطاليا) قد أدى إلى ظهور النظام الاستثماري المسمى نظام الاستثمارات (المشركة) المقابلة لاستيرادات السلاح (OFFSET (IV) INVEST (MENTS) شكل حالة حالة إيجابية وفعيدة من مقايضة شراء الأسلحة باستثمار جزء من أثمانها في مشاريع مشتركة ومتقدمة صناعية أو تكنولوجية مع جهات محلية حكومية أو خاصة في البلد العربي المستورد للسلاح.

مهما يكن من أمر فإن انتشار العملة الجديدة والتجديد الصناعي في التكنولوجيا والانتاج الصناعي والخدمات قد ساعد مساعدة جمة بل فائقة دول نامية مثل ماليزيا جنوب شرق آسيا وإيرلندا وفلندا في أوروبا على التحول إلى دول تستقدم من القناتن العالمية أمدتها وتصنف اقتصاديا وأيا استفادة من تطبيقاتها السلبية. لكن انتشار العملة الجديدة والتجديد الصناعي في التكنولوجيا والانتاج الصناعي والخدمات قلما انعكسا على التطور الصناعي والانتاجي في المنطقة العربية حيث بقيت اقتصاداتها على هامش الثورة العلمية والتكنولوجية وتطبيقاتها وذلك بالرغم من مبادرة أكثرية الدول العربية إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتحريم التجارة العربية البينية وعقد الشراكة مع الاتحاد

تلقى استثمارات أجنبية مباشرة في مجال خدمات الشركات وعمليات الدعم وهذا يعود إلى الميزة التنافسية المقارنة التي تتمتع بها تلك الدول كمواقع منخفضة التكلفة. لكن انخفاض عدد الاتفاقيات الإقليمية والثنائية ومعاهدات التجارة الحرة التي تتضمن عادة قضايا الاستثمار من شأنه أن يعزز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة وضمها.

زادت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى آسيا ومنطقة المحيط الهادي من ٩٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٩٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٣، وسجلت هذه التدفقات زيادة عما كانت عليه في عام ٢٠٠٢ في المزيد من الدول.

تعد الصين وكوريا والاقتصادات الصاعدة (كثايلاند وفيتنام) من أهم الدول التي تلقت هذه التدفقات وقد حصلت الصين على تدفقات قياسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة قدرت ب ٥٧ مليار دولار. هذا وتعد عوامل النمو المحلي القوي، واستبدال الاستثمارات الأجنبية المباشرة (السابعة لتأمين فعالية مواقعها) بشركات أو مؤسسات منافسة لها في المنطقة، ومحسن إنفاق الشركات العالمية، وازدياد استثمارات النفط عوامل رئيسة مؤهلة للإسهام في ازدياد هذه التدفقات.

أما في الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN)، فلم يطرأ تفسير على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها. إذ أمكن بفضل الوضع الاقتصادي المتحسن في هذه الدول بل اندماجها تحجب مزيد من الانخفاض في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام ٢٠٠٣. وينبغي أن يساعد ذلك المنطقة على جذب تدفقات أعلى في عام ٢٠٠٤.

٧- الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي

انخفضت الاستثمارات انخفاضا كبيرا من ٨٣.٧ مليار دولار عام ٢٠٠١ لتبلغ ٤٢.٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٣. ولكن حصة هذه الاستثمارات من مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم انخفضت ١٠/١٦/٢٠٠٣.

انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي عام ٢٠٠٣ أي للمرة الرابعة على التوالي، فكانت من أكثر المناطق النامية تضررا على صعيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة. حيث انخفضت تدفقاتها من ٥٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٤٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٣.

كانت الأسباب الرئيسة وانخفاض هذه التدفقات مخاوف متعلقة بالوضع الاقتصادي، وأوضاع غير مؤاتية في بعض دول أمريكا اللاتينية، وغياب الاستقرار في الآفاق المستقبلية لهذه الدول، وتباطؤ المخصصة في المنطقة، وضعف الاقتصاد العالمي بما في ذلك انخفاض الاستثمارات الأجنبية.

الأوروبي وهذا فضلاً عن تحرير أنظمة الاستثمار وتشجيع الاستثمار الخاصة والأجنبية .

ما من شك في أن العوامل السياسية المتجسدة في العنوان الإسرائيلي المستمر على الشعب العربي الفلسطيني والاحتلال الاستيطاني للأراضي العربية وتواطؤ الولايات المتحدة وبريطانيا مع إسرائيل ضد الحقوق العربية ومبادئ العدل وحقوق الشعوب وإقامة الولايات المتحدة لقواعد عسكرية في البر والبحر على الأراضي العربية قد شكلت وتشكل باستمرار عوامل دؤب للاستثمارات الأجنبية عن العمل في المنطقة العربية.

الحق أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة واسميا الأميركية والأوروبية وحتى اليابانية قد اقتصرت عملياً وما زالت تتركز بشكل شديد في قطاع استخراج النفط والغازي الأمر الذي يمثل ضرورة حيوية للمصالح الغربية الاقتصادية بقدر ما هي استراتيجية، لكنها بكل الأحوال محدودة حجماً وأثر.

بل إن حجم المنطقة العربية الاقتصادي هو في تراجع مستمر بسبب الأوضاع العامة وعدم اعتماد سياسات اقتصادية ناجحة. وهكذا نجد أن نسب زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ لم تتجاوز ٩ بالمائة في الأردن، و ٢ بالمائة في لبنان، ٤ بالمائة في تونس، و ١ بالمائة في كل من سورية والمغرب ومصر.

أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية فقد تدنت من ملياري ٤٥٨ مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى مليار ٢٠٩ ملايين في عام ٢٠٠٠، أي بانخفاض نسبته ٥١ بالمائة. بالمقابل نجد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تضاعفت بنسبة ٢٦١١ بالمائة في أوروبا وآسيا الوسطى، و ٣٦٨ بالمائة في شرق آسيا، و ٨١٨ بالمائة في أميركا الوسطى والجنوبية، و ٥٦٧ بالمائة في جنوبي آسيا.

الباب السادس: البنك الدولي يؤكد تقلص الفقر بلعمل النمو الاقتصادي السريع في نظام العولمة الراحنة

١- تدهور شروط العمل وتفاقم البطالة بلعمل العولمة
أظهر تقرير للبنك الدولي إن نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع (أي على أقل من دولار أميركي يومياً) في الدول النامية انخفضت إلى النصف تقريباً بين عامي ١٩٨١ و ٢٠٠١ وذلك من ٤٠ في المائة إلى ٢١ في المائة من إجمالي سكان العالم. وأشار التقرير الإحصائي السنوي الذي يحمل عنوان "مؤشرات التنمية العالمية ٢٠٠٤" إلى أن النمو الاقتصادي السريع حرر أكثر من ٥٠٠ مليون شخص من براثن الفقر في شرق وجنوب آسيا بينما زادت أو تراجعت بشكل طفيف نسبة الفقراء في الكثير من الدول في إفريقيا وأميركا اللاتينية وشرق أوروبا ووسط آسيا.

لفت أصحاب التقرير إلى أن التقدم الاقتصادي التفاوت يشير المخاوف من عدم قدرة بعض البلدان على تحقيق الأهداف

الإيجابية الثانية للألفية الجديدة التي وافقت عليها ١٨٩ دولة في الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ وتهدف إلى خفض معدلات الفقر المسجلة في عام ١٩٩٠ بواقع النصف بحلول عام ٢٠١٥.

ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في جميع البلدان النامية بنسبة ٣٠ بالمائة في الفترة بين عامي ١٩٨١ و ٢٠٠١. وتضاعف ثلاث مرات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في شرق آسيا، بفعل نمو بلغ معدله ٦.٤ بالمائة سنوياً. كذلك انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع من ٥٨ بالمائة إلى ١٦ بالمائة، ووصل العدد المطلق لمن خرجوا من دائرة الفقر المدقع منذ عام ١٩٨١ إلى أكثر من ٤٠٠ مليون نسمة.

أما في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد انخفض معدل الفقر المدقع من خمسة بالمائة عام ١٩٨١ إلى اثنين بالمائة عام ٢٠٠١، في حين انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولارين أميركيين يومياً من ٢٩ بالمائة عام ١٩٨١ إلى ٢٣ في المائة من مجمل السكان عام ٢٠٠١ (٥٢٠٠١).

٢- توسع البطالة البنيوية وتضاعف البطالة المطلقة
تؤدي هذه العولمة إلى توسع ظاهرة البطالة وتضاعفها وانتشارها حيث ارتفعت معدلات البطالة الدنيا في اقتصادات مختلفة خارج الأزمات الدورية لفائض الإنتاج مقارنة مع ما كانت عليه خلال حقبة الحرب الباردة.

٣- التحول عن نظام العمل المستقر إلى نظام العمل المؤقت
إن حجم البطالة البنيوية المستمرة قد تضاعف بشدة مقارنة بما كان عليه في الاقتصادات المتطورة والاقتصادات النامية على السواء. لقد جرى ذلك بفعل التحول الذي تم في نظام العمل العالمي خلال السنوات العشر الماضية نفسها عن نظام العمل المستقر (أي القائم على عقود ثابتة وغير محصورة زمنياً) إلى النظام العمل الجديد القائم على التشغيل المؤقت تخفيفاً من تكاليف العمل ورفعاً للقدرة على المنافسة.

٤- ازدياد تشغيل النساء الرقيقات والأطفال
إن جانب تفاقم البطالة في البلدان المتطورة والنامية على حد سواء والارتداد من العقود الطويلة إلى العقود المؤقتة في نظام العمل فقد زاد بفعل التنافس في السوق وإزالة الحواجز الجمركية بين الدول وتحرير حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة استغلال النساء الرقيقات وتشغيل الأطفال وهدر الموارد الطبيعية المائية والزراعية والبترويلة والمعدنية وتلوث البيئة وتهديد الصحة والطبيعة. يعود هذا التوجه في تشغيل النساء والأطفال إلى دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان جديدة نامية لاستغلال قوة العمل الرخيصة وغير المنظمة إلى التقنيات وغير المسجلة لدى مؤسسات التأمين الصحي والاجتماعي، كما يعود إلى إبتذليص المكاسب الاجتماعية وتخفيض مزايا العمال وتكاليف الإنتاج بغية اكتساب القدرة على المنافسة.

إن هذا التوجه في التشغيل العمالي لتخفيض تكاليف

٦- كسب المنافسة وتخفيض الأجور وراء إلهاء النساء على الرجال في تشغيل اليد العاملة في بلدان الجنوب في نظام العملة الجديده.

قد يقال أن شروط العمل النسائي وحصره في القطاع غير المرض قانونياً، شروط صعبة للغاية، فهي لا تقتصر بأي ضمان اجتماعي أو أحواشة اجتماعية أو تنظيم نقابي، وغالباً ما يكون الإقبال على استخدام اليد العاملة النسائية في هذا القطاع راجعاً إلى مطاوعة هذه اليد واكتفائها بأجور زهيدة مقابل ساعات طويلة وشاقة من العمل.

لكن حتى في مثل هذه الشروط البائسة يظل العمل غيراً من البطالة وأحسن مردوداً من العمودية المنزلية في المجتمعات المتخلفة بفعل العزلة الجغرافية والثقافية والمجسود أو التخلف الاقتصادي من منظور التحرر النسوي حيث تكاد المرأة لا تعرف قدراً غير العمودية.

ينسب خصوم العملة إليها من الشرور ما لا يخص، وأخر ما نسب إليها من شر جديد هو تفاقم أوضاع المرأة في ظلها، وهكذا نشرت إحدى عشرة امرأة كتاباً جماعياً في باريس تحت عنوان "عندما تصطم النساء" بالعمولة (١٦) فوضعن دوين تردد ومنذ ظهوره الأولى كفاح المرأة في سبيل المساواة تحت عنوان عريض وهو الكفاح ضد العملة (١٧).

كتب الناقد المعروف جورج طرابيشي تقييماً لهذا الكتاب قال فيه: "الواقع أن الأولوية الممنوعة في هذا الكتاب النسوي لمناهضة العملة قد جعلت كتاباته أوكاشره ن لايتكتين بالحق حرية المرأة بمناهضة العملة وهي موضع خلاف دون أدنى شك، وإنما يضمن موضع البقيين إجماعاً مزعوماً على محرم المرأة، ويؤمن أنه منفصل عن الخلاف القائم بشأن العملة. والحق أن قارئ الكتاب لا يملك عندهما بقراً ما فيه من وقائع وتحليلات، إلا أن يطرح على نفسه سؤالاً: هل صحيح أن من الشرور النسوية إلى العملة تدهور أوضاع المرأة في كل مكان تمر به عجلتها" (١٨).

هناك من رأى أن "هذا الموقف المبني الذي يعتبر قضية المرأة جزءاً من قضية أكبر وأعم، يذكر بولف الماركسية التي كانت تعبر هي الأخرى تحرر المرأة جزءاً لا يتجزأ من تحرير الطبقة العاملة، والقضية النسوية مظهراً من مظاهر الصراع الطبقي للبروليتاريا". بل واعتبر أن "النزعة الماركسية التي كانت ترهن مختلف القضايا بما فيها قضية المرأة، بتحرر الطبقة العاملة قد واجهت معارضة وتقلداً من مفكرات الحركة النسوية اللواتي رأين في هذا الاستعجاب اغتراباً للقضية النسوية ولجهاً لطابعها النوعي".

لكن لـ لا يكون وصف ماركس الماركسية من تحرر المرأة وصفاً دقيقاً عادلاً فما نسب الناقد البارز جورج طرابيشي إلى الماركسية يصح على المقاربة الشعبية للماركسية بأكثر مما يصح على الماركسية نفسها. ذلك أننا نرى فيما أسماه الصديق

الأجور يجسد مفارقة أخرى من مفارقات العملة الجديدة (مثلاً كانت في مراحل العملة السابقة) أن يجري نقل الصناعات ولاسيما المتقدمة كتكنولوجيا وخطاً والموتة للبينة من دول الشمال المتطورة إلى بلدان الجنوب النامية واستغلال النساء الريفيات والأحداث والأطفال فيها ضمن سياسات التشغيل المؤقت وقصير الأجل والتشغيل غير المنظم قانونياً. هذا ما جرى في العقود الأخيرة ويجري حالياً من نقل للمشاريع الجديدة وتوسعات في الصناعات التحولية القائمة سواء منها النسيج أو الحديد والصلب أو التكرير النفطى والأسمدة وغيرها من البلدان الصناعية المتطورة مرتفعة الأجور إلى بلدان أخرى ويشغل العمال من البلدان النامية بأجور بخسة (إلى جانب تشغيل النساء والأطفال)، الأمر الذي يعني تخفيض الأجور بالرغم من ارتفاع الأرباح.

٥- التوسع الواسع للمقترض بالإئتماع شركات متعددة الجنسية عالية الانزياح لإقامة شركات معزلة

يفضي نظام العملة إلى بروز أشكال جديدة من البطالة حيث ترحل الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية لدى اندماجها فيما بينها وعندما تكون رابعة جداً عشرات الألوف من العمال تخفيضاً لتكاليف الإنتاج واكتساباً لصفة العمالية.

تتضح من تحليل الاندماجات الكبرى التي تمت في فروع الاقتصاد الجديد وفروع الصناعة الحالية على السواء مفارقة بين ارتفاع الأرباح لدى الشركات المتجمعة وتسريع عشرات الألوف من عمالها، وهذا التسريع ذو صفة نهائية خلافاً لتسريع العمال في الرأسمالية التقليدية بفعل وقع الشركات في خسائر كبيرة في فترات الإنكماش الاقتصادي أو الأزمات ثم إعادة تشغيلهم أو تشغيل معظمهم لدى تحسن المناخ الاقتصادي.

تبرز هذه المفارقة بين ارتفاع الربح وتوسع البطالة في قطاع العمل والعمال محدداً لدى اندماج شركات احتكارية دولية ومتعددة الجنسية تحقق أعلى الأرباح ليست متنازعة ولا خاسرة حيث يتكرر على المستوى الاقتصادي الكلي (Macro-

Economic Level) (في الاقتصادات الوطنية منها والإقليمية والعالمية تسريع عشرات الألوف من العمال الأملاء والمهندسين والمديرين أي تبديد القدرات البشرية والعجز عن حسن استخدامها وهذا في الوقت الذي يقوم رجال الأعمال وتقوم الشركات الكبرى باستخدام العمال أي القدرات البشرية المؤهلة استخداماً فعالاً ومركزاً على المستوى الجزئي أي مستوى المنشأة الاقتصادية الواحدة.

هنا ما حصل لدى اندماج الشركتين النفطيتين الأمريكيتين متعتديتي الجنسية إيكسون وموبيل أويل (Exxon+Mobile) (Oil) وكما فعلت شركات النفط الكبرى الأمريكية الأخرى والشركات البترولية الأوروبية الكبرى وشركات البوكسيت والألومنيوم الكندية والأميركية والفرنسية والأخرى متعددة الجنسية.

النقاد المقاربة بالاستنتاج تبسّطاً مسرفاً وعرضاً أحادي الجانب للسوافف الماركسية التي تتصف بالتنوع والتعدد وأحياناً بالميكانيكية الدوغماتية وأحياناً أخرى بالجدلية الخلاقة. تتباين في الواقع المقاربة الماركسية لوضع المرأة متراوحة بين مقاربة "اقتصادية" تركز فيها المسألة النسوية عنصراً سلبياً تتأثر ميكانيكياً واستنتاجياً بالمسألة الأم أي الاقتصادية تأثراً مباشراً ولا يؤثر بدوره فيها، ومقاربة أخرى جدلية تكون فيها المسألة النسوية ظاهرة خصوصية وديناميكية في حد ذاتها تؤثر في المسائل العامة بما فيها الاقتصادية وتتأثر بها في الوقت نفسه.

هؤلاء الذين يرون في موقف النساء مؤلفات الكتاب من قضية المرأة ما أسوء موقفاً استيعابياً يهتبرون أيضاً أن هؤلاء النساء -الكاتبات اللواتي لا يشك في إلتصاقهن إلى القضية النسوية- يجازفن بالوقوع في الاعتراض النظري نفسه بقدر ما يعطين الأولوية لإلتصاقهن إلى الحركة المناهضة للعولمة ويعتبرن أن كفاح النساء اليوم بشكل بعداً من أبعاد الكفاح ضد العولمة؛ لكن مرة أخرى نأخذ على هؤلاء الناقدين تبسيطاً مسرفاً وتشويهاً لموقف الكاتبات اللواتي يطرحن القضية النسائية في حقبة الأمر في الإطار الفكري والعصلي للظاهرة العولمة الجديدة التي تشكل الظاهرة العامة والمركزة في الوقت نفسه.

إن الأمر المطلوب في المقام الأول هو إدانة العولمة وتوظيف معاناة المرأة في إطارها توظيفاً ذراعياً محضاً. يتضح هنا فعلاً من نشر هذا الكتاب المذكور والصادر عن "رابطة فرض الضريبة على الصفقات المالية من أجل مساعدة المواطنين المعروفة بحركة "أناك" (وأناك هو مختصر الحروف الأولى لاسم الرابطة المذكور) التي تعد أقوى الحركات المناهضة للعولمة وأوسعها انتشاراً في فرنسا وأقدها على التسمية الجاهلية. لكن هناك من رأى أن ربط قضية المرأة بمناهضة العولمة في هذا الكتاب قد جرى وفق علاقة إستنتاجية الأمر الذي يلحق بقضية المرأة أذى نظرياً فضلاً عن الاعتراض بها.

بل إن هؤلاء يصفون العولمة ومحمور المرأة على طرفي نقيض بإدعائهم أن الموقف من العولمة موضوع للخلال، بمعنى أن لها أنصاراً ولها خصومها، بينما محمور المرأة عامل إجماع وليس موضوع اختلاف. بل إنهم يزعمون أن الإنسان المناصر للعولمة يمكن أن يكون نصيراً للعولمة أو على العكس خصوصاً لها دون أن يكف عن مناصرة الحداثة. أما السلفيون والناكسون عن الحداثة فهم جميعاً خصوم للعولمة.

بالمقابل فإن من لا ينتصر لإلزاماً لتحرير المرأة يكف إلزاماً أيضاً عن الإلتصاق - إلى الحداثة ذلك إن محمور المرأة عنوان للعولمة نفسها بينما ما تزال العولمة (حتى وإن لم تكن أحدث نتاج للحداثة نفسها) مطالبة بأن تقدم البرهان على خدمتها قضية الحداثة وهو ما يشكك فيه خصومها ومناقصوها من منطلق الحداثة نفسها.

إذا كانت الشركات الرأسمالية الكبيرة بل حتى المتوسطة والصغيرة ترى من صالحها أن تنقل مشاريعها الجديدة أو مصانعها القائمة أو بعضها من دولها المتطورة القائمة في الشمال إلى دول أو مناطق نامية في الجنوب فإن وظائف العمل تنتقل بذلك من الشمال إلى الجنوب الأمر الذي يعني تقليلاً من فرص عمل قائمة في الشمال وزيادة بالمقابل في فرص العمل الجديدة في الجنوب.

أي أن ما قد يعد صحيحاً من وجهة نظر الجنوب، لا يعد صحيحاً أيضاً من وجهة الشمال. وتقدم ألمانيا مثلاً في ترحيل مصانع الملابس المجاورة إلى دول الجنوب. لقد خسرت ألمانيا في مدى ٢٠ سنة ما يزيد مليون ونصف المليون من وظائف العمل حصة النساء ٩٠ بالمائة منها، وقد تم هذا النقل الصناعي لصالح نسبة عائلة من نساء بنغلادش وجنوب شرقي آسيا. إن الل ما يمكن أن يقال في هذه المجال هو أن العولمة سيف ذو حدين: حده الأول حد للرابحين وحده الثاني حد للخاسرين.

مجد إذا نساء وأبحاث يقرن بفرص عمل ونساء خاسرات يفقدن وظائف عملهن شأنهن في ذلك شأن الرجال العاملين أو المتعطلين عن العمل. يبقى بكل الأحوال صحيحاً أن أسوأ ما يمكن انتهازه من نهج في التعامل مع العولمة (وهي ظاهرة العصر) هو نهج الرغبة في اعتبارها مفردوساً من التنمية أو قل مثلاً يحتذى أو على العكس شراً مستطيراً. ذلك لأن الواقع وتطوره أكثر غنى وتعقيداً مما يقال المرء، فلو عدنا إلى نقل الصناعات من الشمال إلى الجنوب وانعكاسه المتناقض على النساء في الشمال والنساء في الجنوب فإن الاستنتاج المباشر كما ورد أعلاه لا يعكس الواقع الموضوعي لأن ظاهرة العولمة أوسع وأعم بكثير من ظاهرة نقل الصناعات المتقدمة أو المورثة أو نقل بعض مشاريعها من الشمال إلى الجنوب فهي أي العولمة تتضمن أيضاً ومقابل هذا النقل الصناعي مجديداً خلافاً وتطوراً فعالاً وانتشاراً واسعاً قد يتم كالتشبيح في التقانات العالية وتطبيقاتها الصناعية والمدمجة وبالأولوية قطعاً في عالم الشمال مما يعني بروز وظائف جديدة للعمل وبأجور مجزية مما لا يقارن مع الوظائف الجديدة المتاحة ضمن الصناعات والمشاريع المنقولة إلى الجنوب والأجور الممنوحة للنساء العاملات فيها. هناك إجماع أو شبه إجماع على الأقل في الفكر الاجتماعي كما في الفكر النسوي على أن تربة النظام الأبوي تخلخلت حيثما مر محركات الرأسمالية الحديثة. وإذا صح تعصيف العولمة بأنها أعلى المراحل وأحدثها في تطور الرأسمالية، فكيف لا تساهم هذه العولمة بدورها في إحداث المزيد من الخلخل في الموروث الأبوي، وفي زيادة محمور المرأة من ريقته؟ (٩١).

وإذا واجعتنا الإحصاءات العالمية لمجد أن النساء يشكلن اليوم ٤٠ بالمائة من قوة العمل العالمية، بينما لم تكن هذه النسبة تتعدى ٢٧ بالمائة في العام ١٩٨٠ أي قبل إنطلاق

العولة الراهنة. إن بلدان الجنوب هي المستفيدة الأولى من نمو نسبة النساء العاملات إلى مجمل اليد العاملة النسوية، فالصانع التي يتم ترحيلها من بلدان الشمال إلى تلك البلدان، ولاسيما في فروع النسيج والملابس الجاهزة والإلكترونيات، مصانع توفر فرصا وفيرة للعمل، ولاسيما العمل النسائي. تتراوح بين ٧٠ و ٩٠ بالمائة نسبة العاملات إلى مجسموع العمال العاملين في المصانع المرحلة إلى بلدان الجنوب، والقائمة بإعادة التصدير إلى دول الشمال. أما حجم وظائف العمل المستحدثة في القطاع غير المرحض (اقتصاد الظل) في بلدان الجنوب فيناهز ٢٠ مليون وظيفة تشغل النساء ما يتوف عن ١٥٠ مليون وظيفه عمل أي ما يعادل ثلاثة أرباعها. ولم تكن هذه الوظائف أي فرص العمل متاحة لنساء الجنوب قبل إنطلاق العولة الراهنة. يصح هذا القول على ظاهرة المناطق الحرة التي عرفت في عقدي العولة المنصرمين تطورا خارقا. إذ أصبحت تعد اليوم في بلدان العالم شمالا و جنوبا ما لا يقل عن ثلاثة آلاف منطقة يعمل فيها ٤٣ مليون شخص ثلاثة أرباعهم من النساء. بل إن نسبة النساء العاملات ترتفع إلى ٩٠ بالمائة في الجيل الأول من المناطق الحرة حيث كانت الغلبة لقطاع النسيج والملابس الجاهزة. لكن هذا التوجه الشديد نحو تشغيل النساء قد إنعكس متحولا مع الجيل الثاني من المناطق الحرة إلى توجه تغلب عليه التكنولوجيا العالية. وقد أمكن لمحرة الفصل الرابع من الكتاب، المخصص للأثار المتناقضة لسيرورة العولة على النساء في العالم الثالث أن تلاحظ فنتصرو القانون العام التالي: حيثما مرت عجلة العولة ارتفعت نسبة العاملات من النساء. حتى وصلت في بعض الحالات إلى ٩٠ بالمائة من قوة العمل الاجمالية، وحيثما انتقل الثقل في الاستثمارات إلى التكنولوجيا العالية في المناطق الحرة اعتدل الانحياز إلى تشغيل النساء العاملات واعتدلت نسبتهن إلى إجمالي العاملتين.

لكن التركيز على تشغيل النساء يبقى سمة بارزة مميزة للعولة الجارية تشهد بذلك البلدان المستفيدة منها بقدر وآخر وتعد هنا بشكل خاص المكسيك وبعض بلدان أميركا الجنوبية هندوراس، باراغوي، غواتيمالا، البيرو، التشيلي، كوستاريكا، البرازيل، والصين وتركيا وجنوب شرقي آسيا إذ تشهد كلها في الحقيقة ظاهرة تأنيث العمل (١٠).

إن ظاهرة تأنيث العمل في نظام العولة الراهنة لا تتصلص عن التمييز ضد النساء في مجال الأجور وليس هذا التمييز ظاهرة عرضية أو ثانوية في نظام العولة الراهنة بل هو اساسي فيه ويميز له وذلك لأن تخفيض الأجر أشد حيوية وأكبر أهمية للتراجع في المنافسة عما كان عليه في المراحل السابقة للعولة للأرسالية، وهذا يعود إلى الأهمية الفائقة التي يضطلع بها التجديد الثوري في التكنولوجيا وابتكار أنماط تؤمن قدرة تنافسية على نحو لم يسبق له مثيل ومثلما تخدم التكنولوجيا

المنافسة بتخفيض التكاليف الانتاجية تخدم المنافسة أيضا سباهة تشغيل النساء بالتمييز ضدهن في الأجور، فإذا اجتمع استخدام التكنولوجيا العالية شديدة المنافسة مع تشغيل النساء بأجر منخفضه توفرت فرصة مضاعفة للمنافسة الفعالة والوفرة على تحقيق الأرباح.

لكن التركيز على تشغيل النساء ولاسيما في الصناعات أو المشاريع التي تنقل من دول الشمال إلى دول الجنوب لا يعني أن تشغيل النساء يتركز في دول الجنوب بل على العكس من ذلك ينهني التذكير هنا بأنه بالرغم من نقل العديد من الصناعات المتقدمة ومشاريعها الجديدة إلى دول مختارة في الجنوب وإقامة المنشآت والآلاف من المناطق الحرة في أطراف الجنوب فإن الصناعة تبقى متركزة أساسا في دول الشمال بينما تبقى فرص العمل والعمل الصناعي خصوصا قليلة في دول الجنوب.

إذا كانت البطالة ظاهرة ملازمة لنشاط السوق في نظام العولة بل وتزيد أهميتها العددية وحسنتها النسبية من العمالة المعبأة عما كانت عليه في مراحل العولة السابقة فإن البطالة تبقى على أوسع ما يكون سائدة في اقتصادات الجنوب حيث يشترك الرجال والنساء على الصعيد العالمي عموما ولكن بشكل أشد في عالم الجنوب خصوصا في الهرمان من حق العمل وفرصه. تدأب الأدبيات الغربية اقتفاً بأدبيات الأمم المتحدة على الترداد بأن هناك تنافسا قائما على العمل وفرصه بين الرجال والنساء بينما البطالة في واقع الأمر هي القاسم المشترك الأعظم بين الرجال والنساء وخاصة في عالم الجنوب بحيث تكون مقاربة العمل والحق في العمل أي النظر إلى ثنائية البطالة والعمل أكثر صواباً من زاوية الأسرة والعمالة الواحدة مما هي من زاوية الجنس (الجنود) كما تردد الجهات الغربية والدولية بأدبياتها باستمرار. وإذا كان صحيحاً أن التمييز ضد المرأة في مجال العمل خصوصا ظاهرة قيمية قائمة موضوعياً وشديدة ومؤثرة في حالات كثيرة، فإن الندرة الشديدة في فرص العمل ظاهرة واسعة الانتشار في عالم الجنوب يعاني منها الرجال والنساء على السواء، بعبارة أخرى إن يؤس البطالة ظاهرة مستغلطة في الجنوب بحيث يعاني منها الرجال والنساء على السواء، بل تعاني منها الأسر والمجموعات المحلية الريفية والحضرية.

دون التقليل من أهمية النضال لإحقاق الحقوق الإنسانية ومنها بشكل خاص حق المرأة في العمل، فإن هذه الظاهرة بكل أهميتها تندرج في النضال العام من أجل إحقاق حق العمل في مجتمعات الجنوب ودوله بغية نيل الحق في النمو والتقدم والرفاه.

بالتالي فإن التنمية البديلة لابد وأن توفر فرص العمل واسعة وكافية ومتزايدة في الشمال والجنوب على السواء للرجال والنساء على السواء وعلى أساس العدل والتكافؤ في

الفرص والمكافآت. ولعمري فإن هذه الهوام تخص الرجال والنساء على السواء وهي تخص النساء فيما يخص حقهن في المساواة إن في العمل أو الأجر العادل.

٧- موقع العرب في نظام العولمة وتطور الفقر وتفاوت الدخل في منطقتهم

أشار تقرير للأمم المتحدة إلى أن نصيب الدول العربية من الاقتصاد العالمي يقل بكثير عن نصيبها من الثروة النفطية والبشرية فيما يرجع أساساً لشلها في اجتذاب الاستثمارات. وقالت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) في تقريرها السنوي أن سكان الدول العربية يمثلون ٤,٨٪ من سكان العالم لكن نصيب العالم العربي من الناتج المحلي الإجمالي تبلغ نسبته ٢,٣٪ ومن إجمالي حجم التجارة العالمي لا يتناسب مع موارده البشرية والطبيعية وقال التقرير إن مستوى التجارة العربية البينية كان مخيباً للأسف ورغم التحركات نحو إقامة تكتل اقتصادي إقليمي وأضاف التقرير إن التجارة العربية البينية بلغت نسبته ٨,١٪ من إجمالي التجارة العربية في ٢٠٠٢ بما يقل كثيراً عن مستوياتها بين تكتلات إقليمية أخرى رغم أن الرقم يزداد إلى نحو ١٩٪ حال استبعاد صادرات النفط.

كذلك جاء في تقرير الإسكوا المشار إليه أعلاه أن "من بين العوامل التي أسهمت في هذه الأنصبة المعتدلة مستويات الاستثمار المنخفضة نسبياً والاستخدام المحدود نسبياً للتكنولوجيا المتقدمة". ووفقاً للتقرير فإن العالم العربي لم يجتذب في عام ٢٠٠٢ إلا ٧٪ فقط من الاستثمارات الأجنبية العالية المباشرة.

إن البنية التحتية للمعلومات والاتصالات تقل عن المتوسط العالمي حسبما أوردت أوساط اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا الغربية (الإسكوا). ويجب الإشارة بهذا الصدد إلى التغييرات القطاعية طويلاً الأمد التي طرأت على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات في الدول المختلفة حيث ازدادت حصته بصورة حثيثة في السنوات الأخيرة إلى ٦٠ بالمائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة مع أقل من ٥٠ بالمائة قبل عقد من الزمن.

وفقاً لمصادر إسكوا نفسها جاء في التقرير: إن المعدل السنوي لتدفقات الاستثمار بين الدول العربية خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠١ قد بلغ مليار دولار سنوياً وقال التقرير إن المنطقة العربية في حاجة ماسة ليس فقط لزيادة الاستثمارات البينية ولكن أيضاً لزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل عام.

أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية فقد تفتت من مليارين و٤٥٨ مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى مليار و٢٠٩ ملايين في عام ٢٠٠٠ أي بانخفاض نسبته ٥١ بالمائة. بالمقابل نجد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تضاعفت

بنسبة ٢٩١١ بالمائة في أوروبا وآسيا الوسطى، و٣٦٨ بالمائة في شرق آسيا، و٨١٨ بالمائة في أميركا الوسطى والجنوبية، و٥٦٧ بالمائة في جنوبي آسيا (١١).

أضاف تقرير الإسكوا: إن المنطقة تعاني من غزو منخفض في الناتج المحلي الإجمالي وعدم توافر فرص التوظيف المناسبة لذلك فإنها تستفيد بالتاكيد أيضاً من إعادة جزء من الأموال العربية المستثمرة في الخارج وأوصى التقرير بأنه يتعين على الدول العربية تنويع صادراتها بعيداً عن النفط لتوفير مظلة أمان ضد التأثيرات الاقتصادية للتقلبات في الأسعار العالمية. بالرغم من انفتاح الاقتصادات العربية تجارياً ومالياً واندماجها التزايد بالاققتصاد العالمي وفقاً لمتعضيات العولمة الجديدة فإن العلاقات الجمركية والتجارية والمالية بين الدول العربية ما زالت ضعيفة جداً بحيث لا تستطيع هذه الدول والحوال هذه أن تضم عناصر القوة لديها إلى بعضها بعضاً وتحسن موقعها وتخصصها في الاقتصاد العالمي ونظام العولمة من خلال توحيد التشريعات الجمركية والتجارية المالية. ولهذا فقد دعت لجنة الإسكوا الدول العربية إلى تحرير نظم الجمارك لتعزيز التجارة فيما بينها ودراسة سبل تطوير أسواق مالية وتشجيع السياسات الجاذبة للمستثمرين. ولابد من القول هنا إن انحياز العرب اليتيم المتمثل في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (GAFTA) لا يمثل صيغة متقدمة بما يكفي لتوحيد النظم الجمركية العربية وتوليد آلية للاستثمار العربي الأثاني التكاملية المشترك للاتقاء. بالعمل العربي المشترك إلى مستوى يسمح بإقامة منطقة عربية إقليمية اقتصادية ديناميكية النمر. لكن الواقع والأسر اللات للظهر هو أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمت ستة ملايين فقيراً خلال السنوات (١٩٩٠ - ١٩٩٨) وهذا يعني أن نسبة الفقراء بقيت ثابتة لمدة ٨ سنوات متتابة رغم كل المجهود والوعود بخفض هذا العدد، بل إن عددهم ارتفع وفقاً لمصادر البنك الدولي أيضاً إلى تسعة ملايين في العام ٢٠٠٣.

لكن لابد من الملاحظة بأن أعداد الفقراء العرب التي أوردتها البنك الدولي تبدو قليلة وربما دون أعدادهم الحقيقية كما انتضت من الدراسات الإقليمية والقطرية التي أجريت عن تطور التحويلات خلال السنوات المذكورة.

إضافة إلى معاناة المنطقة العربية (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) من انتشار الفقر، فإنها تعاني أيضاً من نقص الموارد المائية العذبة علماً أن حصة الفرد بالمشرق تتباين تبايناً شديداً بين المناطق المختلفة في العالم. إن هذه المنطقة تعاني نقصاً حاداً في الموارد المائية العذبة حيث لا تتجاوز حصة الفرد بالمتوسط منها ٤٢٧,١ متر مكعب مقارنة بمنطقة أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي التي تبلغ حصة الفرد من الموارد المائية العذبة ٢.٨٠٠ متر مكعب.

الباب السابع: بدائل العملة الجديدة : مقدمات وملاحظات مقترحة
لعملة بديلة

١- الطابع الاتفاقي للعملة الرأسمالية الجديدة

هل نحن في مرحلة مكتملة من العملة الرأسمالية المتجددة
وبها ينتهي التاريخ، أم أننا في مرحلة انتقالية مألها مزيد من
التغيير وجديد من التطوير؟

إن العملة الجديدة تمثل برأينا الحلقة الثانية من مرحلة
انتقالية بدأت بسقوط الانطاعية وفشل الرأسمالية الناشئة في
روسيا سنة ١٩١٧ وانتهت فترة أولى منها بسقوط الشيوعية
عالميا واستعادة الرأسمالية العالمية كلا من الاتحاد السوفياتي
السابق والدول الاشتراكية السابقة التي كانت مشاركة في
نظامه الدولي وأعاد ضم هذه الدول كافة إلى سوقها العالمية
وذلك خلال السنوات ١٩٨٩ - ١٩٩٢.

عندما دخل العالم الفترة الثانية من الانتقال العالمي إلى
نظام العملة الرأسمالية الجديد والواقع أن هذا الانتقال هو
ارتداد إلى العملة الشاملة التي أوصلت الرأسمالية التوسعية
الإمبريالية نظام السوق الدولية إليها في نهاية القرن التاسع
عشر وبداية القرن العشرين أي باقتسام العالم بصورة نهائية
بين المصالح الإمبريالية والرأسمالية الغربية. لكننا نستبعد
مفهوم الارتداد ونستخدم بدلا عنه مفهوم الانتقال لأن الحقبة
الأولى المنقضية من هذا الانتقال تيزت بتطور متزامن متناقض
لك من الرأسمالية الدولية التي واصلت تحولها بقوة الثورة
العلمية والتكنولوجية وعنف الحروب العالمية والإقليمية ومن
الاشتراكية الدولية التي توسعت توسعا شديدا بانخراط الصين
فيها بحيث تغيرت كل من روسيا السوفياتية والصين الماوية
تغيرا كبيرا أثر في عملية العملة نفسها على الصعيد العسكري
(سباق التسلح وغزو الفضاء) كما على الصعيد الاجتماعي
(قيام نظم الرعاية الاجتماعية والاشتراكية الديمقراطية في
الدول الرأسمالية المتطورة والعديد من الدول النامية وتراجع هذه
النظم منذ انهيار الشيوعية من جهة وتحريم التجارة الدولية
"توحيش" المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية).

كانت الحقبة الماضية من العملة الرأسمالية حقبة صراع بين
الرأسمالية والاشتراكية بين الشرق والغرب وها هو العالم قد
دخل الحقبة الثانية الجديدة حقبة تعميم السوق ونظامها وحقبة
تمحيقها على الصعيد العالمي بأسره. لكن انتصار الرأسمالية
على الاشتراكية وهزم الولايات المتحدة الاتحاد السوفياتي
وقضائهما عليه لم يؤدي حقا إلى توحيد العالم كله وذلك يعود
إلى استمرار الصين - وهي التي تعد ربع البشرية تقريبا - على
نهجها السياسي ونظام حكمها الشيوعي مع تحولها نصفيا
الشرقي والجنوبي إلى اقتصاد السوق في الفترة الماضية
(١٩٩١ - ١٩٩٩) وبهذا أي الصين - مؤخرًا - بتحويل
نصفها الشمالي والغربي أيضا وهذا التحول، الأمر الذي يحدد
انتقالية صينية أي خاصة بالصين ضمن الانتقالية العامة أي
العالمية الموصوفة أعلاه.

بتم الانتقال الصيني في إطار الانتقال العالمي من نظام

العملة الرأسمالية المتقوصة (الذي تطابق مع النظام الرأسمالي
الدولي خلال حقبة النظام العالمي الثنائي والحرب الباردة بين
الشرق والغرب)، إلى نظام العملة والسوق الرأسمالية الشاملة
الذي ولد في مطلع العقد التاسع من القرن العشرين ويتطور
حاليا أمام أعيننا. إن انتقال الصين من نظام الاشتراكية
القائمة على التخطيط المركزي والاتفاق الاقتصادي إلى نظام
يعلن اشتراكية السوق مبدأ ومنها يدمج الاقتصاد الصيني
وعملية تنميتها في نظام العملة الجديدة القائمة على السوق
العالمية.

بعد قيام الصين بتحرير اقتصادها من خلال تطبيقها نظام
المناطق الاقتصادية الخاصة في مقاطعاتها الواقعة شرق البلاد
وجنوبها ودخول مئات المليارات من الدولارات كاستثمارات
أجنبية في اقتصادها وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية
زاد اندماجها في اقتصاد العملة الجديدة. وهكذا أصبح الانتقال
الصيني يخضع بدرجة متزايدة للقوانين العامة للانتقال العالمي
كما وصفناه أعلاه لكنه (أي الانتقال الصيني) يخضع في
الوقت نفسه وبصورة متزايدة لقوانين الخصوصية الصينية.

إننا نعرض هنا لعلامة الخاص بالعام، لكنها علاقة تختلف
في حالة الصين (بما تتصف به من خصوصية) عن علاقة الدول
الأخرى بالاقتصاد العالمي وبالعملة الجديدة من حيث أن موقع
هذا الخاص (أي الصين) بالعام (أي الانتقال العالمي إلى العملة
الجديدة) اختلف خلال الحقبة الأولى من العملة وهو يتطور
الآن خلال حقبتها الجديدة الثانية بصورة متميزة عن سائر الدول
من حيث تجديد الإنتاج بالاقتصاد العالمي والرد على تحديات
العملة. ماهي خصائص هذا التميز؟ إنه يظهر في خاصيتين
أولاهما الحجم العملاق للصين سكانا وموارد وأسواق وثانيهما
جمع الصين - صينيا يعلن قاداتها - بين بنية سياسية قائمة وفق
النموذج الشيوعي واقتصاد تعزز فيه السوق وتتوسع ومعها
آلياتها ونظامها متجاوزة في التطبيق شرق الصين وجنوبها
لتنشمل غربها وشمالها أيضا كما سبق وذكرنا.

بعبارة أخرى إن خصوصية الصين في نظام العملة الجديدة
الذي قبلت قواعد تجارته وقواعد الاستثمار فيه تتلخص في
اشتراكية السوق واقتصاد السوق الاشتراكي، فهل تتجس
الصين في تطبيق هذا النظام الذي ابتكره قادتها وراحموا
بشرون به ويدعون له بحيث تقيم عملة صينية من نوع خاص
تقوم على استعارة السوق وهي نظام خاص بالرأسمالية أصلا
وتبنيها ودمجها لأول مرة بالاشتراكية.

قد يكون من الصعب توصيف هذا النظام الاقتصادي
المهجن توصيفا علميا دقيقا والتنبؤ بصورة علمية بالنتائج
التي ستنتج عن تطبيقه. لكنه ليس من الصعب القول إن هذا
النظام الذي يخضع السوق فيه والاقتصاد والمجتمع لنظام
اشتراكي وحكم شيوعي تطمح الدولة الشيوعية إلى تحقيقه
وتعد الناس مثملا تعد النفس ببلوغه وتحقيقه. وبافتراض أن

الصين ستتمكن من تطبيق الفكرة التي اجتهدت بها ونعني ضبط الاشتراكية وغمرها بالسوق وأسعارها فإننا نسأل هل سنؤثر الصين بما تمثل من نط من عولة السوق خاص بها في مآل عولة السوق الرأسمالية الجديدة مساهمة بذلك في تصحيح الاختلالات الفادحة في صلب هذه العولة الأخيرة؟ أم هل يؤدي توسيع اقتصاد السوق والتنمية بآلية السوق عبر التجارة الخارجية والاستثمار الاجنبي في الاقتصاد الصيني بحيث يشمل مناطق الصين كافة وانعماجا في نظام العولة الجديدة إلى "ذوبان" الخصوصية الصينية القائمة على دمج السوق والاشتراكية وإلى تحول الصين إلى اقتصاد سوق رأسمالي لا يختلف في شيء عن اقتصادات السوق الرأسمالية في مثلث الشمال (TRIAD) الذي يضم الولايات المتحدة / أميركا الشمالية وأوروبا واليابان؟

بعيدا عن العسارية البحتة يبدو أمرا محتملا أن يؤدي الاعتراض الشديد على عولة السوق الرأسمالية الفجة - إن لم نقل التوحشة - في بلدان السوق المتطورة في الشمال والبلدان النامية في الجنوب ونقدها وفرض اصلاحات ديمقراطية سياسية واقتصادية لمعالجة اختلالات هذه العولة، مدعوما بتوجهات مشابهة في بلدان مثل الاتحاد الأوروبي روسيا والهند ويمنهج من اشتراكية السوق أوروبا شيوعية السوق في قارة الصين، إلى تعديل مسار العولة وتغيير مراكز القوى وصنع القرار ونفوذ السوق فيها.

لكن يمكن أيضا تفاؤلا مسرفا أن يتوقع المرء بكل بساطة تحولا ديمقراطيا عقيقا في العولة الجديدة ولجما ديمقراطيا فعلا لطاغيت السوق والمال والحرب والطراغيت الأخرى التي تسعى كخفافيش الليل لشد أفاق المستقبل فكيف يبراهن بثقة وقوة على وقوع التحول الديمقراطي المذكور والحق أن الأسئلة العديدة التي طرحناها أعلاه تتلخص في سؤال كبير ألا وهو هل تصبح الصين بما تمثل من قوة كبرى فاعلة عاملا رئيسا في ابتكار عولة بديلة أو المساهمة في صنعها؟ أم تصبح عاملا رئيسا في انحياز عملية التطور الجارية على الصعيد العالمي نحو نظام شامل من العولة الرأسمالية المتمحورة على السوق والمخاضة لها؟

٢- نحو تعددية سياسية واقتصادية أوسع في مرحلة العولة القادمة

يمر العالم ودوله الصغيرة وشعوبه النامية خصوصاً بحقبة صعبة نتيجة اختلال القوى والموازن وخطر الساحة العالمية الا من القوة العظمى المهيمنة وهي الولايات المتحدة وعجز الاتحاد الاوربي بانقساته السياسية والاستراتيجية وتوسعه البيئوي متعدد المراحل عن أن يستجمع قواه ويوحده رؤاه ويصيح قوة عظمى تساهم في تقرير المصائر على الصعيد العالمي متجنباً بذلك هامشاً من الحرية والحركة للولل النامية والشعوب المستضعفة.

بالرغم من تفوق الولايات المتحدة الفائت في الميادين العسكري والسياسي فإنها تواجه تحدياً كبيراً يهدد تفوقها الفائت في امتلاك السلاح النووي وذلك نتيجة نجاح عدد متزايد من الدول بتطويره وانتاجه.

نلاحظ أن تفوق الولايات المتحدة الصارخ في المجال العسكري يراجح تحدياً حيث يزداد التقارب بين روسيا والصين ويبرز اهتمامهما المشترك بالخروج من المثلث الأمريكي فضلاً عن سعي روسي إلى إعادة بناء قوتها وتوازن القوى بينها وبين الولايات المتحدة.

لكن الأحادية الأمريكية القطبية التي يركز عليها نظام العولة الحالية ويحتل في الوقت نفسه بسببها يهددها أكثر ما يهددها صعود القوى الاقتصادية الذي لا يقاوم حيث يزداد الاتحاد الاوربي عددا وقوة واكتساحاً وتطور اليابان قوتها العسكرية مع انعماجها المستمر في الاستراتيجية الأمريكية ومشاركته الولايات المتحدة في مغامرة القوة والاحتلال التي تخوضها اليوم في العراق.

أما الأحادية الاوربي فيعزز وحدته في الوقت الذي يقوم فيه بتوسيع عضويته وامتداده الجغرافي والسكاني ويقوم بتجديد صناعته ومرافقه المالية والخدمية الأخرى بما يمكنه من الانتقال إلى الاقتصاد الجديد وتعزيز صعوده كقوة عظمى اقتصادية، ومثل الاتحاد الاوربي تفعل اليابان بنسباً تستمر الولايات المتحدة في قيادة الثورة العلمية والتكنولوجية وبشكل خاص ثورة الحاسوب وتقانة المعلومات وتقانة الاتصالات وتقانة الهندسة الوراثية.

كذلك تبرز الصين كقوة عظمى في طريقها لان تصبح قوة عظمى اقتصادية شأنها في ذلك شأن الاتحاد الاوربي وقد تلحق بهما روسيا الاتحادية والهند، وذلك بفضل النمو الحارق الذي حققته بمعدل ٩,٢٪ سنوياً خلال ربع القرن الماضي والتجديد التكنولوجي المقيم الجاري الذي أحدثته في اقتصاد الصين وذلك بالتلازم مع اعتمادها السوق نظاماً للاقتصاد والنمو.

كذلك حققت الهند تحديداً تكنولوجياً باهراً وغمر اقتصادياً مرموقاً وانخرطت متزايدة في الاقتصاد العالمي بما يؤكد صعودها وانضمامها (في أعقاب الصين) إلى القوى الاقتصادية العظمى المتوقع بروزها في اواخر العقد الثاني من هذا القرن الجديد.

بذلك يتصف النظام الاقتصادي العالمي الراهن بالانتقالية والتحول من القطبية الثلاثية (الدول المعروفة باسم Triad أي الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي واليابان) إلى عالم متعدد الأقطاب يضم قوى اقتصادية عظمى متمثلة في الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي والصين والهند فضلاً عن الاتحاد الروسي.

بعبارة أخرى ليست هناك أحادية قطبية مطلقة وإنما هيمنة

الاتحاد الأوروبي بدولة الأعضاء ، تميز اندماجه الاقتصادي ودوره التكنولوجي والتجاري على الصعيد العالمي .
ويلجأ الصين مرتبة الدول ذات الاقتصاديات المتطورة والدخول العالية وتحولها إلى قوة عظمى اقتصاديا بجانب كونها قوة عظمى سياسيا إضافة إلى استعادة روسيا عافيتها الاقتصادية وتحولها إلى القوة عظمى اقتصادية وسياسية وبرز الهند قوة اقتصادية أيضا تشكل معالم تعددية اقتصادية ستؤزل إليها العولة الحالية في غضون عقدين من السنين .

إن نأكد التعددية السياسية وتعقّد التعددية الاقتصادية خلال العقدين القادمين ثقلان أفاق كبيرة الاحتمال لمستقبل البشرية وهذا الأمر يعني تغيرا جذريا في تركيب القوة وكسر احتكارها ومضاعفة مكوناتها وبالتالي توسيعا كبيرا لها من الحرية الذي سيتوفر لشعوب الجنوب ومنها الشعوب العربية إن العولة البديلة آتية لا رب فيها ليس لتبوء أو بالتسني وإنما بفعل التحول الجاري حاليا والتعاظم في بنية العولة الحالية سياسيا وعسكريا ولكن بشكل أشد اقتصاديا . ولأن كانت الحرب الباردة قد منحت العرب والجنوب عسوماً دول الحياذ الإيجابي ودول عدم الانحياز) هامشا كبيرا من حرية القرار السياسي والاقتصادي فإن تحول العولة إلى عولة متعددة على الصعيد السياسي والعسكري عولة أشد تعددا على الصعيد الاقتصادي سيوفر حرية أوسع في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية تأثيرا أكبر على مجرى التطور العالمي والعلاقات بين الشمال والجنوب .

في لقاء القمة المشتركة السنوية لقادة الاتحاد الأوروبي وأميركا اللاتينية الذي انعقد أواخر أيار مايو من العام الجاري ٢٠٠٤ بمدينة غرودا لاهارا (وادي الحسجارة) على ساحل المكسيك الباسيفيكي اتفق القادة الأوروبيون وقادة أميركا اللاتينية على أن النظام العالمي يعاني مشكلة مزدوجة وهي هيمنة قطب واحد عليه وتراجع دور الأمم المتحدة في إدارته ولذلك فقد أكدوا ضرورة تطوير هذا النظام الراهن إلى نظام تعددي من جهة وتفعيل منظمة الأمم المتحدة (بعد أن تراجع دورها من جهة أخرى) حسبما جاء في بيانهم الختامي .

يشير تفرد القوة العظمى المهيمنة على النظام العالمي الراهن اعتراضات متزايدة تجمع بين دول وقوى تنتمي إلى عالم الجنوب كدول الجامعة العربية ودول أميركا اللاتينية كما تدعو دول وقوى تنتمي إلى عالم الشمال وعالم الجنوب إلى عالم أكثر تعددية . فضلا عن ذلك ترى هذه الدول والقوى أن الأمم المتحدة بحاجة إلى إصلاح وكل هذه الاعتراضات والدعوات والأراء تصب في خانة إصلاح نظام العولة الحالي وجعله ديمقراطيا ومتوازنا .

وبالرغم من أن أبنا من المشاركين لم يذكر الولايات المتحدة بالاسم ، فإن التصريحات التي صدرت خلال القمة فضحت انتقادا مبطنا أو واضحا للقوة العظمى الوحيدة حاليا .

قطبية أمريكية محد منها تحديات بعضها من جهات صديقة وحليفة كالاتحاد الأوروبي وبعضها الآخر من جهات غريبة منافسة كروسيا والصين . وقد تظهر تحديات أخرى جديدة من جهة حليفة وصديقة كاليابان وأخرى مستجدة من دول إقليمية في آسيا كاليهند وباكستان أو دول تصنفها الولايات المتحدة دولاً "مارقة" مثل إيران وكوريا الشمالية . إن هذه التحديات المشتتة والمتناثرة معاً تمثل مؤشرات قوية للدلالة على أن القطبية الأمريكية الأحادية ستعزعزع أكثر فأكثر اقتصادياً وتكنولوجياً وسياسياً واستراتيجياً بقوة أقطاب أو قوى عظمى تصعد بسرعة وتتهيأ الأحادية القطبية الأمريكية بحيث تصبح العولة لاحقاً عولة متعددة على الأصعدة الاقتصادية والعسكرية والثقافية . لا بل إن التغيير المقبل في العولة لن يقتصر على حلول التعددية القطبية محل أحادية القطبية وإنما سيضمحل التغيير أيضاً ظهور كوكبة من الدول الوسطى والصغيرة التي تنفي الصفة المحصورة المطلقة عن تعددية الاقطاب لتحل محلها تعددية قطبية مفتوحة إذ تضاف إليها وتتفاعل مع تلك الكوكبة من الدول .

لكن أفاق التغيير الإيجابي في العولة لا تقتصر على تحولها من أحادية قطبية إلى تعددية قطبية مفتوحة وإنما يبرز تغيير عميق ديموقراطي والدلالة والنتائج بسبب التناقض الذي سيمس العلاقات المستقبلية بين الاقطاب المتعددة التي ستحتل المسرح العالمي بعد انتهاء حقبة الأحادية القطبية الراهنة . وإذا كانت دول عربية ونامية وعلى رأسها مصر وسورية والجزائر وغيرها ودول كبرى في الجنوب كاليهند والصين وحتى ودول أوروبية مثل يوغسلافيا السابقة قد استفادت من القطبية الثنائية والحرب الباردة اللتين حكمتا مرحلة العولة السابقة خلال معظم القرن العشرين فإنه أمر أكثر احتمالا وتوقعا أن تستفيد الدول النامية ولجمعاتها الإقليمية من القطبية متعددة الأطراف التي ستخود العالم غدا متجاوزة العولة الحالية أحادية القطب ومحدثة تغيرات بنوية إيجابية وفرصا ومناهل للتعاون وهامشا للتناور وقد هذه الحقبة بعد عقد أو عقدين من السنين .

يمكن القول أنه بقدر ما تعاني بعض الدول والمجموعات الإقليمية وأبرز الأمثلة عليها فلسطين والعراق ومجمل الدول العربية من ضعف القوة العظمى وصلفها وعدوانيتها وانحيازها السافر إلى جانب العدوانية الصهيونية الاسرائيلية في المدى القصير . فإن هذه الدول والمجموعات نفسها ستجد هامشا للتفسير أوسع مما عرفت حتى الآن كما ستجد فرصاً جديدة أخرى للتعاون الاقتصادي والامناحي مع قوى عظمى وأطراف أخرى جديدة .

تجد بالمقابل أن البنية الاقتصادية للعولة الراهنة تتصف بتعددية أكثر تميزاً وأبعد أثراً على الصعيد الاقتصادي مما هي على الصعيد السياسي والاستراتيجي وأن تضاعف سكان

كانت هذه القمة وهي الأولى التي تشارك بها أوروبا ٢٥ عضوا بدلا من ١٥ عضوا مناسبة لرئيسي الحكومة الإسبانية الاشتراكية الجديدة خوسيه لويس ثاباتيرو ليعلم أن تعزيز العلاقة بين المنطقتين الأوربية والأميركية اللاتينية التي تضمن أكثر من مليار إنسان عملية فريدة وتاريخية الهدف منها إقامة عالم أكثر عدلا وأكثر تضامنا ويعيش بسلام واعتبر الزعيم الإسباني أنه من الضروري لتعزيز الاستقرار العالمي أن تقوم " تعددية قطبية وانصهار اجتماع " وشدد رئيس الوزراء الإيرلندي برني أهيرن على أهمية التعددية القطبية مدعومة بمؤسسات دولية قوية تكون الأمم المتحدة أساسا لها . أما رئيس المفوضية الأوروبية السيد رومانو برودي فقال: " نحن في حاجة إلى علم متعدد الأقطاب قادر على تقديم حلول ملموسة للتحديات الدولية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والفقر والاستبعاد " ودون أن يشير إلى الولايات المتحدة بالاسم ذكر برودي أنه " ما من دولة ستكون قادرة على مواجهة كل المشكلات والتحديات الحالية وحدها " (١٢) .

وأينا فيما سبق كيف ظهرت الاشتراكية نظاماً للحكم مع انتهاء الحرب العالمية الأولى (تشرين الأول / أكتوبر ١٩١٧) ومحول العالم لدى انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى معسكرين متناظرين وأسمالي واشتراكي وأصبحت الحرب الباردة سمة مميزة للنظام العالمي ثم انهيار النظام الاشتراكي في أواخر القرن العشرين (١٩٨٩) وانبثق نظام عالمي جديد يعتمد على السوق حتى يكاد يقدها ويخضع لإرادة دولة عظمى حتى أصبحت تستأثر بالقرعة والقيادة والهيمنة .

كانت الاشتراكية مشروعاً خلال القرن العشرين لكنها لم تعد اليوم موزعة على جدول الأعمال العالمي . ومع ذلك فإن نظام العولمة الجديد لا يمثل نهاية التاريخ ، إذ هو نظام يحمل التناقض ويجدده ويقوم على الاختلال وينشره عبر القارات محولا الفوضى إلى إمبراطورية ونظام مهمين .

هل العولمة ظاهرة متجانسة بحيث تتماثل قدرات الدول المختلفة على استثمار الفرص المتاحة فيها ودفع المخاطر المرتبطة بها والتي تستطيع تجنبها أو التحكم فيها؟ إن هذا يقودنا إلى السؤال عما إذا كانت العولمة تنتشر انتشاراً متوافقاً في الأزمات ومستمسكاً في المناطق والبلدان والقطاعات الاقتصادية الأخرى؟

هل تتحقق العولمة بصورة شديدة عفوية بحيث تلبى تلقائياً اقتباساً أنماط الإنتاج الدولية واقتحام الأسواق على نحو يتيح تلبية مطامع التنمية لدى الدول والشعوب ، أم أن إدارة العولمة والاستفادة منها تحتاجان بالضرورة إلى عارسة التخطيط الاستراتيجي والمهلي والحث والتحفيز إلى جانب التوفيق والتسليف والرقابة الديمقراطية والضبط والتصحيح؟ هذه إشكالية أخرى بالغة الأهمية إن فكرنا أو من حيث النتائج العملية .

يشهد الاختلال الاقتصادي بين القارات ، بين المناطق ، بين الدول ، بين المحافظات والولايات ، يشهد تركز القوة ، ويتسع نطاق البطالة ويزداد تصفها . يحل العمل المؤقت محل العمل الدائم ويطول العمر المتوقع للسكان ، لكن أعمارهم المهنية تقصر رغم إرادتهم ، وتقع الملايين المؤلفة منهم من رجال ونساء في البطالة القسرية . كذلك تنجد التفانة وتزداد الإنتاجية ، ترتفع إنتاجية العمل ولكن تنخفض الأجور الفعلية والتمجد ، ترتفع الإنتاجية إلى أعلى مستوياتها عبر التاريخ لكن الخدمات الاجتماعية تنقلص حتى تكاد تنهار ، وتم الردة قطاعاتها ولاسيما التعليم والصحة والسكن والزواج .

تتعد طراغيت الشركات التلخنة بالارباح لتزداد قوة على قوة لكنها تسرح عمالها بعشرات الألوف . يكثر الحديث عن الشفافية والتدبير بالفساد في الدول النامية ولكن تقتض عشرات الاحتمالات والرشوات والمحسوبية في أكبر الشركات العالمية نفوذاً وتداولاً وتلجأ منظمة التنمية الاقتصادية والتعاون إلى السرية المطلقة محاولة أن تطيح في السر نظاماً عالمياً أودع للاستثمار بغية فرضه بصورة متعائلة عشواء على الدول بصرف النظر عن خصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودرجة تطورها الاقتصادي .

تؤكد هذه الوقائع الراهنة وامتداداتها العالمية أن العولمة الجديدة مرحلة تتجلى أماناً وتعيد في الوقت نفسه صباغة حياتنا وتقرر مستقبل شعوبنا وأبنائنا . لقد بدأت هذه المرحلة منذ ما ينوف عن خمسة عشر عاماً وهي تستمر محدثة تغييرات جذرية في علاقة الإنسان بالطبيعة وعلاقته بالآلة عبر تغيير أنماط الإنتاج والمنتجات والخدمات ونظم العمل وأساليه ومواقفه وقيم الاستهلاك والترفيه . لكن التناقض يبقى محرك التاريخ والاختلال دافع التفسير وقد بسطنا أهم التوترات والتناقضات والاختلالات في نظام العولمة الحالي وكلها تؤكد تواصل التاريخ وتلاحق المراحل في التطور . إنها تؤكد تواصل المرحلة الحالية حتى تبلغ نهاية لا بد أن تلونها مرحلة جديدة . ما هي آفاق التطور وخيارات الإنسانية بشأنه والبدائل المتاحة لها بصدده والقرى الصاعدة التي تستشكل بإبصار عولتنا الراهنة إلى منتهى ومجد بقدر كبير عولتنا التالية .

٣- ماهي العوامل المحددة للاستمرار وماهي العوامل المحددة للتغيير في لقط العولمة؟

إن السؤال الكبير ما هي آفاق العولمة البديلة في ضوء الاختلالات السياسية والاقتصادية في العولمة الحالية وماهي التوجهات القطاعية والتكنولوجية والقطاعية الجديدة وأهميتها في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والهيكلية التكنولوجية الجديدة لنظام العولمة الراهنة؟

٤- دور لقساتان المعلومات والاتصالات في توسيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات ومعالجة العولمة الاقتصادية الراهنة ومهددها التكنولوجي .

تعد تقانة المعلومات والاتصالات (ICT) من العوامل التي شجعت توسع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الخدمات. إذ تجعل هذه التقانة الخدمات - لاسيما تلك تتطلب معلومات مكثفة - أكثر قابلية للتداول التجاري عبر الحدود وتسمح بظهور شبكات إنتاج دولية للخدمات. والحق أن هذه التقانة تنضج بدور في الاقتصاد العالمي مزدوج وفائق الأهمية فمن جهة تمكن هذه التقانة من تحرير الاتصال والتجارة وتداولهما في الوقت نفسه ومن جهة أخرى تشكل أداة ومادة لعولمة الاتصال وإسناد نظام العولمة الاقتصادي .

٥- الأحادية والتعددية في بنية العولمة الراهنة السياسية والاقتصادية بين الحاضر والمستقبل؛

إن نظام العولمة الرأسمالية الراهنة هو على أشد ما يكون إخلالا في استقطاب القوة العسكرية والتدميرية وتركزها في دولة عظمى واحدة هي الولايات المتحدة حيث تمت موازنة الإنفاق العسكري الأميركي باستمرار وتناهت ابتكارات التكنولوجيا التدميرية وتضاعفت قوة التدخل والغزو الأميركية على نحو لم يسبق له مثيل.

حاولت الولايات المتحدة احتواء القوى الكبرى النافذة وفي رأسها روسيا والصين والاتحاد الأوروبي تمكنت الولايات المتحدة اثر انهيار الاتحاد السوفياتي والنظام الاشتراكي الدولي من مصادرة هوية القرار الأوروبي في ميادين الاستراتيجية والدفاعية وقارمت واشطن مشروع قوة الدفاع الأوروبية التي اقترحتها فرنسا وألمانيا وبريطانيا.

تمتلك روسيا قدرات صاروخية ونوية فائقة كما تمتلك الصين الأسلحة النووية ولهذا تسمى الولايات المتحدة لتسجيد الجديد التكنولوجي العسكري في روسيا الاتحادية وتواصل وصايتها الإستراتيجية العسكرية على الاتحاد الأوروبي والحلفاء الغربيين الآخرين وخاصة الحلف الأطلسي ساعية أيضا إلى احتواء الدول الأوروبية الاشتراكية سابقا مقبلة المزيد من القواعد العسكرية على أطراف روسيا.

كذلك تسعى الولايات المتحدة مواصلة وصايتها الإستراتيجية والدفاعية على اليابان. ولما كان السلاح النووي هو الوسيلة إلى تحدي القوى الكبرى النووية والدخول في ناديها لذلك تضاعفت واشطن جهودها ومبادرتها لتع دول أخرى إقليمية كالهند وباكستان وكوريا الشمالية وإيران من الانضمام إلى النادي النووي.

٦- العولمة المقبلة آفاق التطور وخياراتها المتفرقة:
هل تكون العولمة المقبلة بدلة حقا لمرئتنا الراهنة؟
هل تمثل علامة فاصلة بين العولمة بأشكالها الماضية والراهنة والعولمة بأشكالها المستقبلية ؟

هل تفتح أمام الإنسانية خيارات جديدة من نوعها أو تبيخ خيارات التفسير محكومة بخصائص العولمة الراهنة واختلالها البيئي والديناميكي؟

يمكن منطلقا القول إن العولمة تتواصل وتتطور بتأثير عوامل مختلفة بعضها يدفعها باتجاه الاستمرار وبعضها الآخر يدفعها نحو التغيير. ما هي العوامل الأولى وما هي العوامل الأخيرة ولكن هل بلغت العولمة الراهنة في تطورها مرحلة اودرجة تسمح بالتعرف على آفاق تجاورها وخياراتها البديلة ؟

ماهي طبيعة العولمة التالية ؟ هل تكون مبنية على اقتصاد السوق وراضعة بشدة لقيمته ونفوذها ناشرة ما يحصل من اختراق أم على العكس تكون عولمة لا توسعية للسوق فيها على الاقتصاد والمجتمع ولا طغيان على الثقافة والقيم والعلاقات الأسرية وهيمنتها خلافا للاتجاه الطاعني في عولمة اليوم الجديدة. إنها عولمة بدلية تحتل السوق فيها مورعا متميزا لكنها لا تحكم حياة الفرد والأسرة والمجتمع بوحشية المنافسة وجشع الربح المميزين اليوم لها ولما يحصر المجتمع عبر الديمقراطية دورها المتميز في الحيز الاقتصادي.

إذا كانت العولمة التالية استمرارا ليس إلا للعولمة الراهنة فإن هذا يعني إبقاء القرارات الكبرى التجارية والمالية والاقتصادية التالية خاضعة للمؤسسات فوق القومية القائمة والقائدة حاليا. كسموعة السبعة (G-7) وصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (World Bank) واللجنة الثلاثية (Trilateral Commission) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). بينما تكتسب حصة الشركات الكبرى وتكثفها الاحتكارية صفة العولمة المحاصصة (A Full Global Status) وتسنم سطوة المجمعات الصناعية الحربية وأجهزة الاستخبارات والجنرلات وإمبراطوريات الإعلام الاحتكارية؟

غير أن الأمر يختلف جدا إذا كانت تشكلت العولمة القادمة من خلال القطيعة مع النزعات المنظرية للاقتصادية الليبرالية الجديدة الحالية من الديمقراطية اللاغية للمكاسب الاجتماعية. أي إذا اعتصمت العولمة القادمة على الفصل بين السوق ومجالها الحيوي والمجتمع ومجاله الحيوي الثقافي. إن عولمة بدلية كهذه تقوم على التوازن المستهدف باستمرار بين العمل ورأس المال وبين تحقيق الربح لدى المؤسسات والأفراد ومضاعفة الخدمات على صعيد المجتمع وبين استخدام الطاقة والموارد وترشيدها

هل تبقى الديمقراطية في نظام العولمة التالية مثلما هي في نظامها الحالي ديمقراطية بالوساطة وتبقى الممارسة الديمقراطية المحصورة بالحق الانتخابي وممارسته ؟ أم أنها ستكون عولمة مختلفة تنسج الديمقراطية فيها متجاوزة بعدها الوطني أي القطري (المتعارف) عليه لتشمل أبعادا ثلاثة جديدة وهي الأبعاد العالمية والإقليمية والقطرية لتشمل المستويات والإقليمية والقطرية معطية الكتل الإقليمية والدول القطرية مكانة قانونية ومؤسسية تحقق بها التوازن مع السلطة العالمية وصلاحياتها؟ وهل ستكون عولمة مختلفة أيضا إذ تنسج

الديمقراطية فيها عَمَّا هي عليه في نظام العرلة الراهنة لتشمل التكنولوجيا وسلطة تجديدها من جهة والبت في تقادسها وخرابها من العمل من جهة أخرى؟

٧- تفعيل أدوار الحكومات الوطنية والاحزاب السياسية والقابات الصالية والنقابات الأهلية على أساس الديمقراطية

لقد تبين من تجربة السلطة والحكم في نظام العرلة الرأسمالية الراهنة أن عرلة الاقتصاد وخاصة منها تحرير التجارة وتحرير الاستثمار قد شجعت على ترسيخ السطوة والصلاحيات والنفوذ التي يملكها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجمعهما في منظومة الأمم المتحدة ونشر هيئتهما الفكرية والمؤسسية على وكالات الأمم المتحدة من جهة والمؤسسات الإنمائية الإقليمية من جهة أخرى وها هي منظمة التجارة العالمية تبسط نفوذها لتصنيفه إلى نفوذ الصندوق والبنك الدوليين، كما أن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) توشك أن قد شبكة عالمية لنفوذها ترقد وكالة أخرى جديدة تم تأسيسها وهي وكالة الضمان المتبادل للاستثمار (MEGA) التابعة للبنك الدولي، لكن الحكومات وخاصة منها حكومات الدول النامية محدودة السلطة وتقتلص سيادتها باستمرار بحيث أنها تعجز عن مواجهة الهجمة التوسعية للوكالات العالمية فوق القومية ومحاورتها نذا لند وبكفاءة . وينما تتجاهل المؤسسات العالمية والحكومات الغربية المذكورة الاحزاب والمنظمات النقابية القائمة مؤثرة التعاون مع هيئات اهلية صغيرة الحجم محدودة النفوذ مفتقدة للاستقلال المالي ومتناونة في الوقت نفسه لحكومات بلدانها مقربة بالمقابل ومدعومة من الحكومات والمؤسسات الغربية.

لذلك يكون منطقياً أن تتطلب البدائل الديمقراطية للعرلة دوراً أكثر فعالية تضطلع به الحكومات في الدول النامية ويقال له دور بيزة فعالية للاحزاب السياسية والنقابات الصالية والمهنية ويعزز هذا الدور وذاك دور أكثر فعالية وأكثر أوضوح انتماء وأوسع مشاركة تقوم المصعبات والمنظمات الأهلية التنصيرية منها والاجتماعية. بيد أن نجاح هذه الأطراف الثلاثة جملة وتفصيلاً في الاضطلاع بأدوار متناغمة متكاملة يبقى مرهوناً بتوسيع الديمقراطية وبالالتزام بها وإحسان ممارستها لصالح المجتمع والوطن .

٨- تطور الصين، من الاشتراكية الماوية ومقاطعة الأسواق الرأسمالية إلى الاشتراكية السوق والاندماج الجديد في نظام السوق العالمي

أدى الخلل العفائي والسياسي بين الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية ولاسيما بعد المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي عام ١٩٥٦ إلى استقلال الصين بخطها ومنهجها مع الاتحاد السوفياتي والاشتراكية الأوروبية الخليفة لهم. وبعد تقلب السياسة الصينية بين تطرف وآخر تقيض له استتجت قيادة الحزب الشيوعي الصيني بأن من مصلحة

الصين أن تنفتح اقتصادياً وخاصة من خلال تحرير التجارة والاستثمار واختارت بدءاً من عام ١٩٧٩ تطبيق برنامج لتسريع النمو الاقتصادي باعتماد نظام السوق في شرق الصين وجنوبها بنائي فكرة البتر أو الانفصال العضوي عن اقتصاد السوق العالمي.

إنها لمفارقة قفا أنه بينما كان هؤلاء الاقتصاديون يكتبون ويحاضرون عن فك الصين ارتباطها بالاقتصاد الرأسمالي الدولي، اختار هذا البلد الأسوي الصلاني اقتصاد السوق والاندماج بقوة وإن على مرحلتين في الاقتصاد الرأسمالي العالمي إطاراً وسبيلاً إلى التطوير والتحديث. حول القيادة الصينية خلال الفترة (١٩٧٩ - ٢٠٠٠) إلى اقتصاد السوق النصف الشرقي والجنوبي من البلاد، وتحول هذه القيادة بدءاً من مطلع هذا القرن الجديد النصف الشمالي والغربي من البلاد إلى اقتصاد السوق أيضاً وبذلك يتوسع دمج الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي ليشمل الصين بأسرها.

حقاً أن الصين لم تستبعد البتر أولئك الإرباط فحسب وإغا اختارت وراحت تحقق بنجاح إنعاج شرقها وجنوبها في اقتصاد السوق العالمية وذلك من خلال اجتذاب ما يناهز ٣٣٥ مليار دولار من الإستثمارات الأجنبية المباشرة ونحو ١٦٥ مليار دولار من القروض الإستثمارية خلال الفترة المذكورة (١٩٧٩ - ١٩٩٩) لقد اختارت الصين أن تستبعد أولئك الانفصال عن الاقتصاد العالمي، وهنا يعود إلى أن إنعاجها في الأسواق العالمية عزز أداها الاقتصادي ومكنها من المحافظة على معدلات عالية جداً من النمو السنوي.

في نهاية شهر نيسان إبريل من العام الجاري ٢٠٠٤ انعقدت الدورة الثالثة السنوية لمنتدى بواو الاقتصادي الدولي في البلدة محمل اسم المنتدى نفسه في مقاطعة جزيرة هاينان في أقصى جنوب الصين . وكان المنتدى قد اسس عام ٢٠٠١ منطلقاً وإطاراً لتحقيق انفتاح الدول الآسيوية على بعضها بعضاً وعلى العالم . تحدث الرئيس الصيني هو جينتا وخلال الدورة المذكورة لعرض جوانب من تجربة التنمية الصينية خلال خمسة وعشرين عاماً مضت وبين أن الصين قد حققت نمواً اقتصادياً في تلك الفترة بمعدل ٩,٤ بالمائة وأنها تحولت في نهايتها إلى سادس أكبر اقتصاد ورابع أكبر دولة متاجرة في العالم وأكبر مستورد في آسيا وأن استثمارات الصين في الخارج قد زادت بمعدل ٢٠ بالمائة، لكن معدل الدخل الفردي في الصين لم يرتفع إلا ألف دولار سنوياً مما جعل الصين في المرتبة المائة بين دول العالم من حيث الدخل الفردي.

تواصل النمو الاقتصادي بمعدلاته السنوية الصالية الاستثنائية مقروناً بانتشار التكنولوجيا الجديدة العالمية في قطاعات المعلوماتية والحاسوب والاتصالات والتقانة الحيوية في الاقتصاد الصيني خلال السنوات الأخيرة بشكل أوسع وبوتيرة أسرع مما في الفترة الماضية ١٩٧٩ - ١٩٩٩. وإذ يزود انتشار

التكنولوجيات المتقدمة وتطور قطاعاتها اتساعا وتتواصل التساؤلات الاقتصادية بمعدلات عالية على نحو استثنائي يتوقع أن تحقق الصين خلال ربع القرن القادم (أي نهاية الفترة الجديدة التي تنطوي الفترة السابقة المذكورة) قفزات متوقعة في معدل الدخل الفردي في الصين بحيث يرتقي الاقتصاد الصيني بصورة محتمة إلى مصاف الاقتصادات العظمى جعماً وتطوراً ويصبح قوة أساسية محركاً للاقتصاد العالمي.

ركز الرئيس هوجينتا وفي كلمته في منتدى بواو لدول آسيا على أولوية التنسيب الاقتصادية القصوى لدى الصين حيث يستتبع هذه طريقاً للتنمية تعتمد على الإنشائية العالية وتستهدف الحياة الرغيدة إلى جانب نظام إيكولوجي (أي بيئي) سليم وتوازن تنموي بين البشر والطبيعة وبين الاقتصاد المحلي والانفتاح العالمي (١٣).

تبدل لنا هذه المفردات القيمة كما حددها رئيس جمهورية الصين وكأنها ترجمة معاصرة للمجتمع رفيع التطور شديد الوفرة والرخاء الذي تخيله كارول ماركس وليفيفر المجهز بوصفها في كتابهما البيان الشيوعي واعتبرا ذلك المجتمع مدخلاً لتحقيق الحلم الشيوعي. إلى هنا نضيف قرار الصين التاريخي بالمفارقة المفاهيمية "اشتراكية السوق" التي طرحها قادة الحزب الشيوعي الصيني وسعوا ويسعون إلى تطبيقها في نمط فكري وتطبيقي لم يسبق له مثيل لدعاة اقتصاد الاشتراكية القائم على التخطيط المركزي ودعاة السوق المرتبطة بالأساليب النافذة للاشتراكية سواء بسواء.

ألا يجوز لنا بذلك التساؤل عما إذا كانت الصين متجه بجميعها البشري المصلح وصعودها الاقتصادي الجبار وجمعها الفردي (الذي يبدو عجيباً مستحيل) بين الدولة الشيوعية بقيادة حزنها الشيوعي ونظام السوق النافذة للأسعار (المرتبطة تاريخياً بالأساليب) إلى مواجهة خيارين في نهاية الفترة الجديدة (ربع القرن الحالي) والمفاضلة بينهما والأخذ بأحدهما. هذان الخياران هما أولاً التحول النهائي جملة تفصيلاً من دولة الحزب الشيوعي الساعي إلى الشيوعية والاقتصاد المعتمد على السوق التي تحكم الصين وتقرده نهضتها العارمة بل صعودها الذي لا يقهر إلى دولة رأسمالية عظمى مكنتها مرحلة الشيوعية السابقة من اخذ التاريخ ومجازاته لتختلف والانتماج في الاقتصاد العالمي؟ أما الخيار الثاني أو البديل فهو انقلاب الصين في نهاية العقدين القادمين (أو بعدها بقليل) مع بلوغها ذروة من التحديث التكنولوجي والتطور الاقتصادي والوفرة والرغد الاجتماعي إلى مجتمع شيوعي ديمقراطي متقدم منفردة بذلك عن بقية العالم المحكوم بالعودة الرأسمالية.

غني عن القول أن الاحتمال الأخير قد يبقى مضاربة فكرية لكنه بكل الأحوال يستند إلى خصوصية الصين على الصعيد العالمي باعتبارها قارة قائمة بعد ذاتها وتمثل سكانها ربع البشرية.

هذا هو السؤال الكبير أوهي المراهنة الكبرى إن لم نفل الضاربة الفكرية الكبرى على مآل الصعود الاقتصادي الصيني صعوداً لا يبارى خلال العقود القليلة القادمة بأكثر مما تحقق خلال العقود القليلة الماضية.

ولكن ماذا عن بقية القارة الآسيوية؟ هل تستطيع هذه القارة الآسيوية أن تكسر حلقة التبعية التي كبلتها قروناً وأخرت تطورها؟ هل تتمتع دولها في تنوع أشكال التعاون الثنائي والإقليمي والقاري على أساس المنفعة المتبادلة إذا كانت الدول الآسيوية منقسمة إلى دول حديثة التصنيع أوغبر اقتصادها تشارك بصورة مضطربة في تحريك الاقتصاد العالمي ودول أخرى متخلفة نامية. فهل تتطور هذه الدول بجموعيتها منفصلة عن بعضها بعضاً أم تتلاقى وتتكامل وتندمج تجارياً واقتصادياً بالتزام مع غيرها الاقتصادي؟

تنه هنا باهتمام الصين اهتماماً خاصاً بالتعاون الآسيوي في المجالات الاقتصادية. تهتم الصين بالتعاون الآسيوي الباسيفيكي واسع النطاق في إطار نادي التعاون الاقتصادي الآسيوي الباسيفيكي أبك (APEC) لراكبة الطفرة التكنولوجية نحو الاقتصاد الجديد والتحرير التجاري والمالي صيغة للتعاون بين ٤٦ دولة تتراوح بين الدول العظمى كالولايات المتحدة والصين واليابان والدول الإقليمية كالبرازيل والمكسيك وكوريا ودول نامية أخرى مثل التشيلي ودول ضمن أقل الدول نمواً مثل غينيا الجديدة

لكن الصين تهتم أيضاً بالتعاون مع الدول الآسيوية وإقامة علاقات اقتصادية مميزة معها والاضمام إلى منظمات إقليمية تشترك فيها وإياها. وهكذا مثلاً أنشأت الصين منتدى بواو السنوي الدولي فأصبح منطلقاً لانفتاح دول آسيا على بعضها بعضاً وعلى العالم؟ وهذا التوجه نحو الانفتاح والتعاون في آسيا يلبي المطامع إلى تأمين التنمية المستدامة في ظروف التهديد والاحتلال والتوتر التي تحاصر مناطق شاسعة ودول عديدة من قارة يقطنها نصف سكان العالم؟

لقد عقدت على هامش منتدى بواو طاولة مستديرة تم خلالها التأكيد على أهمية التعاون الإقليمي في مجال الطاقة لضمان استمرار التنمية وقال الخبراء: إن استمرار النمو المتسارع في شمال شرق آسيا سيؤدي إلى الطلب على الطاقة ويحتل آسيا المركز الخامس عالمياً في الطلب على الطاقة ويأتي ٩٨ بالمائة من نسب الطلب على الطاقة من الصين واليابان وكوريا الجنوبية وطلب ماكونغوتسافافي المضرب لمنتدب لشركة نيبون اويل بالحفاظ على سعر النفط الإقليمي وزيادة التعاون مع روسيا ودول جنوب شرق آسيا في مجال الطاقة

وعودة إلى الصين فإن رئيسها هوجينتا دعا دول آسيا إلى تجديد شباب القارة عبر شراكة شاملة وثيقة تتسم بالمساواة والمنفعة المتبادلة والحوار والتعاون وتستند إلى ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ التعايش السلمي الخمسة. لقد ركز على إقامة

علاقات تعاون مخلص بعيدة عن التحيز أو المواجهة ولا تستهدف أطرافاً ثالثة.

كذلك أكد جينتار أهمية تسريع الوحدة الاقتصادية الإقليمية وذلك بإقامة نظام للتعاون بين المستثمرين وتأسيس سوق للأوراق المالية وتعزيز البناء المؤسسي لأشكال التعاون كافة بحيث تعزز التفاعل الثقافي بين الدول الآسيوية، لكن لا بد من القول في الوقت نفسه أن خيار الصين بالاندماج بالاقتصاد العالمي وظاهرة العملة الجديدة يعود أيضاً إلى ضخامة اقتصادها الوطني مقارنة بالاقتصاد العالمي وضخامة فرصها في النمو بقوة سوقها وعوامل اقتصادها الداخلية الأخرى. فالصين تستطيع أن تشعر بالثقة والإطمئنان إلى مستقبل نموها وقدرتها على ممارسة سيادتها وحرية قرارها. أما الدول الأخرى عموماً فإن حجمها الاقتصادي متواضع وقوتها العسكرية محدودة وقدرتها على تأكيد سيادتها الاقتصادية ضعيفة مقارنة بحجم الاقتصاد العالمي وقوة الدول العظمى وأحلافها العسكرية وهيمنة المؤسسات المالية العالمية والشركات الكبرى الدولية ومتعددة الجنسيات، لذلك تتخوف - خلافاً للصين - من نمو دول كبيرة في عالم الجنوب من مخبة اندماجها في الاقتصاد العالمي.

الباب الثامن: إصلاح الأمم المتحدة ودمقرطة المؤسسات فوق القومية

١- تراجع دور الأمم المتحدة منذ بدء العملة الجديدة وضرورة تطويره وتفعيله.

ارتقى تدويل الاقتصاد والسياسة إلى مستويات عالية خلال القرن التاسع عشر وبدلاً من النزاعات الثنائية سادت التكتلات المتنافسة المتناحرة متعددة الأطراف ودخلت القوى العظمى حروباً ثنائية وجماعية وعرف الناس تنالي الثورات والثورات المضادة كما عرفوا الحروب المدمرة وبلغت هذه المازعات ذروتها باندلاع أول حرب عالمية بين القوى العظمى الأوروبية والآسيوية. لكن هنا الاقتتال فتح ثغرات في النظام الرأسمالي الإمبريالي الفارق في حروب التدمير حتى الآن حتى ما سمح لحركات التحرر الوطني في المستعمرات وحركة العمال الاشتراكية الثورية في روسيا القيصرية أن تنشق عن النظام المذكور منتزعة حريتها وسيادتها مما زاد العلاقات الدولية تعقيداً وتآزماً.

في الوقت نفسه كان قادة الدول الإمبريالية العظمى يشاورون وينسقون فيما بينهم ويخططون لتقسيم العالم من جديد وتحديد نفوذهم فيه وفقاً لنسب القوى القائمة، كما دفعوا نحو إيجاد شرعية دولية تخدم مصالحهم وتحميهم الغطاء القانوني والسياسي ليتحكموا في العالم وهكذا انتهوا إلى تأسيس عصبة الأمم المتحدة وكانت هذه الهيئة بذلك أول تأسيس لنظام دولي شامل. بيد أن هذا التأسيس، لم تسفر الحرب العالمية الثانية عن سقوط النازية والفاشية فحسب وإنما أدت أيضاً إلى إنحسار النظام الكولونيالي عن

المستعمرات والدول التابعة لها، فقد استقلت الهند واستقلت سورية وتونس والمغرب ثم استقلت دول أفريقيا جنوب الصحراء كما أدت إلى ظهور أغلبية من الدول حديثة الاستقلال تقع في الجنوب.

ما أن اتضحت نتائج الحرب حتى سارعت الدول المنصرة إلى الدعوة إلى اجتماع عقد سنة ١٩٤٥ في سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة لإنشاء منظمة عالمية جديدة لتحل محل عصبة الأمم المتحدة وكان هذا أمر متوقعا من هذه العصبة كانت أداة في خدمة الدول الإمبريالية بصفة أساسية وقد ابتكرت نظام الانتخاب ومنحته للدول العظمى السيطرة لتستعمر الدول والشعوب بحجة أنها مفروضة من عصبة الأمم لترقية هذه الدول والشعوب ورفع مستوياتها لتصبح أفلاً لإدارة شؤونها بنفسها. ولا ليس هذا منطق العنصرية الاستعمارية بعينه الذي مكن بريطانيا وفرنسا من تقسيم منطقتي العربية ومجزئتها واستعمارها.

تشكلت منظمة الأمم المتحدة في مناخ عالمي يختلف كلياً عن مناخ الحرب العالمية الأولى التي تشكلت فيه عصبة الأمم فقد كانت الحرب العالمية الأولى اقتتالا بين الدول الإمبريالية على المستعمرات بينما كانت الحرب العالمية الثانية من طبيعة مزدوجة اقتتالا بين الدول الإمبريالية الديمقراطية البرلمانية والدول الإمبريالية النازية والفاشية، لكنها كانت أيضاً وفي الوقت نفسه صراعاً مصيرياً بين ألمانيا النازية والاتحاد السوفياتي وخلال هذه الحرب تآزمت نضالات التحرر الوطني والحرب لدمر النازية والفاشية وقد برز هذا خبر ما برز في تنادي القوى الديمقراطية والجمهورية إلى الدفاع عن الجمهورية الإسبانية ضد التمرد العسكري فرانكاوي المدعوم من القوى الفاشية.

ثمة عناصر أخرى عديدة تدخلت أيضاً في توجيه مؤثر سان فرانسيسكو التاريخي وجهة ديمقراطية وبالتحديد إقامة منظمة قنعت صوتاً واحداً لكل دولة وخاصة في الجمعية العمومية للمنظمة الجديدة لكن مسيرة الإنسانية نحو المساواة وكفاح الشعوب لخوض العدالة لم تكن قد وصلت إلى غايتها فالقوى الحليفة ضد النازية كانت متناقضة وبعض قادتها يحلم بتحويل بنادق جيوش الحلفاء الغربيين إلى صدور الحليف السوفياتي الاشتراكي.

إن الانتصار على النازية والفاشية لا يعني الانتصار على الكولونيالية ولذلك فإن ديمقراطية الأمم المتحدة لم تأت كاملة بل جاءت منقرضة حيث أعطت تمييزاً للدول الكبرى على الدول الأخرى يجلس الأمن سواء من حيث العضوية البانسة أو من حيث استعمال حق النقض الذي يسمح للدول دائمة العضوية بل حتى لأية واحدة منها بمنزلة حق تعطيل أي قرار. استخدم الاتحاد السوفياتي حق النقض مرات عدة لنصرة الدول الضعيفة لكن الولايات المتحدة استخدمت حق النقض نفسه مرات لا تحصى

خضعت لتغيرات كبيرة بما ينسجم ومصالح الولايات المتحدة أولاً والمنظمات فوق القومية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) ثانياً. لقد فرضت الولايات المتحدة تحويل الدور الرئيسي للأمم المتحدة إلى دور شرطة عالمية أو بالأصح فرقة لإطفاء الحرائق الإقليمية وتثبيت الحلول المفروضة من الولايات المتحدة نفسها أو دول أخرى حليفة لها. بذلك جرى تقليص موازنة المنظمة المخصصة لدعم التنمية.

كان الرئيس رونالد ريغان - وهذه واحدة من مآثره الشخصية - قد تدخل بقوة فور انتخابه رئيساً للولايات المتحدة في مطلع السنوات الثمانيات لتجديد أي غزو في نشاط الأمم المتحدة الإنمائي وتقليص موازنتها وأعداد العاملين فيها بنسبة الثلث دون تقليص أنشطتها (أو هكذا زعم الرئيس الأميركي الراحل في حينه).

إضافة إلى ما تقدم اتفقت الولايات المتحدة مع حلفائها الغربيين جميعاً ومع اليابان على تخلي منظمة الأمم المتحدة عن مبدأ المعوة غير المشروطة وأخذها تلبية لقرارات مبدأ المعوة المشروطة الأمر الذي يعني إصراراً بمصالح الشعوب النامية اقتصادياً كما تستخدم أموال مشاريع المعوة بمقتضاها أجور لخبراء الدول الممولة لها أو توجيه المشاريع نحو أولويات ليست هي الأولويات المناسبة موضوعياً أو المعلنة محلياً في البلدان المستفيدة

أخيراً جرى تجريد الحجم الإجمالي للمعوة الرسمية الدولية إلى البلدان النامية عبر وكالات الأمم المتحدة الإنمائية الأمر الذي يعني انخفاضاً في قيمتها الاقتصادية بفعل التضخم هذا في الوقت الذي تضاعف وتضاعف فيه الفقر والبطالة في بلدان الجنوب وهو أمر يرتبط ارتباطاً وثيقاً في نظام السوق الذي فرضته الولايات المتحدة ومؤسسات برتن وودز على بلدان الجنوب وهو نظام يتصف بالتوازن غير العادل في الدخول من جهة ونشر البطالة من جهة أخرى.

في آخر شهر أيار/ مايو الماضي أنهى قادة الاتحاد الأوروبي وأميركا اللاتينية ومنطقة الكارييب لمقمتهم الثالثة في مدينة غوادالاخارا (وادي الهجرة) الواقعة على شاطئ المكسيك البابايفيكي، تافقوا على تعزيز دور الأمم المتحدة تمهيداً لقيام عالماً متعدد الاقطار.

وشأن إصلاح الأمم المتحدة الذي كان أحد الموضوعات الرئيسة الموضوعة على جدول الأعمال ذكر بيان القمة أن المنظمة الدولية يجب أن تكون في مركز نظام تعددي "فعال" وقال الرئيس المكسيكي فيسنتي فوكس أن على أميركا اللاتينية ودول الكارييب والاتحاد الأوروبي التي تمثل ثلث المقاعد في الأمم المتحدة أن تقوم "بدور راجع في إقامة نظام دولي جديد تمهيداً لقيام عالم أكثر أمناً وأكثر توازناً وإزدهاراً وعدالة"(١٤).

إن الحاجة ماسة لإقامة نظام عالمي ديمقراطي وإعادة بناء

لتحول دون ممارسة الشعب العربي الفلسطيني حقوقه المشروعة. خلال الفترة التاريخية الممتدة من قيام منظمة الأمم المتحدة انهيار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي ١٩٤٥-١٩٩١ ساد العالم نظام ثنائي تناقضي وسادت حرب باردة بمرور قطين عاليتين هما الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي وعلى الرغم من أن عوالم عدة قد خففت من غلواء الصراع بينهما في الأمم المتحدة وخارجها كتملك الطرفين لاحقاً دول أخرى ولاسيما بريطانيا وفرنسا والصين القنبلة النووية مما خلق توازن الرعب الذي روع الجانبين عن الحرب المباشرة. كذلك أحدث نمز الصين الشعبية ودخولها الأمم المتحدة وفق تسوية تاريخية مع الولايات المتحدة تبسو من أوجه عدة في صالح الصين وتعميمها في الصين بأمل هزم الشيوعية فيها. كذلك كان مؤتمر باندونغ وظهور حركة الحياء الإيجابي ولاحقاً مؤتمر دول عدم الانحياز عاملاً تاريخياً كبير الأهمية في تجميع صفوف دول الجنوب وتنسيق تدخلها لتصفية الاستعمار ولجم العدوانية الأميركية.

بذلك قامت منظمة الأمم المتحدة بدور إيجابي بالقدر الذي تحقق فيه توافق بين الدول أو كان الحلال قابلاً للاحتواء. ويضيق المجال هنا عن تحليل دور الأمم المتحدة في الفترة المدروسة هنا أي حتى مطلع السنوات التسعين.

لكن منظمة الأمم المتحدة لم تقم بدور سياسي محض وإنما اضططعت أيضاً بدور إنمائي إلى جانب دورها الإنساني التقليدي في ظروف الكوارث والزلازل والحروب. إن استفلال المستعمرات والمناطق التابعة لها والتشقاء دولها المستقلة مع الاتحاد السوفياتي ودول أخرى معايدة (الدول الإسكندنافية) قد ساعد على تطوير نظام المنظمة العالمية ومحددا تطوير الأقسام الفنية الإنمائية في أمانتها العامة إلى منظمات قائمة بذاتها قد أعطى دور المنظمة التاريخي بعد إنمائها ملحوظاً، ولعل أمر يرمز إلى هذا الدور وعلاقته بظهور الدول حديثة الاستقلال وحركتها الحياء افيجيبي والتعاون في المجال الإنمائي مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى هو اعتماد مبدأ المعوة غير المشروطة في تقديم المساعدات الفنية الاقتصادية (من الدول النامية المتطورة بالدرجة الأولى) إلى البلدان النامية.

ما أن انهار التوازن العالمي بانهيار الاتحاد السوفياتي وزوال المعسكر الاشتراكي حتى انفضت الولايات المتحدة بالتحكم العسكري والاستراتيجي (والسياسي بقدر كبير) بمصائر العالم. لقد طرعت الولايات المتحدة الأنظمة والسياسات لخدمة استراتيجيتها الجديدة التي تضمنت تغير أولوياتها وإعادة نشر قواها العسكرية وإقامة قواعد عسكرية جديدة في دول آسيا الوسطى والقوقاز.

فيما يخص الأمم المتحدة فإن المنظمة ظلت قائمة في غياب إرادة سياسية قادرة على تغييرها. لكن وظائفها وأدوارها

منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها بما يخدمه قضايا العدل والمساواة والعمل والتنمية والرخاء والنظام والسلام

٢- منظمة التجارة العالمية - تحول رئيسي في قواعد التجارة متعددة الأطراف، (١٩٥)

لكن كثيراً من الناس والمنظمات وحكومات الدول النامية على امتداد النظم السياسي لديهم مخاوفهم الخاصة بشأن إتفاقيات منظمة التجارة العالمية وكيفية التفاوض بشأنها ويرجع السبب في ذلك وصفة جزئية إلى كيفية تطور الإطار المؤسسي لنظام التجارة المتعددة الأطراف خلال السنوات الخمسين الأخيرة فقد كان تحول تحول الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) إلى منظمة التجارة العالمية في ١٩٩٥ بمثابة تحول في الصيغة نجم عنه اختلافات ملموسة بين النظامين فقد عني نظام الجات في المقام الأول بالتفاوض حول وصول السلع التجارية إلى الأسواق (١٩٦)

ولكن توسع نطاق منظمة التجارة العالمية ليشمل موضوعات جديدة وتدخلها في صنع السياسات المحلية وسلطة (التعهد الجامع) والخط بين التجارة والاستثمار وحماية حقوق الملكية الفكرية التطبيق الصارم لنظام تسوية المنازعات والرد الانتقامي على مستوى مختلف إتفاقيات المنظمة قد وسع سلطة المنظمة لتضم التنظيمات والتشريعات والإدارة ووضع السياسات المحلية ذات الأهمية الحيوية في عملية التنمية .

ولم تكن في الإتفاقيات التي عقدت مؤخراً في ظل نظام التجارة بالزام الأعضاء، بتحرير تجارة السلع بل تعدتها إلى التزامات باتخاذ اختبارات محددة في السياسات الخاصة بالخدمات والاستثمار والملكية الفكرية ويمكن لهذه الاختيارات أن تؤثر في الأموال والعمالة وملكية التكنولوجيا واقتناؤها ويعتقد كثيرون إن هذه التغيرات تربط التجارة العالمية في ظل منظمة التجارة العالمية بالتنمية البشرية بشكل أكبر بكثير مما قامت به الجات (١٩٧).

٣- القمة الأوروبية -اللاتينية تتخذ الفرد وتدعو إلى عالم أكثر تعددية وإصلاح الأمم المتحدة وإصلاح المؤسسات فوق القرية شرط آخر لتحقيق عولة بدلة ديمقراطية

أقيمت المؤسسات العالمية المسماة فوق القرية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي (المؤسسات الدولية كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) على غط الشركات الرأسمالية المساهمة بحيث تعكس سلطة التصويت والقرار توزيع الأسهم وملكيته، وتقوم بالتالي على سيطرة الأغنياء على الفقراء وسيطرة الشمال على الجنوب وسيطرة الدول على المواطنين، فهي بحاجة إلى إصلاح وتغيير ديمقراطي حتى تواكب إصلاحاً ديمقراطياً لعملية التعولم الجارية في الاقتصاد العالمي من خلال إسهامها في معالجة الاختلالات الهيكلية التي تتصف العولة بها.

وأنه لأمر ذو دلالة أن تتيح عن مفاوضات دورة الأوروغواي

قيام نظام العولة الرأسمالية الجديدة منظمة التجارة العالمية التي وإن لم تكن ماثلة في تنظيمها ديمقراطية الجمعية العامة للأمم المتحدة فإنها قريبة منها أي من حيث التمثيل المتكافئ للدول بصرف النظر عن حجمها ونفوذها، فهي أي النقطة التجارية الجديدة تختلف من حيث نظامها عن التمثيل التخييري والتصويت غير الديمقراطي الذين فرضا على البلدان النامية في التمثيل والتصويت في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بموجب إتفاقيات برتن وودز منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الآن.

الباب التاسع: إتفاقيات التجارة الإقليمية والعولة البدلة

١- إتفاقيات التجارة الإقليمية ومستقبل التكامل الاقتصادي العربي في ضوء المهارات العربية (١٨)

توفر إتفاقيات التجارة الإقليمية مزاياء لأعضائها من خلال مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، والأسواق المشتركة وغيرها من الترتيبات التفضيلية، ويعتبر التكامل الإقليمي وسيلة تستفيد منها الدول، وتسهم في تنمية إقليم من الأقاليم، وفي مشاركة الدول والمناطق بفعالية أكبر في نظام التجارة الدولي. ويعتبر كثير من صناعي السياسات الإتفاقيات الإقليمية جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية تنمية شاملة للتكامل التدريجي والاستراتيجي مع الاقتصاد العالمي. حتى عام ١٩٨٠، كانت أوروبا الغربية المثل الوحيد على نجاح التكامل الإقليمي. وقد تغيرت الصورة عندما فشلت أطراف إتفاقية الجات في إطلاق جولة من مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف في جنيف في عام ١٩٨٢، وسبب إزعاجها من توقف العملية المتعددة الأطراف، بدأت الولايات المتحدة مفاوضات ثنائية تضمنت إتفاقيات تجارية إقليمية مع إسرائيل (١٩٨٥)، وكندا (١٩٨٩) وكندا والمكسيك (من خلال إتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، أوفاناسا، في عام ١٩٩٣) (١٩). في الوقت نفسه، وأصل الاتحاد الأوروبي توسعه، وفي التسعينيات بدأ قبض من إتفاقيات التجارة الإقليمية الجديدة في التدفق.

انضمام الدول العربية المتوسطة إلى منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي بجانب انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة العربية

وقعت مصر في العام ٢٠٠١ اتفاق الشراكة الأوروبية الذي ينشئ منطقة تجارة حرة بين مصر ودول الاتحاد الأوروبي وذلك أصبحت الدولة الخامسة من الدول العربية الاربعة في حوض البحر الأبيض المتوسط التي أقامت منطقة تجارة حرة بعد المغرب وتونس والجزائر والأردن . في الوقت نفسه فإن هذه الدول أعضاء أيضاً في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخلت حيز التنفيذ منذ أول كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨. كذلك دخلت مصر مع الأردن وسوريا والعراق في اتفاق ينشئ منطقة تجارة حرة أكثر تقدماً وأكبر طموحاً من تلك التي تغطي الدول العربية إجمالاً . إن اتفاق الدول الأربع يستهدف قيام اتحاد جمركي في ما بينها بعد فترة انتقالية قصيرة، نلاحظ أيضاً أن مصر عضو في مابسي اتفاق الكوميسا،

وهو اتفاق على إقامة منطقة للتجارة الحرة مع عدد كبير من الدول الأفريقية ، وكانت دول الكوميسا قد أعلنت أخيراً عزمها على تحويل منطقة التجارة الحرة فيما بينها إلى اتحاد جمركي بعد خمس سنوات (٢٠٠٣).

أبعد من منطقة التجارة الحرة ... الاتحاد الجمركي هو ما يحتاجه الدول العربية إليه

ما هو المقصود بمنطقة التجارة الحرة وما الفرق بين ذلك والاتحاد الجمركي . أما منطقة التجارة الحرة فهي إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية في ما بين الدول الأعضاء . مع احتفاظ كل دولة بسياساتها الجمركية وسياساتها التجارية الخاصة في مواجهة الدول غير الأعضاء . وقد تكون إزالة الحواجز على التجارة البينية قوية ، وقد تخضع لفترة انتقال حسيما تنفق الدول الأعضاء ، وقد يكون الغاء الحواجز تاماً على كل التجارة البينية وقد تعلق ذلك الحواجز أو تخفف على بعض السلع مع بقائها على البعض الآخر . ففي حالة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على سبيل المثال ، يتم الغاء الحواجز الجمركية تدريجياً خلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات مع بقاء تلك الحواجز على مجموعة من السلع مذكورة في فوائم استثنائية ، ولكل دولة عضو أن تحدد تلك السلع التي تبقى خاضعة لحواجز جمركية مع ذكرها في القوائم الاستثنائية (٢٠١٣).

المفاضلة بين خيارات الاندماج ومشاريعه الإقليمية والدولية المطروحة أولاً وبين خبرات مستويات التعاون والتكامل الإقليمي بهدف إعطاء الأولوية للتكامل الاقتصادي العربي سبيلاً للاندماج في العولمة.

تواجه الدول العربية قضية تجديد اندماجها في الاقتصاد العالمي أو تطويره وتشكل هذه القضية أساساً للمفاضلة بين الخيارات والسياسات المتعلقة بالنموذج الاقتصادي ودور الدولة ودور القطاعات العامة والخاصة والمشاركة والتعاونية وتلك المتعلقة بالتعاون والاندماج على المستويات الثلاثة العربي والإقليمي والعالمي

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الدول العربية تواجه أيضاً قضية تحديد مستوى تعاونها وتنسيق خياراتها وأولوياتها وسياساتها أي المفاضلة بين إقامة منطقة للتجارة الحرة البينية وهذه أدنى صيغ التعاون والاندماج الإقليمي أولاً وهذا هو الخيار الذي أخذت به الدول العربية علماً بأن أكثريتها حررت تجارتها الخارجية بصورة منفردة وانضمت أو أصبحت على وشك الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية . أما الصيغة الثانية فهي إقامة اتحاد جمركي إقليمي أي منطقة لها جدار جمركي موحد ثانياً ، وهذا مادعا إليه اقتصاديون عرب من مشارب مختلفة كالمروحم الدكتور سعيد النجار والاقتصادي السوري الدكتور محمد الأطرش . أما الصيغة الثالثة فتتحدد بتبني نموذج اقتصادي إقليمي وخطه عمل للتكامل الثنائي أو الأثافي ، التكامل الذي تنص الأولوية فيه للتنمية المساعدة على تحقيق التكامل والاستثمار المساعد على النمو والتكامل الجماعيين

وهذا المستوى هو أعلى مستويات التعاون والتنسيق الإقليمي وهو يمثل في الوقت نفسه أعلى أولوية للتكامل والاندماج الإقليمي مدخلاً مشتركاً للدول الأعضاء في التكتل إلى الاقتصاد العالمي كما هو شأن الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال مسألتيان جوهريتان تحددان مدخل العرب إلى التكامل الاقتصادي وإلى الاندماج من خلاله في الاقتصاد العالمي .

بالرغم من أن الاقتصادي المصري الكبير الراحل الدكتور سعيد النجار اشتهر بفكره الليبرالي وسعيه الدؤوب سواءً خلال عمله في مؤسسات بريتن وودز أو بعد استقراره مجدداً في بلده لإعلاء راية الليبرالية الاقتصادية وتحريك السياسات الاقتصادية في مصر وسائر الاقطار العربية نحو التحرير الاقتصادي ، إلا أنه فاجأ أنصاره وخصومه الفكرين على السواء خلال مفاوضات الشراكة المصرية - الأوروبية والشراكة السورية - الأوروبية بتوجيهه التحذير من تحول التجزئة الاقتصادية العربية التي ترتبت على التجزئة السياسية بفعل القوى الاستعمارية إلى تشرذم الاقتصادات العربية وإفشال التوجه العربي نحو التكامل الاقتصادي نتيجة اقتصر المساعي العربية في هذا المضمار على صيغة منطقة التجارة العربية الحرة من جهة وانضمام دول عربية عديدة وبصورة منفردة إلى اتفاقات الشراكة الأوروبية المتوسطية والاندماج بموجبها في اقتصاد الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى . بهذا الصدد نه الدكتور النجار في ندوة عقدت بدمشق في العام ٢٠٠١ (كما أشير إليه أعلاه) إلى قصور منطقة التجارة العربية الحرة عن تلبية متطلبات الاندماج الاقتصادي العربي ومخاطر الشراكة الأوروبية عليه حيث صرح بالقول : " أما الاتحاد الجمركي فهو يمثل مرحلة للتكامل الاقتصادي أعلى من منطقة التجارة الحرة ، حيث لا يلق الأمر عند الغاء حواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة فيما بين الدول الأعضاء ، ولكن يضاف إلى ذلك توحيد تلك الحواجز في مواجهة الدول غير الأعضاء . بعبارة أخرى فإن الاتحاد الجمركي يستهدف ادماج كل المناطق الجمركية للدول الأعضاء في منطقة جمركية واحدة.

تنتقل فيها السلع بحرية كاملة فيما بين تلك الدول مع العلم أن حلم التكامل الاقتصادي العربي ما زال بداعب خيال الشعوب العربية وتشريعة عريضة من مشققيها ومكرميها وتجهل ذلك في الاتفاقات التي أنشأت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة ١٩٩٨/ ثم الاتفاق الأكثر تقدماً بين مصر ودول الهلال المحصب ومحاولاتها تنشيط مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (بتعيين شخصية مصرية لأمعة رئيساً له وهو الدكتور أحمد جويلي) . أضف إلى ذلك الآمال التي أثارها تعين شخصية ذات شعبية كبيرة على الصعيد العربي (وهو السيد عبور موسى) أميناً عاماً لجامعة الدول العربية (٢٠٢٢) . بدعوى الاقتصادي الكبير الراحل العرب صراحة إلى إعادة النظر في خيارات الشراكة والاندماج التي أخذت الدول العربية بها قاتلاً :

تحت رسم واحد مقداره ٤٠ بالمائة وهو يمثل متوسط الضرائب الجمركية التي كانت مطبقة على تلك السلعة عند قيام الاتحاد فيما بينها، وصدق ذلك أيضاً على المراكز غير الجمركية والإجراءات حيث تتوحد فيما بين الدول الأعضاء، والفكرة في ذلك هي ألا يصبح السياج الجمركي الخارجي أشد مما كان عليه(١٢٣).

ثم يتساءل الدكتور النجار : "والآن ماهي دلالة الاتفاق على منطقة تجارة حرة مع أوروبا بالنسبة الى مشاريع التكامل الاقتصادي العربي ؟ هل يوجد تعارض بين الاثنين أم أنهما يستطيان السير معاً بحد من دين أن يكون أحدهما عقبة في طريق الآخر ؟"

يضيف المرحوم النجار : "لا أعرف أحداً أثار السؤال بهذه الطريقة الصريحة ، ومن المؤكد أنه لا توجد في هذه الأدبيات الاقتصادية العربية دراسة عن هذا الموضوع ولكن يبدو لي من الإقدام دون تردد على إقامة منطقة تجارة حرة مع أوروبا أن صانع السياسة العربي لا يجد تعارضاً بين الاثنين بل يجد في مثل هذه الخطوة فائدة مؤكدة فهي في نظرة تفتح أمام الصادرات العربية للدول الأعضاء ، الباب على مصراعيه في سوق ضخمة مثل سوق الاتحاد الأوروبي ولا بأس أيضاً من أن نضيف أسواق الدول العربية الداخلة في منطقة التجارة العربية ولا بأس أيضاً من أن نضيف أسواق دول الكوميسا وإذا كان هناك يريد أن أن يقيم بالاشتراك معاً منطقة تجارة حرة رابعة أو خامسة ، فما هو المانع ؟ لسان حالنا في ما يبدو لي هو " مناطق حرة للبيع "

في زحمة هذه الاتفاقات المتتالية ضاعت الفكرة الأصلية التي كانت تحرك الدول العربية ، كانت الفكرة في البداية هي الوحدة الاقتصادية من المحيط الهادئ الى الخليج الشائر ، وكانت ثمرة تلك الفكرة إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية سنة /١٩٥٨/ وأعقب ذلك قيام السوق العربية المشتركة سنة /١٩٦٤/ ثم تراجع الفكرة في عقد الستينات تحت مطرقة الانقسام بين الدول العربية الاشتراكية ذات التخطيط المركزي ودول الاقتصاد الحر ذات المشروع الخاص، وجاءت النكسة مع هزيمة /١٩٦٧/ ثم الضربة القاضية على أثر معاهدة الصلح بين مصر واسرائيل وما أعقبها من قطعة عربية بين مصر وشقيقاتها وهذه هي الفترة التي شهدت بروز التجمعات الإقليمية في العالم العربي مثل مجلس التعاون الخليجي في أوائل الثمانينات ثم الاتحاد المغاربي والاتحاد الاقتصادي العربي قرب نهاية الثمانينات . وجاءت الطامة الكبرى مع الغزو العراقي للكويت الذي أحدث شروخات عميقة في الصف العربي.

على رغم كل هذه المصاعب التي أحاطت بمحاولة انتقال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الى الاتحاد جمركي طالما كانت اتفاقية الشراكة نافذة المفعول، السبب في ذلك كما ذكرنا

تخفي إعادة النظر في سياسة المناطق الحرة مع دول غير عربية وخمسة مع دول متقدمة مثل الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك لوجود تعارض جوهري بين المشروعين كما يتبين مما يأتي :

أولاً : أن اتفاق الشراكة الأوروبية في صورته الحالية ينطوي على تميز ضد السلع العربية لمصلحة السلع الأوروبية واليك على سبيل المثال ، السوق المصرية مع ملاحظة أن ما يصدق على كل الدول العربية العضو في منطقة التجارة الحرة العربية ، يقضي اتفاق الشراكة بأن السلع الأوروبية تدخل السوق المصرية دون أية حواجز جمركية أو غير جمركية وذلك بعد فترة انتقالية قد لا تتجاوز ثلاثة سنوات في حالة بعض السلع ، وقد تصل الى تسع أو اثني عشر سنة في سلع أخرى . المهم بعد الفترة الانتقالية ستدخل السلع الأوروبية سوق مصر من دون ضرائب جمركية أو غيرها من الضرائب ذات الأثر المماثل .

أما السلع العربية الماثلة فإنها تخضع لضريبة جمركية قد تكون بالغة الارتفاع إذا كانت من السلع الموجودة على القوائم الاستثنائية ، وهذه القوائم تحتوي على عدد كبير من السلع . وفي أحسن الفروض فإن السلعة العربية تدخل السوق المصرية على قدم المساواة مع السلعة الأوروبية وذلك حيشما لا تكون على القوائم الاستثنائية . وغني عن البيان أن التكامل الاقتصادي العربي يتطلب عكس ذلك ، أي التمييز لمصلحة السلع العربية ضد السلع الأوروبية أو غير العربية .

ثانياً : أن الشراكة الأوروبية يخلق الباب تماماً أمام انتقال منطقة التجارة الحرة العربية الى درجة أعلى من درجات التكامل الاقتصادي .

فلا يمكن أن تتحول منطقة التجارة الحرة العربية الى اتحاد جمركي طالما كانت اتفاقية الشراكة نافذة المفعول . السبب يعود الى أن الاتحاد الجمركي يستهدف ادماج البلدان الأعضاء في منطقة جمركية وحيدة تنتقل فيها السلع بحرية كاملة فيها بين تلك الدول مع خضوع السلع المستوردة من دولة ثالثة لحواجز جمركية واحدة أياً كانت نقطة دخولها الى بلاد الاتحاد الجمركي أي أنه يستوي أن تدخل السلعة المستوردة من طريق مصر أو سورية أو الأردن أو العراق في حالة قيام اتحاد جمركي فيما بينها . فهي في كل الأحوال تخضع للضريبة الجمركية والإجراءات نفسها.

تتعي اتفاقية الغات على أن السياج الجمركي الخارجي يمثل متوسط الضرائب الجمركية التي كانت مطبقة في الدول الأعضاء عند إقامتها الاتحاد الجمركي فيما بينها ، فإذا كانت الضريبة الجمركية على الأواني الخزفية المستوردة في على سبيل المثال ٣٠ بالمائة في مصر و ٧٠ بالمائة في سورية و ٧٠ بالمائة في العراق و ٢٠ بالمائة في الأردن ، فإن قيام الاتحاد الجمركي في ما بين الدول الأربع يعني أن تلك الأواني تدخل أي دولة منها

الدول النامية. وقيل ثلاثة أعوام أي في العام ٢٠٠١ احتفلت أمانة المنظمة ودولها الأعضاء - الأرجنتين، والبرازيل، والباراغواي، والأوروغواي - بمرور عشر سنوات على تشكيل المنظمة. إضافة إلى دولها الأربع المؤسسة فقد انضمت بوليفيا وشيلي سنة ١٩٩٦ كمفتوحين مشاركون.

كان التخطيط قد وضع لتبدأ منظمة (الميركوسور) كمنطقة تجارة حرة ومن ثم تتحول إلى اتحاد جمركي وإلى سوق مشتركة في نهاية الأمر.

المنظمة الاتحاد جمركي يمثل حالياً ٧٠ بالمائة من تجارة أميركا اللاتينية. ويقدر الناتج المحلي الإجمالي المجمع لأعضائها بحوالي تريليون دولار أمريكي ويبلغ عدد سكان الدول الأعضاء فيها ٢٣٠ مليون نسمة، مما يجعلها أكبر كتلة تجاري بعد الاتحاد الأوروبي ودول رابطة التجارة الأمريكية الشمالية الحرة (NAFTA - North American Free Trade Association) - لقد حققت منظمة ميركوسور نجاحاً في عدة جوانب، كما حققت مكاسب اقتصادية كبيرة لأعضائها: فبين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٩، تمت التجارة بين أعضائها بأكثر من ٢٠٠ بالمائة، كما شهدت منطقة أميركا اللاتينية أكبر نمو في التجارة داخل المنطقة مقارنة بالنمو التجاري في المناطق الأخرى من العالم. ولكن تفاوت الدخل بين الدول الأعضاء ما زال مستتراً إلى حد كبير، وما زال أكثر من ٣٧ بالمائة من مواطني الدول الأعضاء في الميركوسور يعيشون تحت خط الفقر. إضافة إلى ذلك، كان التعاون بين الأعضاء محدوداً في المجالات غير الاقتصادية، كما لم يتمكن الأعضاء من التوصل إلى اتفاق حول عدة مسائل بما فيها اتخاذ موقف صوحدي في المفاوضات الخاصة بمنطقة التجارة الحرة في الأمريكتين - حتى قبل الأزمة الأخيرة في الأرجنتين.

من منظور التنمية البشرية، بالرغم من اتخاذ بعض الخطوات المبدئية بشأن السياسات المشتركة للتعليم والمخدرات، فلا يوجد تعاون حول انتقال العمالة، ومعايير العمل أو البيئة. مع ذلك، ربما كان للميركوسور أثر إيجابي على الإدارة الديمقراطية في الدول الأعضاء، جراء تعديل ميثاقها في عام ١٩٩٦ (بعد محاولة إنقلاب مخططة في باراجواي)، والذي استبعد رسمياً تدخل أي دولة "تتخلل عن الممارسة الكاملة للمؤسسات الديمقراطية".

إن نجاح التجمعات الإقليمية في عصر العولمة الجديدة الراهنة يتحدد بصفة عامة بهامش الزايا الإحصائية التي تستطيع الدول الأعضاء في تجمع إقليمي نيلها بأكثر مما تستطيع عبر علاقاتها مع دول أو كتل اقتصادية خارجية أو مع الاقتصاد العالمي إجمالاً.

كذلك يمثل التعاون في المجال الاجتماعي إجمالاً ومجال العمالة تحدياً معاملاً في تعزيز العلاقات بين الدول الأعضاء. في تجمع إقليمي مشترك، وفي حالة الميركوسور فقد تم اتخاذ

أن الاتحاد الجمركي يتطلب أيام سياج جمركي واحد في مواجهة الدول غير الأعضاء. فيه ومن ثم فإن الاتحاد الجمركي يتطلب تطبيق ضريبة جمركية واحدة على السلع المستوردة أيًا كانت نقطة دخولها دول الاتحاد ولا يتصور أن تدخل السلعة الأوروبية من دون قيود في إحدى دول الاتحاد مع خضوعها لمتوسط الضريبة الجمركية إذا دخلت عبر دولة عربية أخرى، بعبارة أخرى فإن اتفاق الشراكة يعني بالضرورة تجميد صورة التكامل الاقتصادي العربي عند مستوى منطقة التجارة الحرة من دون زيادة.

ثالثاً: إن قواعد المنشأ المنصوص عليها في اتفاقات الشراكة سيؤدي إلى التمييز ضد السلعة المستوردة من دولة عربية ليست طرفاً في اتفاق الشراكة لمصلحة السلعة نفسها المستوردة من إسرائيل أو تركيا أو مالطا أو قبرص باعتبار أن هذه الدول أعضاء في منطقة التجارة الحرة مع أوروبا. تطبيقاً لذلك افترض أن مادة بتروكيميائية تدخل في إنتاج البلاستيك إذا استوردت مصر (أو الأردن أو تونس أو المغرب) تلك المادة من إسرائيل، جاز لسلعة البلاستيك أن تدخل السوق الأوروبية من دون قيود، إذ أن تلك المواد تعتبر كما لو كانت منتجة في مصر. أما إذا استوردت السلعة نفسها من المملكة العربية السعودية فإن سلعة البلاستيك لا تدخل السوق الأوروبية إلا تحت ضريبة جمركية مرفوعة، وهذه نتيجة طبيعية لأن إسرائيل عضو في منطقة التجارة الحرة الأوروبية في حين أن المملكة العربية السعودية ليست كذلك ومن شأن ذلك تشجيع استيراد المدخلات من دولة مثل إسرائيل والابتعاد عن استيرادها من دولة عربية ليست عضواً في منظمة التجارة الحرة الأوروبية. بعبارة أخرى فإن قواعد المنشأ تستخدم لتحقيق أغراض سياسية تتمثل في تقوية الروابط التجارية مع دول غير عربية وإضعافها مع دول عربية أخرى.

رابعاً: إن السوق الأوروبية مع ضخامتها الفاتكة وتنوعها بالمقارنة مع أي سوق عربية متمارس قوة جاذبة هائلة لربط أسواق الدول العربية الأعضاء في اتفاق الشراكة بمجلة الاقتصاد الأوروبي وقارس قوة طاردة للعلاقة فيما بين الدول الأعضاء والدول الأوروبية غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة الأوروبية. مما يزيد من هذا الاحتمال ما تتمتع به مؤسسات التصنيع والاتصان والتسويق الأوروبية من قوة وضخامة بالمقارنة مع المؤسسات العربية الماثلة.

ألا يعني كل ذلك أننا أدركنا ظهورنا للتكامل الاقتصادي العربي من الناحية الفعلية مع استمرارنا في التعلق به من الناحية الفعلية مع استمرارنا في التعلق به من الناحية اللفظية

٢- منطقة المشرق الجنوبية (الميركوسور): (٢٤)

تعد السوق المشتركة لدول الجنوب (ميركوسور) واحدة من أكثر الأمثلة نجاحاً في مجال التحالفات التجارية ولا سيما بين

بعض الخطوات المؤسسية لمواجهة الآثار الاجتماعية لتحرير التجارة في الدول الأعضاء. في الميركوسور، ولكن النتائج كانت متفاوتة. فالقضايا الاجتماعية المصاحبة للتكامل الاقتصادي تم تجاهلها إلى حد كبير. حتى قامت الجهود المنظمة في المنطقة بالضغط من أجل إيجاد مجموعة عمل تتناول موضوعات علاقات العمل والتوظيف والضمان الاجتماعي. وأنصب تركيز المجموعة في سعيها لدراسة وضع العمالة في المنطقة، على قضايا المصالح التجارية والتنافسية في مجال الأعمال.

تم إنشاء منتدى للاستشارات الاقتصادية والاجتماعية في العام ١٩٩٤، لتمثيل القطاع الخاص في الدول الأعضاء. في الميركوسور. وفتح المنتدى منذ إنشائه أبوابه لفاعلين آخرين، بما في ذلك المنظمات العمالية وجمعيات حماية المستهلك والجامعات وجمعيات البيئة (السينو، ٢٠٠٠). ولكنه لم يسمع بدخول المنظمات النسائية أو الهيئة الحكومية التي تهتم بنسبة المرأة.

إنها لمفارقة أن بنمو عدد إتفاقيات التجارة الإقليمية في زمن تتسارع فيه العملة الاقتصادية رغم إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥، والأن يوجد الكثير من هذه الاتفاقيات. وبالرغم من أن نحو ٦٠٪ من الاتفاقيات الإقليمية السارية في نهاية ٢٠٠٠ كانت بين الدول الأوروبية، فإن الاتفاقيات التي شملت دولاً نامية شكلت نسبة ١٥٪ كما أن جميع الدول النامية تقريباً أعضاء على الأقل في اتفاقية إقليمية واحدة أو اثنتين، في حين أن تشيلي طرف في ١١ إتفاقية على الأقل.

٣- التوافق مع أنشطة منظمة التجارة العالمية (٢٥)

يعتبر التوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية أمراً هاماً بالنسبة إلى كثير من الدول النامية التي تدخل في اتفاقيات التجارة الإقليمية. سواء أكانت هذه الاتفاقيات تقتصر على دول نامية أخرى. أو كانت تضم دولاً صناعية أيضاً. ولكن مسألة التوافق تتطلب حرصاً وعتياً لأن أنشطة منظمة التجارة العالمية تختلف بالنسبة للنوعين من الاتفاقيات. فشرط التمكين في منظمة التجارة العالمية ينطبق على الاتفاقيات بين الدول النامية، إذ يوفر لها شروطاً أفضل. ويعتبر التوافق محدداً أكبر في نطاق إتفاقيات التجارة الإقليمية بين الدول النامية والصناعية. والقاعدة المطبقة لمنظمة التجارة العالمية في هذا الخصوص هي المادة ٢٤ من الجات، والتي - رغم بعض المرونة فيها - لا توفر معاملة خاصة وتمييزية للدول النامية. لهذا، فهناك تخوف ألا توفر المادة التنفيذية القانونية الكافية لاتفاقيات التجارة الإقليمية كالاتفاقيات التي قد يجري التفاوض بشأنها بين الدول الأفريقية، ودول الكاريبي والباسيفيكي من جهة والأمم الأوروبية من جهة أخرى. حيث إن الاختلافات الهائلة في مستويات التنمية تستدعي بصورة مشروعة وجود مرونة أكبر ومعاملة غير متشائلة، وعليه ورغم

الاعتراف بأن التوافق مع منظمة التجارة العالمية هو المبدأ الراجح في العديد من اتفاقيات التجارة الإقليمية، إلا أنه يجب أن يوازنه التوافق مع القواعد الجديدة للمنظمة التي تأخذ في اعتبارها، وبشكل أكثر ملامة مسألة التنمية البشرية ومصالح الدول النامية.

لقد سادت حتى الآن سياسة من الرعاياطيقية التي سمحت بتطبيق إتفاقيات التجارة الإقليمية دون موافقة رسمية من أعضاء منظمة التجارة العالمية. لكن أنشطة المنظمة التي تنطبق على الاتفاقيات الإقليمية يمكن أن تتغير، نظراً إلى ما تضمنته رؤى منظمة الدوحة من المفاوضات التي تهدف إلى توضيح وتحسين القواعد والإجراءات التي تطبق على إتفاقيات التجارة الإقليمية (٢١) (٢٢). ويقع على الدول النامية، بمساعدة شركائها من الدول الصناعية في اتفاقيات التجارة الإقليمية، مسؤولية التأكد من أن أية تغييرات في قواعد منظمة التجارة العالمية يجبر برنامج عمل الدوحة لا تحد من إمكانات التنمية التي توفرها هذه الاتفاقيات، أو تسمح لخيارات سياسات التنمية البشرية أن يقيدوا شرط "منظمة التجارة العالمية وأكثر" في مجالات تهم الدول النامية، مثل إتفاقيات الجوانب التجارية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية والزراعة والنسوجات والملابس، والاستثمار والخدمات والبيئة والعمل.

٤- الأمان المتاح أمام إتفاقيات التجارة الإقليمية (٢٣)

الطفرة التي شهدتها إتفاقيات التجارة الإقليمية كشفت الاهتمامات والمناقشات الخاصة بتعزيز المصالح الوطنية والمحلية جنباً إلى جنب مع أنشطة التجارة الدولية. وقد اكتسبت الجهود الخاصة بإدراج أهداف التنمية البشرية واحد من الفقر في إتفاقيات التجارة الإقليمية (والمتمثلة الأطراف) أهمية ودعماً أكبر في مواجهة اقتصاد عالمي يسير بسرعة نحو التحرير - خصوصاً بسبب التخوف من التأثير السلبي بالاتفاقيات على التنمية البشرية.

بالرغم من الفرص الجديدة التي يوفرها تحرير التجارة المتعددة الأطراف والتجارة الإقليمية، فإن المسائل الرئيسية للصولة متحد من اختيار سياسات التنمية لدى الحكومات وأصحاب المصالح الوطنيين حول أولويات التنمية في اتفاقيات التجارة الإقليمية وغیرها من اتفاقيات التجارة الدولية. ونتيجة لهذا، فمن المحتمل تهميش أولويات التنمية البشرية والاستراتيجيات الداعمة لها مقارنة بأهداف أنشطة الأعمال والأهداف السياسية.

يمكن اعتبار التوافق مع منظمة التجارة العالمية مبدأ أساساً في اتفاقات التجارة الإقليمية، ولكن ينبغي أولاً ولعل كل شيء جعل قواعد المنظمة أكثر مرونة وتوافقاً مع التنمية البشرية. وقد تضمنت عدة إتفاقيات إقليمية حديثة التوافق مع منظمة التجارة العالمية كمبدأ عام، ولكن هذا لا ينطبق على جميع الاتفاقيات. ويجب على قواعد منظمة التجارة العالمية أن ترسم

المحدود الإجمالية لنطاق الاتفاقيات الاقليمية وطبيعتها. وبقد الإمكان، يجب أن تكون هذه الاتفاقيات غير تمييزية بالنسبة إلى الدول غير الأعضاء. ولتحقيق ذلك، يتعين على قواعد المنظمة أن توفر لاتفاقيات التجارة الاقليمية المجال الكافي لمعالجة مشاكل التنمية، كما يجب أن تقوم الاتفاقيات بين الدول الصناعية والدول النامية، بإفساح المجال أمام التبادلية غير الكاملة (التزامات باقل من المثل) من جانب شركاء الدول النامية.

هناك أشياء أخرى ذات أهمية في تحديث إتفاقيات التجارة العالمية وتكييفها أولاً، هناك حاجة إلى المرونة في إنضمام الأعضاء من أجل خلق أوسع حيز تنموي يمكن وتعزيز الروابط الاجتماعية والثقافية. وإذا كان مفيداً ينبغي منع العضوية للدول التي تقع خارج التصريف الجغرافي التقليدي للمنطقة. إن توسيع العضوية من خلال مد الرقعة الاقتصادية والاجتماعية صار هدفاً مقبولاً في بعض إتفاقيات التجارة الاقليمية (مع العلم أن توسيع العضوية كثيراً، قد يصعب السيطرة عليه ويزيد من حجم المشاكل الاقتصادية التي تحتاج إلى حل). فعلى سبيل المثال إن السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA) تضم دولاً من شمال وشرق وجنوب القارة الإفريقية والمحيط الهندي - بينما تضم مجموعة الدول الإفريقية ودول الكاريبي والباسيفيكي دولاً من ثلاث قارات.

من جهة لقد تم التوصل إلى كثير من هذه الاتفاقيات الانتقائية للتجارة الحرة والتكامل الاقتصادي في أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي خارج نطاق إتفاقيات التكامل الاقليمي الحالية. ومثال ذلك برنامج التكامل والتعاون الإقليمي بين الأرجنتين - البرازيل الذي تم تنفيذه في عام ١٩٨٦، فشل أساساً لإنشاء منظمة «ميركوسور» (MERCOSUR) (SUR) في عام ١٩٩١.

إن مجتمع التنمية في أفريقيا الجنوبية (SADCC) يتبع حالياً هذه الفلسفة في شكل «مسارات للتنمية» التي تصل بين الدول المجاورة وبين الدول ذات المزايا والمناخ البحرية، أو تربط أقل المناطق نواياً بأكثر المناطق نمواً.

هل اتفاقات الشراكة العربية الأوروبية قليلة المنافع باهظة التكاليف (٢٨)

يرى برنامج الأمم المتحدة انه يمكن تحقيق مكاسب هائلة للتنمية البشرية من إتفاقيات التجارة الاقليمية بين الدول النامية عندما تخلق هذه الاتفاقيات حيزاً تنموياً إقليمياً أو حيزاً للدول ذات الفكر المتشابه. أوعندما تصل بين المناطق البعيدة المهملة (٢٩).

كذلك، يمكن لاتفاقيات التجارة الاقليمية بين الدول الصناعية والدول النامية أن تكون مفيدة في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير الموارد لأنشطة التنمية البشرية، ولكن المكاسب التي تعود على الدول النامية في المراحل المبكرة من

هذه الاتفاقيات تتوقف على إجراءات التكيف الاجتماعي والاقتصادي المصاحبة. وعلى شركاء الدول النامية أن يضمنوا لهم الاستفادة من ترتيبات التجارة التي تسمح لهم بالتزامات أقل، كما ينبغي أن يطبقوا التزامات لتحرير التجارة أقل صرامة من التزامات شركائهم من الدول الصناعية.

إن اتفاقيات التجارة الاقليمية لاقت إقبالاً كبيراً للتنمية البشرية، فلا توجد إتفاقية من إتفاقيات التجارة الاقليمية القائمة حالياً أو المقرر عقدها تضم أحكاماً تؤدي إلى تعزيز التنمية البشرية تلقائياً. إن إطار النوع في الأبلخ، ورغم أنه إطار واعد، ما زال بحاجة إلى تنفيذ، في حين أن البنود المتعلقة بالعمالة والبيئة في إتفاقية النافتا لم تغير شيئاً من الأوضاع البيئية أوضاعاً إيجابية العمل عند المناطق الحدودية الأميركية - المكسيكية. وقد تقلل الاتفاقيات بين دول الاتحاد الأوروبي استثنائاً، ولكن يصعب أن نرى كيف يمكن للدول النامية أن تضاهي الإيجابية في إتفاقيات الاتحاد الأوروبي للدخول العالية ومؤشرات التنمية البشرية لدول الاتحاد الأوروبي ومساوئها النسبية من حيث التنمية البشرية المستدامة.

اتفاقات الشراكة العربية - الأوروبية قليلة المنافع باهظة التكاليف (٣٠)

إن ثمة تعارضاً أساسياً بين التكامل الاقتصادي العربي واتفاقات الشراكة العربية الأوروبية التي عقدها مصر والأردن وذلك أن هذه الاتفاقيات تنطوي على نوع تميز ضد السلعة العربية لصلصة السلعة الأوروبية وتوسع الباب أمام درجات أعلى من التكامل الاقتصادي العربي ويحتوي على فروعاً منشأ تعطي أولوية للتجارة مع تركيا وإسرائيل من دون التجارة مع دول عربية أخرى ليست عضواً في منطقة التجارة الحرة مع أوروبا وأخيراً فهي تقارص قوة جاذبة هائلة لربط الاقتصاد العربي بعجلة الاقتصاد الأوروبي على حساب التجارة في ما بين الدول العربية.

بل إن هناك تعاضاً في إتفاقات الشراكة بقر حفاً للطرف العربي لكي يدخل في لتفاقات مماثلة مع أطراف غير أوروبية ولكن المقاصد شئاً والنشائج شئاً آخر فإن واقع الأمر أن إتفاقات الشراكة العربية الأوروبية تعزل مسيرة التكامل الاقتصادي العربي لا يدخل ضمن حسابات صاحب القرار الأوروبي.

الواضح أن الهدف الأساسي للاتحاد الأوروبي من إتفاقات الشراكة هو إنشاء نظام اقتصادي شاسع يغطي كل أوروبا بما يغطي حوض البحر الدرة التجارية القادمة إلى خفرضات جسمية ومعنى ذلك أن هذا الهامش التفصيلي الضئيل سيصبح أكثر ضئالة في المستقبل وقد يخفي تماماً في كثير من السلع: أولاً : أن عدداً كبيراً من الصادرات الصناعية من الدول العربية إلى أوروبا مغطاة فعلياً من الرسوم الجمركية في إطار

النظام العام للاقتضيات الجمركية الذي يلتزم به الاتحاد الأوروبي أي أن اتفاقات الشراكة لاتضيف شيئاً على الإطلاق بالنسبة إلى هذه السلع ولكن هذه الاتفاقات (١٩٧٧/١٩٧٨) الغيت من طرف الاتحاد الأوروبي اثر اتفاقية لمنطقة التجارة العالمية (٣١).

اما القيود الكمبية فلم يبق منها شيئ في مجال السلع الصناعية الا ما يتعلق بالنسوجات والملابس وبديهي ان هذا القطاع يمثل اهم الصادرات الصناعية العربية الى الاتحاد الأوروبي غير ان هذه القيود ستختفي من هذا القطاع بعد انتهاء الفترة الانتقالية التي قررنا اتفاق النسوجات والملابس في اطار دورة أوروغواي وتنتهي تلك الفترة الانتقالية في نهاية كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٤ أي بعد ثلاث سنوات ونصف تقريباً وتستطيع النسوجات والملابس العربية دخول السوق الأوروبية بعد هذا التاريخ بغير قيود من دون حاجة الى منطقة تجارة حرة.

يتضح مما تقدم ان المفاوضات العربي لم يأخذ بالحسبان النافع التي تقرها له منظمة التجارة العالمية أو التنافع التي تستود عليه من دورات المفاوضات التجارية المقبلة . ولو انه فعل ذلك لوجد نفسه في غير حاجة الى اتفاقات المشاركة (٣٢).

هذا عن حرية النفاذ في مجال السلع الصناعية . اما في مجال السلع الزراعية فان اتفاقات الشراكة لاتقرر مبدأ حرية النفاذ الى السوق الأوروبية بل ان الصادرات الزراعية العربية ستبقى خاضعة لقيود شديدة . ومن المعروف ان هذا القطاع على درجة عالية من الحساسية بالنسبة الى الدول الأوروبية وهي تفعل الافاعيل في سبيل حماية إنتاجها الزراعي بشئى الاساليب الجمركية وغير الجمركية في اطار نتر انتقالية من الحق في حماية صناعاتها الوطنية في مواجهة المنافسة الأوروبية او اخضاع هذا الحق لقيود شديدة حيث لا تستطيع الدول العربية ان تمارس تلك الحماية الا في حدود ضيقة للغاية وبصفة مؤقتة ومن الصعب ان تعرف كيف تستطيع الصناعة العربية ان تقف على قدميها امام الصناعة الألمانية او الانكليزية او الفرنسية او الايطالية من دون اي نوع من انواع الحماية ويقولون ان الاتفاق يفرض على الاتحاد الأوروبي القيام ببرنامج ضمن لتحديث الصناعة العربية ولكن من غير المعروف ماهو المقصود بهذا التحديث كذلك فان المشكلة الاساسية للصناعة العربية ليس في تخلفها من الناحية التكنولوجية ولكن مشكلتها ترجع الى السياسات الاقتصادية.

ثانياً : حرمان الصناعة والزراعة العربية من تقديم اي دعم لصادراتها الى السوق الأوروبية اذ نجد ان المادة ٣٤ من اتفاق الشراكة مع مصر « تحرم اي مساعدة حكومية من شأنها تشويه او التهديد بتشويه المنافسة » وارجع وجود نص مشابه في اتفاقات الشراكة الاخرى وهذا في الوقت الذي تتمتع الزراعة الأوروبية بدعم جسيم .

ثالثاً : تنص اتفاقات الشراكة على ان الاحكام الخاصة بالغاء الرسوم الجمركية على الواردات الأوروبية تطبق أيضاً على الرسوم الجمركية ذات الطبيعة المالية ولا يخفى ما ينطوي عليه هذا النص من خطورة فان الرسوم الجمركية ذات الطابع المالي تحتل مكانة مهمة في إيرادات الخزينة العامة.

يتبين مما تقدم ان المزايا التي تمنحها الدول العربية من اتفاقات الشراكة محدودة للغاية كما ان معظم هذه المزايا يمكن الحصول عليه من طريق اتفاقات منظمة التجارة العالمية أو من طريق لاتفاقات التعاون التجاري والتبادل التي كانت تحكم العلاقة مع الاتحاد الأوروبي قبل انشاء منظمة التجارة الحرة. مزايا الشراكة الأوروبية (٣٣):

لا شك ان الميزة الكبرى في نظر المفاوضين عن اتفاقات الشراكة تتمثل في حق النفاذ من دون قيود الى السوق الأوروبية العملاقة وهذه ميزة يسيل لها لعاب الدول العربية الاعضاء . في منطقة التجارة الحرة مع أوروبا حقيقة الامر ان هذه الميزة سراب خادع الى حد كبير . يتضح ذلك عند التفرقة بين الصادرات الصناعية والصادرات الزراعية العربية نظراً الى الاختلاف الكبير في المعاملة بين هاتين المجموعتين من السلع ولتبدأ بالصادرات الصناعية لا شك ان الاعراض الرئيسية الذي يقدمه الاتفاق هو الاعفاء الفوري التام من الرسوم الجمركية التي يطبقها الاتحاد الأوروبي وهذه هي الحقائق :

١- إن الرسوم الجمركية المطبقة حالياً على واردات الاتحاد الأوروبي من السلع الصناعية شديدة الخفض ، وجاء ذلك نتيجة ثنائي دورات للمفاوضات التجارية منذ نشأة الغات الى الوقت الحاضر ويقدر متوسط الرسوم الجمركية بما يعاد ٦ بالمائة تقريباً وهذا هو الحد الأقصى للهامش التفصيلي الذي يعطيه اتفاق الشراكة للدول الاعضاء .

٢- إن هذا الهامش التفصيلي معرض للتآكل في دورات المفاوضات المقبلة حيث تنجم الدول المتقدمة الى مزيد من الخفض وتتكلم البعض عن الغاء كل الرسوم الجمركية التي تقل عن (٥) بالمائة وهي ما تسمى بالضرائب Nuisance Tariffs أي الرسوم التي لا تأتي بحصيلة ولا تعطي حماية جمركية للصناعات الوطنية ولكنها فقط من نوع وجع الرأس نعم توجد بعض التعريفات الجمركية التي تزيد من هذا المتوسط وهي ما تعرف في لغة الغات بالقيم الجمركية Tariffs Peaks ولكنها ستخضع بالنسبة الى الدول الأوروبية وهي تفعل الافاعيل في سبيل حماية إنتاجها الزراعي بشئى الاساليب الجمركية وغير الجمركية في اطار السياسة الزراعية المشتركة ولا يشنها عن هذا الهدف اتفاق الشراكة أو غيره .

ومن المعروف ان اتفاق الزراعة في اطار دورة أوروغواي بدأت عملية تحرير هذا القطاع الذي بقي منذ انشاء الغات بعيداً من دورات المفاوضات التجارية المتعاقبة وتتلخص عملية التحرير في تحويل كل القيود الكمبية الى رسوم جمركية مع

الكبرى (٣٥)

بدأ العمل التنازلي لتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بدءاً من مطلع عام ٢٠٠٥ حيث تصحح المندوب الجمركية مفتوحة بين الدول العربية.

هل أكملت الدول العربية استعداداتها وإجراءاتها لإقامة أول تجمع اقتصادي عربي يؤسس مرحلة جديدة يتحقق فيها الانتقال الحر للسلع والخدمات والأفراد وصولا إلى إقامة اتحاد جمركي واحد يسهل انتقال رؤوس الأموال العربية المحلية والمهاجرة ويؤمن لها المناخ الاستثماري الصحيح.

الحقلية التاريخية لمنطقة التجارة العربية الكبرى وتطورها

الراهن (٣٦)

تعود فكرة إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى عام ١٩٩٦ حيث ظهرت إلى حيز الوجود بناءً على قرار القمة المنعقدة في القاهرة رقم /١٩٧/ تاريخ ٣٤/حزيران - يونيو ١٩٩٦ الذي تضمن تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث أعلن المجلس بموجب قرار رقم /٣١٧/ تاريخ ١٩/شباط - فبراير ١٩٩٧ من قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقاً لبرنامج تنفيذي وجدول زمني يتمدد عشر سنوات ابتداءً من ١/كانون الثاني - يناير ١٩٩٨ يتم في نهاية الفترة الزمنية استكمال إقامة المنطقة بالاستناد لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية أصناف جاء القرار /٢١٢/ الصادر عن القمة العربية الثالثة عشرة المنعقدة في عمان والذي كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي القاضي بتقليص فترة استكمال المنطقة من عشر إلى سبع سنوات ليتم إلقاء كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على السلع والمنتجات ذات المنشأ العربي مع مطلع عام /٢٠٠٥/ حيث قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته رقم /٦٨/ المنعقدة في ١٣/آب - أغسطس/ ٢٠٠٢ باتخاذ القرار رقم /٦٨/ القاضي بتقليص الفترة الزمنية وفق قرار القمة بحيث يصبح ١/كانون الثاني - أغسطس/ ٢٠٠٥ هو موعد استكمال المنطقة.

استناداً لقرارات قمة بيروت قام المجلس باتخاذ قرار تضمن منح الدول الأقل نمواً فترة سماح قدرها خمس سنوات بعد استكمال إقامة المنطقة في ١/كانون الثاني - أغسطس / ٢٠٠٥ وقد تم الاتفاق على أن تقوم كل من السودان واليمن (الدول الأقل نمواً) بالبدء بالتخفيض بنسبة ١٠٠ بالمائة / سنوياً بدءاً من ١/كانون الثاني - أغسطس / ٢٠٠٥ على أن يتم إعفاء السلع المستوردة منها إلى الدول الأعضاء في المنطقة إعفاءً كاملاً من الرسوم الجمركية هذا وقد بلغ عدد الدول الأعضاء في المنطقة سبع عشر دولة عربية ومازال هناك خمس دول لم تستكمل إجراءاتها للاتصاف وهي: (الجزائر - جيبوتي - الصومال - جزر القمر - موزمبيق).

خفضها وخفض دعم الانتاج الزراعي ودعم الصادرات الزراعية بمقدار الثلث تقريباً ولكن رغم هذا الخفض بقيت الرسوم الجمركية على واردات الاتحاد الأوروبي من السلع الزراعية بالغة الارتفاع وكذلك الانتاج الزراعي والصادرات الزراعية الأوروبية تستمتع بدعم جسم ومازالت تلك القيود والعقبات تواجه الصادرات العربية للسوق الأوروبية على رغم اتفاقات الشراكة غايبة ما هنالك ان اتفاقات الشراكة سمحت للدول العربية الأطراف في منطقة التجارة الحرة بتصدير كميات معينة من السلع الزراعية تحت رسم خاص شديد الخفض او باعفاً كلي من تلك الرسوم وهذه هي الميزة الأساسية التي قررت بها اتفاقات الشراكة ولكن من الأهمية بمكان كبير ان نلاحظ ان الاتحاد الأوروبي ملتزم في إطار منظمة التجارة العالمية ان يسمح باستيراد كميات محددة من السلع الزراعية تحت رسوم جمركية مخفضة او مع إعفائها كلية من تلك الرسوم . وهذه الكميات المسموح بها في ظل ما ف بالحد الأدنى للنفاذ Mini Access Mum مشبة في جدول التنازلات الملحقة بالتفلق الزراعة وعلى ذلك فان القائمة الصافية التي عادت على الدول العربية من اتفاقات الشراكة تتمثل فقط في الفرق بين الكميات التي تقررت لها تطبيقاً لاتفاق الشراكة والكميات التي يلتزم الاتحاد الأوروبي بتقريبها على كل حال تطبيقاً لبدأ الحد الأدنى للنفاذ ومن الصعب معرفة مقدار هذه الميزة الإضافية على افتراض وجودها إذ ان اتفاقات الشراكة لا تشير الى التزامات الاتحاد الأوروبي في ظل منظمة التجارة العالمية أما القيود التي يفرضها الاتحاد الأوروبي في ظل منظمة التجارة العالمية أما القيود التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على الواردات الزراعية لأسباب تتعلق بأمراض النباتات أو لأسباب صحية فهي باقية على حالها في ظل اتفاقات الشراكة وكذلك الحال بالنسبة الى القيود المفروضة لأسباب تتعلق بالاغراق.

هذا عن مقدار الفوائد التي تعود على الدول العربية من اتفاقات الشراكة

ماذا عن الكلفة؟ اعتقد الكلفة الباهظة لاتفاقات الشراكة

تتمثل في مايلي: (٣٦)

حرمان الدول العربية بعد انضمامها الى التجارة العالمية أو عن طريق اتفاقات التعاون التجاري والتبادل التي كانت تحكم العلاقة مع الاتحاد الأوروبي قبل انشاء منط التجارة الحرة ، والفرق بين اتفاقات الشراكة والتبادل التجاري أن هذه الأخيرة على عكس الأولى تقرر مزايا للأطراف العربية من دون ان تلزم بفتح أسواقها أمام الصادرات الأوروبية ومن دون ان تقيد بها في اختيار اساليب الحماية الجمركية المناسبة او اعطاء الدعم الذي تراه ضرورياً . اما منطقة التجارة الحرة مع أوروبا فهي تفرض قيوداً صارمة أوروبا فهي تفرض قيود صارمة على الأطراف العربية بما يجعلها باهظة الكلفة استكمال الاستعداد لدخول منطقة التجارة الحرة العربية

إدراج تجارة الخدمات في الاتفاقية (٣٧) :

تم إدراج تجارة الخدمات المجرىة والرسم والضرائب في منطقة التجارة الحرة بحيث ذات الأثر المماثل المفروضة على تضم هذه المنطقة تحرير تجارة السلع والمنتجات ذات المنشأ الخدمات والسلع وقد وافقت كافة الدول العربية على مشروع اتفاقية تحرير تجارة الخدمات وبدأت بوضع جداول التزاماتها في القطاعات الخدمية التي ستقوم بتحريرها وأرسلتها بما فيها سورية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بهدف الإعلان عن بدء مفاوضات تحرير تجارة الخدمات.

نفاذ الاتفاقية الخاصة بتحرير الخدمات (٣٨)

وجدير بالذكر أنه يمكن أن يبدأ سريان اتفاقية تحرير تجارة الخدمات يمكن أن تصبح نافذة وسارية المفعول بمجرد اتفاق ثلاث دول على جدول الالتزامات الموضوعه أما بالنسبة لترجمة الطموحات في تحرير التبادل التجاري وتحقيق التكامل الاقتصادي يرى قلداح : أن هدف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هو تعظيم المصالح الاقتصادية المشتركة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء التي يحول ضيق الأسواق القطرية دون تحقيقها وبالتالي فإن توسيع الأسواق من خلال إزالة الحواجز أمام التبادلات التجارية هو مطلب رئيسي يؤدي إلى رفع كفاءة تخصيص الموارد من خلال التخصيص الإنتاجي وفق الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة وصولاً للتكامل الاقتصادي العربي في مجال الإنتاج والتسويق.

والانتقال بالجمتمع العربي من مجتمتع استهلاكي إلى مجتمتع إنتاجي يرتكز على السوق الكبيرة الواسعة وخلق بيئة استثمارية حقيقية بالإضافة إلى تنمية الموارد والكوادر البشرية المؤهلة وخلق للقول: (إن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ستعتبر وبنق من الإنجازات الاقتصادية التي أقيمت في أنحاء العالم خلال القرن الماضي).

كما أن تحقيق طموحاتنا وطموحات الدول العربية يحتاج إلى كثير من الجهد والوقت نستطيع الوصول إلى قناعة بأن السوق العربية هي سوقي واحدة تستوجب إلغاء كافة الحواجز المجرىة وغير المجرىة وبالتالي إقامة صناعات كبيرة وكفوة ومنافسة ومكاملة لبعضها البعض في هذه السوق الكبيرة.

الترام سورية بتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (٣٩)

في ٢٨/ كانون الأول - ديسمبر / ١٩٩٧ أصدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء في سورية القرار رقم: ١/ الذي ينص على تنفيذ الاتفاقية الخاصة بمنطقة التجارة العربية الكبرى وتطبيق احكامها وبرناميجها التنفيذي بدءاً من ١/ كانون الثاني - يناير / ١٩٩٨ واتخذ قرار ايضاً بتخفيض الرسوم المجرىة تدريجياً نسبة ١٠ / بالمائة سنوياً من نسبة ٢٠ / بالمائة سنوياً من عام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥ لتصبح قيمة التخفيض ١٠٠ بالمائة وبذلك تكون سورية قد اتخذت كافة الإجراءات اللازمة لتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

تباين التجاذبات العربية التجارية وأولوية المنطقة المجرىة

العربية والتكامل الإقليمي العربي

رأينا كيف تتجه سياسات الدول العربية باتجاهات متعددة ومختلفة في ما بينها ومهما اختلف الرأي بشأن المنافع والمخاطر من تحرير التجارة العربية البينية فإنها تظل أولوية في الحاضر والمستقبل على تحرير التجارة الأوروبية العربية وعلى تحرير التجارة الأمريكية العربية.

لكن المحادثات التجارية المحضة ونعني بها المحادثات المرتبطة بتحرير التجارة لا يمكن أن تشكل مقاربة صائبة ومنهجاً فعالاً تكاملياً للنسبة الاقتصادية العربية والتكامل الإقليمي لرفع القوة التنافسية الخارجية في إطار تحديات العولمة بالتلازم مع النمو والتكامل في الاقتصادات العربية.

من وجهة النظر الإنمائية تظل اتفاقات الشراكة الأوروبية العربية المتوسطة تظل في السباق التاريخي صيغة أقل مزايا من اتفاقيات الشراكة التي عقدت في الإطار الأوروبي المتوسطي نفسه بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والأطراف العربية المتوسطة بما فيها سورية في السنتين ١٩٩٧ - ١٩٩٨ حيث نصت تلك الاتفاقات الأولى على مبدأ إعفاء الصادرات من جانب واحد ولصالح الدول العربية المتوسطة وهذا بالتناقض تناقضاً صريحاً لاتفاقات الشراكة الجديدة المتوقعة خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٤) والتي تنص على تحرير الصادرات وإلغاء الرسوم المجرىة من قبل الأطراف المتعاقدة العربية والأوروبية على السواء.

إضافة إلى ما تقدم فإن تحرير التجارة العربية الأوروبية تظل محدداً كبيراً للإنتاج والصادرات الصناعية العربية في أسواق الاتحاد الأوروبي المتطورة عالية التنافس أنه محد يشغل في إعادة تأهيل الصناعة بشراً وتكنولوجيا وإنتاجياً ومؤسسياً لكن للشراكة الأوروبية جانباً سياسياً لا بد من أخذه بالحسبان نظراً لما تنهجه الولايات المتحدة من سياسات عدوانية ومنعازة بشدة لإسرائيل ومصعقة بصورة لم يسبق لها مثيل لحل النزاع العربي الإسرائيلي حلاً عادلاً ومهددة لسيادة الدول العربية واستقلالها.

أما بالنسبة إلى الشراكة العربية الأمريكية فهي ظاهرة حديثة جداً بالمقارنة مع الشراكة العربية الأوروبية والمحق أن منحت الولايات المتحدة في عقد هذه الشراكات الجديدة مع الدول العربية قد جرى حتى الآن بالتوسع التدريجي في إطار إعادة هيكلة سياسات التوسع الأمريكي في المنطقة العربية والمناطق المتاخمة لها في أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى وآسيا الغربية مهدت لها زيارات عمل مكثرة قام بها السيد أيزن شات مساعد ناظر الخارجية الأمريكية على امتداد عدة قنوات حيث وضع مع المسؤولين في المضرب العربي الأسس للعلاقة الاستراتيجية تجارة مميزة بين الولايات المتحدة والغرب العربي.

لقد بدأت الولايات المتحدة بالأردن حيث عقدت اتفاقية للتجارة الحرة معه بعد عملية حمل ومخاض خلال إعداد مؤتمر أوسلو ثم توقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣/، ولذلك فقد نصت الاتفاقية مع الأردن تأمين مداخل إسرائيلي من بين مداخلات الإنتاج إلى السلع الأردنية أو الفلسطينية الأردنية القابلة للتصدير إلى الولايات المتحدة في إطار منطقة التجارة الحرة الأردنية - الأمريكية، والحق إن هذه الاتفاقية تهدف اقتصادياً إلى دعم الأردن وتجارتها الخارجية ودعم التعاون الأردني الإسرائيلي في إطار التبادل الحر مع الولايات المتحدة وهذا يبعد الاقتصاد الأردني على النمو باتجاه التكامل مع الاقتصادات العربية الأخرى، أنها اتفاقية تهدف إلى تعزيز التعايش والتعاون الأردني الإسرائيلي وسد الألق أسام الاقتصاد الفلسطيني وفك ارتباطه واندماجه القسري في الاقتصاد الإسرائيلي وتكرس حالة السلام والتطبيع بصيغة اتفاقية وادي عربة عام ١٩٩٤/.

كانت إسرائيل وقعت مع الأردن اتفاقاً تجارياً على هامش المنتدى الاقتصادي الذي عقد في عمان، يلقي جميع الرسوم الجمركية على آلاف البضائع التي تعبر الحدود بين البلدين وقال وزير الصناعة والتجارة الأردني أن البلدين وقعوا الاتفاق لتحديد موعد المنشأ في عمليات التبادل التجاري بما يتيح لهما تعزيز التصدير إلى الاتحاد الأوروبي وهذا إلى جانب العلاقات المبرزة مع دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية المتوسطة بما فيها الأردن وتابع أن التوقيع منفصل عن الموقف السياسي مشيراً إلى أن الأردن أبدى استعداده لتوقيع الاتفاق لانه في مصلحة الأردن إلا أنه أضاف أن الاتفاق لا يهون من شأن القلق الأردني إزاء السياسات الإسرائيلية، وقال نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود اولمرت بشأن الاتفاق الجديد وهذا مهم بالنسبة لإسرائيل والأردن.. وأنها خطوة للأمام في نمو وتوسيع نطاق العلاقة في مجال التجارة والأعمال (٤٠).

ثم جاء دور مصر حيث أعلنت الولايات المتحدة عن رغبتها في إقامة منطقة للتجارة الحرة مع مصر الأمر الذي يفتح فرصة للصناعة المصرية والمنتجات المصرية عموماً لدخول السوق الأمريكية العملاقة معفاة من الضرائب الجمركية، أن هذا الأمر يعني تقوية الروابط وتعزيز ولاسيما من خلال التجارة وتلويها الاستثمار في مصر والولايات المتحدة أما الدوافع الأمريكية لهذا القرار فهي ثلاثة بصفة أساسية:

أولها: توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد وخروجها العملي من الصراع العسكري العربي الإسرائيلي وعقدتها اتفاقية سلام مع الكيان الإسرائيلي منذ أكثر من ربع قرن.

ثانيها: تحول مصر عن فلسفتها وسياساتها الاقتصادية المعتمدة على دور الدولة وتدخلها في العملية الاقتصادية واخذها بدلاً من ذلك بنظام اقتصادي ليبرالي يصفى دور الدولة ويرفع شأن القطاع الخاص بدلاً عنها أيما يمكن، والتزام مصر في هذا

الإطار بوصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولاسيما تحرير التجارة وحركة رأس المال.

ثالثهما: فسر اضطلاع الدولة المصرية بدور الوسيط بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة والفلسطينيين والسوريين من جهة أخرى.

لكن الولايات المتحدة لم تظهر اندفاعاً كبيراً لاعطاء الأولوية لمصر في توقيع الاتفاقية المقترحة للتجارة الحرة مع مصر فهذه كبيرة السكان حيث يناهز عدد سكان مصر ٦٥ مليون نسمة مقارنة مع الأردن ٥ مليون نسمة ومع البحرين لكن الولايات المتحدة أعطت المغرب الأولوية بتوقيعها اتفاقية للتجارة الحرة معه في شهر حزيران - يونيو ٢٠٠٤. وهذه الاتفاقية تمثل أول اختراق أمريكي للنفوذ الروسي والأوروبي في مجال الصناعة والتجارة الخارجية كما أن هذه الاتفاقية تؤكد اختيار الولايات المتحدة المغرب شريكاً استراتيجياً مفضلاً في المغرب العربي تريد دعمه اقتصادياً وتجارياً إلى جانب دعمه سياسياً وهذه الاتفاقية ترحبه بحارة المغرب نحو السوق الأمريكية وتضعف اتجاهات التكامل كإطار للنمو في منطقة المغرب العربي وتدمج في الوقت نفسه اقتصاد المغرب في اقتصاد الولايات المتحدة وهي تضعف أيضاً توجه المغرب نحو دول منطقة التجارة العربية الحرة وحتى باتجاه الأسواق الأوروبية في إطار شركائه مع الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة للبحرين فهي أرخبيل من الجزر بلد صغير السكان ويستضيف منذ العام ١٩٧١ قاعدة بحرية أمريكية في المنطقة. ويقوم اقتصاد قائم بالأساس على حرية التجارة من جهة التعاون الصناعي والاقتصادي الخليجي من ناحية ثانية ولايشكل اندفاعه تجارياً في السوق الأمريكية عبر اتفاقية التجارة الحرة المقترحة مع الولايات المتحدة ظاهرة اقتصادية مؤثرة والأمير نفسه ينطق حتى على الكويت التي يتجاوز سكانها (المليون نسمة) ولا على قطر التي ترتبط بعلاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة.

لو تركنا جانباً المفاضلة بين الخيارات (العربية - العربية) و(العربية - الأمريكية) فإن المسألة الأهم تتعلق بقصور الخيار العربي في إقامة منطقة تجارة حرة وتوفير الإطار القانوني والاقتصادي والمستوى الاندماجي كي يواجه العرب تحديات العملة بصعوبة متزايدة فعالة معتمدة على ديناميكية النمو الاقتصادي المشترك والتكامل وبعد فإن العرب بحاجة إلى اتفاق استراتيجي تدعمه الإرادة السياسية الحققة لتطوير منطقة التجارة العربية الحرة إلى منطقة عربية جمركية موحدة ومن ثم إلى تكتل اقتصادي إقليمي تكون المبادرة الاستراتيجية الاقتصادية العربية أداة دفعه وتطويرة ويكون النمو هاجسه وهدفه ويكون التكامل إطاراً وغاية حتى يتمكن العرب من تحسين قرضهم في الاقتصاد العالمي ودرس صفرهم على الجبهة التكنولوجية والاقتصادية.

- (١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع مؤسسة هاينريك Heir ich Boll Foundation وصندوق الاخوة روكفولر وصندوق والس العالمي Wallace Global Fund المكتبة السرقية بيروت لبنان «جعل التجارة العالمية في خدمة الناس» نيويورك ٢٠٠٣. الطبعة العربية الزراعة ص (٩) التطبيقات المبركة للوصول إلى السوق.
- (٢) «٢٠٠٣ مليار شخص يعيشون بأقل من دولار في اليوم، مداخل ١٪ من سكان العالم تعادل مداخل مليارين و ٧٠٠ مليون نسمة». مجلة الامصار والاقتصاد، العدد ٩٧، بيروت ١٦-٣٠ نيسان ٢٠٠٤، صفحة (٨).
- (٣) الحروب والزراعات وسر الفهم من الأسباب المباشرة للفقر صحيفة الحياة العدد ١٥٠٤٨ الاربعاء ٩ حزيران ٢٠٠٤ والمؤقر العالمي لفرقة التجارة الدولية.
- (٤) لا بد من القول أن اعتبار السوق وتوفر أسواق كبيرة استهلاكية ووسيلة يؤثران تأثيرا كبيرا في إمكانية تصنيع المواد البترولية، وأن الدول العربية البترولية والأخرى بقيت عقودا طويلة دون أن تدخل في صفقات اقتصادية متبادلة النافع مع الدول الأسيوية الحديثة التصنيع كثيفة السكان كبيرة الأسواق غير أن العامل الحاسم في جمود قسمة العمل النفطية المختلفة التي فرضت على الدول العربية المصدرة لكان انخفاض سعر النفط الخام الذي استخدمته الشركات النفطية الدولية سلاحا رادعا عن التصنيع البتروكيماوي (المجزي اقتصاديا) في البلدان المنتجة.
- (٥) «وبالك الدولي: انخفاض معدل الفقر في البلدان النامية إلى النصف»، صحيفة السفير، العدد: ٩٧٧٧ - السبت ٢٤ نيسان / أبريل ٢٠٠٤.
- (٦) Attac (ed): "Quand les Femmes se Heurtent à la mondialisation?", Paris 2003, Mille et une Nuits.
- (٧) صحيفة الحياة، الأحد ١٤ آذار، مارس ٢٠٠٤، العدد ١٤٩٦٦.
- (٨) جورج طرابيشي، «هل صحيح أن من الشرور المفترضة للعولمة تدهور وضع النساء» في صحيفة الحياة العدد ١٤٩٦٦، الأحد ١٤ آذار، مارس ٢٠٠٤.
- (٩) يمكن للقارئ أن يستعيد الرقائع والأرقام الإحصائية أعلا في فصول شتى من الكتاب المشار إليه أعلاه وعنوانه «وعندما تصطدم النساء بالعولمة» Attac (ed): Quand le femmes se heurtent à la mondialisation. Paris, 2003, Mille et une nuits.
- (١٠) المرجع السابق.
- (١١) الدكتور حبيقة لويس، «بين المرونة الاقتصادية والانتاجية» صحيفة السفير العدد ٩٧٨٩ بيروت الثلاثاء ١١ أيار / مايو ٢٠٠٤.
- (١٢) المرجع السابق.
- (١٣) خليل البطار «منتدى براو الدولي وتدعيم اسس السلام والتنمية في اسيا» صحيفة تشرين العدد ٨٩٢٨ دمشق الاثنين ٣ أيار / مايو ٢٠٠٤.
- (١٤) القعة الأوروبية - اللاتينية تنفذ التفرّد وتدعو إلى عالم أكثر تعددية وإصلاح الأمم المتحدة، في صحيفة الحياة، العدد ١٥٠٣٩، الاثنين، ٣١ أيار / مايو ٢٠٠٤.
- (١٥) برنامج الامم المتحدة الانمائي بالاشتراك مع مؤسسة هاينريك Heir in ice Boll Foundation وصندوق الاخوة روكفولر وصندوق والس العالمي Wallace Global Fund المكتبة السرقية بيروت لبنان «جعل التجارة العالمية في خدمة الناس» نيويورك ٢٠٠٣. الطبعة العربية (منظمة التجارة العالمية - تحول رئيسي في قواعد التجارة متعددة الأطراف) ص ٣.
- (١٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع مؤسسة هاينريك Heir in ich Boll Foundation وصندوق الاخوة روكفولر وصندوق والس العالمي Wallace Global Fund «جعل التجارة العالمية في خدمة الناس» نيويورك ٢٠٠٣. الطبعة العربية (منظمة التجارة العالمية - تحول رئيسي في قواعد التجارة متعددة الأطراف) ص ٣.
- (١٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع مؤسسة هاينريك Heir in ich Boll Foundation وصندوق الاخوة روكفولر وصندوق والس العالمي Wallace Global Fund «جعل التجارة العالمية في خدمة الناس» نيويورك ٢٠٠٣. الطبعة العربية (منظمة التجارة العالمية - تحول رئيسي في قواعد التجارة متعددة الأطراف) ص ٣.
- (١٨) جعل التجارة العالمية في خدمة الناس، الباب الأول، التجارة، في خدمة البشرية (اتفاقيات التجارة الاقليمية) ص ١١٠ (earth publications scan) نيويورك ٢٠٠٣ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- (١٩) أعضاء اتفاقيات التجارة الاقليمية يتواجهون غالبا وليس دائما في المنطقة الجغرافية نفسها.
- (٢٠) «التجارة» د. سعيد «اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية عقبة في طريق التكامل الاقتصادي العربية» ص ٢٤٣، في المؤلف الجامعي غرفة تجارة دمشق «الشراكة العربية - الأوروبية (محارب لظرة)» دمشق / ٢٠٠١ الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية - جمعية العلوم الاقتصادية - غرفة تجارة دمشق - ملحق (ص ٢٤٣-٢٤٨).
- (٢١) المرجع السابق ص (٢٤٣ - ٢٤٤).
- (٢٢) المرجع السابق ص ٢٤٤.

- (٢٣) النجار، الدكتور سعيد (المرجع السابق ص ٢٤٦).
- (٢٤) «جعل التجارة العالمية في خدمة الناس»، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع مؤسسة هاينريخ He inr ich Boll Foundation وصندوق الاخوة روكفلور وصندوق والس العالمي Wallace Global Fund المكتبة الشرقية ببيروت لبنان «جعل التجارة العالمية في خدمة الناس» نيويورك ٢٠٠٣ الطبعة العربية (الباب الأول، التجارة في خدمة البشرية، ميركوسور: اتفاقية بين دول نامية، ص ١١٢).
- (٢٥) جعل التجارة العالمية في خدمة الناس، الباب الأول، التجارة في خدمة البشرية ص ١١١.
- (٢٦) الفقرة ٢٩ من إعلان المؤتمر الوزاري في الدوحة تم تنفيذها في ١٤ نوفمبر ٢٠٠١ (WT/MIN(01)DEC/1)، ٢٠ نوفمبر ٢٠٠١.
- (٢٧) جعل التجارة العالمية في خدمة الناس، الباب الأول، التجارة في خدمة البشرية ص ١١٦.
- (٢٨) جعل التجارة العالمية في خدمة الناس، الباب الأول، التجارة في خدمة البشرية (اتفاقيات التجارة الاقليمية) ص (١١٠) (earth scan publications) نيويورك ٢٠٠٣ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- (٢٩) جعل التجارة العالمية في خدمة الناس، الباب الأول، التجارة في خدمة البشرية (اتفاقيات التجارة الاقليمية) ص (١١٠) (earth scan publications) نيويورك ٢٠٠٣ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- (٣٠) «الشراكة العربية الأوروبية محارب قطرية» الدكتور سعيد النجار - صادر عن - غرفة تجارة دمشق ٢٠٠١ ص (٢٤٩-٢٥٤).
- (٣١) «الشراكة العربية الأوروبية محارب قطرية» الدكتور سعيد النجار - صادر عن - غرفة تجارة دمشق ٢٠٠١.
- (٣٢) «الشراكة العربية الأوروبية محارب قطرية» الدكتور سعيد النجار - صادر عن - غرفة تجارة دمشق ٢٠٠١.
- (٣٣) «الشراكة العربية الأوروبية محارب قطرية» الدكتور سعيد النجار - صادر عن - غرفة تجارة دمشق ٢٠٠١.
- (٣٤) «الشراكة العربية الأوروبية محارب قطرية» ماذا عن الكلفة؟ اعتقد الكلفة الباهظة لانفاقات الشراكة - الدكتور سعيد النجار - صادر عن - غرفة تجارة دمشق ٢٠٠١.
- (٣٥) «استكمال الاستعداد لدخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» - عبد الحكيم قذاح مدير العلاقات العربية في وزارة الاقتصاد السورية - صحيفة الثورة دمشق العدد ١٢٤٥٥ - الاثنين ١٢ تموز / يوليو ٢٠٠٤.
- (٣٦) «استكمال الاستعداد لدخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» - عبد الحكيم قذاح مدير العلاقات العربية في وزارة الاقتصاد السورية - صحيفة الثورة دمشق العدد ١٢٤٥٥ - الاثنين ١٢ تموز / يوليو ٢٠٠٤.
- (٣٧) «استكمال الاستعداد لدخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» - عبد الحكيم قذاح مدير العلاقات العربية في وزارة الاقتصاد السورية - صحيفة الثورة دمشق العدد ١٢٤٥٥ - الاثنين ١٢ تموز / يوليو ٢٠٠٤.
- (٣٨) «استكمال الاستعداد لدخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» - عبد الحكيم قذاح مدير العلاقات العربية في وزارة الاقتصاد السورية - صحيفة الثورة دمشق العدد ١٢٤٥٥ - الاثنين ١٢ تموز / يوليو ٢٠٠٤.
- (٣٩) «استكمال الاستعداد لدخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» - تصريح للسيد عبد الحكيم قذاح مدير العلاقات العربية بوزارة الاقتصاد - صحيفة الثورة العدد ١٢٤٥٥ / الاثنين ١٢ تموز / يوليو ٢٠٠٤.
- (٤٠) «اتفاق أردني - إسرائيلي للتجارة الحرة» صحيفة السفير ببيروت العدد ٩٧٩٤ - الاثنين ١٧ أيار / مايو ٢٠٠٤.

شيخوخة الرأسمالية

سمير أمين (*)

ترجمة : منى طلبة (**)

طريق تكتيف للمستجدات التكنولوجية التي تحدث انقلاباً في أشكال نظام الإنتاج والعمل. وكما تتمثل الأزمة الانتقالية في قلب علاقات القوى الاجتماعية والسياسية التي سادت في فترة سابقة طويت صفحتها، نبدو نحن الآن كذلك في حالة انتقال من هذا النوع.

ويتم التعبير عن هذا الإجماع من خلال التأييد الواسع للفكرة التالية: إن الأزمة البنيوية الحالية والحلل المميز لهذه الفترات الانتقالية وما يؤدي إليه مباشرة من فوضى. كل هذا سوف يتم تجاوزه دون تضحية ضرورية بالقواعد الأساسية التي تنظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية المميزة للرأسمالية.

بعبارة أخرى لقد بانت طلائع مرحلة جديدة للتراكم والتوسع الرأسمالي العالمي. ولتكن هذه المرحلة ما سوف تكونه، لكنها في النهاية أصبحت أمراً «مقبولاً» لأنها سوف تؤدي في نهاية المطاف إلى تقدم كبير تتقاسمه دول العالم، وإن لم يكن على قدم المساواة.

ويضم هذا الإجماع كلاً من المحافظين الليبراليين والإصلاحيين «المعتدلين» بل أحياناً ينضم إليهم من

١- تسمير الأطروحة التي أقدمها وأتبناها في هذا المقال في مواجهة رباح العصر، فئمة إجماع واسع الآن حول الرأسمالية، كان سبباً - هو وعوامل أخرى - في انهيار الموجة الأولى من التجارب الرامية إلى تشييد بديل اشتراكي. ووفق هذا الإجماع ستكون الرأسمالية أفعاً لا يمكن تجاوزه، إذ يتمتع النظام الرأسمالي بمرنة لامثيل لها، مما سيسمح له بالتكيف مع كافة التحولات الممكنة تخيلها، وذلك من خلال استيعابه لها جميعاً لإخضاعها في النهاية لضرورات المنطق الأساسي الذي يقوم عليه هذا النظام ويتحدد بمقتضاه. يتكون تاريخ الرأسمالية من مراحل متتالية من التوسع. تقطعها فترات انتقالية مشوشة (أي فترات أزمت بنوية): هذه هي القراءة الأكثر شيوعاً لتاريخ الرأسمالية، وأفضل مثال لهذه القراءة نجده في نظرية الدورات الطويلة الأمد (نظرية كوندرا تيف Kondratieff). مثلاً، غير أن ما اتسمت به هذه النظرية من طابع شديد الآلية جعلني غير مقتنع بها. ويتم التبشير بكل مرحلة من مراحل التوسع المتتالية هذه (وهي مراحل يرمز إليها بالرمز «أ» بحسب لغة كوندرا تيف) عن طريق حدوث تحولات هامة، أو عن

(*) مفكر مصري.

(**) أستاذ مساعد كلية الآداب / جامعة عين شمس.

كانوا فيما سبق راديكاليين. ويولي المحافظون الليبراليون ثقته «لآليات السوق»، إذ ستسمح هذه الآليات - كما يصرحون بذلك هم أنفسهم - بمرحلة جديدة من «الرخاء» قادرة بدورها على إرساء عصر جديد من السلام الدولي، ومنع الديمقراطية أقصى حظ لها من الانتشار في أكبر عدد ممكن من الأمم، ذلك، إن لم يؤد جنون الدول إلى عرقلة ازدهار آليات السوق. وإذا ما كان ينبغي أن يكون هناك قائد لهذه المعزوفة العالمية حتى يتم عبور العاصفة المؤقتة، فليكن، ومن هنا تجدد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية - التي يصنفها الليبراليون الأمريكيون بأنها نوع من التسامح الكريم - مبرراتها المشروعة. وقد انضم لوجهة النظر هذه الكثيرون بما بعد الحداثيين. وما لاشك فيه أن مرحلة التوسع الرأسمالي الجديد - في منظور الكثيرين من الإصلاحيين الراديكاليين والشوريين - لا تستبعد مع ذلك حركات النضال الاجتماعي، بل إنها بالأحرى تستدعيها من خلال خلقها لظروف جديدة للانتشار الممكن والمتنظر لهذه الحركات، ولاتعليق.

وما أخذه على هذه الرؤية هو جعلها بسلسلة كاملة من الخصائص الجديدة التي تبين عما أسميه «بشيخوخة» النظام الرأسمالي. والشيخوخة التي أعنيها هنا ليست تلك الشيخوخة المظمتة الترقية لنهاية الأجل. وإنما على العكس تماماً، إنها شيخوخة تنبئ في استعانتها بالنعف. ذلك العنف الذي يحاول النظام الرأسمالي أن يدمم بواسطته مهما كلفه الأمر، حتى وإن كان الثمن هو فرض أقصى أشكال البربرية على البشرية. وعلى ذلك فإن هذه الشيخوخة تدعو الإصلاحيين الراديكاليين والشوريين إلى مزيد من الراديكالية وأكثر من أي وقت مضى، وإلى عدم الاستسلام لإغواء الخطاب المسكن المسابر لروح العصر ولما بعد الحداثة. والراديكالية التي أعنيها هنا لاتعني التمسك - بصورة آلية وجماعية عند التحليل الأخير - بالأنطولوجيات الراديكالية والشورية التي عبرت عن نفسها في مرحلة سابقة من التاريخ (بشكل عام في القرن العشرين)، وإنما تعني التجديد

الراديكالي الذي يأخذ في الاعتبار كل التحولات الجارية في العالم المعاصر.

٢- أولى هذه التحولات الهامة التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار هي «الثورة العلمية والتكنولوجية» الحالية. إذ تقوم كل ثورة تكنولوجية (وكانت هناك عدة ثورات تكنولوجية طيلة تاريخ الرأسمالية) بقلب أنماط نظام الإنتاج والعمل، كما أنها تفكك الأشكال القديمة لتقييم على أنقاضها أشكالاً جديدة التركيب. وبما أن هذه العملية لاتتم بشكل فوري فإنها تمر بفترة فوضوية إلى حد ما. وبما أن عملية التفكيك هذه تضعف بدورها الطبقة العاملة، فهي تبطل أشكال التنظيم والنضال الخاص بهذه الطبقة. وكانت هذه الأشكال قد أسست في فترة سابقة طويت صفحاتها، إلا أنها كانت - من قبل - فعالة لمواحتها لظروف العصر الذي نشأت فيه، وهو ما لم يعد متحققاً في ظل الظروف المتجددة. في لحظات التحول هذه، يرجح ميزان القوى الاجتماعية لصالح رأس المال. وهذه هي الخاصية الأولى التي نلقاها في لحظتنا الراهنة.

لقد اقتضت كل الثورات التكنولوجية السابقة في تاريخ الرأسمالية (صناعة النسيج، الآلة البخارية، صناعة الصلب، السكك الحديدية، ومنظومة الكهرباء والبشرول والسيارة والطائرة) توظيف استثمارات ضخمة عند أعلى سلسلة الإنتاج. يتعلق الأمر هنا بالاكتشافات العلمية التي تقتصد العمل المباشر لقاء تشغيل كم أكبر من العمل غير المباشر المستثمر في المعدات. وتقتصد هذه الابتكارات التكنولوجية الجديدة كم العمل الكلي اللازم لإنتاج كمية معينة من السلع، كما أنها أيضاً وبصفة خاصة تحوّل الإنتاج المباشر للعمل إلى إنتاج للمعدات. وعلى هذا النحو كانت الثورات التكنولوجية السابقة تدعم سلطة أصحاب رؤوس الأموال (أي المعدات) على من يقومون بتشغيلها (أي العمال).

ويبدو أن الثورة التكنولوجية الجديدة - التي تتسم ببعدين رئيسيين هما: المعلوماتية والهندسة الوراثية - تسمح باقتصاد العمل المباشر والمعدات (التي يقاس حجمها بما لها من قيمة سلعية) في آن واحد. غير أن

هذه الثورة تقتضي تقسيماً آخر لمجمل العمل القائم لصالح العمل الفني المؤهل. فما الذي تعنيه هذه السمة الجديدة المميزة للثورة التكنولوجية الحالية؟ وساهي إنجازاتها الفعلية (أي في إطار هذه العلاقات)؟

المحتمل والفعلية يدخلان هنا في صراع. فهذه الثورة التكنولوجية تعني أن المزيد من الشراء يمكن الحصول عليه مع القليل من العمل، دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى دعم سلطة رأس المال على العمل. وهذا يعني أن اجتماع الشروط اللازمة - لكي يعقب غط آخر لخط الإنتاج الرأسمالي الحالي - قد أصبح في طريقه للتحقق. فالرأسمالية - من الناحية الموضوعية - قد عفى عليها الزمان. لكن العمل في عالم الرأسمالية الفعلية لا يستطيع أن يقوم بنفسه وإنما بواسطة رأس المال الذي يهيمن عليه. أي بقدر ما يكسب رأس المال من العمل بقدر ما يكون استثمار العمل مربحاً. وحين تستعد هذه العملية نسبة متزايدة من العمال المحتملين من مجال العمل (وهو ما يعني حرمانهم من أي دخل ممكن) فهي تحكم على النظام الإنتاجي بالتقلص، أو على الأقل تقتضي بعدم انتشاره إلا وفق مستوى للنمو أدنى بكثير من ذلك المستوى الذي تتيحه الثورة التكنولوجية بدونه.

إن الخطاب الشائع عن الرأسمالية الجديدة يستبعد الجدل بشأن حدود الرأسمالية، سواء ما يخص منها التنظيم الجديد للعمل في المستقبل (مجتمع الشبكات) أو تحول ملكية رأس المال (الرأسمالية الشعبية وخط التراكم المالي)، أو ما يخص العلم الذي أصبح عاملاً حاسماً في عملية الإنتاج.

ويتعلق الخطاب الأول في هذا المضمار «بنهاية العمل» و«مجتمع الشبكات» (الذي يلغي التراتبيات الرأسية ويحل محلها التداخلات والعلاقات الأفقية) وظهور «الفرد» (دون اعتبار لوضعه الاجتماعي إذا كان صاحب رأس مال أم عامل) بوصفه «فاعلاً للتاريخ». وتتعامل كل النماذج الرائجة لهذا النوع من الخطاب بدءاً من ريفكين Rifkin وحتى كاستل Cas-tells ونيجري Negri (١) مع الرأسمالية وكأنها لم

توجد أبداً من قبل، أو كأن المقتضيات الموضوعية للتكنولوجيا الجديدة سوف تغير من حقيقة هذه الرأسمالية إلى الحد الذي سيؤدي إلى اختفاء الطابع الأساسي لها. هذا الطابع الذي يتمثل في قيامها على أساس تراتبي رأسي لا يمكن تفاديه، وهو الأساس الذي يضمن سيطرة رأس المال على العمل. وبهذا يعبر هذا الخطاب عن وهم «التحويل على التكنولوجيا» الذي طالما تكرر على مر التاريخ، ذلك أن أيديولوجيا النظام الرأسمالي في حاجة دائمة إلى هذه العبارات الوهمية من أجل استبعاد السؤال الحقيقي عن يتحكم في استخدام التكنولوجيا؟.

ويتعلق الخطاب الثاني بالتوزيع المزعوم للملكية رأس المال، والتي ستصبح من الآن فصاعداً ملكية متاحة - كما يقال - «للناس العاديين» من خلال توظيفهم لأموالهم في البورصة وفي صناديق الائتمان التعاوني. إنه خطاب «الرأسمالية الشعبية» الذي أكل عليه الدهر وشرب، وهو أيضاً صيغة شديدة الادعاء «لنمط التراكم المالي» (٢). وما من جديد في هذا الخطاب الذي دائماً ما يكون مُثبت الصلة بواقع العلاقات الاجتماعية.

والخطاب الثالث يجعل من العلم من الآن فصاعداً «العامل الحاسم للإنتاج». وتبدو هذه الأطروحة جذابة للوهلة الأولى، نظراً لكثافة المعارف العلمية والوسائل التقنية المعمول بها في غط الإنتاج الحديث. لكن هذه الأطروحة تقوم على الخلط بين العلاقات الاجتماعية من جانب والمعارف النظرية والعملية من جانب آخر. ولا يمتنع هذان العنصران بذات المقام في عملية تنظيم الإنتاج. وقد اقتضى نظام الإنتاج منذ عصور ما قبل التاريخ السحيقة معارف نظرية وعملية. ولم تعتمد مهارة الصيد على فعالية القوس فحسب وإنما على معرفته بالحيوانات أيضاً. وما استطاع فلاح في العصور الأولى أن يزرع حبة واحدة وأن يجعلها تنمو بدون معارف متراكمة عن الطبيعة.

العلوم والمعارف موجودة دائماً، ولكن خلف هذا المشهد الذي يحتل الصدارة توجد العلاقات الاجتماعية (من الذي يملك القوس؟ من الذي يملك

الأمر هنا بروح المبادرة للمشروع الاستثماري التي طالما كانت محل إشادة، أم يتعلق بالأحرى بممارسة نوع من الإتاوة؟(٣١).

ولا يقتضي السوق في ذاته هذا الانتزاع للملكية، وإنما ينتج ذلك - في الواقع - من إرادة ضبط السوق لصالح احتكار الشركات الكبرى وحدها. وذلك لأن الرأسمالية ليست مرادفة «لاقتصاد السوق» كما هو واردٌ في الأيديولوجيا الليبرالية التبسيطية. وليس لفهم اقتصاد السوق أو «الأسواق المعصمة» أي مدلول في الواقع، إنه فقط مُسلمة تنطلق منها نظرية لعالم وهمي، عالم يعيش فيه «اقتصاديون صرف». وإنما تتحدد الرأسمالية بوصفها علاقة اجتماعية تضمن هيمنة رأس المال على العمل، أما السوق فيأتي فيما بعد.

وتتحقق سيطرة رأس المال على العمل بشكل فعلي من خلال الملكية الخاصة لرأس المال وحرمان العمال من الوصول إلى حيازته. كيف إذن - من هذا المنظور - تظهر آثار انزواء التكنولوجيا الحالية؟ هنا يمكن السؤال الحقيقي التعلق بهذه الثورة.

فهل انقلب معنى الحركة التي تنظم أشكال الإنتاج الفائق الحديثة؟ إننا نؤكد على هذا الانقلاب في عجالة حين نضع في الصدارة حقيقة مؤداها أن التكنولوجيا الجديدة وأن تطلبت عملاً أقل فهي تتطلب عمالة ذات مؤهلات أعلى. ويحتاج هذا الرأي إلى إعادة نظر وإلى الكثير من التدقيق. لأن رأس المال يحافظ على تحكمه المطلق في كل عمليات الإنتاج المعنية هنا. ففي مجال المعلوماتية هناك احتكارٌ مهول من قبل الشركات العملاقة المتحكمة في إنتاج البرامج ورواجها واستخدامها. وفي مجال الهندسة الوراثية هناك احتكار هائل من قبل الشركات المنظمة للبحوث في هذا المجال وفق الأهداف التجارية للمنتجات التي تبتكرها هذه البحوث. كما أن هناك تحكماً مماثلاً في المجال الزراعي من خلال فرض إتاوة منظمة على معارف الفلاحين كما ذكرت آنفاً.

هناك جديدٌ بلا شك: وهو أن قوة اقتصاد العمل الكلي الذي تسمح التكنولوجيا الجديدة بتشغيله يؤدي

الأرض، المصنع؟). السؤال الحقيقي - المستبعد من الخطاب السالف ذكره (ومن حسابات القياس الاقتصادي الرديئة التي تلتزم «قياس» الأنصبه الخاصة بكل من رأس المال والعمل والعلم في الإنتاجية العامة) - هو: من الذي يتحكم في المعارف الضرورية للإنتاج؟ بالأسس كان الكاهن هو الناطق بالمعارف العملية لدى الفلاحين ومسيطرٌ عليها بمعارفه، بما يسمح له بتبرير نظام السلطة (ولا بهم هنا إن كنا نعتبر اليوم مثل هذه المعارف معارف خيالية).

لقد انتشرت الرأسمالية - بالضبط - حين انتزعت من المنتجين ملكيتهم لوسائل الإنتاج، بل أكثر من ذلك، حين انتزعت ملكيتهم لمعارفهم. لقد تم التحكم في تقدم قوى الإنتاج عن طريق انتزاع الملكية. وحل محل العامل الشبيه بالحرفي في مصنع القرن التاسع عشر. عاملُ الإنتاج الضخم - العامل غير المؤهل - في عصر الإنتاج الفوري (طبقاً لنموذج مصنع فورد للسيارات). كما تم الاستحواذ على المعارف التقنية من قبل «الإدارة التقنية» التي ستخضع بدورها للسلطة العليا للإدارة التجارية والمالية. ويقدم لنا اجتياح قطاع الأعمال لمجال الزراعة حالياً مثلاً غزواً بهذا الصدد. لقد منحت الشركات التجارية المتعددة الجنسيات لنفسها الحق في الاستحواذ على المعارف الجماعية الزراعية للعالم بأسره ولاسيما العالم الثالث، وهو الحق الذي تنوي منظمة التجارة العالمية - صنيعة هذه الشركات - حمايته. وذلك من أجل أن يُعاد إنتاج هذه المعارف في شكل منتجات مُصنَّعة يكون لهذه الشركات وحدها حق (إعادة بيعها) (جبراً) إلى الفلاحين المحرومين من الاستخدام الحر لمعارفهم. وهذا مثلاً هو حال الأرز البسماني الذي يعاد بيعه من قبل شركة أمريكية متعددة الجنسيات إلى الفلاحين الهنود، ولكن أيمن لنا - بعيداً عما يمكن أن تؤدي إليه سياسة الشركات المتعددة الجنسيات الخاصة بالأعمال التجارية في مجال الزراعة من تهديد بإفقار الرصيد الجيني من الأنواع الحية على مستوى الكروك - أيمن لنا أن نصف مثل هذه العمليات بصفة أخرى غير صفة «القرصنة»؟ أيتعلق

في النهاية إلى تخفيض شرس لحجم العمالة المخاضعة لسيطرة رأس المال. والمحنة هنا - وهي حجة ناجحة عن الوضع اللازم للامشروط للرأسمالية - هي أن العمالة التي تم تسريحها اليوم سوف تعاود العمل غداً مع اتساع الأسواق. وكما كان الحال بالأمس ووفق الطريقة الفردية في تنظيم العمل، سوف يتم تعويض الوظائف الملقاة - بسبب تقدم العملية الإنتاجية - بفرص عمل جديدة ويتوسع إنتاجي عام. ولا تحافظ هذه المحجة على تماسكها اللهم إلا إذا تدخلت الدولة لضبط هذه العملية. وإن لم تتدخل الدولة فسوف يقوم السوق باستبعاد العمالة بغير رجعة. لأن العامل المستبعد الذي لم يعد لديه أي دخل سيتم تجاهله من قبل السوق الذي لا يعرف إلا الطلب الموسر. يسير السوق - إذن - قدماً بنظام تراجمي، إذ يقوم بتركيز إنتاجه على الطلب الموسر المتضائل. وقد كان الأمر على هذا النحو فيما سبق في إطار الطريقة الفردية (وظل كذلك في غضون أزمة الثلاثينيات)، وإن لم يستمر هذا الوضع فيما بعد عام ١٩٤٥، فذلك لأن الدولة كانت قد تدخلت في هذه الحقبة لتحجيم الآثار الناجمة عن دوامة التراجع هذه. لقد تصدّت الدولة لهذا الوضع لتفرض «عقداً اجتماعياً» تتيحها العلاقة الجديدة بين قوى العمل / رأس المال. ويعتضى هذه العلاقة افتتح هذا العقد الاجتماعي بدوره مجالاً جديداً لتوسع الأسواق. ولم تكن الدولة حينئذ أداة لرأس المال وحده، وإنما كانت أداة لإيجاد تسوية اجتماعية. من أجل هذا كنتُ قد قلتُ من قبل أن الدولة الديمقراطية في النظام الرأسمالي هي دولة الضبط الاجتماعي للسوق.

فلماذا - إذن - لن يكون الوضع على هذا النحو في المستقبل مع كثرة الإمكانات التي تسمح بها التكنولوجيا وتتيح لها الزواج؟ وإذا ما كنا قد رفضنا الموقف النظري لليبراليين (لأن عدم ضبط السوق لن يقدم حلاً للمشكلة) فهل يعني هذا أننا نعلي من شأن الإصلاح، أي من شأن تدخل الدولة الضابطة للسوق؟ نعم.. ولكن بشرط أن نعي بأن كثرة الإصلاحات الضرورية لإيجاد حل للمشكلة - حل يقوم على الإدماج لا الاستبعاد - ينبغي لها أن تكون على غير

مقياس سابق، أي بغير قياس على الإصلاحات التي أجرتها من قبل قلة نادرة من الإصلاحيين الذين صمدوا في وجه المد الهائل لليبرالية. لا يتعلق الأمر هنا بأقل من الإصلاح الجذري بكل ما تعنيه هذه العبارة من معنى. إنه الإصلاح الذي يجزؤ على مهاجمة مبدأ الملكية الذي يتم بواسطته التحكم في عمل التكنولوجيا الجديدة لصالح احتكار الأقلية وحدها لرأس المال. بعبارة أخرى، لقد أصبح من الضروري صياغة عقلانية جديدة غير تلك العقلانية التي تتجلى في ربحية رأس المال. وهذا هو الشرط الذي لا يمكن تغاذه من أجل تقدم الإنسانية. الإصلاح الجذري هو شرط إعمال الطاقات الكامنة للشورة التكنولوجية في ذاتها. أن نعتقد أن هذه الشورة سوف تطلق من تلقاء نفسها هذه الطاقات. فهذا تصور أقل ما يقال عنه - كما أرى - أنه تصور ساذج تماماً.

٣- ليست الرأسمالية مجرد غطٍ للإنتاج، فهي أيضاً نظام عالمي قائم على أساس الهيمنة العامة لهذا النمط. لقد ارتبطت رسالة الرأسمالية منذ أصولها الأولى بالفوز. واستمرت في التعبير عن نفسها دائماً بهذه الطريقة. غير أن الرأسمالية - في توسعها العالمي - قد شيدت ووسخت باستمرار مبدأ اللامساواة واللاتكافؤ بين مراكزها السائدة الفائزة وبين أظرافها المسودة. ولهذا السبب كنتُ قد وصفتُ الرأسمالية بأنها نظام امبريالي بطبيعته. كما كتبتُ أيضاً أن الامبريالية تشكل «مرحلة دائمة» للرأسمالية. وأوضحْتُ أن التناقض الرئيسي للرأسمالية بوصفها نظاماً عالمياً إنما يتجلى من خلال هذه المفارقة المبرزة والتي تتمثل في اللاتكافؤ المتفاقم بين الدول. كما يتضح هذا التناقض أيضاً بشكل أيديولوجي وسياسي من خلال التعارض بين الخطاب الكوني للرأسمالية وبين الواقع الناتج عن توسعها، أي واقع اللامساواة المتزايدة بين شعوب الكرة الأرضية. غير أن السمة الامبريالية للرأسمالية - وهي سمة دائمة - قد تجسدت في الأشكال المتعاقبة التي اتخذتها علاقة اللامساواة و اللاتكافؤ بين المركز / الأطراف. وبما أن كل مرحلة من مراحل هذه العلاقة

لأرباحه بأشكال مختلفة (أرباح مباشرة تُستدَر من هذه المجمعات الجديدة، وفوائض شتى تُسحب من أنفاط الإنتاج الخاضعة لرأس المال). لقد كان انتقال القيمة من الأطراف إلى المركز وفق الصيغ الخاصة بكل مرحلة من مراحل الأداء الامبريالي (وهو ما أُطلقت عليه الأشكال المتعاقبة لقانون القيمة المُعولم) هو أحد العوامل الحاسمة في تكريس اللاتكافؤ المذكور. ولكن أياً كان مدى الابتزاز المالي، فإن رأس المال الامبريالي كان يواصل مسيرته إلى الامام، مُصْثراً رؤوس أموال جديدة لغزو مساحات جديدة يخضعها لتوسعه. وبهذا المعنى استطاع رأس المال أن يمضي في رسالته «البناء». وما أن تم الشعور بهذه الرسالة بوصفها كذلك حتى استطاع رأس المال أن يُغذي الوهم لدى الأطراف بأنها تستطيع أن تلحق بالآخرين إذا ما ظلت قابضة داخل النظام الكلي للرأسمالية. لقد كان هذا الوهم - ولنصفه سريعاً هنا بأنه «برجوازي قومي» - موجوداً بالفعل، وحاضراً بكل ثقله على الساحة السياسية.

يرتكز أنصار الامبريالية على هذا البعد «البُنا». في التوسع الرأسمالي ليمجدوا صفته المزعومة «بالتقدمية». ومن جهة أخرى علينا أن نلاحظ أن الامبريالية المشار إليها لا يمكن اختزالها بأي طريقة كانت في البعد السياسي (الاستعمار) الذي كان يصحبها أحياناً، وهو الاختزال الذي يقوم به - للأسف - نيجري. فسويسرا والسويد - دولتان بلا مستعمرات - وهما جزء من النظام الامبريالي ذاته، مثلهما في ذلك مثل فرنسا وبريطانيا صاحبتى المستعمرات المتزايدة. ليست الامبريالية - إذن - «ظاهرة سياسية» واقعة خارج نطاق الحياة الاقتصادية. إنها نتاج المنطق الذي يوجه تراكم رأس المال.

كل شئ يشير إلى أن صفحة البناء قد طويت. ولانستند هنا إلى إحصاءات كمية فحسب لنقول أن في الوقت الحالي أصبح تدفق الأرباح وانتقال رؤوس الأموال من الجنوب إلى الشمال يفوق بكثير هذا المد الهزيل لرؤوس الأموال الجديدة المُصْثَر من الشمال إلى

كانت فريدة من نوعها، فقد كانت القوانين - التي تتحكم في إعادة إنتاجها - وثيقة الصلة بخصوصيات تراكم رأس المال في كل مرحلة على حدة. كان هناك إذن - طيلة تاريخ الرأسمالية على مدى خمسة قرون - لحظات من القطيعة التي تفصل مرحلة من الامبريالية عن تلك التي تليها. وتتميز لحظات القطيعة هذه ببزوغ خصوصيات جديدة.

لقد كانت الامبريالية في جميع مراحل التوسع الرأسمالي عبارة عن امبريالية «غازية»، أي أنها كانت «تدمج» دوماً - وبمقدرة متنامية - أقاليم وشعوباً ظلت حتى ذلك الحين خارج مجال نشاطها. من جهة أخرى، كانت هذه الامبريالية جذرية بالتعبير عن نفسها بصيغة الجمع وليس المفرد، إذ أنها كانت نتاج عدة مراكز امبريالية تتنافس فيما بينها تنافساً عنيفاً من أجل السيطرة على عملية التوسع العالمي. وهاتان الخصيصتان المميزتان للامبريالية في سبيلهما الآن للزوال لتحل محلهما خصيصتان جديدتان عكسهما تماماً. أولاهما: أن الرأسمالية الجديدة في توسعها العالمي الجديد تستبعد أكثر مما تدمج وذلك بنسب غير مسبوق. وثانيتهما: أن الامبريالية الجديدة يتم التعبير عنها من الآن فصاعداً بصيغة المفرد، فقد صارت امبريالية واحدة جماعية لثالث مُكوّن من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان. ومن الواضح طبعاً أن كلتا الخصيصتين الجديديتين مرتبطتان ببعضهما ارتباطاً وثيقاً.

على المستوى الواقعي كانت الامبريالية القديمة «مُصْثَرة لرؤوس الأموال»، أي أنها كانت تأخذ بزمام المبادرة لاحتلال مجتمعات الأطراف وإنشاء مجتمعات جديدة للإنتاج (ذات طبيعة رأسمالية) فيها. وبذلك كانت الامبريالية تقيم جديداً وبالتوازي تهدم قديماً. وبالطبع لم تكن إقامة الرأسمالية لمجتمعات منتجة يتم بالتجانس التدريجي بين مختلف المجتمعات في كوكبنا الرأسمالي، بل على العكس من ذلك، تم تشييد مجموعة غير متكافئة من المراكز / الأطراف. كما لم يُوضَع رأس المال المُصْثَر في سِخاء تحت تصرف المجتمعات التلقية له. فقد كان رأس المال هذا محققاً

الجنوب. ويمكن لهذا الخلط ألا يكون إلا عرضياً كما يدعي الخطاب اليساري. ولكن هذا الزعم ليس صحيحاً، لأنه في الحقيقة يعبر عن انقلاب في العلاقة بين البعد «البَّاء» والبعد «الهَدَّام»، وهما البعدان اللزمان للامبريالية. واليوم لدينا جرعة إضافية من الانفتاح على توسع رأس المال في الأطراف - وإن كان هامشياً - وهو الأمر الذي يستلزم خراباً هائلاً لا يمكن تصوره. وسأذكرُ فيما بعد أكثر الأمثلة حدةً وإيضاحاً في هذا الصدد. إن انفتاح مجال الزراعة على توسع رأس المال هو بوجه عام توسع هامشي بالنسبة لفرص الاستثمار المحتملة، وبالنسبة لإمكانية إيجاد فرص عمل جديدة حديثة ذات إنتاجية عالية، وهو الأمر الذي يجعل - من الآن فصاعداً - بقاء نصف البشر على قيد الحياة موضع شك، ولا أقل من ذلك.

بصفة عامة ووفق منطق الرأسمالية، تؤدي الأوضاع الاحتكارية الجديدة - والتي تعود بالنفع على مراكز التحكم في التكنولوجيا والاتصالات والوصول إلى المصادر الطبيعية - بل قد أدت وستؤدي أكثر فأكثر إلى المزيد من تدفق قيمة الإنتاج المُحوَّلة من الجنوب إلى القطاع المهيمن لرأس المال المُعولم (رأس المال المتعدد الجنسيات)، والصادرة عن الأطراف الجديدة الأكثر تقدماً في مجال التصنيع الحديث والتي يُقال أنها بلدان «قادرة على المنافسة».

لقد تطورت الامبريالية أيضاً في بعدها الثاني، فقد صرَّت بمراحل اتسعت بالمنافسة العنيفة بين الامبرياليات القومية لتصل الآن إلى مرحلة الإدارة الجماعية للنظام العالمي الجديد بواسطة الثالث الأمريكي الأوروبي الياباني. هناك أسباب متعددة يسمح لنا ترابطها بتفسير هذا التطور. من هذه الأسباب أن الإدارة الجماعية أصبحت ضرورة يفرضها تفاقم الحروب واتساع مناحيه لدى شعوب الجنوب من جراء ملاحقة التوسع الرأسمالي لها. فقد ساقطنا الامبريالية الجديدة وسوف تسوقنا دائماً أكثر فأكثر إلى «حرب دائمة» تتجلى سيادة رأس المال المتعدد الجنسيات من خلال تحكم الثالث فيه) ضد شعوب الجنوب. هذه الحرب ليست حرباً سببتها ظروف طارئة،

كما أنها ليست انحرافاً مفرداً لفطرسة النظام الجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية والتي يرمز إليه المشنوم بوش الابن. فهذه الحرب هي وضع راسخ تقتضيه بنية الامبريالية في المرحلة الجديدة من طور انتشارها.

باختصار كانت امبريالية المراحل التاريخية السابقة للتوسع الرأسمالي مؤسسة على دور «فَعَّالٍ» للمراكز التي كانت تصوغ أشكال التنمية في الأطراف حتى وإن كانت هذه التنمية تابعة وغير متماثلة وغير متكافئة. لكن الامبريالية الجماعية للثالث - وبوجه خاص لمركز المراكز (الولايات المتحدة) لم تعد تعمل بهذه الطريقة. إذ تلتهم الولايات المتحدة الأمريكية نصيباً مهماً من الفائض التدفق على مستوى العالم. ولم يعد الثالث الامبريالي مُصنَّراً ذا بال لرؤوس الأموال إلى الأطراف. ولا يمثل الفائض الذي يضخه تحت مسميات عدة (ديون البلدان النامية وأوروبا الشرقية) مقابل موازنة للاستثمارات الجديدة المُشجَّعة التي يقوم بتحويلها. وتعد هذه الصفة الطفيلية لطريقة أداء هذا النظام الامبريالي - في ذاتها - علامة على الشيخوخة التي تضع هذا التناقض المتفاقم بين المراكز / الأطراف (الذي يسمى بالشمال / الجنوب) في موضع الصدارة.

في اللحظة الراهنة يُشَبِّدُ صُنَاعُ الخطاب الأيديولوجي الإعلامي بانطواء المراكز على ذاتها تاركة الأطراف لمصيرها التعس بوصفه الدليل على أنه لم تعد هناك «امبريالية» بما أن الشمال يمكن له الاستغناء عن الجنوب. وهذه أطروحة لا تُكْذِّبُها فقط الوقائع اليومية بما لا يدع مجالاً للشك في كذبها (لماذا إذن توجد منظمة للتجارة العالمية، وصندوق للتقنية الدولي، وتدخلات حلف الأطلسي في شئون الدول)، بل أكثر من ذلك هي أطروحة تتنكر لجسور الأيديولوجية البرجوازية التي كانت في أصولها الأولى تعرف كيف تؤكد رسالتها العالمية. لقد تم التخلي عن هذه الرسالة لصالح خطاب جديد عن الخصوصيات الثقافية يُقال أنه ما بعد حداثي. أليس هذا - في واقع الأمر - رمزاً لشيخوخة النظام الذي لم يعد لديه

ما يطره على ٨٠٪ من سكان الأرض؟

ترتكز نزعة الهيمنة لدى الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الضرورة الموضوعية للامبريالية الجماعية الجديدة والتي ينبغي عليها أن تدير التفاوت المتفاقم بين المركز والأطراف باستدعاء متزايد لوسائل العنف. وتبدو الولايات المتحدة الأمريكية - بفضل تفوقها العسكري - رأس حربة هذه الإدارة الجماعية، أما مشروعاتها الخاص «بالمراقبة العسكرية للكرة الأرضية» فهو سبيلها لضمان الفاعلية المنتظرة لهذا التفوق. إنه التفوق الذي ستكلف الولايات المتحدة الأمريكية شركاءها في الثالوث بالإفناق عليه، حين تفرض عليهم كما تفرض على سائر بلدان العالم تمويل العجز الهائل في ميزان المدفوعات الأمريكية. والطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة تعرف أن اقتصاد بلادها هش وأن مجمل الاستهلاك الكلي للولايات المتحدة يتجاوز بكثير قدراتها، وأن الوسيلة الرئيسية التي بحوزتها لجبر سائر بلدان العالم على تغطية العجز في ميزانيتها هي نشر قواتها العسكرية. وليس لها في ذلك من خيار آخر. لقد اختارت الولايات المتحدة - في سبيل التأكيد على هذا الشكل من الهيمنة - الهروب إلى الأمام، وهي تعبى شعبيها ولاسيما طبقاته الوسطى بدعوى «الدفاع بأي ثمن عن غط الحياة الأمريكية»، وإن أدى هذا الشمن إلى القضاء على قطاعات كاملة من البشرية. فهذا لا يشكل أدنى أهمية. وتعتمد الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة على أنها تستطيع أن تخرج إلى مفارقاتها الدامية هذه شركاءها في أوروبا واليابان. وباسم ما تقدمه من خدمات «لهذه الجماعة من المحظوظين» تستطيع أن تحصل على موافقتهم على تغطية عجزها المالي. ولكن إلى متى؟

فالشمن الذي تقبل كل من أوروبا واليابان دفعه - لتسمح للهيمنة الأمريكية بالانتشار - غال جداً، وسوف يزداد ارتفاعاً. فالمجتمع الأمريكي يعتمد في بقاءه على الصورة التي يعطيها لنفسه لتحويل إسرائفه وتبذيره. ويتحدث كما لو كان في وضع الحاكم للعالم! إن ظروف الاقتصاد العالمي رهينة بالحفاظ على

التبذير الأمريكي. فإذا ما أصاب الولايات المتحدة الأمريكية ركود اقتصادي، فما هي صادرات أوروبا وآسيا - والتي هي في جانب منها جزء من طرف واحد تدفع لروما الجديدة - تستعسر. وذلك أن هذه الدول قد اختارت أن تؤسس نموها الاقتصادي على هذه الصادرات العيشية بدلاً من أن تدعم نظم إنتاجها واستهلاكها الخاصة (وهو ما سوف يكون إشاراً لتنمية متمركزة حول الذات). لقد وقع الأوروبيون والآسيويون في الفخ، لأن بلداً واحداً هو الولايات المتحدة الأمريكية له وحده الحق في السيادة وفي التنمية المتمركزة حول الذات، ذات عدوانية تنزع إلى غزو العالم الخارجي. أما الآخرون جميعاً فهم مدعوون للبقاء في إطار تنمية متجهة كلية إلى خارج الذات، أي أنهم مدعوون لأن يصيروا تابع للولايات المتحدة الأمريكية. هذه هي رؤية «القرن الحادي والعشرين الأمريكي». ولا أظن أن عيشية هذا الوضع يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية.

إن السمة الطفيلية البارزة لامبريالية الثالوث الجماعي - الذي ليس لديه ما يمنحه لسائر الدول التي تقتل أغلبية العالم، وكذلك السمة الطفيلية الأكثر بروزاً للمجتمع الأمريكي وهو رأس حرية هذه الامبريالية، تفتلان علامات على شيخوخة النظام.

٤- ولنضرب الآن أمثلة على هذا الخراب الهائل الذي سيجرنا إليه حتماً التوسع الراهن للرأسمالية في مجال الزراعة لدى بلدان الأطراف.

كانت المجتمعات السابقة على الرأسمالية مجتمعات زراعية. وكانت الزراعة فيها محكومة بأشكال منطقية عدة، ولكنها جميعاً مختلفة عن المنطق الذي يحكم الرأسمالية (أقصى مردودية لرأس المال). وفي الوقت الحالي مازال العالم الزراعي الفلاحي يضم نصف البشرية. غير أن إنتاج هذا العالم مقسم على قطاعين لكل منهما طبيعته الاقتصادية والاجتماعية التي تميزه تماماً عن القطاع الآخر.

تقتصر الزراعة الرأسمالية التي يتحكم فيها رأس المال تقريباً على أمريكا الشمالية وأوروبا والقرن الجنوبي في أمريكا اللاتينية وإستراليا. ولا يعمل بها

مصير مليارات المنتجين الفلاحين غير القادرين على المنافسة؟ سيتم إقصاؤهم بلا رحمة في زمن تاريخي قصير خلال بضعة عشرات من السنين. ما الذي سيصير إليه هؤلاء المليارات من البشر ومعظمهم فقراء ضمن فقراء أصلاً حتى وإن كانوا يكتفون بأنفسهم قوت يومهم بشكل لا بأس به أو بالأحرى بشكل يأنس بالنسبة لثلثهم (فثلاثة أرباع من يعانون من سوء التغذية من الريفيين).

وعلى مدى خمسين عاماً لن تستطيع تنمية صناعية قادرة على المنافسة لدى ثلاثة أرباع البشرية - حتى لو افترضنا أنها تنمية خارقة للعادة ذات معدل مستمر يصل إلى ٧٪ في العام الواحد - أن تستوعب ثلث هذا الاحتياطي من المنتجين الفلاحين. بعبارة أخرى لا تستطيع الرأسمالية بطبيعتها أن تحل المسألة الفلاحية، والمنظور الوحيد الذي تطرحه في هذا الصدد هو منظور الكوكب المكتظ بـ ٥ مليارات نسمة (زائدين عن الحاجة).

ها نحن قد وصلنا إلى الدرجة التي إذا قُتِحَ عندها مجال جديد للتوسع الرأسمالي (تحديث الإنتاج الزراعي) لأصبح من الضروري - وفق عبارات إنسانية - القضاء على مجتمعات بأسرها؛ فلدينا من جهة ٢٠ مليوناً من المنتجين الفعالين الجدد (يصلون إلى ٥٠ مليوناً هم وأسراهم) من جهة، ٣ مليارات من المستبعدين من جهة أخرى. إن الجانبين المختلفين في هذه العملية يعادل قطرة ماء في محيط الدمار الذي يقتضيه. وهكذا تصبح الرأسمالية بربرية. فهي تدعو مباشرة إلى الإبادة الجماعية. وهكذا يصبح من الضروري اليوم أكثر من أي يوم مضى إبدالها بمنطق آخر للتنمية أي إبدالها ب عقلانية أسمى.

وتتمثل حجة المدافعين عن الرأسمالية في أن أوروبا قد وجدت حلاً للمسألة الزراعية من خلال الهجرات الجماعية الريفية، فلماذا إذن تعجز بلدان الجنوب - بقرن أو قرنين من التأخير - عن تقديم نموذج مماثل لهذا التحول؟ إننا ننسى هنا أن الصناعات والخدمات المدنية للقرن التاسع عشر الأوروبي قد اقتضت وفرة وأقرة من الأيدي العاملة، وأن العمالة

إلا عدة عشرات الملايين من الزراع الذين لم يعودوا «فلاحين» في الحقيقة. وتعتمد إنتاجية هؤلاء الزراع على التشغيل الآلي (وهو شبه مقصور عليهم على المستوى العالمي)، كما تعتمد على المساحات الشاسعة التي يتحكم فيها الواحد منهم، والتي تتراوح إنتاجيتها ما بين ١٠ و ٢٠ ألف قنطار من الحبوب أو ما يعادلها للعامل الواحد في السنة الواحدة. أما الزراعة الفلاحية فهي تشمل نصف البشرية أي ٣ مليارات نسمة. وهي تنقسم إلى: أولاً: زراعة استفادت من الثورة الخضراء (السماد والمبيدات والبذور المنتقاة) إلا أنها لا تعتمد إلا قليلاً جداً على الآلة، وتتراوح إنتاجيتها ما بين ١٠٠ و ٥٠٠ قنطار للعامل الواحد في السنة الواحدة. وهناك ثانياً: زراعة ما قبل الثورة الخضراء، وتدور إنتاجيتها حول ١٠ قناطير فقط. لقد كانت نسبة الفجوة بين الزراعة المزودة بالمعدات والزراعة الفلاحية الفقيرة حتى عام ١٩٤٥ هي ١٠ إلى ١، أما اليوم فقد ارتفعت النسبة إلى ٢٠٠٠ إلى ١ بعبارة أخرى: لقد فاق إيقاع التقدم في إنتاجية المجال الزراعي بكثير جداً إيقاع التقدم في إنتاجية المجالات الأخرى، مما أدى إلى تخفيض الأسعار الحقيقية بنسبة ٥ إلى (٤١١).

في هذه الظروف، إذ استجينا لما فرضته علينا في النهاية منظمة التجارة العالمية منذ مؤتمر الدوحة (نوفمبر ٢٠٠١) فضمننا الزراعة إلى مجمل القواعد العامة «للتنافس»، وساوينا المنتجات الزراعية بغيرها من السلع، فما هي النتائج المؤكدة التي ستترتب على ذلك في ظل التفاوت الهائل بين الزراعة التجارية من جانب والإنتاج الفلاحي من جانب آخر؟

سيترتب على ذلك أن ٢٠ مليوناً من المزارع الحديثة الإضافية ستتمكن - إذا ما صرنا لها حيازة مساحات هامة من الأراضي الضرورية لها (نهجها لأنماط الاقتصاد الفلاحي واختيارها للأراضي الأكثر خصوبة بالتأكيد) وإذا ما أُنحنا لها أسواق رؤوس الأموال بحيث يمكنها التزود بالمعدات - ستتمكن من توفير السلع الأساسية من الإنتاج الفلاحي التي مازال المستهلكون المدنيون المוסرون يشترونها. ولكن ما هو

الرأسمالي، ويندرج في التحول الطويل المدى إلى الاشتراكية العالمية. وينبغي لهذه القواعد الضابطة أن تكون على المستوى القومي والمستوى الإقليمي خاصة، وأن تكون موائمة للظروف المحلية. وأن تؤدي إلى حماية الإنتاج القومي، وأن تكفل بذلك الأمن الغذائي الضروري للأمم، وأن تؤدي إلى تحييد السلاح الغذائي المستخدم من قبل الامبريالية. بعبارة أخرى، ينبغي فك الاشتباك بين الأسعار الداخلية وأسعار السوق الذي يقال أنه عالمي. كما ينبغي لهذه السياسات أن تسمح بالتحكم في انتقال سكان الريف إلى المدينة من خلال تقدم إنتاجية الزراعة الفلاحية الذي يتحقق - بلا شك - ببطء. ولكن بصورة مستمرة. وعلى مستوي ماندعوه بالسوق العالمية ربما يتحقق هذا الانضباط المأمول عبر اتفاقيات ما بين الأقاليم تراعي مقتضيات التنمية التي تهدف إلى الدمج لا الاستبعاد.

٥- ولا يقتصر ظهور شيخوخة الرأسمالية على مجالات إعادة الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي. فعلى قاعدة البنية التحتية الحاسمة تبرز ظواهر عدة تعبر في آن واحد عن: تراجع الفكر البرجوازي (والذي استبدل به الخطاب الأيديولوجي الجديد وهو عبارة عن ذلك الخليط Patchwork المسمى بالخطاب «المابعد حداثي»)، وعن تراجع ممارسات الإدارة السياسية (وهو ما يضع التقاليد البرجوازية الديمقراطية موضع المراجعة).

يتغذى الخطاب الأيديولوجي لما بعد الحداثة على هذا التراجع، مستعيداً كل الأحكام المسبقة العامة التي نتجت عن فرضي لحظات مثل اللحظة التي نعيشها الآن، وواضعاً جنباً إلى جنب دون عناية بالاتساق مجموع دعاوي عدم الثقة في مفاهيم التقدم والنزعة الكونية. وبدلاً من تعميق النقد الجاد لحدود هذه العبارات النابعة من ثقافة التنوير ومن تاريخ البرجوازية، وبدلاً من تحليل ما يشوبها من تناقضات فعلية تؤدي شيخوخة النظام إلى تفاقمها الخطير، يكتفي هذا الخطاب بأن يستبدل بها أطروحات عقيمة للأيديولوجية الليبرالية الأمريكية مثل: «لتعش

الزائدة قد استطاعت - في ذلك الحين - الهجرة بكثافة إلى الأمريكتين. ومثل هذه الإمكانية ليست متاحة لثلث العالم المعاصر. فإذا ما أراد هذا العالم أن يكون قادراً على المنافسة - كما هو مأمور بذلك - فعليه بصفة عامة اللجوء إلى التكنولوجيا الحديثة التي تستلزم قلة الأيدي العاملة. إن الاستقطاب الناتج عن التوسع العالمي لرأس المال يمنع الجنوب من أن يقوم - بعد فوات الأوان - بإعادة إنتاج نموذج الشمال.

وإذاً ما كان للحجة - التي تقول أن التنمية الرأسمالية قد أدت إلى حل المشكلة الزراعية في مراكز النظام - جاذبيتها الشديدة حتى في إطار الماركسية التاريخية. ويشهد على ذلك كتاب كاوتسكي Kautsky الشهير (٥) الذي كان قد نُشرَ قبل الحرب العالمية الأولى وعُدَّ في يابه إنجيل الديمقراطية الاجتماعية. وقد ورثت الليتينية هذا المنظور ووضعت موضع التنفيذ مما أسفر عن النتائج الكارثية التي نعرفها من خلال سياسة «محدث» الزراعة الجماعية في الحقبة الستالينية. في الواقع، إذا كانت الرأسمالية - ولأنها لا تنفصل عن الامبريالية - قد نجحت في حل المسألة الزراعية (على طريقتي) في مراكز النظام، فإنها بهذا الحل قد خلقت مشكلة زراعية جديدة وضخمة في الأطراف تعجز عن حلها (للهام إلا إذا أفنت نصف البشرية عن طريق إبادة جماعية). وفي المعسكر الماركسي التاريخي استطاعت الماوية وحدها أن تواجه عظم التحدي. من أجل ذلك كان نقاد الماوية الذين يرون أنها «انحراف فلاح» يقرّون - من خلال تأكيدهم ذاته على هذا الانحراف - بأنهم لا يملكون الأدوات الضرورية لفهم الرأسمالية الموجودة في الواقع (والتي هي دائماً امبريالية). وذلك لأنهم قد اكتفوا بأن يحلوا محلها خطأً تجريدياً عن غط الإنتاج الرأسمالي بصفة عامة. ما العمل إذن؟ ينبغي أن نرتضي الحفاظ على الزراعة الفلاحية في المستقبل المنظور للقرن الحادي والعشرين - لا بسبب الحنين الرومانسي للماضي - ولكن ببساطة لأن حل المشكلة يمر عبر تجاوز المنطق

زمنك» و«لتشكيف» و«لتدر حياتك بشكل يومي» أي لتتوقف عن التفكير في طبيعة النظام، ولتتوقف - بصفة خاصة - عن وضع الخيارات الراهنة موضع تساؤل(٦).

إن هذا المديح للتنوع الموروث - والذي يُرجي له أن يبل محل الاجتهاد الضروري من أجل كسر حدود النزعة الكونية البرجوازية - يعمل في توافق تام مع مقتضيات مشروع العولمة الامبريالية المعاصرة. إذ لا يستطيع هذا المشروع إلا أن يصنع نظاماً قائماً على التمييز العنصري على المستوى العالمي. وهو نظام - كما هو حاله الآن - تغذيه أيديولوجيات «طائفية» ولاسيما الرجعية منها والتي هي خاضعة لتقاليد الشمال الأمريكي. وهذا هو ما أصغُ «بالانتكاسة الثقافية» (التي تنحاز إلى الخصوصيات الثقافية) والتي تحتل اليوم مكان الصدارة على الساحة. هذه الانتكاسة يُفعلها ويتحكم فيها سادة النظام العالمي الجديد. وغالباً ما يتم استثمارها من قبل الشعوب المقهورة التي تعاني أوضاعاً من الاضطراب (في شكل حركات أصولية تدعي أنها دينية أو إثنية). إنه «صدام البربريات» الذي يتيح لأطروحة هنتنجتون قدرة على تحقيقها لذاتها(٧).

وتنتهي مجمل الظواهر - التي تجمع في آن واحد ما بين الحلل والتراجع عما كان يميز الفكر البرجوازي - إلى تدهور الممارسة السياسية. يقوم مبدأ الديمقراطية على أساس اختيار البدائل. وعندما تعمل الأيديولوجيا على قبول فكرة «أنه ليس هناك من بديل» - وذلك لأن اعتناق مبدأ العقلانية الأسمى التي تتعالى على الواقع الاجتماعي يسمح بالقضاء على ضرورة الاختيار وإمكانيته - فلن تكون هناك ديمقراطية. ويشغل ما نطلق عليه مبدأ عقلانية الأسواق تماماً هذه الوظيفة في الأيديولوجية الرأسمالية الهرمة. وعلى هذا النحو يتم ترغيف الديمقراطية من أي مضمون، ويُهدأ السبيل لما أسماه «بديمقراطية الحد الأدنى» والتي تتسم بالهزل الانتخابي حيث تقوم مواكب الاستعراض مقام برامج الناخبين. إنه «مجتمع الفرجة». وهكذا تُضمر السياسة وتُجرّد من شرعيتها

بفضل هذه الممارسات، ففسير على غير هدى وتفقد كامن قدراتها على إيجاد معنى ما أو انسجاماً ما للمشروعات المجتمعية البديلة(٨).

٦- ولكن النظام الذي يعاني الشيوخة هنا ليس نظاماً ينتظر أيامه الأخيرة في سلام، وإنما على العكس، يستعين على نهايته بمضاعفة العنف. لم يدخل النظام العالمي بعد مرحلة جديدة «غير امبريالية» يمكن لنا أن نصفها «بما بعد الامبريالية»، بل على العكس، فطبيعة هذا النظام هي طبيعة نظام امبريالي قد تغاقم داؤه إلى أقصى حد (نهب بلا مقابل).

إن التحليل الذي يقدمه كلٌ من نيجري Negri وهارت hardt لامبراطورية (بلا امبريالية) هو - في الواقع - عبارة عن تحليل لامبراطورية مقصورة على الثلاث يتجاهل سائر بلدان العالم. إذ ينتمي هذا التحليل في آن واحد - وللأسف الشديد - إلى تراث المركزية الغربية وإلى الخطاب المسابر للعصر. لقد كان نيجري وهارت بحاجة - لكي يؤسسا أطروحتهما - إلى أن يتبنيا تعريفاً سياسياً صرفاً للظاهرة الامبريالية (مد السلطة القومية إلى ماوراء الحدود) لا علاقة له بمقتضيات تراكم رأس المال وإعادة إنتاجه. فمثل هذا التعريف هو تعريف علم السياسة الجامعي التبسيطي - الموجود في شمال أمريكا بصفة خاصة - والذي يستبعد الأسئلة الحقيقية. أما الخطاب الذي يحاول أن يحل محل هذه الأسئلة الحقيقية فهو خطاب يعرض لنوع من الامبراطوريات التي تقع خارج التاريخ، ويخلط في خفة بين عدة امبراطوريات: الرومانية والعثمانية والمجرية النمساوية والروسية، وبين الاستعمار البريطاني والفرنسي دون العناية بخصوصيات هذه الأبنية التاريخية التي لا يمكن اختزال الواحدة منها في الأخرى.

امبراطورية آخر صيحة هذه يتم تعريفها بوصفها «شبكة من السلطات»، مركزها في كل مكان وليس في مكان بعينه، وهو ما يقوض الكيان الذي تشكل الدولة القومية قوامه. ويرجع هذا التحول في أساسه - بحسب هذا التعريف - إلى تنمية القوى الإنتاجية

صندوق النقد الدولي - الذي لا يعياً بالعلاقة بين العملات النقدية الكبرى: الدولار واليورو والين - فهو يقوم بمهام السلطة النقدية للاستعمار الجماعي (الثالث).

وبعد البنك الدولي بمثابة وزارة للدعاية لمجموعة السبعة الكبار G7. وهناك مؤسسات أخرى تتولى مهام الإدارة السياسية للنظام. وتمثل هذه المؤسسات بصفة أولية في حلف الأطلسي الذي يقوم مقام الأمم المتحدة في التحدث باسم الجماعة العالمية. إن ممارسة الولايات المتحدة الأمريكية المتوالية لدور الرقيب العسكري على الكرة الأرضية يعبر بشكل وحشي عن هذا الواقع الامبريالي. ولا يناقش كتاب نيجري وهارت الأسئلة المتصلة بوظائف هذه المؤسسات ولكنه يكتفي بالإشارة إلى تعدد الوظائف التي تولدها الأطروحة الساخنة عن «السلطة الشبكية» مثل: القواعد العسكرية، التدخل لاستعراض القوة، دور المخابرات الأمريكية... إلخ.

وعلى نفس النوال يتم استبعاد الأسئلة الحقيقية التي تثيرها الثورة التكنولوجية عن البنية الطبقة للنظام، وذلك لصالح فئة غامضة الدلالة هي «الجماهير» التي تشبه فئة «الناس» أو «الشعب» بمسمى علم الاجتماع التبسيطي. وللأسئلة الحقيقية بعد آخر مثل: كيف تفكك الثورة التكنولوجية الحالية - شأنها شأن كل الثورات التكنولوجية - في عنف الأشكال القديمة للبنا فتصيب نظام العمل والطبقات؟ وكيف لم تبلور بعد الأشكال الجديدة لإعادة التكوين تبلوراً ملموساً؟.

وتسريعاً لكل هذا وإضافةً لشرعية وهمية للممارسات الامبريالية للثالث وللهيمنة الأمريكية، صنع النظام خطابه الأيديولوجي الخاص الموائم للمهام العدوانية الجديدة. إنه الخطاب عن «صدام الحضارات» الذي يرمي إلى ترسيخ العنصرية الغربية بكل تأكيد، ويعمل على تقبيل الرأي العام لتفعيل هذا التمييز العنصري على مستوى عالمي. ومثل هذا الخطاب - في رأيي - أكثر أهمية من التحليلات الشاعرية التي تتغنى بالمجتمع المسمى «بمجتمع الشبكات».

(الثورة التكنولوجية). وهذا تحليل ساذج يعزل سلطة التكنولوجيا عن مجال العلاقات الاجتماعية الذي تعمل هذه السلطة في داخله. مرة أخرى نجد هنا أطروحات الخطاب الشائع والتبسيطي الذي يروج له رولز Rawls وكاستل Castells وتورين Touraine وريش Reich وآخرون ممن يسببون على منوال الفكر السياسي الليبرالي في شمال أمريكا (٩١).

ويتم التخلص من الأسئلة الحقيقية التي يطرحها الربط بين الكيان السياسي (الدولة) وواقع العولة - وهي الأسئلة التي ينبغي لها أن تكون في قلب التحليل لما هو جديد في تطور النظام الرأسمالي - ببساطة أو على الأقل تجنبها من خلال التأكيد المجاني على أن الدولة لم تعد موجودة تقريباً. وفي الواقع أنه حتى في المراحل السابقة في تاريخ الرأسمالية والتي دائماً ما كانت معولة، لم تكن الدولة أبداً «مطلقة» السلطة، وإنما كانت سلطتها محدودة دائماً بالنطاق الذي يتحكم في عمليات العولة الجارية في هذه الحقبة أو تلك. وقد ذهب بفالريشتين Wallerstein - بهذه الروح - إلى حد إسباغ هذه المحددات الكلية بقدر حاسمة من شأنها تقرير مصير هذه الدول. ولا يختلف الأمر اليوم عما كان عليه من قبل. إنما يكمن الاختلاف بين العولة الامبريالية الحالية وعولة الأمس حول شأن آخر.

فما لاشك فيه أن الامبريالية الجديدة لها مركز هو الثالث، ومركز للمراكز يطمح في ممارسة هيمنته الولايات المتحدة الأمريكية. ويمارس هذا المركز هيمنته الجماعية على مجموع أطراف الكرة الأرضية (ثلاثة أرباع البشرية) عن طريق المؤسسات القائمة لتحقيق هذه الغاية، والخاضعة لإدارة هذا المركز. وتتولى بعض هذه المؤسسات مهام الإدارة الاقتصادية للنظام الامبريالي العالمي. وتقف منظمة التجارة العالمية في مقدمة هذه المؤسسات. ووظيفتها الحقيقية ليست الحفاظ على حرية الأسواق - كما تدعي - بل تقديم فائق الحماية لاحتكارات (المراكز) وإخضاع نظم إنتاج الأطراف لهذا الإلزام المدمر (تعمل منظمة التجارة العالمية إذن وكأنها وزارة للمستعمرات الجماعية). أما

المعمول بها في الماضي قد فقدت فعاليتها في ظل الظروف الراهنة.. فليكن، وألا يرى مناهاضو الليبرالية الجديدة والامبريالية هذه الحقيقة دائماً، إذ يشوبهم الحين إلى الماضي.. فليكن، في كل الأحوال سيظل التحدي كاملاً.

إن ما عرضته في هذا المقال من تحليل للامبريالية الجساعية الجديدة وللهيمنة الأمريكية يقع موقعاً مناقضاً للخطاب المسكن المسير للعصر. لقد وصفتُ هذا النظام بأنه «امبراطورية القروض» (١٠). وتتفق النتائج التي وصل إليها آلان جوكس (Alain Joxe) - في قراءته النابهة للنظرية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في كتابه الأخير الذي استعار عنوانه من عنوان كتابي - مع النتائج التي توصلت إليها في ميدان الاقتصاد السياسي في لحظتنا الراهنة. وكنت قد بينت هذه النتائج في الأطروحات الثلاث الآتية:

أولاً: تحتاج الامبريالية الجساعية الجديدة إلى رأس حرية عسكرية، وقد تورطت الهيمنة الأمريكية في هذا الفخ، مقلصة المشروع الأوروبي إلى حد جعله الجناح الأوروبي لمشروعها الخاص.

ثانياً: لا تقوم هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على أساس تفوق أكيد لنظامها الاقتصادي. فتفوقها مقارنة بغيرها هو تفوق عسكري قبل كل شئ. وتسمح تعبئة هذه الوسيلة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية بتجاوز العجز المالي الخاص بوضعها الطفيلي في النظام العالمي.

ثالثاً: ما من مواجهات تذكر يمكن لها الوقوف في وجه هيمنة رأس المال في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. ويقع التناقض بين أوروبا وأمريكا في مجال آخر ألا وهو مجال التعارض بين التقاليد الثقافية السياسية في كلتا القارتين. وفقط إذا استطاعت الشعوب الأوروبية أن تصل إلى فرض أشكال من السلطة الديمقراطية الأصلية، وأن تُعد من الهيمنة الأحادية لرأس المال على مجتمعاتها، أمكن لها أن تساهم في افتتاح فصل جديد من فصول تطور النظام العالمي، فنستهل بذلك آفاقاً أبعد مدى تتجاوز الرأسمالية الهرمة.

ويرجع كل الرصيد الذي تتمتع به أطروحة الامبراطورية لدى فريق من اليساريين الغربيين ومن الشباب - في رأيي - إلى الانتقادات الحادة التي توجهها هذه الأطروحة إلى الدولة وإلى الأمة. لقد كانت كل من الدولة البرجوازية والقموية الشوفانية - دائماً وعن حق - موضوعاً للرفض من قبل اليسار الراديكالي. والقول بأن الرأسمالية الجديدة هي بداية المسار الذي يؤدي إلى فناء الدولة والقموية هو قول يروق لهم. ولكن هذه القضية - للأسف - ليست صحيحة. فالرأسمالية الحالية تدرج على جدول أعمالها الضرورة الموضوعية لتلاشي قانون القيمة، وفي هذا الإطار تستطيع الثورة التكنولوجية أن تجعل انتشار مجتمع الشبكات أمراً ممكناً. وعلى هذا النحو يمثل تعميق العولمة تحدياً حقيقياً للأمم. كما أن الرأسمالية في معاناتها للشيخوخة تسعى بواسطة عنف الامبريالية المصاحب لها إلى القضاء على كل إمكانيات التحرر. أما الفكرة التي تقول أن الرأسمالية يمكن لها أن تكون موافقة لتحولات تحررية أي تحولات الإنتاج، حتى بدون إرادة منها وبطريقة أفضل من الاشتراكية، فهي فكرة تقع في القلب من الأيدولوجية الليبرالية الأمريكية، ووظيفتها هي التخدير والإطاحة بمقياس للتحديات الحقيقية وللنضال اللازم للرد عليها. وتتفق نظرية «معاداة الدولة» التي يقترحها الكتاب تماماً مع استراتيجية رأس المال التي تسعى إلى «الحشد من تدخل القطاع العام» (أي الإخلال بتوازنه) لمصلحة رأس المال الذي يسعى إلى قصر دور الدولة على وظيفتها البوليسية (ولكنه لا يلغي الدولة تماماً وإنما يقوم فقط بتصفية ممارساتها السياسية بما يسمح لها بإحجاز مهام أخرى). كما أن الخطاب الخاص «بمعاداة الأمة» يجعل دور الولايات المتحدة كقوة عسكرية وبوليسية عالمية مقبولاً. ولكننا في حاجة لشيء آخر: أن يجعل الممارسة السياسية تتقدم، وأن نمنحها معناها كاملاً، وأن نعين الديمقراطية الاجتماعية والمواطنة على السير إلى الأمام، وأن نفسح للشعب والأمم هامشاً للحركة في مجال العولمة. أما - وإلحاج كل ذلك - أن تكون الصيغ

عاماً في عبارة «إما الثورة أو الانحطاط» (١١). وكنتُ أظن أن من الممكن تقديم تحليل نظري لأسباب «عدم اليقين» الذي لا يمكن تفاديه بشأن تنمية المجتمعات الإنسانية، فقدّمتُ أطروحة «التحديد المرن» بدلاً من «التحديد الصارم» للروابط بين مختلف العناصر المكونة لبنية النظم الاجتماعية (١٢). تقوم الهيمنة الأميركية في الوقت الراهن على تطبيق الليبرالية الاقتصادية المعولة وعلى الإدارة العسكرية للفوضى السياسية والاجتماعية الناتجة بالضرورة عن هذه الليبرالية. هذا المنظور للقرن الحادي والعشرين الأمريكي يحيط بالآمال الأوروبية ويخضع الكوكب بأسره لنظام تمييز عنصري معمم. لكن شرارة البديل تنطلق من نقد هذا الوضع بواسطة ضبط اجتماعي وإدارة عولة متعددة المراكز عن طريق التفاوض. وهذا هو ثمن الحصول على السلام والديمقراطية.

٧- يقتضي البديل الضروري والممكن موضوعياً قلب العلاقات الاجتماعية التي تضمن هيمنة رأس المال بصفة عامة وهيمنة المراكز على الأطراف بصفة خاصة. كيف نصف هذا البديل بتعبير آخر غير تعبير الاشتراكية عن نفسها على المستوى العالمي؟ نريد نظاماً لا يتحقق تكامل البشرية فيه اعتماداً على السوق (الذي يستبعد أكثر مما يدمج في الظروف الرأسمالية الراهنة) وإنما أساساً بواسطة الديمقراطية بمعناها الأكثر ثراءً وامتلاءً.

هذا البديل ممكن ولكنه ليس أكيداً البتة بمعنى أن «قوانين التاريخ» تفرضه. فكل نظام يشيخ يتحلل، ولكن العناصر الناتجة عن تفككه - إذا كان لها يوماً أن يُعاد تركيبها - أمكن صناعة هذا البديل بطرق مختلفة. لقد قالت لنا روزا لوكسمبورج-Rosa Luxembour في عام ١٩١٧ «إما أن تكون اشتراكية أو بربرية». وقد قصت بتلخيص هذا البديل منذ ثلاثين

الهوامش

- (1) Jeremy Rifkin, La fin du travail, La découverte, 1996 Manuel Castells, La société en réseau, Fayard, 1998. Antoni Negri et Michael Hardt, Empire, Exils ed, 2000.
- (2) Michael Aglietta, Le capitalisme de demain, Fondation Saint Simon, 102-1998.
- (3) Vandana Shiva, Ethique et agroindustrie, Harmattan, 1996.
- (4) Marcel Mazoyer et Laurence Roudart, Histoire des agricultures du monde, Seuil, 1998.
- (5) Karl Kautsky, La question agraire, première édition allemande 1898.
- (6) Samir Amin, Critique de l'air du temps, chapitre VI, Harmattan 1997 Ellen Meiksins and John Bellamy Foster (ed), In defense of history, MR Press, New York 1997.
- (7) Gilbert Achcar, Le choc des barbaries, Ed Complexe, Bruxelles, 2002.
- (8) Guy Debord, La société du spectacle, Champ Libre, 1971. Tony Andreani, Michael Vakaloulis et al, Refaire la politique, Syllepse, 2002.
- (9) Atilio Boron, Imperio, Imperialismo, CLACSO, Buenos Aires, 2002.
- (10) Samir Amin, L'empire du chaos, Harmattan 1991. Samir Amin, L'hégémonie des Etats-Unis et l'effacement du projet européen, Harmattan 2000.
- Samir Amin, L'empire du chaos, La découverte, 2002.
- (11) Samir Amin, Classe et Nation, Conclusion, Minuit 1976.
- (12) Samir Amin, Critique de l'air du temps, chap III, Harmattan 1997.

سعيد القارئ مزيداً من التفاصيل عن هذه الحجج في كتابي الأخير:

Samir Amin, Au delà du capitalisme sénile, Pour un XXI^{ème} siècle non américain, Actuel Marx, Confrontations, PUF 2002.

وطأة التنمية الرأسمالية التي لا تحتمل

جان - ماري آربيبي (*)
ترجمة : أنور مغيث

البلاد ثراء، فهناك في الولايات المتحدة ٣٤٥ مليون شخص يعيشون تحت الفقر وتضم دول OCDE ٣٤ مليون يعانون من الجوع و ٣٠ مليوناً من العاطلين وأكثر منهم في وضع غير آمن ولا مستقر.

النوع الثاني من التدهور يتعلق بالطبيعة والنظام البيئي اللذين تأثرا بشكل كبير بسبب نفاذ عدد من المصادر غير القابلة للتجدد كما تأثرا بكافة أنواع التلوث. وعلاوة على ذلك تتلاقى وجهات النظر العلمية على التحذير من خطر تسخين المناخ المرتبط بهبث الغازات التي تؤدي إلى الاحتباس الحراري ef-fect de serre وأصل أزمة البيئة هذه هو بلا جدال نمط النمو الاقتصادي الذي يسير دون أي معيار في الحكم عليه سوى المردودية القصوى لرأس المال المستثمر. ولقد حظى هذا المعيار بالسرعية بفضل الابدولوجيا التي ترى أن نمو الانتاج والاستهلاك يعد مرادفاً لتحسين الرفاهية التي سوف يستفيد منها كل سكان الكوكب إن عاجلاً أو آجلاً.

وإذا فشلت التنمية الاقتصادية صاغت منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٨٧ مفهوماً جديداً يفترض أن يجد مخرجاً من المآزق الاجتماعية والبيئية، وهو

لقد وجد المخلصون للرأسمالية في مفهوم التنمية المحتملة أو المستدامة وسيلة لإعادة الشرعية للنمو الاقتصادي الذي مضى به البحث عن الربح إلى طريق مسدود. اذ يبدأ القرن الحادي والعشرون في مناخ أزمة عالمية شاملة: فقد انتشر نمط الانتاج الرأسمالي في كافة أرجاء الأرض وأخضع شيئا فشيئاً كل الأنشطة الانسانية لحكم السلعة، ولكنه لأول مرة في تاريخه ينتج نوعين من التدهور الهائل يحدثان بشكل متوازن. النوع الأول من التدهور ذو صبغة اجتماعية فعلى الرغم من التزايد المهم للثروات المنتجة لا يحدث أي تراجع في الفقر والبؤس في العالم: فما زال هناك ١٣ مليار شخص لا يتعدى دخلهم دولاراً واحداً في اليوم، ومثلهم عدد لا يحصلون على مياه صالحة للشرب ولا على الحدود الدنيا من العلاج، كما أن هناك ٨٥٠ مليوناً من الأميين و ٨٠٠ مليون يعانون من سوء التغذية و ٢١٠ ملايين طفل يتم استغلال قوة عملهم. وخلال الأربعة عقود الأخيرة زادت الهوة بين ال ٢٠٪ من سكان العالم الأكثر ثراءً وال ٢٠٪ من سكان العالم الأشد فقراً من ١ إلى ٣٠، إلى ١ إلى ٨٠. وهذه الكارثة الاجتماعية تصيب حتى أكثر

(*) استاذ الاقتصاد بجامعة مرتسكيو بوردو - فرنسا

مفهوم التنمية المستدامة - sustainable developement وتعريفه هو: «تنمية حاجات الحاضر دون أن تضر بقدرة الأجيال المقبلة علي تلبية حاجاتها» (٢). وقد تبني مؤتمر ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ عدة قرارات لتفادي تسخين الكوكب وحماية التنوع الحيوي وإيقاف إزالة الغابات.

وقد عقد في جوهانسبرج من ٢٦ أغسطس إلى ٤ سبتمبر مؤتمر جديد لمنظمة الأمم المتحدة مخصص لنفس الموضوعات. وحتى الآن لم يحدث تقدم ملحوظ لتنفيذ هذه القرارات. وعلى الرغم من أن آلية تراكم رأس المال تؤدي أكثر فأكثر إلى خسائر علي النظام البيئي لايمكن التحكم فيها نجد ضغطا متزايدا كي نعطي لآليات السوق مهمة إعادة التوازنات البيئية المختلة ومهمة الحفاظ عليها في المستقبل. وهناك إجماع دولي لاقامة سوق لتداول بث نسبة معينة من الغازات التي تؤدي لتسخين الكوكب قابلة للتفاوض (وتدعى تراخيص أو حقوق التلوث) وقد ظهر هذا الاجتماع في أعقاب بروتوكول كيوتو. في حين أن عقبات كثيرة نظرية وسياسية تبرز في وجه مثل هذه الإدارة التجارية للكوكب وتحول دون أن تكون فعالة بيئياً ومنصفة إنسانياً. وأهم هذه العقبات هي بلا شك استحالة، بل وعيشية، تحديد قيمة نقدية لعناصر طبيعية لا تدخل في باب ما هو اقتصادي، وكذلك التناقض الذي يضع الميل إلى خصخصة الخيرات المشاعة للانسانية في تعارض مع رفاهية كل البشر الأحياء. في الحاضر أو في المستقبل. وعلى هذا فإن الثروة عن دوام التنمية تغطي علي نقاش لاغنى عنه حول الأسس التي تقوم عليها مثل هذه التنمية وعن المعنى الذي يجب أن نعزوه للتقدم الإنساني. ويدون هذه المناقشة يخشى أن تصبح فداحة التنمية الرأسمالية غير محتملة من الناحية الاجتماعية والبيئية علي السواء، والنموذج الفرنسي بالغ الإيحاء إذ أن مستقبلا أسود يتشكل مع التصريحات الأولى ومع قرارات الحكومة الجديدة والتي تنصب نفسها بطلاً للتنمية المستدامة: مديح صاحب للطاقة النووية وإيقاف المساعدات المحجولة التي كانت قد تم الشروع

في منحها للزراعة من أجل الحصول على إنتاج متميز يحترم البيئة وسكان الشمال والجنوب، ورفض كل إصلاح جزري للسياسات الأوروبية العامة المتعلقة بالزراعة والصيد، غياب سياسات النقل والحد من المخاطر الصناعية (٣)، وسوف تحاول أيضا في هذا المقال أن نبين لماذا تقودنا النظريات والسياسات الليبرالية إلى طريق مسدود، ولماذا يجدر بعملية البحث عن بديل أن تأخذ التساؤلات حول معنى التنمية والتقدم الإنساني مأخذ الجد.

المآزق الليبرالي للتنمية المستدامة

أسس الاقتصاديون الليبراليون علماً جديداً وهو اقتصاد البيئة، داعين لنظرية أنه من الممكن أن نستبدل برأس المال الطبيعي الذي أستخدمت رأسمالياً تقنياً وذلك بفضل التقدم التقني اللانهائي. كما يحددون تحسين الرفاهية من خلال زيادة الاستهلاك السلي.

الاستمرارية الضعيفة:

في عام ١٩٣١ أعلن هوتلنج Hotelling (٤) قاعدة التعويض التي تكفل الانصاف للأجيال الحالية والأجيال المقبلة. وهي أن يستقطع ربع، مع توالي استفاد المصادر الطبيعية، يكون مكافئاً للفارق بين السعر والتكلفة الهامشية لهذه المصادر، وينبغي استثمار هذا الربع من أجل إعادة إنتاج رأس مال تعويضي. وبين هارتفيك Hartvick (٥) في عام ١٩٧٧ أن هذه الاستقطاعات ينبغي أن تزيد من فترة لأخرى بمعدل يساوي المعدل الجاري في كل فترة. وهذا هو مفهوم الاستمرارية الضعيفة في مقابل الاستمرارية القوية وهي التي تسعى إلى الإبقاء علي مخزون المصادر الطبيعية دون أي لجوء إلى التعويض (٦).

إن إدخال البيئة في الحساب الاقتصادي يقوم على أن نأخذ في الحسبان العناصر الخارجية أي على إدخالها. والصيغ الأساسية لعملية الإدخال هذه هي التعريفات التي تخيلها بيجو Pigou (٧) عام ١٩٨٠، وطرح تصاريح قابلة للتفاوض في السوق، وهي الفكرة التي ابتكرها كواز Coase (٨) عام ١٩٦٠. فهو يرى أن إدخال الآثار الخارجية يمكن الوصول إليه دون تدخل

الدولة، اللهم إلا إرساء حقوق الملكية، وعن طريق التفاوض التجاري بين المتعرضين للتلوث ومن يقرمون به أياً كان نصيب كل منهم في الحقوق منذ البدء. ويسمى كل مستثمر اقتصادي إلى الحصول على تصاريح التلوث كلما كانت تكلفتها الهامشية أقل من المعايير المفروضة للقضاء على التلوث. ويتم الوصول إلى الحد الأقصى الاجتماعي لأن أسعار تصاريح التلوث تزيد باستمرار كلما زادت الضغوط البيئية.

في إطار هذه النظرة شبه العقلانية يبرر خبراء البنك الدولي تصدير المخلفات الصناعية إلى البلاد الفقيرة حيث إنها قليلة التلوث، حسبما يرون، كما تقوم الشركات المتعددة الجنسية بنقل المصانع المسببة للتلوث إلى نفس البلاد الفقيرة. وتتفacs حكومات الدول الغنية عن اتخاذ أى إجراءات لحماية البيئة لأنها تعرف أنها تصطدم بمصالح لوبي المجموعات الصناعية والمالية مثل مجموعات الطاقة الذرية أو النقل. كما أن هذه الحكومات تتباطأ في نقد ومراجعة العادات الاستهلاكية المقترنة بالاهدار لسكانها. ويظهر ذلك بشكل واضح من صعوبة فرض ضريبة على النقل البري وعلى أنواع الوقود.

إن اتفاقية كيوتو ١٩٩٧ ومؤتمرات بيونس أيرس ١٩٩٨ وبون ١٩٩٩ ولاهاي ٢٠٠٠ ومراكش ٢٠٠١ تظهر جميعها الصعوبات السياسية في ادخال العناصر الخارجة على السوق عن طريق السوق نفسه. فتنص اتفاقية كيوتو على التزام الدول الصناعية بتخفيض بثها للغازات المسببة لتسخين الأرض في حدود ٥,٢٪ من الآن وحتى ٢٠١٢. ماهو الجهد المطلوب في البلاد النامية؟ تريد الولايات المتحدة أن تلتزم أيضاً دول الجنوب الصناعية الكبرى مثل الصين والهند والبرازيل. ولكن على أساس أي يمكن تحديد نصيب من بث الغاز المسبب للتسخين: هل على أساس كميات البث التي كانت تحدث في السابق؟ أم نسبة بث لكل ساكن؟ في الحالة الأولى ستكون مكافئة للاغنيا. من مسيبي التلوث وفي الحالة الثانية ستكون امتيازاً منوحاً للفقراء لايسمح به الاغنيا. على الاطلاق.

هناك ثلاث آليات تعتمد على منطق السوق قد تم اعدادها. علاوة على سوق تراخيص التلوث التي تعرضنا لها، هناك التنفيذ المشترك لآلية التنمية النظيفة: إن دولة متقدمة يمكنها أن تساعد دولة فقيرة على تمويل مشروع تنمية نظيفة وذلك في مقابل زيادة حصة الدولة المتقدمة من تراخيص التلوث في حين تفقد الدولة المستفيدة من المونة جزءاً من نصيبها في التلوث. هل ستختار الدول شراء تراخيص التلوث أم ستكافح ضد التلوث في بلادها؟ لقد رفضت الولايات المتحدة الالتزام بهذا الحل في حين أنها هي مسبب التلوث الأول على الكوكب. وكل البلاد الغنية قد حصلت على صيغ من التراضي حول التزاماتها الصناعية وذلك في مقابل معونة افتراضية تمنح إلى البلاد الفقيرة كي تقوم بالاستثمار في قطاعات التصنيع غير الملوثة. إن توزيع تراخيص التلوث سوف يتم في إطار يعمل على غرار بورصة المضاربات المالية. أي باختصار يؤدي البحث عن الربح إلى خراب الكوكب ومطلوب من السوق أن يعالج الأمر.

الرأسمالية ضد الانسان والطبيعة

إن أكبر المنظرين المعروفين لايتسالمون عن ماهية التنمية التي يريدون لها أن تستديم. إنهم يتبنون أكثر فأكثر مبدأ إدارة الكوكب من خلال السوق، وفي نهاية المطاف يتبنون مبدأ إضفاء الطابع السلمي على الخيرات الطبيعية. فعلى سبيل المثال يسلم جودار «بصلاحية هدف التنمية الاقتصادية» (٩)، بصورة كونية ومتواترة على مدى الزمن. وذلك باسم مفهوم فلسفي مفروق في نزعته الطبيعية: «البذرة تصبح نباتاً، البيضة تصبح كتكوتاً ثم بعد ذلك ديكاً أو دجاجة» (١٠). ولكن هذا القياس لايمكن أن يمتد إلى حد بعيد لأنه ينطبق على أفراد، بعد أن يكبروا يموتون. في حين أن التنمية الاقتصادية هي مفهوم شامل، منفصل عن الأفراد. كما أن استمراريتها تعني بالتحديد رفض فكرة النهاية: حيث يتم اعتبار النمو الاقتصادي نمواً أبدياً ويرى ذلك الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد أمثال هيكس Hicks وصولو Solow وستيجليتز Stiglitz (١١). إنه إيمان

برومثيوسى أعمى بالتقدم التقني، والذي يسمح، مثله مثل الإيمان بالحياة الخالدة، بأن يقضي نهائياً على شبح كل أجل حتمي. بل إن مبدأ الاحتياط نفسه يمكن أن يتهتم بأنه «صيغة بلاغية» (١٢). فلا يسمح بأي شك في التنمية. «فلنتجاوز الأمر» (١٣) كما يقول جودار، حيث إنه لا توجد «نسبة بلا عيوب» (١٤)، حيث إن كل الاستقادات ليست سوى «مقاولات ايدولوجية» (١٥)، دون النظر إلى أنه ليس هناك ما هو أكثر ايدولوجية من هذا التشديد في مديح الليبرالية. وليس من الغريب حينئذ أن نجد في هذا المفهوم للتنمية المستدامة تلك الأغنية الليبرالية المكررة فيما بعد راولز (*) post-rawlsienne عن صور عدم المساواة المقبولة لأنها تكون مولدة للفاعلية الاقتصادية (١٦). ويتم اجتياز الخطوة الأخيرة مع المدائح المخصصة لحرية مرور السلع والرساميل لأن الضوابط العامة ربما تؤدي إلي «تكاليف جماعية بلا معنى» (١٧)؛ فلنطبق إذن نظرية كواز الخاصة بتبادل تراخيص بث الغاز على أساس مبدأ أنه من الأفضل أن تتم مكافحة التلوث في المكان الذي تكون فيه أقل تكلفة، ويتم التبادل حتى تتكافأ التكاليف الهامشية. وبالطبع هناك صمت مطبق بخصوص عدم وجود أسس لحساب التكلفة الكلية، ولسبب ادعى هناك صمت مطبق حول أسس حساب التكلفة الهامشية.

إن أغلب النماذج الليبرالية في تحليل المصادر الطبيعية وإدارتها تتضمن معدلاً للتغير الزمني $\text{taux d'actualisation}$ لكي يكون مؤشراً على أن تكاليف معينة (أو امتيازات) لها نفس الثمن لا يكون لها نفس القيمة بحسب اللحظة التي يتم دفعها فيها. إن معدل التغير الزمني هو وسيلة التعبير عن إعطاء الأولوية للحاضر على المستقبل: فكلما كان المعدل مرتفعاً كلما زاد انتهاك المستقبل. وتطبيق هذه النظرية علي إدارة العناصر الطبيعية نجد أنها تعطي لهذه العناصر في المستقبل قيمة أقل من قيمتها

الحاضرة. يتم إذن التضحية بمصلحة الأجيال المقبلة التي سوف تستخدمها. إن إجراء التغير الزمني يدخل الزمن في الحساب الاقتصادي. ولكن الزمن الاقتصادي لا علاقة له بالزمن البيولوجي والايكولوجي، كما أن عملية تكون وتطور النظم البيئية تفلت من كل أفق إنساني.

إن خلق سوق من عدم لكي يتم فيه تغيير وضع العناصر الطبيعية من عناصر غير سلعية إلى سلع لا يمكن أن يحقق ما ينتظر منه من نتائج، لأنه لا يمكن تحديد سعر لها في السوق إلا إذا كانت هذه السلع المزروعة هي منتجات قد أخرجت مسبقاً. وفي غياب انتاج الموارد الطبيعية يصبح ذلك أمراً مستحيلاً كما يغدو إعطاء سعر لها أمراً من باب الخيال. وفي حين يبدو التقييم المالي للبيئة أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً، لا يمكن للاقتصادي الكلاسيكي الجديد أن يحل مشكلة العناصر الخارجية وبالتالي مشكلة التلوث. بل وأكثر من ذلك يؤدي تعميم هذه العملية على مستوى العالم إلى نتيجة ضارة بالبيئة كما بين بيرس Pearce (١٨) لا يصبح التلوث مقتضياً عقوبات مالية إلا حينما يتم تجاوز عبثة قدرة البيئة على التنقية الذاتية. وبالتالي فالمقارنة بين تكاليف / مزايا من جانب التلوث / تنقية التلوث من جانب آخر تسعى لأن تجعل الحد الأقصى متجاوزاً للقدرة على التنقية الذاتية للمحيط البيئي وتساهم بالتالي في تفاقم الوضع. يترتب على ذلك أن مبدأ «الملوث يدفع»، يتعارض مع مبدأ الاحتياط فكلهما ينطلق من منطق مختلف.

إن استحالة التقييم المالي للعناصر الطبيعية غير المنتجة سوى عن طريق حساب تكلفة انتاج استغلالها الاقتصادي أو تكلفة انتاج تعويض الخسائر التي حدثت لها تأتي من كون الطبيعة ليس لها قيمة اقتصادية كامنة فيها. فكلما كان هناك عنصر طبيعي له نفع للأنسان بشكل مباشر أو من خلال النشاط الاقتصادي كلما اعتبرت قيمته الاستعمالية كبيرة.

(*) جون راولز، فيلسوف أمريكي معاصر (مترجم) أهم كتبه «نظرية في العدالة» والذي يطرح فيه مفهوماً جديداً عن العدالة المتفاوتة محاولاً التوفيق بين قيمة العدالة وآليات النظام الرأسمالي.

وإذا كان هذا العنصر شرطاً للحياة اعتبرت قيمته «كبيرة بصورة غير متناهية» ولكن أن نربط هذه القيمة الاستعمالية «غير المتناهية» بقيمة تبادلية غير متناهية هي أيضاً هو أمر لا معنى له: إذ أن قيمة اقتصادية أو سعراً لانهاثياً للخيرات أو الخدمات المتاحة لا معنى له. وكذلك الحال مع فكرة المنفعة الهامشية المتناخضة: فكل شهقة هوا، لازمة لحفظ الحياة لاقتل منفعة أقل من سابقتها. يتم ارتكاب مثل هذه الأخطاء، لأن الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد يرفضون التمييز بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية(١٩).

إن أسعار العناصر الطبيعية ليست أسعاراً اقتصادية (على أي حال إن ضريبة بيئية لاقتل قيمة للطبيعة) ولكنها أسعار سياسية. وبالتالي فوجود «سوق» لتراخيص التلوث لا معنى له لأنه حتى ولو تم بالفعل تجارة التراخيص فلن يكون هناك سوق بالمعنى الحقيقي، إذ أنها تقتضي وجود سلطة عامة دولية تقنية وقمعية، وستكون مجرد جهاز لاعادة توزيع حقوق استغلال البيئة. إن اعادة توزيع هذه الحقوق ينبغي أن ينظم على أسس سياسية وليست اقتصادية يكون أول هذه الأسس هو حق استخدام متكافئ لكل البشر. وهكذا يرتبط بفرض ضرائب (حكم كمي) بتبني معايير جماعية أو بتغييرات هيكلية (حكم كيفي)، تتعلق على سبيل المثال، بالبنى التحتية للنقل. فلا يفيد في شيء أن نفرض ضرائب على النقل بالشاحنات إذا لم يكن هناك تنظيم وتطوير لشبكة السكك الحديدية.

هناك نقص جوهري في السوق يمثل أساساً لكل ما سبق. فنظراً لأن الانتقال الحر لرؤوس الأموال في الأسواق المالية يحمل في داخله الأزمة المالية أو لأن العناصر الخارجية هي طبيعتها من الصعب استيعابها داخل السوق فإن العلاقة السلعية غير قادرة على أن تدبر بصورة مرضية مجمل المسائل الاجتماعية والبيئة وحتى الاقتصادية لمجتمع ما. ولو أردنا أن نلخص هذه الاستحالة وعجز السوق الذي لا علاج له عن صياغة مجتمع يمكننا الرجوع إلى ماركس وإلى

بولاني، حيث نجد لدى ماركس نقده للسلعة وللعمل الذي تتحقق من خلاله عملية الانتاج السلمي، ونجد لدى بولاني نقده للوهم الراسخ الذي يدفع للاعتقاد بأن العمل والأرض والنقد يمكن أن تكون سلماً(٢٠).

كان جورجيسكو - روجن georgescu-roe (٢١)، هو أول من بين أن قوانين الديناميكا الحرارية تطبق على الاقتصاد لأن النشاط الانساني يدخل في مجال خاضع لقانون الأنتروبيا (فقد الطاقة). إن الأرض بالتأكيد ليست نظاماً مغلقاً على ذاته بما أن كوكبنا يتلقى قبضا من الطاقة الشمسية والتي تسمح، بالرغم من الأنتروبيا، للحياة بأن تتجدد بل وتقتد. ولكن هذا التناول قد حطم رؤية الكون في إطار التكرار والثبات والحتمية والارتداية. بل ويفتح رؤية جديدة في إطار التطور وعدم الارتداد؛ وبالتالي يقطع صلتها تماماً مع فكرة الفناء الزمن. وبدلاً من الارتكاز على القوانين الأبدية وحدها فإن العلم الفيزيائي يعمل اليوم أكثر فأكثر على تاريخ الكون والمادة. فنظراً لأن النشاط الاقتصادي في جوهره، يؤدي إلى نفايات ويصطدم بإيقاع الطبيعة وينقل من النوع الحيوي فهو يعمل على تسارع عملية الأنتروبيا. والتي في نهايتها يخفئ كل اختلاف في الحركة وفي الحياة. ويتربط على ذلك أن كل نمو اقتصادي على مستوى الكوكب لا يمكن له أن يكون لانهاثياً(٢٢).

كيف، في هذه الشروط، يمكن فهم الحياة إذا كان الكون يسير إلى حتفه بسبب الأنتروبيا التي تقوده؟ البحث العلمي الحديث يرى أن عملية الأنتروبيا ليست مرادفاً للتدمير ولكنها يمكن أن تعني حركة تدمير خلق - تركيب، فالأرض ليست نظاماً مغلقاً بل مفتوحاً بما إنها تستقبل الطاقة الشمسية وتردها، فيمكن أن تتحقق ظواهر من التركيب، فتبعد بذلك النظم الحية عن الأنتروبيا. ويشدد باسيه Passet على أن الأنظمة الاقتصادية تواجه حركتين متناقضتين: ظاهرة الأنتروبيا وظاهرة نفي الأنتروبيا néguentropie أي تنامي احتياطي الطاقة إجمالاً. إن عملية «تدمير خلق»(٢٣) تبقى عملية ممكنة شريطة ألا تتجاوز حدود التجدد الطبيعي.

فيما يبدو أن إعادة انتاج النظم الحيوية يتم طبقاً لعقلانية تختلف عن عقلانية الربح وتؤسس لأخلاق جديدة لا تختزل قيمها إلى الاقتصاد ويمكن أن تعبر عن نفسها من خلال مبدئين:

- النظم البيئية لها وجود لا يمكن أن يقاس باعتباره سلعة كما أن احترامها هو أساس للحياة وليس أساساً للمردودية الاقتصادية

- إن إعادة انتاج النظم الحية يتضمن احترام حياة البشرية في صورها المادية والثقافية.

إن تطبيق هذين المبدئين يفترض تنظيمًا اجتماعيًا يقتصد المصادر الطبيعية بتفوقه عن العمل على زيادة الاستهلاك لكل مواطن بوصفه هدفاً نهائياً، كما يقتصد الجهد الذي يقوم به الإنسان في عمله.

ولهذا فإن الفاعلية الاجتماعية القصوى تمر من خلال:

- الوصول باستهلاك مصادر الطاقة إلى الحد الأدنى، أي السيطرة على محتوى المصادر الطبيعية للانتاج بحيث يكون معدل السحب من المصادر المتجددة أقل أو مكافئاً لمعدل تجددها، وأن تنوع المصادر المتجددة التي تحمل محل المصادر غير المتجددة يكون أقل أو مكافئاً لتنوع المصادر غير المتجددة مقسوماً على المعامل التقني للمصادر غير المتجددة المستخدمة في انتاج رأس المال الصناعي.

- أخذ تكلفة إصلاح الأضرار، التي لم يمكن توقيها أو تفاديها، في الحسبان وكذلك تكلفة الوقاية من الأضرار المحتملة: هذه التكاليف التي يمكن أن تختزل إلى العمل هي جزء لا يتجزأ من تكلفة الانتاج الاجتماعي الكلي، أي للقيمة الاقتصادية؛ يميل سعر الماء إلى الارتفاع بصورة منتظمة وهذا الارتفاع يعكس الارتفاع في تكاليف توجيه مساراته وتنقيته ولكنه لا يعبر على الإطلاق عن القيمة التي لا تقدر لمصدر الحياة الذي يمثله لأن هذه الحياة تكون على مستوى آخر مختلف عن الاقتصاد، ويتربط على ذلك أنه لا يمكن قبول أي تبرير اقتصادي لمخصصة الماء التي تطالب بها بعض الشركات متعددة الجنسية بدعم من البنك الدولي في مؤتمر لاهاي في بداية عام ٢٠٠٠.

ويتفنى الليبراليون عن أنفسهم أنهم يريدون تأسيس حقوق للملكية الخاصة على الهواء، بإقامة سوق لتراخيص بث غاز تسخين الأرض لأن التراخيص حسب زعمهم محدودة الأجل، ولأنها لا يمكن نقلها خارج نطاق البيع في السوق، ولأن ما يخضع للبيع هنا ليست الخيرات البيئية نفسها ولكن حق استخدامها. والحال هذه، يكون بالفعل حق الاستخدام المرتبط بالتراخيص مكافئاً لحق الملكية المؤقتة للبيئة.

ولكن فلنشدد على المفارقة التالية: تمثل رخصة التلوث بالتأكيد قيداً على السماح بالتلوث مقارنة بالوضع الذي لم يكن فيه أي تنظيم وكانت الملكية الفردية للبيئة شاملة. ولكن الطابع الجماعي لحق استخدام البيئة الذي أدخلته رخصة البث يأتي مقترناً بقيد على هذا الحق حيث يجعله مقصوراً على من يستطيع أن يدفع الثمن. فهو لا يختلف عن مبدأ الخصخصة. وعلمنا أخيراً أن نلاحظ تناقض المنطق الليبرالي الذي يرفض لومنا له بأنه خلق حقوق ملكية خاصة على عناصر الطبيعة فيعد أن شرح لنا أن هذه العناصر لا تمنح لها جعل هذا الأمر ناجماً بسبب غياب حقوق الملكية.

طالما استمرت الرأسمالية في كونهها النظام الاقتصادي الكوني، لا يمكننا مع ذلك أن نستبعد استخدام الوسائل الاقتصادية للتقليل من التلوث. ولكن بشرطين: هو أن يكون معكوماً بواسطة سلطة عامة وليس متروكاً لتحكيم السوق أو عشوائيته، وأن يكون مقترناً بإجراءات وقائية تستهدف تفادي التلوث والتدهور أو التقليل منهما وليس فقط في إصلاح ما ينجم عنهما من مضار أو ما هو أسوأ من ذلك تعويضها مالياً.

ينبغي احترام قاعدتين عند استخدام الوسائل الاقتصادية لإدارة البيئة. الأولى هي استبعاد كل قرار يتم وفقاً لمنطق «الحد الأقصى من المنفعة»، لأن هذه الفكرة عبثية: إذ أنها تقرن بين مبدأ حسابي وبين مفهوم كيني محض (٢٤). القاعدة الثانية هي الفصل بين إضفاء الطابع السلمي والتقدير النقدي. إذ أن إضفاء الطابع السلمي يتضمن التقدير النقدي

والعكس ليس صحيحاً. ويترتب على ذلك أنه ينبغي رفض إضفاء الطابع السلعي رفضاً قاطعاً لأنه يعني الملكية الخاصة. وفي المقابل يظل هناك مجال لاستخدام الوسائل النقدية في الإدارة. ولكن فيما يخص الطبيعة فإن إقرار ضريبة (حكم كمي) ينبغي أن يكون ملحقاً بشيئ معايير جماعية أو بتغيرات هيكلية (حكم كيفي). على سبيل المثال حول نمط البنى التحتية اللازمة للنقل.

إن التنمية الاقتصادية تضر بعملية التنظيم التي تكفل حفظ الحياة على الكوكب. إن إخضاع الطبيعة للنشاط الانساني تابع لإخضاع البشر لمنطق ربحية رأس المال. منذ بداية كتاب رأس المال ميز ماركس بين العمل بوجه عام، وهي سمة نوعية للانسان، هدفه هو قيم استعمالية مخصصة لاشباع الحاجات الانسانية، والعمل الخاص بنمط الانتاج الرأسمالي الذي يمثل مجرد مرحلة في تاريخ البشرية. هدفه هو انتاج فائض القيمة الذي يسمح بإضفاء قيمة على رأس المال. في الحالة الثانية يكف انتاج القيم الاستعمالية عن أن يكون غاية ويصبح مجرد وسيلة للقيمة التبادلية التي تكون السلعة هي دعامتها. حينئذ يصبح ممكناً عدم اشباع الحاجات الاجتماعية في حين تتولد أضرار اجتماعية وبيئية بواسطة نمط من الانتاج يحركه البحث عن الربح. إن مبدأ النقد الإيكولوجي موجود ضمنياً في هذا التمييز الذي أقامه ماركس (٢٥).

ما هو المعنى الذي يجب أن تعطيه للتنمية وللتقدم

كل النزعات المسيحية النابعة من الفكر الغربي تضافت فيما بينها كي تجعل غايتها التنمية والتقدم اللذين يمكن الوصول اليهما بفضل العقلانية. وقد أكدت الايدولوجيا الاقتصادية على فكرة أن العقلانية تتمثل في مقاومة الندرة من خلال نمو الانتاج. في حين أن تراجع الندرة المزعوم لا يؤدي إلا إلى زيادتها على مستوى المصادر الطبيعية ويخضع الحياة الإنسانية إلى إحالة لانتهائية لاشباع الحاجات. وبعبارة أخرى لا تميل الندرة إلى درجة الصفر وهو ما

كان يجب أن يحدث لو كانت حقاً تتراجع ولكنها بالأحرى تميل إلى درجة اللانتهائية من خلال اقتران ظاهرتين: المصادر الطبيعية تتجه نحو درجة الصفر وحدود الحاجات الجهورية تميل إلى التوسع بصورة لانتهائية. علاوة على ذلك لا تعد الندرة في الغالب واقعة موضوعية مستقلة عن الفعل الانساني. إنها حدث اجتماعي مني، فالملكية الخاصة هي التي تخلق الندرة (٢٦) إن مسألة استمرارية التنمية لا يمكن فصلها عن تطور العلاقات الاجتماعية والتي يميزها اليوم إضفاء الطابع المالي على المجتمع.

التنمية هل أم مشككة؟

انتهت مرحلة إعداد مؤتمر جوهانسبرج بلقا. مونتييري في المكسيك من ١٨ إلى ٢٢ مارس ٢٠٠٢. وتم التفاوض الذي أدى «إجماع مونتييري» وتم تقديمه على أنه يمثل بداية شراكة جديدة بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة من أجل حل مشكلة تقويل التنمية. والوثيقة التي تم تبنيها تعيد التأكيد على كل المعتقدات الليبرالية التي قادت إلى الكارثة كثيراً من البلدان في العشرين سنة الأخيرة. ينبغي أن يكون هناك تحكم ذاتي *gouvernance* جيد، ويُفهم من ذلك التقشف في الميزانية والرواتب. ينبغي الدخول في نطاق التبادل الحر المصمم وهو ما يعني التنافس بين أنية الفخار وأنية الحديد*. وتم اسدال ستار من الصمت على ثلاثة عقود من التكيف الهيكلي التي تعمل على تركيع البلاد المضاعفة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل جدولة الديون بسبب الفائدة الباهظة والأزمات الاجتماعية التي تؤدي إليها سياسة التكيف هذه، وتعد الأرجنتين من آخر الأمثلة على ذلك.

إن نمط التنمية الغالب الآن في العالم هو ذلك النمط الذي ولد في الغرب (٢٨) والذي يعتمد على البحث عن الربح من أجل تراكم رأس المال والذي ينتج عنه اليوم تدهور هائل في النظام البيئي مع تفاقم كبير في عدم المساواة. ويتجلى في استبعاد أغلبية البشر

(*) إشارة إلى إحدى حكايات لافونتين للأطفال، حيث أغرت أنية الحديد جارتها أنية الفخار بالخروج معها للمغامرة فتكسرت أنية الفخار حينما حاولت مجاراة أنية الحديد في مغامرتها. (مترجم)

من إمكانية اشباع حاجاتهم الضرورية مثل الغذاء والتعليم والصحة، كما ينتج عنه القضاء على أفاط الحياة التقليدية. ويفرض هذا النمط من التنمية على العالم بأسره بأن تقضي الرأسمالية على ثقافة الجماهير: إن تركيز الثروة في أحد الأقطاب يجعل الوفرة عvisية على مليارات من البشر يقيمون في القطب الآخر ويتم شيئاً فشيئاً تدمير ثقافتهم التي ينهلون منها المعنى والوجود والكرامة.

إن منظري التنمية الاقتصادية قد أجمعوا تقريباً مع فرانسوا بيرو Francois Pirou علي أن النمو الاقتصادي هو شرط ضروري للتنمية ولكنه غير كاف للتنمية البشرية. إن حاجتهم تعاني من خلل منطقي كبير: إذ لا يمكن أن نزع بأن النمو والتنمية يتمايزان عن طريق الجوانب الكيفية التي تتضمنها التنمية وحدها - ولهذا السبب فإن النمو لم يكن شرطاً كافياً للتنمية - وفي نفس الوقت نقول أنه عند الوصول إلى مستوى معين في النمو فإنه يولد تغيرات هيكلية، يعقبها، من خلال الانتشار، آثاراً نافعة لكل البشر: إن النمو الذي كان شرطاً ضرورياً يتحول بمرور الوقت إلى شرط كاف للتنمية ويصبح التمييز حينئذ بين المفهومين لامعنى له.

أول الاختيارات، إما أن التنمية والتقدم يتجان، لو انتظرنا بما فيه الكفاية، عن النمو، وهنا لامجال للتمييز حيث النمو شرط كاف وضروري للتنمية. وفي هذه الحال فإن زيادة مستوى الدخل الفردي العالمي PIB أو أي مؤشر آخر مستنتج منه، سيكون هو المؤشر الوحيد الحاسم في تحسين مستوى المعيشة، وينبغي علينا في تواضع شديد أن نراجع انتقاداتنا له. وثاني الاختيارات، إما أن التنمية والتقدم البشريين لا ينتجان عن النمو بصورة آلية وبالتالي ينبغي أن نقطع الصلة التي تجمع النمو بالتنمية والتقدم، على المستوى النظري. وعندما ينظر إلى متابعة النمو الاقتصادي كشرط دائم للتنمية المستدامة فإن النتيجة المنطقية لهذا التفكير هي أن يوضع النمو الاقتصادي المتواصل محل التنمية المستدامة، وهذا الاحلال شائع ومألوف اليوم لدى المسؤولين السياسيين ومدبري

المصانع في أقوالهم الموجهة إلى الرأي العام. مثل هذا الالتباس يؤدي إلى خلط عجيب مثل ترجمة مصطلح sustainable growth (إلى الفرنسية) بكلمة نمو متواصل croissance soutenue (٢٨).

ونظراً لأن المدافعين العالميين عن التنمية المستدامة لم يعرفوا ولم يريدوا أن يقيسوا فاصلاً واضحاً بين التنمية المستدامة من جانب والتي تكون استمراراً للتنمية الرأسمالية الموجودة منذ الثورة الصناعية مضافاً إليها بعض أنشطة التخفيف من التلوث التي تزدهر في ظل أنشطة التلوث، ومن جانب آخر تنمية بشرية منفصلة عن النمو بعد أن يتم اشباع الحاجات الجوهرية، قد تركوا هذا الالتباس يستقر في الأذهان بما قد يؤدي إلى أن نري هذا المفهوم قد اختزل إلى مجرد ثوب إيديولوجي جديد لهذه التنمية التي تهدر المصادر الطبيعية وتطيح بالكرامة الانسانية.

هل ينبغي أن نستنتج من ذلك أنه «ينبغي أن ننتهي ولابد من التنمية» (٢٩)، كما قال لانتوش La touche، لأن التنمية لا يمكن أن تتخذ أي صورة مختلفة عن تلك التي اتخذتها من قبل؟ هل ينبغي أن ندين التنمية على أساس أن دوامها سوف يصبح ضرورياً لحل المشاكل التي تنجم عنها؟ لا يمكن حسم هذا السؤال بسهولة لعدة أسباب. أولها يأتي من كون البلاد الفقيرة، نظراً لكثرة الحاجات الأساسية التي يتم اشباعها لنصف البشرية، محتاج إلى فترة نمو لتتجانتها. وعند هذا المستوى سيكون من الخطأ معارضة كمية المنتجات بنوعيتها، لأنه من أجل القضاء على الأمية ينبغي إنشاء مدارس وتحسين الصحة ينبغي بناء مستشفيات وتوصيل الماء الصالح للشرب، ومن أجل اكتفاء ذاتي غذائي مناسب ينبغي تشجيع المنتجات الزراعية الغذائية vivrières لتغطية الحاجات المحلية.

والسبب الثاني الذي من أجله لا نستطيع أن نلقي جانباً فكرة التنمية هو أن التطلع إلى حياة مادية أفضل قد صار عاماً على مستوى العالم. وسوف لا يلبق بالغربيين المستعبرين أن يقطعوا في شرعيته تحت زعم أن هذا التطلع لن يكون إلا نتيجة تبني

الشعوب المسودة لقيم الساندين مما يجعلهم يعيدون انتاج آليات السيطرة. بالتأكيد إن تقليد التنمية الغربية بواسطة شعوب العالم سوف يحكم علي هذه الشعوب من جانب بأن تلهث للأبد خلف غاؤها بما أن غط حياة الأغنياء الذي يتسم بالاهدار لا يمكن تعميمه، ومن جانب آخر سوف يدفع بالكوكب نفسه إلى تدهور محتوم لا يمكن إصلاحه inexorable. ولكن باسم ماذا يمكن أن نترك ٢٠٪ من سكان الأرض يستمرون في الاستحواذ على ٨٠٪ من المصادر الطبيعية؟ يصح من الملح اذن أن نطرح المشكلة بصورة أخرى.

هناك عقبتان ينبغي تفاديها. أولهما هو الاكتفاء بمصطلح أصبح شائعاً وهو التنمية المتواصلة أو المستدامة. إذا كان الأمر يتعلق بمواصلة التنمية التي تحدث منذ قرنين من الزمان والتي تؤدي إلى تدهور الانسان والطبيعة، فإنه يجدر أن نقول أن الأمر يتعلق بسراب (٣١) واهم لأنه، إما أن يكون غير ممكن إلا لأقلية تتناقص شيئاً فشيئاً، وإما ألا يكون صالحاً لأي شخص إذا ما أردنا تعميمه على الجميع. في الحالة الأولى يكون أداة للانفجار الاجتماعي، وفي الثانية يكون أداة للانفجار البيئي. وفي كلا الحالتين يكون ميمناً الرأسمالية لا يمكنها أن تنمي آليتها في تلك الثروات الطبيعية والثروات المنتجة إلا بالإقلال من مصاردها المحدودة وبتقوية استغلال قوة العمل.

والعقبة الثانية هي الخطأ في فهم طبيعة التنمية. إن التنمية، التي نرى خسارتها اليوم والتي ندرك أخطارها لو كان لها أن تستمر، ليست مجرد النزعة الانتاجية التي ولدها الإعصار التقني والنشوة العلمية. كما أنها لن تكون البتة نتيجة نزعة اقتصادية منتشرة في كل أنظمة الفكر بحيث تضم في طياتها النزعة الليبرالية ونقدها في آن معاً. إن التنمية المعروفة حتى الآن مرتبطة تاريخياً بالتراكم الرأسمالي لصالح طبقة من الأقلية. وعلي نفس المتوال نجد أن تقيضها وهو التخلف مرتبط بالأهداف الامبريالية لرأس المال وخصوصاً في مرحلة التراكم المالي حالياً. إن الفصل بين نقد التنمية ونقد الرأسمالية والتي هي سندها، يعني اعفاء الرأسمالية

من الاستغلال المشترك للطبيعة والانسان. وبالفعل فبدون استغلال الانسان ما كان يمكن للنظام أن ينتفع من استغلال الطبيعة وبدون استغلال الطبيعة ما كان لاستغلال الانسان أي أساس طبيعي. يترتب على ذلك أن «الخروج من التنمية» دون الحديث عن «الخروج من الرأسمالية» لا يعد فقط شعاراً خاطئاً ولكنه بدوره يمثل تزيفاً للوعي. وبالتالي فإن مفهوم «مابعد التنمية» لا دلالة له إلا إذا كان يعني في الوقت نفسه ما بعد الرأسمالية. إن الفصل بين تجاوز كل منهما يكون واهما مثله مثل الرغبة في «الخروج من الاقتصاد» (٣٢)، الذي يرى البعض أنه لن يكون مختلفاً عما هو عليه، أو مثل بناء «اقتصاد متعدد» (٣٣) يجمع بين الرأسمالية والتكافل. إن رفض التنمية من حيث المبدأ يستند على افتراض خاطئ: إن الاقتصاد هو ابتكار غربي؛ رغم أن هذا الغرب لم يخترع الاقتصاد والذي يعد مقولة أنثروبولوجية ولكنه فقط فصل الاقتصاد عن المجتمع الذي أسسه، وقام بتحويله إلى كيان قائم بذاته.

إن ما سلف ليس مجرد خلاف نظري، بل انه يتمتع بأهمية عملية كبرى. لو وضعنا النظام الرأسمالي موضع المسألة وكذلك التنمية المرتبطة به ارتباطاً، فإننا نقوم بتحليل طبقي ونقيم بالتالي تمييزاً جذرياً بين حاجات المستغلين و«المنكوبين» (٣٤)، و«الصعاليك» (٣٥) أي الفقراء باختصار وحاجات المستغلين والمسيطرين والمهدين وباختصار الأغنياء علي هذا الكوكب. كما أن مشروع ترك التنمية دون المساس برحمتها التاريخي الرأسمالي الأعرج (٣٦)، ومشروع ترك التنمية دون بصيرة واضعين جميع البشر في سلة واحدة، واضعين في سلة واحدة أولئك الذين هم مضطرون للاختيار بين الموت من العطش أو شرب ماء المستنقعات وآخرين مشكلتهم تتلخص في شراء أسهم شركة ميكروسوفت أو فثيندي، هو مشروع غير واقعي وغير مقبول.

وكما أننا لا نعتقد بإمكانية الترك المباشر وبلا تردد للتنمية، فإننا لا نعتقد أن الايكولوجيا، (عل البيئة)، إلى جانب كونها علماً، يمكن لها أن تصبح

نموذجاً ارشادياً سياسياً مستقلاً (٣٧)، وذلك لسببين: سبب منطقي يشير إليه هوسون Husson: إذا كان تدهور البيوسفير الناتج عن أصل إنساني قد تجاوز حدود ما يمكن إصلاحه أو الرجوع فيه فيصبح بالتالي أنه لا جدوى من فعل شيء، ولن نسمعتنا الايكولوجيا بشيء. على العكس، لم يحدث بعد تجاوز الحدود اللاعودة يظل هناك وقت يسمح لنا بالتصرف وإبعاد الانسانية عن هذه الحدود (٣٨) والسياسات الاقتصادية يمكنها أن تتكفل بهذا الهدف على شرط أن تدمجه في عملية تعديل العلاقات الاجتماعية التي منسب إليها فيما بعد. هناك سبب جدلي بعد ذلك. إن محاولة الرأسمالية إقام الثورة البرجوازية في حق الملكية من خلال الامتداد به إلى كل مجال ظل حتى الآن خارج مجال التبادل السلمي وكل مجال حيوي بشكل الموضوع اللامفكر فيه *impensé* للايكولوجيا السياسية الحالية. إن استخدام الإنسان للطبيعة يحدث دائماً في إطار علاقات اجتماعية خاصة. إن تطور علاقات الإنسان بالمجال الحيوي ليس ممكناً إلا في ارتباطه بتعديل العلاقات الاجتماعية. وهنا نكون في إطار جدل بين الشروط المادية للحياة والعلاقات الاجتماعية التي تنتج داخلها هذه الشروط وبعاد إنتاجها وتوضع موضع التنفيذ.

اقتصاد مقتصد

أخذين في الحسبان كل ما سبق، نحن ندعو إلى فكرة تنمية متنوعة في موضوعها ومكانها وزمانها. في الموضوع: هناك منتجات يجدر تطويرها في العالم، وبشكل أساسي المنتجات التي تتعلق بأشباع الحاجات الحيوية وخصوصاً في مجال التعليم والنظافة والصحة والطاقة المتجددة والنقل الاقتصادي؛ وهناك منتجات أخرى في المقابل ينبغي تحديدها ثم تخفيضها بعد ذلك، والزراعة الكثيفة الهائلة والسيارات هي من أفضل النماذج على هذا النوع من المنتجات؛ إن إعادة توجيه الانتاج تخص البلاد الفقيرة والغنية على السواء.

في المكان: البلاد الفقيرة ينبغي لها أن تتمكن من الاستفادة من نمو فعال لإجابة حاجات السكان التي

ستتزايد بشكل كبير خلال عدة عقود؛ والبلاد الغنية ينبغي أن تطلق عملية إبطاء، إيقاع نموها الاقتصادي الشامل باحثة عن إعادة توزيع الثروة في صورة أكثر إنصافاً وعن استخدام للمكاسب التي تتحقق من الانتاج من أجل تخفيض زمن العمل في حال ما تم إشباع الحاجات والتي لاينبغي أن نخلط بينها وبين الرغبات (٣٩).

في الزمان: إن الإبطاء لإيقاع النمو في البلاد الغنية، التي يعاد تغيير اتجاهها في نفس الوقت ينبغي النظر إليه بوصفه مرحلة انتقال تعطي للسكان الوقت والرغبة من أجل إعادة بناء خيالهم الذي شكله قرنان من أسطورة الوفرة والتي تم تمثيلها لدرجة أنها أصبحت حلقة جوهرية في اغلال «عبيدبتهم الطوعية» (٤٠)؛ وبعد هذه المرحلة الانتقالية يمكننا أن ننظم «التناقص» (٤١). القادر وحده على أن يكفل استمرارية على مدى طويل.

ولو استخدمنا مصطلحات اجتماعية - اقتصادية نقول أن هذه التنمية متفاوتة تفترض، كي تصبح في نهاية الأمر مختلفة بصورة جذرية. إعادة امتلاك وتوزيع جماعيين لأنواع الانتاج اللذين تسمح بهما المعرفة البشرية والتقنية واستخدامهما بصورة جوهرية في تحسين نوعية الحياة.

هناك خلط مستمر في موضوع النزعة الانتاجية. إذ أنها تُعرّف في الغالب (وخصوصاً بواسطة عدد من أنصار البيئة) بأنها الانتاج بلا غاية أخرى سوى ذاته. في حين أن النزعة الانتاجية ليست هي الانتاج المستمر للقيم الاستيعالية ولكن للقيم السلعية التي من شأنها إضفاء القيمة على رأس المال. والدليل على ذلك هو أن أصحاب رؤوس الأموال يكفون عن الاستثمار عندما ينحسر الربح المتوقع. يترتب على ذلك أن التخلي عن النزعة الانتاجية ليس تخلياً عن التقدم ولا عن نمو بعض أنواع من المنتجات التي لاغنى عنها. وهكذا فإن البحث عن تحسين الانتاجية لايجب أن يتم خلطه بالنزعة الانتاجية. هذا البحث عن تحسين الانتاجية يمكن اعتباره تطبيقاً لقاعدة «أقل جهد» ويمكن تشجيعه، ولكن مع تحفظ وهو أن يتم احترام

ثلاثة شروط:

- بدون تكثيف للعمل

- بدون تراجع في فرص العمل

- دون ابتزاز البيئة بتجاوز حدود التجدد الطبيعي وبدون إحداث تدهور لا يمكن إصلاحه.

إن تخفيض ساعات العمل يمكن أن يشكل طريقاً واعداً لاستخدام مكاسب الانتاجية من منظور اقتصاد مقتصد (٤٢). يمكن مواصلته بيئياً واجتماعياً. يرتبط بإعادة الامتلاك هذه إعادة إمتلاك أخرى تتضمنها تقدم انساني حقيقي: وهي إعادة امتلاك الحريات العامة للبشرية والتي يمثلها الماء والهواء وكل المصادر الطبيعية والمعارف. وبعبارة أخرى هذان الجانبان يمكن تلخيصهما بعبارة التملك الجماعي للثروات المنتجة وللثروات الطبيعية غير المنتجة ولقدرات العقل الانساني وامكانياته. إن صيانة مجال غير سلمي في المجتمع وامتداده يكتسبان هناك معناها التام. إن تغيير العلاقات الاجتماعية لا ينفصل عن تغيير العلاقات بين البشر والعالم «الحي» (٤٣) لأن امتلاك كل فرد لعمره بفضل مكاسب الانتاجية الموزعة يعدل هو هدف يرتبط بهدف هو عدم الحرمان من الخير العام للانسانية وهدف استخدامه استخداماً معقولاً أي اقتصادياً.

إن مفهوم الاستدامة قد ولد متزعجاً بمرر مزدوج وهو تراجع الفقر وحفظ النظام البيئي لضمان العدالة تجاه الأجيال الحالية والمقبلة. هذا المفهوم سوف يعطى بالمصادفية والفاعلية إذا ما توفرت له ثلاثة مبادئ: مسئولية (٤٤) عن الكائنات الحية، تضامن مع كل البشر، واقتصاد للمصادر الطبيعية والعمل الانساني (٤٥). وهذا ليس حال نظام التراكم المالي الذي يسود العالم اليوم والذي يجعل من الاستدامة أمراً مستحيلاً لأنه يميل باستمرار إلى رفع مستوى المردودية التي تخدم أصحاب رؤوس الأموال. ولا يمكن أن ينتج عنه سوى إضعاف لوضع العاملين (عدم التحمل الاجتماعي) وصعوبة متزايدة في الاستثمار في مسارات انتاج غير مدمرة (عدم التحمل البيئي). إن مشروع الانبعاث الفوري للنمو في البلاد الفانقة

التقدم من أجل أن ننشغل، بعد مدى معين، إلى «التناقص décroissance» لا يمكن تحقيقه إلا إذا تراجعت بشكل ملحوظ الفوارق الاجتماعية في داخل هذه البلاد. بحيث تسمح عندئذ تخفيض الفوارق الاجتماعية بين الطبقات الفقيرة في البلاد الفقيرة وباقي العالم (٤٦). وهو يبين إلى أي مدى يكون تمويل البلاد الفقيرة ولاسيما الغاء ديونها أموراً لاغنى عنها وإن كانت غير كافية لحل المشكلة الانسانية بل وربما، وهو ما يزيد الطين بلة، يمكن أن تحجبها. لأن إحداث «تقدم» إنساني آخر، نتردد في أن نطلق عليه تنمية نظراً لما يشوب هذا المفهوم من دلالات سلبية، مرتبط بانشاق وازدهار علاقات اجتماعية مغايرة.

من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، الخروج من الفخ الدلالي لتعبير «التنمية المستدامة». وللتخلص من هذا الفخ يمكن أن نقول: التنمية الوحيدة، التي يمكن احتمالها هي تلك التنمية التي لا تكون مستدامة؛ أو عن طريق قلب الشعار رأساً على عقب: نعم للتنمية غير المستدامة؛ أو أيضاً: تواصل الحياة واحتمالها بدون تنمية فيما وراء سقف معين. ولكن أبأ كان الاختيار الذي سنستقر عليه فإن قلب النظام الرأسمالي لا يمكن أن يحدث دون قلب الكلمات والايديولوجيات التي تعبر عنه.

إن الرأسمالية بصدد تحقيق حلمها الأكثر جنوناً: تغيير علاقات الملكية في الكوكب تغييراً جذرياً، بصورة تجعل أقل نشاط إنساني حالي أو مستقبلي، وأقل مصدر مادي أو عقلي، يتحول إلى سلع، أي فرصا للربح، بعيداً عن أي التزام بمصلحة البشر في نطق حياة محتمل اجتماعياً وبشياً. لقد كانت الرأسمالية مجنونة، ولكن، لأنها لم يعد لها مشروع انساني للبشرية بأسرها فقد أصبحت مريضة بالشيخوخة (٤٧). وبدون قفزة ديمقراطية، سوف تكون شيخوختها مستدامة، بدلا من تلك التنمية التي تحمل هذه الصفة والتي يعدونها بها.

- PNUD, **Rapport mondial sur le développement humain**, De boeck & Larcier. Bruxelles 2001. (١١)
- CMED Rapport Brundtland, **notre avenir à tous**, Fleuve, Montréal, 1987, p.51. (١٢)
- Voir B. Rebelle, "renoncements durables", **Le Monde**, 2 juillet, 2002. (١٣)
- H. Hotelling, "The economics of exhaustible resources". **Journal of Political Economy**, 1931, vol. 39, no (٤) p. 137-175.
- d.M. Hartwick "Intergenerational equity and the investing of rents from exhausable resources", **American Economics Review**, 1977, vol. 67, no5, p.972-974. (٥)
- (٦) للتعرف على نقد للاستمرارية الضعيفة أنظر:
- d.M. Harribey, **L'économie économe, Le développement soutenable par la réduction du temps du travail**, L'Harmattan, paris, 1997; **Le développement soutenable**, Economica, paris 1998; "La soutenabilité: une question de valeurs, <http://harribey.monterquieu.u.bordeaux.fr/travaux/soutenabilite.pdf>; **Economie et écologie in ATTAC. Une économie au services de l'homme**, Ed. Mille et une nuits, Paris 2001, P. 221-248.
- A. Pigou, **The economics of welfare**, London. Macmillan, 1920, éd. fr. **L'économale de bien-être**. Dalloz, (٧) Paris, 1958.
- R.H. Coase, "The problem of social cost". **The Journal of law and Economics**. 1960, 3e année (٨)
- Godard, "L'inscription économique du développement durable" **cahiers français**, "Enjeux et politiques de l'environnement", no 306 janvier - février, 2002. p.57. (٩)
- Ibid. p.53. (١٠)
- J.R. Hicks, "The foundation of welfare economics", **Economic Journal**, 1939, no49, p.696-712; R.M. So- (١١) low "The economics of resources or the resources of economics", **American Economic Review**, 1974, vd.64 no2, p.1-14; J. Stiglitz, "Growth with exhaustible natural ressources: efficient and optimal growth paths", **Review of Economic Studies**, Longman group limited, Edinburgh, 1974, vol.41, p. 123-137.
- O. Godard. op. cit., p.56. (١٢)
- Ibid., p.57. (١٣)
- Ibid., p.55. (١٤)
- هذا القول يذكرنا بتصريح كوهلر Köhler مدير صندوق النقد الدولي: «لن يخرج الأرجنتينيون من أزمتهم بلا ألم» (Le Monde, 23 janvier 2002) أو تصريح كامديسوس Comdessus الذي سبقه على رأس المؤسسة الرحمة نفسها: «لن نستطيع التوصل إلى أنسة العولة بلا ألم». (Sud-Ouest, 17 Octobre 2000) «وإن النجاح الاجتماعي لسياسات التنمية أي اشتراك الجميع في مشروع جماعي والشفاافية وتقليل الفوارق هو أيضا شرط لإنجاح سياسات التقشف» (التشديد من عندنا Sud-Ouest 27 mai 2000) نحن هنا قريبون من مجتمع المخاطرة الذي دعت إليه منظمة MEDEF (انظر (F.Ewald. D. Kessler, "Les noces du risque et de la pol- itique", Le Debat, no 209 mars-avril 2000, p.55-72)
- ونظر له المفكرون الاجتماعيون الليبراليون، انظر:
- U. Beck, **La société du risque, sur la voie d'une autre modernité**, Aubier, Paris, 2001.
- ولقد هذا الاتجاه انظر:
- R. Castel, "Risquophiles", "Risquophobes" (:L'individu du selon le Medef". **Le Monde**, 7 juin 2001.
- O. Godard, op.cit., p.59. (١٥)
- Ibid., p.56. (١٦)
- Ibid., p.58. (١٧)
- D. Pearce, "Economics and Ecology" **Surrey papers in Economics**, no 10, July, 1974. (١٨)
- d.M. Harribey "Richesse et valeur dans une perspective de soutenabilité" **Contre temps**, no 4, mai 2002. (١٩) p.71-84.
- K. Marx, **Le Capital**, T.I. Paris, Gallimard, La Pléiade, 1965. K.Polanyi. **La grande transformation**, Aux (٢) origine politique et économique de notre temps, Gallimard, paris, 1983.
- N. Georgescu - Rogen, **La décroissance: Entropie - Ecologie - Economie**, 1979, 2e éd.-fr., Sang de la (٢١) terre, paris, 1995.

Voir H. Daly "Il n'y a pas de croissance durable" *Transversales Science Culture*, no 13, Janvier - fevri- (٢٢).
 er, 1992, p.10-11. A. Lipietz ويكتب لبينتر
 كل نو متواصل للرفاهية يتضمن تناقص في نصب الفرد في الطاقة والموارد الخام.
 ("La Croissance peut-elle être soutenable?" *Alternatives économiques* "La croissance," Hors série no 53, 3e
 trimestre 2002. p.62).

Voir R. Passet, *L'économie et le vivant*, Payot, Paris, 1979, 2^{ed.}, Economica, Paris, 1996. (22)

Voir M. Angel, La nature a-t-elle un prix, Critique de l'évaluation monétaire des biens marchands, les (YU) presse de l'Ecole de Mines, Paris, 1998.

Voir J.M. Harribey "Marxisme écologique ou écologie politique marxienne" in J. Bidet, E. Kavelakis (Y6) (sous le dir. de) *Dictionnaire Marx contemporain*, Paris, P.U.F.2001. p.183-200.

Marx *Le Capital*, section 8, op.cit. p.1176 et suiv; Polanyi, op.cit., ch.6. Ventelou. Au-delà de la rareté, la (??) croissance économique comme construction sociale, préface de B. Maris, A. Michel. Paris, 2001.

J.M. Harribey "le capitalisme transmet la rareté" le **Passant Ordinaire**, no 38 janvier - Mars 2002.

Harrilsey, "La financiarisation du capitalisme et la captation de valeur" in J.C.Delauny, Capitalisme con- (27)
temporain: questions de fond, L'Harmattan, Paris. p.67.

Rist Le développement, Histoire d'une croyance occidentale, presses de sciences politiques, Paris, (28) 1996, 2001.

P. Point, "Introduction", *Revue économique*, "Économie de l'environnement et du patrimoine naturel", (29) vol. 41, n° 2, mars 1990, p.182.

S. Latouche, "Les mirages de l'occidentalisation du monde. En finir, une fois pour toutes, avec le dévè- (P.) loppement", *Le Monde diplomatique*, mai, 2001.

(٣١) لقد تم الدفاع عن هذه الفكرة الصائبة بواسطة فـم . مقال S. Latouche

"A bas le développement durable! Vive la décroissance conviviale!", Silence, n°280, février, 2002; le F.Partant, Que la crise s'aggrave!, L'Aventurine, Paris, 2002 (1^{re} éd. Solin, 1079), préface de J.Bové, postface de S.Latouche. والنشر أيضا في

A. Caillé, "Sortir de l'économie", in S. Latouche (sous la dir. de), *L'économie dévoilée. Du budget familial aux contraintes planétaires*. Éd. Autrement, Paris, 1995, n° 159.

J.-M. Harribey, *La démence sénile du capital, Fragments d'économie critique*, Éd. انظر النقد الذي وجهناه في (٣٣) du Passant, Bègles, 2002.

S. Latouche, *La planète des naufragés. Essai sur l'après-développement*. La Découverte, Paris, 1991. (34)

L. Cordonnier, Pas de pitié pour les gueux. Sur les théories économiques du chômage, Éd. Raisons d'agir, (100) Paris, 2000.

(٣٦) الفرضية المتضمنة في برهاننا هي أنه إذا كانت الرأسمالية محتاجة بالضرورة للتنمية فإن العكس ليس صحيحاً.

J-M. Harribey, "Marxisme écologique ou écologie politique marxienne", op.cit. انظر (٢٧)

M. Husson, "Effet de serre, écotaxes et anticapitalisme", *Contre Temp.*, n° 4, mai 2002, p.81. (FA)

J.-M. Harribey, *L'économie économe*, on cit. : *La démenche sénile du capital*, on cit. : 41 (1991).

A. Accardo, De notre servitude involontaire. Lettre à mes camarades de gauche, Marseille, Agone, Co- (L.) meau & Nadeau, Montréal, 2001.

N. Georgescu-Roegen, op.cit. (41)

J.-M. Harribey, *L'économie économe*, op.cit. (42)

R. Passet, *op. cit.* (43)

H. Jonas, *Le principe responsabilité. Une éthique pour la civilisation technologique*, 1979, éd.fr. Éd. انظر (44) du Cerf, Paris, 1990.

J.-M. Harribey, *L'économie économe*, op.cit. (10)

I-M Hamibey, L'écologie économique, op.cit., ibid (43)

I M Hambray / La démence sénile du capital, on cit. 111 (15)



من الإمبريالية إلى العولة

أ.د. جورج لابيكا (*)

ترجمة : د. مجدي عبد الحافظ (**)

زعيم الاشتراكية الديمقراطية الألمانية، ووكيل إنجلز Engels، في التيار الثوري، والذي مثلت روزا لكسمبورج Rosa Luxemburg - برغم بعض الأخطاء - الاتجاه الأكثر تصلباً فيه. ولقد شكلت نظرية الإمبريالية نقطة الارتكاز point d'articulation لنضال متعدد الأشكال الأيديولوجية، والاستراتيجية، الذي سيبلغ أوجه مع ثورة أكتوبر. بمعنى أنها تمسك في حزمه مجمل مداخلات لينين التي تتصل بخصوصية الحروب، والمسألة الوطنية، وبحق الأمم في أن تقرر بنفسها شروط الثورة الاشتراكية والديمقراطية الشاملة (٢) أو «بحرين» يقسمان العالم (٣)، وبالأممية.

«من نافذة القول، ألا يكون موضع تساؤل أن نقوم بتقييم تاريخي فعلي، حول الحرب الحالية، إذا ما لم يغم المرء بتأسيس هذا التقييم على البيان الكامل لطبيعة الإمبريالية، في بعدها الاقتصادي والسياسي» (٤).

إن جورج لوكاش G.Lukacs هو أول من سيؤكد سنة ١٩٢٤. «تفوق لينين المتضمن في التالي: ربطة - بشكل واقعي - وكامل النظرية الاقتصادية

كان كتاب «الإمبريالية، أعلى مراحل الرأسمالية، محاولة للتبسيط» الذي ظهر في ١٩١٧. وكُتب كما قال لنا لينين في ربيع ١٩١٦ بزيورخ (١) - يجيب على إشكالية ملحة. وهي وجوب تحديد طبيعة الحرب العالمية، القائمة، حتى يمكن عرض خصائصها وبالتالي تحديد موقف الاشتراكين تجاهها.

كانت الحرب تعادل المرحلة الجديدة التي وصلت إليها الرأسمالية وهي الإمبريالية، وشروطها الموضوعية التي تمثل «مقدمة الثورة الاشتراكية». تلك كانت الأطروحة التي دافع عنها لينين وهي اقتصادية في نفس الوقت لأنها تؤكد أن الإمبريالية هي ثمرة تطور الرأسمالية، وليست «سياسة» ما قابلة للمعارضة، وفي الوقت نفسه سياسية، لأنها تكشف تجمع البرجوازية الشوفينية الاجتماعية التي لا تخون فقط الاشتراكية، ولكنها تؤكد على أنها غير قادرة على فهم أن الحرب يمكن أن تقدم إلى البروليتاريا فرصة للانتصار. فالتحليل يرفض كل حيادية. ويشخص - على العكس «لانشقاق في الاشتراكية» عند معارضته للتيارات الإصلاحية، التي يرمز لها من خلال الوجه البارز لكارل كاوتسكي Karl Kautsky،

(*) مفكر وأستاذ في جامعات فرنسا.

(**) أستاذ مساعد بكلية الآداب - قسم الفلسفة - جامعة حلوان.

للالامبريالية. بكل المشكلات السياسية الآتية، وأن يجعل من محتوى الاقتصاد في تلك المرحلة الجديدة، المحيط الرئيسي لكل الأفعال الواقعية في العالم المنظم على هذا النحو» (٥)، وهو ما يشكل سبقاً نظرياً غير مسبوق. إن تواضع العنوان الفرعي للكتاب «محاولة للتبسيط»، لا ينبغي أن يجعلنا نسيء، تقدير العمل التحضيري الضخم الذي قام به لينين، وهو مودع، في «كراسات الامبريالية» التي كرست تسعاً صفحة من المجلد (٣٩) من «الأعمال»، التي لاتغطي سوى الفترة من ١٩١٥ - ١٩١٦. إن كراسات الملاحظات تلك المرقمة من ألفا alpha حتى أوميكرون omi-cron، والتي أكملتها بعض الكراسات البحثية (على سبيل المثال «الماركسية والامبريالية» أو «معطيات حول الفرس») و«ملاحظات متنوعة» تشتمل على مقتطفات معلق عليها بنحو ١٥٠ كتاباً و ٢٤٠ مقالة نُشرت في ٤٩ حولية مختلفة بالألمانية، والفرنسية والإنجليزية والروسية، وكذلك قوائم ببلوجرافية واسعة أقيمت بشكل رئيسي بداية من أساسيات مكتبة زيورخ، حيث كان يعيش لينين حينئذ (٦).

ولقد قام لينين بوضع خطة كتابة الامبريالية أعلى مراحل... (٧)، على مرّات عديدة، وكذلك كتابة الامبريالية وحق الأمم... (٨) وأيضاً خطة كتابة الامبريالية وأنشطار الاشتراكية (٩). يقوم بإحصاء كل ما يخص الاحتكارات (الكهرباء، البترول، الفحم، الحديد، السينما...) والصراعات التنافسية من أجل الهيمنة، والبنوك، والامبرياليات المتنوعة، والنظام الاستعماري. ولقد أعطى لينين أهمية خاصة للكتابين، وهما مصدره الرئيسي: كتاب ج.أ. هوبسون J.A.Hobson «الامبريالية»، المنشور في لندن، سنة ١٩٠٢، وهو الكتاب الذي تُكرس كراسة كابا Kap-pa ملاحظات طويلة له (صفحات ٤٢١-٤٥٥). يكشف على الأخص أمثلة «للطفيلية»، عندما تقوم إنجلترا بأشغال الحرب في الهند عن طريق السكان المحليين (ص ٤٣٥). ويستخلص أن الدولة المهيمنة تفسد الطبقات الدنيا لتبقى هذه الطبقات هادئة أو لكي تتخلص «الأعراق البيضاء» من العمل «وتسلك

باعتبارها استقرارية عالمية في استغلال الأجناس الدنيا»، (ص ٤٣٧)، أو لكي «تستيقظ الصين» (ص ٤٤٦). ويلاحظ أن رأس المال ينجح، بأقصى سرعة في تعاونه الدولي بأكثر مما يفعل العمال، (ص ٤٤٧)، وأن الامبريالية تستخدم تفوقها الاقتصادي، لكي تمنح النمو في البلدان المهيمن عليها، (ص ٤٤٩)، أو أن اللامساواة بين البلدان ورقة رابحة للامبريالية، (ص ٤٥٢). إلا أن كتاب الماركسي د. هيلفردينج R.Hilferding، «رأس المال المالي»، المنشور سنة ١٩١٢ بموسكو، هو أقرب الكتب للينين وأكثرها إفادة له، حيث يحيل إليه باستمرار، خصوصاً إذا ما كان يؤكد على هذا أو ذاك من الدروس العظيمة، مثل «إجابة البروليتاريا على السياسة الاقتصادية للرأس مال المالي، وعلى الامبريالية، وربما ليست حرية التجارة، ولكن فقط الاشتراكية» (ص ٣٤٩). ولا يركز بشكل أقل على الأخطاء التي تصححها «إمبريالية»، أي: الخطأ النظري الذي يخص النقود، الجهل شبه الكامل بتقسيم العالم، الجهل بالارتباط بين الرأسمالية المالية والطفيلية، والارتباط بين الامبريالية والانتهاية (١٠).

وبالعلاقة مع اهتمامه المركزي المتصل بالامبريالية، يعود لينين أيضاً لبعض كتابات ماركس وإنجلز، الخاصة، بأوروبا، وروسيا، والمسألة الوطنية، والأهمية أو أيرلندا (١١) وبلاشك من بين الماركسيين الذين تعمق لينين في نصوصهم وحاز موقفاً متميزاً لديه كاوتسكي، عندما أعد خطة الكتيب الذي سوف يكرسه له (١٢) ويقول هوبسون Hobson، أنه سيؤدي خدمة «في كشف الزيف الأساسي في النزعة الكوتسكية Kautskysme» حول مسألة الامبريالية، (ص ١١٣)، حيث يرتكب كوتسكي Kautsky خطأ مزدوجاً، فمن جهة يعتقد أن المرء يمكنه معارضة، نهج الاحتكارات البنكية والقمع الاستعماري، «رأسمالية صحية، ومسألة» بعبارة أخرى «إصلاحية بورجوازية صغيرة من أجل رأسمالية شديدة النظافة، والإيجاب، معتدلة ومنظمة» المرجع السابق) والذي سيتوقف إذن عن أن يرى في الامبريالية، مرحلة اقتصادية

منتسبة للمرحلة الامبريالية أو أنها تمثلها بمصطلح جديد.

ولكي يحدد لينين طابع العصر الذي يحلله، نقل عبارة هوبسون Hobson: « تتميز الامبريالية الجديدة عن القديمة أولاً في أنها تستبدل النزوع نحو إقامة أمبراطورية واحدة تتجه نحو التوسع إلى نزوع نظري وعملي نحو أمبراطوريات متنافسة، يقودهم طموح واحد نحو التوسع السياسي والربح التجاري. ثانياً هيمنة المصالح المالية أو المتعلقة باستثمارات رؤوس الأموال، «ملاحظة هامة: وهذا ما يفسر الاختلاف بين الامبريالية الجديدة والقديمة» (١٥). ويعطي لها لينين طابع اليوميات التاريخية، متابعاً هذه المرة كتاب إليبرشت E. Ulbricht - «السلطة العالمية والدولة القومية» (التاريخ السياسي ١٥٠٠ - ١٨١٥). ستحتوم الامبريالية القديمة في سانت هيلانة مع نابليون، أما الامبريالية الجديدة فستوجد، مع تأسيس بريطانيا العظمى لامبراطورية عالمية جديدة. تسيطر على الأمم الأخرى وتقدم إلى منافسة إقتصادية مع الشعوب الأخرى (١٦).

ماهي الملامح الأكثر بروزاً للإمبريالية حسبما يرى لينين؛ القائمة الأكثر وضوحاً قدمها في «الامبريالية والانفصال عن الاشتراكية»، التي يمكن أن تستخدم في إيضاح قراءة النصوص الأخرى، وهذه بعض نقاطها الأساسية:

١- تعتبر الإمبريالية، طوراً تاريخياً خاص بالرأسمالية، هو طور الرأسمالية الاحتكارية، التي تعبر عن نفسها من خلال خمس مراحل أساسية:

أ - الكارتلات، النقابات، (أصحاب الأعمال)، الاتحادات الاحتكارية Trustes، والتي تعتبر نتاج لتركيز الإنتاج.

ب - البنوك الكبرى.

ج - احتكار مصادر المواد الأولية عن طريق الاتحادات الاحتكارية والأوليغارشية المالية.

ملاحظة: رأس المال المالي = رأس مال صناعي احتكاري + رأس مال البنكي.

د - التقسيم الاقتصادي للعالم بفعل الكارتلات الدولية.

(المرجع السابق، ص ٢٧٧)، ومن جهة أخرى فهو بأطروحته حول الامبريالية المتطرفة، يغذي وهم مستقبل سلمي بفضل اتحاد الرأسماليين.

ولنقتصر هنا على كشف نموذجية منهج لينين في العمل. إنه لا يختلف عن ذلك المنهج الذي أتبعه، قبل ذلك، وهو يصدد إعداد كتيب «الدولة والثورة». كنت قد كتبت عنه: «نشاط عملي Activité pratique: نضال ضد الحرب في محاضرات ريموالد Zimmerwald وكينثال Kienthal. نشاط نظري: أطروحة حول حق الأمم في تقرير مصيرها، حول الاشتراكية والحرب، إفلاس الأمم الثانية، الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية. نشاط عام ونشاط خاص: هذا الدعائي، هذا المناضل كان مولعاً بقراءة الكتب حيث كان يسود كراسة بعد كراسة من ملاحظات القراءة.. تحليل واقعي للموقف الواقعي، بينما هنا الممارسة السياسية اللبينية، تصطنع الأدوات العلمية، من أجل تغيير العالم. بالمعنى الأكثر دقة، حيث تكون دائما مشغولون. كانت هناك، فرقة الأسلحة في أماكن أخرى. التي تكشف القناع عن العنف الملازم للعلاقات الرأسمالية للإنتاج والتي تهيمن على الحركة العمالية نفسها، ضاربة أفضل رؤوسها» (١٣) كان ذلك هو درس رأس المال.

وهناك تدقيق أخير، لتفادي خطأ، أصبح كلاسيكياً. فمصطلح «أعلى» في عنوان كتاب لينين، لا ينبغي أن يفهم باعتباره «أخير» أو «نهائي»، بالمعنى الأنطولوجي Ontologique بمعنى المرحلة التي لن يأتي بعدها أي تطور آخر. أنه يعني ببساطة، «معاصر» "contemporain"، أو «حالي» "Actuel". ولقد دقق الكاتب بنفسه ذلك، في عديد من المرات. كان قد كتب عندما اقتصر عنوانه الامبريالية، مرحلة عليا (معاصرة) للرأسمالية. (كراس ب، ص ٢٠٦). وقال في مكان آخر «حالي (معاصر لمرحلته المعاصرة)» (ص ٢٣٦). ولقد استعاد، العنوان الفرعي لرأس المال المالي «المرحلة الأكثر حداثة لتطور الرأسمالية» (ص ١٤١/٢٤٥). سئى أنه بهذا المعنى، ربما تعتبر العولمة أيضاً،

ملاحظة - تتسم الرأسمالية غير الاحتكارية، بتصدير البضائع، الذي يتبعه بعد ذلك تصدير رؤوس الأموال.

هـ - انتهاء تقسيم مناطق العالم (المستعمرات) ونضيف، أن الامبريالية تاريخياً، أنهت بناء ذاتها ما بين ١٨٩٨ - ١٩١٤ (معالم على ذلك : الحروب الأسبانية - الأمريكية في ١٨٩٨، والانهيارية - البوير ١٨٩٩ - ١٩٠٢، والروسية اليابانية من ١٩٠٤ - ١٩٠٥، والأزمة الاقتصادية الأوروبية في ١٩٠٠).

٢- الامبريالية رأسمالية طفيلية أو فاسدة.

ملاحظة : هذه المصطلحات مختلفة عن الأولى (راجع ١)، فمهما يبدو كتعبير عن حكم قيمه، فهي أيضاً اقتصادية، إلا أنها تظهر نتيجة سياسية للتحليل. لدينا:

١ - البرجوازية الامبريالية، رغما عن النمو السريع غالباً لبعض فروع الصناعة، تعتبر فاسدة لأنها أصبحت رجعية بصرف النظر عما إذا كانت جمهورية وديمقراطية (في ظل الرأسمالية ذات التنافس الحر)

ب - تكوين فئة واسعة من أصحاب الفوائد يعيشون من «عوائد الكيبنونات»

ج - تصدير رؤوس الأموال التي هي «طفيلية المربع»

د - يعتبر رد الفعل السياسي خاصة للامبريالية. كما أنه مبدأ قابل للبيع والشراء، والإقصاد، ومنتج «القبعة من كل الأشكال»

هـ - استغلال الأمم المقموعة: العالم «المتحضر» يعيش متطفلاً على جسد العالم غير المتحضر؛ - ملاحظة: ما هو حقيقي أيضاً وجود شريحة ذات امتيازات من البروليتاريا في أوروبا.

٣- أن الامبريالية، رأسمالية محتضرة تعلن عن التحول نحو الاشتراكية بفعل العملية الاجتماعية للعمل التي أصبحت أكثر تأكيداً، مما هي عليه تحت الرأسمالية.

ولنتذكر أيضاً بعض الملامح - تعتبر الامبريالية منتج ضروري لتطور

الرأسمالية. ولدنيا:

الرأسمالية = المنافسة الحرة = الديمقراطية

الامبريالية = الاحتكار = الرجعية

سنسجل الارتباط الوثيق بين المخططين، الاقتصادي (موقع القوى الانتاجية)، والسياسي (طبيعة العلاقات الاجتماعية)، اللذان بالنظر اليهما، يتضح طبيعة ذلك التناقض الموجود بين الامبريالية والديمقراطية. ولقد خرج لينين نفسه بنتيجة، يقول فيها: أن فصل السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية عمل غير علمي، لان الامبريالية في كل حالة تتركس لانتصار الرجعية.

- «الامبريالية هي بنية فوقية للرأسمالية»: نجد هذه الصيغة يستعملها لينين في «تقرير حول برنامج الحزب» (١٩ مارس ١٩١٩) (١٧). وهذا معنى استخدام القياس: اذا استرجعنا حكم ماركس عندما أعلن. أن المصنع، كان بنية فوقية للإنتاج الصغير للطبقات الشعبية (رأس المال، الكتاب الأول)، فهو يعلن ثلاثة افتراضات [قضايا افتراضات]

١- انه ليس ثمة امبريالية دون رأسمالية قديمة
٢- مع سقوط الامبريالية «تكون الأسس قد تعرت»،

٣- ونتيجة لذلك ينبغي وضع في الاعتبار «البنية التحتية الهائلة (الضخمة) للرأسمالية القديمة»

استخدم لينين نفسه هذا الإتيان (البرهان) في حالة روسيا، في كتابه «تطور الرأسمالية في روسيا». وعندما كان يحلل تراكم الأنماط المختلفة للإنتاج باعتبارها طابعاً للبنية الاقتصادية للبلاد. إن مصطلح «البنية فوقية» يأتي من جهته لتحديد طبيعة الإمبريالية، والتي كتب عنها هنري ليفيغر Henri Le Febvre يقول «هي في نفس الوقت شكل من الرأسمالية، (عنصر اقتصادي)، وشكل من نشاط الطبقة البرجوازية (عنصر اجتماعي)، وشكل من الدولة (عنصر سياسي)، والكل غير قابل للانفصال» (١٨).

ولن ندخل في اشتباكات، هنا حول هذا الموضوع، لأن لذلك موضعاً آخر من خلال عرض النقاشات

العديدة التي دارت في ذلك العصر حول ملامح الامبريالية، وتعريفها. فلدى الماركسيين وحدهم كثير من الاختلافات، ويشمل هذا اليسار، مع بوخارن Boukharine الذي رآه منه لينين، وعلى الرغم من أنه كتب له مقدمة كتابه (١٩)، ومع روزا لوكسمبورج Rosa Luxemburg بسبب كتابها «تراكم رأس المال»، حتى لو تم ذلك بشكل غير مباشر (٢٠). أو مع باينكويك A.Panne Koek الذي «أثار على نحو سئ» مسألة الإصلاح (٢١).

وبالأحرى أن نتساءل حول مسألة، مدى فاعلية الأطروحات اللينينية في الواقع الحالي، ومع ذلك، ودون التظاهر بتأجيل إجابة يستشعرها القارئ فعلياً: عولمتنا mondialisation / globalisation لا تختلف عن «الامبريالية الجديدة» التي تحدث عنها لينين إلا أنها وصلت إلى مرحلة أكثر تقدماً من الأولى. حتى لو لم يعجب هذا الرافضين من أصحاب ما بعد الحداثة الذين يتسرعون دائماً إلى وصف أي حديث لا يعكس خضوعهم الشخصي للنظام المهيمن بأنه ينتمي إلى ما قبل التاريخ. وعلينا الاتفاق على أن هناك بعض الألفاظ التي مازالت تحتفظ بمقدرتها على التعبير عن الحقيقة، وما تزال لم تفقد فعاليتها بعد. والامبريالية من ضمنها، مازالت تقود كوكبية مفهومية، نضع إلى جانبه «الرأسمالية، الاستغلال، الملكية، الطبقات، صراع الطبقات، الديمقراطية الاجتماعية، التحول الثوري»، احتفظت جميعها بكل معانيها. التشابهات والتماثلات التي تعكس جوهرها واحداً، مازالت باقية، بشكل غير منقوص وإلى جانب هذا الذي لاحظناه من قبل، سنقدم هنا بعض التعبيرات الجديدة، فالمناقشات الحيوية اليوم تستهدف تعريف وتحديد زمن العولة، بما ذكرنا بتلك الحجج والبراهين، التي صاحبت الاعتراف بالامبريالية في بداية القرن: العلاقات مع الرأسمالية، الملامح المحددة (القاطعة)، الأدوار المتبادلة بين الاقتصاد، والسياسة، أشكال المنافسة، ظهرت في سنوات الستينيات، متأخرة عن ذلك قليلاً أو متقدمة أو متقدمة عن ذلك كثيراً، بالدرجة التي يرفض فيها البعض صفة الجدة، لأي ظاهرة لها ارتباط بالامبريالية

بالتأكيد أن السوق العالمي يختلط بظهور علاقات الانتاج الرأسمالية. ويوضح ماركس وإنجلز هذا بداية من «بيانها الشيوعي» (٢٢). ويعود ماركس إلى ذل في كتابه «رأس المال»: «الانتاج الرأسمالي، يخلق السوق العالمي». ويعتبر إنشاء السوق العالمي إحدى الملامح الخاصة بالرأسمالية (٢٣). أما فيما يخص هيمنة الرأس المال المالي، تتمتع تعلم أن ماركس قد أوضح من قبل أنه «مع رأس المال الجالب للفائدة، يصل «الدخل الرأسمالي إلى شكله الأكثر انفتاحاً على الخارج» أي يساوي ١ - ١، وهو ما يسميه «تعوذة تتحرك من ذاتها» «قيمة تجلب قيمة، ومال يفرغه مالا». «بذلك يكتسب المال قدرة خلق القيمة، بجني الفائدة، بشكل طبيعي مثلما تنتج شجرة الكمثرى ثمراتها»: «ذلك هو الغش الرأسمالي في شكله الأكثر فظاظة» (٢٤). إذن هل علينا أن نذكره في كل الأحوال؟ «هذه الفائدة، نتاج لرأس المال المنتج، الذي يشكل التسمية، لفوائد رأس المال المالي» (٢٥).

غير أن، خصوصية تلك الامبريالية الجديدة: والتي هي العولة، لا يمكن أن نسي، تقديرها، مهما كانت الفروقات الدقيقة، لتعريفها وتحديد زمايتها.

بلاشك أن الملامح التي أبرزها من قبل المطورين الأوائل، هوبسون Hobson، وهيلفيردينج Hilferding ولينين Léning، وجدت نفسها مهجورة، إلا أنها تأكدت عن طريق الانقضاء المتسارع لثلاث ظواهر حديثة: هيمنة رأس المال المالي / المضارب، والثورات التكنولوجية، على الأخص في مجال المعلوماتية والاتصال، وسقوط الدول التي يطلق عليها الاشتراكية. بلاشك أن تدفق رؤوس الأموال، لعب دوراً منذ بداية القرن. ولكن وصلت رؤوس الأموال إلى حد الذي دفع بعملية دمج منظمة، تتيح للأحتكارات، اعتبار العالم، وكأنه حقل كلي في خدمة مصالحها.

وتكمل ذلك على طريق منظمات دولية، تخضع لرقابتها، وتقوم بوظيفة حكومة كوكبية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي. O.M.C ... الخ) ان نهاية المنافسة بين «الكتل» المتصارعة مهما كان نظامها

وكذلك إلغاء حق العمل، محو الاستقلال الثقافي، بدءاً من «الاستثناء الفرنسي» في مجال السينما، وصولاً إلى «الطعام السيء» وكان كل هذا هو الشئ المتفق عليه.

ب - والتحاق الديمقراطيات الاشتراكية، وأخيراً جدا الأحزاب الشيوعية بالإدارة الرأسمالية، بدلا من الحفاظ على المكاسب الاجتماعية التي كرمت نفسها لتحقيقها، ودون اعتبار لمحاولة كسب الموافقة الجماعية للمواطنين) كاتسكي نفسه لن يصدق عيناه في هذا ج - الهزيمة، وما تبعها من انحلال الحركة الثورية (العالمية، الاشتراكية) بسبب التأثير، المزودج للعلو، وأنهيار المعسكر الاشتراكي. ويبدو أنه لم يعد يسمح له بانشقاق إيجابي للاشتراكيين كما حدث في السنوات ١٥-١٦، ولكن هم بذلك رضخوا لموت الأمل.

فيما يتعلق بالعنصر الثاني - الأيديولوجي، يضع في المقدمة الديمقراطية باعتبارها «نموذجاً»، وعلى الأخص بالنسبة لدول أوروبا الشرقية التي تعرف ماذا فعلوا بها، فقد استوعبها السوق وخطاب الحقوق، - دولة القانون، وحقوق الإنسان، والقانون الدولي الذي أضيف إليه أخيراً «حق التدخل في شئون الدول» - وكان هدفها الوحيد هو ترسيخ مملكة (تي. أي. أن.أ) T.I.N.A. (فليس هناك بدائل أخرى) وهي الإلاهة التنشيرية للخضوع للنزعة الليبرالية الجديدة. والوجه الآخر للعملة، والذي ما هو إلا نسخة مطابقة لها (والذي هو في الحقيقة ليس إلا نفس الصورة) تحت اسم الغيابية السياسية - Abstentionnisme politique، التي تعني الانكفاء على الدين، والجنسية، والتأكيد على الهوية الفردية، والجماعية - affirmations identitaires et communautaires. من أجل عدم الحديث عن الفروقات اليومية لعدم المساواة الاجتماعية التي لم تترك أي مجال بداية من الدخول إلى التعليم، والصحة. وبديهي أن اللغة - الهدية التي تغلف كل هذا وتفطيه يظهر آخر هي «العولة السعيدة» كما يؤكد أحد العملاء المعتمدين، تضمن على الأقل بشكل افتراضي (أنها الموضه) النمو

وأشكالها ترك المجال مفتوحاً لقوة عظمى وحيدة، هي الولايات المتحدة الأمريكية، تمارس الهيمنة في كل المجالات الاقتصادية، والعسكرية والاستراتيجية، والسياسية، والقانونية، والعلمية، والتكنولوجية واللغوية، والثقافية. فلديها قوة مطلقة، لم تصل إليها أن أبة أمة من قبل، فتحتل الولايات المتحدة الآن المكان الذي احتلته من قبل بريطانيا العظمى. ومن خلال تقييم دور بريطانيا، أمتشر لينين منذ ١٩١٥، انتقال السلطة إلى الولايات المتحدة عندما رأى فيها «البلد الطليعي للرأسمالية الحديثه... تخضع للعديد من العلاقات، فيشكل هذا البلد إذن النموذج والمثال لحضارتنا البرجوازية» (٢٦).

حتى التقسيم القديم للعالم أدى إلى تقسيم جديد (٢٧)، بهذا الفارق فإن الإمبرياليات المتنافسة، وهم الثالث (الولايات المتحدة) أوروبا، اليابان)، ليسوا في علاقة مساواة بينهم، لكنهم في علاقة تبعية راشد / قاصر، فعلى سبيل المثال فالقوة المهيمنة القديمة، لم تعد تحتل إلا وظيفة «مخدم»، شديد التبعية (٢٨). كذلك تختلط العولة بالأمركة، أو بالأحرى - وغنوا عن التعبير - إلى ولايات متحدة ذات نزعة هجينة بريارية (٢٩) Le barbarisme et-atsunisation.

في هذا الفصل عن التماثلات التكميلية، علينا ألا ننسى الأنظمة السياسية والإيديولوجية، وسنكتفي ببعض الملاحظات البسيطة، لأن الأمور أصبحت بديهية، منذ الأيام التالية لسقوط حائط برلين عندما كانت الليبرالية تحتفل بانتصار كانت أيامه معدودة. هناك ثلاثة عناصر يجب أخذها في الاعتبار:

١ - هذا (الانتكاس) الضمني الذي لا يظهر على السطح، ولكن يؤكد التراجع عن امتيازات الدولة، ووضع الدولة في خدمة احتياجات الشركات متعددة الجنسيات، والذي يعني الخصخصة، والمرونة في خفض التفتحات عن طريق خفض المستمر للرسوم اللغة والوصول إلى إهمال (التقاضي) السيادة الضرورية للمركزيات الاقتصادية (للمنافسة) أو السياسية (الاتحاد الأوروبي). التخلي عن الخدمات العامة

إلى الأطروحات اللينينية. ويؤكد كل من برينهوف S.de Brunhoff، وأندريف W.Andreff حقيقة، قانون النمو غير المتساوي (٣٦). ويكتب كولان D.Collin «إن الليبرالية الجديدة ليست تعبيراً عن إعادة إحياء رأسمالية القرن الماضي التي تتسم بالتنافس الحر، إنها بداية تنظيم، وإعطاء، المشروعية، لما يجب أن نطلق عليه الامبريالية بال معنى الذي حدده هيلفسر دنج Hilferding ولينين Lénine» (٣٧)، ويلاحظ كاتون A.Catone من جهته: «أن كل الجوانب المميزة للامبريالية والتي كشف عنها لينين عرفت تطوراً ضخماً: الاحتكارات، الكارتلات، والاتحادات الاحتكارية، أصبحت احتكارات عظمى (٣٨). هل نرفض الطفيلية؟ أما بالنسبة للتطور المرن لأوليغوكية مالية طفيلية بشكل كبير، فليس هناك حاجة لقراءة كتاب «لينين عن الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» لكي نفتتح بهذا.

ألم يفسر جورج سوروس Georges Soros نفسه، هذا المضارب الشهير ذلك في مؤلفاته (٣٩). هل سيصدقنا هذا التفخُّع؟ ولقد أعلن ج.دي بيرنيس أنه من الواضح بشكل خاص في البلاد الغنية برأس مالها حيث نلاحظ عرقلة التقدم التقني، وكما نتبين أن العديد من ذوى الأملاك، يعيشون دائماً على «قوائد السندات البسيطة»، حيث «الدول ذات الربيع» تقع «الدول المدبونة»؛ وليس مشيراً للدهشة أن المظاهر الحالية «للفساد» الرأسمالي أكثر وعمق بكثير من تلك التي لاحظها لينين في نهاية عصر رأسمالي مستقر نسبياً (٤٠). وعلينا ألا نتجنب الإشارة إلى بلادنا الجميلة عندما قام لينين، إعادة الإشارة للصيغة التالية للسيد م.سمبات M.Sembat: «إن التاريخ المالي لفرنسا المعاصرة، لو أنه كُتِبَ بصراحة لكان تاريخاً لكل سلسلة النهب الخاص بما يذكرنا بالمدن المهزومة النهمية» (٤١). ومن الملام لسوء الحظ، أن نخطو خطوة أبعد في هذا التشخيص، وأن نبادر بالقول بأن الوضع الذي تولد عن «إمبرياليتنا الجديدة» هو أسوأ من ذلك الوضع الذي كان سائداً في ١٩١٠.

الاقتصادي للجمع، واحترام الاختلاف، والإعلاء، من الجانب الاجتماعي، وحرية الوصول إلى المعلومات، والتجول دون عقبات في «القرية الكونية»، إلى درجة أن البعض يحسن أو سوء نية أخذوا يفكرون ووصلوا إلى حد مساندة أن خياراً ما سيظل ممكناً بين عولة طبية وعولة شريرة، مادامت الأمور لم تحسم حتى الآن. وسيكفي «التأثير في الاتجاه الصحيح وتوطيد علاقة اليسار» بالحكومات وبعد كل هذا لازالت الأمور ملتبسة (٣٠).

ماذا عن الأوضاع الراهنة؟ بمعنى أن الامبراطورية التي كانت تناسب روما سابقاً (٣١)، كما تناسب بنفس المعنى الامبريالية الجديدة في عصرنا بداية، ونهاية وأمتداداً. يبدو بالتأكيد أن الدرس قد فهم. إنه ليس بالتأكيد زييجنيو برزنيكي Zbigniew Brzezinski، الذي يعترف، بغطرسة السيد، أنه ينشد عكس ذلك. ونلشقط بعض الحقائق الشبيهة من السموات المفتوحة: «هزيمة وسقوط الاتحاد السوفيتي أدى إلى الصعود السريع للولايات المتحدة كقوة أولى، ووحيدة بالفعل»، «تجسد أمريكا المستقبل، والمجتمع النموذج، الذي يجب تقليده في كل أنحاء العالم»، «في المصطلح الصرف (الجاف) لامبراطوريات الماضي، تلخص الضرورات الثلاث الجيوسراتيجية الكبرى على النحو التالي: تفادي الصدام بين التابعين والحفاظ عليهم في حالة التبعية، التي تبرر أمنهم، زرع الطاعة في نفوس الرعايا الحاضرين للحماية، منع البرابرة من تكوين معاهدات ذات طابع هجومي»، «الحيلولة دون بزوغ قوى عالمية جديدة، تشكل تهديداً للنفوذ الأمريكي»، «توسيع أوروبا وحلف الأطلسي، سيخدم السياسة الأمريكية على المدى القريب والبعيد» (٣٢).

والحالة هذه، «فالعولة، ليست إلا كلمة مضللة للإمبريالية» (٣٣) «أن انتشار عدم المساواة للرأسمالية على مستوى العالم» (٣٤). والمتخصصون، الاجتماعيون - ليسوا هم فقط المهتمون بتحليل واقع عصرنا - والذين لا يترددون في استخدام تعبير الإمبريالية (٣٥). ولكن العديد منهم يشيرون بوضوح

(المعولم) كما هو معروف: بعد التخلي عن اتفاقيات بريتون وودس B.Woods ونهاية النظام المالي المؤسس على الذهب، فالحسين مليار من عملة البورو لسنة ١٩٦٩، التي اعتبرت آنذاك مقلقة، أصبحت ثمانية آلاف مليار، (أي، «جزء» ضئيل من التصويل العالمي) (٤٥). لو أننا أخيراً وضعنا في اعتبارنا العناصر المجهولة من «الامبريالية الجديدة» القديمة، لأنها ببساطة ليس لها وجود، أو على الأقل للعض على نفس المستوى، مثل عبء الدين تحت سيطرة المؤسسات المالية الدولية التي تقضي إلى تهديم قارة بأكملها (أفريقيا)، فإني لا أرى ما يدعو إلى الارتياح: ان تهديد بالأسلحة النووية، والأخطار التي تتعرض لها البيئة، والندرة المتوقعة من المياه العذبة، والطابع التسويقي المعمم التي تمتد، إلى بيع الأعضاء، والدعارة الكبيرة للأطفال فإننا لانخشى الحديث عن (تجريم) حقيقي (للاقتصاد العالمي) (٤٦).

أن تجارة المخدرات هو عنصر آخر متجاهل، يأتي على رأس التجارة الدولية، المخدرات باعتبارها البضاعة ذات الأرباح الأكثر ارتفاعاً. ومع ذلك فليست هذه وحدها الشبكات الاقتصادية القائمة ذات الطابع (الفردوس الموهوم) (المخدرات)، والمؤسسات البنكية المتخصصة، في غسيل الأموال، هذا هو مجمل النظام الذي نجده متأكلاً من الداخل. ورغم من استنكارهم الأخلاقي، وقمعهم المظهري الزائف (مخيطهم للزروعات)، فإن البلاد المتقدمة أي الغنية والقوية تحمي الشبكات التي هم أكثر المتفاعلين بها. فإن هذه الهبة (المكاسب من المخدرات) مندمجة بشكل مشروع في الأنشطة الأكثر رسمية. فالمال الذي يقال عنه قفراً لا يمكن مع ذلك أن يميز عن المال الذي يقال عنه نظيفاً. فإن الفساد الذي كان هامشياً يتغلغل في جميع الهيئات الموجهة للهيئة الاجتماعية، ومن العجب أن السياسة تعتبر هذا أحد الدوافع، لعدم مصداقيتها (٤٧).

سؤال أخير: ما هي العلاقة التي أقامها لينين بين الامبريالية والانتقال إلى الاشتراكية؟ ليست هذه النقطة هي التي تجعل كل النظرية

وقد تبيننا ذلك. ولهذا كان من الممكن تحقيق استقرار نسبي، لا يمكن أن ينسب للأزمة الحالية، وهو ما منع لينين من الحديث عن البطالة أو عن الإفقار العام. إضافة لذلك، فإن ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات، لا تمثل فحسب هذا الانتشار الشامل الذي تم إكتسابه اليوم (٤٢) إلا أن هناك ملامح أخرى برزت وتفاقت بشكل كبير، وذلك فيما يتعلق بالدولة، التي لا تتسوق وظائفها في التنظيم الاجتماعي عن التقصص، كما يتعلق بالدولة - الأمة، التي لم تعد كما كانت عليه في الماضي بعد الحرب العالمية الأولى، فضلاً عن تركيز المشروعات؛ وأنشطارها، وتداول رؤوس الأموال، ودور البورصات (٤٣).

ان قراءة ممكنة لنص لينين اليوم، سوف تتشكل من استبدال المعطيات التي استند إليها لينين من قبل، بالمعطيات التي تحت أيدينا.

والنتيجة سوف تكون موضحة. ولما تقوم به الاحتكارات من خنق هؤلاء الذين لا يخضعون لسلطانها (٢٢٤)، كما ستكون موضحة «للعلاقات السيطرة والعنف التي قارستها الاحتكارات» (٢٢٥)، وكذلك «للترايطات والبنوك وللاختراقات بين رأس المال البنكي والصناعي» (٢٤١) فضلاً عن الاوليجرقيات الحالية، وشركات الأسهم، ووجه سلوكم الديمقراطية (٢٤٧) وحول عدوى السياسة وغيبير ذلك من المجالات عن طريق رأس المال الاحتكاري (٢٥٦) وكذلك حول تصدير رؤوس الأموال، والديون (٢٦١ - ٢٦٣)، وأيضاً التسابق على المواد الأولية (٢٨١) وكتيحية البلاد التي هي مستقلة من حيث المبدأ، للنافسات ما بين الامبرياليات ومشروع الولايات المتحدة لأوروبا «وحول تزايد الهجرة نحو هذه البلاد «الامبريالية» وحول العمال القادمين من بلاد أكثر تخلقاً، حيث الأجور أكثر انخفاضاً (٣٠٥).

ونضيف أن هذا التقييم لهذه المعطيات بحسب إحصائنا الأكثر رسمية تظهر فروقات مذهلة؛ نموذج واحد يتعلق برأس المال المضارب، في مركز المشهد

وورثة لعصر من الدم والمذابح، والحراب، لم يشاهد لينين منها إلا مقدمات، التي تجترئ بصعوبة على تسميتها «العداثة»، والتي أجبرتنا على التخلي عن كل أشكال الحمية، حتى لو كانت ثورية.

وبالرغم من ذلك فإن هذا التشاؤم، لو أردنا تسميته هكذا، فهو مترشح أيضاً في سياق ما. إنه إنكاس لإمبريالية الإحباط تلك، التي هي العولة، لأن الافتراضات الوضعية *Les virtualités* مهما كانت واضحة، فإن هذا الوضع، سيصادر من قبل القوة المضادة الكامنة في النظام. ولكن لماذا يحدث هذا من خلال تناقض مظهري مما يجعل التشخيص اللينيني يحتفظ بفاعليته المتضمنة في استنتاجه البديل. لأن المقصود هو النظام أي الرأسمالية، فلقد ظلت هي نفسها، على طبيعتها، منذ رأس المال حتى تحولها إلى الامبريالية التي من خلال التقلبات الهائلة وإيقاعها السريع، التي غيرت رؤيتها للعالم، وأكدت مثالب الرأسمالية؛ لدرجة وصلت فيها إلى مرحلة ملحة، مرحلة حيوية في حقيقتها، ألا وهي ضرورة التغيير.

إن هذه القوى الراضية، وإن كانت تعاني من اخفاق ما، أو كانت مفككة لبعض أسباب متشابهة في ظروفها، فإنها - أي هذه القوى الراضية - ليس أمامها مهمة أقل من هذه المهمة. تتعدد الأعراض الأشد جدة والتي تعطي الانطباع، بأنها على وشك التحقق والشروع في الفعل، وهناك تقاربات فيما بينها ولم يكن لها بالتأكيد برنامج متاح وإن يكن هدفها واضحا. ألم تستند من ذلك؟ العولة ذاتها، والتي حلم بها كل أمي؟

إن تقدير روزا لوكسمبورج بأن الامبريالية لم تعد نوعاً من الأسرار، وإنما تأتي البنا وكأنها قبضة يد مرفوعة؛ فالرأسمالية ليس بمقدورها أن تحقق العولة، وإنما لان تناقضاتها الداخلية ستفترسها قبل ذلك، وإنما الاشتراكية وحدها هي التي يمكنها تحقيق ذلك (٥٢).

متهاقنة لأنه عندما تعلم عن علم مؤكد تاريخيا أن العملية الثورية التي أنزلت في سنة ١٩١٧ لم تف بوعودها بل قد غرقت مع النظام السوفيتي في ١٩٨٩. ومن جهة أخرى فإن الرأسمالية أظهرت حيوية لاشك منها فيها، ونجحت في التغلب على أزمتها، ومع عولتها أقامت توازنا أتاح لها تحقيق جوهرها، مع إعطائها سيطرة جيوسراتيجية كاملة لاشك منها. مع ذلك فالهجنة لاتبدو مقنعة، نظراً لسلسلة من الأسباب الوثيقة. نستدعي أولاً هذه الحالة المعروفة، أي العولة وهي عملية مازالت جارية. وأن مسيرتها لم تكتمل بعد، ويصعب التنبؤ بها، وأن ما قيل أنها عملية، كما يتفق الجميع، يكون تناقضاً، تحت تأثير المفاجآت المعروفة للأسواق، والتي تحير الاقتصاديين، فهناك «اليد الخفية» التي تعمل في نهاية المطاف ما تريد (من الأزمة المكسيكية إلى الأزمة الآسيوية، وسقوط أسهم تازداك (NASDAQ)؛ وأيضاً تحت تأثير، أقل منافسة داخل الثالوث السابق والذي يمكن أن يحدث في البلاد، التي تسمى «صاعدة» - من البرازيل إلى الصين (٤٨) - لايتوقع برزنسكي شخصياً، سيادة «الأمة التي لا غنى عنها» إلا على «الأقل لجبل آخر»، ولا يستبعد «وضع ما قبل ثوري حقيقي في سبيله للتشكل» (٤٩) وإذا كان حقيقياً من جهة أخرى، أن لينين كان يتوقع إلى حد كبير تحقق عملية التحول إلى الاشتراكية، التي تدفع إلى التعجيل بها الامبريالية. بالقياس إلى الرأسمالية القديمة التي تقسم على التنافس بين الوحدات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة. ولو كان يتوقع، فليس بغير صراع حاد بداية مرحلة ثورية، لمصلحة الصراع العالمي، لو أنه شهد أيضاً ضعفاً، تم تصحيحه بسرعة لمصلحة التوجه السياسي للولايات المتحدة وأوروبا، فهذا لا يمكن أن يعود فقط لبعض ميول تفاؤلية في مزاجه الخاص، وإنما بحق للملاسات المتعددة المتشابهة التي كان يعيشها، وإلى «الأوضاع العينية» المتعلقة به. وهنا يمكن الفارق.

كان لينين أيضاً رجلاً تنويرياً أقرب في هذا، من أساتذته في الفكر ومتاً نحن كذلك، نحن شهداء،

(١) سوف نعتد هنا على النص الذي نُشر في: T.xlII de Oeuvres, p.201-327 (Paris - Moscou, 1960). ستكون إجلالنا من تلك الطبعة.

(٢) «سيكون خطأ عظيم الاعتقاد بأن النضال من أجل الديمقراطية قابل لحرف البروليتاريا عن الثورة الاشتراكية أو تراجع تلك الثورة، إختفائها... الخ. فعلى العكس، إذا ما كان مستجيلا إدراك اشتراكية متصرة لتحقيق الديمقراطية الشاملة، فأيا البروليتاريا لا يمكن أن تستعد للنصر على البرجوازية إذا ما لم تقم بنضال عام، منظم وثورى من أجل الديمقراطية».

"La révolupation socialiste et le droit des nations à disposer d'elles - mêmes", 1916, Oeuvres, t.22, p.156.

(٣) «في العالم كله، يوجد فعلا حالا حزبان. بالفعل يوجد الآن أمميّتان».

("Scission ou putréfaction?" 1916, ibid., p.196).

Cf. "Préface à la brochure de N.Boukharine L'économie mondiale et l'impérialisme". 1915, ibid., p.109). (٤)
Voir infra.....

Cf.Lénine, Paris, E.D.I., 1965, p.68. (٥)

(Oeuvres, T.21, P.370 et suiv) T.Barboni, حيث اختير ليتين كتب "Impérialisme et Socialisme en Italie" أيضا Cf (٦)
R.Michels

Cf., entre autres passages: p. 114, 236 suiv., 803. (٧)

Ibid., p.778-786. (٨)

Ibid. P.799. (٩) يُلحظ أن المجلد ٣٩ يعطي كل الإحالات من كتب المجلد ٢٢ الذي يحتوي على المداخلات الرئيسية حول الإمبريالية.

(١٠) هذه الأخطاء، مذكورة بالكراس ب، حيث بعدد الموضوعات «فيما يتحق بالإمبريالية» (Ibid., p.206). يوجد التحليل الخاص بكتاب هيلفردنج Hilferding بمقدمة الكرات ث. P.641-643. "Hilferding (conception de Kautsky)" أنظر أيضا i. suio. p.345.

(١١) حول هذين السؤالين الأخيرين، وحيث فائدتهما بديهية، يقيم لينين بنفسه العلاقة مع تأمله الذاتي حول الماركسية والدولة. (le Cahier bleu) cf. ibid, p.630.

Cf. "La révolution prolétarienne et le renégat Kautsky", 1918, Oeuvres, t. 28; mais Kautsky est régulierement pris à parti dans tous les ouvrages de la période précédente.

Cf. Vladimir Lenine, Le Cahier bleu (Le marxisme quant à l'Etat), Ed.étahlée par G.L., trad. du russe par (١٣)
B.Lafite, Bruxelles, Complexe, 1977, p.5.

Cf. également: "contemporain", p.438, et la Préface à la brochure de Boukharine, ouvr. cit., t.22, p.109; et (١٤)
infra...

Cahiers de l'impérialisme, ouvr. cit., p.446 (c'est Lénine qui souligne); aussi L'impérialisme, stade su- (١٥)
prême..., t.22, p.290, et infra...

Cf. ibid. Cahiers..., p.634. (١٦)

Dans "Le VIIIème Congrès du P.C. (b) R.", tome 29, pp.166-167. (١٧)

Cf. Pour connaître la pensée de Lénine, Paris, Bordas, 1957, p.236. (١٨)

A peine un an après, Lénine est amené à critiquer Boukharine ("propos de la tendance naissante de (١٩)
l'"économie impérialiste", août-sept. 1916, apud Oeuvres, t. 23, p.9 et suiv.) Voir aussi, pour plus de détails in Oeuvres, t.29, p.166; t.35, p.589; t.43, p.229 et la correspondance de la période avec Zinoviev.

Cf. G.L. "Dialogue marxiste: Lénine et Luxemburg", apud Commune, n°18, Paris, mai 2000. (٢٠)

Cf. Cahiers de l'impérialisme, ouvr. cit., p.279; is s'agit de l'ouvrage "Le problème de la couverture des (٢١)
dépenses publiques et l'impérialisme", paru dans la Neue Zeit, en 1913-1914. A l'inverse, Lénine semble faire son profit du livre de Paul Louis, Essai sur l'impérialisme, paru à Paris en 1904 (Cahiers..., p.257). Sur les conceptions de l'impérialisme, je rappelle deux publications sans doute introuvables aujourd'hui, mais qui montraient déjà la continuité de l'impérialisme de Lénine à nos jours: L'impérialisme, Colloque d'Alger 21-24 mars 1969, Alger, SNED, 1970 et la Journée d'étude sur l'impérialisme, Paris, Cahiers du C.E.R.M. I E II, 1970.

Cf. Marx, Engels, Manifeste du Parti communiste, Paris, Ed.sociales, 1972, p.37, p.41-43, p.223; et G.L. (٢٢)

"Les leçons du Manifeste", apud *Le Manifeste communiste aujourd'hui* (extrait), Paris, Ed. de l'Atelier, 1998 et *Realitat*, n°53-54, Barcelona, 1999 (en espagnol).

Cf. *Le Capital*, Paris, Ed. sociales, III, I, p.278 et 341; le marché mondial est la base du capitalisme (ibid., (13) p.344); il est toujours présent à l'esprit du capitaliste (344); la production pour le marché mondial est la condition préalable de la production capitaliste (III, 3, p. 166).

Cf. *Capital*, éd. cit., III, II, p.55-56. (14)

S.de Brunhoff, *Mondialisation*, Paris, Espaces Marx éd., 1999, p.141. (15)

Cf. Oeuvres, ouvr. cit., t.22, "Nouvelles données sur les lois du développement du capitalisme dans l'agri- (16) culture, Premier fascicule, Capitalisme et agriculture aux E.U.A.", p.13.

Lénine cite une phrase de l'ouvrage de G.F.Steffen, *La guerre mondiale et l'impérialisme*, paru en 1915: (17) "Actuellement le monde est presque entièrement "partagé". Mais l'histoire nous apprend que les empires ont tendance à se partager les uns les autres après s'être plus ou moins répartis les terres "sans maître" dans toutes les parties du globe", et il commente, en marge: "bien dit!" (Cahiers, ouvr. cit., p.267).

"On peut dire, remarque, par exemple, G.de Bernis, sans être excessif que le capital anglais, totalement in- (18) féodé au capital américain, a quitté l'Angleterre" (*Mondialisation*, ouvr. cit., p.72).

C'est un effet complètement intériorisé et banalisé de l'hégémonie de désigner les U.S.A. par le terme (19) d'Amérique et ses nationaux par celui d'Américains, ces vocables condamnant au mépris, sinon à l'inexistence l'ensemble des autres nations de ce continent.

C'est la thèse, on l'aura deviné, du Parti communiste français à son dernier congrès; voir Pierre Lévy, Bas- (20) tille, République, Nation, La mutation du PCF: cette étrange défaite, Préface de G.L., Paris, Ed.Michalon, 2000.

Cf. l'allusion de Lénine apud *Cahiers*..., p.634. (21)

Le grand échiquier, sous-intitulé *L'Amérique* [sic] et le reste du monde, Paris, Bayard, 1997; la Préface du (22) à G.Chaliand s'intitule "Le dernier empire universel"; les citations, qui ne représentent qu'un succint florilège, proviennent, dans l'ordre, des p.23,33,68,253,255. L'agression de l'OTAN contre la yougoslavie vient d'infliger une nouvelle preuve de cette hégémonie (cf. *Maîtres du monde? Ou les dessous de la guerre des Balkans*, Paris, Ed. Le Temps des cerises, 1999).

Cf. Bernard Gerbier apud *Mondialisation et citoyenneté*, Paris, L'Harmattan, 1999, p.47. (23)

Cf. J-P. Michiels et D.Uzunidis, ibid., p.11. Erna Bennet note, de son côté, que les inégalités actuelles ac- (24) ruses "ont déjà été décrites par Lénine dans son livre de & 917 sur l'impérialisme" ("Where do we go from Kosovo?", Australian marxist review, n°41, nov.1999).

Cf., par exemple, J.Magniadas, *Mondialisation et citoyenneté*, ouvr.cit., p.117; F. Chesnais; S.Amin, ou (25) P.Bourdieu (cf.P.Bourdieu et L.Wacquant, "La nouvelle vulgate planétaire", apud *Le Monde diplomatique*, mai 2000).

Cf. *Mondialisation*, ouvr. cit., p.142 et p.216. (26)

Cf. "Néolibéralisme ou keynésianisme rénové: la fausse alternative" apud *L'Homme et la Société*, Paris, (27) N°135, 2000/1, p.51.

Cf. "Ridiscuere di imperialismo", apud L'Ernesto, Novara, N°1/2000, Dossier Impérialisme, p.3. (28)

Cf. D. Collin, ouvr. cit. ibid. (29)

Cf. "Aspects économiques de la mondialisation", apud Nord-Aud XXI, Genève, N°13 1999, p.60 et suiv. (30) Il s'agit de l'ouvrage de Marcel Sembat, *Faites un roi, sinon faites la paix*, paru en 1913 (Cahiers..., p.457; (31) Lénine en marge écrit "NB").

Cf. W.Andreff, *Mondialisation*, ouvr. cit., p.206. (32)

A noter que Lénine considère que la substitution des monopoles au "vieux capitalisme" entraînera une (33) "diminution de l'importance de la Bourse" (236).

La question ne peut être ici qu'évoquée. Lénine est hostile à une telle perspective, qui provoquerait la mise (34) en place, prévue par Hobson, d'une aristocratie exploitant le reste du monde (Cf.Cahiers..., p.448; aussi, contre Kautsky, p.398; contre Bauer, p.647). Il retient toutefois, de façon quasi prophétique une des tâches attribuées aux E.U.d'Europe notamment par G. Hildebrand de lutter contre "le grand courant islamiste" (cf.Cahiers..., p 109, repris dans *L'impérialisme*..., p.303 et infra.....). Voir également "A propos du mot d'ordre des Etats-Unis d'Europe", 1915, apud Oeuvres, éd.cit., t.21, p.350-355.

Cf. G.de Bernis, revue cit., p.31. (35)

L'expression se rencontre, entre autres, chez Jacques Chonchol, Hacia dond  nos lleva la globalizaci n? (٤٦) Reflexiones para Chile, Santiago, Universitat Arcis  d., 1999, p.22. En Am rique latine, nous apprend le m me auteur, la politique "d'ajustement structurel" a fait passer, dans les ann es 80, le nombre de pauvres de 136   196 millions. De son c t , Jean-Louis Levet  crit: "cette criminalisation de l' conomie devient une des  pines dorsales du syst me  conomique et du syst me mon taire international (...) un outil de r gulation du syst me  conomique mondial" (Mondialisation,  uvr.cit., p.356).

(٤٧) لزيد من التفاصيل، وللمعلومات الحديثة أُجِّلَ إلى ملف Le Monde Diplomatique في مايو سنة ٢٠٠٠ حول المسألة، وفي الارجيل الكوكبي للبرية المالية، على الأخص في دراسة : Christian de Brie تحت عنوان « يكتب بالفرنسية» وهو ما يعطي تلخيصا كاملا للظهورات الجارية. (٤٨) حول التناقضات التي تلهم الليبرالية الجديدة من الداخل، إلى الفقر الذي يمتصها من الخارج. لأهدافها الخاصة، يعفل إلى الإيضاحات العذبة غير القابلة للنقاش التي تحدث عنها Susan George في كتابها الأخير.

Cf.  uvr. cit., p.250 et 251. (٥٠)

Ce sentiment est pr sent dans L'imp rialisme... Il repr sente peut- tre un  cho de l'enthousiasme du Mani- feste face   la r volution permanente des rapports de production sous le capitalisme et donc une vision encore t l ologique du progr s.

Cf. "A propos du mot d'ordre...", art.cit.supra. (٥١)

(٥٢) لدى الر سالية نزوع لتصبح ذات شكل عالمي. إنها تنكسر بعدم قدرتها الذاتية على أن تكون هذا الشكل العالمي للنتاج. تقدم الر سالية مثالا لتناقض تاريخي في: حركتهما في التراكم هي في نفس الوقت التصير. والحل التقدسي. وتكتشف هذا التناقض. في بعض من درجات النمو لا يحل هذا التناقض إلا بتطبيق مبادئ الاشتراكية، بعض عن طريق شكل  قتصادي والذي هو بالتعريف شكل عالمي، نظام منسجم في ذاته، مؤسس ليس على التراكم ولكن على إرضاء حاجات الإنسانية العاملة وإذن على التفتح لكل القوى المنتجة في الأرض.

(L'Accumulation du Capital, Paris, Paris, F Masp ro, 1967, I.II, p.135).

جورج لايكا

هذا النص بشكل مقدمة لإعادة نشر كتاب لينين، الامبريالية أعلى مراحل الر سالية، وقد ظهر بدار نشر Temps des Cerises في مايو سنة ٢٠٠١ وترجم النص أيضاً إلى الإيطالية بمجلة Ernesto L' يناير - فبراير سنة ٢٠٠٢، وبالألمانية في مجلة Antropos في مونتفيدو في فبراير سنة ٢٠٠٢، وسينشر بالإنجليزية داخل كتاب جماعي سيخرج عن دار نشر verso. كما سترجم إلى الألمانية.



الأصول الفكرية للاستراتيجية الأمريكية

١. شريف دلاور (*)

يتردد الرئيس بوش الأب في غزو بنما بمجرد انتهائه من الحرب الباردة بسقوط حائط برلين في نوفمبر ١٩٨٩، ثم في الإعلان عن نظام عالمي جديد بعد حرب الخليج عام ١٩٩١، وليست سياسات واشنطن في أفغانستان والعراق الا بمثابة اختبار لهذا النظام وأهم أركانه القوة الاستراتيجية والثروة الاقتصادية للدولة الأعظم وممارسة العنف والخروج عن الشرعية اذا اقتضى الأمر، وهي السياسات التي طالما مارستها أمريكا عبر قرنين من الزمان! فلقد أقيمت أمريكا نفسها على كارتين لامتيل لهما في التاريخ البشري وهما تدمير السكان الأصليين من الهنود الحمر وتخريب أفريقيا بتجارة العبيد، وهي السياسات المتسقة أيضاً مع فكر «آدم سميث» الأب الروحي للرأسمالية والذي أكد أن النجاح الأوروبي تحقق بفضل التسكن من وسائل ثقافة العنف، والعودة لهذه المفاهيم في العصر الحديث هي التي دفعت إدارة الرئيس ريجان إلى صياغة مفهوم «الحرب على الإرهاب الدولي» كبدل عن اجندة كارتر لحقوق الإنسان في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وهي التي دفعت أيضاً مفكراً مثل «صمويل هانتنجتون» إلى اقتراح عناصر استراتيجية أمريكا

مع نهاية الحرب الباردة تعالت النداءات لنظام عالمي جديد، وصدر أولها عن فريق غير حكومي من دول الجنوب رأسه «جوليوس نيريري» طالب بإقامة نظام يلبي طموحات الفقراء في العدالة والمساواة والديمقراطية على صعيد المجتمع الدولي، غير أن للغرب بصفة عامة وللولايات المتحدة بصفة خاصة رؤية مختلفة عبر عنها سلفاً وبوضوح «ونستون تشرشل» - عند قيام النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية - وهي أن حكم العالم لا يجب أن يكون في مستناول الجوع لما يمثله من خطر على الحضارة، وتنمشى التوجهات التشريعية مع عقيدة الأباء المؤسسين للديمقراطية الأمريكية التي تؤمن «بأن من يملك أصول البلد عليه أن يحكمها The people who own the country ought to govern it» ولقد كتب ديمتري سيموس في النيويورك تايمز قرب نهاية ١٩٨٨ معددا الفوائد التي ستتحقق للولايات المتحدة بعد حقبة الحرب الباردة وذلك من خلال إمكانية استخدام القوة العسكرية بحرية وانتهاء مساحة المناورة المسموحة لدول العالم الثالث ونقل عبء تكلفة حلف الأطلسي إلى أوروبا، وهكذا لم

(*) مفكر وعالم في مجال الاقتصاد.

للحقية الجديدة على الوجه التالي:

• ضم دول أوروبا الوسطى إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.

• تفريب Westernlization أمريكا اللاتينية.

الحد من تطوير القدرة العسكرية التقليدية وغير التقليدية للبلدان الإسلامية.

• جذب اليابان للغرب بعيداً عن الصين.

قبول روسيا كدولة محورية للعالم الأرثوذكسي وكقوة إقليمية كبرى.

• الحفاظ على التفوق التكنولوجي والعسكري للحضارة الغربية على الحضارات الأخرى.

هذه العناصر المختلفة لها أصول في الفكر الأمريكي القديم والحديث على السواء. التمحور حول مفاهيم الأمن القومي والحكم والحضارة والنخبة والسوق، والتي نوجزها فيما يلي:

الأمن القومي

المبالغة من الخطر الخارجي على الأمن القومي لها جذور تاريخية، فلقد دأبت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على التهويل منه أمام الشعب الأمريكي، فبناء القوة البحرية الأمريكية في ١٨٨٠ مبررة خطورة الأساطيل الحربية الإنجليزية والتهديد القائم على المدن الأمريكية من البرازيل وتشيلي والصين، وضم جزيرة هاواي ضمن الولايات المتحدة الأمريكية ضروري لردع هجوم إنجلترا على الموانئ الأمريكية، ودخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية في أكتوبر ١٩٤٢ جاء بعد قيام الرئيس روزفلت بإطلاع الشعب على خريطة سرية لحكومة هتلر تستهدف المصالح الأمريكية، ووثيقة NSC68 في إبريل ١٩٥٠ والتي أقرتها إدارة الرئيس ترومان تنبه الشعب الأمريكي للشر الجديد (الاتحاد السوفيتي) في مواجهة الكمال (الولايات المتحدة) داعية إلى تدمير النظام السوفيتي تمثلاً في آلة الحكومة وهيكل المجتمع، ورونانل ريجان يحذر شعبه من «الساندينست Sandinists» الذين يقفون على بعد ساعتين من حدودنا! وتحت ستار الأمن القومي صارت الإيابة حقاً شرعياً حسب مبدأ الرئيس «مونرو» القاضي بأن الجنس الأدنى يجب أن يفسح

الطريق أمام الجنس الأعلى وهو المبدأ الذي بمقتضاه تم تبرير السرعة والتوسع الهائل لمستعمرات البيض على أراضي الهندو الحمر، وفي عام ١٧٨٣ كتب «جورج واشنطن» أن التوسع التدريجي لمستعمراتنا سيجبر «الهمج» على الانسحاب (نفس منطق شارون)، «وثيودور روزفلت» قال: «أن الحرب العادلة بين كل أنواع الحروب هي الحرب ضد الهمجي» مؤكداً بذلك قاعدة جنس عالمي مسيطر (مذبحة الهندو في كولورادو ١٨٩٤) وأما «كيسنجر» فيحذر من نموذج العدوى على الأمن القومي ومن هنا التدخل للإطاحة «بسلفادور اللندي» في تشيلي، فالحركات الوطنية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي هي حركات متطرفة وهي خطر على أمن الولايات المتحدة حيث إن مهمة العالم الثالث يجب أن تنحصر في توفير الخدمات للأغنياء (العالة الرخيصة / الموارد / الأسواق / فرص الاستثمار / السباحة الرخيصة / الصفقات المالية غير الشرعية)، وعليها يتحتم «تدمير الفبروس الذي يهدد سيطرتنا على المناطق الاقتصادية المرحجة التي تؤمن حقوق واحتياجات المستثمرين الأمريكيين» حسب قول كيسنجر، وتدمير الفبروس يتطلب بناء نماذج Showcases للرأسمالية والديمقراطية في البلدان التي يتم السيطرة عليها، ولقد طنظت الإدارة الأمريكية لذلك النموذج في جواتيمالا عام ١٩٥٤ وفي جرانادا ١٩٨٣ وموخرًا في أفغانستان والعراق، وعندما يصير النموذج شيئاً مختلفاً عما أعلنته الإدارة فإن آلة الدعاية الأمريكية تكون جاهزة لالقاء اللوم على الضحية وتبرير الفشل بكونه يعود إلي «عيوب في الذين حاولنا إنقاذهم».

لقد تمت صياغة استراتيجية الأمن القومي وكلمات الغطاء، للتدخل الأمريكي أثناء الحرب الباردة تحت مسمى «الاحتواء Containment» وأما الآن وقد انتهى التهديد النووي فكلمة الغطاء، وفقاً لرؤية المستقبل هي «الإضافة والتكبير Enlargement» "Now that the nuclear threat is gone: we move from containment to enlargement" ولا يعني ذلك تجنب أهمية السلاح النووي في

سكانها ومساحتها الجغرافية الـ ١٦٪ فقط من القارة العالمية، وهكذا يكون للاقتصاد الدور الهام في تعضيد القوة الأمريكية لحكم العالم، ولقد كانت أولوية المخطط الأمريكي في عام ١٩٤٥ هي إعادة اعمار المجتمعات الصناعية الغنية التي دمرتها الحرب، وجاء مشروع «مارشال» وبرنامج «الغذاء» للسلام The Food for Peace Program بهدف توفير الدعم الاقتصادي للقطاع الزراعي الأمريكي وتحقيق أهداف السياسة الأمريكية في إرغام الشعوب على الاعتماد على الغذاء الأمريكي حسب قول مهندس هذا البرنامج السناتور «هيوبر هامفري»! ولقد هيا مشروع مارشال المسرح للاستثمار الأمريكي في أوروبا وسط نفوذ وهيمنة الشركات عابرة القوميات على العالم، ولم تكن هذه الشركات الا الشق الاقتصادي داخل الاطار العام السياسي الذي وضعه المخطط الأمريكي لاستكمال الهيكل التنظيمي لحكومة العالم كما وصفها في ذاك الوقت بعد الحرب العالمية الثانية «جيمس مورجان من BBC تمثلاً في مؤسسات صندوق النقد والبنك الدولي ومجموعة السبعة G7 والجات والهيكل الأخرى التي تخدم مصالح البنوك وشركات الاستثمار في العصر الإمبراطوري الجديد على حد قول «مورجان»، ففي تقرير لمنظمة الانكساد نشر في عام ١٩٩٣ اتضح ان الشركات عابرة القارات تسيطر على ثلث الأصول الإنتاجية في العالم، وفي الفترة ما بين ١٩٨٢ - ١٩٩٢ كان نصيب اكبر ٢٠٠ شركة عالمية يصل إلى ٢٦,٨٪ من الناتج العالمي بإيرادات تصل إلى حوالي ٦ تريليون دولار، وعلى سبيل المثال وليس الحصر فان ٥٠٪ من صادرات ماليزيا وسنغافورة تتم في يومنا هذا من استثمار شركات أمريكية على أرض هذه الدول.

ولقد حدد «هوارد ووشل» نظاماً اقتصادياً لحكم العالم من خلال معطيات تصوغها الأسواق غير المنظمة والقواعد التي تضعها وتشرف عليها البنوك والشركات عابرة القوميات، والتي تسيطر أيضاً على النفط وتجارة السلاح، ولقد ارتفعت مبيعات السلاح

الاستراتيجية الجديدة ولكن تغيرت مهمته حيث لم يعد ضرورياً لتفسير درع للتدخل العالمي بل لاستخدامه مع الدول المارقة حسب التعبير الأمريكي، لذلك فلقد اتجهت صناعات الدفاع نحو الأسلحة النووية غير الاستراتيجية - Now non strategic nuclear weapons والتي ستستخدم ضد تهديدات العالم الثالث والإرهاب الدولي وهدفها تدمير وحدات في حجم المنشآت والمخابئ تحت الأرض ولتحييد الفوغا، The Mob، وكذلك أنظمة للتسلح بهدف تحقيق الردع الاستباقي، واستراتيجية الأمن القومي الجديدة تضع على أولى أولوياتها نزع أسلحة الدمار الشامل من أيدي دول العالم الثالث مثل إيران وكوريا الشمالية واحتواء قدرات الهند وباكستان باستمرارية الصراع بينهما وتوازنه، وأما بالنسبة للصين فان توقيت التعامل مع قدرتها النووية غير ملائم في المرحلة الراهنة نظراً لاحتدام المواجهة مع العالم الإسلامي من جانب وانتظارا لدمج الصين في الاقتصاد العالمي وتحولها بشكل كامل إلى الرأسمالية من جانب آخر، أما دولة إسرائيل فقد ورثت نفس حقوق الولايات المتحدة من منظور الاستراتيجية الأمريكية!

حكومة العالم

إن التاريخ عادة ما يدور حول ممارسة القوة، وقد عرف «ماكس ويبير» القوة بأنها فرض الإرادة على الغير وتوصل في تحليله بأن أهداف السيطرة والقوة في تاريخ البشرية تتم مواراتها بمقولات منمقة ومضللة، وكما أن تقييم سياسات واستراتيجيات القوة يتطلب فهماً عميقاً ومتسعاً لتأثيرات القوة العسكرية المرتكزة على القوة الاقتصادية، ويؤكد «بول كيندي» في موسوعته «صعود وسقوط القوى العظمى» على حقيقة تاريخية عرفها «أمير مكافيللي» كما يعرفها خبراء «البتاجون» وهي أن «القوة» تستمد من «الثروة»، ويعي المخطط الأمريكي أن هناك ثلاثة مصادر لممارسة القوة وهي القيادة، والثروة، والتنظيم، فالولايات المتحدة تستحوذ حالياً على مايزيد على ٤٠٪ من ثراء العالم بينما لاتزهلها مواردها وحجم

الاستقرار والنظام والسلام لفترة طويلة في العالم القديم (Pax romana) بفضل ترويض الناس على مفهوم « حضارة واحدة تحت مظلة حكومة واحدة »، وهو الحلم الإمبراطوري الذي يراود أمريكا منذ الحرب العالمية الأولى (Pax Americana).

حضارة عالمية

نشر «ماكس وبير» في ١٩٠٤ - ١٩٠٥ بحثاً بالغ التأثير على الفكر الرأسمالي الغربي تحت مسمى «قيم البروتستانتية وروح الرأسمالية - The Protes- tant Ethic and the Spirit of Capitalism»، وهو أول بحث من نوعه يضع أسس المؤسسات الاجتماعية للرأسمالية الحديثة ويوضح فيه مدى توافق الأخلاق البروتستانتية مع الحداثة المتمثلة في النظام الرأسمالي، ولقد حلل «ويز» الثقافة الصينية بشكل مفصل وتوصل إلى استنتاج انه رغم مزاياها فإنها لاتتأهي الأخلاق الرأسمالية (حيث تضع الكونفوشية التاجر في مؤخرة السلم الاجتماعي)، ولذا وبعد انهيار المعجزة الآسيوية نتيجة الأزمة المالية عام ١٩٩٧ سارعت الادبيات الأمريكية إلى حسم الجدل نهائياً حول تفوق القيم الآسيوية، ويرى الغرب أن سبب تقدمه يعود إلى ثقافته وكما يرى أن عامل التطور الاقتصادي نحو الرأسمالية يؤدي إلى تغيير الثقافات، علاوة على أن المجتمعات قد تغير من ثقافتها تحت تأثير الصدمة Major Trauma مثل تجربة الحرب العالمية الثانية بالنسبة لألمانيا واليابان والتي تحولت إلى أكثر المجتمعات محبة للسلام بعد أن كانت أكثرها حبا للعسكرة، ويعتقد الغرب - بشكل غير علمي - أن صراع الحضارات حتمي وان كانت الثقافة والهوية الثقافية هما على المستوي الاكمل هوية حضارية ستشكل انقاط الترابط والنفوذ والنزاع بين المجتمعات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وأن الدين يمثل الخاصية المحورية التي تشكل الحضارة.

ولقد رصد الفكر الأمريكي الحضارات القائمة الآن وهي الصينية والهندية والإسلامية والأرثوذكسية واليابانية والغربية اللاتينية في أمريكا الجنوبية

الأمريكي من ١٢ مليار دولار عام ١٩٨٩ قبل انهيار الاتحاد السوفيتي إلى ٤٠ مليار دولار في عام ١٩٩١ بعد سقوطه مباشرة، علاوة على أن الإنفاق العسكري في الولايات المتحدة هو بمشابه العمود الفقري للصناعة التحويلية الأمريكية، ودمج اقتصاد العالم بشروط أمريكية يضمن لها احتكار المستقبل، فكاسب شركات الدواء الأمريكية - على سبيل المثال - في حالة تطبيق قواعد حقوق الملكية الفكرية في العالم ستحقق لها ربحاً إضافياً يصل إلى ٦١ مليار دولار سنوياً.

ولقد عبر «ولفويتز» عن مشروح القرن الأمريكي الجديد بقوله: «انه زمن القوة العسكرية لأمريكا والتي لا منافس لها وزمن الأمل الاقتصادي والنفوذ الثقافي»، هذا المشروع لحكم العالم والذي يتطلب من المنظور الاستراتيجي الأمريكي الآتي:

- السيطرة على النظام المصرفي العالمي.
- السيطرة على العملات الحرة القوية.
- السيطرة على أسواق المال العالمية.
- القدرة على التدخل العسكري الكثيف.
- السيطرة على ممرات البحار.
- الريادة في البحث والتطوير للتكنولوجيات المتقدمة.
- الريادة في التعليم التقني.
- السيطرة على الاتصالات الدولية.
- السيطرة على صناعة الأسلحة المتطورة والمتقدمة تكنولوجياً.
- السيطرة على الفضاء والصناعات المرتبطة به.

يستلهم المخطط الأمريكي تصوره لحكومة العالم من تجارب التاريخ القديم، فلقد لمح الاسكندر في تغيير العالم في ظرف عشر سنوات من ٣٣٤ إلى ٣٢٤ قبل الميلاد بغزو آسيا الصغرى ومصر وسوريا وبابل وبلاد الفرس وسمرقند والبنجاب وشندمير إمبراطورية الفرس، وكما أرسى الرومان مفهوم الإمبراطورية العالمية وأمكنهم من خلال التنكيك العسكري والتماسك الاجتماعي من دحر الإغريق الذين كانوا يتفوقون عليهم في التصنيع وفي تقنيات الزراعة وفي المعرفة وفي الأدب والفلسفة، وهكذا أمكن لروما تحت حكم الإمبراطور أغسطس تحقيق

الصفوة والسوق وصناعة الموافقة

إن الديمقراطية مستقرة بالفعل في الولايات المتحدة ولكنها «ديمقراطية بدون الشعب» كما وصفتها «جيتي بيرس» حيث الغالبية مهمشة من النظام السياسي الذي تحتكره الصفوة، ولقد وصف «روبرت لانسينج» - وزير الخارجية في عهد الرئيس ولسون - الكم الأكبر من المواطنين بالجهلة والتخلفين والذين يجب - للصالح العام - تركهم في أماكنهم ويرى «ريتشارد مورن» أن الديمقراطية السياسية التي تحررها الصفوة هي أفضل نظام للحكم، وعلى النخبة فرض إرادتها من أجل الصالح العام، فالشعب يعني فئة ضئيلة والمواطن هو في الأساس مستهلك ومراقب وليس مشاركا، والسياسة هي في الواقع تفاعل بين مجموعات من المستثمرين تتنافس للسيطرة على الدولة، وكما أن نادى الأغنياء لا تقتصر طموحاته على السوق الأمريكية بل يرى أهمية دمج المجتمعات الصناعية المحورية في نظام عالمي تسيطر عليه المنشآت الأمريكية Corporate Nexus، وهكذا إذا كانت إسرائيل جيشا له دولة فإن أمريكا سوق له شعبا هذه السوق الأمريكية التي توسعت عن طريق مافيا المخدرات والسلاح والفساد والمضاربة أو كما يقول «ناثان ميلر»: «أن الابتزاز والفساد لعبا دوراً حيوياً في تطوير المجتمع الأمريكي الحديث وفي خلق الآلة المعقدة للحكومة وقطاع الأعمال التي تقرر مسار أمورنا في الوقت الراهن» (لاغربة إذن للفوضى والفساد والمافيا التي نشاهدها في روسيا ودول أوروبا الشرقية وأفغانستان والعراق في تحولها نحو النموذج الأمريكي).

ولم تلعب الثقافة أي دور منظم في حياة المجتمع الأمريكي وتقلص معنى الحياة بالتالي إلى الاهتمام بالشئون المادية، والليبرالية في الولايات المتحدة من النوع الشمولي الذي يؤمن بتلاشي قوة الدولة أمام قوة السوق الكبرى كي لا يواجه التوسع الاستثماري الاقتصادي بأية عقبات، فنظام الولايات المتحدة السياسي هو نظام للحزب الواحد يتقسم إلى جناحين يتحكم في كل منهما قطاعات من الأعمال تتبادل

والأفريقية، وقد عينت أمريكا الحضارة الإسلامية كشيطان بديل عن الشيوعية والذي يجب القضاء عليه، فالدول الإسلامية والتي تتمتع المليار نسمة بتزايد سكانها بشكل كبير علاوة على أن نصف تعدادها من الشباب وهو العصر الذي لا يتوافر حالياً في الغرب الذي انقلب هرم سكانه وتحول تدريجياً إلى «دار للعجزة» والمسلمون الذين شكلوا ١٢٪ من سكان العالم في عام ١٩٠٠ ارتفعت نسبتهم في عام ٢٠٠٠ إلى ١٩٫٢٪ وذلك على مساحة تبلغ ٢١٪ من مساحة العالم وتتخوف أمريكا من عسكرة Militarization العالم الإسلامي، فحسب الدراسات الأمريكية تصل نسبة العسكريين إلى كل ١٠٠٠ من السكان إلى ١١٨ في المتوسط في ٢٥ دولة إسلامية وذلك مقابل ٥٨ في المتوسط في ٥٧ دولة مسيحية، وتظهر نفس الدراسات أن الدول الإسلامية لجأت إلى العنف في ٥٣٫٥٪ من حالات النزاع في الفترة من ١٩٢٨ إلى ١٩٧٩ مقابل ١١٫٥٪ للمملكة المتحدة و١٧٫٩٪ للولايات المتحدة، ويزداد القلق الأمريكي من كون المنطقة العربية هي مركز الإسلام وخاصة بالنسبة للخليج العربي الذي يحتوى على أغنى مصادر النفط والذي سيطر عصب التنمية للحضارة الغربية لعدة عقود قادمة، وكما يرى الأمريكيان في غياب دولة إسلامية محورية تفقد العالم الإسلامي (بمفهوم أمريكي) تهديداً على المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية، ويرون في تركيا أكثر الدول تأهيلاً لقيادة العالم الإسلامي - وأما بالنسبة لإسرائيل فإنها تستغل تلعب الدور الذي حدده لها «تيودور روزفلت» وهي أن تكون حصناً للحضارة الغربية في مواجهة بربرية الشرق، ولا تتوقع أمريكا تحالفاً ضد الغرب بين الحضارتين الإسلامية والصينية نتيجة الاختلافات الجوهرية بينهما في الدين والثقافة والهيكلة الاجتماعي والتقاليد غير أن تدرك أيضاً أن عدواً مشتركاً يخلق اهتماماً مشتركاً في عالم السياسة، وهكذا تقضي الولايات المتحدة في تعميم النموذج الأمريكي عالمياً والذي ترى فيه أعلى السلم في الحضارة الإنسانية.

المتحدة فاتحة الباب للمكاثرة وتطهير الجامعات أثنا . ما سعى في الخمسينيات بأزمة الديمقراطية، وقامت لجنة الدعاية بالقرعة في عام ١٩٤٧ بتخصيص ١٠٠ مليون دولار وجهت للإعلام الأمريكي بهدف الترويج للنظام الاقتصادي الأمريكي. ووصفت هذه الحملة بأنها مشروع رئيسي لتعليم الشعب الأمريكي الحقائق الاقتصادية، ومن خلال تحقيق في الكونجرس عام ١٩٧٨ اتضح أن قطاع الأعمال الأمريكي يتفق مليار دولار سنويا على الدعاية بين القواعد الشعبية Grassroots Propaganda ، وهكذا فالصفوة الأمريكية تخشى الديمقراطية في الداخل كما نخشاها في الخارج وتصمم برامج للهندسة الاجتماعية Social Engineering لهذا الغرض، وتقوم باحتكار سوق الأنكار بمعاونة العناصر المرتبطة بمصالحها من النخبة المثقفة في الطبقات العليا والوسطى، وبالسيطرة على العقل العام من خلال الإعلام المتحالف مع الشركات الكبرى (لقد اعتبر «الإرهاب في الشرق الأوسط» موضوعاً رئيسياً عام ١٩٨٥ في استفتاء للمحررين والمذيعين الأمريكيين قامت به «وكالة الاسوشيتدبرس»)، وفي استطلاع للرأي العام في التسعينيات وصل تضليل الرأي العام إلى حد أن الأمريكيين حددوا ضحايا الحرب من الفيتناميين بـ ١٠٠٠٠ فقط أي ما يمثل ٥٪ فقط من العدد الحقيقي!.

أن ممارسة السلطة تعتمد على الهندسة الاجتماعية التي تعضدها (جالبرت مستشار الرئيس كينيدي)، والشباب يلقن أن السلطة هي في أيدي المستهلك في ظل آليات السوق، ومن هذا المنطق تستمد في الحقيقة السلطة الخفية للنظام القائم متمثلاً في المنتجون وشركات السلاح واللوبي والبيروقراطية، وتحول السوق الذي من المفترض أن ينظم تلك المؤسسات إلى أداة في أيديها لتقرير الأسعار والأرباح، وكما يؤكد «جالبرت J.K.Galbraith» على حقيقة مهمة وهي أن هناك مغالاة في تقدير سلطة رئيس الولايات المتحدة، لأن ممارسة سلطته لا تتبع من الإرادة الأصلية للرئيس أو معاونيه ولكن من منظمات الصفوة التي تسيطر على الحياة الأمريكية.

المواقع، وقد حذر رجل البنوك مورجان "J.P. Morgan" في "gan" شهادته أمام لجنة من الكونجرس من هدم الطبقة المرفهة لأن ذلك يعني هدم الحضارة، ومنذ بض سنوات أكد مسئول كبير بشركة ATT أن ضمان مناخ مناسب للأعمال يتطلب السيطرة على «العقل العام» والذي يمثل - في رأيه - الخطر الجاد الذي يواجه منشآت الأعمال، وحيث أن سماع صوت الشعب في المجتمعات الديمقراطية يمثل مشكلة للصفوة فيجب التغلب على تلك المعضلة والتأكد من أن الصوت العام يقول الكلمات التي يراد له أن يبردها، فتناعة الصفوة الأمريكية تنلخص في عدم إمكان فرض الأفكار بالقوة وبالتالي يجب اقتلاع تهديد الفكر المضاد من جذوره لأن الفكر الحر قد يتحول إلى عمل سياسي، وإن كانت السياسة الخارجية تتشكل تحت مظلة «الاحتواء» Containment أو «الردع الاستراتيجي» Pre-Emptive، فإن مرادفها على الصعيد المحلي هو سياسة «صناعة الموافقة» The Manufacture Consent من خلال قاموس للكلام يخفي الحقيقة، فالجرب يجب أن تعني السلام، والاعتداء يصح دفاعاً عن النفس، والاحتلال يجب أن يعني التحرير، واستغلال الموارد يعني النمو الاقتصادي، والاستقرار يعني الأمان للطبقات العليا والشركات الأمريكية في الخارج، وإن لم يكن أعداء الديمقراطية شيوعيين فهم إرهابيون، وإن كان العالم لا يتفق معنا فإن العالم بالضرورة مخطئ في ذهن المواطن الأمريكي العادي، وكل هذا القاموس تصاحبه جرعات مكثفة من الدعاية الوطنية والأغاني والأناشيد!.

ويرى العالم الاسترالي «الكس كاري Alex Car-ey» أن القرن العشرين تميز بثلاثة تطورات ذات أهمية سياسية وهي غو الديمقراطية، وغو سلطة الشركات الدولية، وغو الدعاية التي تمارسها منظومة الأعمال كوسيلة لحماية سلطة الشركات ضد الديمقراطية، ولقد مكنت تكنولوجيا الاتصال من وسائل السيطرة على العقل العام، فلقد وزعت غرفة التجارة الأمريكية - بعد الحرب العالمية الثانية - أكثر من مليون نسخة لنشور يحذر من تغفل الشيوعية في الولايات

مراكز الفكر

تلعب مراكز الفكر أو مصانع الفكر (عددتها في الولايات المتحدة يقارب ٢٠٠٠) دوراً مؤثراً في بلورة الاستراتيجيات والسياسات الأمريكية، فهي التي تقدم الفكر الجديد لأصحاب القرار وتبني جسور التقارب بين التيارات المختلفة، والأهم من ذلك إنها تمهد الإدارة الأمريكية والكونجرس بالخبراء، فالنظام الأمريكي يتميز بخاصية فريدة يطلق عليها سياسة «الباب الدوار Revolving Door»، أي التبادل في المواقع بين مراكز متخذي القرار وبين الخبراء في مراكز الفكر (على سبيل المثال: كسينجر / جيمس بيكر / مادلين أولبرايت / جورج شولتز / برزنسكي / ريتشارد هولبروك... الخ)، فكل إدارة أمريكية جديدة تجلب معها في واشنطن مئات من الموظفين لشغل المستويات الوسطى والعليا في الهيكل التنظيمي للحكومة وذلك بخلاف كافة الدول الأخرى التي لا يتغير فيها شاغلو تلك الوظائف مع تغيير الحكومة.

ولقد كان لمؤسسة «بروكينجز Brookings» الفضل في تطوير مشروع مارشال والسياسة الأمريكية نحو روسيا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي والاستراتيجية طويلة المدى في عالم ما بعد الحرب الباردة واعداد لشكل العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي وقضية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وذلك بجانب عدد كبير من القضايا المحلية مثل شكل الموازنة الأمريكية ونظام الخدمة العامة والتأمين الاجتماعي، ومجلس العلاقات الخارجية قام بعد الحرب العالمية الثانية بدراسات مكثفة حول الحرب والسلام بهدف وضع أسس وقواعد مرحلة ما بعد الحرب، وقد تنوعت موضوعات هذه الأبحاث من احتلال ألمانيا إلى إقامة نظام الأمم المتحدة، وكما نشرت مجلة هذا المجلس الشهيرة Foreign Affairs بحثاً هاماً بعد عامين من انتهاء الحرب العالمية الثانية اتخذ كأساس لسياسة «الاحتواء» التي مارستها الإدارات الأمريكية المتعاقبة خلال فترة الحرب الباردة، وفي عام ١٩٩٣ قامت مجلة مجلس العلاقات

الخارجية بنشر مقال «لصمويل هانتنجون» بعنوان «صدام الحضارات» والذي مازال مؤثراً على مناخ الفكر الأمريكي والعالمي، وهناك المراكز التي تعمل على ترويج ثلاثية التاجر والعسكري والمبشر أي ثلاثية الثروة والقوة والدين مثل مؤسسة «التراث Foundation Heritage»، و«التجمع المحافظ Con-servative Peace» الممولة بالكامل من الحكومة الفيدرالية بإعداد برامج عن العالم الإسلامي والشرق الأوسط، ومؤسسة «راند Rand» الشهيرة - التي أنشئت عام ١٩٤٨ - تحصل على عقودها من البتاجون نظراً لأن أهداف دراستها تصبو إلى حماية الأمن والمصالح الأمريكية وتحويل الأفكار إلى مناهج للتنفيذ.

ولقد برز - من خلال مراكز الفكر - مفهوم «جيوبوليتكا الفوضى» الذي يرى أن التدمير هو السبيل إلى الخلق (إيجابية التدمير) وأن التحدي في الأوضاع غير المرغوب فيها هو في فتح الباب أمام عدم الاستقرار - كبديل للنظام القائم - والذي سيؤدي بدوره إلى بروز نظام جديد وأنماط جديدة، وأن إدارة التغيير تتطلب دفع النظام القائم بعيداً عن الاستقرار بخلق الأزمات إذا اقتضى الأمر، وأن النظام الجديد سيتولد من ثيابا العشوائية والفوضى (ألمانيا واليابان بعد الحرب - أفغانستان والعراق - الأزمة المالية عام ١٩٩٧ لدول جنوب شرق آسيا)، ويتوكل هذا المفهوم مع سيطرة آراء الاقتصاديين «جوزيف شومبيتر» على الفكر الاقتصادي والإداري الأمريكي والذي يرى أن الابتكار وليد عملية «تدمير خلاق Creative Destruction» وأن تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتطور المنتجات والخدمات في قطاع الأعمال يخضعان لنفس فلسفة التدمير الخلاق، وهي فلسفة قانون الطبيعة التي سبق أن اعتنقتها الأيديولوجيا الأمريكية من خلال أفكار «جون لوك» في دراسته عن الحكومة (١٨٩٠ - ١٦٦٩) والتي أسست مفاهيم «دعه يفعل» دعه يمر Laissez Faire-Laissez Passer.

ومثالا على ذلك قام الرئيس نيكسون بقلب النظام الاقتصادي العالمي في أغسطس ١٩٧١ عندما أعلن

٢- أن التيار المحافظ الجديد والمتحالف مع اليمين الديني وانتشاره في المجتمع نتيجة حتمية في التاريخ الأمريكي حيث يمثل الصفة الغالبة للعقيدة الأمريكية ويفسر انحصار التيارات الليبرالية والراديكالية التي لا تتفق مع طبيعة هذه العقيدة وأصولها الفكرية وجذورها التاريخية.

٣- أن عناصر الاستراتيجية الأمريكية المتمثلة في الأمن القومي وحكم العالم والحضارة الواحدة ومصالح الصفة ووحداية السوق مترابطة ومتماصة إلى حد كبير مما يعطي لها القوة والفاعلية.

٤- أن هناك عناصر مشتركة في الأصول الفكرية للاستراتيجية الأمريكية على مستوى العالم وأصول الاستراتيجية الإسرائيلية على مستوى الشرق الأوسط، وبالتالي لا يجب النظر إلى العلاقة بين إسرائيل وأمريكا من منظور واحد فقط الا وهو تأثير مصالح اللوبي اليهودي على القرار الأمريكي حيث تلعب العناصر المشتركة دوراً هاماً في توطيد الأيديولوجيا بين البلدين.

٥- أن العدو المباشر في الفكر الأمريكي ليست هي الأيديولوجيا الإسلامية في الحاضر أو الأيديولوجيا الاشتراكية في السابق، بقدر ما هي «أيديولوجية الفقراء» التي تهدد الأغنياء، وما صدام الحضارات الا مبالغة فكرية أمريكية تدفع العامة إلى التصدي لها بالمطالبة بحوار للحضارات وتبعدهم بالتالي عن التصدي للاشكالية الرئيسية المتمثلة في الصراع بين أغنياء وفقراء العالم.

سياسته الاقتصادية الجديدة والتي أدت إلى تفكيك النظام العالمي القائم منذ الحرب العالمية الثانية (نظام بريتون وودز) متبعاً في ذلك نصيحة «ريتشارد دي بوف»: «عندما تخسر فعليك تغيير قواعد اللعبة». وما النظام الجديد بشكل فرضوي حيث انحسرت القواعد المنظمة وصار من الصعب على الحكومات الوطنية التحكم في الحياة الاقتصادية داخل حدود دولها مما أعطى مزايا هائلة لقطاع الأعمال العالمي والبنوك العالمية والتي تخلصت من قواعد الإشراف على حركة رؤوس الأموال، وتوسعت سريعاً بالتالي أسواق رأس المال نتيجة انعدام التنظيم والسيطرة بجانب عوامل مساعدة أخرى مثل التدفق الهائل للبترو دولارات بعد ارتفاع أسعار البترول عقب حرب ١٩٧٣ وتيسير الاقتراض من المصارف الدولية للدول الفقيرة والذي أدى إلى أزمة ديون العالم الثالث.

هذا هو التطبيق العملي لفلسفة القوض في المجال الاقتصادي وللتنظير الذي تتولاها مراكز الفكر الأمريكية لصالح مؤسسات الأعمال وأصحاب المصالح.

يقودنا تحليل الأصول الفكرية للاستراتيجية الأمريكية إلى الاستنتاجات التالية:

١- أن الخريطة الأيديولوجية الأمريكية تشكلت من جذور وأصول فكرية تمتد عبر تاريخ الولايات المتحدة بغض النظر عن ألوان الطيف السياسية المتمثلة في تيارات مختلفة داخل المجتمع الأمريكي.

العهد النازي الجديد أخلاقيات الرأسمالية تتبلور في لا أخلاقيات إنسانية

محمد دويدار (*)

تتطيهما الولايات المتحدة الأمريكية، وهي ليبرالية تراث الليبرالية التقليدية البريطانية بنت منتصف القرن التاسع عشر، مع فارق كيفي تاريخي: بينما كانت بريطانيا تدعو لها بقفزات الدبلوماسية الاستعمارية ذات البوارج الحربية تقذف الولايات المتحدة بالليبرالية الجديدة عبر بربرة لقوى السوق تتفق ومفاهيم مجتمع فاقد لأي جذور حضارية أقام نفسه بالقضاء على نفيس الجماعات البشرية الأصلية ثم توسع في القضاء الجغرافي الذي خلقه بعقلية القوة البدائية العارية. النموذج الثاني للرأسمالية الذي يعيش عملية الصراع هذه هو نموذج رأسمالية الدولة والمانية الأوروبية، نموذج لرأسمالية تيقنت، عبر صراعات الحركة الاجتماعية منذ أواخر القرن التاسع عشر، أن الحيلولة دون التغيير على حساب رأس المال لا تتحقق إلا بدور للدولة يضمن بعض التوازن، ليس في توزيع الثروة، وإنما في غط توزيع الدخل، تصحيحاً للأداء المعوج لقوى السوق. وهو نموذج لا يسلم الآن من أزمة اجتماعية سياسية يعيشها في تناقض رأس المال بين علاقاتها مع القوى الاجتماعية الأخرى في داخل كل بلد أوروبي، وتناقضاته في داخل التكتل الأوروبي،

تستفرد الرأسمالية، في دولتها، بالبشرية فتكشر عن أخلاقياتها الحقيقية، لتكوّن هذه الأخلاقيات منظومة تدور حول القيمة المحورية، أي القيمة السلمية: حيث يخضع الكل الاجتماعي لإحدى مفرداته التاريخية، للسوق، للتجارة: مجال تحقيق الربح الفردي النقدي، الذي هو هدف المشروع الرأسمالي، خاصة في شكله التاريخي المعاصر، أي شكل الشركة دولية النشاط في انتمائها، في مجموعات متباينة النشاط، إلى مجموعة مالية عملاقة تستهدف في بحثها عن الربح المالي، كل العالم بثلاثية اجتماعية تدور حول الربح النقدي: اقتصادياً، تصيد كل ماهو قوة شرائية تمثل طلباً على سلعة تبيعها، وسياسياً، «بلقنة» الدول القائمة بتفتيتها إلى وحدات سياسية واهية، واجتماعياً، بشرذمة المجتمعات وتحويلها إلى جزشات عرقية وطائفية لاهية عن وجودها بصراعاتها البينية النافية للوجود الاجتماعي. هذه الثلاثية الاجتماعية المميزة لحركة رأس المال الدولي تتبلور عبر صراع عالمي بين نماذج ثلاثة من الرأسمالية: رأسمالية الليبرالية الجديدة الأنجلوسكسونية التي تطلق العنان لقوى السوق،

(*) أستاذ الاقتصاد السياسي.

وتناقضاته على الصعيد العالمي. أما النموذج الثالث في عملية الصراع فهو نموذج رأسمالية الدولة التوجيهية الساعية إلى إفاضة المشروع الرأسمالي من أخلاقيات العمل في المجتمع القديم والحريصة على الحد من التناقضات بين المشروع بقصد أداء اقتصادي أكفأ خاصة على صعيد السوق العالمية، ليس فقط كقوة تصديرية وإنما كذلك كقوة مالية، نحن هنا بصدد نموذج الرأسمالية اليابانية.

• ما يسعد الاقتصاد العالمي، ليس فقط غياب العدالة بين الأمم أو داخل البلد الواحد، بل اتساع الهوة بين قاعدة المجتمع وقمته؛
• «لا أخلاقيات الرأسمالية» كتكسح ما خلفه التاريخ البشري من أنظمة قيم بناءة؛

في خضم هذا الصراع المركب تتبلور منظومة أخلاقيات الرأسمالية في لا أخلاقيات تمهّن إنسانية الإنسان، تنتشر وتكسح معها جل ما خلفه التاريخ البشري من أنظمة قيم بناءة في أن يتزود بها الإنسان المنتج الواعي في سعيه لتطوير المجتمع نحو حياة مادية وثقافية أفضل لغالبية أفراد المجتمع البشري. هذه اللا أخلاقيات لاتدخر جانباً من جوانب الحياة الاجتماعية. وهي تتبع في تبلورها نفس قانون حركة رأس المال. فهي تغزو، بالنسبة لمن تفسرهم هذه اللاأخلاقيات، الأفراد والمجموعات والطبقات السياسية وأفراد المجتمع الدولي بمؤسساته. ثم هي تتسع مكاناً بعدوانية رأس المال التي لاتقنع بمجال أدا، محلي أو قطري أو دولي، وإنما تتطلع إلى العالم كحقل اقتصادي وقانوني وقيمي واحد تزول منه كل قوة قد تعترض سبيل هذه اللاأخلاقيات. وعليه فهي تبرز على مستوى «العدالة الاجتماعية»؛ عدالة توزيع الثروة، ومن ثم عدالة توزيع الدخل، ومن ثم عدالة توزيع فرص الحياة ومستوياتها. على الأخص فيما يتعلق بالحق في الحياة والحق في العمل والحق في التنشق والحق في الصحة. وهي تبرز في العنصرية، وتبرز في ممارسات الإبادة البشرية، وتبرز في العنف والإرهاب، وتبرز في الفساد وتبرز في الجريمة المنظمة دولياً بموضوعاتها المختلفة ومؤسساتها المتعددة، وتبرز

في الجاسوسية والقرصنة المعرفية كانهلاك الخصوصية الاجتماعية والنفسانية على مستوى الأفراد والمجموعات الاجتماعية والدول.

فإذا ما أخذنا «أخلاقيات» العدالة الاجتماعية الرأسمالية تتكاثر المؤشرات على بيان أن ما يسعد الاقتصاد العالمي ليس فقط غياب العدالة ما بين الأمم وفي داخل البلد الواحد فيما بين الطبقات والشرائح الاجتماعية، وإنما كذلك اتساع الهوة فيما بين قاعدة التركيب الاجتماعي وقمته، على مستوى المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، وعلى مستوى المجتمع العالمي. وإليك البيان:

الرأسمالية المتوحشة

في نهاية القرن العشرين، بعد ما يقرب من ستة قرون من التطور الرأسمالي يبرز توزيع الثروة الاقتصادية على الصعيد العالمي على النحو التالي: (Le Bilan du monde, 2000)

القارة	عدد السكان	% في الثروة الاقتصادية
أب	٣٦.٤ (٦١٪)	٢٥١
أفريقيا	٧٦٣ (١٣٪)	٣٩
أمريكا اللاتينية والوسطى	٥٠٠ (٨٥٪)	٧١
كل أوروبا وروسيا	٧٢٨ (١٢٪)	٣٣٦
أمريكا الشمالية	٣٠١ (٥١٪)	٢٨٨

أما نمط توزيع الدخل على الصعيد العالمي فيبدو كما يلي:

- ال ٢٠٪ الأغنى من سكان العالم يحصلون على ٨٢٫٧٪ من الدخل العالمي في ١٩٩٢، وعلى ٨٤٫٧٪ من هذا الدخل في ١٩٩٩
- وال ٢٠٪ الأفقر من سكان العالم يحصلون على ١٫٤٪ من الدخل العالمي في ١٩٩٢، وعلى ١٫١٪ من هذا الدخل في ١٩٩٩.
- وعليه يتمثل الفرق بين الأفقر والأغنى على الصعيد العالمي في ١ ٧٧ (تقرير برنامج الأمم المتحدة لعام ١٩٩٩).

التسعينيات. وتصل معدلاتها إلى ٤٠٪ في بعض البلدان المتخلفة (كفلسطين). ويصل عدد المتعطلين في فرنسا إلى ٣.٦ مليون في ١٩٩٩، يضاف إليهم ١.٥ مليون في حالة عمالة هشة، أي عمالة مؤقتة أو عرضة للضياع في أية لحظة، ويبلغ معدل البطالة بالنسبة للإناث ١٣.٦٪، وبالنسبة للشباب من الإناث الذكور ٢٤.٢٪. وبالنسبة للشباب من الإناث ٢٩.٧٪. كل هذه صور من الاستبعاد الاجتماعي في ظل الاتجاه المكثف لاليكترونية النشاط الاقتصادي وتحول القوة العاملة المتاحة إلى قوة عاملة ترفض عن احتياجات تراكم رأس المال. ويُحرم الإنسان من سبيل تحقيق ذاته الاجتماعية، أي من العمل، حتى ولو كان هذا العمل من قبيل العمل المفترق، في ظل التآكل المستمر لأنظمة التأمينات الاجتماعية.

فإذا أضفنا إلى ذلك دور الأنظمة المالية في الاقتصاديات الرأسمالية في استقطاع أكبر من دخول الطبقات ذات الدخل الأدنى، سواء عن طريق الضريبة، أو عن طريق اقتراض الدولة بفائدة يحصل عليها أصحاب الثروة التقديرة القادرون على إقراض الدولة، لتدفع لهم الفوائد وأصل الدين من حصة الضرائب التي يتحمل العبء الأكبر منها أصحاب الدخل الأولي فعلى سبيل المثال يوزع العبء الضريبي في فرنسا على النحو التالي:

- ٦١٪ من حصة الضرائب من الضرائب غير المباشرة - الضرائب على الشركات تعطي ٣٪ من الحصة.

- الضرائب على الثروة تعطي ٥٪ - والضرائب على دخول العائلات (وغالبيتهم من غير المالكين) تعطي ٣١٪. وتتطور نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي من ٢٧.٥٪ في بداية التسعينيات إلى ٤٠٪ في نهاية التسعينيات، بالنسبة لفرنسا، ويزيد الدين العام الداخلي لمصر بنسبة ٥٢٪ من ٩٣/١٩٩٤ حتى ٩٩/١٩٩٩. هذا بالإضافة إلى الدين الخارجي الذي يدور حول ٣٠ مليار دولار أمريكي.

وينجم عن صور انعدام العدالة هذه تفاوت هائل

- في أكثر من ٨٠ دولة يظل متوسط دخل الفرد عند المستوى الذي كان عليه عام ١٩٨٧، أما فيما يخص نصيب دول منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية التي تضم الدول الصناعية المتقدمة في الاقتصاد العالمي، فهي التي تضم ١٩٪ من سكان العالم، تسيطر على ٧٠٪ من مبادلات السلع المادية والخدمات في العالم، وتستقبل ٥٨٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويوجد في داخلها ٩١٪ من المستخدمين لشبكة الإنترنت (وبالنسبة، ثمن الكمبيوتر الشخصي يعادل في المتوسط أجر عامل من بنجلاديش لأكثر من ثمانية أعوام، بينما لا يعادل هذا الثمن إلا ما يقارب أجر عامل أمريكي في شهر واحد: مؤشر آخر للعدالة الرأسمالية في مجال «ثورة المعلومات»). وحتى بالنسبة لبلد رأسمالي متقدم تعرف حياته السياسية قوة تنظيمية خاصة، نقابية وسياسية، للطبقة العاملة، وهو فرنسا، تعكس مؤشرات توزيع الثروة والدخل نفس الاتجاهات (أرقام نهاية التسعينيات):

٪ من ملكية الثروة ٪ في الدخل القومي

أعلى ٢٠٪ من السكان	٦٨.٨٧٪	٤٣.٨٥٪
ال ٢٠٪ التالية	١٩.١٩٪	٢٣.١٩٪
ال ٢٠٪ التالية	٩.١٧٪	١٥.٩٩٪
ال ٢٠٪ التالية	٢.٣٣٪	١.٩٦٪
أدنى ٢٠٪ من السكان	٠.٤٤٪	٠.١٪

الفرق بين أعلى شريحة وأدنى شريحة يتمثل، بالنسبة لتوزيع الثروة، في ١٥٦ مرة، وبالنسبة لتوزيع الدخل في سبعة أمثال، بعبارة أخرى، يحصل ٥٠٪ من السكان (أي ٢٩ مليوناً) على ٢٤.١٧٪ من الدخل القومي، بينما يحصل ١٠٪ من السكان (أي ٥.٥ مليون) على ٢٧.٧٢٪ من إجمالي الدخل. مظهر آخر لانعدام العدالة الاجتماعية يتمثل في البطالة التي تقع معدلاتها في اقتصاديات أوروبا الغربية بين ٦٪، ١٣٪ في النصف الثاني من

من مليار نسمة لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الاستهلاكية الأساسية. وبين تقرير مركز دراسات الغذاء في الولايات المتحدة المنشور في فبراير الماضي أن ٣٧ مليون عائلة تعاني من الجوع، وأن ١٠٠ مليون عائلة لا تحصل على الغذاء الكافي. وبذلك يصل عدد من لا يحصلون على الغذاء الكافي في الولايات المتحدة إلى ٣١ مليوناً من السكان. ويضيف التقرير أن الجوع في الولايات المتحدة لا يظهر في شكل مجاعة ولا يؤدي إلى الموت، وإنه يمكن تخفيف العدد إلى النصف لو أنفقت الحكومة ٥ مليارات دولار سنوياً. وفي العالم يعاني حوالي ٨٤٠ مليون نسمة من سوء التغذية، في الوقت الذي يبلغ فيه الاستهلاك الإجمالي لأغنى خمس من سكان العالم ستة أمثال ما يستهلكه أفقر خمس. كما يعاني زهاء ١٦٠ مليون طفل من سوء التغذية وفي مصر يعيش ٤٠٪ من سكان القاهرة تحت خط الفقر، وتزداد النسبة على ذلك بالنسبة لمدينة الاسكندرية حيث يعيش ٣٨٪ من سكانها في أنواع مختلفة من العشوائيات. وفي عام ١٩٩٧ كان يناهز ٨٥٠ مليوناً من البالغين أميين، على مستوى العالم. وفي البلدان الصناعية أكثر من ١٠٠ مليون نسمة أميين. وكان ما يناهز ٢٦٠ مليون طفل خارج التعليم المدرسي على المستوى الابتدائي والمستوى الثانوي. وبالنسبة للحالة الصحية، فبالإضافة إلى سوء التغذية ونقص التغذية لا يحصل خمس سكان العالم على مياه صالحة للشرب. وفي الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٧ زاد عدد المصابين بفيروس مرض نقص المناعة البشرية (الإيدز) بأكثر من الضعف، بحيث كان أقل من ١٥ مليوناً ليتجاوزها إلى ٣٣ مليوناً. ولا يتوقع أن يعيش زهاء ١٥ مليار نسمة إلى أن يبلغوا سن الستين. ويفتقر أكثر من ٨٨٠ مليون نسمة إلى الخدمات الصحية. كما يفترق ٢٦ مليار نسمة إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية. ويموت كل عام قرابة ٣ ملايين نسمة نتيجة تلوث الهواء، ويموت ما يناهز ٨٠٪ منهم نتيجة تلوث الهواء الداخلي. ويموت أكثر من ٥ ملايين نسمة نتيجة للإصابة بأمراض الإسهال الناجمة عن تلوث المياه (١).

في فرص الحياة ومستويات المعيشة، في فرص الصحة والتعليم والثقافة والاستهلاك المادي والسكن. فإذا ما أخذنا فرصة التعليم يبدو التفاوت بين البلدان، في معدل دخول المدارس في سن المدرسة الابتدائية والثانوية على النحو التالي (بالنسبة لعام ١٩٩٧): البلدان الصناعية المتقدمة ٩٩.٩٪، ٩٩.٢٪ - بلدان أمريكا اللاتينية ٩٣.٩٪، ٩٢.٦٪ - البلدان العربية ٨٦.٤٪، ٩١.٧٪ - بلدان جنوب آسيا ٧٨٪، ٥٦.٥٪. هذا التفاوت في فرصة التعليم يبدو بالنسبة لشرائح المجتمع الفرنسي على النحو التالي في النصف الثاني من التسعينيات: التوزيع النسبي لأولاد كل شريحة اجتماعية في الطلاب، وفي الحصول على البكالوريا، وفي الطلاب المهنيين

أولاد المزارعين ٤٪	٣.٧٪	٦.٢٪
أولاد الموظفين ١٠.٧٪	١٢.٦٪	٩.٢٪
أولاد العمال ١٤.٦٪	١٦.١٪	٦.٥٪
أولاد الإطارات الاقتصادية المتوسطة ١٩.١٪	١٦.٦٪	١٩.٩٪
أولاد الإطارات الاقتصادية العليا ٢٨.٤٪	٢٤.٧٪	٤.٩٪

لاحظ عدد العائلات المكونة لكل شريحة من هذه الشرائح حيث عدد العائلات العالية الأكبر بكثير. أما بالنسبة لمعدل الزيادة السنوية كاستهلاك العائلات فنجد أنه بالنسبة لفرنسا يتناقص من ٣.٦٪ في سنة ١٩٨٦ حتى يصل إلى ٠.٦٪ في ١٩٩٣ ليعاود الزيادة الطفيفة ليعود إلى ٠.٢٪ في ١٩٩٧. وهو ما يتوافق مع تناقص معدل زيادة القوة الشرائية لدخول العائلات من ٣.٩٪ في ١٩٨٩ ليصل إلى ٠.١٪ في ١٩٩٦ ثم إلى ١.٧٪ في ١٩٩٧. ويكون من الطبيعي أن تتبدى الترجمة الاجتماعية لانعدام العدالة في الفقر: المطلق والنسبي، والمادي والمعنوي. فبالإضافة إلى الفقر النسبي، والمطلق، في البلدان الرأسمالية المتقدمة يعيش قرابة ١.٣ مليار نسمة على أقل من دولار واحد في اليوم، وما يقرب

هل يمكن إزاء ذلك إلا أن نكون بصد لا أخلاقية
العادلة الاجتماعية التي تحققها الرأسمالية للمجتمع
البشري؟
العنصرية الرأسمالية

وتنتعش العنصرية كإحدى فرائد منظومة لا
أخلاقيات الرأسمالية. وقد بدأت على أشدها في
أفريقيا، مع صعود الرأسمالية، حين حولت الملايين من
سكانها الأحرار إلى عبيد لتغذي النشاط الاقتصادي
الزراعي والصناعي بقوة عاملة رخيصة. وتحولت إلى
أفغان تعامل مع شعوب المستعمرات وأشباه
المستعمرات في آسيا وأفريقيا. وانتهت عنصريتها
لتغطي كل تاريخ القرن العشرين: عنصرية تجاه
السكان السود في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد
أن أبادت عنصرياً السكان الأصليين؛ عنصرية في
مواجهة غير الأوروبيين طوال الفترة الفاشية النازية
وتقتد عنصريتها إلى العالم العربي متشلة في الظاهرة
الصهيونية، التي صدرها رأس المال تحت مظلة رأس
المال المهيمن دولياً منذ نهاية القرن الماضي، تقوم على
الاعتصاب والإبادة والتدمير. وإزاء العجز التاريخي
لديمقراطية «رأس المال» عن حل التناقضات الداخلية
في مرحلة الأزمة الاجتماعية التي تعم عالم اليوم
وتتمحور حول الاستقطاب الاجتماعي، وتزايد البطالة
والاستبعاد الاجتماعي للقوة العاملة واتساع دائرة
الفقر النسبي والمطلق بعد مرحلة كانت احتياجات
تراكم رأس المال في أوروبا تستدعي الملايين من القوة
العاملة من خارج أوروبا، من أفريقيا السمراء ومن
شمال أفريقيا، ومن تركيا وإيران، ومن بلاد آسيوية
أخرى. إزاء هذا العجز التاريخي الذي تبرزه الأزمة
تكشر العنصرية الرأسمالية عن أنيابها لتمكن اليمين
النازي، بعنصرته الفكرية والممارسية، من الوصول
إلى المؤسسات القانونية للدولة الرأسمالية كإحدى
الممارسات اليومية لعنصريته في كل أنحاء أوروبا.
وهي ممارسات تتبدى على مستوى الشارع الأوروبي
في التمييز الثقافي والسلوكي ضد غير الأوروبيين من
القوة العاملة وفي العنف الإجرامي كما تمت ممارسته
في جنوب إسبانيا في مواجهة القوة العاملة المضربة

في بداية شهر فبراير الماضي. كما تتبدى هذه
الممارسات العنصرية على مستوى المؤسسات
الاجتماعية الأوروبية، كما حدث في المدارس
الفرنسية، على سبيل المثال، كما تتبدى على مستوى
المؤسسات القانونية السياسية للدولة، كما هو الحال
في المدن الفرنسية التي «اختير» فيها العمد من
أحزاب اليمين العنصري. ينتهي الأمر على نحو
طبيعي بالوصول إلى مؤسسات الدولة المركزية كنقطة
بدء لعملية تاريخية مرحلية يمارس فيها رأس المال
عنصرته على مستوى «الاتحاد الأوروبي»، خالفاً
بذلك هراً من «العنصرية الاجتماعية»: البطالة
والهشاشة والتمهيش والاستبعاد لشرائح متزايدة من
عالم العمل من الأوروبيين، والاستبعاد والإجهاد
المادي بالعنف على أجزاء من القوة العاملة غير
الأوروبية، خاصة في الوقت الذي تعرف فيه
المجتمعات الأوروبية اتجاهات نحو تصويب أوضاعها
الديمقراطية، بزيادة المواليد، حتى ولو كان للأهميات
من المهاجرات نصيب معتبر في هذا التصويب، ولا
ينجو من هذا الإجهاد المادي العنيف الذي يسعى
اليمين العنصري إلى تحقيقه إلا الجزء من «القوة
العاملة» المهاجرة المتمثلة في ملايين من «العاملات»
في مشروعات إنتاج «المتعة الجنسية» في وحدات
الدعارة التي تنوع للمستهلك الأوروبي على نحو
يتعدى المؤلف: حيث تتعدد مصادر مفردات «القوة
العاملة»، إذ لم تعد تقتصر على مصادر فيما وراء
البحار، من شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحاري،
ولما تنوعت لتشمل مصادر أوروبا الشرقية أولاً مع
انهيار أنظمتها السياسية وثانياً مع عدوانية رأس
المال المسلح في مواجهة جماعات إثنية بأكملها عبر
الحرب التي يشنها رأس المال في البلقان (البوسنة
والهرسك ثم كوسوفو) وفي الشيشان وبقية وسط آسيا
القوقازية، احتمالاً.

ويأتي صباح التاسع والعشرين من فبراير الماضي
بخبر بنين عما في النفسانية الرأسمالية من عنصرية
تعبر عن نفسها بتلقائية تحسد عليها. وذلك عندما
يروح القاضي في محاكمة في إحدى محاكم بريطانيا

بأن المحاكمة ستأخذ بعض الوقت نظراً لأن كل المحضر
في الدعوى من الأثريين الذين يشتركون في نفس
والسحنة. الأمر الذي تصعب معه التفرقة بينهم.
٢٠٪ الأغنى من سكان العالم يحصلون على ٨٥٪
من الدخل العالمي، وال ٢٠٪ الأفقر لا يحصلون إلا
على ١٪

• العنف الاقتصادي يبرز الآن أوضح ما يكون في
إطار علاقات العمل وفي البقاء تحت خط الفقر
لشرائح عديدة من المجتمعات!

وقد رد أحد المحضور بالقول بأنه من الممكن التمييز
بينهم لأن منهم من هو طويل، ومن هو قصير ومن هو
نحيل. ويكون هذا الأخير قد عبر بعنصرية أخف من
عنصرية القاضي: إذ بينما ذهب القاضي إلى استعالة
التمييز بين من يعينهم بالقول بذهب الآخر إلى
إمكانية التمييز بينهم على أساس صفات تتعلق
بالشيئية. ولا يفوت القاضي أن يعتذر بعد ذلك. ولكن
الاعتذار الواعي اللاحق لا يجب الإحساس اللا واعي
الذي يعبر عنه القاضي تلقائياً دوماً لؤم قضائي.

وتتضم حروب الإبادة البشرية في المرحلة الحالية،
بعد ما عرفه تاريخ الرأسمالية الكولونيالي
والإمبريالي في حروب للإخضاع باسم «التحضر» إلى
منظومة أخلاقيات الرأسمالية، ويكفي هنا مثال حرب
الإبادة التي تستمر، بإصرار يومي، لما يقارب العشر
سنوات الآن. ضد الشعب العربي في العراق. وتأتي
الحرب مخالفة حتى للقانون الدولي العام، الذي يجسد
في الواقع شرعية رأس المال تأتي مخالفة له عندما
تتخطى العقوبة جسامة الفعل، وعندما تستمر العقوبة
بعد انتهاء الفعل الموجب لتوقيع الجزاء، وعندما
تستمر العقوبة بحجة إمكانية أن تعيد الدولة تسليح
نفسها أو أن تمتلك أسلحة الدمار الشامل، في الوقت
الذي تسليح فيه كل الدول، وتتملك فيه دول قائمة
على الاغتصاب وممارسة لإرهاب الدولة وضاربة عرض
الحائط بكل قرارات «الشرعية الدولية»، نقول عندما
تمتلك هذه الدولة أسلحة الدمار الشامل، وتكون حرب
الإبادة اليومية مخالفة للقانون الدولي العام عندما
تصيب العقوبة الشعب لا النظام السياسي، وعندما

يتضمن تنفيذها مخالفات للاتفاقيات الدولية الخاصة
بحماية المدنيين، وعندما يتبدي مضمون العقوبة في
الاستخدام البرمي للقوة العسكرية دوماً سند من حق
أو «قانون» في القضاء على الإنجاز الحضاري
للمجتمعات والقول المتعمد للشعوب عن طريق إما
انتزاع الحياة من صغارها أو إبقاء الصغار فاقد
العافية الجسدية والذهنية. ويعرف المجتمع العالمي،
عبر الممارسات العنصرية وحروب الإبادة البشرية
ظاهرة الانتزاع الجماعي إلى أرض أخرى، يفر إليها
من أخطأته أسلحة الإبادة «لينفذ بجلده» في الوقت
الذي يكون فيه فاقداً لأرضه ولتاريخه ولكيانه
الاجتماعي ويصبح محترقاً للصبر والاغتراب، ويصير
محلاً لورقات تفاوضية تعبت بها القرارات المتضاربة
والمفرضة لما يطلقون عليه «الشرعية الدولية» التي
هي في الواقع شرعية رأس المال الفاقدة للمشروعية
الإنسانية. ومحتوى الأماكن «الجافة» من الكرة
الأرضية في نهاية عام ١٩٩٧ زهاء ١٢ مليون لاجئ.
يضاف إليهم اللاجئين من ديار التيه الكردية ولاجو
كوسوفو ولاجو تيمور الشرقية ولاجو الشيشان
ولاجو الكونغو «الديمقراطية» ولاجو السودان ولاجو
نيجيريا بعد الأحداث الطائفية الأخيرة.

الفساد في الأرض

ثم يأتي الفساد ليمثل العقد الفريد الذي يتوسط
منظومة أخلاقيات الرأسمالية. ويشتمل الفساد في
الحصول على ميزة عينية، مادية أو غير مادية، أو
مالية باتيان فعل غير مشروع وفقاً للشرعية القانونية
لدول رأس المال، دون أن تدخل في الحساب الشرعية
الأخلاقية وفقاً لما هو إيجابي في التراث القيمي
للشريعة، فالفساد هو الحصول على غير مستحق
باتيان ما ليس بحق له ويستشري الفساد في كافة
جناات المجتمع الرأسمالي، متقدمة ومختلفة. ويصبح
ظاهرة كيفية سائدة تفرض نفسها على كافة الأصعدة.
خاصة لدى كل من يمتلك قدراً من السطوة السياسية
أو الإدارية أو الاقتصادية، وتعدد صور الفساد إلى
درجة أفلقت ضمير عدد من الباحثين في دروب المعرفة
العلمية، لينتهي بهم الأمر إلى إنشاء فروع لبعض

العلوم الاجتماعية تشغل بالفساد كظاهرة اجتماعية في إطار الكل الاجتماعي، تسود وتسودها أنظمة قيم الطبقات السياسية الحاكمة بما تمتلكه من وسائل تكوين الوعي وتشكيل الرأي وتحت شعار أن «الفساد موجود... موجود... موجود» في كل الوجود فكان «علم اجتماع الفساد» والاقتصاد السياسي للفساد». والأمر هنا يتعلق بالدراسة العلمية النظرية للظاهرة أما ممارستها في واقع حياة المجتمعات وعلي صعيد المجتمع العالمي، فهي تفرض نفسها علي مستوى الأفراد وعلى مستوى الطبقة السياسية الحاكمة وعلى مستوى الطبقة السياسية في التكتلات الإقليمية وعلى مستوى مؤسسات المجتمع الدولي. وسنقتصر هنا على ضرب بعض الأمثلة. فالصحافة السيارة تعج بكل أنواع الأمثلة الممجوجة للفساد في دوائر الحكم ودوائر المال، ودوائر الأعمال ودوائر التعليم ودوائر الإعلام ودوائر «الثقافة»، على نحو يفسد هواء الجو الثقافي ويعيشنا ثقافة الفساد التي تغذي فساد القيم السلعية.

وعلى مستوى فساد الطبقة السياسية الحاكمة قد يكفي ما انكشف عن ممارسات الطبقة السياسية التي حكمت إيطاليا منذ صبيحة الحرب العالمية الثانية حتي اليوم. حيث شمل الفساد معظم الشخصيات العامة سواء بالنسبة لمن يسيطرون على مقاليد السلطة التنفيذية أو من كانوا من رجال السلطة التشريعية (ما يقرب من ثلث أعضاء البرلمان في لحظة ما) في ضلوعهم في الفساد والمشاركة في عالم الجريمة المنظمة للمافيا الإيطالية. وتبرز ممارسات الفساد بالنسبة لرأس الدولة بمناسبة تمويل الحملات الانتخابية بواسطة أصحاب المصالح الاقتصادية؛ كما حدث في تمويل الحملة الصحفية للرئيس الحالي للولايات المتحدة. ومع مستشار ألمانيا المنتمي إلى الحزب «الديمقراطي» المسيحي عندما تلقى أموالاً لم يعلن عنها من رجال أعمال فرنسيين. وقد دفع انكشاف الحقيقة المسئول المالي للحزب إلى الانتحار. وكما انكشف عند استخدام أموال بلدية باريس لهذا الغرض بغضبة مالية تطول العديد من المقربين لرئيس الجمهورية.

وكما يحدث الآن بالنسبة لتمويل شركات الأدوية للحملة الانتخابية لأحد المرشحين للرئاسة في الولايات المتحدة لكي يساعد على منع شركات أدوية من جنوب شرق آسيا من إنتاج دواء مضاد لمرض فقدان المناعة (الإيدز) لكي لا تنافس الشركات الأمريكية. وكذلك الفساد المرتبط بغضبة مالية تخص تعاونيات الطلاب في فرنسا، استقال بسببها وزير المالية والاقتصاد في الوزارة «الاشتراكية» الحالية، كما يوجد ثلاثة من وزراء اليمين السابقين محكوم عليهم في فرنسا بإساءة الائتمان في قضية تمويل غير مشروع لحزب من الأحزاب. وتبرز آخر فضائح الفساد في فرنسا بالنسبة لرئيس المحكمة الدستورية العليا (؟) الذي كان وزيراً للخارجية وأحد المقربين لرئيس الجمهورية السابق، الذي ساعد صديقه له في التعاقد مع شركة النفط «إلف» واستفاد مالياً من ذلك، وفي بريطانيا تتعدد القصص، وآخرها ما نشر في صباح الأحد (٢٠٠٠/٣/١٩) من حصول وزير الشؤون الأوروبية في الحكومة البريطانية على رشاًوى للقيام ببعض أعمال تتعلق بوظيفته. وهكذا يكون وصول من «نيبون» عن الشعب، إلى السلطة عبر ممارسات الفساد «والفضائح المالية والجنسية ويرتكون وهم «نواب الشعب» في تمتعهم بحصانة يعطيها النظام السياسي «للكيل» ويحرم منها «الأصيل»، صوراً متجددة من الفساد والإنسداد. وتقتل المسافة بين «الأصيل» و«الوكيل» بكل صور الفساد وممارسات أخلاقيات الرأسمالية. وتنبذ أوهام «الأصيل» التي غذتها أيديولوجية «ديمقراطية» رأس المال وتحقق أحلام «الوكيل» التي بلورتها السيطرة الفعلية على كل سطوة رأس المال.

ويظهر مكن آخر للفساد على مستوى الطبقات السياسية الحاكمة عندما يتدخل رؤساء الدول ورؤساء الوزارات والوزراء في عقد الصفقات التجارية والمالية الدولية لحساب الشركات الاحتكارية الدولية، خاصة في مجالات تجارة السلاح والنفط والمعدات الثقيلة كثيفة التكنولوجيا. وهنا نكون بصدد على الأقل شبهة الفساد عندما يحقق الوسيط مصالح خاصة من

خلال الصفقة. أو شبهة استخدام العنف عندما يتضمن الأمر التهديد باستخدام النفوذ أو القوة لإرغام الطرف الآخر على عقد الصفقة (والأخبار تنقل أن رئيس دولة عربية توفى بالسكتة القلبية في ظروف تضمنت شبهة استخدام العنف).

وقد شهد عام ١٩٩٩ توجيه البرلمان الأوروبي لمجلس وزراء الاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية) اتهام ممارسة بعض الوزراء للفساد المالي والاقتصادي. وقد حل على أثرها مجلس الوزراء الأوروبي. ومازال التحقيق سارياً بالنسبة لبعض وزرائه. ونكون هنا بصد فساد يمارس على قمة التكتلات الإقليمية.

ويعتبر من قبيل ممارسات الفساد على مستوى المنظمات الدولية استخدام الدول الأقوى لنفوذها الاقتصادي والسياسي في تحديد من يشغلون المناصب القيادية في هذه المنظمات، كما حدث عندما ثارت مسألة تجديد اختيار الدكتور بطرس غالي كأمين عام للأمم المتحدة واستبعاده رغم موافقة غالبية الأعضاء على تجديده. وكما يحدث عند الاستبعاد المتعمد لأشخاص عن قيادات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وقد فرضت الدول الأقوى اقتسام الولايات المتحدة للإدارة (البنك الدولي) مع أوروبا (صندوق النقد الدولي). وكما حدث عند الاستبعاد المتعمد للمرشح المغربي عند اختيار أمين عام المنظمة العالمية للتجارة.. واستبقا مرشح الولايات المتحدة وهو المرشح النيوزيلندي. وهكذا يبعد فساد السطوة الدروس التي تعطيها البلدان الرأسمالية المتقدمة عن «الديمقراطية» عن الممارسات الدولية الحقيقية عند اختيار قيادات المنظمات الدولية. إذ يضرب ادعاءات الديمقراطية الرأسمالية في الصميم، عندما تتحكم الأقلية الأقوى اقتصادياً وعسكرياً في الأغلبية الأقوى بشرياً ودولياً.

ولا يدخر الفساد النظام القضائي، إذ يدفع به عبر الإفساد المالي الذي تقوم به دوائر الأعمال، دون أن ننسى أثر الممارسات الفاسدة للأجهزة المساعدة للقضاء. في المجاهين:

- المجاه تحقيق «عدالة للبيع» (٢) - والمجاه تحقيق «عدالة على المقاس» مقاس رجال الأعمال (٣).

ويتبلور الاتجاه الأول عبر التجربة في نظام قضائي يؤدي فيه الفساد إلى الإضرار المهلك للنظام القضائي، الذي يعطي القاضي حرية كبيرة في اختيار الحكم الذي يطبقه على النزاع عن طريق اختيار السابقة القضائية التي يرى أنها ثقل مرجعاً للحالة المعروضة أمامه. والأمر يتعلق هنا برشوة يتقدم بها محام للقضاة لتغيير حكم محكمة درجة أولى في حالة تتضمن أساء أشخاص ذوي حيشة سياسية كبيرة في إحدى ولايات الولايات المتحدة الأمريكية، وسكت النائب العام عن القضية، وسكت من يخلفه في الوظيفة كذلك: هل يخشون من الأسماء الكبيرة سياسياً؟ أم يخشون على مستقبلهم «السياسي»؟ أم يخشون على مستقبلهم «الوظيفي»؟ يتم الاتفاق بين المحامي وأحد قضاة المحكمة لإلغاء حكم آخر لمحكمة درجة أدنى لكي يعدل الحكم لمصلحة شركة استثمار ضد لجنة ضرائب الولايات (فلا يفسد الجهاز القضائي فقط وإنما يضيع كذلك «حق» الدولة في فرض الضريبة). القاضي، لكي يحصل على الأصوات اللازمة لإلغاء الحكم يدفع مبلغين من النفوذ لقاضيين آخرين، دون أن يعلمهما بحقيقة المبلغ الذي دفع له. وقد ورد في اعتراف القاضي فيما بعد أن محامياً معيناً لم يفقد إلا قضية واحدة طوال الـ ٢٤ عاماً التي استمرت فيها خدمة هذا القاضي (٤).

وفي بريطانيا يدفع رجال الأعمال رشاً للحصول على معلومات مقدمة في دعاوي ضدهم (انظر قضية محمد الفايد في هذا الشأن، الذي درج على تقديم رشاً لأعضاء مجلس العموم كذلك).

أما الاتجاه الثاني فيبرز عبر نوع من «الإفساد» القانوني حيث يستجيب نظام قضائى المآزعات إلى تحقيق رغبة خاصة لدوائر الأعمال في إقامة نظام للقاضي عبر التحكيم يقوم به محكمون من قائمة خبراء. يختارهم أطراف النزاع ويطبقون قانوناً يختاره الأطراف. ويتولى الأمر أمام هيئة التحكيم خبراء متخصصون يدافعون عن وجهات النظر المختلفة. وبالفعل لهم في العمل في مقابل نقدي يتحمله، في أغلبه، أطراف النزاع. هنا يختص النظام كالمآزعات

التي تدور حول المعاملات المالية، حتى ولو كانت الدولة طرفاً فيها، وعلى الأخص المعاملات المالية الدولية، تاركةً منازعات الأسرة ومنازعات العمل ومنازعات الأمن الاجتماعي (الجناينية) للنظام القضائي العادي، ومع طبيعة القوى الاقتصادية للدولة، ينتهي الأمر في حالات التحكيم إلى اختيار قانون ومحاكم الطرف الأقوى في العلاقة. ومع مضي الوقت يسحب البساط من تحت أقدام قوانين البلدان المتخلفة ومن تحت أقدام محاكمها. أيعني ذلك أننا نتسجعه إلى شكل تاريخي آخر من «الامتيازات الأجنبية»؟ وينتهي أمر التفاضل إلى تحقيق نوعين من «العدالة» القانونية:

- عدالة ترسم على أنها «مفضضة العينين» تسهر عليها المحاكم العادية في مواجهة الغالبية الأضعف اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. ومع ضعف الإمكانيات تنتهي إلى «عدالة عمياء» لا ترى حتى نفسها خاصة عندما يتعلق الأمر بحقوق المستضعفين في الأرض.

- وعدالة «مفتوحة العينين» تسهر عليها هيئات المحلفين للشرائح الاجتماعية القديمة اقتصادياً وسياسياً، تبصر عبر إشعاعات الربح النقدي وتستخدم بصرها السلمي لتحقيق مصالح فاقدة البصيرة في الكثير من الأحيان (٥).

ثم تبدأ مفردات منظومة أخلاقيات الرأسمالية في الاكتسmaal بالعنف (والإرهاب) كظاهرة تلتف حول الإنسان ليتحول معه إما إلى شخصية لا تحجيد إلا التعبير العنيف عن مشاعرها وممارساتها أو إلى شخصية مبروعة النفسانية، بوعي أو بلا وعي، بدنياميكية أو بخمود، من هول ما تعيشه من مظاهر للعنف الاجتماعي والطبيقي والفردى، وتتفاعل إيجابية العنف مع سلبية الارتباغ لينفيا ما يمكن أن تشهد الحياة الاجتماعية من بعض الهدوء النفساني، ويضيف على هذه الحياة كل صور التوتر الاجتماعي، الذي ما يلبث أن ينتقل من داخل المجتمعات ليكون حلقات توتر متداخلة ومتسارعة الزيادة في المناطق المختلفة التي تكون خريطة المجتمع العالمي والعنف كمكون

للشخصية هو في النهاية تعبير عن أخلاقيات الطيبة العدوانية لرأس المال، يبرز مع ممارسته ويغذي مع محتويات مشروعاته التعليمية والأدبية والفنية والثقافية بصفة عامة، وتتبلور في النهاية ثقافة العنف يتغذى بها الأطفال يومياً عبر الصحافة المقروءة والمسموعة والمرئية، حتى تتلبس أرواحهم بالعنف الذي يتأكد عبر بيئة تراكمية تقتص العنف وتولد أشكالاً متنوعة فيه. فيفتجر العنف العرقي والطائفي في كل مكان في روسيا، في البلقان، في تركيا، في العراق، في الجزائر، في نيجيريا، في بوروندي، في السودان، في الصومال، في تيمور الشرقية.. في...! وكأن البشرية لم تقطع قرناً عديدة لها خطى متسارعة في استخدام العقل ونمو علمانية تحكّم العلم لإنتاج فكر يسعى إلى تحقيق إنسانية الإنسان وخلق مواثيق توصي بالقضاء على كل تمييز أو عنف بسبب العرق أو الدين.. ومع تفاقم مشكلات الحياة اليومية وفشل التنظيم الاجتماعي الرأسمالي في حلها تشتد حدة الصراعات العرقية والطائفية ويصح التمييز العرقي والطائفي من الملامح البارزة لأخلاقيات هذا التنظيم الاجتماعي.

العنف الاقتصادي

ومن صور العنف يبرز العنف الاقتصادي الآن أوضح ما يكون في إطار علاقات العمل في تفلقلها بين ما سبق أن حصلت عليه الطبقات العاملة عبر تاريخها التنظيمي من ضمانات في علاقات العمل وبين إقصاء التجديدات التكنولوجية والإلكترونية لأعداد متزايدة من العاملين بعيداً عن العمل، مع ما يتضمنه ذلك من فقدان فرص العمل وتناقص الأجور أو انعدامها، في ظل تآكل أنظمة التأمينات الاجتماعية. ومع بقايا نظام العمل الذي لا يزال يحتفظ للعاملين من الناحية القانونية ببعض الضمانات وبعض التأمين الاجتماعي، يمارس العنف الاقتصادي في مواجهة العاملين (وقف للترقية، عدم صرف حوافز، توقيع الجزاءات، الإبعاد عن نوع العمل المناسب...) لدفعهم دفعا إلى ترك العمل بمبادرة من جانبهم لا تثبت على رب العمل الالتزامات المالية

انتقال ولا تصدير ولا استيراد، كما يحدث كل حين وآخر بالنسبة للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، في ظل ما يقارب ربع القرن من ماحكات السلام الأمريكي / الإسرائيلي.

وللعنف ضد المرأة وضع خاص في أخلاقيات الرأسمالية، إذ يعكس الوضع العام للمرأة في العالم استمرار الاضطهاد الاجتماعي وبين أنها مع الأطفال، الأكثر تعرضاً لسلبات الصراعات الاجتماعية والدولية. والنساء يعملن مدد عمل أطول من الرجال، ففي نهاية التسعينيات إذا ما أخذنا مقياس ١٠٠ لعمل الرجال، يكون المقياس للنساء ١٢٠ في ريف الفلبين وجواتيمالا، ١٣٠ في مدن إيطاليا، ١١٠ في مدن كولومبيا وفي فرنسا وفي مدن أندونيسيا وفي الولايات المتحدة وفي مدن كينيا. وعادة ما يكون مستوى أجر النساء أقل من مستوى أجر الرجال بالنسبة للعمل الواحد. ولا يتوقع لقراءة ٣٤٠ مليون امرأة من نساء العالم أن يعيشن إلى أن يبلغن سن الأربعين. وتعرض ٦ ملايين صبية يومياً لعنف جسدي يتمثل في عطية الحتان. ويعاني ما بين ربع ونصف جميع نساء العالم من نوع أو آخر من الاعتداء الجسدي من شريك حميم أو غير حميم (تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية عن عام ١٩٩٩). كما أصبحت دعارة النساء ظاهرة عالمية من اختصاص الجريمة المنظمة دولياً (يعمل ما يناهز ٨٠٠.٠٠٠ امرأة من أوروبا الشرقية في شبكة الدعارة ما بين ألمانيا وبلجيكا، العدد الهائل منهن تركن بلدن على أساس عقد للعمل في بلد من بلدان أوروبا الغربية). وقد صار اغتصاب النساء أحد لوازم الحروب العرقية والطائفية، وحتى حروب «التحرير» التي تمارسها جيوش الأحلاف العسكرية كحلف الناتو أو تلك التي تمارسها دولة ليست صغيرة تحت المباركة المحجولة للدول الكبرى كمغرب الشيشان، أما بالنسبة للأطفال، فدعارة الأطفال أصبحت هي الأخرى ظاهرة عالمية. ويمارس معهم العنف الاقتصادي عندما يعمل أكثر من ٢٥٠ مليون طفل في العالم كعمال أجراً. ومع ذلك ٢٣ دولة منها الولايات المتحدة الأمريكية لم توقع

التي تنجم عن الفصل. وقد أصبحت هذه ممارسات يومية تعرفها اقتصاديات أوروبا الغربية الأمر الذي دفع إلى ظهور ما أصبح يسمى «بالتهرش المعنوي» بممارسة صور من العنف الاقتصادي ضد العاملين يتضمن توجيه الإهانات والمساس بالكرامة، وهو ما أثار الجدل القانوني حول تكبيف هذا «التهرش» مدنياً وجنائياً. ويعرف العاملون في شركات القطاع العام في مصر التي تم بيعها للأفراد صوراً مختلفة من هذا العنف الاقتصادي بقصد تصفية الأعداد التي يعتبرها المشروع في شكله الفردي الجديد من قبيل «العمالة الزائدة» (وقد بيعت شركة النصر لتعبئة الزجاجات، «الكوكاكولا» عام ١٩٩٤ وبها أكثر من خمسة آلاف عامل وموظف وحوالي ٨٠٠ فرد من العمالة المؤقتة، وانتهى بها الأمر الآن إلى ما يقارب الألفين عامل وموظف).

وللعنف الاقتصادي صور أخرى: منها أن تموت جوعاً في شكل نوع من الموت الجماعي بالمجاعة. ومنها أن تمجد نفسك، رغم قدرتك على العمل ورغبتك في القيام به، تحت خط الفقر. ومنها أن تكون غير قادر، رغم قيامك بالعمل كل الوقت، على أن تحصل على الغذاء الكافي. ومنها أن تكون رغم أنك رقصاً في أعداد البطالة التي تطلقها المكاتب الإحصائية، ومنها أن تكون ذا وظيفة مهددة بالفقدان إما لعدم وجود ضمانات عمل أو لمنافسة بواجهها رب العمل من الخارج أو لأنك تعمل في مشروع من مشروعات قطاع الأعمال وتجري «مخصصة» المشروع وهنا تكون رقصاً في أعداد العمالة القلقة. ومن صور العنف الاقتصادي، كما رأينا، أن تكون محلاً لمعاملة اقتصادية تكروهك على اتخاذ قرار بترك العمل، أي أن تكون محلاً «للتهرش المعنوي». ومن صور العنف الاقتصادي كذلك أن تكون ضمن شعب كامل يموت ببطء جوعاً ومرضاً تحت مظلة برنامج «النفط مقابل الغذاء» الذي يجري تنفيذه تحت الرحمة الأمريكية لهيئة الأمم المتحدة، وأخيراً، من صور العنف الاقتصادية أن تمجد نفسك، ضمن شعب بأكمله، وقد أغلقت عليهم الحدود من جميع الجهات: لا عمل ولا

المتطرف في عدد كبير من بلدان أوروبا الغربية ضد الأقليات الأجنبية. وكما تمارس الدول الكبرى الإرهاب بطرق مباشرة فهي تمارسه بطرق غير مباشرة عندما تساند الأنظمة الدكتاتورية التي تقهر شعوبها وتغتال مفكرها معنوياً وجسدياً وتبند ثروتها باسم «مواكبة العولمة». وتحول دون أي تحول اجتماعي لمصلحة شعوبها وهي تساند هذه الأنظمة ليس فقط طوال وجودها الرسمي القهري وإنما كذلك بعد انتهاء حكمها الرسمي. وتعدد صور المساندة، من المساندة بالسلح، إلى المساندة بشبهة المعونة الاقتصادية، إلى المساندة السياسية، إلى منحها شهادات النجاح الزائفة، خاصة عبر المنظمات الاقتصادية الدولية التي تسهر على مصالح رأس المال الدولي، إلى حتى الحرص على تأمين الرعاية الصحية للدكتاتوريين بل وتشجيعهم حتي مشواهم الأخير عندما تستكثر عليهم شعوبهم ذلك، ولكم فيما حدث لديكتاتور شيلي بونشييه عظة يا أولى الألباب.

وتقترب منظومة أخلاقيات الرأسمالية من الاكتسالم عبر الجريمة المنظمة دولياً، التي تتنوع موضوعاتها من جرائم اقتصادية وما يرتبط بها من غسيل الأموال القدرة، وهي عملية أصبح من المعتاد أن تقوم بها فروع البنوك الدولية في شبه علانية، خاصة في البلدان ذات الحقبات الضريبية حيث الحرية الاقتصادية في أقصى مداها، إلى الاتجار في السلاح المهرب، وتجارة الأسلحة هي أكبر أنواع التجارة الدولية (في النصف الثاني من التسعينيات توزعت التجارة العالمية للسلاح بين أهم الدول المصدرة على النحو التالي: ٥٥٪ للولايات المتحدة، ١٤٫٦٪ لألمانيا، ٧٫٣٪ لبريطانيا، ٥٫٥٪ للصين، ٢٫٩٪ لروسيا، ٣٫٢٪ لفرنسا، ويعتبر الشرق الأوسط أكبر سوق للسلاح في العالم (٦)، إلى الاتجار في المخدرات التي تأتي في المرتبة الثانية بعد تجارة السلاح. إلى الاتجار في الأعضاء البشرية، إلى الاتجار في المواد الذرية والنووية، إلى الاتجار في النساء والأطفال لنشاطات الدعارة وترويج المخدرات وكصدر للأعضاء البشرية. ومع تطور الجريمة المنظمة دولياً يتطور شكلها

على اتفاقية وقف العنف والتمييز ضد المرأة. ومع العنف الذي ينصب على المرأة يكون تعرض الطفل لصورة أو أخرى من صور العنف، فيصبح معها أكثر حساسية لما أصابه من العنف وهو فاقد لأمه، وفي أنحاء العالم المختلفة يتعرض الطفل بصفة عامة لصور بشعة من العنف الجسدي والمعنوي، ليس أقلها سباحة جنس الأطفال في بلدان جنوب شرق آسيا. في السادس عشر من فبراير الماضي أعلن عن نتيجة تحقيق استمر لمدة ثمانية عشر شهراً حول المعاملة التي يتلقاها الطفل في أكثر من أربعين داراً من دور رعاية الأطفال في شمال ويلز بالملكة المتحدة، وبعضها يرمى الأطفال ذوى الأوضاع الصحية والذهنية الخاصة، وهي دور تخضع لرقابة هيئة الخدمة الاجتماعية، وقد تبين من التحقيق أن أطفال هذه الدور تعرضوا قراية العشرين عاماً الماضية لاعتداءات وإساءات بصورة مستمرة، مثل إساءة المعاملة بالضرب وتعرض الأطفال لاعتداءات جنسية جسيمة.

أما العنف الذي يمارس بالوسائل المروعة، وخاصة التسريع المسلح، أي الإرهاب فأصبح ظاهرة تعم المجتمع الرأسمالي العالمي تضم إرهاب الدولة، تمارسه الولايات المتحدة وبريطانيا يومياً في العراق، وإرهاب الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك وكوسوفو في مواجهة إرهاب الدولة اليوغسلافية في مواجهة العرقيات الأخرى، وتمارسه الدولة الصهيونية يومياً في مواجهة الشعبين الفلسطيني والبناني، وإرهاب دولة طالبان في أفغانستان، وإرهاب الدولة في بلدان أفريقيا الوسطى، وإرهاب الدولة الأندونيسية في مواجهة بعض العرقيات، وإرهاب الدولة الروسية في مواجهة شعب الشيشان واحتلالاً بقية شعوب القوقاز. ويعم إرهاب الجماعات والمافيات المختلفة والجماعات الطائفية المسلحة في العالم العربي (بدعم من الولايات المتحدة في مرحلة أولى ثم بانحسار تأييدها في مرحلة ثانية)، وكذلك إرهاب الأفراد في مواجهة أفراد وجماعات مسالمة لاتنشط إلا بالسعي لتحصيل قوت يومها، كالتهديد الإرهابي لأحزاب اليسين

فرع من فروع بنوك موسكو، وتصبح قوة هامة من قوى الجريمة المنظمة دولياً التي تسيطر الآن على ٣٠٪ من دخل الاقتصاد العالمي سنوياً. وعندما تقتص الجريمة، في تعريفها وفقاً للنظام القانوني لرأس المال، ثلث دخل الاقتصاد العالمي يمكننا أن نتصور «أخلاقيات» من يعيشون على هذا الدخل الحرام / الحلال: الحرام قانوناً والحلال وفقاً للأخلاقيات الرأسمالية.

وتكتمل منظومة أخلاقيات الرأسمالية بالجاسوسية والقرصنة المهرقية، وجوهرها انتهاك الخصوصية الاجتماعية والنفسانية على مستوى الأشخاص وعلى مستوى الدول، وعلى مستوى التكتلات الإقليمية، ثم على مستوى العالم بأسره، تماماً كحركة رأس المال التاريخية، تركزه من المحلية، إلى الوطنية، إلى الدولية، إلى العالمية. فما تبنيه الدول من أجهزة سرية للتلصص على خصوصيات الأفراد والجماعات، باسم الأمن الداخلي والأمن القومي، معروف ومارسات هذه الأجهزة التي تنتهك حقوق الإنسان آتاء الليل وأثناء النهار هي الأخرى معروفة، ولكن الجديد، أنه مع تكوّن التكتل الاقتصادي لرأس المال الأوروبي يتكون جهاز الاتحاد الأوروبي للتنصت، التنصت على كل الأوروبيين بواسطة الشرطة في تحولها إلى أن تكون هي الأخرى كسلاح من أسلحة رأس المال، وشرطة أوروبية» (٧) ولكن «مركزة» التنصت الأوروبي على خصوصية الأفراد (الذي لا يرى فيه رأس المال الأوروبي أي مساس بحقوق الإنسان) لابد أن تتوافق مع هرمية النظام الرأسمالي العالمي، إذ لابد أن تأتني «المركزة» الأوروبية في إطار «المركزة العالمية» لتنصت رأس المال الدولي على «خصوصيات الأفراد». وإذا كان رأس المال الأمريكي هو الذي لا يزال يهيمن عالمياً فلا بد أن تكون «المركزة» الأوروبية للتنصت خاضعة «للأذان الكبرى» للولايات المتحدة الأمريكية. أي لجهاز التنصت الأمريكي الـ NSA (٨). والواقع أن العلاقة بين أوروبا والولايات المتحدة في هذا المجال قد تطورت بصورة مركبة: من المشاركة إلى المنافسة في إطار عملية الصراع على إعادة صياغة فط الهيمنة في الاقتصاد العالمي.

المؤسسي، إذ لم تعد تقوم بها المافيات «الوطنية» منفردة وإنما عرفت التحالفات بين المافيات، من أهمها التحالف بين المافيا الإيطالية والمافيا الروسية. كما تقوم التحالفات بين المافيا وشخصيات كبيرة في الأجهزة التنفيذية لبعض الدول، يستوى في ذلك أجهزة الدول العلنية وأجهزتها السرية. وتكشف حادثة سيارة يموت فيها ثلاثة أشخاص على طريق في تركيا في نهاية ١٩٩٦ أن ضحايا الحادث هم رئيس المافيا التركية المفروض أن يكون خارج تركيا منذ عشر سنوات ومدير عام الشرطة في وزارة الداخلية التركية وأحد كبار أعضاء البرلمان لحزب الطريق «المستقيم» وهو حزب كان في السلطة حينئذ. وينجر من الحادث شخص واحد: سيدة من كبار المديرين لشبكة الدعارة في تركيا. ويتكشف من تحقيق لجنة تقصي الحقائق بالبرلمان التركي وجود اتفاق بين المافيا التركية والحكومة التركية والمخابرات المركزية الأمريكية لمعاونة الولايات المتحدة في التغلغل في جمهوريات آسيا الوسطى «التركتانية» وفي مقابل ذلك تسهل الـ CIA للمافيا التركية تسويق المخدرات في أوروبا، وتنفيذ الحكومة التركية استعادة حالة في شكل عائد من تجارة المخدرات، واستفادة احتمالية عندما يمر على أراضيها نفط منطقة بحر قزوين وغازها الطبيعي. أما بالنسبة للمافيا الإيطالية فدورها في الحياة الاقتصادية والسياسية بين الولايات المتحدة وإيطاليا معروف، وعلاقات المافيا الإيطالية بالعدد الأكبر من رجال الطبقة السياسية الحاكمة في إيطاليا أصبح معروفاً. والذي استجد في السنوات العشر الأخيرة هو بزوغ المافيا الروسية وسيطرتها على الحياة الاقتصادية الروسية، في علاقتها مع رئيس الدولة وابنته. وكان من أشهر ممارستهم العمل على تحويل مليارات دولارات «المعونة» المالية من صندوق النقد الدولي لمساندة الحملة الروسية، الرويل، بعيداً عن خزنة الدولة الروسية وتوجيهها نحو الحسابات الخاصة لأعضاء المافيا وآخرين في الولايات المتحدة عبر أحد أكبر البنوك الأمريكية، وتسيطر المافيا الروسية على ٤٠٪ من اقتصاد منطقة موسكو، وتحتكم على ٤٠٠

الاقتصادي لأحد مفرداته، أي للتجارة التي تحقق الربح النقدي للمشروع الرأسمالي. فلم تعد تكتلات رأس المال الدولي تعباً بحقوق الإنسان أو بإنسانية الحياة الاجتماعية، وإنما ينصب شغلها الشاغل على تقرير التجارة في السوق العالمية دون عوائق ودون منافسة. وتتجه المناقشة الأوروبية إلى إثارة موضوع شبكة التجسس العالمية لا لأنها تنتهك حقوق وإنسانية ملايين البشر وإنما لأنها تخالف في نشاطها قواعد المنظمة العالمية للتجارة، وهي المنظمة المنوط إليها تقرير كل التجارة، أي تجارة، رغم أنف كل ما هو اجتماعي في حياة المجتمع العالمي.

تلك هي منظومة أخلاقيات الرأسمالية التي تبلورت في لا أخلاقيات إنسانية. هل يمكن أن تناقش أمر الإنسان «الجديد» دون أن نذكر المحتوى القيمي الذي تدور حوله هذه المنظومة التي تسيطر على روح الرأسمالية المعاصرة؟

وتعولم الولايات المتحدة الجاسوسية بإقامة شبكة أشتون Ashton كشبكة للجاسوسية على الصعيد العالمي، يتمثل أطرافها في الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا (١)، فهي شبكة أنجلوسكسونية للتنصت، يقع مركزها في قلب مدينة لندن، وتستخدم ١٢٠ قسراً صناعياً وعدداً من الغواصات. كما تستخدم شبكة المايكروسوفت التي تفل قلب شبكة الإنترنت. وقد رصدت لها الولايات المتحدة أربعة مليارات من الدولارات، وهي تقام عملها منذ بداية الثمانينيات، تجمع ملايين المكالمات السلكية واللاسلكية والفاكسات والتلكسات والوسائل الإلكترونية، وينزعج الاتحاد الأوروبي وينعقد برلمانه لمناقشة تقرير عن الشبكة في الثاني والعشرين من فبراير الماضي لا لما قتلته ممارسات الشبكة من انتهاك لحقوق الإنسان، إذ هي تعمر خصوصيات، وإنما باعتبار أن الشبكة موجهة في المقام الأول للتجسس التجاري على «الحلفاء» في الاتحاد الأوروبي وتكتمل الدائرة. وترجع إلى إخضاع الكل

الهوامش:

- (١) برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، نيويورك، ١٩٩٩.
- (٢) Justice for Sale.
- (٣) Justice sur mesure.
- (٤) قضية الفساد برمتها ومناه في الجهاز القضائي مروية في كتاب اثنين من رجال القضاء: William A. Berry & James E. Alexander, Justice for Sale, Macedon Publishing co., Oklahoma City, 1966.
- (٥) تلك هي العدالة التي تبحث عنها المشروعات الاقتصادية الكبيرة، ويعبر عنها التقرير السنوي للموند الفرنسية بتعبير Justice sur Mesure.
- (٦) وتستند استراتيجية الإدارة الأمريكية لكساح سوق السلاح الدولية ليس فقط إلى أسباب اقتصادية أي الربح واستمرار صناعة السلاح في أن تلعب دور القطاع الرائد في اقتصاد يكاد يكون اقتصاد حرب منذ حرب الخليج الثانية، وإنما كذلك لأسباب سياسية تتمثل في الاحتفاظ بمركز قوي في علاقات القوى الدولية عن طريق السيطرة، عبر السلاح، ليس فقط على البلاد المتحالفة والبلاد الصديقة وإنما كذلك على مشيرى الشغب المحتملين.
- (٧) انظر في ذلك «الاتحاد الأوروبي وحقوق الإنسان الأوروبي»، الموند الدبلوماسي، مارس ١٩٩٩، ص ١٢١.
- (٨) المرجع السابق، جهاز التنصت هذا هو الذي اخترق لجنة الأمم المتحدة في العراق. ومن خلاله تم اختطاف الزعيم الكردي عبد الله أوجلان في شهر فبراير ١٩٩٩، لحساب تركيا.
- (٩) في دور نيوزيلندا في شبكة التجسس انظر: Nicky Hager, Secret Power, New Zealand's Role in the International Spy Network, Craig Potton Publishing, Nelson, New Zealand, 1996.



الطموح المفرط والإجرامي للولايات المتحدة: السيطرة العسكرية على العالم

د. سمير أمين (*)

حتى الآن عن حقيقة ما حدث في ١١ سبتمبر....)، أو بتطوير خطة كولومبيا الموجهة ضد البرازيل. أما فيما يتعلق بالانتهاكات الموجهة ضد العراق وكوريا الشمالية، وفي المستقبل ضد أي دولة أخرى، بالإنتاج المتوقع لأسلحة خطيرة، فتبدو تلك الانتهاكات باهتة في مواجهة الاستخدام الحقيقي لتلك الأسلحة من قبل الولايات المتحدة (قنابل هيروشيما وناجازاكي)، واستخدام أسلحة كيميائية في فيتنام، والتهديد المعلن باستخدام أسلحة نووية في المعارك القادمة....). إذن فالأمر هنا لا يتعلق إلا بوسائل تم عن الدعاية بالمعنى الذي أطلقه «جويلز» للكلمة، وهي قد تكون مؤثرة لإقناع الرأي العام الساذج في الولايات المتحدة، إلا أن قابليتها للتصديق في الأماكن الأخرى في تناقص مستمر.

إن «الحرب الوقائية» المبرر عنها من الآن فصاعدا بوصفها «حق» محتفظ واشنطن لنفسها بالتمسك به، تبطل على الفور كل الحقوق الدولية. هذا ويحظر ميثاق الأمم المتحدة اللجوء إلى الحرب إلا في حالة الدفاع الشرعي؛ ويخضع تدخلها العسكري الذاتي لشروط صارمة، حيث يجب أن يكون الإجراء مناسبا ولوقت محدد.

١- منذ أعوام الثمانينيات، عندما أعلن عن انهيار النظام السوفيتي، برز خيار الهيمنة الذي غلب على مجموع الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة (مؤسساتها الديمقراطية والجمهورية). وفضلت الولايات المتحدة المفررة بقوتها العسكرية - التي أصبحت بلا مناصب قادر على أن يخفف من هذه الأضرار - فضلت أن تؤكد هيمنتها أولا، من خلال نشر استراتيجية عسكرية بمعنى الكلمة، وهي «السيطرة على العالم». وقد افتتحت مجموعة أولية من التدخلات منذ عام ١٩٩٠ - في الخليج، ويوغوسلافيا، وآسيا الوسطى، وفلسطين، والعراق - بدء تنفيذ هذا المخطط اللاتهامي من «الحروب أمريكية الصنع»، المصممة والمقررة من جانب واحد بواسطة واشنطن.

كما تهيب الاستراتيجية السياسية المصاحبة لهذا المخطط الذرائع المناسبة له، كأن يتعلق الأمر بالإرهاب، أو بالكفاح ضد تجارة المخدرات، أو الإدانة بإنتاج أسلحة دمار شامل. وهي حجج واضحة وخاصة عندما يكون هناك علم بالتواطؤات التي سمحت لوكالة المخابرات المركزية، باختلاق خصم «إرهابي» حسب الطلب (طالبان، بن لادن - كما أنها لم تكشف

(*) ترجمة السيدة مي سلطان

يعرف جميع رجال القانون أن المارك التي دارت منذ عام ١٩٩٠ غير شرعية على الإطلاق، وبالتالي فإن جميع المسؤولين عنها يعتبرون من حيث المبدأ مجرمي حرب.

الولايات المتحدة هي التي تتحكم الآن في الأمم المتحدة، لكن مشاركة الدول الأخرى، كما كانت القاشية تتحكم في عهد سابق في عصبة الأمم.

٢- يستبدل الضياع المؤكد الآن لحق الشعوب، مبدأ المساواة بين تلك الشعوب، بعملية تمييز «الهيرنفولك» (أي طبقة السادة: شعب الولايات المتحدة وشعب إسرائيل بالتبعية) الذي له الحق في غزو «المجال الحيوي» الذي يراه ضروريا، عن الآخرين الذين لا يمكن القبول بوجودهم إلا إذا كان لا يشكل «تهديدا» لانتشار برامج من ينادون بأنهم «سادة العالم».

ماهي إذن هذه المصالح «القومية» التي تحتفظ الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة لنفسها بحق التمسك بها كما يحلو لها؟

الحق يقال أن هذه الطبقة لاتعترف إلا بهدف واحد هو «جمع المال»، بدليل أن الدولة الأمريكية الشمالية قد أعطت الأولوية صراحة لإرضاء متطلبات الجزء المهيمن من الرأسمالية، والذي تشكله الشركات متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة.

إذن لقد أصبحنا جميعا في نظر مؤسسة واشنطن، مجرد «هنود حمر»، أي شعوبا ليس لها الحق في الوجود إلا في النطاق الذي لايمتد نحو الرأسمالية متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة. ويمكن بناء على ذلك سحق أية مقاومة بكل الوسائل، حتى إذا وصل الأمر إلى التدمير إذا كانت هناك ضرورة، علينا أن نذكر هذا جيدا. خمسة عشر مليون دولار من الأرباح المفرطة للشركات الأمريكية متعددة الجنسيات، مقابل ثلاثمائة مليون من الضحايا، وذلك بدون أي تردد من ناحيتها. وباستعادة التعبير المستخدم بواسطة الرؤساء بوش الأب، وكلينتون، وبوش الابن، فإن الدولة التي تستحق لقب «الدولة السوقية» عن جدارة، ماهي في الحقيقة إلا الولايات المتحدة.

من المؤكد أن هذا المخطط يتصف بالإمبريالية

بالمعنى الأكثر شراسة، لكنه ليس «إمبراطوريا» بالمعنى الذي يعطيه «مجري» لهذه الكلمة، لأن الأمر لايتعلق بإدارة مجموعة مجتمعات العالم لدمجها في نظام رأسمالي مترابط، لكنه يتعلق فقط بنهب ثرواتها، إن إخضاع الفكر الاجتماعي للبدهييات الأساسية الخاصة بالاقتصاد السوقي، والاهتمام أحادي الجانب الموجه لتعطيم الربح المادي للرأسمالية المهيمنة، على المدى القصير، والمعزز من خلال وضع الإمكانيات العسكرية التي نعرفها تحت تصرف الرأسمالية، هما المشولان عن هذا الانحراف الطاغوي الذي تحمله الرأسمالية بداخلها، منذ ذلك الوقت الذي تخلصت فيه من كل النظم التي تهتم بالقيم البشرية، واستبدلتها بالمقتضيات المتحيزة بشكل مطلق لقوانين السوق المزعومة. وقد تأقلمت الرأسمالية الأمريكية الشمالية عبر تاريخ تكونها مع هذا التحيز، وحتى بشكل أفضل من رأسمالية المجتمعات الأوروبية، إذ أن الدولة الأمريكية ورويتها السياسية قد تشكلا لخدمة الاقتصاد وليس أي شئ آخر، وابطلا بذلك حتى هذه العلاقة المتناقضة والمجدلية بين الاقتصاد والسياسة.

الإبادة الجماعية للهنود، واستعباد الزنوج، وتعاقب موجات الهجرة التي تجنبت مواجهة مجموعات تنقسم نفس الهويات المفترضة (تهيمن عليها الطبقة الحاكمة) واستبدالتها بتأكيد الشعور الطبقي، قد تسببت جميعها في التنظيم السياسي للمجتمع عن طريق حزب أوجد للرأسمالية، بتقسام جزاء نفس النظريات الاستراتيجية الإجمالية، التي تنقسم بدورها المهمة من خلال الكلام التصنع الموجه إلى كل واحد من «جماهير الناحين» من نصف المجتمع الذي يشق بما فيه الكفاية في النظام ليكلف نفسه عنا. الذهاب للصيرت. هذا بالإضافة إلى أن المجتمع الأمريكي المحروم من التقاليد التي عبرت الأحزاب العنصرية الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية من خلالها عن تشكيل الثقافة السياسية الأوروبية الحديثة، لامتلك الأدوات الأيديولوجية التي تسمح له بمقاومة الدكتاتورية بلا ثقل من الرأسمالية. وبخلاف ذلك فإن الرأسمالية هي التي تشكل، من طرف واحد، أسلوب تفكير المجتمع في جميع أبعاده، وتكرر ولاسيما عن

طريق دعم هذا التفكير، تميزه النصري الجوهري الذي يسمح له بأن يرى نفسه كـ «هيرنفولك».

هذا ويؤكد شعار: «كلينتون المنفرد في الملذات، وراعي البقر بوش، نفس السياسة» المتفق عليه بحق، طبيعة الحزب الأروحد الذي يدير الديمقراطية الأمريكية المزعومة.

يتضح من هذا الواقع أن المخطط الأمريكي الشمالي ليس مخطط هيمنة عاديًا، يتقاسم مع المخططات الأخرى التي تعاقبت على مدار التاريخ الحديث والقديم، مزايا الرؤية الشاملة للمشاكل التي تسمح بإعطائها حلولًا متناسقة وثابتة مبنية على الاستغلال الاقتصادي والتفاوت السياسي، بل إنه أكثر شراسة للغاية، وذلك بسبب مفهومه أحادي الجانب البسيط إلى أقصى حد. وهو يتقارب في هذا الجانب مع المخطط النازي الذي يقوم أيضًا على مبدأ «الهيرنفولك» مطلق التحيز. ولا علاقة لهذا المخطط الخاص بالولايات المتحدة بما يقوله عنه الجامعيون الليبراليون الأمريكيون، الذين يصفون هذه الهيمنة بأنها «غير خطيرة» و«غير مؤلة».

إذا قدر لهذا المخطط أن يمتد مزيد من الوقت، فإنه لن يستطيع أن ينتج إلا مزيدًا من القوضى التي تستتبع إدارة قاسية ومؤلة أكثر فأكثر، بلا رؤية استراتيجية طويلة الأجل. ولن تسعى أبداً واشنطن إلى دعم حلفاء حقيقين، مما يفرض دائماً إمكانية تقديم التنازلات. فالحكومات الضعيفة مثل حكومة «كارازاي» في أفغانستان تستجيب لواشنطن بالقدر الذي يسمح لغطرسة القوة العسكرية الأمريكية بالاعتقاد في «لاتقهارية» الولايات المتحدة، ولم يكن تفكير هتلر يختلف عن ذلك.

٣- معابنة علاقات هذا المخطط الإجرامي بحقائق الرأسمالية المهيمنة التي تتكون من مجموعة دول الثالوث (الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان)، تسمح بقياس مزايا ونقصان هذا المخطط.

الاعتقاد العام الأكثر شيوعاً والمنقول من خلال وسائل الإعلام التي تدعو إلى عدم التفكير، هو أن قوة الولايات المتحدة العسكرية لا يمكن أن تشكل إلا قمة الجبل الجليدي، الذي يمتد عليه تفوق هذه البلاد في جميع المجالات، ولا سيما الاقتصادية وحتى

السياسية والثقافية. والخضوع لهذه الهيمنة التي تطمح إليها، يكون بناءً على ذلك، من خلال هذا الواقع الذي لا مناص منه.

لكن بحث الحقائق الاقتصادية يطل هذا الرأي، إذ أن النمط الإنتاجي الخاص بالولايات المتحدة بعيداً عن أن يكون «الأكثر فعالية في العالم»، بل إنه على عكس ما يتخيل الاقتصاديون الليبراليون، لا يمكن تقريباً لأي جزء من أجزائه أن يكون على يقين من التغلب على منافسيه في ظل سوق مفتوح حقاً. والدليل على ذلك هو عجز الولايات المتحدة التجاري الذي يتفاد من عام إلى آخر، من ١٠٠ مليار دولار في عام ١٩٨٩ إلى ٤٥٠ في عام ٢٠٠٠. علاوة على أن هذا العجز يتعلق عملياً بجميع أجزاء النظام الإنتاجي، وحتى الفائض الذي كانت تنتفع منه الولايات المتحدة في مجال السلع عالية التقنية، والذي بلغت قيمته ٣٥ ملياراً في عام ١٩٩٠، فقد حل العجز محله من بعد، كما تشهد المنافسة بين «أوزيان» و«صواروخ» «الناسا» وبين «إيرباص» و«بوينغ» على قابلية التميز الأمريكي للسقوط. هذا ولن تستطيع الولايات المتحدة على الأرجح كسب المعركة في مواجهة أوروبا واليابان فيما يتعلق بالمنتجات عالية التقنية، وفي مواجهة الصين وكوريا والدول الأخرى الصناعية في آسيا وأمريكا اللاتينية فيما يخص المنتجات الصناعية العادية، وفي مواجهة أوروبا والمخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية بالنسبة للزراعة، دون اللجوء إلى وسائل اقتصادية استثنائية تخالف مبادئ الليبرالية المفروضة على المنافسين!

في الواقع أن الولايات المتحدة لاستفيد من المزايا النسبية الشائعة، إلا في قطاع المعدات الحربية بالتحديد، لأن هذا القطاع بلغت درجة كبيرة من قواعد السوق، وتتفاد من حماية الدولة. وبلا شك أن هذه الميزة تجر وراءها بعض المراقب السيئة بالنسبة للقطاع المدني (بشكل الإنترنت المثال الأكثر وضوحاً على هذا)، لكنها هي السبب أيضاً في توترات جادة، تشكل عائقاً بالنسبة لكثير من القطاعات الإنتاجية. يعيش الاقتصاد الأمريكي الشمالي متطفلاً على حساب شركائه في النظام العالمي. وتعتمد الولايات المتحدة بنسبة ١٠٪ من استهلاكها الصناعي على

سلع، لاتتم تغطية وارداتها عن طريق صادرات من منتجات وطنية» (إي.تود، بعد السيطرة، ص ٨٠).

إن النمو الذي حدث في سنوات حكم الرئيس كلينتون، والمزهر به بوصفه نتاج «الليبرالية» التي تصدرت لها أوروبا طويلا للأسف، كان في واقع الأمر نغما مفتعلا بشكل كبير. وهو على أي حال غير قابل للتعميم، إذ أنه يعتمد على تحويلات رؤوس الأموال تنطوي على كساد للشركاء، ولم يكن نغمو الولايات المتحدة بالنسبة لجميع أقسام النظام الإنتاجي الحقيقي أفضل من نغمو أوروبا. ف «المعجزة الأمريكية» قد تغذت فقط على زيادة النفقات الناتجة عن تفاقم التفاوتات الاجتماعية (خدمات رأسمالية وشخصية: فرق من المحامين، ومن رجال الشرطة الخاصة، الخ).

معنى هذا أن ليبرالية كلينتون قد مهدت تماما الأوضاع التي سمحت بالانطلاق التفاعلي والانتصار اللاحق لبوش الابن. علاوة على ذلك، كما كتب تود ص ٨٤، «بدأ الناتج المحلي الإجمالي المتضخم من جراء الحداثة، بتشابه من حيث القدرة على العمل الإحصائي مع الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد السوفييتي»!

العالم ينتج والولايات المتحدة التي ينعدم اقتصادها القومي من الناحية العملية، تستهلك، و«تميز» الولايات المتحدة هو في واقع الأمر تميز البلطجي الذي يغطي عجزه من خلال مشاركة الآخرين المقبول بها أو المقتنصة. أما الوسائل المستخدمة من قبل واشنطن لتعويض عجزها، فهي تتفاوت طبيعتها حسب كل حالة: انتهاكات أحادية الجانب ومكررة لمبادئ الليبرالية، تصديرات المعدات الحربية (٦٠٪ من السوق العالمية)، المفروضة بلا حساب على حلفاء تابعين (والذين علاوة على ذلك لن يستخدموا أبدا هذه المعدات - مثل دول الخليج)، تنقيبات لزيادة الدخل البترولي (والتي تستلزم فرض القوة على المنتجين، وهو الدافع الحقيقي وراء حروب آسيا الوسطى والعراق). تبقى معرفة أن الجزء الأساسي من العجز الأمريكي تتم تغطيته من خلال الاسهامات الرأسمالية الآتية من أوروبا واليابان، ومن الجنوب (دول النفط الغنية، وطبقات كومبرادورية من جميع دول العالم الثالث، وحتى الدول الأكثر فقرا)، والتي

يضاف إليها الابتزاز الممارس باسم خدمة الدين، والمفروض تقريبا على جميع الدول المتاخمة للعالم.

الأسباب المفسرة لاستمرار تدفق رؤوس الأموال التي تغذي طغية الاقتصاد والمجتمع الأمريكي، والتي تسمح لهذه الدولة العظمى بأن تكتفي بما تيسر لديها بلا تطلع إلى المستقبل، هي بلا شك أسباب معقدة ومتشعبة، لكنها لاتؤدي إلى أي من النتائج المنتظرة «قانون السوق» المنطقية والتي لايمكن تجنبها في الوقت نفسه.

إن تضامن الأجزاء المهيمنة من الرأسمالية متعددة الجنسيات من جميع شركاء الثالث (الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان) هو تضامن حقيقي، ويعبر عن نفسه من خلال انضمامهم إلى النيوليبرالية الموهولة. وتبدو الولايات المتحدة في هذا المشهد كمداغمة (عسكرية إذا لزم الأمر) عن هذه «المصالح المشتركة». يبقى أن واشنطن لاتقبل توزيع أرباح زعامتها بالعدل والإنصاف، بل على العكس، فالولايات المتحدة تجتهد في إخضاع حلفائها، وهي وفقا لهذا العرف، ليست على استعداد لأن تسمح لحلفائها التابعين في الثالث إلا بامتيازات ثانوية. فهل هذا التعارض في مصالح الرأسمالية المسيطرة مدعو لأن يدين نفسه إلى درجة أنه المسئول عن التمزق في حلف الأطلنطي؟ ليس مستحيلا، لكنه مستبعد.

يمكن التعارض الواعد في مجال آخر، وهو الخاص بالثقافات السياسية، فالخيار اليساري يبقى دائما في الإمكان بالنسبة لأوروبا. لكن هذا الخيار يستلزم قطع العلاقات مع النيوليبرالية (والتحلي عن الأمل الوهمي في إخضاع الولايات المتحدة لمتطلباتها، ليتاح هكذا لرأس المال الأوروبي أن يقاتل في ميدان المنافسة الاقتصادية غير الملىء بالأنغام)، وكذلك مع اتباع استراتيجيات الولايات المتحدة السياسية، في أن واحد. ويمكن عندئذ للفائض الذي تقع أوروبا حتى اليوم «بتسليمه» للولايات المتحدة، أن يخصص للإلتعاش الاقتصادي والاجتماعي الذي سوف يبقى مستحيلا بدون هذا الفائض. لكن في اللحظة التي سوف تختار فيها أوروبا أن تعطي الأولوية لازدهارها

ضعيفة.

٤- يمكن الخيار العسكري لمؤسسة الولايات المتحدة في هذه الرؤية، وهي ليست أي شيء آخر سوى الاعتراف بأن الولايات المتحدة لا تملك أي وسائل أخرى لفرض هيمنتها الاقتصادية.

الأسباب التي أدت إلى ضعف نظام الولايات المتحدة الإنتاجي، أسباب معقدة، وهي بالتأكيد ليست أسباباً ظرفية (متعلقة بالوضع الاقتصادي الراهن)، حتى يمكن من خلال هذا الواقع إصلاحها، مثلاً عن طريق اختيار معدل صحيح للتبادل، أو عن طريق إقامة علاقات أكثر إيجابية بين المرتبات والإنتاجية. لكنها أسباب تنظيمية. إذ أن سطحية نظم التعليم العام والتفتتة الناتجة عن الانحياز التعصب، والتي تفضل منهجياً كل ما هو «خاص» على حساب المصلحة العامة، هي واحدة من الأسباب الرئيسية للأزمة العميقة التي يمر بها مجتمع الولايات المتحدة.

ينبغي الاندهاش إذن من أن الأوروبيين العبيدين كل البعد عن استخلاص النتائج التي تفرضها معاناة عدم كفاية اقتصاد الولايات المتحدة، يجتهدون على النقيض لتقليدها. وهنا أيضاً، لا تفرح حتى الليبرالية كل شيء، حتى إذا قامت ببعض المهام المفيدة للنظام، عن طريق تعطيل جهود اليسار. إن الإقراط في المخصصة، وتدمير الخدمات الحكومية، لن يؤدي إلا إلى تقليل المزايا النسبية التي لازالت تستفيد منها «أوروبا القديمة» (كما يصفها بوش)، لكن أبا كانت الحسائر التي سوف تسببها على المدى الطويل، فإن هذه الإجراءات تقدم للرأسمالية المهيمنة، التي تحجب في المدى القصير، الفرصة للحصول على مكاسب إضافية.

الخيار العسكري من قبل الولايات المتحدة يهدد جميع الشعوب، وهو يصدر عن نفس المنطق الذي كان منذ عهد قريب هو منطق أدولف هتلر: تفسير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية عن طريق العنف العسكري، لصالح «هيرنفولك» اليوم. ويحدد هذا الخيار بالتضارب، جميع الظروف السياسية وذلك من خلال فرض نفسه أمام مسرح الأحداث. إذ إن مواصلة نشر هذا المخطط، من شأنه أن يضعف إلى أقصى حد جميع الجبهات التي يمكن أن تحصل عليها الشعوب.

الاقتصادي والاجتماعي من خلال هذه الوسيلة، فسوف تنهار قوة اقتصاد الولايات المتحدة المصطنعة، وسوف تواجه الطبقة الحاكمة الأمريكية المشاكل الاجتماعية الحقيقية. هذا هو المعنى الذي أعطيه لاستنتاجي «أوروبا سوف تكون يسارية أو لن تكون»؟

وحتي يمكن التوصل إلى ذلك، يجب التخلص من وهم وجوب وإمكانية اللعب بورقة الليبرالية «بنزاهة» من قبل الجميع، وأن كل شيء سوف يسير على ما يرام في هذه الحالة. إذ أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تتخلى عن وجهة نظرها لصالح التطبيق المتناسق لليبرالية، لأن هذه الأخيرة هي الوسيلة الوحيدة المتاحة أمامها لتعويض أوجه قصورها. إن الرخاء الأمريكي نشته هو كساد الآخرين.

لماذا إذن، وعلى الرغم من هذه الشواهد، يستمر تدفق رؤوس الأموال لصالح الولايات المتحدة؟ لا شك أن الدافع بالنسبة لكثيرين هو ببساطة أن الولايات المتحدة هي «دولة الأغنياء» والملاذ الأكيد. هذا هو الحال بالنسبة لرؤوس الأموال الموظفة من قبل بورجوازيات العالم الكومبرادورية. لكن ماذا عن الأوروبيين؟ إنها حتى الليبرالية - والاعتقاد الساذج بأن الأمر سوف يفضي بالولايات المتحدة إلى التسليم بـ «لعبة السوق» - التي تؤدي دورها هنا باقتدار محقق، إلى جانب الرأي العام. ووفقاً لهذا العرف، أصبح مبدأ «الانتقال الحر لرؤوس الأموال» مقدساً من قبل صندوق النقد الدولي، وذلك في الواقع للسماح ببساطة للولايات المتحدة بالتحديد بتغطية عجزها عن طريق ضخ الفوائض من رؤوس الأموال الناشئة في أماكن أخرى، من خلال السياسات النيوليبرالية التي لاتخضع لها الولايات المتحدة إلا باختيارها تماماً! إلا أنه بالنسبة للرأسمالية الكبيرة المهيمنة، تتغلب ميزة النظام على عيوبه: الضريبة التي يجب تأديتها لوائح لضمان استمرار هذا النظام.

هناك دول توصف بـ «الدول الفقيرة المدينة» وهي الدول المجبرة على السداد. لكن هناك أيضاً «دول قوية مدينة» وهي التي يجب العلم بأنها لن تسدد أبداً ديونها. ومن هذا المنطلق، تبقى الضريبة الحقيقية المفروضة من خلال ابتزاز الولايات المتحدة السياسي

عن طريق نضالاتها الاجتماعية والديمقراطية، وبالتالي يصبح إحباط مخطط الولايات المتحدة العسكري، هو المهمة الأولى والمسئولية الأعظم بالنسبة للجميع.

الصراع من أجل إحباط مخطط الولايات المتحدة، هو بلا شك متعدد الأشكال. وهو يحتوي على جوانب دبلوماسية (حماية القانون الدولي)، وعسكرية (إعادة تسليح جميع دول العالم لمواجهة الأعمال العدوانية التي تخطط لها واشنطن، تفرض نفسها - ويجب داننا عدم السهو عن أن الولايات المتحدة قد استخدمت الأسلحة النووية عندما كانت تحتكرها، وامتنعت عن ذلك في الوقت الذي لم تعد تحتكرها)، وسياسية (ولاسيما فيما يتعلق بالبناء الأوروبي وإعادة بناء جبهة عدم الانحياز).

وسوف يتوقف نجاح هذا الصراع على قدرة الأذهان على التحرر من الأوهام الليبرالية، لأنه لن يكون هناك اقتصاد معولم «ليبرالي رسميا». ومع ذلك فهناك محاولة وسوف تستمر المحاولة بكل الوسائل لإقناع الجميع بذلك. إن أقوال البنك الدولي الذي يعمل كشكل من أشكال وزارة الدعاية لواشنطن فيما يتعلق «بالديمقراطية»، و«القيادة الجيدة»، أو «التقليل من الفقر»، ليست لها أي وظائف أخرى مثل الضجة الإعلامية المنظمة حول «جوزيف ستيجليتز» التي كشفت عن بعض الحقائق التي تأكدت بتكرار ووقاحة، دون استخلاص أقل النتائج التي توضح أسباب الانحيازات المتصلبة الخاصة بالاقتصاد السوفي.

إن إعادة بناء جبهة جنوبية قادرة على أن تمنح تضامن شعوب آسيا وأفريقيا ومثلث القارات، القدرة على التحرك على المستوى العالمي، ثم هي أيضا عبر التحرر من الأوهام المتعلقة بالنظام الليبرالي المعولم المتناسق، والذي من شأنه أن يسمح لدول العالم الثالث بالتغلب على «تأخراتها». أليس من المثير للسخرة مشاهدة بلاد الجنوب تطالب بـ «بد» تنفيذ مبادئ الليبرالية، لكن بلا أي تمييز لتستفيد عندئذ من التأييدات التي يغذيها البنك الدولي؟ وهل حدث أن دافع البنك الدولي عن العالم الثالث ضد الولايات المتحدة؟

الصراع ضد إمبريالية الولايات المتحدة وخيارها العسكري، هو صراع جميع الشعوب، صراع ضحاياها

الرئيسيين في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وصراع الشعوب الأوروبية واليابانية المحكوم عليها بالخنوع، ولكنه أيضا صراع شعب أمريكا الشمالية، فلنحي هنا شجاعة جميع الذين يأبون الاستسلام في مواجهة الخطر، كما أبى أسلافهم الخنوع لمكاريثية سنوات الخمسينيات. مثل هؤلاء الذين تجاسروا على الصمود لهتلر، فقد فازوا بجميع ألقاب الشرف التي يمكن أن يمنحها التاريخ.

هل تستطيع الطبقة المهيمنة في الولايات المتحدة الرجوع عن البرنامج الإجرامي الذي اعتنقته؟ سؤال ليس من السهل الإجابة عليه. فقليل وإن لم يكن لاشئ في التكوين التاريخي لمجتمع الولايات المتحدة يهدد لذلك. وحزب الرأسمالية الأوحده الذي لا يوجد أي جدل بشأن قدرته في الولايات المتحدة، لم يتخل حتى الآن عن المغامرة العسكرية. وفي هذا الاتجاه، لا يمكن تخفيف مسئولية هذه الطبقة مأخوذة في مجملها. إن نفوذ بوش الابن ليس بقدر نفوذ «الزمرة»: رجال النفط ومصانع المعدات الحربية. وكما حدث دائما على مدار تاريخ الولايات المتحدة الحديث، لم تكن أبدا السلطة المهيمنة أي شئ آخر سوى سلطة تحالف المصالح الجزئية للرأسمالية (الموصوفة خطأ بالولبي أو جماعات الضغط). لكن هذا التحالف لا يمكن له أن يحكم إلا إذا قبلت أجزاء الرأسمالية الأخرى بذلك. كل شئ يحدث عن خطأ في هذه الدولة الأقل احتراماً للقانون عما يبدو عليها نظريا. هناك بالتأكيد بعض الإخفاقات السياسية والدبلوماسية بل وربما العسكرية، التي من شأنها أن تشجع الأقليات التي يمكن لها وهي في قلب مؤسسة الولايات المتحدة، قبول التخلي عن المغامرات العسكرية التي ارتبطت بها بلادهم. إن الأمل يبدو لي ساذجا بنفس القدر الذي كان يمكن أن تكون عليه التوقعات بأن ينتهي الأمر بأدولف هتلر بأن يتقبل!

لو أن الأوروبيين قد عارضوا في عام ١٩٣٥ أو عام ١٩٣٧، لكانوا قد تمكنوا من إيقاف الجنون الهتلري، وبسبب مقاومتهم فقط في سبتمبر من عام ١٩٣٩، تكبدوا عشرات الملايين من الضحايا، فلنتصرف إذن حتى يجعل لنا بارود مقابل تحدي النازية الحديثة في واشنطن.

المحور الثاني :

التجليات المختلفة لظاهرة العولمة الرأسمالية

- بعد حادث ١١ سبتمبر المشنوم: دولة العولمة تساوي بين المقاومة الفلسطينية المشروعة والقوى
الظلامية التي اعتدت عليها!
- القصور الذاتي في حركة التاريخ (١)
- الإمبراطورية الأمريكية (٢)
- العدوان على العراق منهج للهيمنة الأمريكية
- حقوق الإنسان في عصر الهيمنة: قراءة لبعض تداعيات حقوق الإنسان
- النظام العالمي الجديد والمبادرة الشرق أوسطية
- المجتمع المدني الجديد بين المحلي والعالمي والمعلوماتي.
- الهيمنة... والغلاء: السياسات الزراعية، مابعد التكيف الهيكلي
- العولمة والدواء
- المشروع السياسي الدولي النشيط بين تكنولوجيا المعلومات وإزالة القيود وسعيه للتحالفات.
- التعليم المصري بين التبعية والاستقلال



بعد حادث سبتمبر المشنوم دولة العولمة تساوي بين المقاومة الفلسطينية المشروعة والقوى الظلامية التي اعتدت عليها!!

د. حسن عبد ربه المصري (*)

تقديم يتعلق بالادارة الأمريكية..

ركزت الادارة الأمريكية وكافة مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية - كنتيجة مباشرة للعدوان الذي تعرضت له البلاد في الحادي عشر من شهر سبتمبر المشنوم - كافة اهتماماتها الداخلية والخارجية. للرد على القوى العاشمة التي اعتدت على أراضيها في وضع النهار. تمثل هذا الاهتمام في أسرين متداخلين: الأول إعادة ترتيب الشأن الداخلي ليتلاءم مع المرحلة التالية لهذا التاريخ، والثاني اعلان الحرب بكل الوسائل على ما وصف بأنه الارهاب العالمي الذي اقدم على هذه الفعلة الشنعاء، انما كان وعلى كل من له صلة أو علاقة به أو انتماء لأفكاره.

قبل مضي ثلاثة أيام على الحادث أعلن كولين باول أن الاعتداء، «غير بطريقة جزرية الطريقة التي تنظر بها واشنطن إلى الارهاب والاعمال الارهابية»، وكان وزير الخارجية الأمريكي يعني تحديدا:

١- نظرة الادارة الأمريكية المتشددة إلى الدول الراحية للارهاب بكل صوره تمويلًا وتدريبًا وحماية.
٢- التخطيط لتحرك أمريكي على كافة الجبهات لشن حرب موسعة ضد الارهاب بكل أشكاله في كل

مكان حول العالم.

ويعتينا في هذا السياق «انعكاسات هذا التغير الجفري على المقاومة المشروعة للشعب الفلسطيني الذي يناضل من أجل نيل حريته وإقامة دولته المستقلة».

وقبل ان نتناول هذا الامر بالتفصيل، نود ان نشير إلى نقطتين على قدر بالغ من الاهمية لما لهما من صلة مباشرة بالموضوع الذي نحن بصدده..

الأولى الايضاح الذي اورده ادموند هال القانم بأعمال منسق مكافحة الارهاب فيما يتعلق بالاسس التي تتعاون الادارة الأمريكية في ضوئها مع شركائها الدوليين حيال ظاهرة الارهاب العالمي وهي كما يلي:

- عدم تقديم أي تنازلات للارهابيين وعدم عقد أي صفقات معهم مهما كان حجم النتائج الاجابية التي ستترتب على ذلك.

- تسليم الارهابيين إلى العدالة (يقصد تحديدًا المحاكم الأمريكية أو الأوروبية) لمحاكمتهم على الجرائم التي ارتكبوها وفق لائحة الاتهام التي تصدرها الجهات التي لقت القبض عليهم.

- عزل الدول والأنظمة التي ترعى الارهاب وقوله

(*) استشاري إعلامي مقيم في لندن. البحث تلخيص للجزء الرابع من كتاب يصدر في يناير ٢٠٠٤.

وتوفر له الملاذ الآمن، وممارسة أقصى درجات الضغط عليها لإجبارها على تغيير تصرفاتها وإن لم تستجب تحارب دبلوماسيا واقتصاديا ومعلوماتيا وعسكريا إن احتاج الامر.

- تعزيز القدرات الدفاعية للدول التي تعمل ضد الارهاب العالمي بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في كافة الميادين.

الثانية: التزام الادارة الأمريكية نفسها بتعريف للارهاب تم اختياره في ضوء النص الوارد بالبنء «أ» من الفقرة «ف» بالقسم رقم «٢٦٥٦» من الفصل ٢٢ من قانون الولايات المتحدة الأمريكية الذي يتضمن التعريف التالي:

- تعبير «الارهاب» يعني اعمال عنف متعددة (سبق ان رتب لها) ذات دافع سياسي، ترتكب ضد اهداف غير معارئة وتقوم به مجموعات غير تابعة مباشرة لدولة أو مجموعة من العملاء يعملون في السر ويقصد بها عادة التأثير في جمهور معين.

- تعبير «الارهاب الدولي» يقصد به اعمال الارهاب التي يتعرض لها مواطنو او اراضي اكثر من دولة.

- تعبير «مجموعات ارهابية» يقصد به أي مجموعة من البشر تقارس أو لديها مجموعات بشرية ذات شأن تابعة لها تقارس مباشرة أو عن طريقهم اعمال الارهاب الدولي.

الامر المءءءر بالملاحظة ان تعبير «اهداف غير معارئة» الوارد في النص السابق، قصد به المشرع الأمريكي اضافة إلى المءءءن «العناصر العسكرية التي تكون عند وقوع العمل الإرهابي غير مسلحة أو تكون خارج الخدمة حتى لو كانوا يرتدون زيهم العسكري».

وتقديم يتعلق بالحكومة الاسرائيلية..

انتهزت حكومة أربيل شارون فرصة الاجواء المشحونة التي خيمت على الادارة الأمريكية واءوجعت قلب شعبها بسبب المءءء وطالبت واشنطن «بضرورة الدعوة إلى اقامة تحالف دولي شامل لشن حرب عالمية ضد الارهاب الدولي» الذي يجب ان يضم من وجهة

نظرها ونظر كل من ايهود باراك وبنيامين نتنياهو كل من «العرفاء» - نسبة إلى الرئيس ياسر عرفات - وحزب الله وتنظيمي حماس والجهد الاسلامي والمنظمات الفلسطينية المناهضة لاسرائيل مضافا إليها الدول العربية والاسلامية التي تدعم الارهاب وتقدم له المساعدات المادية والمعنوية والرعاية وتوفر له الابواء والحماية».

في نفس الوقت وبعد اجتماع لمجلس الوزراء الاسرائيلي المصغر الطارئ يوم ١٢ سبتمبر اقامت وزارة الخارجية الاسرائيلية غرفة عمليات متقدمة في نيويورك للإشراف على اوضاع الاسرائيليين في الولايات المتحدة الأمريكية، وعين أفرام سنيه وزير المواصلات الذي كان يقوم بزيارة رسمية إلى واشنطن رئيسا لها وصدرت له التعليمات بالبقاء حيث هو إلى أن يبلغ بتعليمات أخرى!!.

استغلت اسرائيل الاوضاع المتأزمة التي سادت معظم ارجاء العالم وصعدت من عملياتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني بحجة «خشيتهما من التعرض لعملية ارهابية كذلك التي تعرضت لها الأراضي الأمريكية» وهي نفس الحجة التي دفعت بنيامين العيازر وزير الدفاع إلى الغاء زيارته الرسمية التي كانت مقررة من قبل لواشنطن لكي يشرف - كما قال متحدث باسم مكتب أربيل شارون - على «حالة الاستنفار القصوى التي وضعت فيها القوات المسلحة الاسرائيلية».

في مءءءة تليفونية بين تل ابيب وواشنطن، وصف رئيس الوزراء الاسرائيلي ياسر عرفات بأنه «ابن لادن فلسطين» وزادت اذاعة دولته الرسمية عند تعليقها على الخبر قولها «.. من المؤكد ان لكل بلد عربي واسلامي بن لادن الخاص به».

انعكاسات التغيير المءءري الذي لحق بوجهة النظر الأمريكية تجاه الارهاب والعمليات الارهابية، على اعمال المقاومة المشروعة للشعب الفلسطيني.. فيما يعرف بـ: تكتيك الدفع نحو الاستجابة للاملاءات الاسرائيلية / الأمريكية.

١ - التلويح بفكرة اقامة الدولة الفلسطينية وربط

تفصيل خطواتها بضرورة وقف الاعمال النضالية باعتبارها «أرهاباً».

اتسم الموقف الأمريكي قبل الحادث المشنوم باصرار وصل إلى مرحلة الجمود فيما يتعلق بضرورة تطبيق توصيات لجنة جورج ميتشل وخطة جورج تينيت المبتتين على دوافع أمنية أكثر من كونها تهديفاً إلى تحقيق واقع سياسي قابل للاستمرار، وعندما لم يؤد هذا الاصرار إلى وقف لاطلاق النار وانتهاء للعنف والتصعيد أدركت جميع الأطراف ان الموقف أصبح يدور في حلقة مفرغة يدفعها وقود التعتن الاسرائيلي وجمود الموقف الأمريكي.

وسط هذه العوازل المحيطة فجرت صحيفتا واشنطن بوست ونيويورك تايمز يوم ٢٠٠١/١٠/٢ قبله الموسم، وذلك حين نشرتا في صدر صفحتيهما الرئيسيتين ان حكومة الرئيس جورج دبليو بوش الابن كانت تستعد لاطلاق مبادرة سلام اساسية لفض النزاع في الشرق الأوسط تتضمن الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة تقام فوق اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وأكدت الصحيفتان معا ان التفجيرات الارهابية التي وقعت في نيويورك وواشنطن اوقفت الاعلان عن هذه المبادرة التي كان من المقرر ان يكشف الستار عنها وزير الخارجية ضمن فقرات خطابه الشامل امام الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كانت ستبدأ اجتماعاتها في النصف الثاني من شهر سبتمبر.

في نفس اليوم طرح الرئيس الأمريكي بنفسه - خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده عقب أول زيارة يقوم بها إلى الكونغرس بعد الحادث المشنوم - اطار المبادرة وذلك في سياق رده على سؤال حول ما نشرته الصحيفتان الأمريكيستان، حيث اشار إلى النقاط التالية:

١- التأكيد على ان فكرة اقامة الدولة الفلسطينية كانت دائماً جزءاً من الرؤية الأمريكية لفردات حل الصراع كما تراها واشنطن منذ سنوات (١).

٢- الربط المباشر بين ضرورة احترام حق اسرائيل في الوجود وبين اتخاذ خطوات قيسام الدولة الفلسطينية، بحيث تتوقف هذه الخطوات او تُلغى تماماً إذا لم يتحقق هذا الشرط.

٣- التأكيد على أن مسار تأسيس الدولة يبدأ بتطبيق الاقتراحات التي وردت في تقرير السيناتور جورج ميتشل ورئيس جهاز المخابرات جورج تينيت وعلى رأسها وقف كافة اشكال العنف والارهاب.

ولم يستغ الشعب الفلسطيني بمختلف تنظيماته وقيادته السياسية الفكرة من حيث عموميتها فقط ولكن لانها لا تتضمن آلية تنفيذ ولا ترتبط بجدول زمني وليست مرتبطة بالشريعة الدولية، حتى الطرف الأمريكي لا يتعهد حيالها بشئ محدد وملزم، واستمر في نضاله ومقاومته بغض النظر عن اوصاف ونعوت الارهاب التي الصقت بأعماله المشروعة هذه.

بعد حوالي شهر ونصف القى وزير الخارجية يوم ١٩ نوفمبر ٢٠٠١ خطاباً سياسياً بجامعة لوفيل بولاية كنتاكي قال فيه «رؤية واشنطن لحل الصراع تلتخص في قيام دولتين اسرائيلية وفلسطينية جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها، ثم أوجز العقوبات التي تقف في طريق تحقيق هذه الرؤية في النقاط التالية: التحديات الاقتصادية التي لا يمكن التغلب عليها بتقليل الكراهية والانقسام وتوليد العنف والارهاب.. تحديثات التفسير التي تتطلب الشفافية واقامة العدل الاساسي التحديات الأمنية التي تتقبل التسامح وتقبل بالحل الوسط.

وقبل ان يختم خطابه وزع كولين باول المسئوليات التي ترى واشنطن انها ستقود حتماً إلى اجتياز تلك العقوبات التي تقف في طريق السير قدماً نحو تحقيق رؤيتها كما يلي:

- يتعين على الفلسطينيين ان يقبلوا بضرورة ان يعيش الاسرائيليون متحررين من الحوف والارهاب، لذلك عليهم ان يبذلوا جهداً لا يقل عن نسبة ١٠٠٪ لانتهاء العنف والرعب وان يزيلوا إلى الابد اي شك في أنهم يقبلون مشروعية اسرائيل كدولة يهودية وان يكون هدفهم هو اقامة دولتهم إلى جوارها.

- ان يفي الفلسطينيون بالاتفاقات التي عقدها ويجب ان يحاسبوا عندما لا يفعلون ذلك.

- ان يدرك الفلسطينيون انه مهما كانت مطالبهم شرعية فانها لا تسوغ لهم استخدام العنف والارهاب او تشرع لهم القتل المتعمد.

- يجب على اسرائيل ان تشعر الفلسطينيين بالأسمان والأطمئنان على أرواحهم الفردية وامنتهم الجماعي.

- يجب على اسرائيل ان تدرك ان الاحتلال يؤدي للفلسطينيين ويؤثر في نفس الوقت على ابنائها هي الذين يقفون في خط المواجهة، لذلك يجب عليها ان تنهيه عن طريق المفاوضات.

- لابد ان تدرك اسرائيل ان مواصلة مشروعات بناء المستوطنات يفقد الفلسطينيين ثقتهم واملمهم فيها، لذلك يجب ان يتوقف هذا النشاط.

بدا واضحا للمراقبين ان الرؤية متحيزة بكامل ابعادها إلى الجانب الاسرائيلي وانها وضعت كل تحيزها في مواجهة الشعب الفلسطيني. فبينما طالبت هذا الشعب المحتل ان يعمل بمعدل لا يقل عن نسبة ١٠٪ لوقف اعماله النضالية - التي ستوصف من الآن فصاعدا بالارهاب ويوصم مناضلوه بالارهابيين - من اجل الاستقلال والحرية حتى يشيع الاطمئنان في قلوب محتليه، لم تطلب من حكومة الاحتلال سوى ان تعمل على اشعار الشعب المقيوم بالاطمئنان..

ولكي تخفف الامر على دولة اسرائيل المحتلة همست في اذنها «ان احتلالها لأراضي الشعب الفلسطيني كما يؤدي ابناء هذا الشعب يؤثر ايضا على ابنائها الذي ينتهكون حرمة صباح مساء على امتداد خطوط المواجهة» واهالت التراب على كافة الاعراف الدولية والمواثيق العالمية التي لا تفر احتلال اسرائيل للأراضي العربية التي تضع يدها عليها منذ يونية ٦٧ وحتى الآن، وتعمدت في نفس الوقت ان تؤجل الاشارة إلى قرارات الشرعية الدولية التي تتضمن آلية معترفا بها عالميا لانها، هذا الوضع الاحتلالي الفريد إلى مرحلة تالية بعد أن تفرغ من تثبيت مطلب وقف اعمال المقاومة النضالية التي اصبحت تصر على أنها «ارهاب» يجب مقاومته والقضاء عليه قضا مبرما.

ولم تشأ ان تخيب ظن الفلسطينيين فيها فأشارت على استحياء إلى مشاريع الاستيطان الاستعمارية التي تقام حول القدس الشرقية وفي طول الضفة

الغربية وفي شمال قطاع غزة، فطالبت حكومة اسرائيل الاستعمارية ان توقف هذا النشاط ليس لأنه يخالف كاف الاعراف التي تنظم علاقة الدولة الغاصبة بأراضي الشعب الذي تحتله ولانه يتعارض مع القرارات التي اصدرتها الشرعية الدولية على امتداد خمسة عقود... ولكن لان هذا النشاط يفقد الفلسطينيين ثقتهم واملمهم فيها.

مرة أخرى رفض الشعب الفلسطيني ومنظماته على اختلاف توجهاتها وقيادته الانسياق وراء هذه الدعاوي، وظل رافعا لواء المقاومة والنضال من أجل أن يحصل على حقوقه المشروعة.

أكد ويليام بيرنز مساعد وزير الخارجية الأمريكية بعد محادثات اجراها في القاهرة قبل نهاية شهر نوفمبر ٢٠٠١ ان استئناف العملية السياسية بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي «ستقوم على اساس القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ المعنيين بتبادل الأرض مقابل السلام بحيث ينتهي الأمر بتحقيق الرؤية التي طرحها الرئيس الأمريكي بخصوص قيام دولة فلسطينية تعيش في سلام جنبا إلى جنب مع دولة اسرائيل» ولم يوضح المسئول الأمريكي الكبير كيف سيتم تفعيل قرارات الشرعية الدولية وكيف سيتم اقناع اسرائيل بمبدأ الأرض مقابل السلام!!

توالى التصريحات الأمريكية التي تصر على حتمية نبذ الجانب الفلسطيني لطريق العنف نهائيا والاكتفاء بالطريق الدبلوماسي، وتغض في نفس الوقت الطرف عن الاجراءات الاسرائيلية التي لا تشجع الجانب الآخر على الاقتناع كلية بمصادقية الكلام الذي يدور حول ابعاد رؤية واشنطن لمبادرة اقامة الدولة الفلسطينية.

وحتى بعد اصدار مجلس الأمن لقراره الشهير يوم ١٣ مارس ٢٠٠٢ بأغلبية ١٤ صوتا وامتناع سوريا عن التصويت والذي يدعو إلى قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة اسرائيل، واصلت الادارة الامريكية ربطها المباشر والمتطابق مع وجهة النظر الاسرائيلية بين وقف النضال الفلسطيني التحرري كلية لكي يتحقق حلم الاستقلال.. وبين استمراره والقضاء والقضاء مبرما

على كافة طموحات الشعب الفلسطيني!!

وبالرغم من اشارة قرار مجلس الأمن في فقرته الأولى إلى جميع القرارات الدولية ذات الصلة خاصة القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ وتضمنيه في الثانية ابعاد الرؤية الأمريكية التي تهدف إلى «اقرار سلام في منطقة تعيش فيها دولتا اسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها وترجيحه في الثالثة بمبادرة السلام السعودية التي تحولت عبر بيان القمة العربية الدورية الثانية التي عقدت في بيروت قبل نهاية نفس الشهر إلى مبادرة عربية موثقة اقليمياً (٢) ، إلا أن المنطق الأمريكي المهيمن على الأمور حرص على أن يروج في كل مرة تقع فيها عمليات نضالية استشهادية لضرورة وحتمية وقف «الاعمال الإرهابية التي تستهدف أمن الشعب الاسرائيلي وحياة ابنائه» فوراً ونسبة لانتقل عن ١٠٠٪.

حرصت القيادة السياسية الفلسطينية من جانبها حتى من قبل صدور قرار مجلس الأمن في منتصف مارس ٢٠٠٢ على اصدار بيانات تندد وتشجب وتدين العمليات الاستشهادية.. وعلى التصريح بأنها لا تخدم المسار النضالي الذي يسير فيه الشعب الفلسطيني، كما حرصت في نفس الوقت على التعهد بتعقب مرتكبيها اذا كانوا احياء لتقديهم للمحاكمة وتنفيذ الاحكام التي سيصدرها القضاء ضدهم.

هذه البيانات التي لم ترض واشتظن ولم تخفف من سياسة التصعيد العسكري التي تنتهجها حكومة اسرائيل، لم توقف في نفس الوقت العمليات النضالية التحريرية التي تقوم بها الفصائل الفلسطينية على اختلاف توجهاتها بما فيها منظمة فتح التي يرأسها ياسر عرفات مما كثف الضغوط الأمريكية والاسرائيلية عليه واتهامه بالتحريض على مواصلة «العمليات الارهابية» حتى وهو محاصر في مقره برام الله.

وسعت الادارة الامريكية من اطار رؤيتها للإرهاب الذي يقوم به الشعب الفلسطيني وازافت شرطاً جديداً لاقامة دولته المرتقبة وذلك حين جاء على لسان الرئيس الأمريكي يوم ٢٦ يونية ٢٠٠٢.. من اجل الانسانية

كلها يجب أن تتغير الأمور في الشرق الأوسط.. يستحيل ان يعيش المواطنون الاسرائيليون في رعب كما يستحيل ان يعيش الفلسطينيون في فساد سياسي واحتلال. الموقف الراهن لا يبعث على اي امل بتحسن الحياة إذ سيطل الاسرائيليون بقعون ضحايا للارهابيين ومن ثم تستنشط اسرائيل للدفاع عن نفسها مما سيؤدي إلى زيادة اوضاع الفلسطينيين بؤساً وسوأ. رؤيتي هي لدولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وامن وليس هناك من سبيل لتحقيق ذلك الا بمكافحة الارهاب، ولأن السلام يتطلب قيادة فلسطينية جديدة ومختلفة حتى يمكن ان تولد الدولة الجديدة دون اللجوء إلى أسلوب العنف والإرهاب.. فإنني ادعو الشعب الفلسطيني إلى انتخاب زعماء جد لا يدمغهم الارهاب وأدعهم إلى بناء ديمقراطية حقيقية تقوم على التسامح والحرية. واذا سعى الشعب الفلسطيني بفاعلية نحو هذه الأهداف فإن امريكا والعالم سيساندان جهوده، لأن الدولة الفلسطينية لن تقوم بالارهاب!!

لم يكف الرئيس الأمريكي بتأكيد التطابق شبه الكامل بين نظرة واشنطن لمستقبل الصراع بين اسرائيل والفلسطينيين وبين نظرة تل أبيب، بل طالب بتمهيش دور الرئيس ياسر عرفات ودعا شعبه إلى اختيار قيادات جديدة «لا يلوث بها الارهاب» واعلن ان ادارته تقف إلى جانب تأسيس نوع جديد من الديمقراطية التي تتبنى التسامح كما تتبنى الحرية.

ولكي يوثق الرئيس الأمريكي رؤية ادارته المؤيدة لقيام دولة فلسطينية بشرط وقف كل الفصائل الفلسطينية لكافة الاعمال النضالية التي تقوم بها بنسبة ١٠٠٪ وتمهيش الشعب الفلسطيني للدور الذي يقوم به الرئيس ياسر عرفات وقيام ابنائه باختيار قيادات جديدة تعرف معنى التسامح والحرية، ضمنها تقرير «استراتيجية الامن القومي» الذي عرضه على الكونجرس يوم ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢. واكد الرئيس اضافة إلى اشتراطاته السابقة ان الولايات المتحدة ومجتمع الماتحين الدوليين والبنك الدولي لن يعملوا الا مع شعب فلسطيني يعتنق الديمقراطية ويحارب

الأمن القومي رداً على سؤال «هل ياسر عرفات اراهبي أم هو رجل سياسة وشريك من أجل السلام» الذي وجه اليها اثناء المؤتمر الصحفي الذي عقدته يوم ٨/١٠/٢٠٠١ للحدث عن فحوى الخطاب الذي سيلقيه الرئيس الأمريكي أمام الجمعية العامة في منتصف نفس الشهر (تأجيل موعده بسبب حادث ١١ سبتمبر المشنوم)، «لقد اوضح الرئيس بجلاء ان عرفات الذي يشارك في عملية السلام الجارية مع اسرائيل هو ممثل الشعب الفلسطيني ونحن نقبل هذا الوضع، وثنا عليه يجب ان يتحمل تبعات هذه المسؤولية التي اهم ما فيها ان يفعل كل شيء يمكنه من خفض مستوى العنف واقتلاع الارهاب واعتقال الارهابيين والتيقن من ان الوضع الأمني في المناطق التي تحت سلطته لا يسمح بتصدير الارهاب إلى اسرائيل».

هذا التمسك خفت قبضته بتوالي الأيام حتى اصبح واهيا إلى حد كبير!!

في البداية المح كولين باول في سياق مقابلة صحفية اجرتها معه صحيفة واشنطن بوست يوم ٢٥/١١/٢٠٠١ إلى بوادر استخدام تكتيك جديد لتكثيف الضغط على الجانب الفلسطيني حيث جاء على لسانه «واننا نطالب السلطة الوطنية بضرورة العمل على خلق ظروف ديموقراطية مواتية لتنفيذ مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية التي من شأنها ان تقضي على الازواج السائدة التي تعطي مبررا للارهاب وتسمح وتساعد من ناحية اخرى على نشر اجواء من المحبة وتسامح في خلق اوضاع جديدة من التعايش السلمي على مستوى علاقات الفلسطينيين والاسرائيليين».

اما في الحوار الذي اجريته معه شبكة اخبار C.B.S الامريكية يوم ٢/١٢/٢٠٠١ فقد حرص على التأكيد بشكل مباشر اكثر من مرة على قدرة الرئيس عرفات حتى وهو محاصر على «مطاردة الارهابيين والقبض عليهم وعلى حث المنظمات الفلسطينية على وقف الاعمال التي تؤدي إلى مزيد من العنف والارهاب». وقال غامرا الرئيس الفلسطيني «لو اراد ان يفعل ذلك

الفساد ويختار قيادات متسامحة لا تعرف الكراهية وينبذ الارهاب ويساند حكومة فلسطينية توقف الارهاب وتعنتق الدبلوماسية وذات صلاحيات تسمح لها بالعمل من أجل تنمية اقتصادية في ظل قضاء مستقّل.. اذا تحقق ذلك سيجد الشعب الفلسطيني كل الدعم من امريكا لاقامة دولته المستقلة.

ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن تقلصت من جهة الرؤية الأمريكية لتفعيل الخطوات السياسية التي تدعو إلى اقامة الدولة الفلسطينية لحساب المطالب الأمنية التي تصر عليها كل من واشنطن وتل أبيب.. وخفت صوت المطالبة بانها، الاحتلال الاسرائيلي لأراضي الضفة والقطاع لحساب الدعوة إلى تطهير الوسط السياسي الفلسطيني وحتمية وقف العمليات الارهابية التي يقوم بها الشعب لصالح امن واستقرار اسرائيل وحاجة حكومتها إلى استعادة الهدوء ولو نسبيا. ولم تتوقف من جهة اخرى الاعمال الاستشهادية التضالبي ولم تنخرط الفصائل الفلسطينية في حرب اهلية كما لم يهمش دور الرئيس عرفات ولم يظهر بعد القيادي الفلسطيني الذي سيقضي على مقاومة شعب للاحتلال والعنصرية مقابل الدعم الأمريكي الذي يحتاج اليه خطوات اقامة الدولة المستقلة!!

٢- التمسك برئيس السلطة الوطنية كمشرك أساسي في صنع السلام والاستجابة لمبررات عزله تضامنا مع سياسات الحكومة الاسرائيلية التي تربط بين استمراره في موقع الزعامة وبين قدرته على تقويض البنية التحتية للفصائل الفلسطينية التي تصر على مواصلة الكفاح التحرري المسلح..

في الأيام القليلة التي تلت الحادث المشنوم اعربت الادارة الأمريكية عن تمسكها بالرئيس عرفات باعتباره رأس السلطة الفلسطينية والمهيمن على مقدرات الشارع السياسي في كل من الضفة والقطاع والقادر على استكمال مسيرة السلام وفق الاتفاقيات التي ابرمت مع الجانب الاسرائيلي بمشاركتها او على الأقل باشرافها.

من هذا المنطلق قالت كونداليزا رايس مستشارة

لفعله لأن من حقه ان يستخدم صلاحيات منصبه كزعيم، وان كنا نعترف بأنه لا يستطيع ضبط حركة كل فلسطيني متزمت، الا اننا على ثقة من انه قادر على ممارسة مزيد من السيطرة التي نعتقد انه لازال يتمتع بها بين الفصائل».

قصد وزير الخارجية من وراء ذلك الابعاء بان عجز عرفات عن القيام بالمسؤوليات الضرورية التي تطالبه بها واشنطن في اسرع وقت، هو الذي يعطل التقدم نحو وقف فعلي لتبادل اطلاق النار ومن ثم التأخر في بدء تنفيذ ما تضمنته مبادرتا ميتشل وتنت وبالتالي تعطيل مسيرة المنطقة بأسرها نحو السلام.

كرر آري فلانشر المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض هذا المفهوم عندما سأله أحدهم «ما هو موقف الرئيس الأمريكي مما اشيع حول نية شارون اعتبار عرفات عدوا اما ان يهدد دمه او تنزع عنه الرئاسة بالقوة» حيث رد قائلا «يؤمن الرئيس ان الفرصة لازالت سائحة لكي يقف بأسر عرفات إلى جانب من يسعون لتحقيق السلام بأن يظهر قيادة قوية وقادرة على إحكام قبضتها على ما يصدر من داخل معسكره من ارهاب وان يثبت ان سجونته ليست ذات ابواب دواره ما ان يدخلها المجرمون من ناحية حتى يخرجوا منها من الناحية الأخرى».

اذن بالمقياس الأمريكي الفرصة المتاحة امام عرفات قبل ان يهدد دمه أو ينتزع من مقر اقامته وينفي خارج البلاد، هي ان يعلن انضمامه إلى معسكر السلام الذي قتلته واشنطن وتل ابيب وان يقوم بحملات الاعتقالات والمحاكمات التي تطالبانه بها وان تصدر محاكمه احكاما رادعة وان يضع الحكوم عليهم داخل سجون لها ابواب للدخول وليس لها ابواب للخروج.

اما فيليب ريكر الناطق باسم الخارجية الأمريكية بالوكالة فلم يشأ ان يفسد الفرصة فقال يوم ٢٠٠١/١٢/٥ ردا على «هل ما زلتم تعتقدون بإمكانية التعاون مع عرفات» عرفات هو رئيس الفلسطينيين ونحن نعتقد انه يتمتع بسلطة واسعة وله مكانة كبيرة، من هنا نرى انه قادر على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتقوية نفوذه وسلطاته بالتعرض

بكل قواه لكل العمليات الارهابية التي تقلل من هيئته داخليا وخارجيا». ورفض في نفس الوقت الرد على السؤال الذي طلب صاحبه صاحبه تقسيم الادارة الامريكية لعمليات القصف التي تعرض لها مقر الرئيس الفلسطيني في رام الله متحججا بان الحكومة الاسرائيلية هي التي اتخذت القرار «ولا انوي ان ابدي رأيا او ان اقدم تفسيراً لما يقومون به من اجراءات أمنية».

وعندما قامت الشرطة الفلسطينية بحملة اعتقالات ضد عدد من عناصر المنظمات النضالية بناء على اوامر مباشرة من الرئيس عرفات، اثني كولين بول يوم ٢٠٠١/١٢/٦ اثناء زيارته لبروكسل على الخطوة مؤكدا «لازال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، نحن نفهم انه يواجه صعوبات بالذات مع المنظمات التي تقاوم سلطاته.. لكن عليه ان يبذل جهدا مضاعفا لاسترجاع هيئته كزعيم مسئول امام شعبه وامام العالم».

الموقف كما تراه واشنطن في هذه المرحلة يتمحور حول ضرورة تخلص الرئيس الفلسطيني وبسرعة من المنظمات النضالية التي تحولت إلى عقبة في طريق محاولات الادارة الأمريكية التخفيف من معاناة ابنا شعبه وتحولت إلى سد منيع في طريق تحسين ظروفهم الحياتية، وذلك حتى يمكن وضع الترتيبات التي ستحتاج اليها مرحلة بناء الدولة المستقلة المجاورة لاسرائيل.

استجابة للضغوط الامريكية نقل النوب السامي الأوروبي خافيير سولانا يوم ٢٠٠١/١٢/١٠ رسالة إلى الرئيس الفلسطيني يدعوه فيها باسم دول الاتحاد إلى «وقف الانتفاضة وتفكيك المقاومة المسلحة والقيام بعدد من الاصلاحات السياسية والاقتصادية».

استغل ارييل شارون رئيس الوزراء الاسرائيلي حادث السفينة المحملة بالأسلحة التي اعترضتها قوات بلاده البحرية في مياه البحر الأحمر الدولية يوم ٣ يناير ٢٠٠٢ وفرض شرطا جديدا للتعامل مع الرئيس عرفات، فطالب بالاضافة إلى تسليم قتلة وزير

في الادارة الأمريكية اسما بديلة يمكن ان تحمل محله مثل احمد قريع رئيس المجلس التشريعي ومحمود عباس امين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والعقيد جبريل الرجوب رئيس الأمن الوقائي بالضفة الغربية والعقيد محمد دحلان رئيس الأمن الوقائي بالقطاع.

وبالرغم من ان كولين باول اعترف امام لجنة الميزانية بمجلس الشيوخ يوم ٢٠٠٢/٢/١٢ بوجود تيار داخل اسرائيل بطالب بالتخلص من عرفات وأقر بأن واشنطن لازالت تنظر اليه على أنه زعيم الشعب الفلسطيني، الا ان وزارته رفضت الموافقة على الاقتراح الذي تقدم به وزير خارجية اسبانيا بعد ذلك بأقل من اسبوعين «بتوفير الحرية الكافية لعرفات حتى يتمكن من القضاء على الارهاب وفق الاشتراطات التي حددت له».

كما لم يحرك البيت الأبيض ساكنا عندما طالب مجلس وزراء اسرائيل المصغر الزعيم الفلسطيني ان يتقدم اليها بطلب اذا كان يرغب في السفر خارج متر اقامته في رام الله، وستنظر لجنة تضم وزير الدفاع في امكانية الاستجابة له!!

لم يكف رئيس السلطة الوطنية بإدارة العملية الاستشهادية التي وقعت في وسط المحي التجاري بالقدس الغربية يوم ٢١ مارس ٢٠٠٢ مؤكدا في بيان شديد اللهجة ان مثل هذه العمليات التي تروجه للمدنيين الاسرائيليين «لا تتخذ نضالنا الوطني من اجل الحرية والاستقلال ورفع كابوس الاحتلال الاسرائيلي عن صدر شعبنا»، ولكنه تعهد ايضا باتخاذ الاجراءات القانونية والفورية لملاحقة المسؤولين عنها وتقديمهم للعدالة. وبينما اثار هذه الادانة وهذا التعهد غالبية الفصائل الفلسطينية، طالبه كولين باول في حديث تليفوني عقب وقوع العملية بضرورة الادلاء ببيان علني وشخصي باللغتين العربية والانجليزية يدين فيه بوضوح وبشكل مباشر لا لبس فيه العملية ومن قاموا بها وتعهد امام العالم اجمع ان يتعقبهم ويقدمهم لمحاكمة ليست صورية وان ينفذ ضدهم الاحكام التي تنص على سجنهم في داخل سجون حقيقية».

السياسة رجيعام زنيغي باعتقال مسئولتي القيادة الفلسطينية المتورطين في قضية تهريب الأسلحة فوق ظهر السفينة كارين / ايه.

اما كولين باول فانتفض الفرصة ليلبلغ عرفات يوم ٢٠٠٢/١/٢٥ بمناسبة تدارس ملف منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها مثالا شرعيا للشعب الفلسطيني ان الادارة الأمريكية يمكنها ان تتخذ موقفا متشددا منه شخصيا يؤدي إلى قطع العلاقات معه ان لم «يتخذ موقفا قويا وثابتا لا رجعة فيه للسيطرة على الارهاب والرد بشفافية على تساؤلات المجتمع الدولي حول الأسلحة التي عثرت عليها اسرائيل فوق سطح السفينة كارين / ايه بالاضافة إلى احكام سيطرته على المنظمات التابعة وغير التابعة له».

من جانبه زاد الرئيس الأمريكي مؤشر الضغوط التي يتعرض لها الرئيس الفلسطيني وذلك حين طالبه بلا مواربة خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده مع الملك عبد الله الثاني ملك الأردن في الأول من فبراير ٢٠٠١ «بالانضمام إلى تحالف الحرب ضد الارهاب اذا اراد ان يظل مسكاً بزمام الأمور» مؤكدا ان الاستجابة لهذا المطلب ستدل على «شفافية الموقف الفلسطيني الرسمي تجاه الارهاب واستعيد الثقة، التي ضاعت تماما عندما اكتشف العالم امر شحنة السلاح المرعبة إلى عدد من الفصائل الفلسطينية، إلى سابق عهدها».

واكد الرئيس جورج دبليو بوش الاين ان موضوع السفينة كارين / ايه لن يمر مر الكرام مما يدل على اقتناع كامل بالأدلة التي قدمها مستشارو حكومة شارون إلى الأجهزة الأمريكية المختصة، كما يدل على استعداد من جانب واشنطن للموافقة على ما يمكن ان تقره تل ابيب من عقوبات اذ لم يستجب الرئيس الفلسطيني للتحذير الأمريكي ربا قبل الأخير.

اثاء زيارة ارييل شارون الثالثة إلى واشنطن يوم ٨ فبراير ٢٠٠٢ سرت وسائل الاعلام الاسرائيلية ما اعتبره المراقبون الدوليون مقدمة لقرب استبدال الرمز الفلسطيني بشخصية اخرى، وذلك حين اشارت إلى ان وزير الدفاع بنيامين البعازر سيعرض على المسئولين

القول ان اتصالاته مع الجانب الفلسطيني لن تقتصر على عرفات فقط بل ستمتد إلى غيره من المسئولين «لانه ليس القائد الفلسطيني الوحيد الذي نتكلم معه».

وهكذا انتقل التلويح بالبحث عن بدائل للزعيم الفلسطيني إلى اتخاذ خطوات عملية قد تساهم بشكل فاعل في اجباره على اتخاذ موقف مؤثر وجاد لمواجهة الفصائل الفلسطينية التي لا تزال تؤمن بالكفاح المسلح الذي تراه كل من واشنطن وتل أبيب اربابا!!

للتخفيف من انعكاسات سكوتها ازاء المذبحة التي قامت بها القوات المسلحة الاسرائيلية ضد مخيم جنين في اوائل شهر ابريل ٢٠٠٢، اعلن البيت الأبيض ان الاجتماع الذي عقده الرئيس جورج دبليو بوش الابن في منتجع كامب ديفيد يوم ٢١ ابريل ٢٠٠٢ مع اقطاب ادارته تخضع عن «حتمية دمج الخطوات الامنية مع الخطوات السياسية التي حددتها توصيات مبعثل وخطة تبيت، ومواصله التمسك بالرئيس عرفات كزعيم للشعب الفلسطيني».

لم تؤد الخطوات التي اتخذها الرئيس الفلسطيني إلى خفض العنف وتهميش النضال المسلح إلى المستوى الذي ترغب فيه الادارة الأمريكية بسبب استمرار الاعمال العدوانية الاسرائيلية، فما كان من الرئيس الأمريكي الا ان دعا الشعب الفلسطيني يوم ٢٦ يونية ٢٠٠٢ «إلى تغيير قياداته واختيار مسئولين جدد أديهم ليست ملوثة بالارهاب».

وتكلم الرئيس الأمريكي بمطالب التغيير التي اعلن عنها حتى بعد ان دعا الرئيس ياسر عرفات إلى اجراء انتخابات تشريعية في الضفة وغزة بين يومي ١٠ و ٢٠ يناير ٢٠٠٣ مطالبا المجتمع الدولي باحترام وحماية حق شعبه في اختيار ممثليه بكل حرية، وهدد بقطع المساعدات عن الفلسطينيين «ان لم يستجيبوا لمبررات التغيير لان الوضع الحالي غير مقبول ولا يمكن ان نقدم مساعدات إلى قيادات لا تتمتع بالشغافية». ورد معلقا على الدعوة إلى الانتخابات التي طرحها عرفات « من حق الشعب الفلسطيني ان يختار من

ولم يستجيب الرئيس عرفات لهذا المطلب.. فما كان من واشنطن الا ان اهتمته لأول مرة بأن ما يقوله للمجتمع الدولي باللغة الانجليزية وما يؤكد لزاريه من الشخصيات الدولية التي تتردد على مقر اقامته يختلف في احيان كثيرة عما يقوله لشعبه وللشعوب العربية بلغتهم العربية. استكمالا لآطار هذا الاتهام حرص المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأمريكية يوم ٢٨/٣/٢٠٠٢ على ايضاح امرين. الأول ان يطابق عرفات بين ما يقوله للمجتمع الدولي وما يقوله لشعبه وان تكون لغة الحديث على المستويين واضحة ومفهومة لكافة الأطراف (٣) .. الثاني ان يوضح لشعبه بجلاء كامل ان أبناءه لن يحصلوا على مايريدون بواسطة العنف وان يدعوهم بكل قوة إلى السير في طريق التفاوض الذي سيحقق لهم ما يهدفون اليه.

انتهاز اربيل شارون فرصة التنصل من نتائج المذبحة التي قامت بها قواته ضد مقر عناصر الأمن الوقائي ببلدة تينونيا القريبة من رام الله مما أدى إلى استشهاد ٣١ منهم وأعلن ان عرفات اذا غادر مقره فلن يعود اليه اما رئيس الأركان الجنرال شاولوف موفاز فطالب بطرده دون الانتظار لمغادرته مقره طواعية. ويلا من ان تشجب الادارة الأمريكية هذه الدعاوي اتهم الرئيس الأمريكي يوم ٥ ابريل ٢٠٠٢ رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بانه «خان آمال شعبه واضاع عليه فرصة تاريخية بعدم قبول المقترحات التي عرضها عليه يهود باراك برعاية الرئيس السابق بيل كلينتون»، وقال في مقابلة مع محطة تليفزيون I.T.V. البريطانية في نفس اليوم «عرفات لم يعرف

كيف يكسب ثقة واشنطن فقد تمهد في اوسلو بمحاربة الارهاب ولم يفعل وفي اللحظة التي اعتقدنا انها ستحقق وفقا لاطلاق النار قام بتصدير العمليات الانتحارية إلى داخل اسرائيل وقبل شهرين كان لدينا امل كبير في وقف التصعيد ففوجئنا به بأمر بإحضار شحنة اسلحة من ايران».

وعندما اعلنت وزارة الخارجية في نفس اليوم ان الوزير كولين باول سيتوجه إلى المنطقة في محاولة جديدة لوقف العنف التصاعد بين الجانبين حرصت على

يريد، ومن حقنا نحن ايضا ان نقول ان انتخابهم لاشخاص غير جادين في توجهاتهم السلمية سيهوق مسيرتنا التي نسعى اليها لتحقيق سلام في المنطقة». لم يكف الرئيس جورج دبليو بوش الابن بمطالبة الشعب الفلسطيني باختيار قيادات جديدة، بل طلب من قادة الدول الأوروبية الامتناع عن تقديم المعونات التي تعهدوا بها للسلطة الوطنية لاعادة بناء بنيتها التحتية حتى يستجيب عرفات لدعوة اجراء اصلاحات شاملة على كافة المستويات داخل السلطة الوطنية التي يتولى رئاستها. وهكذا تحولت هذه المطالب التي كان يركز عليها الطرفان الاسرائيلي والأمريكي من اطارها الثاني إلى مستوى عالمي على يد واشنطن عندما بدأت تعرض اصدقائها وحلفاءها الأوروبيين على السير في نفس الطريق الذي يحقق في نهاية الامر المطالب الاسرائيلية.

وحتى عندما أعلن الرئيس ياسر عرفات امام المجلس التشريعي بمناسبة ذكرى النكبة في ١٥ مايو ٢٠٠٢ عن الحاجة إلى اعادة النظر في كفاءة التشكيلات الادارية والوزارية والأمنية في ضوء ما ظهر من قصور وتطبيقا لبدأ الفصل بين السلطات، لم تر واشنطن في دعوته سوى منطلقات نظرية تفقر إلى آلية التنفيذ والاطار الزمني، وهو نفس ما أعلنه ارييل شارون بعد ان وافق أغلبية اعضاء الكنيست على اقتراح بعدم بدء المفاوضات السياسية مع الجانب الفلسطيني الا بعد ان يتوقف الارهاب وتنتهي اسباب التحريض عليه ويعد ان تبدأ الاصلاحات الفلسطينية المجادة على كافة المستويات.

استجابة للضغوط الأمريكية والدولية استحدثت السلطة الوطنية الفلسطينية منصب رئيس لمجلس وزرائها اختير له محمود عباس ابو مازن الذي وعد بوضع مخطط لفصل الأجهزة الأمنية بعيدا عن نفوذ ياسر عرفات وتقليص عددها إلى اقصى حد، وبالرغم من ترحيب واشنطن به واستقبالها له الا ان مطالب تسريع وتيرة الاصلاحات والفصل بين السلطات واستمرار المناورات الاسرائيلية الرامية للحصول على كل شئ، دون تقديم مقابل دفعته إلى الاستقالة.

حرص الرئيس ياسر عرفات فور قبوله استقالة اول رئيس وزرا فلسطيني على استعادة علاقته بالأجهزة الأمنية كما كانت قبل تكليفه بها مما دفع البيت الأبيض إلى القول بأنه (عرفات) لم يكن صادقا فيما تعهد به وإلى تحذير رئيس الوزراء الجديد قريع من عدم التهاون في الاسالك بسلطاته كاملة، وبدون ان هذا الاصرار من جانبه هو الذي عطل طويلا تشكيله الوزارة التي تقلصت بسبب الاعتداءات الاسرائيلية من وزارة كاملة النصاب إلى وزارة طوارئ.

لم تتوقف العمليات التضالبي بسبب الاستفزازات اليومية التي تقوم بها القوات العسكرية الاسرائيلية في كامل الضفة والقطاع ولم تغلغ سياسات التطويق والحصار والهدم والتشريد والابعاد والاعتقال في توفير المستوى المطلوب من الامن والاستقرار للشعب الإسرائيلي، كما لم تتواصل فترتا الهدنة التي سعت اطراف كثيرة إلى اقرارها بين الطرفين بسبب عدم حيدة الجانب الأمريكي الذي لم يبد تعاطفا ولو في ادنى مستوياته لحق الشعب الفلسطيني في الكفاح من اجل الاستقلال.

ومع فشل مبادرتي الهدنة التي قبلتها بعض الفصائل الفلسطينية على مضض وتوالى العمليات الاستشهادية داخل الخط الأخضر اعلنت الحكومة الاسرائيلية على الملأ انها ستقوم بتصفية ياسر عرفات جسديا، وبالرغم من ان البيت الأبيض أعلن اعراضه على هذا المبدأ الا ان الادارة الأمريكية لم تبذل أي جهد على أي مستوى لتقديم الدعم العملي للرئيس الفلسطيني لكي ينفذ «المطلوب منه» سواء لوقف العنف نهائيا او للقيام بعدد من الاصلاحات السياسية والاقتصادية.. حتى على مستوى مجلس الامن لا زال المندوب الأمريكي يستخدم حق الفيتو اعراضا على اي قرار يدين السياسات الاسرائيلية رغم انها على ثقة تامة بانها لن تلتزم به مهما كانت درجة ادانته.

٣- اعتبار كل عمل تضالبي تحريري عملا ارحابيا اتساقا مع الدعاوي التي تروج لها اسرائيل..

تبنت واشنطن قبل ان يقع حادث ١١ سبتمبر المشنوم فوق اراضيها ويروع من امن شعبها مبدأ ان

العمل التضالي الفلسطيني عمل ارهابي وفي المقابل رفضت الدعاوي التي تتهم دولة اسرائيل بالارهاب، ففي حين ادان ويليام بيرنز «العمل الارهابي الذي اودي بحياة رجبصام زينفي وزير السياحة الاسرائيلي(٤)» وقدم تعازيه إلى شعب اسرائيل وحكومته واسرة الضحية لم يعرب عن موقف مماثل عندما قامت قوات هذا الشعب يوم ٢٧/٨/٢٠٠١ باغتيال ابو علي مصطفى الأمين العام السابق للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين!!

جاء أول تصريح متشدد لمسئول امريكي حول العمليات الاستشهادية على لسان بول ولوفرتر نائب وزير الدفاع الأمريكي الذي قال في مقابلة تلفزيونية بثتها قناة M.B.C. العربية يوم ١٢/٩/٢٠٠١ رداً على سؤال لقدم البرنامج ما اذا كان يفرق بين الارهاب والقتل من اجل تحرير بلده «اعتقد ان القتل المتعمد للمدنيين الابرياء بقرض أحداث تأثير سياسي ليس له مبرر اطلاقاً، وانا اتهم الدفاع عن النفس وافهم حروب التحرير واقدر ان الناس يمكن ان يصبحوا عاطفيين جداً ويقاتلوا ويموتوا من اجل قضايا وطنية.. الأمريكيون اليوم يقاتلون ويموتون دفاعاً عن بلدهم، ولكنني في نفس الوقت اعتقد ان قتل النساء والأطفال والرجال الأبرياء بصورة متعمدة لجرد تأكيد نقطة سياسية هو امر غير مقبول بالمرء».

وعندما طلب منه مقدم البرنامج التعليق على ما يوصف بأنه ارهاب دولة اسرائيل التي تستخدم في ردها على انتفاضة الشعب الفلسطيني اسلحة قواتها المسلحة إلى جانب اسلوب الاغتيالات رد قائلاً «من المهم جداً عندما يستعمل شخص القوة ان يكون حريصاً على التمييز إلى أقصى درجة ممكنة بين الأشخاص الأبرياء وهؤلاء الذين يقاتلون».

اما عندما تقتل اسرائيل مدنيين اثناء بحثها كما تدعي حكومتها بانهم الكوادر التضالية التي ارتكبت حوادث ضد شعبها او عندما تقوم بعمليات اغتيال مخطط لها مسبقاً سواء عن طريق القنصاة او بوسائل التفجير عن بعد كما يحدث كل يوم، فلا يسمع العالم من الجانب الأمريكي الا وصفا لحالات القتل التي

تنتاب مسئوليه ومطالبتهم للظرف الاسرائيلي بتوخي الحذر والحرص على ضبط النفس «حتى لا تتعرض ارواح مدنيين لا ذنب لهم للخطر»!! ازاء التصعيد الاسرائيلي إلى مستويات غير مسبقة شهد بها العالم ما عدا امريكا.. الخ نبيل شعث اثناء مقابلة له مع كولين باول يوم ٨/١١/٢٠٠١ على الحاجة إلى توفير مراقبين دوليين حتى لو كانوا تابعين لامريكا فقط او لعدد من حلفائها للتواجد بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي كوسيلة فعالة لخفض حدة ومستويات العنف ولراقبة ما يجري على الأرض بينهما، الا ان وزير الخارجية الأمريكية رفض هذا المطلب «ما لم توافق عليه حكومة اسرائيل» الامر الذي لم يتحقق إلى يومنا هذا.

وفي الوقت الذي حض فيه ريتشارد باوتشر الناطق الرسمي باسم الخارجية الأمريكية يوم ٢٦/١١/٢٠٠١ الدول العربية وبالذات مصر والسعودية على الاستجابة لاقترح الدبلوماسي الأمريكي السابق مارتين انديك «بوقف التحريض الذي يمارسونه ضد اسرائيل وشعبها» كمر ضرورة ان تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بوقف الهجمات المروعة التي يتعرض لها الاسرائيليون واعتقال الارهابيين الذين يقفون حجر عثرة في طريق مبادرات السلام التي تسعى اليها واشنطن.

ادلى الرئيس الأمريكي بدهله في الأول من ديسمبر ٢٠٠١ عندما عبر في بيان رئاسي لصديقه اربيل شارون وللشعب الاسرائيلي عن حالة «الحزن والفرح التي انتابته» بعد ابلاغه بالعملية الاستشهادية التي اسفرت عن مقتل ١٠ اسرائيليين وجرح حوالي ١٨٠(٥) ووصفها بانها «تعد من اعمال القتل المتعمد التي لايمكن لأي شخص ذي ضمير حي ان يتحملها ولايمكن لأي قضية ان تبررها»، وبذلك اسقط ان للقضية الفلسطينية الحق في ممارسة أي نوع من أنواع النضال الموجه في المقام الأول إلى الدولة العنصرية التي تحتل اراضي ابنائها وعلن رفض ادارته التام لأي تبرير يطرحوه لتعنيز حقهم المشروع في مقاومة المحتل.

وعلى نفس المنوال سار وزير خارجيته حيث اصدر بياناً شجب فيه العمليات التي شهدتها مدينة القدس خلال شهر يناير ٢٠٠٢ وأوضح بجلاء «دعم امريكا الثابت لاسرائيل ضد الارهاب المؤسس على التعاون الاستراتيجي بين البلدين في هذا الميدان. في نفس الوقت لم تلق الادارة الأمريكية بالا إلى المجهودات التي تبذلها السلطة الوطنية الفلسطينية للتقليل من حجم هذه العمليات بالاستجابة لبعض مقترحاتها أو بالضغط مثلاً على حكومة شارون بإعلان موقف متشدد تجاه سياساتها الاستيطانية أو العمل مع أوروبا لوقف سياسات قزوين اراضي الضفة بمواصلة بناء الجدار العنصري الفاصل بين الجانبين.

وانتهز كولين باول فرصة اللقاء الذي أجرته معه شبكة اخبار C.B.S. ووصف الحادث الذي شهدته مدينة حيفا (٦) بأنه «هجمة دنيشة» و اضاف انها «عمل اجرامي موجه مباشرة إلى الرئيس عرفات يفضح قدرته على ادارة الأراضي التي تقع تحت سلطته وطالبه بالعمل فوراً وبمساعدة أمريكية لو أراد «على تفكيك البنية التحتية للارهاب». هذا في الوقت الذي اجمعت فيه كافة التقارير السياسية والاعلامية على ان هذه العملية جاءت كرد فعل لعلمية الاغتيال التي تعرض لها قبل أيام معدودة رائد كرامي قائد كتائب القسام وأربعة آخرون من قادتها.. التي لم يشجبها أي مسئول أمريكي!!

وبذلك تقدمت الادارة الأمريكية خطوة إلى الامام في مخطط تجريم العمل النضالي الفلسطيني، فلم يعد كافياً لديها ان يتم القاء القبض على الفاعلين وإنما يجب القضاء كلية على المنظمات التي ينتمون اليها حتى لو اقتضى الامر الاستعانة بقوة أمريكية متخصصة، لان هذه الكيانات الارهابية لا تعطل فقط مساعي السلام وإنما تقوض أمن وسلامة اسرائيل وتهدد أيضاً مصداقية السلطة الوطنية.

من هذا المنطلق أصر وزير الخارجية الأمريكية على عدم ممارسة أي ضغوط على اسرائيل لدفعها إلى تخفيف قبضتها ضد الشعب الفلسطيني وفك حصارها لرئيس سلطته الوطنية حيث اعلن يوم ٢٠٠٢/٢/١٢

امام لجنة الميزانية بمجلس الشيوخ «لا يمكن ان نستخدم القروض التي نقدمها لها لاجبارها على اتخاذ نهج يقرب الطرفين إلى طريق السلام لأن شعبها يتعرض كل يوم لهجمات ارهابية»، ووصف الأداء الفلسطيني الأمني بأنه «لا يرقى إلى مستوى المسئولية».

وفي الوقت الذي كانت معارك التطهير العرقي التي تقوم بها القوات الاسرائيلية تضع لمسائنها الأخيرة على انقراض مخيم جنين والتي اسفرت عن مقتل حوالي ٢٠٠ فلسطيني خلال فترة حصار امتدت حوالي عشرة أيام (٢٩ مارس / ١٠ ابريل)، لم يسمع العالم من الادارة الأمريكية سوى توسلات عديدة الجدوى تطالب اسرائيل بسحب قواتها. وعندما صدر قرار بتشكيل لجنة تقصى حقائق دولية للتعرف على ما جرى في المخيم الفلسطيني المنكوب، ايدت واشتظن اسرائيل في قرار عدم تعاملها مع اعضائها كما ابتدأت في تحويل مهمة اللجنة من التقصى إلى عملية مائة للتعرف على ما جرى مما جعل تقريرها الذي صدر بعد عدة أسابيع يأتي بلا لون حيث ادان الجانب الفلسطيني بسبب مقاومته للاحتلال والحصار والتجويع والقتل والترويع.

تواصلت التوجهات الأمريكية تجاه النضال الفلسطيني التحرري وفق هذا النهج الذي يعتبر كفاح كوادره «ارهاباً يجب وقفه ومحاربه واعتقال ومحاكمة مرتكبيه» ويحرض على تفكيك بنيته الظاهرة والباطنة ويطلب بجهد مكثف لرؤية نتائجها الفورية، بلا هوادة وباصرار جامد لا يلين رغم المؤشرات التي تؤكد ان الطريق نحو هذا الهدف محفوف بكل أنواع المخاطر. ولا زالت واشتظن مصممة على وقف كافة اشكال النضال التحرري التي تقوم بها مختلف الفصائل الفلسطينية مرة من منطلق انها لا تخدم مبادرات السلام التي تسعى إلى اقرارها بين الطرفين بالرغم من أنها تغض الطرف عما تقوم به القوات المسلحة الاسرائيلية على مدار الساعة ضد الشعب الفلسطيني بكافة شرائحه ويعدده العالم اكثر تعطيلاً لمسيرة السلام.. ومرة أخرى لانها توجه إلى مدنيين من الاسرائيليين الابرياء وترفض في نفس

الوقت استخدام نفس المنظار لشجب ما يعاني منه آلاف المدنيين الايرانيين من أبناء الشعب الفلسطيني في حياتهم اليومية بسبب سياسات الحصار والتجويع.. ومرة ثالثة لان ما تقوم به العناصر المتطرفة الارهابية من الفلسطينيين تضر ضررا بالغا ببقية الشعب الفلسطيني ورئيس سلطته الوطنية، وتنسى ان سياسة فرق تسد لم تحقق لها نتائج ملموسة حتى الآن.

٤- وضع المنظمات الفلسطينية الاسلامية على لائحة الارهاب..

لم تكن الادارة الامريكية في يوم من الايام من انصار المنظمات الاسلامية خاصة الجهادية منها الا بقدر ما تحققة هذه «الناصرة» من نتائج، ولكنها كانت دوما ضدها في ضوء ما تقفها به الحكومات الاسرائيلية من اباطيل وافتراءات وما تدسه على أجهزتها الأمنية من تقارير.

في حوار أجرته شبكة اخبار C.B.S. الامريكية مع كولين باول يوم ٢٠١٢/٢/٢٠ نفى المسئول الكبير علمه بوجود صلة بين منظمة حماس الفلسطينية وتنظيم القاعدة الذي تحاربه قوات التحالف في افغانستان بقيادة واشنطن، ولكنه اشار اليها في ذات الوقت باعتبارها كيانا «مشيرا للازعاج يتبنى أنشطة ارهابية تتعارض مع المثل الأخلاقية والمبادئ الانسانية» وخاصة ان القضية التي تدافع عنها في رأيه «لاثير القيام بمثل هذه العمليات».

انتكا فيليب ريكز المتحدث الرسمي بالوكالة باسم الخارجية الامريكية على هذا التصريح ونصح الرئيس عرفات في اليوم التالي «بالاصفا» إلى المقترحات التي يعرضها عليه الجنرال زيني والتي تتضمن اجتثاث منظمتي حماس والجهاد من الجذور وتدمير بنيتها التحتية وتحجيف منابعهما البشرية والمادية والمعنوية».

قبل ان يعمل ياسر عرفات بهذه النصائح، اعلن الرئيس جورج دبليو بوش الابن يوم ٢٠١٢/٤/٢٠ في مؤتمر صحفي كان يقف فيه إلى جانبه كل من وزير الخارجية بول أونيل ووزير العدل جون آشكروفت عن قراره الرئاسي بتجميد اربعة ثلاث مؤسسات

فلسطينية لانها تستخدم اموالها في دعم منظمة حماس الارهابية، هي: مؤسسة الأراضي المقدسة الفلسطينية ومقرها مدينة ريتشاردسون بولاية تكساس (٧) ويتكاسن مجاريان هنا بنك الاقصى وبنك بيت المال. قال الرئيس الأمريكي في بيانه «الرسالة التي نبعث بها في ضوء ما اتخذناه اليوم من اجراءات هي ان اولئك الذين يتعاملون مع الارهاب وفق اساليب التجارة لن يكون في مقدورهم بعد اليوم القيام بهذا العمل مع الولايات المتحدة أو من داخلها مع أي مكان في العالم».

وشرح الرئيس الأمريكي مبررات هذا الاجراء قائلا: «ان حماس جماعة متطرفة تدعو إلى تدمير دولة اسرائيل تدميرا كاملا وهي احدى المنظمات الارهابية الاشد فتكا في العالم، خاصة بعد ان اعلنت مسئوليتها عن الهجمات الارهابية التي وقعت مؤخرا داخل اسرائيل منذ بضعة ايام وراح ضحيتها ٦٢ برنا وجرح اكثر من ٢٢٠ شخصا.. وهذه المنظمة مسئولة ايضا عن قتل المئات من الاسرائيليين خلال السنوات الماضية كما تسببت في مقتل امريكيين ضمن قتلى الحوادث الارهابية الذي تعرضت له الجامعة العربية».

اما بول أونيل وزير المالية فقال «سبق ان اعلنا منذ حادث ١١ سبتمبر المشؤم اننا ستلاحق اربعة الارهابيين في كل مكان، ولقد وجدنا ان منظمة حماس ازهقت ارواح الكثيرين وتفاخرت بمسؤوليتها عن اعمال شريرة كان آخرها الهجمات التي روعت المجتمع الاسرائيلي منذ ايام.. لقد اتضح لنا في ضوء العديد من البراهين ان هذه المنظمة ارهابية ذات بعد عالمي» (٨).

وقال جون آشكروفت وزير العدل «اجراء التجميد قانوني ويتسق مع حرب امريكا ضد الارهاب العالمي وصدر ضد منظمة تقوم باعمال عنف تقوض عملية السلام في الشرق الاوسط، وبهذه الرسالة نؤكد ان الولايات المتحدة لن تستخدم بعد الآن كميديا لتمويل الجماعات التي تناهض السلام» (٩).

وجاء في بيان الحقائق الذي اصدره البيت الأبيض في نفس اليوم «منظمة حماس تعتنق أيديولوجية

اسلامية متطرفة تدعو إلى تدمير اسرائيل كلية، وقد اعلنت مسئوليتها عن الهجمات الانتحارية التي وقعت داخل حدود هذه الدولة منذ يومين وأدت إلى مقتل ٢٦ شخصا كما شاركت في مقتل امريكيين من قبل».

واشار البيان إلى سابقة تصنيف حماس بوصفها منظمة ارايية بمقتضى امر رئاسي ثم وفق نصوص قانون مكافحة الارهاب «لأنها تتبع برنامجا يقوم على اشاعة الرعب والارهاب بين سكان اسرائيل المدنيين كما انها تستخدم برامجها الخيرية لتحسين صورتها ولاكساب نفسها سمعة طيبة على المستويين الداخلي والخارجي».

على النقيض من الصورة السوداء التي اشتمل عليها البيان الرئاسي، اشاد المتحدث الرسمي بالوكالة باسم الخارجية الأمريكية يوم ٢٠٠١/١٢/٥ بالمجهود الذي تقوم به اسرائيل في مجال محاربة الارهاب وقال «انها تركز امكانياتها في هذا الخصوص كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية وبقيّة دول العالم المتحضر الذي يساهم في القيام بحرب ضد العمليات غير الانسانية».

لم تكتف قوى الضغط الأمريكية التي تعمل لصالح اسرائيل بقرار وضع منظمة حماس على قائمة الارهاب بل سعت إلى ضم منظمة التحرير الفلسطينية اليها بهدف اغلاق مكتبها بواشنطن وغيرها من المدن الأمريكية مما سيؤدى حتما إلى حرمان السلطة الوطنية من المعونات المالية والقروض التي تقدم اليها.. فقبل نهاية شهر ديسمبر ٢٠٠١ طلب أحد اعضاء الكونجرس ان تقوم وزارة الخارجية بتصنيف منظمة التحرير الفلسطينية «كمنظمة ارايية»، ورغم ان البيت الأبيض لم ينجح في تأجيل هذا القرار الا ان كولين باول انتهنز أول فرصة سنحت امامه وذكر الرئيس ياسر عرفات ان جميع الخيارات مطروحة «ان لم يتخذ اجراء قويا وثابتا ولا رجعة فيه للسيطرة على الارهاب» بما في ذلك قطع العلاقات مع السلطة التي يمثلها.

في ٢١ مارس ٢٠٠٢ جاء الدور على حركة الجهاد الاسلامي الفلسطينية حيث اعلن سكرتير عام وزارة

الخارجية الأمريكية وضعها على لائحة الارهاب بعد ان اعلنت سرايا القدس / الجناح العسكري للحركة مسئوليتها عن العملية الاستشهادية التي قام بها احد كوادرها في قلب المنطقة التجارية بوسط القدس الغربية والتي ادت إلى مقتل ثلاثة اسرائيليين وجرح حوالي ٦٨ آخرين.

تجلبت على المآل نتائج التنسيق السري والعلمي بين الأجهزة المالية والأمنية الاسرائيلية من ناحية ونظيراتها الأمريكية من ناحية أخرى لقطع الطريق على مصادر التمويل المالي التي تنفذ منها منظمة حماس وحركة الجهاد، حين اعلن آفي ديختر رئيس المخابرات العامة الاسرائيلية (الشاباك) يوم ٢٣ يونيو ٢٠٠٣ عن اغلاق مكاتب تابعة لها تعمل في مجال أنشطة تقوم على الاغاثة بحجة أنها «تقوم بتجنيد الانتحاريين وتتكفل بمعيشة عائلاتهم بعد قيامهم بالعمليات الارهابية داخل اسرائيل» كما اعلن عن اقفال حسابات عدة «يشبه في مصادر تمويلها كما يشبه في اوجه نفقاتها».

اما التنسيق بين الأجهزة الأمنية الاسرائيلية والأمريكية من ناحية والأوروبية من ناحية أخرى، فقد أتى بأفضل ثماره عندما اعلن اتحاد الدول الأوروبية انه سيبدأ تطبيق اجراءات حظر فعالة على الجناح السياسي لمنظمة حماس اعتبارا من يوم ٨ سبتمبر ٢٠٠٣ بعد ان طبقه بنجاح ملحوظ على جناحها العسكري منذ حوالي عام. وقال البيان الذي اعلن هذه الخطوة «كان للعملية الارهابية (١٠) التي قامت بها المنظمة يوم ٢٠٠٣/٨/١٩ ولم يكن لها أي مبرر وأدت إلى مقتل ٢٠ شخصا من الابرياء في قلب القدس الغربية، تأثير بشع ومدمر على عملية السلام في الشرق الأوسط».

ترتب على تفعيل هذه القرار اغلاق وتجميد أنشطة الكثير من الجمعيات الخيرية الفلسطينية التي تعمل في مجال جمع التبرعات لعدد من المشاريع الأهلية المقامة في الضفة وغزة والتي يستفيد منها الآلاف من الفقراء والعاطلين والأرامل واليتامى، اما بسبب علاقتها المباشرة بالمنظمة أو لشبهة علاقتها بها.

اما وزارة الخارجية فتوجت مواقفها التصفية ضد الحركات الاسلامية في الشرق الأوسط باعلان خمسة منها يوم ٢٠٠٣/١٠/٢٠ على قائمة المنظمات الارهابية على مستوى العالم والتي تضم ٢٥ منظمة غالبيتها تنتمي إلى كيبانات شرق أوسطية واسلامية هي: حركة حماس ومنظمة الجهاد الاسلامي وجبهة التحرير الفلسطينية (فصيل ابو عباس) والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وكتائب شهداء الاقصى!!

الخاتمة :

في موازاة هذا الموقف الذي تتخذه دولة الهيمنة الكبرى على مستوى العالم من كفاح الشعب الفلسطيني الشرعي للخللاص من الاستعمار الاسرائيلي والعيش حراً داخل حدود دولته المستقلة، تبنت الادارة الأمريكية استراتيجية تهدف إلى دعم المخطط العدواني الاسرائيلي إلى ما لانهائية! عبر المرتكزات الآتية:

١- اعلان التأييد التام لعملياتها العسكرية والاحتلالية أياً كانت مبرراتها ومهما بلغت الاضرار التي تنجم عنها، ويقتد هذا التأييد إلى تصديق الادعاءات الاسرائيلية التي تصور للعالم عدم رغبتها في البقاء طويلاً في أراضي السلطة التي تدخلها بعد أن تنهي مهماتها القتالية الرامية إلى إعادة الاستقرار والأمن إلى المنطقة.

٢- الترويج لحقها في الدفاع عن النفس باعتبار أن ما يقوم به الطرف الفلسطيني الذي تحتل اسرائيل ارضه وتغتصب ثرواته وتقتل ابناؤه من عمليات نضالية يعد اعتداءً على الدولة المحتلة وشعبها، من حقه «كدولة ذات سيادة» ان تتعامل معه بكل ما تملك من وسائل قتالية.

٣- الصمت حيال المجازر التي ترتكبها بها ضد ابناؤه الشعب الفلسطيني حتى لو كانت جماعية كما

حدث بعد انتهاء مذبحة مخيم جنين يوم ١١ ابريل ٢٠٠٢ والتي راح ضحيتها حوالي ٢٠٠ شهيد من كوادر الكفاح الفلسطيني، فبدلاً من ان يصدر البيت الأبيض بيانا يدين فيه الاعمال الاجرامية التي اقدمت عليها قواتها بين صفوف المدنيين طالب الرئيس الأمريكي الجانب الفلسطيني في خطاب القاه يوم ١٧ ابريل ٢٠٠٢ بمعهد فرجينيا العسكري ان يترجموا اقوالهم التي تشجب الارهاب إلى اعمال ملموسة وذات تأثير ايجابي على مسيرة السلام.

٤- تسخير قدراتها في داخل مجلس الأمن لوقف أي قرار دولي يدين اعمالها.. والأداء الأمريكي في هذا الخصوص لا حصر له، لكن أشهره على مستوى الملف الذي بين ايدينا هو موقف واشنطن المتأرجع حيال المطالبة باجراً لتحقيق دولي لإيضاح حقيقة ما جرى فوق أرض مخيم جنين! ففي الوقت الذي ايد فيه الرئيس الأمريكي هذا المطلب اصصر مندوب بلاده في مجلس الأمن على سحب مشروع القرار الذي تقدمت به الحكومة السورية يوم ١٨ ابريل رغم توافقه مع الدعوة الأمريكية حتى تنتهي الاتصالات التي كانت قائمة وقتذاك بين كل من واشنطن وتل أبيب، وعندما توصل الطرفان إلى اتفاق بحول الموقف الأمريكي إلى «إذا كان ولابد من استصدار قرار من مجلس الأمن فليُنص على تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول الأفعال وردود الأفعال التي ارتكبها الطرفان».

هذه المرتكزات الواضحة الصريحة التي تتبناها السياسة الأمريكية تقول للعالم أجمع «اسرائيل الصديق الاستراتيجي لا يصح ابداً» مشاعره خاصة وهو يقف في نفس الخندق محارباً بهجسارة الارهاب الذي تتعقب اشكاله المختلفة في بقاع كثيرة من العالم.. وكل دعاواه مقبولة بلا مناقشة أو تمحيص حتى لو كان الآخرون يرون ما لا نراه.. وكل مطالبه مجابة سواء كانت مادية او معنوية او تسخيروا لادوات الشرعية الدولية»..

الهوامش

(١) صرح الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون في السابع من يناير ٢٠٠٠ أمام حشد من اليهود في نيويورك بأنه لن يكون هناك حل حقيقي للنزاع في الشرق الأوسط الا عن طريق اقامة دولة فلسطينية قادرة على التكيف مع متطلبات الأمن الاسرائيلي وحقائق الجيوجرافية التي تحكم العلاقة بين الطرفين.

- (٢) تناقلت وكالات الأنباء، يوم ١٨ يناير ٢٠٠٢ موضوع هذه المبادرة التي طرحها الأمير عبد الله ولي العهد السعودي، ضمن حديث له مع الصحفي الأمريكي دافع الصيت توماس فريدمان الذي كان يحضر مأدبة غداء في الرياض، داعياً من خلالها إلى اعتراف عربي بإسرائيل مقابل انسحابها من كامل الأراضي العربية إلى حدود بورنة ٦٧ تمهيداً لقيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس.
- (٣) قال الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر رئيس مجلس إدارة مركز كارتر التخصصي في دعم السلام في مقال له بصحيفة نيويورك تايمز يوم ٢١ أبريل ٢٠٠٢ انتقادات السيد عرفات للعنف خالية من المضمون وبلا جدوى حيث اعتاد على إطلاقها باللغة الإنجليزية فقط وبأسلوب ليست فيه جدية.
- (٤) تمت العملية يوم ١٧/١/٢٠٠٢ أمام إحدى غرف فندق حياة / ريجنسي بالقدس الغربية التي كان ينزل بها الوزير الإسرائيلي حيث أطلقت تجاهه ثلاث طلقات من مدسدر كاتم للصوت، وأعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسئوليتها عن الحادث.
- (٥) فجر فلسطينيان نفسيهما مساء الأول من ديسمبر ٢٠٠١ بوسط مدينة القدس الغربية في منطقة تغص بالمطاعم والمقاهي، كما انفجرت بعد وقت قصير من وقوع العملية سيارة مفخخة كانت تقف في مكان قريب من الحادث.
- (٦) جرت يوم ٢٢/١/٢٠٠٢ عملية تبادل لإطلاق النار أصيب خلالها ٣ إسرائيلي بجراح، وصفها المتحدث باسم الخارجية الأمريكية بأنها عملية إرهابية لا يمكن القبول بمبرراتها لأنها تؤدي إلى مقتل مدنيين أبرياء.
- (٧) أعلن عن قيامها في كاليفورنيا باسم صندوق الأرض المحتلة باعتبارها مؤسسة خيرية معفاة من الضرائب وليست جمعية دينية، وفي عام ٩٢ تحولت إلى مؤسسة الأرض المحتلة وانتقلت إلى مدينة رينشاردسون بنكساس وحقت توسعاً ملحوظاً حيث أصبحت لها مكاتب في كل من كاليفورنيا ونيوجيرسي والبنوي.
- (٨) بقصد انفجار العبوة الناسفة التي وضعت في كافيتريا بالجامعة العبرية وأدت يوم ١/٨/٢٠٠١ إلى مقتل أشخاص وجرح حوالي ٨٦ معظمهم من الطلاب.
- (٩) تقول الشهادات القضائية التي نشرت في الصحف أن موسى أبو مرزوق وصف مؤسسة الأرض المقدسة في التحقيقات التي أجرتها معه وزارة العدل الأمريكية بأنها إرهابية وأنها الكيان الرسمي الذي يقوم بجمع الأموال لحساب منظمة حماس داخل أمريكا.
- (١٠) وقعت العملية الانتحارية بعد أن فجر فلسطيني نفسه داخل سيارة لنقل الركاب كانت تسير في شارع بارليف بحي النبي صمويل، وقد تبنت منظمة حماس وحركة الجهاد الإسلامي المسئولية عنها.



«القصور الذاتي في حركة التاريخ»

١- مدخل نظري

الأستاذ المهندس/ علي نجيب(*)

الموجود في مياه البحر كيف تكون؟ هل يحضر كما يحضر في المعمل أو بطريقة أخرى! نحن نعرف أن ذلك هو كلوريد الصوديوم ونستطيع أن نقول أن كلوريد الصوديوم يحضر بالطريقة كذا..... ولدينا إدراك عن كلوريد الصوديوم أما كلوريد الصوديوم الموجود في الطبيعة فكيف تكون عمله؟ لا أحد يعرف كيف تكون..... توجد نظريات في علم الجيولوجيا تشرح هذا الموضوع وهي مجرد نظريات تتغير..... وبالتالي عندما نتحدث عن القصور الذاتي في حركة التاريخ لا نأخذ الموضوع كما لو كان تجربة معملية أو نظرية حاسمة قاطعة وإنما مجرد إدراك أو وجهة نظر على الأكثر نطمح أن يكون إدراكاً معقولاً وليس بالضرورة أن يكون مقبولاً.

وسأعطي مجموعة أمثلة عما نسميه القصور الذاتي في حركة التاريخ
سنبداً بمثل مصري جداً: كيف انهارت ديانة آمون وانهارت معها الدولة الحديثة والحضارة الفرعونية؟
ابتدأت الدولة الحديثة الفرعونية بطرد الهكسوس بواسطة أمراء طيبة ولاشك في الدور الذي قامت به المؤسسة الدينية للإله آمون الذي جيش عملية الطرد

تعريف «القصور الذاتي»: يعني تعبير القصور الذاتي ببساطة أنه إذا كنت تجري وتمشيت في حجرة فإن قدمك تقف ولكن يظل جسمك منطلقاً حتى تسقط على الأرض.

بالطبع توجد شروح في علم الميكانيكا للقصور الذاتي وإنما المفهوم العام هو أن الحركة التي تصيبها عشرة تظل منطلقة إلى أن تقع أو تسقط وهذا مفهوم بسيط جداً.

قبل الحديث عن القصور الذاتي أحب أن أقول أنني لا أطرح نظرية ولا أطرح علماً بقينا حيث إن رأيي في العلم عموماً أنه مجرد تصور للواقع تعمل فيه ملكاتنا الفكرية على أن هذا التصور متغير بقدر تغير العلم ولكي نبين الفرق بين التصور والواقع نضرب هذا المثل البسيط: كلنا نعرف «ملح الطعام» الذي هو كلوريد صوديوم وأي كيميائي يستطيع أن يقول لكم عدة طرق لتحضير كلوريد الصوديوم وكل مرة نحضره في المعمل يثبت لكم أنه هو كلوريد الصوديوم الحقيقي وإنما هل تصورنا أو أدركنا أن تكوين كلوريد الصوديوم في المعمل يعطينا إدراكاً بحقيقة تكوين مئات بل آلاف ملايين الأطنان من كلوريد الصوديوم

(*) باحث في الدراسات الاقتصادية - الاجتماعية.

أن الضعف والتناقض ما بين الكهنة والفرعون في الأسرة الثامنة عشرة لم يبدأ بإختاتون وإنما بدأ قبل إختاتون، حين كان الخلاف محتدماً حول تعيين كبير الكهنة وإصرار الفرعون على استخدام حقه في ذلك. ولقد وصل التناقض إلى أنه - إلى أن إختاتون - كان يجب أن تكون هناك وقفة حاسمة ما بين مؤسسة الكهنة والفرعون.

فما الذي حدث عندما ضرب الفرعون مؤسسة الكهنة؟ إن ضرب إختاتون لمؤسسة الكهنة هو في الواقع ضرب لمؤسسة الدولة.

كانت قيمة إختاتون أنه الذي نادى بالتوحيد والذي قال أن الإله آتون هو الإله الوحيد لكن فكرة الإله الوحيد أخذت تتحول أكثر فأكثر إلى آمون نفسه. وعند مراجعة صفات آمون نجد أنه يكتسب أكثر صفات التوحيد إذ توحّد مع الإله رع إله الشمس وأصبح المسيطر على معابد كافة الآلهة الأخرى المحلية واكتسب صفات غيبية مثل الإله غير المرئي الذي لا تراه.....

على أنه عندما ضرب أساساً مؤسسة الكهنة أضعف المؤسسة المركزية في الدولة بغير شك وكان نتيجة لذلك أن قدرته على السيطرة على الجيش ضعفت ويتضح ذلك عندما نقرأ استغاثات أمراء سوريا بإختاتون من هجوم الحيشيين..... هل من المعقول أن الفرعون الجبار الذي بنادي بالتوحيد كدين لكل شعوب الامبراطورية يكون عاجزاً عن حماية الامبراطورية؟ لقد كان بالفعل عاجزاً عن حماية الامبراطورية..... لم يكن متغافلاً للدرجة أن تضع سوريا ولكن الذي حدث هو أن الدولة ضعفت، وفي هذا الوقت كان المتوقع أن هذه المؤسسة التي هي داخلية مع الجهاز الإداري وهي داخلية مع قيادة الجيش أن تقوم بانقلاب وسواء حدث بالفعل أو بإقام تصفية ديانة إختاتون بعد موته وبداية الأسرة التاسعة عشرة. على أنه في هذه الفترة حدث لديانة آمون شيء غريب جداً. كلما اغتننت المؤسسة الكهنوتية كلما بعدت عن

هذه. وكان هذا دور كهنة آمون ولأن آمون هو إله طيبة فقد أصبح كبير الآلهة وحيث إن نفوذ الإله آمون أصبح قوياً مع طرد الهكسوس فلأول مرة أصبح في مصر إدراك حقيقي لفداحة الخطر الخارجي ونتيجة لذلك أصبحت الدولة الحديثة هي الدولة التي صنعت الإمبراطورية بالتوسع في بلاد الشام حتى الفرات. إن التوسع الإمبراطوري في عهد الفراعنة تم أساساً في الدولة الحديثة بداية من الأسرة الثامنة عشرة فما الذي حدث في المؤسسة الكهنوتية الخاصة بآمون في الأسرة الثامنة عشرة؟

وعندما نتحدث عن المؤسسة الكهنوتية نجد أنها في الحقيقة ليست فقط كهنوتية إذ أن الذي يراجع أسماء أو ألقاب كبار موظفي الدولة أو ألقاب الكهنة يجد أن مبعوث الفرعون في المكان كذا وكاهن الإله آمون بمعنى أن المؤسسة الكهنوتية كانت مؤسسة حقيقية لها تأثيرها في كل أمور الدولة..... ما الذي حدث لهذه المؤسسة بعد أن قويت الدولة واتسعت وأصبحت إمبراطورية؟

إن الهبات التي وصلت لمعابد آمون كانت مهولة..... والهبات والأوقاف والأراضي التي أوقفت على معابد آمون كانت كبيرة جداً ولكن هل كان الإله آمون يأكل؟ الهبات التي كانت تذهب إليه..... ماذا كان يفعل بها؟ كانت هذه الهبات للمكهنة....

كانت هذه الهبات للمؤسسة التي بلغت ثلث الأراضي في مصر وكانت موقوفة على المؤسسة الكهنوتية.... وكان لذلك نتيجتان الأولى: أكلت من الربع الذي كان يأخذه الفرعون، وكانت هذه الهبات معفاة من الضرائب وبالتالي كان جزء كبير من دخل الدولة المركزية يوزع لصالح الكهنة وليس هذا فقط وإنما خلقت تركيبة اجتماعية في السلطة لها مصالح متناقضة من ناحية مع الفرعون ومن ناحية أخرى متناقضة مع باقي الناس.

ولهذا ضعفت الدولة في مصر نتيجة لتآكل الربع الفرعوني وهو الدخل الذي كان يحصل عليه الفرعون والذي كان يتفق منه على الجيش وعلى الأعمال الهامة؟ على الري وعلى مؤسسة الرئاسة نفسها على

الشعب ووصل الأمر في نهاية الدولة الحديثة أن الشعب لم يعد يدخل معاهد آمون بل كان يتعبد لتمثال موضوع بجوار الباب.....

لقد اتعبد الشعب عن ديانة آمون. والأخطر من ذلك أيضاً أنه نتيجة افتضاح أن ديانة آمون هي ديانة الطبقة ذات المصالح التميزية التي تعيش على سلطة فرعون بدأت تظهر الديانة القديمة الشعبية ديانة أوزير. ولهذا نجد أن ارتفاع قيمة وتوسع ديانة أوزير مرتبط بتآكل ديانة آمون واقتصادها على الطبقة التميزية، من هذا قد يتضح معنى القصور الذاتي فما هو القصور الذاتي في هذا الحديث التاريخي؟ القصور الذاتي هنا هو أن هذه الطبقة أصبحت مصلحتها متعارضة مع مصلحة الدولة وعندما دخل الفرس تواطأ الكهنة لمصاحبة مصالحهم معهم ولهذا نجد أن كبار الكهنة الذين تميزوا بمناصب مثل التي أخذوها عن الفرعون أصبحوا من خدم الغازي الفارسي.

كيف يمكن للمؤسسة الكهنوتية التي كانت هي قيادة الحركة الوطنية أيام الهكسوس وكانت هي قيادة طرد الغازي، وابتعدت نتيجة لتضخمها وتوسعها وغناها عن الشعب بعد أن استولت على سلطة الفرعون وتواطأت مع الغازي الفارسي وليس ذلك فقط بل نجد أن مؤسسة الكهنة في ابتعادها وتميزها الطيفي وصل الأمر في نهاية الدولة الحديثة في الأسرة السادسة والعشرين أن الفرعون «حاري حور» كان كبير الكهنة. وكان هذا الفرعون يمثل نهاية الإنحدار التام للدولة الفرعونية، ليس هذا فقط وإنما نفس هذه المؤسسة اغتنت من خلال قيامها بهذا العمل من خلال انتصارات الدولة التي طردت الهكسوس وتوسعت إمبراطورياً نجد أن هذه الطبقة التي أصبح لها مصالح متميزة لم تتواطأ مع الفرس فقط بل تواطأت كذلك مع اليونان. وعندما جاء الاسكندر ألهوه وجعلوه ابن آمون. وعندما حكم البطالمة مصر استمرت هذه المؤسسة رغم ضعفها واستمر إعطاء الحكم البطلمي صلاحيات لها مثل: حق الالتجاء للمعابد وهذا الحق لم يسقط إلا بدخول الرومان. بعد أن زالت أياهم لم يعد لهم قيمة وبالتالي لم يعد للرومان أنهم يستحقون

أن يحتفظوا بامتياز اللجوء للمعابد. ولنا أن نلاحظ أن هذا النموذج امتاز بالعديد من الصفات كالقوة في الحركة الوطنية ثم الثراء والنمو ومن خلال ذلك تحول إلى هدم النظام الذي قام عليه.....

إن التفسير الذي تم في طبقة الكهنة كان أحد المؤشرات الأساسية لإنهيار الدولة الفرعونية وكان ذلك نموذجاً بسيطاً ولا مجال للتوسع فيه أكثر من ذلك إنما أردت أن أعطي نموذجاً يوضح كيف أن الطبقة أو الفئة الاجتماعية عندما تحولت من خلال غوها وانتصارها وأصبحت صاحبة مصالح، تحولت إلى خيانة المصالح التي قامت عليها وهذا هو ما أسميه حركة القصور الذاتي إذ أنهم استمروا في السير في هذا الطريق إلى أن انهارت الدولة.

هناك مثل آخر قد يبدو لنا غريباً جداً ولكنه من نفس النوع..... فالثورة البلشفية قامت سنة ١٩١٧ والخط الأساسي هو أنه لو أن الطبقة العاملة استولت على السلطة فبإمكانها أن تقيم مجتمعاً اشتراكياً. لنبحث إذن في قضية «السلطة» ونتبين ماذا فعلت في المجتمع الجديد؟

لقد استولى الحزب البلشفي الثوري ذو التنظيم العسكري الحديدي على مراكز السلطة بحركة ثورية جبارة وصنع سلطة جديدة. فماذا حدث في السلطة؟ عندما نهضت تسلسل فكر السلطة في الاتحاد السوفيتي نجد أن أول شعار كان (كل السلطة من أجل السوفييت) على أن السوفييت كان يسيطر على انتخاباتهم الحزب الشيوعي. وبعد فترة أصبحت كل السلطة للحزب لم تعد سلطة للسوفييت إذ أنه بعد فترة أصبحت السلطة للمؤتمر ثم بعد فترة أصبحت للمكتب السياسي ثم للسكرتارية. لماذا؟ ما هي آليات التفاعل في السلطة التي جعلتهم يصلون لذلك؟ أنا أقول أنك في أي ثورة ذات منظور اجتماعي تكون السلطة هي القضية رقم صفر وليست رقم (١) ويتم الاحتفاظ بالسلطة بخلق آليات من داخل السلطة هي التي تغيرها بالطبع ولو أن العالم «يوتوبيا» عالماً مثالياً وليس إنسانياً واقعياً لكان من الممكن أن تكون كل السلطة للسوفييت مما يعني أن

بتغيير جهاز تسميه جهاز الحزب وجعلته على مقاسك بالإرهاب والرشوة وخلقت طبقة ولاداعي لأن نسميها طبقة نستطيع أن نطلق عليها بالتعبير البروسي «كاست» هذه الطبقة أصبحت لها امتيازات. إذا كنت قائداً في الحزب وتنال الرضا يصبح عندك فيلا في الريف والسيارة والخدمة والحلات الخاصة التي تشتري منها بل أيضاً المستشفيات الخاصة التي تعالج فيها. هذا الوضع استمر لدرجة أن جهاز السلطة نفسه تفسخ... كان يحتفظ بالسلطة نعم، لكن الجهاز تفسخ وليس ذلك فقط بل تسلمت داخله مصالح نسميها مصالح الحلف أو مصالح الشراكة العسكرية الصناعية... دخلت في برامج تسليح في الوقت الذي لم تكن فيه جوارب للسيدات ولم يحدث توسع في السلع الاستهلاكية اللازمة للشعب العامل... هل معقول؟ لكن لم تحل مشكلة الإسكان رغم أنك كنت تمتلك أحسن طائرات وأفضل صواريخ ومحطات ذرية جيدة... ويرغم ذلك لم تقم بحل المشكلة لأنه في آليات السيطرة على السلطة لم تتمكن طبقات الشعب العامل أن تكون في السلطة لأنها لو كانت في السلطة ستخرج عن الجهاز الحكم الذي تحكم به. نقول في مدى خمسين عاماً كان من الممكن خلق جهاز أوسع أكثر تعبيراً عن مصالح الناس ويكون هو جهاز اشتراكي وإنما الذي يفعل ذلك ليس الأدبيين بل الملائكة. الذي حدث أن آلية الاحتفاظ بالسلطة كانت هي المعول الأساسي في تفجير التجربة السوفيتية من الداخل وإلى أن مات «ستالين» جاء «خرشوف» وأراد أن يرجع للوراء خطورة للشعب العامل حتى يعطي فرصة التعبير للطبقات صاحبة المصلحة، عزل على الفور بواسطة الكوادر القيادية وجاء «بريجنيف» عهد الركود العظيم. إنه العهد الذي فيه تغفن المجتمع تماماً، وعندما أتى جورباتشوف كان الموضوع جاهزاً تماماً أن يحدث له Implosion انهيار إلى الداخل، أما الذي استولى على المؤسسات المهولة التي أقامها وصنعها الشعب السوفيتي فهم الكوادر الحزبية الـ K G B والقيادات الحزبية والمافيا والذين أصبحوا هم أيضاً جزءاً من المافيا، هذه التجربة قريبة جداً من

كل السلطة للعمال والفلاحين والجنود ووقتها كان من السهل أن العمال والفلاحين والجنود هم الذين يقدمون ممثلين عنهم. على أن معنى ذلك تجميع كيانات الجهاز الذي استولى على السلطة وبالتالي نقول بالطبع وإذا كنا نحلم لا أن نفكر..... ننسئ لو أن المجتمع السوفيتي مجتمع ديمقراطي لاحظ تعبير «لو كان ديمقراطياً» أي إذا كانت فيه ديمقراطية. وهذا ما أسميه على حد تعبير القانونيين «مصادرة على المطلوب» لماذا مصادرة على المطلوب؟

الديمقراطية هي آلية للتفاعل الاجتماعي تحقق مصالح الطبقة صاحبة المصلحة هذه الآلية لا تتحقق إلا إذا كان هناك قدر من التوافق الاجتماعي يسمح بحل هذه المصالح بالحوار وليس بالسيف.

والثورة ذات مضمون اجتماعي وفي البداية أساساً لا يوجد توافق، وإلا لا توجد ثورة من البداية. ولهذا احتمال حل المشاكل بالكلام بالآليات ديمقراطية منعقدة وبالتالي يفترض لحل المشاكل أنه لا بد أن يكون هناك ديمقراطية والديمقراطية لاتأتي إلا بعد حل المشاكل وتماشي: لماذا بعد خمسين سنة أو ستين سنة كان من الممكن خلالها الوصول لقدر من التوافق الاجتماعي بحيث يقبل المجتمع القيم الجديدة للمجتمع الاشتراكي لماذا عجزت السلطة الجبرية عن ذلك؟ هيا بنا نرى ما هي آليات التفاعل داخل السلطة:

كانت آليات التفاعل داخل السلطة داخل الثورة السوفيتية سواء بسواء، كما كانت داخل الثورة الفرنسية..... وهناك تعبير يقول «إن الثورة تاكل أبناءها» الحقيقة أن الصراع على السلطة هو الذي يأكل أبناء الثورة. ستالين في السلطة صفى الحزب صفى الغالبية الساحقة من الكوادر التي كانت بالفعل تحمل البنادق وترتدي البلاطي وأخذت السلطة الخلاقات الأيديولوجية التي أثبتت وقتها عندما نستعرضها الآن تكاد تدعو للتعجب... على ماذا كانوا يتصارعون؟

الصراع الحقيقي على السلطة تمثّل في: هل ستالين كان يحكم فقط بالفكر أم كان يحكم بالسيف وبالرشوة؟ وكيف قمت من أجل الاحتفاظ بالسلطة

الإقطاع الأوروبي؟ وهل الثورة الصناعية هي التي أوجدت كل ذلك؟ أم نرى نشأة الرأسمالية الأوروبية، ومنذ متى نشأت؟

أخذت تنشأ الرأسمالية الأوروبية منذ القرن الرابع عشر والقرن الخامس عشر، وكانت البندقية مدينة رأسمالية، مدينة تجار وذات إمبراطورية ولهذا ليس صحيحاً أن نقول أن الإمبراطورية هي المرحلة الأخيرة من تطور الرأسمالية إذ أن الإمبراطورية كانت موجودة منذ بداية الرأسمالية فبمجرد حدوث رأسمالية نشطة صنعت توسعاً إمبراطورياً وبالرغم من أن هذا التوسع الإمبراطوري أخذ بالفعل شكل السيطرة على خطوط ومراكز التجارة، فإن خطوط ومراكز التجارة في أوروبا، كان يقابلها خطوط مراكز للتجارة في الشرق. لكن لماذا وجدت مراكز رأسمالية في أوروبا ولم تكن موجودة في الشرق؟ الحقيقة أن ما يسمى بالإقطاع الشرقي كان قوياً جداً وكانت التجارة موجودة ولكن الربح كله كان للملك أو للخليفة أو للسultan في حين أنه في أوروبا كان نتيجة لضعف الإقطاع الذي نجم عن حركات الهجرة المستمرة المتتالية، في دول أوروبا حدث بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية تفكك في الدولة، فجنوا أصبحت دولة، والبندقية أصبحت دولة وناپولي أصبحت دولة، نقول أنها على علاقة تبعية أو موازنة مع سلطة أو ملك ما، إنما عملياً كانت توجد دول مهيمنة على الجهاز المالي والضريبي وتستخدم الطرق الجديدة في التعامل مع المال مثل الكمبيوتر والاستئذان والبنك... إلخ التي هي أشكال من حركة رأس المال ومن تداول رأس المال. ولم يكن موجوداً مثل هذا التداول في الدول الشرقية، الهند كانت فيها صناعة نسيج متقدمة جداً وكانت تصدر لإنجلترا ومع ذلك سنرى ما الذي حدث ولماذا أصبحت إنجلترا هي أول دولة صناعية؟ لقد انتقلت المراكز المالية والتجارية من عدة مدن من البندقية لجنوا لناپولي لمجموعة مدن الهانزا لأنتورب ثم لندن، ولم تكن هناك سلطة مركزية تستطيع التحكم في هذا الانتقال، كان متعاشياً مع شكل الحكومات الموجودة هناك، على أن هذا النوع من التركيز المالي والسيطرة على حركة التجارة لم يكن

تجربة الفراعنة لكي تحتفظ بالسلطة. وعملية الاحتفاظ بالسلطة بهذه الطريقة تعني تعطيم الهدف الذي من أجله قامت هذه السلطة. إن آلية التوسع في السلطة المركزة فيها وفقدان الأطراف الأخرى القدرة على التحرك هو ما نسميه القصور الذاتي من الداخل «من داخل الموضوع» ويظهر لنا في تجربتين غريبتين جداً سواء الفرعونية أو السوفيتية ولكن نفس المشكلة نجدها في الثورات ذات المضمون الاجتماعي، والثورة الفرنسية قامت بشعار (حرية، إخاء، مساواة) وبدأ الصراع على السلطة وعندما انتهوا من ذبح الطبقات القديمة استأنفوا في الطبقات الجديدة، في القيادات الجديدة من أول ميرابو ودانتون إلى روبسبير والسؤال هو إلام انتهت؟ انتهت بديكتاتور اسمه نابليون أين الحرية والإخاء والمساواة مع وجود ديكاتور؟ ثورة الحرية والإخاء والمساواة أفرزت ديكاتوراً أفنى شباب فرنسا لمدة ١٥ سنة وعندما انهزم عاد البوربون ثورة ١٨٣٠، ١٨٤٨ ونابليون الثالث. كل ذلك ولم ينهض الشعب الفرنسي من قضية الصراع على السلطة إلا بعد هزيمة ١٨٧٠ هذه الهزيمة الذي كان أحد محرركاتها التدخل الأجنبي خوفاً من التحول الاشتراكي، ولنا هنا وقفة، فهنا الصراع داخل السلطة أو آليات تفاعل السلطة من داخل المجتمع هو الذي أدى إلى تهمد الهدف الذي قامت من أجله.

النموذج الثالث: العالم حتى قيام الثورة الصناعية (عالم ما قبل الرأسمالية كما أطلقوا عليه) والمجال ليس مجال الدخول في مثل هذه التعريفات والتعابير (والسؤال هو: لماذا قام هذا النوع من الرأسمالية في أوروبا؟ وهل الرأسمالية في أوروبا التي نتحدث عنها قامت فقط في الثورة الصناعية؟ أم هي شيء أقدم؟ ولماذا قامت بلد كالهند أو الصين أو حتى مصر بدون الحاجة إلى أوروبا. وحتى القرن الخامس عشر والسادس عشر كان باقي العالم في غنى أوروبا، ما الذي جعل كل هذا التغيير يحدث في أوروبا ولا يحدث في بلد مثل الهند أو الصين؟ يستخدم تعبير «الاستبداد الشرقي أو الإقطاع الشرقي» للتفسير ولكن لماذا وجد كل ذلك في

على أن الذي كان يحرك التكنولوجيا هو الحصول على أعلى معدل ربح، وسوف تفسر كيف أن المعدل العالي للربح هو القصور الذاتي في المثل الأخير.

كيف يكون ذلك؟ إن الهند تنتج نسيجاً مثلاً يكلفها ٩ قروش وتبيعه بـ ١٠ قروش. الإنجليز فكفوا من إنتاج هذا النسيج بقرشين، بماذا سيبيعونه؟ بثلاثة، وإذا باع بـ ١٠ سينافس الهند ولكنهم يبيعونه بـ ٨ قروش بحيث أن الهند لابد أن توقف بيعه، إن الفرق من ٢ إلى ٨ واحد منهم هو ربح رأس المال وهو ما نسميه أجرة استخدام رأس المال والباقي يعتبر ربحاً تكنولوجياً، وكان هذا الربح في بداية الثورة الصناعية في إنجلترا يقفز إلى ٢٠٠٪. ٣٠٠٪ من قيمة الإنتاج إنها أرباح مهولة، ليس هذا فقط ولكنه أيضاً ضرب الصناعة في الهند، وإذا تسامحت هل استمر كذلك؟ طبعاً لا فسبحان الدائم، ففي الوقت الذي صنعت فيه إنجلترا هذه الثقلة بدأت أوروبا تنقل منها فبعدما كانت إنجلترا تصدر النسيج الرخيص لأوروبا بدأت أوروبا تستعمل صناعة الغزل والنسيج الرخيص، وبدأ تصدير الإنجليز لأوروبا يقل ويتحول لبلاد العالم الثالث، إلى الهند وإلى أمريكا وإلى أمريكا اللاتينية. وبعد المرحلة الأولى لم يعد النسيج وحده وإنما أصبح الصلب، الفرن العالي، البخار، الغلاية، القوى المحركة الجديدة، ووجدت حزمة من التكنولوجيات أصبحت الظروف ملائمة تماماً لاستخدامها. وفي هذه الفترة حققت إنجلترا النقلة التي نسميها الثورة الصناعية، فبعد فترة بدأ تآكل ربح التكنولوجيا لأن أوروبا أيضاً بدأت تباع بسعر رخيص، ليس هذا فقط بل وصل الأمر إلى أن بدأت تحدث استثمارات إنجليزية في الهند... لماذا كان رأس المال الإنجليزي في الأول أو في البداية هو الذي ينتج ما يغطي سوقه المحلية ويصدر، ويحقق معدلات ربح عالية جداً الذي يتضمن ربحاً تكنولوجياً، وهذا الربح التكنولوجي بدأ يقل لسببين: الأجور ترتفع فالتضخم ظاهرة في بنية نظام الإنتاج الرأسمالي نفسه، لأنك لكي تأخذ عمالاً من الزراعة تدفع لهم أجوراً أعلى فترتفع الأجور، ولكي تأخذ عمالاً من النسيج ليعملوا

موجوداً في بلد مثل مصر ولا في الإمبراطورية العثمانية ولا في الهند، إلى أن أتت الثورة الصناعية في إنجلترا. ويتصور بعض الناس أن الثورة الصناعية نتجت لأن هناك عبقرية اخترع النول وعبقرية آخر عمل الغزل، على أن هذا التصور غير سليم، فالريف الإنجليزي كان رأسمالياً قبل الثورة الصناعية وكانت علاقات الملكية الزراعية مستقرة والإيجار التقدي كان موجوداً قبل الثورة الصناعية، وبالتالي فإن إنجلترا عندما ضربت أتورب أو عندما احتلت مركز الصدارة في التجارة كان عندها سوق يسمح لها بهذا التوسع، وإذا تسامحت وماذا عن فرنسا؟ فالواقع أن أمراً غريباً للغاية هو الذي كان عائناً دون تحقيق ذلك، فلقد كانت أول دول قامت فيها حكومة مركزية في أوروبا وبالتالي عطلت التحول الذي تم في أتورب كما عطلت التحول الذي تم في لندن، إنما هذه البلاد نتيجة لأن حركة رأس المال لم يكن هناك ما يحكمها فقد تمت وتوسعت وبالتالي فإن النظام الذي نسميه الإقطاع الشرقي مجازاً كان قوياً لدرجة تمنع التطور، في الوقت الذي كان فيه العالم الآخر يتطور لأن إقطاعه كان ضعيفاً، وبالتالي خلق أشكالاً من التنظيم الاقتصادي يسمح بأن يقضي عليه، ويبين هذا المثل كيف أن نظاماً نتيجة لقوته يصاب بجمود في الوقت الذي يتغير فيه العالم فيسببه، وهذا أيضاً شكل من أشكال القصور الذاتي.

النقطة الأخيرة: أو المثل الأخير الذي أريد أن أضربه على القصور الذاتي هو أن إنجلترا تم فيها ما يسمى الثورة الصناعية وهذه الثورة بجانب ما قلنا عن وجود مراكز تجارية ومالية نشطة جداً تركزت في لندن ولأن الجزر البريطانية كانت محكومة بنشاط لندن وبالتالي أصبح يوجد تركيز لرأس المال يسمح بالاستفادة من حزمة التكنولوجيات التي ظهرت في ذلك الوقت، على أن الحزمة من التكنولوجيا لم تكن ترقاً ميسراً إنما كانت ثمرة احتياج حقيقي لها، فإنجلترا منذ متى وهي تستورد النسيج؟ وبعد ابتدائها بعملية تحسين نسيجها منعت استيراد النسيج من الهند وأخذت تستورده لإعادة تصديره لأوروبا،

في الحديد ترفع الأجور..... كان الارتفاع مستمرًا للأجور وهذا الارتفاع صحي إذ يعبر هذا الارتفاع عن سوق مشتريات وبالتالي أخذ الربح التكنولوجي يتآكل، وأخذ رأس المال يقاوم تآكل الربح التكنولوجي بأن يدخل في تحالفات احتكارية وأخذ جزء من الربح التكنولوجي الذي قد يتحول إلى ربح احتكاري، ولكن حتى هذا أخذ يتآكل... لماذا؟ لأن العالم يتحرك ويتوسع في الإنتاج وأصبح المنتج الذي كنت تبيعه وحده يبيعه الآخرون وأخذ سعره ينخفض.

في الفترة الخاصة بالربح التكنولوجي والربح الاحتكاري يتم في الاقتصاد كالاقتصاد الإنجليزي، كمية كبيرة جداً من المدخرات، كمية كبيرة من رأس المال الجاهز والذي لن يكون هناك بعد فترة داخل إنجلترا مجال لتحقيق معدلات ربح عالية إذا تم استخدامه وبالتالي بدأ بصدر، إذ نجد في الفترة بين ١٧٧٠ - ١٨٧٠ أن كمية رؤوس الأموال المستثمرة خارج إنجلترا أصبحت أكثر من رؤوس الأموال الإنجليزية المستثمرة داخل إنجلترا سواء من السكك الحديدية في أمريكا أو حتى في تصنيع دول مثل الهند لماذا؟ لأنني بالفعل أحقق مكسباً في النسيج وأدفع أجوراً عالية في إنجلترا أما إذا تم استخدام رأس المال هذا في الأجور المنخفضة في الهند فسوف أحقق مكسباً أكثر وبالتالي فإن الصناعات التي قامت عليها الثورة الصناعية تنبثق في التآكل، ولهذا فإن رؤوس الأموال الكبيرة تستثمر في الخارج لأنها تحقق معدلات ربح أعلى هناك، كما نجد أن الصناعات التي قامت عليها الثورة الصناعية في إنجلترا يتآكل معدل ربحها وتدخل كذلك فيما يسمى بصناعات الشمس الغارية. أين صناعة النسيج في إنجلترا اليوم؟ إن إنجلترا في نهاية القرن الـ ١٩ كانت قد فقدت الريادة في الصلب وفي النسيج وفي الفحم، وكانت قد فقدت القيادة في كل الصناعات القديمة في الوقت الذي تحولت فيه لندن إلى بؤرة رأس المال في العالم، وأصبحت مركز التمويل العالمي في الوقت الذي كانت فيه الصناعة الإنجليزية تتآكل وأدى هذا التآكل في نهاية القرن الـ ١٩ إلى أن تفقد إنجلترا

القيادة الصناعية وتعيش على ربح استثماراتها في الخارج. كان هذا الأمر وهذه الميشة بشكل خطيرة كبيرة جداً لأن قدرتك الحقيقية هي على إحداث قيمة مضافة في الداخل، داخل اقتصادك الذاتي ولهذا فإن إنجلترا سبقتها العديد من الدول كألمانيا وأمريكا، أما فرنسا فأصبحت قريبة منها وبالتالي كانت أزمة الحرب العالمية الأولى أزمة متوقعة.

لماذا كانت إنجلترا تمثل كل هذه الإمبراطورية؟ وكان من الطبيعي أن الذي لم تخسره إنجلترا على المدى البعيد خلال تآكل قدراتها حتى المالية في الخارج أخذت تفقده من خلال تآكل مدخراتها في الخارج كتمن للحرب، وعندما بدأت الحرب الأولى فقدت جزءاً كبيراً وإلى أن اندلعت الحرب العالمية الثانية كانت قد سلمت كل مدخراتها لأمريكا وتحولت إلى دولة درجة ثانية في حين أن ألمانيا التي هزمت في هذه الحرب وقفت على قدميها مرة أخرى لأنها لم تكن تعتمد على الربح في اقتصادها، وقفت على قدميها في وقت أسرع، وهذا يدل على شيء بالغ الغرابة كيف أن المنهزمين استطاعوا أن يقفوا على أقدامهم مرة أخرى على حين أن المنتصرين تحولوا إلى دولة من الدرجة الثانية؟ إن الوضع الذي كانت فيه إنجلترا في نهاية القرن الـ ١٩ والناتج عن أن معدل الربح أو السعي وراء الربح هو الذي سبب القصور الذاتي في الاقتصاد الإنجليزي. هل وجود عامل أساسي وراء دفعك للأمام يكون هو سبب توقفك؟ هذا هو الأمر المتوقع. ففي السياسة يقولون إذا رسمت خطأ سياسياً ناجحاً لا بد لك من أن تغيره لأن هذا الخط كان ناجحاً في الواقع القديم، وأصبح هناك واقع جديد ولهذا لا بد من تغيير هذا الخط السياسي، لأن الواقع الجديد يلزمه خط سياسي جديد، فإذا وقفنا وأمعنا النظر في الظاهرة التي يوجد فيها الاقتصاد الإنجليزي في نهاية القرن الـ ١٩ لوجدنا أنها مشابهة تماماً للاقتصاد الأمريكي في نهاية القرن العشرين إذ أنه في القرن الثامن عشر بدأت الثورة الصناعية الخاصة بالاقتصاد الإنجليزي بحزمة تكنولوجيات يسمونها الثورة الصناعية والتي هي النسيج، البخار، الفحم، الحديد..... إلخ. ويقول

الأمريكي تحت شعار الحريات وغير ذلك بالتخلي عن قيم الحرية والتفكير والتعبير، فضلا عن أن البطالة الهيكلية في المجتمع الأمريكي والغرب عموما بالضرورة أخذت تفرز إفرزات عنصرية وقاشية. إن الفاشية أصبحت في أوروبا من أسفل مثل حزب «لويان» الفرنسي، أما في أمريكا فمن أعلى لأن حلم الاحتفاظ ومواصلة التوسع في الهيمنة ما يزال جوهر السياسة الأمريكية الرسمية. وعلى هذا نضع هذه الظاهرة المتفاقمة في ضوء مفهوم القصور الذاتي في حركة التاريخ أن هذا يمكن أن يجعلنا نتفاعل ولو تفاؤلا بسيطاً.

سوف أنهي هذا الموضوع بنقطة شكلية ذلك لأن أول ملحوظة شكلية توجه إلى ما سبق هي أن الأمثلة التي تم ضربها هي أمثلة اختيارية، وهذا مأخذ يستحيل الهروب منه لأنه حتى العلماء عادة وعلماء الفلسفة خاصة يعرفون العلم بأنه اختيار النموذج المنهجي وهو عامل ذاتي وانتقائي إذ أنه من غير الممكن أن أعرض عددا لا نهائيا من التماذج ولا بد أن نختار التماذج التي تتناسب مع وجهة نظر التي نفرضها على أن النقطة التي أريد التركيز عليها هي ماذا يعني القصور الذاتي؟ وأقول مكررا وفي ضوء الأمثلة السابقة إذا كانت هناك ظاهرة استنبطها عامل هام فعال هو الذي أساسا يحركها، فإن المرجح أن حركة هذا العامل تفضي إلى هزيمة الظاهرة نفسها. ولقد ضربت مثلا بمجموعة كهنة آمون التي كانت قادة لحركة التحرر وعندما قويت وقويت لم تلبث أن خانت حركة التحرر وتسببت في انهيار الدولة الحديثة وديانة آمون نفسها وهذا هو المثال الأول.

أما المثال الثاني فيتعلق بالنموذج السوفيتي فلو وجد في بلادنا نظام كالنظام السوفيتي الذي كان محور الثورة فيه هو وصول الطبقة العاملة للسلطة، وكانت فكرة السلطة وتقديس فكرة السلطة من أهم أسباب هزيمة المجتمع السوفيتي بالإضافة إلى أن فكرة السلطة وصلت في هذا النموذج إلى حد تقديس الحزب من حيث أنه هو نفسه جهاز الاحتفاظ بالسلطة وبالتالي فإن الاحتفاظ بالسلطة سوف يستلزم تقدير

الاقتصاديون أن في كل عدة أجيال تظهر حزمة جديدة من التكنولوجيا. والحزمة الجديدة التي ظهرت في بداية القرن العشرين والتي يمكن التعبير عنها بأكثر تعبير مختصر هي الفورديزم وهي مرحلة الإنتاج الواسع المتمثل في النقلة التي حققها فورد في صناعة السيارات، والفورديزم تعبير واسع جداً وتدخل فيه أيضاً صناعة البتروكيماويات وصناعة الشادر التي بدأها الألمان وصناعة الحرير الصناعي والأكريلك. إن حزمة التكنولوجيا هذه التي قامت عليها الفورديزم هي التي أقامت الكيان الأمريكي في القرن العشرين والتي كانت بها إنتاجية العمل عالية جداً بالمقارنة بالبلاد الأخرى. على أن هذه المرحلة قد انتهت أيضاً فمن الغريب جداً أن مجموعة الصناعات الأساسية التي قام عليها الفورديزم تآكلت ودخلت في مرحلة الشمس الغاربة، كما نجد أن ما يسمى بصناعة السلع البيضاء، التلاجات... إلخ قد تآكلت كذلك، أما صناعة أهم مكونات الإلكترونيات فقد انتقلت لكوريا واليابان كالتليفزيون، وعندما نرطب هذا النوع من تآكل الصناعات الأساسية في أمريكا بحقيقة أن أمريكا تعيش أعلى من مستواها وعندما نرطبها بكون الصناعات الجديدة أو الحزمة الجديدة مثل السوفت وير (البرامج ... إلخ) وغيرها غير قادرة على النهوض بالاقتصاد الأمريكي كما كانت تفعل صناعات الفورديزم، نجد أن الاقتصاد الأمريكي قد دخل في أزمة وذلك أن أغنى بلد في العالم أصبحت تعاني من عجز في الميزان التجاري (مليار دولار يوميا) وعجز في ميزانية الدولة يقدر بـ 4٪ من الدخل القومي، وأن كمية الاستثمارات الداخلة لأمريكا طمعا في اتساع السوق الأمريكي أكبر جداً من الاستثمارات الأمريكية بالخارج!!

لقد تحولت أمريكا من أكبر دولة مصدرة لرأس المال إلى أكبر دولة مدينة، ولهذا فإن هذا الوضع يجعلنا نتساءل: كم عمر هذه الهيمنة الأمريكية الراهنة؟ لا يوجد شيء أو كائن جبار يقف على قدمين من طين ولا يسقط، ما لم تكن أقدامه من حديد ولكن كيف يسقط؟ إنه التحول الذي يتم في المجتمع

الحزب وهكذا يصبح الخروج على الحزب جريمة تستحق الإعدام وهكذا تعني فكرة السلطة والاحتفاظ بها بالضرورة الاحتفاظ كذلك بالتنظيم القادر على الاحتفاظ بالسلطة ويؤدي هذا إلى أن التنظيم يصبح سلطة تخويف وقمع مما يفضي إلى هزيمة المجتمع والنظام عامة.

أما المثال الثالث الذي ذكرته فهو الاستبداد الشرقي القوي الذي كان قويا إلى أن وصل إلى حالة الجمود في الوقت الذي تحركت فيه المجتمعات الأخرى وسبقته مما أدى إلى هزيمته. وكانت هذه الهزيمة ناتجة عن جموده وعجزه عن التغيير، أما بالنسبة لفكرة الربح وكيف أن هذه الفكرة التي تعتبر المحرك والأساس لرأس المال وكانت سبب القفزة الصناعية الجبارة التي قامت بها إنجلترا في الثورة الصناعية فإن هذه الفكرة سرعان ما أصبحت هدفا في ذاته وأصبح الهدف القومي هو الربح أو تقديس الربح والسعي وراء تعظيمه بصرف النظر عن أي شيء آخر. وهذا ما نسب في تآكل الربح التكنولوجي ثم الاحتكاري وأصبح يستخدم رأس المال خارج إنجلترا أكثر منه داخل إنجلترا التي تحولت إلى مجرد مركز مالي وفقدت بهذا قدرتها الصناعية.

وهذه أمثلة للتوضيح ليست مانعة ولا جامعة.

على أن هذه الدراسة السابقة حول القصور الذاتي في تطبيقاته تنقلنا إلى الموضوع الأخير عن الديمقراطية، ذلك أن الديمقراطية هي آلية للتفاعل الاجتماعي التي تحقق بها الطبقة صاحبة المصلحة مصالحها بالحوار وبالانتخابات والنقاش وليس بالسيف فليس بالعنف تتحقق هذه التحولات الاجتماعية على أن فترة وصول الاستقرار لهذه التحولات تزيد استمرار العنف، وعلى سبيل القول أن الثورة الفرنسية بدأت بلا ديمقراطية إنما استمرت مرحلة العنف بل العنف الدموي ثم جاء نابليون كديكتاتور ثم جاءت مرحلة ثانية وثورة ثالثة بعد سنة ١٨٧٠ على أن مبادئ الثورة الفرنسية لم تمت وإنما اختمرت ولم تتجع إلا بعد ٨٠ سنة، وبالتالي ينبغي أن لا نتسرع. وعندما نقول إنه بلا ديمقراطية لن

نستطيع عمل شيء، فإن ذلك مصادرة على المطلوب، لأنك لكي يكون عندك ديمقراطية لابد أن تكون قد فعلت شيئا ما، لابد أن تكون وصلت لقدر من التوافق، وأسأرب مثلا بسيطا إن مصر حدث فيها ثورتان في القرن العشرين، ثورة وطنية سنة ١٩١٩ وثورة وطنية ذات مضمون اجتماعي سنة ١٩٥٢، إن الثورة الوطنية فقط هي التي لم تكن فيها القضية الاجتماعية مشاركة ولا محتدمة وانتهت ثورة سنة ١٩١٩ بشكل ديمقراطي. وبالرغم من أن هذا الشكل الديمقراطي كان يؤثر عليه حقيقة نفوذ الإنجليز والوفد والملك إنما كانت هناك ديمقراطية، هل كانت الانتخابات تزيف أم لا؟ كانت هناك ديمقراطية وكانت هناك حرية أكثر للتعبير لأنه لم يكن هناك مضمون اجتماعي يتم عليه الصراع، كان الصراع بين الوفد والملك والإنجليز إنما بالنسبة للشعب كانت الثورة وطنية فقط وليست ثورة وطنية ذات مضمون اجتماعي وهي لم تحقق أهدافها لأنها لم تكن تحمل مضمونا اجتماعيا وهذه قضية أخرى، أما ثورة يوليو فكانت منذ البداية تحمل مضمونا اجتماعيا ولأن تحقيق الأهداف الوطنية كان يستلزم بالضرورة إحداث تحولات اجتماعية، ولأنه توجد علاقة جدلية بين التحولات الاجتماعية وإحداث انتصار في الحركة الوطنية وبالتالي كان الشكل أن التفاعل الاجتماعي أو آلية الديمقراطية كانت ضعيفة، ولا مجال للقول بأن الديمقراطية رؤية خيالية أو أن نرفضها ولكننا نتوقع ونرجع أن الثورة ذات المضمون الاجتماعي أن لا تتحقق آلية الديمقراطية في البداية.

لماذا نسعي ما حدث في السعي وراء الربح يمثل عنصر القصور الذاتي في الاقتصاد البريطاني الذي وصل لمرحلة الانحدار في نهاية القرن الـ ١٩ ولماذا نقول هذا أيضا على الاقتصاد الأمريكي؟ لا ينبغي أن ننزعج من القول أن التكنولوجيا في أمريكا حاليا وصلت لأعلى مراحلها ولم تكن موجودة من قبل، هذا ليس صحيحا حيث إن التكنولوجيا إبداع إنساني منذ الخليقة، لقد خلق الله الإنسان مبدعا، لقد خلق الله الإنسان كائنا تكنولوجيا، الذي اخترع السهم عبقري،

مضلة وغبية وليس لها معنى مثل «مجتمع ما بعد الصناعة» أمريكا لا خوف عليها لأنها دخلت مجتمع ما بعد الصناعة، هل يوجد تعبير اسمه «مجتمع ما بعد الصناعة».

هل امتنع أو هل توقفت الناس عن ارتداء الملابس أو توقفت عن شراء الشلاجات أو شراء الأحذية؟ وسائل الإنتاج التي لم تعد مجزية في أمريكا هي نفسها التي تذهب لتايوان وتسبب في غلق مصانع أمريكا؛ وعندما نرى كيف تحمي الحكومة الأمريكية صناعة النسيج سواء بالحصص أو بمنع الاستيراد أو بالرسوم الجمركية، فالصناعة صناعة لا يوجد مجتمع ما بعد الصناعة مجتمع يتكرر صناعات جديدة ويترك الصناعات القديمة تموت لكي يشتريها بسعر رخيص من بلاد أخرى، ولكن كم يكون حجم القيمة المضافة المحققة؟ إذا كنت لا تستطيع بيع البرامج الخاصة بك بـ ١٠٠ ضعف تكلفتها فأنت تخسر، وليس هذا فقط بل أن المجتمع الغربي كله الملقى بالثروة الملقى بالإنتاج تتآكل فيه نظم الحماية الاجتماعية، هل من المعقول بلاد بكل هذا الغنى تبدأ في ضرب نظام التأمين الصحي ونظام التعليم؟ هل من المعقول بلاد غنية كل هذا الغنى عندها مشكلة إسكان؟ هل من المعقول يكون هناك مشكلة بطالة؟

المركز الحضاري لكي يكون مركزاً حضارياً ليس فقط بإحرازه المادي وأعتقد أن هذا مرتبط ارتباطاً وثيقاً بنسق قيم معينة. هذا النسق من القيم إذا حدث به تناقص في حركة النسق القيمي مع نسقه الآخر يؤدي إلى أقول أي مركز حضاري، وإذا طبقنا هذا الكلام على أمريكا سنشاهده بوضوح. حيث إن أمريكا اليوم تحقق نجاحاً مادياً لن نجد من ينكر تقدمها المادي إطلاقاً رغم أنها أكبر دولة مدينة في العالم وتقبلها مشاكل ضخمة جداً، إلا أن نسقها القيمي الذي كان دائماً ما يتحدث عنه من ديمقراطية وعلمانية وحقوق الإنسان، هذا النسق القيمي يتم انتهاكه انتهاكاً شديداً ومتواصلًا ومستمرًا داخل أمريكا وخارج أمريكا.

والمجتمعات التي جمعت الحشائش وزرعت منها الأرز والقمح والذرة صنعت نقلة حضارية مهولة. هل نسينا؟ الثورة الصناعية كانت ثورة حقيقية، وكذلك الثورة الصناعية في إنجلترا صنعتقفزة تكنولوجية، إنفا كأى ظاهرة علمية المنحنى البياني الخاص بها أسى بمعنى أن المنحنى البياني الخاص بها صاعد جدا والذي يحدث أن القفزة التكنولوجية التي كانت تحدث في ١٠٠ عام اليوم تحدث في سنتين أو ثلاث سنوات، ومع ذلك يحكمها نفس القيم الاقتصادية والمالية. الذي صنع نقلة في النسيج تمتع بربع تكنولوجي، في الماضي لم يكن هناك إدراك عميق بقيمة الربع التكنولوجي، فالإنجليز سمحوا لمهندسيهم بالسفر لأوروبا ليصنعوا لهم ماكينات وهذا ما يقال عنه سرقة. إن حق المعرفة اليوم أصبح يرتبط بحماية الملكية الفكرية. إن العلم والتكنولوجيا التي كانت موجودة قديماً في غفلة من الناس اليوم أصبح لها اليوم قيمة. ليس هذا فقط إنما الحماية للتكنولوجيا كانت خمس سنوات ثم عشر سنوات ثم عشرين سنة ويريدون أن تكون خمسين عاماً في البرامج الآن، ما الذي يحدث؟ هل من الممكن أن يتخطى مجتمع اقتصادي مرحلة الغورديزم وسرعة يدخل في المرحلة الجديدة الخاصة بالتكنولوجيا الجديدة، علينا أن نتبين وزن التكنولوجيات الجديدة في الاقتصاد الأمريكي وهو بكل ما يقال عنها لا يزيد على ٧٪ من الاقتصاد الأمريكي، ليس هذا فقط بل نجد أن حماية الصناعات القديمة تستلزم تعطيل صناعات أخرى، حماية صناعة الصلب أمام كل عامل صلب توفره أمريكا بالحماية الجمركية يتأثر عمل خمسين عاملاً في الصناعات الأمريكية المستخدمة للصلب وذلك برفع سعر الصلب المستخدم في تلك الصناعات. يعني إذا كنت أمتلك صناعة كصناعة الصلب أقوم بحمايتها وهذه الحماية من شأنها أن تجعلني لا أقلل عدد العاملين في صناعة الصلب بـ ١٠٠ ألف عامل، هذا يؤثر على ٥ ملايين عامل أمريكي في الصناعات الأخرى ويرفع ثمن المدخلات. وعلينا أن ننتبه لأمر هام إننا نستخدم تعبيرات

٢- الامبراطورية الأمريكية

م . علي مجيب

الاقتصادي بالتجارة هو الذي جر وراءه التدخل العسكري. فرنسا التي تلت بريطانيا في التقدم الصناعي هي أيضا تلتها في التوسع الامبراطوري. أما ألمانيا التي لم تتوحد إلا على يد بسمارك في سبعينيات القرن التاسع عشر فقد كانت فرصتها قليلة للغاية.

غير أن الامبراطوريات وهي تبنى حال صعود الاقتصاد في الدول المتقدمة كبريطانيا يصيبها ما يصيب اقتصاد دولة المركز. لقد فقدت بريطانيا قيادة التقدم الصناعي في نهاية القرن التاسع عشر وقت تصفية امبراطوريتها في منتصف القرن العشرين. حال أمريكا في نهاية القرن العشرين يشابه تماما حال بريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر. في نهاية القرن التاسع عشر كانت أمريكا وألمانيا انتزعتا القيادة الصناعية من بريطانيا وتحولت بريطانيا أساسا إلى مركز المال العالمي ولعلنا نذكر ما يسمى بمنطقة الجنيه الاسترليني ففي الوقت الذي كانت لندن تقبل مركز المال العالمي كانت الصناعة البريطانية تنحدر بالمقارنة بأمريكا أو ألمانيا.

الدولار الآن هو العملة الأكثر تداولاً في العالم ولكن الصناعة الأمريكية منذ سبعينيات القرن العشرين دخلت في مرحلة انحدار ورغم كل الصخب

لعله من الأفكار الهامة التي تشغل المتبعين للأزمة العراقية والصراعات الجارية حولها سواء في الأمم المتحدة أو في التظاهرات الجماهيرية الواسعة المناهضة للحرب والهيمنة الأمريكية هو ما ورد لسياسة الأمريكية من محاولة فرض الهيمنة على العالم وبناء امبراطورية لا تقبل في اتساعها وجبروتها عن الامبراطورية الرومانية التي كانت تسيطر على منطقة البحر الأبيض في العالم القديم.

وبجانب أن التاريخ يجري حالياً بسرعة متزايدة بحيث إن الامبراطورية الرومانية أو ما يكتسى عنها بتعبير السلام الروماني قد استمر حوالي ألف عام لكن الامبراطورية البريطانية التي كانت لا تقرب عنها الشمس لم تستمر مائتي عام، فكيف في ظل القانونين بالحكم في أمريكا سوف يستمر السلام الأمريكي؟ خمسون عاماً؟ هذه فترة قصيرة للغاية في تاريخ البشرية. ولكن هل سوف تتحقق أحلامهم سواء في تأسيس تلك الامبراطورية؟ أو في استمرارها هذا القدر من الزمن؟

بناء الامبراطوريات يتم مع حالة صعود في اقتصاد الدولة التي تحدث التوسع الامبراطوري. لقد بنيت الامبراطورية البريطانية في نفس وقت قيام الثورة الصناعية في بريطانيا. ولقد كان التوسع

محدودا للغاية.

لقد كان انهيار الاتحاد السوفيتي الفرصة التي تنتظرها الدوائر الحاكمة في أمريكا لفرض إمبراطوريتها بصفتها الدولة العظمى الوحيدة التي تمتلك أقوى جهاز عسكري في العالم. لكن العالم تغير ولم تعد القدرة العسكرية ولم تكن أبدا قادرة على بناء إمبراطورية إلا في حالة التفوق والتقدم الاقتصادي وليس في حالة تراجع القدرة الاقتصادية ودخول أهم صناعاتها في مرحلة الشمس الغاربة. لعل آخر تفاصيل ذلك هو تعرض شركة فورد للسيارات للانحلال كما جاء في آخر أعداد جريدة الايكونوميست.

ومن ناحية أخرى نقد تغير شكل الاستغلال الاستعماري لم تعد القضية احتلال دول العالم الثالث أو الاستحواذ على مستعمرات. إن الاستغلال الاستعماري يتم حاليا من خلال التجارة غير المتكافئة والاستثمار الأجنبي وإغراق الدول المتخلفة في الديون. ذلك لا يمكن أن يقوم به إلا اقتصاد في حالة صعود وليس في حالة انحلال كالاقتصاد الأمريكي ومحاولة السيطرة على البترول العراقي والخليج بل وبترول وسط آسيا لا يعني إلا تحقيق دخول ريعية على حساب بلاد تلك المناطق غير أنه لا يحقق السيطرة على الاقتصاد العالمي بحجارة البترول العالمية لا تزيد على ٧٪ من التجارة العالمية.

ومن ناحية أخرى فإن خفض سعر البترول نتيجة لهذه السيطرة رغم احتفاظ الشركات الأمريكية بمعظم الربح إلا أنه لا يؤثر على اقتصاد الدول الصناعية الأخرى. أما رفع الأسعار لحساب تلك الشركات فإنه متعذر لوجود مصادر أخرى فأوروبا الغربية يمكنها الاعتماد على مصادر الغاز الطبيعي في روسيا كما أن الدول الأخرى المنتجة للبترول كفرنزولا سوف تستفيد من رفع الأسعار أو زيادة حصتها في السوق العالمية.

أمريكا في أزمة اقتصادية ليس بمعنى الأزمة الدورية في النظام الرأسمالي بل أزمة نتيجة لانحدار الاقتصاد الكلي وتآكل القدرات الانتاجية في

الذي صاحب التكنولوجيا الجديدة وأساسا في الاتصالات والمعلوماتية إلا أن تلك لم تتمكن من الحل محل الإنتاج الواسع المعبر عنه بمرحلة الفوردزم، بل لعل بالونة أو فقاعة البورصة التي تمت في السنوات الثلاث الماضية تحمل كل دلالة على تضخم الاستثمار غير المنتج في الصناعات الجديدة.

ومن ناحية أخرى فإن معدل الادخار في أمريكا يكاد يكون بالسالب والعجز في الميزان التجاري يصل إلى ٤٥٠ مليار دولار سنويا أي مليار ريع مليار بوميا. والاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الأمريكي - وهي تعرض العجز في الميزان التجاري تجاوز مجموعها مجموع الاستثمارات الأمريكية في الخارج بل إن أمريكا هي أكبر دولة مدينة في العالم.

أمريكا تأخرت في وراثة الامبراطوريات القديمة البريطانية والفرنسية مائة عام. بعد الحرب العالمية الأولى رغم ضعف الامبراطوريات القديمة فقد خرجت من الحرب منتصرة على ألمانيا ولم تتمكن أمريكا من فرض نفوذها ودخلت في مرحلة عزله. ورغم أن الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية شهدت تعاظم القوة الأمريكية في أوج نشاط فترة الإنتاج الواسع المعبر عنها بالفوردزم ورغم أن الامبراطوريات القديمة خرجت من الحرب منهكة تماما إلا أن أمريكا لم يكن أمامها إلا أن تبذل أقصى جهد في دعم اقتصاديات البلاد الأوروبية ذلك أن فترة الحرب شهدت زيادة قوة بل انتصار الاتحاد السوفيتي ولم يكن أمام أمريكا في مواجهة خطر الاتحاد السوفيتي في أوروبا أو انتصار الثورة الصينية إلا تدعيم أوروبا واليابان في محاولة لحصار الكتلة الاشتراكية.

في تلك الفترة التالية للحرب العالمية الثانية نشأت حركة عدم الانحياز وتم تحرر دول العالم الثالث التي كانت تحتلها الدول الاستعمارية القديمة ورغم محاولات أمريكا التي حققت بعض النجاحات خاصة في أمريكا اللاتينية أو الشرق الأوسط إلا أن حالة التوازن بين القطبين أمريكا من ناحية والاتحاد السوفيتي من ناحية أخرى مع وجود الردع النووي لدى كليهما جعل إمكانية توسع الامبراطورية الأمريكية

تخفيض الضرائب تعاني من عجز في الميزانيات مما يترتب عليه تآكل نظم التأمين الصحي والرعاية الصحية لكبار السن بل يتناول أيضا خفض الإنفاق على التعليم.

السياسة الأمريكية في تعجلها محاولة فرض هيمنتها أحدثت لأول مرة من خمسين عاما أول انقسام علني في جبهة الرأسمالية العالمية. فأوروبا ليست مستعدة أن تقبل أن تتحول إلى دول تابعة على غط دول أمريكا اللاتينية وقدراتها الاقتصادية لاتقل عن قدرة الاقتصاد الأمريكي. ولأول مرة يتم تكون حلف أو كتلة من فرنسا وألمانيا وروسيا، ذلك بجانب الاقتصاد الصيني الصاعد.

محاولة أمريكا تهميش دور الأمم المتحدة سياسة لايمكن أن تحقق أغراضها في فرص الهيمنة. ومن ناحية أخرى فإن التلويح باستخدام القنابل الذرية في الهجوم على العراق هو سلوك أحق. فبمجرد جعل التهديد الذري سلاحا مقبولا هو سلاح ينقلب على من يهدد به فأمریکا لا تحتمل نتائج قنبلة ذرية بقدر ما يمكن لكوريا الشمالية أن تحتمله وكما يقول المثل: داين تدان.

العالم يتغير بسرعة. إن ١١ سبتمبر لا يؤرخ بداية الهيمنة الامبراطورية الأمريكية بل يؤرخ بداية النهاية لتلك الهيمنة.

الصناعات الأساسية وليست فقاعة البورصة أو الفساد في إدارة الشركات والافلاسات بل الفساد في شركات المحاسبة إلا تعبيرا ونتيجة للاستثمار غير المحدث للقيمة. مثل استثمارات صناعة الاتصالات التي غطت احتياجات السوق الأمريكية إثنى عشرة مرة.

كما أن الخلل الاجتماعي المتمثل في توزيع الدخل لصالح الفئات العليا بما يزيد نصيبها النسبي للفئات الدنيا من الدخل بصورة متزايدة وتركز الثروة بشكل مطرد لصالح الفئة القليلة العليا ويجانب خسائر صغار المدخرين وصناديق تأمين العمال في فقاعة البورصة والتي تقدر بتريليونات الدولارات أي آلاف البلايين.

المجموعة المسيطرة على الحكم في أمريكا وقد وصلت إليه بانتخابات مشكوك في نزاهتها قتل أكثر الفئات المحافظة في المجتمع الأمريكي وهي قتل حلف البترول والصناعات العسكرية.

هذه المجموعة بدأت حملتها العسكرية بتحطيم برجي التجارة في نيويورك مثل ما بدأ هتلر بإحراق الريخستاج وهي تقوم بحملة استنفار هستيرية كي تفرض مناخا فاشيا يتم بواسطته تآكل الحريات المدنية ليس للأجانب فقط بل للأمريكيين أيضا تحت ستار قانون «الوطنية» في الوقت الذي يتم فيه خفض الضرائب على الأغنياء مع زيادة نسبة الذين تحت خط الفقر في المجتمع الأمريكي. بل إن الولايات نتيجة



العدوان على العراق نموذج للهيمنة الأمريكية

أ.د. محمد رياض (*)

وعلى الأغلب أن هناك كتابات لباحثين أمريكيين آخرين تتناول التدخل الأمريكي الدائم في القضية الفلسطينية لصالح إسرائيل، وكيف أن إسرائيل في أحيان تتجاوز الخطوط الأمريكية التكتيكية كعربها السافرة بكل الأسلحة البرية والجوية والبحرية ووكلاء مخابراتها من أجل تصفية الفلسطينيين وإجبارهم على إخلاء الأرض والسكن والنشاطات الاقتصادية ومن ثم تفريغ القضية من محتواها المادي وهو الوجود الفلسطيني على الأرض، وذلك على الرغم من قرارات الأمم المتحدة التي لم تحترم إسرائيل أيا منها بدعم أمريكي مستمر. وليس معنى هذا أننا نفتقد معرفة كل هذه المسائل والتداخلات، فنحن طرف في القضية لا نسمع لنا رأي مهما كنا موضوعيين في كتاباتنا وتصريحاتنا. ولكن أن تصدر عن العنت الإسرائيلي البالغ والتأييد الأمريكي المطلق كتابات بأقلام أمريكية محايدة هو أمر هام قد يساعد على كسر الطوق الذي يغلط الرأي العام الأمريكي على المفاهيم الصهيونية فقط.

يستعرض مايكل رنر خلفية الأوضاع الراهنة وأسباب تحديد أمريكا العراق على أنها أحد اعمدة

المعلومات الواردة في هذا المقال - كلها أو بعضها أو أكثر منها - من الأمور المعروفة لدى ساسة الشرق الأوسط. وبعض المعلومات التي اكتبها في الأسطر التالية، وبخاصة بعض المعلومات عن السياسة الأمريكية والتنبؤات المستقبلية، هي نقلا عن الباحث الأمريكي مايكل رنر Michael Renner في موضوع بعنوان «الزيت والدم: الطريق للاستيلاء» على العالم Oil & Blood: The Way to Take over The World المنشور في عدد يناير ٢٠٠٣ من مجلة World Watch التي تصدر في واشنطن عن معهد بحثي بهذا الاسم يهتم أساسا بالبيئة ومشكلات العالم المستقبلية. أكتب هذا المقال بمناسبة حالة الحرب التي دعت إليها أمريكا ضد العراق على أنها أحد أعمدة الارهاب العالمي. وقد نتفق ونختلف مع بعض ما يسوقه مايكل رنر، لكننا نتفق معه أن العراق ليس وحده الهدف بل إنه جزء من مخططات الولايات المتحدة الجيوبوليتيكية ومسااعيها السياسية وتدخلها المباشر وغير المباشر للسيطرة على القطاع الأوسط من العالم القديم: من باكستان وأفغانستان إلى وسط آسيا والقوقاز إلى الشرق الأوسط والقرن الأفريقي.

(*) أستاذ بكلية الآداب - جامعة عين شمس.

الشر والارهاب العالمي فيقول « أنه لنصف قرن ظلت الولايات المتحدة تستثمر جهودها وكل امكاناتها لابقاء منطقة الخليج داخل دائرة نفوذها الجيوبوليتيكية. واشتملت هذه الجهود على أشياء عديدة منها اسقاط الحكومات «المعادية» وتأييد الأنظمة «المالية» (وهو هنا يستخدم مصطلح client التي تتضمن معاني كثيرة من الموالاة والتابعة) واعطاء الحلفاء (والأغلب أنه يشير هنا إلى اسرائيل وتركيا بصفة دائمة وإلى ايران أو العراق في ادوار مختلفة) كميات هائلة من السلاح، وايضا الحصول على قواعد وتسهيلات عسكرية وأخيرا التدخل المباشر وغير المباشر في شئون المنطقة. والكثير من هذه السياسات تضمنت تغيير وانتقال التحالفات مع دول المنطقة وعنف متكرر على نطاق واسع. وفي واشنطن كانت ملاحقة البترول والسعي إلى السيطرة عليه أهم من حسابات الديمقراطية وحقوق الإنسان. وإلى اليوم مازال هذا هو الوضع حيث تحاول إدارة بوش الاعداد لدور اميرالي أمريكي صريح في المنطقة بدلا من دول وكلاء عنها.

ومن بين أشياء أخرى يركز مايكل رنر على موضوعين أساسيين هما البترول العراقي من ناحية وتنازع السياسة الأمريكية وأساليبها في دفع الأمور لصالحها في المنطقة من ناحية ثانية. وذلك علما بأن الموضوعين متداخلان معا وإن كان البترول هو محرك أساسي في متغيرات السياسة الأمريكية.

بترول العراق والشرق الأوسط:

ربما كان البترول الابرائي هو أول محرك للتدخل الأمريكي المباشر في الشرق الأوسط. فإبان تأميم حكومة محمد مصطق للبترول الابرائي واتجاهاته نحو الاستقلالية عن القوى الغربية الاحتكارية التي أطاحت بالشاه أدت بالمخابرات الأمريكية والجنرال شفارتزكوف الأب إلى تجسيم قوى الملاهي الدينية بزعامة آية الله كاشاني وجزالات الجيش بزعامة زاهيدي ضد مصدق ١٩٥٣ فأعيد الشاه وعادت الشركات الأوروبية والأمريكية إلى اقتسام بترول

ايران. ثم ادخلت ايران مع العراق وباكستان وتركيا في حلف بغداد وبذلك تمكنت امريكا من بناء خط دفاع قوي يحمي العتبات الشمالية للشرق الأوسط من تغلغل القوى السوفيتية.

لكن الثورة العراقية ١٩٥٨ أدت إلى انهيار حلف بغداد والنظام الملكي الموالي للغرب وبدا كأن العراق مقبل على نظام حكم أميل لليسار. وفي فترة اضطراب الأمور دخلت أمريكا في تحالف مصالح مع البعث العراقي ضد اليسار. وبعد استقرار الأمر للبعث (وربما تحت الرغبة في استقلال القرار) أتمت العراق شركة البترول التي كانت مملوكة لروبال داتش شل والبترول البريطانية واكسون وموبيل والشركة الفرنسية للبترول. وفي ١٩٧٩ تولى رجل البعث القوى صدام حسين مقاليد الرئاسة رسميا (رغم أنه كان يدير الأمور قبل ذلك). ورغم أنه هو الذي قاد التقارب مع السوفييت في ١٩٧٢ إلا أنه «وجد السوفييت غير قادرين (أو غير راغبين) في امداد العراق بالتقنيات والسلع اللازمة لتحديث العراق ومن ثم أخذ في الانتقال تدريجيا إلى سياسة أكثر تقاربا مع الغرب. وكانت الحكومات والشركات الغربية مثلهفة لامتصاص النمو المتزايد من دولارات البترول العراقية. وفي خلال الثمانينيات تضمنت امدادات العراق من الغرب مكونات تصنيع الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية».

ولو كان العراق قد انتصر في حربه الطويلة مع ايران خلال الثمانينيات لكانت قد وضعت يدها على جانب كبير من حقول البترول الابرائية في اقليم عريستان (خوزستان). ولم يكن ذلك يرضى الاحتكارات البترولية العالمية أن تستحوذ دولة واحدة على مصادر بترول ضخمة من حقول العراق وايران معا. وكذلك لم يكن ذلك مما توافق عليه جيوبوليتيكية امريكا والغرب، لكن الغرب والسوفييت وقفوا يراقبون الأمور عن كثب مع تدعيم الطرفين المتحاربين عسكريا بتوازن لا يسمح لأحدهما بالانتصار. بل بانهاك قواهما.

والذي لم يتمكن من تحقيقه صدام حسين في حربه

مع إيران حاول تحقيقه في معركة أسهل مع الكويت فأصبح هدفا للتدخل العسكري الغربي المباشر الذي لن يسمح له بالاستيلاء على مصادر بترولية هائلة. وكانت النتيجة كما نعرف شديدة الوطأة على العراق والنظام العراقي.

«إن إقامة نظام موال للغرب في العراق سوف يعطي شركات البترول الأمريكية والانجليزية (اكسون موبيل، شيفرون تكساكو، شل، ب ب البريطانية) فرصة مباشرة للدخول إلى البترول العراقي بعد ٣٠ سنة من تأميمه، وهو ما قد تبلغ قيمته مليارات الدولارات. وإذا ما سمح النظام العراقي الجديد بعودة شركات البترول متعددة الجنسيات فإنه من المحتمل أن تبدأ موجة من فك تأميم البترول في الدول التي أمته، وبذلك ينعكس تيار التأميم الذي شهده العالم في سبعينيات القرن العشرين».

إن المصالح البترولية المتنافسة كانت عاملا حاسما بين الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن أن يصدر قرار المجلس محددا مجموعة شروط لأي عمل عسكري ضد العراق فشركة توتال (فيينا - إلف) الفرنسية لها علاقات خاصة بالعراق منذ السبعينيات. وكذلك اتفقت شركة لوك أويل الروسية والشركة الوطنية الصينية على القيام باستكشافات بترولية في العراق حالما ترفع عنها عقوبات الأمم المتحدة. ولهذا كانت هناك تهديدات مغلقة باستبعاد روسيا وفرنسا والصين من أي امتيازات بترولية مستقبلية ما لم تدعم سياسة بوش في تغيير النظام العراقي. وبرغم اتخاذ هذه الدول مواقف لتجسيم الاتجاهات العسكرية الأمريكية، فإنها ليست أقل حماسا في إبقاء خياراتها مفتوحة في حالة حكومة موالية لأمريكا، ومن ثم صوّت لصالح مشروع قرار امريكي في نوفمبر.

لكن الهدف الأمريكي النهائي أكبر من مستقبل الحكم في بغداد. ذلك أن سياسة الطاقة في إدارة بوش مبنية على المزيد من الاعتماد على البترول وخاصة البترول الرخيص الوارد من الخليج. فنفذ حقول البترول الأمريكية أمر معروف ويقدر عمر الاحتياطي المتبقي بأقل من عشر سنوات ويؤدي بالضرورة إلى

مزيد من استيراد البترول. وفي مقابل ذلك يرتفع عمر الاحتياطي البترولي إلى ٢١ سنة في روسيا ووسط آسيا السوفيتية السابقة وإلى ٣٣ سنة لبترول أمريكا اللاتينية وإلى ٨٣ سنة لبترول الشرق الأوسط. والسيطرة على العراق ستسمح لأمريكا بخفض الميزة التي يتمتع بها النفوذ البترولي السعودي كما يمنح أمريكا سلطة أكبر في سوق البترول العالمي. فنصيب السعودية من الاحتياطي العالمي نحو أكثر من ٢٥٪، واحتياطي العراق وإيران والكويت والامارات العربية ما بين ٩٪ و ١٠٪ من العالم لكل منها. ويعبارة اخرى فالشرق الأوسط يحتوى على أكثر من ٧٠٪ من احتياطي بترول العالم ومن ثم العمر الطويل. وليس بعد الأرقام السابقة دليل أقوى على الدور البارز للبترول في السياسة الأمريكية بالنسبة للشرق الأوسط.

وليست العراق هي نهاية المطاف. ففي الشرق الأوسط وحول بحر قزوين في وسط آسيا والقوقاز مصادر ومكامن بترولية. وهذه تذهب بدا بيد مع شبكة كثيفة من القواعد الأمريكية العسكرية. والخلاصة أن الحرب هي مباشرة ضد صدام حسين، لكنها بالمعنى الواسع هي وسيلة لدعم اقتصاد يقوم على طاقة الزيت بالأساس: فقد زاد الاستهلاك في العقد الأخير من القرن الماضي بما يقرب من مائة مليون طن (من ٧٧٩ إلى ٨٧٥ مليون طن) وعلى العصور تستهلك أمريكا نحو ٢٧٪ من البترول العالمي سنويا مقابل ٢١٪ لأوروبا و ٢٧٪ لدول شرق وجنوب آسيا. هذا الاعتماد الهائل على البترول هو وراء هدف الولايات المتحدة أن تفشل مجهودات الحصول على أشكال من الطاقة المتجددة التي سوف يؤدي انتشار استخدامها إلى وقف التغيرات المناخية والبيئية في العالم. فحكومة واشنطن التي سحبت تمويل مشاريع الطاقة المتجددة تنفق الآن على حرب تكلفتها ٢٠٠ مليار دولار. فهي قد رفضت بروتوكولات «كيوتو» من ناحية ووضعت عصا في عجلة أبحاث الطاقة النظيفة من ناحية ثانية. إن حصول واشنطن على البترول الرخيص هو بمثابة قتل مقررات «كيوتو»

وبالتالي فالحرب ضد العراق هو عدوان على مناخ العالم.
متغيرات السياسة الأمريكية:

كان عام ١٩٧٩ عاما فارقا في السياسة الأمريكية في الخليج. فإن سقوط الشاه - شرطي الخليج الذي طالما ساعدته أمريكا - كان يعني سقوط أحد الأعمدة للسياسة الأمريكية. وعلى الفور ردت حكومة كارتر بضخ كميات كبيرة من السلاح للسعودية ولكن كان واضحا أن دول الخليج العربية ليست بديل إيران. وكانت العراق توج بأشياء كثيرة (ربما ميبول الشيعة) ورأى صدام حسين أن إيران في حالة من عدم التوازن بعد الثورة بحيث تمكنه من انتصار سهل يؤهله أيضا لزعامة العالم العربي (بعد المعاهدة المصرية الاسرائيلية).

ويتابع رنر تحليلاته فيرى أن خروج العراق من حلف بغداد الغربي بعد ثورة ١٩٥٨ والخوف من تحوله إلى نظام شيوعي (وربما أيضا قومي عربي) قد أدى إلى دخول أمريكا في حلف مصالح «مؤقت» مع حزب البعث، بمقتضاه اعطى وكلاء الاستخبارات كافة المعلومات اللازمة لانجاح انقلاب البعث، بما في ذلك قوائم تضمنت أسماء المشتبه في كونهم موالين للشيوعية. وخوفا من نتائج تأميم البترول العراقي (كما حدث في مصر عند تأميم القناة) فقد عقد العراق ١٩٧٢ معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي. ولكن بعد استيلاء الحركة الاسلامية على الحكم في إيران بدأ صدام حسين في التقارب مع الغرب، وكان هذا مرغوبا من السياسات الأمريكية والغربية باعتبار أن العراق يمكن أن يكون ندا للنظام الإيراني الجديد.

لم يكن سقوط إيران هو النكسة الوحيدة للسياسة الأمريكية، ففي نفس السنة حدث انقلاب افغانستان إلى الحكم الشيوعي. ولم تكن هناك قوة تستطيع أن تساعد أمريكا في رد هذا السقوط المدوي سوى باكستان والبلاد العربية كفكي كمشاة يمكن بواسطتهما احتواء الموقف وحصار التيارات الاسلامية القادمة من إيران والشيوعية القادمة من افغانستان. ومن ثم ظهر تحالف دول الخليج (مجلس التعاون)

والتأييد المالي والتعاون المستمر بين دول الخليج وباكستان وتدعيم فصائل المقاومة الاسلامية ضد حكومة كابول التي انتهت بتدعيم تطرف حركة طالبان الأفغانية وتنظيم بن لادن. وعلى الجانب الإيراني كانت العراق هي المؤهلة الأولى للتصدي للثورة الاسلامية بما لديها من مال وحدود طويلة متنازع عليها مع إيران وعدد سكاني اكبر من تجمع دول الخليج.

وفي سبتمبر ١٩٨٠ رأى صدام حسين أن الفرصة مناسبة لحل النزاعات الحدودية المزمعة مع إيران التي كانت في حالة من عدم الاستقرار في أوائل عهد الجمهورية الاسلامية فغزا إيران. ولكن بدلا من تفكك النظام الإيراني حدث العكس ولم يمض وقت طويل حتى كاد الميزان العسكري يتحول لصالح إيران مما أدى بأمريكا إلى الذهاب كثيرا في تأييد العراق. فقد أرسل ريجان مبعوثا خاصا (دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الحالي) إلى العراق في ١٩٨٣ حيث اجتمع بصدام ومهد الجو إلى إعادة العلاقات السياسية مع العراق في العام التالي بعد قطيعة امتدت ١٧ عاما. وسهلت أمريكا قروضا للعراق من أجل شراء اغذية ضرورية لرفع المعاناة وروح التضمر بين الناس وتقليل الضائقة المالية العراقية، وكذلك منحت ضمانات لانشاء خط أنابيب إلى الأردن لنقل البترول العراقي بعد توقف النقل في مياه الخليج. ومن بين الاجراءات الأخرى السماح لتجار السلاح بشراء اسلحة سوفيتية من دول شرق أوروبا وارسالها للعراق مع السماح للسعودية والكويت بارسال اسلحة أمريكية للعراق. كذلك لم تعارض ارسال فرنسا طائرات مقاتلة وصواريخ اكسوست ساعدت العراق على ضرب ميناء البترول الإيراني في جزيرة خرج. واخيرا ظلت أمريكا منذ ١٩٨٢ ترسل للعراق صورا فضائية وجوية عن تحركات الجيش الإيراني ومراكز اتصالاته. وهكذا انقذت العراق من الهزيمة. لكنها لم تنتصر أيضا. هذا إلى جانب اتخاذ الولايات المتحدة موقف المعارض لقرار الأمم المتحدة باذانة الغزو العراقي لإيران، وأن تفرض الطرف عن استخدام العراق السلاح الكيماوي ضد الجيش الإيراني وأكراد شمال العراق.

الخليج والسعودية في الجيوستراتيجية الأمريكية ليست الا مواقع أرضية للقوة الأمريكية من معسكرات واتصالات ومخازن للامداد والتسوين تسهيلات لأي تدخل عسكري امريكي كبير الحشد.

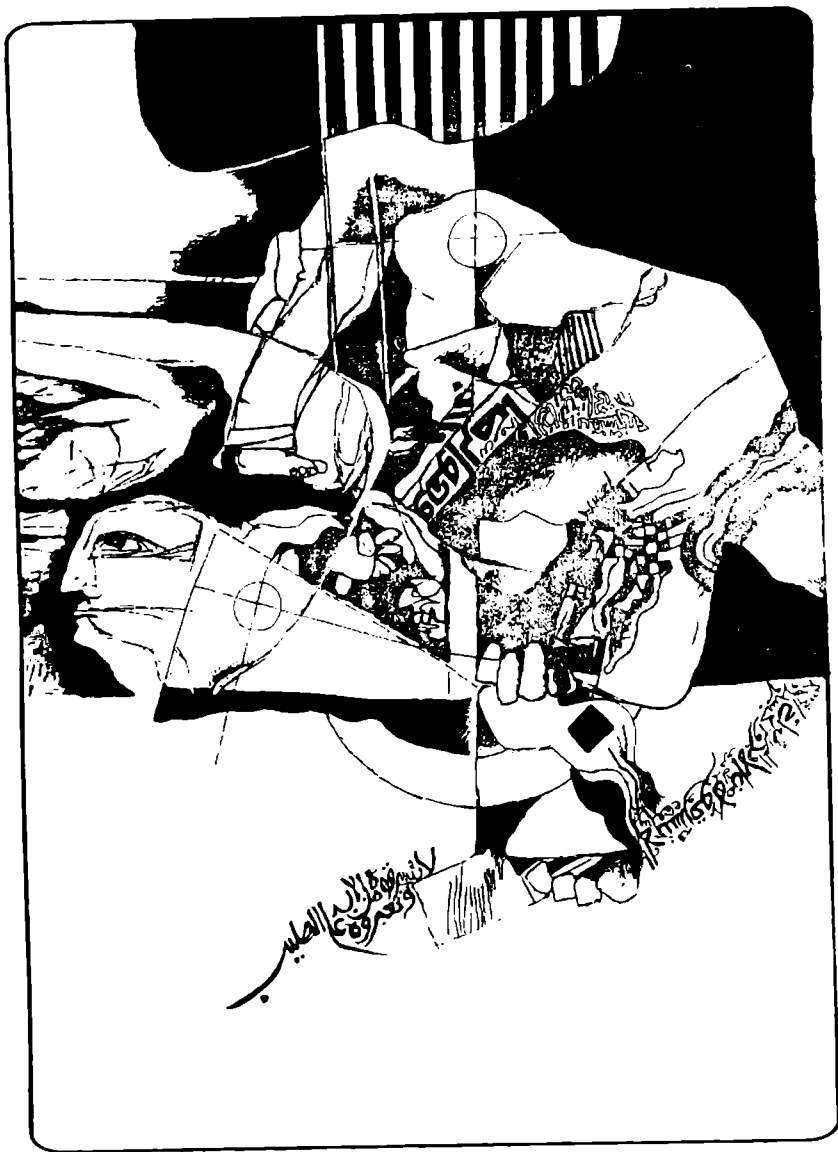
فهل ما نراه اليوم هو تطبيق عملي لمخططات امريكا للمهينة على المنطقة لفترة طويلة؟ هل التحول إلى مطلب إزاحة صدام حسين يعني تحجيب نزيف الدم في العراق لكنه يحولها إلى أفغانستان أخرى حيث الأمور هناك هيولا ضبابية تمكن أمريكا من السيطرة الفعلية على الناس والساسة والموارد البترولية؟

وما هو الدور الاسرائيلي في هذه الاجواء المليئة بطبول الحرب؟ هل ما تفعله بوحشية في فلسطين هو جزء من المخطط أن تفعل ما تريد في ظل الانشغال بالعراق؟

فقد جاء في تصريح لهري كيسنجر ١٩٨٤ أن الهدف الأمريكي النهائي أن يخسر كلاهما الحرب. ذلك أن حكومة ريجان سمحت سرا لاسرائيل أن ترسل إلى ايران أسلحة أمريكية وقطع غبار بما قيمته عدة مليارات. الغرض أن تظل الدولتان مشتبهتين في حرب تنهك مواردهما بغض النظر عن الثمن الفادح في الأرواح من الجانبين حتى لا تقوى واحدة منهما على تحدي سيطرة أمريكا على المنطقة.

وبعد حرب الكويت - التي ربما لم تكن لتحدث لولا الدعم الأمريكي السابق أثناء الحرب مع ايران - أخذت أمريكا تزود السعودية ودول الخليج بكميات ضخمة من السلاح الأمريكي (ودول غربية أخرى) بقدر اجمالي قيمتها بمائة مليار دولار في السنوات العشر ١٩٩٠/٢. ورغم هذا فإنه يبدو أن





حقوق الإنسان في عصر الهيمنة

قراءة لبعض تداعيات حقوق الإنسان في الوطن العربي

بعد أحداث سبتمبر سنة ٢٠٠١

الدكتور محمد نور فرحات (*)

ملقمة:

سريان ما انتهى منها. وتعمزت قوانين الأمن القومي وقوانين مكافحة الإرهاب. وتم فرض قوانين وإجراءات ما يسمى بتجفيف منابع الإرهاب وفق رؤية حددتها الولايات المتحدة بقرارات استصدرتها من مجلس الأمن. وتم تشديد قوانين الهجرة ومراقبة الأجانب. وبدعوى مكافحة الإرهاب واصلت الولايات المتحدة ابتزاز الحكومات العربية لتغيير موقفها من منظمات المقاومة الفلسطينية واللبنانية المشروعة، وقطع المعونة منها، وعزل القيادة الفلسطينية المنتخبة أو تهيمشها، وتطويع موقفها من العدوان على العراق، وفرض تغييرات جوهرية في نظمها السياسية والثقافية.....

وتحت نفس الالفة - مكافحة الإرهاب - استمرت الولايات المتحدة في اتخاذ إجراءات وتدابير ضد المواطنين العرب والمسلمين في الولايات المتحدة تقوم على أسس تمييزية في الدخول والتسجيل والإقامة. كما واصلت احتجاز عدد غير معروف من المواطنين العرب والمسلمين في سجونها بمعزل عن الخارج، دون الحد الأدنى للمعايير الدولية، فضلا عن احتجاز أسرى حرب أفغانستان في قاعدة جوانتانامو على نحو

لخص التقرير السنوي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان عن عام ٢٠٠٣ حالة حقوق الإنسان في العالم العربي في ظل ما يسمى بالحملة الدولية على الإرهاب التي أعقبت أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ كما يلي: «وخلاصة القول أنه تحت وطأة الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب صعدت معظم الحكومات العربية من إجراءاتها الأمنية، وخلطت بين ملاحقتها للعناصر المشتبه في تورطها في أعمال إرهابية ومعارضيتها السياسيين، واعتقلت مئات الأشخاص بدعوى صلتهم بمنظمات إرهابية أو منظمات متطرفة غير مشروعة، استنادا إلى قوائم أمريكية مشكوك في دقتها، ومختلف حول تقييماها، وانغمست في تبادل المشتبه فيهم دون إجراءات قضائية واضحة، ويعيدا عن أية شفافية.

وراقق هذه الظاهرة خط عام من التشدد الأمني وانتهاك الضمانات القانونية في المحاكمات بشكل صارخ، نازع المساحات المحددة من الحريات العامة في بلدان الهامش الديمقراطي، وشدد القبضة في النظم المحافظة. فاستمر العمل بقوانين الطوارئ وتجديد

(*) أستاذ بكلية الحقوق جامعة الزقازيق بمصر. عضو مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان - تونس.

يتعارض مع القانون الدولي الإنساني، فلا هي أطلقت سراحهم ولا قُدمتهم إلى المحاكمة» (١).

لقد أوردنا هذه الفقرة المطولة من التقرير لأنها تشير بإحكام ودقة إلى حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي في ظل المتغيرات التي طرأت على العالم بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وهي الحالة التي يمكن توصيفها في النقاط الآتية:

١- أن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي قد تأثرت تأثراً سلبياً بأحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية وشهدت تراجعاً متوالية سواء على مستوى التشريع أو مستوى الممارسة.

٢- أن تردي حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي بعد أحداث سبتمبر ليس أمراً مستجداً على الساحة العربية، بل هو مسلسل متصل أسهمت أحداث ١١ سبتمبر في تصعبه وتصارعه وتبرته من ناحية وفي التخفيف من إدانته الدولية والتسامح معه من ناحية أخرى.

٣- إن الرياح غير المواتية لحقوق الإنسان في الوطن العربي قد هبت من اتجاهات ثلاثة: اتجاه بعض نظم الحكم التي وجدت في أجواء ما بعد سبتمبر فرصة لتصفية حساباتها مع معارضيه السياسيين ولثبيرة نفسها أمام الولايات المتحدة الأمريكية من تهمة رعاية الإرهاب أو دعمه، واتجاه جماعات العنف التي صعدت من ممارساتها وجرائمها الدموية التي دفع ثمنها المواطنون الأبرياء، واتجاه الرياح الشمالية الغربية حيث تعرض العرب والمسلمون لممارسات قمعية تمييزية في الولايات المتحدة وأوروبا بحجة مكافحة الإرهاب وتخفيف منابعه وحيث انتشرت كراهية العرب والمسلمين في كثير من المجتمعات الغربية ووجدت فيها النزاعات العنصرية مجالا خصبا لها.

٤- ومن اللافت للنظر أن تلك الهجمة الداخلية والخارجية الشرسة على حقوق الإنسان العربي يجري تنفيذها تحت رايات نشر الديمقراطية وإشاعة قيم الحرية في العالم العربي. وهي دعاوي يجري تحت لوائها شن حرب إبادة حقيقية وتصفية حقيقية ضد

الشعب العربي في فلسطين بدعوى محاربة الإرهاب. ويجري في ظلها احتلال وطن عربي بالكامل وهو العراق بحجة القضاء على نظم الحكم الاستبدادية، ويجري في ظلها التلويح بالقتال والاضطرابات الاجتماعية لنظم عربية تحالفت تاريخياً مع الولايات المتحدة من أجل إجبارها على الانصياع دون شروط لتطلبات القرن الأمريكي - الصهيوني الجديد.

من هنا؛ مشهد جديد في مسلسل متصل مستمر؛ والسؤال الذي نطرحه ونحاول البحث عن إجابة له هو: هل كانت أحداث سبتمبر ٢٠٠١ بداية لعصر جديد يترك بصماته على أوضاع الحريات وحقوق الإنسان في العالم العربي؟ أم أن واقع ما بعد سبتمبر هو استمرار لواقع ما قبله دون حدوث ما يحاول البعض تصويره من انقطاع تاريخي في مسار الأحداث. ولنطرح السؤال طرحاً آخر: فلنفرض جدلاً أن أحداث سبتمبر ٢٠٠١ لم تقع، هل كان المشهد العالمي ليهتلف وهل كان المشهد العربي ليهتلف؟ خاصة في مجال الحريات وحقوق الإنسان؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال المجهري علينا أن نرصد بعض المظاهر التي ميزت الخطاب السياسي والحقوقى الأوروبي والأمريكي منذ سقوط الاتحاد السوفيتي وإعلان الانتهاء الرسمي للحرب الباردة في العقد الأخير من القرن العشرين. لقد كان هم الخطاب السياسي الأكاديمي هو البحث عن عدو بديل للعدو السوفيتي، وكان الحضارة الغربية لا يمكن أن تعيش دون أعداء. أو لمحاولة لقهر التاريخ على أن ينحو منحى الجدل الهيكلية عن صراع التناقضات كأساس لحركته. على أي حال فقد تحدث ريتشارد نيكسون قبل أحداث سبتمبر بخمسة عشر عاماً عن الخطر الأخضر الذي يمثله الإسلام على الحضارة الغربية الذي حل محل الخطر الأحمر الذي كانت قتلته الشيوعية. في هذا يقول نيكسون «إن الكثيرين من الأمريكيين قد أصبحوا ينظرون إلى كل المسلمين كأعداء. ويتصور كثير من الأمريكيين أن المسلمين هم شعوب غير متحضرة، وأنهم دميون، وغير منطقيين. وليست هناك صورة أسوأ من هذه الصورة حتى

بالنسبة للصين الشيوعية في ذهن وضيمير المواطن الأمريكي عن العالم الإسلامي. ويحذر بعض المراقبين من أن الإسلام والغرب متضادان، وأن الإسلام سوف يصبح قوة جيوبوليتيكية متطرفة، وأنه مع التزايد السكاني والإسكانات المادية المتاحة، سوف يؤلف المسلمون مخاطر كبيرة، وأنهم يوجدون صفوفهم للقيام بشوة ضد الغرب، وسوف يضطر الغرب إلى أن يتحد مع موسكو لمواجهة الخطر».

إذن فقد كانت نذر العداة الأيديولوجي والديني والعنصري سابقة على أحداث سبتمبر ٢٠٠١. لقد شهدت مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تصاعدا ملحوظا في التيارات اليمينية والعنصرية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا الغربية. وهذا طبيعي، فرغم كل ما يؤخذ على أفكار الاشتراكية العلمية من مضامين إلحادية ومن طبيعة شمولية مصادرة للحريات إلا أنه مما لا شك فيه أن غياب مشروع العدل الاجتماعي الذي كان يناصر نزوع الشعوب إلى التحرر قد أصاب العنصرية وهي أقيع عوورات الرأسمالية الحديثة بجنون النصر وسكرة التفوق. وهكذا ترعرت العنصرية اليمينية (المعادية حتى النخاع للغرب والمسلمين والمهاجرين الأجانب) في فرنسا على يد لوبان وفي ألمانيا والنمسا ممثلة في الانتصارات غير المتوقعة للنازية الجديدة في المعارك الانتخابية، وفي روسيا في شكل هلوسات جيرنوفسكي. وفي الولايات المتحدة الأمريكية في اكتساب أفكار المسيحية الأصولية الصهيونية قوة جديدة مكنت أنصارها في النهاية من الوصول إلى الحكم مع بوش الابن وجماعته.

تواكب مع ذلك انتشار أفكار حول النصر النهائي للنموذج الليبرالي الرأسمالي. فتحدث فوكوياما عن نهاية التاريخ باعتبار أن الأمر قد استقر نهائيا في محطة التاريخ النهائية عند غط التنظيم الاجتماعي الرأسمالي الذي قتله الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن صمويل هانتنجتون مع تسليمه بانتصار الرأسمالية لم يسلّم بأن للتاريخ نهاية بل طور ما رده نيكسون ووضعه في سياقه النظري في الحديث عن صدام

الحضارات كشكل جديد من الصراع حل محل صراع الأيديولوجيات، وتنبأ بأن هذا الصدام قادم لا محالة بين الحضارات الإسلامية والغربية والكنفوشوسية. وبدا أننا أمام نوع من قراءة المحاضر تصل إلى حد التنجيم - أم أن الأمور كانت تدفع دفعا بواسطة المعبرين عن الخطاب الغربي لتسير في هذا الاتجاه؟ هذه القدرة على التنبؤ عند صمويل هانتنجتون يجب ألا تدهشنا، فهي لا ترصد الواقع بقدر ما تفصح الإستراتيجية المختزنة في العقل الجمعي الأمريكي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وهذا ما عبرت عنه بوضوح شديد الدكتورة ليلي شرف في مداخلتها في ندوة مركز دراسات الوحدة العربية عن «التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساتها العربية» عندما لاحظت على أطروحة هانتنجتون «أنها تحمل وجهين: الأول، أنها تجد منطلقاتها من الوجدان الجمعي للمجتمع الأمريكي... أما الوجه الثاني فيبدو وكأن هذه الأطروحة هي أسس نظرية ولكنها عملية أيضا لاستراتيجية أمريكية تتعامل عبرها مع العالم في العصر الجديد وقواه التقليدية والناشئة، أكثر منها دراسة فلسفية حول تطور المسار التاريخي، أو رياضة فكرية في التاريخ والاجتماع يتحاور حولها المختصون» (٢١) وهكذا فمثلا قدم لنا ماركس وإنجلز المانيفيستو الشيوعي عام ١٨٤٨ إيذانا بقيام الدولة الاشتراكية بعد ذلك بحوالي سبعة عقود، قدم لنا هانتنجتون مانيفستو عصر الإمبراطورية الأمريكية الذي دخل حيز التنفيذ بعد أقل من عشر سنوات.

الخطاب الغربي في مجال حقوق الإنسان قبل سبتمبر - مرحلة مهلة الإرهاب:

قبل أحداث سبتمبر ٢٠٠١ كان الخطاب الغربي لحقوق الإنسان يقوم على عدة محاور: أولها الاستناد على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وخاصة تلك المعاهدات والإعلانات والمبادئ الصادرة عن الأمم المتحدة كمرجعية نظرية لحقوق الإنسان. وكانت دعوى عالمية حقوق الإنسان هي الدعوى المستقر عليها والتي وجدت إعلائها بوضوح وبلا مواربة في أروقة المؤتمر

العالمي لحقوق الإنسان سنة ١٩٩٣ وفي وثائق هذا المؤتمر وبيانه الختامي. لقد وقف وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر في الجلسة العامة لافتتاح المؤتمر بقلبي كلمة بلاده ويعلم أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤمن بإيمان جازما بأن مبادئ حقوق الإنسان مبادئ عالمية وأنه لا يقبل التحلل منها أو انتهاكها تحت دعاوي الخصوصية، وأن علاقات الولايات المتحدة مع دول العالم ستتحدد على أساس احترامها لمبادئ حقوق الإنسان. كانت قضية العالمية والخصوصية إحدى القضايا الكبرى التي يدور حولها الصراع في صمت بين الدول الغربية التي تنحاز للعالية وبين بعض دول العالم الثالث والدول الإسلامية والعربية التي رأت في الخصوصيات الثقافية قيما على تطبيق مبادئ حقوق الإنسان العالمية. وبطبيعة الحال تآثرت على أوصاف دعاوي العالمية والخصوصية قضايا حدية Marginal مثل محاولة تبرير الانتهاكات بدعاوي الثقافة الخاصة لدى دعاة الخصوصية والقول بالحق في التدخل الإنساني بالقوة لوقف انتهاكات حقوق الإنسان لدى دعاة العالمية والتمسك بمبدأ السيادة الإقليمية للدولة لدى دعاة الخصوصية. ومع ذلك فقد كان القدر المشترك هو الاعتراف العام بمرجعية وثائق وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

في هذا الوقت كانت العديد من دول العالم الثالث والدول العربية والإسلامية تعاني من أعمال العنف المسلح التي تمارسها الجماعات الأصولية والقومية وجماعات التطرف الديني. وكان هؤلاء يجدون ملجأ أمانا لهم في دول أوروبا الغربية وفي الولايات المتحدة الأمريكية تحت دعوى احترام حق اللجوء وحق الإنسان في التعبير والاجتماع والتنظيم. وبدت السياسة الغربية عموما والأمريكية على وجه الخصوص كما لو كانت ترمي إلى إقامة جسور التفاهم مع جماعات العنف الديني من منطق ظاهرة احترام حقوق الإنسان وباطنه البراجماتية والانتهازية البحتة. كان المزاج العام الحاكم للسياسة الغربية والمتمثل في محاربة الشيوعية والتحالف مع أعدائها مزاجا مازال حاكما لهذه السياسة. وكانت تحالفات الولايات المتحدة

الأمريكية مع الجماعات الأصولية في أفغانستان ومع نظم الحكم الإسلامية المحافظة لمقاومة التغلغل الشيوعي مازالت تحتفظ بمذاقها في أفواه الساسة ورجال الدولة. لم تتوقف تقارير الخارجية الأمريكية عن التهديد بانتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها بعض الدول العربية ضد جماعات التطرف الديني التي ترفع السلاح في وجه الدولة والمجتمع، بينما تتفاخر هذه التقارير عن انتهاكات أكثر قسوة وقطاعة تمارسها نظم تحالفت تحالفا عضويا مع الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن الانتهاكات اليومية التي تمارسها إسرائيل في الأراضي المحتلة. لقد استغلت بعض الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان على حساب المصالح الأمنية لدول العالم الثالث المعرضة للتهديد الإرهابي. تمثل ذلك في منح حق اللجوء السياسي، والتوسع في تعريف المظهد السياسي لتسيغ هذه الدول حماية كاملة على الإرهابيين الفارين من أوطانهم بدعوى أن الأحكام الصادرة ضدهم لا تفي بمتطلبات الحد الأدنى للمحاكمة العادلة، أو أن دولهم تطبق عقوبة الإعدام المطلوب إلغاؤها بواسطة المحافل الدولية. ويمرر الوقت وفي إطار الحقوق والحريات التقليدية المكفولة في دول الغرب مثل حقوق الرأي والتعبير والتنظيم والاجتماع أصبحت بعض عواصم الدول الغربية مراكز نشطة لإدارة النشاط الإرهابي ضد عدد من الدول العربية ودول العالم الثالث، وأصبح وجود هذه المراكز ورقة تستخدم في المقابضات السياسية بين دول الغرب من ناحية ودول العالم الثالث من ناحية أخرى.

الأمن قبل الحرية أمهانا:

ومع ذلك فعلى المستوى التشريعي فإنه حتى في هذه المرحلة المبكرة السابقة على أحداث سبتمبر التي كانت رايات حقوق الإنسان ترتفع خفاقة بالحق أو بالباطل، لم تتردد دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية عن أن تسن تشريعا منتهكا للمبادئ الدولية لحقوق الإنسان إثر تعرضها لأعمال إرهابية في حادث أوكلاهوما الشهير سنة ١٩٩٦. لقد قدمت

الحكم مع وصول جورج بوش إلى مقعد الرئاسة (وواكيه وصول شارون والليكود إلى حكم إسرائيل توافقاً أو مصادفة).

لقد تكون الخطاب السياسي والحقوقى للميمن الجمهوري الأمريكي عبر مرحلة ممتدة قبل أحداث سبتمبر بوقت طويل. ونستطيع من قراءة تصريحات مثليه أن نكتشف أن أحداث سبتمبر وما تبعتها من ردود للأفعال قد جاءت في سياق من التحول للإيديولوجية الأمريكية ولكنه مرتبط أيضاً بانعطاف مشابه في السياسة في الشرق الأوسط سواء في التعامل مع المنطقة عموماً أو في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي على وجه التحديد.

يؤكد ذلك مطالعنا لكتابات كوندوليزا رايس أثناء الحملة الانتخابية للمرشح الجمهوري جورج بوش الابن حين كانت مستشارته للسياسة الخارجية وأصبحت بعد ذلك مستشارة الرئيس للأمن القومي. ففي مقالة نشرتها مجلة (Foreign Affairs) في عدها الصادر في يناير - فبراير ٢٠٠٠، نلاحظ أن رايس تقدم الأساس النظري الذي يبرر لمحاكمة الولايات المتحدة من الالتزام بمظومة المعاهدات الدولية بل ومنظومة الأمم المتحدة ذاتها ما تعلق منها بحقوق الإنسان أو ما تعلق بالالتزامات الدولية عامة. إن رايس في هذا المقال تبشر بعصر الإمبراطورية الأمريكية التي بوسعها أن تتحلل من كافة الالتزامات التعاقدية وأن تقوم بإرادتها المنفردة ووفقاً لمصلحتها بغرض الالتزامات على الدول الأخرى. فتنقذ السيدة رايس من يعتقد بضرورة قراءة المصلحة القومية عبر نصوص القانون الدولي وآليات منظمات كالأمم المتحدة، وتوضح أن المصلحة الإنسانية تأتي بعد المصلحة القومية (قارن هذا بخطاب العالمية الذي تحدث عنه وارين كريستوفر في افتتاح المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان). وبناء على هذا «فلا يمكن للتناقضات والهيئات المتعددة الأطراف أن تكون غاية في ذاتها، فمصلحة الولايات المتحدة تقوم على تحالفات قوية يمكن تعزيزها داخل الأمم المتحدة أو في غيرها من المنظمات المتعددة الأطراف. كما يمكن أن يحدث ذلك عبر اتفاقيات دولية متقنة الصنع» (٣).

الولايات المتحدة في هذا الوقت الدليل على أنه عند أول بادرة خطر فلا بأس أن تدبر ظهرها لمبادئ حقوق الإنسان. ولم يغب عن الذاكرة بعد أنه فور وقوع هذا الحادث المروع توجهت أصابع الاتهام إلى العرب والمسلمين دون دليل. وتعرض هؤلاء من القيمين في المدن الأمريكية لصور متعددة من الاضطهاد والإبذاء إلى أن ظهرت برايتهم بتوجيه الاتهام إلى تيموثي ماكفي أحد الشبان الأمريكيين المخترطين في جماعات العنصريين الجدد. في هذا الوقت صدر القانون الأول لمكافحة الإرهاب وعقوبة الإعدام الفعالة سنة ١٩٩٦. ولتطالع تقرير اللجنة العربية الأمريكية لمكافحة التمييز حول هذا القانون بعنوان «مواجهة التحديات الجديدة أمام الحقوق المدنية للعرب الأمريكيين». يأخذ التقرير على القانون الأمريكي الذي صدر كرد فعل على حادث أوكلاهوما أنه استهدف في المقام الأول حقوق وحريات العرب والمسلمين الأمريكيين. أي أن جريمة أوكلاهوما ارتكبتها أمريكيون متطرفون ودفع ثمنها الأمريكيون العرب من حريتهم وكرامتهم وضماناتهم الدستورية، والذي غنى به قانون ١٩٩٦ هو تجريم أنشطة جمع التبرعات والمساعدات الإنسانية ومصادرة حقوق التهمين (العرب غالباً) عن طريق النص على حق جهة التحقيق في الاستناد إلى ما يسمى بالدليل السري وهو ما يحرم التهم من حقه الإجرائي الأصلي في أن يواجه بدليل إدانته (٣).

نكرر القول أن هذا القانون المعادي للحريات قد صدر سنة ١٩٩٦ في وقت كانت فيه الولايات المتحدة مازالت تتحدث عن عالمية حقوق الإنسان ومع ذلك لم تتورع عن إصدار قانون تمييزي يصادر حرية الرأي والتعبير وينتهك الحق في المحاكمة العادلة.

المحافظون الجدد وإعادة إنتاج الهيمنة:

لا يكفي حادث أوكلاهوما وحده لتفسير هذا الجنح التشريعي الأمريكي المبكر عن مبادئ حقوق الإنسان. والأصح أن ينظر إلى هذا الحادث وإلى القانون الذي صدر على أثره على أنهما مقدمتان لتوجه جديد في السياسة الأمريكية بلورته فيما بعد الأيديولوجيات الجديدة للميمن المحافظ الذي وصل إلى

النصف الغربي من الكرة الأرضية نحو مصلحتنا المشتركة في الازدهار الاقتصادي. إن توسع طبقة أصحاب الأعمال عبر العالم يشكل مصدر قوة لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الفردية، ويجب أن يتم فهمه واستعماله على هذا الأساس. إن كون السلام هو الشرط الأهم لاستمرار الازدهار والحرية فذلك يتطلب ضمان القوة العسكرية الأمريكية، والولايات المتحدة هي الضامن الوحيد للسلام الشامل والاستقرار. إن أي إهمال للقوات المسلحة الأمريكية يمس في قدرتها على بقاء السلام».

وفي نفس هذا الاتجاه - اتجاها تطويع المفاهيم الدولية وتعديلها لتصبغ في خدمة المصالح الأمريكية جاءت كتابات هنري كيسنجر في نفس الفترة. ففي دراسة له عن الاختصاص الجنائي الدولي - Universal jurisdiction، وفي نفس المجلد (عدد يوليو - أغسطس ٢٠٠١) يحذر المسئول الأمريكي السابق مما يسميه «خطر الطغيان القضائي»: «إن الخطر يكمن في وضع طغيان القضاة مكان طغيان الحكومات. فتاريخيا، أدت دكتاتوريات أصحاب الفضيلة إلى محاكم التفتيش». بصراحة واضحة يتحدث هنري كيسنجر عن عداء صانعي القرار في الولايات المتحدة للمحاكمة الجنائية الدولية. إنه يعيد إلى الأذهان أن حقوق الإنسان سلاح سياسي وليس مبادئ يدافع عنها جبا فيها فيقول: «بوصفي أحد المشاركين الأساسيين في مباحثات النص النهائي لمؤتمر هلسنكي، أستطيع التأكيد بأن الإدارة الأمريكية التي مثلتها، كانت تعتبر الوثيقة، في المقام الأول، سلاحا دبلوماسيا لمحاربة الشيوعيين» (٤).

لقد بدأ عصر الإمبراطورية الأمريكية التي هي مصدر القوة والشرعية معا قبل أحداث ١١ سبتمبر بوقت طويل. وما نلاحظه بحق أن تداعيات أحداث ١١ سبتمبر قد بدأت إرهاصاتها فعلا قبل هذه الأحداث في فكر المنظرين لعصر الهيمنة الأمريكية. ماهي التداعيات المباشرة التي أسفرت عنها أحداث ١١ سبتمبر على أوضاع حقوق الإنسان. في هذا الصدد نستطيع أن نميز بين الآثار المباشرة قصيرة

يرتبط على هذا التوجه الفوضوي والبراجماتي الباحث الحقوقي هيثم مناع بقوله (إن هذه «المرونة» في التصور السياسي تشكل خطرا مباشرا على ما يعرف بالشرعية الدولية لحقوق الإنسان. فهي تهتمش العمل الجماعي في الأمم المتحدة الذي يهدف، من حيث البدء، لتحقيق الأمن والسلام المشترك بين الأمم، استنادا إلى ميثاق عالمي. فيما يجد ترجمته العملية بمأثورة السيدة رايس: «ليس بالموقف الانعزالي القول بأن للولايات المتحدة الأمريكية دورا خاصا في العالم، ولذا ليس من واجبه أن تنتسب لأية اتفاقية أو معاهدة دولية تقترح عليها»).

وهكذا تعلن رايس فلسفة للحكم تقوم على تجاهل الشرعية الدولية وأن العنصر الحاكم هو المصلحة الأمريكية وحدها واطاعة الأساس النظري لمنهج في الحكم والتعامل مع العالم ظهرت بوادره بعد انتهاء الحرب الباردة وأرسيت أسسه النظرية بوصول جماعة بوش - شيني - رايس إلى الحكم. لقد انتهت مرحلة الشرعية الدولية. يضيف هيثم مناع في إشارة ذكية قوله «إن هذا يساعدنا على فهم رد اليمين الصهيوني في أوروبا على من انتقد جطة أرييل شارون «يقن لإسرائيل محاكمة من تشاء ولا يقن لأعد محاكمة إسرائيل أو الشعب اليهودي»، بالقول: «نحن نعيش في حقبة المصلحة القومية للأقوى ليس فقط في إسرائيل بل على الصعيد العالمي». بالتأكيد، هذه الفلسفة تزرع الأسس النظرية - السياسية لضرب المكتسبات العالمية لحقوق الإنسان عبر رؤية شوفينية ضيقة».

في تصور كهذا تصبح حقوق الإنسان بالتعريف الأمريكي الرسمي مرتبطة ارتباطا لا ينفصم بعناصر القوة الأمريكية الكاسحة سواء تمثلت في قوة الاقتصاد أو في القوة العسكرية الرادعة. تعبر رايس عن هذا بالقول: «إن السياسات الاقتصادية العالمية التي تشكل رافعة لتقدم الاقتصاد الأمريكي وتوسع التجارة الحرة تعتبر أدوات أساسية في تحديد السياسات الدولية. إنها تسمح لنا بالوصول إلى دول متنوعة مثل الهند أو جنوب إفريقيا وبدفع جيراننا في

بالازدواجية وعدم الاتساق في مواجهة العرب
والمسلمين وحركات التحرر.

العنصرية بعد دبريان:

لنطالع بعض المخططات المبرطة في عنصريتها التي
أفصحت عن نفسها صراحة وبلا مواربة بعد أحداث
سبتمبر في وقت لم يكن قد جف فيه الماد الذي كتبت
به مقررات مؤتمر دبريان عن مناهضة العنصرية. ولن
نتوقف كثيرا أمام الممارسات العنصرية والمعادية
للعرب والمسلمين التي انتشرت في أوروبا وفي
الولايات المتحدة الأمريكية والتي تمثلت في جرائم
القتل والإيذاء البدني والاعتداء على الممتلكات ودور
العبادة وهي الممارسات التي رصدتها منظمات
وجماعات حقوق الإنسان الدولية وتقارير المفوضية
السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان. فهذه أصبح
أمرها معروفا وتقتل تجسيدا فعليا لنمو صدام
الحضارات التي بشر بها منذ عقود ريتشارد نيكسون
وصويل هانتنجتون في كتاباتهما السابقة الإشارة
إليها. ولكن الأكثر أهمية وما يعيننا في هذا المقام هو
خطاب بعض عناصر الصفوة السياسية والفكرية في
الدوائر الغربية تعليقاً على أحداث سبتمبر، وهو
خطاب عنصري حتى النخاع يعلن بصراحة وبلا مواربة
ازدراء للمسلمين وحضارتهم ودينهم ومقدساتهم.
بطبيعة الحال لا تغيب عن ذاكرة الكثيرين (زلة
اللسان) التي اعتذر عنها الرئيس الأمريكي بوش
فيما بعد بوصفه لحربه ضد الإرهاب بأنها حرب
صليبية. يعرض السيد يسين في كتابه «الحرب
الكونية الثالثة - عاصفة سبتمبر والسلام
العالمي» (٦) للجهد التحليلي الذي قام به الكاتب
الأمريكي كريس موتى يوم ١٨ سبتمبر ٢٠٠١ أي
بعد الأحداث بأسبوع واحد لعدد من المقالات التي
نشرت في الصحافة الأمريكية والتي تفضح نظرة
الازدراء والعنصرية التي يكنها عدد من كبار المثقفين
الأمريكيين تجاه العرب والمسلمين. فمنهم من نشر في
الواشنطن بوست يدعو إلى حرب ذرية ضد المتعصبين
الدينين، ومنهم من دعا إلى وقف الاعتذار عن عظمة
الحضارة الغربية وأنه يقع على عاتق الغرب تطوير

لمدى الآثار غير المباشرة طويلة المدى التي تعد مجرد
امتداد للانحياز السابق نحو ترسيخ حقبة الشرعية
لأمريكية على مستوى العالم.

الانتهازية في مواجهة المسألة:

نستطيع أن نصف ردود الأفعال الدولية السريعة
على أحداث ١١ سبتمبر باستعارة عنوان التقرير الذي
نشرته منظمة مراقبة حقوق الإنسان الأمريكية وهو
الانتهازية في مواجهة المسألة - أو القمع باسم
مكافحة الإرهاب. رصدت فيه المنظمة ردود فعل
العديد من الدول على أحداث سبتمبر واتهمتها
باستغلال هذه الأحداث لتبرير انتهاكاتها السابقة
لحقوق الإنسان ولتصعيد هذه الانتهاكات تحت دعوى
مقاومة الإرهاب.. شملت قائمة الدول التي سارعت
بالتعامل الانتهازي مع هذه الأحداث عددا من الدول:
بعضها برر قرار حكومته بعدم دخول اللاجئين إلى
أراضيها (استراليا) والبعض الآخر برر بها إجراءاته
القمعية ضد الجماعات الدينية والعرقية المطالبة
بالاستقلال أو الحكم الذاتي (الصين وروسيا) وكثير
من الدول العربية التي كانت تنهتها تقارير الخارجية
الأمريكية بانتهاكها لحقوق الإنسان رفعت شعار «ألم
نكن إذن على حق؟». لقد أعطت أحداث ١١ سبتمبر
صك البراءة بأثر رجعي لكثير من الانتهاكات التي
كانت محل إدانة في الماضي (٥). أما إسرائيل فلم
يعترها أي خجل أو حياء وهي تشبه ياسر عرفات بآبن
لادن وتضع المقاومة الفلسطينية والإرهاب العالمي في
نفس واحد.

لقد كان خطاب الغرب فيما قبل سبتمبر يحاول
مداواة وإخفاء عورة الازدواجية في التعامل في قضايا
حقوق الإنسان مثلما كان يحاول إخفاء النزاعات
العنصرية التي تتلظت تحت سطح الخطاب الرسمي
وعلى المستوى الشعبي. أما بعد سبتمبر فقد أصبحت
الازدواجية والتناقضات والعورات تتكشف جهرا
وعلائية بزعم محاربة الإرهاب. لقد جرى توظيف
أحداث ١١ سبتمبر لإضفاء المشروعية القانونية
والأخلاقية على العديد من الدعاوي العنصرية وغير
الأخلاقية التي كانت تضم الخطاب الغربي قبل ذلك

بالأقدام. فقصفت مقار الصحفيين عمدا مع سبق الإصرار وأردتهم صرعى. وهاجمت الأحياء المدنية السكنية بالدبابات والصواريخ دون أن يجرؤ أحد على التوقف لمحاكمة القوة الإمبراطورية الجديدة الخارجة على القانون.

لقد أصبحت صيحة معارضة الإرهاب موجهة بالأساس للاستمرار في قهر الشعوب والتفكيك بها والانتهاك العلني للشرعية الدولية لحقوق الإنسان. وهذا ما دعا المفوضة السامية السابقة لحقوق الإنسان لأن تأخذ موقفا ظاهرا الجدية والصرامة مطالبة ألا تكون الحرب ضد الإرهاب ذريعة لإنتهاكات حقوق الإنسان. تقول السيدة روينسون في بيانها «لقد ظهرت لغة جديدة عقب ١١ سبتمبر. تحدثت تلك اللغة - التي شكلت إلى حد كبير ردود الفعل على كل المستويات - عن (الحرب على الإرهاب). مثل ذلك، أدى إلى تغيير جذري في التركيز في عدة أجزاء من العالم، أصبح النظام والأمن من الأولويات التي تعلق كل شيء. في الماضي، عرف العالم بأن التركيز على النظام والأمن يعني غالبا انتهاكات للديمقراطية وحقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، بدأت تنعكس ظلال. يمكن مشاهدة هذه الظلال في ردود الفعل الرسمية والتي بدت في أوقات كأنها وضعت مبادئ حقوق الإنسان في مرتبة أدنى وصارت الدعوة للقيام بأعمال قوية في الحرب ضد الإرهاب. كانت هناك قابلية لركوب الموجة - أو على الأقل وضع جانب واحد - مبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني. ظل هناك إرتباك بشأن ما هو مدرج في معاهدة جنيف لعام ١٩٤٩. وهناك مؤشرات على أن الهجمات التي تمت في ١١ سبتمبر وما أعقبها من صراع في أفغانستان قد أوضعت فقدان معاهدة جنيف لصلاحيتها. من المهم أن تكون الأفعال التي تقوم بها الدول في محاربتها للإرهاب متماشية مع معايير حقوق الإنسان العالمية. وعبر عن هذا الواجب بشكل كامل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في بيانه أمام مجلس الأمن في ١٨ يناير الماضي حين قال: يجب أن نكون واضحين بأنه لا يوجد فرق بين محاربة الإرهاب بشكل

العالم الإسلامي بكل وسيلة ممكنة، ومنهم من نشر في صحيفة الجارديان البريطانية يقول «إن ملء العالم بالدين أو بأديان تنحدر من الأصل الإبراهيمي يشبه أن تضئ الشوارع ببنادق ملوثة بالبارود، ولا ينبغي أن نندش إذا تم استخدام هذه البنادق». أما خطابات الساسة الغربيين التي تزدري الإسلام والمسلمين فهي متعددة، والمشهور منها حديث بيرلسكوني عن الإسلام كدين معادٍ لقيم الحضارة الإنسانية المعاصرة، وآخرها الخطاب الذي ألقاه مساعد وزير الدفاع الأمريكي في إحدى الكنائس الأمريكية وهو يرتدي الزي العسكري بهاجم فيه الإسلام والمسلمين ويصفهم بأفظة الأوصاف ويسب الإلهم. وكان رد الفعل الرسمي لوزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد هو اعتباره ما حدث من قتل الحرية الشخصية.

تحقيق النبوة:

وعلى المستوى الرسمي قامت الحكومة الأمريكية بالتجسيد الفعلي لرؤية كوندوليزا رايس التي عبرت عنها في صياغة المشروع الانتخابي للرئيس بوش عندما وضعت الأساس النظري للتدخل الأمريكي من الشرعية الدولية. فشنت أمريكا حربها ضد أفغانستان خارج مظلة الشرعية الدولية. وتبعتها بعد ذلك بحرب ضد العراق رغم معارضة الشرعية الدولية ووقوف المجتمع الدولي ضدها. وفي الداخل ألقى بالمشات من معتقلي الحرب الأفغانية في سجون جوانتانامو محرومين من أي ضمانات يمكن أن يتمتع بها سجناء الحرب في أفاقص مخصصة لأسر الحيوانات دون أن تسمح لهم بحق الدفاع ودون أن توجه لهم تهمة محددة. وقامت الحكومة الأمريكية بسن التشريعات التمييزية التي لا تطبق إلا على الذين ينحدرون من أصول عربية وإسلامية بدعوى مكافحة الإرهاب وأشهرها قانون باتريوت. وأجازت التشريعات الأمريكية الجديدة التنصت على المكالمات التليفونية وعلى وسائل الاتصال والمراسلات مع السماح بكشف سرية معاملات البنوك (٧). وفي حرب العراق وأفغانستان داست القوات الأمريكية على القانون الدولي لحقوق الإنسان وعلى القانون الدولي الإنساني

فعال وحماية حقوق الإنسان. وعلى العكس من ذلك، أعتقد أنه وعلى المدى الطويل، سنجد أن حقوق الإنسان، إضافة إلى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، من أفضل أدوات الوقاية من الإرهاب. في الوقت الذي نحتاج فيه إلى اليقظة لمنع حدوث أعمال إرهابية، والتصميم على إدانتها ومعاقبة مرتكبيها، ستكون هزيمة للذات إذا ضحينا بالأولويات الأساسية الأخرى - مثل حقوق الإنسان - في هذه العملية. وكانت دعوة المفوضية السامية لحقوق الإنسان لإحترام الشرعية الدولية في الحرب ضد الإرهاب هي تغريدة البيع قبل الرحيل، ورحلت السيدة روينسون مثلما رحلت قبلها الشرعية الدولية.

الحملة العربية على الإرهاب وديمقراطية القهر:

كان رد الفعل على مستوى العالم العربي ردا متوقعا. فكثير من الدول العربية كانت متخرطة حتى اذنيها منذ عقود مضت في حرب ضروس ضد إرهاب الجماعات الدينية المتطرفة. وكان سجلها في مجال انتهاك المبادئ الدولية لحقوق الإنسان سجلا مشهودا ومحل إدانة متكررة من الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها في التقارير السنوية التي تصدرها وزارة خارجيتها عن حالة حقوق الإنسان في العالم. لقد ألفت أحداث ١١ سبتمبر على النظم العربية عينا إضافيا إذ أصبحت متهمه من الدوائر الغربية والأمريكية بأنها مسئولة عن سيادة مناهج ثقافي وإجتماعي وسياسي كان بمثابة بيئة حاضنة للأفكار الإرهابية ومنتجة لها. كان على الدول العربية أولا أن تثبت حسن النية والاستعداد للتعاون المطلق في ظل شعار بوش الشهير: من ليس معنا فهو مع الإرهاب. توارت مسألة حقوق الإنسان إلى الظل وأصبحت من مقتنيات متحف التاريخ السياسي في عصر الإمبراطورية الأمريكية المهيمنة والجريحة في نفس الوقت. وسارعت كثير من النظم العربية إلى إثبات حسن النوايا بتقديم المعلومات الاستخباراتية المتوفرة لديها عن الإرهابيين وأنشطتهم الإرهابية. وتوالت الممارسات القمعية في عدد من الدول العربية ليس للمعارضين السياسيين فقط وإنما أيضا لمعارض

السياسة والمهيمنة الأمريكية ومعارضى الحرب على العراق ولكن في هذه المرة في ظل مباركة دولية وأمريكية. وبدا الأمر أشبه بلوحة سيربالية شديدة التعقيد. فبينما تنهم الدول العربية والإسلامية أنها بقمعها للحريات وانتهاكها لحقوق الإنسان قد أوجدت بيئة قمعية مفرخة للزغزغات الإرهابية أصبحت تطالب في نفس الوقت أن تشدد من قبضتها القمعية وأن تصعد لانتهاكاتها لحقوق الإنسان حتى تكون مشاركا فعالا في الحرب على الإرهاب بتجنب غضب الأسد الأمريكي الجريح.

لقد أنتجت الحرب على الإرهاب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ مجموعة من الآثار الوخيمة على حقوق الإنسان عموما وفي المنطقة العربية على وجه الخصوص. فمن ناحية شهدت هذه الحرب تصاعد أعمال العنف الدموي من قبل الجماعات المتطرفة وتنظيم القاعدة ضد الأهداف الأمريكية وأهداف أخرى في الدول التي يظن أنها تدور في محور مكافحة الإرهاب. وأحداث إندونيسيا وتركيا وتونس والأردن والمغرب واليمن ولبنان والجزائر وأخيرا الكويت والسعودية التي راح ضحيتها عشرات من أرواح المدنيين الأبرياء تثبت أن محاولة استئصال العنف بالعنف لم تنتج إلا مزيدا من العنف وأن الاستمرار في هذه السياسة التي تتجاهل التعامل مع الأسباب الحقيقية للإرهاب سياسية كانت أو إجتماعية واقتصادية من شأنها أن تدخل المنطقة والعالم أجمع في دوامة من العنف والعنف المضاد لا قرار لها.

ومن جانب آخر شهدت المنطقة العربية مجموعة من الإجراءات القمعية على مستوى التشريع ومستوى الممارسة في إطار الحملة على الإرهاب. ويرصد تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي هذا الوضع المأساوي بقوله: «ظلت المنطقة تمثل بؤرة التأثير المركزية في الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب سواء كمسرح للمواجهة بين الجماعات الإرهابية من ناحية والأجهزة الأمريكية والحكومات العربية من ناحية أخرى - أو في إطار اتحاء بعض الحكومات العربية إلى توسيع ملاحقتها

للتبني الإسلامي أو تسوية حساباتها مع جماعات المعارضة السياسية، وأفضت هذه المواجهات إلى تشديد القوانين والإجراءات على نحو ينتهك الضمانات القانونية لحقوق الإنسان والحريات العامة وانتهاك حقوق عديد من الأفراد والجماعات».

في ظل هذا المناخ الملبد بالفيوم وبالغف والمضاد وبالإجراءات القمعية ومصادرة الحريات جاءت الدعوة إلى مقرطة نظم الحكم العربية هذه المرة من داخل الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها. بل إن هذه الأخيرة قامت بغزو العراق واحتلاله عسكريا رافعة شعار نشر الديمقراطية وتقديم نموذج ديمقراطي في العالم العربي بعد أن سقطت حجة أسلحة الدمار الشامل. وتعرضت نظم الحكم العربية لموجات من النقد المتصاعد في وسائل الإعلام الغربية وفي تصريحات العديد من المسؤولين الأمريكيين الرسميين بالقول بأن غيبة الديمقراطية في العالم العربي وجمود نظم الحكم فيه ومقاومتها للتغيير كانت سببا لنشر العنف في المنطقة. وكان النصيب الأكبر من النقد موجها للسعودية. ووصل الأمر إلى اتهام بعض أعضاء الأسرة الحاكمة ومؤسسات سعودية بتقديم الدعم النقدي لتنظيم القاعدة.

في بداية الأمر جاءت الدعوة الأمريكية إلى مقرطة العالم العربي في وثيقتين أمريكيتين رسميتين هما خطاب الاتحاد ومشروع الشراكة للتنمية ونشر الديمقراطية. ولا نجد توصيفا لهذه المبادرة (الديمقراطية) أصدق من القول «بأنها قد حملت الكثير من الوعود والقليل من المصادقية وتضمنت عناصره نظرة استعلائية بالوصاية على خيارات شعوب المنطقة وتناقضت مع الممارسات الظاهرة» (٨).

لقد أشرنا فيما سبق إلى التناقض بين الدعوة إلى مقرطة النظم العربية وبين دعوة هذه النظم إلى الانخراط في الحملة الدولية ضد الإرهاب ولو على حساب احترام مبادئ حقوق الإنسان. ونزيد على ذلك تناقضا آخر أوقعت فيه الدعوة الأمريكية إلى المقرطة الديمقراطيين العرب أنفسهم. فانساق بعضهم دون تردد إلى مناصرة التدخل الأمريكي في شؤون المنطقة

الذي تتوج بالغزو الأمريكي للعراق بدعوى مناصرة الديمقراطية ضد الاستبداد. ووجد هؤلاء أنفسهم معزولين عن التيار الوطني العام متهمين بالعمالة لسلطة الاحتلال والغزو الأجنبي والتفريط في تراب الوطن ومقدساته. وهكذا وجدت أمريكا دون أن تدري نفسها في وضع تقدم فيه الدعم المعنوي بطريقة غير مباشرة للنظم الاستبدادية مادامت هذه النظم ترفع رايات حماية التراب الوطني وتذود عن استقلاله. لقد فات الغزاة باسم الديمقراطية أن الحيرة التاريخية لشعوب المنطقة تضع نضالها في سبيل التحرر من الاستعمار في موضع الأولوية والصدارة الذي يسبق أي نضال آخر ولو كان نضالا من أجل الديمقراطية. أما الديمقراطيون الوطنيون الذين دافعوا بدأب عن الديمقراطية ووقفوا في الماضي والحاضر معارضين لكل مظاهر الاستبداد قبل أن تتردد في الأفق دعاوي الديمقراطية بالتدخل العسكري، فقد اختاروا أن يقفوا ضد الاحتلال وضد الاستبداد معا، ودفع بعضهم ثمنًا مزدوجا مرة لمناهضتهم للاستبداد وأخرى لمناهضتهم للاحتلال.

ومع ذلك فقد كانت ردود فعل الأنظمة العربية تجاه هذا التهديد الديمقراطي ردودا تتسم بالحذر والخوف والتردد بين الإقدام والاحجام. وارتأى بعضها أن يتوقف عند الشكل الديمقراطي دون أن يكسب هذا الشكل مضمونا حقيقيا حتى الآن. فأنشئت مجالس الشورى في بعض الدول دون أن يكون لها حتى الآن في أمر الشورى ناقة ولا جمل. وأعلن عن حوارات تجريها الحكومة وأحزابها مع مختلف الفصائل السياسية، وأعلنت بعض الدول التي لم تكن فكرة الانتخاب واردة في قاموسها السياسي عن عزمها إجراء انتخابات ولو على مستوى المحليات، ولكن صميم وجوهر الديمقراطية المتمثل في التداول الحقيقي للسلطة والمحاسبة والشفافية واقتران السلطة بالمسئولية هذا المضمون لم يقرب منه أحد حتى الآن.

والواقع أن هذا التبشير الديمقراطي ذا الطابع الرسالي الذي يطفئ على الخطاب السياسي الأمريكي الآن يصعب على شعوب المنطقة بل وعلى المحلل

وتمتسك الذي ألقاه ريجان في شهر حزيران / يونيو ١٩٨٢، ويحتفي به من منظور أنه أعلن «أن نقطة التحول في التاريخ قد حلت». ومن هنا يضع الخطاب عملية احتلال العراق في سياق «الثورة العالمية الديمقراطية» التي دشنها ريجان، ويرى أن «تأسيس عراق حر في صميم الشرق الأوسط حدث مفصلي بارز» في تلك الثورة (١٠). وهكذا يحل لنا الرئيس الأمريكي للفرز الذي وقف كثير من المفكرين العرب أمامه طويلاً: كيف يمكن أن يكون الاحتلال العسكري وسيلة لنشر الديمقراطية؟ أو كيف يمكن أن يكون القهر طريقاً لحرية؟ هنا نأتي إلى التناقض الثالث الذي يقع فيه المبشرون الأمريكيون الجدد والذين لا يستطيعون له رفعا إلا باللجوء إلى عبارات تغلفها غلالات شبه دينية وشبه غيبية عن رسالة التبشير بالديموقراطية التي تضطلع بها زعيمة العالم الحر.

ما العمل:

ماذا يجب على القوى الديمقراطية والحريصين على نشر مبادئ حقوق الإنسان أن يفعلوا لكي لا تتحول الحملة ضد الإرهاب إلى نوع من المكارنية الجديدة المعززة بأفكار أسطورية حول الرسالة الخالدة للولايات المتحدة الأمريكية في نشر قيم الديمقراطية ولو بالقهر؟ وماذا يجب على الدول العربية أن تفعل للخروج من مأزقها التاريخي الذي تنهم فيه بأنها وفرت بيئة سياسية صالحة لنمو الإرهاب في ظل سيادة نظم سياسية مغلقة وغير ديمقراطية وتفترق إلى التسامح السياسي والثقافي.

بداية نقرر أن توجه اليمين الأمريكي وإن كان هو التوجه الحاكم اليوم فليس هو التوجه الوحيد في مجتمع هو بطبيعته مجتمع تعددي ومفتوح على مختلف التيارات ومختلف الحيارات. فعلى المستوى الحقوقي تصدى عديد من رجال القانون والمدافعين عن الحريات المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية للقانون الجديد لمكافحة الإرهاب. فبادر عدد من كبار أساتذة القانون بتصدرهم البروفسور راندي بارنيت بكلية حقوق بوسطن بإصدار بيان يحتجون فيه على صدور القانون باعتباره يمثل تهديداً للحقوق والحريات المدنية

الموضوعي أن يأخذ مأخذ الجدد. وهو على أحسن الفروض نوع من التبرير الأيديولوجي لقهر الشعوب وسلب ثرواتها مشابه لحديث تاريخي سابق عن وظيفة الاستعمار في نشر الحضارة بين الشعوب المختلفة أو دعاوي الغزاة مثل الإسكندر الأكبر ونابليون في الدفاع عن أركان الدين. وتحليل الخطاب الأخير للرئيس بوش على المستوى الاستراتيجي لابد أن ينتهي بنا إلى هذه النتيجة (٩). إن مطالعة التحليل الذي قدمه محمد جمال باروت في قراءته لخطاب بوش أمام الوقفية القومية الديمقراطية تؤدي بنا إلى التمسك بالفرضية التي بدأنا بها هذه الدراسة: وهي أن المستجدات على الساحة الديمقراطية وساحة حقوق الإنسان في المنطقة العربية وارتباطها المتداخل مع ما يسمى بالحرب ضد الإرهاب ليست وليدة أحداث سبتمبر سنة ٢٠٠١ رغم فظاعة هذه الأحداث، بل هي امتداد تطبيقي متواصل لرؤية المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الذين وصلوا إلى الحكم بوصول جماعة جورج بوش - وهي الجماعة ذات الأيديولوجية الرسالية ذات المسحة الدينية التي ترى أن رسالة أمريكا المكملة لانهايار الشيوعية هي تقويض النظم القومية في العالم ونشر المفهوم الأمريكي عن الديمقراطية والحرية. ولاهم بعد ذلك، بل قد يكون لازماً ومشروعاً - أن تنشر هذه الرسالة بالقوة المسلحة حينما لا يوجد بديل آخر. ويصفي خطاب بوش حساباته مع التصورات القومية والاشتراكية التي سادت في المنطقة العربية وعلن نهاية عصر الدولة القومية التي اعتمدت فظ التخطيط المركزي الشامل لتحقيق «القوة القومية» في المنطقة العربية، ويشير الخطاب تحديداً إلى كل من سوريا والعراق.

ويجد خطاب بوش مرجعيته في «الأيديولوجيا المحافظة الجديدة، التي ترى أن استراتيجية الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان قد دشت تحول التاريخ من الشيوعية إلى الديمقراطية، بإعلان شن حرب لاهوادة فيها ضد منظومة «امبراطورية الشر» السوفيتية في أوروبا الشرقية والعالم الثالث. ولعلّ هذا ما يفسر أن الخطاب يبدأ بالعودة إلى خطاب

قمعية متصلة جديدة، نحن الموقعين والموقعات أدناه، ندعو شعب الولايات المتحدة الأمريكية إلى مقاومة السياسات والتوجهات السياسية العامة التي اتبعت غداة الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ والتي تشكل مخاطر جدية تهدد شعوب العالم أجمعين» (١٣).

فالساحة إذن ليست مفتوحة على إطلاقها للذين بشروا بأفكارهم اليمينية الإستعلالية المتحرر من قيود الشرعية الدولية قبل وصولهم إلى الحكم، والذين جاءت أحداث ١١ سبتمبر لتقدم لهم فرصة تاريخية لتدعيم توجهاتهم العدوانية، لأن دعاء الحرية والديموقراطية الحق في كل أنحاء العالم يقفون لهذه الدعاوى بالمرصاد.

وهذا ما يجب أن يراهن عليه الذين يهمهم حقا أمر الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي وأمر المخاطر التي تحيط بالعرب من كل جانب. إن المهمة المطروحة عليهم بالحاج أن يدركوا أن انخراط العرب على المستويات الرسمية وغير الرسمية في الحركة العالمية من أجل تأمين حقوق الإنسان ونشر الديموقراطية وثقافة وممارسة، هو السلاح الوحيد الذي يستطيعون أن يواجهوا به ما يحيط بهم من مخاطر من كل جانب. إن إدارة بوش لا تريد للعرب ديموقراطية إذا كانت هذه الديموقراطية ستعارض في محصلتها مع مصالح الولايات المتحدة، ولكن الشعوب العربية هي بكل تأكيد المستفيدة من تحرير إرادتها من كل صور القهر ومن وقف كل صور الانتهاك والاعتداء على حقوقها ومن تأمين حقها في المشاركة السياسية قولاً وفعلًا. إن تحالفا عضويا يجب أن يقوم بين الأحرار ودعاة الديموقراطية من أجل الديموقراطية في كل مكان، أما الذين يريدون صياغة الأنظمة السياسية لتكون ديموقراطية في خدمة مصالح النفط وحدها فهؤلاء ومن يسير في ركبهم يقفون في مواجهة حركة التاريخ.

وانجماها نحو عسكرة الجهاز القضائي وإكسابه طابعا استخباراتيا. وتبنت مراقبة حقوق الإنسان الأمريكية حملة لفضح التوجه غير الديموقراطي والمعادي لحقوق الإنسان لدى الرئيس بوش. وفي نوفمبر ٢٠٠١ أصدر عدد من أعضاء الكونجرس البارزين بتقديمهم العضو جون كونيروز عن ميشجان بيانا أدانوا فيه انتهاكات حقوق الإنسان بعد أحداث سبتمبر وخاصة اللجوء إلى المعالجات العسكرية. وينتهي البيان بتذكير الرأي العام بانتهاكات الإدارة لحقوق الإنسان ضد المهاجرين بعد الحرب العالمية الأولى ضد الأمريكيين من أصول يابانية بعد الحرب العالمية الثانية ثم يقول البيان: «إننا نذكر المدعي العام أن الدستور يطبق بذات القوة بعد ١١ سبتمبر كما كان يطبق قبل ١١ سبتمبر» (١١) وعلى المستوى القضائي رفضت محكمة اتحادية منح وزارة العدل الأمريكية صلاحيات جديدة طلبتها لممارسة الرقابة الالكترونية باسم حماية الأمن القومي» (١٢).

وفي نفس الاتجاه صدرت تصريحات وكتابات من ساسة ومفكرين أمريكيين مرموقين تحذر من التماهي في انتهاك حقوق الإنسان تحت دعاوى مكافحة الإرهاب. وكتب برجنسكي مستشار الأمن القومي السابق في صحيفة نيويورك تايمز يبنه إلى أن هناك مخاطر واضحة من أن تستغل حكومات العالم تداعيات الحرب لتمارس تعسفها في الحكم، وبدلا من أن تتزعم الولايات المتحدة تحالفا عالميا ديموقراطي الطابع والمبدأ، ما هي تواجه خطر عزلة سيئة العواقب حتى بين الحلفاء».

وفي سبتمبر ٢٠٠٢ وقع أكثر من ٢٠٠٠ مشفق أمريكي من مختلف الديانات والأجناس بيانا بمناسبة الذكرى الأولى للأحداث أعلنوا فيه عن معارضتهم لسياسة بلامهم القمعية وقالوا فيه: «كي لا يقال أن شعب الولايات المتحدة الأمريكية لم يفعل شيئا حين أعلنت حكومته حربا لا حدود لها وأسست لمبادئ

الهوامش

- (١) المنظمة العربية لحقوق الإنسان. حقوق الإنسان في الوطن العربي، القاهرة ٢٠٠٣، ص ٢٤-٢٥.
(٢) مذکور في، السيد بين، الحرب الكونية الثالثة، عاصفة سبتمبر والسلام العالمي، القاهرة، مكتبة الأسرة ٢٠٠٣، ص ١١٨.

(٣) محمد نور فرحات، الإرهاب وحقوق الإنسان، ٦١ رسائل النداء الجديد، القاهرة، يونيو ٢٠٠٢، ص ٢١.

(٤) نقلا عن، هيثم شافع الإدارة الأمريكية وحقوق الإنسان، بحث غير منشور.

(٥) وهذا الخطاب يصر عنه الدكتور مصطفى الفقي بوضوح: «إن الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت تعتبر نفسها قلعة حقوق الإنسان... مفتش عموم العالم... هي التي تسلسل المواطنين وتقيد أيديهم وأرجلهم، ويحاسب المذنب وهو مقيد ويمنع من الصلاة ويوضع في أقفاص ذات طبيعة سنية كي يجبر على الاعتراف» راجع، مصطفى الفقي، التوازن بين حقوق الإنسان والمصلحة العامة وأثر الظروف الإستثنائية في ضوء أحداث ١١ سبتمبر، منشور في كتاب «حقوق الإنسان في القانون والممارسة» تحرير الدكتور على الصاوي، إصدار وزارة الخارجية بمصر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة ٢٠٠٣، ص ٣٩.

(٦) سابق الإشارة، ص ٤٤ وما بعدها.

(٧) وقد صدرت تشريعات أخرى على ذات التورية في عدد من الدول الأوروبية ففي بريطانيا وافق البرلمان في ١٣/١٢/٢٠٠١ على قانون «الأمن والجريمة ومكافحة الإرهاب» وأقرت المجالس التشريعية في ألمانيا والسويد والدانمارك قوانين مشابهة بينما أقرت إيطاليا قانونا بإصلاح أجهزة المخابرات الإيطالية بمنح العاملين بها أقصى صلاحيات التصرف.

راجع، محسن عوض، إشكاليات الديوقراطية وحقوق الإنسان في ضوء تداعيات الأحداث، منشور في كتاب «أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها على الوطن العربي - قضايا وسجلات»، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٢، ص ١٤١ وما بعدها.

(٨) المرجع السابق ص ٦.

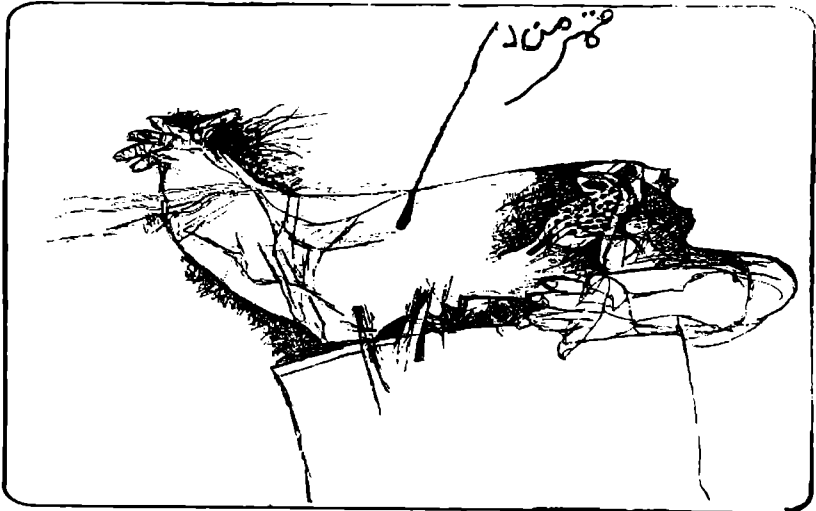
(٩) محمد جمال باروت، خطاب بوش بين القراءات الوظيفية والاستراتيجية والنصية، بحث غير منشور.

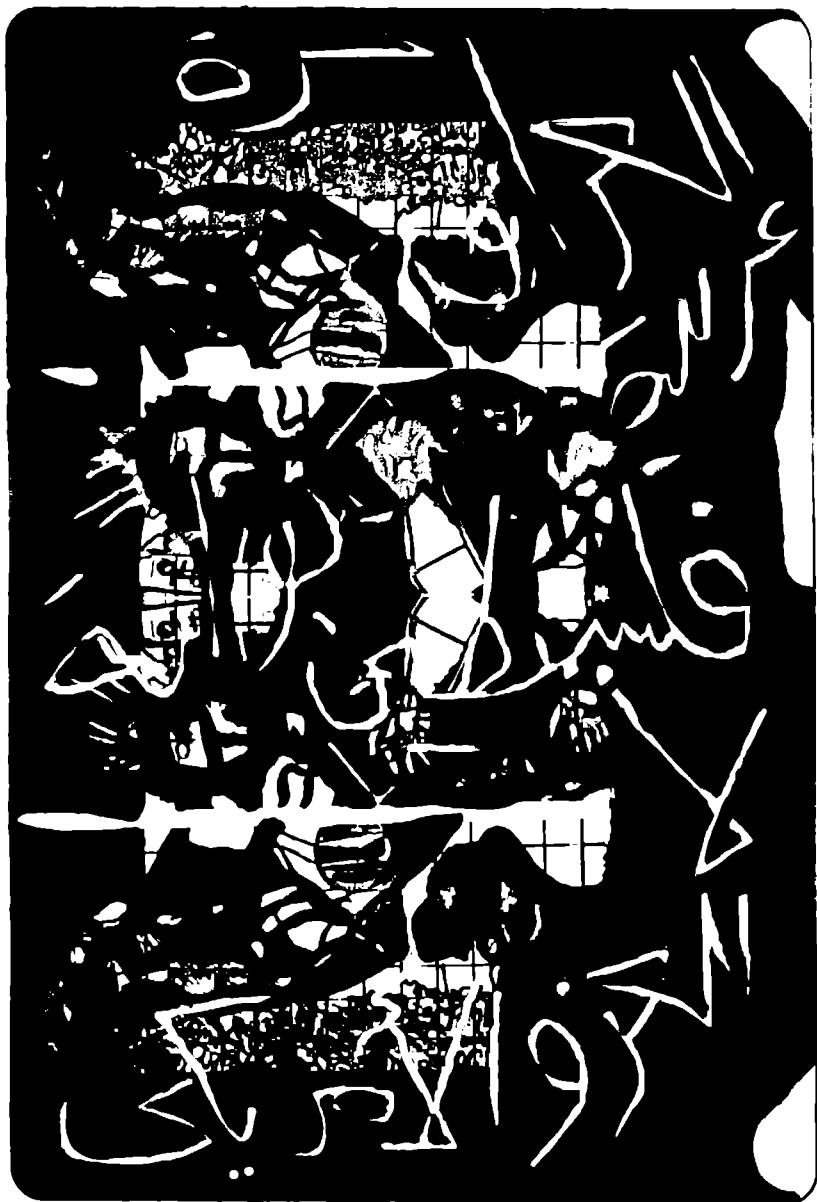
(١٠) نفس المرجع.

(١١) محمد نور فرحات، المرجع السابق، ص ٢٩.

(١٢) الدكتور أسكندر غطاس، تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على منظومة حقوق الإنسان، في كتاب حقوق الإنسان في القانون والممارسة، سابق الإشارة، ص ٦٣.

(١٣) مذكور في السيد يسين، سابق الإشارة، ص ٣٤٧.





النظام العالمي الجديد والمبادرة الأمريكية الشرق أوسطية

د. فخري ليبب (*)

ملقمة:

الاتحاد السوفيتي والصين، مما لعب دوراً هاماً في تماسك هذا المعسكر وقدراته، حتى انهيار الاتحاد السوفيتي وبلدان شرق أوروبا وحلف وارسو.

وظهرت تناقضات أيضاً داخل العالم الغربي الرأسمالي، لكنها كانت محل بنقل الصراع إلى مناطق النفوذ في الجنوب، وإدارة هذا الصراع لحساب تلك القوى على حساب الأوطان الجنوبية.

إلا أن انهيار الاتحاد السوفيتي، وهو القوة العالمية الثانية، في عالم التوازن، أتاح بالعدو المشترك للجيبة الغربية، أزال الخطر الذي كان يجمع هذه البلدان وتناقضاتها معاً؛ وبدأت تظهر إلى السطح التناقضات الصدامية المعلنه داخل العالم الغربي.

وفي هذا الصدد تعمل الولايات المتحدة جاهدة للإبقاء على دورها زعيمة لهذا العالم، وقائدة وحيدة له، وعلى دورها الجديد في العالم كله، باعتبارها القطب القوي الأوحده. وبدأ صراع جديد، يدور في الأساس انعكاساً للمصالح المتضاربة، صراع حول النظام العالمي، وهل يظل نظاماً أحادي القطب أم نظاماً متعدد الأقطاب؟

وإذا كان هذا الصراع بين الدول الكبرى القوية

إن مستقبل النظام العالمي الجديد رهن بالعديد من العوامل، أهمها التوازنات السياسية للكتل المختلفة، والمصالح الاقتصادية التي تتلاقى أو تتضارب، والفكر الذي يفلس وينظر مواكباً المصالح وفي خدمتها، والقدرة على التجدد والتكيف مع الزمان والمكان، والقوة العسكرية، والتقدم التكنولوجي على المستويين الصناعي والتسليحي.. إلخ والحقيقة أن الأوضاع في العالم، قد تغيرت بصورة كبيرة للغاية، منذ الحرب العالمية الثانية، أي منذ ما يزيد قليلاً عن نصف قرن، وهي فترة قصيرة، إلى حد كبير، بالنسبة للتاريخ البشري، إذ زالت إمبراطوريات ومحاولات إمبراطورية بالهزيمة العسكرية مثل الألمانية واليابانية والإيطالية، أو بهزيمة الشعوب لها مثل البريطانية والفرنسية. وغدت الثنائية القطبية هي الشكل السائد للنظام العالمي، المعسكر الاشتراكي وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي من ناحية، والمعسكر الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة من ناحية أخرى.

ثم ظهرت تناقضات حادة داخل العالم الاشتراكي، ما بين الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا، ثم ما بين

(*) المستشار الإعلامي لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية.

اقتصادياً، والمنافسة في ذات الوقت، يشكل قاعدة أساسية لما يمكن أن يصل إليه مستقبل النظام العالمي، فإن هنالك قاعدة أخرى أساسية، وهامة للغاية، هي ذلك الصراع الشعبي العالمي المتحد في كل أنحاء الدنيا، وبصورة غير مسبوقه، تحكمه قدرة تنظيمية عالية، وتضامن واع حول القضايا المصيرية مثل الحرب والسلام وحقوق الإنسان السياسية والاجتماعية، والهيمنة والعولمة وسياسة القوة، ونفي الشرعية الدولية.

إننا أمام مرحلة جديدة، تضع عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية أمام أوضاع جديدة، وتوازنات جديدة تفرض حلولاً جديدة، تعكس تلك الأوضاع وتلك التوازنات على حساب النسيج القديم الذي أخذ في التمزق في كثير من مواقع.

المبادرة الأمريكية - الشرق أوسطية

إن علينا حتى نتوصل بصورة عملية للجزء المعد لنا، في هذه السياسة العالمية الجديدة، علينا أن ندرس ويدقة ما قدمه السيد كولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في مبادرته التي أطلق عليها، «مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط - بناء الأمل للسنين القادمة»، من «أجل بناء وطن تزدھر فيه الحرية والفرص والرخاء والمجتمع المدني». وقد أعلن كولن باول تلك المبادرة في مؤسسة التراث بواشنطن في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٢.

ويعلن باول في مبادرته أنها، «تتوخى تشجيع المشاركة الشعبية في العملية السياسية ومساعدة المؤسسات التعليمية والتربوية في سائر أرجاء الشرق الأوسط، ومكافحة الأمية، وموازرة حقوق المرأة، ودعم القطاعين الخاص والعام في العالم العربي على تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والاستثمار، فضلاً عن دفع عجلة التفاهم والشراكة بين شعب الولايات المتحدة والشعوب العربية».

لكن ما هي رؤية السيد الوزير للشرق الأوسط؟

إن الشرق الأوسط، كما جاء في المبادرة:

١- منطقة توجد بها اليوم شعوب كثيرة تفتقر إلى الحرية السياسية والاقتصادية وفعالية المرأة والتعليم

الحديث، الذي يحتاج إليه كي تزدھر في القرن الواحد والعشرين، وأن سكان هذه المنطقة يواجهون خياراً أساسياً بين كسل وجمود ونهضة عربية تبني مستقبلاً زاهراً لجميع العرب.

٢- يضم كثيراً من الأنظمة السياسية الشرق أوسطية المغلقة، والتي يكافح الكثير منها المجتمع المدني ناهيك عن أن لغة الكراهية والاستبعاد والتخريض على العنف لازالت سائدة.

٣- ولّد به إرهابيون، أصبحوا راديكاليين، ومات على أيديهم آلاف الرجال والنساء في ١١ سبتمبر ٢٠٠٢.

٤- يوجد به عدد كبير من الأطفال الذين يفتقرون إلى المعرفة ليستفيدوا من عالم الحرية الاقتصادية والسياسية.

٥- منطقة، المرأة مهيمشة في كثير من دولها.

٦- منطقة شاسعة فاتقة الأهمية للشعب الأمريكي. منطقة تبني لها أمريكا القمع والطائرات وأجهزة الكمبيوتر ومنتجات أخرى عديدة، بينما تتدفق منها أموال المستثمرين إلى أمريكا.

وبناء على هذه الرؤية: «كرس الأمريكيون دمهم ومالهم لمساعدة شعوب وحكومات الشرق الأوسط، على مدى نصف قرن من الزمن وأكثره، كما جاء في المبادرة.

وتواصل لهذا الحب الأمريكي العامر لشعوب المنطقة، تجي المبادرة لتشكيل، «جسراً بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط... لبيد فجوة الأمل بالطاقة والأفكار والأموال... مبادرة شراكة هي استمرار وتصعيد للالتزام الأمريكي القائم منذ زمن طويل للعمل مع جميع شعوب الشرق الأوسط لتحسين حياتها اليومية ومواجهة المستقبل بأمل... مبادرة تضع الولايات المتحدة بشبات في جانب تغيير وإصلاح ومستقبل حديث للشرق الأوسط، وإلتزامها بتعزيز حقوق الإنسان والتسامح والتعليم وكرامة الإنسان».

وتطرح المبادرة البرنامج التالي:

١- توجيه اهتمام متواصل ونشط إلى الإصلاح الاقتصادي والسياسي والتعليمي.

٢- نشر الديمقراطية والأسواق الحرة مما يولد ازدهاراً ورفاهية إنسانية على نطاق لم يسبق له مثيل.

٣- الاشتراك مع مجموعات من القطاعين الخاص والعام لسد فجوات الوظائف بإصلاح اقتصادي واستثمار للأعمال وتنمية القطاع الخاص.

٤- العمل مع الحكومات لإنشاء أحكام وأنظمة اقتصادية تجتذب الاستثمار الأجنبي.

٥- مساعدة شركات الأعمال الصغيرة والمتوسطة على تحقيق الوصول إلى الرأسمال الذي هو قوام الحياة.

٦- إنشاء صناديق أموال للمشاريع في الشرق الأوسط على غرار المشاريع البولندية - الأمريكية الناجحة.

٧- تقديم المساعدة الفنية إلى الدول الطموحة.

٨- الاقتصاديات المفتوحة تتطلب سياسة منفتحة.

٩- الاشتراك مع قادة المجتمع المدني لسد فجوة الحرية بمشاريع لتقوية المجتمع المدني والمؤسسات المدنية التي تحمي حقوق الأفراد، ورفع أصوات النساء.

١٠- العمل مع المربين لسد فجوة المعرفة بمدارس أفضل ومزيد من فرض التعليم العالي.

١١- التشديد على تعليم الفتيات والنساء والعمل مع الأبوين والمربين لتعزيز الإشراف المحلي.

١٢- كسب الحرب ضد الإرهاب، وتجريد العراق من الأسلحة.

١٣- إنهاء النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين ارتكازاً على رؤية الرئيس بوش.

قضايا أساسية لفهم المبادرة الأمريكية:

وإذا كان ما سبق هو المخطوط العريضة لمبادرة المشاركة، فإنه يلزم لنا أن نتعرف على عدد من المسائل الأساسية لإدراك ما وراءها:

(١) فيما يتعلق بالدعم والمال الأمريكي الذي كرس لمساعدة شعوب المنطقة، فإننا نحتاج إلى مراجعة عاجلة للتاريخ الحقيقي لأمريكا في الشرق الأوسط، إذ أنها منذ غدت راعية لإسرائيل والصهيونية في المنطقة، ومنذ وضعت عينيها على النفط الشرق

أوسطي، لم تتوقف عن التدخل بكل السبل بغرض إخضاع المنطقة لنفوذها.

وقد بدأ التدخل الأمريكي بالإطاحة بنظام مصدق في إيران وتثبيت حكم الشاه. ثم جاء مبدأ إيزنهاور للملء الفراغ، كي تحل الولايات المتحدة محل الاستعمارين القديين البريطاني والفرنسي. ثم هنالك النقطة الرابعة، والمعونة المشروطة، وتعريق التنمية كما حدث في عملية تمويل السد العالي، والأحلاف العسكرية، ورفض تسليح بعض الجيوش العربية، وإعلانها تسليح إسرائيل حتى تتجاوز قوتها قوة البلدان العربية مجتمعة. كذا دعمها اقتصادياً وسياسياً واستخدام حق الفيتو ضد كل إدانة دولية لها. والوقوف، إلى جانب إسرائيل، بكل الترسانة الأمريكية، في مواجهة مصر عام ١٩٧٣. ثم بصل الأمر إلى الوقوف الكامل العلني في الخندق الإسرائيلي، ورفض الرئيس الأمريكي، ليس فقط مقابلة الرئيس عرفات، بل وحتى السلام عليه. ثم هنالك غزو لبنان، وغزو الصومال، وغزو أفغانستان وغزو العراق. وتوقيع العقوبات على الشعب العراقي إلى حد قتل الملايين من أبنائه، وحصار ليبيا. وضرب العراق بالطائرات وإنتهاك سيادته عشر سنوات، وضرب ليبيا بالطائرات وكذا ضرب السودان. والآن تهديد سوريا علناً وإعلان بابل صاحب مبادرة الشراكة أنه يجب على سوريا، أن تحسن علاقتها بإسرائيل حتى تنحسن علاقتها بالولايات المتحدة، كذا تهديد عدد آخر من البلدان العربية بطرق مختلفة.

هذا بعض ما تعبى الذاكرة للمهام الأمريكية في الشرق الأوسط.

إن الآلاف من الشهداء العرب من سوريا ولبنان والأردن وفلسطين ومصر والعراق والسودان والصومال، قد قتلوا بالسلح الأمريكي والدعم الأمريكي والمال الأمريكي والاهتمام الأمريكي، منذ ما يزيد على نصف قرن وحتى الآن.

(٢) والمسألة الثانية التي يجب التعرف عليها هي القاموس العصري الأمريكي، إنه قاموس خاص لا يمت

إلى القواميس المعروفة بصلة. وفيما يلي بعض مفرداته:

تحرير «العراق» = غزو «العراق».

ديمقراطية «العراق» = إخضاعه لحكم الجنرالات الأمريكيين، وقتل المتظاهرين بالجملة.

تقديم المساعدات الإنسانية = ذك الشعب العراقي وينبته الأساسية واستخدامه حقل تجارب للأسلحة الأمريكية والبريطانية.

أن يحكم العراق عراقيون = إن يحكم العراق عراقيون يعملون مع قوات الاحتلال. الإعمار = نهب الثروة المحلية لحساب شركات التحالف الغازي.

رفع العقوبات عن العراق = احكام القبضة الأمريكية على النفط.

الدفاع عن الشرعية الدولية = استخدام الشرعية الدولية غطاء لمدواتها أو انتهاكها وتفريقها إن اختلفت معها.

الدفاع عن حقوق الإنسان = إبادة الإنسان الآخر. نزع أسلحة الدمار الشامل من الآخر = استخدام كل أسلحة الدمار الشامل في مواجهة الآخر.

المنظمات الإهابية = كل المنظمات المعادية للهيمنة الأمريكية والصهيونية.

الدفاع الشرعي الوقائي = الاعتداء على الآخرين بتهم يحددها المعتدون ولا تقوم على أي أساس.

الدفاع عن النفس = قتل قوات الاحتلال للمدنيين وتدمير بيوتهم وحقوقهم بحجة أنهم ارهابيون.

أبطال السلام = شارون وأمثاله.

إن هذا القاسوس يكشف الهوة بين عاملين، والتناقض الشديد في القيم والمعايير، والتلاعب الأمريكي بالأنفاظ، وهو الذي انفضح في منهجها الدولي الذي يقوم على الكيل بمكيالين واتعمد الشفافية وتناقض الأقوال والأفعال.

(٣) والمسألة الثالثة التي يجب التعرف عليها، هي الجهة التي صدرت عنها المبادرة.

إن هذه المبادرة قد صدرت عن الجماعة الحاكمة في أمريكا، وهي مكونة من أشد العناصر اليمينية المتطرفة، الأصولية المسيحية الصهيونية، التي لا

تحكمها غير المصالح المرتبطة بعصبة النفط الدولية، والتي تعتمد اعتماداً كلياً على منطق الهيمنة والقوة، والتي لا يقف في طريقها أية شرعية دولية أو قوانين وأعراف دولية سعيًا وراء تكوين امبراطورية أمريكية. وهذه الجماعة تعمل في تحالف وثيق مع العصبة الصهيونية الحاكمة في إسرائيل، عصبة اليمين الإسرائيلي الذي لا يؤمن بأي حق للشعب الفلسطيني، حتى حقه في الحياة.

وفي ضوء هذا التاريخ المخالف بالمطامع الاستعمارية الأمريكية والدعم لأعداء العرب والصادر عن أشد القوى يمينية وعنصرية يمكننا دراسة هذه المبادرة، زمن ما بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١:

العنوان

يقول عنوان المبادرة أنها، «مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط».

والشراكة هنا تقتضي الندية، فهل هناك حقاً ندية بين أم القنابل والصواريخ الناسفة والقنابل الذرية والقنابل العنقودية، وحاصلات الطائرات وأحدث الدبابات، وبين بلدان الشرق الأوسط التي هي إما خاضعة للاحتلال أو النفوذ الأمريكي أو الاسرائيلي، أو واقعة تحت تهديد سيف لا يرحم! هل يمكن تخيل شراكة بين القطب الواحد الأوحده، العملاق الدولي، وبلدان غير معدة أو مستعدة لمواجهة «قوات التحرير» الأمريكية البريطانية!!

الهدف العام

تقول مبادرة الشراكة أنها «من أجل بناء الأمل للسنين القادمة». والسؤال هنا هو أمل من؟ هل هو الأمل العربي في التنمية الحققة والرفاهية والديمقراطية والسلام الشامل العادل، ودولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف، واستعادة سوريا للجزلان ولبنان لشعبها، أم هل هو الأمل الأمريكي - الصهيوني في السيطرة على الشرق الأوسط وتحويله إلى قاعدة أمريكية - إسرائيلية! الأمل الأمريكي في الاستيلاء على ثروات الشرق الأوسط؛ الأمل الصهيوني في إسرائيل من النيل إلى الفرات!!

هل هنالك حقاً بيننا وبين اليمين الأمريكي -

الصهيوني أي أمل مشترك نسعى لتحقيقه في السنوات القادمة؟

المبادئ الأساسية الثلاثة

تحدد المبادرة أن السياسة الأمريكية - الشرق أوسطية قد شددت على قضايا ثلاث:

(١) شددت على «كسب الحرب ضد الإرهاب». والإرهاب في القاموس الأمريكي هو معاداة الاستعمار الأمريكي والصهيونية. ومعنى ذلك أن من يقاومون أمريكا وإسرائيل هم الإرهابيون الشرق أوسطيين، وتشديد أمريكا الحرب على الإرهابيين يعني تشديدها الحرب على القوى الوطنية العربية والشرق أوسطية. هل يمكن أن نشارك أمريكا حربها ضد المنظمات التي تحارب الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين أو لبنان. أو التنظيمات التي سوف تظهر ضد الاحتلال الأمريكي في أفغانستان والعراق، وما يستجد؟ هل يمكن أن نقف في خندق واحد مع أمريكا وإسرائيل ضد أنفسنا؟

وهل يمكن أن نمرس الكرام على ما جاء في المبادرة من أن الآلاف من رجالهم ونسائهم قد ماتوا في ١١ سبتمبر على أيدي إرهابيين ولدوا وأصبحوا راديكاليين في الشرق الأوسط؟ ألا يعني هذا أن أمريكا تنهت العديد من بلدان الشرق الأوسط بأنها قد صدرت إليها الموت، ومن ثم يحق لها ذلك هذه البلدان للقضاء على الإرهاب وتحقيق حماية وقائية للشعب الأمريكي؟

وهل ننسى نحن أن أمريكا هي التي رعت هؤلاء، ودرستهم وحمتهم ومولتهم ووجهتهم سيفاً مصلتاً على البلدان العربية لإبنتازها، ثم دافعت عنهم عند محاكمتهم باعتبار أن محاكمتهم انتهاك لحقوق الإنسان، ومنحتهم وبريطانيا العظمى وغيرها من الدول الغربية حق اللجوء السياسي. أمريكا سلطتهم علينا يوماً، وهي تتخذ منهم اليوم ذريعة لاتهم بلادنا العربية والإسلامية بأنها تصدر لها الإرهاب والإرهابيين؟

(٢) وقد شددت السياسة الأمريكية أيضاً كما جاء في المبادرة على «تجريد العراق من الأسلحة».

أسلحة الدمار الشامل. وقد رأينا كيف طبقت أمريكا هذا الزعم. لقد أكدت من جانبها وجود هذه الأسلحة في العراق. في حين نفى مفتشو الأمم المتحدة هذا الادعاء الباطل. وأصرّت أمريكا على زعمها، وأصرّت على قيامها هي ومن يتحالفون معها على تجريد العراق بالقوة من الأسلحة المزعومة. كما أدانت العراق باعتبار أن العراق قد رفض الالتزام بالشرعية الدولية، وأنها من جانبها ستلقنه درساً في كيفية الالتزام بهذه الشرعية الدولية. وقد ثبت أمران. فيما يتعلق بهذه القضية. أولهما: عدم مصداقية الولايات المتحدة وحلفائها فهم بعد أن غزو العراق حتى النخاع لم يعثروا حتى الآن على أية أسلحة تدمير شامل. وثانيهما: إن الولايات المتحدة نفذت غزوها للعراق في انتهاك كامل للشرعية الدولية التي ادعت الدفاع عنها والغيرة عليها.

إن ميثاق الأمم المتحدة ينص على حل المشاكل بين الدول بالوسائل السلمية، كما تنص قواعد القانون الدولي. على أن استخدام القوة أو التهديد بها بعد جريمة دولية. وهذا ما انتهكته وارتكبته بالفعل الولايات المتحدة الأمريكية، طبقاً لقاموسها القائم على المخالطة.

(٣) يطرح البند الثالث من تشديد السياسة الأمريكية الشرق أوسطية على «إنهاء النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين» وتحقيق سلام دائم «يرتكز، على رؤية الرئيس بوش».

هنا أطاحت المبادرة الأمريكية بالمرجعية الدولية، بقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية والتي تبدأ بقرار التقسيم الذي أعطى لإسرائيل ذاتها ووجودها الإطاحة بهذه المرجعية، واستبدالها برؤية الرئيس بوش والمشروعية الأمريكية - الصهيونية. إن رؤية الرئيس بوش ترتكز بالكامل على الرؤية الشارونية. أي أن المبادرة الأمريكية تؤكد تسليمنا بالكامل إلى المرجعية الشارونية.

تلك ثلاث قضايا مصيرية ترتكز عليها السياسة الأمريكية كما جاءت في المبادرة الأمريكية كما جاءت بها أيضاً أربع قضايا أخرى هي:

(١) الإصلاح الديمقراطي

وهو كما نراه تطبيقاً في أفغانستان والعراق حكم

عسكري أمريكي يستنصر وراء صنائع للولايات المتحدة.

إن أمريكا التي تقهر المتظاهرين في بلدها وتدق عظامهم، وتطارد المثقفين، وتضيق على المواطنين، وتهدد فرنسا بعظام الأمور لأنها وقفت ضدها في حربها ضد العراق، الولايات المتحدة هذه تطالبنا نحن بالإصلاح الديمقراطي طبقاً لمشيئتها. إن أمريكا ترى في الخوض التام لإرادتها، وتنفيذ كل ما تأمر أو تهدد به ديمقراطية.

أمريكا ترى في الخروج عليها إرهاباً، وفي الخوض لإرهابها ديمقراطية، وتلك، والحق يقال ديمقراطية من نوع جديد.

الإصلاح الديمقراطي الأمريكي يطلب من حكومة سوريا ألا تكون سيدة مصيرها وأراضيها. ويطلب منها مهديداً ألا تسمح بفتح مكاتب لمنظمات المقاومة الفلسطينية. كما يطالب بحل حزب الله اللبناني. كما يطالب الحكومة الفلسطينية باللسان الأمريكي أو الإسرائيلي بالقبض على المناهضين الفلسطينيين ونزع سلاحهم ومحاكمتهم، أي ديمقراطية تلك التي تود أمريكا إهلاكها على البلدان العربية لتفتح داخلها جحيم الحرب الأهلية. إن الديمقراطية التي تريدها لنا أمريكا هي أن يقوم العرب بضرب العرب لحسابها. وأن يحقق العرب لأمريكا وإسرائيل ما عجزا عن تحقيقه بنفسهما.

إن أمريكا تسعى بديمقراطيتها المبتكرة إلى فرض أوضاع وحكومات صديقة وحليفة خاضعة لها وإسرائيل كلية، وبذا تضمن سيطرتها على المنطقة وتحقق أهلها في إحاطة إسرائيل بسوار من الأصدقاء الملتزمين بالحلف الأمريكي الصهيوني.

(٢) الإصلاح الاقتصادي

المبادرة تري بوضوح إننا سوق للمنتجات الأمريكية ومول بصدر أموال الاستثمار، لا حديث واضح على الإطلاق حول التنمية المحلية طبقاً للاحتياجات والأولويات الوطنية، ولا حديث عن إمدادنا بالتكنولوجيا الحديثة وآفاق العلوم التي لاتقف عند حد، الوضع الاقتصادي هو تأكيد للسوق الحرة

والتزعات الفردية دون قيام نهوض اقتصادي وطني حقيقي. وحتى المعونة التي يتحدثون عنها تضيق غالبيتها الساحقة، كما اعتدنا، أجوراً لخبراتهم.

إن أمريكا لم ولن تقدم لنا أي عون اقتصادي. لقد جاءت إلى أفغانستان والعراق لنهب الثروات المحلية والتحكم في ادارتها وتسويقها لحسابها.

ويجيء الاقتراح الأمريكي الأخير على لسان بوش، والذي يطرح فيه فكرة منطقة تجارة حرة للشرق الأوسط مع الولايات المتحدة. إن هذا المشروع ليس بالمشروع الجديد، إنه عودة مرة أخرى إلى السوق الشرق أوسطية، والتي تستهدف في الأساس زرع إسرائيل بالضغط الأمريكي، فرضها القسري في المنطقة، مع الدعم الكامل لها لتصبح الدولة رقم واحد في هذه البقعة من الأرض. إن السوق الشرق أوسطية إنما هي في الحقيقة سوق بديلة للسوق العربية المشتركة.

(٣) الإصلاح التعليمي

تري المبادرة أن التعليم في بلادنا يحمل لغة الكراهية والإستبعاد والتعريض. وهي تود لنا أن نرود أطفالنا ونسائنا بالمعرفة والتسامح، والذي لاشك فيه أن أمريكا وإسرائيل تودان القيام بعملية محو لذاكرتنا الوطنية، وأن تحمو معها التاريخ الأسود للجرائم الصهيونية منذ حلت بفلسطين، مجازرها وعدواناتها وحروبها التي لاتنتهي. إنهما يودان منا أن نحرم من تعليمنا وحياتنا المخزون الذي لايمكن محوه وإزالته لما سببه لنا من آلام المطلوب منا أن نتعلم ونعلم أبناءنا وبناتنا التسامح وحب الأعداء، وأن يتلاشى وجودنا، وهويتنا المستقلة في وجود وهوية أعدائنا.

إن الأمر المثير للسخرية حقاً أن تكون الجماعة الحاكمة في الولايات المتحدة، وهي من أشد المجموعات السياسية الأمريكية عداً وكراهية لنا وتجريساً للعالم ضدنا ومحاولة لاستبعادنا من الوجود، هي ذاتها التي تحدثنا عن التسامح وحب الآخرين. هل يمكن لفأقد الشيء أن يعطيه؟ هل يمكن لهؤلاء أن يعلموننا غير ما يؤمنون به؟ وهل يمكن لطبائع الأمور أن تنقلب بهذه البساطة!!

(٤) أمور النساء والأطفال

وتحدث المبادرة عن تحسين أحوال النساء والأطفال، وهو كلام لا يخرج أيضاً عن كل السياق السابق. إذ أين كان هذا الاهتمام وقت الحصار الأمريكي للعراق ليسوت ملايين الأطفال ولتتعذب ملايين النساء؟ وأين كان هذا الاهتمام والطائرات الأمريكية والدبابات والصواريخ والقنابل العنقودية تبعد الأطفال والنساء؟ أين هذا الاهتمام ونساء وأطفال فلسطين يذبحون يومياً بال سلاح الأمريكي والدعم والفيتو الأمريكي لحماية للسفاحين الصهاينة؟ هل نصدق الأقوال والكلمات التي تعني أكثر من معنى. أم نصدق الأفعال التي نراها كل يوم وكل لحظة؟ هل نصدق أمريكا التي تحتج لقتل صهيوني واحد، في حين تقف وراء ما تفعله إسرائيل بكل قوة بحجة أغرب من الخيال، وهي أنها في حالة دفاع شرعي عن النفس؟ وأخيراً

هل نحن من السذاجة بحيث نقبل كل ذلك؟ إن مبادرة الشراكة تحقيقاً للأمل هي في الحقيقة المشروع الأمريكي الجديد لفرض هيمنة الولايات المتحدة على المنطقة بعد إذلالها وترويضها وإخضاعها. إنها مشروع لإعادة صياغة المنطقة، وإدخالها قسراً في القالب الأمريكي - الصهيوني. إنها امتداد طبيعي لمشروع ملء الفراغ والأحلاق العسكرية والسوق الشرق أوسطية. إنها مشروع المطامع والأمل الأمريكي الصهيوني وليس مشروع

الأمل أو الحلم الشرق أوسطي.

إن المبادرة هي مبادرة وصى علينا لا شريك لنا، هي مبادرة من ينظر إلينا من أعلى زاعماً النهوض بنا من تخلفنا، كما زعم تحرير العراق بغزوه وتدميره. * * *

حقاً نحن في حاجة ماسة إلى إصلاح سياسي واقتصادي وتعليمي وثقافي. نحن في حاجة ماسة إلى مشروع نهوض وطني تنموي ديمقراطي عارم، ينقلنا مما نحن فيه إلى آفاق ومشارف القرن الواحد والعشرين. غير أن هذا المشروع يجب أن ينبع من داخلنا لا من خارجنا. أن يصدر بإرادتنا لا أن يُلَى علينا، يجب أن يكون لحسابنا لا لحساب أعدائنا.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تستند في مبادرتها إلى حقائق موهوبة في بلادنا، لكن ما تسعى إليه هو باطل يعتمد ظاهره على بعض الحقيقة، إنه حق يراد به باطل.

نحن أمام مخطط شرس للسيطرة على بلادنا. ولا بد لنا من رده بالحشد الشعبي الحقيقي، كجزء من حركة شعوب العالم التي تتصاعد والتي تشكل الرد الصحيح على مرحلة عسكرية العولمة والسعي الأمريكي للهيمنة على العالم.

علينا أن نمسك بمصائرنا، بأوسع مشاركة شعبية، قبل أن يفرض الآخرون علينا مصائر دامية تعود بنا عقوداً وقرونًا للوراء، وتهدر تضحيات جسيمة.

لا مخرج لنا كشعوب، في أي ركن من أركان الأرض، إلا أن نمسك بإرادتنا وندافع عنها بكل قوة ضد أي محاولة للعدوان عليها أو أي محاولة للولاية أو الوصاية علينا.



المجتمع المدني المصري: بين المحلي والعلمي والمعلوماتي

د. نبيل علي (*)

١- مقدمة

١١ عن ثلاثية المحلي والعلمي والمعلوماتي

على ما يبدو - والحال هكذا - فليس أمام منظري المجتمع المدني في الدول النامية إلا اللجوء إلى ما يطرحه فكر العالم المتقدم حول مجتمعاته المدنية، وما يتفضل به - لماما - من تناول بعض أمور المجتمع المدني في العالم النامي ذات الصلة بقضاياها، ولا نضيف جديدا بقولنا إن هذا الفكر الغربي ينظر إلى إشكالية المجتمع المدني في العالم النامي من زوايا اهتمامه الخاصة، ويأخذ كثيرا من الأمور بافتراض كونها أمورا مسلما بها فيما يخص شرعية نظم الحكم، وحرية الإعلام، ومستوى التعليم، وموقع منظومة القيم والمعتقدات في المنظومة المجتمعية الشاملة، ناهيك عن توفير الحد الأدنى من الوعي المعلوماتي لدى منظمات المجتمع المدني: قيادات وأفرادا وجماعات.

ما يسمى إليه الكاتب هنا هو طرح إشكالية المجتمع المدني المصري (م.م) في إطار ثلاثية: المحلي - العلمي - المعلوماتي - المعلوماتي بوصفها خطوة أولى تمهد لتنظير أكثر عمقا وتأصيلا. وتكسب هذه الثلاثية وجاهتها النظرية من ضرورة أن يطرح م.م.م في سياق محلي يركز على خصوصياته، وذلك

بواجه تناول إشكالية المجتمع المدني في مصر، مثلها في ذلك مثل سائر الدول النامية، العديد من العقبات، من أبرزها - في رأي الكاتب - ذلك الفراغ التنظيري الشديد الذي يعوق التشخيص الدقيق، ويحرم مبادرات الحلول من مناهل أساسية تنطلق منها. لقد أغفل فكرنا السياسي والاجتماعي هذه الإشكالية بالرغم من كثرة الدلائل التي تشير إلى تنامي دور المجتمع المدني في الأداء الكلي للمجتمع الحديث، وفي تحديد مدى قدرة هذا المجتمع على التجاوب مع متغيرات عصر المعلومات، وما أكثرها، وما أشدها حدة. وكما تقول أمانتي قنديل فقد شهد عقد التسعينيات تطورا ملحوظا في بحوث المجتمع الأهلي في العالم العربي (٨٢:٧)، إلا أن هذا الجهد البحثي اقتصر على رصد الواقع دون الخوض في الإشكاليات النظرية والمعرفية وتأصيل دور المجتمع المدني في منظومة المجتمع ككل وتصنيف آليات تفاعله مع القوى الاجتماعية، وتحديد الأسس التي يمكن أن تقوم عليها الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع المدني (**).

(*) عالم وباحث في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

باعتباره أساسا ينطلق منه صوب التشخيص والعلاج، ونفس القدر من الأهمية لابد من دراسة كيف يتفاعل م.م.م مع العولة عموما ومع جوانبها السياسية والاقتصادية بصفة خاصة، هذا عن شق ثنائية المحلي العولي في إطار الثلاثية المقترحة، أما طرفها المعلوماتي فيبعد مدخلا أساسيا لتناول الإشكالية وذلك لعدة أسباب من أهمها:

- لقد انصب الفكر العربي إلى الآن فيما يخص علاقة المجتمع المدني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على شق استخدام هذه التكنولوجيا كأداة للمجتمع المدني لإجراء المسوح الإحصائية وبناء قواعد البيانات أساسا، وقد أغفل بذلك الشق الآخر - والأهم بالقطع - لعلاقة المجتمع المدني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقص به هنا أمرين أساسيين، أولهما: النظر إلى المجتمع المدني كأداة للتنمية المعلوماتية، وثانيهما: تناول الإشكاليات العديدة التي يطرحها التفسير المعلوماتي على الصعيد المجتمع المدني، ومثل كلا الأمرين الفارق الأساسي بين الدراسة الحالية وما سبقها من دراسات.

- كون تكنولوجيا المعلومات هي المحرك الرئيسي لظاهرة العولة ومن ثم فتناول علاقة م.م.م بالعولة من منظور معلوماتي يعد تصديا لهذه العلاقة في موضع القلب.

- السعي الحديث من قبل مروجي النموذج الرأسمالي العولي إلى اعتبار تكنولوجيا المعلومات مجرد مرحلة أحدث في مسار التقدم التكنولوجي؛ وذلك بهدف إخضاعها إلى نفس الآليات الاقتصادية حفاظا على موازين القوى وتأسيها لمصالح الكبار، وهم بذلك يطمسون الفروق الجوهرية بين طبيعة تكنولوجيا المعلومات وما سبقها من تكنولوجيات، ويكفي هنا أن نذكر أنها تركزت - أساسا - على العنصر البشري وقدراته الذهنية والإبداعية، وما أكثر ما انهزم الكبار أمام الصغار المبدعين ذوي الأفكار المبتكرة، ولاشك أن هذا التحول الحاسم في التوجه التكنولوجي - بجانب مغزاه الضمني الهام - سيغير من توزيع ثقل القوى الاجتماعية مما يتيح فرصا حقيقية أمام

منظمات المجتمع المدني في الدول النامية في تحاورها مع هذه القوى.

- كثرة البدائل المتوفرة للتنمية المعلوماتية نتيجة للمرونة الهائلة لتكنولوجيا المعلومات، والإمكانات الهائلة والبدائل العديدة التي تتيحها لتشخيص المشكلات وطولها، ويتمشى ذلك مع الترجمة المتنامي للنظر إلى عملية التنمية بوصفها توسيع نطاق البدائل المتاحة، والتخلص من أسر الحلول المقولية المفروضة كنوع من المحتميات من قبل المنظمات الدولية كالبك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وكعهدنا بها غالبا ما تستسلم حكومات الدول النامية أمام هذه المحتميات، لذا فالتصدي لها بطرح بدائل أخرى للتنمية سيظل دوما على قمة أوليات العمل المدني.

- كون تكنولوجيا المعلومات هي همزة الوصل بين التكنولوجيا والثقافة، وقد أصبحت الثقافة هي محور عملية التنمية الاجتماعية في حين أصبحت تكنولوجيا المعلومات هي محور التنمية التكنولوجية الشاملة وبالتالي يصبح فهم العلاقة بين الثقافة وتكنولوجيا المعلومات ركيزة أساسية لفهم أداء منظومة المجتمع الانساني الحديث ومن ثم دور المجتمع المدني بداخلها.
- الرؤية المعلوماتية أكثر قدرة من غيرها على كشف تناقضات النموذج العولي التي تتضح أكثر ما تتضح على الصعيد المعلوماتي، ويكفي هنا أن نشير إلى أن تكنولوجيا المعلومات تفوق التكنولوجيات الأخرى من حيث قابليتها للاستقطاب والهيمنة، وخير شاهد على ذلك ما نسمعه حاليا عن شكوى الشركات الأمريكية العملاقة في مجال البرمجيات والاتصالات من شدة الاستقطاب الاحتكاري الذي تقارسه شركة ميكروسوفت، إنها احتكارية عصر المعلومات التي لا ترجم، والتي استطاعت أن تنفذ إلى قلب القطب الرأسمالي الأمريكي ذاته.

- إبراز الآثار الجانبية لتكنولوجيا المعلومات من أجل رؤية أكثر توازنا، وذلك كشرط أساسي لاستخدامها أداة للتنمية المجتمعية الشاملة والمستدامة، وقد أصبح من واجبات م.م.م الأساسية في مجتمع المعلومات توعية جماعاته بهذه الآثار الجانبية حتى لاتقع ضحية

من ذلك هناك بعض آخر يرى العولمة شرا وتغريبا يهدد هويتنا القومية ويقيد قدرتنا على التنمية الذاتية، وضمن هذا البعض المعارض من يرى في العولمة تناقضا جوهريا مع «عالمية الإسلام».

وأخيرا وفيما يخص الطرف المعلوماتي في إطار الثلاثية المطروحة، فقد اجتمعت آراء الكثيرين على أن إشاعة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستسرع من معدلات التنمية البشرية، ليس في الدول المتقدمة فقط، بل أيضا في الاقتصاديات الأقل تطورا. وتأتي الإنترنت لتزيد من نزعة التفاضل تلك، بزعم أنها - أي الإنترنت - ستوفر كميات غير محدودة من المعلومات، وستصبح المعرفة بفضل هذه الشبكة الفريدة متاحة للجميع، في أي وقت، وفي كل مكان. اعترض كثيرون على هذه السيناريوهات الوردية بالنسبة إلى الدول النامية، وتساعدت الشكوك حول كون تكنولوجيا المعلومات وحدها هي وسيلة العلاج، بل ربما لا تكون أيضا هي الحل الوحيد، (١١) (*). ويغصص الإنترنت فقد بات لزاما على الجميع - كما أوحى لنا جون نورتون - أن يتخلص من «يوتوبيا» الإنترنت، وهو يقصد بذلك حلم الشبكة المفتوحة، الحرة والمتحررة، السموحة التي هي دون السيطرة والتي تتيح المعرفة للجميع (١).

إن دلت هذه السيناريوهات الوردية على شيء، فإنما تدل على أن نفس النموذج القديم تعاد ولادته من جديد مع ظهور كل تكنولوجيا رائدة، وعلى عجز المجتمع الإنساني في أن يعي دروس الماضي. لقد تغافل هؤلاء المتفائلون حقيقة أن النظم الاقتصادية السائدة، وآليات السوق، وهيكلية القوى الاجتماعية المسيطرة، تعمل - متضافرة - على توجيه كل التكنولوجيات لصالح القوى على حساب الضعيف، وإن كانت هناك ميزة حقيقية في الخطاب المعلوماتي الراهن فهي أنه قد أبرز بصورة غير مسبقة أهمية العامل الاجتماعي والعنصر البشري في عملية التنمية، وأنه أعاد طرح أسئلة البدايات: من الذي يوجه مسار التكنولوجيا؟، والمعرفة من أجل من؟، وما هي القوى المستترة وراء توليد المعرفة الجديدة؟.

وعود طبقة التكنوقراط التي عادة ما تسرف في تفاؤلها مركزة على الجوانب التقنية غافلة، أو متغافلة، عن الجوانب الاجتماعية الأخرى.

• من أهم مقومات تصدي المجتمع المدني للعولمة الراهنة والأوضاع المحلية القائمة هو إستراتيجية مواجهته للقوى الرمزية (أو اللينة) التي زادها التغير المعلوماتي ضراوة وجعل منها أمضى الأسلحة في يد السلطة.

١ : ٢ عن ثنائية الآمال والمخاطر

يبشر الوضع الراهن، والمرتب، لكل من عناصر ثلاثة: المحلي - العولمي - المعلوماتي، بآمال عظام تتيح العديد من الفرص أمام م.م.م لزيادة فاعليته وتوسيع نطاق أنشطته، بنفس القدر الذي ينذر فيه بمخاطر جسام تهدد م.م.م في صميم الدور المنوط وستكتفي في هذه الفقرة بسرد شواهد قليلة تعززا لهذا الرأي، وقد تناولت دراسات سابقة عديدة الفرص والمخاطر التي تنطوي عليها ظاهرة العولمة عالميا ومحليا، لذا سيكون تركيز هذه الدراسة على الآمال والمخاطر التي ينطوي عليها التغير المعلوماتي.

على الصعيد المحلي كشفت ظاهرة العولمة، وليدة التغير المعلوماتي، مواضع ضعف شديدة هيكلية نظم الحكم العربية، وهناك ضغوط هائلة تقارص عليها من خارجها لا تجد أمامها هذه النظم إلا أن تظهر قابلية أكثر لمشاركة المجتمع المدني، وتوفير بيئة أكثر تسامحا فيما يتعلق بحرية التعبير وحرية الإعلام وما شابه، ولكن من شبه المؤكد أيضا أن هذه النظم ستصبح أكثر استبدادا ما أن تستشعر الخطر على سيطرتها والتهديد للقوى الاجتماعية المساندة لها. أما على الصعيد العولمي فليس هناك أفضل من موقف العرب من ظاهرة العولمة دليلا على شدة ما تنطوي عليه من تناقضات. فبعض المفكرين العرب يرون العولمة خيرا للأمة العربية، بل هناك من يتحادي في القول بأن أمة العرب أكثر حاجة من غيرها إلى العولمة من أجل إشاعة الديمقراطية وضمان حقوق الإنسان والإسراع في حركة التنمية المجتمعية وتوطيد التكنولوجيا المتقدمة في التربة العربية، على النقيض

في ضوء ما سبق فالتحدي الحقيقي أمام م.م.م يمكن في كيف يستغل لصالحه هذه التناقضات الجوهرية التي تنطوي عليها ثلاثية المحلي - القومي - المعلوماتي، وكيف يشق طريقه خلال الغابة الكثيفة للعلاقات المتداخلة التي تربط ما بين عناصرها الثلاثة، ودعنا نؤكد من البداية ألا سبيل لتناول إشكالية المجتمع المدني بصورة منهجية أصيلة دون فكر سياسي جديد يكشف عن وهم الديمقراطية الزائف، ويحرر «سجناء الهواء الطلق» - على حد تعبير أدورنو - الذين يعتقدون أنهم أحرار، وما هم بأحرار، يساقون إلى صناديق الانتخابات كالقطيع، وتحصد آراهم ومواقفهم إحصائيات قياس الرأي العام. لقد تهرل الفكر السياسي وتخلف كثيرا عن مواكبة الفكر العلمي التكنولوجي، ولن يتأتى له ذلك إلا بتخليه عن تبعيته للفكر الاقتصادي وتأسيسه على رؤية اجتماعية جديدة تخلصه من طابعه البرجماتية، رؤية قادرة على إقامة جسور الوفاق، وإظهار أوجه التناقض، بين المحلي والقومي، وبين العام والخاص، وبين الجماعي والفردية وبين الحكومي والأهلي، وبين المادي والرمزي وأخيرا - وهو الأهم - بين التكنولوجي والأخلاقي بعد أن كادت التكنولوجيا المعلوماتية والهندسة الوراثية أن تصبح فرعاً من فلسفة الأخلاق.

خلاصة لقد بات العالم بأسره في أمس الحاجة إلى فكر سياسي جديد لن يتسنى للسياسة بدونه القيام بدورها من أجل فرض حد أدنى من النظام وسط فوضى وشيكة ينذر بوقوعها مجتمع المعلومات الذي حل بنا بالفعل، وعلى عاتق المجتمع المدني تقع مسؤولية ضخمة في صياغة هذا الفكر الجديد.

١ : ٣ الإطار العام للدراسة

ترسيخا لثلاثية المحلي - القومي - المعلوماتي تستهل الدراسة بمرور موجز للسمات المميزة ل : م.م.م من منظور معلوماتي - قومي يتبع بتقديم تكنولوجيا المعلومات من منظور م.م.م، وقد التزم فيه بثنائية: الآمال والمخاطر التي سبق الإشارة إليها، ليتفرع الحديث منها إلى طرح تصور من منظور م.م.م عن

المستويات المتدرجة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات، بعد ذلك تسمي الدراسة إلى إبراز الملامح الرئيسية للمواجهة بين م.م.م والقوى الرمزية (البينة) التي أفرزتها العولمة الراهنة وشهدت أسلحتها تكنولوجيا المعلومات بصورة غير مسبقة. وتختتم الدراسة بقائمة من المظلمات المقترحة لمواجهة إشكالية م.م.م نظريا وتطبيقا.

٢ - السمات المميزة للمجتمع المدني المصري من منظور معلوماتي - قومي

م.م.م مثله مثل غيره من عناصر المنظومة الاجتماعية، له سماته المميزة التي تؤثر بصورة مباشرة، وغير مباشرة، على دوره داخل هذه المنظومة، وأساليب قيامه بهذا الدور، وكيفية تفاعله مع عناصر المنظومة الأخرى، وكما هو متوقع، فإن خصوصيات م.م.م بعضها نابع من داخله وبعضها الآخر مفروض عليه من خارجه. ولا يتسع المجال الحالي، ولا في مقدور الكاتب، استعراض هذه السمات المميزة بصورة مكتملة أو حتى شبه مكتملة، لذا سيكتفي منها هنا بما اعتبره أهمها في إطار الدراسة الراهنة وهي:

- * ضعف الوعي المعلوماتي.
- * عدم التعاون معلوماتيا.
- * الدور التعويضي ل : م.م.م.
- * عبث الرسمي بالجماهيري.

وستتناول فيما يلي كلا من هذه الخصوصيات من منظور معلوماتي - قومي.

٢ : ١ ضعف الوعي المعلوماتي

تشكو معظم منظمات م.م.م من ضعف شديد في الوعي المعلوماتي سواء على مستوى القيادات أو الأفراد أو الجماعات، وهو ما يحد بشدة من فاعليتها ويقلل من فرص التعاون فيما بينها، ويضعف من موقفها إزاء قوى السلطة على اختلاف أنواعها، تتطلب توعية م.م.م معلوماتيا تحديد احتياجاته وفقا لطبيعة المهام التي يقوم بها والتركيز على الجوانب الاجتماعية لتكنولوجيا المعلومات وإعطاء أمثلة عملية لتطبيقاتها في الواقع المصري خاصة في مجالات الإعلام والحكومة الإلكترونية وصناعة

في مصر في ازدياد مطرد، فهناك - على سبيل المثال - ما يزيد على ٢٦ منظمة مدنية تسبني حقوق الإنسان في مصر، وما يقرب من ٢٠٠ جمعية نسائية (٧: ٢٠٤)، ومن شبه المؤكد أن هذا التعدد يمكن أن ينقلب إلى فوضى ما لم تتعاون هذه المنظمات معلوماتيا حتى لا تتداخل الأدوار وتتضارب التوجهات مما يجعل هذه المنظمات لقمة سائفة للقوى المناهضة لها.

يشكو كثير من المصريين من ضصور مهارات التواصل، وقد أظهرت شبكة الإنترنت مدى ضعفهم في التواصل عن بعد، واقتارهم إلى «التيكيت» أو «إيتيكيت» الحوار الإلكتروني عبر الشبكة، خاصة باللغة الإنجليزية السائدة وذلك لعدم إتيقان كثير من المثقفين والتعلمين لها خاصة فيما يتعلق باستخدامها اتصاليا communicatively. ووظيفيا. من المؤشرات الدالة على ضصور مهارات التواصل لدى المصريين ضعف مشاركتهم في حلقات النقاش ومجموعات الاهتمام المشترك المنتشرة عبر شبكة الإنترنت.

إن ضعف مهارات التواصل يحد كثيرا من قدرة م.م.م على إقامة حوار فعال مع المنظمات الدولية سواء من أجل الاستفادة من خبراتها وطلب مساندتها، أو التصدي للخطابات المعادية، وما أكثرها، التي تبثها كثير من المنظمات الأهلية في أوروبا وأمريكا ضد الثقافة العربية والحضارة الإسلامية.

٢ : ٣ الدور التعويضي لـ : المجتمع المدني المصري

تقوم كثير من منظمات م.م.م، خاصة النقابات والجمعيات الدينية، بأدوار تتجاوز المهام التي تتكفل بها عادة، وقد انبثق هذا الدور التعويضي من الحاجة إلى إيجاد بدائل عوضا عن غياب المشاركة السياسية، واحتكار السلطة للنابر الإعلامية، وتدني الخدمات خاصة في مجال التعليم والصحة، وتشير الإحصائيات إلى أن حوالي ٧٠٪ من منظمات م.م.م في مصر والعالم العربي منخرط في أداء خدمات صحية ورعاية اجتماعية، وهو توجه ترى أمانتي قنديل أنه يحد من دور هذه المنظمات كأداة للتعبير الاجتماعي

الثقافة والتعليم عن بعد ونظم المعلومات الصحية. الأخطر - في رأي الكاتب - من ضعف الوعي المعلوماتي لدى منظمات م.م.م هو ضعف هذا الوعي لدى معظم المثقفين وقادة الرأي المصريين المطالبين بمؤازرة هذه المنظمات وتوجيه فكرها وترشيدها بممارستها. وكما هو معروف فإن مهمة المثقف الأساسية تتمثل في تطبيق الفكر على الواقع من حوله واستحداث تكتيكات عملية تعين جماعته على التعامل مع تناقضات هذا الواقع ومواجهة سلطاته الظاهرة والخفية. ولا سبيل للمثقف المصري لأن يستوعب ظاهرة العولمة، وانعكاساتها المحلية، وأن يشارك في حركة العولمة المضادة دون أن يضع يده على مفاتيح العلاقة بين العولمي والمعلوماتي، وهي العلاقة التي تلعب دورا أساسيا في صياغة المجتمع المدني الحديث. ولاشك أن تكنولوجيا المعلومات يمكنها أن تسرع في إظهار هذا «التكنومثقف» - كما يطلقون عليه - وأن تكون خير عون له في الإحاطة بواقعه، وتحديث عدته المعرفية، واستحداث تكتيكات جديدة لجماعته، وهو الأمر الذي يفرض على النخبة الثقافية في مصر أن تشرع من فورها في إقامة علاقة وثيقة بينها وبين أمور التنمية المعلوماتية، وإلا تركتها نهبا لنخبة التكنوقراط، وما عرف عن هذه النخبة من قابلية الاستقطاب، ناهيك عن قصور رؤيتهم الثقافية والاجتماعية.

٢ : ٢ عدم التعاون معلوماتيا

يضاف إلى ضعف الوعي المعلوماتي، ويسببه أيضا، عزوف منظمات م.م.م عن تبادل المعلومات فيما بينها حيث تخشى على أمن مصادرها وأمان أعضائها. يقلل هذا كثيرا من قدرة منظمات م.م.م على حشد المعارضة وتوليد قدرة جماعية تضاعفية(*) تتجاوز المجموع الكلي لقدرات هذه المنظمات، وذلك بفعل التفاعل الدينامي من خلال تبادل المعلومات والمشاركة في مواردها. وربما يجوز التنويه هنا إلى فشل المحاولة التي بادرت بها منظمة Careint قبل عدة أعوام من أجل التنسيق المعلوماتي بين بعض الجماعات الأهلية في مصر. إن عدد الجمعيات الأهلية

والسياسي والثقافي (٧ - ٢١٠) إلا أن هذا الترجه - في رأي الكاتب - يعزز من مصداقية هذه المنظمات لدى جماعاتها وبني شبكة من القواعد الشعبية لتعزيب موقفها إزاء الحكومة والقطاع الخاص. ومرة أخرى يمكن لتكنولوجيا المعلومات، خاصة الإنترنت، أن تساهم مساهمة فعالة في موازنة منظمات م.م.م في القيام بهذه المهام التعويضية، حيث تمثل الإنترنت حاليا ساحة للحوار السياسي، ومنفذا إعلاميا بديلا للإعلام الرسمي، وتوفر وسائل عديدة للإرشاد الصحي، والتعليم العلاجي لإصلاح نتائج التعليم الرسمي. إن استخدام منظمات م.م.م شبكة الإنترنت في مهامها التعويضية سوف يشجعها على استخدام الشبكة في العديد من مهامها الأصلية والتي عادة ما تتطلب دعما معلوماتيا أكثر ابتكارية بضيقة.

٤ : ٤ عبث الرسمي بالمجاهيري

معظم الأنظمة الرسمية في مصر المنوط بها خدمة الجماهير أو التحدث باسمها، غالبا ما تحيد عن رسالتها الأساسية إلى درجة تصل إلى حد العبث بمصالح هذه الجماهير وتخريب عقولها ووجدانها. وتعزيبا لهذا الزعم نورد فيما يلي بعضا من أعراض هذا الداء المجتمعي الحيث:

• الإعلام الجماهيري الرسمي mass media يحيد عن مهمة التوير وتحقيق الشفافية إلى التضييل والتعتيم حتى كاد ينطبق عليه ما أسماه ويليام ريش بـ «إشاعة الجهل بالتصميم المبيت ignorance by design» (٣: ١٧٧).

• نظم التعليم الجماهيري الرسمية mass education تعجز عن الوفاء بمهمتها التربوية الأساسية لتشيع «الأمية المقتنة» (الأمية بمعناها الواسع شاملة طيف أميات مجتمع المعلومات)، تدفع بموجات خريجيها إلى جحافل البطالة المقتنة وغير المقتنة، وتعيد إنتاج المجتمع سلبياته وأنماط تركيباته الطبقيّة، وهو ما يمكن أن نسميه «الاستبعاد بالسياسات الحاطنة».

• تمثيل الجماهير نيايا يعد نموذجاً لـ «الانتخابات بانتقاء أصحاب الولاء».

اضطر الكاتب إلى سرد هذه الأعراض المجتمعية المعروفة لدى الجميع والتي باتت في مقام المسلم به في الشأن المجتمعي المصري، وذلك بقصد الإشارة إلى مدى خطورة استمرار «عبث الرسمي بالمجاهيري» في مجتمع المعلومات وذلك نظرا للأسباب التالية التي اكتفينا فيها بتلك المتعلقة بالأعراض الثلاثة السالفة الذكر دون غيرها:

• الأهمية القصوى للإعلام في مجتمع المعلومات، قد أصبح من أهم مقومات اقتصاد الكبار وشرطا أساسيا لتنمية الصغار، وتجدر الإشارة هنا إلى ما أشار إليه البعض من أن دور الإعلام في مجتمع نام كمصر، يتجاوز بكثير دور تكنولوجيات المعلومات الأخرى (٢) وذلك نظرا لتفشي الأمية التقليدية والمعلوماتية.

• يعتبر الاستبعاد المعرفي بسبب قصور التربية أقصى درجات الظلم الاجتماعي، وذلك بعد أن أصبحت التربية في مجتمع المعلومات مرادفة للتنمية. «و منطلقا لتحقيق الآمال وإصلاح خرابث الأبا» على حد تعبير جون ميلتون.

• أصبحت المشاركة الجماهيرية شرطا أساسيا لترشيد السياسات وضبط الممارسات في عصر أصبح فيه وضع السياسات عملية معقدة للغاية، واتخاذ القرارات إجراء محفوفًا بالمخاطر، لا يجدي فيهما الاكتفاء بأراء الخبراء أو الاستهانة بخبرات الآخرين.

إن ظاهرة «عبث الرسمي بالمجاهيري» هذه تعرض على كثير من منظمات م.م.م أن تتحرك جماهريا علي مدى نطاق واسع من التغطية الاجتماعية، وتواجه القوى السائدة على جبهة عريضة ممتدة، وذلك على خلاف ما يحدث بالنسبة لكثير من منظمات المجتمع المدني في المجتمعات المتقدمة التي عادة ما تتعامل على مستوى «المكرو» لا «الماكرو» الاجتماعي قشيا مع النزعة اللاتكتيلية demassifi-cation وليدة مجتمع المعلومات وما بعد حدثاته.

لقد أدى «عبث الرسمي بالمجاهيري» إلى زعزعة الأسس التي تقوم عليها منظومة المجتمع ككل، وإلى ترسيخ بيئة مجتمعية غاية في التعقد أصبح لزاما على م.م.م - وهذا قدره - العمل من خلالها.

وتفكيك علاقاتها المتداخلة وحل ألغازها المتشابهة. وليس هناك أمضى من تكنولوجيا المعلومات سلاحا لمواجهة هذا التعقد المجتمعي، وذلك بفضل قدرتها على اختواء الكم الهائل من البيانات اللازمة للتعامل مع الظواهر المعقدة، بجانب توفيرها الوسائل العملية من برامج وأساليب إحصائية ونماذج محاكاة لمعالجة هذا الكم الهائل من البيانات؛ لاستخلاص الجوهر وانتزاع النظام من وسط الفوضى.

وأمام شدة التعقد تلك راح البعض، خاصة من طبقة التكنوقراط، يؤكدون على أن تكنولوجيا المعلومات ولا شيء غيرها، هي العصا السحرية لعلاج هذه العجينة المجهنية من الأزمات الاجتماعية، وقد راق للقيادات السياسية هذا الخطاب الواعد المتفائل الذي يبعد النظر عن بؤس الراهن في غيبوبة الحديث عن آماني المستقبل، وهو خطاب يوجب على موم أن يتعامل معه بمنتهى الحذر؛ فلا شك أن تكنولوجيا المعلومات يمكن أن تساهم مساهمة فعالة في معظم الأزمات الراهنة، إلا أنها بمفردها لا يمكن أن تكفي لعلاجها، فعملية التنمية التكنولوجية خاصة المعلوماتية، تستل - على الدوام - عملية اجتماعية في المقام الأول، وبناء عليه لا يمكن لتكنولوجيا المعلومات - على سبيل المثال - أن تخرج منظومة التربية من فلك الدائرة الخبيثة الذي تدور فيه حاليا، وأن تحل كم المشكلات المتداخلة من الدروس الخصوصية إلى تخلف الأساليب المنهجية، ومن تكديس الفصول إلى نقص المعامل، ومن إعادة تأهيل المعلمين إلى تنمية القدرات الإبداعية لدى التلاميذ. وبالمثل لا يمكن أن تكون تكنولوجيا المعلومات وحدها هي حل أزمة الإعلام المصري، فليس بالآثمار الصناعية والقنوات الفضائية وأحدث المطابع الصحفية وحدها يحيا الإعلام، فلا بد من رسالة إعلامية صادقة نافذة، وإنتاج إعلامي ثري ومبتكر، وأخيرا وليس آخرا وكما يمكن أن تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا هاما في إشاعة الديمقراطية وترسيخها، وترشيد العلاقة بين الحكام والمواطنين إلا أنها وحدها لا تكفي لإرساء الديمقراطية. وقد صادف الكاتب بعض دراسات

إحصائية أجريت على عينة مختارة من بعض دول العالم تؤكد الارتباط القوي بين توفر المعلومات وبين مستوى الأداء الديمقراطي (٤ - ٢٠٩ - ٢٢٢). وكما هو متوقع، فقد خلصت هذه الدراسة إلى تدني هذا الأداء في الدول العربية التي شملتها العينة؛ بسبب التعتيم المعلوماتي والسيطرة التامة، أو شبه التامة، لأجهزة الحكم على وسائل الإعلام، ولا يسع الكاتب إلا أن يتفق جزئيا مع ما انتهت إليه هذه الدراسة، إلا أنه ينبغي أن نؤكد حقيقة أن إشاعة الديمقراطية في مجتمعات مثل المجتمع المصري، لا تتوقف - فقط - على توفر المعلومات، بل تتدخل فيه عوامل أخرى: اقتصادية وتربوية ودينية وأمنية بالطبع. وستظل الديمقراطية تعني قبل كل شيء إتاحة المشاركة الفعلية، لا مجرد إتاحة المعلومات.

٣- تكنولوجيا المعلومات من منظور المجتمع المدني المصري

ما أن ظهرت تكنولوجيا المعلومات حتى انبرى الكثيرون زاعمين أنها التكنولوجيا الرهيفة النظيفة الودودة مع البيئة، والتي ستحررنا من سلطة المؤسسات وتتيح المعرفة للجميع، وتخلص العالم من أسباب النزاع ليهدأ بسكينة دائمة بفضل شفافية التواصل الإنساني التي توفرها تكنولوجيا المعلومات، ليتحول بذلك عالم اليوم الزاخر بالسرعات والتناقضات إلى قرية كونية ودعية يسودها السلام والوثام بين جميع الأنام، لقد فات على مبشري عصر المعلومات هؤلاء أن التكنولوجيا على مدى تاريخها قد انحازت - دوما - إلى القوى على حساب الضعيف، واستحالت سلاحا تقادت القلة القادرة في استغلاله من أجل إحكام قبضتها على الكثرة المستضعفة. لقد نسي هؤلاء - أو تناسوا - أن الجوانب السلبية لأية تكنولوجيا لا تظهر إلا بعد مرور وقت ليس بقصير، فما فعلته عوادم السيارات بالبيئة لم تظهر آثاره إلا بعد عدة عقود من التراكم التدريجي. وليس ثمة شك من أن تكنولوجيا المعلومات - مثلها في ذلك مثل كل ما سبقها من تكنولوجيات - لها هي الأخرى وجهها القبيح الذي

٣ : ١ : وفاق عالمي أم صراع حضري

توفر الإنترنت وسائل عديدة للحوار بين الأفراد والجماعات والمؤسسات، ولهذا يمكن أن تكون ساحة حوار مثير بين ثقافات الشعوب بشرى هذه الثقافات، ويخرج بينها دون أن يطمس هويتها وخصوصيتها، بل هناك من يزعم أن ثقافة الإنترنت هي المدخل لتحقيق أمل البشرية في إرساء ثقافة قهد لسلام حقيقي ودائم تنعم في ظلها البشرية في «هيتروطوبيا» من تنوع الثقافات وتعددها، لها القدرة على استئناس الاختلاف وتجاوز مواضع الخلاف، وتتآخي في ظلها الشعوب بهدي من خلق عالمي يتجاوز حدود النسبية الثقافية وصولاً إلى الغايات السامية التي تنشدها البشرية جمعاء من قبيل العدالة والمساواة والأمانة ومبدأ «حب لأخيك ما تحب لنفسك».

يناقض حلم الوئام هذا الرأي القائل بحتمية الصراع واستحالة الوفاق العالمي والاجتماعي، بل هناك من يؤكد أن الإنترنت ستؤدي إلى جرف حاد يفصل بين الثقافات والفئات الاجتماعية، وستعبد فرز المجتمعات الإنسانية وفقاً لمعايير عصر المعلومات، وأن العالم سيشهد «دارونية ثقافية» شرسة تلتهم فيها الثقافات الأقوى - والثقافة الأمريكية تحديداً - ما عداها من الثقافات، وكما كادت التكنولوجيا الصناعية أن تقضي على التنوع البيولوجي، فإن التكنولوجيا المعلوماتية يمكن أن تقضي بدورها على التنوع الثقافي لتفرض الثقافات بلغاتها وقيمها وتقليلها في ظل تجنيس ثقافي بغيض، ولم يبق الأمر عند هذا الحد، بل هناك من ينذر بنشوب حروب بين القوى الاقتصادية العالمية من أجل السيطرة على موارد المعلومات، كما نشبت في الماضي من أجل السيطرة على المواد الأولية.

المغزى بالنسبة لـ : المجتمع المدني المصري

• فيما يخص التنوع الثقافي: لا يمكن لـ : م.م أن يعايش ظاهرة التنوع الثقافي عالمياً دون أن يستأنس هذا التنوع محلياً، وتلزم الإشارة هنا إلى الحساسية المفرطة التي يبديها البعض إزاء التنوع الثقافي وأوضاع الأقليات على مدى الوطن العربي وداخل

أخذت ملامحه تزداد وضوحاً يوماً بعد يوم، وها نحن نسمع عن الفجوة الرقمية digital divide التي تزداد اتساعاً بين من يملك المعلومة ومن يفتقر إليها، وعن مخاطر أخرى مستحدثة ينذر بها عصر المعلومات من قبيل الإرهاب الرمزي، والعنف الترفيهي، والابتزاز المعلوماتي، وسوء الاستغلال الرقمي.

إن كل تكنولوجيا يمكن أن تحقق الشيء أو نقيضه تبعاً لإستراتيجية توجيهها والأسلوب الذي يتم به تطبيقها، ويصدق هذا القول - أكثر ما يصدق - على تكنولوجيا المعلومات، وذلك نظراً لسهولة توجيهها والمنورة بمواردها واتساع نطاق تطبيقاتها وتعدد أساليب استخدامها، وقد أبرزت شبكة الإنترنت، ذروة التكنولوجيا المعلوماتية، حدة هذا التناقض إلى حد جعل البعض يتساءل هل هي - أي الإنترنت - نعمة أم نقمة؟! وهل نحن بصدد مدينة فاضلة قوامها تكنولوجيا المعلومات، أم أننا بصدد نوع جديد من الإمبريالية، الإمبريالية التكنولوجية techno-imperialism كما سماها البعض [١].

كمحاولة للإجابة عن مثل هذه التساؤلات نسرد فيما يلي قائمة من متناقضات تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة بدراستنا الحالية:

- * وفاق عالمي أم صراع حضري.
- * تضيق الهوية أم فجوة رقمية متزايدة.
- * مزيد من الديمقراطية أم مزيد من السيطرة.
- * قرية كونية أم إمبريالية إعلامية.
- * حماية الملكية الفكرية أم انتهاك الخصوصية الفردية.
- * معلومات أكثر أم معرفة أقل.
- * إنتاجية أكثر أم إبداع أقل.
- * مكافحة جرائم الفضاء المعلوماتي أم مطاردة المناهضين والمناضلين.
- * بيروقراطية غارية أم «معلوقراطية» باذعة.
- * عمالة أوفر أم بطالة أعم.
- * بائع لمشتري أم نظير لنظير.
- وستتناول فيما يلي كلا من هذه المتناقضات من منظور م.م.

أقطاره، ولاشك أن الإنترنت يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في إقامة جسور التواصل بين الفصائل والتيارات الثقافية المختلفة وذلك خطوة أساسية لا بد منها حتى يسهل اندماجها في مسار الثقافة الرئيسي.

• **لهيما يخص الحلق العالمي:** على م.م.م أن يحدد موقفه بوضوح إزاء مسألة النسبة الثقافية في شقها الأخلاقي، بمعنى التفريق بين ما يراه في هذا الحلق العالمي عاماً لجميع البشر، وما يراه متعارفاً مع نظام القيم والمعتقدات الذي يهب المجتمع خصوصيته ويحافظ على هويته. يقول آخر، على م.م.م أن يدافع عن الخاص الأصيل ضد محاولات الخارج، ويساند الإنساني العام ضد محاولات الداخل، وفي هذا الصدد على م.م.م أن يقيم حواراً جاداً، غاية في الحمدة، مع فكر ديني يرى أن الفروق بين رؤية الإسلام العربية ورؤية الغرب فيما يخص الديمقراطية وحقوق الإنسان، وقيام الأحزاب والتمثيل النيابي ما هي إلا اختلاف في المسميات (٩).

• **فيما يخص حوار الحضارات أو تصادمها:** في دراسة حديثة عن حوار الحضارات (٨) أشار السيد يس إلى افتقار هذا الحوار إلى منهج جديد ورؤية واضحة، وهو الأمر الذي تصدت له هذه الدراسة المجادة حيث قامت بتحديد شروط هذا الحوار وإشكالياته المعرفية ومشكلاته الواقعية، بل اتسعت لتشطح أيضاً أهم الموضوعات التي لا بد أن يشملها الحوار، وقد اتخذ كاتبها موقفاً قاطعاً من إمكانية إقامة هذا الحوار حيث خلص إلى أنه ليس ممكناً فقط ولكنه ضروري، وذلك برغم ما أقره من استحالة أن يكون هذا الحوار متكافئاً بين ما أسماه الحضارة العلمية والتكنولوجية القائمة أساساً على الحدائث الغربية وبين الحضارة التقليدية الغارقة في أنماط التفكير غير العلمية، وقد استند في موقفه هذا إلى أن هناك مؤشرات ثقافية متعددة تشير إلى أننا بصدد تشكل حضارة عالمية ساهمت موجات العولمة، بفضل الثورة الاتصالية خاصة الإنترنت، في بلورة ملامحها، وفي تقدير السيد يس أن القيم العلمية والتكنولوجية لحضارة الغرب الراهنة أصبحت في الواقع تعبيراً عن حضارة عالمية، فعلياً

ألا ننسى - كما يقول - أن هذه الحضارة إنسانية سبق لها أن أخذت من حضارات سابقة عليها، وأهمها على وجه الإطلاق الحضارة الفرعونية والحضارة الإسلامية.

ومع الإقرار بضرورة إقامة هذا الحوار وأهميته البالغة إلا أن قبولنا بما انتهت إليه الدراسة المشار إليها يفترض استسلاماً شبه كامل لمخطاب العولمة السائد بكل ما اتسم به من تركيز تكنولوجي، ومن ثم اقتصادي، وكما نعتن أن تدخل الدراسة في جدل منهجي مع خطاب العولمة المضادة وخطاب ما بعد الحدائث الذي انتقد بشدة الحدائث الغربية وتركزها الأوروبي حتى كاد هذا الخطاب أن ينسف معظم الأسس التي قامت عليها، وقد سجلت الدراسة أيما تسجيل القيم العلمية والتكنولوجية ضاربة صفحاً عن ذلك النقد الشديد للتوجه اللا أخلاقي لكثير من تطبيقات العلم والتكنولوجيا، وكيف أوشك الخطاب العلمي ذاته أن يفقد موضوعيته التي ميزته عن باقي المخطابات بعد أن أصبحت القوة قادرة على توليد خطاب علمي لخدمة مصالحها، أما مقولة أن الحضارة الغربية إنسانية لكونها قد أخذت مما سبقها من حضارات فتترك الحكم على مدى صحة هذا الاستنتاج لأهل المعرفة في فلسفة التاريخ.

إذا ما انتقلنا من هذه القضايا النظرية إلى الواقع العلمي، فعلى منظمات م.م.م متضامنة مع نظيراتها العربية، أن تتخذ عدتها لمواجهة الهجمة الشرسة على الثقافة العربية والحضارة الإسلامية، والتي تساهم فيها كثير من منظمات المجتمع المدني الغربية، وبناءً على ما ننهده على ساحة الإنترنت يجب على خطابنا الديني أن يستند إلى معرفة متعمقة قائمة على دراسات الدين المقارن، وفهم عميق لعقلية المتلقي الغربي، وأن يتحاشى ذلك النمط ذا الطابع الانفعالي التصادمي مع المذاهب الدينية الأخرى؛ القائم على عقد المقارنات السافرة بين نصوص الكتب السماوية، واصطياد بعض الممارسات والأخلاقية في المجتمعات الغربية، وعليه أيضاً أن «يدفع بالتي هي أحسن» بأن ينأى عن غط التعالي الديني الذي تسوده لهجة الفخار والتباهي، كالقول بأن الإسلام هو المخرج

الوحيد لإنقاذ البشرية، ولا حل لازمات الحياة المعاصرة بدا من المشكلات النفسية، وانتهاءً بالمشكلات الاقتصادية والبيئية إلا من خلال تطبيق مبادئ الإسلام، ولا يعني ذلك اعتراض الكاتب على طرح مثل هذه الأمور على ساحة الإنترنت، ولكن ما يقصده هنا هو ضرورة مراعاة المقام ومراعاة الدقة في انتقاء الأسلوب الذي يتم طرحها به.

• فيما يخص اختلال المواقف الفكرية: تقع على عاتق منظري المجتمع المدني في مصر مهمة مزدوجة، فعلى الصعيد المحلي عليهم العمل على إقامة ذلك الحوار الهام، والمفتقد بشدة، بين العلماني والديني والقرمي، وعلى الصعيد العالمي عليهم تحييص المدارس الفكرية الحديثة ذات الصلة بالنقطة النوعية لمجتمع المعلومات باعتبار ذلك أحد السبل المتاحة لسد الفراغ التنظيري السابق الإشارة إليه في المقدمة. ومن أبرز هذه المدارس حداثة مدرسة فرانكفورت وما بعد الحداثة والتفكيكية وما بعد الكولونيالية، وعلى منظري المجتمع المدني بلورة ما يطرحه خطاب العولمة المضادة من فكر مناهض لفكر الحداثة الغربية التقليدي، وأن يأخذ العظة من هذا الفكر - رغم نشأته في دول الغرب - في كونه لا يجد أية غضاضة في بحثه عن صبغة بديلة لرأسمالية هذه الأيام من أن يستخلص من الماركسية الكلاسيكية شقها العلمي دون الأيديولوجي ليدمجه في صروحته الفكرية، وإن لم يتفق معها. إن فكر مجتمع المعلومات لا يستقي مناهله من تيار فكري واحد بعينه بل ينحدر نحو المزج بين التيارات المختلفة والمتباينة أحياناً إلى حد التناقض، ولعل هذا الطرح يحمل دعوة ضمنية لبعض منظري م.م.م إلى اقتحام عوالم التعدد والاختلاف الفكري، وألا يهابوا طابع فكر عصر المعلومات، ويقصد به طابع المزج الانصهاري hybridity بين المذاهب الفكرية مهما كان الفرق شاسعاً بينها، وكفى مصر قطائع معرفية مع فكر الخارج، وما بين تيارات فكر الداخل.

٣ : ٢ تضيق الهوة أم فجوة رقمية متزايدة

أسرف التكنوقراط وأهل العولمة - كما سبق

وأشربنا - في وعدهم القائلة بأن تكنولوجيا المعلومات ستعمل على إتاحة المعرفة للجميع وتوفر مزيداً من الفرص لمشاركة الدول النامية في التقدم العلمي والتكنولوجي مما ستضيق معه الهوة الفاصلة بينها وبين دول العالم المتقدم، ولكن العكس - وبالأسف - هو الذي يحدث حالياً، فهناك فجوة رقمية تزداد اتساعاً يوماً بعد يوم.

لقد ساد مصطلح الفجوة الرقمية للدلالة على الفروق بين من يمتلك المعلومة ومن يفتقر إليها، وكانت نشأة المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد صاحبته سلسلة من الإحصائيات الدورية للحصول على مؤشرات كمية عن حيازة الأفراد والمدارس والمكتبات لموارد «تكنولوجيا المعلومات والاتصالات»، وارتباط هذه الحيازة مع عدة عوامل اجتماعية تشمل: فئة الدخل والسن والعرق ومستوى التعليم، والنوع (ذكر أو أنثى) وثناية الحضارة والريف. كان نشأة المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية أثرها الواضح على تحديد مفهوم الفجوة الرقمية، ومؤشرات قياسها، وكذلك الحلول المقترحة بشأنها، وقد اتسع المفهوم ليشمل مستويات مختلفة للفجوة الرقمية بين أقاليم العالم، وبين بلدان كل إقليم على حدة، بالإضافة إلى تلك التي بين الفئات والجماعات داخل البلد الواحد.

من العوامل التي تساعد على اتساع الفجوة الرقمية ما أظهرته تكنولوجيا المعلومات من قابلية عالية للاحتكار والاندماج المؤسسي وتكتيف رأس المال والتكامل الرأسي والأفقي، يشهد على ذلك ما يجري حالياً داخل الولايات المتحدة نفسها حيث كادت أن تحتكر قلة قليلة للغاية من شركات البرمجيات السوق الأمريكية، ومن ثم العالمية.

المقزى بالنسبة لـ : المجتمع المدني المصري

فيما يخص الفجوة الرقمية: تباينت ردود الأفعال تجاه الفجوة الرقمية، فالسياسيون يركزون على إقامة البنى التحتية، وهم يرون أن لا حل للفجوة الرقمية دون تدخل حكومي، ودون مساندة مستمرة من قبل واضعي التنظيمات والتشريعات، في حين يراها

يتطلب تضيق الفجوة الرقمية عالميا تغيرات جذرية في هيكلة النظام الاقتصادي العالمي، وتشير جميع الدلائل إلى أنه سيمضي وقت طويل قبل أن تقر الدول الغربية بمسئولياتها عن الاختلال الشديد في الوضع العالمي الراهن، وذلك على الرغم من الإشارات الصريحة إليها في تقارير كثير من المنظمات والمنشديات الدولية، ويزعم الكاتب أنه مع اتساع الفجوة الرقمية ستضطر الدول المتقدمة في التصدي لها، ويزداد الميل إلى قبولها كحقيقة عالمية مسلم بها لا يمكن تداركها، وتتحوّل برامج الدعم إلى صيغ الحد الأدنى، والاكتفاء بإقامة شبكات الأمان، ويتقلص احتمال مشاركة البلدان النامية إلى الاستبعاد - ومنه إلى حد الاستثناء الكامل (**). القصد من ذكر ذلك ألا يتوقع العالم النامي الكثير من الدعم الدولي في مجال التنمية المعلوماتية ولاهديل عن القدرات الذاتية.

نظرا للأهمية القصوى لتنمية المجتمع المصري معلوماتيا وضرورة المضي قدما للارتقاء به صوب مجتمع التعلّم ومجتمع اقتصاد المعرفة، نظرا لهذا وذاك تقع على م.م مسئوليات ضخمة حيث لا يمكن للحكومة وحدها القيام بهذه المهمة، وتأتي على رأس هذه المسئوليات المساهمة في تحقيق غاية «التعلم مدى الحياة» الذي وضع للجميع أنه مسئولية المجتمع ككل لا مسئولية مؤسسات التعليم والتدريب فحسب، وكذلك العمل الجاد على رأب الفجوة الرقمية، وتنمية القدرات الذاتية خاصة على مستوى الجماعات المحلية.

• فيما يخص قابلية تكنولوجيا المعلومات للاحتكار: تعمل التوجهات الحديثة لتطوير تكنولوجيا المعلومات على احتكار صناعة البرمجيات من قبل المراكز التكنولوجية المتقدمة، وسد الطريق أمام الدول النامية لدخول هذا المجال، ومن المعروف أن البرمجيات من أعلى مصادر القيمة المضافة في المنتج المعلوماتي. وللحديث بقية في الفقرة (٣ - ٧) من هذه الدراسة.

٣ : ٣ مزيد من الديمقراطية أم مزيد من السيطرة

من أبرز ملامح العلاقة المعلوماتية - السياسية هو

التنمويون مشكلة سوسيو - اقتصادية في المقام الأول، ولابد من حل الفجوات الأخرى على المستوى السوسيو - اقتصادي كشرط أساسي للتصدي للفجوة الرقمية(*). أما التربويون فيعتبرونها مشكلة تربوية في أصلها، وأن العلاج الناجع لها يكمن في إكساب الأفراد والجماعات والمؤسسات القدرة على التعلم ذاتيا مدى الحياة. يسرف التكنولوجيون - كعادتهم - في التفاؤل، فالفجوة الرقمية بالنسبة لهم ما هي إلا عارض زائل يتلاشى مع تقدم تكنولوجيا المعلومات وانخفاض كلفتها. وإن كان هناك من يراها من منظور أيديولوجي فهم أصحاب الرأي القائل بأن الفجوة الرقمية ما هي إلا وهم مفضل صنعه مسودو «تكنولوجيا المعلومات والاتصالات» الأمريكيون حتى تبقى الأسواق عطشى لسبل منتجاتهم، مستسلمة لضغوط الدفع التكنولوجي والدورة المتسارعة للإهلاك غير الفني لهذه المنتجات.

وفي التحليل النهائي، فالفجوة الرقمية حقيقة لا يمكن تجاهلها، إلا أنها ليست مشكلة تكنولوجية في المقام الأول؛ فالتكنولوجيا كانت - وستظل - منتجا اجتماعيا، وقد جاءت «تكنولوجيا المعلومات والاتصالات» بمثابة تأكيد حاسم لهذا الرأي (١١).

ما يفاقم من حدة الفجوة الرقمية سرعة تغير «تكنولوجيا المعلومات والاتصالات» مما يزيد من صعوبة التخطيط التكنولوجي، ويجعل القرار التنموي الإستراتيجي رهنا بتوصيات الخبراء التكنوقراط الذين غالبا ما يغفلون عن الجوانب الاجتماعية والثقافية، وما أندر الخبراء المصريين الذين يجمعون بين عمق المعرفة التقنية في تكنولوجيا المعلومات والإلمام بأبعادها الاجتماعية والثقافية. بالإضافة إلى ذلك تزداد باطراد كلفة توفير الحد الأدنى من المقومات اللازمة لإقامة مجتمع المعلومات سواء فيما يخص البنى التحتية من سياسات وتنظيمات وشبكات اتصال أو فيما يخص صناعة المحتوى الرقمي الذي يتدفق خلال شبكات تبادل المعلومات، وهو الأمر الذي يتطلب من م.م المشاركة في وضع إستراتيجية التنمية المعلوماتية في مصر خاصة فيما يتعلق بتوجيه المواد وتحديد الأولويات.

ممارساتها، وهي تسمى حاليا لضم الإنترنت ضمن ترسانة هذه الأسلحة، ويخشى في ظل هذا الوضع من أن تتحول الديمقراطية الإلكترونية إلى نوع من الفوضى، سيؤدي بدوره إلى مزيد من تدخل الحكومة من أجل السيطرة على جماهيرها.

فيما يخص الرقابة الإلكترونية: توفر الإنترنت الوسائل العملية الفعالة لإحكام السيطرة على مستخدميها، فكل فعل يقوم به الفرد من خلال الإنترنت - مهما كان صغيرا - مسجل عليه إلى حد تعاقب استخدامه لمفاتيح لوحة إدخال البيانات وتسلسل مرات التفرع click stream باستخدام المشيرة (الفأرة mouse)؛ والكمبيوتر كما عرفنا. ذو ذاكرة حديدية لا تحترق ولا يعثرها النسيان. يمثل هذا تهديدا لكل من يستخدم الشبكة حيث يجعلهم عرضة لهذه الرقابة الإلكترونية الميكروية القادرة على كشف الأوهام السياسية وتعرية أصحاب الأفكار المناوئة للسلطة.

ومصر في طريقها إلى أن تحذو حذو المجتمعات المتقدمة في سن التشريعات التي تمنح السلطة حق الرقابة على الإنترنت مع الضمانات اللازمة التي تكفل عدم إساءة استخدام هذا الحق، إلا أن سلطات الأمن - كمهدنا بها - كثيرا ما تضرب عرض الحائط بمثل هذه الضمانات.

٣ : ٤ قرية كونية أم إمبريالية إعلامية

شاع استخدام استعارة «القرية الكونية» ولادة الإعلام الحديث الذي سحق المكان، وسعى إلى إقامة شبكة من العلاقة تربط بين الأفراد والجماعات والأمم والثقافات. وقد أعفانا من نقد هذا التصور المفعم في تفاوله أصحاب نظرية «الإمبريالية الإعلامية» ويكفي هنا تعميقا لفهمها هذا الموقف السلبي الذي اتخذته الفكر الفرنسي جان بودليار من الإعلام الحديث، إلى حد اعتبار ثقافة «الديدا» هي الجريمة الكاملة التي تدفع جماهير مشاهديها إلى جحافل التجنيس والتهميش. وتعمل على إخماد نوازع التفرقة الطبقية، وعلى ضمور الوعي الثوري لدى الطبقات المستضعفة، وعلى دمج العمال في نسج

ما يتعلق بالديمقراطية مفهومها وممارسة، حيث يزعم الكثيرون أن الإنترنت ستفضي إلى إعادة النظر في مفهوم الديمقراطية من أساسه. بعد أن وفرت الإنترنت مجالا جديدا للرأي العام يسمح بظهور أشكال جديدة للممارسات الديمقراطية، سواء في عمليات اتخاذ القرارات، أو متابعة ما ينجم عنها من نتائج إيجابية أو سلبية. لقد اكتشفت المجتمعات المتقدمة كم هي بعيدة تلك الديمقراطية السياسية الشكلية، السائدة حاليا، عن تلك التي بشرت بها حدادة التنوير (١٠). علامة على ذلك فقد أصبحت شبكة الإنترنت من أقوى أسلحة العولمة المضادة، والتصدي لمظاهر الظلم القادح الذي تنطوي عليه اتفاقيات الجات بصيغتها الحالية، ووفرت قنوات جديدة لمناهضة نظم الحكم، ومواجهة عنف القوى القابضة على زمام السلطة. لقد تميزت الإنترنت بإمكان التواصل عبرها دون الإعلان عن هوية القائم بالتواصل (وهو ما يعرف في الإنجليزية بمصطلح anonymity) ويعد هذا سلاحا ذا حدين بالنسبة للمجتمع المدني. فمن جانب يمثل ذلك ضمانا لحرية التعبير بعيدا عن عيون الرقابة، وفي المقابل يمكن أن يستغل لابتزاز أعضاء هذه المنظمات وإرهابهم، في نفس الوقت فإن طمس الهوية يعوق بلا شك عملية التواصل المباشر والصريح بين أعضاء المجتمع المدني.

المفرد بالنسبة لـ : المجتمع المدني المصري

فيما يخص الديمقراطية الميكروية: إن كانت هذه حال المجتمعات المتقدمة في موقفها من الديمقراطية كما أوضحنها أعلاه - فما بال مصر، وتدني مستوى الأداء الديمقراطي بها لا يحتاج إلى مزيد من التأكيد. فهل للمرء أن يتفاؤل مع من يزعمون أن الإنترنت سوف تسقط الحلقات الوسيطة بين الحكام ومواطنيهم محققة بذلك نوعا جديدا من الديمقراطية المباشرة، الديمقراطية الميكروية كما تسمى أحيانا، التي يشارك فيها الجميع في عملية اتخاذ القرار، دون حاجة إلى تمثيل نيابي يوكل إليه هذه المهمة. لقد برعت أجهزة سلطة الحكم في استغلال نظم الإعلام كأمضى الأسلحة الأيديولوجية لتضليل جماهيرها وتغيير قراراتها وتبرير

المجتمع الرأسمالي المعاصر (٦). تمثل نظرية الإمبريالية الإعلامية، التي أسسها هربرت شيلر، وكنا الفكر المناهض لها، أحد المحاور الأساسية للخطاب الإعلامي الحديث. يقصد بمصطلح «الإمبريالية الإعلامية» استخدام قوة الميديا من أجل فرض القيم والعادات والنزعات الاستهلاكية، كثقافة أجنبية -أفدة على حساب الثقافة المحلية، وقد تفرع خطاب الإمبريالية الإعلامية، كما أوضح جون توملينسون (٥) إلى أربعة فروع رئيسية هي:

• خطاب يرى الإمبريالية الإعلامية في السياق الأشمل للإمبريالية الثقافية، ويرفض الفصل بينهما. وهو التوجه الذي يفضل الماركسيون الجدد، وذلك من أجل إبراز ضراوة الإعلام الحديث، وإظهار تحالفاته مع القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

• خطاب ينظر إلى الإمبريالية الإعلامية من منظور القومي، حيث يرى فيها تهديدا للهوية القومية، ومشالهم المفضل في شأن ذلك هو سيادة اللغة الإنجليزية في وسائل الإعلام، خاصة في الإنترنت.

• خطاب مدرسة فرانكفورت الذي يرى الميديا - كما ذكرنا أعلاه - وسيلة للسيطرة، وتجهيد دماء الرأسمالية من أجل مزيد من الاستغلال والاستقطاب الاجتماعي.

المغزى بالنسبة لـ : المجتمع المدني المصري

فيما يخص الإعلام المحلي: يجب أن يولي م.م.م اهتماما بالغا بقضايا الإعلام عالميا ومحليا، فعلى الصعيد المحلي عليه أن يعمل على توفير إعلام بديل يوفي بمطالب الجماعات المحلية وعدم الاكتفاء بالتليفزيون الموصوم بأنه أقل وسائل الإعلام ديمقراطية (٢) إن جهاز الراديو - كما قيل - تعاد ولادته من جديد وتجارب العديد من الدول مثل الهند والمكسيك والبرازيل وجنوب أفريقيا تؤكد أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الإذاعات المحلية في تنمية المناطق الريفية والثابتة.

فيما يخص الإمبريالية الإعلامية: على الرغم من إدراك الكثير لأهمية الإعلام ودوره التنموي إلا أن هناك شبه غياب تام للتظليل الإعلامي الذي يتناول

القضايا العديدة التي يطرحها إعلام عصر المعلومات وهو الأمر الذي يجب أن يوليه منظور م.م.م عناية فائقة خاصة فيما يتعلق بـ «تربية الميديا».

فعلى الرغم من الأوقات الطوال التي يقضيها بشر اليوم يستمعون إلى الإذاعة، ومشاهدون التليفزيون إلا أن معظم هؤلاء البشر يعانون من أمية إعلامية صارخة؛ فقد استسلموا للإعلام استسلاما شبه كامل، فصاروا عاجزين - بالتالي - عن فهم أسرار لعبة الإعلام، وكيف يتلاعب بالعقول. من أجل فرض الانصياع والانضباط.

لم تحظ ثقافة المجتمع المدني civic outlass بأي اهتمام من قبل الإعلام الرسمي لشدة ولائه لحكومته وتبادل المصالح مع رعاية من القطاع الخاص ولم تحظ كذلك بترويات الإعلام باهتمام أي من النظريات الاجتماعية الحديثة ولا المناهج الدراسية بالتالي. ولا يتوقع أحد - بالطبع - أن تقوم بهذه المهمة وسائل الإعلام رسمية كانت أم غير رسمية، وليس هناك - على ما يبدو - إلا منظمات م.م.م للقيام بمهمة توعية الجماهير حتى تستطيع الخروج من دائرة الحصار التي يقيمها من حولها الإعلام خاصة المرئي. يتطلب ذلك إكسابها المهارات الذهنية التي تمكنها من اختراق أسيجة التعقيم الإعلامي وتعرية تكتيكاته اللغوية، واستظهار المسكوت عنه، وهتك سر القوي التي تقف وراء ظاهر الرسالة الإعلامية. تهدف تربية الميديا أيضا إلى التقليل من النزعات الاستهلاكية التي يعمل على تنميتها بشدة الإعلام الحالي الذي سادته الإعلان، فليس هناك فيه - كما قيل - مكان إلا لمن لديه شيء يبيع ولن له القدرة أن يشتري (٣).

• فيما يخص إعلام العولمة: لا تقل معركة م.م.م مع إعلام العولمة ضراوة عن تلك التي على ساحة الإعلام المحلي، ويتركز دور م.م.م في المساهمة في فضح الخطابات الإعلامية المضللة والمعادية من أجل زعزعة الثقة بالنفس وإضعاف الأرواح النضالية، وتبسيط الهمم في قيام تكتل عربي قادر على الصمود والمنافسة. من أمضى أسلحة المواجهة ضد إعلام العولمة استخدام اللغة باعتبارها ميزة تنافسية، فلقد قيل إن الإنتاج

الإعلامي المرئي والسمعي تحميه اللغة (١١)، خاصة بالنسبة لجمهور لا يعرف معظم اللغات الأجنبية. وكما وقفت اليابانية بجانب الإنتاج السينمائي والتلفزيوني الياباني، ووقفت الأسبانية بجانب هذا الإنتاج في البرازيل والمكسيك، يمكن للحرية - أيضا أن تحافظ على كونها ميزة تنافسية في مجال صناعة الإعلام لا تقدر بثمن؛ نظرا إلى الجمهور العريض الذي تخاطبه.

• فيما يخص نظام القيم والهوية القومية: تتعرض الهوية القومية لتهديد شديد في ظل عولمة أعطت لنفسها الحق في تجنيس ثقافات العالم وطمس ملامح خصوصياتها. فهم - على ما يبدو - يريدون لنا بعولتهم تلك أن نكون عالمين بلا مكان وبلا تاريخ، وكأن تكنولوجيا المعلومات التي سحقت الزمان والمكان قد عمقت لدى أهلها استخفافا بالمكان من ناحية، ممثلا في إضعاف الارتباط بأرض الأهل وفقدان الأمكنة لطابعها الخاص، ومن ناحية أخرى استخفافا بالزمان ممثلا في نسيان تاريخ الأجداد وإهدار تراثهم، ولنا حاجة هنا إلى تأكيد الدور الحاسم لمنظمات المجتمع المدني في المحافظة على الهوية القومية والتراث الوطني، وعليه في هذا الصدد أن ينظر إلى مسألة الهوية بصفتها ظاهرة دينامية متحدة غير جامدة، ولتخذ مصر حذو فرنسا التي يعيد مفكروها حاليا تعريف «ما هي فرنسا»، و«ما هو الفرنسي»، و«شخصية مصر» التي رسم ملامحها بعقيرة جمال حمدان باتت تحتاج إلى تحديث من منظور مجتمع المعلومات ومن منظور العولمة. تحديث يضيف إلى حديث التمركز الجغرافي لـ «عبقرية المكان» الذي يغلب على تناوله الطابع المادي حديث التمسحور الثقافي الذي يركز على اللاحسوس من القيم والعادات والتقاليد والأفكار والمعتقدات والهجات والفنون، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

٣ : ه حماية الملكية الفكرية أم انتهاك الخصوصية الفردية

يرجع مصدر الإشكالية الأساسي فيما يخص

الملكية الفكرية إلى أن تكنولوجيا المعلومات قد وفرت، وستوفر، إمكانيات هائلة للنسخ وإعادة الإرسال والتحويل والتعبير، والمشكلة الأساسية لا تتركز في حماية الوسيط الإلكتروني كالأقراص المدمجة compact discs والمرنة floppy discs، فهناك وسائل عملية لحمايتها بقدر معقول من النجاح، لكنها تكمن - أساسا - في استخدام الإنترنت كأداة التوزيع الأساسية لسلع وخدمات صناعة المعلومات، ومن هنا يبرز تناقض جوهري مرجعه أن حماية الملكية الفكرية تتطلب نوعا من الرقابة على نفاذ الأفراد إلى مصادر المعلومات وعلى استخدامهم لها، وهي الرقابة التي تنطوي على تهديدات حقيقية للخصوصية الفردية وأمن مواقع المعلومات.

المقزى بالنسبة لـ : المجتمع المدني المصري:

فيما يخص حماية الملكية الفكرية: تكتسب مسألة الملكية الفكرية أهمية خاصة بالنسبة لمصر، مثلها في ذلك مثل معظم الدول النامية، وذلك لكونها مستوردة للعلم والتكنولوجيا أكثر منها - ويكثير - منتجة لهما، لذا تستضيف الملكية الفكرية أعباء إضافية على «فاتورة» نقل التكنولوجيا، علاوة على كون الاتفاقيات الراهنة لحماية الملكية الفكرية قد انحازت، في كثير من الأمور، إلى مالكي المنتج المعرفي على حساب المستهلك، وبما يزيد الأمر خطورة أن هناك توجهها لتوسيع نطاق الملكية الفكرية بحيث تكفل الحماية لكثير من الأمور التي ظلت إلى يومنا هذا خارج نطاق الحماية، نذكر منها، على سبيل المثال، بعض الاكتشافات العلمية، وبأني على رأسها أبحاث الميكروبيولوجي ذات الأهمية القصوى: تكنولوجيا واقتصاديا وأخلاقيا. خلاصة القول، إن الملكية الفكرية يمكن أن تزيد من اتساع الفجوة الرقمية، ولا يجب أن يفسر ذلك بأن الكاتب يتخذ موقفا مناهضا لمبدأ حماية الملكية الفكرية، وما قصده بحديثه هنا هو ضرورة حشد الجهود لتعظيم فوائدها، والتقليل من آثارها السلبية، واستغلال مساحات السماح التي تمنحها الاتفاقيات الدولية، والأهم من ذلك، اتخاذ موقف عربي موحد فيما يجد من

اتفاقيات وإجراءات الملكية الفكرية حتى لا يتكرر نفس المشهد الذي شاهدناه في اتفاقية الجات.

رغم الأهمية البالغة لقضايا الملكية الفكرية إلا أن المجتمع المدني المصري لم يساهم بدور يذكر في المجال الدائر حولها، وربما يرجع ذلك إلى عدم توفر الخلفية الفنية والقانونية لتناول هذه الأمور المستحدثة، ولكن استمرار هذا الوضع لم يعد مقبولا بعد أن أصبحت الملكية الفكرية شاغل الجميع، وستطرح إنترنت الجيل الثاني والاندماج المرتقب بين الإنترنت والتليفزيون والجيل الثالث للهواتف النقالة قضايا عديدة للملكية الفكرية تمس مباشرة مصالح الأفراد والجماعات.

فيما يخص الخصوصية الفردية: لا تأخذ الأنظمة الرسمية الأمور المتعلقة بالخصوصية الفردية بالجدية الواجبة، وكاد قانون الاتصالات الجديد أن يحرم استخدام وسائل التعمية encryption لحماية المعلومات الشخصية وحرية تبادل المعلومات بين الأفراد لولا الحملة التي قامت الجمعية الأهلية المعروفة باسم «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» لتوعية بعض أعضاء مجلس الشعب الذين نجحوا في عدم إصدار هذا القانون المجحف والمنافي لل دستور.

٣ : ٦ معلومات أكثر أم معرفة أقل

ليس ثمة حاجة إلى تأكيد الفرق الجوهرى بين المعلومات والمعرفة، وأن وفرة المعلومات لا تعنى بالضرورة توفر المعرفة، وكما تسال البعض فيما مضى: أين هي الحكمة وقد ضاعت في خضم المعرفة؟ يتسع إطار التساؤل حاليا ليصبح: وأين هي المعرفة ذاتها وقد ضاعت في خضم المعلومات؟ لقد كنا نشكو في الماضي من الشح المعلوماتي under-information ، والآن باتت المشكلة هي الإفراط المعلوماتي over-information ، أو حمل المعلومات الزائد information over load كما يطلق عليه أحيانا، وهي مشكلة لا تقل حدة، بحال من الأحوال، عن سابقتها. إن ما توفره الإنترنت من معلومات هائلة يمكن أن يصعب عائقا حقيقيا أمام قدرة العقل المستقبل على استخلاص المعرفة من جوف هذا الكم الهائل من المعلومات، ولا يتحقق ذلك إلا بتوفير الأدوات

المناسبة لتنظيم المعلومات وترشيحها وتقطيرها في صورة مفاهيم ومعارف يمكن تطبيقها عمليا في حل المشكلات.

المغزى بالنسبة لـ : المجتمع المدني المصري

• **فيما يخص شعار المعرفة للجمعية:** لاد في هذا الصدد أن نتخلص من الوهم الزائف بتوفر المعرفة للجميع من خلال الإنترنت، فالمعرفة ذات القيمة الحقيقية محاطة بأسيجة من السرية، ويتم السيطرة عليها بكل الوسائل الفنية والقانونية الممكنة، من براءات الاختراع، وقوانين الملكية الفكرية، إلى الإجراءات الصارمة في المحافظة على أسرار الصناعة وتجريم إفشاء التفاصيل الفنية بمقتضى عقود التوظيف في كثير من شركات التكنولوجيا المتقدمة (*). من حسن الحظ أن المعرفة بحكم طبيعتها متجددة، وستزيد «تكنولوجيا المعلومات والاتصالات» من معدل تجديدها، وبالتالي من زيادة فرص اللحاق مع تسارع التغيرات النوعية التي تطرأ على مسار التطور المعرفي.

• **فيما يخص حمل المعلومات الزائد:** عما قريب يتوقع الكاتب ظهور منظمات غير حكومية تتكفل بتقديم العون للإنسان المصري على مواجهة حمل المعلومات الزائد لتعمل هذه المنظمات وسيطا معلوماتيا information broker بينه وبين مصادر المعلومات التي تنمو بمعدلات قياسية.

٣ : ٧ إنتاجية أكثر أم إبداع أقل

بدلا من أن تصوغ البرمجيات نموذجها الاقتصادي الخاص بها، والذي هي جديرة به نظرا لاعتمادها على الأفكار والابتكار، صارت تتبع حاليا ذات النموذج الذي أفرزته الصناعة التقليدية، حيث تنتقل صناعة البرمجيات حاليا من إنتاج البرامج الكاملة إلى تجميع هذه البرامج من مكونات برمجية قياسية؛ تماما كما يتم تجميع نظم العتاد من مكونات قياسية كالمقومات والمكشفات والشرائح الإلكترونية. لقد دخلت البرمجيات عالم إعادة التدوير recycling ، أو إعادة الاستخدام reusability ، لتدخل بذلك عالم اقتصاديات الحجم من أوسع أبوابه. ومن البديهي أن

من يملك القدرة على تصنيع هذه المكونات البرمجية ستكون له السيطرة على صناعة البرمجيات ككل. في ظل هذا الدافع، تسعى المؤسسات العملاقة إلى تحويل عملية إنتاج المكونات البرمجية إلى صناعة كثيفة التكنولوجيا وكثيفة رأس المال، وهناك من يتوقع أن تحتكر قريبا هذه الصناعة لينتهي الأمر بها إلى عدد ضئيل للغاية من هذه المؤسسات (من ٢ إلى ٣ حسب تقدير البعض).

فيما يخص الإنتاج الإعلامي: الإبداع، كما أشرنا سلفاً، هو فرصتنا الوحيدة لإنتاج إعلامي متميز يستطيع أن يقف على قدم المساواة مع الإنتاج المستورد. نحن في حاجة إلى إنتاج إعلامي، لا يعتمد على التكنيك وعناصر الإيهار بقدر ما يعتمد على الفكرة المشتركة، والفهم العميق لأذواق المتلقين وتوقعاتهم.

وعلى صعيد الإعلام هناك من يرى أن الإعلام الحديث سيتيح فرصاً أكثر لتنمية الإبداع بجميع فروعه: أدباً وشعراً وأداءً، وتشكيلاً وموسيقى؛ وذلك لأسباب عدة نذكر منها: تنوع المواد الإعلامية وتراها، وما تتيحه الوسائط المتعددة multi-media من وسائل مبتكرة؛ لزوج فصائل الفنون المختلفة، مما يفتح آفاقاً غير مطروقة للإبداع، ناهيك عما سيؤدي إليه استخدام الإعلام التفاعلي interactive media من تنمية موهبة المبدع، وتشجيعه على مواصلة التجريب وإعادة المحاولة. على النقيض من ذلك هناك من يقول إن الإعلام الحالي يعوق الإبداع، فطابع الانبهار الذي يتسم به يعطل الفكر والخيال، وتكرار البرامج وإعادة استخدام مواد الأرشيف يخدم في المشاهد جذوة التجديد والابتكار، أما سرعة تدفق الرسائل الإعلامية فلا تتيح فرصة للتأمل واستخلاص الأفكار المحورية واستيعاب الروايات الكبرى (بمفهوم نظرية الأدب).

المغزى بالنسبة لـ : المجتمع المدني المصري

لماذا يخصص صناعة البرمجيات: لاشك أن هذا التوجه نحو إنتاج المكونات البرمجية يسرع من عملية تطوير برامج التطبيقات النهائية، وسيخفض من كلفة هذا التطوير بالتالي، علاوة على احتياجه إلى مهارات أقل. وهذه الميزة الأخيرة هي أخطر ما ينطوي عليه التوجه صوب المكونات البرمجية، والذي يعني - في جوهره - تفقيد مهارات البرمجة - deskil- ing، وإبعاد مخططي برامج التطبيقات تدريجيا عن التفاصيل الفنية الداخلية، لتسهيل بذلك البرمجيات هي الأخرى إلى صناديق سوداء. يمثل ذلك خطرا كبيرا

ويمكن أن تساهم منظمات م.م.م. مساهمة فعالة في الحث على الإبداع الإعلامي من خلال النقد البناء، والتصدي للبيئة الإعلامية لمؤسسات الإعلام الرسمية حيث تغشت ظاهرة استيراد البرامج التلفزيونية، والاعتماد على وكالات الأنباء الدولية في الحصول على الأنباء العالية بل المحلية أيضا، حتى كادت تصبح وكالات الأنباء المحلية وكالات لوكالات.

٣ : ٨ مكافحة جرائم الفضاء المعلوماتي أم مطاردة الناهضين والناضلين

إن مكافحة جرائم الفضاء المعلوماتي تقوم على مطاردة «الهاكرز» هؤلاء المتخصصون أصحاب الخبرة العالية في تكنولوجيا المعلومات، فقد أثبتوا قدرتهم العالية في اختراق شبكات المعلومات وكسر شفرات المحافظة على سرية البيانات، وبعد الهاكرز hackers مصدرا أساسيا في تهديد أمن شبكات المعلومات، ومن المعروف أن وكالة المخابرات الأمريكية، وكثيرا من إدارات التجانج يوظفون فرقا كبيرة من الهاكرز، سوا لأغراض الدفاع المعلوماتي، أو من أجل تطوير أساليب معلوماتية هجومية لاستخدامها إن دعت الحاجة لذلك، ويستخدم مكتب التحقيقات الفيدرالية كذلك مجموعة من الهاكرز المتخصصين في الفيروسات، وأنواع جرائم الفضاء المعلوماتي الأخرى، وقد شهدت الحملة التي شنت، في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ضد مواقع العرب والمسلمين المقيمين في الولايات المتحدة، على مدى سيطرة السلطات المركزية على ما يجري على ساحة الإنترنت بالرغم من كل ما قيل عن كون الإنترنت كيانا بلا هربة ولا رقابة مركزية.

شابه. كل هذا يمثل تهديدا لأمن مصر المعلوماتي لابد من تداركه بكل الوسائل الممكنة. وكما هو متوقع يتحاشى إعلامنا الرسمي الخوض في مثل هذه الأمور الحساسة، ولا تبدي الحكومة كذلك الحد الأدنى من الاهتمام بهذه القضية إما لافتقارها إلى الكوادر الفنية المتخصصة، أو تجنبها لما يمكن أن يفجره تناولها من قضايا عديدة. مرة أخرى لابد أن ترتفع أصوات من داخل م.م.م لتلفت النظر إلى مدى الخطورة التي ينطوي عليها اتساع الفجوة الرقمية بين مصر وإسرائيل، ويتطلب ذلك - أول ما يتطلب - رصدًا دقيقًا لما يجري داخل قطاع المعلومات والاتصالات الإسرائيلي حتى لا تظل إسرائيل معلوماتيًا بمثابة «ثقب أسود» بالنسبة لنا على العكس تمامًا مما نحن فيه بالنسبة لها.

٣ : ٩ بيروقراطية غارية أم معلوماتية بارعة

ستخفف الإنترنت من قبضة البيروقراطية التقليدية باستخدام ما يعرف حاليًا بمصطلح الحكومة الإلكترونية والتي ستسقط الكثير من الحلقات الوسيطة، وأتقنتها لكثير من نظم إمداد الخدمات ودعًا حاجة إلى تدخل بشري، وذلك علاوة على الشفافية المعلوماتية العالية التي توفرها الشبكة، والتي ستحرم البيروقراطية من استخدام أمضى أسلحتها ألا وهو التعتيم على المعلومات واحتكارها، كل هذا سيمكن الإدارة مدعومة بنظم المعلومات من التعامل المباشر مع عناصر الإنتاج والتوزيع، ولكن هناك من يقول إن ذلك الوضع سيؤدي إلى بيروقراطية جديدة أوه معلوماتية» محل فيها الآلة ونظمها محل طبقة البيروقراط لتحكم قبضتها على حياة البشر، عامها وخاصها، بعد أن أصبح اليوم كثير من المؤسسات والمرافق رهينة للنظم الآلية وعرضة للشلل التام ما أن تتعطل هذه النظم، ويكفي مثالًا هنا ما سمعناه عن رعب الفيروسات التي تهدد أمن الإنترنت.

المغزى بالنسبة لـ : المجتمع المدني المصري:

فهما يخص الحكومة الإلكترونية: تشتمل خطة مصر للتنمية المعلوماتية على إدخال نظم الحكومة

بالرغم من كل ما يقال عن جماعة الهاكرز، فلهذه الجماعة وجهها النبيل أيضًا، فهم يتصدون لاحتكار المعرفة بإتاحتهم البرامج مجانًا، وإتاحة فرص النفاذ إلى المعرفة التي يرض بها أصحابها، أو يخالون في تكلفتها اقتنائها، بل ينظر إليهم البعض على أنهم «روبين هود» عصر المعلومات الذي يأخذ من الأغنياء ليعطي المحرومين، وهناك أيضًا من جماعة الهاكرز من يستغل قدراته الفنية لمناهضة السلطة والدفاع عن المحمشين والذود عن الوطن ضد حروب الفضاء المعلوماتي cyber wars ومن أشهر أمثلتها تلك الحرب التي اندلعت بين الصين والولايات المتحدة وبين إسرائيل وفصائل المقاومة الفلسطينية.

المغزى بالنسبة لـ : المجتمع المدني المصري

فهما يخص أمن نظم المعلومات: تزايدت أهمية تأمين نظم المعلومات بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وذلك بسبب الحملة التي تشنها الولايات المتحدة ضد ما أسمته الإرهاب الإلكتروني - terrorism ، وقد أعطت لنفسها الحق في اختراق شبكات المعلومات حيازة الآخرين، حيث تقوم إستراتيجية الدفاع على تجميع «شظايا» المعلومات من مصادر مختلفة منتشرة عبر العالم. يتطلب ذلك أن تقوم منظمات م.م.م بحث الحكومة على اتخاذ الخطوات اللازمة لتأمين مراد المعلومات التي أصبحت مقوما أساسيا في عملية التنمية وتسيير أمور المجتمع، بل وعليها أيضًا أن تقوم بتوفير جماعة من الهاكرز لحماية موارد معلومات منظمات م.م.م نفسها ضد محاولات اختراقها من قبل أنظمة السلطة. لقد قصد الكاتب بهذا أن يؤكد على مدى التنوع في المهام الملقاة على عاتق م.م.م بفعل التغير المعلوماتي، وحاجته لمهارات فنية عالية ليسكنه من القيام بهذه المهام.

فهما يخص إسرائيل كتهديد لأمن مصر المعلوماتي لا يخفي على أحد تفوق إسرائيل معلوماتيًا، ومدى الفجوة الرقمية التي تتسع بينها وبين الدول العربية، وقد برعت إسرائيل كذلك في اختراق شبكات المعلومات والتجسس العلمي وما

الإلكترونية، وهو بلا شك أمر ذو صلة مباشرة بمصالح الجماهير، إلا أن منظمات م.م.م لم يسمع لها صوت في هذا الخصوص، ولم تتلق أية دعوة للمشاركة في التخطيط لها.

٣ : ١٠ عمالة أكثر أم بطالة أعم

• ستؤدي تكنولوجيا المعلومات إلى ظهور نوعيات جديدة من الأعمال والوظائف أبعد ما تكون عن تلك التي أفرزتها تكنولوجيا الصناعة، وهي بحكم طبيعتها أكثر ثراء وأقل ضجرا، وتنتم بالتجدد الدائم هذا ما وعد به دعاة التكنولوجيا، ولكن واقع الأمر يشير إلى أن العمل كاد يصبح نوعا من الرفاهية في مجتمع المعلومات، مجتمع الخمس العامل كما أطلق عليه البعض، وذلك بعد أن أطاحت تكنولوجيا المعلومات وأتقنتها بفرص العمل، وأصبح العامل، شأنه شأن قطع الغيار، يمكن استبداله بغيره من أصحاب الياقات الزرقاء أو من أصحاب «الياقات المعدنية» من فصيل الروبوتات. لقد اكتملت فصول تراجيديا العمالة الإنسانية على مرأى ومسمع من الجميع، بعد أن تم استقطاب المهارة إلى أعلى، وقد احتكرها أصحاب الياقات البيضاء، من نخبة التكنوقراط من مخططين ومستشارين ومصممين ومحللين اقتصاديين ومسوقين محليين وإقليميين وعالميين، المدججين بنظم معلومات فعالة تجعلهم غنى عن الوظائف الوسطى التي كانت تفصل بينهم وبين عمالة المصانع والحقول والمكاتب. وبالإضافة إلى ذلك بينما تتيج تكنولوجيا المعلومات اعمالا أكثر ابتكارية وإثارة على المستويات العليا، فإنها - على العكس من ذلك - تؤدي إلى مزيد من الضجر والاغتراب على المستويات الدنيا من سلم العمالة.

المقزى بالنسبة ل : المجتمع المدني المصري

فيما يخص بطالة عصر المعلومات: تأتي بطالة المعلومات بمثابة عامل إضافي يضاف إلى البطالة الهيكلية التي تضرب بأطنابها في كيان المجتمع المصري، والذي أصبح التصدي لها على قائمة أولويات العمل المدني. وتشمل مهام م.م.م ضمن ما تشمل إعادة التأهيل وتقديم العون الفني والمادي

لأصحاب المشاريع الصغيرة، والأهم من ذلك هو المشاركة في السياسات ذات الصلة بسوق العمل والوقوف في وجه احتكار وظائفه الرقابية من قبل خريجي الجامعات الأجنبية وخريجي الجامعات المصرية الذين يدرسون بالإنجليزية.

فيما يخص ملء ساعات الفراغ لدى الشباب: كنتيجة منطقية لتفشي البطالة زادت ساعات الفراغ مما يلقي العبء على م.م.م لتقديم حلول مبتكرة لامتصاص طاقة الشباب خشية وقوعهم في براثن الإدمان والتعصب وارتياحهم موارد التهلكة بأسا من الواقع.

٣ : ١١ بائع لمشتري أم نظير لنظير

تتطلب المبادلات التجارية بين البائع والمشتري المعروفة اصطلاحا بـ (B2C: Business Customer) ضرورة التحقق من شخصية المشتري، وهو ما يحتاج بدوره أن تمر جميع الرسائل المتبادلة عبر كمبيوتر مركزي (أو الكمبيوتر الخادم server) له سيطرة كاملة على أطراف عملية التواصل الثلاثة، ويقصد بها المرسل والمستقبل والرسالة المتبادلة، وهو الوضع الذي يجعل هذه الرسائل عرضة لرقابة مركزية تستطيع اقتفاء من أين تصدر، وإلى أين تزول. يمثل ذلك نقطة ضعف أساسية في العمارة الحالية لشبكة الإنترنت خاصة بالنسبة لسرية تبادل المعلومات ما بين منظمات المجتمع المدني، من أجل التغلب على هذه المشكلة استحدثت بعض الحلول من أشهرها استخدام طور التواصل من نظير لنظير المعروف اصطلاحا بـ P2P: (Peer To Peer)، أي ما بين الأفراد مباشرة في حالتنا، والذي تمر فيه الرسائل عبر الحاسب المركزي أيضا إلا أنه في هذه الحالة يصبح مجرد وسيط لا يتدخل فيما يمر خلاله من رسائل، ولا علم له بمن يصدرها ومن يستقبلها.

المقزى بالنسبة ل : المجتمع المدني المصري

فيما يخص سرية البيانات: مرة أخرى يلزم أن تكتسب م.م.م الخبرات الفنية التي تضمن سرية بياناتها وتأمين مواقعها وسرعة تدفق الرسائل فيما بينها. ولذا يجب أن تتوفر لها الخبرة الكافية لتأمين

نظم المعلومات سراً، على مستوى العتاد hardware أو البرمجيات software. واتباع «الوصفة الذهبية» للمحافظة على سرية البيانات وهي القائمة على ثلاثية: التشظي fragmentation، والحلخل scrambling، والتشفية encryption، ولابد من أن تنتظر منظمات م.م.م إلى نظم تأمين المعلومات باعتبارها سلسلة متصلة تقاس قوتها بأضعف نقطة فيها، حتى لا ينطبق عليها القول الشهير في عالم تأمين المعلومات: لا تضعوا أبواب الفولاذ في حوائط من ورق.

4- المستويات المتدرجة لمواجهة مخاطر تكنولوجيا المعلومات

4 : 1 مستويات المخاطر

إن كل تكنولوجيا جديدة تحمل في طياتها مخاطر جديدة. وكلما ارتقت التكنولوجيا كلما تضخمت مخاطرها بنفس القدر الذي تتعاطف به فوائدها، ومن المهام التي بات على م.م.م أن يقوم بها في المساهمة في تدارك هذه المخاطر بقدر الإمكان، وعدم الاستسلام لوجهة النظر التي يروجها البعض من أن هذه المخاطر ما هي إلا عارض سرعان ما سيزول بعد مرحلة الانتقال إلى مجتمع المعلومات، فالقوضى لن تستقر بل ستستمر بالقطع، خاصة في ظل تكنولوجيا سريعة التغير عظيمة الاحتمالات بحيث أصبح من شبه المستحيل التنبؤ بقدامها وتناثرها، ولم يعد مقبولا ما سار عليه الحال فيما مضى تحت شعار: «موجات التكنولوجيا قادمة لا محالة وعلى المجتمع أن يتكيف معها» وما أبهظ الثمن الذي دفعته البشرية من جراء هذه الخفمية التكنولوجية!!.

يمكن القول إن لكل تكنولوجيا ثلاثة مستويات من المخاطر متدرجة من حيث مدى صعوبة التصدي لها:

المستوى الأول : مخاطر ناجمة عن التطبيق التكنولوجي النهائي، وهي محلية بحكم طبيعتها.

والمستوى الثاني: مخاطر وليدة توجيه التكنولوجيا من قبل صانعيها ومن يعملون لحسابهم وهي عولية بحكم طبيعتها.

المستوى الثالث : مخاطر كامنة في طبيعة

التكنولوجية نفسها، ويتطلب درء الخطر هنا تضافر المحلي والعولي.

ونكتفي هنا - بغرض الإيضاح - ببعض الأمثلة الواردة في الجدول أدناه والتي استقيناها من كل من مجالي الإعلام والإنترنت.

بعض أمثلة من المستويات المتدرجة لمخاطر

تكنولوجيا المعلومات

مستويات المخاطر	الإعلام	الإنترنت
مخاطر: ناجمة عن التطبيق التكنولوجي النهائي	* غلبة الطابع الترفيهي الإعلامي على الترفيهي بما يؤدي إلى نسبة التزعمات الاستهلاكية.	* مظاهر العنف الرمزي (أفلام العنف، مناظر الجنس، إباحة... إلخ)
مخاطر: وليدة التوجه التكنولوجي صانعيها	* استخدام الإعلام كسلاح إيديولوجي من قبل السلطة.	* تأجيج الصراعات العرقية والدينية وخلفه المسالك الاجتماعية.
مخاطر: كامنة في طبيعة التكنولوجيا	* البث المباشر عن طريق الأرقام الصناعية وما ترتب عليه من عجز الدول عن حماية شعوبها ضد الإعلام الضار.	* توجيه معمارية الإنترنت وفقا للهوى الاقتصادي لخدمة أغراض التجارة الإلكترونية.
مخاطر: كامنة في طبيعة التكنولوجيا	* سيطرة المرسل على التلقي مما جعل التلقي تحت رحمة الرسائل الإعلامية من المرسل بكل ما رواها من أحوال.	* التوجه نحو المكونات البرمجية لتحويل صناعة البرمجيات إلى صناعة كشيعة التكنولوجيا بتحكمها الكبار ويستبعد منها الصغار.

مخاطر: كامنة في طبيعة التكنولوجيا	* إدمان التلفزيون وتغشي أفة التلقي السلي.	* إدمان الإنترنت، وطفان حوار الإنسان مع الآلة على حوار الإنسان مع أخيه الإنسان.
مخاطر: كامنة في طبيعة التكنولوجيا	* طفان المرئي على الكتابي مما يعزيم المرء من مزاجه التعامل مع النص المكتوبة التي تزيد قدرته على التأمل والنظرة النقدية.	* ظاهرة الإفراط المعلوماتي (احصل المعلومات الزائدة) ومخاطر انسحاق العقل الإنساني في مراجعتها.

5 - المجتمع المدني المصري في مواجهة القوى المنيعة

5 : 1 عن أهمية القوى الرمزية

يتوقف نجاح م.م.م على كيفية تعامله مع القوى الاجتماعية السائدة، ويحتاج ذلك إلى نظرة متعمقة في طبيعة هذه القوى وكيف تتصارع وتتخالف، وتنمو وتنزوي، داخل الكيان المجتمعي، وقد يضطر المنظرون في مسعاهم هذا إلى إعادة النظر في مفهوم «القوة»

من أساسه نظرا للتغيرات الجذرية التي طرأت عليه نتيجة التغير المعلوماتي، ويترك الكاتب هذه المهمة الصعبة الآخرين، قاصرا حديثه على القوى الرمزية، أو القوى اللينة التي أفرزتها، أو شحذت حدتها، تكنولوجيا المعلومات.

لقد كشف مجتمع المعلومات بصورة غير مسبقة عن مغزى المقولة الشائعة «المعرفة قوة»، فلم تكن هذه الحكمة الصينية القديمة أصدق مما هي عليه في عصر المعلومات الذي تعد المعرفة فيه هي المحرك الأساسي للقوى الاجتماعية سياسية كانت أو اقتصادية أو عسكرية، هذا بصفة عامة أما بالنسبة للمجتمع المدني فالأخطر من كون «المعرفة قوة» هو معكوس هذه المقولة، أي أن «القوة أيضا معرفة»، بمعنى أن القوة قادرة على توليد معرفة توازرها وتحافظ على استقرارها وتقرر قراراتها وتبرر ممارساتها. وخير شاهد على أن «القوة معرفة» في مقامنا الحالي هو الإنترنت ذاتها، فهي صنعة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا، هذا فيما مضى، أما حاليا فيعاد تشكيل الشبكة على هوى القوى الاقتصادية التي تعمل بكل جهد على تحويل الشبكة إلى بوق دعائية وساحة للتجارة الإلكترونية، وهو الوضع الذي دعا البعض إلى القول بأن معمارية الإنترنت هي في جوهرها شأن سياسي - Architecuture is poli-tics (١١).

لقد قلصت تكنولوجيا المعلومات المسافة الفاصلة بين المعرفة والقوة، وذلك بفعل طابع اللبونة المشترك بين المعرفة والقوى الرمزية، وقد أدى هذا التقارب إلى سرعة تحويل المعرفة، إلى قوة، والقوة إلى معرفة، وهو الوضع الذي أضفى على المجتمع الإنساني الحديث دينامية لم يبعدها من قبل، بات على المجتمع المدني أن يلاحق سرعتها الهادرة ويقتنص فرصها المتواليّة، ولن يتأتى له ذلك إلا بإدراك عميق لطبيعة القوة اللينة وكيف تفعل فعلها داخل الكيان المجتمعي.

تختلف القوى اللينة اختلافا جوهريا عن القوى التقليدية الصلدة، فهي تعمل بالجذب لا بالضغط، وبالترغيب لا بالترهيب، وتستخدم لغة العقول

والقلوب؛ من أجل اكتساب الآراء، لا كسب الأرض، ومن أجل انتزاع الإدارة الجماعية لا نزع السلاح والملكية، ومن أجل فرض المواقف وزرع الآراء بدلا من فرض الحصار وزراعة الألفام. ونستطرد في حديث الفوارق بين القوى اللينة والقوى الصلدة لنشير إلى كيف أصبح توسيع نطاق الإعلام في مقام نشر القوات، وأصبحت الأجندة في مقام التكتيك، والهوائيات والفضائيات في مقام ترسانات الأسلحة ومنصات الصواريخ. ومن حيث أسلوب الممارسة، تختلف القوى اللينة عن القوة الصلدة في عدة أمور أساسية، من أهمها: القدرة الهائلة على المناورة بالقوى اللينة زمنيا وجغرافيا، وكون القوى الصلدة لا تستخدم إلا في حالات الضرورة القصوى، ودون ذلك فهي قابضة هناك للردع لا للفعل، في حين تمارس القوى اللينة بصورة مستمرة ودائمة. وعلى عكس القوى المادية التقليدية. كلما رهفت القوى الرمزية واستترت وخفت فيها نيرة القوة وفجاعتها، ازدادت قدرتها وتغلغل مفعولها لينفذ إلى طبقات اللاوعي الفردي والجماعي (*)، حيث يفعل فعلته خفية بصورة لا إرادية أو شبه ذلك. وهكذا أصبح التلفزيون، وغيره من وسائل الإعلام، آلة حرب كاسحة لا بد أن نتصدى لها بالدروع والمتاريس. ألم نسع عن القمر الصناعي للث التلفزيوني الذي كانت الولايات المتحدة، تحت إدارة جورج بوش الأب، تنوي إطلاقه بهدف إسقاط حكم كاسترو المناهض لها في كوبا؟، أما إدارة جورج بوش الأب فقد وضعت وصية على هداية الرأي العام العربي إلى طريق الديمقراطية كما تراها، فها هي تشرع بالفعل في إصدار بعض الصحف العربية وإنشاء محطات فضائية وذلك من أجل تجميل الوجه الأمريكي.

يواجه م.م.م قوى لينة على المستوى العالمي وعلى المستوى المحلي، ونظرا للوضع الراهن للمجتمع المصري فإن قدرا كبيرا من قواه اللينة إما صدى لقوى الخارج الرمزية وإما رد فعل لها، ومرة أخرى يتوقف نجاح م.م.م على استيعابه للعلاقات السافرة أحيانا، والمستترة في أغلب الأحيان، بين القوى الرمزية

٥ : ٣ قوى الداخل الرمزية

في ظل رابعية القوى الاجتماعية: السياسية والاقتصادية والرمزية والعسكرية (الجيش والشرطة)، وبالنظر إلى ما يجري حاليا في المجتمعات المتقدمة، يمكن القول إن هناك تحالفا بنمو بارطاد بين القوى الاقتصادية والقوى الرمزية، وعلى رأسها الإعلام بالطبع، وهكذا تنزوي القوة السياسية ويتقلص حجم الحكومات حتى كاد دورها يقتصر على خلق البيئة التمكينية الموائمة للقوة الاقتصادية، وحماية أشكال الملكية المتعلقة بها، ويعد شاهدا على تبعية السياسي للاقتصادي أن القوى السياسية تستخدم الإعلام حاليا بطريقة لا تختلف كثيرا عما فعلته القوى الاقتصادية، وخبر مثال هنا تلك الحملة الدعائية الهائلة التي شنّها الإدارة الأمريكية لمساندة قرارها بغزو العراق. يختلف الوضع في مصر اختلافا جوهريا عما سبق، حيث التحالف المعوري هو ذلك القائم مباشرة بين القوى السياسية والقوى الرمزية، ومن أسباب ذلك أن القوى الاقتصادية في مصر مازالت دون الشغل الكافي لناعطة القوى السياسية.

والتالي تلخيص للموقف الراهن للقوى الرمزية: الإعلامية والتربوية والتشريعية والدينية.

- الإعلام: يدين الإعلام الرسمي بولا، شبه تام للسلطة الحاكمة بغرض السيطرة على ردود أفعال الجماهير، وتحويل المواطنين - كما قال البعض - إلى مجرد مشاهدين.

- التربية: تستخدم التربية كسلاح إيديولوجي بغرض فرض الانقياد والإبقاء على موازين القوى الاجتماعية السائدة.

- التشريع: صناعة القوانين هي الأخرى تحت سيطرة السلطة، وما أسهل قيام سلطة الحكم بإصدار التشريعات التي تجتث حركة م.م. من جذورها، كتحريم الأنشطة السياسية داخل أروقة الجامعات أو تلك التي يتضمنها قانون النشر.

- وأخيرا وليس آخرا، فقد أقامت القوى السياسية تحالفات سافرة مع المؤسسات الدينية الرسمية في نفس الوقت الذي أقامت فيه مقايضات خفية مع القوى الدينية غير الرسمية.

الخارجية والداخلية، ولاشك أن أكثر المواقف صعبة بالنسبة ل: م.م. هو الكشف عن تلك التحالفات التي تقيسها قوى الداخل الرمزية مع قوى الخارج، أي قوى الأطراف مع قوى المراكز التي تدور في فلكها (**).

٥ : ٢ القوى الرمزية للعولمة

تستند العولمة بصورة أساسية على القوى الرمزية سواء لفرض غاذجها، أو إحكام سيطرتها أو امتصاص ردود الأفعال من قبل مناهضيه، ومن أخطر القوى الرمزية للعولمة:

- شبكات الإعلام العالمية.

التشريعات المتمثلة في المبادئ والقرارات والاتفاقيات التي تقوم بها المنظمات الدولية، ومن أبرزها قوانين واتفاقيات حماية الملكية الفكرية التي قامت بها منظمة التجارة العالمية.

النماذج والتوجهات الاقتصادية التي تفرضها مؤسسات التمويل الدولية.

- التنظيمات التي تعمل من خلالها الشركات المتعددة الجنسية، وأساليب الإدارة الناعمة - soft management التي دانت لها مركزية صارمة على فروعها المنتشرة جغرافيا، وذلك بفضل تكنولوجيا المعلومات.
- القياسات التي غالبا ما تفرضها بحكم الأمر الواقع de-facto standards الشركات المتعددة الجنسية نظرا لسبوع منتجاتها في الأسواق العالمية.

- اللغة كسلاح رمزي، ولا يقصد بها استغلال اللغة في الخطاب السياسي والإعلامي فقط، بل الإشارة أيضا إلى طغيان اللغة الإنجليزية في الإنترنت، وكيف تضيق الخناق على لغات العالم الأخرى، وجدير بالذكر هنا أن منظمة التجارة العالمية لم تقرر اللغة العربية ضمن لغاتها الرسمية، مما سيكون له آثار بعيدة في التعاقدات وإجراءات نفس المنازعات.

يمكن أن نضيف إلى قائمة القوى الرمزية للعولمة المذكورة أعلاه نظم التربية نفسها حيث تسعى الولايات المتحدة حاليا إلى عولمة التربية من خلال تنميط المناهج والأساليب ومواصفات المخرجين، وما شابه.

(ب) فيما يخص المهمة المحورية لمنظمات المجتمع المدني، ضرورة الجمع بين حشد التأييد وتوعية وتعليم جماهيرها(*).

(ج) منافسة النظم الرسمية الأكبر والأقوى بالابتكارية(**) وسرعة الحركة والانعقاد.

(د) خلافا لما شاع قوله: علينا أن نفكر عوليا ونعمل محليا، على م.م.م أن يفكر ويعمل محليا ويفكر ويعمل عوليا(***) .

(هـ) استغلال هشاشة النظم الرسمية معلوماتيا وهذا سيسهل على منظمات م.م.م اختراق نظم معلوماتها وكشف تناقضاتها.

(و) التحرك من الإنترنت إلى الإعلام التقليدي (المرئي والسمعي) على عكس ما يحدث في المجتمعات المتقدمة حيث التحرك الحالي من الإعلام إلى الإنترنت، وهذا نظرا لكون الإعلام هو صاحب الدور الأكثر فاعلية في إمداد الجماهير بالمعلومات.

(ز) حرص م.م.م على أن يكون انتهازيا بالمفهوم المعلوماتي، بمعنى أن يكون على أعباء الاستعداد للتقضاء مستغلا الفرص العديدة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات عموما، والإنترنت بصفة خاصة.

(ح) تعزيز خدمات المعلومات التي تقدمها مواقع منظمات م.م.م بخدمات مكملة لاجتذاب أكبر عدد من الزوار.

(ط) الاستهداء بخبرة المنظمات العالمية غير الحكومية انطلاقا من خصوصيات م.م.م.

(ي) التقييم المستمر لتوجهات تكنولوجيا المعلومات من منظور م.م.م (وبما تمثل الدراسة الحالية نقطة بداية لهذا المعنى الهام).

(ك) مزيد من التواصل مع الجماعات المحلية واستغلال فقدان هذا التواصل مع الأنظمة الرسمية.

(ل) إعطاء أقصى اهتمام بتربية الميديا.

الخلاصة

تتيح النقلة النوعية لمجتمع المعلومات فرصا عديدة أمام المجتمع المدني المصري (م.م.م) كي يضطلع بدور أكبر في عملية التنمية المجتمعية، ويشارك بفاعلية أكثر في حركة العولمة المضادة. يتطلب ذلك بصورة

إن عبقرية م.م.م تكمن في مدى قدرته على كسر هذه التحالفات التي أقامتها سلطة الحكم مع القوى الرمزية، وكيف يفتني مساراتها وقد استقرت داخل هياكل المنظمات والتنظيمات، وفي مضامين اللوائح والتشريعات، علاوة على كشف التحالفات التي أقامتها وتقيمها قوى الداخل الرمزية مع نظيراتها الخارجية، ولا سبيل إلى تحقيق ذلك إلا بالكتل والابتكار وسرعة الحركة، وجميعها أمور تعتمد بصورة أساسية على قدرة م.م.م في استغلال تكنولوجيا المعلومات.

٥ : عن التصارع بين قوى الخارج اللبنة وقوى الداخل

حذر كثيرون من المصير المشتم الذي تدفع العولمة إليه دول الأطراف، فهي تقلص من سلطات هذه الدول وتضيق الخناق على كيفية ممارستها لهذه السلطات، وهكذا تظل سيادتها تتآكل إلى أن تصبح هذه الدول عاجزة عن الوفاء بالتزامات العقد الاجتماعي تجاه مواطنيها. يحدث هذا تدريجيا ولكن بصورة متسارعة، لتجد تلك الدول نفسها قد تحولت من راعية لصالح المواطنين إلى حارسة للبرالية السوق الجديدة، حامية لرأس المال الخارجي والمحلي. وما أن يشند عود العولمة حتى تجدد الحكومات المحلية نفسها أضعف من أن تفي بواجباتها كالتأمينات الاجتماعية والخدمات التعليمية والرعاية الصحية وحماية البيئة وما شابه. ولا يوقف الأمر عند هذا الحد بل تصبح هذه الحكومات المحلية عاجزة أيضا عن تقديم العون لرأس المال العالمي فيما يخص تأمين حقوق الملكية الفكرية، والحفاظ على الأمن الاجتماعي، وحماية الاستثمارات ضد الجريمة المنظمة، وضد جرائم الفضاء المعلوماتي وضد ردود أفعال المتهورين. وهنا تشجع المؤسسات التعددية الجنسية بوجهها عن الحكومات، لتستدير صوب المنظمات الدولية طالبة دعمها.

٦ - منطلقات مقترحة

(أ) دراسة أثر التغير المعلوماتي على منظمات م.م.م وأساليب قيامه بها ووضع أجنحة مقترحة جديدة ل : م.م.م مهام للنقاش على أوسع نطاق.

بين حشد التأييد ونشر التعليم، وأن يستغل هشاشة الأنظمة الرسمية معلوماتيا، وانعزالها جماهيريا، ليناطحها بالابتكار وسرعة الانتفاض وزيادة الالتحام بالجماهير، ويتطلب ذلك - أول ما يتطلب - حملة مكثفة للتوعية المعلوماتية ل : م.م.م والمتقنين الواقفين من ورائه.

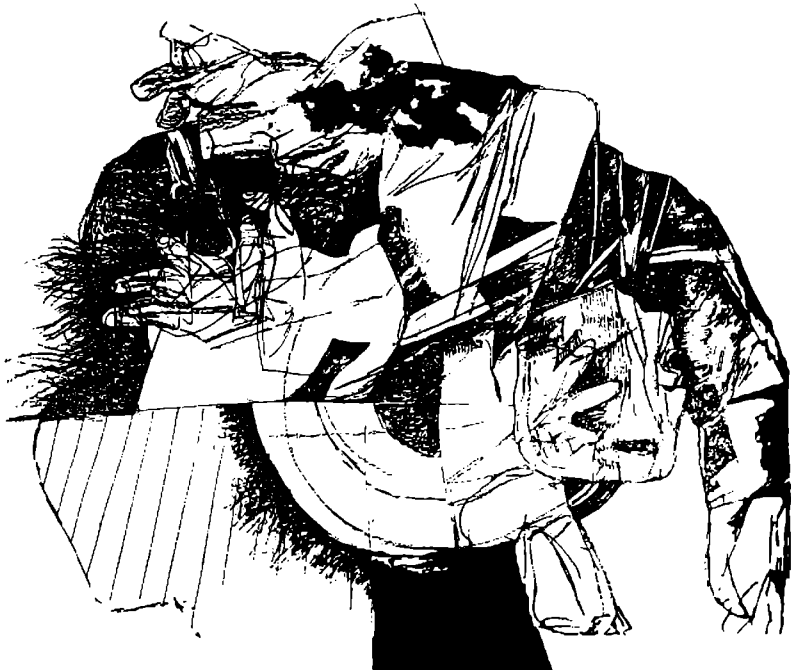
قائمة المراجع

- 1- Noughton, John. Contested Space: The Internet and Global Civil Society. in Global Society Yearbook 2001, Civil published by the center for the study of Global Governance.
- 2- Deane, James, Nijonio Mue and Jackson banda. The Other Information Revolution: Media and Empowerment in Developing Countries, in Global Society Yearbook 2001, Civil published by the center for the study of Global Governance.
- 3- Wresch, William. Disconnected: Haves and Have-Nots in the Information Age, Rutgers University Press, 1996.
- 4- Kedzie, Christopher R., A Brave New World or a New World Order. in Kiesler, Sara, ed., Culture of the Internet, Lawrence Erlbaum Associates, Publishers, New Jersey.
- 5- Timollinson, John, 1991, Cultural Imperialism, The John Hopkins University Press, Baltimore-Maryland.
- 6- Cashmore, Ellis, and Rojk, Chris, eds., 1999, Dictionary of Cultural Theorists, Edward Arnold Publishers Ltd, New York.
- ٧- قنديل، أماني: المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية - مؤسسة الأهرام - ٢٠٠٠.
- ٨- السيد بس: الحوار الحضاري العالمي: رؤية ثقافية عربية - مايو ٢٠٠٣ (قدمت هذه الورقة في لقاء عقدهته مكتبة الاسكندرية مع نخبة من المثقفين المصريين بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٣).
- ٩- الشرايبي، حسن وآخرون: الإسلام، الديمقراطية، الدولة، الغرب، دار الجديد - بيروت ١٩٩٥
- ١٠- علي، نبيل: الثقافة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة ٢٠٠١.
- ١١- علي، نبيل: سبل إتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ورقة خلفية تم إدراجها ضمن تقرير التنسبة الإنسانية العربية الأول الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠١.
- ١٢- المنظمة العربية للثقافة والعلوم: الثورة التكنولوجية ووسائل الاتصال العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - تونس ١٩٩٩.

أساسية صياغة أجندة جديدة تماما ل : م.م.م تتضمن المهام الجديدة التي أضيفت إليه نتيجة للمتغير المعلوماتي وكذلك انعكاسات هذا المتغير على مهامه القائمة بالفعل وأسلوب قيامه بها. ويحتاج هذا الأمر بدوره إلى فكر سياسي جديد متحرر من تبعيته للفكر الاقتصادي. وقائم على رؤية اجتماعية جديدة قادرة على أن توفق بين المحلي والعالمي، والعام والخاص، والفردى والجماعي والحكومي والأهلي والمادى والرمزي والتكنولوجي والأخلاقي، ولابد لهذا الفكر السياسي الجديد أن ينطلق من فهم عميق لطبيعة القوى الرمزية (اللينة) وكيف تتفاعل مع القوى الاجتماعية الأخرى: السياسية والاقتصادية والعسكرية، ولابد له كذلك أن يعي - بكل وضوح - أن كل تكنولوجيا يمكن أن تحقق الشئ أو فنيضه، لذا فبقرية م.م.م تكمن في كيف يشق طريقه خلال شبكة التناقضات التي تنطوي عليها تكنولوجيا المعلومات، والتي لخصتها الدراسة في قائمة التناقضات التالية: وفان عالمي أم صراع حتمي - تضيق الهوة أم فجوة رقمية متزايدة - مزيد من الديمقراطية أم مزيد من السيطرة - قرية كونية أم إمبريالية إعلامية - حماية الملكية الفكرية أم انتهاك الخصوصية الفردية - معلومات أكثر أم معرفة أقل - إنتاجية أكثر أم إبداع أقل - مكافحة جرائم الفضاء المعلوماتية أم مطاردة المناهضين والمناضلين - بيروقراطية غارية أم «معلوقراطية» بازغة - عمالة أوفر أم بطالة أعم - بائع لمشتري أم نظير لنظير.

وقد أوضحت الدراسة أن م.م.م - على خلاف نظيره في العالم المتقدم - عليه أن يتحرك في كثير من الأمور على مستوي «الماكرو» لا «الميكرو» الاجتماعي، وأن يتعامل مع المشكلات على مستوى أعرق فأرب الفجوة الرقمية لا يقتصر على إتاحة النفاذ إلى مصادر المعلومات بل يتعدى ذلك إلى الدورة الكاملة لاكتساب المعرفة، وإشاعة الديمقراطية لا تنأى فقط بالمشاركة والشفافية بل تتطلب أيضا مكافحة الأمية والتصدى لأوجه القصور في شرعية الحكم، وفيما يخص الإعلام فليس الأمر مقصورا على تحريره بل ضرورة إيجاد نموذج جديد ذي توجه تنموي. وأخيرا، وفيما يخص منطلقات الحلول على م.م.م أن يتوازن بين المحلي والعولمي، فكرا وفعلًا، وأن يجمع

- (*) الأرقام تشير إلى أرقام المراجع كما وردت في القائمة مقرونة برقم الصفحة في حالة كون المرجع كتابا لا مقالة.
- (**) أو القطاع الثالث كما يطيب لأساني قنديل أن تسميه.
- (*) الأرقام تشير إلى رقم المرجع كما ورد في قائمة المراجع.
- (*) أو ما ساء البعض الذكاء الجمعي collective intelligence
- (*) وتتردد في هذا الصدد شعارات من قبيل: النفاذ إلى مصادر مياه الشرب قبل النفاذ إلى شبكة الإنترنت، ووالبنسليم قبل البنتيوم Pentium.
- (**) وردت فكرة الانتقال من الاستبعاد إلى الاستغناء في إحدى دراسات الدكتور محمد محمود الإمام.
- (*) وخير مثال على ذلك أن جميع بيانات مشروع الجينوم تنشر أولا بأول على الإنترنت، ولكن شتان بين هذه البيانات البيولوجية الوفيرة وبين استخلاص المعرفة من «مناجم» البيانات تلك من أجل اكتشاف أسباب أمراض معينة، أو استحداث أدوية جديدة.
- (*) بوصي الكاتب بقراءة كتاب من الذي دفع للزمارة: الحرب الباردة الثقافية تأليف ستونر سوندرز الصادرة ترجمته عن المجلس الأعلى للثقافة، وذلك للتعرف بصورة دقيقة كيف تعمل القوى الرمزية في الحفاء.
- (**) من أمثلة ذلك تحالف بعض مراكز البحوث والدراسات في مصر مع مراكز دولية مشهورة بالخارج.
- (*) وهو ما أطلق عليه الكاتب بالإنجليزية Eduvocat: educate+advocate وقد رأى الكاتب تكرار استخدامه لهذا الأسلوب ترسيخا للمفاهيم وتخفيفا على ذاكرة القارئ / القارئة.
- (**) وهو ما أطلق عليه الكاتب creatition: create to compete.
- (***) وهو ما أطلق عليه البعض Globalization + Localization



الهيمنة .. والغذاء

السياسات الزراعية، ما بعد التكيف الهيكلي^(*)

عربان نصيف

بالأسعار المدعومة، والائتمان المالي بسعر فائدة رمزي، وتسويقها للمحاصيل الرئيسية لحماية المنتجين من استغلال التجار والسامسة.

ولعل ما هو أهم من ذلك، هو تحول التعاون الزراعي إلى حركة تضم ما يقرب من ٣ ملايين فلاح من خلال حوالي ٥ آلاف جمعية ذات مستويات مختلفة ينتهي بناؤها الهرمي بالاتحاد التعاوني الزراعي المركزي، ومؤتمرات الدورية التي يشارك فيها آلاف الفلاحين من كل مواقع الريف المصري.

ومن هنا كان الاصرار على تفكيك هذه المؤسسة الفلاحية - بل المجتمعية - الهامة. وكان التقرير الذي قدمته البعثة الرئاسية الأمريكية لمصر عام ١٩٧٥ - بإشراف وتقبل منظمة التنمية الأمريكية وبرنامج «إيد» - والذي تضمن أن دراسة هذه البعثة قد أكدت لها أن النظام التعاوني الزراعي في مصر «مصاب» بالحلل!

وبناء على هذا التقرير - وتحت دعاوي متهافة - صدر القرار ٨٢٤ لسنة ١٩٧٦، بحل الاتحاد التعاوني المركزي، كمقدمة لتصفية الحركة التعاونية الزراعية بأكملها.

تقوم سياسات التكيف الهيكلي - التي يتم فرضها على الدول النامية في المجال الزراعي - على خمسة معاور أساسية:

١- تفكيك المؤسسات الموحدة المحلية في الاطار الزراعي والفلاحي.

٢- اتباع ما يسمى سياسة «التصدير من أجل الاستيراد».

٣- رفع يد الدولة عن العملية الزراعية في كافة مراحلها.

٤- اطلاق العنان لقوى السوق بالنسبة للملكية وحيازة الأرض.

٥- الاعتماد الرئيسي - وخاصة تجاه المتطلبات الغذائية - على معونات المانحين.

وهذا ما تم التخطيط له وتنفيذه في السياسة الزراعية المصرية على مدى العقود الثلاثة الأخيرة.

أولا - تفكيك المؤسسات الزراعية والفلاحية:

على الرغم من أي سليات أو أوجه قصور يمكن أن توجه للحركة التعاونية الزراعية، إلا أنها كانت طوال الخمسينيات والستينيات، تمثل قيمة كبيرة للزراعة والفلاحين، بتقديمها مستلزمات الانتاج للفلاح

(*) ورقة البحث المقدمة إلى ندوة «الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للسياسة الزراعية» - مركز البحوث العربية وقسم الاقتصاد الزراعي بكلية زراعة المنصورة - ٢٠٠٢/١٠/٣١.

ثانيا - التصدير من أجل الاستيراد

من أهم - وأخطر - محاور التكيف الهيكلي في الزراعة، هو اتباعنا لسياسة والتصدير.. من أجل الاستيراد. بما يعني زيادة المساحة المنزرعة بالمحاصيل التصديرية غير الاستراتيجية على حساب زراعة المحاصيل الرئيسية الضرورية لتغطية الاحتياجات الغذائية للشعب أو اللازمة للصناعات الوطنية.

• فهينة التنمية الأمريكية، تعتبر «أن التوسع في مساحة زراعة القمح يعدّ اختلافا بسياسات الإصلاح الاقتصادي، وانحرافا عن نتيجة البحوث المشتركة». • والسفارة الأمريكية بالقاهرة تصدر عام ١٩٩٦ - وفي مواجهة مشروع الحملة القومية لزيادة إنتاج القمح - منشورا غير مسبوق ومثير للدهشة والاستفزاز، يشكك ليس فقط في قدرة مصر على الاكتفاء الذاتي من القمح، ولكن حتى في قدرتها على زيادة إنتاجها منه.

• والسيد / مدير العمليات الزراعية بالبنك الدولي، يوصي في أكتوبر ١٩٩٤ بتخفيض المساحات المنزرعة بقصب السكر، وفقا للتوجهات الخاصة بالمشروعات المشتركة بين وزارة الزراعة المصرية وبين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد).

ثالثا - رفع يد الدولة عن العملية الزراعية

في الوقت الذي تقوم فيه «الدولة» - في أمريكا والدول الغنية الأخرى - بالتخطيط لإنتاجها الزراعي - وفقا لمصالحها وتوجهاتها الاقتصادية - بما في ذلك دعم الزراعة في بلادها ب مليارات الدولارات، فإن سياسة التكيف الهيكلي تفرض علينا رفع يد الدولة بشكل كامل عن العملية الزراعية في كافة مراحلها. • الغاء الدعم بالكامل عن مستلزمات الإنتاج الزراعي من بذور وتقاوي وأسمدة، وترك أسعارها تتحدد وفق آليات السوق وتحكم التجار والقطاع الخاص، بنا، على مطالب البنك الدولي، والذي سبقته في طلب ذلك البعثة الأمريكية التي وفدت إلى مصر عام ١٩٨٢ - بتكليف شخصي من الرئيس الأمريكي ريجان - لدراسة مشاكلنا الزراعية وتقديم الحلول لها. • بموجب القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ - الصادر لتلبية

لهذه السياسات - تم استبدال الدور التعاوني في المجال الزراعي، بما يسمى بنك التنمية والائتمان وفروعه في القرى، الذي أعلن بوضوح - من خلال تقريره المعنون «استراتيجية بنك التنمية والائتمان الزراعي في التسعينيات» - ليس فقط الغاء الدعم نهائيا من مستلزمات الإنتاج الزراعي وتخليه عن التعامل فيها وتركها للقطاع الخاص، بل أيضا تحرير سعر الفائدة على القروض المالية للفلاحين كائتمان ضروري للإنتاج الزراعي.

تم الغاء عملية التخطيط الضرورية للإنتاج الزراعي وتحديد الدولة للتركيب المحصولي السنوي، وفقا للاحتياجات والضرورات المحلية.

وفعت الدولة يدها تماما عن عملية تسويق المحاصيل الزراعية وتركزت التعامل فيها داخليا - وخارجيا - للقوى الاحتكارية التي هيمنت عليها بالكامل.

وأبها - آليات السوق تحكم ملكية - وحياسة - الأرض.

• اصدار - ونفاذ - القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢:

بالإضافة إلى ضغوط كبار ملاك الأراضي المتسقة مع التوجهات الاقتصادية للحكومة، كان للبنك والصندوق الدوليين - كأحد شروط تقديم «المعونات» إلى مصر - دور هام في الإصرار على صدور هذا القانون، رغم كل مخاطره على الزراعة والفلاحين.

ويتضح ذلك بجلاء من التأكيد الوارد بمجلة «التعمير والتنمية» التي تصدر بالعربية من البنك والصندوق الدوليين - في عدد ديسمبر ١٩٩٢، على ضرورة ترك الأسواق - بالنسبة لقضية العلاقة الإيجارية والحياسة الزراعية - تؤدي عملها وفق آلياتها دون فرض أي رقابة أو تدخل من الدولة في هذا الشأن.

• ملكية الأجانب للأراضي المصرية:

الغاء للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣، ومن قبله القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١، بشأن حماية الأرض المصرية من هيمنة الأجانب عليها، كحماية ليس لقدرات الاقتصاد الوطني فحسب بل والأمن القومي أيضا.

صدر القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٥، الذي يبيح للأجانب - وفقا لسياسات التكيف الهيكلي والتزاما بمقتضيات العولة - ملكية أي مساحات من أراضي مصر الصحراوية بالمجان أو بإيجار رمزي.

خاصا - الاعتماد على معونات المانحين والالتزام بشروطهم:

لم تكن ما تسمى «المعونات الأمريكية - الغذائية والزراعية - للدول الفقيرة»، مجالا «لعمل الخير» أو «للتعاطف والمحبة» مع شعوب هذه الدول، بل كانت وكما حددها القانون الأمريكي رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ - الذي قام بتنظيمها - حلا لمشكلة تراكم المخزون من المنتجات والمحسوب وخاصة القمح حتي لا يؤدي هذا التراكم إلى انخفاض السعر العالمي لهذه السلع الحسوبة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فهي تستخدم كسلاح هام للمهينة على الشعوب واخضاع الدول الفقيرة لتنفيذ التوجهات التي تخدم السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وما تراه ضروريا لأمنها القومي.

• قانون الأمن الأمريكي المتبادل، ينص على أنه لايجوز منح مساعدات اقتصادية أو فنية لأي من البلاد الخارجية إلا اذا كانت هذه المساعدات تدعم الأمن الأمريكي.

• «چاك هورفر» - أحد الصناع الرئيسيين للسياسة الزراعية والغذائية الخارجية لأمريكا - يؤكد بوضوح «نحن لانوزع الغذاء على الدول الأخرى على أساس مدى الاحتياج، وانما على أساس الاعتبارات التي تقلبها السياسة الخارجية الأمريكية».

• وكان التقرير الذي أعدته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بناء على طلب «هنري كيسنجر» - قبيل انعقاد مؤتمر الغذاء العالمي في روما عام ١٩٧٤ - أكثر صراحة، فقد تم التأكيد فيه بالنص على «إن نقص الحبوب في العالم من شأنه أن يمنح الولايات المتحدة الأمريكية سلطة لم تكن تملكها من قبل، انها سلطة تمكنها من ممارسة سيطرة اقتصادية وسياسية تفرق تلك التي مارستها في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية».

وبالنسبة لما يسمى «المعونات الأمريكية لمصر» في المجال الزراعي والغذائي، فإن جملتها على مدى ربع قرن (من عام ١٩٧٥ حتى عام ٢٠٠٠)، لم تزيد على ٣ مليار دولار.

وعلى الرغم من ضآلة هذا الرقم.

وعلى الرغم من أن هذه «المعونات» لم تكن في أغلبها منحا لا ترد، بقدر ما يمكن أن تندرج تحت مسمى «قروض التنمية، والمبيعات الامتيازية للسلع الفائضة».

وعلى الرغم من أن أكثر من ٥٠٪ من حجم قيمة هذه المعونات يعود إلى أمريكا مرة أخرى على صورة مكافآت وأجور للخبراء والعاملين الأمريكيين المقروضين لإدارة أموال هذه المنح.

.. على الرغم من كل ذلك، ومن أن جزءا كبيرا من هذه «المساعدات» الأمريكية ينفق - كما أكد العالم الراحل د. مصطفى الجبلى وزير الزراعة الأسبق - «للحصول على أكبر قدر من البيانات عن الهيكل الزراعي المصري، في الوقت الذي لم تزد فيه إلى تضيق الفجوة الغذائية بل على العكس فقد أدت إلى اتساعها كثيرا»..

فقد وردت إلينا هذه «المعونات» محملة - بالإضافة إلى كل ما سبق - بالكثير من الشروط المباشرة المهذرة للزراعة والضارة باقتصاد مصر وأمنها القومي، وعلى سبيل المثال:

• اشتراط أن تكون الآلات والسلع - اللازمة للمشروع المحول - مستوردة من أمريكا مهما زادت أسعارها عن بدائلها في الأسواق الخارجية الأخرى.

• وكاشتراط أن يكون للحكومة الأمريكية الولاية على حصيلة بيع الحكومة المصرية للسلع الناتجة عن المشروعات الممولة.

و كاشتراط عدم استخدام أي مبالغ من «المنحة» في شراء - أو استئصال - أية مبيدات للأفات الحشرية الزراعية.

• وكاشتراط الاتفاقية المعقودة عام ١٩٧٩ مع الهيئة الأمريكية للتنمية، على رقابة الوكالة الأمريكية على حسابات بنك التنمية والائتمان

الزراعي المصري - وفروعه بالقرى - لضمان تنفيذ حساباته كما يطلبها البنك الدولي.

• وكاشتراط صفقة القمح الأمريكية المصدرة إلى مصر عام ١٩٩١، على اضافة فوائد مركبة على الجزء المقسط من الثمن، وعلى استلام مصر للقمح والدقيق دون اجراء أي تقدير عليه لدى الصلاحية.

نتائج سياسة التكيف الهيكلي على الزراعة المصرية ترتب على اتباع السياسة الزراعية المصرية للنهج الذي فرضته توجهات التكيف الهيكلي - والذي حددناه محاوره - الكثير من الأضرار على أوضاع الزراعة والغذاء وعلى الحالة الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين المنتجين.

ولقد زادت معدلات هذه الأضرار، بعد انضمام مصر منذ أبريل ١٩٩٥ لاتفاقية التجارة الدولية «جولة أورجواي»، المعروفة باتفاقيات الجات، دون اتخاذ أي اجراءات كفيلة بتحجيم قدر المخاطر التي كانت متوقعة ترتيبا على ذلك، بل على العكس، ومع الالتزام البالغ فيه - بل وغير المفترض - بهذه الاتفاقيات، تضاعف هدر الزراعة المصرية والصناعات القائمة عليها أو المرتبطة بها، وازدادت أوضاع الفلاحين تروياً.

وقد تمثل ذلك في ما يلي:

أولاً - تدهور الانتاج المحلي الزراعي والصناعي، وكأمثلة هامة في هذا الشأن:

١- انهيار محصول القطن وصناعة الغزل والنسيج:

• تنامي وتواصل العقوبات التي توضع أمام الفلاحين من زراع القطن على كافة المحاور الانتاجية والانتاجية والتسويقية، بما أدى إلى تقلص المساحة المزروعة به من أكثر من ١٦٥ مليون فدان (حتى منتصف الثمانينات)، إلى ما لايزيد كثيراً عن نصف مليون فدان حالياً.

• فتح الباب على مصراعيه لاستيراد القطن الأمريكي، مهما كانت الأضرار الاقتصادية والخسائر المالية، لدرجة أنه في موسم واحد (١٩٩٣) خسرت مصر حوالي ٢ مليار جنيه، فالسعر الذي تم به تصدير

القطن المصري المتميز كان ٩٠ سنت للرطل بينما سعر القطن الأمريكي المستورد - والأقل جودة - كان ١٠٥ سنت للرطل.

تدهور صناعة الغزل والنسيج المصرية التاريخية، سواء بالتصفية العملية لبعض الشركات الكبرى (كغزل حلوان)، أو بتأجير أجزاء منها للمستثمرين الأجانب (شركة مصر بالمحلة الكبرى)، أو بدفع العمالة الحبيبة المتميزة إلى ترك العمل تحت لافتة «المعاش المبكر».

كما أدى إلى هبوط الطاقة الانتاجية لهذه المصانع الكبرى إلى أكثر من ٥٠٪.

• تقلص عدد المصانع المتوسطة من ١٥٧٥ مصنعا حتى عام ١٩٨٥، إلى ٢٠٠ فقط، مع افلاس وغلق آلاف المصانع والمغازل الصغيرة.

٢- اتساع الفجوة القمحية:

• تحت دعاوي «التحرير والخصخصة والهيكلية»، زادت الأعباء والمخاطر على الفلاحين وخاصة المنتجين للقمح والمحاصيل الاستراتيجية عامة.

• اصرار السياسات الزراعية على اتباع نهج «التصدير من أجل الاستيراد»، التي لم ترفع من نسبة الصادرات (بل على العكس تقلصت)، ولم يخفف من نسبة استيراد القمح (بل ارتفعت إلى أكثر من ٦ ملايين طن).

• تزيّن في اثبات الحماس تجاه سياسات الهيكلية والعملة:

- عدم توقيع مصر على معاهدة رفض الدول المستوردة للقمح الأمريكي لشحناته المصابة بالفطر، مما أدى إلى انفرادنا بقبول هذه الشحنات المصابة عام ١٩٩٦.

- تقليص دور الدولة في عملية الاستيراد للقمح. وتوسيع وتعميق دور المستثمرين في هذا الشأن الحيوي الخطير.

• أصبحت مصر - وفق تقارير مجلسي القمح الأمريكي والدولي - الدولة الثانية (وأحياناً الأولى) بالنسبة لحجم استيراد القمح.

٣- السكر المصري، أصبح مرآ:

• نتيجة رفع الدولة يدها عن زراعة القصب وإنتاج واستيراد السكر والتعامل فيه - وفقا لمفهومنا الخاص لأصول «الرسلة والهيكلة والعمولة» - تم اغراق السوق المصري بالسكر المستورد الأقل جودة ولكن الأرخص سعرا نتيجة دعمه من دول تصديره.

• وصل الأمر منذ موسم ١٩٩٩/٩٨، إلى:

- ركود كميات كبيرة من السكر المصري في مخازن الشركة العامة.

- قيام شركة السكر بالسحب على المكشوف من البنوك بنحو مليار جنيه، تبلغ قوائدها ١٠٠ مليون جنيه سنويا.

- تقليص مساحات زراعة القصب كمحصول رئيسي اقتصاديا وغذائيا وصناعيا (حيث تقوم عليه أكثر من ١٠ صناعات هامة بخلاف السكر).

ثانيا - نحو الظاهرة الاحتكارية في المجال الزراعي والغذائي:

أدى غياب دور الدولة - وفقا لما يفرض علينا تحت اسم التكليف الهيكلي - إلى عملية فوضى الإنتاج بكل ما تؤدي إليه من اختلالات في السوق الداخلي وفي عملية الاستيراد والتصدير، وإلى قيام - ونحو - الظاهرة الاحتكارية.

ومن الممكن رصد هذه الظاهرة - في المجال الزراعي والغذائي - كما يلي:

• بالنسبة للقطن: تمكنت شركة خاصة واحدة في موسم ١٩٩٥ من شراء حوالي ٣٠٪ من المحصول من الفلاحين وبأسعار زهيدة، ثم أن تتحكم بذلك في سوق الغزل المصرية وفي احتياجات شركات الغزل والنسيج الكبرى.

• بالنسبة للسكر: رغم أن حجم انتاجه المحلي يزيد على ٧٥٪ من حجم المطلوب الاستهلاكي، إلا أن ماфия احتكار السكر تمكنت من الهيمنة على سوقه سواء برفع السعر بدون أي مبررات اقتصادية محلية أو عالية، أو بإغراق السوق بالسكر المستورد.

• بالنسبة للأرز: احتكار المضارب والفرارات الخاصة - بعد أن أعطاه القانون ٣٨٢ لسنة ١٩٩٢ صلاحيات واسعة للضرب والتعامل في هذه السلعة

الغذائية الرئيسية - مكنتها من التحكم في أكثر من ٧٠٪ من الناتج المحلي والتلاعب في سوقه بتخفيض السعر الذي تشتري به المحصول من الفلاحين، ورفع السعر - بعد «تعطيش» السوق - تجاه المستهلك.

• بالنسبة للسماد: في الوقت الذي يصل فيه حجم الانتاج المحلي من هذه الصناعة الاستراتيجية إلى متوسط ٦٥ مليون طن سنويا بما يكفي لتغطية احتياجات الزراعة المصرية بل وتصدير أيضا نسبة من هذه السلعة التي تحظى بميزة نسبية عالية، فإنه - نتيجة التحكم الاحتكاري - يخفى في أدق فترات احتياجات الزراعة إليه ثم يظهر في السوق السوداء وبأسعار أشد سوادا.

بل وصل الأمر باحتكار السماد، إلى تمكته في موسم ١٩٩٥/٩٤ من تصدير مليون طن من الانتاج المحلي، ومع الوصول إلى ذروة الأزمة التي تهدد الزراعة المصرية، تم استيراد مليون طن من الخارج.

• بالنسبة للحوم الحمراء: بعد أن تمكنت جماعات احتكار استيراد اللحوم من تصفية مشروع «البتلو» الذي كان يوفر لمصر أكثر من ٢٨٠ مليون جنيه سنويا، استشرت عملية استيراد اللحوم المذبوحة من الخارج حتى ولو كانت غير مطابقة للمواصفات أو غير صالحة للاستهلاك الآدمي:

* ففي عام ١٩٩٤ تم استيراد ٢٧٤ ألف طن من اللحوم المذبوحة المجمدة، على الرغم من تحذيرات وزارتي الصحة والتموين والحملات الصحفية والبرلمانية، التي أكدت أنها غير صالحة للاستهلاك الآدمي.

* وفي عام ١٩٩٨ تم استيراد صفقة كبيرة من اللحوم الهندية، على الرغم من كل صور الرفض والتحذير الرسمية الصادرة من وزارة التموين ومن اللجنة المصرية للصحة الوقائية بل ومن المركز الدولي للأوبئة الحيوانية أيضا، لما تحمله هذه اللحوم من أمراض كالحمى القلاعية والطاعون البقري واللسان الأزرق.

ثالثا - اختلال التوازن النسبي بين سلاسل الأرض ومستأجريها:

تأكيدا للالتزام مصر بالتحرير الكامل للعملية

الزراعية - أخذنا بسياسة التكيف الهيكلي - تم الإصرار على نفاذ المرحلة الثانية من القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ الخاص بالعلاقة بين الملاك والمستأجرين الزراعيين.

وإذا كان الشق الأول من القانون الذي تم تنفيذه اعتباراً من عام ١٩٩٢، قد أدى إلى رفع القيسة الإيجارية - دفعة واحدة - إلى أكثر من ٣٠٠٪، فإن الشق الثاني - الذي يتيح للمالك طرد المستأجر بإرادته المنفردة وبدون أي تعويض - قد أهدر حياة الملايين من المستأجرين وأسرهم الذين لا عمل لهم إلا في الزراعة ولا دخل لهم إلا من فائض استئجار الأرض، سواء باخلائهم مباشرة من الأرض، أو بفرض قيمة إيجارية مغالى فيها (ما بين ١٥٠٠ - ٢٥٠٠ جنيه للفدان الواحد في العام) من خلال عقود الإذعان الجديدة التي لا تترك لهم أي هامش دخل يساعدهم ولو على الحد الأدنى للحياة، بكل ما يترتب على ذلك من تدهور في انتاجهم وتدني في أوضاعهم الاجتماعية.

وأخيراً - معاملة الهمنة على الفكر الزراعي المصري في الوقت الذي تتم فيه محاولة اهدار قيمة البحث العلمي المصري في المجال الزراعي، وتهشيش دور الخبراء الزراعيين المصريين المشهود لهم عالمياً بالتميز النظري والتطبيقي، وتصفية مراكز البحوث الزراعية المصرية تحت دعوى التوجه نحو «تخصصتها»، فإنه - تنفيذاً لبرامج التكيف الهيكلي - يفتح الباب على مصراعيه للوكالات والهيئات والبعثات الأمريكية التي تحاول أن تهيم على «العقل الزراعي» المصري من خلال العديد من مراكز ومشروعات البحوث، التي تمكنت من:

- الحصول على آلاف البحوث العلمية التي تشمل كافة ما يتعلق بالمسألة الزراعية في مصر.
- ارسال عدد كبير من الباحثين المصريين إلى أمريكا وإسرائيل.
- وإذا أضفنا إلى هذا المسح العلمي الشامل للأوضاع الزراعية في مصر، المسح الميداني الذي يقوم به الخبراء الأمريكيون من خلال مجاولهم في ريف مصر، لأدركنا حجم مخاطر هذا الوضع ليس على الزراعة فحسب، بل وأساساً على المجتمع المصري وأمنه القومي.

خامساً - فرض «التطبيع الزراعي» مع العدو الصهيوني

حتى يتضح الدور الذي يؤدي إليه طلب الاتصباغ لتوجهات التكيف الهيكلي في الزراعة، فيكفي أن نشير - في مجال الشروط السياسية - إلى فرض التطبيع الزراعي مع العدو الصهيوني، بكل ما أدى إليه من اهدار للزراعة وللامن القومي، ولعل ذلك يتضح من أول «أجندة» رسمية معلنة - بوضوح - في هذا الشأن، وهي قرارات اللجنة الزراعية العليا المشتركة المصرية / الاسرائيلية، الصادرة عن اجتماعها الدوري الذي عقد بالقاهرة في المدة من ٧-١٠/٢/١٩٩٤، والتي تتضمن: «العمل على زيادة التمويل الأمريكي للمشروعات المشتركة، في ضوء الدور الذي يلعبه القطران (المصري والاسرائيلي) في تشجيع التعاون والسلام في منطقة الشرق الأوسط».

وتوالت - وخاصة منذ هذا التاريخ - صور فتح زراعة وأرض ومجتمع مصر أمام العدو الصهيوني، والقذف بعشرات الآلاف من المهندسين الزراعيين والباحثين وشباب الخريجين إلى الزيارات التتالية لإسرائيل، واختراق - بل وتغلغل - إسرائيل في كافة مجالات الزراعة المصرية.

.. وهذه هي النتيجة

لعل آثار التزام مصر بما يسمى «سياسات التكيف الهيكلي» في الزراعة، من الممكن أن تتضح - بجلاء - من خلال الموضوعتين الموجزتين التاليتين.

• بالنسبة للإنتاج الزراعي:

مصر تستورد زيتوناً نباتية يبلغ ٢ مليار جنيه في العام:

في ٩ نوفمبر ١٩٩٩ - وعلى صفحات جريدة أخبار اليوم - أعلن المهندس سعد هجرس رئيس لجنة الزراعة والري بمجلس الشورى، أن نسبة الفجوة الزيتية قد اتسعت - نتيجة التناقص الكبير في زراعة القطن وباقي المحاصيل الزيتية - بما ترتب عليه أن مصر تستورد زيتوناً نباتية بما قيمته أكثر من ١.٥ مليار جنيه في العام لتغطية أكثر من ٨٠٪ من احتياجاتنا الاستهلاكية من الزيوت.

وقبل مرور عامين، وفي ١٧ أبريل ٢٠٠١، نشرت

جريدة «التعاون» القومية الزراعية المتخصصة، أن تقديرات الخبراء تؤكد وصول قيمة هذه الفجوة إلى أكثر من ٢ مليار جنيه في العام.
• بالنسبة لأحوال الفلاحين:

بالإضافة إلى كل ما يؤكد تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين في ربع القرن الأخير بعد انتهاز سياسة التكيف الهيكلي، فيكفي الإشارة - الدالة والمؤثرة - إلى أن هناك مالا يقل عن ١٥ مليون طفل وفتاة من أبناء الفلاحين الفقراء، اضطرت أسرهم - تحت ضغط الفقر والحاجة - إلى الدفع بهم في أتون أشق الأعمال في الزراعة والتراجل، بكل ما في ذلك من اهدار لطفولتهم وصحتهم وتعليمهم بل وحياتهم نفساً فلا يخلو أسبوع من أن تظالعا صفحات المواقف بالصحف اليومية بالأمسي الرهيبة التي يتعرض لها هؤلاء الأطفال الأبرياء، وخاصة من خلال عمليات النقل غير الآدمية أو الاختناق من المبيدات.

وأخيراً، وفي كلمات قليلة ودالة...

رؤية علمية - غربية - لسياسة «التكيف الهيكلي في الزراعة»، و«العولة» بالمفهوم والتطبيق الانجلوسكسوني.

• بالنسبة لسياسة التصدير من أجل الاستيراد:

«إنها سياسة زراعة المحاصيل الترفيفية من أجل السرير ماركات العالمي. ففي نفس الوقت الذي ستطرد فيه هذه الزراعات، المحاصيل الغذائية الرئيسية اللازمة للاستهلاك المحلي، فإنها لن تجد لها سوقاً في أمريكا وأوروبا لأنها متخمة بمثل هذه السلع، بالإضافة إلى عدم استيفائها للمعايير الجمالية من وجهة نظر مستهلكي هذه الدول التي صدرت إليها. أما في وطن زراعتها، فسيعجز الناس عن شرائها لأنهم فقراء».

• د. جولدبرج الأستاذ في جامعة هارفارد الأمريكية (والخبير في القضايا الزراعية والغذائية)
• بالنسبة لعولة الاقتصاد والتجارة:

«إن فرض السوق الحرة الانجلوسكسونية على العالم، ستؤدي حتماً إلى كارثة.. وسيفجر الحروب،

ويصق الصراعات العرقية، ويفقر الملايين، ويدمر البيئة، ويحول الفلاحين إلى لاجئين، ويستبعد عشرات الملايين من العمل والمشاركة في المجتمع - حتي في الدول المتقدمة - وينشر الفوضى العامة والجريمة المنظمة.

فالفجر الذي وعدت به أمريكا دول العالم، فجر كاذب، لأنه ليس كل شيء يمكن أن يتاجر به».

- د. جون جراي
أستاذ العلوم السياسية بجامعة أكسفورد
(وأحد أبرز المفكرين الذين كانوا يدافعون - حتي سنوات قليلة - عما يسمى «ضرورة العولة الاقتصادية والتجارية لشعوب العالم»).

المراجع الأساسية لورقة البحث

• كتب:

- آلان ريتشاردز (ترجمة أحمد فؤاد سيف النصر) - التطور الزراعي في مصر ١٨٠٠/١٩٨٠ كتاب الأهالي ١٩٩١

- جاك لوب (ترجمة أحمد فؤاد بليغ) - العالم الثالث وتحديات البقاء - عالم المعرفة - ١٩٨٦.

- جينابنيسكايا (ترجمة) - نحو السكان والمشكلة الغذائية - دار التمام - ١٩٨٣.

- عادل حسين - الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية - المستقبل العربي - ١٩٨٢.

- عريان نصيف - لا التبعية والتطبيع في الزراعة والغذاء - دار الثقافة الجديدة - ٢٠٠١.

- فرانسيس مورلايه (وأخرا) (ترجمة د. حسن أبو بكر) - أمريكا وصناعة المخرج - دار الفكر للدراسات والنشر - ١٩٨٦.

• بحوث وأوراق عمل ندوات:

- ندوة «المحسوب والماء والقرار السياسي» - مركز الدراسات العربية بلندن - مارس ١٩٩٦.

- ندوة «التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الريف المصري»

- مركز بحوث ودراسات الدول النامية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - فبراير ٢٠٠٠

- ندوة «الفلاح في زمن الانفتاح» - مركز البحوث العربية وجريدة البعثة - يناير ٢٠٠٢.

• تقارير لجنة الانتاج الزراعي والري بمجلس الشورى:
- تقرير «الصادرات الزراعية في ظل سياسة التحرير الاقتصادي» - ١٩٩٧.

- تقرير «الأمن الغذائي في مصر» - ٢٠٠٠.
• صفح ودوريات مختلفة.



العولمة والدواء

د. محمد روف حامد (*)

* أن الدواء سلعة لا يمكن لمن يحتاجها أن يستغنى عنها.
* أن الدواء سلعة توجد على الدوام منذ عرفها الانسان، ولم تتوقف الحاجة اليها قط.
* أن الدواء سلعة تتطور باستمرار لزوم الحصول على علاج أحسن، وكذلك لزوم المجابهة العلاجية لمستجدات فسيولوجية أو مرضية جديدة.
* أن الابتكار الدوائي يعتمد على البحث العلمي العميق والمتواصل.
إن الخصوصيات السابقة قد أدت - عمليا - إلى انعكاسات مهمة لجعل أبرزها من الانعكاسين التاليين.
الانعكاس الأول: نمو السوق العالمية للدواء بسرعة أسية Exponential يتضح ذلك من الجدول التالي لتطور حجم هذه السوق.

للعولمة والدواء تأثيرات بينية متبادلة. تهدف هذه الورقة إلى توضيح العوامل المسببة لهذه العلاقة، وكذلك تضاريسها ومخرجاتها وتداعياتها. بعد ذلك تجذب الورقة الانتباه إلى مواقف الشعور والحكومات، في الشمال والجنوب، تجاه التداعيات السلبية الناجمة عن التأثيرات المتبادلة بين العولمة والدواء، ثم تختتم بإشارة إلى الممكنات في التفاعل الايجابي الرشيد مع هذه التداعيات.
١- العوامل المسببة لوجود تأثيرات بينية هائلة بين العولمة والدواء:

تتمثل هذه العوامل في خصوصيات الدواء من ناحية، وفي التكنولوجيا كقوة دفع رئيسية للعولمة من ناحية أخرى.
١ - خصوصيات الدواء:
للدواء خصوصيات من شأنها أن تجعل له أبعادا غير عادية. تتلخص هذه الخصوصيات فيما يلي:

- تركز هذه الورقة على معاصرة المؤلف ألقاها في المجلس الأعلى للثقافة - مصر. كان الموعد المحدد لهذه المحاضرة الثلاثا الأول من أبريل ٢٠٠٣. لكنها أجلت نتيجة للحرب التي خاضتها القوات الأمريكية - البريطانية ضد الشعب العراقي، وأقيمت المحاضرة بالفعل في ٢٠٠٤/١/١٤.
(*) أستاذ علم الأدوية بالهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية - القاهرة.

١٩٧٦	٤٣,٥
١٩٨٥	٩٤,١
١٩٩٤	٢٥٦,٢
٢٠٠٠	٣٧٣,١
٢٠٠٤	٥٠٦ (مترفع)

أهم أشكاله المعرفة الفنية (Know-how) وتدويله In-ternationalization وهكذا، كان من الطبيعي كاجراء تمهيدى للعولمة المعاصرة أن تتضافر حكومات دول الشمال بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، مدفوعة بواسطة الشركات الكبرى ذات النشاط الدولي (متعديات الجنسية) في إفسال مشروع منظمة «الاكتفاء» الخاص بمفاوضات الشمال والجنوب للتوصل إلى مدونة لنقل التكنولوجيا Code of technology count of technology. لقد بدأت هذه المفاوضات عام ١٩٧٩، وقبل أن تصل إلى غايتها في الوقت المحدد لها (١٩٨٩) تم إفسال المفاوضات في منتصف الثمانينيات، مباشرة قبل الشروع في بدء مفاوضات دورة أوروغواي بخصوص التجارة الدولية (GATT)، والتي أدت إلى نشأة منظمة التجارة العالمية WTO.

وهكذا، يمكن توقع أن الدوا، (بحكم خصوصياته) عالي - الحساسية - في إمكانية التأثير بالعولمة والاستفادة منها، باعتبار التغيير التقاني والذي يعتمد عليه تطور الدوا - كسلعة وصناعة - بشكل شبه كلي، هو في ذات الوقت قوة دفع رئيسية للعولمة. ومن جانب آخر نجد أن الدوا يمثل مجال وفرصة للقوى العالمية الراغبة في تحقيق أضخم زيادة للقيمة المضافة وأطول استدامة للعائدات الربعية من الابتكارات.

٢- استفادة الدوا من البعد التقاني للعولمة:

يستوعب الدوا استفادات قصوى من التقدم التقاني المصاحب للعولمة، لدرجة أنه بعد المجال الأخصب والأرحب للإبداع في هذه الاستفادات. من الأمثلة بالغة الأهمية، في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى ما يلي:

١ - يعتبر الدوا، أول مجال - على الإطلاق - يجري فيه تطبيق حساب التوافيق Combinations على أنشطة البحث والتطوير من منظور صناعي. لقد بدأ ذلك يحدث بوضوح في منتصف تسعينيات القرن العشرين عندما جرى التوليف بين عدة تكنولوجيات راقية High technologies، لاستحداث تكنولوجيات إنتاجية بحثية عظيمة هي الكيمياء التوافقية Com-

الانعكاس الثاني: أن الدوا، كصناعة وكسلعة، يُعد أكثر أنواع الصناعات والسلع (المشروعة) استفادة قصوى من التطورات المعرفية، سواء كانت هذه التطورات ناجمة مباشرة عن أنشطة البحوث العملية والتطوير والتغيير التكنولوجي، أو ناجمة عن مستجدات ومتغيرات في معارف وتقانات ودراسات إنسانية، مثل متغيرات ومستجدات التعامل مع الجودة (في مجال أنشطة الإدارة) وكذلك متغيرات ومستجدات براءات الاختراع (من المنظورات القانونية والتجارية) الخ.

ب - التكنولوجيا كقوة دفع رئيسية للعولمة:

نتيجة للعديد من البحوث الاقتصادية الرائدة (خاصة لروبرت سولو)، تعاطف إدراك الاثر الإيجابي المتصاعد للتغيير التكنولوجي على النمو الاقتصادي، وذلك منذ النصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين. كانت الشركات الكبرى في الشمال متقدمة للغاية في إحداث التغيير التكنولوجي، وكانت القيمة المضافة المتصاعدة نتيجة هذا التغيير عاملا مهما في إفراز وتقوية الطموحات الخاصة بتوسيع الأسواق وعبر الحدود، مما أدى إلى بروز مصطلح العولمة التقانية Techno-globalism. واعتمادا على ذلك صاغ داننج Dunning نظريته الخاصة بالنموذج الاسترشادي OLI، والذي يفترض أن دافعية النشاط الدولي للشركات تقوم - أساسا - على عناصر ثلاثة. الامتلاك لميزة Ownership، وامتداد الأنشطة إلى حيث مكان يكفل ميزة Location (مثل: رخص العمالة أو وفرة مواد أو رأس مال أو القرب من المستهلك أو - مؤخرا - استيعاب قدرات بحث وتطوير باذغة)، واستثمار العمل الذهني (والذي من

للتوصل إلى مادة كيميائية دوائية جديدة، وذلك بادعاء أن المتطلبات (أو التكلفة) تكون في حدود ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليون دولار (زادت الآن إلى ٨٠٠ مليون دولار أو أكثر). والجدير بالذكر أننا كنا قد نبهنا الاوساط الدوائية العلمية والصناعية في مصر عام ١٩٨٥ إلى زيف هذه الادعاءات (بالاستناد إلى أسس علمية)، واعتبرنا القصد منها وضع حاجز نفسي أمام الآخرين يمنعهم من الدخول في مجال بحوث انتاج مواد دوائية كيميائية جديدة (حاجز نفسي ضد الابتكار)؛ غير أن المسئولين في هذه الاوساط لم يلتفتوا بإيجابية إلى هذا التنبيه. الأمر المهم أن إحدى جماعات المستهلكين Consumer groups في الولايات المتحدة قد نشرت تقريراً لها (في يوليو ٢٠٠١) يشير إلى أن متوسط التكلفة الحقيقية للتوصل إلى مادة كيميائية دوائية جديدة يتراوح فقط - بين ٥٧ إلى ٧١ مليون دولار.

* الكشف عام ٢٠٠٠، Fortune Magazine (April) أن متوسط أرباح أعلى خمسمائة شركة دوائية تحقيقاً للأرباح على مستوى العالم يزيد عن متوسط أرباح أعلى خمسمائة شركة صناعية أخرى (من جميع أنواع الصناعات) تحقيقاً للأرباح، وأن هذه الزيادة قد تزايدت باستمرار على مدى العقود الثلاثة الأخيرة حتى بلغت عام ١٩٩٩ قدر ثلاث أضعاف ونصف، بالقياس بمعدل الأرباح إلى العائدات. المدير بالانتباه أن هذه الزيادة قد تخطت أربعة أضعاف مع بدايات القرن الحادي والعشرين، بينما كانت بقدر ضعفين، ثم ضعفين ونصف، ثم ثلاثة أضعاف، وذلك على مدى سبعينيات وثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، على الترتيب.

* محاولة بعض الشركات الأمريكية استخدام الضغط السياسي Lobbying على الكونجرس الأمريكي من أجل الحصول على تقديرات لغترات حماية براءات الاختراع، وذلك لأسباب غير موضوعية. الجدير بالذكر أن الشركات تقوم برصد ميزانيات مالية كبيرة للصرف على هذا الانحياز، حتى تستمر في جني مكاسب كبيرة ببيع الدواء بالاسم التجاري وتأخير صنعه بواسطة

binatorial Chemistry، والتي تؤهل لانتاج آلاف، بل عشرات ومئات الألوف من المركبات الكيميائية في غضون ساعات. ذلك بعد أن كان عشرات الباحثين يعملون على مدى عام أو أكثر من أجل تخليق (أو تشبيد) بضع عشرات من المركبات الكيميائية. إن ثقافة الكيمياء التوافقية هذه تعد طفرة كبرى في عالم تخليق المركبات الكيميائية. وقد استلزمت هذه التقلية في تكنولوجيا تخليق المركبات الدوائية إحداث طفرة تكنولوجية أخرى موازية، وقد حدث بالفعل في نفس الفترة الزمنية تقريباً، وهي التوصل (أيضاً) بالتوليف بين عدة تكنولوجيات راقية) إلى تكتيك القريلة البيولوجية فائقة السرعة High through-put biological screening، والذي بواسطته يتم التقييم الأولي للخواص البيولوجية الأساسية لآلاف، بل - أيضاً - عشرات ومئات الألوف من المركبات الكيميائية في غضون ساعات.

ب - الاستفادة القصوى - المنتظرة - للدواء من المعارف الجينومية، وقد بدأ بالفعل جنى ثمار هذا الانحياز.

ج - تطبيق ثقافة التسويق الدقيق Micromarketing في مجال الدواء منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين. في هذه الثقافة يتم توصيل الرسالة الاعلامية (أو الدعائية) المناسبة للأطباء بالأخذ في الاعتبار للظروف الفردية لكل منهم (التخصص - الخبرة - الموقع - الصفات الشخصية ... الخ).

٣- الدواء كعلاج وكفرصة للشركات الكبرى (خاصة متعديات الجنسية) لزيادة القيمة المضافة والاستدامة العائدات الربعية لأقصى ما يمكن، وكل الطرق: هنا، يمكن جذب الانتباه إلى العديد من المؤشرات المتنوعة، نسوق فيما يلي أمثلة لها.

* تمتع شركات الدواء من متعديات الجنسية بمعامل نمو في «مؤشر عبور الجنسية» Transnation-ality كان هو الأعلى بين الشركات من كافة أنواع الصناعات، طوال فترة تسعينيات القرن العشرين. * قيام شركات الدواء العالمية منذ سبعينيات القرن العشرين بنشر أرقام وهمة عن المتطلبات المالية

شركات أخرى باعتباره منتجا سقط في الملك العام، حيث عندئذ يباع بالاسم العلمي أو الاصطلاحي Ge-neric وينخفض سعره إلى حوالي ٢٠٪ من السعر الأصلي.

* أن الرغبة العارمة في زيادة الربحية بينما تكون سببا عند العديد من الشركات الدوائية الكبرى في الاحجام عن الدخول بجديدة في مجال انتاج أدوية لأمراض خطيرة تصيب عددا غير كبير من المرضى، أو أمراض في دول نامية، فإنها تحفز هذه الشركات على الانشغال أكثر بأدوية تتعامل مع حالات نط الحياة مثل التخسيس والجمال والقلق، بل إن بعضها قد اتجه إلى الانشغال بأدوية لعلاج القلق عند الكلاب.

٤- المخرجات الرئيسية للتفاعلات بين العولمة والدواء:

١ - مستجدات تتعلق بسياسات التسير الاداري والاقتصادي، وقد جرى مثلها في قطاعات أخرى غير الدواء. تتضمن هذه المستجدات التحالفات الاستراتيجية strategic alliances بين الشركات وبعضها وبين الشركات ومراكز البحوث، واستعانة شركات الدواء الكبرى بوحدات بحثية صغيرة خارجها في إجراء جزئيات (أو مقطوعات) بحثية أو تطويرية محددة، وهو ما يسمى Research and develop-ment outsourcing ، وكذلك قيام شركات كبرى بشراء شركات أخرى أصغر منها، أو اندماج شركات كبرى مع بعضها. يطلق على المستجدين الأخيرين الاستحواذ والعملة Mergers and Acquisitions. المجدرب بالانتباه أنه بينما للمستجدات الخاصة بالتحالفات الاستراتيجية والاستعانة بوحدات خارجية إيجابيات تختص بالاتقان والسرعة مما ينعكس على امكانات التطوير والقيصة المضافة؛ إلا أن أنشطة العملة والاستحواذ قد صاحبها (وأدت إلى) العديد من السلبيات (من منظور التقدم الدوائي والمصالح طويلة المدى لمستهلكي الدواء). من أبرز هذه السلبيات اختزال قوة العمل في مجال أنشطة البحوث والتطوير، حيث يصاحب أنشطة الدمج (أو العملة) والاستحواذ برامج لتسريح العمالة (خاصة في

مجالات الأنشطة البحثية). ونتيجة لعمليات العملة تزداد عمليات التمركز والاحتكار (وبالتالي تخفض التنافسية وتتباطأ عمليات التوصل إلى أدوية جديدة أصيلة - كما سيأتي ذكر ذلك تفصيلا فيما بعد). هنا تجدر الإشارة إلى أن الانتماءات أدت إلى بلوغ نصيب شركة جلاسكوسميث كلاين من السوق العالمية قدر ٧٪ وتعدى نصيب شركة فايزر (بعد استحواذها على شركة وارنر) قدر ١٣٪ من هذه السوق. إن ظاهرة التمركز والاحتكار في صناعة الدواء العالمية تتجسم في زيادة نصيب أكبر خمس شركات في السوق العالمية من ١٩٪ عام ١٩٩٥ إلى ٢٨٪ عام ١٩٩٩، وزيادة نصيب أكبر عشرة شركات من ٣٣٪ إلى ٤٦٪ في نفس الفترة الزمنية.

هذا، ومن المعروف أن الشركات الدوائية العالمية الكبرى (خاصة تلك الأمريكية) قد بذلت جهودا حثيثة لمرحلة تنفيذ إعلان الدوحة الناتج عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية (قطر - ٢٠٠١)، وهو الاعلان الذي كان يهدف إلى تحقيق بعض المصالح للدول النامية. بالإضافة إلى ذلك فإن الشركات الدوائية العالمية الكبرى - بوجه عام - تشدد في التمسك بحقوق البراءات حتى لو أدى ذلك إلى أن يلقي ملايين المرضى حتفهم نتيجة حجب الدواء عنهم (مثال: مرضى الايدز). هنا تجدر الإشارة إلى تكتل ٣٩ من شركات الدواء العالمية في قضية ضد حكومة جنوب أفريقيا لمنعها من ممارسة حق الترخيص الاجباري لصنع أدوية الايدز محليا. ذلك رغم أن عدد الشركات المنتجة لأدوية الايدز من مجموع الشركات التي رفعت الدعوى القضائية لايزيد على أصابع اليد الواحدة.

وفي تقديرنا أن مجموعة اتفاقيات الجات بما تسمح به من «نفاذية عبر الأسواق» قد تؤدي إلى زيادة نصيب الدول النامية المتقدمة دواتيا (مثل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا) في الأسواق الخاصة بالدول النامية الأقل تقدما (نسبيا)، حيث ستتمكن الصناعة الدوائية في الشريحة الأولى من الدول من إنتاج الأدوية غير المحمية ببراءات اختراع والتي تباع بالاسم

التوعوي (أو الاصطلاحي) Generic name، وذلك بكميات أكبر mass production ومواصفات سليمة وبأسعار متواضعة للغاية، مثل هذا الأمر - إذا صح حدوثه - سيؤثر سلبا على مستقبل الصناعات الدوائية في الدول النامية الأقل تقدما دوائيا (ومنها مصر وسائر البلدان العربية).

ب - توافق المواصفات على مستوى عالمي: يجري توافق المواصفات وتطوير مستويات التوافق طبقا للتقدم العلمي التكنولوجي للشركات الدوائية الكبرى، حيث يحدث ذلك من خلال لقاءات المؤتمر الدولي للتوافق International Congress of Harmonization، ويرى البعض في هذا الاتجاه قدرا من التهديد للمتبعين والدول الأقل نموا، حيث يمثل بالنسبة لهم استعمارا قائما على عملية التوافق في المواصفات Harmon imperialism، حيث من المتوقع - على الدوام - ارتفاع المواصفات طبقا لاستيعاب اللاعبين الكبار (الشركات العالمية الكبرى).

ج - اتفاقيات التجارة العالمية وعلى وجه الخصوص اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (تريبس TRIPs): هنا يجدر الانتباه إلى أن المحرك الرئيسي المباشر لتضخيم اتفاقيات الجات اتفاقية بشأن ما يسمى باتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (تريبس) كان هو الشركات الدوائية العملاقة. حدث ذلك من خلال ورقة قدمتها هذه الشركات في هذا الخصوص إلى سكرتارية الجات (في يونيو ١٩٨٨). وقد فرضت الشركات ورقتها على الجات رغم عدم عضويتها في المفاوضات (حيث العضوية للدول)، وأن ذلك قد تم من وراء منظمة الوايو (المنظمة العالمية للملكية الفكرية والتابعة للأمم المتحدة)، فضلا عن أنه قد تم - بالكامل - من وراء منظمة الصحة العالمية. لقد فرضت هذه الاتفاقية أن يكون الحد الأدنى لفترة حماية براءات الاختراع هو عشرون عاما، وأن تكون الحماية لكل من العملية الابتكارية والمنتج في آن واحد، بعد أن كانت عادة العملية الابتكارية فقط، مما يعزز عمليات الاحتكار وجنى الربح لأطول فترة ممكنة.

د - انخفاض سرعة التوصل إلى مواد دوائية كيميائية جديدة: هذه الظاهرة تتوافق تماما مع ما يجري في الأوضاع الدوائية من عولمة، حيث ينتج مزيد من الاحتكار وتقل التنافسية مما يؤثر بالفعل على سرعة تقدم الصناعة الدوائية ذاتها. يتضح ذلك من انخفاض الطلبات المقدمة من الشركات الدوائية العالمية لتسجيل أدوية جديدة تماما New chemical entities، فقد انخفضت هذه الطلبات في الولايات المتحدة الأمريكية من ٦٠ (عام ١٩٩٥) إلى ٣٠ (عام ٢٠٠١) ثم ١٧ (عام ٢٠٠٢).

ترجع نشأة هذه الظاهرة السلبية إلى اتجاه الشركات لاهتمام أكبر بالصرف على اتجاهات بحثية أقل تكلفة (مثل إحداث تغييرات بسيطة في أدوية قائمة)، كما ترجع - في الأساس - إلى تركيز اهتمام الشركات في جني وتعظيم عائدات البراءات وهو الأمر الذي يدفعها إلى مضاعفة عدد العاملين في التسويق وزيادة مصاريف الأعمال القانونية الخاصة بالحماية وكذلك مصاريف الضغوط السياسية Lobbying لتحميد البراءات ومحاربة الأنشطة الصناعية الخاصة بإنتاج أدوية سقطت عنها الحماية Generics. وبالإضافة إلى ذلك فإن الشركات تنجبه إلى حجب نشر نتائج بحوثها وفرض سرية فيما يتعلق بالمعلومات عن المركبات الكيميائية التي ثبت بحثيا عدم صلاحيتها دوائيا. هذا، ومن المتوقع أن تؤدي سلسلة الانعكاسات الناجمة عن زيادة التركيز على جني عائدات براءات الاختراع إلى نتيجة سلبية جدا تتضمن، ليس فقط رفع أسعار الأدوية الجديدة، ولكن أيضا زيادة الفاقد المالي العام.

هـ - مواقف الشعوب والحكومات في الشمال والجنوب تجاه الانعكاسات السلبية للعولمة على الدواء:

- تقوم حكومات الدول المتقدمة (خاصة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية) ببذل ما يمكن من مساندة لشركاتها فيما يتعلق بالتطبيق غير المنصف لحقوق الملكية الفكرية.

- تنجبه حكومة الولايات المتحدة تحت ضغط شعبي سياسي إلى محاولة حماية صناعة الأدوية

الاصطلاحية Generic products والتي تواجه بجهود لعرقلتها من قبل الشركات الدوائية الكبرى.

- قامت وتقوم بعض الحكومات في الدول النامية (مثل الهند والصين والبرازيل وكوبا) واللاحقة (مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية) فضلا عن بعض الحكومات في دول اوروبية (مثل المجلترا والبرتغال) بجهود تخطيطية مهمة في مجالات مثل التحفيز على تطوير وتوسيع أنشطة بحوث وتطوير الدواء، وتطوير مواصفات المواد الدوائية الخام، وتقوية البنى الأساسية للصناعة.

- تهتم جماعات عديدة للعمل المدني في دول الشمال ببذل جهود كبيرة لنصرة حق شعوب الدول النامية في الحصول على أدويتها بأسعار مناسبة. وقد ظهر ذلك على وجه الخصوص تجاه القضية التي رفعتها شركات الدواء العالمية ضد حكومة جنوب افريقيا بخصوص أدوية الايدز، وكذلك قبيل انعقاد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية (قطر - ٢٠٠١).

- هذا، ولا تزال مواقف عديد من حكومات الدول النامية وكذلك أنشطة العمل المدني فيها دون مستوى التحديات القائمة والقادمة بخصوص قضايا الدواء.

٦- الممكنات بشأن التفاعل الايجابي الرشيد من انعكاسات العولمة على الدواء:

توجد سيناريوهات واجراءات عديدة ممكنة كنا قد أشرنا إليها تفصيلا في فصل بعنوان نموذج لمعضلة التحول إلى العالمية رغم الامكانات الوطنية.. اشارات إلى صناعة الدواء المصرية في كتاب الوطنية في مواجهة العولمة (سلسلة أقرأ - دار المعارف - القاهرة - ١٩٩٩)، لكننا هنا نركز فقط على الاتجاهات الرئيسية التي يمكن أن يكون من شأن الانتباه إليها بذل الجهود في بناء سيناريوهات تفصيلية حسب الظروف المختلفة للبلدان النامية (خاصة مصر وسائر البلدان العربية).

١ - الخروج من الخطأ الاستراتيجي في صناعة الدواء وهو الاكتفاء أو الرضا بالتنافسية المحلية، حيث صناعة الدواء باعتبارها صناعة تقوم على

البحث العلمي لا تتطور جوهريا بالامتداد الأفقي بزيادة عدد المصانع، وإنما يحدث التطوير الحقيقي من خلال التقدم الرأسي والذي يحدث - أساسا - بفعل البحث العلمي والتغيير التكنولوجي. هذا النوع من التقدم ينشأ من خلال الاتجاه بالتنافسية إلى البعد الدولي.

ب - الأخذ في الاعتبار أن صغر حجم الشركات في بلدانا العربية ليس نقطة ضعف بالنسبة للصناعة الدوائية، حيث قد ثبت أن القدرة الادارية للشركات الدوائية الصغيرة في توليد قيمة مضافة تضاهي - نسبيا - نفس قدرة الشركات العملاقة. هنا، نحن لا ننصح بانتظار إحداث اندماجات بين الشركات الدوائية العربية القائمة، ولكن نظن أن التحالفات الاستراتيجية (خاصة تلك البحثية التكنولوجية) هي المدخل المناسب - حاليا - فيما يتعلق بالصناعة الدوائية القائمة.

ج - السعي لاستغلال إمكانية الاستخدام الحكومي للبراءات من أجل توفير الأدوية بتكلفتها للمواطنين. حيث إن هذا النوع من الاستخدام الذي لا يتعلق بالارباح التجارية ولا يهدف إليها أمر متاح ولا يجرم من منظور المسارات الخاصة بالملكية الفكرية. إلا أن ذلك الاتجاه يتطلب معرفة تكنولوجية جيدة، وإرادة سياسية، ووجود مصانع تعمل للصالح العام وليس للربح التجاري. ذلك فضلا عن آليات قانونية متمكنة.

د - النضال العلمي بما يتطلبه ذلك من سياسات وتوجهات إدارية. هنا نشذكر كمثال تمكن الصين - رغم حداثة إمكاناتها - من التشراك على قدم المساواة مع الدول المتقدمة في مشروع اكتشاف خريطة الجينوم. وقد قامت الصين بواجبها في هذا الصدد بإمكانيات مالية أقل وفي فترة زمنية أقل من الشركاء الآخرين في المشروع المذكور.

خاتمة:

بهمنا في نهاية هذا المقال أن يجذب الانتباه للأهمية الاستراتيجية للمقررتين التاليتين:

العربية المكتبة الأكاديمية القاهرة ١٩٩٧
م.ر.حامد - لصناعات الدوائية العربية ومتغيرات
البيئة الدولية لدى تطبيق اتفاقية حماية الملكية
الفكرية (في تقرير الاتجاهات الاقتصادية
الاستراتيجية) - الاهرام - ٢ ٢

م.ر.حامد - ثورة الدواء المستقل والتحديات
سلسلة اقرأ - دار المعارف - القاهرة - ١ ٢

M.Raouf Hamed, Developing Countries
and economic globalization, in "Globaliza-
tion and the South" Developmental Issues,
16, 2000.

Walkes, A., Strategies for survival in the
middle ground, Scrip Magazine, Oct.1996,
31

١- إدموند برات - المدير التنفيذي لشركة فايزر:
« قوتنا المتوحدة مكنتنا من تأسيس شبكة عالمية
من القطاع الخاص والحكومات، والتي قادت إلى
العمل الذي أدى إلى ظهور ما أصبح يعرف باتفاقية
حقوق الملكية الفكرية (تريبس) ».

٢- منظمة أطباء بلا حدود:
« مع الوقت يتزايد عدم إتاحة الأدوية الجديدة
للناس في البلدان النامية، فيما عدا الحبة المحفوظة.
إن منع تصنيع نسخ محلية لهذه الأدوية سيؤدي -
ببساطة متناهية - إلى إخراج معظم السكان من
إمكانية الحصول على أدوية ».
مراجع يمكن الرجوع إليها لمزيد من التفاصيل:
حامد - مستقبل صناعة الدواء في مصر والمنطقة





المشروع السياحي الدولي النشاط

بين تكنولوجيا المعلومات وإزالة القيود وسعيه للتحالفات

لتعبئة الطلب السياحي لزيادة عوائده

د. دلال عبد الهادي (*)

١- أو الشركة (أي شركة أشخاص) يكون لشخص الشريك فيها أهمية خاصة أو شركة أموال يعتد فيها أساساً بالحصة من رأس المال التي يقدمها الشريك، أو شركة ذات مسئولية محدودة يعتد فيها لشخص الشريك وإنما في حدود الحصة من رأس المال التي يقدمها.

٢- من حيث نطاق المشروع، يمكن أن يكون محلياً أو إقليمياً في داخل إقليم من أقاليم الدولة على مستوى الاقتصاد القومي أو دولياً يمارس جزء من نشاطه في السوق الدولية، أو دولي النشاط.

٣- التعرف على كل هذه الأنواع من المشروع السياحي عن طريق دراسة نظرية المشروع في علم الاقتصاد، في إطار إقتصاديات الصناعة. مع مراعاة أن الكيفية التي تمارس بها الوحدة الخدمية نشاطها يتوقف على شكل السوق الذي تعمل في ظله، أي ما إذا من قبيل سوق المنافسة الكاملة أو سوق المنافسة الاحتكارية أو سوق منافسة القلة أو سوق لمحتكر. وكذلك على شكل السوق الذي تشتري منه الوحدة قوى الإنتاج المادية والبشرية.

٤- دراسة التنظيم القانوني للمشروع وأنظمة

١- يتضح من الخدمات المكونة للخدمة السياحية المركبة أن النشاط السياحي يمارس إما بوحدة واحدة متخصصة في إحدى الخدمات المكونة للخدمة السياحية المركبة (كوحدة للنقل السياحي) أو وحدات تقوم بكل الخدمات التي تحقق للسائح الهدف من رحلته السياحية وعليه يمكن أن نفرق بين:

- وحدات للنقل السياحي بأنواعه المختلفة.
- وحدات للإيواء السياحي بأنواعه المختلفة.
- وحدات للخدمة المظمية.
- وحدات للإرشاد السياحي.
- وحدات للتسويق السياحي، ووحدة تنوب عن السائحين في ترتيب الرحلة السياحية المركبة بالنسبة لواحدة أو أكثر من الخدمات المكونة للخدمة السياحية المركبة «التوكيلات السياحية».

- وحدات تقوم بتجميع السائحين والإتفاق مع وحدات الخدمات المختلفة حول الرحلة السياحية بإحاطها المختلفة (الشركات السياحية).

٢- بالنسبة لكل نوع من هذه الوحدات يمكن للوحدة التي تقدم الخدمة أن تأخذ شكل المشروع الفردي أو العائلي.

(*) أستاذ الاقتصاد السياسي المساعد كلية السياحة والفنادق جامعة الاسكندرية.

مارسته لنشاط في إطار التنظيم القانوني العام لصناعة السياحة، وهي دراسة تنتمي إلى فرع القانون التجاري (والبحري والجوي إذا ما تعلق الأمر بالنقل السياحي).

خلاصة القول أن عوامل الجذب السياحي تمثل ركيزة النشاط المنتج للخدمة المركبة من خدمات بعضها أساسي في كل أنواع السياحة، كالنقل، والإيواء، والإطعام، والي� بعض الآخر يبرز نوع أو آخر من أنواع السياحة، يقوم بهذه الخدمات المنشآت السياحية المختلفة المتمثلة في وحدات لأداء هذه الخدمات.

ولو ركزنا، سنجد أن أداء الخدمة في كل دول العالم تمتد من الوحدة الفردية أو العائلية، إلى المشروع الرأسمالي في شكل شركة من شركات الأشخاص أو الأموال سواء تمثل في نطاق النشاط في دائرة من أقاليم الدولة أو في دائرة مجمل الاقتصاد الوطني، أو في دائرة الاقتصاد الدولي، وسواء تمثل الأمر في سياحة داخلية أو سياحة دولية أو الإثنين معاً كما هو الشكل الغالب لمعظم الدول الموجودة على خريطة السياحة العالمية.

والواقع أن ما يوجد من هذه المنشآت السياحية بمستري تجهيزها بما محتويه من طاقة إنتاجية لأداء الخدمات المختلفة المكونة للخدمة السياحية المركبة وهي طاقة تتحدد وفقاً لتصميمها التقني وغط توزيعها على إقليم الدولة خاصة في مناطق الجذب السياحي ويمدى تكاملها الأفقي فيما بينها وحدات تسويق إلى وحدات تنظيم الرحلات السياحية إلى وحدات أداء خدمات النقل والإيواء والإطعام والإرشاد والترفيه والعلاج أو تنظيم اللقاءات العلمية والثقافية ولقاءات الأعمال وكذلك يمدى تكاملها مع فروع النشاط الاقتصادي الأخرى، وخاصة تلك التي تغذي السياحة بمدخلات عند بناء الوحدات السياحية أو عند تشغيلها.

مما أدى إلى تسابق الدول الكبرى على الرغم من أن السياحة تعد في الدول الصناعية قطاعاً غير رئيسي ورغم تراجع درجة التركيز الجغرافي للسياحة

العالمية في هذه الدول إلا أنها مازالت تتصدر قائمة أهم الدول المستقبلية للسائحين في العالم وأهم الدول المتلقية لإيرادات سياحية، فعلى سبيل المثال، نجد أوروبا مازالت تتصدر أهم أقاليم العالم في نصيبها لحركة الطلب السياحي فقد بلغ نصيبها ٥٧,٧٪ تليها أمريكا بنصيب ١٨,٥٪ حتى عام ٢٠٠٠م.

والواقع المثير للدهشة أن أوروبا تظل أكبر مستقبل للسياحة الدولية (أي كمصدر) وأيضاً تأتي في مقدمة الدول المستوردة للسياحة. فيخرج منها مايزيد على نصف حركة السياحة الدولية تليها أمريكا ثم شرق آسيا والباسفيك، والمناطق الثلاث تكون مصدراً لنحو ٨٩٪ من إجمالي حركة السياحة الدولية في عام ١٩٩٨.

٦- ولما تحركت الشركات دولية النشاط كمادتها نحو تعبأة الربح أياً كان نوع النشاط الاقتصادي الذي تمارسه وهي الشكل الغالب للمشروع الاقتصادي في الاقتصاد الدولي، أو كما يسميه البعض بالشركات متعددة الجنسية، وتأخذ شكل المشروعات الذي يقوده فط تقسيم العمل الدولي الذي يسود الاقتصاد الدولي المعاصر والذي تمثل الدول الضعيفة، الجزء التابع فيه. وتأتي هذه الشركات دولية النشاط السياحية وتتسم بالسمات العامة للشركات دولية النشاط في أنها تمارس نشاطها على أقاليم متعددة من العالم إستفادت من الفروق في مقومات النشاط الاقتصادي، بين أقاليم وبلدان العالم، وأنها تقوم بتخطيط نشاطها على مستوى السوق العالمية في إطار إستراتيجية طويلة المدى، ولكن الشركات دولية النشاط السياحية تنفرد بخصيصتين:

الأولى أنها تنتمي عادة إلى البلدان المتقدمة التي ينبعث منها جل الطلب الدولي على السياحة الدولية، ومن ثم يمكن أن تتمتع بقدرة تنافسية أكبر على تعبئة الطلب الكافي في البلد الأم، خاصة إذا ما قورنت بقدرات شركة سياحية في البلد الصغير المصدر للخدمة السياحية.

ثانياً : أن الشركات دولية النشاط السياحية تتعامل في الخدمة السياحية كخدمة مركبة من

الفرانشيزنج، وهي عقود تضع بمقتضاها الشركة الدولية إسمها كغطاء دولي لاسم الوحدة المحلية كمرجع أول في تسويق الخدمة السياحية دولياً، و كمرجع مشترك في أداء الخدمة للسائح، كل ذلك في مقابل نسبة من أرباح المشروع السياحي الوطني (٢).

٨- ممارسات الشركات دولية النشاط هذه تبين أنها في سبيلها إلى سيطرة متزايدة على السوق السياحية الدولية من جانب العرض، كذلك وتكون بذلك قد جمعت بين إنتمائها للبلدان التي يأتي منها جل الطلب على السياحة الدولية كسلعة وقدرتها على إقامة سلسلة من الوحدات تقوم كل منها بأكثر عدد من الوحدات المكونة للخدمة السياحية كخدمة مركبة أو من خلال التكتلات الجديدة والخطيرة لإحتكار السوق السياحية الأمر الذي يمكن أن تتوقع معه أن يؤدي ذلك مع التوسع في نشاط السياحة الدولية إلى تناقص النصيب النسبي للبلدان السياحية الضعيفة في عوائد السياحة الدولية. وهو ما يمكن أن يتكرس كاتجاه طويل المدى إذا ما تم العمل بأحكام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة والخدمات.

ومازاد من صعوبة الأمر أن ساهمت تكنولوجيا المعلومات على الفصل التام ما بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة في عوائد السياحة بشكل واضح بدءاً من وسائل النقل والاتصال والقضاء على حاجز الوقت والمسافات البعيدة، علاوة على البريد الإلكتروني والفاكس والإنترنت، والأخير بدوره يعتبر المصباح السحري لتعزيز الطلب السياحي من الجاهليين. من جانب المستهلكين حيث أصبح من السهل على المستهلكين، ومجدهم أفضل المنتجات السياحية من حيث النوع والسعر. وتحديد أذواقهم ورغباتهم بل ورؤية أماكن الإقامة وهو في مكانه ويمكنه تحديد الموقع الذي سيقم فيه ومدى قربه من المزارات السياحية، وحتى للموردين على الجانب الآخر لديهم فرص غير متوقعة للاتصال بأسواقهم المحتملة لبيع منتجاتهم، وبناء علاقة مباشرة مع المستهلكين. أي أن عملية البيع والشراء أصبحت تتم إلكترونياً بمنتهى البساطة وخصوصاً أن حجم المستخدمين للإنترنت

خدمات مختلفة، الأمر الذي يمكن معه أن تضمن نصيباً كبيراً نسبياً من عائد الخدمة السياحية المصدر إذا ما سيطرت على أداء بعض الخدمات المكونة للخدمة السياحية المصدر. إذا ما قامت سياحية دولية النشاط فرنسية، كنادي البحر المتوسط مثلاً، لتعينة طلب السائحين الفرنسيين نحو مصر مثلاً وقامت بنقلهم لحسابها أو على شركة طيران فرنسية، ثم قدمت لهم الإقامة في إحدى الفنادق التي تملكها أو تشترك في ملكيتها بمصر، وقامت بتقديم خدمة الإرشاد في المزارات التاريخية التي يرتادها السياح فلا يبقى للاقتصاد الضعيف لو افترضنا أنه الاقتصاد المصري مثلاً. إلا النذر القليل يضاف إليه الأثر الذي يمكن أن يحققه إنفاق السائحين طوال مدة إقامتهم في مصر مع التحفظ الخاص بالجزء من هذا الإنفاق الذي يخصص لشراء سلع مستوردة مثلاً بذلك تسريباً مما يقلل من الآثار الإيجابية لهذا الإنفاق على مستويات العمالة والدخل في داخل الاقتصاد المصدر للخدمة السياحية.

٧- وعليه تسعى الشركات السياحية دولية النشاط بد سيطرتها على وحدات النشاط السياحي في البلدان المتخلفة بسبيلين:

- سبيل أصبح تقليدياً في ممارسات الشركات دولية النشاط وهو إما إقامة وحدات سياحية تملكها بالكامل (وتكاد تستقل بإدارتها) في البلد المصدر للخدمة السياحية، أو إقامة وحدات مشتركة جديدة، أو السعي لتملك حصص في ملكية الوحدات السياحية الوطنية القائمة (وهو ما يمكن أن تتحقق عندما تتبع الدولة أسهم وحدات سياحية مملوكة لها ويكون المشتري شركة سياحية دولية النشاط) يدخل في هذا السبيل ما تقوم به الدولة في البلد المصدر للخدمة السياحية. من إبرام عقود لإدارة وحداتها السياحية بواسطة الشركات دولية النشاط (١).

- سبيل آخر يبدأ بكتسب أهمية متزايدة في التسعينيات يتمثل في إقتسام الشركة السياحية دولية النشاط لأرباح كبرى الشركات الوطنية والفنادق بدرجاتها ما بين الخامسة والثالثة، عن طريق عقود

لشراء منتجاتهم وصل إلى حوالي ١٥٠ مليون شخص (٢٠٪ من السكان يستخدمون الإنترنت باستمرار، تايلور ١٩٩٩).

ولانسى أن مستخدمي الإنترنت لا بد وأن يكونوا ذوى خبرة وعلم كبير في هذا المجال بالإضافة إلى وجود مستمر وضخم للإتفاق على المنتجات السياحية (سميث سنة ١٩٩٨). أي بعيدا عن الشرائع العريضة في الدول النامية، والواقع أن معايير الجودة العالمية ISO التي وضعتها المنظمة الدولية للمواصفات القياسية ISO ومقرها جنيف بسويسرا حققت مقاييس ومواصفات عالمية للجودة حددت السوق ومن بينها دول المجموعة الأوروبية وتطبيق تلك المواصفات على السوق السياحي، ولابد وأن تتطابق المواصفات على الأسواق السياحية الأوروبية، حيث جودة المنتج السياحي المقدم لابد وأن تتناسب مع السوق السياحي العالمي، وهذا يعني أن المنافسة غير واردة على الأقل من جانب الدول الضعيفة على خريطة السياحة العالمية ومن بينها مصر حيث تدنت في الخمسة سنوات الأخيرة جودة المنتج السياحي بشكل ملحوظ علاوة على أن المنافسة تعتمد كلياً وجزئياً على جودة المنتج، وتتكون هذه المواصفات من مجموعة من الإرشادات العامة.

والتوجيهات اللازمة لإدارة الجودة وهي دليل لكيفية التوافق مع المواصفة التي ستختارها المنشأة، وتعد المواصفة القياسية الأيزو ٩٠٠٠ مؤشرا على عولة الأنشطة والخدمات ومن ضمنها صناعة السياحة فهناك المواصفات القياسية ١٤٠٠١ والتي تسمى كافة المؤسسات السياحية للحصول عليها لتأكيد وضمان الإدارة البيئية في كافة المؤسسات السياحية.

٩- إبتداء مما تقدم يشهد الواقع العملي أن التكنولوجيا وأدواتها حددت السوق السياحي وشكله وخلقت معايير لا تنطبق على شركاتنا السياحية (أي إلى جانب الموردين).

وبالتالي بما أن العملاء من السوق السياحي للدول المتقدمة يبحثون عن الثقة والأمان وفقا لمعايير الجودة، ولذا لن يجدونه وفقا لمعاييرهم إلا مع الشركات

الأجنبية التي تكون الوحيدة القادرة على تلبية الطلب السياحي وتعبئة عوائد السياحة نحو بلدانهم.

١٠- وتوجد العديد من هذه للشركات في مصر سواء كانت شركات سياحية **Tour Operator** أو شركات الفنادق أو شركات الطيران أو شركات الملاحة أو حتى المطاعم ومحلات الساندوتش **Pizza Hut** **Wimpy & Kentucky** واسم هذه الشركات وحده كاف لتسويق منتجهم بدون ISO، كمثال للشركات السياحية **Tour Operator** شركة **Thomas Cook** الإنجليزية الأصل - والتي حققت مبيعات وأعمال واسعة بداية من عام ١٨٥١ في العالم كله ونجحت خلال عمرها ليس في تسويق إسمها فقط، بل في تسويق المقاصد السياحية التي ترغب شركات الطيران والفنادق في تسويق نفسها بتلك المقاصد وهي للرحبة في إنجلترا التي لها سياسة خاصة في تسويق بعض الأماكن السياحية المميزة في العالم، ولها إتصالات بشركات الفنادق والملاحة الكبرى ويعمل لديها أكثر من ٦٥٠٠ فرع في جميع أنحاء العالم، وهي توفر وسيلة النقل والإقامة لتقدم رحلة شاملة **Package Tour** وهي تنظم الرحلات وتبيعها، وليست الوحيدة، بل يوجد أيضا شركة **American Express** كمثال لشركات الطيران **British Air Ways** ولها سمعة جيدة نتيجة إرتفاع مستوى الخدمات المقدمة منها لكل راكب عدة خيارات لمن يسافر على متن طائراتها بل وتحسن من خدماتها ونظمها فنجده مثلا أن **British (BA)** تحاول القيام برحلات معينة خصيصا لمن يخافون من رحلات الطيران أو من لهم ظروف نفسية معينة خاصة نحو الطيران، أي أنها كأي شركة طيران كبرى تنظم أحيانا رحلات شاملة وشعارها **The World Eavarite Air Line**.

١١- وأيضاً كمثال لشركات الفنادق يوجد الكثير من **Holiday Inn** **Marriaut**، **Hilton**، **Sheraton** وتعتبر سلسلة **Sheraton** من أضخم هذه الشركات فهو نفسه ليس إلا فرعاً لشركة كبرى تسمى **Star Wood Preferred Guest** والتي تضم حوالي ٥٥٠ فندقاً في أكثر من ٦٠ دولة بالإضافة إلى ١٠٠ منتجع في جميع أنحاء العالم.

1- Sheraton Hotels & Resorts

إزدهار ظاهرة السياحة من بعد الحرب العالمية الثانية واستخدام وسائل النقل الجوي في الأغراض السلمية؟ وأين نحن من هذه الصناعة بكل التكنولوجيا المتطورة لأنشائها، حتى الآن لم نستطع إنتاج جناح واحد من أي طراز ليلحق في سماء العالم.

١٢- الشركات دولية النشاط على مستوى شركات الطيران:

لقد بدأت التحالفات في صناعة النقل الجوي من قبل شركات الطيران لإنشاء شركات دولية النشاط في قطاع النقل الجوي في إطار موجة التكتلات التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بهدف رفع مستوى الخدمات فيما بينهم لتوجيه الحركة الجوية في العالم وتحقيق أعلى مستوى من الربح.. (٣)

ولعل أهم التحالفات بين رؤوس الأموال المستثمرة من قبل الشركات دولية النشاط في هذا القطاع لإنشاء ناقل أعظم Mega Carrier هي تلك التي أوردتها (Pat Hanton-1999) وقد تم تلخيصها في الجدول (١/١) التالي:.. (٤).

2- Westin Hotels & Resorts

3- The Luxury Collection

4- W Hotels

5- Caesar World

6- Four Points Hotels by Sheraton.

سلسلة شيراتون تضم الفنادق والمنتجعات للخدمات وتسهيلات لاتقارن بل أنه يتبع ما يعرف بسلسلة Four Points وسواء سلسلة شيراتون أو حتى السلسلة التي نتجت عن شيراتون تخدم رجال الأعمال وأعمال المؤتمرات، وللشيراتون أكثر من فندق في مصر، الاسكندرية، القاهرة، شرم الشيخ، الفردقة. ١٢- وفي إطار هذه التحالفات، نقدم للقارئ أكثر من مثل لتحالفات كبرى لشركات دولية النشاط على مستوى شركات الطيران وعلى مستوى منظمي البرامج السياحية وتترك له إمكانية أن يطرح سؤال بريننا أين نحن (أي الدول الضعيفة على خريطة السياحة العالمية من هذه التكتلات العملاقة) في عالم النقل الجوي الذي كان بمثابة النقطة الكيفية نحو

م	الشركة الرئيسية في التحالف	الشركات الزمعة في التحالف	النسبة المئوية للمشاركات في رأس المال المشترك (%)	سنة التحالف
	Air France	Air Afrique	٪١٠.٠	١٩٩٢
		Air Caledonie	٪٢.٧	١٩٦٨
		Air Gabon	٪١١.٢	١٩٥٥
		Air Madagascar	٪٣.٥	١٩٦٣
		Air Mauritius	٪١٢.٨	١٩٦٧
		Austrian	٪١.٥	١٩٨٨
		Cameroon Airlines	٪٣.٦	١٩٧١
		Middle East Airlines	٪٠.٩	١٩٤٨
		Tunis air	٪٥.٦	١٩٤٨
	British Airways	Air Liberte	٪٧.٠	١٩٩٦
		Air Mauritius	٪١٢.٨	
		Deutsche BA	٪١٠.٠	١٩٩٢
		Qantas	٪٢.٥	١٩٩٣
		TAT European	٪١٠.٠	١٩٩٢
	Delta	Aero Peru	٪٣.٠	١٩٩٦
		SIA	٪٢.٧	
		Swissair	٪٤.٥	١٩٩١
	KLM	ALM Antillean	٪٤.٠	١٩٩٧
		Braathens	٪٣.٠	١٩٩٦
		Kenya Airways	٪٢.٦	١٩٨٧
		KLM UK	٪١٠.٠	-
	Lufthansa	DHL International	٪٢.٥	١٩٩٣
		Lauda Air	٪٢.٠	١٩٩٢
		Luxair	٪١٣.٠	١٩٨٩
		Austrian	٪١.٠	١٩٩٧

١٩٨٩	٪١٠٠	Austrian	Swissair	٦
١٩٩٧	٪٣٣,٧	Cargolux		
١٩٨٩	٪٣,٠	Delta		
١٩٩٥	٪٤٩,٥	Sabena		
١٩٩١	٪٠,٦	SIA		
١٩٩٦	٪٤,١	Ukraine International		

المصدر: (Pat Hanlon- 1999)

كما ظهرت مجموعة أخرى من التحالفات والتكتلات العملاقة فيما بين شركات الطيران دولية النشاط، وأهمها هي (تحالف عالم واحد، وتحالف

ستار، وتحالف سكاى)، والجدول التالي (٢/١) يوضح هذه التكتلات العملاقة وشركات الطيران الدولية المكونة له.

جدول (٢/١)

يوضح أهم التحالفات العملاقة للشركات دولية النشاط في قطاع النقل الجوي(*)

م	اسم التحالف الصلات	الشركات المتحالفة
١	تحالف عالم واحد "One World"	<ul style="list-style-type: none"> المخطوط الجوية البريطانية BA المخطوط الجوية الأمريكية AA المخطوط الجوية الكندية AC المخطوط الاسترالية الكندية QF المخطوط الجوية الفنلندية AY المخطوط الجوية التشيلية LA خطوط أبيريا الأسبانية IB
٢	تحالف ستار "Star"	<ul style="list-style-type: none"> المخطوط الألمانية LH المخطوط الاسكندنافية SK المخطوط الفايلاندية TG المخطوط المتحدة UA المخطوط البرازيلية RG المخطوط الكندية AC خطوط الاسترالية AN خطوط النيوزيلندية NZ خطوط اليابانية JAL
٣	تحالف السماء "Sky"	<ul style="list-style-type: none"> المخطوط الجوية الفرنسية AF المخطوط الجوية الأمريكية AA المخطوط الجوية المكسيكية المخطوط الجوية الكورية

المصدر : المجالس القومية المتخصصة، دورة (٢٦)، ٢٠٠١/٢٠٠٠.

(*) الجدول من تصميم الباحث إستنادا لعدد من الأبحاث والدراسات والتقارير أهمها دراسة المجالس القومية المتخصصة الدورة السادسة والعشرون، ٢٠٠١/٢٠٠٠.

هذا بالإضافة لوجود مجموعة من اتفاقيات الشراكة Partnerships بين شركات الطيران العالمية لتكون محالفات دولية الأنشطة، والشكل (٣/١)

التالي يوجز بعض من أهم الاتفاقيات للشراكة التي تمت بين شركات الطيران.

جدول (٣/١)

اتفاقيات الشراكة العالمية بين شركات الطيران

Lufthansa	-----	United Airlines						
Delta Airlines	-----	Singapore Airlines	-----	Swissair				
British Airways	-----	US Air	-----	Quantas	-----	TAT	-----	Deutsche
American Airlines	-----	Canadian Airlines Int.						
Air France	-----	Continental Airlines	-----	Sabena	-----	Air Canada		
KLM	-----	Northwest Airlines						

Source: (Tribe, J. - 1996).

(١/٢) الشركات دولية النشاط على مستوى الفنادق: من أهم الشركات دولية النشاط في قطاع الإقامة نجد (فرنسا) "Club Mediterranean"، ومجموعة "Forte" من (المملكة المتحدة)، ومجموعتي

"Sheraton" و "Westin" من (الولايات المتحدة الأمريكية) والجدول التالي (١/٢) يوضح قائمة بأهم وأكبر سلاسل الفنادق التابعة لشركات دولية النشاط في قطاع الإقامة طبقاً لتصنيف الكتاب السنوي العالمي لصناعة السياحة.. (٥)

جدول (١/٢): تحالف فنادق دولية النشاط (١٩٩٤)

ترتيب (١٩٩٤)	اسم التحالف دولي النشاط	الإدارة الرئيسية للشركة (البلد الأم)
١	Hospitality Franchise System	الولايات المتحدة الأمريكية
٢	Holiday Inn Worldwide	الولايات المتحدة الأمريكية
٣	Best Western International	الولايات المتحدة الأمريكية
٤	Accor	فرنسا
٥	Choice Hotel International	الولايات المتحدة الأمريكية
٦	Marriott International	الولايات المتحدة الأمريكية
٧	IJJ Sheraton Corporation	الولايات المتحدة الأمريكية
٨	Hilton Hotels Corporation	الولايات المتحدة الأمريكية
٩	Forte PLC	إنجلترا
١٠	Carlson / Radisson / SAS	الولايات المتحدة الأمريكية
١١	Promus Cos.	الولايات المتحدة الأمريكية
١٢	Hyatt Hotels / Hyatt International	الولايات المتحدة الأمريكية
١٣	Club Mediteranee SA	فرنسا
١٤	Inter-Continental Hotels	إنجلترا
١٥	Hilton International	إنجلترا
١٦	New World / renaissance Hotels	هونغ كونغ
١٧	Group Sol/Melia	إسبانيا
١٨	Westin Hotels /resorts	الولايات المتحدة الأمريكية
١٩	La Quinta Inns	الولايات المتحدة الأمريكية
٢٠	Societe du Louvre	فرنسا

Source: Somers R. Waters, Travel Industry World Yearbook, The Big Picture 1995-96,P.144.(Based on:WTO,1999.

١- المجموعة الألمانية للصناعات (Preussag):

وقد أنشأها بنك West Deutsche Lands Bank وهي تملك أكثر من ٩٠٪ من أسهم شركة هاباج لويدي السياحية العملاقة والتي تشمل (هاباج للسياحة، هاباج للطيران، هاباج للبواخر)، وتسهم شركة هاباج لويدي بنسبة الأغلبية ٨٠٪ بالمشاركة مع السكك الحديدية الألمانية ٢٠٪ في الشركة القابضة للسياحة TUI "Toristick Union International" والتي تملك بدورها أسهم عدد من الشركات المنفذة للبرامج والخدمات السياحية في الدول المستقبلية للسياحة (Host Country)، وقد بلغ عدد هذه الشركات السياحية ١٤٢ شركة سياحية في عدة دول مختلفة ومنها مصر.

٢- تحالف شركة TUI الألمانية:

قامت شركة TUI الألمانية بتملك النصيب الأكبر في العديد من شركات الفنادق دولية النشاط وما يلحقها من فنادق وقرى سياحية معظمها بتمركز في الدول المستقبلية الحركة السياحية من بلدان أوروبا، كما قامت الشركة بإنشاء وتملك وسائل النقل الخاصة بانتقالات عملائها في البلدان السياحية المستقبلية

كونكورد للطيران (٩٠٪) + لوفتهانزا

(١٠٪).

• نيكمران للسياحة (٩٠٪) + كارشتاد

(١٠٪).

ويهدف تحالف C&N إلى إنشاء مجموعة مؤثرة قادرة على فرض سيطرتها على جزء كبير من الحركة السياحية من دول الاتحاد الأوروبي.

وبالتطبيق على مصر:

• نجد شركة TUI الألمانية تملك نسبة الأغلبية

٥١٪ في واحدة من أهم الشركات السياحية في مصر

وهي شركة (ترافكو).

• دخلت شركة نيكمران-Necker "NUR"

mann شريكاً بالأغلبية مع شركة (بلوسكاي

للسياحة) المصرية.

وأخيراً، يمكننا أن نخلص من هذه الدراسة بسؤال

محوري:

هل يمكن إذاً أحكارية الشركات الكبرى لتسويق

السياحة الدولية، وسيطرتها على الإنتاج السياحي في

مصر من خلال شراء أو استثمار أو إدارة الشركات

السياحية للقطاع العام والخاص، من اعتبار صناعة

السياحة من الصناعات التي تسهم في تحقيق تنمية

حقيقية في مصر؟

المراجع:

- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الثالث، الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠٠١.
- دلال عبد الهادي، دراسات في أساسيات السياحة، طبعة معدلة، الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٠.
- دلال عبد الهادي، إقتصاديات صناعة السياحة، الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، ٢٠٠١.
- محمد عبد الرحمن حجازي، إقتصاديات السياحة والفنادق، بدون، القاهرة، بدون، ٢٠٠٠ ص ٨.
- رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية، تقرير عن صناعة السياحة المصرية في عصر العولمة، الدورة ٢٦، ٢٠٠٠/١/٢٠ ص ١١ وما بعدها.

المراجع الأجنبية :

تصميم الجداول للباحث، مصطفى أحمد، كلية السياحة، جامعة المنوفية.

- Hanlon p., Global Airline, 2nd e, (Oxford: Butter warth - Ueinemann), 1999, p.p:234-235.
- W.T.O., International Tourism A. Global Perspective, (Uadrid : W.T.O) 1999, p.77.
- Samersel R.Waters, Travel Industry World year book, The Big Picture 1005.96, p.144 (Bosedon : W.T.O) 959.

الهوامش

- (١) رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية، تقرير عن (صناعة السياحة المصرية في عصر العولمة)، الدورة ٢٦، ٢٠٠٠/١/٢٠، ص ١١ وما بعدها.
- (١) Hanlon, P., Global Airline, 2nd ed., (Oxford: Butterworth-Heinemann), 1999, P.P: 234-235.
- (١) W.T.O., International Tourism : A Global Perspective, (Madrid: W.T.O) 1999, p.77.
- (١) محمد عبد الرحمن حجازي، إقتصاديات السياحة والفنادق، بدون، القاهرة، بدون، ٢٠٠٠ ص ٨.
- (١) رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، مرجع سابق، ص ٨ وما بعدها.

التعليم المصري بين التبعية والاستقلال

د. فائق علي (*)

العشر الذي وضعنا فيه الدول الكبرى، ونبدأ في وضع النظريات والتحليلات التي تدين الآخر، ونسبنا أو تناسبنا في خضم كل هذه التحليلات أن ننظر إلى أنفسنا، ماذا فعلت القوى السياسية الوطنية والمجتمع المدني إزاء كل هذه التحولات. هل بالفعل استطاعت دولنا النامية أن تأخذ موقفا موحدا تستطيع فيه أن تقول لا لسياسات الدول الكبرى. هل استطاعت هذه الدول أن تخلق لنفسها مكانا أي إن كان حجم هذا المكان في وسط هذه الأحداث؟ هل بالفعل الاستعمار بكل معانيه التقليدي (العسكري) أو الجديد والمتجدد دائما هو المشوّل الوحيد عن تأخرنا وتبعيةنا؟ وماذا قدمت القوى السياسية الوطنية لشعوبها من أجنحة بديلة أو سياسة وطنية تلتف حولها الجماهير، وتبناها المثقفون ومؤسسات المجتمع المدني في هذه الدول. وهل شجع الاستعمار والعولمة وجد معارضات أو سياسات مناهضة له في هذه الدولة كما حدث في سياتل بالولايات المتحدة والتي هي بؤرة الاستعمار. والسؤال المطروح الآن ما هو وضع التعليم وقد خلع الاستعمار برقع الحياء المتمثل في المعونات، ويعود لكشف عن أنيابه، ليسترجع الشكل العسكري

ترددت كثيرا قبل أن أكتب حول موضوع المعونات الخارجية ومدى تأثيرها على التعليم، على الرغم من أنها ليست المرة الأولى التي أكتب فيها عن التبعية التعليمية ففي كل مرة أبحث حول الموضوع، يكاد الحماس يلهثمني وأنا أعيش كل يوم لأشاهد عن قرب مدى تغير السياسة التعليمية وتوجهها الصريح نحو سياسات الدول المانحة، وبطبيعة الحال أن أكثر هذه المنح - سواء كانت منحاً لا ترد أو قروضا - من البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية، شاهدت الكثير وعانيت أكثر من كثرة التحليلات. ولكن بعد مرور سبع سنوات من التوقف عن البحث وقد توهمت أنني وضعت يدي وتفهمت ايدولوجية العون، انتابني القلق والتخبط في آن واحد هل هذه المرة سيكون عوناً أم استعماراً عسكرياً. فالأمور أصبحت واضحة وضوح الشمس فالآن العراق وغدا من؟؟ فكثيراً ما تكلمت دول العالم الثالث حول قضايا الاستعمار والإمبريالية، النظام العالمي الجديد والتبعية وأخيراً العولمة، وفي كل مرة تلمن دول العالم المتقدم الذي يضع أمانات كل التعقيدات، وما علينا نحن العالم الثالث إلا أن نلبس عباءة المستعمر، ونعني حفظنا

(*) باحث بالمركز القومي للبحوث التربوية.

التقليدي بجانب المعونات وهنا تكون المعونات المقدمة من الدول المتقدمة الأخرى شبه إجبارية. وبالفعل بدأت الدول الكبرى والنامية على حد سواء تقديم فروض الولاء والطاعة وإثبات حسن النوايا، والذي دائما يكون التعليم هو كبش الفداء.

لماذا التعليم؟

ترتبط النظرية النقدية بين العلم التربوي ونظرياته المختلفة، وبين المصالح الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فالمعرفة العلمية تنشأ وتتكون اجتماعيا، وترتبط بالمقاصد والغايات الإنسانية، والمعرفة المدرسية هنا تعكس اهتمام مصالح طبقة معينة والتي تنعكس بدورها في اختيار المناهج التي عادة ما تكون لصالح الثروة والسلطة (١).

كذلك فإن المعرفة التي تقدم للتلاميذ قد يصعب ملاحظتها مباشرة، بل يمكن ملاحظتها كوسيط بما تقتله من تناقض اجتماعي بالإضافة إلى الوحدة الاجتماعية نفسها (٢)، ومن ثم فإن المدرسة النقدية في التربية تسعى في المقام الأول إلى تحرير الإنسان من القهر التربوي والاجتماعي؛ حيث تهتم بدراسة مواقف الفئات الاجتماعية المتهورة في المجتمع حيث تسود علاقات القوى والسيطرة، كذلك فهي تهتم بوضع إقراضات عن كيفية تشكيل هؤلاء المتهورين لمعرفة تتناسب مع أكثر أبعاد ثقافتهم الطبقية. بالإضافة إلى ارتباطها بأسلوب واقعي بين المعرفة والعقل الانساني وبين الرموز الراديكالية للماضي والمستقبل في أسلوب لا يفجر تشيؤ الانسان في المجتمع الحالي فحسب، بل يمسك أيضا بترتيب الرغبات المتطلعة إلى مجتمع جديد، وأشكال مختلفة للعلاقات الاجتماعية (٣) داخل المجتمع المحلي من جهة والمجتمع العالمي من جهة أخرى. فالسلطة دائما متعددة الأوجه، وتأخذ ممارستها أشكالا مختلفة مما يهيئ للدولة الاستحواذ بالنصيب الأكبر من السلطة، وقد تكون أحد هذه الميكانيزمات عن طريق المعرفة، فالسلطة والمعرفة دائما في علاقة متلازمة حيث لا يوجد سلطة بدون معرفة، ولا توجد معرفة بدون سلطة (٤).

ويعتبر التعليم من أهم هذه الميكانيزمات التي

تعكس اهتمام مصالح طبقة معينة قد تكون الدولة أو تكون طبقات معينة قد تكون الدولة أو تكون طبقات معينة تملك زمام الأمور داخلها (٥) ليؤسس سلطة هذه الطبقة. إلا أنه يمكن القول إن مجتمعات العالم الثالث والتي خربت الاستقلال حديثا تتمثل السلطة فيها في جهاز الدولة المؤسسي، والذي يكون في المقام الأول السلطة العسكرية، والتي تحاول أن تفرض سيطرتها على الشعب من خلال الإصلاحات البنوية في المجتمع وعلى رأسها الخدمات الأساسية من تعليم وصحة (٦). وينطلق فوكو من هذه النظرة إلى رؤية أكثر عمقا حول فكرة السلطة أيما كانت طبيعتها. وتختلف رؤية فوكو إلى السلطة حيث يرى أنها ليست سلطة مركزية في يد فئة معينة تهيمن على فئة أخرى بل تأتي في شكل ممارسات (٧)، ويتفق بولانتزاس مع هذه الرؤية حيث يؤكد على أن السلطة ليست بالضرورة هي سلطة الحكومة أو الدولة حيث إنها ظاهرة تمس المجتمع، وهي هنا نقطة التقاء وتساكب لعلاقات قوى متعددة غالبا ما يجد بعضها البعض إلى درجة تصل إلى حد التوازن السليبي لصالح قوة اجتماعية على حساب قوى أخرى. ومن الصعب عزل السلطة عن جهاز الدولة، ولكن يمكن القول إنه على الرغم من كونه مصدرا لكل الأفعال فإنه أيضا متأثر برود الأفعال التي تواجهه سواء كانت ردود فعل داخلية أو خارجية (٨). وهنا تختلط فكرة مزاوله السلطة بالممارسات نفسها، وأن التنظيم الاجتماعي لا يدار بواسطة العقلانية بل يدار بفكرة السلطة، ومن ثم يكون عليها ما يسمى بفرض السوية بمعنى الفصل بين ما هو عادي وما بين هو غير عادي، ما بين هو سوي، وما بين هو غير سوي، بين الهامشي، وبين المركزي (٩).

ويخرج فوكو من فكرة السلطة بأن المجتمع الذي يسمح بحبس المجانين أو عزل المرضى أو الزج بالأفراد في السجون ما هو إلا مجتمع يعمل لخدمة الطبقة الحاكمة (١٠)، والسلطة أيضا ترتبط بميدان الممارسات الطبقة وما بها من علاقات والذي يعني صراع الطبقات. وهذا يضر في جوهر انعكاس أن بنية هذه المجتمعات تتركز أساسا في سبيل تحقيق هذه المصالح

ويخرج فوكو إلى أن هناك ثلاث نماذج من العلاقات السلطوية وهي:

١- العلاقات القائمة على مقدرات الأمور.

٢- علاقات الاتصال.

٣- علاقات السلطة.

ويذهب فوكو إلى أن العلاقات القائمة على مقدرات الأمور أو ما أطلق عليها المقدرات الموضوعية لا تستطيع أن تعمل من غير أن تعتمد على «علاقات اتصال»، وهذا يتم على المستوى المعلوماتي أو تقاسم الوظائف والمهام. ومن غير أن ترتبط أيضاً «بعلاقات قوى» من حيث فرض المهام، أو ضرورات تقسيم العمل. أما علاقات الاتصال فتتقوّم بالضرورة على أنشطة غائبة، نظراً لضرورة ضبطها وتوجيهها. كما أنها لا تخلو من آثار سلطوية، بنفس القدر الذي تؤثر فيه على عناصر الميدان الإعلامي. هذا بجانب النشاطات الأخرى الموجهة بما يمكنها من إحداث التأثيرات المطلوبة. ويتم كل ذلك عن طريق أدوات التوجيه والإرشاد ونظم الضبط والانضباط والتقويم والربط، وهذه العلاقات علاقات تتصف بالتغير والتطور وفقاً لهيمنة نموذج على آخر على الميدان المطلوب تغييره (١٦). إلا أن هذا التقسيم لا يعني انعزال هذه العلاقات عن بعضها، وإنما هي في مجملها تتداخل وتشابك بحيث يمكن القول بأن كل مدرسة تعتبر أداة بالنسبة للآخر، والذي يوضح دور المدرسة كنموذج تتضافر فيه المقدرات الموضوعية، وعلاقات الاتصال والسلطة.

والمدرسة هنا لا تشكل أداة للسلطة والهيمنة للطبقة الحاكمة داخل الدولة فقط بل أداة قمعية في يد الدول المتقدمة تحاول عن طريقها فرض آليات النظام العالمي لضمان بقاء دول العالم الثالث مصدراً للقوى العاملة، وحجس دائرة الفقر الخبيثة.

وقد لعب كل من الوفاق الدولي والحرب الباردة دوراً هاماً للحفاظ على توازن القوى العالمية المسيطرة، والتي كان العالم الثالث هو الورقة التي يلعب بها كل من القطبين للتأثير على الآخر؛ حيث سعت دول العالم للتوصل إلى حلول بديلة عن الحروب

في مقابل قدرة ومصالح الطبقات الأخرى (١٧)، والطبقة المسيطرة هنا تنشط في أجهزة الدولة بمقدار ما تتجسد في النهاية أيديولوجيتهم المسيطرة، ومن ثم فإن هناك تمايزاً بين التحرك بقوانين ومراسيم جهاز الدولة القومي، وبين التحرك بواسطة الأيديولوجية المسيطرة عبر أجهزة الدولة الأيديولوجية، والتي تعتبر المدرسة أحد هذه الأجهزة التي تتجسد سيطرة الطبقات الحاكمة وفرض أيديولوجيتها (١٨).

وتقتد هذه الرؤى لتحليل أدوار المؤسسات الاجتماعية المختلفة لتشمل مقلتها بالتبعية المؤسسة التعليمية والتي يرى جرامشي أن طبقة التعليم أو سيطرة طبقة اجتماعية على أخرى مثلها في ذلك مثل السيطرة الدولية Hegemony (١٩)، حيث تسيطر الطبقات الأعلى على معتقدات الطبقات التابعة لها من خلال أيديولوجيتها، وتعمل والحالة هذه على بقاء الأوضاع كما هي عليه. وهنا تكون آراء وجهات نظر هذه الطبقات شرعية ومقبولة وطبيعية لدى الطبقات التابعة لها. ويقول آخر تعتقد الطبقات الأدنى «المروسة» بأن معتقدات الطبقة الحاكمة هي الحقيقية حتى ولو كانت ضد اهتماماتهم، وهنا تبدأ الطبقات التابعة في الاعتقاد والإيمان بأن البرجوازية، أو الطبقات العليا من الطبقة المتوسطة هم وحدهم القادرين على الإمساك بمقاليده الحكم (٢٠).

ويرى فوكو أن هذه السلطة ليست مستحدثة، وإنما هي موروثة عبر التاريخ، والتي يطلق عليها السلطة الرعوية، والتي كان رجال الدين يسكون بكل مقاليدها بغية تخليص النفوس لتسليمه إلى العالم الآخر، وبالتالي فهي التحكّمة من خلال طقوس الاعتراف والذي من خلاله يمكنهم التوصل إلى إراحة الضمائر والاطلاع على خباياها. ويختلف الأمر فقط في شكل السيادة، وإنما يكون المبدأ هو الهبة والنذر. ومنذ القرن الثامن عشر بدأ الصراع بين الدولة ورجال الدين للاستحواذ على هذه السلطة، وبالتالي بدأت تفرض سيطرتها من خلال المؤسسات التنظيمية المختلفة بدءاً من المدرسة وانتهاءً بجهاز الشرطة (٢١).

عرف باسم «الشمال والجنوب: برنامج من أجل البقاء»، والذي مثلته لجنة دولية ضمت بين صفوفها ثمانية عشر من رواد الفكر التنموي من دول الشمال (الدول الصناعية الكبرى) ودول الجنوب (الدول النامية في العالم الثالث)، في محاولة لوضع حلول من منظور دولي شامل.

وقد رأى التقرير أن الهدف الأول للتنمية هو إشباع ما تصبر إليه النفوس والمشاركة الخلاقة في استخدام ما لدى الأمم من طاقات إنتاجية والانتفاع بكامل قواها البشرية، والتخلص من فكرة وجود دول متقدمة ودول متخلفة حيث أن التطور التكنولوجي والاقتصادي في الشمال لم يبلغ منتهاه بعد. كما أشار التقرير إلى أن سياسات التنمية التي دأبت على استهداف الزيادة في مجموع الإنتاج الكلي ينبغي عليها أن تُعدل وتُكمل بحيث يظفر المجتمع بتوزيع أكثر عدالة للدخل مع مراعاة توفير الاحتياجات الأساسية لأفقر الطبقات، وضرورة التعجيل بتهيئة فرص العمل لأفرادها، وألا تُفرض على الدول المتخلفة أساليب إنتاج تحكم على قطاع كبير من قواها العاملة بالبطالة.

كذلك رأى التقرير أن القضاء على الفقر والمجوع، وإقامة نظام اقتصادي دولي أكثر عدالة وأعلى كفاءة يتطلب تغييرات هيكلية أساسية في نوعين من الأسواق: وهي أسواق تقوم فيها الدول النامية ببيع المورد - توريد مواد خام ومصنوعات وأيدي عاملة وأسواق تلجأ إليها طالبة رأس مال وفنون إنتاج. كما رأى أن لب القضية اليوم ليس فيما يقدمه العون الخارجي، وإنما في تحقيق تغييرات جذرية في الاقتصاد العالمي يجعل الدول النامية قادرة على الاعتماد على الذات، بل إن دول الشمال في حاجة ماسة إلى مثل هذا التغيير الاقتصادي حتى تستطيع أن تزامن ازدهارها في المستقبل، وذلك نظراً لطبيعة علاقتها بالجنوب من روابط اعتماد متبادل (٢١).

كذلك فقد ظهرت بجانب هذا التقارير بعض من وجهات النظر المؤيدة والمعارضة للعون الخارجي، والتي مثلت تيارين أساسيين: هما التيار الراديكالي والذي

العسكرية تدعّم بها عمليات السلام وتضع حداً لهذا الدمار والذي لا يمكن أن يتحقق فقط من الانفصاليات السياسية والاقتصادية بل إنه من الضروري أن يؤسس على التماسك الفكري والأخلاقي لشعوب العالم (١٧)، ومن ثم فقد عملت هذه الدول على إنشاء الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة التي تحصر جميعها وفقاً لمواثيقها على بث السلام والتعاون في العديد من المجالات التي تعالج القضايا الدولية المختلفة (١٨).

وقد اشتملت منظومة الأمم المتحدة على منظمات متخصصة مثل منظمة اليونسيف لمعالجة الأطفال النكربين من جراء الحرب العالمية الثانية، وبرنامج الغذاء العالمي، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين وتشغيلهم، وغيرهم من المنظمات التابعة للأمم المتحدة، كما ارتبطت بالأمم المتحدة منظمات أخرى متخصصة منفصلة ذاتياً إلا أنها تعمل مع الأمم المتحدة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، والذي يتولى التنسيق بينها، وهي ثلاثة عشر منظمة منها: منظمة العمل الدولية، منظمة الأغذية والزراعة، واليونسكو، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، المؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق النقد الدولي وغيره من المنظمات المتخصصة (١٩).

إلا أن هذه المنظمات الدولية وعلى الرغم من حسن النوايا المرتبط بإنشائها لم تستطع السير على ما قُدر لها، حيث لعبت أيضاً القوى الكبرى فيها دوراً من الهيمنة والسيطرة بما لها من أسهم وأرصدة في هذه المنظمات والمؤسسات الدولية على حد سواء. كما حدث في منظمة اليونسكو - الأمر الذي سيوضحه البحث فيما بعد - مما جعل العون الخارجي سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف مرهوناً منذ البداية بأغراض سياسية واقتصادية لخدمة الأوضاع العالمية المختلفة والتي تخدم دول العالم المتقدم (٢٠). الأمر الذي يجعل من الصعب الحكم على الأغراض الحقيقية وراءه والتي جعلته من أكثر الموضوعات تعقيداً، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من النظريات والآراء التي تناقش مدى جدية وفعالية العون. ومن أشهر هذه المناقشات ذلك التقرير الذي

المحارجي، حيث أنه يؤدي إلى انخفاض المدخرات الوطنية والاستثمار، وبالتالي فهو يرفع معدلات ناتج رأس المال، وذلك لأنه يعد من ظهور طبقة العمال الوطنية، وهكذا فإن النقاد الراديكاليون يؤكدون على عناصر التنمية الاجتماعية والسياسية على مستوى العالم، في مواجهة ما يسمى بالمذهب الرسمي لأجهزة التنمية ولكن كثير من مراكز دراسات التنمية التي مازالت ترك على تحليل العوامل الاقتصادية والتكنولوجية (٢٥)؛ ومن هنا تبدو أهمية العامل السياسي واضحة عندما نحلل شروط العون حيث يشكل العون العسكري أكثر من نصف العون المحارجي، ومن هنا الجانب تدعم الجهات المانحة كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ووكالة التنمية الأمريكية، الإطار الدولي والوطني القائم للعالم الرأسمالي، والذي تبلوره سياسات هذه الجهات المانحة، وتأكيدا على مبادئ العمل الحر، أو ميكانيزمات السوق، وعلى احترام الملكية الخاصة والوطنية والملكية الأجنبية بصفة خاصة (٢٦).

وفي مقابل هذا التيار ظهر تيار آخر وهو التيار اليسيني المحافظ، والذي يرى أن هناك ما يعرف باسم دائرة الفقر الخبيثة، التي لا تستطيع الدول الفقيرة أن تخرج منها بجهودها الذاتية، كما أن هناك فجوة كبيرة بين الدول الفقيرة، والدول الغنية، ولكن هذه الدائرة الفاسدة ما هي إلا مبرر غير منطقي، حيث أن الدول الصناعية قد تحررت من فقرها بدون مساعدة خارجية لها وزنها.

كما يؤكد بعض النقاد المحافظين بقوة على الحاجة إلى الحفاظ، وتوسيع مدى السيطرة الرأسمالية، وخاصة بالنسبة للدوليات المتحدة الأمريكية، والذي يخلق الحاجة إلى الاهتمام بالعالم الثالث، وخلق سياسات جديدة أكثر فعالية لضمان وجود منافذ لأسواق الدول لمخمة المصالح الاقتصادية العالمية (٢٧).

وفي مواجهة هذه الرؤى المتعارضة للعون، تظهر رؤى أخرى تفرض فكرة الاستعمار الجديد حيث ترى أنها من الأفكار التي يعثرها كثير من الشك، حيث ترى أن هذه الدول الرأسمالية يمكنها أن تغزو ما وراء

ينظر إلى العون على أنه من الوسائل التي تقوم الدول الرأسمالية الكبرى بإبقاء الدول الفقيرة في حالة من الاعتماد عليها، وتقف ضد التغييرات المطلوبة لبنائهم ونظامهم الاجتماعي والسياسي، وهي بهذا تبطن من عملية التنمية في الدول الفقيرة في الوقت الذي تؤمن الدول الغنية مصالحها عن طريق تملك المواد الخام، والأسواق، وفرض الاستثمارات الراجعة، كذا فهي تقوم في نفس الوقت بتدعيم أو توسيع قبضتها السياسية على الجزء الأكبر من العالم (٢٨) الأمر الذي أوضحه تقرير بيرسون - أن التوصيات التي وضعت بخصوص العون المقدم من الولايات المتحدة على سبيل المثال تتمشى في المقام الأول مع المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية، وبصفة خاصة من واقع الرغبة في تقليل الضغوط المتصاعدة على ميزان المدفوعات، كما أوضح التقرير أن عمليات البنك الدولي خلال العالم الأول لتولي مكنمارا كانت تعمل في جزء كبير منها على تمويل المؤسسة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية (٢٩)، ففي عام ١٩٨٧ وصلت مديونية الولايات المتحدة الأمريكية إلى ١٦٠ بليون دولار، الأمر الذي أدى بالولايات المتحدة إلى رفع أسعار فائدة ديون العالم الثالث لتعويض الخسائر المترتبة على عدم تسديد دول العالم الثالث لديونها، وحتى تستطيع جذب التمويل اللازم من المناطق التي حققت وفرة نقدية، وتتصل هذه الحقيقة بالميزان التجاري للدول الفقيرة، والذي يعتمد بشكل أساسي على ما تستورده الدول الصناعية الكبرى، حيث أن صادرات العالم الثالث من دول العالم المتقدم عبارة عن سلع التكنولوجيا العليا، والتي تدر العملة الصعبة اللازمة لعمليات التنمية، الأمر الذي يشدد الوثائق على دول العالم الثالث من قبل الدول الصناعية الكبرى عن طريق النظام المالي النقدي العلمي، ولكن رفع معدلات الفائدة يؤدي على المدى البعيد إلى خنق النمو الاقتصادي ليس في العالم الثالث لحسب بل في العالم بأسره (٣٠).

ويرى الراديكاليون أيضاً أن معدلات التنمية في دول العالم الثالث يتناسب عكسياً مع معدل العون

بالانجياهاات المناسبة للعمل والمواطنة من ناحية أخرى(٣٥).

وكان من الطبيعي أن تتكفل الدولة بتسويل التعليم لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، إلا أنها وجدت نفسها في مأزق التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية والذين يصعب فصلهما حيث تعتمد التنمية الاقتصادية في المقام الأول على المعرفة الفنية والمهارات وكفاءات من مستويات تعليمية تستطيع أن تلبي احتياجات سوق العمل الوطني، والتي تعتبر بدورها الطريق الرئيسي إلى التنمية الاجتماعية(٣٦) إلا أنها تعاني من قلة الإمكانات التي تستطيع معها تنمية هذه الموارد البشرية نتيجة لأوضاع الميزانيات العامة والالتزامات المالية المتراكمة عليها(٣٧)، كذلك تزايد سرعة النسب المخصصة من الميزانية العامة للنفقات الجارية، وتزايد خدمة الدين الخارجي، تجددت الدولة نفسها عاجزة عن الوفاء بمتطلبات التعليم، بل تضطر إلى خفض النفقات المخصصة للتعليم(٣٨).

ومصر - كدولة نامية - حاولت بعد استقلالها أن تتحمل مسؤولية التعليم الدولة(٣٩) بدون اللجوء إلى أي عون خارجي. في بادئ الأمر باعتبار أن التعليم هو البعد الرابع للسياسات الأجنبية، والتي تميز بين اختلافات الأشكال الكولونيالية المختلفة(٤٠)، إلا أن الأزمة الاقتصادية من جراء الحروب التي خاضتها مصر (كما صورها النظام السياسي آنذاك) وانتهاجها سياسات اقتصادية وسياسية جديدة بدأت أزمة تمويل التعليم تأخذ طريقها، الأمر الذي أدى إلى البحث عن منافذ جديدة لتمويل التعليم، وكانت هذه المنافذ متمثلة في دور الرأسمالية الوطنية، والعون الخارجي سواء كان عوناً ثنائياً أو متعدد الأطراف من المنظمات والمؤسسات الدولية، والتي كانت هي الأخرى تنظر إلى التعليم في الخمسينات والستينيات باعتباره حرفة لا قاع لها، ومن الأفضل تركه للدولة لتتولاه بنفسها، وأن الحاجة الهامة لهذه الدول النامية هي تقديم الدعم لإمداد البلاد بالقوى العاملة العليا، وتوفير المهارات والخبرات والقيادات للحكومات في المجالات التي تعاني نقصاً(٤١)، الأمر الذي أوضحه تقرير بيرسون

البحار، وأن إحصاءات الاستثمارات بين الدول الرأسمالية بعضها البعض تفوق بكثير تدفقها إلى الدول النامية(٢٨)، وهو ما حدث لأوروبا في الستينيات، كذلك فهي تخفي ما تعانيه الدول النامية من اختناقات داخلية(٢٩) يحاول بها قياداتها إلقاء تبعة التخلف على الدول الرأسمالية(٣٠). ومن ناحية أخرى يرى أنصار هذا الاتجاه المؤيد للون أنه يساعد على تدعيم مفهوم وحدة العالم، (الكونية) كما أنها تعني في مضمونها جانب إنساني عقائدي إلى تقديم العون للفقير أو المحتاج(٣١).

وعلى الرغم من بروز هذه الإشكاليات المتعلقة بموضوع العون فإن العالم الثالث لم يستطع حل مشاكله بدون العون ولم يستطع الصمود طويلاً أمام الضغوط الخارجية لدحض أية عملية تنمية معتمدة على الذات، فقد شهدت مصر في أولى مراحل الثورة العديد من هذه الضغوط، والتي حاولت التصدي لها من خلال عدد من الإجراءات التي اتخذتها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، كالتأميم وقصير بعض الشركات، وبعض العون المتصل في القروض والنح والتي قد ساهمت الحرب الباردة إلى حد كبير في تحديد الجهات المانحة للون، والذي قد عكسته الخطة الخمسية الأولى من نجاح في تحقيق المرجو منها، إلا أن العوامل الخارجية بتعاون مع العوامل الداخلية استطاعت أن تقضي على التجربة بهزيمة يونيو ١٩٦٧(٣٢).

وقد انعكست الأوضاع السابقة على التعليم فقد تفجرت للدول حديثة الاستقلال أملاً وطموحات تعليمية للناس، ومن ثم فقد عملت على التوسع السريع في التعليم باعتبار أن التعليم العام هو الأداة التي يمكن أن تساعد أي دولة على تحقيق التغيرات الاجتماعية التي تتضمن تحقيق ديمقراطية التعليم والقضاء على تفاوت الفرص التعليمية(٣٣) من ناحية ومن أهم أولويات الثورة لجذب جماهير الشعب باعتباره الوسيلة الأساسية في مجتمعات ما بعد الثورة، والذي يتطلب بالتبعة تغيير ثوري في تحديد المعرفة وكيفية إعادة بناء الأشخاص وصهرهم داخل الدولة(٣٤) لخدمة أغراضها السياسية وتغذية الأطفال

عن الدور المعهري في التعليم وضرورة إحداث تغيير أساسي في السياسات التعليمية في هذه الدول، وفي طبعة وحجم العون الدولي للتعليم (٤٣)، والذي يعتبر صغيراً نسبياً بالمقارنة بالعون المقدم للتنمية، حيث يتراوح بين ٥٪ بالنسبة للعون المتعدد الأطراف، و١١٪ للعون الثنائي (٤٣)، كما أن العون المقدم - شأنه شأن العون المقدم للتنمية - قابل للنقصان (٤٤)، ومرتبطة بالمواقف السياسية بين كل من الدول المتلقية والدول المانحة (٤٥) والذي عادة ما يكون مشروطاً بقصر اختيار الدولة للأجهزة والخبراء على ما اختارته الدولة المانحة مقدماً (٤٦). وإزاء هاتين الأطروحتين حول أهمية العون الخارجي لسد العجز في تمويل التعليم، وبين محاولات الاعتماد على الذات فيه لضمان السيادة الوطنية، ظهرت ضرورة البحث عن طبعة هذا العون في مجال التعليم.

السياسة التعليمية الوطنية بين التبعية والاستقلال
ستحاول الدراسة في هذا الجزء تحليل المعونات الخارجية في مجال التعليم منذ ١٩٩١ - ١٩٩٠ في محاولة للكشف عن اتجاهات الجهات المانحة المختلفة سواء كانت معونات ثنائية بين مصر والدول المتقدمة، أو معونات من المؤسسات الدولية المختلفة من جهة، وإلى أى مدى استطاع النظام التعليمي خلال هذه الفترة الاعتماد على الذات، وكيف تحول من الاستقلال في رسم سياسته التعليمية إلى الاعتماد على الدول الأخرى لترسم وتحدد له الخطوات الواجب اتخاذها لتطوير التعليم في ظل المتغيرات العالمية. وعليه فسوف تتناول الدراسة بالتفصيل النقاط التالية:

- أثر المعونات الخارجية على التعليم الأساسي.
- أثر المعونات الخارجية على التعليم الثانوي بشقيه.
- أثر المعونات على تطوير المناهج التعليمية.
- أثر المعونات على المؤسسات التعليمية.
- أثر المعونات الخارجية على بناء السياسة التعليمية.

المعونات الخارجية للتعليم الأساسي:

حتى التعليم الأساسي في مصر باهتمام بعض الدول والهيئات الأجنبية، والتي سبق توضيحها في فصول سابقة. فقد تلقى التعليم الأساسي عونا في

١٩٧٢، من ألمانيا الديمقراطية (الشرقية)، وعونا آخر من البنك الدولي عام ١٩٧٧، ثم من الولايات المتحدة الأمريكية. ولبيان مدى إسهامات المعونات في تطوير التعليم الأساسي سيحاول البحث تحليل هذه المعونات. أعلن وزير التعليم في بيانه أمام مجلس الشعب في يناير ١٩٧٧، عن خروج أول دفعة من المدرسة التجريبية الموحدة، وأنه يجري متابعة الخريجين في المدارس الثانوية قهيداً للتوسع الأفقي في التجربة في بيئات مختلفة، لتعميمها بعد ثبوت نجاحها (٤٧). وفي ديسمبر ١٩٧٧، أعلن رئيس الوزراء في بيانه أمام مجلس الشعب، أن الوزارة تقوم بتجريب نظام التعليم الأساسي في ١٢٠ مدرسة للأخذ بهذا النظام الجديد (٤٨).

ومن الجدير بالذكر أنه قد تم الاتفاق بين وزارة التعليم والبنك الدولي في ١/٨/١٩٧٧، على إجراء بحث حول المهارات الأساسية في التعليم الابتدائي ومدى احتفاظ من يتكون المدرسة بها (٤٩). وكان البنك الدولي قد تقدم بصيغة المشروع في يوليو ١٩٧٧، وقد تم الموافقة على المشروع في ١/٨/١٩٧٧، وبدأ العمل في الدراسة الاستطلاعية في نوفمبر ١٩٧٧ (٥٠).

ويلاحظ من تاريخ عرض البنك الدولي للمشروع، وتاريخ توقيع الاتفاقية، وبداية العمل بالمشروع، أن فترة المشاورات التي تمت بين وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي والوصول إلى الصيغة التي تم بها تنفيذ المشروع هي ثماني عشر يوماً فقط؛ الأمر الذي يشير بدوره استفساراً: هل هذه الفترة هي بالفترة الكافية للأخذ بتطبيق مشروع تجريب التعليم الأساسي، والذي يهدف إلى تفسير نظام التعليم الابتدائي والإعدادي والذي يقضي بمد فترة الإلزام؟ هذا مع الأخذ في الاعتبار أنه قد ورد في بيان كل من وزير التعليم ورئيس الوزراء، في نفس العام (١٩٧٧) من محاولة تقييم تجربة المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر بشأن تعميم التجربة (٥١).

وبالمقارنة بين كل من المعونات المقدمة من ألمانيا الديمقراطية بشأن المدرسة التجريبية، والمعونات المقدمة

الأساسي بالتأكيد على العلوم الحديثة والرياضة الحديثة.

كذلك يُلاحظ أن فترة تقييم تجربة المدرسة التجريبية الموحدة استمرت منذ تطبيق التجربة حتى يناير ١٩٧٧، ولم يأخذ أي قرار بصدد تعميم التجربة رغم أن تقرير تقييمها قد أثبت نجاحها، وأوصى بتطبيقها في أسبوط. وقد تمت موافقة الوزارة على هذا الأمر الذي يعني في مضمونه نجاح التجربة، والتوصية بتطبيقها في منطقة شبرا بجوار مدرسة جلال فهمي لسهولة التعاون بين المدرستين، كذلك تطبيق التجربة على مدرسة أخرى بحلول. ومن الملاحظ أن المدارس التي أوصى التقرير بها تقع في مناطق صناعية، بما يهدف إلى ربط البيئة المحلية بالتعليم (٥٥).

كذلك نجد أن تركيز تجربة التعليم الأساسي على اعتبار التعليم الأساسي مرحلة إعداد للعمل، بينما تسعى تجربة المدرسة التجريبية إلى غرس العلوم والتكنولوجيا، قهيداً لمرحلة أخرى. الأمر الذي يعكس تبعية السياسة التعليمية في هذه الفترة للبنك الدولي؛ وبالفعل طبق النظام في عام ١٩٨١ بدون الأخذ في الاعتبار الإعداد الكافي سواء للمعلمين، أو تهيئة المناخ، وتوافر البنية التعليمية (٥٦). الأمر الذي أدى إلى العديد من المشاكل لعل أبرزها هو غموض مفهوم التعليم الأساسي - ليس فقط لدى المعلمين - بل لدى الكثير من المسؤولين (٥٧).

هذا بالإضافة إلى أنه عند بدء التجربة لم يكن هناك مناهج مُعدة، والمناهج الوحيدة التي كانت قد أعدت هي مناهج المجالات العلمية، والتي تم إعدادها في عجلة. وحتى بعد تشكيل لجنة لإعداد المناهج الدراسية الجديدة فلم تخرج في مضمونها عن المجالات العلمية (٥٨).

وفي عام ١٩٨١ تلقى التعليم الأساسي معونة أخرى من الولايات المتحدة الأمريكية، لتطبيق النظام السابق، ومد فترة الإلزام. واستمر هذا المعونات لفترة عشر سنوات، عدلت فيه الاتفاقية حوالي خمس مرات. وقد شمل التطوير كافة مناهج المنظومة

من البنك الدولي: نجد أن مشروع المدرسة التجريبية لم يُطبق إلا على مدرسة واحدة وامتدت التجربة ثماني سنوات حتى تقييم الخريجين قبل تعميمها، بينما طبق مشروع البنك الدولي على نحو ٤٥٠ مدرسة، ولمدة عامين، دون متابعة أو تقييم للخريجين (٥٩).

وبالمقارنة بين أهداف كل من المشروعين نجد أن أهداف المدرسة التجريبية الموحدة كالآتي:

أ - أهداف المدرسة التجريبية الموحدة:

- ١- مد فترة الإلزام إلى ثماني سنوات.
- ٢- تحديث المناهج بما يساير التطور العلمي والتكنولوجي، وذلك بالتأكيد على العلوم الحديثة والرياضيات الحديثة.
- ٣- التكامل بين المناهج الدراسية والأنشطة المدرسية، بالتربية الجمالية والحلقية والرياضية والاجتماعية.

٤- التأكيد على الدور الاجتماعي للمدرسة، من خلال ربط المدرسة بالبيئة المحلية.

٥- التكامل بين العلوم النظرية والنواحي التطبيقية (٥٣).

ب - أهداف نظام التعليم الأساسي كما ورد في القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١:

- ١- مد سن الإلزام إلى تسع سنوات.
- ٢- تزويد الطفل بالقدر الضروري من القسيم والسلوكيات والمهارات العلمية، بما يمكنه من مواجهة الحياة إذا ما اكتفى بهذه المرحلة.
- ٣- الجمع بين النواحي النظرية والنواحي العملية لإعداد الفرد، لكي يكون مواطناً اجتماعياً ومنتجاً ومتكيفاً مع المجتمع المحلي.
- ٤- ربط التعليم بالبيئة المحلية.

٥- ربط التعليم بالعمل المنتج من خلال الممارسات العلمية والمهنية التي يتضمنها المنهج (٥٤).

من العرض السابق، نجد أن هناك اتفاقاً بين الكثير من أهداف كل من التجريبتين حيث يهدف كل منهما إلى مد فترة الإلزام، وربط التعليم بالبيئة المحلية، والتكامل بين العلوم النظرية والعلوم التطبيقية، إلا أن تجربة المدرسة التجريبية كانت تتميز عن تجربة التعليم

التعليمية، من تطوير مناهج، إلى إعداد معلم المرحلة، إلى الأبنية التعليمية، وتطوير الجهاز الإداري لوزارة التربية والتعليم.

ونظرا لأهمية الأدوار التي لعبتها هذه المعونات يرى البحث تناول هذه المجالات بشكل منفصل، كل في حينه.

التعليم الثانوي بشقيه:

عنت الحكومة منذ الثورة بالشورة بالتعليم الثانوي بأنواعه المختلفة: الثانوي العام، والفني (الصناعي، والزراعي والتجاري) ومحاولة ربط الجانب النظري بالجانب العملي؛ ومن ثم فقد سعت للأخذ بصيغ تعليمية جديدة، ومنها صيغة المدرسة الشاملة، مع التوسع في التعليم الفني.

وبالنسبة للتعليم الفني:

مع الأخذ بسياسة التوسع في التعليم الفني، وزيادة الضغط على مؤسسات التعليم المختلفة، ومشكلات التحويل، اتجهت الدولة إلى المعونات الخارجية. وقد ساعدها على ذلك تركيز دول المركز المختلفة (المتقدمة) والهيئات الدولية على التعليم المهني والفني (٥٩) حيث سعت الدول المانحة إلى التركيز على التعليم الفني دون التعليم الثانوي العام. وإن كانت مبررات ذلك ترجع إلى ارتفاع نسبة البطالة في التعليم العالي من جهة، وما يتطلبه التعليم الفني من تكلفة أعلى بكثير من تكلفة التعليم الثانوي، ومن ملائمة هذا النوع من التعليم للدول النامية.

وتحليل إحصاءات فرص العمل أمام خريجي كل من التعليم الجامعي والعالي، والفرص المتاحة لخريجي التعليم الفني، ومن ثم نسب البطالة في كل من النوعين، نجد أن نسبة فرص العمل أمام خريجي التعليم العالي والجامعي أعلى منها بالنسبة لخريجي التعليم المتوسط؛ حيث نجد أن نسبة فائض الخريجين من المؤهلات العليا للفترة ٨٣ - ١٩٨٦ كالتالي:

إجمالي الخريجين من المؤهلات العليا، ٣٥٤٦٥٨

وإجمالي الفائض ٣٠٠٤٤٣

إجمالي الخريجين من المؤهلات المتوسط، ١١٢٨٢٦٠

وإجمالي الفائض ١١١٦٣٨٩

أي أن نسبة البطالة بين خريجي التعليم الفني المتوسط أعلى منه في التعليم العالي لمزيد من الإيضاح نورد الجدول التالي؛ ليوضح أعداد الخريجين والمبنيين من قبل القوى العاملة، لكل من النوعين من سنة ١٩٧٧ - ١٩٨٧:

ووفقاً للإحصاءات الأخيرة حول نسب البطالة بين خريجي النوعيتين، فنجد أن نسبة البطالة الإجمالية وصلت إلى مليون و٤٠٠ ألف خريج، ونسبة البطالة بين خريجي التعليم الجامعي لم تتعدى ١٢٪، الأمر الذي يوضح أن التعليم الفني ليس هو الحل في مشكلة البطالة (٦٠)، كما أن السياسة الانكماشية في التعليم الجامعي لم تعد ملائمة في الوقت الحالي؛ حيث أصبح الاتجاه إلى التعليم الجامعي في معظم الدول المتقدمة يسير نحو الزيادة. حتى في الدول التي كان التعليم الجامعي فيها لذو الباقات البيضاء أخذت في الاتجاه نحو التوسع في التعليم الجامعي (٦١).

هذا بالإضافة إلى أن بعض الدراسات قد أوضحت أنه وفقاً للتوصيف المهني نجد أنه مع عام ٢٠٠٠ سيكون هناك فائض في المستوى القيادي المتمثل في الأخصائي والمهندس المصمم بينما سيكون هناك نقصاً في التكنولوجيا (٦٢). أي أن المشكلة أصبحت تركز على التكنولوجيا؛ والتي تتسابق دول المركز فيما بينها لاحتفاظها بمكانتها في تقسيم العمل الدولي (٦٣)، بينما تسعى في الجانب الآخر لمحاولة إقناع دول الهامش في أن التعليم الفني هو الصيغة الملائمة لثل هذه الدول وبالتالي تنعكس هذه النظرة على البناء الاجتماعي في الدول النامية ومن بينها مصر (٦٤)؛ حيث أصبح التعليم الجامعي في مصر مرتبطاً بالفرص المتاحة أمام التلاميذ ذوي المكانة الاقتصادية والاجتماعية التي تؤهلهم للالتحاق بالجامعة (٦٥) لما حظوا به من فرص متميزة من التعليم الخاص والأجنبي.

نخرج مما سبق أنه على الرغم من إسهامات المعونات في التعليم الفني لما يتكلفه هذا النوع من التعليم (٦٦) حيث ساهم في تحويل عدد كبير من

جدول ()
يوضح أعداد الخريجين والمعنيين عن طريق القوى العاملة من حملة المؤهلات المتوسطة

سنة التخرج	عدد الخريجين	عدد طلبات الاستخدام	عدد طالبي التكوين	عدد المعنيين
١٩٧٧	١٢٠٧			
١٩٧٨	١٢٨٨	٦٨٠٢	٨١٧٠١	٨١٠٧
١٩٧٩	١٤٧٩	٨٥٠١	٨٥٠١١٨٥	١٨٥٠١٨٥
١٩٨٠	١٤٥٦	٨٢٠١	٩٣٠٩	٨٢
١٩٨١	١٨٢٠١	٧٥٠٩	١١٤	٩٣٠٩
١٩٨٢	١٩٧٠٨	٧٥٠٠		١٢٢
١٩٨٣	٢٢٤٠١	٤٤٠٤		٢٠٣
١٩٨٤	٢٤٧٠١			٣٠١
١٩٨٥	٢٩١٠٠			٢٠٤
١٩٨٦	٢٥٩٠٣٣			١٠٨
١٩٨٧	٢٣٩٠٣			

المصدر: حسن غيثه، بعض مظاهر الخلل في سوق العمل المصري، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الإقليمي لتنبؤ واستخدام الموارد البشرية، ٨٨.

جدول ()
يوضح أعداد الخريجين والمعنيين بالقوى العاملة من حملة المؤهلات العليا

سنة التخرج	عدد الخريجين	عدد طلبات الاستخدام	عدد طالبي التكوين	عدد المعنيين
١٩٧٧	٤٠٨٩	٨٣٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧
١٩٧٨	٥٦٠٥			٢٥٠١
١٩٧٩	٥٦٠٥	٤٣٠٨		٢٨٠٩
١٩٨٠	٦٠٠٢	٦٣٠٢	٢٥٠١	٢٥٠٥
١٩٨١	٧٦٠٠	٥٥٠٠	٢٨٠٩	٢٩٠٣
١٩٨٢	٧٣٠١	٤٣٠٤	٣٠٠٢	٣٩٠٣
١٩٨٣	٧٧٠٨	٤٥٠٨	٢٥٠٢	١٣٠٥
١٩٨٤	٨٤٠٧		٢٥٠٣	١٤٠٦
١٩٨٥	٩٤٠٢			١٤٠١
١٩٨٦	٩٧٠٨			١٢٠١
١٩٨٧	١٠١٢			١٣٠٥

المصدر: نادر فرجاني، طبيعة مشكلة التشغيل في مصر، ورقة بحث مقدمة إلى استراتيجية الاستخدام، وزارة القوى العاملة والتدريب بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الفترة من ١٨-٢٠/١٢/١٩٨٨.

بالتوسع الكمي باعتباره حق يكفله الدستور لكافة أبنائه، وتعميق وتحسين العملية التعليمية باعتبار أن التعليم هو المدخل الطبيعي لنجاح كل تنظيم سياسي واقتصادي.

وبالتالي عملت السياسة التعليمية على التوسع الكمي والكيفي من ناحية، وتأسيس الشخصية العربية من ناحية ثانية، وضرورة اعتبار التكنولوجيا الأساس المحوري لتعميق العملية التعليمية لدحض التخلف من ناحية ثالثة. وقد قامت الوزاري بتنفيذ عدد من الجوانب لتحقيق الأهداف السابقة، والتي من أهمها إعادة بناء السلم التعليمي ليصبح (٦-٣-٣)، وربط التعليم بسياسة الدولة من أجل رفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل القومي، عن طريق إدخال المجالات والدراسات العملية في مناهج التعليم العام، والدعوة إلى احترام العمل اليدي، والعناية بالتعليم الفني بأنواعه، ونشر نظام التلمذة الصناعية في الشركات والمصانع، هذا بجانب العديد من النقاط الأخرى التي ساهمت في تحقيق ما ركزت عليه الخطة الخمسية الأولى للتعليم، والتي هدفت في الأساس الأول إلى تدعيم شرعية النظام السياسي وتدعيم مفاهيم الاشتراكية والقومية العربية، كما ركزت على اعتبار التعليم مسئولية الدولة، الأمر الذي خلّت منه أي إشارة على أهمية التعاون الدولي لتحويل التعليم. كذلك استطاعت الخطة الخمسية الأولى تحقيق أهدافها في النواحي الكمية إن لم تكن مجاوزها كما أوضحتها الخطة، إلا أن الأمر لا يخلو من بعض الصعوبات التي اعترضت تنفيذ الخطة مثل الزيادة التي طرأت على أعداد الفصول نتيجة الضغط المتزايد على التعليم، والتغيرات السريعة في أسعار مواد البناء والتجهيزات والتي قد ناهزت ٥٠٪.

أما الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٥ - ١٩٧٠ فقد بدأت تأخذ منحى جديداً في ضرورة ربط التعليم بالعمل؛ وذلك بتأكيدا على ضرورة المزج بين النواحي النظرية والعملية في المرحلة الإعدادية باعتبارها مؤشراً يساعد على توجيه الطلاب جهة التعليم الثانوي العام، والثانوي الفني بشكل خاص؛ الأمر

المدارس الثانوية الفنية نظام ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، وهو من الأمور المحمودة إلا أنه يجب إعادة النظر حول توزيع المعونات مرة أخرى لهذا المجال من التعليم في ضوء السياسة التعليمية الجديدة، والتي ترى ضرورة في التوسع في التعليم العام لمواكبة التغيرات العالمية السريع.

أولاً: أثر المعونات الخارجية على بناء السياسة التعليمية:

يكاد يكون هناك اتفاق وكما سبق القول في أدبيات التربية، أن التعليم جهاز أيديولوجي يعكس فلسفة الدولة واتجاهات النظام السياسي الحاكم. والمتأمل للنظام التعليمي في مصر منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن يجد، أنه يعكس طبيعة النظم السياسية السائدة، والتي تميزت كل حقبة منها عن الأخرى، ولتوضيح أثر المعونات الخارجية في بناء السياسة التعليمية سيعاود البحث تقسيم مراحل السياسة التعليمية إلى حقب زمنية وفقاً لطبيعة كل مرحلة.

اتجاهات السياسة التعليمية من ١٩٦٠ - ١٩٧٠:

تتميز هذه المرحلة بالطبيعة الثورية حيث أوضحت السياسة التعليمية أن العمل الثوري يجب أن يكون عملاً علمياً؛ حيث أن العلم هو السلاح الحقيقي للإرادة الثورية؛ وهنا يبيح دور المؤسسات التعليمية المختلفة من تدعيم مفهوم آليات الثورة، ومن ثم نجد أن الخطاب الرسمي ركز على الاشتراكية، وديمقراطية التعليم، وأهميته الاقتصادية والسياسية على حد سواء، وعليه فقد ركزت السياسات التعليمية في هذه الحقبة على هدفين أساسيين هما:

- ١- هدف تكنولوجي: يعمل على إعداد القوة البشرية لمواجهة متطلبات التنمية.
 - ٢- هدف أيديولوجي: يعمل على إعداد المواطن العربي الاشتراكي، بالمعنى الذي حدده المفاهيم الاشتراكية العربية والتي انتهجها النظام السياسي.
- وقد تم وضع خطتين خمسينتين لتحقيق هذين الهدفين: الأولى من ١٩٦٠ - ١٩٦٥، والثانية من ١٩٦٥ - ١٩٧٠. وقد التزمت خطة التعليم الأولى

الذي يؤكد نص المخططة على الحد من القبول في التعليم الثانوي العام والتوسع في التعليم الفني.

ويجد في هذه الفترة، أن المعونات الخارجية قد اتفقت مع ما رسمته السياسة التعليمية، حيث تلقت الدولة عوناً من اليونسكو لتحويل مركز التوثيق التربوي إلى مركز قومي للتوثيق التربوي لخدمة المنطقة، يدخل - في الوقت نفسه - في صميم عمل منظمة اليونسكو (١٩٧١)، كذلك فقد تلقت مصر معونة في هذه الفترة من المملكة المتحدة، لتدريب المعلمين على تدريس اللغة الإنجليزية.

ولتحقيق الهدف التكنولوجي، تلقت معونة أخرى من المملكة المتحدة، لتدريب المعلمين في مادتي الرياضيات والعلوم، وبعض الأجهزة العلمية ١٩٧٠ وبعض المتح التدريسية لمعلمي التعليم الفني الصناعي من المملكة المتحدة (١٩٨٠).

أما بالنسبة للدول الغربية الأخرى والنظم الدولية، فلم يستدل على أي معونة في هذه الفترة. والذي كان مرجعه في الأساس الأول إلى طبيعة النظام السياسي وموقفه من المعسكر الغربي، وإتجاهه إلى المعسكر الشرقي.

وتعتبر الفترة من ١٩٧٠ وحتى ١٩٧٤ فترة ميلاد النظام الجديد والاستعداد لدخول حرب أكتوبر ١٩٧٣، والتي لم يتم خلالها تلقي أي معونة للتعليم سوى من المعسكر الشرقي بتمثل في المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر عام ١٩٧٢، وبعض الأجهزة التعليمية التي قُدمت للمناطق المحرومة، من منظمة اليونسف (١٩٩٠).

السياسة التعليمية من ١٩٧٤ - ١٩٩٠:

أدت التغيرات السياسية بعد حرب أكتوبر، إلى تغيرات جوهرية كان من أهمها الانفتاح على العالم الخارجي. ومن ثم فقد انعكس هذا على النظام التعليمي؛ حيث شهد بدوره انفتاحاً على العالم الخارجي، وبدأت مصر في إعادة النظر في تمويل التعليم والعمل على فتح آفاق جديدة للتمويل ومن ثم بدأت تتجه إلى المعونات الخارجية من المؤسسات الدولية المختلفة، والدول الغربية وأمريكا. واتسعت

السياسة التعليمية في هذه الفترة ببعض المبادئ والتي تبلورت في:

١- ثورة شاملة في التعليم.

٢- ربط التعليم باحتياجات البيئة ومتطلبات العصر.

٣- الابتعاد عن الأساليب والأنماط التقليدية.

٤- ضرورة إعداد الإنسان المصري، التكامل عقلياً وروحياً وجسدياً لمواجهة تحديات العصر.

٥- ضرورة الالتحام والتكامل، بين النشاط التعليمي والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والإنتاجية.

٦- إمكانية قيام أنواع من التعليم المشترك بين المؤسسات التعليمية ومختلف مؤسسات الإنتاج والخدمات.

٧- وضع خطة علمية، تتلاءم مع احتياجات الواقع الذي نعيشه والمستقبل الذي ننتظره والأمال التي تتطلع إليها.

يلاحظ من العرض السابق أن السياسة العامة التي قدمتها الحكومة خلت من بعض الأطر التي كانت تركز عليها المخطط السابقة مثل مفاهيم الاشتراكية والقومية والتنشئة السياسية، في مقابل التركيز - كمنحى أولى - على الثورة الشاملة للتعليم، الأمر الذي يعكس فلسفة النظام الجديد وتركيزه على ربط التعليم بمتطلبات العصر. مع ملاحظة أن هذه الفلسفة قد خلت عن أي إيضاحات عن طبيعة العصر المرغوب تطويره وتلبية احتياجاته؛ خاصة في فترة بناء ما بعد الحرب. كذلك فقد ركزت السياسة العامة للدولة على تلبية احتياجات مليون نسمة وخاصة الغداء، والذي يمكن تفسيره بسبب المعونات الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي ووجبة الإغاثة الكاثوليكية.

كما أوضحت المخططة المقدمة من وزارة التربية والتعليم، أهمية المسح الشامل لثروات البلاد بالتعاون مع الدول المتقدمة والدول الصديقة. هذا في الوقت الذي تمت فيه الموافقة على المعونات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية لعمل بحث الخريطة التربوية في مصر، الأمر الذي يعد تمهيداً للقيام

تطوير المناهج والكتب الدراسية وطرق التدريس وإعداد المعلم للتخلص من أساليب الحفظ والتلقين التي اعتمد عليها النظام التعليمي طوال فترات تاريخه.

٤- التعليم غير التقليدي، والذي يتحقق من خلال ثلاثة منافذ هي:

• مدرسة الفصل الواحد؛ وهذه الصيغة تساعد على القضاء على الأمية وذلك باستيعاب الأطفال الذين تسربوا من الصف السادس، أو الذين حالت ظروفهم دون الالتحاق بالتعليم.

• المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر.

• المدرسة الشاملة؛ وهي صيغة أخرى مقترحة لربط احتياجات البيئة المحلية بالتعليم وذلك بجزء المواد النظرية والتطبيقية.

٥- ديناميكية الحركة التعليمية؛ وهو ما يتطلب تطوير التعليم بصفة مستمرة لمواكبة التغيرات العلمية والتكنولوجية.

٦- المستقبلية حيث يستطيع التلاميذ المشاركة بالفكر في مختلف الموضوعات التي سيواجهونها في المستقبل.

يلاحظ من خطة الوزارة لعام ١٩٧٧ تأكيداً على كل من مدرسة الفصل الواحد، والمدرسة التجريبية الموحدة، والتوسع في المدرسة الشاملة. وبالرجوع إلى المعونات المقدمة لكل منهم؛ نجد أن تأكيد الوزير على المدرسة التجريبية الموحدة، والتي كانت قد تم الأخذ بها منذ ١٩٧٢، ومدرسة الفصل الواحد والتي كانت اليونيسف قد قدمت عوناً للأخذ بها، ثم التوسع في المدرسة الشاملة، والتي سبق الإشارة إليها.

المجاهدات السهاسة التعليمية ١٩٨٠ - ١٩٩٠:

استمرت فترة أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات بتغيرات في النظام السياسي، حيث كان لتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، وتوتر العلاقات المصرية - العربية في مقابل توطيد العلاقات مع الدول الغربية والمنظمات الدولية، وزيادة المديونية مع تزايد الضغط من قبل صندوق النقد بخفض ميزانية الخدمات والتي كان ذات أثر بالغ الأهمية على السياسة التعليمية.

بالأبحاث العلمية، والتي تمت بالتعاون مع بعض الهيئات والدول، والتي كان في مقدمتها بحث الخريطة التربوية، والذي قامت به هيئة التنمية الأمريكية، وبحث التعليم الأساسي الذي قام به البنك الدولي لتطبيق نظام التعليم الأساسي.

هنا إلى جانب أن الخطة قد اتخذت الإجراءات الآتية:

١- الاستيعاب الكامل للملزمين حتى عام ٢٠٠٠.

٢- التوسع في المدرسة الشاملة.

٣- الارتفاع بنسب القبول بالتعليم الفني حتى يصل إلى ٦٠٪.

ويلاحظ مرة أخرى، أن الرد المقدم من لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس الشعب قد غفل هو الآخر الكثير من النقاط الأساسية عند تناولها لقضايا التعليم العام والاستيعاب الكامل للملزمين حتى عام ٢٠٠٠. كذلك لم تشر اللجنة إلى أي من مشكلات التعليم الأساسي أو التعليم الثانوي، بينما ركزت على جهود محو الأمية والتعليم الفني والمدرسة الشاملة، والتي كانت صيغة مقدمة من البنك الدولي حيث صاحبها عون لإنشاء، وتحويل عدد من المدارس؛ والتي تم على أساسها تحويل مدرستين إحداهما إعدادية والثانية للمرحلة الثانوية بطنطا، كما تم تحويل مدرسة ثانوية أخرى في سوهاج (٧٠).

وفي فبراير ١٩٧٧ تقدم وزير التعليم ببيان إلى مجلس الشعب، يطرح فيه خطة الوزارة لفترة من ٧٧ - ١٩٨٠ والتي تضمنت الآتي:

١- المفهوم الشامل المتكامل؛ والذي يتحدث من خلال أربعة عناصر هي: الشمولية والتكامل بين المستويات والنوعيات العلمية التعليمية من جهة، والتكامل والشمول بين الأجهزة المعنية بالتعليم، وبين مؤسسات الإنتاج والخدمات من جهة ثانية، والشمولية في إعداد الفرد وشمولية الأهداف التعليمية.

٢- التعليم والبيئة؛ من خلال تجاوز وزارة التربية والتعليم مع عدد من الهيئات والوزارات المختلفة.

٣- ذاتية الفكر واستقلاله؛ والذي يتم عن طريق

أيضا كان بروز الولايات المتحدة الأمريكية في الساحة، دوراً لا يقل أهمية في تغيير وتطوير الكثير من السياسات التعليمية وتوجيهها نحو اتجاهات بعينها ستوضحها الدراسة في حينها.

كذلك فقد شهدت هذه الفترة عدد من التغيرات الوزارية، والتي أثرت بدورها على السياسة التعليمية، حيث صدرت عدد من الاستراتيجيات حول تطوير وتحديث التعليم في فترات متقاربة قد لا تتجاوز العاملين أحياناً؛ الأمر الذي بوضوح تخطيط السياسة التعليمية، وعدم استقرارها، والذي كان للعون الخارجية دوراً في تغيير هذه السياسات.

وقد أقرب ثلاثة وثائق هامة تعكس السياسة العامة لكل منها، الأولى في عام ١٩٨٠، والثانية عام ١٩٨٥، والثالثة عام ١٩٨٩، وقد اشتركت الوثائق الثلاثة في كثير من النقاط، حيث تعاونت في رسمهم العديد من المنظمات مثل المركز القومي للتعليم، والمجلس القومي للتعليم، ونقابة المعلمين، ورجال الدين، التخطيط، والسكان، والاقتصاد، والقانون، والاجتماع مع وزارة التربية والتعليم. وكان من أهم النقاط التي تم التركيز عليها في الوثائق الثلاثة هي:

١- العمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.

٢- التحويل على الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية.

٣- التوازن بين نوعيات التعليم المختلفة (٧١).

وقد وضعت كل سياسة من السياسات السابقة عدد من البرامج، والمعايير لتطبيق الأهداف السابقة. وعلى الرغم من اتفاق الوثائق الثلاثة في الأهداف العامة، إلا أن الوثيقة الثالثة والتي كانت نتاجاً للمؤتمر القومي للتعليم عام ١٩٨٧ بمثابة الانطلاقة في تطوير التعليم، وانعكاساً واضحاً لدور المعونات في تبعية السياسة التعليمية الوطنية.

حيث كان قد صدر عدد من أذون العمل الخاصة بتطبيق مشروع التعليم الأساسي في عام ١٩٨٣، والتي تتناول خطة سير العمل في المشروع من وجهة نظر وكالة التنمية الأمريكية؛ باعتبارها الجهة المانحة

للعون؛ حيث قدمت الولايات المتحدة عوناً مالياً لتطبيق مشروع التعليم الأساسي في ١٩٨١ من خلال وكالة التنمية الأمريكية؛ والتي قد أعلنت عن مناقصة لإسناد المشروع لإحدى المؤسسات البحثية الخاصة؛ وقد رست المناقصة على «أكاديمية الإنماء التربوي» بواشنطن والتي تعمل في العديد من مجالات الإدارة والتنظيم والتدريب والتقييم، وقد وكلت وكالة الإنماء التربوي مؤسسة «تيم» مصر للتعاون معها في إجراء الدراسة.

و«تيم» مصر هي الأخرى هيئة بحثية خاصة متعددة الأنشطة؛ والتي تقدم خدماتها الاستشارية في مجالات التعليم والعلوم الاجتماعية، حيث نشأت - كمؤسسة خاصة في عام ١٩٧٥ - لتلبية الاحتياجات المتزايدة في مجال الإدارة والخدمات التجارية ونظم المعلومات (٧٢).

وبالفعل تم وضع تصورات لنظام التعليم في مصر، والتي راعت استراتيجية تطوير التعليم أخذها في الاعتبار بوصفها سياسة الوزارة للفترة المقبلة، والتي تسعى الوزارة إلى تنفيذها، بوصفها انطلاقة نحو تغيير التعليم.

ولتوضيح مدى التطابق بين ما جاء في أذون العمل، وبين ما ورد في استراتيجية تطوير التعليم نفرد لهما الجدول التالي:

جدول رقم ()

يوضح كل من أذون العمل ومحاویر استراتيجية تطوير التعليم (٧٣)

أذون العمل	الاستراتيجية
إذن عمل رقم ٢: النهج وإعداد المعلم	المحور الخامس: حسن إعداد المعلم وتأهيله ورفع مستواه.
إذن عمل رقم ٣: اقتصاديات التعليم الأساسي	المحور الثالث: رفع المستوى الكيفي للتعليم
إذن عمل رقم ٤: تصميم مدارس التعليم الأساسي	المحور السابع: تمويل التعليم
إذن عمل رقم ٥: وضع برنامج الحاسب الآلي للتخطيط والمتابعة	المحور الأول: توفير المباني المدرسية
إذن عمل رقم ٦: التدريب أثناء الخدمة لمرحلة التعليم الأساسي.	المحور السادس: زيادة فعالية الإدارة التعليمية
	المحور الخامس: حسن إعداد المعلم وتأهيله.

إذن عمل رقم ٧: المعرفون في المرحلة التعليم الأساسي.
 إذن عمل رقم ٨: تنظيم وإدارة التعليم الأساسي.
 إذن عمل رقم ٩: المدارس التجريبية المحرر الثالث: رفع المستوى الكيفي للتعليم (سابعاً).
 إذن عمل رقم ١٠: الإشراف المحرر الثالث: رفع المستوى الكيفي التربوي (التوجيه الفني) للتعليم (سابعاً).

المصدر: من إعداد الباحثة من أذن العمل العشر، واستراتيجية تطوير التعليم.

ولتوضيح المزيد من التفاصيل المؤكدة لوجهة النظر هنا، نستكمل بيان مدى التطبيق في الخطوات الإجرائية التي يتطلبها تنفيذ السياسات في كل منها لبعض المحاور التي برز فيها التطبيق بشكل واضح:
 • إذن العمل رقم (١)

يختص هذا الإذن بإدارة المشروع في أكاديمية الإنفا، التربوي في واشنطن، وفي تيم مصر حيث تضمن إنشاء مكتب المشروع في واشنطن، وتأسيس مكتب المشروع بالقاهرة، كذلك أعمال وجلسات اللجنة التنفيذية والأمانة الفنية (٧٤).

• إذن العمل رقم (٢).

وُضع إذن العمل رقم (٢) لتقويم وضع التعليم الأساسي، وبناء نموذج لطرق التدريس، نظراً لما ارتآه من أن مشكلة التعليم الأساسي تكمن في أنه بالرغم من المحاولات الجادة التي أفردتها الوزارة لإيجاد تجربة التعليم الأساسي، إلا أنها فشلت في بلورة الفكرة إلى برامج محسوسة وواقعية، والتي يمكن تحقيقها من خلال التغيرات الجذرية في جسد المنظومة التعليمية من خلال المناهج والمقررات. وبالتالي فهي عملت على:
 ١- إضاح مفهوم التعليم الأساسي في إطار القانون.

٢- اقتراح مداخل بديلة في تطبيق التعليم الأساسي.

٣- إجراء تحليلات توثيقية.

٤- ملاحظة وصياغة التقارير، عن محاولات تطبيق التعليم الأساسي في مجالات المنهج وإعداد المعلم والتدريس والكتب والمواد والامتحانات.

وقد وضع إذن العمل رقم (٢) مجموعة من الاعتبارات العامة والخاصة في خطة العمل وهي:
 أ - الاعتبارات العامة:

• توليف نموذج انسيابي لتطوير المنهج وطرق التدريس بما يلائم خصائص التعليم الأساسي في مصر. حيث أن المناهج الموجودة، هي مناهج تقتصر إلى تنمية المهارات الأساسية وتعمل فقط على تنمية مهارة الحفظ والتذكر، هذا بالإضافة إلى أنها لا تسعى إلى تنمية مهارات من سيشركون الدراسة إلى سوق العمل؛ الأمر الذي يتطلب قدر من المعلومات، والمهارات والاتجاهات الوظيفية، والتي تساعد على الالتحاق بسوق العمل. كذلك فإن التقرير يفترض أن الفئة التي ستشارك الدراسة ستكون نسبتها أعلى من تلك الفئة التي ستواصل الدراسة، وأن هذه الفئة هي الفئة الحقيقة المستفيدة من التعليم الأساسي؛ وعليه فيرى التقرير أنه من الضروري ربط الطالب ببشته المحلية، وأن تتاح له الخبرات المهنية المختلفة.
 • الأمر الذي يستلزم بدوره ضرورة تغيير خطط الدراسة، والسنوات الدراسية، والتوازن بين المقررات الدراسية.

• تطوير نماذج تعليمية تلائم فلسفة التعليم في مصر.

ب - الاعتبارات الخاصة:

١- استكمال مرحلة تخطيط التعليم الأساسي.

٢- تحديد الأهداف العامة.

٣- إعداد الخطوط العريضة للمقررات، والأنشطة المبنية على أسس قوية من حيث الأهداف والتسلسل (مصنوفة المدى والتتابع).

٤- انتقاء وسائل مناسبة للتعليم.

٥- إعداد المواد التعليمية وإجراء سلسلة من الورش التدريبية في مجالات أدلة المعلم، دليل التطبيق، الكتب المدرسية، تقويم التلاميذ، إعداد مدرسي المعلم.

ويقترح إذن العمل رقم (٢) مجموعة من التوصيات تعدت المنهج وإعداد المعلم - والذين قد وضعوا الإذن من أجلهما - ومن هذه التوصيات العمل

بمدخل النظم في تغيير نظام التعليم؛ حيث أن المدخل المقترح يتعامل مع المنظومة التعليمية باعتبار أن تشكيلها وصياغتها يتم بواسطة عدد من المكونات المتصلة، والتي تكون في علاقات متبادلة، وبالتالي فإنه من الواجب الأخذ في الاعتبار عند التغيير أن جميع محتويات المنظومة تتغير، والتي تتكون من الأهداف والتقويم والمنهج في شكل دائري.

ويضيف إذن العمل أنه من مميزات مدخل النظم أنه يساعد على النظرة إلى التعليم باعتباره نظاماً مفتوحاً على المجتمع، ومن ثم فإن التغيير المطلوب يضع في اعتباره الوضع الكلي للمجتمع من حيث أهدافه، وتوقعاته المستقبلية، وظروفه الاقتصادية والاجتماعية، والاحتياجات الآتية والمستقبلية؛ وبالتالي سوف يتطلب مدخل النظم في تطبيقه على نظام التعليم في مصر، تحليلاً للعلاقات القائمة بين التعليم، والمؤسسات الاجتماعية المختلفة مثل أسواق العمل، المواطنين، الأحزاب، المؤسسات الدينية، المؤسسات العسكرية، المؤسسات العالية... إلخ. ومن ثم فإن إذن العمل رقم (٢)، ينصح باستخدام مدخل النظم في تطبيق وصياغة القوانين المستقبلية بشأن التعليم الأساسي.

كذلك فقد تناول إذن العمل أهداف التعليم الأساسي، وإلى أي مدى تدرس المواد المختلفة، وما هي المهارات والخبرات المراد إكسابها للطلاب؛ وعليه فهو يقترح مجموعة من المهام لتحقيق أهداف التعليم الأساسي والتي تلخص في:

١- تحليل الدراسات المستقبلية المتاحة التي تتناول التغيير.

٢- المراجعة المستمرة للأهداف الاختيارية.

٣- تحديد وتطوير قوائم معايير البناء والاختيار.

٤- مراجعة مصادر المحتوى الثقافي.

٥- تطوير منهج عام يضم قائمة بمخرجات التعلم المستهدفة للتعليم الأساسي.

٦- بدء تحويل هذه المخرجات إلى أهداف عامة لكل مادة دراسية.

وبفرد إذن العمل بنوداً أخرى لتنفيذ المهام بجانب

المهام السابقة، والتي يؤكد فيها على:

١- ضرورة توجيه الاهتمام إلى الهيكل التنظيمي لمدرسة التعليم الأساسي حيث يقترح الأنماط المختلفة للهيكل، وهذه الأنماط تتكون من ٦-٦، أو ٣-٩ أو ٣-٣-٦.

٢- بناء خطة إدارية شاملة مع مبرراتها لبرنامج التعليم الأساسي.

٣- تحديد الوقت (العمر) الذي تقدم فيه المادة.

٤- تقرير طول العام الدراسي والأسبوع المدرسي وطول المحصل.

كذلك يقترح إذن العمل رقم (٢) بعض الأولويات والتوصيات التي يتعين توفيرها لوزارة التربية والتعليم منها:

توفير جميع الإحصاءات بالوزارة، والتي يجب أن تتضمن بجانب البيانات الأساسية (السن، الجنس، المكان: ريف / حضر) المستوى الاجتماعي والاقتصادي وتطورهما؛ على أن تجري مسحاً سنوياً على الطلبة للوقوف على أسباب الاستمرار أو ترك المدرسة. ولكي تتم الخطوات السابقة يجب دعم مركز التوثيق الخاص بالأمور السابقة باستخدام أحدث التكنولوجيا.

أما بخصوص إعداد المعلم، فيقترح الإذن ضرورة الربط والتطوير بين كل من دور المعلمين وكليات التربية لضمان كفاءة تدريب معلمي وإداري التعليم الأساسي (٧٥).

من العرض الموجز السابق نرى: أن إذن العمل رقم (٢) والذي يهدف إلى المنهج وإعداد المعلم؛ تطرق إلى كافة جوانب المنظومة التعليمية من حيث المداخل الواجب إتباعها، والهيكل التنظيمي للوزارة، والهيكل التنظيمي لمدرسة التعليم الأساسي، وتعديل السلم التعليمي، ثم تطرق في مواضع متفرقة إلى المنهج وإعداد المعلم، اللذين هما الهدف الرئيسي الذي وضع من أجله التقرير، كذلك الدراسات المسحية التي من خلالها التفغل داخل المجتمع المصري ككل.

وإذا كانت هناك بعض الأمور الطبية في الإذن، إلا أن ما تم تطبيقه في السياسة التعليمية يشير بعض التحفظات.

بها العديد من القوى الاقتصادية التنافسية، والتي بلغت من القوة بحيث جعلت العامل الماهر هو المستفيد الفعلي من التعليم، وعليه فإن إذن العمل رقم (٣) يوصي بزيادة التوسع في البرامج التعليمية ذات العائد المرتفع سواء بالنسبة للعائلة التي يتم تشغيلها في الداخل، أو للعائلة التي يتم تصديرها للخارج، وبالتبعية إلغاء البرامج ذات العائد المنخفض بغض النظر عن المستفيد الفعلي من التعليم.

أما بالنسبة لمفهوم الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي؛ فهو يعني مدخلات النظام من تلاميذ ومعلمين، وموارد مالية. ومن ثم فقد تناول إذن العمل رقم (٣) نسب التلاميذ المقيدين والمتسربين والباقيين للإعادة كما تناول المعلمين والفصول، كذلك خطة التنمية في مصر للفترة من ٨٢/٨١ - ٨٧/٨٥ ثم خروج الإذن بالعديد من التوصيات كما يلي:

أ - توصيات خاصة بالتحويل؛

أوضح الإذن أن ميزانية التربية والتعليم في مصر، أقل من الحد الأدنى الضروري لإحداث التعليم المرغوب، في الوقت الذي يصعب فيه زيادة ميزانية التعليم من ميزانية الدولة للخدمات.

وعليه فإن أحد الحلول الممكنة لهذه المشكلة: هو إضافة موارد محلية للدخل القومي عن طريق إسهامات أولياء الأمور بما يمكن وزارة التربية والتعليم من استعادة توجيه تدفق هذه الأموال للمدرسة؛ بمعنى تحويل الإسهام الخاص إلى إسهام عام؛ حتى يستطيع جميع الأطفال الاستفادة منه سواء الأسر الميسورة أو الأسر المنخفضة الدخل.

ولكي يتم تحويل اتجاه هذه الأموال يمكن لوزارة التربية والتعليم إنشاء صندوق محلي لتمويل التعليم بالجهود الذاتية، أو فرض ضريبة محلية على مستوى الإدارة المعاونة الجزئية للمدارس الابتدائية والإعدادية.

ب - توصيات خاصة بالكفاءة الداخلية؛

يرى إذن العمل رقم (٣) أن مشكلتي الرسوب والتسرب هما من معوقات الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي، ومن ثم فإن الأسباب الرئيسية لمشكلة التسرب هي الحاجة إلى العمل، وسوء التغذية؛ ومن

والمقارنة مع ما ورد في استراتيجية تطوير التعليم؛ نجد أن الاستراتيجية تبنت مدخل النظم حيث أشارت إلى وضع التعليم الحسبي داخل البناء الاجتماعي؛ والذي يجب أن يشمل التطوير والإصلاح كافة مكونات هذا البناء الاجتماعي، بجانب مكونات النظام التعليمي نفسه من مناهج وإدارة، وطرق تدريس، وكتب دراسية... إلخ، كذلك ضرورة الأخذ أن يتم هذا التطوير من أجل النظرة المستقبلية.

وعليه فإنه يجب مشاركة المؤسسات السياسية والاجتماعية وقطاعات العمل والأحزاب والمؤسسات الدينية؛ والتي تم بالفعل مشاركتهم في المؤتمر القومي للتعليم، والذي عقد في يوليو ١٩٨٧. أما ما ورد في إذن العمل رقم (٢) بشأن المعلومات وضرورة تطوير مركز المعلومات، والأخير سيتم التعرض له مع إذن العمل رقم (٥).

أما بالنسبة لإعداد المعلم فقد أشارت الاستراتيجية إلى ضرورة تطوير دون المعلمين والربط بينهم وبين كليات التربية، بغية توحيد مصادر إعداد المعلم والذي سنتناوله بشكل أكثر تفصيلاً عند التعرض لإذن عمل رقم (٨).

• إذن العمل رقم (٣) اقتصاديات التعليم الأساسي في مصر (٦٧)

أعد إذن العمل رقم (٣) بهدف دراسة متطلبات التعليم الأساسي وتقدير اقتصادياته، واقتراح البدائل المختلفة لتقليل تكلفة تعليم الطالب، وزيادة فاعلية التعليم عن طريق: دراسة تدفق الطلاب والتسرب وكثافة الفصول ونظام الفترات، وبالتالي خرج الإذن بتقديم بدائل لنظام متكامل لميزانية التعليم الأساسي، وتقليل نظام الفترات، وتخفيف كثافة الفصول.

ولدراسة اقتصاديات التعليم بدأ الإذن بشرح مفهوم الكفاءة الداخلية والكفاءة الخارجية للنظام التعليمي. حيث عرف الكفاءة الخارجية للنظام التعليمي: بأنها تعتمد على فرضية أساسية فنوها أن التعليم - أو أنواع معينة منه - تؤدي إلى زيادة إنتاجية العامل، إلا أنه من الأمور الصعبة تحديد المستفيد من زيادة الإنتاجية، وخاصة في بلد كمصر

ثم فإنه يمكن التغلب على المشكلتين بتوفير قدر مناسب من الإعانات.

أما بالنسبة لمشكلة الرسوب فيقتصر الإذن إلغاء إعادة السنة الدراسية في الصفين الثاني والرابع وتوفير المبالغ المنصرفة: على أن تستخدم المبالغ التي تم توفيرها من إلغاء هذا النظام في برامج التعليم العلاجي.

ج - توصيات تخص نظام المعلومات في التعليم الأساسي:

يعيد إذن العمل رقم (٣) التأكيد على ضرورة وجود نظام معلوماتي كفء باستخدام التكنولوجيا لتحسين الكفاءة الداخلية لنظام التعليم الأساسي. ويقترح الإذن أن يعمل نظام المعلومات على توضيح العلاقة بين الوضع الاقتصادي والاجتماعي كمتغير مستقل، بين مستوى التحصيل في مدارس معينة (٧٧).

وبمقارنة ما جاء في إذن العمل رقم (٣) بما ورد في استراتيجية تطوير التعليم وما تم تنفيذه، نجد أن الاستراتيجية في المحور السابع قد تناولت ميزانية التعليم، وركزت على دور القطاع الخاص من خلال المدارس الخاصة من ناحية، وعلى دور المجتمع باعتباره المستفيد من التعليم من ناحية أخرى، وبالتالي فهو يتحمل قسطاً من أعباء موارد التعليم. وقد أوضحت الاستراتيجية في خطة التنفيذ المتبعة الآتي:

- ١- زيادة الموارد المخصصة للتعليم.
- ٢- اعتبار التعليم الفني وحدات تعليمية إنتاجية تقوم بعملية الإنتاج والتعليم في وقت واحد.
- ٣- الحصول على قروض ميسرة من البنك الأفريقي للتنمية والبنك الدولي للإتشاء والتعمير.
- ٤- الحصول على منح من الدول الأجنبية.
- ٥- تشجيع الجهود الذاتية للمواطنين.
- ٦- إنشاء صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية، وتتكون موارد الصندوق من: تحصيل طوابع بريد، ورسوم إضافية، وسندات بناء المدارس، ونسبة من حصة الغرامات المحصلة من مخالفات أعمال البناء، ونسبة من حصة حساب الخدمات بالمحافظات والمدن والقرى (٧٨).

ومن الجدير بالذكر أن ما ورد في إذن العمل رقم (٣) من إعادة نفقات التعليم وما ورد بخصوص الجهود الذاتية، نجد أن هناك اتفاقاً بينه وبين سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث تشير دراسة للبنك الدولي إلى أن دور كل من القطاع الخاص والمحليات ومساهمات أولياء الأمور وتنوع مصادر تمويل التعليم، تعد من الأمور الهامة التي يجب التعويل عليها في حل مشكلات التمويل في التعليم الأساسي، كذلك بالنسبة العادة نفقات التعليم والتي أشارت إليه دراسة أخرى نصح بها البنك الدولي (٧٩). أما بخصوص ما أوصى به الإذن من إمكانية فرض الرسوم والضرائب، فهي تعتبر كذلك من السياسات الأساسية التي يركز عليها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أيضاً (٨٠).

وقد تم الأخذ بهذه التوصيات حيث تم فرض العديد من الرسوم تلخصها في الآتي:

أ - قرار وزاري رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٨٧/٧/٣٠ بشأن قيمة دفعة وتكلفة وطبع وتحرير الشهادات الدراسية العامة.

المادة الأولى:

عند تسليم الاستمارة البيضاء الدالة على النجاح في أحد امتحانات الشهادات العامة يحصل المبلغ الآتي:

شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي ٧ جنيه

شهادة إتمام المدرسة الثانوية العامة ودبلومات المدارس الفنية نظام الثلاث سنوات ٩ جنيه
دبلومات المدارس الفنية نظام السنوات الخمس والدراسات التكميلية الصناعية ودبلوم المعلمين والمعلمات ١١ جنيه

ب - قرار وزاري رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٣٠ بشأن رسوم استخراج البيانات والتصديق على الشهادات الدراسية.

المادة الأولى:

عند طلب استخراج بيان نجاح في امتحانات الشهادة العامة أو التصديق على الاستمارة البيضاء

الدالة على النجاح، أو الشهادة الأصلية، يحصل من التلميذ المبلغ الآتي:

طلب تصديق على الاستمارة البيضاء، الدالة على النجاح، أو التصديق على الشهادة الأصلية لتفديدها خارج مصر ٢٧٥

استخراج بيان باللغة العربية ٣٧٥

استخراج بيان نجاح مترجم بلغة أجنبية ومصدق عليه لتفديده داخل مصر ٤١٥

استخراج بيان نجاح مترجم ومصدق عليه لتفديده خارج مصر ٤٥٥

ج - قرار وزاري رقم ١٧٣ بتاريخ ١٩٨٩/٨/٧

ورد في الفقرة (٦) من المادة الثالثة من القانون

رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٩ - الخاص بإنشاء صندوق دعم

وتحويل المشروعات التعليمية - يُلصق طابع تعليم

قدره جنيه، على الاستثمارات وطلبات الحصول على

الشهادات والمستخرجات: التي تقدم إلى وزارة التربية

والتعليم أو إلى المديريات التربية والتعليم وإدارتها

التعليمية الموضحة، وهذا كما يلي:

• طلب التقدم لامتحان النقل من الخارج.

• شهادة نجاح في امتحان النقل من الخارج.

• التصديق على الاستمارة البيضاء، الدالة على

النجاح.

• التصديق على الشهادة الدراسية.

• طلب شهادة إثبات قيد بالمدرسة.

• طلب شهادة حسن سير وسلوك.

• طلب استخراج بطاقة شخصية.

• طلب تأجيل التجنيد.

• طلب الالتحاق بالقسم الداخلي عدا مدارس التربية

الخاصة.

• طلب التحويل من المدرسة الرسمية (٨١).

يلاحظ من العرض السابق أن ما اتخذته

الاستراتيجية من إجراءات لتمويل التعليم والذي

تبلور في فرض رسوم جديدة على التعليم، هو صدق

لتوصيات إذن العمل رقم (٣) والمتفقة مع توصيات

كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

• إذن العمل رقم (٤)

أعد إذن العمل رقم (٤) لاقتراح تصور تصويب

مدارس التعليم الأساسي، على أن يقوم بمسح عينة من

المباني القائمة لمدارس التعليم الأساسي في ضوء

الاحتياجات والمنهج والأنشطة.

بالإضافة إلى مسح مواد البناء المحلية ومكونات

البناء المتاحة للاستخدام في بناء المدارس الجديدة،

والتي تقلل من التكلفة وتساعد على التوافق بين

المدرسة والبيئة المحلية، وتصميم نماذج بديلة لمدارس

التعليم الأساسي (٩ صفوف) لكي تصلح للمناطق

الريفية والمدنية. ووضع معايير اختيار المكان والحامات

ومواد البناء وكافة الحاجات اللازمة للتصميمات

البديلة للمدارس الجديدة.

وقد أوصى إذن العمل رقم (٤) بضرورة مراعاة

الآتي:

١- ضرورة وجود مجموعة مركزية، للقيام بالبحث

والتصميمات وتساند السلطات المحلية للتعليم. وأن

تكون هذه المجموعة جزءاً متكاملًا من وزارة التربية

والتعليم.

٢- ضرورة عمل سياسة شاملة لتجديد ورفع

الكفاءة، بتقديم الرسوم والتصميمات والتوجيهات.

٣- توحيد المدارس للتأكد من الضبط والتحكم في

التكلفة.

٤- مراجعة البرامج المدرسية لتنشيط المباني

المدرسية.

٥- تحليل وبحث ونشر، المعايير القياسية

للمدارس المصرية مع تقدير الاختلافات المكانية.

٦- ضرورة أن تستخدم المدرسة طوال العام بحيث

تتكامل مع البيئة المحلية، وحافزا لمشاركة المجتمع

وذلك من خلال نادي صيفي، مركز شباب، وحدة

إسعاف.

٧- يجب دراسة مواد البناء دراسة مستفيضة.

٨- إتباع الطرق الحديثة في البناء، مع إعطاء

الاهتمام للمباني سابقة التجهيز (٨٢).

ومقابلة ما جاء في السبق، بما ورد بخصوص

المباني المدرسية في استراتيجية تطوير التعليم نلاحظ

أن الاستراتيجية انتهجت نفس خطوات العرض: حيث

عرضت مشكلات الأبنية التعليمية في جميع مراحل

كذلك فإننا نجد أن ما جاء في الاستراتيجية بخصوص الأبنية التعليمية، هو ما أوصى به إذن العمل هذا، وما كان على الندوة التخصصية إلا صيغ القرارات وخطط العمل بالشرعية والمشاركة في اتخاذ القرار.

• إذن العمل رقم (٥)

اختص إذن العمل رقم (٥) بوضع برنامج للحاسب الآلي للتخطيط والمتابعة. وقد اعتمدت الباحثة في هذا الإذن على ما جاء في التقرير الختامي لأكاديمية الإنماء التربوي حيث تعذر الحصول على الإذن الخامس لسرية بعض ما جاء فيه (٨٤).

وقد كان الهدف من إذن العمل الخامس هو: وضع برنامج للحاسب الآلي للتخطيط والمتابعة، على أن يتضمن مدخلات ومخرجات النظام التعليمي، ليمر على المخططين والمسؤولين اختيار البديل الأفضل للقرارات المتعلقة بالتعليم الأساسي. وعليه فقد أوضح إذن العمل مخرجات نظام المعلومات بحيث شمل الآتي:

١- وضع برنامج لنظام التخطيط التربوي في التعليم الأساسي، باللغتين العربية والانجليزية يعتمد على المعطيات الحالية، والمستقبلية.

٢- تدريب عشرة من العاملين بالوزارة، على وضع برامج الحاسب الآلي وتعديلها وتحديث المعلومات وتدريب المسؤولين بالإدارات في المحافظات والمناطق المختلفة.

وقد استعرض إذن العمل رقم (٥) الخدمات الواجب اتخاذها، والتي تلتخص في أن تعين الأكاديمية الخبراء المطلوبين لكل من المراحل الآتية:

- بوضع وتنظيم عمليات بنك المعلومات من خلال استراتيجية متكاملة.
- وضع النظام وتعديلاته.
- تشغيل النظام.
- التدريب.
- التقييم والمتابعة.

وقد تم بالفعل تنفيذ بعض الإجراءات مثل: شراء أجهزة الكمبيوتر من أمريكا، وشحنها إلى الوزارة، وتوزيعها على الوزارة وبعض المحافظات (٨٥).

التعليم والكثافة والعجز في المباني المدرسية، ثم خرجت الاستراتيجية بما أوصى به إذن العمل رقم (٤) من إنشاء الهيئة العامة للأبنية التعليمية بموجب القرار الجمهوري رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٨٨ باعتبار هذه الهيئة من المرافق ذات الطبيعة الخاصة ولذلك فهي هيئة مركزية تختص بتخطيط وإقامة المباني التعليمية.

وقد عقدت الهيئة ندوة تخصصية عن تطوير المباني في الفترة من ٢٢ مايو - ٢٥ مايو ١٩٨٩، حيث خرجت الندوة بمجموعة من التوصيات موجزها في الآتي:

١- ضرورة توائم المبنى مع المفاهيم التربوية الحديثة.

٢- ضرورة توائم المبنى مع إدخال مناهج جديدة.

٣- أن تؤخذ طرق التدريس في الاعتبار عند تصميم المباني.

٤- أن يُمكن المبنى المدرسي، من تقسيم الطلاب إلى مجموعات، طبقاً لنتائج الاختبارات الشخصية والعلاجية.

٥- أن يتيح المبنى الفرصة لتأكيد دور المدرسة كمركز إشعاع ثقافي وعلمي، كذلك دورها في خدمة البيئة.

٦- أن يستجيب المبنى لمقومات الطابع المحلي والإقليمي.

٧- ضرورة تطوير واستحداث نظم بناء، لمحقق الأهداف المطلوبة في إطار المواصفات.

٨- محاولة وجود حلول معمارية غير تقليدية، تناسب مهام النوعيات المختلفة لنظم البناء الحديثة.

٩- مراعاة استخدام الأسس المطلوبة في التصميم المعاري مناسبة طرق البناء الحديثة (٨٣).

ويتضح من العرض السابق عدداً من النقاط التي يجب التوقف عندها وهي: اللجوء إلى الخبرة الأجنبية لوضع مواصفات المباني التعليمية، الأمر الذي يعني في مضمونه عدم الوثوق في الخبرات والكفاءات المصرية مقابل الاعتراف بالخبرات الأجنبية من جهة، واستنزاف قدر من المال لا يستهان به كان من الممكن توظيفه بشكل أكثر فاعلية من جانب آخر.

ومن المرجح أن الاستراتيجية قد أولت عناية خاصة بمراكز المعلومات، حيث اهتمت بضرورة وجود نظم للمعلومات في كافة مناحي المنظومة التعليمية، حيث تناولتها في المحور الخاص بالإدارة المدرسية من ضرورة استحداث نظام متكامل قائم على استخدام الكمبيوتر للمعاونة في اتخاذ القرار على أن يقوم بجمع البيانات وتخزينها واسترجاعها. بالإضافة إلى بعض من المهام الإدارية والفنية؛ كبناء قاعدة البيانات الخاصة للعاملين، وغايات لتحليل مشكلات تخطيطية وسياسية محددة، مع ضرورة تدريب موظفي الوزارة على استخدام الكمبيوتر لمساعدة متخذ القرار (٨٦).

ومرة أخرى نجد أنه على الرغم من أهمية المعلومات في اتخاذ القرار والتي تعتبر من الأمور الأولية لتشخيص القرار في عصر المعلومات والتكنولوجيا، وتوافر عدد من أخصائي المعلومات المصربين الذين قاموا بدراسات حول نظم المعلومات وأهميتها، وحول عليهم القيام ببناء كثير من هذه النظم، إلا أنه مرة أخرى تم الاعتماد على الخبرة الأجنبية والأخذ بتوصياتها على حساب الخبرات والكفاءات المصرية.

• إذن العمل رقم (٨)

صمم إذن العمل رقم (٨) لإعداد خطة لتحليل الهيكل التنظيمي بوزارة التربية والتعليم، بغية تعرف مواطن الضعف والقوة في الهيكل التنظيمي القائم، الأمر الذي تطلب وصف وظائف الأعمال المختلفة وتقسيم العمل، وتحديد مسئوليات التنفيذ، واقتراح هياكل وظيفية بديلة للعمل على زيادة فاعلية الوزارة في مجالات وضع الأهداف، وصياغة السياسات والاستخدام الأمثل للمصادر المتاحة، وتوزيع القوى العاملة، وإجراءات اتخاذ القرار وجمع المعلومات.

وقد قام إذن العمل رقم (٨) بدراسة الوضع القائم؛ وبناء عليه قد روى أن اتجاهات التطوير يجب أن تضع في اعتبارها التكامل الرأسي لأجهزة التعليم الأساسي، والتنسيق الأفقي على أن يكون:

أ - التنسيق الرأسي على النحو التالي:

١- استحداث وظيفة وكيل مديرية التعليم

الأساسي، حيث يوكل إليه كل ما يتعلق بالتخطيط والتوجيه والمتابعة والإشراف على جميع شئون التعليم الأساسي على مستوى المحافظة، ويتبعه مكتب فني للتعليم الأساسي.

٢- استحداث وظيفة وكيل إدارة للتعليم الأساسي، وتكون مهمته تولي كل شئون التعليم الأساسي بالإدارة وأيضاً يتبعه مكتب فني للتعليم الأساسي.

٣- استمرار استقلال كل من المدرسة الابتدائية والإعدادية، مرحلياً، مع تدعيم دور مجلس إدارة المدرسة في إدارة العملية التعليمية.

ب - أما على المستوى الأفقي:

١- تشكيل مجلس نوعي للتعليم الأساسي على مستوى ديوان عام الوزارة، على أن تكون مهمته وضع ومتابعة خطط وبرامج التعليم الأساسي.

٢- تشكيل لجان ماثلة على مستوى مديرية التربية والتعليم.

وقد عمل إذن العمل رقم (٨) على توضيح كافة الأمور المتعلقة بالإدارة التعليمية، وغنت خطوات العمل في هذا الإذن بدراسة الأوضاع القائمة، واتجاهات تطورها في النواحي التالية:

١- الهيكل التنظيمي القائم.

٢- تحديد الأهداف، ورسم السياسات.

٣- نظام المعلومات.

٤- الموارد البشرية.

٥- القيادة.

٦- تقييم الأداء.

٧- التدريب.

٨- الحوافز.

٩- العلاقات مع المحيطات.

وقد خرج الإذن بتوصيات في كل مجال على حدة، نستعرضها في إيجاز على النحو التالي:

أ - بالنسبة للهيكل التنظيمي للوزارة:

أقترح أن يكون الهيكل التنظيمي للوزارة على عدة مستويات وهي:

• على المستوى المركزي (الوزارة) وتضم:

- ٣- دراسة القوى العاملة لتحديد الأعباء الوظيفية، ووضع توصيف وظيفي في ظل هيكل تنظيمي متناسق، يعكس العمليات اللامركزية.
- ٤- إنشاء نظام إدارة الأفراد لتقويم الأداء، يقوم على اختيار القيادات على أساس الجدارة مقابل الأقدمية.
- ٥- وضع نظام للمستقبل الوظيفي، يكفل وصول المعلمين إلى المستويات الإشرافية والقيادية.
- د - خطة التطوير:

وكما اتضح من التوصيات السابقة، أنها تضمنت كاف المستويات - بدءاً من مستوى الوزارة حتى مستوى المدرسة - فإن التطبيق يجب أن يتم في مراحل تبدأ بالتجريب على نطاق جغرافي محدد، يتم على أساسه اختبار مدى فعالية الخطوات السابقة. ومن ثم فقد وضع إذن العمل رقم (٨) خطة لتطبيق التوصيات السابقة على أن تتم على ثلاث مراحل على النحو التالي:

• المرحلة الأولى خلال العامين ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٨٩/٨٨

ويتم في هذه المرحلة:

- * إنشاء مجلس نوعي للتعليم الأساسي.
- * تطوير تنظيم الإدارة المركزية للتعليم الأساسي.
- * تطوير تنظيم عناصر التعليم الأساسي على مستوى المديرية والإدارة التعليمية والمدرسية بمحافظتين تمثل أحدهما الدلتا، والأخرى الصعيد.
- * تطوير أساليب وإجراءات العمل بالأجهزة والوحدات السابقة.

المرحلة الثانية خلال العامين ١٩٩٠/٨٩ - ١٩٩١/٩٠

- ويتم في هذه المرحلة تعميم التطبيق على ٦-٨ محافظات تمثل مختلف الأقاليم.
- المرحلة الثالثة خلال العام الدراسي ١٩٩٢/٩١ وما بعده.

ويتم في هذه المرحلة تعميم التطبيق على كافة المحافظات.

هذا بالإضافة إلى أن إذن العمل رقم (٨)، قد أو

- * المجلس النوعي للتعليم الأساسي.
- * الإدارة العامة لتخطيط التعليم الأساسي.
- * الإدارة العامة لتنسيق التعليم الأساسي.
- مستوى مديرية التربية والتعليم بالمحافظات:
- حيث يضاف للتنظيم القائم: وكيل المديرية للتعليم الأساسي، ويتبعه مكتب فن للتعليم الأساسي بالمديرية، تكون مهمته الإشراف على إدارة التعليم الابتدائي والإعدادي ودور المعلمين والمعلمات.
- على مستوى الإدارة التعليمية: حيث يضاف للتنظيم القائم: وكيل الإدارة التعليمية للتعليم الأساسي؛ ويتبعه مكتب فن للإدارة التعليمية. ويقوم بالإشراف على قسم التعليم الابتدائي، وقسم التعليم الإعدادي، والمدارس الابتدائية والإعدادية.
- ب - بالنسبة للنظم وأساليب العمل:
- تحديد الأهداف ورسم السياسات واتخاذ القرارات: (الخطة التعليمية - السياسة التعليمية - المناهج والكتب والوسائل التعليمية - الترجية المستقبلية للتعليم - تطوير إمكانيات البحوث - البرامج التعليمية الجديدة - اللامركزية)
- نظام المعلومات: (جمع البيانات - معالجة البيانات - تداول البيانات - معلومات إضافية للإحصاءات الداخلية للمدارس)
- تنمية القوى البشرية: (إعداد معلمي التعليم الأساسي - القيادة الإدارية وقيادة المؤسسات - التعيين والنقل والترقية - التدريب أثناء الخدمة - تقويم أداء العاملين وتعيينهم وترقياتهم - التعاون المشترك بين مسئولو التعليم الأساسي على المستوى المحلي)
- ج - اتجاهات التطوير المستقبلية: ولكي يتم تحقيق الأهداف السابقة فيتعين الأخذ بالتوصيات التالية:
- ١- تطوير جهاز التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى؛ لتوافق أهداف التعليم مع التنمية.
- ٢- لا مركزية إدارة العمليات الجارية من الوزارة إلى المحافظات والمستويات المحلية؛ لمساعدة الوزارة على تحقيق مزيد من الابتكارية والقدرة على النظرة المستقبلية.

ضع في خطة التطبيق كيفية اتخاذ القرارات المنوطة لتنفيذ ما سبق، ومستولية القائم على تنفيذها (مدير إدارة، وكيل وزارة، الخ)، وطبيعة كل قرار.

وبمقابلة ما سبق بما جاء في الاستراتيجية، في محورها السادس الخاص بفعالية الإدارة التعليمية، نجد أن الأخيرة قد عنت بالمبادئ الآتية:

١- مركزية التخطيط والمتابعة.
٢- لا مركزية التنفيذ والمتابعة في المديرية التعليمية.

٣- تدعيم إدارة المدرسة.
٤- تحديث الإدارة التعليمية على اختلاف مستوياتها (المركزية واللامركزية).

٥- سهولة الاتصال بين عناصر الهيكل التنظيمي الإداري والقي، من خلال التنسيق الرأسي والأفقي.
٦- تقويم مسار العملية التعليمية.

ولتنفيذ المبادئ السابقة راعت الاستراتيجية أن تكون خطوات التنفيذ كالتالي:

١- إنشاء إدارة مركزية للتخطيط التربوي؛ وتهدف هذه الإدارة إلى:

- جعل التخطيط وظيفة مترابطة ومتكاملة للمعونة في اتخاذ القرار.
- تطوير النظم والبرامج بأهداف التحليل المقارن بين الأهداف المعلنة للدولة والاحتياجات الفعلية للأفراد.

- تحديد أهداف المتحققين والخارجين من المدارس، بما يوافق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للنظم والبرامج.

- وضع سياسات مساندة للبرامج، وتأسيس الهياكل والإجراءات الإدارية، للتأكد من كفاءة تنفيذ الأهداف.

- زيادة المنافع التعليمية.
- تحسين نوعية التعليم وزيادة الخدمات، للحد من الرسوب والتسرب.

- تنمية الموارد البشرية.
- وتقوم هذه الإدارة المركزية بـ:
- تحليل السياسات.

* البحوث والإحصاء.

* تكلفة وقبول التعليم.

* التنسيق والمتابعة.

٢- إنشاء شبكة تربط الديوان العام بالمديريات التعليمية:

وتهدف هذه الشبكة إلى استحداث نظام معلومات متكامل للمعونة في اتخاذ القرارات، وقد تم ربط الديوان العام بالتليفاكس لسهولة إرسال النشرات والقرارات إلى المديريات التعليمية.

٣- تأسيس المشروع القومي لتطوير المباني التعليمية:

ويمكن هذا المشروع وزارة التربية والتعليم من التحكم في الموصفات والمعايير القياسية لتشيد المباني المدرسية والتأكد من مطابقتها مع الأهداف التعليمية المختلفة، وبالفعل فقد تم استصدار القرار رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٨٨ بإنشاء هيئة الأبنية التعليمية.

٤- مساهمة مجالس الآباء مع إدارة المدرسة: وقد تم تعديل القرار الوزاري رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٥ في سنة ١٩٨٨، بشأن مجالس الآباء والمعلمين منظمًا لاختصاصات هذه المجالس وتشكيلها.

٥- إعادة تنظيم الهيكل الوظيفي للديوان العام: تشير استراتيجية تطوير التعليم، إلى أن إعادة تنظيم الهيكل الوظيفي وديوان عام الوزارة تعد من أهم الدراسات القطاعية المطلوب تنفيذها، باعتبارها أهم الضوابط الهيكلية اللازمة لنجاح الخطة.

ومن المبررات التي أوردتها الاستراتيجية لتغيير تنظيم الديوان العام ما يلي:

- الازدواجية؛ حيث يوجد عدد من الجهات التي تقوم بالوظائف المتشابهة مثل البحوث، والتدريب، المناهج، والإحصاء؛ الأمر الذي يؤدي إلى خلق الكثير من المنازعات حول مسئولية كل جهة؛ ومن ثم ضعف الرقابة.

- التضخم الوظيفي؛ حيث لا يوجد تصنيف واضح كما لا يوجد معايير للأداء يمكن قياسها وضبطها وتقويمها.

- ضعف أجهزة المعلومات؛ الأمر الذي يؤدي

بالتعبية إلى ضعف كفاءة القرار؛ والتي تؤدي إلى نقص القرار بعد استصداره بفترة قصيرة.

• بطء التنفيذ؛ بسبب استخدام الوسائل اليدوية في العمليات الإدارية.

• عدم التكامل بين أجهزة البحث وأجهزة التخطيط؛ وتوجيهها في إعادة رسم السياسة التعليمية

• شغل لوظائف القيادة وفقاً للأقدمية؛ وعدم وجود نظام العداد وتدريب القيادات التربوية.

٦- إنشاء مركز للمعلومات الآلية:

أدت الزيادة المطردة في الطلب على التعليم، إلى زيادة أعباء المسؤولين في الوزارة، الأمر الذي أدى بدوره إلى ضرورة وجود نظام معلوماتي للقيام بالمهام الإدارية المختلفة التي تتطلبها عمليات الإدارة.

ويهدف مركز المعلومات الآلية إلى تحقيق الآتي:

• زيادة فعالية وكفاءة الأعمال الإدارية.

• تأسيس هيكل إدارة، ومراقبة تنفيذ الأهداف النظامية وفق الاتجاه المطلوب.

• خلق الموارد البشرية والفنية اللازمة لتطوير وتحسين نظم آلية للمعلومات الإدارية بالوزارة.

• تكامل النظام المركزي مع الأنظمة الفرعية في المديرية التعليمية المختلفة.

٧- تدريب القيادات التربوية العليا:

يعتبر تدريب القيادات التربوية العليا هو مفصل الإصلاح التربوي، لأن القيادة التربوية العليا هي المسؤولة عن تحقيق الأهداف داخل القطاعات الجزئية ويتم التدريب في المجالات التالية:

• التخطيط التربوي.

• الإدارة التربوية.

• اقتصاديات التعليم.

• التدريب أثناء الخدمة.

• تكنولوجيا التعليم.

• تنظيم البحوث التربوية، وإدارتها.

من خلال استعراض كل من النقاط الأساسية التي وردت في كل من إذن العمل رقم (٨) وبين ما جاء في الاستراتيجية، نجد أن الأخيرة قد عملت على تبني

الترصبات التي اقترحها إذن العمل، والقيام بالتخطيط بإنشاء إدارات معاونة مثل: المعلومات والتخطيط والمناهج.

وعلى الرغم من أهمية هذه المقترحات التي تم اتخاذ اللازم فيها، فإن الأمر لا يقف عند تنفيذ هذه المقترحات، بل يتعداها إلى كيفية إنشاء هذه الإدارات وتبنيها وتوقيت تنفيذها. علماً بأن هذه المقترحات كانت قد أشارت إليها السياسة التعليمية في السنوات السابقة، الأمر الذي يرفع معه تساؤلاً فحواه: هل تمت هذه الإجراءات لأهميتها، أم اتخذت لأهميتها من قام بالتوصية بها، فإذا كانت اتخذت لأهميتها فلماذا لم تنفذ وفقاً للسياسات التعليمية التي أشارت لها منذ أوائل الثمانينيات.

هذا، بالإضافة إلى أن استحداث هذه الإدارات قد اتخذ أبعاداً أخرى وتطورات أكثر عمقاً، كما يتضح من خلال المقابلة السابقة بين محاور أذن العمل المختلفة، والتي قام بمسئولية إعدادها وكالة الإنماء التربوي بواشنطن بالتعاون مع المركز التربوي للإمهاء التربوي والاجتماعي (تيم) كهيئة معاونة مرشحة من قبل وكالة الإنماء التربوي، وبين استراتيجية تطوير التعليم والمقدمة كخطة لتطوير التعليم في مصر؛ والتي قام برسم سياستها وزير التربية والتعليم في ذلك الوقت؛ نجد أن محاور الاستراتيجية العشر ما هي إلا ترجمة دقيقة لما جاء في أذن العمل العشر كما أوضحها جدول المقارنة بين كل منهما؛ الأمر الذي يوضح بجلاء مدى تطابق أهداف السياسة التعليمية مع أهداف المعونات المقدمة وليس العكس؛ بمعنى أسبقية أهداف المعونات على أهداف السياسة التعليمية مما أدى إلى تبعية السياسة التعليمية في هذه الفترة بشكل حاد إلى سياسات المعونات، وخاصة المقدمة من هيئة التنمية الأمريكية باعتبارها هي الأقدر على وضع التصورات والحلول لمشكلات التعليم.

ولا يتوقف الأمر على تحقيق هذه الأهداف فحسب، بل يوضع أيضاً دور المعونات الأمريكية في تحديد خطوط أهداف السياسة التعليمية، بل وخطوات

التنفيذ التي تعدت مجرد معونة لإنشاء عدد من المدارس، أو تقديم بعض من المعونات الفنية في تطوير قطاع معين من قطاعات العملية التعليمية، بل شمل المعونات كل مناحي العملية التعليمية بدءاً من تغيير الهيكل الوزاري وما يعكسه من ارتباط وثيق الصلة بالوزير كمتخذ قرار، إلى نظم معلوماتية لمساندة متخذ القرار ظاهرياً؛ وما تقدمه هذه النظم إلى وكالة التنمية الأمريكية بشكل أكثر خصوصية بما يمكنهم من الحصول على كافة المعلومات المختلفة، والتي تشمل العديد من الأمور التي تمت، أو لا تمت بصلة للعملية التعليمية كما سبق التوضيح. الأمر الذي يفسر بدوره تركيز أذون العمل المختلفة، سواء إذن العمل الخاص بمراكز المعلومات أو الأذون المختلفة، وبالتحديد نجد تركيز استراتيجيات تطوير التعليم، على مراكز المعلومات في كل محاورها بما يتفق مع أذون العمل المختلفة.

هذا بالإضافة إلى صبغة أذون العمل والاستراتيجية بالصبغة الشرعية، والتي تعتبر بمثابة ستاراً يحجب دور المعونات الأمريكية، واعتبار الاستراتيجية هي الواجهة القومية ذات الصبغة الاستقلالية، حيث تم مناقشة الاستراتيجية كخطة قومية في مجلس الشعب أو من خلال عقد مؤتمرات

قومية، أو ندوات وضعت توصياتها وفقاً لما جاء في أذون العمل المختلفة، كما أوضحت المقابلة السابقة في أكثر من موضع. (السلم التعليمي، هيئة الأبنية التعليمية، ... الخ).

كذلك نلاحظ على المعونات المقدمة من الجهات والهيئات المختلفة، وعلى المعونات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة، والبنك الدولي، أن الجهات الأخيرة تنفرد - في الأغلب الأعم - بعملية خلق صيغ تعليمية جديدة، أو تعمل على إحداث تغييرات جذرية في المنظومة التعليمية، كذلك العلاقة الجدلية بينهما؛ حيث أوضح التحليل السابق قيام البنك الدولي بعمل دراسة لتطبيق نظام التعليم الأساسي وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتولي مهام تنفيذ المشروع، ومع انتهاء دور الولايات المتحدة، يعود البنك الدولي بتقديم عون مالي في صورة قرض لاستكمال تطبيق مشروع التعليم الأساسي (٨٧)، الأمر الذي يوضح العلاقة التبادلية بين البنك الدولي والولايات المتحدة في تبادل الأدوار بينهما؛ لتغيير المنظومة التعليمية. ولتوضيح ما سبق نقره الجدول التالي لبيان مدى تفرد الجانب الأمريكي والبنك الدولي عن بقية دول المعونات في كالة مناحي العملية التعليمية.

جدول رقم (١)

توجهات المعونات في جسد المنظومة التعليمية

هوية الطرف الأجنبي	طبيعة المشروعات التي قامت بها الجهات المختلفة المقدمة للعون
جهات مختلفة مثل: الجزائر، وفرنسا، ١- مشروعات المساهمة في إنشاء مدارس صناعية وفنية وتكنولوجية، كمنح، أو قروض مسرة شاملة معدات أو غير شاملة معدات	٢- مشروعات تدريب معلمي التعليم الفني (كمنح)
ألمانيا، واليابان	٣- منح لتعليم اللغة الفرنسية للطلول المانحة
هيئات دولية محايدة مثل اليونيسكو، ١- المساهمة في إنشاء مدارس فنية ومنح معدات تعليمية	٢- ندوات وسيمينات ناقشة قضايا التعليم في دول العالم الثالث
البنك الدولي	٣- بعض الأبحاث الدورية في التعليم
الولايات المتحدة الأمريكية	١- مشروعات بحثية تسم بالاستمرار، وتأثيرها على السياسة التعليمية بقرض إيجات التغيير، ولعل مثابة القرار التعليمي
	٢- مشروعات إنشاء، مدارس صناعية بقرض مسرة، وإرسال خبراء دوليين
	١- مشروعات بحثية تسم بالاستمرار، وتأثيرها على صنع السياسة التعليمية وعراجعتها التفصيلة للنتائج
	٢- مشروعات تعليم أساسي
	٣- مشروعات استحداث هيكل إدارية في ديوان عام الوزارة وفي طبيعة مباشرة بمخض القرار
	٤- مشروعات تطوير البنى الإدارية للمحليات

المصدر: منى أحمد صادق، التنمية في التعليم، ورقة بحث مقدمة إلى ندوة التنمية الثقافية، المنعقدة في مركز البحوث العربية في الفترة من ١٠-١١ ديسمبر ١٩٩٣

تميزت فترة التسعينيات بالتوسع في المعونات الخارجية سواء على المستوى الثنائي أو الدولي، فنجد بروز دول جديدة مثل اليابان والمانيا الغربية على المستوى الثنائي، والاتحاد الأوروبي على المستوى المتعدد الأطراف بجانب الدول الأجنبية والمنظمات الدولية السابقة.

أولاً: المعونات المقدمة من المانيا الغربية:

بدأت إرصاصات هذه المعونة في عام ١٩٩١، ووقع خطاب النوايا بين الطرفين عام ١٩٩٢، والذي يقضي بمقتضاه مساعدة مصر في تطور التعليم الفني والتدريب المهني وذلك عن طريق إدخال التعليم المزدوج كما هو مطبق في المانيا بما يتناسب مع الظروف المصرية لتحقيق الآتي:

١- توفير العمالة الفنية الماهرة المدربة على أسس علمية.

٢- توفير فرص عمل جديدة للشباب.

٣- الاستغناء نسبياً عن الخبرة الأجنبية في صيانة المعدات.

وقد ساهم مع وزارة التربية والتعليم المصرية والوكالة الألمانية أصحاب المصانع وجمعيات المستثمرين ورجال الأعمال، وقد بدأ تنفيذ الاتفاقية فعلياً مع بداية العام الدراسي سنة ١٩٩٥ ويوضح الجدول التالي الانجازات التي تمت منذ ١٩٩٥ وحتى نهاية عام ٢٠٠١

يلاحظ من الجدول السابق أن المعونات المقدمة من كل من البنك الدولي، والولايات المتحدة الأمريكية عتيا في المقام الأول بتغيير المنظومة التعليمية؛ بدءاً من نظام التعليم الأساسي فالتنظيم الإداري للهيكل الإداري لوزارة التربية والتعليم لضمان بقائهما بجانب متخذ القرار؛ الأمر الذي أدى إلى العديد من الآثار في سائر مناحي المجتمع؛ والتي تتأثر بدورها بالتغيرات الحادثة في التعليم؛ والذي يمكن القول معه بأن التعليم وفقاً لهذا المنطلق، هو المتحكم في التغيرات السائدة في المجتمع؛ بنفس القدر الذي يتأثر به التعليم من التغيرات السياسية والاقتصادية في المجتمع؛ ويقول آخر فإن هناك علاقة دائرية يؤثر بها النظام التعليمي، وتؤثر وتتأثر هذه البؤرة بالمحيط الدائري لها وهما المجتمع والتغيرات السياسية والاقتصادية به.

المعونات الخارجية في التعليم منذ التسعينيات وحتى الآن:

ستحسول الدراسة إلقاء الضوء على المعونات الخارجية في التعليم منذ بداية التسعينيات وحتى الآن، ولا تزعم الدراسة أن تقدم تحليلاً وافياً لمثل هذه المعونات حيث أنه إلى الآن مازالت عمليات تقييم المشروعات وانعكاساتها رهن الدراسة، إلا أن المؤشرات التي توصلت إليها الدراسة قد تغيد في توضيح ثقل كل معونة والتي بالتالي تلقي الضوء على ما يحدث في التعليم في هذه الفترة.

البيان

إجمالي عدد المدارس المشاركة في البرنامج
إجمالي عدد الطلبة والطالبات
عدد المتخرجين كمسألة ماهرة
إجمالي عدد المدرسين والإداريين المباشرين
إجمالي عدد الصناع المشاركة
عدد شركات المقاولات
إجمالي عدد المدن
إجمالي عدد المدرسين والمديرين والموجهين الذين أرسلوا في الدورات التدريبية
إجمالي عدد المدرسين الذين أرسلوا في دورات تدريبية إلى المانيا
إجمالي عدد المدرسين والمديرين والموجهين الذين حضروا دورات تدريبية داخل مصر
إجمالي عدد المصريين بالصانع داخل مصر
إجمالي عدد المهن التي يتم التدريب عليها
إجمالي عدد الخبراء لفترات قصيرة
إجمالي عدد الخبراء لفترات طويلة

المصدر: وزارة التربية والتعليم، مبارك والتعليم، القاهرة، ٢٠٠٢.

المعونات المقدمة من اليابان: (الجايبكا)

يهدف مشروع جايبكا (هيئة التعاون اليابانية) إلى تأليف كتب دليل المعلم في مادتي العلوم والرياضيات للمرحلة الابتدائية، وقد استمر المشروع ثلاث سنوات.

المعونات المقدمة من فرنسا

ويهدف التعاون إلى تحسين طرق التدريس في مصر، وإجراء أبحاث مشتركة بين الجانبين، بالإضافة إلى إعداد كراسات أنشطة في كتاب العلوم للصف الأول الإعدادي.

المعونات المقدمة من كندا (سيذا)

وتهدف إلى المشاركة في بعض عمليات التدريب بمدارس المجتمع.

المعونات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية

تقدم المعونة الأمريكية من خلال عدد من المشاريع منها:

مشروع مبارك - جور (الشراكة الأمريكية): يستند المشروع على مبدأ «من المدرسة إلى العمل»، ولتحقيق هذا يتم تدريب طلبة المدارس الفنية في المؤسسات والصانع الانتاجية للقطاع الخاص بصفة أساسية، كما يهدف المشروع إلى تحويل المدارس الصناعية إلى وحدات إنتاجية ومراكز تدريب وتشغيل، ويتم ذلك بمنح قروض لهذه المدارس والتي ترتبط بمستويات إنتاجية، بما يساعد على تحويلها إلى وحدات إنتاجية تتمكن من سداد القروض.

مشروع جلوب: وهو أيضا مشروع مصري أمريكي يهدف إلى تنمية الوعي البيئي للأفراد في كل أنحاء العالم، والمساهمة في الفهم العلمي للتغيرات التي تحدث على وجه الأرض، وتدعيم وتحسين أداء الطلاب في العلوم والرياضيات، وفهم واستخدام شبكة الاتصال الدولية (الإنترنت). ومن الجدير بالذكر أن مشروع جلوب يكون شبكة دولية تتكون من تلاميذ صفوف الحضانة حتى الصف الثاني الإعدادي.

المعونات المقدمة من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي: (مشروع تحسين التعليم الأساسي)

ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق أهداف ثلاثة هي:

١- زيادة ما تستوعبه المنظومة التعليمية من

التلاميذ لتحقيق الاستيعاب الكامل مع التخلص من نظام الفترات.

٢- رفع مستوى كفاءة الأداء التدريسي للتلاميذ بما يتطلبه من ارتقاء، بنوعية التعليم والتعلم والتقييم. وتطبيق أحدث التقنيات التربوية

٣- رفع مستوى فعالية وكفاءة المنظمة الإدارية التعليمية من أجل ترشيد الاستهلاك وحسن استخدام الموارد البشرية (٨٨).

مشروع تحسين التعليم الثانوي:

يهدف المشروع إلى تحويل حوالي ٣١٥ مدرسة تجارية إلى مدارس ثانوي عام، والوصول إلى نسب استيعاب ٥٠٪ للتعليم الثانوي العام، رفع نسب استيعاب خريجي التعليم الفني في الجامعات من ٥ إلى ٨٪. وذلك من خلال: زيادة كفاءة كل من التعليم الثانوي العام عن طريق تطوير المناهج وطرق التدريس. والتنمية المهنية للمعلمين والإداريين، وتنمية كفاءات المديرين.

وتم تنفيذ البرنامج من خلال وحدة التخطيط والمتابعة (وحدة مكونة من المصريين والأجانب).

وتبلغ ميزانية المشروع حوالي ٢٥٠ مليون دولار أمريكي، يدفع البنك الدولي منها ٥٠ مليون دولار مقسمة على سبع سنوات (٢٠٠٦ - ٢٠٠٩) بمقدار ١٩٩٪ من إجمالي تكاليف المشروع. بينما يتحمل الجانب المصري ٢٠٠ مليون دولار أمريكي بنسبة ٨٠٪ من قيمة المشروع (٨٩).

يلاحظ من اتجاهات المعونات الخارجية للتعليم المصري في فترة التسعينيات زيادة عدد المانحين ودخول الاتحاد الأوروبية بالتعاون مع البنك الدولي في مشروعات التعليم، والتي اختلفت عن المعونات الثنائية السابقة في شمولية الأهداف وتغيير المنظومة التعليمية، بينما استمرت المعونات الثنائية السابقة في مجالات تطوير طرق التدريس وأدلة المعلم. وهو ما يمكن أن نستدل على أن توجهات البنك الدولي تسير على نفس النهج السابق. إلا أنها توجّهت في منتصف التسعينيات وجهة تطوير التعليم الثانوي والتوسع فيه على حساب التعليم الفني وهي من الأمور الإيجابية نظرا لتدني نسبة الاستيعاب. إلا أنه في نفس الوقت يعكس التوجه العالمي الذي لم يعد مهارات التعليم الفني مكانا فيه.

Michel Foucault: Truth and Power in <http://wdog.com/rider/writings/Fouchoult.html>

(٨) بولانتزاس، نيكولاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٩، ص ٤٣٤.

(٩) تورين، ألان، نقد الحداثة، ترجمة أنور مغيث، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٧، ص ٢٣٢.

(١٠) المرجع السابق

(١١) بولانتزاس، نيكولاس، المرجع السابق، ص ١٣٤.

Dant, Tim, Knowledge, Ideology and Discourse: A Sociological Perspective, London, routledge, 1991, (١٢) P76-79

see also

Henry, Giroux A. Pedagogy and the Politics of Hope: Theory, Culture, and Schooling, Boulder, Co: West-view Press. in <http://ed.asu.edu/edre/reviews/rev39.htm>

Clegg, Stuart, Changing Concepts of Power, Changing Concepts of Politics. In (١٣) <http://www.aom.pace.edu/cms/Washington/clegg.htm>

(١٤)

(١٥) محمد علي الكردي، المعرفة والسلطة عند ميشيل فوكو، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢، ص ٤١٣ - ٤٢٧.

(١٦)

(١٧) البرنسكو. رسالة البرنسكو، نقلا عن افتتاحية ميشال البرنسكو، لندن ١٦ نوفمبر ١٩٤٥.

United Nations, Basic Facts About The United Nations, New york, 1992, p27. (١٨)

Ibid. various pages. (١٩)

- الأمم المتحدة، حقائق أساسية عن الأمم المتحدة، القاهرة، المكتب الإعلامي للأمم المتحدة، ١٩٧٠، صفحات متفرقة.

Tibor Mende. Op.Cit. 78. (٢٠)

(٢١) والت، برانت، الشمال والجنوب برنامج من أجل البقاء، الكويت، الدوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (تقرير اللجنة المستقلة لبحث مشكلة قضايا التنمية) صفحات متفرقة.

(٢٢) ابراهيم العيسوي، قياس التنمية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، (مشروع المستقبل البديلة)، ص ١٣.

(٢٣) بوتومور، علم الاجتماع: منظور اجتماعي نقدي ترجمة عادل الهوارى، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥، ص ٧٢-٧٥.

(٢٤) عدنان عبد الله بونس، التكتلات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على اقتصاديات الوطن العربي، في خملون حسن النقيب ومبارك المدوناني، مرجع سابق، ص ٢٨٥-٢٩٧.

Arnold Guy, Op.cit, p21. (٢٥)

Stock Olav, European Development Assistance, Vol. 1, Politics and Performance, Oslo, The European (٢٦) Association of Development Research and Training Institute 1984, p26.

Arnold, Guy, Op.Cit. (٢٧)

(٢٨) معجرب الحق، ستار الفقر خبائر أمام العالم الثالث، ترجمة أحمد فؤاد بلع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٧١ - ٧٢.

(٢٩) مصطفى نور الدين، المجتمعات التابعة، مشكلات التنمية المستقلة، القاهرة، مركز الدراسات العربية، ١٩٨٩، ص ٢٢.

- (٣٠) ميرل، مارسيل، *سوسيولوجيا العلاقات الدولية*، ترجمة حسن نافعة، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٦، ص ٢٤٥.
- (٣١) Arnold Guy, Op.Cit., pp157-160.
- (٣٢) محمد محمود المهدي، رأس المال الأجنبي والمسألة الفلاحية بمصر: رؤية سوسيوتاريخية، في *المسألة الفلاحية والزراعية في مصر*، أبحاث و مناقشات الندوة التي عقدت بالقاهرة ٢٨-٢٩ أبريل ١٩٩١، القاهرة، مركز الدراسات العربية ص ١٧٨-١٩٧.
- (٣٣) فيليب كوميز، *أزمة التعليم من منظور الثنائيات*، ترجمة محمد خيرى حربي، وحسان محمد حسان، الرياض، دار المريح للنشر، ١٩٨٧، ص ٢٧-٣٣.
- (٣٤) Carnoy, Martin, op.cit., pp63,64.
- عبد الباسط عبد المعطي، في التنمية البديلة: دراسات وقضايا، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ٣٣٠.
- (٣٥) Henery A Giroux, *Theory and Asistance in Education: A Pedagogy gor Opposition*, London, Heinmann Educational Books, 1983, p80.
- شيل بدران، *الثورة والتعليم*، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٥، ١٧٨-٢٠٦.
- (٣٦) Carnoy, op.cit, p377. and - Arnold Guy, op.cit, 25-28.
- (٣٧) أماني قنديل، التعليم وتحديات التسميتيات، - أحمد الحصري، بشر بلا ثمن: مشكلات تطور الموارد البشرية في عصر الانفتاح، حزب التجمع، ١٩٩٢، (كتاب الأهالي، ع ٤١)، ص ٣٤-٣٣.
- (٣٨) فيليب كوميز، *أزمة التعليم في عالمنا المعاصر*، القاهرة، ترجمة أحمد خيرى كاظم، وجابر عبد الحميد، دار النهضة العربية، ١٩٧١، ص ١٧٨.
- (٣٩) جاي، دارام (محرر)، *صندوق النقد الدولي ودول الجنوب*، ترجمة مبارك على عثمان، القاهرة، مركز البحوث العربية، ١٩٩٣، ص ١٦.
- Wahab, Zaher, *A Case of Silent Invasion: U.S. Culture Imperialism in Costa Rica*, Paper Presented at 38th Annual Northwest Anthropological Conference at Central Washington University, April, 1985, p.5.
- (٤٠)
- (٤١) فيليب كوميز، مرجع سابق، ص
- (٤٢) حلاق، جاك، *الاستثمار في المستقبل: لتحديد الأولويات التعليمية في العالم النامي*، ترجمة وفاء حسن وهبة، وجابر عبد الحميد جابر، عمان، مركز البحوث التربوية، ١٩٩٢، ص ٣٦٦.
- (٤٣) المرجع السابق، ص ٣٦٧.
- (٤٤) فيليب كوميز، مرجع سابق، ص ٢٧٥.
- (٤٥) الأهرام الاقتصادي، *وإزال الخليج من الغزو العراقي إلى المجهول*، القاهرة، ١٩٩٠، ع أكتوبر ١٩٩٠.
- (٤٦) حلاق، جاك، مرجع سابق، ص ٣٦٨.
- (٤٧) وزير التعليم، بيان وزير التعليم أمام مجلس الشعب، يناير ١٩٧٧، ص ١٨.
- (٤٨) وزارة التربية والتعليم، ما ورد في بيان السيد رئيس الوزراء الذي ألقاه في المجلس بجلسته المتفقد في ١٩٧٧/١٢/٤ والخاص بالتعليم والبحث العلمي، ص ٣.
- (٤٩)
- (٥٠) المرجع السابق، نفس الصفحة.
- (٥١) مجلس الشعب، الفصل التشريعي الثاني، دور الانعقاد العادي الأول، فبراير، ١٩٧٧، ص ٣٦.
- (٥٢) وزارة التربية والتعليم، *تطوير وتحديث التعليم في مصر*، مرجع سبق ذكره، ص ٣١.
- (٥٣) المركز القومي للبحوث التربوية، تقرير عن تقييم المدرسة التجريبية الموحدة ذات الشانتي صفوف بمدينة نصر، القاهرة، ١٩٧٧، ص ص ٣-٦.
- (٥٤) ج.م.ع، قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١.
- (٥٥) المركز القومي للبحوث التربوية، تقرير عن تقييم المدرسة التجريبية الموحدة ذات الشانتي صفوف بمدينة نصر، مرجع سابق.
- (٥٦) ج.م.ع، وزارة التربية والتعليم، تقرير بشأن احتياجات الدولة من المباني المدرسية في العشر سنوات المقبلة ١٩٨٥-١٩٩٥/٩٤، ص ٣.
- Academy for Educational Development, *Basic education in Egypt, an Assessment*, Washington.d.c, 1984, p1-4.
- (٥٨) محمد جمال نوير وشكري عباس، *التعليم الأساسي في جمهورية مصر العربية - دراسة حالة*، القاهرة، التنمية البشرية والعلوم، ١٩٨٧، ص ١٣١.

- (٥٩) راجع في هذا الشأن إلى الفصل ٣. ٤. ٥ حول المعونات المقدمة من المنظمات الدولية والبنك الدولي والمقرنات الثاني.
- (٦٠) نادية جمال الدين، منهجية تقويم السياسة التعليمية، ورقة بحث مقدمة إلى ندوة تقويم السياسات الاجتماعية في مصر في الفترة من ١٣ - ١٥ أبريل ١٩٨٨، ص ١٤٢ - ١٧٠.
- (٦١) حسين كامل بها، الدين، على مسئولية الوزير... التعليم الجامعي وجري، الأهرام في ١٩٩٤/٨/٣١.
- (٦٢)
- (٦٣) محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، تاريخ علم الاقتصاد السياسي - الاقتصاد السياسي والرأسمالية - الاقتصاد السياسي والاشتراكية، ص ٤، الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٢، ص ٢٠٩ - ٢١٨.
- (٦٤) حسن البيلوي، رجال الأعمال وجيشهم الاحتياطي، في أدب ونقد، القاهرة، حزب النجعة، يناير ١٩٩٦، ص ٥٤ - ٩١.
- (٦٥) نادية جمال الدين، منهجية تقويم السياسة التعليمية، مرجع سابق، ص
- (٦٦) ناجي شودة،
- (٦٧) راجع في هذا الشأن إلى الفصل الثالث، العون المقدم من اليونسكو، ص ص .
- (٦٨) راجع في هذا الشأن إلى الفصل الخامس، العون المقدم من المسكة المتحدة، ص
- (٦٩) راجع في هذا الشأن الفصل الثالث، وإلى العون المقدم من اليونسكو بصفة خاصة.
- (٧٠) ج.م.ع، بيان وزير التعليم أمام مجلس الشعب فبراير ١٩٧٧، ص ٢٢
- (٧١) حول الوثائق الثلاثة أرجع إلى: وزارة التربية والتعليم، تطوير وتحديث التعليم في مصر: سياسته، خططه وبرامجه، القاهرة، ١٩٨٠. وزارة التربية والتعليم، سياسة التعليم في مصر، القاهرة، ١٩٨٥. وزارة التربية والتعليم، استراتيجية تطوير التعليم، القاهرة، ١٩٨٩
- * استخدمت أكاديمية الإنماء التربوي مصطلح أذن العمل كمرادف للدراسات التي قامت بها لتطوير بنية التعليم الأساسي، وقد رأت الباحثة استخدام نفس المصطلح مراعاة لدقة التحليل.
- (٧٢)
- (٧٣) المركز العربي للإنماء التربوي والاجتماعي، أكاديمية الإنماء التربوي: مشروع المعاونة الفنية للتعليم الأساسي، وكالة الإنماء التربوي، أذن العمل العشر.
- أحمد فتحي سرور، استراتيجية تطوير التعليم، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، أماكن متفرقة
- (٧٤) المركز العربي للإنماء التربوي والاجتماعي، أكاديمية الإنماء التربوي، مشروع المعاونة الفنية للتعليم الأساسي (مشروع هيئة المعاونة الأمريكية رقم 1-EG-263-0319-E تقرير وتلخيص للمستوفين، د.ت.
- * تعذر الحصول على إذن العمل رقم ١.
- (٧٥) أكاديمية الإنماء التربوي، إذن عمل رقم (٢)، المنهج وأعداد المعلم، واشنطن، ١٩٨٤.
- (٧٦) أكاديمية الإنماء التربوي، إذن عمل رقم (٣).
- (٧٧) أكاديمية الإنماء التربوي، إذن عمل رقم (٣) اقتصاديات التعليم الأساسي، ١٩٨٧.
- (٧٨) ج.م.ع وزارة التربية والتعليم، استراتيجية تطوير التعليم، مرجع سابق.
- (٧٩) World Bank, Finncancing Education in Developing Countries, op.cit.
- USAID, Aid Policy Paper: Basic Education Technical and Training, Washington, 1982.
- (٨٠) لمزيد من التفاصيل انظر: خطابات التوابا المقدمة لصندوق النقد الدولي في سنوات مختلفة تحت هنا أي مرجع للبنك الدولي؟
- World Bank, Ibid.
- (٨١) محمد سعيد عزت، وثائق تطوير التعليم قبل الجامعي ()، وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٠.
- (٨٢) أكاديمية الإنماء التربوي، إذن العمل رقم (٤)، تصميم مدارس التعليم الأساسي.
- (٨٣) وزارة التربية والتعليم، استراتيجية تطوير التعليم، مرجع سابق.
- (٨٤) بنا، على رأي بعض العاملين بمؤسسة تيم مصر.
- (٨٥) أكاديمية الإنماء التربوي، مشروع المعاونة الفنية للتعليم الأساسي: تقرير وتلخيص... مرجع سابق.
- (٨٦) ج.م.ع، وزارة التربية والتعليم، استراتيجية تطوير التعليم، مرجع سابق.
- (٨٧) ج.م.ع، وزارة التعاون الدولي، مشروع تطوير التعليم الأساسي بمصر من هيئة التنمية الدولية بتاريخ ١٩٩٤/٣/٧.
- (٨٨) وزارة التربية والتعليم، مبارك والتعليم، القاهرة، ٢٠٠٢.
- (٨٩) <http://www1.worldbank.org/education/secondary/wbprojects/egypt20%se.htm>

المحور الثالث :

تصورات مختلفة لعولمة هدية

- الهديل للنظام التيهوليبرالي والمسلح
- عسكرة السياسة الأمريكية وقضاها الحرب والسلام: تصورات للمستقبل
- كيف يمكن التصدي للهيمنة الامبريالية
- من العولمة إلى العولمة الهدية.. سؤال الإمكان
- مواجهة تهديدات العولمة في البلدان النامية
- ثقافة الاختلاف وبدائل العولمة



البديل للنظام النيو ليبرالي المعولم والمسلح الإمبريالية اليوم وحملة الولايات المتحدة للسيطرة على العالم

بقلم : سمير أمين (*)

مجالات تطبيقها لتشمل الإدارة الاقتصادية والاجتماعية، وألا تتوقف عند مجال الإدارة السياسية للمجتمع.

ج - التأكيد على الطبيعة المتمركزة على الذات للمشروعات المجتمعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي، بناء أشكال من العولة تسمح بهذا. ومن المفهوم أن الطابع المتمركز على الذات للتنمية لا يستبعد لا الانفتاح (بشرط بقائه تحت السيطرة)، ولا المشاركة في «العولة» (أو «الاعتماد المتبادل»). ولكنه يفهم هذه المشاركة في إطار يؤدي إلى التقليل من التفاوت في الثروة والسلطة بين الأمم والأقاليم، لا زيادتها.

وه «البديل» الذي نُعرِّفه بالتقدم في الاتجاهات الثلاثة، يقتضي السير بالتوازي، فتجارب التاريخ الحديث التي بنيت على أساس إعطاء أولوية مطلقة «للاستقلال الوطني» (والتي خصص التحديث لخدمتها بالكامل)، سواء أكانت مصحوبة بتقدم اجتماعي، أو حتى مع التضحية بهذا التقدم، ولكن دائماً دون ديمقراطية، قد ثبت فشلها في تخطي الحدود التاريخية القريبة. وفي المقابل، فالمشروعات

١- البديل: التقدم الاجتماعي، والديمقراطية، والاعتماد المتبادل المتفق عليه

ما تحتاجه الشعوب اليوم، كما بالأمس، وإن كان في إطار ظروف بنيوية مختلفة (بسبب الثورة في الاتصالات، وعلوم الحياة، والتحول في أشكال العمل، والعلاقات الاجتماعية التي ترتبت عليها)، هو مشروعات مجتمعية (وطنية و/أو إقليمية)، مترابطة في إطار هياكل عولة مقننة، ومتفق عليها (بما يضمن تكاملاً نسبياً فيما بينها)، تحقق تقدماً متوازياً، ومتوازياً في اتجاهات ثلاثة:

أ - التقدم الاجتماعي: وهذا يقتضي أن تقدم الاقتصاد (التجديدات التقنية، وارتفاع الإنتاجية، والتوسع المرتقب للأسواق)، بواجبه بالضرورة تقدم اجتماعي يخدم الجميع (بضمان الحق في العمل، والاندماج الاجتماعي، والتقليل من التفاوت، الخ).

ب - مقاربة المجتمع بجمع أبعاده، بوصفها عملية دائمة، وليس مجرد «وصفة» (أو «مخطط» جاهز) ثابتة لا تتغير (بعيث نحمد التطور على نسق الأشكال الثابتة «للمديمقراطية» كما تمارس في البلدان الغربية المعاصرة). والديمقراطية تتطلب التوسع في

(*) رئيس المنتدى العالمي للبدائل، مدير منتدى العالم الثالث.

الديمقراطية المعاصرة التي ارتضت التضحية بالتقدم الاجتماعي، والاستقلال في إطار الاعتماد المتبادل الممول، لم تنجح في تعزيز القدرة التحريرية للديمقراطية، وإنما في إفسادها، بل في تحطيم مصداقيتها، وفي النهاية نزع الشرعية عنها. وإذا كان، طبقاً لما يدعيه الخطاب النيو ليبرالي السائد، لا بد من الخضوع «للسوق»، وأنه فضلاً عن ذلك، فإن هذا الخضوع ذاته، سيحقق التقدم الاجتماعي (وهو غير صحيح، ولكن الخطاب الاقتصادي التقليدي يحاول إثباته بعملية الزيادة الثقافية)، فما «جدوى التصويت» إذن؟ فهنا تصبح البرلمانات المنتخبة، والحكومات المستولة، مجرد عناصر تجميعية لا فائدة منها. ويحل «تداول السلطة» (أي تتالي أشخاص مختلفين للقيام بنفس الشيء)، محل الاختيارات البديلة طبقاً لتعريف الديمقراطية، وإعادة تأكيد السياسة والثقافة المرتبطة بالمواطنة، هي التي تخلق إمكانية ظهور بديل لتدهور الديمقراطية.

ولذلك فمن الضروري التقدم على المستويات الثلاثة للبديل، دون الفصل بين أي منها عن الآخر. ولعله من الأنسب وضع استراتيجيات مرحلية تسمح بتعزيز التقدم، مهما كان صغيراً، وفي أي موقع، وفي النور، ثم التقدم خطوة أخرى للتقليل من مخاطر الفشل، أو الانزلاق، أو التراجع مرة أخرى.

ووضع استراتيجيات ملموسة للمراحل يقتضي بلا شك، الأخذ في الاعتبار بما حققه العلم والتكنولوجيا في الوقت الحالي من الإسراع بدورات التقدم، في جميع أبعادها (الثروات الجديدة، وقوي التدمير المحتملة لهذه الثروات، والتحول في تنظيمات العمل، والهياكل الاجتماعية، والعلاقات مع تركيز رؤوس أموال القلة المحتكرة، وإدارتها بالأساليب المالية). ولكن لتحقيق ذلك، لا يمكن الركون للأمل (الحاد) بأن تلك الثورات لديها القدرة (السرورية) على حل محديات التقدم الاجتماعي، والديمقراطية من تلقا ذاتها. بل بالعكس، فإنه بإدماج «الجديد» في الدينامية الاجتماعية المسيطر عليها، يمكن الاستفادة من الإمكانات المحررة لهذا الجديد.

وإذا كنا نعتبر الخطوط التي رسمناها أعلاه للمشروعات الاجتماعية، «بدائل»، فذلك بالضبط لأن السياسات التي تنفذها القوى المسيطرة على النظام اليوم، تسير في الاتجاه المضاد لهذه المتطلبات.

يقوم المشروع المجتمعي المسمى، زوراً، «الليبرالي» وكذلك الصورة الأكثر تطرفاً، «النيو ليبرالية»، على أساس التضحية بالتقدم الاجتماعي في سبيل الربحية المالية (وحتى في المدى القريب وحسب) للقطاعات المسيطرة من رأس المال (رأس مال ٥٠٠، أو ٥٠٠٠، شركة كبرى متعددة الجنسية). ويحقق هذا الخضوع وحيد الجانب للعمال، أي للبشر، والأمم، للمنطق الوحيد «للسوق» المزعوم، «الجنة الدائمة» لرأس المال (والذي يقضي بخضوع جميع جوانب الحياة الاجتماعية لمقتضيات «الربحية»). وهي جنة ضيقة الأفق بالكثير من المقاييس، فلا أسس علمية أو أخلاقية لها، وفي الواقع، يصبح التقدم الاجتماعي، والديمقراطية، في ظل هذا الخضوع بلا أي مضمون.

وعلى مستوي العالم، لا يؤدي هذا الخضوع إلا إلى إعادة إنتاج، وتعميق التفاوت بين الأمم والأقاليم، متخذاً أشكالاً، وهايكلاً مسابرة لمطالبات رأس المال الذي بلغ مرحلة جديدة كفيها من تطوره. بمعنى أن «الاحتكارات» (التي يطلق عليها أحياناً «المزايب النسبية») التي تتمتع بها القلة المحتكرة في المراكز المسيطرة (الثالث)، لا تقتصر على الصناعة، كما كان الحال في ماضٍ انتهى، وإنما في أشكال جديدة من السيطرة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية (السيطرة على التكنولوجيا بواسطة التشريعات المتعلقة بالملكية الصناعية والفكرية، وحرية الاستحواذ على الموارد الطبيعية لكل الكوكب، والقدرة على التأثير في الرأي العام، بل تعديله، بالسيطرة على وسائط الاتصال والإعلام، والتركيز المفرط لوسائل التدخل المالي، والانفراد بملكية أسلحة الدمار الشامل، الخ).

لا يمكن التفريق اليوم، ولا فيما مضى، بين الاقتصاد والسياسة، أو بين «السوق» وسلطة الدولة، بما فيها العسكرية، وذلك بالرغم من الخطاب

الأيديولوجي السائد، الذي يحاول إنكار ذلك. فكيف يمكن إذن، في مواجهة هذه الوحدة بين استراتيجيات القلة المحتكرة، متعددة الجنسية، والسلطات السياسية التي تخدمها، إقامة استراتيجية مضادة لمخدمة الشعوب، يمكنها بالإضافة «للمقاومة»، أن تدفع للأمام البديل الذي وصفناه هنا؟ هذا هو التحدي الحقيقي.

٢- الجمع بين الحركات الاجتماعية، وإعادة بناء سياسة المواطنة

لا يوجد مجتمع متجمد في حالة سكون كالأموات، على الأقل في عصرنا الحاضر. وبهذا الفهم فليس جديداً وجود «حركات اجتماعية»، ظاهرة أو أقل ظهوراً، منظمة بشكل علني أو تعمل تحت الأرض، متبلورة حول برامج وأهداف مصاغة بتعابير أيدولوجية وسياسية، أو تعبر عن مجرد عدم الثقة في «الخطاب الفخيم»، أو حتى في «السياسيين المحترفين»، مجتمعاً بشكل منظم أو مفتتة لأقصى حد.

إننا «الجديد» فعلاً، والمميز للمرحلة الراهنة، هو أن «الحركات الاجتماعية» (أو «المجتمع المدني»، باستخدام التعابير «الموضة»، مفتتة، ولا تشعر بالثقة في السياسة، أو في الصياغة الأيدولوجية، وهذا هو، في الوقت ذاته، السبب وقيل ذلك النتيجة، لتآكل أشكال الصراع الاجتماعي والسياسي للمرحلة السابقة، والتي انتهت، من التاريخ المعاصر (مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية)، وما تلاه من انهيارها وفقدان فاعليتها، وبالتالي فقدان مصداقيتها وشرعيتها. وأدى هذا التآكل إلى فقدان جوهرى للتوازن، الأمر الذي سمح لرأس المال المسيطر باحتلال واجهة المسرح، وفرض النطق المنفرد لشروطه على الشعوب والمجتمعات. ومكنه كذلك، أن يعلن أبدية «سيطرته»، بل والادعاء بعقلانيته وحتى تحقيقها للخير (نظرية «نهاية التاريخ» وما إليها)، مما يعني العودة (مؤقتاً) لجنة الرأسمالية الأبدية. ويجري التعبير عن هذه الأوضاع بشعارات غير منطقية من نوع «لا يوجد بديل»، أو في تخيل «حركة اجتماعية

يمكنها تغيير العالم دون التعبير عن مشروعها المجتمعي.

و«الحركات الاجتماعية» (في صيغة الجمع)، موجودة وتتقوى وجودها وتحركها في كل مكان من عالمنا المعاصر، ولا يحتاج الأمر لإعطاء أدلة. ويجري التعبير عنها بواسطة الطبقات والصراع بينها، وحركات النضال من أجل الديمقراطية، ومن أجل حقوق المرأة، وحقوق الفلاحين، ومن أجل احترام البيئة، الخ. والانضمام بنشاط لهذه الحركات، يعمل على بلورة البديل الذي سيفير العالم، ولكن هذا التغيير يقتضي أن تتعلم هذه الحركات أن ترتفع تدريجياً من مرحلة الدفاع إلى الهجوم، ومن حالة التفتت إلى التجمع في إطار التعددية، وأن تصبح الفاعل الحاسم في مشروعات مجتمعية خلاقة وفاعلة، من أجل بناء استراتيجيات سياسية لصالح المواطنين.

والاعتراف بأوجه الضعف في الحركات في حالتها الراهنة، لا يعني إنكار ضرورتها المطلقة، ولا التحسر على ماضٍ ذهب، وإنما التحرك لدعم إمكانياتها الخلاقة والحررة.

والشعوب لها عدو واضح، هو رأس مال القلة الاحتكارية المولم والإمبريالي المسيطر، وإلى جانبه مجموع القوى السياسية التي تقف في خدمته اليوم. وهذا يعني حكومات الثالث (مادام اليمين واليسار في القوى الانتخابية يتبنيان «الليبرالية»)، وخاصة حكومة الولايات المتحدة (حيث تتقاسم الهيئة الحاكمة بجناحيها الجمهوري والديمقراطي ذات الرؤية لدورها المسيطر)، وحكومات الطبقات الحاكمة الكومبرادورية والتابعة في بلدان الجنوب. وتحرك هذا العدو في إطار استراتيجية اقتصادية، سياسية، أيدولوجية، عسكرية مشتركة، ولديه مجموعة من الهيئات المجتدة لخدمته - المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وحلف شمال الأطلسي، الخ - ولديه مراكز «الفكر»، وأساكن الالتقاء (خاصة دافوس، والنوادي) الليبرالية على طريقة فنون هايك، والجامعات وخاصة أقسام الاقتصاد التقليدي. وهو

بختراع «الموضات»، ويطرح الشعارات البراقة في الخطاب الذي يفرضه، مثل: «الديمقراطية»، أو «حقوق الإنسان» (يمدلولاتها التي يجري التلاعب بها)، و«محاربة الفقر»، و«تواري الأمم»، وفي الوقت ذاته إبراز «الجاسعات»، والحرب ضد «الإرهاب»، إلخ. ويجب أن ننوه أنه حتى الآن، فإن الغالبية العظمى من «الحركات»، والمناضلين الذين ينشطون بها، يتخذون موقفاً ذليلاً، ويستجيبون بقدر من التأخير، وبكفاءة أكثر أو أقل، لهذه الأجزاء من الاستراتيجية أو الخطاب. وعلينا أن نتخلص من أوضاع رد الفعل الدفاعية هذه، وأن نرد بالتقدم بخطابنا الخاص، واستراتيجيتنا الخاصة، وأهدافنا، ولفتنا، ولكننا مازلنا بعيدين عن ذلك.

ولكننا لن نتقدم في هذا الاتجاه إلا إذا استطعنا تحليل استراتيجيات العدو بشكل منظم، سواء في أبعادها العالمية، أو في تعبيراتها المحلية والمجزئية. مع ملاحظة أن هذه الاستراتيجيات أبعد ما تكون عن أن تكون كتلة واحدة مترابطة، فنناقضاتها الخاصة تخسرهما من كل جانب، وعلينا أن ندرس هذه التناقضات، ونحللها جيداً، وأن نحدد بدقة. علينا أن نضع استراتيجيتنا المضادة التي نعرف كيف نستفيد من هذه التناقضات.

وفي مواجهة هذه الواجبات الملحة والعاجلة، تبدو الحركة، أو الحركات، حالياً ضعيفة جداً. فدون إعطاء هذه الفكرة ما تستحقه من اهتمام واستنتاج ما يجب عمله، تبقى الحركة مفتتة، وفي موقف الدفاع، وضعيفة في خطابها وخططها (وهو ما يعرف العدو كيف يستفيد منه). علينا إذن، أن نرتفع إلى المستوى الذي يسمح ببلورة استراتيجيات القوى الشعبية، سواء على مستوى إدراك عالمية الاعتماد المتبادل بينها، أو على مستوى التعبير الجزئي والمحلّي. وهنا فقط يمكن للمبادئ العامة التي تحدد شكل البديل أن تتجسد في شكل برامج وتحركات تكتسب قوتها من تنوعها، وفي الوقت ذاته تجمع آثارها على المجتمعات الحقيقية. وهنا فقط، تصبح «الحركة» القوة المحركة للتاريخ.

والعدو يعمل دائماً على زيادة صعوبة تقدمنا، ليس فقط بالتدخلات العنيفة عند الضرورة (العنف البوليسي، والتراجع في الحريات الديمقراطية، وتدعيم التيارات «الفاشية» الجديدة، والحروب)، وإنما كذلك بتوجهاته لكسب ود «الحركة» بهدف بقائها في الحدود التي يريدها، أي «لا - سياسية» و«لينة»، أو ذليلة. وتساعد الأيديولوجية «الحركية» على ذلك، بالضبط برفض ما نقترحه، وهو التجمع في ظل التعدد عن طريق إعادة بناء السياسة الوطنية. وفي هذه الظروف، يجب أن ننظر بعين فاحصة وناقدة «للحركات» والأشكال التنظيمية المصاحبة لها (وصفة خاصة للمنظمات غير الحكومية التي تضعها الموضة كالشكل الوحيد للتعبير عن المجتمع المدني). فهل تدخل في إطار بناء البدائل مستقيلاً؟ أو هل هي إحدى وسائل النظام لإدارة الأمور في اتجاهاته العامة، أو بعبارة أخرى، هي أداة ضد - البدائل؟

وإعادة بناء سياسة وطنية هي وحدها السبيل لإعطاء «الحركة» الحجم والفاعلية اللازمين لإعادة التوازن مع رأس المال. وإعادة البناء هذه، فقط، هي التي ستسمح بظهور توازنات اجتماعية جديدة تفرض على رأس المال، أن يتكيف هو، مع مقتضيات ليست نابعة من منطق الخاص. وهنا، وهنا فقط، يمكن أن يحل مكان الاتجاه السائد حالياً، وهو تكيف الشعوب مع متطلبات رأس المال، الاتجاه المضاد، وهو تكيف رأس المال مع متطلبات الشعوب.

ونوجه ندائنا للجميع - من فيهم أنفسنا - أي لجميع من يتحركون هنا أو هناك، ويلتقون في تحركاتهم داخل، أو مع المنتدى الاجتماعي العالمي (بورتو أليجري)، أو المنتديات الوطنية أو الإقليمية. والمنتدى العالمي للبدائل سيحاول من جهته أن يلعب دور العامل الحافز، مثله مثل آخرين، لعملية التأمل للمساهمة في تشكيل الاستراتيجية المضادة، الشعبية، والفعالة، وذات المصادقية.

ونقدم في الجزء التالي بمجرد اقتراحات، قد يعتبرها البعض خاطئة، وقد يعتبرها آخرون متطرفة أو استفزازية، ولكنها تستحق، في رأيي، المناقشة.

٣- الإمبريالية الجماعية للثالث، وحملة الولايات المتحدة للرض السيطرة، وعسكرة العملة الفرضية الأولى

إن النظام العالمي لا ينتمي «لما بعد الإمبريالية»، بل هو نظام إمبريالي. وهو في ذلك يحتفظ ببعض الصفات الأساسية والدائمة مع النظم الإمبريالية من مراحل التوسع الرأسمالي السابقة، فهو لا يقدم لشعوب التخوم (الجنوب بالتعبير السائد، أي ثلاثة أرباع الإنسانية)، أية فرصة «للحاق»، أو الاستفادة من «مزايا» الاستهلاك المرتفع، المقصور على أغلبية شعوب المركز. إنه لا ينتج، ويعيد إنتاج، إلا تعميق الهوة بين الشمال والجنوب.

ومع ذلك، فالإمبريالية دخلت مرحلة من مراحل توسعها جديدة من عدة نواح، فهي جديدة بالطبع من ناحية ارتباطها الوثيق بالتغيرات التي حدثت لرأس المال والرأسمالية، وهي: الثورة التكنولوجية، والتغير في أسلوب العمل، وتقسيمه على نطاق عالمي، وسيادة المالية الموهلة، الخ. وهذه العلاقات محل للكثير من البحوث الجادة، وتشير الكثير من الجدل الحار، وإن كان أغلب هذا الجدل يخضع للهوس الاقتصادي للبعض، والتساهل السياسي للبعض الآخر. ويصل الأمر، في كثير من الأحيان، إلى إظهار النظام كما لو كان يقدم «الفرص» لكل من يستطيع اقتناصها. وهذه الصور «الخبيثة» دليل على ضعف «الحركة»، وفي الوقت ذاته، على كفاءة الخطاب السائد الذي يخترقها.

وأؤكد من جانبي على بعد آخر للإمبريالية الجديدة. فقد كانت الإمبريالية في الماضي تتميز بالتعددية، بحيث كان الصراع الدائم والعنيف بين مراكزها المختلفة، هو الغالب على الصورة طوال التاريخ القريب، ولكنها اليوم اتخذت الطابع الفردي، وأصبحت الإمبريالية الجماعية «للالثالث» (الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان).

وتظهر الوقائع بوضوح هذه الطبيعة الجماعية للمرحلة الجديدة من الإمبريالية، ففي داخل مؤسسات إدارة الاقتصاد العالمي، لا تنفرد أوروبا، أو اليابان

أبداً بأية مواقف تختلف عن تلك التي تتخذها الولايات المتحدة. وينطبق هذا على جميع المؤسسات مثل البنك الدولي، أو صندوق النقد الدولي، أو منظمة التجارة العالمية (ونذكر جميعاً، في اجتماع منظمة التجارة العالمية في الدوحة عام ٢٠٠١، كيف كانت الاشتراطات التي طلبها المفوض الأوروبي باسكال لامي من بلدان العالم الثالث، أشد قسوة حتى من تلك التي طلبتها واشنطن).

فما الذي يقف وراء هذه الرؤية الموحدة للثالث؟ ولأية درجة يمكن للتضامن الذي يبدو أنه حتى اليوم، أن يعبر عن مرحلة مستقرة للعملة الإمبريالية؟ وأين تكمن إذن، التناقضات المقبلة في داخل الثالث؟

كان من المعتاد في السابق إرجاع هذا التضامن لأسباب سياسية، وهي الحواف المشتركة من الاتحاد السوفيتي، والشيوعية. ولكن اختفاء هذا التهديد لم يضع نهاية للجهة المشتركة للشمال مع أن أوروبا واليابان لم تعودا في حالة تبعية اقتصادية، ومالية للولايات المتحدة، كما كان الحال في أعقاب الحرب العالمية الثانية. والآن، وقد أصبحوا منافسين أقوياء، كان من المنتظر أن تؤدي الصراعات فيما بينهم إلى انفجار الثالث، ولكنهم بناخراطهم جميعاً في نفس المشروع النيوليبرالي المعلوم، قد ساروا في الطريق العكسي. وبناءً عليه، هنالك إغراء كبير لاعتبار التفسير لهذا الاختيار هو الضرورات الجديدة لأشكال التراكم الرأسمالي للقلة المحتكرة المسيطرة. وهذه القلة، قد بلغت درجة من الضخامة لم تبلغها سابقاتها من قبل. وتتطلب هذه الضخامة بدورها أن جميع مكونات هذه القلة المحتكرة (وهي جميع الشركات الكبرى متعددة الجنسية، التي تتركز إلى بلدان الثالث) تستفيد من سيطرتها على سوق عالمية مفتوحة. ويرى البعض أن هذا الواقع، يعلن عن قيام رأس مال حقيقي متعدد الجنسية، وبرجوازية متعددة الجنسية (كلاهما تحت التكوين)، وهو أمر يستحق بالتأكيد بحثاً أكثر تدقيقاً. ويرى آخرون (وأنا منهم)، أنه حتى وإن كانت الأمور لم تصل لهذا الحد، فإن المصالح المشتركة في إدارة السوق العالمية، هي

التي تفسر تضامن رأس المال متعدي الجنسية الذي لمسناد.

إذن فالتناقضات التي قد تضعف القوة الجماعية للثالث، إن لم تستطع تفجيرها، لا توجد على أرضية مصالح الأجزاء المسيطرة من رأس المال، وإنما علينا أن نبحث عن جذورها في مكان آخر. لأنه إن كان رأس المال والدول حقائق وروى لا يمكن الفصل بينها، إلا أن الثالث، وبالذات جزء الأوروبي، يظل مكوناً من دول سياسية فردية. والدولة لا يمكن حصرها في وظائفها كخادم لرأس المال المسيطر. ولكنها في ارتباطها بكل التناقضات التي تميز المجتمع - صراع الطبقات، والتعبيرات المختلفة للشقافة السياسية للشعوب المسنية، وتعدد المصالح الوطنية «الجماعية»، والتعبيرات الجيو سياسية دفاعاً عنها - هي لاعب مستبسر عن رأس المال. وفي داخل هذه الدينامية المعقدة، من الذي سينتصر المصالح العاجلة والمقصورة على رأس المال المسيطر؟ أم مجموعة أخرى من المصالح تربط بين المتطلبات الضرورية لإعادة تكوين رأس المال. ومتطلبات أخرى تعبر عن مهابلات أخرى؟ ففي حالة الفرض الأول، ولغياب مؤسسة سياسية مشتركة وموحدة لدول الثالث، سيكون على الولايات المتحدة، بصفتها القائد، أن تلعب دور هذه الدولة «العالمية» اللازمة «لحسن الإدارة» لرأس المال المعولم، وعلى شركائها في الثالث تقبل النتائج. ولكنني أصل، في هذه الحالة، إلى استنتاج أن «المشروع الأوروبي» سيفقد أي معنى، ويتحول، في أفضل الأحوال، إلى الجناح الأوروبي للإمبريالية الجماعية، وفي أسوأها، للجناح الأوروبي لمشروع سيطرة الولايات المتحدة. وفي الوقت الحالي، فإن القليل من التشققات التي نلاحظها، تظهر فقط على المستوى السياسي، أو العسكري، لا على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي. وبعبارة أخرى، تعبر بعض السلطات الأوروبية عن الرغبة في أن تكون القيادة السياسية للنظام العالمي، أكثر «جماعية»، في حين تقبل سلطات أخرى السير وراء القيادة الأمريكية بلا تحفظ. أما في حالة الفرض الثاني، أي إذا نجحت

الشعوب الأوروبية في أن تفرض على رأس المال المسيطر، شروط حل وسط تاريخي جديد، يحدد طبيعة الدول الأوروبية، والاتحاد الأوروبي، فيمكن حينئذ لأوروبا أن تتطلع للعب دور مستقل. وبعبارة أخرى، فإن الخيار (والصراع) من أجل «أوروبا اجتماعية» (أي التي لا تكون مهمة سلطاتها محصورة في خدمة المصالح الضيقة لرأس المال المسيطر)، لا ينفصل عن الخيار من أجل أوروبا «غير أمريكية». وهذه الأخيرة، لن تكون كذلك إلا إذا تباعدت بعض الشيء عن إدارة الإمبريالية الجماعية التي تعبر عن مصالح رأس المال المسيطر. وباختصار، فأوروبا إما أن تكون «يسارية» (بمعنى أن هذا يعني أخذ المصالح الاجتماعية للشعوب الأوروبية في الاعتبار، وفي الوقت ذاته، تجديد علاقات الشمال / الجنوب بما يبدأ تطوراً حقيقياً لما بعد الإمبريالية)، أو لا تكون على الإطلاق.

الفرضية الثانية

تتمحور استراتيجية السيطرة للولايات المتحدة حول الطبيعة الجماعية للإمبريالية الجديدة، وتستغل نقاط القصور والضعف في الحركات الاجتماعية والسياسية «ضد - النيو ليبرالية».

وهذه الاستراتيجية، التي لم يعترف بها المدافعون عنها من أصدقاء أمريكا، إلا مؤخرًا، تظهر في الخطاب السائد على شكل فرضين «طبيين» غير حقيقيين، ولكن ممكنين من وجهة نظر العدو. ويدعي الأول أن هذه السيطرة تعود بالأكثر إلى قيادة «طبية» ولذلك يطلق عليها «السيطرة الخبيرة» للقطاع الديقراطي من الطبقة الحاكمة الأمريكية. ويدعي هذا الخطاب تزيج من السذاجة المتعقلة، والتناقض الصريح، أن الولايات المتحدة إنما تعمل من أجل المصلحة المشتركة لشعوب الثالث، حيث تحركها نفس الدوافع «الديمقراطية»، بل إنها تعمل من أجل مصلحة بقية شعوب العالم التي تقدم لها العولة فرصة «للتنمية» لا تحلم بها، بالإضافة لمناخ الديمقراطية التي تعمل سلطات الولايات المتحدة على تعزيزها في كل مكان. كما يعلم الجميع. أما الفرض الثاني فينادي بأن هذه

السيطرة هي النتيجة الطبيعية لتقدم الولايات المتحدة في جميع المجالات، بدءاً من الكفاءة الاقتصادية والعلمية، وحتى المشروع السياسي والثقافي، مروراً بالتفوق العسكري. وفي الواقع، فالسيطرة الأمريكية تتبع منطقاً، وتستخدم من الأساليب ما لا علاقة له بالمخاطب الذي تختبئ بداخله.

وقد جرى التعبير عن أهداف هذه السيطرة، والاعتراف بها في كثير من كتابات قادة هذه البلدان (ومع الأسف قليلاً ما قرأها ضحاياهم). فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي (المنافس العسكري المحتمل الوحيد)، اعتبرت الدوائر الحاكمة الأمريكية أن أمامها فرصة مدتها عشرين عاماً لتثبيت سيطرتها على العالم، وتلغي أية فرصة لظهور «منافسين» محتملين، ليس بالضرورة أن يكونوا مؤهلين لل، دور سيطرة بديل، ولكن مجرد أن يكونوا قادرين علي تأكيد استقلاليتهم في نظام عالمي، سيصبح عندئذ «بدون سيطرة»، أو نظام متعدد المراكز، كما أدعوه. وهؤلاء «المنافسون» هم أوروبا بالطبع (ولم يعد أحد يتحدث حتى عن اليابان!)، وروسيا، ولكن على وجه أخص الصين، وهي التي تعتبرها الولايات المتحدة العدو الرئيسي الذي عليها أن تدمره (عسكرياً) في يوم ما، إن هي أصرت على السير في طريق «التنمية»، والتمسك بالاستقلال. وهناك أعداء آخرون يشار إليهم، وهم في الواقع، جميع بلدان الجنوب التي يمكن أن تبدي مقاومة لمطالبات العمولة النير - ليبرالية، مثل الهند، أو البرازيل، وإيران، أو جنوب أفريقيا.

فالأهداف إذن، هي تحويل حلفاء الشالوث إلى أتباع، وحرمانهم من القدرة على أية مبادرة عالمية فاعلة، وتدمير البلدان «الكبيرة»، التي تعتبر أكبر من اللازم (فالولايات المتحدة هي وحدها المسموح لها بهذا الوصف). ويجري هذا بتفكيك روسيا بعد الاتحاد السوفيتي، وتفكيك الصين، والهند، بل حتى البرازيل؛ واستخدام أوجه ضعف السلطات في هذه البلدان لهذا الغرض، عن طريق التلاعب بالدول التي نتجت عن انفجار الاتحاد السوفيتي، وتشجيع القوى الطاردة في روسيا، والمسلمين في شينجيانج، والرهان

في التبت، وتشجيع القوميات في الهند، وتغذية الصراعات مع مسلمي شبه القارة الهندية، والتلاعب بأمازونيا (خطة كولومبيا)، الخ.

وفي إطار هذه الاستراتيجية، اختارت الولايات المتحدة توجيه الضربة الأولى في المنطقة الممتدة من البلقان وحتى آسيا الوسطى، مروراً بالشرق الأوسط والخليج. فلماذا هذا الاختيار لأولى الحروب الأمريكية للقرن الواحد والعشرين؟ ليس بسبب احتمال وجود أعداء أقوياء، وإنما بالعكس لأن المنطقة تمثل البطن اللين للنظام العالمي، الذي يضم مجتمعات لا تستطيع، لأسباب مختلفة، مقاومة العدوان بالحد الأدنى من المقدرة. والأسلوب هو ضرب الطرف الأضعف لبدء سلسلة طويلة من الحروب، وهو اختيار عسكري استراتيجي مفهوم ومبتذل. وهذا يذكرنا بما فعله هتلر، عندما بدأ بضرب تشيكوسلوفاكيا، مع أنه ينظر لأبعد من ذلك: بريطانيا، وفرنسا، والاتحاد السوفيتي.

والاستيلاء على المنطقة يحقق منافع أخرى، فالمنطقة غنية بالبترول والغاز، وتحكم الولايات المتحدة فيها بمفردها يضع أوروبا في حالة تبعية خطيرة، ويضعف بذلك قدرتها على المناورة مستقبلاً. وفضلاً عن ذلك، فإن إقامة قواعد أمريكية في قلب أوراسيا يسهل القيام بالحروب المقبلة: ضد الصين، وروسيا، وغيرهما. ويأتي التأييد المطلق للتوسع الإسرائيلي بشكل طبيعي في هذا الإطار، حيث تقوم إسرائيل في الواقع، بدور القاعدة العسكرية الدائمة لخدمة الولايات المتحدة.

واختيار الأسلوب العسكري لإدارة النظام العالمي، لا يرجع فقط لإدارة الرئيس بوش الابن، بل هو الاختيار الذي تبنته الطبقة الحاكمة، في مجموعها، في الولايات المتحدة، منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، فالديمقراطيون والجمهوريون لا يختلفون في هذا إلا فيما يتعلق باللغة. وعلى العكس مما يحاولون إقناع الرأي العام الساذج به، فإن الهدف من هذا الاختيار هو سد أوجه الضعف في الاقتصاد الأمريكي الذي تعجز جميع مكوناته الإنتاجية عن المنافسة، كما

يشهد بذلك العجز التجاري المستمر الذي يميزه. وبدلاً من أن تفرض الولايات المتحدة نفسها «كالفائد الطبيعي» بفضل تقدمها الاقتصادي، فإنها تنصرف كدكتاتور عسكري يفرض على «حلفائه» الأتباع (أوروبا واليابان)، وكذلك بقية بلدان العالم، أن تسدد العجز في حسابيه. لقد تحولت الولايات المتحدة إلى مجتمع طفيلي لا يستطيع المحافظة على مستوى استهلاكه، وتبيده للموارد إلا بإفقار بقعة العالم.

الفرضية الثالثة

وتتميز اللحظة الراهنة بخطر شديدة، بما يجعل المقارنة مع أوضاع الثلاثينيات أمراً وارداً. وكما فعل هتلر، قرر رؤساء الولايات المتحدة إحلال القوة الفاشية مكان القانون، وألقوا بذلك، جميع المكاسب التي سمح بها انتصار الديمقراطية على الفاشية، وفرضوا على الأمم المتحدة نفس المصير المؤسف الذي لحق بعصبة الأمم.

والمقارنة تستمر، مع الأسف، مثل اختيار الأعداء الصغار، أو اختراعهم، لتهميد الأرض للمواجهات الكبرى، والكذب بشكل منتظم. ومن جهتهم، يتصرف «الحلفاء» التابعون كما كان يفعل تشمبرلين، ودالوييه، في مواجهة هتلر، فهم يتنازلون، بل كثيراً ما يساهمون في إكساب الحروب الأمريكية الشرعية في نظر الرأي العام في بلدانهم بطريق الغش.

ويجب أن تفهم «الحركة» أنه في مواجهة هذه الاستراتيجية الإجرامية الثابتة، لا تكتسب أية استراتيجية مضادة الفعالية إلا إذا اتخذت من المارك ضد الحروب الأمريكية المحور الرئيسي لتحركها. فما قيمة أي خطاب عن «الفقر»، أو «حقوق الإنسان» اليوم، إذا كان الموجود على جدول الأعمال يرتب للشعوب مستقبلاً أسوأ، مفروضاً بالقوة العسكرية؟ وهذه الحروب «الصفيرة» (رغم التدمير البشري والمادي الفظيع الذي تجذته لدى ضحاياها)، لا تمثل مجرد «مشكلة من ضمن المشاكل»، بل هي تكشف الاستراتيجية الحقيقية للعولم.

4- عناصر لاستراتيجية شعبية مضادة

لا ينتج من التأملات السابقة، إذا كان لها من

مغزى، إلا نتيجة واحدة، وهي أن المحور الأساسي للتحرك في اللحظة الراهنة، لا يمكن إلا أن يكون النضال ضد «الحروب الأمريكية»، وبناء أكبر جبهة من جميع القوى التي يمكن أن تقف ضدها. وأتقدم، في هذا الإطار بثلاثة اقتراحات:

الاقتراح الأول: إعطاء الأولوية في أوروبا لإعادة بناء سياسة مواطنية، فهي الوحيدة القادرة على تجميع مطالب الحركات المفتتة حتى الآن بشكل خطير.

إن بناء هذه القوة السياسية، وتجميع الموضوعات التي يمكن أن تكونها، هي الشرط لنجاح حركات المطالب، والاحتجاج الاجتماعية، أي القدرة على تجميع يسار حقيقي، يفرض على المشروع الأوروبي تبني مطالبه، وبذلك يكتسب هذا المشروع «بعداً اجتماعياً». وهذا هو الشرط كذلك، لكي يفصل اليسار عن اليمين المؤيد للإمبريالية، سواء أكان هذا اليمين ينتظم وراء الاستراتيجيات الخاصة بإمبريالية الولايات المتحدة، أو كان يعبر - بطريقة مترودة أكثر منها ثابتة - عن الأمل في «إدارة سياسية جماعية» للإمبريالية الجماعية بدورها. وبعبارة أخرى، لا يمكن أن توجد «أوروبا اجتماعية» إلا إذا تمسكت بالسير في طريق «سياسة مختلفة» بالنسبة لبقية العالم، وبذلك تبدأ تحولاً حقيقياً نحو عالم بعد - إمبريالي.

تستطيع الشعوب الأوروبية، ومن واجبهما، أن تُشعر الولايات المتحدة بمدى هشاشة وضعها في النظام الاقتصادي الرأسمالي المعولم. فإذا استطاعت أن توقف فائض رؤوس الأموال التي تدفعها اليوم لدعم التمييز الأمريكي، وتحولها لمشروعات التنمية الاجتماعية الأوروبية، فإنها ستفرض بذلك، على الولايات المتحدة أن تتخلى عن مشروعاتها الخارجة عن المعقول. وهذا الهدف الاستراتيجي البعيد، لا يستبعد بالطبع، التأييد الفوري للرجال والنساء الشجعان الذين يقفون في قلب النظام ليقولوا «لا للحرب». وإن كنت أشك في فعالية المعارضة الداخلية في الولايات المتحدة مادامت الامتيازات التي يتمتع بها هذا المجتمع الطفيلي بقيت مضمونة. فقد نجحت الطبقة الحاكمة الأمريكية في خلق رأي عام ساند،

على درجة من السذاجة لا تعطي الفرصة لاحتجاجات الأقلية الواعية لإفشال استراتيجية السيطرة للولايات المتحدة.

الاقتراح الثاني: تشجيع التقارب بين الشركاء الكبار في العالم الأورو - آسيوي، وهم أوروبا، وروسيا، والصين، والهند، بصفة أساسية.

وروسيا بصفتها من أكبر منتجي البترول والغاز، يمكنها أن تقدم لأوروبا السبيل الوحيد للنجاة من الشروط الأمريكية في حالة نهب واشنطن في مشروعها لفرض السيطرة المطلقة على الشرق الأوسط. وحيث إنه فضلاً عن ذلك، فإن أغلب المبادلات الخارجية لروسيا، ورؤوس الأموال الأجنبية التي تحتجزها تقريباً من أوروبا أكثر من الولايات المتحدة، فإن هناك أرضية مناسبة للتقارب بين أوروبا وروسيا على الرغم من الصعوبات (الناتجة من الإدارة «الكومبرادورية» للاقتصاد الروسي، التي تنخرط فيها أجزاء كبيرة من الطبقة الحاكمة الجديدة لهذه البلاد)، ومن تلاعب الإمبريالية الأمريكية التي تدعم القوى الطارئة التي تعمل في داخل روسيا، وبقية دول الاتحاد السوفييتي السابق. وهنا كذلك، كما في أوروبا، فإن التطور في اتجاه الطبقات العاملة يعني سياسة خارجية مختلفة، تبتعد عن التبعية لواشنطن.

أما التقارب بين روسيا، والصين، والهند، فيجد أرضية مهيأة في الخطر الذي تتعرض له هذه البلدان الكبيرة الثلاثة، إذا ما نجح تغفل الولايات المتحدة في آسيا الوسطى. ولكن الولايات المتحدة تضع أكثر ما تستطيع من عراقيل في طريق هذا التقارب، باستخدام التناقضات بين الرؤى السياسية للبلدان الثلاثة، وتأييد الأجزاء الكومبرادورية من طبقاتها الحاكمة. فبالإضافة إلى الصراعات الجيو سياسية بشأن الحدود بين الصين والهند، والمشاكل المتعلقة بالتبعية، وشينجيانج، وتلاعب واشنطن التي «تؤيد» الهند ضد الصين في مشاكل الحدود، وفي الوقت نفسه، تهيج الباكستان، وتشير الصراع بين المسلمين والهندوس. وفي مواجهة ذلك، على القوى الشعبية، أن ترسم استراتيجيتها - التي تتحدد في هذه المرحلة

بالذات، بضرورات بناء الجبهة ضد - الكومبرادور - بحيث تأخذ في الاعتبار مرة أخرى، وكما في أماكن أخرى، العلاقات الوثيقة التي تربط بين الإدارة الكومبرادورية (القائمة فعلاً في روسيا والهند، والمحتملة في الصين)، وبين ما تفرضه السياسات العالمية الأمريكية.

الاقتراح الثالث: إعادة الحياة لتضامن الشعوب الأفرو - آسيوية (روح باندونج)، أي إعادة الروح لتضامن القارات الثلاث.

واليوم، يمر تضامن شعوب الجنوب هذا، عبر صراعها ضد السلطات الكومبرادورية، وهي الناتج للعملة النيرة - لبرالية، وسندها في الوقت ذاته. وهنا تلعب الموضوعات التي أثرتها أعلاه، أي التقدم الاجتماعي، والديمقراطية، والاستقلال الوطني، دورها الكامل.

ولاشك أن شرعية هذه السلطات الكومبرادورية تتعرض للطنن في الكثير من بلدان الجنوب. ولكن استجابة الشعوب للتحديات المترتبة على انخراط الجنوب في النظام الإمبريالي الجديد لا تؤدي دائماً إلى ظهور بدائل ذات طبيعة ديمقراطية، وتعبير عن التقدم الاجتماعي، وبناء اعتماد متبادل عادل، ومتفق عليه، على النطاق العالمي. وبناءً على أسباب كثيرة من بينها تآكل شعارات الوطنية الشعبية التي ميزت المرحلة السابقة التي تلت مرحلة ثورة التحرير الوطني، وكذلك الممارسات الأتوقراطية في الإدارة السياسية (رغم الظنطة «الديمقراطية») التي مازالت سائدة في الكثير من البلدان، تلجأ الطبقات الشعبية المرتبكة، إلى أوهام «الأصولية» الإثنية أو الدينية. في حين تتلاعب السلطات الحاكمة الكومبرادورية المحلية، بهذه الحركات الأصولية، يساعدتها ذلك إمبريالية الولايات المتحدة بالذات. وهذا يعني خطوات واضحة للوراء، يجب محاربتها بشجاعة، وبعد نظر، حيث إنها تمثل عقبة رئيسية في طريق إعادة بناء تضامن الشعوب الآسيوية الأفريقية (عندما تثير الصراعات الإجمامية، في كثير من الأحيان، بين المسلمين والهندوس هنا، والهوتو والتوتوسي هناك). وتصل

وفي الحتم: لا يمكن الفصل بين النضال من أجل العدالة الاجتماعية، والديمقراطية، ونظام دولي متعدد المراكز، والسلطة الحاكمة في الولايات المتحدة تعرف ذلك. وهي لهذا السبب، تحاول أن تفرض نظامها الدولي المسيطر بإحلال القوة العسكرية محل القانون. وهي تعرف أن هذا هو السبيل الوحيد لفرض النظام الاجتماعي «النيو ليبرالي» الجائر، وبالتالي تقضي على الديمقراطية جيشاً وجدت، وتمنعها من الظهور في أي مكان آخر. وعلى حركات المقاومة. ونضالات الشعوب، أن تفهم ذلك هي الأخرى... أن تفهم أن مشروعاتها للتقدم الاجتماعي، والديمقراطية، لن يكون لها مستقبل إلا بعد دحر مشروع السيطرة العسكرية للولايات المتحدة.

الأزمة المترتبة على هذه التراجعات بين الجساعات المختلفة إلى قمتها عندما تتحول شخصيات مربية مثل طالبان. وبين لادن، وصادق حسين، كانت تحصل على الدعم السخي من السي آي إيه، إلى «أكبر أعداء» الولايات المتحدة، ويصل الأمر إلى تضديق جماهير شعبية كثيرة لهذه الأكذوبة. وفي المقابل، تظهر هنا وهناك، عودة لتحالفات وطنية شعبية ديمقراطية، مثل تلك التي نجحت في هزيمة بعض الدكتاتوريات (كما في مالي مثلاً)، أو التي أنهت نظام الأبارتهيد في جنوب أفريقيا، أو ضمنت فوز «لولا» في انتخابات البرازيل. وهذه النجاحات - سها بدت صغيرة في الظروف الحالية حيث العنوان الإسرائيلي هو المسيطر - هي المبشرة بإعادة إحياء جبهة شعوب الجنوب بعد حين.



عسكرة السياسة الأمريكية وقضايا الحرب والسلام

تصورات للمستقبل

بهيح نصار (*)

تمهيد

وسبب هذا التخلف ما روجت له اجهزة الدعاية الرأسمالية من دعاوي كاذبة ابرزها ما رددته في السنوات الأخيرة من ان التكنولوجيا وليست الايديولوجيا هي القوة المحركة للمجتمعات، وقصدها أن الايديولوجيا التي تروج لمفاهيم التناقضات الطبقية وما يسفر عنها من علاقات انتاج لم يعد لها دور مما يعني استبعاد التناقض الطبقي عند بحث عملية تدويل رأس المال وغزو قوى الانتاج وما ينتج عنه من حروب بين الدول. كذلك روجت اجهزة الاعلام والدعاية لدعوة أخرى تزعم أن الصراع الطبقي بين الدول لم يعد يتجسد في حروب كما كان الحال في الماضي، انما المنافسة الاقتصادية هي وحدها التي تبلور الآن ما بينها من خلافات ونزاعات، ولهذا طويت صفحة الحروب التي شنتها القوى الرأسمالية لتتحصر حاليا في نزاعات مسلحة منتشرة في البلدان النامية، وواقع ما يجري الآن، في منطقة الشرق الأوسط وجنوب غربي آسيا يؤكد ضلال هذه الدعاوي، الامر الذي يحث علي بحث قضايا الحرب والسلام على ضوء العسكرية الراهنة للسياسة الأمريكية ودورها في تحديد مسيرة عمليات التدويل الجارية.

أية محاولة لتناول التدويل الجاري علي مختلف مكونات المجتمع الرأسمالي، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحضارية، بعزل عن التناقضات الطبقية ستؤدي إلى نتائج خاطئة، فعملية تدويل رأس المال وتعميمه على صعيد العالم التي اكدها ماركس وأنجلز في البيان الشيوعي هي تراكم عدة مكونات لتصبح أكثر تركيبا وشمولا وتشكل أكثر عناصر غو قوى الانتاج، الأمر الذي لايمكن بحثه الا ارتباطا بعلاقات الانتاج وتداخلها معها ودمجها بها. ولقد تم العديد من الأبحاث والدراسات حول الظواهر الاقتصادية والثقافية والحضارية في مرحلة التدويل الراهنة للتعرف على طبيعة هذا التدويل، غير أن الأبحاث الخاصة بدراسة اثر العامل العسكري وما ينطوي عليه من قضايا الحرب والسلام ظلت نادرة مما يصيب تصوراتنا حول عملية التدويل بالخلل، وغير ذلك ما كان يجري في مراحل سابقة من عملية التدويل، اذ كان طرح قضايا الحرب والسلام كامتداد جوهري للعملية السياسية من أبرز ما شغل به الخيرة والعلماء لعظم تأثيرها على عملية التدويل نفسها.

(*) مفكر وباحث مصري.

عسكرة السياسة الأمريكية بعد حرب الخليج الثانية: نموذج الشرق الأوسط مواجهة الانتشار النووي:

لم يكن الشرق الأوسط ساحة لتنفيذ المخططات العسكرية الأمريكية الجديدة فحسب بل تبلورت هذه المخططات لأول مرة في هذه المنطقة أثناء حرب الخليج الثانية المعروفة باسم عاصفة الصحراء. فالردع النووي كان دائما متبادلا بين الاتحاد السوفيتي وأمريكا، وكان استخدام هذا السلاح كفيلا بإلحاق الدمار الشامل بالبلدين مما منع نشوب حرب نووية بينهما، غير أنه في حرب الخليج الثانية حدثت لأول مرة مواجهة بأسلحة الدمار الشامل بين أمريكا وبلد صغير، إذ هدد العراق باستخدام أسلحة كيميائية فهددت أمريكا بالانتقام الساحق والشامل إذا أقدم صدام حسين على ذلك فارتدع الرئيس العراقي. وعقب ذلك وضعت أمريكا مخططا لمنع انتشار أسلحة نووية بالكرة.

وقد حدد والر شتاين مساعد نائب وزير الدفاع الأمريكي لشئون مواجهة الانتشار النووي حينئذ المخطط الجديد أمام لجنة الأمن القومي التابعة لمجلس النواب قائلا: «إن الولايات المتحدة تسعى إلى ردع مخاطر الانتشار النووي في المستقبل والدفاع عن القوات الأمريكية وعن مصالحها ومصالح حلفائها في التحالف، ولردع هذا التهديد تعتمد أمريكا على قوات تقليدية قوية وقوة نووية أصغر لكنها فعالة» (١).

ثم أكد وزير الدفاع الأمريكي حينئذ هذا المخطط قائلا: «لردع تهديدات أسلحة الدمار الشامل نعتد على قوة تقليدية فعالة ومعها قوة نووية أصغر هي الأخرى فعالة، فعندما تمت مراجعة وضعنا النووي أكدنا مرة أخرى على أهمية الحفاظ على الأسلحة التقليدية والنووية كقوة ردع، على أنني أود أن أشير إلى أنهما وباعتبارهما قوة ردع لا ينبغي فحسب أن يكونا قوة فعالة بل ينبغي أن يدرك المرء منهما أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها العزم على استخدامهما» (٢).

إن السمة الأساسية للاستراتيجية الجديدة هي

استخدام القوة المسلحة والردع النووي لتحقيق هدف محدد بقرار أمريكي ووفقا للمصلحة الأمريكية ودون اعتبار للحدود والقيود التي تفرضها الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة، فلم يرد فيما ذكره قادة أمريكا السياسيون والعسكريون كلمة واحدة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن كشرط لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة إنما هي مخطط أمريكي سينفذ بقرار أمريكي (٣).

ثم تبقى ملاحظة هامة وهي أن منطقة الشرق الأوسط هي الوحيدة في العالم التي تملك فيها دولة منفردة سلاحا نوويا تهدد به شعوب المنطقة لتفرض سياستها وهي إسرائيل. هذا الوضع قد يدفع العديد من بلدان المنطقة إلى محاولة حيازة أسلحة دمار شامل لحماية حقوقها ومصالحها. ولهذا أصبحت المنطقة معرضة أكثر من أي منطقة في العالم لتنفيذ استراتيجية مواجهة الانتشار الأمريكية، بينما تظل إسرائيل وحدها تملك السلاح. وهكذا تواجه الأقطار العربية اليوم استراتيجيتين، إسرائيلية وأمريكية، الأولى تهددها بأسلحتها النووية، والثانية تقضي باستخدام القوة المسلحة وبردع نووي إن حاولت إنتاج سلاح دمار شامل أو أنظمتها حملها إلى أهدافها لمواجهة خطر أسلحة إسرائيل (٤).

النظام الميداني للدفاع بالصواريخ

في يوم ٢٣ مارس عام ١٩٨٣ وجه الرئيس ريجان خطابا إلى الشعب الأمريكي يشمره بنظام صاروخي سيدمر أي صاروخ استراتيجي بعيد المدى عابر للقارات يوجهه الاتحاد السوفيتي إلى أهداف في أمريكا، والنظام متعدد الحواجز تنشر في الفضاء لصده الصواريخ المهاجمة. في المرحلة الأولى ستقوم أشعة الليزر وغيرها من أسلحة الطاقة الموجهة بتدمير صواريخ الخصم الاستراتيجية في مرحلة مبكرة فور انطلاقها Boost Phase، أما المرحلة الثانية فهي الوسيطة في الفضاء بعد أن تنطلق الرؤوس النووية من الصواريخ لتواجه حواجز من قرابة خمسمائة من الأقمار الصناعية والقواعد في الفضاء التي يحمل كل منها ٤٠ أو ٥٠ سلاحا ليدمر ما تسرب من الحواجز الأول من حائط الصواريخ، وفي المرحلة الأخيرة ستدمر

الرؤوس النووية الباقية حين تعود إلى الأرض مختربة الغلاف الجوي.

والوظيفة الدفاعية لهذه الصواريخ كاذبة لأنها إذ تدمر صواريخ الحصص الاستراتيجية فإن سماء ستكون مفتوحة لصواريخ أمريكا كي تلحق به الدمار الشامل. أنظمة الدفاع الصاروخي هي أنظمة هجومية عدوانية في المحل الأول.

وعندما تسلم الرئيس كلينتون من الحزب الديمقراطي رئاسة الولايات المتحدة من الرئيس بوش الأب من الحزب الجمهوري عام ١٩٩٣ وأصل العناية بشكل خاص بالأنظمة الميدانية التي يمكن استخدامها في حروب قد تنشب في مختلف المناطق لتدمير صواريخ قصيرة ومتوسطة المدى، وتوصل في لقاءات مع بوريس يلتسن رئيس روسيا إلى اتفاقات حول استخدام هذه الأنظمة أهمها اتفاقية أبرمت عام ١٩٩٧ في لقاء عقد بينهما في هلسنكي حدد بمقتضاها مدى صواريخ هذه الأنظمة وسرعتها (٥).

وتتعاون أمريكا مع حلفائها في مختلف المناطق لنشر الأنظمة الميدانية حماية لمصلحتها ومصالحهم، وتقوم إسرائيل بهذا الدور في الشرق الأوسط.

فعقب نشوب قتال في لبنان عام ١٩٩٦ وعد الرئيس كلينتون إسرائيل بتقديم كل المساعدات لتطوير وإنتاج سلاح الليزر (٦) لأنه وحده القادر على التصدي وتدمير صواريخ كاتيوشا التي تنطلق متسارعة متلاحقة عبر حدود جنوب لبنان لتشير قلق سكان شمال إسرائيل، فالسافة قصيرة للغاية بين موقع الصاروخ والهدف ولا ينفذ لصد غير سلاح ينطلق بسرعة الضوء.

ومثل هذا التعاون اللصيق قد تأكد حين وفرت أمريكا نظام باتريوت ٣ المتطور لإسرائيل أما الصاروخ أرو (السهم) فقد أنتجته أمريكا بالتعاون مع إسرائيل ليكون لها ولتتولى هي إنتاجه فلا تحتاج إلى استيراده.

القوات التقليدية والوحدات الخاصة:

أهم ما طرأ على القوات الأمريكية التقليدية من تطورات إنشاء قوة الانتشار السريع بقرار أصدره

الرئيس كارتر للرد على تدخل القوات السوفيتية في أفغانستان. وهذه القوة لها قدرات نووية. وقد بلغ عدد أفرادها قرابة ٣٠٠ ألف جندي (٧)، وأنشئت لها القيادة المركزية لتشرّف على عملياتها العسكرية في منطقة تمتد من باكستان شرقاً حتى شمال أفريقيا غرباً ومن القرن الأفريقي جنوباً حتى الجمهوريات السوفيتية في أواسط آسيا، وقد توافرت لها قواعد عسكرية في بلدان الخليج العربية وبلدان القرن الأفريقي، ثم منحت لها تسهيلات عسكرية من عدد آخر من البلدان العربية ثم تسهيلات أخرى منحت مؤخرًا من الجمهوريات السوفيتية السابقة في وسط آسيا، وتقوم الأساطيل البحرية بدور رئيسي في عمليات قوة الانتشار السريع بحيث أصبحت قواعد متحركة في المياه الدولية لاسقاط القوة ضد أي بلد يهدد المصالح الأمريكية. وقد الحقّت بهذه القوات وحدات خاصة لتقوم بعمليات معظمها سري، وقد تمّت في لبنان في الثمانينيات وأساساً في أفغانستان لمساعدة المجاهدين الاسلاميين المناهضين لوجود القوات السوفيتية في أفغانستان والذين تحول معظمهم بعد ذلك إلى جماعات ارهابية تشكل اليوم أهم عناصر القاعدة التي قادها بن لادن.

وهكذا أصبحت احتمالات الحرب في الشرق الأوسط تمر عبر المراحل التالية:

• مسعوم لإسرائيل أن تملك ترسانة نووية تهدد بها شعوب وبلدان المنطقة.

إذا حاول أي بلد في المنطقة حيازة أسلحة دمار شامل لمواجهة تهديدات إسرائيل النووية فسيكون بلداً مارقاً وستواجهه أمريكا بقوات تقليدية مع ردع نووي فعال.

ستنشر أمريكا وإسرائيل في نفس الوقت أنظمة دفاع بصواريخ ميدانية لتدمير صواريخ الحصص ليصبح أمامه خياران إما الاستسلام أو التعرض لدمار شامل بعد أن أصبحت سماءه مفتوحة لصواريخ أمريكا وإسرائيل.

ويلاحظ أن قوات تقليدية مع قوات نووية وكذلك أنظمة هجومية ودفاعية (الصواريخ) أصبحت تندمج معاً لتشارك في تنفيذ السيناريو السابق، وستكون

هذه الأسلحة والأنظمة واندماجها معا من اعمدة المخططات العسكرية في عهد الرئيس بوش الابن.

المخططات العسكرية الأمريكية الجديدة

بناء على طلب الكونجرس الأمريكي اصدرت وزارة الدفاع تقرير «مراجعة الوضع النووي» في ٨ يناير عام ٢٠٠٢ ونشرت ٢٦ صفحة من التقرير تضمنت التوجهات العسكرية الجديدة لادارة بوش، ثم اصدرت الرئاسة الأمريكية تقريرا حول «استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة الأمريكية» تضمن السياسة الأمنية العامة وخاصة ما يتعلق منها بالشئون العسكرية.

وشرح وكيل وزارة الدفاع الأمريكي، ودوجلاس فيث، ما ورد في تقرير مراجعة الوضع النووي في جلسة استماع عقدتها لجنة القوات المسلحة في ١٤ فبراير عام ٢٠٠٢ فقال: «ان المراجعة الراهنة اقرت بأن علاقة جديدة تقوم بين أمريكا وروسيا... نشطة اساس لتعاون متبادل وتسمى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تجاوز ما كان اiban الحرب الباردة من مواجهة نووية عفى عليها الزمن وإلى تنمية إطار استراتيجي جديد مع روسيا» (٨).

واضاف ودوجلاس فيث: «ان نظام الحرب الباردة بين كتلتين متنافستين قد حل محله نظام جديد يسوده طيف جديد من الخصوص المحتمل ومن التهديدات المحتمل توقعها، كما حل محل العلاقات الأمريكية السوفيتية خصوم لا يمكن التنبؤ بهم وتحركهم مقاصد وقيم لا تشاركهم فيها ثم لا ندرکہا ادراكا كافيا في معظم الاحوال، كما انهم يتحركون في اتجاهات قد لا نتوقعها، فلم تعد مواجهة تهديدات الحرب الباردة العنيفة التي يمكن أن نتوقعها نسبيا بعد أن أصبحتا في حقبة يسردها عدم اليقين والمفاجأة. وقد برهنت هجمات الحادي عشر من سبتمبر على أن نتوقع ما لم يكن في الحسبان توقعه» وقال: «ان ما يشغلنا بشكل خاص في هذه الفترة من عدم اليقين هو ظهور خصوم من دول في مناطق وقد تسلحت بالصواريخ وبأسلحة الدمار الشامل، النووية والكيميائية والبيولوجية.

على أن الردع النووي لم يعد كافيا لمواجهة الخصوم الجدد من عصابات ارهاب ودول مارقة. كان الردع النووي يقوم على الثالث يضم صواريخ نووية تطلقها غواصات في باطن المياه الدولية، ولكن أحداث ١١ سبتمبر أكدت أن جماعات الارهاب قادرة على تدمير مصالح أمريكا دون أي اعتبار للردع النووي، كما أن الدول المارقة التي سعى إلى حيازة أسلحة دمار شامل فيمكنها أن تستعين بهذه الأسلحة لتبتر الادارة الأمريكية وتقعها من حماية مصالحها ومصالح حلفائها، ولهذا دعت ادارة بوش إلى تشكيل ثالث جديد من أنظمة التسلح يقوم وفقا لتقرير «مراجعة الوضع النووي» أسلحة نووية تندمج مع أسلحة تقليدية، ومعها أنظمة هجومية تندمج مع أنظمة دفاعية هي أساسا أنظمة دفاع بالصواريخ. أما الطرف الثالث من الثالث فيضم أسلحة متطورة تكنولوجيا مع أنظمة القيادة والاتصال والاستخبارات وجمع المعلومات باللغة الدقيقة كي تحدد مصادر التهديد الذي سيكون مفاجئا ويصعب التنبؤ به، وبحيث يتم تدمير وإزالة مصدر هذا التهديد فور الإبلاغ عن وجوده، سواء كان ثابتا في موقعه أو متحركا (٩).

وتوفر هذه المخططات القدرات العسكرية التالية:

- احتفاظ أمريكا بترسانة أسلحة نووية استراتيجية بحلول عام ٢٠١٢ يمكن أن يصبح عدد أسلحتها قرابة أربعة آلاف صاروخ نووي إذا دعت الضرورة بإعادة الفين من الرؤوس النووية إلى صواريخها، مما يعني عمليا استمرار الردع النووي التقليدي بين أمريكا والدول النووية الكبرى كما كان عليه الوضع في الماضي، مع البدء في انتاج أنظمة صاروخية لتدمير الصواريخ بعيدة المدى وعابرة القارات.
- اعداد خطط لتوجيه أسلحة نووية إلى الصين.
- تطوير أنظمة الدفاع الصاروخية الميدانية مع اعداد خطط لتوجيه أسلحة نووية إلى أهداف في خمس دول مارقة ترى أمريكا أن لها برامج لانتاج أسلحة دمار شامل وتقع أربع منها في الشرق الأوسط، وهي إيران والعراق وسوريا وليبيا (١٠)، ويمكن أن يزداد عدد القائمة مستقبلا.

ولعل أخطر ما ورد في تقرير «مراجعة الوضع النووي» القول بأنه «يمكن استخدام أسلحة نووية ضد أهداف صمدت أمام هجوم أسلحة غير نووية» مثلاً بمستودعات أسلحة بيولوجية مدفونة عميقاً في الأرض» (١١) أي أن من الممكن استخدام الأسلحة النووية في ظروف أخرى ترى أمريكا من الضروري استخدامها.

على أن الحديث عن الحرب ضد جماعات والدول المارقة قد تصاعد واشتد لهيبه الايديولوجي بعد ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ إذ ألقى الرئيس الأمريكي خطاب الاتحاد في ٢٩ يناير عام ٢٠٠٢ (أي بعد إصدار تقرير «مراجعة الوضع النووي» في ٨ يناير من نفس العام)، فتحدث عن محور الشر الذي يضم إيران والعراق وكوريا الشمالية، وردد الرئيس الأمريكي كلاماً يشير بوضوح إلى ضرورة شن حروب وقائية واستباقية ضد هؤلاء الخصوم فور إدراك ما يصدر عنهم من تهديدات، قائلاً: «لن أنتظر الأحداث بينما الأخطار تتجمع، ولن أقف جانبا بينما الخطر يقترب، ولن تسمح الولايات المتحدة الأمريكية أن تهددها أخطر الأنظمة في العالم بأخطر الأسلحة في العالم»، ولقد تبلورت هذه السياسة في تقرير وجهه الرئيس الأمريكي إلى الكونجرس حول الاستراتيجية القومية لأمن الولايات المتحدة الأمريكية» رد فيه التصورات التي وردت في تقرير «مراجعة الوضع النووي» ثم أضاف يؤكد النقاط التالية(١٢):

• أن الولايات المتحدة الأمريكية لها «قوة عسكرية تتمتع بوضع لا يوازيه وضع آخر، كما أنها «تمتلك من القوة والتفوذ في العالم ما لم يسبق لهما مثيل أو قرين» وأن هذا الوضع سيتم الحفاظ عليه حتى تظل أمريكا متفوقة عسكرياً على أية دولة أخرى وما يؤكد تقرير الأمن القومي الأمريكي تشيته الحقائق، فالأسطول الأمريكي أقوى من مجموع أساطيل دول الاتحاد الأوروبي يضاف إليها الأسطولان الروسي والصيني، وستبلغ الميزانية العسكرية الأمريكية للسنة المالية القادمة ٣٩٦ ألف مليون دولار وهي أكثر ٦ مرات من ميزانية روسيا، وأربع مرات من ميزانيات

دول الاتحاد الأوروبي، و٢٩٣ ميزانية العراق التي تزعم الادارة الأمريكية أنها تشكل تهديداً للامن الأمريكي.

• كذلك يتحدث التقرير عن «الدولة الأمريكية التي تعبر عن وحدة قيمنا ومصلحنا الوطنية»، وأن «القوة العظيمة لهذه الأمة يجب أن تستخدم لتأمين ميزان القوى لصالح الحرية»، وأن الحرية التي يردها التقرير ترتبط «بحرية التجارة وحرية السوق» التي ينبغي أن تكون ابوابها مفتوحة دائماً.

• ويطمس التقرير الفرق بين جماعات الارهاب والدول «المارقة» فيقول «أن تداخل الدول التي تتبنى الارهاب وتلك التي تسعى إلى أسلحة الدمار الشامل يجبرنا على المبادرة بالعمل»، وأن «الدول المارقة والارهابيين يستندون إلى الاعمال الارهابية وفي قدرتهم استخدام أسلحة دمار شامل».

والواقع بخلاف مزاعم بوش إذ ان مقاومة الجماعات الارهابية لا تختلف عن مقاومة جماعات الجريمة المنظمة الأخرى مثل تجار المخدرات وجماعات المافيا وغيرها، ولابد من ملاحتهم باعتبارهم مجرمين خارجين على القانون والقاء القبض عليهم ومحاكمتهم كما حدث في مصر وغيرها من الدول، اما دعاوي الحرب التي تشنها أمريكا على الارهاب فقد تحولت آخر المطاف إلى حرب ضد دول، فهي تحاول مساعدة اسرائيل لتصفية السلطة الفلسطينية وفرض زعماء جدد يتولون حكومتها في المستقبل زاعمة ان المقاومة الفلسطينية للاحتلال الاسرائيلي هي من اعمال الارهاب، وهي تعلن عزمها على حرب العراق وفرض حكام جدد عليها بزعم أنها تؤوى اراهابيين وقلق أسلحة دمار شامل، وهي تمارس ضغوطاً على دول أخرى كي يكون لها تواجد عسكري على أرضها بدعوى المشاركة في حرب الارهاب مثل دول وسط آسيا، وهي تضغط على دول مثل اليمن كي تقبل قيام وحدات أمريكا العسكرية بعمليات لملاحقة جماعات الارهاب على أرضها.

ومن أجل الدفاع عن المصالح يعلن التقرير صراحة عن عزم الادارة الأمريكية على شن حروب وقائية

واستباقية ضد الدول المارقة وجماعات الارهاب. وقد أكدت وثيقة الامن القومي التي اصدرها الرئيس بوش أن الولايات المتحدة «ستدافع عن شعب امريكا ومصالحتها في الداخل والخارج بالتمتع على التهديد وتدميره قبل ان يصل إلى حدودنا». كما حددت الوثيقة الخطوات العملية اللازمة «لتعزيز خيارات الحرب الوقائية».

وكانت أمريكا تشن حروبا وقائية واستباقية دون أن تعلن عن تبنيها رسميا، غير أن اعلان الادارة الأمريكية رسميا أن قيامها بضربات عسكرية ووقائية بقرار تتخذه دون الرجوع إلى مجلس الأمن قد أصبح عقيدتها العسكرية بقوض ميثاق الأمم وينتهك القانون الدولي.

الدلالات السياسية لمخططات أمريكا العسكرية

الدلالات المستخلصة مما سجلته الصفحات السابقة تتصل اساسا بمعالجة قضايا الحرب والسلام لعلها تهدي إلى سبيل تتجاوز به الشعوب ممارسات الهيمنة والقهر والتهميش والاستبعاد والاستغلال فلتتابعها الراحة بعد الأخرى.

أولا المخططات العسكرية التي طرحتها وتنفذها ادارة بوش الابن، وهو من الحزب الجمهوري أصليا فيما شيده الرئيس السابق كليتنتون من الحزب الديمقراطي من أنظمة عسكرية لشن الحروب. فمواجهة خطر انتشار أسلحة دمار شامل في دول تخاصم المصالح الأمريكية قد حددته سياسة «مجاوبة الانتشار النووي» التي نفذت في عهد كليتنتون، وخطة استخدام أسلحة تقليدية مع ردع من أسلحة نووية ونشر لأنظمة دفاع صاروخية تفتح سماء الحصص لما سيطلق من صواريخ هجومية قد تم اقرارها في عهد الرئيس السابق كليتنتون لتشكل أعمدة الثالوث الجديد للقوات الأمريكية الذي طرحته وثيقة «مراجعة الوضع النووي». وحديث ادارة بوش الابن عن الدول المارقة هو نفس الحديث الذي تردد من قبل، وكانت القوات المسلحة الأمريكية في عهد كليتنتون أضخم وأعظم تأثيرا من قوات أية دولة أخرى كما كانت وحدها القادرة على القيام بعمليات عسكرية على صعيد

العالم كله، ثم ان من بين هذه العمليات التي شنتها أمريكا كانت من الناحية العملية، حروبا وقائية واستباقية، بل إن ما أقرته ادارة بوش علنا من احتمال استخدام أسلحة نووية في عمليات عسكرية لتدمير مخازن أسلحة دمار شامل مدفونة في باطن الأرض قد تردد في عهد كليتنتون كذلك. ففي عام ١٩٩٦ صرح وليم بيري، وزير الدفاع الأمريكي حينئذ، في جلسة استماع عقدتها لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي بأن البنتاجون (وزارة الدفاع) كانت تفضل استخدام أسلحة نووية جديدة تخترق الأرض لتدمير أسلحة كيميائية زعمت واشنطن أنها مخزونة في مدينة توراهان بليبيا (١٣)، وإن كان قد تم سحب هذا التصريح فيما بعد. فكل ما طرحه بوش من مخططات هي امتداد وتطوير لأبنية وانظمة عسكرية تم تشييدها في عهد كليتنتون.

صحيح ان ادارة بوش التي تمثل اشد الدوائر رجعية في أمريكا قد دفعت بهذه المخططات إلى آفاق جديدة عندما وصلت إلى السلطة، ثم جاءت أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ في واشنطن ونيويورك لتخلق انصب الظروف من أجل المزيد من خطوات لتسمية هذه المخططات واقعا أغلبية المواطنين الأمريكيين بضورتها، غير أن الأكيد هو أنها امتداد لسياسة ادارة كليتنتون وتطوير لها، وهذا يعني أن جوهرها سياسة ثابتة للولايات المتحدة الأمريكية سواء كانت في الحكم ادارة الحزب الجمهوري أو الحزب الديمقراطي، فقد تميل ادارة الديمقراطيين إلى خفض ميزانية التسليح أو إلى مزيد من السعي لضمان تأييد الحلفاء، لسياستها العسكرية، غير أن جوهر هذه السياسة أصبح نهج الولايات المتحدة الأمريكية الثابت. ولهذا ليس صحيحا ما رددته التعليقات الصحفية من ان سياسة بوش العسكرية الجديدة هي وليدة أحداث ١١ سبتمبر، وإن كانت هذه الأحداث قد زادت حدة وتوحشا للهيمنة على العالم.

ثانيا : ان مكونات الهيمنة في المرحلة الراهنة من التدويل الامبريالي لرأس المال، الاقتصادية والسياسية والثقافية والحضارية والعسكرية. ومدى الاستناد إلى

أى من هذه المكونات يتوقف على علاقات القوى بين المراكز الامبريالية (اليابان، دول غرب أوروبا وأمريكا)، ثم يتوقف على ما بين هذه المراكز من منافسة مع القوى البازغة مثل الصين والهند والتجمعات الاقليمية، ومن الواضح أن التدويل في مجال الاقتصاد والثقافة والسياسة قارسه كل هذه القوى على الصعيد العالمي وعلى خلاف ذلك ما يتم في المجال العسكري حيث تتم عمليات امريكا العسكرية على صعيد العالم كله بينما تقتصر العمليات العسكرية لأي من القوى الأخرى في حدود اقليمي أو قاري، أضف إلى ذلك أن احتمالات تفوق مراكز امبريالية على أمريكا في المجال الاقتصادي أمر وارد مستقبلا، وغير ذلك حال المجال العسكري حيث لاتنافسها قوة أخرى. وتؤكد المخططات العسكرية الجديدة أن أمريكا تصر على أن تكون أعظم القوى عسكريا.

ومعنى ذلك أنه في الظروف الراهنة لعمليات التدويل الجارية في مختلف المجالات أصبحت القوة العسكرية هي الاداة الرئيسية لتوطيد الهيمنة الأمريكية وحماية مصالحها مما يطرح مسألة المعالجة السلمية لقضايا الحرب والسلام من قبل الأطراف الأخرى المشاركة في عمليات التدويل لتصبح من السبل الأساسية لمواجهة الهيمنة الأمريكية، وقد تكون المعالجة السلمية لهذه القضايا في ظروف معينة العامل الحاسم على تصفية هذه الهيمنة.

ثالثا ولتوطيد القوة العسكرية باعتبارها الاداة الرئيسية لدعم هيمنتها على صعيد العالم تعزز أمريكا وجودها وتحالفها العسكري في مختلف المناطق تواكيا مع اشتراكها في التجمعات الاقتصادية الاقليمية لتعزيز نفوذها الاقتصادي، فأمريكا تشترك أكثر من غيرها في هذه التجمعات الاقتصادية مثل مشاركتها في الجهود لتشكيل سوق حرة مع جميع دول أمريكا اللاتينية، كما أنها عضو في المجموعة الاقتصادية لدول أمريكا الشمالية (النفتا) وعضو مشروع لإنشاء سوق حرة في منطقة المحيط الهادي وتعمل على انشاء مشروع اقتصادي شرق أوسطي

تقوم فيه بدور رئيسي مع إسرائيل والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى علاقاتها الاقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبي، وما من دولة مثل أمريكا تشترك في مثل هذا العدد من التجمعات الاقليمية الاقتصادية. وجنبا إلى جنب مع هذه التجمعات يتعاظم وجودها وتحالفاتها العسكرية في مناطق هذه التجمعات، والمثل على ذلك ما يجري في الشرق الأوسط وجنوب غربي آسيا وخاصة حول مصادر النفط، فلها قواعد عسكرية في دول الخليج، ووجود عسكري في بلدان وسط آسيا، وتقدم لها بلدان عديدة من بينها مصر والمغرب تسهيلات عسكرية، وهي تريد أن تقيم نظاما للأمن في المنطقة يهيمن عليه، ولذا تفرض حكاما في أفغانستان يؤيدون مصالحها، وتسعى إلى تغيير قادة فلسطين بالقوة الاسرائيلية حتى تضمن مثل هذا التأييد، وتريد شن حرب على العراق لتغيير قادتها وللسيطرة على ما قلقة من احتياطي هائل من النفط، ثم هي تسعى تحت عباءة الديمقراطية أن تضمن حكاما يرضون عن سياستها في بلدان أخرى، وهي تقصد من كل هذه الخطوات تشكيل نظام أمن يضم إسرائيل مع بقية دول المنطقة برعايتها.

وقد تزايد حديث الادارة الأمريكية عن عزمها على انتهاج سياستها منفردة اذا اصر الآخرون على عدم مساهمتها واللحاق بركبها، غير أن أمريكا عازمة في نفس الوقت على تشكيل «دولية أمريكية - Ameri-can Internationalism» جاء ذكرها في تقرير «استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة الأمريكية» وستقيم هذه الدولية اساسا مع هؤلاء الحلفاء المحليين في مختلف المناطق، وهي تقيم مع بعضهم علاقات استراتيجية مثل اسرائيل وتركيا وبعض البلدان العربية في الشرق الأوسط واليابان في الشرق الأقصى، ويصل التعاون العسكري مع هؤلاء إلى أقصى الحدود. الامر الذي يفرض ضرورة المعالجة السلمية لقضايا الحرب والسلام في مختلف المناطق بالإضافة إلى معالجتها السلمية على الصعيد العالمي لمواجهة ما تنوي الولايات المتحدة تنفيذه بالقوة المسلحة.

أذاعة البيت الأبيض في مايو عام ٢٠٠١ حول
المخطط القومي للطاقة، ويؤكد التقرير نقاطا
ثلاثا(١٤):

- أن على الولايات المتحدة أن تستجيب لمطالبها من
النفط التي تتزايد باستمرار عن طريق استيراده.
وحاليا تستورد أمريكا عشرة ملايين برميل من النفط
يوميًا تشكل ٥٣٪ من استهلاكها، ولكنها في عام
٢٠٢٠ ستستورد يوميًا ١٧ مليون برميل لتمثل
٦٣٪ من الاستهلاك.

- ولا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تعتمد على
مصادر النفط التقليدية للحصول على المزيد من هذه
المادة مستقبلا مثل السعودية وفنزويلا وكندا، فلابد
لها أن تصل إلى مصادر جديدة مثل مخزون النفط
حول بحر قزوين ومصادره في أفريقيا وروسيا.

- غير أن أمريكا وهي تسعى نحو المصادر الجديدة
لا يمكنها أن تعتمد على قوى السوق فحسب، والأمر
يتطلب من المسؤولين جهدا كبيرا للتغلب على أية
مقاومة ستنشأ أمام شركات النفط الأمريكية.
وواضح مما يجري في أفغانستان وما جارها من
جمهوريات سوفيتية سابقة، وما يحدث في منطقة
الخليج ومن الحرب على العراق الجهود التي تبذلها
الدولة الأمريكية للتغلب بالقوة المسلحة على أية
مقاومة لسعي الشركات الأمريكية للسيطرة على
مصادر النفط، فبقوى السوق والمنافسات لم تعد
كافية.

وما تؤكد تقارير الأمم المتحدة من تزايد النفوذ
والتهميش والبطالة والاستبعاد للمزيد من مئات
اللايين من البشر هي قضايا كونية ستفترق ما ظلت
ممارسات قوى الامبريالية للسيطرة بالقوة الاقتصادية
والعسكرية على آليات التدويل الراهنة دعما
لهيمنتها. والأمر يزداد خطورة لأن هذه القضايا
الكونية تؤدي بدورها إلى أخطار كونية أخرى مثل
توطيد التخلف وظهور أمراض تفتك بالابدان لا يعرف
لها دواء وتعزير أشكال من الجريمة المنظمة من بينها
الارهاب وتجارة المخدرات والأطفال والنساء وقطع من
أجسام البشر.

ثم أن الصراعات التي قد تتحول إلى حروب بسبب

واها : على أن الحروب التي تشنها أمريكا اليوم
لها أهداف جديدة، فقد كان لحيازة كل من أمريكا
والاتحاد السوفيتي لترسانة نووية ما منعها من
الصدام العسكري خوفا من صدام نووي يؤدي إلى
دمارها الشامل، أي أن الانتشار النووي فيما بينهما
قد منع الحرب، اما احتمال الانتشار النووي في الشرق
الأوسط فسيؤدي إلى حروب تشنها أمريكا ضد من
تحسبه قد أقدم على ذلك. الانتشار النووي أصبح
مؤديا للحروب وليس كابعا وماعنا لها، ولكن انتشار
اسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية
هو من القضايا الكونية التي قد تفضي إلى هلاك
البشرية وفنائها، أي أن الحرب لم تعد ناجمة فحسب
عن التناقضات الطبقية والمنافسات الاقتصادية بين
الدول والسعي للسيطرة على المزيد من الأسواق
والأرباح بعد أن أصبح خطر أسلحتها من القضايا
الكونية التي تمس مصالح كل الطبقات المجتمعات
وتهددها بدمار شامل.

كذلك أصبحت موارد الطبيعة موضوعا للحروب
وخاصة الموارد النفطية. ومعلوم أن النفط من الموارد
الناضبة وسيختفي كمصدر للطاقة بعد سنوات مما
يشكل قضية كونية، فالمجتمعات وحضاراتها تعتمد
أساسا على النفط لضمان ازدهارها بل واستمرارها،
وما يزيد هذه القضية تعقيدا ان مجتمعات كبرى
بازغة أخذت تستهلك هذه الموارد على نطاق يزداد
اتساعا مثل الصين والهند اللتين تضمسان قرابة
المليارين ونصف المليار من البشر، بل انهما يتنافسان
الآن على ما قلته البلدان الأخرى من موارد نفطية
مثلا فتعمل الدول الصناعية الكبرى. ثم تتفاهم
القضية لان زيادة نسبة استغلال الدول الصناعية
التقليدية من النفط لا تقطع بالمقارنة بالانتاج الكلي
لهذه المادة، فالزيادة في الاستهلاك خلال السنوات
الخاصة الماضية كانت أكثر من الزيادة التي طرأت على
الانتاج. القضية اذا لم تعد قاصرة على حصول
الشركات على المزيد من الارباح بالسيطرة على ما
يستخرج من هذه المادة بعد أن أصبح السعي إلى
السيطرة يتصل بخطر نضوب المادة نفسها.

وقد أعد ديك شيني نائب الرئيس الأمريكي تقريرا

ندرة المياه في الشرق الأوسط وأفريقيا وبعض المناطق الأخرى هي مثل آخر على اتساع موضوع الحرب ليشمل القضايا الكونية.

خامسا : والحرب التي تشنها الدول الرأسمالية الكبرى كانت دائما مخرجا لتجاوز أزماتها الاقتصادية أو أصلا في هذا التجاوز، فذلك كان حال الحرب العالمية الأولى ثم الحرب العالمية الثانية ثم التهديدات بالأسلحة النووية التي وجهتها أمريكا ضد الاتحاد السوفيتي بمصاحبة حروب شنتها مع حلفائها ضد العديد من البلدان المستقلة حديثا طوال ما عرف بالحرب الباردة. ويمكن القول أن الغفلة في عسكرة السياسة التي تنتهجها إدارة بوش الابن وما تفضي اليه من تهديدات وحروب بأسلحة تقليدية وغير تقليدية، وأنظمة هجومية مع أنظمة دفاع صاروخي، ثم بأنظمة للقيادة والسيطرة والاستخبارات بالغة التطور هي أيضا ملاذ تلجأ اليه هذه الإدارة لتجاوز الأزمة الاقتصادية التي تتعرض لها أمريكا منذ أن تولت السلطة في يناير ٢٠٠١.

على أن الأزمات الراهنة التي تتعرض لها أمريكا وحلفاؤها لم تعد اقتصادية فحسب بعد أن أضفت إليها المعالجة الحاططة للقضايا الكونية وما تنطوي عليه من انتشار متزايد للفقر ونهب لموارد الطبيعة مما سيضفي على هذه الأزمات واسبابها طابع الاستمرار والتفاقم.

سادسا : هذه التغييرات الجذرية التي طرأت على طابع الحرب، اسبابها ونتائجها، إنما ترجع إلى تغير جذري في خريطة التناقضات التي تحكم النظام الرأسمالي، مسيرته ومصيره، ذلك أن التناقضات الطبقيّة كانت هي سبب تغير الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات سواء تلك التي أوردها ماركس بشأن المجتمعات الأوروبية أو التي اجتهد في طرحها علماء آخرون بشأن تطور مجتمعات الأنهار وبلدان الشرق عامة (آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية). وجنبا إلى جنب مع هذه التطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحضارية كانت هناك تطورات أخرى منذ أن بدأ الإنسان يشكل

الاحجار لتصبح أدوات لمعيشته أو قتل خصمه. من هذه اللحظة نما جهد الانسان، الكثير منه جهد عضلي مع النادر من الجهد الذهني لتشكيل الاحجار ثم مختلف المعادن لتصبح أدوات للانتاج أو وسائل للدمار.

على أن الجهد الذهني نمت وتطور عبر آلاف الأعوام، من مرحلة جمع الثمار إلى مرحلة الزراعة وأدواتها، ومن الزراعة إلى مرحلة الصناعة وأدواتها، وكانت هذه الأدوات هي ما استخدمته مختلف التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية حتى ظهور التشكيلة الرأسمالية التطورة، ومع هذه التطورات تنامت العلوم والتكنولوجيا فانتقلنا من حالة التباعد حين كانت التكنولوجيا تستفيد من المعلومات والمعارف العلمية بعد عشرات بل ومئات السنين إلى التقارب التدريجي بينهما حتى تم دمجها فيما عرف بالثورة العلمية التكنولوجية فأصبحت المعرفة العلمية قوة انتاجية مباشرة ومدخلا في عمليات الانتاج وإدواته، ثم أصبحت هذه المدخلات العلمية التكنولوجية هي الأعظم لتصبح الأدوات امتدادا للعمل الذهني أساسا بعد أن كانت امتدادا للعمل العضلي في المحل الأول، وتلك نقلة جذرية في تاريخ البشرية أدت إلى النهوض بقوى الانتاج (أو التدمير) إلى أبعد الحدود واقصاها. والغريب أن أول تجربة اندمجت فيها العلوم والتكنولوجيا في نسج واحد ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية حين اندمجت وتوحدت جهود العلماء والخبراء والفنيين في مشروع واحد للاستفادة من المعارف العلمية بشأن المواد المشعة لتحويل طاقتها خلال قرابة عامين فقط إلى أداة هائلة طاقتها التدميرية لم تعرف البشرية لها مثيلا هي القنبلة النووية. من يومها تزايد التقارب بين العلوم والتكنولوجيا وأدت مدخلات المعارف العلمية والتكنولوجية (أو ما يعرف بالقوة المرنة) في عملية انتاج أدوات الانتاج وأسلحة التدمير لتصبح عمليات الانتاج (الرأسمالي) ضخمة وشاملة كل العالم، ولتصبح عمليات التدمير شاملة كذلك.

البشرية الآن في هذا الملتقى فلم تعد قضايا الحرب والسلام تعالج قضايا الطبقات الاجتماعية

وتناقضاتها فقط بل كذلك قضايا التناقض بين البشر وقوى الطبيعة. تلك هي القضية المطروحة علينا.

تصورات حول المستقبل

عالم اليوم جديد تتضارب حول مستقبله الآراء. بل ان بعض اليساريين قد تأثر بأفكار ترددها أجهزة اعلام الدول الرأسمالية الكبرى، وسبق الإشارة في هذا الصدد إلى ما رده بعضهم من أن التكنولوجيا أصبحت بديلا عن الابدولوجيا وان الدول الكبرى الرأسمالية تخلت عن الحرب للانتصار في المنافسة مكثفة بالمنافسة الاقتصادية، ويتأثر البعض اليوم بالحملة التي تشنها أمريكا منذ أحداث ١١ سبتمبر في نيويورك وواشنطن والتي تزعم أن المواجهة (التناقض) في عالم اليوم هي بين شرعية تمثلها أمريكا وقوى مارقة في قمتها جماعات الارهاب لتخفي حقيقة الصراع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ضد هيمنة أمريكا وحلفائها التي تشكل مصدرا أساسيا لانتشار الجريمة المنظمة ومنها الارهاب. وقد يرجع هذا التضارب والاضطراب إلى اختفاء الرؤية الشاملة للظاهرة.

وستكون محاولة البحث عن تصورات حول المستقبل مستندة إلى معالجة لقضايا الحرب والسلام في ظل التدويل الراهن وذلك على ضوء ما سجل في الصفحات السابقة حول واقع ما جرى من عسكرة منذ انتهاء الحرب الباردة، والدلالات السياسية التي استخلصت منها.

الحرب امتداد للسياسة (١٥)

أكد المفكر العسكري الروسي كلاوسفتر أن الحرب امتداد للسياسة بوسائل وأدوات أخرى، وحصص قضية الحرب في إطار العلاقات السياسية بين الدول. وقد فهم الجديد فيما قاله كلاوسفتر على أن الدولة تستخدم وسائل وأدوات عسكرية كي تحقق نفس ما كان لها من أهداف سياسية. هذا الكلام صحيح ولكن ليس فيه جديد لأن أية دولة أو إقطاعية أو قبيلة كانت تقيم علاقات مع دول وإقطاعات وقبائل أخرى، وإذا ما ثارت أزمة بين الطرفين فقد يلجأ أحدهما إلى استخدام أدوات الحرب لحل الأزمة ولتحقيق ما كان يريده من قبل.

الجديد فيما طرحه كلاوسفتر هو أن العلاقة بين السياسة والحرب جدلية، متداخلة، قالميل إلى استخدام العنف المسلح يتنامى في سياق السياسة كما تتنامى السياسة لتفرض أهدافها في سياق الحرب، وكان هذه الفهم للعلاقة تطبيقا لما طرحه الفيلسوف الألماني هيجل حول الجدل ثم تأكيده لتصوره عن دور الدولة. وهذا الطرح إضافة جديدة تفسر العلاقات بين الدول البرجوازية وما طرأ عليها من نزاعات وحروب. كانت حروب نابليون أول شاهد عليها.

على أن أصحاب الاشتراكية العلمية أضافوا تصورات بالغة الأهمية على ما قاله كلاوسفتر حين عالجوا قضايا الدولة كقوة اجتماعية طبقية حين تتولى إحدى الطبقات أو بعضها إدارة الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية، وبفضل هذا الطرح الجديد تكشفت عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية تحدد العلاقة بين السياسة والحرب بما ساعد على فهم الحروب التي نشبت في خضم الصراع المحتدم بين القوى الإمبريالية واحتكاراتها على الصعيد العالمي.

على أننا نعيش ظروفا جديدة هي امتداد لتلك المرحلة تكافئت فيها العلاقات الجدلية بين الحرب والسياسة إلى حد أصبح من الصعب الفصل بين مرحلة السياسة ومرحلة الحرب، وتلك هي إحدى نتائج التدويل الجاري والتي تعرف بالهولة، ويمكن القول أن الحرب لم تعد امتدادا للسياسة بل في قلب السياسة.

في هذه الظروف يكتسب موقف مختلف الأطراف من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تستند إليها السياسة أو من عوامل العدوان والحرب والعنف المسلح التي تستند إليها السياسة كذلك أهمية بالغة. فالخيار أصبح بين عسكرة السياسة أساسا أو أن يكون الشأن السياسي اقتصاديا اجتماعيا ثقافيا حضاريا في الأساس.

إن قوى الهيمنة تشيد هياكل عسكرية وتعد مخططات لها من أجل حماية ودعم هيمنتها الإمبريالية عاليا وفي مختلف المناطق، ولدى هذه القوى قدرات على تشكيل الهياكل العسكرية وتنفيذ مخططاتها، غير أن موقف الأطراف المناهضة للهيمنة

على خلاف ذلك، فليس لها من سبيل لمواجهة هذه المخططات الضخمة التي لم يسبق لها مثيل إلا أن تكون سياستها رشيدة وأن تواصل تنمية سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، العلمية التكنولوجية، مع توفير الحد الأدنى والضروري من الحماية العسكرية ضد العدوان وغير ذلك سيحل بها الدمار والأمثلة على ذلك كثيرة.

فالاتحاد السوفيتي سابقا كان بلدا رأسماليا متخلفا، تبنى الاشتراكية، وبسبب تبني الاشتراكية أصبحت المنافسة والمباراة مع خصمها الرأسمالي هما في إطار الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا والخدمات الاجتماعية والثقافية والديمقراطية السياسية للجماهير وخاصة الكادحة العاملة، غير أن الاتحاد السوفيتي تخلى عن هذه القضية المركزية وخاصة بعد أزمة كوبا في أوائل الستينيات ليدخل في منافسة ضارية مع القوى الرأسمالية حتى تكون له قدرة عسكرية كونية، تقليدية ونووية، تنافس القدرة الأمريكية حفاظا على ما عرف بالاستقرار الاستراتيجي، متجاهلا أن استقرار الاشتراكية الاستراتيجي مع الرأسمالية هو في النسبة الاقتصادية والاجتماعية والتقدمية والعلمية التكنولوجية مع توفير الحد الأدنى من القدرة العسكرية لصد العدوان، وبدلا من ذلك انطلق الاتحاد السوفيتي في عسكرة علاقاته مع البلدان المستقلة حديثا منذ أن أرسل وحدات عسكرية إلى مصر بطلب من الرئيس عبد الناصر، مشجعا بلدانا أخرى مثل كوريا وألمانيا الديمقراطية (سابقا) لتبني نفس النهج، ثم تدخلت قواته المسلحة في أفغانستان، وكان قد انخرط عقب الحرب العالمية الثانية في منافسة ضارية مع الدول الرأسمالية في مجال التسليح التقليدي والنووي. وأدى هذا الخطأ الجسيم، مع غيره من أخطاء، إلى انهياره من الداخل.

كذلك انشغل جمال عبد الناصر أكثر ما انشغل بقوة الدولة وسلطانها لمواجهة نفوذ الدولة الخصم، فسعى إلى الوحدة الشاملة مع سوريا لإنشاء دولة مركزية واحدة متجاهلا تماما ضرورة معالجة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع سوريا

ديمقراطيا لان هدفه كان توفير القوة للدولة العربية المركزية لمواجهة دولة إسرائيل، ثم فعل نفس الأمر عندما أتتحت الفرصة مع العراق فأصر على ضرورة إنشاء الدولة العربية المركزية بدلا من السعي إلى إحداث التراكم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمي التكنولوجي لمجمل ما تملكه الأقطار العربية في إطار تعاون أو تكامل اقتصادي يتنامى سياسيا ويمنهج موضوعي رشيد. وأدى ذلك إلى فشل المشروع الناصري، فحدثت هزيمة يونيو ١٩٦٧، ثم انهيار النظام نفسه من داخله.

وكان سعي نظام البعث العراقي إلى توفير القوة بالقوة العسكرية بعيدا عن معالجة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الأقطار الأخرى مما أدى إلى كارثة حلت بشعب العراق، فكانت حرب الفاشلة مع إيران التي استمرت قرابة ثمانية أعوام ثم العدوان على الكويت للاستيلاء على مصادر النفط تحت عاية القومية العربية والوحدة العربية.

إن المعادلة التي طرحها كلاوسنتز وطورها أصحاب الاشتراكية العلمية بشأن الحرب باعتبارها امتدادا للسياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، العلمية التكنولوجية، بأدوات أخرى قد طرحت على مختلف القوى ضرورة الخيار. وكان طبيعيا أن تختار قوى الهيمنة، في إطار هذه المعادلة، سياسة القوة العسكرية للردع ولغرض هيمنتها بالقوة المسلحة إذا دعت الضرورة بينما لم يكن أمام القوى المناهضة لها غير المعالجة السياسية السلمية والرشيده والعقلانية للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنميتها مع توفير الحد الأدنى من القوة العسكرية لصد العدوان. لهذا لم تعد قضية البلدان النامية والبارزغة من مرحلة التخلف هو خلق ركيزة من التنمية الشاملة أساسا وطيدا لأنها فحسب بل لا بد كذلك من المعالجة السلمية الراشدة العاقلة لعوامل التنمية بشكل يحول دون نشوب الحرب مع قوى الهيمنة ويمكنها من الانتصار إذا تم العدوان عليها، فالأمر بالنسبة لها ليس فقط أن «الحرب امتداد للسياسة» بل كذلك «منع الحرب بغضل السياسة» لمواصلة بناء الركيزة الأساسية للأمن القومي. والأمن العالمي الشامل.

الطبيعة الناضبة، وتدمير موارد الطبيعة المتجددة مثل الغابات وتربة الأرض ومملكة الحيوان والنبات وكذلك انتشار التصحر والجفاف، ثم يمتد انتهاك الانسان إلى البشر أنفسهم حين يتم تفسير العوامل الوراثية للانسان.

وتعتبر ظاهرة التخلف في بلدان العالم الثالث من أبرز القضايا الكونية، فالاستخدام السيء لمنجزات الثورة العلمية التكنولوجية ادى إلى انتشار الفقر أكثر مما كان عليه كما تؤكد احصاءات وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها، فيموت من البشر قرابة ثلاثين مليوناً من الجوع ويصاب مئات الملايين بالأمراض بسبب سوء التغذية كل عام، ويتضح مدى الكارثة لو تذكرنا أن قرابة مائة ألف من البشر قد قتلهم قنبلة هيروشيما مما اضطر دولة اليابان إلى الاستسلام في الحرب العالمية الثانية بينما عشرات الملايين يموتون من «جوع في بلدان الأطراف، ثم يتكرر الموت لاعداد مثلهم كل عام ليصبح الفقر هو أخطر اسلحة دمار شامل عرفتها البشرية ولتشكل بسبب ذلك أخطر قضية كونية ترتب عليها قضايا أخرى مثل تضخم القروض التي يستحيل ردها، وتآكل ما لدى هذه البلدان من موارد طبيعية مثل تدمير الغابات، والهجرة إلى الشمال وما تسببه من نزاعات، وانتشار زراعة وصناعة المخدرات، ثم تفاقم خطر الجريمة المنظمة بمختلف اشكالها وفي مقدمتها الارهاب.

على أن التخلف ليس أكثر القضايا الكونية خطراً فحسب بل اوثقها ارتباطاً بالنضال الطبقي، فأهم اسبابه استمرار قهر الدول الرأسمالية الكبرى للشعوب لاستغلال مقدراتها عبر مرحلة الاستعمار ثم مرحلة الامبريالية التي توجت ممارساتها بهيمنتها على عملية التدويل الجارية في مختلف مجالات النشاط الانساني وعلى صعيد العالم كله.

نظام الامن الشامل لكل الشعوب

الصراع لا يدور الآن على أساس التناقضات الطبقة فقط بعد أن أصبح التناقض بين الانسان والطبيعة يؤثر أعظم التأثير في بلورته وتحديد مسيرته. وسبق للاشتراكية العلمية ان اكدت على

وتؤكد خبرات الدول الرأسمالية الكبرى كذلك أن تنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية يمكن أن تتفوق على التنمية العسكرية لتوفير القوة والمكانة للدول في ظروف معينة، فعلى الرغم من دمار حل باليابان وألمانيا في الحرب العالمية الثانية مع الحاق هزيمة شاملة بهما فقد أصبحت الأولى هي الدولة الكبرى في غربي المحيط الهادي والثانية الاكبر بين دول الاتحاد الأوروبي بفضل ما أصاب نموها الاقتصادي، العلمي والتكنولوجي، من نجاح بل ان هذا النصر يتيح لهما امتلاك أخطر الأسلحة تدميراً خلال فترة وجيزة اذا دعت الضرورة ليصبح هذا الاحتمال ورقة ضغط سياسية لصالحهما، وهناك فرص في البلدان البازغة بين الأطراف وفي مقدمتها الصين والهند والبرازيل وجنوب شرقي آسيا كي تقود قاطرة البلدان النامية لمنافسة ما تنتجه الدول الرأسمالية الكبرى في المستقبل مستفيدة من التنافس الشديد بين هذه الدول للتخفف من هيمنتها وهذا يتطلب جهداً مكثفاً لتعبئة ما لبلدان الأطراف من قدرات ذاتية، وما لم يحدث ذلك فسيفقد بعض بلدان الأطراف في دائرة التهميش والاستبعاد.

معالجة القضايا الكونية

ومع هذا الصراع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي برز صراع آخر يتعلق بمعالجة القضايا الكونية الذي اشتد لهيبه في السنوات الأخيرة. فبعد اصرار امريكا وحلفائها على التمسك بالأسلحة النووية لم يرحموا البيئة ومواردها سعيًا وراء الربح ولم يحترموا انساق البيئة بعد ان حولوا الطاقة البانية للعمار إلى أسلحة دمار شامل من أجل السيطرة على مقدرات الشعوب، ونجم عن ذلك ما يعرف بالقضايا الكونية التي يصيب سوء معالجتها كل الطبقات وكل الشعوب بلا استثناء.

وابرزها الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل التي أصبح انتشارها سبباً لإثارة الحروب بالإضافة إلى العواقب التي تنجم عن المعالجة الخاطئة للقضايا الكونية مثل تلوث الهواء، وتدمير طبقة الأوزون لترتفع الحرارة، وتبيد النفط وغيره من موارد

ضرورة انتصار النضال الطبقي وتحقيق الاشتراكية كي يستقر السلام وطيدا ويتم حل القضايا الناجمة عن التناقض بين الطبقات والمجتمعات وبين الانسان والطبيعة، واستمر هذا الموقف حتى بعد انتاج الأسلحة النووية وما تحمله من تهديد بالدمار الشامل لكل المجتمعات، غير أن ازدياد حدة التناقض بين الانسان والطبيعة خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي وتفاقم ما ينجم عنها من قضايا كونية أثارت تساؤلات حول موقف الاشتراكية العلمية من هذه القضية بعد أن أصبح مستحيلا تعرض البشرية للدمار والفناء انتظارا لانتصارها، ومن ثم أصبحت المعالجة السلمية للقضايا الكونية مطلبا ملحا لتنفيذه والا فلن تكون هناك طبقات تتصارع وصولا إلى الاشتراكية.

ونحتاج برنامج المعالجة السلمية للقضايا الكونية التي تخدم مصالح كل البشر ومجمل طبقات المجتمعات اكثر حفا من نجاح برنامج الصراع الاجتماعي الطبقي لأن المواجهة لتحقيق البرنامج الأول ستمت مع اقلية ضئيلة من القوى الاجتماعية وان كانت اشدها شراسة وتوحشا وهي القوى الأكثر رجعية في مجتمعات الدول الرأسمالية الكبرى. صحيح، تستصر هذه القلة الضئيلة على انتهاك حقوق الانسان وانساق الطبيعة والمصالح الانسانية وعلى دعم شركاتها بالقوة المسلحة اذا دعت الضرورة، غير أن مقاومة القوى الاجتماعية العريضة لهذه السياسة ستتواصل في كل الدول ومنها الدول الرأسمالية الكبيرة والا تعرضت البشرية للدمار - والفناء، والشاهد على ذلك أن برنامج معالجة القضايا الكونية أخذ يتطور في مؤتمرات الأمم المتحدة حول أسلحة الدمار الشامل وقضايا البيئة والفقر والانفجار السكاني وحقوق الانسان السياسية والاجتماعية والاقتصادية على الرغم من معارضة الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في فترات وصول الحزب الجمهوري إلى الحكم، وغالبا ما تكون الادارة الأمريكية وحدها أو هي واسرائيل ومعها دولتان من جزر متناثرة في المحيط الهادي في موقف المعارضة عند اجراء التصويت على قرارات تتصل بالقضايا الكونية.

وسيستمر هذا النضال سنوات بعد سنوات وسيكون الهدف تحقيق برنامج شامل لمعالجة مختلف القضايا الكونية بإقامة نظام من الأمن الشامل لكل الشعوب، ولتشكل اقامته وتوطيده في مختلف المجالات الاقتصادية والبيئية والثقافية والسياسية والعسكرية نقلة نوعية وثورية لمرحلة من النضال ضد سيطرة النظم الرأسمالية على عمليات التدويل الراهنة، فاتحة الطرق لمرحلة جديدة من الشورات من أجل تجاوز النظم الرأسمالية وتناقضاتها الطبقة.

والتصور، أن نضال شعوب الجنوب سيندمج متوحدا مع نضال شعوب الشمال في هذا السياق لانها جميعا تواجه خطر المعالجة الخاطئة للقضايا الكونية وذلك على الرغم من غفارت النور، فالبعض سيكون أكثر تطورا من البعض الآخر، غير أن هذا النضال في مجمله يشكل محاولة أممية على صعيد العالم كله لتغيير جذري في علاقات القوى عالميا يتيح إنشاء نظام الامن الشامل لكل الشعوب، واتجاوزه شرط أساسي من الضروري توافره لانشاء نظام عالمي بدلا من النظام الرأسمالي العالمي.

والتصور أيضا، أن اقامة نظام الامن الشامل لكل الشعوب سيكون أعظم حفا من مشروع النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي اقترحه البلدان المستقلة في السبعينيات من القرن الماضي أو برامج اصحاب نظريتي فك الارتباط والتنسبة المستقلة المقترحة الآن، إذ ظلت هذه المشروعات منمحورة على مصالح البلدان النامية وحدها بينما النظام المنشود يحمي مصالح كل المجتمعات نامية وبازغة ومتطورة، كما يعالج كل القضايا المدنية والعسكرية، وأي برنامج للبلدان النامية وحدها لن يصلح تنفيذه بسبب ترابط وتداخل قضايا كل التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمختلف البلدان في عمليات التدويل الجارية على تباين مستويات نمو بلدان العالم بل واختلاف أنظمتها، فنظام الأمن الشامل لكل الشعوب هو تعبير عن تغير جذري في علاقات القوى لصالح كل بلدان العالم ويتحققه تتجاوز هذه البلدان، المتخلفة والباذغة والمتطورة، اخطار القضايا الكونية، وهو نقلة نوعية على الطريق نحو تجاوز النظم الرأسمالية نفسها آخر المطاف.

دور جديد للطبقة العاملة وحزبها

على أن ما ذكر في الأسطر السابقة لا يعني توقف النضال الطبقي للحظة واحدة لسبب بسيط وهو أن نجاح تحقيق نظام الامن الشامل لكل الشعوب يتوقف على النضال الطبقي ووعي قواتها بمهماتها التاريخية الواجب انجامها، فبدون النضال الاجتماعي الطبقي لن يتوافر النجاح المنشود للنضال المجتمعي. هذه الصلة تنكشف عند البحث في حقيقة «المصلحة» الطبقيّة والمجتمعية. فالمصلحة الطبقيّة هي وليدة صراع طبقي بين العمال واصحاب رؤوس الأموال قد يؤدي إلى ارتفاع الأجر بسبب ارتفاع الأسعار أو إلى تجميدها رغم هذا الارتفاع، كذلك فإن المصلحة في مجال التحرر الوطني سيحددها مسار الصراع بين القوى الامبريالية وقوى التحرير الذي قد ينضوي إلى رفع اسعار المواد الأولية وفتح أسواق المراكز الرأسمالية لصادرات البلدان النامية من السلع مع توافر المعلومات والمعارف كمدخلات لتطوير انتاجها أو إلى مزيد من القيود أمام هذه الصادرات مع استمرار خفض اسعار المواد الأولية، اما المصلحة الانسانية التي تهم كل الشعوب والمجتمعات فستكون باحتواء وانحسار ما ينجم من دمار شامل بسبب المعالجة الحاططة للقضايا الكونية والسؤال الذي سيثار:

من الذي سوف يستفيد حقا من المصلحة الانسانية العامة آخر الأمر؟ المجمع لا بد أن يدافعوا عنها والا تعرضوا جميعا لخطر الفناء، وبالتالي هي لقائدة كل الطبقات والفئات والجماعات، الا أن نزاع السلاح وحماية البيئة والقضاء على التخلف وحل المشاكل الناجمة عن التضخم السكاني وناقذ البشرية من المجاعات والأوبئة واعباء الديون وغير ذلك من القضايا الكونية وان كان سيفيد المجمع غير أنه سيفيد اساسا اشد قطاعات المجتمع تخلفا وأكثر الشعوب عرضة للتنهيش وجهاير العمال والفلاحين الذين يعيشون تحت وطأة الاستغلال.

ان ما ينبغي التأكيد عليه في ظل الظروف السائدة هو أن تحقيق أهداف النضال الطبقي لتجاوز النظام الرأسمالي عالميا لن يتوقف غير أنه سير عبر النضال

المجتمعي مندمجا معه لحل القضايا الكونية وتحقيق نظام الامن الشامل لكل الشعوب الذي يخفف بدوره من وطأة الهيمنة والاستغلال ويقوض الكثير من اسبابها ويلجم نفوذ القوى الرأسمالية الكبرى خاصة وممارسات الاستغلال عامة، وذلك يعني استحالة تجاهل أهمية دور الطبقة العاملة وان تغيرت طبيعتها، فقد أصبح المستوى المعرفي للعمال مطلوب ألا يقل عن مستوى خريجي الجامعات ليتعاملوا مع منجزات الثورة العلمية التكنولوجية ويشاركوا في تطويرها مع الخاصة من العلماء والخبراء، كما أصبح النضال الطبقي متداخلا مع النضال المجتمعي ورائد الكفاح لاقامة نظام الامن الشامل لكل الشعوب كخطوة نحو تجاوز النظام الرأسمالي العالمي. ثم إن هذه الصلة اساسية لأنها الضمان الوحيد كي لا يكون سلوك الطبقة العاملة وحزبها في إطار تحالف القوى المناهضة لسياسة الامبريالية متمحورا حول ذاتهما، ثم هي الضمان الاكبر لتوفير الديمقراطية للطبقة وللحزب، وبضياح هذه الصلة تتمسح السلطة لطبقة بدلا من طبقة سابقة وتكون سلطة الحزب بدلا من سلطة حزب آخر مما يشكل عقبة بصعب تجاؤها نحو سلطة الشعب، فذلك ما اكدته خبرات الماضي.

تغيير خريطة التحالفات

تواجه المجتمعات وفي مقدمتها الطبقات الكادحة والشعوب المضطهدة أضخم بناء عسكري عرفته البشرية وامضاها قدرة على التدمير الشامل لحماية الممارسات الجارية على التدويل الراهن وما ينجم عنها من استغلال طبقي وهيمنة على مقدرات الشعوب، ونشأ عن ذلك قوى مجتمعية عريضة أخذت تشارك نضال القوى التقليدية للجهة الوطنية الديمقراطية واحزابها أو التحالف الوطني الشعبي الديمقراطي، بعد أن أصبح خطر الدمار والفناء موجها لكل المجتمع وكل الشعوب. هذا الواقع الجديد وهب قوى التحرير في البلدان النامية، المتخلفة والباذغة، وقوى الديمقراطية المناهضة لإنهاء الاستغلال الطبقي في البلدان الرأسمالية الكبرى مددا لا ينضب من الجماهير العريضة.

ولقد سبق أن أشرنا إلى أن الثورة الروسية ضد

النظام الرأسمالي القيصري الرجعي وقفت بحزم ضد الحرب التي شنتها القوى الامبريالية عام ١٩١٤ لاعادة توزيع المستعمرات داعية إلى السلام، وان تمسكها الثابت بهذا الموقف مع تطور أحداث الحرب وما أدت اليه من دمار لمقدرات المجتمع وهلاك لأبنائه دفع معظم جماهير الشعب الروسي للانخراط في الجهود الرامية إلى تقويض دعائم النظام القيصري وانتصار الثورة الروسية. والظن أنه لولا التحام الطبقات الكادحة المناهضة للاستغلال مع الجماهير العريضة التي أخذت ترفض الحرب التي شنتها قوى الاستغلال وترفع شعار السلام ما انتصرت الثورة الروسية على النظام القيصري الرأسمالي ثم ما انتصرت على التدخل العسكري من قبل الدول الرأسمالية لتصفية تلك الثورة.

على أن تطورات شاملة قد حدثت منذ الثورة الروسية نشأت عنها ظروف عالمية تتيح فرصا للقوى الثورية أعظم بكثير مما أتيت لتلك الثورة، فخطر الدمار الذي تراجعه البشرية اليوم لم يعد مقصورا على أسلحة دمار تستخدم في الحرب بعد أن نشأت حقائق جديدة تهدد البشرية بالدمار والفناء، ثم ان هذا التهديد لم يعد مقصورا على فترة الحرب افا هو دائم مستمر لا يتوقف حتى أصبح من الصعب القول أن البشرية تعيش في أمن وسلام سواء قامت الحرب أو لم تتم، فقد اصبح الدمار والفناء في قلب السياسة التي تقارسها القوى الرأسمالية الكبرى وليس عند نشوب الحرب فقط، ولهذا فان التحام القوى الثورية الطبقيّة مع القوى المجتمعية العريضة أصبح أمرا دائم التلازم وليس مجرد خيار يرفض أو يقبل إذا كان للبشرية أن تتجنب الدمار والفناء.

فالجهود مهما بذلت لانشاء الجبهة الوطنية الديمقراطية أو التحالف الوطني الشعبي الديمقراطي في البلدان النامية لن تغلق في تحقيق الهدف ما لم تندمج مصالح القوى الاجتماعية الطبقيّة مع مصالح القوى العريضة المجتمعية في تحالف مستقر في مواجهة القوة الباطشة التي يملكها الخصم، ثم إنهما لن ينتصرا كذلك ما لم يندمجا مع كفاح القوى الطبقيّة

والمجتمعية في البلدان الرأسمالية الكبرى وفي مقدماتها القوى الطبقيّة والمجتمعية الأمريكية التي تتحمل مسئولية كبرى في الجهد للاطاحة بسياسات حكامها.

التحالف لابد أن يكون آخر المطاف أميا عالميا ثم طبقيًا ومجتمعيًا، وبدون ذلك سيصعب تقويض الممارسات الرأسمالية المتوحشة على عمليات التدويل الراهنة سعيًا إلى عولة تخدم مصالح كل الشعوب، أو إلى انحياز سلسلة من التعديلات على الممارسات الرأسمالية الراهنة في انحاء تجاوز النظام الرأسمالي الطبقي العالمي آخر المطاف.

من المجتمع المدني إلى المجتمع الانساني (١٦)

ويشير التصور السابق قضية أخرى

لقد نشأ المجتمع المدني وتطور مع نشوء وتطور المجتمع البرجوازي، وتبلورت للمجتمع المدني منظمات ومؤسساته التي تنشط في علاقات متداخلة مع مؤسسات وأجهزة الدولة، فمستحيل أن يكون للمجتمع المدني البرجوازي وجود إلا في ظل دولة يؤثر كل منهما في الآخر، بل إن العلاقة تتجاوز التأثير لأن أنشطة كل منهما متخندقة في أركان الآخر سلبا أو إيجابا، وستكون الديمقراطية البرجوازية عفية عندما تكون العلاقة متوازنة بين الطرفين فتكتسب مؤسسات الدولة والمجتمع المدني شرعيتها، أما إذا اختل هذا التوازن اختلت شرعية الطرفين بفقر هذا الاختلال وان كانت الدولة بحكم ما تملك من أدوات العنف ستفرض بالقوة شرعيتها.

وكانت للدولة البرجوازية ومجتمعها المدني قسما إنسانية في أول النشأة بمقارنتها بالنظام الإقطاعي السابق، ولكن مع تزايد التناقضات في المجتمعات الرأسمالية ثم تفاقمها ومع تصاعد تدويل الرأسمالية لتصبح نظاما عالميا أخذ هذا التراث الإنساني يتبدد لتحل محله ممارسات الاستعمار والامبريالية والهيمنة الإمبريالية المعولة، ولم يؤثر فعل هذه التناقضات في مؤسسات الدولة فقط بل كان لها تأثيرها في مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني بهدف الهيمنة عليها حتى أصبح تبادل السلطة - وهو من ركائز

الديمقراطية البرجوازي - يتم شكليا في معظم البلدان الرأسمالية بين منظمات سياسية تقتل نفس القوى الاجتماعية. كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبريطانيا، لتظل القوى الاجتماعية الأخرى معزولة مهمشة.

غير أن الخبرة التاريخية تؤكد في نفس الوقت أن هذه القوى المضطهدة التي تسكن في قلب المجتمع المدني قادرة في ظروف معينة على اجتياز ما تضعه ديمقراطية الأنظمة الرأسمالية من حواجز أمام طموحها نحو السلطة، فلا يمكن تجاهل ما أحرزته هذه القوى من انتصارات على الرغم من هذه الديمقراطية كما لا يمكن تجاهل ما أصابها من انتكاسات.

لهذا سعى مفكرون وسياسيون وفي مقدمتهم المفكر الإيطالي جراسي إلى طرح مشروعات لإحداث تفسير يعظم من دور القوى المناهضة للاستغلال والهيمنة في المجتمع المدني (فبعض قواته تدعم الهيمنة الرأسمالية) بحيث يؤدي تراكم التغيير إلى التغيير الجذري آخر المطاف. على أن ما طرحه هؤلاء المفكرون في حاجة إلى مراجعة على ضوء تطور هام طرأ على المشهد العالمي.

كان ماركس قد طرح فكرة الانتقال من المجتمع المدني إلى المجتمع الإنساني، ويقصد - في الظن - مجتمعاً خالياً من كل أشكال الاستغلال وكل ممارسات الهيمنة سواء من قوى الاستغلال أو القوى الثورية ليعيش الإنسان في ملكوت الحرية. وكان التصور العلمي أن المصالح والقيم الإنسانية لن تتحقق إلا بعد تجاوز البنى والهيكل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للنظام الرأسمالي وضمور الدولة وظهور تكوينات مجتمعية تمارس إدارة شئونها مباشرة، ولكن تعاطف أخطار المعالجات الخاطئة للقضايا الكونية التي يسببها تواجده البشرية احتمال دمارها فرض - كما ذكرنا من قبل - إعلاء شأن المصالح والقيم الإنسانية والمجتمعية.

هذا التصور يعني - في رأينا - أن التكوينات المجتمعية التي تدافع عن مصالح الجماهير التي تتجه لتجاوز غط علاقات الانتاج السائد والتي كان من

المفترض أن تتبلور بعد اختفاء المجتمع المدني البرجوازي الطبقي لتوطيد المصالح الإنسانية سنشأ وتتنامى في سياق الجهود التي تبذل لإزالة التكوينات الاجتماعية الطبقية، ومن ثم ستواجه ما هو طبقي جنباً إلى جنب مع ما هو مجتمعي يسعى إلى تجاوز ما هو طبقي ليتصارعا معاً. وشبهه بذلك ما حدث حين تشكلت التكوينات البرجوازية في خضم الكفاح لتصفية التكوينات الإقطاعية وقبل قيام النظام البرجوازي. فما دلالة ذلك بالنسبة لموضوعنا؟

إن قوى اجتماعية طبقية تقارص الآن الاستغلال والهيمنة عبر السيطرة على آليات إقليمية ودولية أهمها منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة (أحياناً). ولدعم هذه الممارسات تعاضد البناء العسكري وتتم معالجة خاطئة لقضايا كونية تهدد المجتمعات ومجمل البشرية بالدمار.

ثم أخذت ظاهرة جديدة تتبلور وتضاحك ما يجري، فالجماهير ومنظماتها غير الحكومية التي شاركت في مظاهرات الملايين احتجاجاً على الحرب ضد العراق بعيداً عن الشرعية الدولية ومؤسستها ثم مظاهرات أخرى عند انعقاد مؤتمر منظمة التجارة العالمية في مدينة سبيل ومؤتمر العنصرية في مدينة ديرين وغيرهما من المؤتمرات غير الحكومية كانت تتحرك وكأنها تريد المشاركة في اتخاذ القرارات مع الحكومات بل وعلى الرغم من الحكومات. إنها تريد أن تتخذ هي القرارات حماية لمصالحها بتقويض الأسباب الجذرية للهيمنة والاستغلال وتغيير مؤسساتها. هذه هي الدلالة السياسية لهجوم الجماهير الآن على اجتماعات ممثلي الحكومات حتى أصبحت حمايتها والبحث عن مكان لعقدها من المهام الأساسية التي تحار في تنفيذها أجهزة الدولة القمعية. إن اتجاهها يتبلور متعاضداً بين الجماهير كي تشارك مباشرة في اتخاذ القرارات ولتعالج شئونها بيدها، وكانت هناك محاولات في هذا الشأن حين قرر جمال عبد الناصر أن تكون نسبة العمال والفلاحين في كل المجالس المنتخبة ٥٠٪ من أعضائها وحين أراد معمر

في الشرق الأقصى، كما تنشأ في نفس الوقت منافسات اقتصادية متصاعدة بين أمريكا وقوى أخرى عديدة مما يجعل الخيارات العسكرية التي تنتهها أمريكا العامل الأكثر حساسية لمصالحها عالميا.

في مواجهة هذه الخيارات وما تم لها من تشييد عسكري أمريكي، وهو الأعظم في تاريخ البشرية، أصبح أمام القوى المناهضة خيار واحد هو تبنى مشروعات للتنمية الاقتصادية والثقافية والسياسية مع حماية أنساق البيئة وقيم ومصالح وحقوق الإنسان وحماية الشرعية الدولية، ومع توفير الحد الأدنى من القوة الدفاعية، ذلك لأن مواجهة عسكرية مع قوات أمريكا وحلفائها قد تؤدي إلى عواقب وخيمة. وخيار السلام المنشود لا يعني مجرد رفض خيار الحرب كما يردد البعض إنما يمثل في مقاومة الحروب العدوانية وتنمية القدرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية مع قوة دفاعية عسكرية إلى الحد الذي يفرض على قوى العدوان آخر المطاف قبول شروط السلام المنشود.

وما يساعد على ذلك أن الحروب التي تشنها أو تهدد بشنها أمريكا مع حلفائها لم يعد هدفها مقصورا على قهر الشعوب وتوطيد الاستغلال لتعزيز المصلحة الطبقية بعد أن أضيف إلى ذلك التعامل مع القضايا الكونية بالقوة المسلحة بما يفاقم من أخطار دمار شامل يحل بالبشرية بمختلف مجتمعاتها وطبقاتها، وهي أخطار تفرض لدرئها وصداها مشاركة أوسع قاعدة من مختلف القوى الاجتماعية بعد أن أصبحت جميعا مهددة بالفناء. النضال الطبقي أصبح متدمجا مع نضال أوسع جماهير المجتمع لحماية مصالح الإنسان الأساسية بإزالة كافة أسلحة الدمار الشامل وتقويض أسباب الفقر والمجاعات والايشة والجريمة المنظمة وفي مقدمتها الارهاب وتوطيد حقوق الإنسان وحقوق كل الشعوب مع حماية أنساق المجال الحيوي الذي يحفظ على البشرية بقاها.

هكذا أصبحت معالجة التناقض بين الإنسان والطبيعة متاخلا مع معالجة التناقض الطبقي مما يضع على الطبقة العاملة (المتطورة) وحزبها (المتطور)،

القذافي تشكيل جماهيرية تتولى الجماهير فيها حكم بلادهم. وقد فشلت التجريبتان لأسباب عديدة منها أنها رؤى طوباوية وقرارات صدرت من رئيس للدولة ومنحة للجماهير. الآن تقامس الجماهير بنفسها ضغوطا متزايدة كي تتخذ هي القرارات، وتلك بداية ستتواصل لسنوات وسنوات وستتطور لها قيادات وستلقي نجاحات وتصاب بنكسات، غير أن ظروفنا موضوعية قد نشأت لتساعدنا على تحقيق ما نصبو إليه وتمثل في الضرورة الموضوعية التي فرضتها ظروف جديدة تحتم حماية المصالح الإنسانية والاجتماعية، وتتيح هذه الظروف نشوء وتنامي كيانات مجتمعية في المستقبل تدبر الجماهير بواسطتها الحلول لقضاياها. وهذه عملية تاريخية ممتدة متغيرة وفقا للظروف السائدة.

والطرح الذي قدمه بعض المفكرين السياسيين في مصر حول «المشاركة» باعتبارها الممارسة الديمقراطية المناسبة لجماهير بلدهم يتطلب المزيد من البحث لتنميته والسعي لتنفيذه لتكون نقطة البدء كي تقامس كل من القوى الاجتماعية والاجتماعية دورها. فلم يعد مقبولا أن تعقد اجتماعات بين ممثلي الدولة المصرية ورجال الأعمال لاتخاذ ما يلزم من قرارات تقرر مصير البلد بينما أصحاب المصلحة الحقيقيون من جماهير المستهلكين والعمال والفلاحين المنتجين والعلماء وجماهير المثقفين ينتظرون خارج الساحة.

خاتمة

إن علاقة ما طرح من تصورات حول المستقبل وصلتها بالواقع الراهن ودلالاته السياسية قد تبلورت في أمور محددة.

فالبناء العسكري الأمريكي الراهن يخدم عمليات التدويل الجارية منذ انتهاء الحرب الباردة ليعزز نفوذ أمريكا ولتصبح الدولة الأقوى والأعظم في العالم. وقد شيد هذا البناء عاليا على أساس من أنظمة عسكرية في مختلف المناطق، وبفضلها يتعزز الوجود العسكري الأمريكي في أشكال من العلاقات العسكرية مع حلفائها في مختلف المناطق، يشهد على ذلك حلف شمال الأطلسي وتحالف أمريكا مع إسرائيل وبلدان عربية وتركيا في الشرق الأوسط ومع اليابان

والثقافية في أشكال من العمل سيفرّزها النضال بينما تتشاقف المجتمعات وتتداخل الهويات نحو تشكيل حضاري واحد يحمل معه ثراء التنوع والتعدد والتناقض، فلن يتوقف فعل التناقضات ما ظلت الحياة.

ونقطة البدء التي يمكن تعيّننها الآن هي ما طرح في الصفحات السابقة من دلالات سياسية للواقع الراهن وما تشير إليه هذه الدلالات من تصورات حول المستقبل، ولنتنظر الممارسة ليتبلور بفضلها المزيد من المعرفة حول النظام البديل عن النظام الرأسمالي العالمي الراهن.

باعتبارهما أكثر من يعني بالمعالجة السليمة للتناقضين، مسؤولية جديدة وهي اكتشاف سبل دمجهما من خلال الممارسة والسعي لاقامة نظام من الامن الشامل لكل الشعوب، وسيكون لتشكيل هذا النظام ما بضمنن أهمية النضال لتجاوز النظام الرأسمالي على صعيد العالم.

غير هذا النضال الذي سيستمر عشرات وعشرات من الاعوام، سيتم انتقال المجتمع المدني البرجوازي إلى المجتمع الانساني، ويتلاشى ويضمحل خلال هذه المسيرة الطويلة دور الدولة وطبقاتها تدريجيا بينما يتعاظم دور القوى والمنظمات المجتمعية في ادارة مختلف الشئون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

الهوامش

Quotation from INESAP Bulletin, 12. (١)

Ibid. (٢)

بهيح نصار، عملية نعلب الصحراء - مركز التنسيق بين المنظمات العربية غير الحكومية، ١٩٩٩

(٤) المصدر السابق.

White House, Fact Sheet, March 2٢, 1997. (٥)

J.Daughaty, Missile Deffence to Include Lozer Warfare, Worldnet on, March 20, 2001. (٦)

For more information on the Rapid Deployment force, The Middle East and Nuclear War, Compiled Re- (٧)
ports, World Peace Council, 1988.

The Honorable Douglas Feith, Under Service Committee, February 14, 2002. (٨)

Ibid. (٩)

Nuclear Posture Review, Exerpt Revealed, by US Administration, January, 8, 2002, <http://www.globalsecurity.org/wmd/library/policy/dodmpr.htm>. (١٠)

Ibid. (١١)

The Normal Strategy of United State of America, New York Times Company. September 20/2002. (١٢)

Nuclear Future: Proliferation of Weapons of Mass Destruction and Nuclear Strategy, RASIC, Report 98, (١٣)
March 1998.

Micheal T.Klare, Bush's Master Oil Plar, Pacific News Service, April 23, 2002. (١٤)

بهيح نصار، أسلحة الفضاء الاسرائيلية تهدد للأمة العربية، كتاب الأهالي نوفمبر ٢٠٠١.

(١٦) المصدر السابق.

كيف يمكن التصدي للهيمنة الإمبريالية

محمد يوسف الجندى (*)

والتمدني علي مصالح الشعوب وخصراً شعوب العالم الثالث والمبادئ والقواعد الدولية التي تقررت في هيئة الأمم المتحدة بل ووجود هذه الهيئة نفسها. ولتحقيق هذه المكاسب وحمايتها وضمان استمرار النهب يلجأون إلي كل الأساليب بما في ذلك الحرب والدمار. ويحاولون إيهام الناس إن ما يتم هو العولة. والشعوب تؤيد كل تقدم علمي ومن مصالحها الاستفادة من كل الاكتشافات العلمية والتكنولوجية ويريدون أن تتعاون كل شعوب العالم من أجل ذلك. والعولة هي توجه سعت إليه القوى التقدمية في العالم. وقد بادر ماركس وإنجلز إلي وحدة كل عمال العالم وجاء في نهاية البيان الشيوعي: «يا عمال العالم متحدوا». وكانوا يرون أن مصالح العمال في العالم كله واحدة وتتعارض مع مصالح المستغلين. أما العولة التي يدعو إليها المستغلون الذين يقدونهم الآن المجموعة البينية هي عولة سلب ونهب لثروات الشعوب من جميع أنحاء العالم لصالح فئة مختلة.

وعندما بدأت هذه المجموعة بالحرب ضد العراق وكونت من أجله ما سمي بالتحالف هو في حقيقة الأمر تحالف القوى الرجعية المستغلة في أمريكا وفي

بعد الحرب علي العراق بشور تساؤل ملح: كيف يمكن التصدي للهجمة الأمريكية والتي ترمي إلي ضمان الهيمنة لمجموعة المحافظين اليمينيين الجدد المسيطرين الآن علي إدارة السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية. وهم لا يهيمنون فقط علي التوجه الأمريكي بل يحاولون فرض هذه الهيمنة علي العالم كله وإخضاع الدول والشعوب كبيرها وصغيرها لمخططاتهم. ويسمونها البعض الآن بأنها العولة. والبعض الآخر يقول أنها العولة الرأسمالية مشيرين إلي أنها تعني أن العالم الآن قد أصبح قرية واحدة مترابطة تجعل القضايا الوطنية والمصالح الوطنية في الأهمية الثانوية مقابل ما يُسمى بالعولة.

وهي في الحقيقة ليست عولة بل هي مخطط للسيطرة علي الثروات في العالم لصالح عدد محدود من الشركات الموجودة أساساً في أمريكا علي حساب مصالح الغالبية الساحقة من شعوب العالم في حياتها ورخائها وتقدمها والحفاظ علي البيئة والسلام العالمي. هذه المجموعة التي تدعي العولة هي عصابة مستغلة تحاول تحقيق مكاسب رهيبية ولو كان ذلك علي حساب أقصى الاستغلال والاضرار بالبيئة وحقوق الإنسان

(*) كاتب ومدير دار الثقافة الجديدة وعضو قيادي في حزب التجمع.

غيرها من البلاد التي تريد أن تشارك المجموعة المحافظة في العالم في استقلال الشعوب وقهرها.

ويدخل في هذا التحالف المجموعة الليكودية في إسرائيل التي يرأسها أرييل شارون. والمعروف أن سياسة شارون لا علاقة لها بالعولة فهو بصر على الحفاظ على الطابع اليهودي لدولة إسرائيل ويرفض عودة اللاجئين العرب ويعتبر تسليم الفلسطينيين بذلك شرطاً لقبوله قيام دولة فلسطينية. فأي عولة هذه؟ إنها العنصرية التي تتعارض تماماً مع العولة.

وتسيطر هذه المجموعة اليمينية الجديدة على أجهزة الإعلام الأساسية (الصحافة ووكالات الإعلام والتلفزيون) في الولايات المتحدة ولها نفوذ كبير في مختلف البلاد الغربية، ولها دور طاع في تشكيل الرأي العام الأمريكي ولها نفوذ كبير في العالم الغربي وفي العالم كله. وهي تسيطر على المؤسسات والشركات الضخمة التي تستخدم أموالها لشراء الغالبية الساحقة من أعضاء الكونجرس ومجلس النواب الأمريكيين. سواء من الجمهوريين أو الديموقراطيين. ونحن نذكر مثلاً مدي التحول الذي مرت به هيلاري كلينتون لكي تصبح عضوة في الكونجرس. فبعد تصريحاتها المؤيدة للفلسطينيين تحولت تحت الضغط إلى الوقوف بشكل كامل مع إسرائيل حرصاً على كسب تأييد اللوبي الصهيوني سواء من اليهود أو الأصوليين المسيحيين المرتبطين بهم. وبعد ١١ سبتمبر أعلن جورج بوش الحرب ضد ما ساء بالإرهاب وقال إن من ليس معنا فهو ضدنا. ولم يتردد منفذو هذا المخطط في تخلي الأمم المتحدة واتخاذ قرارات لا توافق عليها، وتهديد الحلفاء الغربيين مثل فرنسا وألمانيا وغيرها من الدول التي رفضت الموافقة على الحرب ضد العراق وحدث انقسام في مجلس الأمن وفي التحالف الغربي رغم الضغوط الشديدة والتهديدات.

ومازنا نعيش ممارسات تنفيذ هذا المخطط الذي يهدف كما رأينا إلى الهيمنة الأمريكية على العالم أو على الأصح هيمنة هذه المجموعة المحافظة اليمينية على مقدرات العالم.

وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي ظهرت الكتابات والأفكار التي تشير إلى أن هناك عدواً جديداً هو الإسلام والعالم العربي. وشهدنا الممارسات الأمنية العنصرية ضد العناصر العربية والإسلامية حتى من بين الحاصلين على الجنسية الأمريكية.

هذا المخطط يجري تنفيذه، ويبدأ بضرب أضعف الحلقات كما حدث بالنسبة لأفغانستان ثم العراق والتهديد الحالي لسوريا، وهو لن يتوقف إلى أن يحقق كل أهدافه والسيطرة الكاملة على العالم. ولن ينجر من ذلك من يعرفون بحلفاء الولايات المتحدة مثل العربية السعودية ومصر إلا بالخضوع الكامل.

كيف نواجه هذا المخطط؟ ونتصدى له؟

يستخدم أصحاب هذا المخطط كل الوسائل بدءاً من التهديد والرشوة (أو ما يُسمى بالمساعدات) والضغط الإعلامي والمؤامرات المخابراتية وصولاً إلى العنف والحرب.

والولايات المتحدة الآن هي الأقوى في العالم اقتصادياً وعسكرياً وهي تستخدم ذلك لمحاولة فرض سيطرتها ومخططاتها. وتحرص لتنفيذ هذه المخططات على أن تتواجد قواعدها في مختلف أنحاء العالم. وفي المنطقة العربية توجد لها القواعد في الكويت والسعودية وعمان وقطر ومختلف بلاد الخليج والأردن وقد انطلق العدوان على العراق من دول عربية في الخليج (الكويت وقطر أساساً).

في السبعينيات عندما بدأ أنور السادات في ممارسة سياسته الانقلابية ضد التوجه الوطني السابق، أوقف الحرب عام ١٩٧٣ بحجة أننا لا نستطيع محاربة أمريكا أو مواجهتها. وتحولت السياسة المصرية في اتجاه التحالف مع أمريكا. ومازالت هذه السياسة هي المظقة. فرغم وقوف أمريكا بشكل كامل مع إسرائيل ضد الشعوب العربية فمازالت السياسة الرسمية تعتبر العلاقة معها هي علاقة استراتيجية.

وهذه السياسة لا تتفق مع التوجهات الشعبية سواء في مصر أو في مختلف البلاد العربية. وقد وصل الوضع الآن إلى الكراهية المستمرة والمتزايدة للسياسة الأمريكية التي لا يفرق الشعور الشعبي

بينها وبين إسرائيل. كما ظهر ذلك في الشعارات التي رفعت في المظاهرات التي سبقت ولازمت العدوان علي العراق مثل شعار أمريكا وإسرائيل عدو واحد. والذي سيطر علي مختلف اللاتقات وسيطر علي الكثير من هتافات المتظاهرين.

هذه التوجهات الشعبية التي طغت علي مواقف النقابات والهيئات وجمعيات المجتمع المدني والمظاهرات المختلفة في مصر وسوريا والعراق وبلاد المغرب والسودان والأردن والبحرين وبعض التحركات في بلاد الخليج لها برنامج وطابع مختلف عن توجهات الدول العربية علي اختلاف هذه المواقف التي بدأت من إعطاء القواعد للقوات الأمريكية كي تنطلق منها للعدوان علي العراق أو تقديم مختلف التسهيلات للعدوان أو استخدام الأجهزة الأمنية لمحاصرة التحركات الشعبية وإرهابها.

ومع ذلك فإن هذه الحركة الشعبية واستمراريتها وتضاعفها تؤثر بشكل أو بآخر وبدرجات مختلفة علي توجهات الحكومة العربية ومواقفها. ولذلك فإن الاعتماد الأساسي في التصدي للهجمة الأمريكية والرهان الأساسي عليها وعلي تدعيمها وتضاعفها. والقول بأن الرهان علي الحركة الشعبية العربية وحدها يقلل من إمكانياتها في ربط نضالها بالحركة العالمية الشعبية التي نشأت منذ فترة في جميع أنحاء العالم والتي بدأت في سياتل بأمريكا وامتدت إلي مختلف بلاد أوروبا وأمريكا اللاتينية والبلاد الآسيوية وفي جميع أنحاء العالم ضد ما سمي بالعولمة الرأسمالية أو الهيمنة الأمريكية والتي تصاعدت بعد الحرب علي العراق بالنضال ضد الحرب ومن أجل السلام.

إن هذه الحركة عالمية وتتصاعد لتشمل باستمرار قوي جديدة متصاعدة من أجل عولمة بديلة عن تلك التي يطرحها الإمبرياليون والمستغلون ومجتمع قوي عديدة جديدة ومتزايدة ومتعددة الدوافع ولكنها تلتقي في رفض عالم النهب والحروب والدمار من أجل عالم جديد يسوده الرخاء والعدل والمساواة والسلام لجميع أبناء البشر.

إن برنامج الحركة الشعبية وسياستها يختلف عن برنامج وسياسة دبلوماسية الحكومات وإن كان يؤثر ويضغط عليها. ويؤثر عليها بقدر قوة وتصاعد واستمرار هذه الحركة.

كيف تواجه هذه الهجمة الاستعمارية العدوانية الجديدة؟

هذه المواجهة يجب أن تكون جوهر نضال قوي اليسار وكل القوي التي تعارض هذه الهجمة التي تتخذ بشكل مستمر طابعاً عسكرياً عدوانياً. وتضم الملايين الكثيرة التي ترفض الحرب وتعارضها وكذلك من يرفض هيمنة الولايات المتحدة علي مصائر العالم. ويتكون رأي عام في العالم يعارض الحرب ويعارض هيمنة أمريكا والرأي العام العالمي له أثر كبير وقوة في التأثير علي سياسة الدول حتي ولو وقفت ضده بعض الدول لبعض الوقت. قال توماس جيفرسون أحد آباء الديموقراطية الأمريكية يوماً بأنه لا توجد دولة يمكنها أن تسيير أمورها دون احترام معقول للرأي العام.

وداخل أمريكا نفسها توجد نسبة مقبولة (حوالي ٣٠٪ من السكان) تعارض هذه السياسة وتستزايد هذه النسبة سواء في أمريكا أو إسرائيل في ارتباط بانكشاف هذه السياسة وتزايد الصعوبات الاقتصادية. أما في باقي بلاد العالم فالغالبية الساحقة يعارضون السياسة الأمريكية العدوانية. حتي في البلاد التي أيدت حكوماتها الحرب.

هذه الحركة ضد الحرب وضد العولمة الرأسمالية يجب دعمها وتطويرها وتوسيعها.

ويصبح اليوم هذا الربط الوثيق بين التحركات الشعبية المصرية والعربية والتحركات الشعبية العالمية أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. وهو نوع جديد من الأهمية أو العولمة البديلة التي تتكون في الظرف الحالي وهي تختلف عن الأهمية السابقة التي كانت تنادي بها الأحزاب الشيوعية وكانت ترتبط بمركز قيادي هو الاتحاد السوفيتي. فالأهمية التي ندعو لها اليوم ليس لها مركز قيادي وهي تشمل مراكز متعددة في مختلف أنحاء العالم. وهي لاتضم الشيوعيين وحدهم

العالم الثالث، بحيث أن الإدارة الأمريكية لم تنجح في مجلس الأمن أن تحصل على تأييد الأغلبية واضطرت إلى القيام بعمل منفرد بالاشتراك مع الحكومة الإنجليزية والأسبانية متخطية هيئة الأمم المتحدة.

مكافحة أساليب الضغط الأمريكية:

استخدم المحافظون الجدد في أمريكا مختلف الأساليب التي تبدأ من الضغط والإغراء والرشوة وتزييف الإعلام وتصل إلى التدخل العسكري.

وهذه الأساليب تستخدم بكثافة مع البلاد العربية ومنها مصر. ولدى الشعب المصري تاريخ طويل من النضال ضد الاستعمار البريطاني ثم ضد المحاولات التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية لربط مصر بالأحلاف العسكرية. وتاريخ النضال المصري منذ الثورة العربية ثم ثورة ١٩١٩ والتحركات الشعبية في الثلاثينيات والأربعينيات ثم تنوع ذلك بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بقيادة جمال عبد الناصر ويثمل صفحات مشرفة في تاريخ مصر كان لها تأثيرها على غيرها من الشعوب العربية وغيرها من الشعوب. ثم كانت الردة التي قادها أنور السادات لربط مصر بالمعسكر الاستعماري بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. ومازنا نعيش هذه الردة حتى الآن.

وقد تصاعدت المقاومة لهذه الردة في عهد السادات والتي واجهها باعتقالات سبتمبر ١٩٨١ وانتهت باغتيال السادات. وبعد ذلك واصل الحكم نفس السياسة مع بعض التعديلات مثل إعادة العلاقات مع الدول العربية ومحاولة تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي ومع غيره من الدول وإن استمرت السياسة الاقتصادية التي بدأها السادات في عام ١٩٧٤ وهي سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تصاعدت إلى ما يسمى بالإصلاح الاقتصادي والمختصة. وظل الحرص على استمرار العلاقات المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تسمى علاقات استراتيجية. وقد ساعد على استمرار في هذه السياسة انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاستراتيجية وما صاحبها من تأثير وتغيرات في العالم.

بل كل القوي على اختلاف توجهاتها ويربطها معارضة العملة الرأسمالية أو الهيمنة الأمريكية. وتضم أيضاً قوتي اليسار المختلفة غير الشيوعية والثروتوسكيين وحياة البيئة والذين يعانون من البطالة وشعوب العالم الثالث التي تعاني من الاستغلال والديون وفوائدها والتجارة غير المتكافئة وتدخلات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وجماسير النساء التي تناضل ضد التمييز، والشعوب التي تعاني من التفرقة العنصرية وكل القوي التي ترفض الهيمنة الأمريكية وتلك التي ترفض الحرب وتريد السلام.

هذه القوى موجودة في كل بلاد العالم بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية. وما له دلالة أن أول تحرك ضد العملة الرأسمالية بدأ في سياتل الأمريكية.

وهناك أهمية كبيرة للتحرك الشعبي الأمريكي ضد توجهات وسياسة هذه المجموعة المحافظة الجديدة.

وكذلك لا يجب أن نغفل أهمية تحرك اليهود والمنظمات اليهودية وكذلك قوتي السلام داخل إسرائيل الموجودة رغم ضعفها هذه الأيام التي تجمع الصعود اليمني في الولايات المتحدة وفي إسرائيل وفي العالم في تحجيمها مؤقتاً. فعدد من شاركوا في إسرائيل في المظاهرات التي قامت ضد العدوان على العراق لم يتعد ٢٥٠٠. وقد ساعد على هذا التحجيم أيضاً أخطاءاً من الجانب العربي وبالذات ممارسات بعض التنظيمات المتطرفة وممارساتها مثل العمليات الانتحارية بين المدنيين.

إن الحرص على أن تضم هذه الحركة العالمية جميع الشعوب من مختلف الدول في جميع أنحاء العالم وأن تشمل المنظمات والمجموعات غير الحكومية التي تتزايد أهميتها باستمرار وكذلك النقابات العمالية وغير العمالية وجميع قوتي المجتمع المدني التي يتزايد دورها في العالم ولها وزنها وتعتز بها هيئة الأمم المتحدة. وتضغط هذه الحركات وتؤثر على توجهات بعض الحكومات التي وقفت في الماضي مع العدوان الأمريكي كما حدث في كوسوفو وأفغانستان. ولكنها بدأت تتمايز أثناء الإعداد للحرب ضد العراق. مثل حكومات فرنسا وألمانيا والصين وبلجيكا وغالبية دول

والانقسامات التي تمت بين القيادة والمخابرات الأمريكية وبين قيادة صدام تشير شكوكا كثيرة. إن نظام صدام حسين الذي ارتكب في حق شعبه الجرائم والمجازر والذي عرف بتعاونه مع الولايات المتحدة الأمريكية في البداية وحصوله منها على الأسلحة الكيميائية والجراثيم التي استخدمها في إيران ضد الأكراد. والذي قام بعدوانه على الكويت سنة ١٩٩٠ وقدم المبرر للقوات الأمريكية بالتعاون مع حكام الكويت لإقامة قاعدة عسكرية أمريكية في الكويت وفي مختلف بلاد الخليج.

كل ذلك يؤكد أن صدام حسين بسياسته المتطرفة والعدوانية لا يمكن أن يمثل مصالح الشعب العراقي. لقد أدى غزو الكويت إلى تقسيم الجماهير العربية في وقت كان يجري فيه الاستعداد لعقد قمة عربية.

إن تحركات الجماهير العراقية الآن ضد الاحتلال الأمريكي الإنجليزي ضد صدام في نفس الوقت هي التي تمثل المصالح الحقيقية للشعب العراقي. ولا يشمل هؤلاء عملاء أمريكا مثل أحمد جليبي وغيره.

إذا كان لمصر موقعها وأهميتها وتأثيرها في مقاومة هذه الهيمنة الأمريكية فإن علي البشار المصري دور المبادرة. ولكي يقوم بهذا الدور يتطلب ذلك أن يكون لديه الوضوح الكافي والموقف السليم لتحديد التوجه الصحيح اللازم.

إن سبب الاخفاقات البشارية في الماضي هو محوله إلى حلقة أو حلقات. وكان لمواجهته مرتبطا دائما بهبط نفسه بالحركة الجماهيرية وعدم انزاله عنها. وهو يواجه اليوم بهذه الهجمة اليمنية العالية والتي يجب التصدي لها وحشد كل القوي في مصر والعالم العربي والارتباط بكل القوى في العالم التي تواجه هذه الهجمة.

إن السياسات المعلنة للحكومة المصرية والجامعة العربية كانت ضد الحرب ضد الهجوم على العراق وذلك رغم كل مآخذنا على هذا الموقف ومدي فاعليته. وهذا الموقف يتأثر بتوجه الرأي العام والشعور الشعبي ضد أمريكا وإسرائيل.

ولذا فإن كل تحرك من أي حزب أو جهة ضد

وكان للاتفاضة الفلسطينية الثانية واستمرارها والقمع والمذابح الإسرائيلية والاحتجاز الأمريكي الكامل للموقف الإسرائيلي أثره على الشعوب العربية وبالتالي على الحركة الشعبية في مصر، التي تمثلت في تحركات اللجنة الشعبية لمساندة الشعب الفلسطيني ثم حركة التضامن مع الشعب العراقي التي صاحبت الإعداد للعُدوان عليه ثم غزو العراق واحتلالها، والتي تمثلت في المظاهرات الكبيرة في القاهرة ومختلف المدن التي شملت كل طوائف الشعب والتي اضطرت أمانة الحرب الوطني أن تخضع لمشاعر الجماهير المعادية للعُدوان الأمريكي الإسرائيلي وأن تنظم مظاهرات تشرف عليها. وقد بدأت قوى المعارضة وبالذات حزب التجمع والناصري واللجان الشعبية في ميدان التحرير وميدان السيدة زينب وأمام السفارة القطرية في المهندسين وغيرها من التجمعات في الجامعة والمدن المختلفة وفي النقابات المهنية مثل الصحفيين والمحامين. وكانت هذه التجمعات والمظاهرات في البداية تحاط بقوات أمن كبيرة إلى أن بدأت القوات الأمريكية والإنجليزية الحرب وغزو العراق فقامت في يومين متتاليين مظاهرات كبيرة في ميدان التحرير والأزهر وشارك فيها كثير من الجماهير التي كانت تبدو في بادئ الأمر غير مبالية، وهو الأمر الذي دفع أجهزة الأمن إلى التدخل الوحشي ومنع المظاهرات وسد بيسان وزارة الداخلية الذي يمنع المظاهرات دون إذن مسبق إلا تحت سيطرة الأمن الشديدة. ومنعت مظاهرة السيدة عائشة التي سمعت بها محكمة القضاء الإداري ولكن الأمن منعها خلافا لحكم القضاء واعتقل كثيرا من منظميها والمشاركين فيها. وهو الأمر الذي يقسم الوحدة الوطنية ويعمل على إفشال الجهود لتكوين جبهة وطنية ضد الحرب والعُدوان.

عندما بدأ غزو العراق استمرت مقاومة وصمود بطولي من الجيش والشعب العراقي لمدة ثلاثة أسابيع. وكان من المتوقع أن يستمر هذا الصمود مدة أطول. لو كانت القيادة العراقية - قيادة صدام حسين - قيادة وطنية حقة. ولكن التسليم على أبواب بغداد

السياسة الأمريكية والإسرائيلية لا يمكن أن تنزل عنه وإن كان علينا أن نحدد موقفنا الرافض لكل السياسات الداعمة لأمريكا أو إسرائيل. فنحن نرفض تقديم أي تسهيلات (المروءة من قناة السويس وخلافه) وتدعو لمقاطعة البضائع الأمريكية والإسرائيلية ونكشف تسرب التوجه الأمريكي إلى إعلامنا، ونكشف حقيقة العولة الأمريكية. ونقوم بحملة ضد تهريب الأموال والعقول العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ونعتبر الحملات الأمنية المكشوفة ضد التحركات الشعبية لمواجهة الهجمة الأمريكية الإسرائيلية خدمة لها. ونرفض السياسات الاقتصادية التي تصب في خدمة الشركات المتعددة الجنسيات ونطالب بتنمية حقيقية تدعم اقتصادنا الوطني ونزيد ونساند السوق العربية المشتركة ودعم التضامن العربي وتفعيل الاتفاقيات العربية مثل اتفاقية الدفاع المشترك ونرفض الخضوع للضغط الأمريكي المتعدد لأشكال بما في ذلك الضغط الاقتصادي لقبول الخطة الأمريكية لإنشاء سوق أوسطية جديدة تخدم المصالح اليمينية الأمريكية الإسرائيلية. ونحن في تحديد هذه المواقف ندعو إلى الوحدة الوطنية والوحدة العربية والوحدة مع كل القوي الشعبية في العالم التي تناضل ضد العولة الرأسمالية. ولا يجب أن نغزل أنفسنا عن أي تواجد جماهيري يتحرك ضد العدوان الأمريكي الإسرائيلي.

ويرتبط بذلك بعض القضايا التي تحتاج إلى تحديد وتوضيح.

ما هو الموقف من التيار الإسلامي؟

الشعب المصري وبقية الشعوب العربية هي شعوب مسلمة وتتأثر بالأنكار الإسلامية المعتبرة كجزء أساسي من ثقافتها الوطنية. ومن أسباب رفضها للتوجه الأمريكي الحديث اعتقادهم بأن هذا التوجه هو موجه ضد الإسلام. وقد ساعد على هذا الفهم الإجراءات التمييزية التي تساندها الإدارة الأمريكية ضد المسلمين بمن فيهم الأمريكيون ذوو الأصول الإسلامية والكتابات الأمريكية وغيرها التي تنظر لذلك والتي تقول أنه بعد انتهاء الحرب الباردة فإن

الصراع الآن موجه ضد التيار الإسلامي.

وقد ساعدتهم في إقناع جماهيرهم بصحة هذا التوجه الحملة التي وجهت ضد تنظيم القاعدة وأسامة بن لادن واعتبارهم مسئولين عن أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١. والمعروف أن أسامة بن لادن وأعدائه كانوا يتعاونون بشكل وثيق مع المخابرات المركزية الأمريكية ويتلقون منهم المساعدات في حربهم ضد الاتحاد السوفيتي في أفغانستان. ويقال عنهم الآن أنهم تحولوا ضد أمريكا بسبب رفضهم لتواجد القوات الأمريكية في السعودية. وسواء أكان ذلك صحيحاً أو غير صحيح، وسواء أكانوا هم المسئولين عن أحداث ١١ سبتمبر أم لا فإن هذه القصة تستخدم مبرراً لإقناع الشعب الأمريكي وشعوب العالم بالحملة التي تقودها أمريكا ضد ما تسميه بالإرهاب. وهذه المجموعة سواء وجدت أو لم توجد فإنها تخدم في واقع الأمر المخططات الأمريكية أجل خدمة. وإن النداءات التي أذيعت بعد ذلك من قناة الجزيرة والمنسوبة إلى بن لادن والتي تدعو إلى الحرب ضد الصليبيين واليهود تقدم أجل خدمة للدعاية الأمريكية التي تقول أنها تحارب الإرهاب والتي تبرر به الإرهاب الأكبر الذي تقوم به وتخطط له ضد شعوب العالم.

أما بالنسبة للعمليات التفجيرية التي أعلن عنها أخيراً في العربية السعودية والمغرب فهي أيضاً تصب في خدمة هذه الأهداف الإمبريالية. ولهذا فإنني أعتبر أن كل التوجهات التي تتدثر بلباس الإسلام والتي تدعو إلى تقسيم الحركة ضد المستعمر إلى مسلمين وصليبيين ويهود إنما تخدم في حقيقة الأمر المخططات الاستعمارية.

ولكننا نلاحظ منذ فترة توجهنا نقدياً وتجديدياً داخل الإخوان المسلمين ينتقد هذه التوجهات ويرفضها ويحاول الارتباط بالحركة العالمية ضد العولة الرأسمالية. وانطلاقاً من التوجه نحو الوحدة الوطنية من المفيد تشجيع هذا التوجه والتعاون معه. مع استمرارنا في كشف ونقد الاتجاهات المريبة السابق الإشارة إليها.

إن وحدة اليسار لها دور هام في تحقيق هذه المهام.

المضمون وحزب في الشكل. ولكنه لم ينجح في تحقيق ذلك. وشيئاً فشيئاً أخذت تتأكد صفته كحزب إلى جانب باقي الأحزاب اليسارية.

وتشور الآن قضية كيف يصبح التجمع مظلة لكل اليسار ويساعد في تحقيق الوحدة بين قوي اليسار مع تعددها.

هناك نقد كبير من توجهات التجمع خصوصاً أن التجمع يخرج عن طبيعته كتجمع ويتحول إلى حزب يساري مثل باقي الأحزاب والحركات اليسارية.

وبواجه البعض هذا الواقع بالدعوة إلى حركة موحدة تجمع بين كل القوي اليسارية مع تعددها أي أن تقوم هذه الحركة بالمهمة التي كان من المفروض أن يقوم بها التجمع لو كان قد استمر في المحافظة على مضمونه كتجمع.

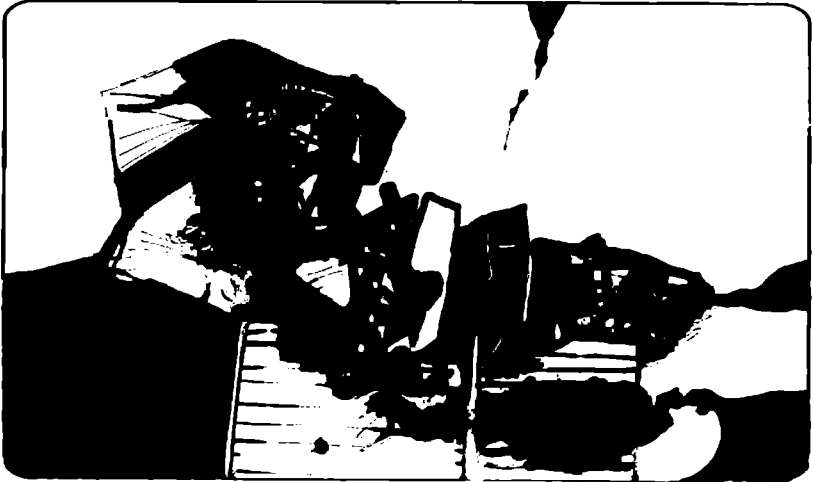
(ملاحظتي على هذه الحركة أنها لم تنشأ بعد ولا نضمن نشأتها وستتحول إلى انقسام جديد يكرس الانقسام الموجود حالياً ويتحول إلى قوة صراع مع التجمع).

والوحدة لا تعني التطابق أو عدم وجود تعدد أو تنوع بل تفترض هذا التنوع. وإذا كنا ندعو للوحدة الوطنية حول الأهداف المشتركة، فأساسها وجوهرها تحقيق الوحدة بين قوي اليسار. وقد تحققت وحدة العمل ونجّاس في التجمعات الأخيرة التي تتحقق لمساندة الشعب الفلسطيني والشعب العراقي والتحركات من أجل الحريات وإلغاء قانون الطوارئ. وهذه بداية جيدة وكانت لها إيجابيات كثيرة.

وتهدف إلى تحقيق هذه الوحدة في المجالات المختلفة مثل المجال الثقافي حيث توجد جزر ثقافية يسارية متعددة ويمكن أن يكون التعاون بينها مفيداً لها كلها.

وبالنسبة لحزب التجمع كان المفروض في النشأة أن يكون مظلة كل اليسار وقد نجح في تحقيق العمل داخل حزب واحد شمل كل الحلقات اليسارية التي كانت تتصارع في الماضي. وهذا انجاز هام. ولكن الاتجاهات الحلقية القديمة مازالت تظهر أحياناً.

وقيل في بداية نشأة حزب التجمع أنه جبهة في





من العولمة.. إلى العولمة البديلة سؤال الإمكان!

هاني نسيهه (*)

الأمن أو أفراد الجماعة الدولية المختلفة مع رواها! ورغم استشعار عديد من دول العالم المتقدمة التخوف من هذه الهيمنة الأحادية الأمريكية التي رفعت شعار «على الجميع أن يركب قطارنا». وصارت أسلحتها الرمزية التي تواترت حتى حاملة الخطر والعقوبات من الحرب غير العسكرية. أو ربما الحرب الشاملة.. وكلنا يذكر تعبيرات «كون هول» عن الدول المارقة أو محور الشر. أو قوائم الدول المساندة للإرهاب أو الأنظمة المفلقة إلى غير ذلك!

ولكن شعوب العالم وقواه المدنية لم ترضخ أمام هذه السياسات العولمية الضاغطة على دولهم، ففي دراسة شهيرة قام بها جون والتون وتشارلز راجين سنة ١٩٩٠م حول تحرى مصادر الاحتجاج الشعبي - القومية والعالية - في بلدان العالم الثالث ثبت أن التذمر والتزاع الجمعي ضد سياسات التقشف المفروضة على الدول النامية يضرب بجذوره في الاقتصاد العالمي ولا يمكن في العضلات أو المآزق الفردية الخاصة لهذه الدول وقد حدد المؤلفان شرطين رئيسيين لبروز هذه الاحتجاجات وشدها (١).. التمدن الزائد Overurbanization أي أن تفوق معدلات التمدن

إن العولمة منذ صعود مفهومها مع مقتبل التسعينيات من القرن العشرين، ورغم عودها للقرية البشرية الصغيرة مع وجود مضخات للأفكار تروج لمبادئها وسياساتها الاقتصادية والثقافية، لازالت موجات الاستياء والتذمر ضدها تزداد كل يوم كذلك.. سواء ضد العمليات الاقتصادية التي تتم خلالها وتأثيرها على مختلف شعوب العالم أو ما يرافق ذلك من سياسات وإجراءات أمريكية تركز الهيمنة الأمريكية في إدارة العالم وضرب كل ما أحرزه العالم من تقدم على مستوى القانون الدولي الإنساني (اتفاقيات جنيف) أو ما أبدعو من مفاهيم ومنظومات حول حقوق الإنسان والشرعية الدولية وسيادة الدولة القومية.

فلم يعد يتردد البعض في بعثها وبالامبريالية الجديدة. ووصفها بأنها مجرد طريق أمريكي سياسي واقتصادي - تدبره قوى العولمة - من أجل الاحتواء العالمي، تفقد فيه الدولة القومية حدودها وقدراتها.. وتصبح كلاً مباحاً لسياسات الشركات العابرة للقارات ومؤسسات بريتون وودز وجيوش الولايات المتحدة وقوى التحالف دون اعتبار للأمم المتحدة أو مجلس

(*) باحث وإعلامي - مصر.

للمستويات المتوقعة لدرجة التصنيع) وهو ما يطلق عليه ضغط صندوق النقد الدولي.

٢- تورط الوكالات الدولية في السياسات الاقتصادية المحلية، أي الشروط المرتبطة بالافتراض فوق حدود الحصة التي يمنحها صندوق النقد الدولي وإعادة التفاوض مراراً حول القروض وإعادة الهيكلة (١).

فقوى العولمة ترتبط بطرق معقدة بالسياسات الإقليمية والقومية والمحلية. وإن كانت ثورة الجماهير أسبق من وعي النخب في هذا السياق، إلا أن الحركة العالمية لمناهضة العولمة بدأت تأخذ تأطيرها الفكري وشكلها النظري من قبل عديد من المراكز والمنتديات البحثية التي تقف مع الضمير الإنساني العام، ومع قيمة العدل في وجه المصلحة الفردية كما تقف مؤسسات أخرى في خدمة مصالح أمريكا والشركات عابرة القارات (كمؤسسة هيرتاج ومؤسسة بوركينجز ومؤسسة أمريكا إنتر برايز ومؤسسة كاتو) بشكل أكثر عمقا وتطوراً مما صنعتها جمعية مون بليران بعد تأسيسها في أبريل سنة ١٩٤٧م.

وقد عملت هذه المؤسسات والمكاتب البحثية وأنبعاها من الصحافيين والاعلاميين على ترويج العولمة بشكلها الأمريكي - الحلم (Americanbeau) (٢) وما يوافق أهداف قوى العولمة وخاصة الشركات عابرة القومية.. حتى غدت الامبريالية الجديدة - كما يصفها إيف ديزاليه وإيرين جارت - إمبريالية الفضيلة أو اللذة (٣) لما تحملها استراتيجيات إقناعها - كما حدث مثلاً قبل حرب العراق الأخيرة - من قدرة عالية على التهميه والتخادع فضلاً عن طلاقة القدرة على الفعل، مقابل عجز الآخرين عن مواجهته، ولكن أنى للتهميه الشعاراتي أن يخفي بشاعة الحقيقة المعيشة لمعظم شعوب الأرض، من جراء العولمة العميقة الرأسمالية المتوحشة؟

ونرى أن جزءاً من هذا التهميه جعل العولمة مفهوماً ذا بعد واحد (اقتصادي أو سياسي أو ثقافي) أو عملية تاريخية توافق عليها أطرافها بعد انتهاء الحرب الباردة في صياغة النظام العالمي الجديد

اقتصاديا وسياسيا وثقافيا فقط... فهي كل ذلك وغيره ولكن من الفاعلون؟ الفاعلون هم المستفيدون المقرررون لهذه السياسات، وهم القوى الاقتصادية ذات النزوع الإمبراطوري المالي النفعي التي لاتبالي بظروف الأطراف أو أحواله أو حتى بمؤسسة الأمم المتحدة.

ليس يعنيها ما تورده تقارير الأمم المتحدة من توقف النمو الاقتصادي وانخفاض مستوى المعيشة في أكثر من أكثر من مائة بلد في العالم والكتلة السابقة لدول شرق أوروبا (٣) أو انخفاض دخل ١٠٠ مليون فرد عن دولار واحد يومياً خلال الفترة بين عام ١٩٨٧م و١٩٩٣م (٤) ولا وقوع أربعة أخماس العالم تحت خط الفقر وغياب الرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية لأفراده، مع التآزم الحاد في ميزانيات وكالات الأمم المتحدة وإشراقها على الإفلاس قياساً إلى مؤسسات بریتون وودز.

وإن كانت الأزمة تكاد تكون عامة لدى الدول النامية، فإن الدول الغنية لم تعد تخلو من جيوب واسعة للفقر والحاجة (يعيش في الولايات المتحدة ٤٧ مليون فرد لا يغطيهم التأمين ضد المرض) (٥) ونرى أنه لاداعي لسرد الاحصائيات في ذلك فهي كثيرة ومنشورة (٦).

وإن كانت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن العولمة الاقتصادية - وأبرز معالمها الشركات عابرة القارات وسياسات مؤسسات بریتون وودز ومنظمة المجات - فإن العولمة السياسية تكاد تكون الأخطر والأعمق في رأينا مع هيمنة الولايات المتحدة على القرار الدولي وتهميشها للأمم المتحدة ومجلس الأمن وانفلاتها من أي التزام أو قيد دولي وتحول الجميع لدى تلعب بها كما تشاء، وحيشاً تريد.

لذا نرى أننا في هذه الدراسة بحاجة ماسة إلى قراءة العولتين الاقتصادية والسياسية وألياتهما والاستراتيجيات المضادة للعولمة ونختم السؤال بإمكانها أو احتمالات تحقيقها!

أولاً: العولمة الاقتصادية : كان مأسولاً لدى الكثيرين بعد نهاية انقسام العالم إلى قطبين أن يقوم نظام عالمي جديد يركز على القانون وعلى قواعد

النامية بمجهوداتها من أجل فتح اقتصادياتها وزيادة صادراتها تجدد نفسها مواجهة بحواجز تجارية حقيقية(٧).

وقد غدت منظمة التجارة العالمية المؤسسة الدولية الأكثر قوة في العالم ولكن مع بعض السمات السلطوية والأوليفاركية التي تجعلها بعيدة عن كل معايير العدل والديمقراطية والشفافية، فقد تصدعت الديمقراطية التوافقية التي اتفق عليها عند تأسيس المنظمة لعاملين:

الأول: اللجوء المتكرر لعقد اجتماعات غير مبرمة، وهي تعقد غالباً بمبادرة من المدير العام ودون الإعلان عنها بين الدول الغنية وبعض المتعاملين معها لطرف ما وتتخذ القرارات ليوافق عليها الأعضاء والباقيون كما منعت بعض الدول الأعضاء في المنظمة من المشاركة في الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر الوزاري على الدوحة بحجة أنها لم توجه لها الدعوة، وفي الدوحة جرت في إطار مشابه مباحثات انفضت عن قرارات حاسمة طلب إلى وزراء بعض الدول النامية لزوم الحضور لكنهم منعوا من اصطحاب خبرائهم(٨).

الثاني: تعميم الموافقة على من يلتزم الصمت أو يغيب عن حضور الاجتماعات من الأعضاء. إذ تعقد كل يوم عشرات الاجتماعات في جنيف في حين أن حوالي عشرين بلداً لا يوجد لها تمثيل دبلوماسي بها، كما تروح ستون بلداً أخرى ليس لها ما يكفي من الموظفين الكفاء للتواجد في كل الاجتماعات بينما تملك الولايات المتحدة (١٥٥) خبيراً مخصصاً لمتابعة ملفات منظمة التجارة العالمية(٩). وينطبق هذا الأسلوب السلطوي على كل أجهزة المنظمة بدءاً من هيئة فض المنازعات التي بين قضاتها المدير العام للمنظمة ويغلب على المداوات طابع السرية أو في مختلف اتفاقاتها التي تميزت بالضرر وعدم التوازن، إذ تم الاتفاق عليها بين الدول الكبرى وقدمت للدول الباقية كشيء يجب الأخذ به، حتى فيما يتعلق بالمواد التي ليس لها رابط مباشر مع التجارة دون الأخذ في

دولية مصوغة يرفض علاقات القوة والهيمنة، وفق منطق أن العالم الثاني القوة طبيعي أن تعقبه صيغة كونية تركز على تعدد القوى واحترام الاختلاف بين أفراد الجماعة الدولية، لكن ما كان للأرسالية الخارجية منتصرة من الحرب الباردة وتأثير من المصالح الخاصة للشركات عابرة القارات وبعض الحكومات والهيئات المتواطئة معها إلا فرض منطقها بإعلاء قيم المصلحة والأنانية على حساب العدالة والتضامن وتكئين الأقوى على القمع والاستغلال فتم تبني اتفاقات مراكش ذات (٢٢٥٠٠) صفحة في ١٥ أبريل سنة ١٩٩٤م، والتي أسست واحدة منها منظمة التجارة العالمية «الجات» GAT . لتشكل مع مؤسسات بريتون وودز الجسم المعيارى الذي أسسه برتكر مفهوم العولة (الاقتصادية). فهذه الهيكليات الثلاث إضافة لهيئات مستقلة من جهاز الأمم المتحدة تشكل أدوات العولة الاقتصادية. فبينما يحوز البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على سلطة المال تلك الجات بمفردها سلطة تغيير دستور أي دولة منضمة لها وتغيير قوانينها ونظمها متى اعتبرت هذه القواعد والنظم عوائق في وجه مزاولة التجارة الدولية، وعلى الجميع أن يخضع لها وكما يقول كلوز ويتش «إن العولة هي استمرار للاستعمار بطريقة أخرى» فتغيير منظومات الأسواق الوطنية بحجة تنظيم السوق العالمية كما تزعم بلوغه قواعد منظمة التجارة العالمية، يعني ببساطة أن تفرض على الجميع هيمنة الفاعلين الأكثر قوة على الساحة الاقتصادية!

فقد أتاحت هذه المنظمة الانتقال بالتجارة الدولية من وسيلة معدة أن تساهم، بالاشتراك مع وسائل أخرى، في نشر السلم والتقارب بين الشعوب والازدهار الاقتصادي إلى وسيلة تحكم الشركات عابرة الجنسيات بالعالم. وبينما تسعى الولايات المتحدة وأوروبا لفرض قواعد «النوليبرالية» على الـ ١٤٢ دولة العضو في منظمة التجارة العالمية قد تسعى هي لحماية نفسها منها وقد ذكر ذلك جوزيف ستيفليتز (Josef-Estiglitz) نائب رئيس البنك الدولي إثر استقالته حين قال: في الحين الذي تقوم فيه الدول

Journal عام ١٩٩٦ بعنوان: منظمة الصحة العالمية تقدم وصفة الطب الاشتراكي. وقد خصصت هذه الشركات حملات ومبالغ ضخمة من أجل إقناع أصحاب القرار في واشنطن بضرورة إصلاح الأمم المتحدة عن طريق إزالة أي ميل شعبي لها وأي دعوات للتوزيع العادل للثروات أو حملات معادية لأخطبوط هذه الشركات والسعي إلى تحويلها إلى إحدى أدوات العولة الرأسمالية والليبرالية الجديدة، وهو ما حققه بطرس غالي فيما بعد بإعادة تشكيل الأمانة العامة وإزالة بعض البرامج التي لم تحظ برضا هذه الشركات بل قام بإنهاء عمل المركز المختص بالشركات المتعددة الجنسيات وبرنامج البحث متحضر بتحضير ميثاق من المبادئ التي تحكم سير عمل هذه الشركات الكبرى (١٢). ثم أتى كوفي عنان الذي كان أكثر تعاطفا مع الشركات الكبرى والذي سعى إلى عقد شراكة جديدة بينها وبين الأمم المتحدة عن طريق تبنى هذه الشركات لبعض برامجها مثل مشاركته بعض الشركات الكبرى في تمويل مفوضية اللاجئين من خلال ما استحدثته المفوضية من متدني الأعمال الانساني BHF الذي سعى إلى جمع تبرعات مالية من أجل برنامج اللجوء. وشاركت في ذلك شركة أونوكال للنفط (شركة انتهكت حقوق الإنسان في بورمالى أو شركة شل التي تورطت فيما قبل في أعمال مشبوهة مع الديكتاتورية العسكرية في نيجيريا (١٣) وقد كان لهذه الهجمة ثم الترويض الذي مارسته الشركات الكبرى عبر الولايات المتحدة وأوروبا (التي تضم ٣٨ شركة من مجموعة ٥٠ شركة كبرى) على الأمم المتحدة - بوضع مدى السيطرة والوحش الرأسمالي وقدرته المطلقة لإدارة هذا العالم وفق هواه ومصطلحه الآتية والدائمة.

بل لم يكن غريبا عن أسماعنا تورط بعض هذه الشركات الكبرى في تمويل الحرب الأخيرة على العراق أبريل ٢٠٠٣ بل وجود عديد من صقور الإدارة الأمريكية على رأس هذه الشركات وفي مجالس إدارتها. وتصير الجهات والشركات عابرة القارات والولايات المتحدة الأمريكية حاكما مخيفا ومتسلطا

الحسبان بخصوصيات الأوضاع والدول من أجل صالح الشركات متعددة الجنسيات.

فقد غدا العالم - كما يقول سمير أمين - أمام الرأسمالية العارية القاسية والتي لا بدليل عنها، حسب قول وسائل الإعلام المسيطرة، فالرأسمالية هي نهاية المطاف، أما التكتلات الوطنية الشعبية في العالم الثالث التي فكرت في تضييق انتصارها على الاستعمار القديم عن طريق عملية تحديث وتصنيع بأمل مد للتحاق، فقد استنفذت طاقتها، وعلى بلدان العالم الثالث أن تخضع من خلال خطط التكيف الهيكلي، لطموحات التوسع بلا حدود للرأسمالي المسيطر للشركات عابرة القارات (١٠). فالشركات عابرة القارات (أو متعددة الجنسيات) أعلنت الحرب على الأمم المتحدة منذ وقت مبكر لو أي شرعية دولية أو حقوقية يمتلك أن تقف في وجهها واستعملت كل وسائل الضغط عليها بدء من السعي لإفقارها من خلال قطع الميزانية وهو ما استجابت له إدارة رونالد ريجان نوعا ما بخفضها الميزانية عن طريق قرارات للكونجرس في الفترة بين عامي ١٩٨٣ - ١٩٨٥ وتأخير الدفعات في حصة الولايات المتحدة ما يقرب من تسعة أشهر.. وكانت أشهر مواقع التصادم الحملة التي شنتها شركات صناعة السلاح بالتحالف مع وزارة الدفاع الأمريكية ضد مساعي الأمم المتحدة لنزع التسليح. كما هاجمت شركات النفط السياسة البيئية للأمم المتحدة عبر عدة لوبيات مثل مد تجمع النفط العالمي.

كما هاجمت العديد من التجمعات تحالف اليونسيف مع المنظمات غير الحكومية لمقاطعة شركة نستله (١١)، وكذلك معارضة العديد من الشركات الكبرى لنظام المقاطعة للاقتصاد لنظام الأبارتيد في جنوب أفريقيا. وقد كشفت ملايين الصفحات والوثائق أثناء محاكمة شركات التبغ في أمريكا عن تأمر هذه الشركات ضد الأمم المتحدة وخاصة ضد منظمة الصحة العالمية وبرنامجها عن مخاطر التدخين والإدمان للتبكرتين ومنها توظيف بعض الصحف لمهاجمة الهيئة منها ما نشرته صحيفة الـ وول ستريت Wallstreet

ذلك اختلال عال وتشويه مقزز لهذه الشعارات المرفوعة، رغم ضرورتها وعمقها الانساني. مع ثبوت ازدواجية معايير هذه الإدارة العالمية الجديدة وتقلبها المستمر من صفوف الأصدقاء (بن لادن وصدام في حرب السوفييت وإيران) إلى صفوف الأعداء (حرب طالبان - وتدمير العراق) وما عاد لها ثبات متيقن إلا في تأييدها المطلق لسياسات القمع المستمر الصهيوني في فلسطين.

فقد انطوى هذا الاغتصاب على توطيف القوة لفرض واقع متناقض مع مبادئ جوهرية للمشرعية الدولية وحقوق الانسان مثل مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها والتساوي في السيادة والكرامة واساة استخدام مبادئ «التدخل الانساني» و«حقوق الأقليات» واللعب بها ترهيبا وترغيبا لمختلف الدول.. واستخفاف هذه الإدارة بوعودها في إعادة الإعمار بعد عديد من حالات التدخل في كوسوفا أو البوسنة والهرسك أو أخيرا العراق (وليس آخر). وبينما تمارس الولايات المتحدة حربا غير عسكرية ضد عديد من الدول (ليبيا وكوبا والعراق سابقا) ومازالت الحرب العسكرية ضد عدد آخر تحت شعارات عدة إلا أن ملكري واستراتيجي السياسة الأمريكية مثل الكاتب تورمان ميللر يعلنون الأهداف الحقيقية لحرب كالعراق بقوله: إن العراق مجرد خطوة أولى تبدأ بالسيطرة العسكرية عليه، التحرك منه كقاعدة بنفوذ أمريكي، تخدم فكرة الإمبراطورية ليس فقط في الشرق الأوسط إنما فيما يتجاوز الشرق الأوسط (١٤).

ولعل رفع شعار بوش «إما معنا أو ضدنا» أثناء قيام حرب أفغانستان - طالبان وظهور مفهوم «عولة القمع والقهر» أو التلويح بمعاينة دولة كبيرة كفرنسا لموقفها من حرب العراق، يؤكد إلى أي حد وصل التبعج الأمريكي وخطرسه في إدارة العالم (١٥). لم يعد في العالم يمكن إلا ما تراه أمريكا وحلفاؤها ممكنا.. ولكن حقوق الانسان والضمير الذي تأجج في المظاهرات المليونية ضد حرب العراق في مختلف أنحاء العالم (بما فيها الولايات المتحدة وبريطانيا) أو المظاهرات الاحتجاجية ضد العولة في

بحكم باسم إله «المصلحة» مستندثرا بكل مسروح المكونية والتبشير دون طرح حقيقي وإجرائي حول أي اعتراض أو تنظم من جانب العبيد المساكين.. مما وضع مفاهيم كالمواطنة وحقوق الانسان والديمقراطية بل كل مفاهيم الحدائة التي نشأت منذ بزوغ الدولة القومية وحتى الآن في وضع حرج ومشوش لعدم ثقة كل أفراد الغاية في الأسد الجائع دائما! فتتحرك العولة من خلال قاطرة محددة، وهي توسيع مجال سيطرة رأس المال الاحتكاري على الأسواق العالمية وتقوية رأس المال النقدي والمالي على حساب رأس المال الانتاجي مما يؤدي إلى التلاعب بأسواق المال والتقد وهز أسعار الصرف في عدد كبير من الدول مما قد يؤدي إلى خرابها كما حدث في أزمة النمرور الآسيوية وتفكيك وضرب نظام رأسمالية الدولة من خلال فرض سياسات مؤسسات بريتون وودز.

وهكذا تنطوي العولة - كما يجري حاليا - على بناء امبراطوري جديد يتشكل جزئيا من خلال إعادة هيكللة الأمم المتحدة وتهيمشها وخاصة في المجال الاستراتيجي، ولحل الولايات المتحدة وحلفاؤها محل الأمم المتحدة في اتخاذ قرارات استراتيجية جوهرية تخص كافة شعوب الأرض باسم التدخل الانساني وحرب النظم المغلقة!

ثانيا، العولة السياسية أو الامبريالية الجديدة: عبر ترسانة من الشعارات والرموز أطلقتها بوش الأب في نيويورك في يونيو ١٩٩٢ عقب انتهاء حرب الخليج الأولى عن النظام العالمي الجديد المحارب للديكتاتورية والحامل للديمقراطية والسلام وحرب الارهاب تشكلت مبررات العولة الأمريكية السياسية متدثرة بدثار مزدوج وعازو وطلاوة حماية الديمقراطية وحقوق الانسان وحرب الارهاب وحماية الأقليات ونسبجه الليبرالية الجديدة وأهدافها في العولة الاقتصادية. ومع تراجع دور منظمة الأمم المتحدة وخاصة في مجال حماية الأمن والسلم الدوليين لصالح حلف الناتو والسياسات الانفرجانية من قبل الولايات المتحدة تمهدبدا تشكلت عملية اغتصاب السلطة الدولية لصالح الأخطبوط الأمريكي. وقد ترتب على

سياتل ولوس أنجيلوس حتى ديريان في جنوب أفريقيا (أغسطس ٢٠٠١) والتي كان أضعفها في اجتماع الحيات في الدوحة (العربية) سنة ٢٠٠٢ يؤكد ثورة المظتهدين والمقموعين ضد سياسة القمع والاستلاب والهيمنة التي انكشف عريها.

ثالثا: العولة المختلفة. سؤال الإمكان: طرحت عديد من المراكز البحثية ومنظمات المجتمع المدني بل بعض حكومات العالم الثالث والمتقدم لمجموعة من المطالب من أجل مقرطة العولة وأنستنها بعد تأزم الواقع العالمي وتضرره الشديد بآثارها.. وما عاد مجدبا لقواها الكبرى طلاها بمسوح الليبرالية الجديدة أو التبشير بعود الديمقراطية والسوق والحرية التي دأبت على ترديها، ولكن هذه المطالب سواء من الحكومات أو النخب لازالت تقع في ما يسميه تلي Tilly النزاع الأثم أو المنتهك. فلم يعد ثمة بد أمام الحكومات المحلية في الدول النامية عن الاستجابة لضغوط مؤسسات بريتون وودز.. ولم تعد أروقة الأمم المتحدة تستطيع أو تحتتمل فعلا مضادا لرغبات الولايات المتحدة والشركات عابرة القارات. فبينما كانت ثمة مواقف جزئية للأمم المتحدة ضد سياسات صندوق النقد الدولي في مؤتمرات عالمية شتى وأخرها مؤقر فيينا لحقوق الانسان عام ١٩٩٣م والذي اقتررب من إدانة صندوق النقد الدولي وسياسات التكيف الهيكلي والتثبيت التي يدفعها فقراء العالم الثالث (١٦) لم يحدث أن نوقشت أي إجراءات تفصيلية نحو تصحيح هذه الأوضاع. ورغم اهتزاز الشرعية الدولية العنيف بعد حرب تحرير العراق لم تجرؤ بعد أي من الدول الكبرى أو الهيمنة الدولية (الأمم المتحدة) على طرح أي نقد أو تطوير لأجندتها من أجل محجيم هذا الانفلات المبر لسياسة الهيمنة الأمريكية بعد سقوط كل مبررات هجمتها (عدم وجود أسلحة دمار شامل أو الارتباط بالقاعدة).

آليات العولة المختلفة: إن العولة المختلفة (البديلة أو المضافة) ليست إصلاحا ثوريا يدعى اقتلاع الوضع القائم ولكنه محاولة لأنسنة توحشه ومقرطة علاقته من أجل صالح الشعوب والانسانية، فالعولة لم تترك

أي هامش أخلاقي مما أوجب على كل الأخلاقيين والانسانويين (من مختلف أيدولوجياتهم ورؤاهم) العودة إلى المبادئ الأخلاقية وبطورة قيم عالمية تنتجها معاناة العالم الجديد البيئية وتجعل من مشروع هذه الحقوق غير المنجزه بشكل أو بآخر ضمانات الحد الأدنى في عالم بلا ضمانات.. وهذه المبادئ تأخذ في مسارها إعلانات عدة يمكن أن نحصر منها مايلي:

١- طرق قصيرة المدى عن طريق المظاهرات وقص الاجتماعات ولو بقطع الطريق بالجمد كما حدث في سياتل وأوتاوا أو بعقد التجمعات والمظاهرات واللقاءات ضد أهداف محددة كما حدث في ديريان وفي الأرجنتين.. وهو طريق يعتمد في نتائجه على سياقه الموضوعي والمستول المواجه فيها وكما تقول صحيفة Business week في ٢٠٠٠/١١/٦ «إذا لم تأخذ المؤسسات المتعددة الجنسية بنفسها للتكاليف الاجتماعية في البلدان المحكومة بحكومات ضعيفة، فإن مظاهرات الشوارع هي التي ستفرض عليها قواعد السير» (١٧). فالحكومات الضعيفة غير الحكومات العسكرية المغلفة غير اجتماعات دافوس في بنابر من كل عام. ولكن هذه المظاهرة تحمّل نجاعتها في استمرارها وتحديد أهداف حملاتها وقدرتها على التكتيل والتعنينة ضد سياسات العولة السياسية والاقتصادية - ولعل أحد أبرز نجاحات هذه الآلية كان في مناهضة حرب العراق الأخيرة وتعرية السياسة الأمريكية من كل لبوس شعاراتها.

٢- النقد الفكري والأيدولوجي أو تقوم به بعض المراكز والمنشديات الفكرية ذات التوجه الاشتراكي واليساري.. ورغم قوة هذا الطرح وعمقه في تعرية وفضح الأسس الأيدولوجية والأهداف غير الإنسانية لليبرالية الجديدة والعولة الاقتصادية، ودحض كثير من مفاهيمها حول إزالة العقود أو الديمقراطية أو وظيفة الاقتصاد.. إلخ. إلا أنه لازال رغم امتداده في الشعور الجماعي العالمي تخويا وأعيا بضرورة إعادة تشكيل حركات اجتماعية متبينة لطرحه وخاصة رؤيته حول آثار العولة الاقتصادية على العلاقات الاجتماعية عن طريق إيجاد برامج عمل وتحركات

مشتركة تضم الجماعات الشعبية أي العمال والفلاحين والقطاع غير الرسمي، وحركات فقراء المدن وغيرها. كما يسمى هذا التيار إلى استبدال مفاهيم الليبرالية الجديدة القائمة مفاهيم أخرى أكثر تحجواً مع حقوق الناس (الشعوب) وتحجواً في إصلاح التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتضامنية الدولية. ويعتبر هذا الطريق طويلاً ومثالياً مصراً على أن يستبدل العولة الرأسمالية عولة اشتراكية حقيقية عبر مراحل ومعارات عمل - لاشك أن إنجازها طويل جداً - ولكن تكاتف أهداف هذا الانجاء مع الحاجات المتفجرة لأحداث الشعب في الشوارع والمدن أو المكبوتة لاشك أنها قد تساعد على ترجمتها وتفعيلها في وقت أقصر مما نظن.. خاصة وأن النظام العولية - الليبرالي الجديد - متناقض ذاتياً، والدعوة لإلغاء الديون وفرض ضريبة على التعاملات المالية - وقد نجح هذا التيار في الوقوف في وجه «اتفاقية حماية الاستثمار» ويحدد بشكل محدد مجالات عمله ومدى كل منها.

ولاشك أن «الآثار السلبية للعولة الاقتصادية» فضلاً عن فشل وتآزم أوضاع عديد من الدول التي تحولت إلى الاقتصاد الليبرالي من شرق أوروبا وروسيا بعد تحولها للاقتصاد الحر قد ساعد على إعادة إنتاج الخطاب الماركسي في شكل أكثر تطوراً وحيوية وقدرة على الطرح!

٣- الرقابة الحديثة: رقابة الأحداث.. وهي رقابة منظمات حقوق الإنسان وبعض المنظمات التابعة للأمم

المتحدة في رفض أو نقد ممارسات الشركات عابرة القارات أو قوى العولة المختلفة - وهي تيارات لازالت تفتقد طرحاً متماسكاً - كشأن سابقها - وإن تأثرت بها نوعاً ما وتقف غالباً في صف الرقيب لاتتجاوز الفهم إلا قليلاً.

٤- التكتلات الاقتصادية، يمثل الاتحاد الأوروبي وتجربة الإصلاح الاسلامي في إيران والخصوصية الصينية نماذج للاستثناء الثقافي في وجه العولة الذاعقة والتكيف معها وبعيداً عنها حفظاً على المصالح الخاصة لشعوبها ودولها بعيداً عن الهيمنة أو سياسة الاحتواء العالمي لقوى العولة.

ويبقى السؤال: بعد هذه الإطالة البانورامية على العولة وحاصلاتها الرمزية وقواها الفاعلة وبعض آثارها خاصة في بعدها من حيث الأهمية والأكثر خطر إقتصادياً وسياسياً. والقراءة السريعة لبعض الاتجاهات نقضها ورفضها والحركات المناهضة لها التي جعلتها أحد المتهمين في أحداث الحادي عشر من سبتمبر كما يذكر أحد الباحثين (١٨) يبقى السؤال سؤال الإيمان.. التحقق في المستقبل؟ ليقول - كما نرى - إن ورود السؤال وتوفر حوامله - مما سبق - يؤكد استحالة «نهاية التاريخ» كما أعلن فوكوياما - لاستحالة رضوخ العالم لسيد واحد ولو كان سيدياً في كل شيء - ويبقى هذا المشروع المضاد والمثالي الذي يناضل مناضله ويستشهدون من أجل كلمة «لا» هو الضمان في عالم بلا ضمانات، ويبقى طبيعياً متنامياً في زمن عرف عالميته المبادئ ثابتاً وتؤكد لديه أن عولة المصالح لا يمكن أن تكون إلا عارضاً.

هوامش

- (١) راجع خافيير أويديو: العولة وأعمال الشعب المحلي «ترجمة د. محمد السيد عبد الغني مجلة الثقافة العالمية عدد (٥) ١١ نوفمبر سنة ٢٠٠٢ ص ٣٤.
- (٢) راجع إيف ديزاليه وإيرين جارت: إمبريالية الفضيلة «مجلة العصور عدد ١٣ سبتمبر ٢٠٠٠ ص ٩٠.
- (٣) راجع تقرير الأمم المتحدة الاثاني لعام ١٩٩٧ ص ٧.
- (٤) راجع تقرير الأمم المتحدة الاثاني لعام ١٩٩٧ ص ٤.
- (٥) راجع تقرير الأمم المتحدة الاثاني لعام ١٩٩٧ ص ٧١.
- (٦) راجع فرانسوا أوتار بوليه: في مواجهة دانفوس، قراءة في الحركة العالمية ضد العولة، تقديم سبيران أمين. ترجمة سعد الطويل. مركز البحوث العربية وميرت للنشر ط ١ سنة ٢٠٠١ ص ١١، ص ٥١.

- (٧) راجع راؤول مارك جينار: حقوق الانسان ومنظمة التجارة العالمية والعملة.. الموسوعة العالمية المختصرة «الإيمان في حقوق الانسان» إشراف ومحرير هيثم مناع ط ١ دار الأهالي، سوريا سنة ٢٠٠٢ من ١٨٨.
- (٨) المصدر السابق ص ١٩١
- (٩) المصدر السابق ص ١٩٢
- (١٠) سبيل أمين: عملة التفاضلات الاجتماعية «في مواجهة دافوس م.ي. د ص ٣١.
- (١١) حملة هي حملة دولية لمقاطعة منتجات شركة نستله للحليب البودرة الذي غالبا ما يخلط بما ملوث وبسبب الأمراض والموت للأطفال في بلدان الجنوب وقد قاد الحملة أحد مستولي نسله «هلموت موشر» بعد رئاسته غرفة التجارة الدولية إحدى أهم المراكز الدولية لمناهضة الحملة. نقلا عن جيس بول «الطريق إلى الاحتواء العالمي» الموسوعة العالمية المختصرة م.س. د ص ١٤٣.
- (١٢) المصدر السابق ص ١٤٨
- (١٣) Malia livanos: Business and the UN Common Cloud The journal of cemmrc August 3 1998.
- (١٤) نقلا عن عاطف الغصني: «لماذا الأولوية للعلاقات العراق بالخارج» الأهرام ٢٠٠٣/٤/٣٠.
- (١٥) راجع سلامة أحمد سلامة: معاقبة فرنسا أيضا، الأهرام ٢٠٠٣/٤/٣٠.
- (١٦) راجع محمد السيد سعيد: مهام حركة حقوق الانسان في ظل العملة، مجلة رواق عربي عدد ٢١ مركز الصاهر لدراسات حقوق الانسان.
- (١٧) Cité par le Monde diplomatique Janvier 2001.
- نقلا عن ابراهيم الناي: الم.وسوعة العالمية المختصرة م.س. د ص ١١٦.
- (١٨) راجع طلال الخالدي: ساعة ونصف هزت العالم، مجلة مقاربات عدد ٤، ٥ شتا ٢٠٠٢ من ١٩ (بصدرها مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية - سوسرا).



مواجهة تحديات العولمة في البلدان النامية مع الإشارة إلى البلدان العربية

د. الفونس عزيز (*)

ملزمة

العولمة كظاهرة تاريخية

بنمط انتاجي هو غط الانتاج الرأسمالي الذي أخذ يمتد ويتوسع حتى أصبح لا مجرد ظاهرة حضارية غربية بل حضارة عصرنا الراهن. إنها اليوم حضارة رأسمالية عالمية تعد امتدادا تاريخيا لمختلف الثقافات والحضارات الإنسانية السابقة.

ويقول أيضا أن الرأسمالية تمر اليوم في مرحلة جديدة، مرحلة «مابعد الصناعة»، تجاوزت مراحلها السابقة (التجارية ثم الصناعية فالاحتكارية والمالية) إلى مرحلة أرقى من تطور قوى الانتاج استنادا إلى التطور العلمي والتكنولوجي، الذي كان حقا دافعا وراء المراحل المختلفة لتطور الرأسمالية، إلا أن الثورة العلمية الجديدة تعد نقلة كبيرة كيفية، ثورة شاملة في قوى الانتاج نقلت الرأسمالية إلى مرحلة «مابعد الصناعة» تتسم أساسا بظاهرة «التدويل»، وعندئذ تصبح رأسمالية متخطية القومية، فلم تعد المحدود القومية كالمية في عصرنا الراهن لتوفير القاعدة التي تسمح بنمو قوى الانتاج لموا مطردا، ولا سبيل إلى تنميتها إلا في إطار دولي.... وهذه الرأسمالية في شكلها الجديد تمثل مجديا لشكل الدولة القومية كتنظيم سياسي للمجتمع.

أثارت العولمة كظاهرة تاريخية الكثير من الجدل بين المفكرين من مختلف التوجهات الفكرية، وبين المهتمين بالعلوم الاجتماعية والسياسية، حول نشأتها وتطورها وآثارها.

هذا الجدل أوسع بكثير من أن تتناوله دراسة محدودة تدور حول موضوع محدد، وهو «مواجهة تحديات العولمة في البلدان النامية»، وإنما سنشير فقط إلى بعض النقاط التي تعد ضرورية كمدخل مناسب لموضوع الدراسة محل الاهتمام.

النشأة والتطور

نشير سريعا في هذا الصدد إلى اثنين من كبار المفكرين الاشتراكيين الذين تناولوا هذه الظاهرة بالدراسة من حيث نشأتها وتطورها.

يقول الدكتور فراد مرسى (١) ان مصطلح العولمة في عصرنا الراهن هو تعبير عن ظاهرة تاريخية موضوعية، تخلقت وتشكلت في رحم الانسان الاقطاعية في أوروبا في القرن السادس عشر، تتسم

(*) مستشار بمعهد التخطيط القومي وأستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية.

وفي هذا المجال أيضا نشير إلى ما كتبه الاستاذ محمود العالم (٢)، حيث يوضح أنه في ثمانينيات القرن الماضي ينتقل غط الانتاج الرأسمالي نقلة كيفية من حالة العالمية التي كانت تتمثل في التوسع والاحتكار والتركيز في اشكال متباينة مختلفة من الكارتلات والترنسات، أي الاحتكارات الكبرى داخل المجال القومي الواحد ثم بين احتكارات متعددة القومية، إلى الحالة التي نصفها بالعمولة والتي تمثل في هيكله العالم كله وقبولته داخل غط الانتاج الرأسمالي. ويتجلى هذا في السيادة العالمية للاحتكارات الرأسمالية الكبرى متعددة القومية التي أصبحت لها قوانينها الذاتية ومؤسساتها الخاصة غير المحكومة بشكل مباشر من دولها القومية، وإن لم تكن منفصلة أو معزولة عنها تماما.... وهكذا خرج المشروع الرأسمالي من سقته القومية، وأصبح العالم كله سوقا واحدة يتحرك فيها المشروع الرأسمالي أو المشروعات الرأسمالية متعددة أو عبارة القوميات.

في ضوء التوضيح السابق لفهوم العمولة يمكن القول أن العمولة هي الظاهرة التاريخية الأكثر أهمية والأبعد أثرا في تشكيل النظام الرأسمالي الحالي وتحديد القرى المحركة له، وفي صياغة حياتنا المعاصرة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا، وإعادة هيكله العلاقات الدولية من اقتصادية وسياسية، وتطوير أسس التخصص وتقسيم العمل الرأسمالي الدوليين بما يتناسب والتطور الحالي المتسارع لقوى الانتاج، وبما يزيد من تبعية وهامشية البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، ويعمن من ثنائية الاقتصاد العالمي.

الجانب الاقتصادي للعمولة:

للعولة الرأسمالية جوانبها المتعددة، وسوف نقصر هنا على الجانب الاقتصادي حيث اهتمامنا الأساسي في هذه الدراسة هو مواجهة تحديات العمولة في البلدان النامية، وعلى اعتبار أن الأساس الاقتصادي للعمولة هو عامل حاكم لمسيرة العمولة وتوجهاتها.

يتمثل الجانب الاقتصادي للعمولة في الاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي، حيث تعد ظاهرة الاندماج إحدى السمات الأساسية للمرحلة الحديثة من

تطور الرأسمالية العالمية. ويميز البعض بين عدة مراحل في تطور ظاهرة الاندماج (٣)، ارتبطت هذه المراحل بالتحريم التدريجي للاقتصاد العالمي والتشكيل التدريجي للاقتصاد الكوني. بدأت المرحلة الأولى في منتصف خمسينيات القرن العشرين ووقلت في التحرير الواسع للتجارة العالمية. وبدأت المرحلة الثانية في أواخر الستينيات ووقلت في تحرير أنظمة وقواعد الاستثمار الأجنبي مما أدى إلى نمو كبير في الاستثمار العالمي. وأخيرا بدأت مرحلة التحرير المالي منذ منتصف الثمانينيات، بمعنى تحرير النشاط المالي من القيود المفروضة على تحويل وانتقال التدفقات النقدية والمالية. وهكذا تكاملت الجوانب الاقتصادية لعملية العمولة لتشمل تحرير التجارة العالمية والاستثمار العالمي والنشاط المالي العالمي.

توضع الفقرة السابقة أن تزايد وتعميق عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي تقوم على ركنين أساسيين هما الانفتاح الاقتصادي المتزايد والاعتماد الاقتصادي المتبادل. وتجدر الإشارة إلى أن الانفتاح الاقتصادي يمتد ليشمل، ليس فقط التجارة والاستثمار والتدفقات المالية، ولكن أيضا تدفقات الخدمات والتكنولوجيا والمعلومات عبر الحدود القومية. وعن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يلاحظ أنه بينما يوجد اعتماد متبادل كبير بين الدول في العالم الصناعي المتقدم، فإن هناك اعتمادا كبيرا للدول النامية على الدول الصناعية، واعتمادا متبادلا أقل بين دول العالم النامي.

ولقد نجم عن تسارع ظاهرة العمولة الاقتصادية وخاصة في العقود الأخيرة من القرن الماضي تغييرات عميقة في الاقتصاد العالمي، نشير إلى بعضها في المؤشرات التالية (٤):

١ - تزايد نسبة هذا الجزء من الانتاج العالمي الذي يدخل في التجارة الدولية، فمثلا ارتفع نصيب الصادرات العالمية في الناتج العالمي من حوالي ١٢٪ في أوائل السبعينيات إلى حوالي ٢٠٪ في أواخر التسعينيات.

ب - تزايد نسبة التجارة بين الشركات متعددة

الجنسية وشبكة توابعها وفروعها، بعضها البعض، في إجمالي التجارة الدولية، حيث زادت من حوالي ٢٠٪ في أوائل السبعينيات إلى حوالي الثلث في أوائل التسعينيات.

ج - سجلت تدفقات الاستثمار العالمي زيادة سريعة، إذ ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم كنسبة من الانتاج العالمي من أقل من ٥٪ إلى أكثر من ١٠٪ خلال الفترة ٨٠ - ١٩٩٦. كذلك زاد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم كنسبة من إجمالي الاستثمار الثابت في العالم من ٢٪ إلى ٦٪ في الفترة المذكورة.

د - ومن أهم المؤشرات كذلك النمو الانفجاري للتدفقات النقدية والمالية حيث تجاوز حجمها بكثير كلا من التجارة العالمية والاستثمار العالمي، وخاصة التدفقات المتصلة بالعمليات المصرفية والسوق العالمية للأصول المالية وسوق السندات الحكومية، فمثلا زاد حجم صفقات النقد الأجنبي من حوالي ٦٠ مليار دولار يوميا في المتوسط في عام ١٩٨٣ إلى حوالي ١٥٠٠ مليار دولار يوميا في المتوسط في عام ١٩٩٧.

الأداة الرئيسية للعملة:

تعد الشركات متعددة الجنسية الأداة الرئيسية للعملة والقوة الدافعة لها، ليس فقط لما تملكه من قدرات تكنولوجية هائلة، أو لما تحوزه من رؤوس أموال ضخمة مألقة لها ورؤوس أموال ضخمة أخرى تستطيع تعبئتها في أسواق المال العالمية، أو لما لها من سيطرة على حكومات الدول الرأسمالية المتقدمة، ولكن أيضا لقدرتها الفائقة على ممارسة الضغوط على البلدان النامية من خلال تبني المنظمات الاقتصادية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، لأهداف واستراتيجيات الشركات متعددة الجنسية، فهذه الشركات تقف وراء الستار تخطط وتضع السياسات في ضوء مصالحها الكونية، وتتولى المنظمات الاقتصادية الدولية المشار إليها مهمة تقديم تلك السياسات للبلدان النامية في شكل توصيات وبرامج واتفاقيات.

أزاء الأوضاع السابق الإشارة إليها ليس أمام شعوب البلدان النامية إلا أن تواجه بنفسها تحديث العملة، ليس من خلال هيئة الأمم ومنظماتها المختلفة، وإنما من خلال تجمعاتها الإقليمية تسعى بشكل جماعي إلى تحقيق هدف استراتيجي يتمثل في الانسلاخ الانتقائي التدريجي من الإطار الحالي لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي، والعمل على صياغة نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل بين البلدان النامية، بتشكيل تدريجيا في الأجل الطويل من خلال إحداث تحولات هيكلية مخططة في اقتصاداتها، كما سنوضح في الجزء التالي.

أولا

مواجهة تحديثات العملة الرأسمالية في البلدان النامية

١- الاختلال الهيكلي السمة الرئيسية للبلدان النامية:

للعولمة الرأسمالية آثارها الاقتصادية السلبية على البلدان النامية، وقبل ان نتناول هذه الآثار السلبية من الأهمية ان نذكر ان من أهم ما تصنف به البلدان النامية هو ضعفها الهيكلي، الذي يتمثل أساسا في اختلال وضع التركيب القطاعي لهيكل الانتاج حيث تسود قطاعات الانتاج الأركي والتي تشمل قطاعات الزراعة والصناعات الاستخراجية وبعض الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، بالإضافة إلى قطاعات الخدمات غير الانتاجية، بينما لا تمثل قطاعات الصناعات الانتاجية وفي مقدمتها الصناعات المعدنية والهندسية الانتاجية إلا وزنا ضئيلا في هيكل الناتج المحلي، الأمر الذي يترتب عليه ضعف علاقات التشابك القطاعي وضعافتها، مما يؤدي بدوره إلى ضعف قوى الدفع الذاتي للنمو، وبالتالي عدم القدرة على الخروج من الدائرة المفرغة من التخلف والفقر.

ويرتبط على اختلال هيكل الانتاج اختلال هيكل التجارة الخارجية والذي يتمثل في بدائية التركيب السلعي للصادرات والتنوع الكبير في التركيب السلعي للواردات، الأمر الذي يترتب عليه ابطاء معدلات نمو الصادرات من ناحية، وارتفاع معدلات نمو

الواردات من ناحية أخرى، مما يؤدي إلى العجز المزمع في الميزان التجاري. هذا العجز المزمع هو العامل الأساسي في نشوء وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية في البلدان النامية.

ب - الآثار الاقتصادية السلبية للعولمة الرأسمالية:

في ضوء الاختلال الهيكلي الذي تعاني منه البلدان النامية، وفي ضوء أن العولمة الرأسمالية تستهدف أساساً، كما سبق الإشارة، اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي من خلال فتح أسواقها وإزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على تدفقات التجارة السلعية، وكافة القيود النقدية على تدفقات رؤوس الأموال وعوائدها، وإيضاً من خلال تبني البلدان النامية لآليات اقتصاد السوق في إدارة الاقتصاد القومي، فإن من أهم الآثار الاقتصادية السلبية للعولمة على البلدان النامية استمرار اختلال هيكلها الانتاجية وخاصة أن غط تخصيص الاستثمارات في هذه البلدان في ظل آليات السوق يعطي الأولوية في توجيه الموارد إلى الصناعات الاستهلاكية والخدمات غير الانتاجية والتي تستهدف فقط تعظيم الأرباح في الأجل القصير، أما تلك الأولويات التي تحصل بالتركيز على قطاعات وفروع الانتاج التي من شأنها تعميق وتكثيف علاقات التشابك القطاعي، مما يساعد على تصحيح اختلال هيكل الانتاج لا تدخل في اهتمام المستثمر الخاص، وخاصة عندما لا تكون للأجهزة المحلية المسئولة عن التنمية الاقتصادية السيطرة على توجيه الموارد الانتاجية، وإنما في يد المستثمر الأجنبي.

إن فقدان البلدان النامية لسيطرتها على صياغة أنماط تخصيص الاستثمارات في ضوء تحقيق الأهداف المحلية والبعيدة المدى لتصحيح اختلال هيكلها الانتاجية يعد من أهم مخططات وأهداف الشركات متعددة الجنسية، حرصاً منها على استمرار النمط الحالي لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي، الذي يعد أحد المعوقات الأساسية لانطلاق التنمية في البلدان النامية. هذه هي أول وأهم الآثار السلبية للعولمة الرأسمالية.

وثاني هذه الآثار السلبية يتصل بالوضع الذي يترتب على تحرير البلدان النامية وإدراجها السلعية من القيود الجمركية وغير الجمركية، في الوقت الذي لا تستطيع فيه هذه البلدان تحقيق نمو ملموس في صادراتها السلعية، مما يؤدي إلى تزايد حدة مشكلة العجز في موازينها التجارية، وبالتالي تزايد حجم مديونياتها الخارجية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار صرف عملات هذه البلدان إزاء عملات البلدان الأجنبية، وبما يعمل على زيادة معدلات التضخم، والأمر الذي يشوه العلاقة بين تكاليف الانتاج المحلية لمختلف السلع وأسعارها، مما يترك المنتجين. هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف المعيشة مما يعني نقصاً في الدخل الحقيقية لغالبية المواطنين. كذلك فإن إغراق أسواق البلدان النامية بالواردات الصناعية من البلدان المتقدمة بضعف فرص هذه البلدان في تطوير صناعاتها الانتاجية. ولا ينفك الأمر عند هذا الحد بل حتى الصناعات الاستهلاكية التي حققت فيها البلدان النامية تقدماً لا بأس به، يمكن أن تواجه ظروفًا صعبة بسبب المنافسة الشديدة من جانب الواردات الاستهلاكية من البلدان المتقدمة. ولا يخفى أثر كل هذا على تفاقم مشكلات البطالة.

وثالث هذه الآثار السلبية يتصل بالنتائج التي تنجم عن إخضاع البلدان النامية لآليات السوق والأخذ بسياسات المخصصة ومجسيم دور الدولة في النشاط الانتاجي، وفي ظل أوضاع لا يستطيع فيها القطاع الخاص في كثير من البلدان النامية تعويض دور الدولة التنموي، الأمر الذي يؤدي إلى الانكماش والكساد وبالتالي زيادة حجم البطالة. كذلك فإن مجسيم دور الدولة في النشاط الانتاجي يؤدي إلى نقص الإيرادات العامة للدولة، فتقل قدرتها على الاتفاق على الخدمات التعليمية والصحية ومختلف أوجه الرعاية الاجتماعية.

ورابع هذه الآثار يتمثل في أنه في ظل ظروف العولمة الرأسمالية وحيث تخضع البلدان النامية لسياسات صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، فإن تحرير مختلف أنواع الخدمات التجارية

والمالية والمصرفية وخدمات التأمين... إلخ من كل القيود يترتب عليه توجيه ضربات شديدة لقطاعات الخدمات الانتاجية في البلدان النامية، وخاصة أن هذه القطاعات الحدمية بدأت تلعب دورا متزايدا في النشاط الاقتصادي في هذه البلدان وبدأ الدخل الناتج منها يمثل وزنا متزايدا في اجمالي الدخل المحلي، بل ان نصيبها في الدخل ربما يتجاوز حاليا الدخل الناتج من الصناعة أو الزراعة أو الاثنين معا في كثير من تلك البلدان.

وأخيرا وليس آخرا فان العولة الرأسمالية تضعف من وزن الرأسمالية الوطنية وتساعد على غزاهار الفئات الرأسمالية الطفيلية، الأمر الذي له انعكاسه ليس فقط على فقدان الاستقلال الاقتصادي ولكن ايضا الاستقلال السياسي.

ج- مواجهة العولة الرأسمالية:

إن مواجهة الآثار الاقتصادية السلبية للعولة الرأسمالية يتطلب في المحل الأول قيام حكومات وطنية في البلدان النامية تمي خطورة تلك الآثار، وتبنى استراتيجيات تنموية تنسجم بتوجهها للداخل Inward - Lookin Strategy تستهدف أساسا إعادة تشكيل هياكلها الاقتصادية، تركيز في المحل الأول على التصحيح التدريجي لاختلال التركيب القطاعي لهيكل الانتاج، من خلال صياغة أنماط تخصيص الاستثمار تستحدث فروع انتاج جديدة تؤدي في الأجل الطويل إلى قيام اقتصاد مركب متعدد القطاعات والأنشطة، بطور ويكتف علاقات التشابه القطاعي، تعمل على تصحيح الاختلالات الهيكلية ذاتيا وتدرجيا حتى يقوم اقتصاد متوازن داخليا، وشريطة أن يوجه نشاط التجارة الخارجية ليلعب دورا تنمويا يسهم في تصحيح الاختلالات الهيكلية وليس مجرد تصحيح العجز في الميزان التجاري.

ويقتضي الأخذ باستراتيجية التنمية الموجهة للداخل الاستناد إلى مقومات أساسية:

١- قيام الدولة بالدر القيادي للتنمية من خلال اتباع نهج التخطيط القومي الشامل، وبناء قطاع عام

قوي يتولى إدارة القمم الحاكمة للاقتصاد القومي من هياكل البنية التحتية الأساسية صناعات أساسية ونوك وشركات تأمين وشركات تجارة خارجية... إلخ.

٢- الارتفاع بمعدلات الاستثمار ليس فقط من خلال تعبئة المدخرات النقدية، ولكن أيضا تعبئة المدخرات الحقيقية (تعبئة الفوائض الاقتصادية الكامنة) مثل القضاء على مختلف أشكال الفقد في استخدام الموارد كتحويل البطالة المقنعة إلى عمالة منتجة... إلخ والقضاء على مختلف اشكال الاستهلاك الترفي، وإعادة هيكلة الواردات للارتفاع بنسبة الواردات الرأسمالية في اجمالي الواردات على حساب الواردات الاستهلاكية غير الضرورية... إلخ.

٣- توزيع الاستثمارات بين مختلف القطاعات والأنشطة الانتاجية بما يحقق الاستخدام الأمثل لها، من خلال إعطاء أولوية للقطاعات القائدة للنمو Leading Sectors، وهي تلك القطاعات التي تخلق شبكة واسعة من علاقات التشابه القطاعي والتكامل الانتاجي، تساعد على تحقيق النمو المتوازن والمتناسب Proportional Development بين مختلف قطاعات وأنشطة الاقتصاد القومي، وبما يضع الأساس للتنمية المتوازنة والمستقلة والمستدامة.

٤- تحقيق نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي في الغذاء من خلال الاهتمام بتطوير الزراعة وتحديثها، كذلك الاهتمام بالصناعات الغذائية.

٥- الاهتمام بالتنمية البشرية بمعنى الاهتمام بتنمية الانسان منذ طفولته صحيا وتعليميا... إلخ ولرفع القدرات الانتاجية للعامل البشري، وبما يسهم في رفع المتوسط العام للتأهلية على المستوى القومي.

٦- الاهتمام بالعدالة الاجتماعية من خلال الأخذ بالسياسات والاجراءات المؤسسية التي تحقق التوزيع العادل للثروات والأصول وعوائد عوامل الانتاج، الأمر الذي يقضي على الشعور بالاغتراب وزيادة الانتماء للمجتمع، وبما ينعكس أثره على الانطلاق بمعدلات النمو.

د - استراتيجية التوجه للداخل والاعتماد الجماعي على النفس:

إن استراتيجية التنمية الموجهة للداخل لتحقيق نتائجها المرجوة في مواجهة العولة إلا بالاستناد إلى القدرات الجماعية للبلدان النامية في تجميعاتها الإقليمية المختلفة، ذلك لأن غالبية البلدان النامية، قدراتها التنموية الذاتية محدودة بسبب محدودية مواردها من عينية ومالية وضعف قدراتها التكنولوجية وانخفاض متوسطات الدخل ومحدودية الأسواق... إلخ ومن الناحية الأخرى فإن العولة الرأسمالية تدعم قدراتها من خلال القدرات الجماعية للرأسمالية العالمية، بالرغم من التنافس والتناقض بين القوى الرأسمالية المتقدمة بعضها البعض.

يعني ماسبق أن الأخذ باستراتيجية التنمية الموجهة للداخل، تتطلب بالإضافة إلى توافر المقومات السابق الإشارة إليها، أن تكون جزءا من استراتيجية جماعية للاعتماد الجماعي على النفس، بحيث تصاغ استراتيجيات التنمية الموجهة للداخل على مستوى التجمعات الإقليمية المختلفة للبلدان النامية وليس على مستوى البلد الواحد. ويفرض هذا البعد الإقليمي أن تنسق البلدان الأعضاء في التجمعات الإقليمية المختلفة خططها التنموية بين بعضها البعض في مجال الاستثمار والانتاج. وعلى أساس التنسيق في هذا المجال يتم التنسيق بين البلدان الأعضاء في مجال التجارة الخارجية والتبادل التجاري، ذلك لأن البدء بتحرير التبادل التجاري وتنسيق التعاون في مجال التجارة الخارجية دون الاستناد إلى قاعدة عريضة من الانتاج الممتد على مستوى التجمع الإقليمي كمنطقة واحدة لا يؤدي إلى تحقيق تعاون اقتصادي فعال بين البلدان النامية، وهذا هو السبب في ضعف النتائج التي أسفرت عنها غالبية تجارب التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية تحت المسيات المختلفة، من منطقة تجارة حرة إلى اتحاد جمركي إلى سوق مشتركة... إلخ.

إن تنسيق أنماط الاستثمار على مستوى التجمع الإقليمي ككل شاملا كل البلدان الأعضاء في التجمع

الإقليمي هو الآلية الأكثر فعالية لإعادة تشكيل هياكل الانتاج في البلدان النامية، من خلال تعميق وتكثيف علاقات التشابك القطاعي على مستوى التجمع الإقليمي ككل وليس على المستوى القطري، مما يتيح فرصا كبيرة لاستحداث وادخال فروع انتاج جديدة على امتداد التجمع الإقليمي كله.

وإن من شأن تنسيق أنماط الاستثمار على مستوى التجمع الإقليمي وبالتالي قيام هياكل انتاج جديدة في التجمعات المختلفة للبلدان النامية، قيام هياكل جديدة لتدفقات التجارة الخارجية السلعية والتخدمة وتدفقات رؤوس الأموال وعوائدها بين البلدان النامية الأعضاء في التجمع الإقليمي. كذلك يساعد هذا على قيام هياكل جديدة للتبادل التجاري بين مختلف التجمعات الإقليمية للبلدان النامية، الأمر الذي يساعد على الانسلاخ التدريجي للبلدان النامية من الإطار الحالي لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي، وبما يمكن أن يدعم في الأجل الطويل قيام غط جديد للتخصص وتقسيم العمل الدوليين بين البلدان النامية، وبما يضع الأساس لقيام اقتصاد عالمي جديد أكثر عدالة وأكثر تكافؤا لكل أعضاء المجتمع الدولي.

ويجب ألا يخالفنا شك في أن سعي البلدان النامية لتحقيق هذا الهدف النهائي المشار اليه من خلال تبنيها لاستراتيجية التنمية الموجهة للداخل على مستوى التجمعات الإقليمية وليس على مستوى القطر الواحد إنما يلقي كل المقاومة من جانب الرأسمالية العالمية التي تمحصر شركائنا متعددة الجنسية ومنظمتها الاقتصادية الدولية على الابقاء وتثبيت جذور النمط الحالي لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي.

إن إحداث تغييرات جزئية في الإطار الحالي لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي مسموح به من جانب الرأسمالية العالمية إذا نجم عن صراع القوى الرأسمالية المختلفة من بعضها البعض، وبحيث تكون التغييرات النهائية في صالح الرأسمالية العالمية ولكن مع تغيير في المراكز النسبية للقوى الرأسمالية المختلفة، ولكن غير مسموح حدوث تغييرات في الإطار الحالي

لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي لصالح البلدان النامية، إذ تقاومه بكل شدة قوى الرأسمالية العالمية. لهذا فإن تبني البلدان النامية لاستراتيجية التنمية لمواجهة للداخل على مستوى التجمعات الاقليمية ليست مجرد تبني لسياسة اقتصادية، ولكنها في جوهرها معركة نضالية، تعد سلاحا فعالا في يد البلدان النامية لمواجهة لتحديات العولمة، الأمر الذي يتطلب الأخذ بهذه الاستراتيجية قيام حكومات وطنية في البلدان النامية لها توجهاتها الاجتماعية التقدمية.

ثانها

مواجهة لتحديات العولمة في البلدان العربية(٥)

في ضوء تعثر تجربة التعاون الاقتصادي العربي منذ خمسينيات القرن العشرين، وحيث تمحور التنسيق الاقتصادي العربي أساسا حول تحرير التبادل التجاري بين البلدان العربية بهدف قيام سوق عربية مشتركة، فإنه يمكن القول بأن تحقيق تعاون اقتصادي فعال لمواجهة لتحديات العولمة يكمن في تبني البلدان العربية استراتيجية الاعتماد الجماعي على القدرات الثمانية الذاتية للوطن العربي في مجموعته، أي استراتيجية الانماء التكاملية العربي بهدف قيام اقتصاد عربي متكامل انتاجيا، وتمثل نقطة البدء في وضع هذه الاستراتيجية موضع التطبيق في تنسيق أنماط تخصيص الاستثمارات في خطط التنمية القطرية للبلدان العربية لإعادة تشكيل هياكل الانتاج بما يحقق تكاملها على مستوى الوطن العربي، في ضوء وضع أسس جديدة للتخصص وتقسيم العمل بين البلدان العربية، مأخوذاً في الاعتبار عوامل عدة، منها: المزايا النسبية الطبيعية والمزايا النسبية المكتسبة خلال التنمية لكل قطر عربي، اختلاف مراحل النمو في البلدان العربية، الجوار المكاني.... إلخ. ويمكن أن تترجم استراتيجية الانماء التكاملية العربي إلى أهداف وأولويات في خطوط عريضة على الوجه الآتي:

١- الاهتمام بالزراعة وتحديثها، مع التركيز على

البلدان التي تتمتع بموارد انتاجية زراعية كبيرة، وفي مقدمتها السودان التي يمكن أن تكون سلة الغذاء للوطن العربي.

٢- تطوير القاعدة التعدينية في كل البلدان العربية في حدود الامكانيات الطبيعية المتاحة، وترجع أهمية تطوير هذه القاعدة إلى أن الصناعات الاستخراجية والمنجمية تعد بمثابة الصناعة الأم.

٣- في ضوء الوزن الهام للنفط في الاقتصاد العربي، بالإضافة إلى الوضع الحساس للسوق العالمية للبترول وإلى تزايد المخاطر السياسية الناجمة عن الصراعات الدولية حول النفط كسلعة استراتيجية، يلزم اعطاء اهتمام خاص للصناعات البترولية ومنتجاتها والصناعات البتروكيمياوية، ويراعي عند وضع برامج التنسيق العربي في هذا المجال ألا يقتصر الاهتمام فقط بالبلدان المنتجة للنفط الخام، ولكن يجب أن يمتد الاهتمام ليشمل البلدان العربية غير المنتجة للنفط الخام ليكون لها دور في الصناعات البتروكيمياوية لاثارها الواسعة النطاق على كثير من الصناعات.

٤- في مجال الصناعات الكيماوية يراعي عند وضع قواعد التخصص وتقسيم العمل بين البلدان العربية اعطاء البلدان الفقيرة في الثروة التعدينية اهتماماً أكبر حيث أن هذه الصناعات مصدر لكثير من البدائل الصناعية التي محل المواد الخام الطبيعية.

٥- الصناعات المعدنية لها دورها الاستراتيجي في عملية التنمية حيث تعد منتجاتها مستلزمات الانتاج الأساسية للصناعات الهندسية، كذلك قد قطاع التشييد والبناء بأهم مستلزماته. ولكن لما كان الكثير من البلدان العربية فقيراً في خامات المعادن الأساسية، كالحديد والنحاس فإن الأمر يقتضي عند وضع أسس التخصص وتقسيم العمل في مجال هذه الصناعات اعطاء الفرصة لمختلف البلدان العربية الإسهام في مرحلة أو أكثر من مراحل الانتاج في هذه الصناعات.

٦- تعد الصناعات الهندسية قلب الصناعة

الحديثة وخاصة صناعات آلات الورش وصناعات بناء الآلات والأجهزة الالكترونية ومختلف الصناعات الحديثة في مجالات الاتصالات والمعلومات. وتتمس الصناعات الهندسية الانتاجية باتساع قاعدتها حيث تشمل عددا كبيرا من الصناعات وحيث مجال التخصص وتقسيم العمل فيها واسع، ويمكن لجميع البلدان العربية أن يكون لها فرص طيبة في مجال هذه الصناعات.

٧- في مجال الصناعات الاستهلاكية توجد أيضا فرص كبيرة للبلدان العربية كي تخصص في بعض هذه الصناعات، والتي تشمل الصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، كما تشمل ايضا الصناعات الهندسية الاستهلاكية المنتجة للمسلح المعمر.

وأخيرا فإن تبني البلدان العربية لاستراتيجية الإنماء التكاملية بهدف إعادة هيكلة اقتصادياتها وقيام هياكل انتاج جديدة متكاملة على امتداد الوطن العربي يمكنها من المواجهة الفعالة لتحديات العولمة الرأسمالية ومجابهة آثارها السلبية.

ثالثا

نحو عولمة بديلة إنسانية

أشرنا من قبل في المقدمة إلى ان العولمة في نظر بعض المفكرين ظاهرة موضوعية تقتل مرحلة تاريخية في تطور المجتمع الانساني. ولقد لعب التقدم العلمي والتكنولوجي وخاصة في العقود الأخيرة من القرن العشرين دورا حاسما في الاسراع بظاهرة العولمة، ومن الطبيعي ان تنعم البشرية بشمار هذا التقدم العلمي، ولكن التكوين الاقتصادي والاجتماعي Socio-economic formation الذي تطورت في رحمته ظاهرة العولمة، واعني به النظام الرأسمالي، يقوم على استغلال الانسان، واستغلال الشعوب، وبالتالي أصبح الطابع الغالب على العولمة والسمة المميزة لها في ظل هذا النظام الرأسمالي، الاستغلال. وصارت بذلك العولمة الرأسمالية الأداة الرئيسية لافقار الشعوب واستعبادها، ومن خلالها نشطت من جديد ظاهرة الاستعمار العالمي، وتحولت العولمة الرأسمالية إلى

رأس حربة في يد الرأسمالية العالمية توجهها ضد الشعوب. وهكذا أصبحت العولمة الرأسمالية العدو الأول للبشرية، ويشهد على ذلك المظاهرات الحاشدة التي تندلع من وقت لآخر في كثير من المدن الأوروبية والأمريكية والآسيوية، تطلق شعارات التنديد بالعولمة الرأسمالية.

والأمر هكذا فان المشكلة ليست في العولمة ذاتها، وإنما في كونها «عولمة رأسمالية»، وما يعني أن مواجهة تحديات العولمة في حقيقتها مواجهة ضد النظام الرأسمالي، وليست ضد العولمة كظاهرة تاريخية.

ان المواجهة ضد العولمة الرأسمالية مواجهة نضالية لها جوانبها المتعددة سياسية واقتصادية وثقافية. وهنا هنا الإشارة فقط إلى الجانب الاقتصادي.

وتتمثل المواجهة على هذا الجانب في العمل على الانهاء التدريجي للنظام الحالي للتخصص وتقسيم العمل الرأسمالي الدولي، من خلال إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية للبلدان النامية، تقوم على أسس جديدة للتخصص وتقسيم العمل الدولي بين البلدان النامية، تصوغها استراتيجية الإنماء التكاملية على النحو المشار اليه في «أولا»، وتنفذ على مستوى التجمعات الإقليمية المختلفة للبلدان النامية، وعلى أن يدعم التحولات الهيكلية المستهدفة من خلال التنسيق أيضا مع التجمعات الإقليمية الأخرى للبلدان النامية، الأمر الذي يتطلب بالضرورة قيام أطر مؤسسية عالمية جديدة تستحدثها البلدان النامية لمباشرة هذا التنسيق، مما يساعد على الانسلاخ التدريجي من الإطار الحالي لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي، وما يترتب عليه بالضرورة تغييرات جذرية في الهياكل الاقتصادية للبلدان المتقدمة أيضا، الأمر الذي يزدى في الأجل الطويل إلى قيام اقتصاد عالمي جديد أكثر تكافؤا، تتنوع في رحمته عولمة جديدة، عولمة إنسانية تعكس علاقات العدالة والتكافؤ الاقتصادي داخل هذا النظام الجديد. وهذه العولمة الانسانية يمكن في ظروف تساعد المد اليساري الراديكالي العالمي وبخاصة في انجاز مهمته التاريخية، اقامة النظام الاشتراكي العالمي، أن تتطور لتصبح عولمة اشتراكية.

المصادر

- (١) د. فؤاد مرسى، والرأسمالية تجد نفسها، مارس ١٩٩٩
- (٢) الأستاذ محمود أمين العالم، الفكر العربي بين العولمة والحداثة وما بعد الحداثة - قضايا فكرية، الكتاب التاسع والعشرون - أكتوبر ١٩٩٩
- (٣) Deepak Nayyar, "Globalization and Development Strategies" paper prepared for the UNCTAD, Nov. 1999, p.6.
- (٤) المصدر السابق، ص ٥.
- (٥) د. الفونس عزيز، الوطن العربي ومواجهة تحديات العولمة، ورقة مقدمة إلى مؤتمر نظمه مركز دراسات وبحوث الدول النامية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، بعنوان «العولمة والعالم العربي»، مايو ٢





ثقافة الاختلاف وبدائل العولمة

ماري تيريز عبد المسيح (*)

الهائلة وإرهاصات العولمة

أفضى ذلك أحيانا إلى تشدد المحافظين وتمسكهم بالخصوصية المغلفة المقترة إلى التعقل العلمي المفتوح على ثقافات العالم، حتى باتت الثقافة المحلية عائقا يحول دون تحقيق الدولة القومية الحديثة. لذا، بتغير تفسير الثقافة المحلية وفقا للسياق، فقد تنزع إلى الانفلاق لارتباطها بالنزعات العرقية، أو تسعى إلى التشوير بالخروج عن الثقافة المهيمنة قومية كانت أم دخيلة، فإما تنحو إلى الإتياع أو الإبداع، التقليد أو التحديث.

ويتجدد هذا الشأن في زمن العولمة - بوصفها نظاما اقتصاديا - ترتب عليه تفاوت في النمو الاقتصادي بين البلدان، أفضى بدوره إلى تفاوت في مصادر المعرفة، والتعليم، والبحث، والنقد الثقافي، وكلها أمور حيوية لتكوين جماعات بحث ديموقراطية قادرة على إنتاج رؤى ثقافية عالمية. وإن كانت نظرية التحديث قد أنتجت في النصف الأول من القرن العشرين بفضل الأكاديميات الغربية، فالنقل بين الشمال والجنوب بات محالا راهنا، مع التغيرات السياسية التي أكدت ضرورة مشاركة الجنوب في إنتاج الثقافة العالمية. وفي هذه الورقة سوف أتطرق

لم تكن الهائلة الغربية مشروعا مكتملا فقد نادت بالمساواة في دعواها للعالمية، بينما اتسمت ممارساتها بالتمييز بين شمال العالم وجنوبه. وافتقاد الشفافية بين العواصم المركزية والمستوطنات خلقت انقسامًا بين الشعوب المنتجة والعواصم المستخرجة، فلم يدر مواطنو المركز بمعاناة الشعوب المقهورة، وافتقاد العلاقة بينهما أوجد فصلا بين المنتج والمنتج (بكسر التاء وفتحها). وترتب على العلاقة المتوترة بين الثقافة المحلية والهائلة ثنائيات فكرية متضادة تعمل على الإقصاء، حيث سعت نزعة التحديث إلى إدماج الشعوب قسرا في حركتها، شعوبا لم تكن بالضرورة مهابة للتحديث وتماثلت معه خضوعا لمشيئة السلطة الحاكمة التي اتفقت مصالحها والرأسمالية الغربية، مما أفضى إلى تقييد التحديث الصناعي والثقافة الملحق به على إنتاج الثقافة المحلية. وعلى الرغم من الهيمنة الغربية، لم تخف الثقافة المحلية مع اجتياح حركات التحديث في القرن الماضي، حتى وإن ظلت حبيسة أو مهمشة لما وسمت به من تخلف والتمسك بالطابع القروي الراكد المفقود لدينامية المدني وحضارة الرأسمالية الصناعية.

(*) أستاذة الأدب الإنجليزي الفان، جامعة القاهرة.

كانت الصور النمطية قد أفضت إلى اندلاع الحروب الثقافية لتجاهل الجماعات المتنازعة وجود جماعة ثقافية عالمية تشكلت بفضل تبادل الثقافات والتعاطي مع الاختلاف. والهدف من تبني سياسة الاختلاف ليس بقصد تمييزه بوصفه حقيقة مطلقة، بل محاولة لفهم حالات التباين من منظور تاريخي وإع بأن لحالات القهر والتمييز خصوصيتها. تلك هي الخطوة الأساسية لإرساء العدالة، وتتطلب دراسة الحالات المتغيرة للقهر والتمييز، والموازنة بين الممارسات المتنوعة لترسيخ العدالة، فالصلاح ليس مفهوما مطلقا بل ينبغي التعرف عليه عبر الممارسات المتعددة، وفي محاولة التعرف عليه ما يشيد جسرا للحوار والتعاطي مع الاختلاف. والبحث عن مفهوم عام للعدالة والحكم الصالح يتطلب الابتعاد عن التعميم الذي وقعت فيه الحداثة وترتب عليه التساوي في الأوضاع المتباينة، وفي مواجهة ذلك ينبغي العمل على التوصل إلى المساواة الحقيقية، وشأن بين المساواة والتساوي.

ووفقا لـ Antonio Negri أنطونيو نيجري و Mi- chael Hardt مايكل هاردت في كتابهما الشهير Empire الإمبراطورية (١) تعد الثمانينيات مرحلة التنازلات حول مزاعم الدولة القومية تساؤلات تناوب منظور ما بعد الحداثة وما بعد الكولونيالية الخوض فيها، وتعد المركتان الدتتين على الخطاب السائد آنذاك، ولكنهما أخفقتا في متابعة التحولات السريعة للعولمة الرأسمالية. لم يتنبه منظرو الحركتين إلى أن عولمة الأسواق قد استوعبت دروس ما بعد الحداثة، كما استفادت من عناصر الحراك والترحال، فالتمسك بالوطنية قد يعوق الريح) وكان مواجهات ما بعد الحداثة وما بعد الكولونيالية ضد خطاب المركزية لنقض السلطة قد منع الرأسمالية مخولات جديدة للسلطة، فعولمة الرأسمالية تنهني أيضا مشروع القضاء على الاختلاف لاختراق الأهم كافة.

ورغم إسهام حركة ما بعد الحداثة في تقويض بني الحداثة السلطوية، إلا أنها ساعدت على إقامة عولمة شمولية بديلة ينبغي نقضها بمؤازرة العناصر المقاومة لرأس المال. ومن جهة أخرى، في محاولة الهروب من

إلى بعض التغيرات التاريخية والثقافية التي أنتجت العولمة، في محاولة لتشبيد خطاب يتبنى الاختلاف لفتح مسارات جديدة للمجتمع العالمي، ولتشارك دول الشمال والجنوب في إنتاج ثقافة بديلة. غدا من المحال الفصل بين دول المركز والأطراف نتيجة توغل الشركات والمصارف المتعدية الأقطار، كما أفضت الانزياحات الجغرافية التي تضاعفت منذ قيام حركات التحرير في منتصف القرن العشرين إلى تواجد أقلية ثقافية في الحياة العامة والأكاديميات الغربية، حتى صار "المنفى" دلالة لا تعني الخروج من الوطن، بل الرغبة في عدم "التوطن" والالتزام بالموقف "البراني" داخل الوطن أو خارجه. وإلى جانب ذلك الدور البراني هناك موقف للمثقف العربي يسعى إلى التمثيل الثقافي، ينبغي دراسة مدى إسهامه في الثقافة العالمية لإيجاد بدائل للعولمة.

لما بعديات في مواجهة الحداثة

وقد أنضى تهميش الثقافات المحلية إلى ظهور حركات ما بعد الحداثة وما بعد الكولونيالية في الثمانينيات، الداعية إلى تبني سياسة الاختلاف كموضع للانطلاق ونقطة الوصول إلى التحرر، بمواجهة السياسات الغربية السالفة القائمة على التمييز العرقي والعنصري — من جهة، والسياسات الأصولية التشبثية بنقاء الهوية وتكاملها — من جهة أخرى. ترتب على ذلك انحصار الاهتمام بالنظرية النقدية والتوجه نحو الدراسات الثقافية التي تتجاوز نحو النظرية آنا ودراسات الاتصال والمعلوماتية آنا آخر. كان الهدف الابتعاد عن التعاريف المنغلقة التي أشعلت الحروب الثقافية بين أمريكا وأوروبا، وبين اليمين واليسار، وبين الشرق والغرب — سواء قتل الشرق في الاتحاد السوفييتي السابق أو رموز الاستبداد في الشرق الأوسط. ودار السؤال الحائر في الثمانينيات حول كيفية مواجهة سياسات التمييز وسياسة الهوية التي تمسك بها المتفطرسون والقوميون المتعصبون، وجاءت المواجهات عبر الأعمال الفنية الطليعية الساعية للانفصال عن الصورة النمطية للهوية من جهة، وتنشيط الفكر الراديكالي المحلي من جهة أخرى.

القهر الأوروبي أفضت بعض توجهات ما بعد الكولونيالية إلى الارتداد إلى ماضٍ سابق على الحداثة ترتب عليه تشييد كولونيالية محلية تتجلى في النزعة الماضوية التخفية وراء المزاعم الروحية لتغدو الطهارة المحلية ذريعة لإحياء الطرق الرجعية السالفة. وكانت لذلك التوجه أضرار بالغة منها ما أصاب نساء العالم الثالث على وجه الخصوص، وكذلك التمتين إلى الثقافات الغائبة للثقافة الرسمية للدولة. وفي واقع الأمر، لن تقوى الثقافة المحلية على مواجهة العولة سوى بالقضاء على اللا مساواة والقهر الموروث من الماضي. لذا فعلى الثقافة المحلية الاستعانة بالمنهج النقدي الحدائي في استعادتها للماضي، مع الاعتماد عن الحنين الرومانسي، الذي يتقاضى عما عانته المجتمعات كافة من مشاكل القهر قبل الاحتكار الغربي.

والصراعات الناجمة عن مواجهة الاستعمار الغربي والتي أفرزت خطاب ما بعد الكولونيالية لا ينبغي أن تحجب أنواع القهر السائدة قبل عصر الحداثة. ويذهب كل من Antonio Negri ونيسو نجري و Michael Hardt مايكل هاردت إلى أن الحركات الأصولية بشقيها الإسلامي في إيران والمسيحي في الولايات المتحدة تشارك حركتي ما بعد الحداثة وما بعد الكولونيالية معاداتهما للحداثة الغربية، وتختلف الحركات الأصولية عنهما في إيمانها بالأصول وثبات المعرفة وثقائها في محاولة طوباوية لإحياء أنظمة عتيقة. ووفقا لمؤلفي Empire الإمبراطورية تعد الثورة الإيرانية أول ثورة تتبنى ما بعد الحداثة لرفضها شروط السوق الدولية. وكان حركتي الأصولية وما بعد الحداثة قامتا في مواجهة قوانين السوق من مواقع جغرافية متضادة، فوفقا لنجري وهاردت، يجتذب خطاب ما بعد الحداثة الراهبين من عمليات العولة بينما يلفت الحاسرون حول الخطاب الأصولي. وقد جاء معظم المنتمين إلى الجبهة القومية في فرنسا، والحركات الأصولية في الولايات المتحدة والحركات الإسلامية من الطبقات المهمشة بفعل عولة الاقتصاد. هؤلاء الحاسرون هم أبرز علامة على مسار التحولات

الرائدة فهم ضحايا المشروع الرأسمالي التحديثي، وترغب هذه الجماعات الأصولية في إعادة تعريف التنمية وفقا لرواها الخاصة ومصالحها. وفي مقابل ذلك، نجحت بعض المجتمعات في مشاريعها الخاصة، كما نشهد في مجتمعات شرق آسيا التي ابتدعت أنظمة محدثية نابعة من الثقافة المحلية. وقد تبين لتلك الجماعات ضرورة مواجهة المشروع الحدائي الذي أنكر عليها الوجود التاريخي والسياسي لتتال التمثيل على المستوى العالمي. والتشكك في السرديات التي تتجاهل الاختلاف يفسح المجال لطرح بدائل الحداثة الغربية نابعة من الوعي المحلي. وبذلك تستخدم الشبكات المتعددة للقوميات في فصل غط الإنتاج الرأسمالي عن أصوله الأوروبية ليتخذ أشكالا جديدة تتأثر بقيم المجتمعات الآسيوية مما يشكل تحديا للمركزة الأوروبية ويتنبأ بمستقبل يختلف عما ارتأته البلدان الأوروبية والأمريكية. يفضي ذلك بدوره إلى مسالة التقسيم السالف للعالم بوصفه ثلاثة عوالم حيث شاركت بعض بلدان العالم الثالث في رأس المال العالمي وحقت نموا اقتصاديا بينما تراجع نحو بعض البلدان المحصورة على بلدان العالم الأول.

إنتاج الثقافة المحلية بالتفاعل مع الآخر

وإن كانت الثمانيات قد أبقت حلم التعاطي مع الاختلاف فالوضع الراهن تخيم عليه المخاوف والشكوك إزاء تهديد شبكات العولة المتعددة للاختلاف، وسياسة العولة وما ترتب عليها من تهديد للأمن القومي والخضوع إلى الرقابة الدولية، مما استثار النعرة القومية المشددة وأعاد لنا التساؤلات حول كيفية الموازنة بين مسؤولياتنا إزاء أوطاننا والعالم، خاصة بعدما ازدادت ازدواجية المعايير نتيجة لتتابع ١١ سبتمبر التي أفضت إلى إحياء خطاب صراع الحضارات. وظهر تعريف جديد للصراع يتسم بثنائية قسمت الكوكب إلى "عالم النظام" و"عالم الفوضى" كما يذهب توماس فريدمان حيث وصف الوضع الراهن بأنه تهديد للقرى العظمى من مجموعة من الرجال الفاضلين المدعومين بقوى التكنولوجيا الحديثة. ويظهر تعريف "محور الشر" في مقابل "عالم النظام"

يومية مع الثقافات الأخرى، فالنشاط الثقافي في موقع إنتاج وإعادة إنتاج دائمة. كما تتفاعل "المحلية" مع الأثرية، ففي إعادة تشييد الماضي في الحاضر تشابك الأثرية مع المباني الثقافية (٧). وفي تحولها الدائم تظل الثقافة المحلية موقع مقاومة لطابعها التجريبي فهي لا تتغير سوى بالتجريب المشترك مع غيرها من الثقافات. والتجريب ليس مجرد أداة لتأكيد الاختلاف بل رغبة في التنوع للاعتماد على الشمولية وإيجاد عولمة بديلة.

جغرافية العولمة وجغرافية المعرفة

ويحاول العديد من النقاد الثقافيين التعرف على بدائل لهذه الإمبراطورية أو الرأسمالية العالمية المهيمنة على العالم بفعل السوق الذي اخترق قطاعات الحياة الاجتماعية كافة، وخاصة أن الشارع مشحون بالرفض ويعبر عنه على المستويين الرسمي والمعيشي، إلى جانب وجود مقاومة في شتى فروع الثقافة المرئية والمكتوبة، والثقافة الشعبية والعليا. والتعرف على أوجه المقاومة في الثقافة المحلية يذكّرنا بوجود تاريخ متحد من الفنون والآداب للجماعات الخارجة عن جماليات المؤسسة الرسمية، والتي تطلعت أيضا إلى تجاوز الأخاديد الفاصلة بين آداب الشعوب. وقد اتفق نقاد ما بعد البنية - على اختلاف انتماءاتهم - إلى أن الخيال لم يعد يخص النبوغ الفردي، فهو ليس هروبا من الواقع الأثني للتوغل في الجمالي، بل ملكة تفيد البشر في حياتهم اليومية. وفي عصر العولمة، بات الخيال حقيقة اجتماعية ذات خاصية مزدوجة، فإما يقوم بالنظيم والتحكم في المواطنين عبر الأجهزة الإعلامية والرقابة والأسواق، أو قد ينشط ملكة المعارضة وطرح أشكالا إبداعية جديدة لإشراك المتلقي في عملية التغيير، فبعد الخيال قوى محركة في الحياة الاجتماعية. ويذهب الأثنوبولوجي الهندي الأصل Arjun Appadurai أرجون ابادوراى، بأن الخيال الأكاديمي هو جزء من جغرافية أشمل للمعرفة تنشأ عن الدراسات البينية بين المعارف، وقد صار ظاهرة عالمية نتيجة نشاط المقترنين وانتشار وسائط الاتصال الإلكترونية التي هيأت فضاء لتبادل الرؤى، وهذا التبادل لا يلغي بالضرورة الشعور بالانتماء (٨).

تعاودنا تساؤلات الثمانينيات لضرورة نقض الثنائيات التنامية بفعل سلطة العولمة، ذلك محاولة لفهم ما استفز الغاضبين النتمين "لعالم الفشل" ضد "عالم النظام" (٩)، تلك الثنائية تفرض معاني محددة ومغلقة يستحيل تقبلها لاستحالة حسم بعض الأمور لصدفية الظروف المحيطة والتناقضات الناجمة عن ذلك، كما أنها تتجاهل واقعا تعايش فيه الأقطار والمجتمعات الشبكية في علاقات مركبة تشكلها أوجه التعاون والنزاع في آن.

والكيل بمكاليين يعود بنا إلى قضية الأقليات وحقيهم في تقبيل هويتهم السائدة في الثمانينيات والتي احتضنتها حركتا ما بعد الحداثة وما بعد الكولونيالية تضامنا مع الجماعات المتجزئة في مواجهة السلطات المهيمنة آنذاك. وفي ذلك الوقت، سعت سياسة تمثيل الهوية إلى حق التمثيل الثقافي ولكنها سرعان ما اختلطت بالمفهوم القومي المنفلت حول هوية عرقية واحدة. لذا لم تعامل الأقليات باعتبارها هوية مستقلة بل انشغل القوميون بكيفية إدماجها في المجتمع؛ متجاهلين التنوع الثقافي، ومتغافلين عن استحالة اكتمال مصلحة الذات خارج إطار علاقتها بالآخر. وفي هذا الصدد يقيدها Etienne Balibar بأن: "تغدو الحرية الحق في مساواة الاختلاف"، وليس في ذلك إحياء لهوية أصلية أو تحجيدها للاختلاف بل إنتاج المساواة بوصفها التكامل والتبادل بين الخصوصيات (٥). كما يلخص هومي بابا حلم الثمانينيات في "الرغبة في إنتاج المساواة والحقوق لا بوصفها مسلمات مسبقة، بل كممارسة للحرية والتعبير الذاتي بالاعتماد على حق الاختلاف. يتطلب ذلك التسامح السياسي واكتساب رؤى الغير والتفاعل معها" (٦).

وعند منعطف القرن الواحد والعشرين، يطرح Arif Dirlik أريف ديرليك _ الناقد التركي - مصطلح "المحلية" في مواجهة "العولمة" ليشمل الإمكانيات الثقافية القومية القادرة على التفاعل مع المباني الثقافية الأخرى من مواقع متغايرة، وبوصفها - أي "المحلية" - نشاطا ثقافيا يخوض مواجهات

وتظهر الوظيفة المزدوجة للخيال في مجالي الفنون والآداب لاستخدامه في الإبداع وفي نقد الإبداع، وبينهما علاقة تبادلية قد تفقر وقد تثمر، فإما الانغلاق في إطار الخصوصية النوعية أو القومية أو تجاوزهما. فالخصوصية المحلية أساسية في الفن والحياة ولكن ممارسة الخصوصية لا تكتمل سوى بالتفاعل مع الآداب الأخرى. واللغة هي وسيط التواصل والاتصال في الآداب والفنون - أي كافة وسائط التمثيل الثقافي - والدارسين لتاريخ اللغة انتهوا إلى استحالة إرجاعها إلى أصول جذرية لكونها في حالة تولد ومحو، واللغة في تولدها تدمج مستخدميها في عالم يتجاوز النطاق المحلي. ووفقا لشeldon Pollock بولوك كان البشر في الأزمنة القديمة يتفكرون بين اللغة المحلية واللغة الكومبوليتانية دون أن يشكل لهم ذلك مأزقا (٩) مثلما هو الحال راهنا.

وتؤكد إميلي أبتر Emily Apter تلك الحقيقة بعرض إسهام عالم الأسنيات ليو سبتزر Leo Spitzer في إبراز التبادلات الأسنانية بين اللغات مما مهد إلى ظهور حركة الأنسنة أو الهيسومانية العابرة للثقافات. وقد كان سبتزر، وأريك أوبراخ Erich Auerbach (١٠) - من أبرز نقاد الأدب المقارن - قد هاجرا إلى تركيا من ألمانيا الممزقة أثناء الحرب العالمية بعد أن خذلتها المشاعر القومية الضيقة، وأسهمت دراساتها في مراجعة موضوع التراث الأوروبي على الساحة الأدبية، وهو مشروع تابعه فيما بعد إدوارد سعيد، ثم التقطته دراسات ما بعد الكولونيالية وتوسعت فيه. كما بين كل من سبتزر وأوبراخ ضرورة تجاوز الإشكالية الرئيسية المتمثلة في الفصل القائم بين الشرق والغرب بوصفهما ثقافتين متغايرتين مما أفضى إلى تجاهل العلاقة التبادلية بينهما وبين الثقافات عموما (١١) لذا تفلطط طروحات سبتزر وأوبراخ مشارعا تتطلع إلى إبداع منهج عالمي لقراءة الأدب، تزامن مع محاولات المدارس الفنية التي ظهرت خلال الحربين العالميتين مثل الدادا والسريرية الساعيتين إلى تجاوز القومية المغلفة بإيجاد جمالية

تفصل عن الأكاديمية الغربية لتستمد من الخيال - بوصفه العنصر المشترك بين البشر - جماليات جديدة تتمازج فيها الثقافات كافة.

والتضارب في مناهج الأدب المقارن في بداياته يتردد في التناقض الحالي في تقييم الانتماء الثقافي. فانقسم دارسو الأدب المقارن سافلا بين المتشدين القوميين الذين اصطفوا الآداب المحلية دون غيرها - من جهة، والنقاد المنفتحين على الثقافات الأخرى، والداعين إلى مقارنة الآداب بمنهج مشترك يحقق العالمية مثلما في أعمال أوبراخ وسبتزر - من جهة أخرى. بل إن التابع للمدارس النقدية الغربية يدرك الاختلاف بين المنهج المقارن والمدارس النقدية الأخرى. فتنفرد كل دولة بمدرسة نقدية خاصة بها، فعلى سبيل المثال، تأسست المدارس الشكلانية في روسيا وبراج قبل النزوح إلى الولايات المتحدة وفي كل مرافأ أعيد تشكيلها، كما تزامنت ومدرسة النقد الجديد التي انفردت بها أمريكا والمجلترا، ثم تبعتها التاريخية الجديدة، بينما خرجت من ألمانيا مدرسة الاستقبال، ومن فرنسا التفكيكية، بينما يندرج إنتاج العالم الثالث تحت مسمى "الثالثي". أما الدراسات المقارنة للأدب فلا تنتهج نظرية نقدية تابعة لدولة بعينها، بل منهجها انتقائي في معظم الأحيان، وممارسوها رواد انتهجوا النظرية بوصفها ممارسة، لتناولهم نصوصا تنتمي إلى ثقافات مغايرة ومن ثم، تخرج عن التصنيفات الأكاديمية الاتباعية.

والتابع لتاريخ الفنون في الأزمنة السالفة يدرك أيضا تفرد كل دولة بأسلوبها الإبداعي والنقدي. تختلف المدرسة الإيطالية في عصر النهضة عن الأسبانية، بينما تنفرد مدارس بلدان الشمال "الأراضي الواطئة" بأسلوبها الخاص. وفي القرن التاسع عشر يختلف المنظر الطبيعي عند الفنان الفرنسي سيزان عن المصور البريطاني ترنر. أما في القرن العشرين فتجد اتجاهات عاما نحو تجاوز الحدود الجغرافية والنوعية في الفنون بدأت بتجميع الفنانين النازحين إلى العواصم التي تبتعد عن ساحات الحروب مثل فيينا، والإسكندرية، ثم باريس، ومؤخرا نيويورك (قبل

أحداث ١١ سبتمبر)، في محاولة لإبداع لغة مرئية تتعاطى معها المتلقون أينما وجدوا. وتغيرت المناهج النقدية تبعاً، بعد أن ظلت متمسكة بالمعايير الكلاسيكية طويلاً، لتتفاعل مع المدارس الفلسفية المعاصرة. وربما يلخص المنحى التجريدي في الفن محاولة فناني العالم التواصل عبر لغة بصرية واحدة وإن اختلفت تقنياتها، فبينما استمال الغربيون لإتاحته الخروج عن التقاليد وواقعية المنظور الثالث، وجد فيه بعض الفنانين العرب في المغرب العربي - على وجه الخصوص - وسيطاً لتحديث التجريد المتوارث عن الفن الأندلسي، فيغدو الأسلوب التجريدي نقطة التقاء بين التراث والمعاصرة - بل إن التنظير النقدي للتجريد صار نقطة التقاء وخلاف بين النقاد الغربيين والعرب، إن لم يكن قد أثار الجدل في ما بين النقاد الغربيين أنفسهم. مجمل القول يصعب توطين الفن التجريدي في تربة بعينها، أو إرجاعه إلى منشأ، ومن ثم فهو يساعد على التخلص من العصبية القومية بتوليد لغة بصرية سهلة التداول بين الشعوب أجمع.

وكتابات المنفى (خارج الوطن أو داخله) تقوم بنفس الدور بالتوسط بين الثقافات، ذلك باستملاكها تقنيات ثقافات ووسائط مغايرة لتمثيل انتماءاتها الثقافية، ومن ثم تعارض الانصياع للغرب وثقافته المعولة عبر شبكات الاتصال، كما تخرج عن طوع الخطاب القومي التشدد، فتقترب تلك الكتابات من تحقيق العالمية. ولا تكمن المشكلة في تنشيط الخيال الإبداعي، بل في توليد الخيال النقدي لمواكبته. مجمل القول، قد تتسم الأعمال الإبداعية بالعالمية، ولكن تظل إشكالية كيفية مقارنتها منهجياً ماثلة. والدعوة إلى عالمية المنهج طرحت من قبل نقاد الأدب المقارن منذ ثلاثينيات القرن العشرين لعدم انتمائهم إلى وطن قومي، واقتفاء الأدب المقارن موقعاً على الخريطة مثل المدارس الأخرى جعله مستقل المنهج كما يتجلى في أعمال إدوارد سعيد. وقد فتح إدوارد سعيد آفاق الأدب المقارن لتتولد عنه في العقود القليلة دراسات ما بعد الكولونيالية المقارنة التي سلط من بين أسماؤها هومي بابا Homi Bhabha وفرنسواز ليونيه

Francoise Lionnet، بينما تطلق جاباتي سبيفاك Gayatri Spivak على هذا المنهج قراءة الأدب عبر القوميات. أما فريدريك جيمسون Fredric Jameson، الألماني الأصل، وأستاذ الفرنسية والأدب المقارن في جامعة ديوك بالولايات المتحدة، فدراساته متعددة للألوان والمعارف والثقافات، وتأتي كتاباته عن رؤية كلية في محاولة لمواجهة العولمة الاقتصادية. ومؤخراً يحيي لرانكو موريتي Franco Moretti مصطلح آداب العالم منهج مقارن لقراءة الآداب العالية عن بعد بالتركيز على وحدات في النص، وهو منهج يتسم بالشكلانية السياسية (١٥) على غرار منهج جيمسون في كتابه الماركسية والشكل Marx-ism and Form.

يغدو «المنفى» الذي اقترحه سعيد موقعاً للشقف الثالثي، أو الهوية «المهجنة» التي دعا إليها هنري جيرو Henry Giroux، في نحتة لمصطلح creolization (عن اللغة المهجنة لسكان الكاريبي، تلخيصاً للأدب المهجن)، أو «التجريد من المسكن» - the un-homely، كما يدعوه بابا، ذريعة لساواة الوطن والمسكن بوصفهما مسلمات، وهذا الموقع المفترض ليس موضع للهروب أو الاحتساء بل موقعاً لنقد المؤسسات الكبرى المهيمنة على الحياة المعاصرة. يقضي ذلك الموقع البيني إلى موقف يتصدى للتكتلات، ليشتحالف مع الأقليات لما تنطوي عليه ثقافات من إمكانات تهيب الخيال لتقبل مفاهيم أخلاقية جديدة قهد للتعايش بين البشر، ففي التفاعل مع إبداع الأقلية المهمنة نقض للثقافة المهيمنة التي تحتاج الساحة. ومن هنا المنطلق يغدو الشقف فاعلاً باستيعابه تفاعل الثقافات، فالعبرة ليست برفض الوطن الجغرافي، أو الأخذ بالتعددية الثقافية المطلقة بل بالسعي نحو التجديد الجذري للثقافة الذي يتولد عبر القراءة المقارنة.

ولكن الابتعاد عن التوطن في موقع جغرافي محدد وتبني مواقع الأقليات ينطوي على أحد تناقضات العولمة، التي أفضت إلى الشبكات المتعددة للأقطار، وما ترتب على سياستها من تهديد للأمن القومي

والمخضوع إلى الرقابة الدولية بدعوى حماية الأقليات. فالهوانط الذهبية - كما تتبأ دافيد هارفي - لا تتفق بالضرورة والقوائع الجارية، وقد تؤدي العولمة إلى اشتداد النزعة القومية والمحلية لما تثيره التغيرات الدولية من عدم استقرار والحاجة إلى الاحتما في الأرض . وتعد القضية الفلسطينية مثالا حيًا على ذلك، لتسك طرفي النزاع بالأرض، ولسعى كل طرف إلى إبعاد الآخر عنها، لشعورهما بالتهديد المتبادل. كما يتطلع عدد هائل من فلسطيني المنفى إلى العودة، وبالطبع لن يتعاطفوا مع الخطاب المتعدي للقمريات الذي يستخف بالتمسك بالأرض، أو الوطن بوصفه موقعا مقدسا، وفكرة الإنزياح والشتات لن تناسب كلا الطرفين لما تحمله من دلالات عن التنازل عن الوطن، أو التفاضي عن اغتصابه. كان ذلك أحد العوامل الرئيسية التي أفضت إلى اشتارة النعرة القومية المتشددة، مما يعيد علينا التساؤلات حول كيفية الموازنة بين مسؤولياتنا إزاء أوطاننا والعالم. كما كان لتصدّي ما بعد الحداثة إلى الشمولية والأصولية عواقبه حيث طمست التمييز بين السرديات الكبرى أحادية الهدف، والسرديات اللازمة لتبني المشاريع والأسس التي تمنح المرجعية التاريخية لتوطين الأفراد وتوظيفهم في مشاريع هادفة. يهدف الاختلاف إلى إيجاد نقطة التقاء جديدة وهذا يحتاج إلى سرديّة مؤسسة، تتطلب التوسع في آفاق الثقافة المحلية لتشارك في الحاضر الذي يستحيل تجاهله لأنه صنع العولمة. والعولمة بدورها هي صنيع ثقافة الصورة الخائلية التي تشكل قطعة معرفية مع التمثيل المرئي في العصور السالفة، مما له الأثر على الآداب المدونة والثقافة بشكل عام، فينبغي التعرف على أبعاد الصورة الخائلية قبل الانغماس في حبك سرديّة مؤسسة تجهل/تجاهل أهم مقومات الواقع.

الصورة الخائلية وعولمة الثقافة

يتشكل الحاضر بثقافة الصورة وتقنيات التمثيل، ويذهب ميتسوهيرو بوشيمويو -Mitsuhiro Yoshi-moto بأن إنتاج العولمة يتلازم وإنتاج الصورة الخائلية virtual reality، ووفقا له ليست العولمة مجرد

مسألة سياسية أو اقتصادية بل هي إنتاج ثقافي تشترك فيه جميع الأطراف سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وينتهي في دراسته بأن لا تناقض في الاندماج في العولمة والمحافظة على الكيان القومي. ويرى أن الصورة الخائلية تتبع مساراً تاريخياً تعرض فيه الطابع السيميائي للواقع إلى تغيرات متتالية، بدءاً بعصر النهضة عند اكتشاف المنظور الثالث، إلى استبدال الصورة بوصفها علامة، بالصورة بوصفها واقعا. وجاء التحول الثاني باختراع التصوير الضوئي الذي يستبدل على الموضوع بغيبابه في الحاضر، فتغدو الصورة أثرا للموضوع. وفي المرحلة الأخيرة توصل التقدم التكنولوجي إلى الصورة الرقمية التي لا تحاكي موضوعا سابقا عليها، فهي تنتج بمعالجة خصائص شكلية لتغدو أرقاما مجردة تتحول إلى صورة بعملية حسابية يعالجها الحاسوب. وتستبدل الصورة الخائلية آنية الفوتوغرافيا بخائلية الموضوع الذي قد يكون أو لا يكون له أي وجود، ليتلاشى الماضي كعامل زمني بينما يتحول المستقبل إلى حاضر محتمل، فتتجاوز الصورة الخائلية مرجعية الواقع لتغدو صورة بلا مرجعية. ومثال ذلك، باستطاعة الصورة الرقمية خداع الرؤية البصرية بتركيب فيلم وثائقي لحدث لم يتم سابقا، فالحكم على الصور الرقمية لا يكون وفقا لمعيار الصدق أو الخداع بل بمدى جدارتها لنيل التصديق أو الرفض، مما ترتب عليه اختلاف مفهومي الزمان والمكان حيث تساوى بفعل التقنية الرقمية. لم يعد الزمن امتدادا خطيا ينفرط من الماضي إلى الحاضر صوب المستقبل، بل استبدل الزمن الخطي بالزمن المكثف الناتج عن استمرارية زمنية ومكانية مما أفضى إلى تغير إحساسنا بالواقع بشكل جذري(١٧).

ومن جهة أخرى، لعب التقدم التقني وعلم المعلومات في تطوير النظم الخائلية مفضيا بدوره إلى دعم الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد بشكل أساسي على الخائلي لتطوره. وعلى خلاف رأس المال الصناعي الذي اعتمد على إنتاجية العمل وتحولها إلى الإنتاج الكمي، يعمل رأس مال العولمة عبر دائرة السيرانية cybernetics العابرة للأقطار، بفعل ضخ المعلومات

الفورية عبر الشبكات الإلكترونية مختصراً المسافات وكانت العامل الرئيسي في إبعاد المستعمرات زمن الحداثة. صارت الصورة سلعة للاستهلاك السريع وسهولة التداول لما تسهله من إمكانية التواصل عبر الحدود إلى أبعد المواقع. ومع تقلص الأراضي المفتوحة المتاحة للغزو والاستيطان وظهر حركات التحرر، وصل التوسع الاستعماري إلى نهايته بعد الحرب العالمية الثانية، فالبديل للاستعمار التقليدي توفر بفعل التقنيات الرقمية وما أتاحتها من فرص باكتشاف الزمن كحقل جديد لفتح حدود بكر، ولتدشين بذلك عصر الكولونيالية الجديدة (١٨).

شاعت ثقافة الصورة بتدفقها عبر الشبكات الإلكترونية، والفضائيات، والفنون المرئية وغدت أكثر شعبية في نظام عالمي لا يعرف الحدود بين الدول، كما شاعت أكثر من الأشكال المعقدة السائدة زمن الحداثة العليا، فحققت نوعاً جديداً من الفنون الشعبية التي لاقتلح الواقعية بل تسعى إلى تضييق واقعية الصورة، وانصرفت عن التشخيص لتستبدله بالوجود logo فتقافة الصورة تنتج لاجتماع بتطلع للملاحظة. سهل ذلك ظهور أنظمة سطوية مغايرة للأنظمة الكولونيالية السابقة تعتمد إداراتها على الصورة الخائلية من جهة، والبنوك وشركات استثمار الأموال المتعددة للجنسيات من جهة أخرى، حيث يعد نظام البيع والشراء عبر كروت الائتمان درهماً من البيع الخائلي، فهو بيع مرجأ السداد مما يجعل تداول رأس المال. فالسداد المؤجل يساعد الرأسماليين على إعادة توظيف الأموال، ومن ثم تصديد مديونياتهم، وبهذا النظام يغدو تداول رأس المال عملية خائلية غير منتهية، يتم فيها رأس المال «كجسم بدون أعضاء» (عن دولوز وجواتاري Deleuz & Guattari) في شبكة من أنظمة خائلية تنتمي إليها ثقافة الصورة المعولة، فيتراكم رأس المال بمعدل تداول الأموال وتداول الصور، ومثلما يتولد المال عن المال، تتولد الصور عن الصور. وينتهي يوشيموتو إلى أن تداول الصور قد محا الحدود بين الأقطار في ظل العولة، ولكنه في الوقت نفسه قد أشعل هواجس المكان والرغبة في

الحفاظ على هويته (١٩). ونضيف، كلما ازداد اجتياح العولة ازداد الشعور القومي، وما ينبغي مسألته عند هذا المنعطف هو دور ثقافة الصورة في إيقاظ الشعور القومي. وصناعة السينما خير مثال على ذلك فكلما توغلت في اقتصاد العولة ازداد الجدل حول المحصرية القومية لصناعة السينما. هذا التشابك بين عملية العولة والأقلمة أو المحلي والعالمي قد أزاح التناقض التقليدي بين العام والخاص، أو بين الذات والموضوع. **زمن الصورة أم زمن نهاية الأزمنة؟**

ينبغي التعرف على التناقضات المترتبة على جدلية المحلي والعالمي التي أزاحت التناقض التقليدي بين العام والخاص على المستويين الشخصي والدولي، فالخط بين الذات والموضوع قد يعوق اكتشاف العلاقة بين المبدعين والعام أو الذين يشكلون القاعدة الاقتصادية لرأس المال المعولم، خاصة لأنه يتولد عن كل نظام مفهوم زمني temporality خاص به، مما له أثر واضح على المعيشي وكيفية تشيله عبر الوسائط الإبداعية. ربما يتضح الفارق بين مفهوم الزمن في الدول الصناعية والدول الزراعية، أما في الوقت الراهن فقد صارت المسألة أكثر تعقيداً فالتعامل مع أنماط مغايرة للإنتاج تتولد عنها مشاعر ذات بني مغايرة تلمحه على صعيد العمل وفي التمثيل الثقافي للمعيشي. ويذهب فريدريك جيمسن Fredrick Jameson أننا وصلنا في هذه الحقبة، حقبة ما بعد الحداثة، إلى زمن «انتهاء الصفة الزمنية» (The End of Temporality) لتقلص الزمن الوجودي مع اختزال الحاضر وفقدانه خاصيته نتيجة محور الماضي والمستقبل، ويدونها يستحيل تعريف الحاضر. ويفسر جيمسن الوضع الحالي بمقارنته بالماضي، ففي الدراما الإغريقية والفكر المسيحي كان ينظر للفرد أو الكيان الوجودي بوصفه قدراً متكاملًا مكتملاً، وهي رؤية لا تتفق مع المعيشي الراهن لما انتهينا إليه من الذاتية والتفرد نتيجة اختزال الحاضر لعوامل عدة ينبغي تفهم خصائصها المركبة في إطارها السياسي (٢٠).

قد أفضى مسار الفكر الغربي إلى التفرد، وهذا في حد ذاته ليس سلبياً بشكل مطلق، فوفقاً إلى

جيمس جات الفردية إثر التعرف على تعددية الآخر نتيجة الانزياح الجغرافي الذي ترتب على حركات التحرر اللاحقة بالحريين العالميتين. فالمحشود النازحة من المستعمرات إلى العواصم المركزية نهبت الغرب بضرورة معاملةتها على قدم المساواة والاعتراف بحرياتها. والاعتراف بكل هذه المجموع يقلل من قيمة الفرد بوصفه فريدا، وينفي فردا قدره، مما يجرده من الصفة الزمنية الدنيوية التي تؤمن خصوصيته وفرادته، وهذا بدوره يناظر التخلي عن فكرة القيم العالية المطلقة. غدا الفرد وحيدا يواجه حاضرا فريدا، حاضرا زمنيا بلا مسمى، حاضرا لا يمتنع الذات خصوصيتها. كانت الذاتية المطلقة قد ذابت في العمومية بفضل الفلسفة الوجودية ولكنها امتدت في ما بعد البنيوية لتغدو هجوما على الذات أنصت إلى اختزال الحاضر، فينبغي تفهم الذاتية في هذا الإطار السياسي لا بتفسيرها بوصفها شكلا جديدا من الذاتية (٢١). وبينما لا يعول جيمس على ثقافة الصورة الكثير، أرى في انتشارها الأثر في انتهاء الزمن التساهلي واختزاله في حاضر منفصل يضاعف من «فردنة» الفرد إزاء اجتياح الشركات المدمجة العظمى ومراكز القوى الجديدة.

في تزامن العولمة وثقافة الصورة عبر شبكة الاتصالات المتشعبة هناك توزيع جديد للسلطة لافتقاد المركز، فالولايات المتحدة لم تعد المركز وإن احتفظت بموقع متميز على الساحة، فينبغي التمييز بين «أمريكا» و«الأمركة» بوصفها ممارسة خطابية تشترك أطراف عدة في إنتاجها. ومن ثم فالداخل النقديّة الرابضة في العقود الأخيرة ومنها ما بعد الحداثة - التي تواجه فلسفة الأنوار - وما بعد الكولونيالية - الخطاب المضاد للكولونيالية، - لم تعودا تصلحان للكشف عن عناصر السلطة الجديدة المسككة بزمam الأمور في مجتمعاتنا. هناك علاقة تكافل بين رجال الأعمال والجريمة المنظمة والساسة والسياسة الإعلامية وشبكة الاتصالات - منتجة ثقافة الصورة - بوجه عام، وحرب العراق الأخيرة (٢٠٠٣) خير مثال على ذلك، حيث طفت على السطح الشركات والهيئات

الرابضة المرموسة من ساسة متورطين في هذه الحرب، بالتعاون مع عناصر محلية.

والاستراتيجية النقصية التي حققها خطابا ما بعد الحداثة وما بعد الكولونيالية لم تعد صالحة هنا بل ربما تستخدم لدعم الوضع الحالي فالاتهامات المطلقة للغرب والفكر الغربي قد أفادت الحركات الأصولية في استمالة العامة نحو النزعات القومية المتشددة شمالا وجنوبا. وإن كان خطابا ما بعد الكولونيالية وما بعد الحداثة نشأ من موقع الأطراف، أو الموضع البراني «للأقلية» تبين لنا مؤخرا أن فاعليتهما أثرت في مواقع محدودة فاحتيايل النقدي والإبداعي لنقاد وكتاب المنفى الذي طمح للعالمية لم يتجز الشئ الوفير وظلت سياسة الترحال والتهجين والموقع البراني عاجزة عن تحرير الخطاب من السلطوية التي اختسرت المجتمعات. وقد تدارك إدوارد سعيد التغيرات على الساحة السياسية وعجز الأكاديميات عن الوفاء بحاجتها، فالاحتفاء بالتعددية في المؤسسات الأكاديمية لم يجد حفاوة لدى المواطن العادي في دول الأطراف لمعاناته من آثار التعددية التي تتمثل في الانقسامات العرقية والنزاعات القبلية. وفي ذلك دلالة على ابتعاد المؤسسات الأكاديمية ومناهجها عن التفعيل السياسي، ومن ثم فهي تفتقد مواقع للمقاومة، وينتهي سعيد إلى ضرورة ربط المعرفة بجغرافيا محددة وما يتبعها من المشكلات الخاصة بالقومية، والهوية والسرديّة المصاحبة (٢٢). يتبين لنا من مساعي سعيد أن اختياره للمنفى لم يكن تنزها عن فكرة الوطن، بل محاولة لإيجاد موضع يتيح له نقض الصور النمطية له، الصور التي تشييدها السلطات الداخلية والخارجية، فهو لا يقارب الوطن بوصفه ضحيته بل كمواطن يتطلع إلى التغيير. وفي انتشار ثقافة الصورة واختراقها للطبقات كافة ما ساعد على تمكين القوى المهيمنة في الداخل والخارج، وما دعم النماذج النمطية، فأضعف القدرة على الحوار أو تقبل الآخر. وفي هذا الصدد يؤكد لنا كاتبنا الإمبراطورية أن الثورة الحقيقية في هذه المرحلة لن تتحقق سوى بتحرير مصادر الإنتاج (٢٣)، ونضيف

إلى تلك المصادر، إنتاج المعرفة التي تتشكل راهنا، بشكل رئيسي، عبر ثقافة الصورة.

ثقافة الصورة وبنمائية الخائلي

أكدت ثقافة الصورة - بين ما أكدته - تشابه العلوم الطبيعية والإنسانية، وقد تحقق ذلك بالفعل في الصور الخائلية التي بينت إن الاختراع والإبداع ثقافي مشترك يتطلب تجاوز الحدود المعرفية لتغذو الدراسات المقارنة التي تجاوزت الحدود الإقليمية في العقود السابقة، أقرب إلى الدراسات البيئية راهنا. فالتمييز السابق بين الأجناس والأعراق والثقافات، واكمه تمييز بين فروع المعرفة، حيث أدرجت العلوم الطبيعية في منزلة أرفع من العلوم الإنسانية، للشكك في عائد الأخيرة المادي ومن ثم جدواها. ويتضح الآن تكامل بينهما لا تضادها، فالأخذ بموضوعية العلم ومن ثم ارتفاع منزلة العلماء عن غيرهم من الممارسين أفضى إلى العديد من الكوارث البشرية وسوء التشخيص للأعراض العضوية الناشئة عن العمى المعرفي، ومجاهل التوجه الثقافي الكامن في الخطاب العلمي وضرورة التعرف على الخلفية التاريخية لأي تنظير علمي.

ونفس القياس، للتعرف على النزعة التاريخية في عصر العولمة الرأسمالية التي تتجه نحو اختزال الحاضر ينبغي دراسة التوجهات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة دراسة علمية لتشخيص مصدر الأرق، فيصعب على البشر التوازم مع هذه الغرورة التي أودت بنا إلي ما يسميه جيمسن «بانتها» الصفة الزمنية الدنيوية». وقبل تشييد خطاب مضاد لهذه الظاهرة قد يقع في مذلة التقويم الأخلاقي ليدعم ثنائية «محور الشر» و«محور الصلاح» ينبغي علينا إيجاد بدائل نقدية تبتعد عن التنظير العلمي المجرد، أو الفكر الفلسفي المطلق. وإن كانت العولمة قد زادت المسألة تعقيدا لإطاحتها بمعايير القيم فيتطلع كاتبنا الإمبراطورية إلى توظيف النسيج السياسي العضوي بمحاولة ترجمة الخائلي إلى واقع يغدو الترجمة المادية لعملية الخلق. ويختلف تفسير تجري وهارادت «للخائلي» عن دولوز وجواتري ويعد تفسيرهما أول تعريف فلسفي للحاسوب والفضاء السبرني cyberspace الذي اعتق

الحاضر من الأزمنة. ويعتمد تعريفهما على تفسير برجنس Bergson، الذي يوظف الخائلي للتأكيد على الطاقة الخلاقة في الوجود، مؤكدا صعوبة اختزال الوجود في حقيقة واحدة مؤسسة على التماثل، لكونه في حالة مستمرة من الخلق لما هو غير مألوف. وفي مقابل نظرية دولوز وجواتري المأخوذة عن برجنس يرفض تجري وهارادت الاكتشاف بالقدرات الخلاقة الكامنة في الخائلي فهما يرغبان في تحقيق الوجود المادي لهذا الكيان وإعادة هيكلة المؤسسات التي تبني العالم. وبالنسبة لهما، فالمرور من الخائلي إلى المحتمل ثم الواقعي يمثل فعل الخلق الحقيقي، ويتحقق في العمل الحي، فالعمل يعد قاطرة الاحتمالات. والعمل وفقا إلى تعريف تجري وهارادت يتحقق بفعل القوى الاجتماعية المدعومة بالمعرفة والقادرة على فك أغلال الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للرأسمالية الجديدة، ففي العمل تكمن القدرة على الفعل وهي قدرة فردية وعالمية في آن. تتبع تلك القدرة من نشاط الفرد وفي محاولته تحقيق الخائلي تحقيقا ماديا يرتفع بروح الجماعة، وكان مفهوم العمل بوصفه قوى الفعل المشتركة هي القوى المحركة لتأسيس الجماعة، فالعلاقة بين الفرد والجماعة تبادلية، حيث تخلق جهود العمل الفردية مباني عامة جديدة، وما هو عام يكون متاحا للفرد. والرغبة في العمل تبتنها الخائلية الساعية إلى التحقيق، وإمكانية التحقق - تحقق الخائلي تتواجد في كل ما يخرج عن النظام(٢٤).

هتسة اللغة العربية لثقة مركزة العولمة

وفي هذا الصدد يضيف نبيل علي - العالم المعلوماتي المصري - إن الخائلي هو الفضاء الثالث الناتج عن تفاعل الآلي والإنساني، الذهني والجسمي، والمجهود الفرد والجماعي. ولأنه يتحدث من موقع الثقافة العربية، يرى أن العقل البشري ظل يحول المحسوس إلى مجرد - سواء في العلم أو الإبداع، وأن الألوان لتنمية القدرات الذهنية ليتجسد المجرد في المحسوس عبر العالم الخائلي، ومن ثم بإمكان الخائلي القيام بدور رئيس في الثقافة العربية. ويرجع تأخر

المجتمعات العربية إلى الإخفاق في تفعيل المعرفة لتفكك الحلقات العرفية، ولاتصال العلوم الطبيعية عن الإنسانية، كما ينصب الجهد في اقتناء المعرفة بمقاربة تعتمد عن العلمية لأسباب سياسية - تربوية، تخضع لرقابة الفكر المتشدد، مما يفضي إلى قصور في التنمية المعلوماتية التي تتأني بامتزاج المعرفة مع القرى المجتمعية. فالخائلي وفقا لنبييل على قد يساهم في «دمقرطة» الثقافة، أو قد يسبب فجوة ثقافية تفقد عالم الأطراف موقعها للتمثيل الثقافي على المستوى العالمي، ومن ثم التصدي إلى هيمنة الثقافة الأمريكية. فالحجوز المعلوماتي يضعف من قدرة المؤسسات العربية على الحوار، ويغيب الأفراد عن تنوع توجهاتهم، مما يفسد التواصل بين المجتمعات الأخرى(٢٥).

ومن هذا المنطلق يكون نبييل على قد تجنب الوقوع في ثنائية «المحلية» و«العولمة» التي تؤدي إلى الانفلاق الفكري، الذي يجمع إلى تأسيس العلاقات الاجتماعية والهوية الاجتماعية في أنماط ثابتة. يتطلب تحقيق الثقافة المحلية الإبتعاد عن النزعات القومية المتشددة، فالدعاري القومية قد تغيد في مرحلة الدفاع عن الوطن ضد القرى الحارجية الغازية، ولكنها قد تقزم بدور معكوس إزاء المواطنين بممارسة السلطة المطلقة. يخدم العمل الذي يقوم به الفرد للمشاركة مع الجماعة هو الممارسة الحقيقية لإيجاد بدائل للعولمة، فالعمل يوفر طاقة «التولد» تبعاً لنجري وهاروت، وهي تنشأ عن المحبة والرغبة، وتعمل على تهجين الطبيعي والصناعي، ومواجهة الرغبة بالنظام في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، حتي يكون هناك معنى للتواصل. والتحقق المادي عبر الواقعية الخائيلية يتولد عنه الطاقة الجمعية متكاملة القدرات(٢٦).

وبينما جاء تركيز جيمسن على إشكالية الزمنية، وذهب بوشموتو بأنه زمن الصورة الخائيلية، وتناول ودولوز ونجري وهاروت الخائلي، انصب اهتمام على إشكالية اللغة. وإن كان ليو سبيتزر بدراسته المقارنة للسانيات قد بين التفاعل والتداخل بين اللغات لي طرح

مع أويرباخ منظورا عالميا لمقاربة اللغة والأدب، يمثل نبييل على النموذج المعاصر للعالم الذي تجاوز الحدود بين العلوم الهندسية واللسانيات، والعلوم الطبيعية والإنسانية، لي طرح منظورا فلسفيا جديدا لمقاربة الثقافة عبر اللغة. ويقارب نبييل على اللغة بوصفها أداة من أدوات الرمز تقيم مستوى جديدا من التواصل بين الإنسان والآلة، وهو بذلك قد رصد الظاهرة الأساسية التي بوسعها تهينة العقل العربي في عصر المعلومات للمشاركة في الصياغة الجديدة للعالم. ومثل طرح نبييل على نموذجاً للعمل الخلاق لإيجاد بدائل لعولمة اللغة المركزية السائدة في شبكة الاتصالات، فقد توصل بالتجربة العلمية إلى أن اللغة العربية تنتمي إلى الفئات العليا وتمكن من معالجتها آلياً بواسطة الحاسوب بلغة الرياضيات الحديثة.

لتأهيلها للعالمية(٢٧). تلك المقاربة قد تجاوزت النظرة الضيقة للمناهج التقليدية للفقهاء والتعويين الذين ضاعفوا في تهيمش العربية، حيث ترتب على أبحاث نبييل على تحويل الخطاب اللغوي الراهن من منظور التخصص الضيق ليدور نهجا علميا يمكن تطبيقه في الفروع المعرفة كافة ويرد أمثلة على ذلك في علاقة الخط العربي بالفنون التشكيلية وهندسة المعمار، بل ساهمت أبحاثه في تطوير هندسة اللغة مما يعد إسهاما في تطوير تكنولوجيا المعلومات على الصعيد العالمي. على ضوء تلك الطروحات المؤسسة على المتغيرات التاريخية والثقافية تتلخص مدخلا جديدا للمثقف في المجتمع العربي، بعدما تلاشت الفواصل بين العلوم الإنسانية والطبيعية، بين المعرفة والخيال، بين الشمال والجنوب، مدخلا قد يعمل على رأب الصدع الفكري المتفاقم. ففي مجال الفلسفة لم يتوأم الفكر الفلسفي العربي بعد مع تلك المتغيرات، والفلسفة هي الدعامة المنهجية لمقاربة العلوم كافة، والتجديد الفلسفي يرتهن بتجديد الخطاب اللغوي الذي مازال ينحو إلى التجريد. وفي تجديد الخطاب اللغوي العربي سوف تتكشف لنا العلاقة المتصلة بين المجازي والحرفي في اللغة، فالجهاز لا يقتصر على لغة الإبداع، ولغة العلوم لا تتسم بالشفاقية المطلقة كما كان الزعم فيما مضى،

العمل تفعيل للقدرات، فالتنقل بين المعرفة والإبداع، والتنظير والممارسة قد يتبع أفاقاً جديدة لممارسة الحرية والخروج من الجمود الفكري، فتفتح مسارات نحو التمثيل العالمي للفكر والإبداع العربي في عالم معولم.

فهناك ترابط في منظومة الثقافة ينبغي الوعي به لتفسير الخطاب اللغوي. يتحقق هذا العمل بالجهد المشترك بين الفرد (العامل أو المثقف) والجماعة، وهو التحول من الخائلي إلى الواقع المادي، أو من التنظير المجرد إلى استخلاص النظرية عبر الممارسة، وفي هذا

الهوامش

- (١) Michael Hardt & Antonio Negri, *Empire*, Cambridge: Harvard UP, 2000: 137 - 143.
- (٢) Michael Hardt & Antonio Negri, *Empire*, 146-150.
- (٣) "Making Difference: Homi Bhabha on the legacy of the culture wars: Writing the eighties", *Art Forum* (٣) Thomas Friedman, *New York Times* (16 February 2003), as in (April 2003): 2.
- (٤) "Making Difference" Homi Bhabha on the legacy of the culture wars", 3.
- (٥) Etienne Balibar, "Rights of Man" and "Rights of the Citizen": The Modern Dialectic of Equality and Freedom, *Masses, Classes, Ideas: Studies on Politics and Philosophy before and after Marx*. New York: Routledge, 1994: 56.
- (٦) "Making difference", 5.
- (٧) Arif Dirlik, "the Global in the Local" *Global Local*, 1996: 39.
- (٨) Arjun Appadurai, "Grassroots Globalisation and the Research Imagination?", *Public Culture*, 121 (2000): 1- 19.
- (٩) Sheldon Pollock, "Cosmopolitanism and Vernacular in History", *Public Culture* 123 (2000): 591 - 625.
- (١٠) Erich Auerbach, *Mimesis: The Representation of Reality in Western Literature*, trans. Willard R. Trask, (١٠) NJ: Princeton, 1953.
- (١١) Emi Apter, "Translatio: The Invention of Comparative Literature, Istanbul, 1933.", *Critical Inquiry* 29 (١١) (Winter 2003): 253-81.
- (١٢) انظر كتابات الناقد المغربي عبد الكبير خطيب، والنقاد اللبنانيين شربل داغر واسعد عرابي على سبيل المثال لا الحصر.
- (١٣) راجع - على سبيل المثال - التوجه الروائي للتجريد لدى الفنان الألماني كاندنسكي وأستاذ الجمالية التونسي موليم العريس.
- (١٤) راجع الخلاف حول تفسير الانحياز الحدائي للتجريد في كتابات كلمنت جرينبرج Clement Greenberg وروزنبرج Rosenberg ناهيك عن تعدد الظروف النقدية للتجريد في مرحلة ما بعد النبوية.
- (١٥) Franco Moretti, "Conjectures on World Literature", *New Left Review* 1 (Jan-Feb): 2000: 68-88.
- (١٦) David Harvey, *The Condition of Postmodernity: An Enquiry into the Origins of Cultural Change* Oxford: (١٦) Blackwell, 1989, 305-06.
- (١٧) Mitsuhiro Yoshimoto, "Real Virtuality", *Global Local: Cultural Production and the Transnational Imaginary*. Eds. R. Wilson & W. Rissarayohe, Duke University Press, 1996: 107-18.
- (١٨) Yoshimoto "Real Virtuality", 112.
- (١٩) Yoshimoto, "Real Virtuality", 116.
- (٢٠) Fredric Jameson, "The End of Temporality", *Critical Inquiry* 29 (Summer): 2003: 702-09.
- (٢١) Jameson, "The End of Temporality", 709-10.
- (٢٢) Edward Said, "Globalizing Literary Study", *PMLA* 1161 (January): 67-8.
- (٢٣) Negri & Hardt, *Empire*, 380.
- (٢٤) Negri & Hardt, *Empire*, 357-59.
- (٢٥) نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية مستقبل الخطاب الثقافي العربي. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ٢٠٠١.
- (٢٦) Negri & Hardt, *Empire*, 388-89.
- (٢٧) عرض لذلك المشروع منذ كتابه العرب وعصر المعلومات، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، رقم ١٩٩٤، ١٩٨٤، ٣٤٧ - ٤٣٩.

عوامل تراجع الدور المصري في الاستراتيجية الأمريكية

د. أحمد ثابت (*)

الولايات المتحدة إلي حد جعلها علاقة استراتيجية تكاد تشكل معظم محاور التحرك العربي والإقليمي والدولي، فإنها لم تهتم كثيراً بطبيعة التركيب المعقد للمجتمع الأمريكي ولعملية صناعة السياسة والقرار في مؤسساته السياسية. وكان الحكم المصري أسس قاعدة شرعيته السياسية منذ انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣ حتى الآن علي ثلاثة مصادر اعتقد أنها كفيلة بتنمية موارد البلاد والخروج من أزمتها المالية والاقتصادية، وهذه المصادر هي: حاجة مصر لنظم تسليح متطورة وبناء عملية للسلام الإقليمي بعد تسوية الصراع العربي-الصهيوني وضرورة جذب استثمارات غربية كبيرة للتعمير والتنمية. وبما لفت النظر أن الحكم المصري اعتقد أن مثل هذه المصادر يمكن أن تتحقق عبر علاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة بوجه أنها الوحدة القادرة علي ممارسة الضغط علي إسرائيل وعلي مساندة مصر بالمعونات والمساعدات وضخ الاستثمارات، وظن الحكم المصري أيضاً أن مصر يمكن أن تنافس إسرائيل في مجال الوصول بعلاقتها مع واشنطن إلي مستوى التحالف الاستراتيجي القائم بين إسرائيل والولايات المتحدة،

فوجئت دوائر صنع السياسة والقرار في الولايات المتحدة بالانهيار المفاجيء للاتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الشرقية مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، إذ لم تكن هناك استراتيجية محددة للتعامل مع هذا الموقف العالمي العاصف، وكانت هناك أفكار عامة غير متناسقة زاد من عدم تناسقها طبيعة المجتمع الأمريكي كمجتمع جماعات مصالح أو لوبيات عادة ما تظهر في تصرفاته وفي سياسة حكومته الخارجية التي لا شك تحمّد هذا المجتمع المركب الذي لا يجب التعامل معه ومعها بنفس البساطة التي ينظر بها إلي دول أخرى. فقد كانت تتجاوز وتتعايش وتتصارع المصالح الاستعمارية الإمبريالية مع المصالح التجارية الاقتصادية مع القيم الأمريكية حول الديمقراطية الليبرالية وديمقراطية السوق والحريات وما قد تملّي الظروف في حالات معينة إلي حد التدخل لمساندة نظم حليفة أو جماعات منادية بالديمقراطية الغربية أو جماعات أو أقاليم تواجه الاضطهاد السياسي أو العرقي أو الديني. ويمكن القول أن مصر الرسمية في عهدي السادات ومبارك ورغم أنها سعت إلي توثيق العلاقة مع

(*) أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، مدير مركز ابن رشد للتنمية

من خلال أداؤه أدوار إقليمية لتسويق السلام برعاية أمريكية والتعاون العسكري والاقتصادي مع وهم إمكان التحرك والأداء باستقلالية في إطار العلاقة الاستراتيجية هذه.

لكن أبة علاقة بين قوة عظمى مثل الولايات المتحدة وقوة متوسطة مثل مصر تكتنفها تعقيدات عديدة من حيث أنها ليست في غالب الأحوال علاقة متكافئة بل يغلب عليها التبعية من جانب الطرف الأضعف والهيمنة من قبل الطرف الأقوى، مع الأخذ في الاعتبار أن الولايات المتحدة لا تقبل في معظم الأحوال أن تتأسس علاقتها حتى مع دول كبرى حليفة مثل بريطانيا أو فرنسا أو ألمانيا أو اليابان على أساس الشراكة أو الندية أو العمل متعدد الأطراف على المستوى الدولي، بل على أساس الهيمنة والقيادة المنفردة. ويمكن القول أن هناك اتجاهين رئيسيين يتصارعان السياسة الأمريكية تجاه الحلفاء والمنظمات الدولية والعالم: يذهب الاتجاه الأول الذي يؤمن بالليبرالية في العلاقات الدولية - بالمعايير الأمريكية المحافظة بالطبع - ويركز على أن تكون لأمريكا القيادة والتوجيه ولكن في إطار العمل والتدخل متعدد الأطراف على أساس أن الولايات المتحدة في حروبها الدولية وتدخلاتها وسياساتها الخارجية ينبغي أن تبحث عن أطراف دوليين للاضطلاع بهذه المهام ليس فقط في مجال شن الحرب والتدخل ولكن أيضا في إدارة وتحمل تكاليف إعادة البناء وحفظ الاستقرار والأمن وكان تطبيق ذلك في حالتي أفغانستان والعراق، لأن واشنطن لا تستطيع أن تضطلع بذلك منفردة، ولا يمكن أن يكون هناك مشاركة في التكاليف من دون مشاركة في عملية صنع القرار^(١). يؤمن الاتجاه الآخر وخصوصا مع نهاية الحرب الباردة بأن على أمريكا ألا تتعامل بمنطق الشراكة والندية مع الآخرين وخصوصا الحلفاء الأوروبيين بل بانتهاز فرصة انهيار القوة العظمى المنافسة وهي الاتحاد السوفيتي لفرض السلام الأمريكي والعمل الانفرادي وليس متعدد الأطراف واستخدام القوة إذا لزم الأمر ليس فقط للتخلص من نظم تحكم "دولا

مارقة" بحسب التعبير الأمريكي ولكن لتغيير النظم السياسية والثقافية والتعليمية والاقتصادية حتى في داخل بلاد تحكمها نظم موالية مثل النظام المصري لكي تتكيف مع الحارطة العالمية الجديدة التي تقودها أمريكا، وهذه هي الرؤية التي تغلبت منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة وأفضت إلى ضرب أفغانستان والعراق ومحاولة فرض التصور اليمني المحافظ الجديد حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعليم وآليات السوق.

محددات العلاقة

سيطر اليمين الرأسمالي التقليدي على عملية صناعة القرار في واشنطن منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي ولكن ومع مجيء إدارة ريجان بدأ زحف اليمين المحافظ إلى دوائر النفوذ السياسي والإعلامي والمالي منذ بداية الثمانينيات، والذي يؤمن بأن القرن الواحد والعشرين ينبغي أن يكون قرنا أمريكا خالصا لفرض "السلام الأمريكي" والديمقراطية الإمبريالية أي فرض الديمقراطية بالمعايير الأمريكية سواء باستعمال القوة العسكرية أو بتغيير النظم السياسية والتعليمية والثقافية من الداخل. كما توجد علاقة وثيقة بين هذا اليمين المحافظ الجديد واليمين المسيحي الذي جاء من صفوف الطائفة المعمدانية التي تمثل بين ٤٠ إلى ٥٠ مليون أمريكي يؤمنون بالبروتستانتية الانجليكانية التي رغم أنها تتفق مع الرؤية الأسطورية التوراتية الصهيونية في ضرورة عودة كل يهود العالم وخصوصا يهود كندا والولايات المتحدة إلى "أرض الميعاد" في فلسطين وبنائها الهيكل الثالث هناك، إلا أنها تؤمن بأن عودة المسيح المخلص كقيلة بعودة ملايين اليهود إلى المسيحية، فاليمين المحافظ والمتطرفون المسيحيون يعتقدون أنه مع المجيء الثاني للمسيح سوف يكون على اليهود إما أن يتحولوا للمسيحية أو يعانون القتل^(٢).

وقد شكّل هذا التطور أحد المحددات الهامة للعلاقة الأمريكية مع العالم عموما ومع الوطن العربي والشرق الأوسط ومصر خصوصا، ففي حين كانت الاستراتيجية الأمريكية، مع تغير توجهات النظام

المصري من المسار إلى اليمين بمهجة تبني سياسة تحالف تابع للولايات المتحدة وعقد صلح منفرد مع إسرائيل بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، تعتمد في استراتيجيتها تجاه المنطقة علي "أصدقاء استراتيجيين" مثل مصر والسعودية في مجال تسويق التسوية السلمية للصراع العربي- الصهيوني، نلاحظ أن اليمين المحافظ الحاكم استغل هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ علي برجى التجارة ووزارة الدفاع في نيويورك وواشنطن من أجل التركيز علي محاربة ما يسمى الإرهاب العالمي وانتشار أسلحة الدمار الشامل ومطاردة وتآديب نظم سياسية تحكم دولا سماها "الدول المارقة" مثل ليبيا وسوريا والعراق والسودان وإيران وكوريا الشمالية ثم سميت "محور الشر" وخصوصا العراق وإيران وكوريا الشمالية. وكل هذه الدول تعرضت لعقوبات أمريكية قاسية لأنها تقف عتبة أمام تنفيذ النزعة الإمبراطورية الأمريكية الجديدة.

والواقع أن كلا من المحافظين التقليديين والمحافظين الجدد التشددن يتحدان في موضوع واحد وهو ضمان هيمنة الولايات المتحدة علي العالم وليس فقط القضاء علي الإرهاب. ويعبر كاتب أمريكي عن تداعيات هذا الترجع بقوله "ولذلك فإن اللغة التي تستخدمها الإدارة الأمريكية اليوم هي لغة الأمر، والواقع أن القادة المحتكين لا يستعملون هذه اللغة إذا ما أرادوا أن يسيطروا في أية حالة حتى في حالة الحرب، ذلك أن رؤساء أمريكا السابقين استطاعوا الحصول علي اتفاق دول كثيرة معهم عبر إبراز الجانب المضاد أو المخالف لهم" (٣). ومن المعروف أن اليمين الجديد المحافظ يحتفظ بروابط تحالف وثيق مع اليمين الليكودي الصهيوني واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة.

ومن هنا لم يعد اليمين المحافظ يعتبر صراعا حادا ومتمتدا مثل الصراع العربي-الصهيوني هاهرة تهدد الاستراتيجية والمصالح الأمريكية في المنطقة ولم يعد يعتبر دور "صديق" مثل الحكم المصري أساسيا في مجال التسوية السلمية لهذا الصراع. وقد عبرت

مستشارة الأمن القومي الأمريكي وأحد رموز هذا اليمين المحافظ عن ذلك بقولها في نوفمبر ٢٠٠٣ أن الصراع العربي-الإسرائيلي لا يعتبر الصراع الوحيد في المنطقة وأن النظم العربية الحاكمة تستغله لتعريق عمليات الإصلاح الديمقراطي في بلادها (٤). ومن جانب آخر يزعم رموز هذا اليمين المحافظ أن مصر والسعودية تحاولان دفع واشنطن إلى الاعتقاد بأن استمرار المواجهة الفلسطينية-الإسرائيلية يمكن أن يفضي إلى إضعاف المكانة الاستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة عبر التهديد بإثارة غضب الشارع العربي وتكرار العمليات الاستشهادية. لكن هذا الشارع يعتبره هذا اليمين المحافظ "شيئا أسطوريا" كما يعتبرها عمليات "انتحارية". ويحذر من أن الاستجابة لمحاولات هؤلاء معناها وضع واشنطن في موضع الدفاع. هذا فضلا عما يراه هذا اليمين من أن استمرار المواجهة الفلسطينية - الإسرائيلية ثبت أنها "لم تؤد إلي تهديد حكم مبارك أو تهديد شرعية الأسرة السعودية المالكة، بل العكس هو ما حدث، فقد تعود حسني مبارك والأسرة السعودية الحاكمة علي تشجيع غضب الجمهور علي الولايات المتحدة لحماية ودعم نظامهما السلطوي والإبحاء بأنهما وشعبيهما شيء واحد، وتلك مجرد حيلة معقدة تعطي الانطباع بأن مبارك الذي يقضي وقته في منتجعات سينا، الفاخرة والأسرة المالكة السعودية التي ترفل في النفط، يعيشان حياة غير معتادة. ولكن المصريين والسعوديين يستحقون الشاء، فالأمر يتطلب مهارة ومراوغة سياسية لإدارة دكتاتوريات فعالة تستطيع مع ذلك انتزاع المساندة الأمريكية عبر إظهار هشاشة النظم (بسبب سكوت واشنطن عن الإسراع بتسوية الصراع). كما يمكن للثورة الإيرانية أن تساعد في هذا الصدد كشيخ بخيتنا وشجعهم هم (...) وبالعكس ما يراه الرئيس مبارك من أنهم (أي الاستشهاديين) يعرضون حياتهم للموت للإحباط الاقتصادي، ولو كان هذا الأمر صحيحا لامتألت شوارع القاهرة بالمتظاهرين خصوصا أن الفلسطينيين أفضل حالا من غالبية سكان القاهرة" (٦).

مصر أو جهود لحل مشكلات إقليمية، وفيما مضى اتبعت دول عربية أخرى خطى مصر في التوجه إلى الاتحاد السوفيتي للحصول على الأسلحة وفي تأمين المصالح الأجنبية وفي برامج الإصلاح الزراعي، وكذلك في إقامة مؤسسات ديمقراطية وغير ذلك من مجالات. فعلى سبيل المثال سعت مصر في فبراير ١٩٩٨ لإقناع العراق بحل وسط فيما يتصل بالتفتيش على أسلحة الدمار الشامل حتى يتجنب خطر هجمات عسكرية أمريكية.

يضاف إلى ذلك حرص الولايات المتحدة على علاقة جيدة مع مصر باعتبار ضرورة الحفاظ على صوت مصر المعتدل في المحافل العربية وفي بعض الأحيان للاعتماد على مصر في إقناع دول عربية أقل اعتدالا بضرورة اتخاذ حلول وسط مع واشنطن، فالرئيس المصري مبارك عادة ما يقوم بتقديم مقترحات للتوسط في المفاوضات بين السوريين واللبنانيين والإسرائيليين والأردنيين والأمريكيين والفلسطينيين. هناك مصلحة ثالثة هي ضرورة الإبقاء على معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، وتشتمل المصلحة الرابعة في المحافظة على علاقات القاهرة وواشنطن في ميدان التعاون العسكري لمواجهة التهديدات أو الاعتداءات على أصدقاء واشنطن في المنطقة وهو ما ظهر في عام ١٩٩١ من تعاون عسكري في إطار "حرب تحرير الكويت" من الاحتلال العراقي، كما ساهم التعاون بين القوات المسلحة للبلدين في التدريبات والمناورات المشتركة التي تحمل اسم "النجم الساطع" طوال عقد الثمانينيات في التجهيزات التي تمت عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١ لـ "الدفاع" الأمريكي عن شبه الجزيرة العربية، واستمرت المناورات والتدريبات المشتركة بعد ذلك وكان أبرزها في أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠١، كذلك تشير الوثائق الأمريكية إلى ما تسميه دور مصر الهام في الحرب الأمريكية على أفغانستان في أكتوبر ٢٠٠١ والعراق في العشرين من مارس ٢٠٠٣ والتنسيق الأمني وتبادل المعلومات وتسليم من ينسب إليهم اتهام في مجال مكافحة الإرهاب والإرهاب الدولي(٨).

ويمكن القول أن اليمين المحافظ المسيطر على البيت الأبيض ووزارة الدفاع (البيتاجون) و مجلس الأمن القومي والكونجرس يسعى إلى الاستغناء عن دور مصر الرسمية في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وخصوصا في مجال التسوية السلمية للصراع الإسرائيلي - العربي. بل يذهب إلى حد انتقاد توجهات الإدارات السابقة في هذا الصدد بزعم أن واشنطن تصامحت أكثر من اللازم عندما أحست بأنها "مدينة" لدور مصر في حفز "عملية السلام" وأنه أن الأوان لإعادة النظر في ذلك الأمر. ويرى رواد هذا اليمين المحافظ أن مصر تعوق جهود واشنطن لبناء كتلة استراتيجية موالية للغرب ودمج إسرائيل فيها، فقد عارضت مصر عام ١٩٩٥ إنشاء تحالف إسرائيلي-تركي-أردني وشكلت بديلا عنه يضمها هي وسوريا واليونان لعزل تركيا والأردن، ويزعم هؤلاء أن ذلك الأمر تسبب في إضعاف علاقة الأردن مع السعودية وتشكيل تحالف استراتيجي بين مصر وسوريا لمواجهة اتفاقية "السلام" بين الأردن وإسرائيل، إلى جانب مخاطر دعم مصر للفلسطينيين(٧)، ويوجه رواد اليمين المحافظ النقد للصحافة المصرية بزعم أنها تفذي معاداة السامية ضد إسرائيل.

المصالح الأمريكية في مصر

رغم آراء اليمين المحافظ سالفة الذكر، فإن الإدارة الأمريكية لا تريد فيما يبدو أن تصل العلاقة مع الحكم المصري إلى حد القطيعة أو العداوة، بل تحرص فيما يبدو على استمرار المعونة الأمريكية لمصر الرسمية على الأقل لضمان التزامها بالصلح المنفرد أو "معاهدة السلام" مع إسرائيل وعدم استثارة معارضتها لسياسات واشنطن ومخططاتها تجاه الشرق الأوسط والوطن العربي. إذ تشير وثائق ومخاطبات رسمية أمريكية بين كل من وزارة الخارجية والكونجرس - في مجال تبرير استمرار المعونة الأمريكية لمصر الرسمية - إلى مصالح أمريكية محددة في مصر منها أهمية المحافظة على علاقة جيدة من أجل الاستفادة من الدور القيادي المصري في الوطن العربي، ففي غالب الأحوال تتطلع الدول العربية الأخرى إلى مبادرات من

المنفرد باعتبار أكتوبر هي آخر الحروب بين مصر والكيان الصهيوني والتزامه بعدم تهديد أمن إسرائيل مجدداً.

وبعد توقيع معاهدة الصلح المنفرد بين السادات وإسرائيل مضت واشنطن في توثيق العلاقة مع مصر الرسمية في مجالات أخرى خارج ما يتعلق بإسرائيل. وتقول المصادر الأمريكية الرسمية أن واشنطن صارت تقدم المساعدات الخارجية لمصر وتتعاون معها في مجال التنمية الاقتصادية وقد الجيش المصري بالمعدات والتكنولوجيا العسكرية، كما تشارك مصر الرسمية في تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة، كما ضمت مصر إلى قائمة مستشاريها وأصدقائها الموثوق فيهم في شئون الشرق الأوسط (٩).

وتذكر هذه المصادر أنه علي الرغم من تشجيع واشنطن استقلال الأقاليم المستعمرة، فإنها رفضت أن تقوم مصر أو أية دول مستقلة حديثاً علي خلق الاضطراب أو مساعدة "قوة مسلحة" في المستعمرات الأوروبية المتبقية بعد الحرب العالمية الثانية في إفريقيا والشرق الأوسط وخصوصاً دعم مصر لحرب التحرير الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي بين ١٩٥٤ و ١٩٦٢ (١٠).

وبالنسبة لدور الكونجرس الأمريكي في العلاقة المصرية - الأمريكية فإنه كان في الماضي يعالج المعونات لمصر في إطار الموافقة علي برامج المساعدات الخارجية أو تشريعات التخصيص. وعادة ما يتضمن التخصيص السنوي للمساعدات التأكيد علي أن مصر ينبغي أن تدفع بالإصلاحات الاقتصادية (أي بيع القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي وخفض الدعم علي السلع الأساسية وتقليص النفقات والاستثمارات العامة وتخلي الدولة عن سياسة تشجيع المخرجين الجدد إلي سوق العمل والمتعطلين... الخ) خطوات إضافية كل عام. كما انتقد كثير من أعضاء الكونجرس قرار مصر الرسمية بسحب السفير المصري من إسرائيل بعد وقوع انتفاضة الاستقلال أي في نوفمبر ٢٠٠٠ احتجاجاً علي العدوان الإسرائيلي الوحشي علي الشعب الفلسطيني

تحولت العلاقة المصرية الأمريكية من العداءة إلي الصداقة بعد أن عبر الرئيس السابق أنور السادات خلال رسائل سرية لواشنطن ثاني أيام حرب أكتوبر ١٩٧٣ عن عدم رغبته في توسيع مدى القتال والتوقف عند حدود معينة من سينا، لا تتجاوز المرات ثم المضي في مفاوضات تسوية مع إسرائيل برعاية كاملة من قبل واشنطن، بعد أن قام بخلق التوتر مع الاتحاد السوفيتي وتحسين العلاقات مع الدول العربية المحافظة والمالية لواشنطن وعلي رأسها السعودية وإيران الشاه وقياسه بطرد الخبراء العسكريين السوفييت من مصر، وفتح قنوات اتصال سرية مع واشنطن، منذ بداية توليه الحكم في أكتوبر ١٩٧٠ بعد رحيل جمال عبد الناصر. عبر عن خلالها عن عدم رغبته في شن الحرب علي إسرائيل لاسترداد سينا، وبقية الأراضي العربية المحتلة وليؤكد أنه أفعل قاما عن خط الرئيس جمال عبد الناصر في التحرير الكامل للأراضي المصرية والعربية التي احتلتها إسرائيل إثر عدوانها في الخامس من يونيو ١٩٦٧، وكذلك لتطمين واشنطن أساساً أنه يعمل بجدية من أجل التخلص من "تركة" عبد الناصر حول التحول الاشتراكي والتنمية المستقلة والوحدة العربية والتحرر الوطني ومقاومة الإمبريالية الأمريكية والصهيونية. والواقع أن واشنطن لم تتأكد من توجهات السادات الجديدة ولم تبدأ التدخل المكثف للتصوية بين مصر وإسرائيل إلا بعد أن تمكنت إسرائيل إبان الحرب وبفضل الجسر الجوي التسليحي الأمريكي الضخم من توسيع الثغرة والعبور المضاد إلي الجبهة الغربية من قناة السويس واحتلال مدينة السويس وحصار الجيش الثالث ومن عدم رغبة السادات في القضاء علي الثغرة وتطوير الهجوم حتى آخر حدود سينا، رغم معارضة رئيس أركان القوات المسلحة الفريق سعد الدين الشاذلي ورغم تدفق الجسر الجوي السوفيتي علي مصر. ومن هنا تدخلت واشنطن في مفاوضات فك الحصار الإسرائيلي للجيش الثالث الميداني ثم مباحثات فض الاشتباك عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ وكذلك بعد التأكد من جدية قرار السادات

بل وطالب بعض أعضاء الكونجرس بوقف المساعدة العسكرية الأمريكية لمصر (١١).

المصالح المتعارضة والتوتر المتولد

حدثت تطورات عديدة أسهمت في توتر العلاقة المصرية الرسمية مع واشنطن ولكن كلتا الحكومتين حرصت دائما علي عدم وصول التوتر إلي حد الخلاف العلني أو إلي مستوى الأزمة في العلاقات بينهما. وكان من بين الأحداث التي سببت التوتر حادث سقوط الطائرة المصرية في المحيط الأطلسي في ٢١/١٠/١٩٩٩ بعد إقلاعها بوقت قصير من مطار نيويورك ووفاء جميع الركاب وطاقم الطائرة. فقد اتفقت تحقيقات كل من الهيئة القومية لسلامة النقل الأمريكية ومكتب التحقيقات الفيدرالي إف بي آي علي تمعد إقدام مساعد الطيار البطوطي علي الانتحار، بينما رفضت مصر هذا التفسير وذكرت أن السبب هو عطل ميكانيكي أصاب الطائرة أثناء مرورها فوق مياه المحيط الأطلسي.

ومن ناحية أخرى، اعترض الكونجرس الأمريكي علي إنشاء منطقة تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة وعلي الاتفاقيات التي تمت بين البلدين في مجال تطوير العلاقة الاقتصادية، لإصراره علي دخول إسرائيل طرفا في منطقة التجارة الحرة بالذات من خلال إقامة مناطق صناعية حرة بين مصر وإسرائيل كشرط لتسريع الاتفاقية. وقد رفضت القاهرة هذا الشرط. ومن المعروف أن موافقة الأردن علي إنشاء مناطق صناعية حرة مع إسرائيل جعلت الكونجرس يوافق علي تأسيس منطقة تجارة حرة بين عمان وواشنطن (١٢).

كما سبق القول أبرمت القاهرة وواشنطن عددا من الاتفاقيات الثنائية كأساس للعلاقة الاقتصادية بينهما ومنها اتفاقية منع الازدواج الضريبي عام ١٩٨٠ واتفاق ضمان وحماية الاستثمارات في ١٩٧٥، ومبادرة مبارك-آل جور عام ١٩٩٤ للتعاون التكنولوجي. وترتكز هذه الاتفاقيات علي عدة أطر مؤسسية هي (١٣):

١- الإطار الحكومي: ويقفله اللجنة المشتركة للنمو

والتنمية الاقتصادية بغرض استمرار الحوار بين الطرفين وخصوصا حول موضوع السياسات الاقتصادية. وهناك لجان فرعية لهذه اللجنة هي: لجنة العلوم والتكنولوجيا ولجنة التنمية المستدامة والبيئة ولجنة التعليم وتنمية الموارد البشرية، ولجنة السياسات الاقتصادية والتجارة والتسويق الخارجي. ويشرف الإطار الحكومي علي عدة برامج عبر هذه اللجان، ومن البرامج الهامة ما يلي:

أ- برنامج الإصلاح القطاعي وتتولي الإشراف عليه اللجنة الفرعية للسياسات الاقتصادية والتجارة والاستثمار، وتعمل في ميادين عديدة مثل القطاع المالي والمصرفي والتجارة الخارجية وفتح الأسواق الأمريكية أمام المنتجات المصرية. ويعنى هذا البرنامج بخلق مناخ إيجابي لحفز المستثمرين الأمريكيين للقدوم إلي مصر، وكذلك تدريب وإعداد الكوادر المصرية في الولايات المتحدة من أجل تنمية كفاءة النظم والمؤسسات المصرية، تبلغ تكلفة البرنامج ١٢ بليون دولار تم تخصيص ٢٨٠ مليونا منها بداية من ١٩٩٢ ب- برنامج مراكز تصنيع التكنولوجيا: تقوم عليه اللجنة الفرعية للتكنولوجيا من أجل إنشاء هذه المراكز التي تعنى بمساعدة رجال الأعمال خاصة المصدرين للحصول علي التكنولوجيا المتقدمة المناسبة للبيئة المصرية، بما يؤدي إلي دعم العلاقات بين القطاع الخاص المصري ومنتجي الخدمات التقنية الأمريكية، كما يقوم البرنامج بدعم الصناعات الصغيرة في مصر لتحسين جودة منتجاتها وتقوية قدرتها علي المنافسة.

٢- الإطار غير الحكومي: كان يتمثل في مجلس الأعمال المصري - الأمريكي الذي تحول إلي المجلس الرئاسي المصري - الأمريكي ويتكون من ٣٠ من رجال أعمال من البلدين بواقع النصف لكل طرف، ويضم المسئولين التنفيذيين في شركات القطاع الخاص. ويهتم بتهيئة مناخ الاستثمار وزيادة حجم الأعمال بين الجانبين خصوصا في مجال نقل التكنولوجيا والترتيب بالمستثمرين الأمريكيين.

ولعب هذا المجلس دورا سياسيا واقتصاديا مؤثرا للغاية عندما كان السيد جمال مبارك نجل رئيس

الجمهورية المصري الناطق بلسان الجانب المصري فيه، فهذا المجلس يحتفظ بعلاقة وثيقة مع غرفة التجارة المصرية - الأمريكية بالقاهرة ويتشكل الاثنان من أعضاء مشتركين بينهما ولا يزال الاثنان يشكلان ما يمكن اعتباره "المركز أو المحور أو المطبخ الفعلي" في مجال تخطيط وصناعة العلاقات بين البلدين. حيث لعب الاثنان الدور الرئيسي في الضغط من أجل تعديل قوانين وتشريعات اقتصادية ومالية ونقدية وتجارية عديدة من أجل حفز الاستثمارات الأمريكية في مصر وتخفيض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي وخصخصة بنوك القطاع العام. ويعقد كل من المجلس والغرفة اجتماعات منتظمة ودورية بشكل مباشر مع رئيس الوزراء ووزراء المجموعة الاقتصادية لهذا الغرض (١٤). ولكن دور المجلس الرئاسي المصري - الأمريكي ضعف مع خروج جمال مبارك منه. حيث تولي جمال مبارك تقديم نفس المقترحات عبر رئاسته لأمانة السياسات التي استحدثت في الحزب الوطني الحاكم خصيصا لكي يتولي جمال رئاستها، إضافة إلي مقترحات سياسية أخرى مثل إلغاء محاكم أمن الدولة العليا مع الإبقاء على محاكم أمن الدولة العليا طوارئ، التي لا يجوز الطعن على أحكامها، وتشكيل مجلس رسمي لحقوق الإنسان وإلغاء عقوبة الأشغال الشاقة (١٥).

أدت الخلافات بين البلدين إلي تحول التوتر إلي أزمة ممتدة وإن كانت صامتة أسهمت فيها عدة أزمنة فرعية مثل أزمنة التنسيق والثقة وبناء القيم المشتركة ظهرت تدريجيا منذ منتصف الثمانينيات، والحاصل أن عناصر من هذه الأزمنة الثلاث الفرعية عملت علي تجميد الحوار الاستراتيجي بين القاهرة وواشنطن في فبراير ١٩٩٨، وكان هذا الحوار تم في إطار الخلاف بين البلدين بخصوص السلوك واجب الاتباع تجاه "الدول المتقدمة" بالمعيار الأمريكي مثل ليبيا والسودان والعراق، ففي حين حاولت مصر الرسمية التوفيق بين مصالحها العربية وبين السياسة الأمريكية، ركز الأمريكيون علي مصلحتهم في ضرورة التصرف في سياق أنهم قادة العالم كقطب

أوحده. وأدى تجميد الحوار إلي التخفيض التدريجي للمعونة الأمريكية الاقتصادية لمصر الرسمية (١٦).

وفي مجال النسوة السلمية للمصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وإزاء القمع الصهيوني الوحشي لانتفاضة الشعب الفلسطيني، عبرت القيادة المصرية عن أسفها للمواقف الأمريكية المناهضة تماما لإسرائيل وتجاهل واشنطن لأهمية دفع إسرائيل لاستئناف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية وخصوصا مع تولي اليمين المحافظ المتطرف واليمين التقليدي السلطة في البيت الأبيض إثر انتخابات نوفمبر ٢٠٠٠، تحفظت القيادة المصرية علي تركيز إدارة بوش الابن المحافظة علي قضايا أخرى مثل المواجهة العالمية ضد الإرهاب والتخلص من أسلحة التدمير الشامل خصوصا في العراق علي حساب القضية الفلسطينية. كما تحفظت علي عدم تقدم واشنطن برؤية شاملة للتسوية والاكتفاء بطلب هدنة بين الفلسطينيين والإسرائيليين ومجرد استئناف التفاوض.

هناك سبب آخر لتوتر العلاقة نشأ منذ أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تقريرها السنوي حول حقوق الإنسان في دول العالم فيما عدا الولايات المتحدة، ويمكن القول أن التقارير كانت تشير إلي أوضاع حقوق الإنسان في مصر بالسلب أو بالإيجاب بحسب تطور العلاقات الأمريكية مع مصر وحسب مدى التزام الحكومة المصرية بعدم إغضاب واشنطن. ولأن هناك قدرا ملموسا من التوتر منذ منتصف التسعينيات تشير التقارير عادة إلي وجود "دليل مقنع" علي سوء معاملة البوليس المصري للمعتقلين وممارسته المنتظمة للتعذيب من أجل انتزاع اعترافات وقيامه باحتجاز الكثيرين دون تهمة محددة أو محاكمة، كما تشير إلي القيود المفروضة علي حرية الاجتماع لأن الحكومة المصرية تخشى من حدوث عنف مصاحب للتظاهرات الشعبية، كما تشير إلي معارضة الصحفيين لقانون تقييد الصحافة والصحفيين الصادر أواخر عام ١٩٩٥، وتذكر التقارير أيضا أن بعض القضاة المصريين صاروا أكثر استقلالا في مواجهة الحكم

وأصدروا أحكاما علي غير رغبته، ولكن القضايا ضد الإسلاميين المتشددين تحول إلي محاكم عسكرية توسعت فيها الحكومة وحيث لا يقبل الطعن ضدها، كذلك تتحدث هذه التقارير عن وجود قيود محدودة علي الحرية الدينية وحرية التعبير والتنظيم والتشغيل والعمل النقابي.

وفيما يتعلق بأقباط مصر، أشار التقرير السنوي عن حقوق الإنسان الصادر عن وزارة الخارجية لعام ١٩٩٨ إلي عدم وجود سياسة حكومية رسمية في مصر للتمييز ضد ستة ملايين قبطي ولكن بعض المصريين يميزون ضد الأقباط. ومن الجدير بالذكر أن العلاقات المصرية توترت كثيرا مع الولايات المتحدة وعبر الرأي العام والحكومة والكنيسة القبطية عن استيائهم من صدور قانون ما يسمى "التحرر من الاضطهاد والمحرريات الدينية" الذي صدر عن الكونجرس الأمريكي في عام ١٩٩٨ وتشرف علي تنفيذه وزارة الخارجية وتصدر لجنة الحريات الدينية الدولية التابعة لها تقارير سنوية عن متابعة حالات الأقليات الدينية في دول معينة مثل مصر وإيران والعراق والسودان. وعشل القانون واحدا من أعلى مستويات التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية لدول معينة تعارض السياسات الأمريكية تحديدا وتريد واشنطن إضعاف أو تقويض أو التخلص من النظم الحاكمة فيها وغالبية هذه الدول عربية وإسلامية.

فقد ذكر التقرير السنوي حول حقوق الإنسان والصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عام ١٩٩٨ أن اثنين فقط من الوزراء من الأقباط وستة فقط أعضاء في مجلس الشعب عينوا جميعا بقرار رئيس الجمهورية طبقا للدستور الذي يعطيه سلطة تعيين عشرة أعضاء. بعد أن أخفق المرشحون الأقباط وعددهم ٥٦ في الفوز بأي مقعد في انتخابات عام ٢٠٠٠، كما أشار لهجمات المتشددين الإسلاميين علي كنائس مسيحية ومتاجر مملوكة لمسيحيين وعلى قرويين منهم في صعيد مصر، مقتل اثنين من الأقباط في قرية الكشك بمحافظة سوهاج في أغسطس ١٩٩٨ إثر الأحداث الطائفية. وأضاف التقرير نقلا عن بعض

المراقبين إلي زعم البوليس المصري أنه عشر علي شخص قبطي شارك في القتل خوفا من اندلاع مواجهة دينية قد تنجم عن اكتشاف أن مسلما قتل المسيحيين، واستند التقرير إلي روايات صحفية أفادت أن البوليس المصري قبض علي أو احتجز ما بين ألف و ١٢٠٠ قبطي وعذبهم أو ضرب الكثير منهم بحثا عن القتل، فيما زعمت الحكومة المصرية أن ما بين ٢٧ و ٤٠ شخصا فقط تم احتجازهم وأن البوليس تورط في حالات قليلة من التعذيب للمعتقلين. لكن تقرير الخارجية الأمريكية أفاد أن "مئات" تم القبض عليهم وأن عشرات منهم تعرضوا للتعذيب. كما أشارت التقارير الصادرة لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ إلي الأحداث المؤسفة التي تكررت في قرية الكشك نفسها في نهاية عام ٢٠٠٠ وبداية عام ٢٠٠١ التي قتل فيها ٢٣ فردا (١٧).

المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر: الثمن السياسي وتحديات الاستثمار:

يذهب بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي إلي أن علاقات واشنطن مع مصر ومساعداتها لها من شأنها ضمان التزام مصر بمعاهدة "السلام" مع إسرائيل لعام ١٩٧٩ بما يساعد علي ضمان أمن إسرائيل، في حين يعتقد أعضاء آخرون أن هذه المساعدات والعلاقات الجيدة مع مصر الرسمية تدعم نفوذ الولايات المتحدة في مصر وفي الدول الصديقة لمصر والمعتدلة سواء كانت عربية أم إسلامية أم إفريقية ما يساعد علي دعم الاستقرار الإقليمي. ومن جانب ثالث يرى أعضاء آخرون أن المعونة الأمريكية لمصر الرسمية مسألة أساسية لضمان النفاذ إلي موارد النفط وفرص التجارة أو القواعد العسكرية في المنطقة. إن مجموع هذه الأسباب يجعل غالبية أعضاء الكونجرس يوافقون علي إعطاء المعونة لمصر الرسمية، بينما يؤس الأعضاء المعارضون لهذه المعونة موقفهم علي الاعتقاد بأن مصر الرسمية فشلت في بناء علاقة اقتصادية وثقافية وسياسية وثيقة مع إسرائيل كما كان مأمولا بعد معاهدة الصلح عام ١٩٧٩، أو لأنهم يعتقدون أن الولايات المتحدة تقوم بتمويل أنواع غير سليمة من

واشنطن والمساهمة في سداد المديونية المستحقة للولايات المتحدة، كما يساهم في تمويل مشروعات أخرى تخص القطاع الحكومي، وتم تخصيص ٢٠٠ مليون دولار لهذا البرنامج عام ٢٠٠٢ (برنامج المشروعات الإنمائية: يقوم هذا البرنامج بتمويل عدد من المشروعات الهامة المدرجة ضمن الخطة العامة للدولة المصرية وذات أولوية خاصة في ميادين البنية الأساسية مثل الكهرباء والطاقة والاتصالات والمياه والصرف الصحي ومشروعات زراعية ومشروعات أخرى في مجال تنمية الموارد البشرية كالتعليم والتدريب والصحة والسكان والبيئة. وتم تخصيص مبلغ ٢٥٥ مليون دولار لهذا البرنامج عام ٢٠٠٢.

برنامج الاستيراد السلعي والقطاع الخاص: ويعمل على تشجيع القطاع الخاص المحلي للمشاركة في التنمية الاقتصادية وتمويل مشروعات تخدم هذا القطاع، وقد خصص له مبلغ ٢٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٢.

يضاف إلى ذلك تمويل نقدي مباشر بمقدار ٢٠٠ مليون دولار غير مرتبط ببرنامج معين، وكان ذلك كما سبق الذكر بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٨ وكانت مصر الرسمية تحصل قبل ذلك على معونات غذائية تراجعت إلى حد كبير بعد ذلك. وتم الاتفاق بين البلدين على تخفيض المعونة الاقتصادية لمصر مع عدم المساس بالمعونة العسكرية، إذ خفضت المعونة الاقتصادية في العام المالي ١٩٩٨ من ٨١٥ مليون دولار إلى ٧٧٥ مليوناً في عام ١٩٩٩ إلى ٧٢٧ مليوناً عام ٢٠٠٠ إلى ٦٩٥ مليوناً عام ٢٠٠١ إلى ٦٥٥ مليوناً عام ٢٠٠٢، وفي بداية يناير ٢٠٠٢ خصصت واشنطن مساعدة اقتصادية مبكرة لكي تتغلب مصر الرسمية على المصاحبات السلبية لهجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وخصوصاً في قطاع السياحة كما خصصت مبلغ المعونة وهو ٦٥٥ مليون دولار إلى جانب ٣٠٤ ملايين ضمن صناديق أخرى (٢٣).

المشروعات في مصر (١٨). ففي يونيو ١٩٩٧ أوصت اللجنة الفرعية للاعتمادات بالغاء تخصيص المعونة لمصر البالغة آنذاك ٢١ بليون دولار، بسبب ما رآته اللجنة من أن مصر الرسمية تعوق عملية السلام وأنها حسنت علاقاتها مع ليبيا، الأمر الذي حفز الليبيين على السعي لامتلاك أسلحة كيميائية والمضي في البرامج الليبية لمساعدة "الإرهابيين" (١٩)، بيد أن مجلس الشيوخ أبقى على المعونة في ١٧/٧/١٩٩٧. بعد معارضة الإدارة وبعض أعضاء الكونجرس على أساس أن هذا الموقف يعنى إرسال رسالة خاطئة لمصر ويضاعف من مشاعر العداء لواشنطن في مصر، إلى جانب أنه لا يخدم المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط (٢٠). وفي ٩/٢/٢٠٠٢ اقترح بعض أعضاء الكونجرس خفض المساعدات العسكرية الأمريكية السنوية لمصر والتي تقدر بـ ٢١ بليون دولار، واستبدالها بمساعدات اقتصادية لتحسين الأوضاع الاجتماعية في سبيل تجنب ظواهر الإرهاب والتطرف. وقد رد وزير الخارجية الأمريكية "باول" على هذا الاقتراح بقوله إنه سيبحث موضوع خفض المساعدات العسكرية مع بعض المسؤولين المصريين (٢١).

تتلقي مصر الرسمية معونات عسكرية واقتصادية أمريكية كضمن سياسي منذ عام ١٩٧٥ وزادت مع توقيعها الصلح المنفرد مع إسرائيل عام ١٩٧٩ وبلغ مقدار المعونة السنوي ٢١ مليار دولار منها حوالي ٩٠٠ مليون دولار مساعدات اقتصادية و ١٢ مليار مساعدات عسكرية، غير أنه تم تخفيض قيمة المعونة الاقتصادية إلى ٨١٥ مليون دولار اعتباراً من عام ١٩٩٣ في إطار صندوق الدعم الاقتصادي. وتم تحويل كامل المعونة إلى منح لا ترد اعتباراً من عام ١٩٨٣، وتخصص المساعدات الاقتصادية على أساس ثلاثة برامج رئيسية كالتالي (٢٢):

برنامج التحويلات النقدية: ويساهم في مساندة ميزان المدفوعات المصري عبر العملة الصعبة لشراء قمع من

- (١) محمد كمال، «من يصنع قرار العراق داخل الإدارة الأمريكية»، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد ١٠٨، ديسمبر ٢٠٠٣، ص ١٣٦.
- (٢) إدوارد سعيد، وأمريكا الأخرى، وجهات نظر، السنة ٥، العدد ٥١، إبريل ٢٠٠٣، ص ١٩-٢٠.
- (٣) Michael Hirsh, "Bush and the World", Foreign Affairs, September/October 2002, pp.14-15.
- (٤) الحياة اللندنية، ٢٨/١١/٢٠٠٣.
- (٥) Rouel Marc Gerecht, "Losing the Middle East?", March 18, 2002, www.aei.org.
- (٦) Ibid.
- (٧) Irwin M.Steizler, "With Friends Like These...", www.aei.org
- (٨) Clyde R.Mark, "Egypt-United States Relations", CRS Issue Brief for Congress, Order Code IB93089, Up- dated April 5,2002, www.state.gov/documents
- (٩) Ibid., p.3.
- (١٠) Ibid., p.3.
- (١١) Jerusalem Post, March 21, 2001, Washington Post, July 2,2001.
- (١٢) Robert Stevens, "US Threatens Egypt with Sanctions Over Imprisonment of Human Rights Activist", wsws.org.
- (١٣) مفاوري شلبي، «مصر وأمريكا.. التعاون مع الاختلاف»، موقع إسلام أون لاين الإلكتروني، ١/٤/٢٠٠١.
- (١٤) انظر كمال:
- جريدة العربي لسان حال الحزب الديمقراطي العربي الناصري، ١١/٨/٢٠٠٣.
- (١٥) العربي، ١٢ و ٢٨/٩/٢٠٠٣.
- (١٦) جهاد عودة، وماذا تريد واشنطن من القاهرة؟، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد ١٠٨، ديسمبر ٢٠٠٣، ص ١٧.
- (١٧) www.state.gov/documents
- (١٨) Clyde Mark, Op.Cit.
- (١٩) العربي، ٤/١/٢٠٠٤.
- (٢٠) ورد في: محمد كمال، رؤية الولايات المتحدة للدور المصري في الاستراتيجية الأمريكية، ورقة مقدمة إلى ندوة «دور مصر الإقليمي»، مركز البحوث السياسية بكلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، القاهرة: يونيو ٢٠٠٣، ص ٥
- (٢١) مفاوري شلبي، «مصر وأمريكا.. اتهامات.. معونات.. ومباحثات مستمرة»، موقع إسلام أون لاين الإلكتروني، ٢/٣/٢٠٠٢.
- (٢٢) محمد كمال، «رؤية الولايات المتحدة للدور المصري في الاستراتيجية الأمريكية»، مصدر سابق، ص ٨.
- (٢٣) Clyde Mark, Op.Cit.
- السياسة الدولية، العدد ١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢، ص ٢٢٨.

المحور الرابع :

قضايا نظرية

- ما بعد الرأسمالية، ما قبل الاشتراكية
- كتلة تاريخية جديدة لتأسيس أمة من نوع جديد
- من الفاشية الأمريكية إلى العالمية أو صدام الحضارات (الخيارات البديلة لمستقبل النظام العالمي)
- العولمة ومسألة الهوية قراءة فكرية ثقافية
- الآخر بين الهيمنة والصراع (جيراردي نيرفال - جوستاف لروبر - رفاعة الطهطاوي)
- الفن الحديث بين هيمنة التكنولوجيا وحرية التخيل الجمالي



"ما بعد الرأسمالية" ما قبل الاشتراكية حول ظاهرة الاستقطاب في النمط الرأسمالي العالمي (مناقشة مع د. سمير أمين)

سلامة كيله (*)

على ضوء تحقق هذا الخيار؟ بمعنى أن تحقق خيار الماركسية (عبر الاشتراكية الواقعية) أفضى إلى نشوء لحظة فرضت النتيجة تلك؟

أحاول هنا أن أفتح نقاشاً في هذه المسألة، لكنني تناولت — كمدخل — مسألتين قمتان لها بصلة، الأولى تتعلق بطبيعة النمط الرأسمالي وظاهرة الاستقطاب فيه. فهل أن مشكلة هذا النمط هي مشكلة السوق المبتور، أي مشكلة سيولة انتقال السلع والأرسلات واحتجاز انتقال العمالة؟ ومن ثم ما هو وضع الصناعة في هذا النمط؟ هل التأكيد على انفلات انتشارها عالمياً صحيح؟ حيث أن هذه المسألة في عمق موضوع الخيار البديل، وفي أساس دراسة "الاشتراكية الواقعية".

أشير هنا إلى أنني أبحث في هذه المسائل، مع تركيز على مناقشة آراء د. سمير أمين كما طرحها في كتاب "حوارات سمير أمين" حوار حلمي شعراوي، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر ط ١٩٩٤/١، والنصوص الواردة في النص مقتبسة من هذا الكتاب، عدا ما يشار إليه في الهامش. ولا شك في أنني أنطلق من احترام عميق للدكتور سمير أولاً، ومن

خيار الاشتراكية أصبح محلّ تساؤل بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، ولقد مال بعض الماركسيين إلى تأكيد الخيار الرأسمالي من جديد (رغم أن الخط الماركسي العام في الوطن العربي كان يؤكد على الخيار الرأسمالي وليس على الخيار الاشتراكي، بالرغم من أن التأكيد الجديد جاء وكأنه يقوم على أنقاض خيار اشتراكي كان مطروحاً في الماضي). لكن سنلحظ تصوراً مختلفاً لدى د. سمير أمين حيث ظل متمسكاً باستحالة التطور الرأسمالي. لكنه منذ بداية التسعينات توصل إلى "خطأ" خيار لينين/ماو، أو خيار الماركسية في الأمم المخلفة، مما قاده إلى إطلاق تعبير "ما بعد الرأسمالية" على المرحلة الضرورية لتجاوز الرأسمالية، والمتحققة في إطار "التحالف الوطني الشعبي". ماهو هذا التحالف، وما هي مرحلة "ما بعد الرأسمالية"؟ هذا ما يمكن أن يتوضع عبر حوار عميق مع فكر د. سمير أمين.

لكن، ولكي يفهم ذلك، من الضروري مناقشة الاحكام التي قادت د. سمير أمين إلى هذه النتائج. فهل أن خيار لينين/ماو خاطئ؟ لهذا أفضى إلى الترسمل؟ أم هل أن الواقع كان يفرض هذه النتيجة

شعور بالحاجة اليتميع البحث في المسائل المطروحة استناداً إلى ما توصل إليه.

١ - ماهو جوهر "المشكل" في النمط الرأسمالي؟

يقول سمير أمين "إن توسع السوق العالمية توسع مقصور على بعيين اثنين لا يمكن أن يتحققا إلا تدريجياً هما علاقات تبادل السلع وتداول رأس المال، أما العمل فستبقى سوق مغلقة نسبياً، وهذا هو أساس «الاستقطاب» (١) لكن هل يؤسس هذا الإغلاق للاستقطاب فعلاً؟ أم أنه مظهر لأساس أكثر عمقا هو في عمق النمط الرأسمالي؟

لاشك في أن التوسع الرأسمالي عبر البعدين المشار إليهما (تبادل السلع وتداول رأس المال)، قد أفضى إلى رسلة الأمم المخلفة تدريجياً، وأسس لنشوء جيش احتياطي من العمالة (فائض العمالة). لكن هل يحل أزمة هذا الجيش فتح سوق العمل في إطار السوق العالمي (٢)؟ إن طرح هذه الفرضية يقود إلى استنتاج أمرين، الأول: هو استمرار تخلف الأمم المخلفة، بنقص الأيدي العاملة فيها، وبشكل أدق عدم تطورها، وتحولها إلى أمة معالة، تعتمد على تحويلات العمالة، دون أن تحقق تراكماً ضرورياً لتطورها، لأن اختلاف مستوى المعيشة بين الأمم المخلفة والأمم الرأسمالية سوف يستهلك معظم الأجر، لتبقى عملية التطور معاقة. والثاني: أزمة عميقة في الأمم الرأسمالية، تطلال المجتمع (التعددية الاثنية) كما تطلال الطبقة العاملة فيها (التنافس). ولاشك في أن هجرة العمالة مفيدة من الناحية النظرية للرأسمالية، لأنها توفر لها فرصة التحكم بالأجور، لكنها مدمرة لجمل النمط الرأسمالي، لأنها تؤسس لنشوء اختلال بنيوي في المجتمعات الرأسمالية، وهذا هو السبب في وضع القوانين الضابطة لهجرة العمالة.

وإذا كانت المشكلة هي مشكلة تطور الأمم المخلفة، فإن فتح سوق العمل لا يقود إلى ما هو ضروري لتحقيق التطور. ولقد نشأت العمالة الفالصة نتيجة، ليس إغلاق سوق العمل، بل نتيجة «منع» تصدير الصناعة، منع التصنيع في الأمم المخلفة، الذي وحده يستطيع استيعاب العمالة الفائضة. إذن فإن توسع

السوق العالمية مقصور فعلاً على السلع والأسواق، لكنه مغلق أمام الصناعة. وهذا الإغلاق في أساس النمط الرأسمالي، وهو الذي يقضي إلى الاستقطاب، أكثر من ذلك إلى نشوء التناقض الجوهري (الأساسي) في النمط ذاته، إن انتقال الصناعة يقضي بالضرورة إلى تحرير انتقال العمالة. بينما أن تحرير انتقال العمالة لا يقضي بالضرورة إلى تحرير انتقال الصناعة. لهذا فإن الصناعة في جذر المشكلة، حيث ينقسم العالم إلى أمة مصنعة وأخرى زراعية، أو تقوم على المواد الأولية، أو مهمشة، وهذا هو التقسيم الدولي للعمل، وهو في أساس النمط الرأسمالي.

إن تحرر الريف عبر تصفية العلاقات الإقطاعية، أفضى إلى تحرر اليد العاملة، وبالتالي تحويلها إلى وسيلة الإنتاج الجديدة: الصناعة. وبهذا كان التخلص التدريجي من العلاقات الإقطاعية ضرورياً لتطور الصناعة. وفي الوقت نفسه بدلاً عن وسيلة الإنتاج الأقدم: الأرض. بمعنى أن الجيش الاحتياطي كان يجد، تدريجياً، العمل الذي يعرض عن الأرض. ورغم المنافسة الشديدة بين أفراد هذا الجيش، والذي كان يفيد الرأسماليين، إلا أن الصناعة كانت بدلاً ممكناً. هذا الوضع كان ينشئ قوى عمل جديدة، وبهي، لتحرك الصناعة وسيلة إنتاج مسيطرة، وكان التوسع الأفقي للصناعة يستوعب الجيش الاحتياطي رغم بقاء فئات عاطلة عن العمل. لكن وضع الأمم المتخلفة مختلف، لأن توسع العلاقات الرأسمالية، ارتبط بغياب التصنيع، حيث وسع الاستثمار من انتشار العلاقات الرأسمالية بشكل تدريجي، ومنع، في الوقت نفسه، انتشار الصناعة، لينشأ جيش احتياطي لا عمل له، سوى قطاع الخدمات (أو الدولة فيما بعد)، أو التشرد. والمسألة هنا لا تتعلق بتشغيل اليد العاملة فقط، بل بالتطور بالأساس. والتطور في عصر الصناعة لا يعني سوى تحقيق التصنيع، كونه وسيلة الإنتاج الأرقى. لهذا فإن «الحجر» على الصناعة عنى بالأساس منع التطور، وبالتالي غياب وسيلة الإنتاج التي تستوعب العمالة المخلفة.

ولن يفعل فتح سوق العمل سوى الهجرة، بينما

المتحدة واليابان، وكندا وأستراليا. حيث صاغ الرأسمال العالم «على صورة مصالحه ومثاليها»، قطعاً على الأمم الأخرى إمكانية تحقيق التصنيع، ومؤسساً لنشوء قوة اتسعت بتسارع متنفذ، فقد دمج عالماً «ما قبل رأسمالي»، دون أن يسمح بتصنيعه، عبر تكييفه وفق متطلبات الرأسمالية، لهذا استمر نمط زراعي (عبر استمرار سيادة العلاقات الإقطاعية، والقبلية) كان يسود فيها، ولكن مع تعميم متدرج للعلاقات السلعية، ونشوء فئات تجارية. ولقد تحقق التكييف عبر الاستعمار (سياسة القوة والاحتلال). ومع تبلور النمط الرأسمالي، عبر الإمبريالية، تفكك النمط الزراعي، وتهمشت المجتمعات، في إطار فاعليات اقتصادية أوجدتها الرأسمالية (المواد الأولية، الخدمات، المصارف...).

لكن التصنيع تحقق في عدد من الأمم المخلفة عبر ثلاث سياقات، أولها: الثورات الاشتراكية، التي حققت «القطع» مع النمط الرأسمالي، وأفضت إلى تحقيق التصنيع، وهنا كان التضاد بين الرأسمالية والاشتراكية، أساس تحقيق التصنيع ونجاحه، وثانيها: الثورات التحررية، التي حاولت تحقيق التصنيع لكنها لم تستطع الوصول إلى المستوى الذي حققته الاشتراكية. وثالثها: وأتت في سياق معاكس، حيث فرض توسع انتشار الاشتراكية، والثورات التحررية، «بناءً جدار صد» ، لهذا لجأت الرأسمالية إلى تحقيق التطور الرأسمالي في عدد من البلدان (كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة). عبر إشرافها المباشر، ودعمها المالي غير المحدود، وفتح أسواقها لصادراتها.

وبهذا توسع انتشار الصناعة، متجاوزاً الحدود الرأسمالية، لكن «الوضع الدولي»، كان يفرض هذا التجاوز. حيث تحقق التصنيع على الضد من الرأسمالية، وكانت «الحرب الباردة»، المؤسسة على نشوء «نظمين عالميين (الرأسمالي والاشتراكي)، إطار الصراع من أجل وقف هذا التوسع، عبر الحروب المباشرة (كوريا، فيتنام، أميركا اللاتينية، الوطن العربي، إفريقيا)، كما عبر الحروب الاقتصادية

يبقى التطور أسير «غلق» السوق العالمي أمام حرية انتقال الصناعة. المشكلة الجهرية، إذن، هي أن حدود توسع الصناعة فرضت حدود إنفلاقه، هذا الانفلاق، في المقابل، الضروري لتوسعها في الأمم المخلفة، لكن هذه المرة، «غلق» السوق المحلي أمام فعل تبادل السلع وتداول الرأسمال لأن وضع الحواجز ضروري لتطور الصناعة المحلية، بعيداً عن تأثير (أو بتأثير أقل) لتنافس السلع وعيب الرأسمال الأجنبي. بمعنى أن الانفلاق يهدف إلى تجاوز التنافس غير المتكافئ، من أجل تحقيق التطور «المتكافئ».

المسألة تتعلق بالتصنيع إذن، بمنع انتقال الصناعة، وبالتالي، بإجهاض إمكانية تطور الأمم المخلفة، هذا التطور الذي لن يتحقق إلا عبر تصنيعها ومحدثها. وبالتالي فإن حدود التوسع الرأسمالي لا تسمح بتصنيع العالم. وهذه سمة جهرية في النمط الرأسمالي.

٢- هل أن الرأسمالية هددت تسمح بانتقال الصناعة إلى الأمم المخلفة؟

أولاً: ما معنى التصنيع؟ إنه تكوين دائرة إنتاج تشمل كل الفروع التي يمكن أن تقتحمها الصناعة، لإنتاج الاحتياجات الضرورية للبشر أولاً، وبهذا فإن نشوء الصناعة في فرع معين يجب أن يؤدي إلى توسعها الأفقي، عبر الإفادة من تراكم الرأسمال المتحقق. إننا هنا إذاً عملية انتشار متتابع، توسع مستمر، عبر التوسع الأفقي في الرأسمال، المسألة إذن لا تتعلق بصناعة محددة، بل تتعلق بـ «التصنيع»، حيث يمكن أن تلعب صناعة محددة دور المحرض، لانتشار الصناعة في كل الفروع الممكنة، وعبر تحريكها إلى وسيلة إنتاج مسيطرة، وتتركز الرأسمال فيها، لتصبح هي وسيلة تحقيق التراكم، وإعادة إنتاجه.

والسؤال يقود إذن، هل تسمح الرأسمالية (هل يسمح النمط الرأسمالي المتشكل منذ القرن التاسع عشر، والمسيطر عالمياً) بانتقال الصناعة بهذا المعنى إلى الأمم المخلفة؟

منذ نهاية القرن التاسع عشر توضحت حدود التوسع الصناعي، فشمل أوروبا الغربية والولايات

(المحصار، والضغط، والتخريب). ولكن ذلك لم يمنع التطور باتجاه التصنيع، لهذا حينما انهارت الثورات التحررية، ثم الاشتراكية، وتسلّدت الرأسمالية على العالم، كانت مناطق واسعة قد صنعت بشكل أو بآخر. والسؤال الهام هنا هو: هل يستوعب النمط الرأسمالي هذا المستوى من التصنيع؟ هل يستطيع دمج الأمم المصنعة في بنيتها دون دمار صناعته؟

قبل الإجابة على السؤال، لابد من أن أشير إلى أن النمط الرأسمالي قد تطور أيضاً، حيث تعمق التركيز الرأسمالي، ولقد تعمق هذه المرة في إطار «عالمي»، أي في إطار الأمم الرأسمالية ذاتها، عبر نشوء الشركات متعددة (وليس متعددة) الجنسية، التي غدت «فوق» الأمم. دون أن يزول الطابع القومي (عبر سيطرة رأسماليي أمة محددة، وتخديرها الدولة القومية)، كما أن آليات التصنيع قد تطورت بشكل مذهل، ووفق ذلك تشكلت احتكارات عالمية محدودة، أدّى ذلك إلى «فكفكة» المشروع إلى أجزاء، ساعد رخص اليد العاملة في بعض الأمم المخلفة إلى نقل جزء منها إليها، لكن الشركات متعددة الجنسية هدفت إلى التحرر من «قوانين حماية العمال» في الأمم الرأسمالية أيضاً، بهدف «ضغط» النفقات، باستغلال أيدٍ عاملة رخيصة. ولقد خضعت هذه الخطوة لسياسة عامة، حيث أن «صناعة الأجزاء» (أو بعضها) في الأمم المخلفة مرتبط بتجميعها في المراكز، وهي هنا تفيد من رخص الأيدي العاملة دون «السماح» بتوسّع الصناعة (بالتصنيع). لأن هذه الفروع (والتي ربما تنشئ فروعاً كاملة) تبقى «خارجية»، كما أنه يمكن نقلها من مكان إلى آخر دون إشكاليات (وهو ما أسس لنشوء ما أسمى «رأس المال الطيّار»)، وبالتالي فهي تسعى للإقادة من ميزات في مناطق مختلفة في العالم المخلف دون أن يؤدي ذلك إلى تعميم التصنيع فيها، وفي الوقت نفسه يتراكم الرأسمال في المراكز، بمعنى أن التطور المذهل في التمرّكز، وفي الصناعة، سمح للشركات الاحتكارية العملاقة أن تستغل كل ما يسمح لها بتحقيق الربح الأعلى، دون أن يؤدي ذلك (وهذا مهم) إلى انفلات

حدود التوسع الصناعي، لهذا تبقى مراكز هذه الشركات الأساسية في المراكز، وتستخدم الأمم المخلفة كمناطق استغلال محدّد عبر رأس المال الطائر (وصناعة التراجل).

لكن هل يعني ذلك «نقل الصناعة إلى الأمم المخلفة»؟ لم يثبت ذلك، رغم نقل فروع كاملة إلى بعض الأمم في بعض المراحل، أو نقل أجزاء من الصناعات إلى بعض الأمم كما يحدث راهناً، حيث أن الفائض يعاد تصديره إلى المراكز، دون أن يوظف في الصناعة من جديد (أي دون أن يتحول إلى رأسمال ثابت في الأمم المخلفة). ولهذا تبقى هذه الفروع على هامش «دورة الإنتاج» المحلية، وجزء من دورة الإنتاج في المراكز، مما لا يسمح بانتشار متتالي للصناعة في الأمم المخلفة، إننا إذن أمام حالة شبيهة باستثمار الرأسمال في المواد الأولية أو المصارف، وإن كانت تستند إلى التوظيف في الصناعة، وتعتمد استغلال أيدي عاملة محلية.

ولتعزيز سيطرة الشركات الاحتكارية العملاقة، سعت إلى تأسيس سوق عالمية لها قوانينها التي تفرضها الشركات عبر الدول الرأسمالية (مجموعة السبعة)، وتنفّذ عبر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (منذ الثمانينات) ومنظمة التجارة العالمية (الغات).

وتقوم هذه القوانين على تحرير التجارة العالمية (الليبرالية الجديدة)، وحماية حقوق الملكية (التي تخدم هذه الشركات). وإذا كانت الحرب الباردة تحدّ من هذا المسار، رغم أنه ابتدأ قبل انهيار الاشتراكية، عبر صندوق النقد والبنك الدوليين بتعميم صفاتهما القائمة على تحرير السوق المحلي وإلغاء دور الدولة الاقتصادي و«المخصصة». فإن انهيار الاشتراكية، نقل الشركات هذه إلى الهجوم المسعور، من أجل تحرير السوق العالمي عبر قوانين تخدم تحقيق الربح الأعلى لهذه الشركات.

ولهذا فإن الوضع العالمي الراهن، يسير في الفوضى من جهة، ويدفع إلى تحكّم هذه الشركات من جهة أخرى، مما يدفع إلى إعادة النظر في تكوينه،

ليس انطلاقاً من اختلاف قوانين الرأسمالية، بل لتأكيدها. وهنا نلمس ثلاث عناصر:

أولها: الميل المتزايد لتدمير منجزات الطبقات العاملة في المراكز، حيث تصاعد هجوم الرأسمال عليها لـ «تصفيتها». وبالتالي إخضاع الطبقة العاملة، لاستغلال جديد (ولا ننسى أن هذه المنجزات قد تحققت بفعل نضالات الطبقة العاملة لكن أيضاً نضالاتها في ظروف توسع الاشتراكية عالمياً، مما كان «يجبر» الرأسمال على تقديم التنازلات الضرورية لضمان سيطرته). ولقد ارتبطت هذه الظاهرة باتساع البطالة، وتحولها إلى مشكلة في المراكز. بمعنى أن الرأسمال سوف يسعى لتحقيق الربح الأعلى في المراكز ذاتها، بعد أن تراجع خطر الاشتراكية الذي فرض عليه تقديم التنازلات.

وثانيها: إن نجاح العنصر السابق، سوف يعيد النظر في وضع «صناعة الترحيل». أو يخفف منها. حيث أن مهارة العمال أعلى في المراكز، وحيث أصبح ممكناً تحقيق الربح الأعلى. لهذا سيعود الرأسمال الصناعي إلى «التقوقع» في المراكز، أو على الأقل تنقل نسبه إلى الرسائل المصدر إلى الخارج.

وثالثها: إن الأمم التي تصنتعت أو حققت مستوى محدداً من التصنيع (الدول الاشتراكية السابقة، والدول التي تصنتعت «بالقوة» عبر تحكم الرأسمالية، ودول حركات التحرر)، توضع على محك شديد القسوة، فهي تدخل في منافسة غير متكافئة بالقوة. فالنمور الآسيوية بدأت تعاني من أزمت عميقة، ولقد أخضعت لوصف الصندوق والبنك الدوليين، وتقلصت الأسواق المفتوحة أمامها. والدول الاشتراكية تدمر داخلياً، وتقلل الأسواق الخارجية أمام صادراتها.

بمعنى أن الرأسمالية تعيد، الآن، تصفية ما تحقق، إنها إذن في مرحلة إعادة تنظيم «النمط الرأسمالي لبيئته بعد الانفلات الذي تحقق بفعل الاشتراكية، والشركات الاحتكارية العملاقة التي تقوم بعملية التنظيم هذه، مستندة إلى أنها «السيطرة» على الدول الرأسمالية (مجموعة السبعة)، وبالتالي قادرة على «توجيهه»، في تحالف وثيق، ودفعها إلى أن تصدر

تشريعاتها، وتنفيذها بالقوة إذا اقتضى الأمر (والولايات المتحدة هي القائمة في هذا المجال). دون أن تجاهل الخلافات التي تحدث بين الدول (وهي تتخذ شكل اختلافات بين الدول بالتحديد). بمعنى أن التناقض العالمي سوف يتفاقم، وأزمات الأمم المخلفة سوف تتصاعد. وإن الصناعات التي نشأت رغباً عن الرأسمالية باتت مهددة بـ «التصفية» بمعنى أن تدمير الصناعة الحديثة هدف للسياسة الإمبريالية، وهذا ما يوضح عنف رد النظام الرأسمالي العالمي، الذي تبلور ضد العراق، والذي أصبح ضرورة، وجزءاً من تلك السياسة (مثلاً تزايد التدخل العسكري الأميركي في العالم). وهذه العملية تشمل النمور الآسيوية كما تشمل الدول الاشتراكية السابقة (مع احتمال إدماج بعضها في جوقة الرأسمالية) وبلدان حركات التحرر. بمعنى أنه يجب إعادة هذه الدول إلى الأمم المخلفة، أي تخليفها من جديد وتحويلها إلى رأسمالية تابعة.

وبالتالي فإن «انتقال» الصناعة بات أكثر استحالة مما سبق، وإن احتمال تكرار تجارب النمور الآسيوية أغلق لاتقاء الأسباب التي فرضتها، وأصبح حتى نقل الفروع، أو أجزاء الصناعة مهدد كذلك. فهذه إعادة إنتاج غط الإنتاج الرأسمالي هو تدمير ما تحقق في الأمم (غير المحظية). والدولة الوحيدة التي لازالت خارج إعادة الإنتاج هذه هي الصين. الصين الشيوعية. رغم كل العلاقات التي تقيمها مع هذا النمط.

إن الفكرة حول إمكانية التطور الرأسمالي التي يقدمها الدكتور سبير أمين صحيحة، وهي أساس انطلاق حيث أن النظام الإمبريالي العالمي لا يسمح بتحقيق التطور الرأسمالي. لكن هنا يجب أن نحدد معنى التطور الرأسمالي، وهذه مسألة ملتبسة في الماركسية. إن لينين مثلاً وهو يبحث في تطور الرأسمالية في روسيا، يركز على مستويين؛ الأول: مدى انتشار النقد/ السلعة، وبالتالي توسع السوق، والثاني: نشوء العمل الأجير. وهنا نشير إلى ماركس، حيث صاغ تطور الرأسمالية وفق هذين المستويين، لتبدو الرأسمالية وكأنها تساوي انتشار النقد والسلعة والعمل الأجير عبر السوق، هذه الرأسمالية شملت

العالم كله، وهي أساس العلاقات في الأمم المخلفة، لكن هل هي أمم رأسمالية؟ إنها رأسمالية تابعة، لأن هذين المستويين بوجدلان بالعلاقة مع المراكز، إنهما امتداد خارجي، في إطار الدورة الاقتصادية للرأسمالية الاحتكارية، والمؤسسة وفق ن، س، ن، حيث أن «التقسيم الدولي للعمل»، يقوم على أساس محور الأمم الإمبريالية مراكز إنتاج السلع المصنعة، والأمم المخلفة إلى «مراكز» إنتاج المواد الخام، وأسواق استهلاك ومراكز استثمار الرأسمال المصرفي. وإذا كان هذا التقسيم فرض بالقوة (عبر الاستعمار) في المرحلة الأولى، فإن اللاتكافؤ الهائل في مستوى التطور جعل المنافسة في إطار سوق حرة (مفروضة بالقوة) كفيفة بتكريس هذا التقسيم، وتعميقه.

لذا، حين نتحدث عن استحالة التطور الرأسمالي، نقصد استحالة عززعة هذا التقسيم في إطار النظام الإمبريالي العالمي، بمعنى أن التطور الصناعي في إطار رأسمالي هو المستحيل. الأمر الذي يفرض البحث عن خيارات أخرى. من أجل تحقيق التطور الصناعي. هذا يعني أن إمكانية «اللعاق» في إطار النظام الإمبريالي العالمي مستحيلة، لأن النظام هو الذي يحدد حدود «اللعاق»، وبالتالي يلفيه، وهنا يكون التطور الرأسمالي مستحيلاً. لكن هل يجب أن ندافع عن أهمية التصنيع؟ عن الحاجة للانتقال إلى المجتمع الصناعي؟ المسألة هنا تتعلق أولاً في تحقيق التصنيع، وبالتالي إذا كان التطور الرأسمالي لتحقيق ذلك مستحيلاً، ما البديل؟ الاشتراكية كانت بديلاً. لكن على أية أسس يمكن أن نقيم التجربة الاشتراكية؟ هل من الصور «النظري» الذي يساويها بتحقيق تحسين متتالي للشعب فقط؟ إن الانطلاق من هذه المسألة يقود إلى نتائج خاطئة، لأنه يتجاهل الواقع. إن أسباب الخلط، بين مهمات واقعية تفرض تحقيق الثورة الديمقراطية (التصنيع، التحديث...) وبين تصور «وهمي» للاشتراكية، قاد إلى عدم الوضوح، حيث إن الماركسية فهمت أنها محققة الاشتراكية فقط، وبالتالي النظر إلى المهمات الواقعية بشكل «سهل»، مبسط، فاعتبرت بداية أولية لكن سريعة في طريق

الاشتراكية، عزز هذا التبسيط صيغة رؤية الرأسمالية، التي اختصرت بتوسع الاقتصاد النقدي والسوق والسلعة، عبر تجاهل لأهمية الصناعة من جهة، واعتبار سيطرتها السياسية (المؤقتة) كافية للقول بانتصار الرأسمالية وضرورة الانتقال إلى الاشتراكية، دون وعي لعمق الأزمة في المجتمع (الصناعة، الثقافة، البنى السياسية)، ورغم ملاحظات لينين الهامة، حول طبيعة المجتمع، ومعنى الاشتراكية فيها، فقد جرى تجاهلها في النظرية (في الوعي)، بينما كان على الاشتراكية أن تتجزأ (في داخلها) التطور «الرأسمالي» عبر تحقيق التصنيع والتحديث.

نحن إذا، ثورة ديمقراطية، حتى لو فرضت الظروف اعتبارها اشتراكية، يجب أن نكون واعين لطابعها الديمقراطي (وهذه إشكالية الاشتراكية السوفياتية وإلى حد ما الصينية) ويجب أن نعرف أنها مرحلة طورية، ويمكن أن تمر بنكسات. وأهمية ذلك ترتبط بروعي آليات التطور. وأيضاً حدودها، وهنا أوافق د. سمير أمين (لكن بشكل حذر) أن المحاولة في الاتحاد السوفياتي كانت «محاولة بروجوازية وطنية» في نهاية الأمر. رغم أن الحزب الشيوعي الروسي لم يكن يتطلع إلى إقامة مشروع بروجوازي وطني بل إلى مشروع اشتراكي. ومجتمع غير طبقي (ص ٢٨) أي إلى اشتراكية المثال. وإن كان اعتراضني على وصف المحاولة بأنها بروجوازية وطنية. لأنني أعتبر أن التحقق هو التصنيع والتحديث، إلا إذا اعتبرنا أنها يساويان «مشروع بروجوازي وطني». لكن الهم كان هو الميسر، وهم اشتراكية المثال في مجتمع كان عليه أن ينجز التصنيع والتحديث.

الفكرة الأساسية لدى د. سمير أمين هي أن إمكانية التطور الرأسمالي مستحيلة، نتيجة تقسيم العمل العالمي، وإن أفق التطور الاشتراكي غير ممكن، وهذا هو سبب فشل التجربة الاشتراكية، لهذا فإن التطور يفرض صيغة «ما بعد الرأسمالية»، أي «التحالف الوطني الشعبي»، التي هي «لا رأسمالية ولا اشتراكية» حسب ما يوضح (ص ٧٢).

وهنا يطرح السؤال: في عالم متخلف الأولوية

ستكون للتطوير الصناعي، أم للاستراكية؟ بمعنى هل يمكن تحقيق (العدالة الاجتماعية) التي هي جوهر الاشتراكية، دون التصنيع؟ ألا يقود ذلك إلى طوباوية فلاحية، وعودة إلى الوراء. وأيضاً هل يمكن تحقيق الاشتراكية دون صناعة؟ وهل تحقيق الصناعة هو من مهمات الرأسمالية فقط؟ ألا يمكن للاستراكية أن تحققها دون أن تحقق هذا الشكل التجريدي لذاتها، لكنها تحقق خطوة على طريقه؟

إن نفي الحاجة إلى «اللدن»، والانطلاق من تصور مجرد لتقييم الاشتراكية «الاشتراكية الواقعية» يقود إلى تصور «مفكك»، لا رأسمالية ولا اشتراكية، أو «ما بعد الرأسمالية»، إنه تصور يتجاهل أولاً: الواقع، وبالتالي فهو تصور ذهني، وهو ثانياً: يقدم حلاً ملتصقاً.

التحالف الوطني الشعبي ضروري، فكما لاحظنا أن الجيش الاحتياطي للعمل، يضم قوات مختلفة، ويثل كتلة أساسية في المجتمع المخلف، ولا شك في أنه يحوي ميولاً متخالفة، من حلم الرأسمالية، إلى وهم الاشتراكية (البرجوازية الصغيرة، أو الفلاحية)، وإلى الحلم الاشتراكي، ومن النظرة المعددة الضيقة التي تطل زاوية محددة، إلى النظرة الشمولية. إذن فهو خليط، وهو في الواقع يعبر عن طبقات مختلفة، من العمال (الصناعيين، والزراعيين، والخدميات) إلى الفلاحين الفقراء والمتوسطين إلى الفئات الوسطى الحرفية والخدمية، والمتعلمة، وربما بعض الرأسماليين الصغار، كما لا شك في أنه يتحدد في التضاد مع الإمبريالية، وبالتالي الحلم في تحقيق التطور المحلي، لهذا فإن مهمات أساسية تجمع بين مختلف شرائح هذا الخليط، وهنا يمكن التمييز بين مهمات «أولية» و«ثانوية»، أو مهمات راحنة، ومهمات أبعد، ثم مهمات استراتيجية. ولا شك في أن الوحدة ستكون أوسع في المرحلة الأولى (المهمات الأولية). لكنها تنقلص في (المهمات الثانوية)، وإذا كان الاستقلال عن السيطرة الإمبريالية، هو (المهمات الأولية) فإن تحقيق التطور سوف يفضي إلى فرز أوكي، حول ضيق تحقيق التطور، وهنا يبدو أن الحلال

يتمحور حول دور الدولة الاقتصادي ودور الرأسمال الخاص، رغم أن الخطوات الأولى تفرض دوراً مهماً للدولة، لتتحوّل إلى (رب عمل)، لكن آليات الاستمرار سوف تطرح مشكلة توسيع الملكية العامة، أو السماح للميل الخاص، وهنا يتحقق فرز أوكي، وميزان القوى السياسي هو الذي يحدد أفق التطور: هل تنتصر خيارات الملكية الخاصة، أو ينتصر خيار تعميق الملكية العامة؟ ولا شك في أن هذين الخيارين يتحددان عبر قوى واقعية (طبقات، أحزاب)، لكن انتصار الميل الخاص سوف يعني الانكفاء، لأنه يضعف من اندفاع التطور، لمصلحة تحقيق التراكم الرأسمالي الفردي، الذي بدوره، لا يتحقق إلا عبر تفتت التراكم الرأسمالي الضروري لتحقيق التقدم. وهنا ينشأ الميل لإعادة الاندماج في النمط الرأسمالي عبر قوانينه، الأمر الذي يعني تفكيك (تدمير) التطور المتحقق.

التطور هنا يتخذ شكلاً انتقالياً بالضرورة، وهو ما كان يسمى عند لينين بتحقيق المهمات الديمقراطية و كان يسمى في الماوية: الثورة الوطنية الديمقراطية. وهو شكل انتقالي يفضي إلى خيارين متناقضين: الاندماج في النمط الرأسمالي أو الاشتراكية. والمسألة تتعلق هنا، كما أشرت إلى ميزان القوى الطبقي السياسي. ولقد تمحّقا في خيار حركات التحرر، وخيار الاشتراكية، ورغم أنها انهارا فإن الخيار الاشتراكي وحده هو الذي أنجز التصنيع، وبالتالي أوجد مفاعيل تطور مختلفة، وتفرض، أيضاً، خيارين يقومان على أرضية التصنيع: فإما الاندماج في النمط الرأسمالي من موقع صناعي (وإن متخلف قليلاً)، وبالتالي تصبح جزءاً من المراكز، أو عودة الاشتراكية في صيغة أرلئ. والاشتراكية هنا تكون قد أجهزت المرحلة الانتقالية، أما في الخيار الأول فإن التطور، لا يكون قد أجهز هذه المهمة، لأن التطور الأوّلي هو أساس تحقيق التراكم الفردي، الذي بدوره، يؤسس لتناقض عميق بين مصلحة الفرد الرأسمالي والتطور ذاته، وبالتالي يميل، لكي يعظم التراكم، إلى الإندماج بالنمط الرأسمالي من موقع التابع، فهو هنا يحوّل

رأسماله إلى رأسمال تجاري أو بنكي، فيكسر دورة التراكم، التي كانت تصبّ في الإنتاج، وبالتالي بغض النظر عما إذا أسمينا الشكل الانتقالي هذا، اشتراكية، أو «ما بعد رأسمالية»، أو أي تعبير آخر، فإنه لا يحقق أغراضه، لا ينجز مهماته إلا في إطار اشتراكي، أي في إطار قيادة اشتراكية، وموقف جنري من الملكية الخاصة (رغم أنه ليس بالضرورة أن يلغىها تماماً)، ورؤية علمية لتطور الاقتصاد عبر تخطيط مركزي (ورغم أنه ليس بالضرورة أن يرتبط كله بتنفيذ مركزي) ينطلق من توظيف التراكم في تطوير قوى الإنتاج بالتحديد (وبالتالي تطوير كل الآليات الضرورية لها: التسويق، والتعليم...). وأهمية القيادة الاشتراكية تكمن في جملة عناصر ضرورية لتحقيق التصنيع (وبالتالي الثورة الديمقراطية)، ويمكن إجمالها في: ١- ضبط بعثرة التراكم، وبالتالي الحفاظ على تمرّكه. ٢- تخطيط أفضل (نتيجة ما تقدمه الماركسية من وعي أفضل بالواقع وبالتالي بآليات تحوّلها وأهدافها). ٣- تمسكها الأشد بالملكية العامة، وهذه مسألة هامة في تحقيق هذا التحويل. ٤- الطابع الشعبي الأعظم الذي يمكن أن تحوزه. ٥- الطابع الجنري لصراعها مع النمط الرأسمالي (الإمبريالي). لهذا فهي ضرورة واقعية، وهو ما يفسر مقدرتها على تحقيق التصنيع (الثورة الديمقراطية).

هذا تصور أقرب إلى اللبينية والمأوية، وإن كان يتخلص من «أوهام الاشتراكية». (أو الاشتراكية). التي انطلقت من تصور ماركس للاشتراكية أواخر القرن التاسع عشر، الذي كان يرى أن التصنيع يتسرّع، وإن الطبقة العاملة تتحوّل إلى أغلبية. وبالتالي فقد تحدّد هدف الاشتراكية بحسم التناقض بين الطابع الفردي للملكية، والطابع الاجتماعي للإنتاج، للتركيز على «الرفاه»، على تطوير مستوى المعيشة، بمعنى أن سيادة الملكية الاجتماعية كان يهدف إلى خدمة البشر، لكن التكوين الرأسمالي فرض أن يكون للملكية الاجتماعية دور آخر، قتل في تحقيق التصنيع كأولوية، وهذه هي النقطة الفاصلة في اللبينية والمأوية معاً. أن «الاشتراكية الواقعية»

بالتالي لم تكن تحقق الاشتراكية التي تخيلها ماركس، بل كانت تحقق الثورة الديمقراطية (أي ما حقته الثورة الفرنسية، لكن في صيغة أخرى)، كانت تحقق التصنيع والتحديث، أساس أية اشتراكية حقة (بمعنى تهدف إلى رفاه الإنسان كأولوية). لكن هذا لا يعني، كما يشير سيمير إلى أنها «محاولة بورجوازية وطنية» (ص٢٨)، لأنها، ببساطة، تحققت في إطار اشتراكي، يقوم على إلغاء الملكية الخاصة (والذي ربما يبدو لنا أنه كان متطرفاً) بغض النظر عن نهايتها، إلا إذا انطلقنا من أن الاشتراكية لا تنتكس، أو تنهار، ولقد أشرت إلى أن تحقق المرحلة الديمقراطية يفرض خيارين: التحول الرأسمالي، أو الانتقال إلى تحقيق الاشتراكية الحقة، إن فكرة د. سيمير أمين حول تشكل طبقة برجوازية في «الاشتراكية الواقعية» (كما يسميها)، يحتاج إلى مناقشة، لكن أساس هذا التحليل الذي أرى أنه وهمي، يكمن في الخط من شأن الملكية الخاصة (ولقد أشرت إلى ذلك فيما يتعلق بأنماط الإنتاج السابقة للرأسمالية، ليبود أن الاستحواذ على التراكم والتصرف فيه، كفيلان بتشكيل طبقة، وإذا ما أخذنا بهذا الرأي يمكننا التوصل إلى نتيجة حول المجتمع البدائي، حيث أن استحواذ الأرستقراطية القبلية على «الفائض» يحولها إلى طبقة، وهذا وهم، لأن الاستحواذ غير التملك، وربما يكون خطوة على طريق التملك، لكن النتيجة لا تحبّب السبب، كما أن تشكّل الملكية الخاصة، لا يحول الحياة السابقة لها إلى ملكية خاصة. فلا شك في أن الاستحواذ على التراكم من قبل البيروقراطية في الاشتراكية الواقعية، قد أسهم في تدمير الاشتراكية، وفتح أفق التشكّل الرأسمالي، لكن هذا الاستحواذ لا يمكن أن يفهم إلا في إطار الاشتراكية. إنه مظهر من مظاهر تناقضات التطور الاشتراكي.

كما أن تحقيق التصنيع في إطار الاشتراكية (وهو مهمة حققتها الرأسمالية قبل ذلك) لا يقود إلى الحكم على أن المحاولة هي محاولة «برجوازية وطنية»، وإلا نكون قد ابتسرن الرأسمالية إلى تحقيق التصنيع، جعلنا الرأسمالية والتصنيع وجهان لعملة واحدة.

جعلنا تحقيق التصنيع مرتبط بالرأسمالية فقط. وبالتالي حكمنا على أن تطور الأمم المخلّفة (تصنيعها) يتحقق، فقط، عبر الرأسمالية، ليدور التأكيد على انسداد أفق التطور الرأسمالي في الأمم المخلّفة، وعدم إمكانية تحقيق التصنيع عبر الرأسمالية فيها، تأكيداً فارغاً.

إن د. سمير أمين بات براوح بين تصورين متناقضين، الأول: فشل «الدعاق» في إطار النمط الرأسمالي من جهة، وما يمكن أن أسميه «الاشتراكية المجردة» من جهة أخرى، وأقصد هنا، الاشتراكية التي فهمت مما قدمه ماركس، لهذا سعى إلى «فتح أفق» طريق ثالث، ليس «رأسمالية ولا... اشتراكية» (ص ٧٢). التي يسميها عادة «ما بعد الرأسمالية»، وهي «فترة قائمة على التناقض الداخلي بين ميول واتجاهات رأسمالية وميول واتجاهات ونزعات معادية للرأسمالية» (ص ٧٢) حيث يكون المجتمع في المرحلة الأولى (مرحلة التحالف الوطني الشعبي) منخرطاً في النظام الرأسمالي العالمي ومتناقضاً معه، وهو التناقض الذي «ينعكس في تناقض بين الميول الرأسمالية... والميول الاشتراكية باتجاه الاشتراكية» (ص ٥٣). طبعاً «تصور مبهم». فكيف يمكن الحفاظ على توازنات دقيقة بين تحقيق التطور القومي (وهنا التصنيع) والانخراط في النظام الرأسمالي العالمي؟ ألا يلغي ذلك فكرة الاستقطاب التي يقول بها؟ بمعنى: هل يمكن الانخراط في النمط الرأسمالي وتحقيق التصنيع؟ هنا ألاحظ «استخفافاً» في مسألة تحقيق التصنيع في إطار النمط الرأسمالي (وهو ما يلغي معظم تحليلات د. سمير). لأن النمط لا يتعامل بـ «نعومة» مع التطور القومي، وبالتالي يدفع الآخر (الذي هو هنا الأمم المخلّفة) إما إلى التراجع والخضوع أو تعميق التحول. بمعنى أن فعل «الانشقاق» عن النمط الرأسمالي، ليس فعلاً إرادياً فقط، بل إنه نتاج سياسة «النظام الرأسمالي». ليدور أن التوازن بين تحقيق التطور والانخراط في النظام، هشاً، بل وهماً. إن الذي دفع الاتحاد السوفياتي إلى «الانفلاق» ليس الإرادة الذاتية (فقط) بل «الحصار» الإمبريالي،

وسياسات التخريب، والعدوان، لأن النمط يسعى إلى تعميق مشكلات التخلف، وأد التطور عبر الحصار. لأنه يرفض الانشقاق عنه، حتى ذلك الذي يقوم على أساس رأسمالي (الناصرية كمثال). والمسألة الأخرى التي تجعل هذا التوازن أكثر اختلالاً (وهي) تتحدّد في طبيعة فهم التناقض بين الميول الرأسمالية، والميول الاشتراكية في إطار البلد المحدث، ولاشك في أن التطور، حتى في إطار اشتراكي، سوف يحمل في ثناياه هذا التناقض، لكن في أية صيغة يتأسس؟ يقول د. سمير أمين «أنا لا أنصّر التحالف الوطني الشعبي دون ديمقراطية. لا أنصّر هذا التحالف دون أن تكون للطبقات المختلفة المكونة له استقلالها الذاتي. وتلعب الدولة من جانب، أو الأنتلجنسيا من جانب آخر دور العامل المساعد الذي يعاون المفاوضات بينها جميعاً كأجزاء تحالف شعبي ذات مصالح مشتركة ومصالح متماثلة، وهذه تحتاج مفاوضات مستمرة بين الأجزاء المختلفة.. هذه العملية هي الديمقراطية» (ص ٣٧). هل نحن إزاء دولة معادية فوق الطبقات؟ من زاوية ماركسية لا يمكن القول بحيادية الدولة (على الأقل في إطار مجتمع طبقي)، ويمكن أن يتوضع ذلك إذا طرحنا السؤال: كيف يمكن أن تنجم حيادية الدولة والديمقراطية؟ لأن الديمقراطية تفترض «تداول» السلطة، وبالتالي تؤكد لا حداثيتها، حيث يمكن أن تفضي الانتخابات الديمقراطية إلى انتصار فئات معبرة عن الميول الرأسمالية، أو الميول الاشتراكية، وهنا تتجسّد استراتيجية طبقية محددة، وبالتالي خيار محدد: الرأسمالية أو الاشتراكية. ليفضي ذلك إلى أن تدعم الدولة خيارات محددة، و«محاصرة»، أو «تهيش» أخرى، (وأنا أتحدث هنا انطلاقاً من ثبات الديمقراطية)، لتصبح طرفاً في التناقضات بين الميول، فتدعم ميلاً على حساب آخر في «المفاوضات». إننا هنا إزاء التساؤل عن إمكانية فصل السياسي عن الاقتصادي/ الاجتماعي (الطبقي)، وأعتقد أن الإجابة واضحة، حيث أن السياسة هي التعبير المكثف عن الاقتصاد وفق لينين، وبالتالي لا يمكن القول إن الميل الرأسمالي، مثلاً، هو

ميل اقتصادي يتعلق بطريقة تطور (اقتصادي محض) تقوم على أساس الملكية الخاصة، أنه أيضاً ميل فكري وسياسي، وكل منهما يعمل لتعزيز الميل الاقتصادي.

ثم هل يمكن فصل الديمقراطية عن هذين الميّلين؟ هل يمكن اعتبار الديمقراطية عنصراً محايداً أيضاً؟ طبعاً إن اعتبار أن الدولة محايدة، يقود إلى اعتبار الديمقراطية محايدة وبالتالي «فوق» التناقضات بين الميول، ووعاءاً محايداً لهذه التناقضات. لهذا فإن د. سمير أمين يتناولها بعزل عن الواقع، فمثلاً هل يمكن تحقيق ديمقراطية مستقرة في وضع يتسم بـ «التناحر» الطبقي؟ وبالتالي انطلاقاً من استقرار «ميل» محدد، وترسخه، ومقدرته على تأسيس توازن طبقي مستقر، يقوم على أساس سيادة هذا الميل؟ بمعنى هل يمكن تأسيس ديمقراطية مستقرة في بنى مخلفة؟ إنني هنا أقسم علاقة بين الديمقراطية والتخلف، وهي علاقة سلبية على أتمّ حال. وإذا كان الهدف هو تجاوز التخلف كما هو مطروح في الأمم المخلفة، فإن مسألة الديمقراطية توضع موضع تساؤل، بمعنى أن إمكانية تدميرها، لا تبقى قائمة فقط، بل تبدو مسألة محققة. لأن تحقق أيّ من الميّلين يفرض أولوية تحقق الاقتصادي وليس السياسي. فمثلاً إن تحقيق انتصار الميل الرأسمالي ديمقراطياً، يفرض - في إطار مصلحة الرأسمالية - أن تلعب الدولة دوراً مركزياً في ذلك، عبر القوانين، والتسهيلات، وحتى الضغط والإكراه، ولهذا فإن بوابة الديمقراطية التي تسمح بعبور الرأسمالية، سوف تفضي إلى انغلاقها لصلحة دكتاتورية. أو على الأقلّ مسخ لها يسد أفق «تداول السلط». إن مسألة فهم العلاقة بين الاقتصاد والسياسة مهم هنا، لكي لا نتخيل «حيادية» الدولة، وبالتالي فإن «لاحيادية» الدولة يؤسس لاختلال التوازن هنا، إذن يسقط التوازن النظري الذي يقيسه د. سمير أمين. طبعاً يمكن القول الشيء نفسه حول الميل الاشتراكي، حيث يبدو تحقيق التطور (السرّيع) ذو أهمية أكبر من الحفاظ على التوازن. ويمكن تلمس نزوع «استبدادي» هنا، خصوصاً أن التجربة كانت كذلك. لنصل إلى القول أن لا مكان للديمقراطية في

سياق تطور الأمم المخلفة، لكننا هنا نكون قد تجاهلنا التجربة ذاتها، وأهملنا خبراتها. وأنا هنا لا أصل إلى القول بحيادية الدولة، أو تجاهل العلاقة السلبية بين الديمقراطية والتطور، بل أقول إن خبرات التجربة تفرض علينا التفكير العميق بآليات تحقيقها، وتلّس إشكالياتها من أجل صياغة أكثر عقلانية لمسار تطور الأمم المخلفة، وهذه الصياغة هي التي يمكن أن نجعلها «نتميز» عن التجربة السابقة من جهة، وأن نكون الأشدّ تمسكاً بالديمقراطية من جهة أخرى.

ولاشك في أنني أعتبر أن ملاحظات د. سمير أمين، تصب في هذا السياق، أو أنها نبعت من هذا الأساس، بمعنى أنها تصب في سياق بلورة تصور يقوم على أساس تحقيق التطور عبر الديمقراطية. لكنه انطلق من تقييمات للتطور الذي تحقق، سواء في حركات التحرر أو في «الاشتراكية الواقعية»، أفضت إلى نشوء لبس ما، فالتطور (التصنيع) تحقق في إطار سلطات «استبدادية»، من كوريا الجنوبية وتايوان إلى الاتحاد السوفياتي، فكيف نفكر ذلك؟ هل أن هذه الظاهرة نتاج واقع موضوعي، أم نتاج «ميول فردية»؟ هذه مسألة هامة لأن تحديدها يؤسس لتمييز بين الحقيقي والوهمي، أو بين الممكنات الواقعية والحلم. أليس التطور السريع يحتاج إلى القسر؟ لكن وعي التجربة سوف يقدم المحيرات الضرورية للتمييز بين القسر «الضروري»، والقسر «الزائد»، بمعنى أن التصنيع والتحديث سيفرضان مستوى معين من القسر، ووعي التجربة هو الذي يسهم في تحديد هذا المستوى، لكي لا يتحول القسر إلى قسر شمولي، لكن د. سمير أمين يبتسر المسألة بنفي اشتراكية «الاشتراكية الواقعية» كما يسميها، فيتجاهل أهمية دراسة التجربة من زاوية كونها اشتراكية، أي انطلاقاً من أنها تحققت في إطار اشتراكي مما يفرض السعي لاكتشاف أسباب سيادة القسر الشمولي فيها.

أحاول هنا الإشارة إلى الميل الكامن في كلا الميّلين الرأسمالي والاشتراكي نحو الاستبداد، مما يجعل مسألة الانطلاق من أن الدولة والديمقراطية يمكن أن

يكونا محايدتين، يعبر عن وهم، عن ضياع في الوهم، لكنني أشير أيضاً إلى أن هناك إمكانية أكبر، عبر الإفادة من التجربة الاشتراكية، لوعي آليات التطور الواقعي في مستوياته: الاقتصادية، الاجتماعية، والفكرية.. السياسية، وبالتالي لعقلنة الممارسة السياسية.. أقصد هنا أن الصيغة التي يطرحها د. سمير أمين ممكنة فقط على أرضية اشتراكية، وهنا أدمج التصور اللينيني/ الماوي الذي ينتقده وما يطرحه هو، بمعنى أن «التحالف الوطني الشعبي» ضروري، وهذا ما كان يطرحه لينين في إطار التحالف الطبقي بين العمال والفلاحين، وما كان يطرحه ماو في إطار «الجبهة المتحدة»، لكن هنا، من الضروري، النظر إلى هذه الصيغة (الصيغ)، انطلاقاً من أنها ذات أهمية أكبر مما نظر إليها، وذات دور في مرحلة ربما تكون طويلة. هذه المسألة تجعل ما يطرحه د. سمير أمين أكثر إمكانية، حيث أن الدور المركزي (ولنقل القيادي) للماركسية يجعل، في إطار سياسة الماركسية ذاتها، من الممكن أن تلعب الدولة دور المساعد «الذي يعاون في المفاوضات» بين القوى المختلفة، وأن يكون لهذه القوى «استقلالها الذاتي». وبالتالي أن تتسرع ديمقراطية ضرورية لكل ذلك. وتسهم في عقلنة التطور الاقتصادي، بمعنى أن الديمقراطية تفكس المجال لتبلور الميل المختلفة (وهنا الرأسمالية بالتحديد)، لكن الإطار الاشتراكي يضبط حركة هذه الميل، لكي يبقى في إطار تحقيق التطور، وهذا لا يعني أن هذه الصيغة تمنع الانهيار، على العكس إن الانهيار ممكن، لكن يجب أن نلاحظ هنا أن التناقض ليس بين الاشتراكية ورأسمالية تنزع إلى تحقيق التطور الصناعي، بل إنه بين الاشتراكية والميل الكبرادوري (كما يسميه د. سمير). وبالتالي فإن الانهيار يعني ميل الاتجاه الكبرادوري لإعادة دمج المجتمع بالنمط الرأسمالي، وبالتالي التراجع عن التطور الواقعي المتحقق. وأنا هنا أوافق د. سمير على أن المرحلة الانتقالية طويلة (ص ٧٤)، لكن من منطلق آخر، حيث أن استمرار سيادة النمط الرأسمالي عالمياً، وتحقق الاشتراكية في أمم مختلفة، يحمل احتمال

الارتداد إلى الكبرادورية، ومن ثم احتمال العودة إلى الاشتراكية. لكن عبر هذه العملية يتحقق تطور مضطرب في الأمم المختلفة، ويتوسع التصنيع عالمياً، مما يعزز من أزمة النمط الرأسمالي. ومن انفلات القدرة على السيطرة على آلياته. لكن مع التأكيد على أن الاشتراكية وحدها هي الفادرة على ذلك.

الخلاف مع د. سمير أمين لا يتعلق بإمكانية التطور الرأسمالي في إطار الانخراط في النظام الرأسمالي العالمي، فالانخراط في الرأسمالية لا يمكن أن ينتج إلا رأسمالية طرفية (ص ٧٤) لكن حين يشير د. أمين إلى أن «بناء الاشتراكية انطلاقاً من ثورة معادية للاستعمار بقودها تحالف شعبي حقيقي، ليس بوجيزة بقناع شعبي بشكل شعبي... لا يستطيع أن يقيم الاشتراكية» فإن تساؤلاً كبيراً يطرح، حول البديل، وبشكل أساسي حول إمكانيات الاشتراكية. ود. سمير يطرح بديل «البديل» صيغة حاولت توضيح مشكلاتها سابقاً، فهو يؤكد أننا أمام التحدي، إنها مرحلة تناقض بين قوى رأسمالية والقوى الاشتراكية لابد أن نعترف أنها مرحلة تناقض بين القوى الرأسمالية وقوى اشتراكية في داخل المجتمعات الرأسمالية (ص ٧٤) حيث أشرت إلى أن التناقض هو بين القوى الاشتراكية والقوى الكبرادورية (الرأسمالية التابعة)، وليس بين صيغتين في تحقيق التطور: الاشتراكية، والرأسمالية التي تسعى لتحقيق التصنيع. وأن طبيعة المرحلة التي تخوض هذا التناقض مبينة (طبيعة الدولة، آليات «فرض» التناقض...). ثم أن مفهوم الاشتراكية هو المفهوم الماركسي (التقليدي)، مفهوم ماركس (أو ما فهم أنه مفهوم ماركس) القائم على أساس أن الاشتراكية تعطي الأولوية للإنسان (وربما على حساب التطور)، لهذا فإن هذه الاشتراكية غير ممكنة في الأمم المختلفة، ولا يمكن أن تتحقق إلا في إطار عالمي. لكن بالنسبة لي، الاشتراكية ليست هذه فقط، فهذه هي «المثال»، الذي يفضي تطور الاشتراكية إليه، بمعنى أنها مرحلة أرقى في مسار تطور الاشتراكية، وهي لذلك ليست مطروحة الآن، أنا أرى أن الاشتراكية

صيرورة تطور) كما الرأسمالية، وكما كل الأنماط السابقة)، ولهذا فهي تبدأ بـ «مهام واقعية»، وترتقي شيئاً فشيئاً (دون تجاهل الانتكاس، فهو جزء من هذه الصيرورة في مرحلة أولى). ولقد حددت معنى الاشتراكية في بلد مخلف سابقاً، حيث يتحقق التصنيع والتحديث في إطار اشتراكي. ولقد حددت أيضاً معنى ذلك. وهذه مسألة ممكنة، بل ضرورية في الأمم المخلفة، وتجربة الاشتراكية الواقعية أوضحت ذلك، لهذا يقر د. سمير أمين أنها حققت هذين الهدفين. وبالتالي، فحينما تنهار بعد ذلك، فإنها تكون قد رسخت التصنيع والتحديث معاً، ولقد أشرت إلى إشكاليات ذلك على اندماجها في «النظام الرأسمالي العالمي»، سواء بما تؤسسه من تناقضات داخلية، أو ما تؤسسه من تناقضات في بنية النمط الرأسمالي.

هل «بديل» د. سمير يقدم حلاً أكثر تطوراً من ذلك؟ قلت إنه حلٌ مبهم، وأضيف أنه يؤسس لـ «فوضى» داخلية، أو يدفع الماركسيين للتعامل بسذاجة مفرطة، تؤسس لانهايار سريع لتجربتهم، لكن العناصر التي يقدمها يمكن أن تدمج في البديل الاشتراكي، وهذا ما يمكن أن نستفيد منه من تجربة «الاشتراكية الواقعية». بمعنى أننا بحاجة إلى تطوير الصيغة الاشتراكية، كما طرحت من قبل لينين وماوتسي تونغ، فالفارق بيننا وبينهما هو أننا شهدنا تجربة اشتراكية، حققت تقدماً مهماً، ثم انهارت. وبالتالي يمكننا عبر دراستها، أن نستخلص النتائج الضرورية لبلورة صيغة أرقى، عبر الإقادة من الأخطاء والمخاطايا، لاكتشاف «تخلف» الوعي فيها (وبالتالي تخلف الممارسة). إذن، إن أفق الأمم المخلفة ليس اشتراكية المثال، بل الاشتراكية الواقعية. وهي اشتراكية لأنها تقوم على أساس الملكية العامة، (غلبة الملكية العامة). فهي الأفق الوحيد لتحقيق التصنيع والتحديث في ظل سيادة النمط الرأسمالي العالمي، وآليات «الاستقطاب» التي بغرضها، إن إضافة لينين هنا هامة، حيث استنتج (في ظروف روسيا) أن البرجوازية عاجزة عن تحقيق التطور، فأكد على دور الماركسية

والطبقة العاملة، في إطار تحالف طبقي، في تحقيق التطور، ولقد طور ماوتسي تونغ هذه الصيغة (انطلاقاً من وضع الصين). وأساس فكرة لينين وماو ينطلق من أن تلعب الماركسية دور المرشد والفاعل، عبر تحالف شعبي فاعل. وإذا كانت ثابت الماركسية أوهام حول «دورها العملي»، فيجب أن يكون واضحاً لنا أنها تحقق أهدافاً ديمقراطية بالأساس. وهذا الوعي يسمح بوعي أعمق للتناقضات الواقعية، وأخذ ميول الطبقات المختلفة بعين الاعتبار، لتوحيد أوسع جبهة طبقية في مختلف مراحل التطور، وهنا يتحدد موقع الديمقراطية، كونها أرضية إصباح هذه الطبقات عن «ذاتها». وأرضية الحوار فيما بينها بهدف تحديد الآليات الضرورية لتحقيق التطور الذي يخدمها. ولاشك في أن عقلانية الماركسية هي التي يجب أن تؤهل لتحقيق ذلك، لأنها الأقرب للارتباط بـ «المصلحة» العامة، ويهدف التطور، والأكثر وعياً لمشكلات الواقع وآليات تطويره، وكذلك لأنها «النفي» للرأسمالية، النقيض للنمط الرأسمالي العالمي.

ولكي أكون واضحاً، أنا لا أشير هنا إلى الماركسية الرائجة، بل إلى الماركسية المتجددة استناداً إلى «روح» الماركسية الأصلية، أي إلى منهجيتها، وبالتالي فنحن إزاء إعادة إنتاج لها انطلاقاً من خبراتها السابقة (وبالتالي مشكلاتها)، وأيضاً انطلاقاً من الظروف الواقعية، لكن كل ذلك لا يعني نفي كل فكرها السابق، بل يعني تجاوز الحدود الضيقة التي صبغت فيها، وإخضاعها لسياقها التاريخي (التمسك بتاريخيتها)، ومن ثم التأكيد على ما هو جوهري وحقيقي فيها، ونبيذ كل ما هو «وهي»، وخاطئ، و«جزئي»، فالبشر هم الذين ينتجون ويعيدون إنتاجها، وهم خاضعون لظروفهم أولاً، ولاحتمالات الخطأ ثانياً، ولتحكم الأفكار المسبقة والأوهام ثالثاً، وإذا كان ماركس أولى أهمية كبيرة لكونه باريس، واعتبرها خبرة هائلة، يجب أن نفيد منها الماركسية (والاشتراكية)، فإن تجربة كبيرة مثل تجربة «الاشتراكية الواقعية» يجب أن تلفت انتباهنا،

وأن نفيد منها إفادة كبيرة، من أجل «تدقيق» المفاهيم، وتعميق التصورات، وتوضيح مسار تحقق وتطور الاشتراكية، والخبرة الأساسية هنا. تتمثل في أن عالمية النمط الرأسمالي، فرضت على الماركسية أن تلعب الدور المركزي في تحقيق تطور الأمم المخلفة. فقد جبت الرأسمالية إمكانية تكرار نموها. وبالتالي غدى نقيضها هو محقق ما حققته (أي التصنيع والتحديث)، وأي غموض في هذه المسألة سوف يفضي إما إلى انسداد أفق التطور، أو تكرار التجارب الشعبية. هذه هي «رسالة الماركسية» في الأمم المخلفة، سواء أسيما الثورة هنا ثورة ديمقراطية، أو شكل انتقال إلى الاشتراكية، أو اشتراكية، أو كما يفعل د. سمير أمين ما بعد الرأسمالية أو التحالف الوطني الشعبي. الأساس هنا هو دور الماركسية أولاً التحديد بأنها تحقق مهاماً ذات طابع ديمقراطي ثانياً؛ وأنها تسعى لتوحيد كتلة شعبية واسعة ثالثاً.

لهذا فأننا أتفق ود. سمير أمين في ضرور «التحالف الوطني الشعبي». وفي أهمية الديمقراطية، لكن، كما أشرت، انطلاقاً من دور الماركسية الفاعل (القيادي)، وهو كذلك، عبر فعلها، ومقدرتها النظرية والعملية على القيادة، بمعنى أن المسألة ليست فرضاً مسبقاً (دوغماً ترجسية)، بل نتاج فعل واقعي، والتحالف هنا هو تحالف طبقي سياسي، محدد بالمهام الواقعية، وما دام الطابع الديمقراطي هو المسيطر في المرحلة الأولى، فإن التحالف هنا هو تحالف شعبي واسع.

(٤)

قال د. سمير أمين بفشل المشروع الاشتراكي، الذي انتصر في «الاشتراكية الواقعية»، وأكد على «وهية» مشروع إقامة المجتمع الاشتراكي في الأطراف، ونعته بالمستحيل [ص ٧٣ - ٧٤]. وقلت بنجاحه، لكن زاوية النظر مختلفة، بين حكمي وحكمه، فهو «يقس» على اشتراكية المثال، وأنا «أقيس» على الاشتراكية الواقعية (رغم أن هذا التعبير لد). وأنا أعتبر أن تحقق «اشتراكية المثال» في الأطراف «وهماً»، والفارق هنا يتحدد في زاوية

النظر إلى الاشتراكية. ويبدو أن د. سمير لا يعتبر مرحلة الانتقال اشتراكية، ويعتبر، من ثم أن تحقق «اشتراكية المثال» ممكناً دون مرحلة انتقال وأنا لأجزم بأن مرحلة الانتقال ستبقى إلى «الاشتراكية المثال» ميكانيكياً، وبالتالي أشير إلى احتمالات. لكن ما أستطيع تأكيده يتمثل في أن مرحلة الانتقال بقيادة اشتراكية تستطيع أن تخرج الأمم المخلفة من نفق الاستقطاب، عبر تحقيقها التصنيع والتحديث، ومن ثم توجد ظروفاً أفضل للحلم بتحقيق «اشتراكية المثال» سواء عبر تهيئة ظروف واقعية لذلك، أو عبر (في حالة تحولها إلى الرأسمالية) تعميق تناقضات النمط الرأسمالي. فالتصنيع والتحديث هما المهمتان الضرورتان في الأمم المخلفة، والماركسية هي أفق تحقيقهما. لكنني أعني أن تشكل النمط الاشتراكي واستقراره يعتمد على وضع النمط الرأسمالي، بمعنى أنه يعتمد على تقلص تأثير النمط الرأسمالي، وتراجع دوره العالمي، وبالتالي تراجع خطره، وتعمق أزماته الداخلية، ولن يتحقق ذلك إلا إذا خرجت أمة مخلفة عديدة، تحتل حيزاً واسعاً في العالم، من إطاره، وسارت نحو تطورها المستقل، وحقت تطوراً صناعياً حقيقياً. وإلا تبقى احتمالات الانكسار واردة (وربما مرجحة)، لكن، في كل الأحوال، تكون الأمم «المحارجة» قد أجهزت تصنيعها وتحديثها، وتأسست داخلها بنى «عسيرة الهضم». ونزاعة إلى الاستقلال، لكن مع ملاحظة أن هذه العملية ليست ميكانيكية، ليست بسيطة، بل «عملية تاريخية»، بمعنى أنه «يمكن أن يكون خطوات إلى الأمام وخطوات إلى الوراء»، «فشل والعودة إلى الرأسمالية البحتة والكمبرادورية» [ص ٧٣] لكن في ثانياً كل ذلك يتحقق التصنيع والتحديث. وهنا أنا أقسمك بالمثال اللبيني/الماري، لكن بعد وعي أبعاده، ووعي الواقع القائم راحاً، بمعنى أنني أقسمك بدور الماركسية، لكن عبر وعي أعقق لطبيعة الظرف الواقعي وطبيعة «النظام الرأسمالي العالمي». وبالنسبة لي لا يعني التأكيد على اشتراكية التطور، أنني «أسحب» «اشتراكية المثال» على الواقع المتحقق، وتقييمه

انطلاقاً منه، وإلا سأصل إلى القول «إن هذا المجتمع ينتج نحو الرأسمالية» (ص ٧٣)، ومن ثم التأكيد على «وهيبة» الاشتراكية في الأطراف. أنا أعتقد بأن الاشتراكية في المرحلة الأولى، هي إطار عام يتحقق عبره التصنيع والتحديث، وفق ما أشرت سابقاً. ومقياس النجاح أو الفشل هو تحقق هاتين المهمتين أو عدم تحقيقهما. ولقد حققت تجربة «الاشتراكية الواقعية» هاتين المهمتين. وأستطيع القول إنها وحدها (فيما عدا استثناءات محدودة فرضتها الحرب الباردة) التي حققت التطور هذا، وهنا يكمن أساس نجاحها، أما «اشتراكية المثال»، التي تقاس التجربة عليها، فقد كانت وهماً، لأن مجتمعاً مختلفاً وغير مصنع ومحدث لا يمكنه تحقيق ذلك. وبالتالي فإن التجربة كشفت عن الأوهام في الرؤية الاشتراكية، أوهام إبلاء الإنسان الأهمية الأولى في مجتمع مفتقد لوسائل الإنتاج الضرورية لتحقيق مستوى معاشي معقول، دون أن ننكر أن «الاشتراكية الواقعية» حققت هذا المستوى «المعقول» من المعيشة، وبالتالي فإن القياس على «مجتمع الرفاه والحرية» الذي هو في صميم «اشتراكية المثال» سيقود، بالضرورة، إلى القول بالفشل، وإلى لاشتراكية التجربة. وهنا يكون قياسنا خاطئاً، والنتائج التي نتوصل إليها خاطئة. إن محدّد النجاح أو الفشل هو المهمات الواقعية، أي المشكلات التي تميزها المجتمعات، وفيما إذا كانت الحلول المطروحة تفضي إلى تجاوز هذه المشكلات، ومشكلات الأمم المختلفة، في إطار سيادة النمط الرأسمالي العالمي الجوهري، هي التصنيع والتحديث (وأحياناً لدى بعض الأمم المسألة القومية والاستعمار)، أما «أحلام» الاشتراكية (وخصوصاً وفق صياغة ماركس لها) فهي مؤجلة، وسيبدو تحقيقها في الأمم المختلفة وهمياً. كما سيبدو قياس التجارب الاشتراكية في الأمم المختلفة بها خاطئاً ويفضي إلى «أحكام» بالغة الخطأ، وبالتالي إلى استنتاجات أكثر خطأً.

إن ما يجعلني أقول بـ «اشتراكية» الثورات في روسيا والصين (والتجارب في أوروبا الشرقية وعدد من الأمم الأخرى) هو أولاً: قيادة الماركسية لأليات

التحول فيها (وهذا ما كان لينين يعنيه بوضوح بالغ)، ثم ثانياً: إلغاء الملكية الخاصة (وأنا هنا أستخدم السلب، لكي لا أدخل في مناقشة حول طبيعة الملكية التي سادت فيها، هل هي ملكية عامة، أم ملكية دولة؟)، وبالتالي فهي ثورات أقامت أول مجتمعات في التاريخ (منذ تشكّل المجتمع الطبقي) على أساس إلغاء الملكية الخاصة، ولاشك في أن التباس طبيعة الملكية فيها ناتج عن ذلك وعن كونها، أيضاً، «شكل انتقالي» (أليست الاشتراكية هي شكل الانتقال إلى الشيوعية وتحمل في طياتها «آثار» المجتمع الطبقي؟). ومن ثم فإن إلغاء الملكية الخاصة (السلب) هو المقدمة الضرورية لتحديد دقيق لطبيعة الملكية التي سوف تسود (الإيجاب). لهذا فإن هذه الصيغة هي التي استطاعت تحقيق مهمات ديمقراطية، وأقصد: التصنيع والتحديث) والعقلنة، وحل المسألة القومية، ولقد أشرت إلى أسباب ذلك في أكثر من مكان، وأخصها في أن التطور (أي تحقيق هذه المهمات) في إطار سيادة النمط الرأسمالي عالياً، يفرض تركيزاً عالياً لرأس المال، وللعمل الجماعي كما للتخطيط، أي السيطرة على آليات التطور، وهو ما لا تستطيعه الرأسمالية التي تنزع إلى الفردية، وبالتالي تفتيت مسبق للرأسمال. وتدمير للجماعية عبر تعميق التناقضات الطبقية، وتحاول للتخطيط، أو تطبيقه بشكل عشوائي. لهذا قلت إن الإطار الاشتراكي ضروري لـ (بل حاسم في) تحقيق التطور. وعلى ضوء ذلك يجب أن نتعامل مع مشكلات التجربة (ومنها الاستبداد، والتوزيع غير العادل للفائض، ونشوء قبايزات طبقية، ومن ثم تفاقم الأزمات في إطار النمط)، ولا توصلنا إلى استنتاجات خاطئة. وأعتقد أن أساس خطأ د. سمير أمين، أنه يحدد الطبقات (وبالتالي طبيعة النمط) انطلاقاً من آليات توزيع الفائض، وليس انطلاقاً من الملكية، لهذا بدى له، على ضوء اللامساواة في توزيع الفائض في الاشتراكية، أن هذه التجارب هي تجارب «هروجوازية وطنية»، أو بشكل مخفّف «مجتمع يتجه إلى الرأسمالية»، وقلت مخفّف، لأن هنالك فارقاً بين أن

تكون رأسمالية، وبين أن تنجبه إلى الرأسمالية، لأن التأكيد على اتجاهها يعني أنها «خط آخر»، لكن تطوره ينجم نحو الرأسمالية، رغم أن الانطلاق من توزيع الفائض يقود حتماً إلى اعتبار أنها رأسمالية، وهذا يفضي إلى تجاهل آليات الانهيار «أو التحول» الذي شهدته التجربة). ورغم أن الماركسية تعتبر أن مسألة الملكية حاسمة وأن تشكل المجتمع الطبقي استند إلى نشوء الملكية الخاصة، فإن ارتباطات نصوص ماركس، خصوصاً فيما يتعلق بالشرق، أفضت إلى تغليب «الواقعي» (الذي هو غياب ملكية الأرض في الشرق) على النظري (فكرة الماركسية حول الملكية الخاصة).

وسألاحظ هنا أن «الواقعي» والنظري هنا يتدرجان في إطار النظري، لهذا وضعت كلمة الواقعي بين مزدوجين، بمعنى أن «الواقعي» هنا يتحدد بفكرة ماركس عن الشرق، وليس بالواقع الشرقي ذاته. لهذا، مادام الواقعي هو الأساس، هو محدد النظري، كان يجب إهمال فكرة ماركس عن الملكية الخاصة، ومحاولة إيجاد أساس «أعمق»، وجده د. سمير أمين في توزيع فائض القيمة، مما أفضى إلى إيلاء مسألة توزيع الفائض أهمية على حساب الملكية الخاصة. والمشكلة هنا تكمن في اعتبار نصوص ماركس هي المحدد، وليس الواقع ذاته. وربما كان «غموض» المعلومات عن واقع الشرق، (وأقصد هنا غموض المعلومات لدى د. سمير أمين، وقبله ماركس، ومن ثم كل الذين قالوا بذلك)، هو الذي فرض الحاجة لتفسير جديد، بديل عن مسألة الملكية. لكن الخطأ هنا هو أن د. سمير أمين، الذي ينطلق من أهمية الواقعي (وأنا أوافق على ذلك)، لم يدرس الواقع ليجيب على السؤال: هل أن الشرق شهد فعلاً غياب الملكية الخاصة للأرض؟ ولقد أجبت على ذلك في مكان آخر، وناقشت د. سمير في فكرته هذه، والنتيجة التي توصلت إليها هي أن الشرق شهد نشوء الملكية الخاصة، بما في ذلك الأرض، وبالتالي أكدت على أن الفكرة الماركسية الأساسية حول موقع الملكية الخاصة في التطور التاريخي صحيحة. وأن مفهوم ماركس

للشر «وهمي»، وتأثير بالدراسات الاشتراكية (٣). والمشكلة الأخرى لدى د. سمير تكمن في أنه حوكم فكرته المتعلقة بتوزيع الفائض إلى تشكّل طبقي (وليس إلى تمايز اجتماعي، أو «طبقي»)، ومن ثم تنفي الصفة الاشتراكية عن التجربة، وهو هنا يخلط بين التمايز في الملكية، والتمايز في الاستهلاك، وبالتالي بين الاعتراف القانوني (الحق)، والنهب (السرقة)، بين الحق الفردي، والاعتداء على حق العام. بين التزام القانون ومخالفته، «والاشتراكية الواقعية» تقر الحق العام، وبالتالي فإن التمايز في الاستهلاك لم ينبع من تمايز الملكية، إذن إن المساواة في عدم التملك تفضي عبر الترتاب السياسي / الإداري إلى لا مساواة في الاستهلاك. وهنا سلاحظ الاختلاف الجذبي عن الرأسمالية، حيث المساواة أمام القانون في حق التملك تفضي في الواقع إلى لا مساواة في الملكية، لهذا تبقى المساواة في الملكية، في الاشتراكية، قاسية في الواقع، ولهذا كان إقرار قانون حق التملك (بعد انهيار الاشتراكية) سابق لنشوء طبقة مالكة، وأصبح للتراتب السياسي - الإداري أهمية في نشوء ملاك خاصين (وإن كان ليس المصدر الوحيد لذلك). لينشأ التمايز في التملك بدل التمايز في الاستهلاك. واستنتج من ذلك، أن إلغاء الملكية الخاصة في الاشتراكية يجعل التمايز في الاستهلاك أمراً ملاصقاً للمرحلة الأولى (البدينية) من تحقيق الاشتراكية، نتيجة تأثير فعل الملكية الخاصة عبر التاريخ الطبقي من جهة، وتأثير الوعي الرأسمالي المستمر نتيجة استمرار النمط الرأسمالي العالمي من جهة أخرى، وهذه مشكلة حقيقية في هذا المرحلة من الاشتراكية تحتاج إلى بحث عميق فيها، للوصول إلى بلورة تصورت تستطيع الاسهام في الحد منها، وبالتالي تجاوزها.

حيث أن «شراف» السياسي / الإداري (أي الدولة) على الملكية (المعتبرة ملكية عامة)، ومركزة التراكم فيها يسمح بنشوء اللامساواة (وبالتالي التمايز) مع الاقرار بضرورة المركزة هنا. وهنا يجب البحث عن آليات بديلة، في المستويات

للرأسمالية" (ص ٧٢).

يعني أنه يمكن تغيب طابعها الطبقي. أو بشكل أفضل إنها ثنائية الطابع الطبقي، ووفق د. سمير أن أساسها الديمقراطي يسمح بتداول السيطرة بين الخيارين. ولقد أشرت سابقاً إلى أن هذا "التوازن" ينقلب إلى "لا توازن" بالضرورة، حيث يسيطر ميل لينفي الآخر، وهذا النفي موضوعي، لأن كل ميل يسعى إلى السيطرة لتحقيق مصالحه، وبالتالي تفضي صيغة "لأرأسمالية ولا اشتراكية" إلى الرأسمالية أو الاشتراكية. ولقد حاولت التمييز بين هذه الصيغة التي تنفتد إلى التوازن وصيغة أخرى تحافظ عليه مادام ضرورياً لتحقيق التطور.

وربما أكون قد "دققت" تصور د. سمير فيما طرحت، عبر إبتعاب الميول الطبقة المختلفة في إطار اشتراكي. وتأكيد اشتراكية التجربة الاشتراكية مهم هنا، لأنه يحدد مسار تطور من جهة، ولأنه يقدم خبرة هائلة للآلاف من أليات تطورها ومن مشكلاتها من جهة أخرى.

وهذا لا يعني تكرار التجربة، فالتجارب لا تتكرر، بل يعني الاستناد إلى مركزاتها الأساسية، وفي الوقت نفسه إعادة إنتاج التصورات والافكار على ضوء التجربة، كما على ضوء التطور التاريخي. وهنا اتفق مع د. سمير أن "واجبنا الآن هو ازاء فكر للاشتراكية" (ص ٩٤).

الاقتصادية والسياسية والادارية تستطيع تجاوز اللامساواة (وبالتالي التمايز). وبالتالي يمكن التفكير الجدي بفصل الاقتصادي (دورة الإنتاج والتوزيع) عن السياسي (السلطة). ليخضع الاقتصادي للخطة العامة التي تقرر عبر تفاعل المستويين. كما يمكن التفكير الجدي "بفصل" الاجتماعي عن السياسي، وعبر التفاعل بين المستويات الثلاث يمكن تحديد توزيع الفائض. ليعود السياسي إلى موقعه "الطبيعي" في إطار النمط، وتكون أليات النمط الاشتراكي يجعله هي محددة خطوات التطور في المستويات كافة. ويمكن ان أشير هنا، أن ذلك يفترض مستوى محدداً من التطور الاشتراكي وبالتالي قبل ذلك يمكن أن يكون للسياسي دوره "الضخم" نسبياً، لأن "للحقاق" يفرض الدور المركزي للدولة. دون أن أساوي بين المركزية والاستبداد. لكن هذا الدور المركزي للدولة سيفرض نشوء مشكلات يجب أن نعيها، ولاشك في أن خبرة التجربة الاشتراكية تساعد في ذلك.

إن نفي صفة الاشتراكية عن التجربة الاشتراكية، اضافة إلى انه يتجاهل خبرة تاريخية هامة، فانه يفضي إلى بلورة بديل مبهم، ينطلق من أن الفترة التاريخية السابقة لتحقيق الاشتراكية عالمياً، تتحدد بأنها "ليست هي لا رأسمالية ولا هي اشتراكية" فترة قائمة على التناقض الداخلي بين مبول واتجاهات رأسمالية وميول واتجاهات ونزعات معادية

هوامش:

- (١) أنظر دراسة د. سمير أمين "الرأسمالية والنق- العالم" و المنشورة كمقدمة لكتاب، الهادي التيمومي" الجدل حول الامبريالية منذ بداياته إلى اليوم" دار الفارابي- بيروت، دار محمد علي الحامي- تونس ط ١ / ١٩٩٢ (ص ٢٠).
- (٢) بقصد د. سمير "فتح الحدود أمام هجرة الشغلين"، المصدر السابق (٦٠). و أعتقد بأ. هذه الفكرة تحتاج إلى تدقيق. خصوصاً أنه يشير في كتابات أخرى إلى مسألة فارق الأجر في سوق موحد و بالتالي سعر موحد للسلعة.
- (٣) انظر سلامة كيلة " مقدمة عن ملكية الأرض في الاسلام" دار المدى للثقافة والنشر- سوريا ط ١ / ٢٠٠٦ ، (- ١٤٠ ١٥٣) .

كتلة تاريخية جديدة لتأسيس أهمية من نوع جديد

كريم مروة (*)

ووفق تصوره وتحليله لآلية تطور الرأسمالية، ووفق رؤيته وتحديدده للصراع بين العمل ورأس المال، القائم على التناقض التناحري، ووفق تقديره بأنّ تطوّر القوى المنتجة سيصطدم، في مرحلة تاريخية معيّنة، بعلاقات الإنتاج السائدة، لينتج علاقات جديدة أرقى، ووفق مجمل الأفكار التي حفلت بها كتاباته، حدّد ماركس بأنّ مستقبل العالم سيكون أفضل وأرقى وأكثر حرية وسعادة للبشر، لأنّ الاشتراكية ستكون سمته المميزة. علماً بأنّ ماركس، الذي تحدّث عن الشيوعية في البيان الشيوعي وفي سائر كتاباته، لم يدخل في تحديد المجتمع الاشتراكي، واكتفى بالإشارة إلى مراحل انتقالية متعددة، قبل الوصول إلى هذا النظام. ولذلك كان الانتقال من النظرية العامة المجردة إلى التحديد الملموس للنظام الجديد، ابتداءً بمرحلته الأولى، يحتاج إلى عمل كبير لابتداع هذا الجديد، مع احتمالات الوقوع في الخلط. ورغم أنّنا كنا نقرأ ونرى، منذ البدايات، الكثير من عناصر الخلط في التجربة التي كانت تحمل اسم الاشتراكية، والتي كانت تعلن انتمائها إلى النظرية الماركسية وإلى مشروع ماركس الاشتراكي، فلم نكن نرى في ذلك الخلط إلاّ مظهرًا من

قبل أن ينهار الاتحاد السوفيتي في مطلع العقد الأخير من القرن الماضي، وعلى امتداد ما يقرب من ثلاثة أرباع قرن من وجوده ومن وجود منظومة اشتراكية عالمية، كنّا، نحن الشيوعيين، ومعنا ملايين عديدة في قارات العالم الخمس، نحلم بعالم جديد من الحرية والتقدم والسلام والسعادة للبشر، تقيمه الاشتراكية المنتصرة حتمًا على الرأسمالية، في الصراع المتعدد الأشكال معها، كنظام قائم على القهر والاستغلال والاستعمار. وكان التعبير المعمّم عن هذا الحلم، سياسياً ونظرياً، يتمثّل في المقولة الشهيرة التي كانت تحفل بها أدبياتنا الشيوعية، ومفادها أنّ القرن العشرين هو القرن الذي تنهى فيه البشرية للانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. وكنا نؤمن بذلك كحقيقة تشبه اليقين الديني، من دون أن تكون لدينا المعرفة الدقيقة والمحددة لذلك التاريخ الذي ستنتهي إليه تلك العملية التاريخية المذهلة. ولم يكن إيماننا ذاك إيماناً تبسيطياً، رغم طابعه الديني، بمعنى من المعاني، آنذاك، بل هو كان يستند إلى نظرية علمية لتغيير العالم، هي النظرية الماركسية. وهي النظرية التي حدّد فيها ماركس، وفق مفهومه لحركة التاريخ،

(*) مفكر ومناضل لبناني.

سياسة ستالين، وفي ظل منهجه المدمر، في كل الميادين، من دون استثناء، حتى في ما كان يعتبر إنجازاً أُرِبط باسمه في الحرب العالمية الثانية. فقد أدّت سياسته قبل الحرب إلى قتل الملايين من المواطنين السوفييت، تحت ستار محاربة أعداء الاشتراكية من البرجوازيين في المدينة والريف. كما أدّت سياسته، خلال الحرب، إلى موت الملايين، أيضاً، من دون مبرر، عندما كان يخطط ويخطط، وعندما كان يحتل أخطاه لكبار جنرالات الجيش الأحمر، ويقضي بإعدامهم، في شكل متعسف. وظلّ ذلك الخلل يتفاقم، من دون وقف، ومن دون أية معالجة له في الانحياز الصحيح، بل من دون القدرة على تحديد عناصره، والكشف عنها، قبل التفكير بعلاجها. وهو تفكير كان معدوماً، أو شبه معدوم. وتلك قضية لها مجال آخر للبحث والجدل بشأنها. وكان من الطبيعي، في ظل ذلك الخلل، أن يتراجع مشروع ماركس الأصلي، الذي يقضي بمواجهة الرأسمالية بمشروع نقيض، تضطلع بالفضال لتحديده في شكل ملموس، ولإنجازه، القوى النقيضة للرأسمالية، التي حدّدها ماركس بالطبقة العاملة وحلفائها. وكانت الأزمات في البناء الاشتراكي تزداد حدّة، وكانت تزداد نتائجها في الحياة حدّة. وصار التناقض مع النظام الرأسمالي، بفعل تلك الأزمة، عملية ميكانيكية، غير ذات صلة بالواقع، وغير ذات صلة بحياة البشر وصالحهم. ولعلّ من فضائل جورباتشوف الوحيدة، إذا كان له من فضائل، أنّه أشار إلى مثليين أساسيين للدلالة على تلك الأزمة. المثل الأول تمثّل في فقدان مطلق للعملية الحسابية في دورة الإنتاج. ولذلك كانت الإحصاءات المعممة حول الإنتاج بعيدة كل البعد عن الواقع. الأمر الذي أفقد العملية الإنتاجية قدرتها على تحقيق التراكم، الذي كان لابد منه، وأفقد السوق دوراً كان لابد منه، أيضاً، كواحد من الضوابط. المثل الثاني تمثّل في السباق الجنوني على التسارع مع الولايات المتحدة الأمريكية، الذي قاد الاتحاد السوفيتي إلى إنتاج وتكديس كميات من القنابل النووية كافية لتدمير العالم عشرين مرة. في حين أنّ مرة واحدة

المظاهر الطبيعية التي تنشأ عند البشر لدى محاولاتهم نقل الأفكار والمشاريع من التجريد النظري إلى الواقع الملموس. ولم يكن يغيب عن ذهننا، في تلك الحقبة الملائى بالصعوبات، أنّ تلك العملية التاريخية ستكون، بفعل عناصر الخلل المشار إليها، الموضوعية منها والذاتية، صعبة ومعقدة. ولكننا كنا، مع ذلك، نؤمن إيماناً شبه مطلق بنهايتها السعيدة، بديلاً من الرأسمالية، التي كنا نعتقد اعتقاداً جازماً بأنها لن تكون. في أي شكل من الأشكال، متحركة بمستقبلنا ومستقبل البشرية. وكان هذا النوع من الإيمان هو الخطأ الذي ارتكبناه، كلّ منا على قدر مسئولياته وعلى قدر فهمه للماركسية في جوهرها. وكان هذا الخطأ هو الذي شعرنا، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أنّه كان خطأ فادحاً، بمستوى الخطئية الأصلية.

نعم، لم يكن لدينا شك بأنّ الرأسمالية كانت تتطور بسرعة مذهلة. وكان يتطور معها الاستغلال والقهر، في جانبيهما الاجتماعي والقومي. وكان يتعمق دورها في تشويه الحياة البشرية وفي تشويه القيم الإنسانية. وكان يتعاطم إمعانها في تدمير الطبيعة ومناخها، وفي تدمير محيطها الخارجي. ولم يكن لدينا شك، بالمقابل، في أنّ الرأسمالية كانت تتجه أكثر فأكثر نحو تعمق أزمتها، لكن من دون أن تفقد قدرتها على تجاوز تلك الأزمة، في مراحلها المختلفة. وكنا نرى، بوضوح، أنّ العالم يتجه نحو وحدته، بخطى سريعة. في ظل تطور الرأسمالية، وفي ظل التناقض المتعاطم بينها وبين الاشتراكية، كمشروع سياسي كان قد بدأ يتحقق في الاتحاد السوفيتي، وفي بلدان المنظومة الاشتراكية. وكان يترك تأثيره في تبنى بلدان العالم الثالث التوجه الاشتراكي. كما كان يترك تأثيراً مباشراً على الرأسمالية ذاتها، ويفرض عليها سن قوانين جديدة لصالح المنتجين، في المدينة والريف.

ماذا أريد أن أستنتج مما سبق قوله؟

لديّ خمسة استنتاجات أساسية:

الاستنتاج الأول، هو أنّ الخلل في التجريدية الاشتراكية كان قائماً، منذ بدايتها، لاسيما في ظل

كانت كافية لتحقيق تلك المهمة الفظيعة. وقد كان ذلك كله يتم على حساب الشعب السوفيتي، الذي ظلّ محكوماً، في زمن الحرب وفي زمن السلم، بشد الحزام وبالتضحية بكثير من حاجاته الأساسية، لتأمين الدفاع عن نظامه الاشتراكي.

الاستنتاج الثاني، هو أنّ الرأسمالية كانت، في ظل التنافس بينها وبين الاشتراكية، في موقع القدرة أكثر من الاشتراكية على تجاوز تناقضاتها وتجاوز أزماتها، بما فيها تلك الأكثر حدة التي ظهرت أول مرة، في أواخر العشرينيات، أي قبل عقد واحد من اندلاع الحرب العالمية الثانية، وبعد عقد واحد تقريباً من انتهاء الحرب العالمية الأولى. وكان ذلك بشير، بوضوح، عند بعض المنظرين الماركسيين، من خارج المدرسة السوفيتية، ومن خارج الأحزاب الشيوعية المنتمية إليها، وحتى من داخلها، أحياناً، ومن داخل بعض الأحزاب الشيوعية، بأنّ التنافس الذي كان قائماً بين الرأسمالية والاشتراكية لم يكن يتم، حصاً، في الشروط التاريخية السائدة، في صالح الاشتراكية، وأنّ الموضوع التي كان يجري تعميمها حول أنّ العصر هو عصر انتغال البشرية من الرأسمالية إلى الاشتراكية لم تكن واقعية. وفي حين كانت الرأسمالية تتجاوز أزماتها وتناقضاتها كانت الاشتراكية، التي أعطيت في السبعينيات صفة الاشتراكية الواقعية، تخفياً من التفاؤل بإحجازاتها ومستقبلها، لم تستطع أن تتجاوز أباً من أزماتها، وصولاً إلى انهيارها المادي، بعد ثلاثة أرباع القرن من عمرها، الذي أعقب انتصار ثورة أكتوبر، بقيادة لينين.

الاستنتاج الثالث، تمثّل في أنّ الانهيار الذي أصاب التجربة الاشتراكية في مركزها الأساس، لم يكن، في حقيقته وهي نتاجه، إلا نهاية للتاريخ الذي حدّدته الماركسية بحتمية انتصار الاشتراكية على الرأسمالية، عندما تبلغ هذه الأخرى ذروة أزماتها - وهي المرحلة التي تقول الماركسية بأنها تتحدّد في التناقض بين التطور العاصف للقوى المنتجة، وبين علاقات الإنتاج الرأسمالية - ولا كان ذلك الانهيار، بالمقابل، تأكيداً بأنّ التاريخ قد استقرّ في الاتجاه الذي

تحدد مساره الرأسمالية، كنظام سياسي، وكملاقات إنتاج، وكمقيم مرتبطة بها. لكن المؤكّد هو أنّ ذلك الانهيار قد أعطى للرأسمالية فرصة لم تكن تحمل بها لكي تتابع تطورها في الاتجاه الذي أصبح يعطي صفة العولمة الرأسمالية، بالعمى السياسي والاقتصادي والثقافي والقيمي، وأعطى لنظامها صفة النظام العالمي الجديد، نظام القطب الواحد، الذي تقوده منفردة الولايات المتحدة الأمريكية، من دون شريك، ومن دون منازع. غير أنّ الانهيار لم يكن، في واقع الأمر، هو البداية الحقيقية لتلك العولمة الرأسمالية. ولم يكن ذلك الانهيار، أيضاً، البداية الحقيقية لذلك التفوق الذي وفّر للولايات المتحدة الأمريكية إمكانية احتكار قيادة العالم. فقد كان العقد الذي سبق الانهيار هو العقد الذي كانت قد بلغت فيه أزمة النظام الاشتراكي ذروتها، حتى ولو كنا نحن الشيوعيين، بمستويات تقديرنا لما كان يجري في الاتحاد السوفيتي من تطورات، مترددين ومختلفين في فهم وتحديد الوجهة الأخيرة لتلك التطورات. وكان عهد جورباتشوف، الذي رغب بعضنا بقدمه، وقيم عالياً انتقاداته للتجربة، وأيد فكرته بالقيام بثورة في الثورة - وأنا واحد من هؤلاء - هو المرحلة الأخيرة السابقة على الانهيار. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية، بالمقابل، تنهياً لتكون القوة الأكثر تحكماً بالعلاقات الدولية، في المجالات كافة، السياسية منها والاقتصادية والعسكرية والعلمية، والتكنولوجية، خصوصاً، التي تمثّلت بأوتوسترات المعرفة والاتصالات. كانت العولمة، إذن، التي برزت معالمها في شكل توحش رأس المال الفالت من عقله، قد بدأت تتكوّن عناصرها قبل ذلك الانهيار بعقد أو عقدين.

الاستنتاج الرابع، يتمثّل في أنّ وحدة العالم، التي تنبأ ماركس بها، كان ماركس ذاته يرى أنّ الرأسمالية، بحكم طبيعتها ذاتها، وبحكم حاجتها إلى توسيع أسواقها، هي التي ستبدأ في عملية توحيد العالم تحت قيادتها. ولذلك وضع مشروعه الأساس، مشروعه الأممي، الذي اعتبر أنّ على الطبقة

الاستنتاج الخامس، يتمثل في الكيفية التي ينبغي أن يصاغ فيها البديل المفترض لما هو قائم، وتحديد القوى التي تتشكل منها الكتلة التاريخية الجديدة المؤهلة للاضطلاع بمهمة توحيد العالم على أسس إنسانية، نقيضاً بالكامل للتوحيد الراهن، الذي تضطلع به الرأسمالية المعولة لمصلحتها.

هذه الاستنتاجات الخمسة، التي يحتاج كل واحد منها إلى بحث معمق وإلى نقاش واسع، هي التي أنطلق منها في تحديد نظرتي إلى عالم الغد. ذلك أن المسألة، من وجهة نظري، التي ينبغي أن تشغل قوى التغيير، باسم الاشتراكية أولاً، وبأسماء أخرى، لا تنمو ولا تتطور ولا تحقق أيًا من الأهداف المبتغاة، في الاعتراض على العولة الرأسمالية وفي الرفض الحازم لها. بل إن المسألة الأساس في هذه العملية، وفي استهدافاتها، هي أن نبحث بعين في تحديد جوهر هذه العولة، بجوانبها المختلفة، لمعرفة الاتجاه الرئيس الذي تقود إليه العالم، في ظل فقدان التوازن في العلاقات الدولية، وغياب قوى ومرجعيات ذات وزن ودور وقدرات، من نوع ما كان يفترض بالأمم المتحدة أن تشكلها. ومثل هذا البحث لا يزال أولياً وقاصراً، غير قادر على المحسم - بواقعية علمية وليس بالتبرير النظري - في تحديد دقيق وشامل لطبيعة هذه العولة، ولطبيعة القوى التي ترتبط بها، وللإتجاه الرئيس الذي تقود العالم إليه، من موقع هيمنتها على القرار الدولي، باسم الولايات المتحدة الأمريكية، القطب الأوحده المسيطر. وهي مهمة لها أصحابها وأقطابها. ويشكل مثل هذا البحث، في ميادينه المختلفة، الأساس الذي يمكن الاعتماد عليه لصياغة مشروع متكامل للحقبة المقبلة من تاريخ العالم. بكلام آخر، يمكن القول بأن العالم، اليوم، يقع في مثل الحقبة التي سمحت لكارل ماركس في أواسط القرن التاسع عشر بإيجاز عمله الاستثنائي، رأس المال، الذي حلل فيه بدقة علمية غير مسبوقة في تحليل طبيعة الرأسمالية، وصاغ مع رفيقه إنجلز البيان الشيوعي الذي يحدد أشكال النضال ضد الرأسمالية، ويحدد الصورة العامة لنهاية هذا الصراع المتمثل بالاشتراكية. ولا يعني ذلك

العالية أن محمله، وتناضل لتعميمه، في صراعها مع نقيضها الطبقة البرجوازية، من أجل توحيد العالم تحت قيادتها، وجعل هذه الوحدة وحدة إنسانية تحرر الإنسان من كل العبوديات السابقة، التي كانت تتمثل في المجتمعات الطبقيّة في التاريخ السابق كله، وأخرها المجتمع الذي كانت قد بدأت الرأسمالية في بنائه، منذ القرن السابع عشر، مع بداية الثورة الصناعية. وانطلاقاً من هذه الحقيقة التاريخية الموضوعية يصعب من الضروري تصحيح المسار الذي تتخذه الحركات المعادية للعولة، التصحيح الذي يقضي بالتفريق بين ما هو موضوعي في حركة التاريخ، أي الإتجاه نحو وحدة العالم، وبين القوى التي تضطلع، لأسباب تاريخية، أيضاً، بهذه المهمة التاريخية. ذلك أن خلافاً فادحاً يصيب الحركة المناهضة للعولة، ولقطبها الرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، يتمثل في توجيه المعركة ضد العولة، بشكل عام، كما يتمثل في التركيز على الهويات القومية والثقافية والدينية، كصيغة لمواجهة توحيد العالم الذي يتم تحت قيادة، ولمصلحة الرأسمالية، في أشع صورها، وأكثرها توحشاً. ذلك أن استمرار هذا الخلل إنما يشير إلى تراجع في الوعي، يعيدنا في الذاكرة إلى التاريخ القديم الذي واجهت فيه الطبقة العاملة الناشئة في العصر الأول لنشور الرأسمالية. إذ أقدمت على تحطيم الآلة، كعدو لها، ولم تدرك أن خصمها ليس الآلة، بل المالك لها، والمستفيد منها، أي الرأسمالي، بالذات. كلا، ليس في هذه الطريقة، وبهذا العقل، يمكن أن نعيد التاريخ إلى المسار الصحيح، في صالح سعادة البشر وتقدمهم وتحررهم. ليس بإعلان الحرب على التكنولوجيا المذهلة في تقدمها، ولا بافتعال تناقض بين الهويات على اختلافها، وبين الإتجاه الموضوعي نحو وحدة العالم، يمكن أن نخوض نضالاً حقيقياً هادفاً ضد عولة رأس المال. بل يتم ذلك بالإدراك الواعي والواقعي لمسار التاريخ الحقيقي، في العصر الراهن، والبحث في صياغة مشروع بديل، وتحديد القوى القادرة على محله. فليس بالرفض والسلب المحدد المواقف والمعارك والمشاريع البديلة.

أنا نحتاج إلى ماركس جديد. بل يعني أننا نعيش في زمن مختلف بالكامل عن الزمن الذي عاش فيه ماركس. وأن ثمة طاقات كبرى غير محدودة من الباحثين في كل مجالات المعرفة تستطيع، إذا ما هي وُجدت جهودها، أن تدل البشرية على المكان الذي هي فيه، في المرحلة التاريخية الراهنة، وعلى الاتجاه الذي ينبغي لها أن تسلكه، حفاظاً على الجنس البشري من خطر التدمير والفناء، وعلى الكوكب الأرضي من خطر الاحتراق، وتدلها على الأسس التي ينبغي عليها النظام العالمي البديل.

هنا، بالذات، تبرز خطورة كل أنواع السلفيات، السلفية الدينية، أساساً، والسلفية القومية، وكذلك السلفية الماركسية، أي السلفية التي تجعل من ماركس نبياً، وتجعل من نظريته العلمية لتغيير العالم، باسم الاشتراكية، ديناً جديداً. فمثل هذا النوع من العودة إلى الماضي لا يجدي نفعاً، ولا يشكل أساساً للتقدم. بل هو يبقي البشرية أمام قدر لا قدرة لها على مقاومته، والانتصار عليه. غير أن العودة إلى الماضي، في صيغة مختلفة عن السلفية والماضوية، تبقى ضرورية، لأخذ ما يمكن أن يكون مفيداً من تجارب أحداث التاريخ، انطلاقاً من أنه لا يوجد قطع أو انقطاع بين حقبات التاريخ ومراحل. بهذا المعنى يصبح الحديث عن الهويات الثقافية مهماً وضرورياً. إذ أن الغاية من هذا التأكيد، بهذا المعنى، على تلك الهويات هي الحرص على احترام قانون أساسي يتمثل في التعدد والتنوع، ضمن الوحدة التي تلتقي عندها الشعوب والأمم والأعراق. ويصبح التمسك بالهوية الثقافية، ومنها الدين وأمور أخرى، مدخلاً للاندماج في تلك الوحدة، بدلاً من أن تكون، كما يفعل البعض وينظر، منطلقاً لصراع لا ينتهي بين هذه الهويات وبين الوحدة الإنسانية التي تنتمي إليها جميع الشعوب، بعملية تاريخية موضوعية. وبمقدار ما يصبح الاقتناع بضرورة التفاعل بين تلك الهويات بقدر ما يصبح اندماج الشعوب والأمم بعضها مع بعض عاملاً أساسياً في بناء حضارة إنسانية شاملة، أكثر حرية وأكثر تقدماً وأكثر احتراماً للإنسان، وأكثر ملاءمة

لحياته ولتطوره ولتحرره ولسعاده، بدلاً من الحضارة القائمة، حالياً، على القهر والاستغلال، والسيطرة، وتشويه القيم، واستعباد الناس، وتدمير الطبيعة، في محيطها الداخلي والخارجي. وفي مثل هذه الحالة تصبح العودة إلى الأفكار التاريخية العظيمة، لاسيما منها أفكار ماركس، حاجة موضوعية، انطلاقاً من أن ماركس كان صاحب أول مشروع في تاريخ البشرية لتحفيز العالم ولتغييره، في الاتجاه الأكثر ارتقاءً وتقدماً وعدالةً.

لا جدال، إذن، في أن العالم بحاجة إلى حركة من نوع جديد لمواجهة كل ما يتصل بظاهرة العولة الرأسمالية المتوحشة من أخطار تهدده وتهدد الكوكب، وتهدد كل الشعوب من دون استثناء، بما فيها تلك التي تتصور أنها ستكون في مأمن من الطوفان الآتي. ولن يكون بالإمكان الوصول إلى تحقيق ذلك إلا بتحديد واقعي وملمس للمهمات التي يجب أن تضطلع بالنضال لتحقيقها حركة تاريخية جديدة، على الصعيد الكوني، وعلى صعيد كل بلد من البلدان، في مركز العالم، وفي أطرافه، على حد سواء. ولا يمكن لهذه المهمات أن تتحدد إلا عندما يصل الوعي بالمخاطر القائمة والهاشة إلى جميع الذين تلتقي مصالحهم في التحرر من هذه المخاطر التي تتمثل في هذا النمط المعروف من رأس المال المتوحش، وقيادته الراهنة الولايات المتحدة الأمريكية. ويعني هذا الأمر، بالتحديد، أن الكتلة التاريخية من القوى المعنية بتحديد هذه المهمات هي أكبر بكثير مما كانت عليه الكتلة التاريخية في مشروع ماركس. وهي كتلة تتكون من قوى متعددة، متنوعة، تحكمها تناقضات، وتحمها مصالح. وهي تضم كل الفئات الاجتماعية المقهورة والمستغلة، وتضم شعوباً وأما عديدة من شعوب وأمم العالم الفقيرة المضطهدة، وتضم دولاً وتكتلات دول، كبيرة، ترى في هذا النمط من العولة الرأسمالية، التي تتجاوز حدود البلدان والقارات، وتتجاوز دور الدول كبيرها وصغيرها، مصلحة في الانضمام إلى حركة كبيرة من هذا النوع. ذلك أن العالم لا يمكن أن يستمر طويلاً في مثل القوضي

القائمة، التي لا يراعي فيها رأس المال الفاقدة الهوية، مصلحة البشرية، ولا يحترم شروط الحياة على الكوكب. وفي اعتقادي فإن لجميع هذه القوى، فئات وشعوباً وأماً و دولاً، مصلحة في أن يتحقق توازن جديد في العلاقات بين الدول، توازن يعد من جنون رأس المال المتوحش هذا. ولا يتحقق هذا التوازن إلا في إعادة الاعتبار إلى الأمم المتحدة، كناظم لهذه العلاقات، وكحكم في النزاعات القائمة والنزاعات التي يمكن أن تنشأ، وكرداع لكل أنواع التجاوزات التي تتعارض مع حق الشعوب في أن تتمتع بالحرية والتقدم، والتي تتجاهل مصالح البشرية في العيش بسلام، ولا تحترم الشروط التي تحفظ لكوكبنا الأرضي سلامته من الاحتراق.

غير أن أية حركة من هذا النوع لا يمكن أن تنشأ وتطور وتؤتي ثمارها، إذا هي لم تبدأ من الوحدات الصغيرة، أي من الدول والأمم المختلفة، صغيرها وكبيرها، على حد سواء. إذ أن من لا يستطيع أن يحقق التحرر لنفسه ولشعبه وبلده لن يستطيع أن يساهم في تحرير العالم.

هنا، بالذات، تبرز أهمية أن تنصدي قوى التغيير في بلداننا، من كل الاتجاهات، وهي تناضل ضد المخاطر التي تهدد البشرية، لمهمة التغيير في بلدانها. والتغيير، هنا، يطال قضيتين أساسيتين: القضية الأولى هي القضية المرتبطة بإزالة الاستبداد الذي يحرم شعوبنا من حريتها، ويحرمها من حقها في التقدم، القضية الثانية هي القضية المرتبطة بظاهرة السلفية، الدينية خصوصاً، التي تحاول أن تجعل من شعوبنا جزراً مغلفة على ذاتها، معادية لكل ما سواها في العالم، وكل من الاستبداد هنا، والسلفية، هناك،

يلتقيان في توليد ظاهرات تعطل الدور المطلوب من شعوبنا في الإسهام في المعركة الكونية ضد عولة رأس المال، وتبقى بلداننا خارج التاريخ. إذ تصيح بلداننا بؤرة لظاهرة الإرهاب بأشكاله وصيغه المختلفة، وتصيح هدفاً للوحش الكاسر، المسيطر على العالم، وتناهى عن شعوب العالم وأممها، التي هي شريك لنا حقيقي في النضال من أجل الحرية والتقدم.

إن النضال ضد العولة الرأسمالية المتوحشة، ومن أجل عولة ديمقراطية إنسانية بديلة، يتطلب البدء بالنضال، كل في بلده، ونحن في بلداننا، من أجل توفير الشروط للنجاح في ذلك النضال. من هنا، إذن، من بلداننا، تبدأ العملية التاريخية، صعوداً إلى العالم. وبذلك تتبدل الأمور، ويتغير الاتجاه، في المعادلة القديسة التي كانت تعتبر بداية النضال من أجل مستقبل أفضل للبشرية، هي من الأممية إلى المحلية، لتأخذ الأممية الجديدة الاتجاه المعاكس الأكثر ارتباطاً بالمنطق. فلعل ذلك يكون هو المسار الأكثر صحة وسداداً لحركة التاريخ في الحقبة القادمة.

العولة البديلة هي شعار الحقبة التاريخية التي تمر فيها البشرية، بعد تلك التحولات التي شهدتها القرن العشرون، في العقدين الأخيرين منه. ولكن هذا الشعار لا يصبح حقيقياً، أي لا يصبح قابلاً لتجميع القوى من أجل تحقيقه، إلا عندما يتبلور في برنامج ملموس، كما أشرت إلى ذلك آنفاً، وفي حركة عالمية من نوع جديد تتكون من كتلة تاريخية من نوع جديد. المهمة، إذن، المهمة الأولى، هي الشروع في عملية صياغة هذا البرنامج، وفي تجميع القوى التي تتكون منها الكتلة التاريخية الجديدة، الحاملة لهذا البرنامج، والمناضلة لتحقيقه.

العولة ومسألة الهوية «قراءة فكرية ثقافية»

قادري أحمد حيدر (*)

١- العولة والهوية

لسنا هنا بصدد تقديم تعريف لمعنى أو مفهوم العولة، وذلك لكثرة التعريفات التي انصبت على تعريفها وتحديد ماهيتها والذي قد يستغرق كتاباً بكامله، هذا فضلاً عن أن التعريفات لماهية ومضمون العولة ما يزال في تقديري سابقاً لأوانه، حيث العولة كموضوع وكإشكالية ما تزال في حالة صيرورة وسيروية تاريخية وهي دوماً فضاء مفتوح للتعديل والإضافة. أي أنها إمكانية موضوعية عالية تاريخية تتضافر جملة من العولة الموضوعية والذاتية، القومية والإقليمية والعالمية في تشكيلها وإعادة تشكيلها في ضوء التطورات والمستجدات والتبدلات الجارية في عالمنا الراهن.

وهو ما يعنى موضوعياً وتاريخياً أنها - أي العولة - ليست قضاءً وقدرًا، أو أنها ظاهرة حتمية ومطلقة الحدوث في شكلها الكائن اليوم أو في ظواهرها التي تتجلى بها في عالمنا المعاصر وما على الدول والشعوب في هذا العالم سوى القبول بها كيفما اتفق، وعليها وفقاً لذلك اعتبار طابع الهيمنة الإمبريالية الأمريكية في قطبها الواحدى أمراً لا راد

له، باعتبارها قدراً محتوماً أو حتمية تاريخية علينا القبول بها ومن ثم تبنيها أيديولوجياً وثقافياً واقتصادياً ونحن بقدر ما نرفض نزعة الانغلاق والتقوقع تجاه ظاهرة العولة سواء من الموقف الديني العصبوي الانفلاقي أو من الموقف السياسي الأيديولوجي الوطني والقومي في مجلياتهما الشوفينية والدياجوجية فإننا في الوقت نفسه لا نتفق مع الرأي القائل بأن العولة كظاهرة موضوعية تاريخية هي قدر موضوعي عالمي إنساني ما علينا إلا القبول به قدراً^١ ليس لأمريكا أو لسواها أي دور فيها، ولذلك يجب التعامل معها بوصفها سيروية موضوعية، والدخول فيها باعتبارها فضاءً مفتوحاً على النظام الكوني. وفي اعتقادي أن الموقفين بنطويان على إطلاق يخل بفهم الظاهرة، إنها - في رأيي - لا هذا ولا ذاك من الموقفين، وهي هذا وذاك في آن، بمعنى أن هناك واقعاً موضوعياً يدفع في اتجاه توحيد العالم، ويخلق الشروط الواقعية للتوحيد، وهذا ما يتجلى عملياً بما يسمى ثورة المعلومات والاتصالات، هذه الثورة التي سمحت بتجاوز المكان وأطلقت آليات للتعاون بين الدول، وبما أنه ليس لأحد إرادة في ذلك، ومع هذا

(*) باحث بمركز الدراسات والبحوث اليمني.

فإن ثمة عنصراً ذاتياً في ظهور العولة، يمكن في سعي القوى المسيطرة على العالم وهي القوى الصناعية والشركات الكبرى، إلى استغلال التقدم التكنولوجي من أجل توسيع نفوذها^(١).

إن العولة باختصار وكما يقول د. برهان غليون هي "ثمرة لقاء وتطورات الثورة المعلوماتية، واستراتيجية جديدة لقوى رأس المال العالمي"^(٢)، ويمكنني القول إن للعولة في شكلها الرأسمالي الوحشي ميلين - الأول هو ميل التفكيك والشرذمة والتمزيق لكيانات الدول الصغيرة ضعيفة التطور والفقيرة - أي لدول الجنوب - ومن جانب آخر هناك ميل التوحيد والمركزة لكيانات الدول الغنية والمتطورة اقتصادياً وصناعياً وتكنولوجياً وتلعب ظاهرة احتكار المعلومة دوراً مساعداً ومكسلاً في استكمال صورة الهيمنة والمركزة الاستعمارية الجديدة من قبل الدول الرأسمالية الكبرى، في صورة الشركات - الدول، بدلاً عن ظاهرة - الدولة - الأمة -، التي عبرت عن صعود القومية البرجوازية تاريخياً، حيث نشهد اليوم تراجع صورة وظاهرة الدولة القومية البرجوازية أو - الدولة - الأمة - لنحل بديلاً عنها الشركات - الدول، أي الشركات متعددة القومية، التي تقوم على إلغاء ونفي ظاهرة صورة الدولة الوطنية أو القومية التي تأسس وجود الرأسمالية في طورها الأول عليها. حيث يتجلى اليوم رفض الدور السياسي والتنظيمي والإداري للدولة في المجال الاقتصادي، وفي السياسة المالية والتقديرية بل وحتى الاجتماعية. حيث يطالب البعض بتحول الدول وزعمائها وهيئاتها السياسية إلى مجرد مديري شركات، وكأنهم رؤساء بلديات، إدارة مدينة ليس لها أي علاقة بتنظيم وإدارة الاقتصاد وسياسات البلاد الاقتصادية والمالية والتجارية حيث شئون الإدارة الاقتصادية والمالية غدت من وظائف الشركات الاقتصادية متعددة القومية، أو هي من شئون الرموز التكنوقراطية المالية والاقتصادية، إن اقتصاد العولة والاقتصاد المعلوم اليوم لا يمكن إدارته من خلال الدولة السياسية القومية أو الوطنية... ذلك أن زمن مركزية التخطيط الشمولي قد ولى ولكن لصالح شمولية نظام

اقتصادي عالمي أحادي البعد والمضمون، اقتصاد أحادي يلقي كافة القطاعات والأشكال الاقتصادية من خلال الضغوط السياسية الصادرة عن قوى اقتصاد العولة المهيمن بكل وسائل الهيمنة والضغط والرأسمالية بما فيها طبعاً القهر السياسي والإكراه الاقتصادي والقوة العسكرية التي أصبحت اليوم تحتل مكان الصدارة في التعبير عن درجة هيمنة اقتصاد السوق المعلوم.

"ومع تزايد سطوة النخب التكنوقراطية والإدارية الناجمة عن خروج قوى السوق، وعن سيطرة الدولة القومية، ينشأ وضع متناقض، فالنخب السياسية المفروضة والتحول على أساس الانتخاب، لن يعود بوسعها أن تتحكم بسير الاقتصاد المعلوم. أما النخب التكنوقراطية الاقتصادية غير المنتجة فتتحكم بهذا السير. إن هذا الوضع يطرح على بساط البحث قيمة ومعنى الانتخاب، والمسالمة، والضغط، والتغيير في إطار النظام السياسي/ الحقوقي الحالي"^(٣).

وبذلك فإن اقتصاد العولة قد قضى نهائياً على الأفاق الموضوعية والسياسية للظاهرة الليبرالية الكلاسيكية وحل بدلاً عنها ظاهرة الوحشية والعنف، والعسكرة، وهو ما تتسم به المرحلة الرأسمالية العولية الراهنة بل إنه يمكنني القول أن العولة بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ليست هي العولة على ما كانت عليه قبلها، أقصد هنا ليست ما كانت عليه من حيث الدرجة والشكل حيث البعد العسكري دخل فيها - أي في العولة - عاملاً مؤثراً وفاعلاً بل ويكاد أحياناً يكون حاسماً، حيث رفع شعار الإرهاب إلى مستوى الأيديولوجية الرسمية لنظام القطب الواحد وذهب نظام القطب الواحد الأمريكي إلى تأكيد " فكرة توسيع الحدود العسكرية والاقتصادية لتشمل ما تبقى من دول العالم ولا يتوقع أن يتسهل هذا كله أو يتوقف قبل عقد ونصف العقد من الزمان، وهو تاريخ الاستراتيجية الأمريكية التي وضعت منذ سنوات وتنفذ إلى سنوات قادمة ومن الغريب أن الولايات المتحدة لم تول الجانب الثقافي اهتماماً " ما - اللهم إلا حيث هددت الصناعات الثقافية التي كانت تنتج في

دخل إلى حقل الصراع الثقافي العالمي منذ بداية السبعينيات حيث الثقافة (الهوليوودية) إلى جانب الصناعة الثقافية الاستهلاكية الأمريكية أصبحتا من العوامل المهددة لهويات ثقافات الشعوب الأخرى بما فيها الثقافة الأوروبية. ومن هنا ردة فعل الشعوب والدول الأخرى في التمسك الشديد بهويتها كرد فعل لذلك . وهو ما يفسر تنامي تيار الهوية الإسلامية الذي بدأ يأخذ شكلاً أكثر قوة ، وتصلباً في التعبير عن ذاته ووجوده . أي أن أحداث ١١ سبتمبر قد خلقت حالة من الحساسية الزائدة على الهوية، وهي في حالتنا العربية ردة فعل سلبية تجاه الخارج لم تخرج في تعبيرها عن نفسها عن دائرة الضعف والعجز الحاصلين في الواقع والنظام العربيين السائدين. حيث نشهد حساسية عالية في الحفاظ على الهوية، يعمل خلالها البعض على تحويل الهوية الثقافية والقومية العربية إلى مجرد مفكرة، أو معجم، أو قاموس أثري مغلق تتحور فيها الهوية حول نفسها ككرة مطلق، وهوية خالدة، بعد أن يرفع سؤال الهوية إلى مستوى المقدس والمطلق. مع أن المطلوب هو أن تتحول الهوية الثقافية الوطنية، أو القومية إلى أفق ثقافي وإنساني مفتوح. إن العولة الأمريكية في تطورها الرأسمالي الوحشي هي التي أنتجت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م لأن أحداث ١١ سبتمبر هي في الواقع إنما تعكس حالة من الصراع العالمي ، صراع بين العالم كما تريده أمريكا، وبين العالم كما هو في الواقع أو كما ينبغي أن يكون من خلال تطوره الطبيعي. وليس من خلال سياسة القوة والكيل بمكيالين كما تمارسه وتريده أمريكا، ومن هنا فإن العولة في نموذجها الأمريكي إنما هي محاولة لإعادة إنتاج الظاهرة الاستعمارية في عنفها التاريخي العولي الجديد. ذلك أن الظاهرة الاستعمارية التقليدية هي أول من حملت في داخلها بذرة ظاهرة العنف في التاريخ العالمي الحديث والمعاصر.

ومن هنا نجد تفسيراً لتلك المفارقات العجيبة في التاريخ والتي تفسر لنا كيف أن الحادثة إنما هي من أحد وجوهها إحدى إفرزات ونواتج الظاهرة

هوليوود وكذلك عند البحث عن حقوق الملكية في الثقافة والدواء فيما بعد، وكان هذا مقدمة لتبني النموذج الأمريكي في الاقتصاد وفي الثقافة على السواء (٤١)، وهذا لا يعني أن العولة الأمريكية في بعدها الثقافي ليست مؤسسة على فكرة الهيمنة ونهميش الثقافات الأخرى وإنما المقصود به هنا أن بعد الهيمنة الأمريكية في نموذجها الشمولي الواحد ما يزال حتى الآن منصباً على العمق الاقتصادي مستخدماً لذلك الضغوط السياسية والمالية، والقوة العسكرية التي بدأ استخدامها وتجريبها في حرب البلقان - تفكيك يوغسلافيا سابقاً - وتدمير أفغانستان والسيطرة عليها للدخول من خلالها للهيمنة على مصادر نفط المنطقة في تلك البلدان. وصولاً إلى استمرارها في تكريس هيمنتها الاقتصادية والتجارية على ثروات ونفط منطقة الشرق الأوسط وتحديداً المنطقة العربية وذلك من خلال حربها مع إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني لتأكيد استمرار ثقل تواجدتها النوعي المهيمن على المنطقة العربية كلها. ولذلك فإن ههما وتركيزها على المحور الثقافي ما يزال حتى الآن محدوداً، باعتبارها - كما يبدو - أن الدور الثقافي إنما هو تال وتابع لبعد الاستراتيجية الاقتصادية، طبعاً على خطورة الدور الراهن للعولة الثقافية الأمريكية . والذي لم توله من العناية ما يستحق قياساً إلى الأبعاد السياسية، والاقتصادية، والعسكرية .

حيث بُعدا الاقتصاد وردفيه العسكرية أخذتا يحتلان بؤرة الصدارة في الاستراتيجية الأمريكية وتحديداً بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م . وبذلك أسقطت الرؤية الأمريكية الشعار الليبرالي السياسي بالمطلق من بنية تطورها الرأسمالي الوحشي، وسعت تحت شعار مكافحة الإرهاب لدمج كافة الهويات في هويتها السياسية والثقافية وبذلك فإنني أجد أن أمريكا اتخذت من أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ذريعة لمحاولتها ليس لاستعادة هويتها السياسية الثقافية ، بل في محاولة فرض نموذجها السياسي والفكري وبالنتيجة فرض نموذجها الثقافي الهوليوودي الذي

الاستعمارية الرأسمالية في تقدمها التاريخي .

ومن هنا يأتي التأكيد اليوم على ضرورة عدم الخلط بين العولمة كظاهرة موضوعية تقدمية تاريخية وإنسانية، وبين بعد الهيمنة الرأسمالية في طورها الوحشي التي تتحكم بمجريات تطور مفردات العولمة بعد دمجها في بنية التطور الرأسمالي الاستعماري والعولمي الجديد . مثلاً في حالة الاستقطاب الجذرية في العالم، بين ما يمكن أن نسميه الشمال الغني، والجنوب الفقير، المركز الغني والمحيط الفقير، دول السبع الغنية وملحقاتها . والدول الفقيرة، والأكثر فقراً ، الواقعة تحت خط الفقر وهي الدول التي نجد أنها تتحول من دول تابعة - كما كانت في السابق - إلى دول هامشية وخارج عملية التطور الإنتاجي والتنموي التاريخي، دول فقيرة، مهمشة، تقف " خارج التاريخ العالمي " وفقاً لتعبير د. فوزي منصور.

وحول الظاهرة الرأسمالية الوحشية في طابعها العالمي وعلاقتها بالهيمنة ، والعسكرة يقول الفكر سمير أمين " ولا ترجع عسكرة النظام - الرأسمالي العولمي - إلى حوادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م ، بل سبقتها بعقد، حيث نشأت مع حرب الخليج الثانية في أوائل التسعينيات، ثم حروب يوغسلافيا، وإن كانت حوادث ١١ سبتمبر قد مثلت فعلاً نقلة كيفية في التطور المعني هنا، وعلى خلاف ادعاءات الخطاب الأيديولوجي السائد الذي يقول إن ليرة الاقتصاد والتجارة من شأنها أن تنتج ازدهاراً اقتصادياً تستطيع الأغلبية إن لم يكن الجميع الاستفادة منه ، وبالتالي تنهياً أرضية مناسبة لتكريس الديمقراطية في المجتمعات ، وسيادة علاقات سلمية على صعيد عالمي ، مع أن الحاصل أن الليبرالية قد أنتجت في واقع الأمر عكس ذلك تماماً، أي مزيداً من الركود الاقتصادي ، صاحبه بالضرورة تفاوت متزايد في توزيع الثروة ، وتفاقم مظاهر التهميش الاجتماعي، ومن ثم تآكل مصداقية بل وشرعية النظم السياسية" (٥) ، إن ما سبق هو ما يفسر ظاهرة وعملية انتقال دول الجنوب الفقيرة، أو دول الأطراف أو دول الخمس ٥/١ حسب تعبير مؤلفي كتاب فح

العولمة — انتقالهم من دائرة وموقع التبعية إلى مواقع التهميش والهامشية ومن هنا نلاحظ خطورة الحالة الموضوعية على آفاق مستقبل وتطور البلدان الفقيرة . يشير المفكر الاقتصادي رمزي زكي في مقدمته لكتاب " فح العولمة " قائلاً: تبدو قاتمة المستقبل الذي سيكون صورة من الماضي المتوحش للرأسمالية في فجر شبابها ، إذا ما سارت الأمور على منوالها الراهن ، حينما يشير المؤلفان — بقصد مؤلفا كتاب فح العولمة — إلى أنه في القرن القادم سيكون هناك فقط مئتمن من السكان ، الذين يمكنهم العمل والحصول على الدخل والعيش في رغد وسلام ، أما النسبة الباقية في مجتمعاتهم فستكون الفاقصين عن الحاجة ، الذين لن يمكنهم العيش إلا من خلال الإحسان ، والتبرعات ، وأعمال الخير " (٦) .

ذلك أن العولمة هي الصورة الاستعمارية الوحشية المعاصرة للرأسمالية الإمبريالية القائمة تحت ما يسميه مؤلفا الكتاب بسلطة " دكتاتورية السوق والعولمة " عولمة استبدادية شمولية جديدة يحقق فيها " ٣٥٨ ملياراً في العالم...، ثروة تضاهي ما يملكه ٢,٥ مليار من سكان المعمورة أي ما يزيد قليلاً عن نصف سكان العالم ، وأن هناك مجتمعات من دول العالم تستحوذ على مئتمن من الناتج العالمي الإجمالي وعلى مئتمن من التجارة العالمية ، وتمتلك سكانها مئتمن مجموع المدخرات العالمية " (٧)

فعن أي وحدة وطنية أو قومية يمكننا بعد ذلك التحدث ، سواء على مستوى شعوب المنشأ التي تندفق منها رؤوس الأموال وتحتكر كل شيء ونفرض شروطها على العالم من خلال منظمة التجارة العالمية ، والأمم المتحدة أصبح أكثر بؤساً وشناعة إذا ما قيس بأوضاع بلداننا العربية المزقة والمشتتة حيث تصعب خلالها الكيانات الوطنية والوحدة القومية والهويات الثقافية التاريخية، معرضة للتفكك ، يدمر معها النسيج الاجتماعي الوطني والقومي لوحدة الشعوب وقاسمها، تبرز معها مظاهر الانعزال والانكفاء عن - ما حولنا وطنياً وقومياً ، فما بالك حين يتعلق الأمر بتماسك ووحدة الكيان الثقافي القومي العربي . وهو

الأساس الذي سيقوم عليه أي إمكان مستقبلي لتأسيس معنى ووجود لهويتنا الثقافية الوطنية والقومية.

وبعض مؤلفا الكتاب " فتح العولة " في أكثر من مكان مفاهيم البرجماتية السياسية والاقتصادية المخادعة التي تحاول أن تربط بين قضيتي العدالة الاجتماعية والديمقراطية، وبين ديمقراطية العولة وشعاراتها الاجتماعية الفارغة بعد أن تخلت العولة الرأسمالية المعاصرة عن بعدي العدالة الاجتماعية، وعن الديمقراطية إلا حين تكون الديمقراطية في خدمة مجتمع مصالح القلة أو الخمس من الأغنياء . (٨١)

إن العولة الشمولية - كما تشير مجلة Boss المجرية - هي عملية تمس كل - هي عملية تمس كل أقطار الأرض تقريباً، لهذا أصبحت محور نقاشات حادة ، وقد افترض جميع الناس بادئ ذي بدء، أن هذه الظاهرة إيجابية بعد ذاتها، وتخدم التقدم ، بيد أنه بات واضحاً في السنوات القليلة الماضية أن تأثيرات العولة الشمولية متناقضة كثيراً - بحسب قول المجلة - بسبب تسارعها الشديد، وتغييرها النوعي الذي لا ينقطع، فإلى جانب حسناتها ثمة مخاطر لها ليست قليلة، وهي لم تبرز من العدم، بل كانت منذ زمن بعيد، كل ما في الأمر أن صورتها اكتملت في أيامنا الحالية (٩١) ، ومعظم الدراسات والبحوث المعاصرة التي هلت علينا والكتب المتخصصة حول مجالات حركة العولة وفعلها ونشاطها تؤكد على المفهوم الشمولي الكلي للعولة، بعد السيطرة والاحتكار في ظل علاقات دولية واقتصادية ومالية وثقافية وعلمية غير متكافئة، صراع يزداد فيه الأغنياء غنى والفقراء فقرًا. وكل ذلك إنما بعثه قانون التطور اللا متكافئ في طوره العالمي العملي الجديد.

" إن العولة الشمولية اليوم تعني في المقام الأول ، أن حركة رأس المال، والتفد حرة وغير مقيدة بحدود أقطار الأرض البتة ولديها تأشيرة عالية ...، والحاسرون هم التجمعات الطرفية المتخلفة . والحق أن هناك معارضة للشمولية تكبر وتتسع، قاعدتها -

حتى اليوم - في الأقطار الغنية " (١٠٠)

وفي عالم العولة الشمولية الاقتصادية والاجتماعية يصبح كل شيء، معرضاً للعرض والطلب والاستهلاك ضمن غط الاستهلاك الرأسمالي العملي، بما فيه القيم الروحية والأخلاقية والقيم الثقافية، تصبح الثقافة سلعة خاضعة لنطق العمل المأجور والكتابة حسب الطلب، والعرض هو سيد الموقف وليس الإبداع أو الثقافة الإبداعية. غذا معها الكلام عن الهوية في تفاصيلها الدقيقة وعلى أي مستوى - كان - ضرباً من الجنون وتفكيراً يعود إلى زمن الماضي الشمولي كما يقول عن ذلك البعض .

لقد تحولت الثقافة وإبداع المثقف في زمن العولة إلى عمل مأجور يتسبد فيه الاقتصادي والسياسي على طبيعة جوهر العمل الثقافي، خاصة أن المعلومة والفكرة الإنتاجية أو الإبداعية صارت سلعة ، تقلصت فيها مساحة الإبداع الثقافي الحر، لأن المثقف يجد نفسه اليوم ينتج أو يكتب أو يبحث لأناس وهيئات ومكاتب مجهولة وأسماء غير محددة ويلعب شرط الحاجة الاقتصادية والظغوط المعيشية التي يعاني منها الكاتب والمثقف المبدع أقصى أشكال الاستلاب والغتراب بعد أن يصبح نتاجه الثقافي، الفكري والإبداعي مفصولاً عنه ومعروضاً لمشتري مجهول أو معلوم ، نشهد خلالها تقلص مساحة الحرية في الكتابة في الشروط الداخلية للإنتاج الثقافي والفكري للمثقف " بعد أن هيمنت ظاهرة مراكز البحوث الدولية الممولة (للكتابية البحثية) السوسولوجية، والثقافية، والتاريخية، والاقتصادية، والأنثروبولوجية الخ نجد خلالها المثقف أو الكاتب ينفصل شيئاً فشيئاً عن نتاجه الإبداعي وجهده الثقافي - الفكري على أي مستوى كان - وتلك هي إحدى الشمار المرة والبشعة للعولة على الصعيد الثقافي وهي بالضرورة أمر، يترك آثاره على مستقبل الهويات الثقافية والمجتمعية، الوطنية والقومية

" إننا نعرف أن الربح والاحتكار هما الصفتان المهيمنتان على عالم الثقافة والإعلام اليوم في أنحاء مختلفة من العالم، وأولها الولايات المتحدة، وعلى

الرغم من أن ثمة ما يزيد على (٥٠٠) قمر صناعي تدور حول الأرض، إلا أن إمبراطوريات الصحف والشركات المتحدة لإنتاج الكتب على أساس كونها ذات مردود اقتصادي، أولاً وأخيراً، وليس قيمة ثقافية وإبداعية، وكذلك استوديوهات السينما المندمجة هي السمة البارزة (١١) وهي اليوم السينما الهوليودية وثقافة الهامبورجر، وماكدونالدز، الأمريكية التي تسعى إلى تسيط العمق الثقافي العالمي وفق النموذج الأمريكي في قطبه الواحد.

وتؤكد الدراسات المتخصصة أن ثلاثاً وعشرين شركة فقط تسيطر في الولايات المتحدة على معظم مجال الصحف اليومية والمجلات والتلفزيون والكتب والرسوم المتحركة وست شركات تستولي على نصف عائدات الكتب (١٢) والاستثناء الفرنسي للثقافة في اتفاقية الجات هو أعظم دليل على الخطورة التي تجابهها الهويات الثقافية والوطنية والقومية على المستوى العالمي بما فيه الدولة الفرنسية ... وهو ما يعني في الأساس أن العولمة في ظل هيمنة القطب الواحد الأمريكي إنما تحاول أن تتخذ صيغة الحركة الشمولية والإكراهية لإعادة صياغة العالم في نقاط تقاطعه العالمية التاريخية المحاصلة اليوم، وهو ما سبق الإشارة إليه، وهو كذلك ما يواجه اليوم بحركة عالمية ناشئة وصاعدة في مواجهتها، حركة تطرح نفسها باعتبارها حركة عالمية عولمية مضادة للمفهوم اللإنساني للحضارة الأمريكية - الغربية - تحت هيمنة الدول السبع.

إن الانعكاسات السلبية لظاهرة العولمة الاقتصادية التي تتركز اليوم على ثورة المعلومات والاتصالات الانترنت - على الصعيد الثقافي، والاجتماعي، والديمقراطي هي الانعكاسات الأكثر خطراً وضراً على كل مستقبل الشعوب الفقيرة قاطبة، لقد تراجعت اليوم الطروحات التي كانت ترى في العولمة خياراً حتمياً ووحيداً لا مفر منه وبدأت تثار المناقشات والأبحاث المجدبة حول مخاطرها وآثارها البشعة على تطور البلدان وعلى ذاكرة الشعوب الثقافية والتاريخية وعلى مستقبل تطور هوياتها

الوطنية والقومية والشعبية، والمحلية، فهل نحن نشهد اليوم أو في جنين هذه المرحلة ما يؤكد - كما يقول د. صادق جلال العظم : إمكانية تبلور ثقافة عالمية حقيقية تتجاوز التراثات الثقافية الوطنية والقومية . أي هل نحن أمام صيرورة توحيدية ما للعالم، ليس اقتصادياً، وتجارباً، واتصالياً وتكنولوجياً فحسب، بل وثقافياً أيضاً، بمعنى نشوء بنية ثقافية عالمية عليا - حسب تعبير صادق العظم - وهل نشهد نخبة ثقافية عابرة للقارات، والقوميات واللغات، تتواصل فيما بينها، وتقوم بوظائف محددة وتتمتع بامتيازات معينة على غرار النخبة المالية العولمية (١٣)؟

لقد أسقط د. صادق العظم الحلم المعرفي المستقبلي أو الرؤية النظرية الممكنة في ظل تحقق شروطها الموضوعية المادية والتاريخية العالمية على اللحظة الراهنة متصوراً قيام الإمكانية الواقعية اليوم لتجسيد صورة وحدة الثقافة العالمية، والذي يجب أن تسبقها جملة من الشروط والتحويلات في مضمون القوانين العولمية الجارية والتي تحكم الصيرورة التاريخية لتطور الشعوب والمجتمعات والدول، التي يحكمها قانون الانقسام وليس الوحدة الحضارية والإنسانية المشدودة لحركة الفعل التاريخي العالمي، فهل حقاً كما يقول البعض أن العالم أصبح عالماً واحداً أو قرية كونية ؟ وماذا تسمى حالات الانقسام المحاصلة بين الأقطاب المختلفة، وعلى مستوى كل قطب على حدة؟ ثم كيف نفسر العولمة الجماهيرية والشعبية العالمية المضادة، والصاعدة من قلب العالم الرأسمالي نفسه اليوم ؟ ضداً على مفهوم العولمة في عمقها الهيمني والشمولي ... من سياتل، إلى دافوس، كندا، وقبلها في إندونيسيا .. الخ، كيف نسمي تشكل كتلة اجتماعية عالمية تاريخية مناهضة ومناجزة لمفهوم العولمة الشمولية القائمة اليوم؟ كلها أسئلة مفتوحة على أفق الصيرورة التاريخية للتطور الملموس لمعنى العولمة في الواقع وفي الفكر، وفي الممارسة المعرفية الفكرية التي ستنتج عن كل ذلك .

إن ذلك الاضطراب والفوضى الفكرية والثقافية في التعاطي مع ظاهرة العولمة على الأكل في السنوات

تنوجد وتظهر حقيقة معنى الشعب الواحد والوطن الواحد، وإذا جاز لنا على سبيل التبسيط أن نعتبر تلك التكوينات الاجتماعية، الثقافية، المذهبية، الدينية، انتماءات، فهي انتماءات لا تجمع في صفاتها أبناء الوطن كله، فهي خصوصيات، وصفات محلية متعددة تعكس تنوع وتعدد حقائق اجتماعية وتاريخية سابقة على الوعي بها، لا ترتقي إلى مستوى الانتماء كحقيقة كلية أو يجمع الناس أو السكان جميعاً على الانتماء، إليها كمثل الانتماء إلى كلية معنى الوطن وحقيقة الانتماء لهذا الشعب أو ذاك. ومن هنا تبرز ضرورة التفريق بين الانتماءات الجزئية البسيطة والانتماءات الكلية العامة المجردة فهي - الانتماءات البسيطة - إذا جاز لنا القول بوصفها انتماءات أولية قبلية، مسبقة صغيرة، وبسيطة، تكون في مجموعها، وفي أشكال توحيدها السلمي المدني، في سياق تطورها نحو معنى الدولة، والوطن الصورة النهائية لعنى الانتماء الكلي للشعب، والوطن، وهي مراحل بدائية أولية مثلث وتقتل خطوات في طريق حقيقة معنى الشعب والوطن، أما إذا أخذت كلاً على حدة، بفردية، كحقائق أولية جزئية صغيرة مستقلة، فقد لا تعني اليوم شيئاً مذكوراً، إلا في إطار المحلية، أو القرية الصغيرة نفسها، باعتبارها معطى مسبقاً جاهزاً، ولا يمكن لهذه التكوينات أو الانتماءات أو الهويات الضيقة البدائية، أن تكون بديلاً لعنى الانتماء الكبير للوطن، فالعالم اليوم يسير نحو تشكيل التكتلات فوق القومية والدولية، ونحن لم نستوعب بعد معنى ضرورة التوحيد الوطني، وما تزال نعيش علاقات وهويات ما قبل الرأسمالية قبل الدولة، قبل التوحيد القومي والوطني، بل مشاريع الانفصال، مشاريع تفكيك المجتمع، والانفصال عن الوطن، وعن وقائع حركة التاريخ المعاصر، وكأننا خارج دائرة العصر أنه مهر وثن التقاطع بين التشكيلات الاجتماعية - ما قبل الوطنية - والوطن وهو التضحية بالدولة، وبالمفهوم الكلي لعنى الشعب، حيث التكوينات أو الانتماءات الصغير، والأولية، الاجتماعية، والثقافية، والطبقية

حيث الانتماء والولاء، ليساً موضوعاً واحداً، وإن كانا يتحدان ويتناغمان، ويتكاملان، في سياق التعبير عن الحركة العامة للمجتمع، فالانتماء يعبر ويعكس معنى الكلية ويحتوي في إطاره الكل، جميع الهويات رئيسة وثانوية. من هويات طبقية وقبلية وعشائرية ومناطقية مذهبية ودينية.. الخ. دون استثناء، على أن الولاء يعكس الدلالة الفردية المباشرة لحقيقة وجود الناس في إطار حرية اختياراتهم وفقاً لمصالحهم الحياتية ولاتحياهم أو ميولهم في الفكر وفي السياسة؛ فالوطن كالنهر، لا يفتني ويغصب ويستمر إلا من خلال استمرار تدفق روافده وعيونه. أو هوياته المختلفة المتعددة والمتنوعة، عبر مصباته وجداوله المختلفة التي تشكل روح صورته النهائية المستمرة أبداً، فالنهر بغير تلك العين وبدون تلك الجداول يستحيل إلى سراب، تجف قيعانه ويفقد قدرة امتلاكه صفة النهر الحي والخالد

وشخصياً لا أجد أي اتفاق مع الطروحات الفكرية والسياسية - كما هي عند البعض - التي تذهب إلى القول بأنه " يمكن للإنسان أن تتعدد إنتماءاته، لكن من الضروري أن يتوحد ولاؤه، ولاتناقض بين تعددية الانتماء، وواحدة الولاء (١٥) مع أنه لا يمكن أن تتعدد الانتماءات في الحقائق الكبرى، لأن الانتماء كقضية كلية لا تكون إلا للوطن والشعب، والذي يتعدد ويتجدد في تنوعه إنما هي الهويات باعتبارها آفاقاً مفتوحة ومحكومة بشروط تجدد وتغير الواقع وانفتاحه على العالم من حوله. واعتقد أنه لا يمكن أن ننصو الانتماء متعدد، حتى في المجتمعات التي تعيش داخلها حالة من التعدد والتنوع الإثني، والقبلي، والعشائري، والمذهبي والمناطقي، لأن كل تلك التكوينات الاجتماعية والمذهبية والدينية والسلالية، هي تكوينات تاريخية، - خاصة ونحن نتكلم عن ظروفنا المعاصرة، وليس في إطار قراءة أو دراسة أنثروبولوجية - ليس بمقدور كائن من كان إنكارها، أو إلغاؤها بقرار سياسي أو إداري، على أنها تبقى هي الروافد، وهي الأروية التي يتشكل منها جميعاً معنى الانتماء النهائي للوطن، الذي من خلالها جميعاً

المذهبية والدينية، الشعائرية مثل القبيلة، العشيرة، القرية، الطائفة، المذهبية، الإثنية، تتقاطع مع معنى وحقيقة الوطن والشعب، والدولة، وهي اليوم في أكثر من بلد عربي، واحدة من اشكالات الدولة الوطنية المدنية الديمقراطية وهو مؤشر سلمي وحقيقي لانتعاش الميول، والتزعات والاتجاهات التقليدية ما قبل الوطني، في الاجتماع، والثقافة، والسياسة والسيكولوجية وتأجيل أو ترحيل حقيقي للمشاريع الثقافية - السياسية الوطنية والقومية الكبرى، فالتكوينات والعلائق والروابط الإثنية، والقبلية، والمذهبية والناطقة، بدون توحيدها، وانصهارها، وذوبانها جميعاً في الدلالات الكلية الموضوعية والتاريخية لمعنى الوطن والشعب لا تقود في الممارسة إلا إلى تغليب طرف منها على الآخر، تؤدي إلى فقدان السلم الأهلي، وتدمير المجتمع وإضعاف وحدة الهوية الكلية الواحدة، ونسف أسس المتحد الاجتماعي السياسي الوطني التاريخي، لأنها بدون ذلك التوحيد والتوحد السلمي، لن تذكرنا إلا بصور تاريخ دويلات ملوك الطوائف، في المراحل البائسة من حالات تاريخنا الفاجع وألم الانهيارات الكبرى

ومن هنا يأتي التأكيد - في هذا المبحث - على ضرورة تعميق وترسيخ فكرة الإيمان بوحدة الانتماء لعنى الدلالة الكلية للوطن التي لا تلغي حقيقة التعدد والتنوع للهويات التي بتشكيل منها المستمد الوطني الاجتماعي والسياسي وكذا لا تلغي واقع تعددية الولاء، بدلاً من مقولة تعددية الانتماء وواحدة الولاء، دون تحديد ماذا نقصد بتعددية الانتماء، هل نعني بالانتماء هنا الانتماء للوطن والشعب كقضيتين كليتين أو مفهومين عامّين أم نقصد بذلك الانتماء للعشيرة والقبيلة والمنطقة والمذهب ؟

حينها يأخذ معنى الانتماء دلالة مفهومية مغايرة، ومن هنا وجب التحديد والتدقيق حول معنى تعددية الانتماء، لأن مثل تلك القراءة البعيدة عن التدقيق والتحديد لماهية المعاني والمفاهيم والمصطلحات قد تعكس رؤية مشوشة، وتخلق حالة من الاضطراب في

قراءة الواقع، حيث تساوي بين المقدمة، والنتيجة، فالانتماء هنا هو النتيجة النهائية لحصيلة ذلك التعدد والتنوع التكويني التاريخي البسيط

وهي تشبه المساواة بين الأصل، والفروع، بين الشجرة وأغصانها الشجرة، التي لا نستطيع أن نسمي العود الطالع منها غصناً ما لم يكن ملتصقاً بالروح الكلية لجذور الشجرة، فالغصن غصن وثمرة بعلاقته الحية التفاعلة بالشجرة في صورتها الكلية، إنها نفس العلاقة بين الجزئي، والكلّي، وبين البسيط والمعقد والمركب، حتى لا تختلط علينا الأوراق. وتعمق في أذهاننا صور فكر الغلبة، والقوة التي لا تتماشى مع قانون الحق في التقدم، في زمن نحن أحوج فيه إلى قراءة وقائعه إلى الدقة والعمق، لتحديد في مثل هذه الإشكالية الحساسة والخطيرة، حتى لا نترك لاهوتنا وعواطفنا البدائية التحكم بالمصائر الكبرى للوطن والشعب، فالوطن هنا مثل الفلك الذي تجري وتتحرك في مساراته ودوائره المجرات، والألجم الصغيرة، التي ما إن تخرج من إطاره حتى تموت وتفقد شكلها وموضوعها

الأفق الوطني الحقيقي لا يتعمق ويتأسس ويكون أفقاً إلا من خلال الاعتراف الواعي النقدي بالاشكالات الوطنية والاختلافات والخصوصيات في إطار الوطن المتعدد المستويات، والثقافات والخصوصيات المحلية البسيطة واستيعابها لا استيعابها من خلال النظر لها على أنها إشكالات انقسامية معوّقة للتطور والوحدة، بل عوامل مساعدة على التكامل والارتقاء بالوطن في قلب التعايش على أساس من الاعتراف بمبدأ الوحدة في إطار التنوع والتعدد والحوار، وليس الإقصاء والنفي، من المهم اليوم مساهمة المجتمع كله في خلق الاتحاد بين كل المتجاورات على قاعدة الحوار، بدلاً من الحفاظ عليها متجاورة وغير متجاورة، فمن الخطر أن ينمو المجتمع على تقابل إرادات، وليس على تهاورها، وعلى وحدة وتضامن حوار إراداتها المتنوعة وهو المدخل الواقعي لصناعة معنى الوطن والمواطنة، " فني رواية الشياطين " بورد "ديستوفسكي" أنه قرأ عن حياة

رجل أمريكي أوصى بترك ثروته الهائلة بعد موته إلى الصناع والعلوم الوضعية، وهيكلة العظمى لطلاب الطب ، أما جلده فإنه طلب أن يصنعوا منه طيلاً ليقرّعوا عليه ليل نهار، التشبيد الوطني الأمريكي(١٦). علينا أن لا نقيم المواجز بين واحدة الانتساء، وبين طرائق التعبير عن تمثّل هذا الانتساء والولاء له، أو تصور أن الولاء للانتساء الكلي الذي هو هنا يأخذ معنى الوطن، لا يكون إلا من خلال الجمع القسري لأشكال الولاء المختلفة، كيفما اتفق، فالولاءات يجب أن تعيش مساحة حقيقية من الحرية في التعبير عن نفسها، ولا يحتاج الولاء إلى دليل ليعرف طريقة إلى مداخل وبوابات الانتساء، فلكل منا طرائقه ووسائله لدخول ولاته إلى مدائن الانتساء، للواحد الكل الذي هو الوطن، والذي له في رأس كل منا صورة، يحق للجميع أن يتمثلها كما يريد، وهذا هو مبعث التطور وجوهر الازدهار للوطن، وللغير والعقل الإبداعي، لأنه يقوم على حقيقة الإيمان بالتعدد والتنوع

فالانتساء للوطن هو الانتساء الذي يشمل جميع الهويات، ويفيد من كل الخصوصيات، والدوائر الثقافية المتعددة، بما يطور الوطن ويشري حركته عبر التاريخ وأن تطوّر الوطن مرهون بمدى القدرة النظرية والعملية، على بلورة رؤية، أو نظرية وطنية تستوعب كل الخصوصيات، وتدفع بإراداتها تجاه البناء الوطني الشامل: فالوطن في المحصلة النهائية هو إرادة جميع الخصوصيات في العيش المشترك(١٧). وكل ذلك لا يقوم إلا على جذر فكرة الحوار ورفض العنف وتجنب عقلية القوة والحروب، وتعميق مفهوم الوحدة الوطنية عبر خلق التحد الاجتماعي السياسي الوطني، فالوحدة ليست غاية إلا بمقدار ما تقودنا إلى تأكيد تحويل الحلم إلى واقع وتعميق مفهوم الوحدة الوطنية فكراً وسلوكاً، وهي الغاية التي توصلنا إلى الغايات اللاتناهية معنى التقدم الاجتماعي والإنساني، وهي الغاية التي علينا الإعلاء من شأنها وتجبيدها بدلاً من تقديس نصوص اللغة المتحجرة، إن السماح للغة التعصب والاتهام والتور من البروز، يعني إعطاء

الفرصة لتقويض الوطن من الداخل في المدى البعيد. لهذا ينبغي أن ينصب اهتمامنا وعملنا على تأكيد شراكة الجميع في بناء الوطن، وأهلية الجميع وأصالتهم في الانتماء إلى الجماعة الوطنية وإن الحوار بين أبناء الوطن وقواه المختلفة، والوحدة الوطنية متلازمان تلازماً كاملاً.

فلا وحدة وطنية بلا حوار اجتماعي - سياسي - كما أنه لا حوار فعال ومثمر في ظل التناحر الداخلي - وفي ظل حروب الهويات الصغيرة والبدائية - وغياب أدنى عوامل الوحدة الوطنية، ولهذا من الضروري البحث الدائم عن أطر وصيغ وطنية تحقق مفهوم الحوار في الدائرة الوطنية(١٨). وتلك الحقيقة هي التي تجمعنا نصر على التمسك بتأكيد واحدة الانتساء وضرورة الاعتراف بفكرة تعددية الولاء. حتى لا تقودنا فكرة واحدة الولاء التي يدعو لها البعض للعودة إلى منطق الفكر الشمولي من باب ادعاء الوحدة، فوحدة الانتساء للوطن والشعب - الأرض والإنسان بالمعنى الشامل، إنما تستدعي بالضرورة الإقرار باختلاف وتنوع المصادر - الهويات - المكونات لمعنى الوطن والشعب، كما هي في حالة النهر، والشجرة المثمرة، أي من خلال إدراكنا لتنوع واختلاف أشكال التبدقات والمجاري الثقافية والسياسية، والاجتماعية التاريخية التي تلتقي وتصب في تأكيد معنى الانتساء للوطن، كقضية ومفهوم كلي، من خلال الإحساس الأولي القطري، وصولاً إلى الوعي المنظم العميق للإدراك بهما - أي الوطن والشعب - والتسليم بحقيقة هذا الانتساء، لا تلغي ولا تنكر تعددية الولاء، الفكري الثقافي، السياسي له، فكل مصادر وخلفيات الولاء وجذوره المختلفة المتنوعة تصب في تأكيد حقيقة كلية هي الوطن والإنسان، على اختلاف وتنوع ميوله الفكرية والسياسية والمذهبية والصلالية. إن تعميق الانتساء للوطن كمتحد اجتماعي سياسي وطني وتاريخي لا يتأتى ويترسخ إلا من خلال الإقرار بخصوصيات حقيقة أن المجاري والمشارب الفكرية والثقافية والسياسية كافة هي المقدمة الواقعية لثراء وازدهار وخصب عمق انتمائنا

الأخر من شدة كشاف الغلالة الذاتية، أو وهم الأيديولوجيا التي تحجب عنه رؤية ما يقابله ويقتسم معه حقيقة الانتماء للوطن، ويقف معادياً للآخر حتى يجد نفسه وبالتدرج مستغرقاً ومهموماً في كيفية صياغة وعيه وأيديولوجيته على أساس من أفكار مطلقة تلغي حقيقة وجود هويات متعددة مجاورة له، ذلك إن من يحمل في رأسه فكرة مطلقة يصعب عليه الحوار مع من يجواره يعالو من خلال فكرته أو هويته المطلقة أن يطرح ثوابته التي يلحقها بصفة التاريخية ويزينها ويحسبها بمقولة الوطنية، على أنها خصوصيات وثوابت وذاتية كل الوطن وجوهر روح الشعب، وهي قمة أزمة تجلج حركة الأفكار المطلقة في السياسة، والثقافة، والمجتمع والحياة عامة.

وفي تقديري فإن الأزمة، أزمة المجتمع، وأزمة التطور، وأزمة البديل، هي اعشق بكثير من كل محاولات التجديد من نوع ما شهدناه حتى الآن، فالتجديد ما يزال سطحياً، لأنه ما يزال ينطلق من القناعة بأن الفكر صحيح، وأن الخطأ يكمن في الذين يمتلكون هذا الفكر ويتبنونه، وفي التجربة، وهذا ما يكرره الجميع بدون استثناء، بمن فيهم الماركسيون أو معظمهم، ويكرره بشكل خاص أصحاب التيار الديني ثم أن المراجعة النقدية ذاتها، ظلت هي أيضاً سطحية وخجولة، ومصدر هذا النقص في المراجعة النقدية هو خوف الجميع من الجميع، ومحاولة تحميل سواهم المسؤولية الأساسية عن الحلل وتبرير الهزائم بقوة الحصر الخارجي، وفي هذا الوضع يكمن السبب في استمرار تفاقم الأزمة - أزمة الهوية وأزمة الواقع والفكر- رغم الإعلان عن الرغبة في التجديد، والبحث عن البدائل، والسعي للتحرر من الأزمة. (١٩)

وأول خطوة في مقدمة علاج مظاهر وظواهر الأزمة بعيداً عن الشعارات الطافحة بساراً أو يميناً، هي خطوة بسيطة وغير مكلفة، هي محاولة أن نقر في البدء، في ضمايرنا وعقولنا وبعدها بأفعالنا، بحق الاعتراف بالآخر المغاير لنا، لا نكتفي بالإقرارات المنصوص عليها في القانون والدستور، وكذا التمسك بحقنا في تنحية الفكرة المطلقة عن التدخل في السياسة بعد الحالات المشهودة لاندماج وعي الفكرة

الشعافي الوطني، على طريق تأسيس ثقافة وطنية عميقة وديمقراطية، الأمر الذي يؤهلنا للحديث عن الوطن الواحد والمحدد والمتحد لا الحديث عما يمكن تسميته أزمة انتماء، ويسهل علينا في المحاضر الحديث المستقبلي عن ثقافة وطنية وديمقراطية، وفكر وطني وقومي تحرري إبداعي يستوعب الجميع ويصب في نهر الثقافة الوطنية المبدعة والخالقة فالشرا، الثقافي والفكري، والأدبي، والجمالي الإبداعي عموماً إنفا مصدره إتاحة فرص الازدهار الحر والديمقراطي لكل فروع وأغصان شجرة حرية الوطن، حرية الثقافة، حرية الإبداع، فالقضايا الكلية والعامة لا أساس لوجودها إلا من خلال الأجزاء المتنوعة التي تبدو بسيطة ولكن بعد احتضانها ورعايتها على جذورها وأغصانها تنتج بعد كل ذلك الازدهار والتفتح والإثمار الكلي الحر للوطن والإنسان... الإنسان المنسجم والتناسق العقل والبنیان، المبنى والمعنى، فإن ما يعوق حرية الفكر والثقافة والإبداع هو ذاته الذي يعوق حرية التفتح العقلي والمحاضري الإنساني من خلال إغلاق وقطع حرية النشاط الإنساني والممارسة في أشكالها المختلفة، فما يؤسس على التقييد والمحد من حرية الانطلاق والحركة فإنه لا ينتج سوى الجمود، ولا يمكن أن يقود إلى طرح الأسئلة المفتوحة وتحرير الذات، وأمتلاء الهوية وتعميق تجديد وغنا، وثراء الخصوصية وتطورها في الزمن، باعتبارها قيمة إنسانية تاريخية، وصولاً إلى اكتشاف المجهول واللامتناهي عبر - الكوجيتو - العقلي الإنساني.

فهل نستوعب الدلالات الواقعية الاجتماعية والسياسية والفكرية لمعنى التنوع والتعدد والحق الإنساني بالاختلاف بعيداً عن مستنقع الأفكار المطلقة والقطعية؟ ذلك ما نود الإجابة عليه في سياق حياتنا الواقعية الأرضية، لا في سماء الأفكار المطلقة المجردة ومتون الكتب أو المراجع.

فكما تعلمنا الحياة الواقعية الملموسة أن كل نسق تفكير وحكم يحصر نفسه في إطار نفسه أو هويته البسيطة والمجزئية والمحدودة فإنه لا بد أن يتعجز، لأنه من خلال ذلك المنطق من التفكير لا يستطيع رؤية

المطلقة بالسياسة العملية وفرض منطق حركتها على
مسيرات السياسة ، والسياسي وعلى الثقافي -
الفكري كتحصيل حاصل مع إدراكنا أنها عملية
ليست سهلة ، لأنها تنطوي على قهر لقانون العادة
الاستبدادي التاريخي المتحكم في سلوكنا وطرائق
تفكيرنا لأن الكثير منا قد تشبعوا بروحية النقل عن
الأصل الاستبدادي واستمروا قهر الآخر والقبول بالذل
والعبودية معاً وهي تعبير عن قيام حالة متناقضة في
التكوين الثقافي والاجتماعي، وفي تركيب
السيكولوجية التي تصوغ معنى شخصية الفرد
والإنسان التي يظل للوعي التاريخي حيزٌ في تشكيل
الشخصية أو الهوية في أشكالها المتعددة، وصولاً إلى
المعنى الكلي العام والمجرد لمفهوم الهوية، ولذا لا
نستغرب حين نجد البعض منا لا يستطيعون العيش
بدون فكرة مطلقة على مستوى الثقافة والفكر
السياسي ، ولا يقدرّون على الاستقلال بذواتهم
وطرائق تفكيرهم، بدون حضور فكرة مطلقة، مقدسة،
سواء جاءت في شكل فكرة، أو أيديولوجية أو هوية،
أو في صورة مهدي منتظر أو هيئة ظل الله في الأرض
أو حتى في تجليها العلمي الملموس، في صورة الشيخ
أو السيد المنحدر من أصل الدوحة العتيقة الشريفة،
إنها تعبير عن استمرار حالة من الوعي الانفصامي
الماشوسي في صورته التاريخية وهي تحمل دلالة
الوعي المزق. وتعذيب للعقل والنفس وهي دعوة لنا
كمشفقين أحرار وديمقراطيين، أن لا نرفع نصوص
ثوابتنا إلى مرتبة التقديس أو الأحكام الإيمانية المطلقة
التي تتسلل لتتصاهى مع المعنى الكلي للدين، وأن لا
تنصّر أحكامنا السياسية هي فقط التي تعكس
الدلالات الكلية لمعنى الوطن ، لأننا بذلك نغلب هيمنة
بعض عناصر ، أو اتجاهات أو تيارات الولاء السياسي
على الآخر سواء جاءت في شكل فكرة سياسية، أو
حزب سياسي ، أو جماعة قلبية ، أو مذهبية، دينية،
أو إثنية ، على إحتكار فكرة الانتماء والوطن،
وحصرها في ذاتها، أو في دائرتها، وهو أمر يخل
بالمعادلة السليمة لتطور المجتمع، معادلة واحدة
الانتماء وتعددية الولاء، أي أن كل تيارات أو

اتجاهات الولاء تتجه نحو تصميّق واحدة انتمائها
للوطن والشعب، فلا يحق حصر أو إحتكار الانتماء،
في هوية اجتماعية واحدة أو في هوية اعتقادية واحدة
أو في طرف فكري، سياسي، وتجريد الآخرين منه ،
فالوطن للجميع والدين لله .

٣- الهوية في سياقها الفكري الثقافي التاريخي :

يمكنني القول إن الهوية الكلية التي من خلالها
يتحدد معنى الانتماء للوطن أو القومية أو الأمة هي
واحدة من الدلالات الرئيسة أو الكلية التي تشكل
إطاراً مرجعياً عاماً للشعب أو لمجموعة متباينة من
الناس الذين قد يتدرجون من حيث طبيعة تكويناتهم
الخاصة في إطار هويات صغيرة مختلفة مثل
العشيرة، والقبيلة، والمنطقة أو من حيث الدين أو
المذهب، أو السلالة، .. الخ. على أنهم جميعاً في
تشكلهم النهائي ينتمون إلى هوية رئيسة كلية واحدة
هي الوطن تحت : اليمن، مصر، العراق، سوريا،
السعودية ... الخ يجمعهم صفات وسامات مشتركة
موحدة لهم جميعاً وهي السمات المشتركة التي لا يمكن
أن تلغي هوياتهم وخصوصياتهم الجزئية أو الصغيرة
المختلفة والمتعددة فيما بينهم كشعب ينتمون إلى وطن
حيث لمجموع الهويات الصغيرة أو الثانوية نطاق أو
إطار خاص بها ، لها حركتها المميزة، وطريقة تعبيرها
الخاص عن وجودها وكيانيتها، وكما أن كلية الانتماء
للهوية الرئيسة أو المركزية الوطنية أو القومية لا يلغي
وينفي الهويات الثانوية لأن الهويات الثانوية لا حياة
طبيعية ودائمة ومستقرة لها إلا عبر وجودها المتفاعل
والتشابك بكلية الهوية، من خلال احتفاظها
بخصوصية هوياتها البسيطة والصغيرة على طريق
اضمحلال الفروق النسبية فيما بين الكلي والجزئي أو
النسبي أو الثانوي للهويات القائمة في الواقع والحياة
لأنني أعتقد أن الهوية الكلية الجامعة للوطن أو
الشعب أو تلك المسى بالقومية - كما في حالتنا
العربية حيث الشعوب العربية تجمعهم حالة الوجود
القومي الواحد، فالهوية الجامعة أو الكلية لا وجود
موضوعياً وحقيقياً لها إلا من خلال تجسيدها لوجود
أكبر عدد ممكن من الهويات التي ينطوي ويتجمع

الديني، والمذهبي، أو العرقي السلافي، القبلي، والعشائري... الخ.

وفي هذا السياق فإننا قد نجد البعض يقدم قراءاته لمضمون معنى الهوية وتعريفها في إطار خطاب أيديولوجي، أو سياسي إطلاقي يحمل في داخله شيئاً من التقديس لعنى الهوية، ويعد أن يحتزل معنى الهوية في الدين، أو في اللغة، أو في التراث، أو في القبيلة، أو في الثقافة، أو في السلالة

كما أننا قد نجد لدى البعض نوعاً من الخلط في تحديدهم أو تعريفهم لعنى الهوية والخصوصية حيث نلاحظ لدى د. محمد عابد الجابري - وإن بصورة غير مباشرة نوعاً من التعريف بين الهوية والخصوصية . وإن كان ذلك غير محدد وواضح بدقة حيث يشير في أكثر من مكان "إننا في حاجة كذلك إلى مقاومة الاختراق، وحماية هويتنا القومية . وخصوصيتنا الثقافية من الانحلال والتلاشي تحت تأثير موجات الغزو" (٢١٠) وفي فقرة أخرى من الصفحة ذاتها يقول "إن نجاح أي بلد من البلدان النامية منها، أو التي هي في طريق النمو نجاحها في الحفاظ على الهوية، والدفاع عن الخصوصية مشروط أكثر من أي وقت مضى بمدى عمق عملية التحديث الجارية في هذا البلد" (٢٢) ونقرأ ذلك الخلط بين الهوية والخصوصية عند الكثيرين من الكتاب .

ومن المهم هنا إدراك واستيعاب أن كلاً من مفهومي الهوية، سواء الهوية الكلية الجامعة أو مفهوم ومعنى الهويات الثانوية والصغيرة ... أن كلاً منهما لا يوجد ولا يعيش في حالة وجود تعيين مطلق وخالد نهائي وأبدى، بل إن كلاً منهما في حالة حراك وصيرورة لا نهائية ، في حالة تشكل دائم ومستمر .

وعلمتنا تجارب التاريخ أن سؤال الهوية يبرز حين ير أي بلد أو شعب في أزمة وطنية حادة، أزمة عميقة تستفحل معها أو تفقد معها إمكانية الوصول إلى حلول طبيعية وسليمة لتجاوز تلك الأزمة أو المصاعب وقد يكون منبع الأزمة وجوهرها داخلياً وطنياً، وقد يشترك فيها الداخلي الاستبدادي القمعي والخارجي الداعم والمؤيد لما يجري في الداخل وفي مثل هذه الأوضاع ينتصب غالباً سؤال الهوية أو كما يسميه

حولها السكان في هذا البلد أو ذاك، وعلى سبيل التمثيل التقريبي أستطيع القول أن العلاقة بين الهوية الرئيسية الكلية، والهويات الثانوية أو الصغيرة هي هنا مثل علاقة الخاص بالعام فرغم التباين والاختلاف إلا أنهما موجودان في إطار الوحدة. ومن المهم أن تكون الوحدة طبيعية ودائمة وسليمة .

ومعنى الخصوصية هنا إما هي أشبه في مفردة كلمة الخاص في علاقتها بالعام ؛ والعمومية وتناخل الهوية الكلية خاص - أو خاصات عديدة - ولا تلقي كلية الهوية أو عموميتها حقائق وجود خصوصيات الهوية الثانوية لأن مصدر قوة الهوية الكلية الجامعة هو اعترافها بالحق الطبيعي لوجود التمثيلات الخاصة للهويات الصغيرة أو الثانوية، محلية، مناطقية، قبلية، دينية، مذهبية، إثنية.

لقد بدأت بهذا التحديد أو المدخل لإزالة حالة التباس يمكن أن نجد بين هذين المعنيين : الهوية الجامعة الكلية - والهويات الثانوية الخاصة من خلال القراءة العملية والدلالية التي تشير إلى كل منهما

ابتعاداً عن القراءات البسيطة لمفهوم الهوية في تجلياتها المختلفة وتسمياتها العديدة التي قد نجد في خلال الممارسة العملية أو من خلال القراءة النظرية والمجردة فالبعض يربط معنى الهوية ودلالاتها بالوطن والوطنية، وبعضهم يحددها فيما يراه إطاراً جامعاً تحت اسم القومية، والعروبة، وبعضهم يختزل مضمون الهوية ومعناها في الإسلام بعد أن يختزل صورة العرب ومضمون وجودهم وهويتهم في كلية وجود اسم المسلم، والمسلمين، وبذلك يتم إقصاء العرب غير المسلمين من حيث كونهم من أهم العناصر المكونة لمفهوم الهوية، والإقصاء هنا حاد وعنيف لأن مثل هذا التحريف إنما يقوم ويتأسس على تحريد من هم غير مشتركين معك في الدين من العرب ... تحريدهم من حقيقة انتمائهم الوطني، ومن عروبتهم ، وقوميتهم.

وكلنا يعلم ويدرك أن الفضاء الحضاري الإسلامي في صعوده التقدمي التاريخي كان يمثل الإطار الجامع والموجد لكل الناس الذين من خلاله تقرأ مضمون ومعنى الحضارات العربية الإسلامية ... الحضارة التي مثلت الفضاء الإنساني لكل ذلك التعدد والتنوع

البعض سؤال الانتماء أو الذاتية الوطنية والقومية أو أزمة الانتساب .

والحقيقة أن قضية الهوية أو الماهية في سياقها التاريخي هي إشكالية فلسفية معرفية وثقافية برزت في البداية ضمن إشكالات ومفاهيم الفلسفة التأملية المجردة كما شهدناها مع فلاسفة اليونان، واتخذت مدارات فلسفية ومعرفية مختلفة في سياق التعاطي معها ، على أن مسألة الهوية برزت بشكل واضح كإشكالية مفهومية فلسفية مع أرسطو " حيث كان مفهوم الهوية في مبدئه ابتكاراً منطقياً خله أرسطو في المنطق الشكلي ، وتحسول على يد المنظرين العاصرين ، إلى معلم للاتناء أو انعكاس يمثل له .

لقد كان القرن العشرون ، قرن ابتداء واستكمال وتدمير معظم الأشكال الاجتماعية للبشر ، ابتداء من البيوتات (الأسر الموسعة) مروراً بالعشائر والقبائل وصولاً إلى الأحياء والطوائف ودول المدينة ، والإمبراطوريات المقدسة وانتقالاً إلى الدول القومية الحديثة ، وانتهاء بالاتحادات الإقليمية ، فالعالم الكوني .

في كل هذه التقلات قصة لغز الولاء الحائر من نحن ؟ إن الإجابة .. قد تحمل سلاسل تبدو بلا نهاية من المحولات التي ينوء بها الحامل" (٢٣)

والكلام السابق هو تأكيد على صعوبة تحديد معنى محدد وثابت لمضمون الهوية ، لأن الدلالة الشكلية المفهومية المنطقية عند أرسطو لتحديد معنى الماهية إلى تقابل وتوازي اليوم مفهوم الهوية قد سقطت ، وأكدته الحياة بالملموس أن هي (أ) أن (ب) لا يمكن أن تكون (أ) ذلك أن الماهية أو الهوية عنده ثابتة ومجردة في شكلها المفهومي والمنطقي الذي حاول تأكيده وإذا كانت تطورات القرن العشرين قد أغتت مضمون ومعنى الهوية وفككت المضامين والروابط التقليدية لمعناها وارتقت بها من مستوياتها الدنيا الأولية إلى دلالاتها الكلية الأرقى ، الوطن والشعب ، والقوم ، والقومية ، والعروبة ، بعد أن فرض التطور التاريخي العالمي للبشر - بدرجات متفاوتة - التحلل وتفكيك أو أصر الصلات القديمة التقليدية والانتقال إلى تحدييدات نوعية جديدة لمفهوم الهوية في فضاءه

المفتوح والمتجدد والذي دوماً يعتني بمضامين ودلالات قيمه وإجماعية ، وثقافية ، وأخلاقية ، هي دوماً في حالة حركة وتغير مستمرين ، ولا عائق أمام تطور مفهوم الهوية إلا محاولة تجريدتها المطلق عن السياق الواقعي الاجتماعي التاريخي وتحويلها إلى أصل أو شي ، ثابت مستقر على أن الخطورة اليوم وفي التحولات الكونية الجبارة التي نشهدها مع نقاط التقاطع التاريخية الحاسمة في تطور البشرية على الصعيد الكوني ، هو محاولة إفراغ مفهوم الهوية تحت أي إطار أو غطاء مفهومي أو معرفي ، أو فكري سياسي كان من ذلك المعنى أو المفهوم التاريخي الهوية ، سواء جاء تحت غطاء أو إطار الوطن والوطنية ، أو فكرة العروبة أو معنى القومية ، أو خلف مفهوم السيادة الوطنية أو الهوية التي تفقدها بالسيادة الوطنية ، وصولاً إلى إلغاء فكرة وجود الدولة ورفض تاطيرها أو تحديدها تحت أي مفهوم للهوية ، حيث تحولت الهوية في عصر الثقافة العالية العليا - كما يسميها د. صادق جلال العظم - مجرد " كلمات محل محل الأشياء - يقصد المضامين والدلالات المعنوية والقيمية والوجودية ، والإنسانية المحددة تاريخياً ، أكانت غطاء رأس أم لباساً ، كلمات مثل القومية ، والوطن " الوطنية " التي قد شباها - أي الكلمات وثقافة الصورة - الكاتب - لتأسر العالم كله ، تحولت هذه المفاهيم المبتكرة لتحديد الذات ، إلى وحوش كاسرة تبني الوجود أو تمحقه " (٢٤) ، إنها - كما أشار أحدهم - (خفة الوجود التي لا تقا) حسب تعبير الروائي العالمي كوندرا ، ومن هنا نرى سيل التعريفات الشمولية التي تصدرها إلينا ثقافة العولمة التي تسعى لتوحيد ثقافات المركز وتفتيت وتزريق الهويات الثقافية الوطنية والقومية التاريخية لشعوب الأطراف ، أو خطوة على طريق محق وتدمير الهويات الثقافية الوطنية والمحلية والشعبية في الوقت الذي لا تكف ثقافة العولمة أو المركز ، والقطب المهيمن عن الحديث عن القرية الكونية والثقافة العالية العولية العليا ! فهل أعمية أو شمولية العولمة الكوكبية الجديدة تقوم على طمس وتدمير الهويات الثقافية والوطنية والقومية والشعبية للشعوب والبلدان

الفقيرة، بعد تحويل ذاكرة وهويات الشعوب تلك إلى مجرد مفكرة رقمية " ديجتل " عبر ثقافة الصورة التي تحاول أن تطرح نفسها بديلاً للواقع المعاش بعد الاستعاضة عن الواقع المادي، بالواقع - بالصورة، باعتبارها هوية العصر العولمي أو الكوكبي، بعد أن سقطت كل المفاهيم والأفكار، والثقافات التقليدية، وتراجعت الأيدولوجية، وبعد انتهاء عصر الهويات القومية، والعروبية، والوطنية، وكلها محاولة هجومية تقودها ثقافة العولمة والمولعين العرب الجدد لإلغاء وإضعاف المضامين الثقافية والمجتمعية الواقعية التاريخية للشعوب الفقيرة، وبدو أن حالة الاستجابات السلبية لظاهرة العولمة في البداية عند البعض منا، وفي إطار التيار الكاسح لثقافة العولمة في طابعها الشمولي حيث شهدنا إفزاعات سلبية للتحديات التي تطرحها العولمة أمام شعوبنا وبلداننا. بدءاً من دعوات الانعزال والتقوقع والانتكفا، على الذات والعودة للاحتسا، بالهوية الماضية إلى الدعوة للانخراط في العولمة باعتبارها الجوهر المعاصر للثقافة والحضارة الإنسانية المنشودة، وبالتالي التخلي عن مضمون الهوية الوطنية والقومية التاريخية لشعوبنا، و دون شك فإن الصراع الجاري ليس صراع هويات، بل هو خلاف حول حقيقة التقدم العلمي التقني الذي حققته الإنسانية في صورة ثورة المعلومات والاتصالات، والإعلام تحت غطاء الهوية الحضارية الغربية، لأن جوهر الخلاف والصراع المحتدم إنما يدور حول الطابع والمضمون الشمولي والهيمني في تحدياته الموضوعية والتاريخية الحاصلة اليوم، وهنا يكمن جوهر السؤال الخلقي مع ثقافة العولمة القطبية الواحدة والشمولية في مضمونها الاستعماري الجديد. ولا ننسى هنا الإشارة إلى أن العولمة أو الكوكبية - كما يسميها / إسماعيل صيري عبد الله - ما تزال في حالة حراك مستمر، وفي حال صيرورة تاريخية، وهي قيد الدراسة والبحث، ومن هنا نلاحظ سبل التعريفات الواردة حولها وكذا حول معنى ومفهوم الهوية، لأنني أتصور أن ليس هناك في ضوء ما هو حاصل ما يمتعني عن وصف العولمة بأنها هوية معاصرة للرأسمالية في طورها الاحتكاري الإلكتروني في

صورة الفضائيات والانترنت - وليدة ثورة المعلومات والاتصالات والإعلام الكوني الشمولي المعاصر الجديد الذي تحولت فيه المعلومة إلى سلعة محتركة - تحميها القوى المالية والاقتصادية في صورة الصندوق والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية وكذا تحميها القوة العسكرية في صورة حلف الأطلسي الذي أصبحت مهنته الحفاظ على استمرار مضمون هذه الهوية العولمية الرأسمالية في شكلها الشمولي الاقتصادي والعلمي والتقني الذي يجري محاولة تعميمي هويته أو نمودجه بالقوانين الاقتصادية والمالية وبالقوة العسكرية إن استدعى الأمر، من يستطيع أن ينكر اليوم أن هذه الهوية العولمية تقف خلفها وتبررها هوية أيديولوجية تعبر عن رحلة الرأسمالية المعاصرة في أطوارها الجديدة اليوم، وإلا كيف نقرأ ونفهم سبل الكتابات والأبحاث الأيديولوجية في الدفاع عن العولمة، وتبرير أخطائها وجرائمها الاقتصادية والسياسية، والأخلاقية أين يمكننا أن نضع أو نصف من الناحية النظرية والمعرفية والثقافية والسياسية كتابي " نهاية التاريخ " أو " صراع الحضارات " ما هو مغزى أو هوية هذين الكتائين، وليس هنا مجال التفصيل في مبحث هوية الكتائين الأيديولوجية والسياسية، على أن ما أحب أن أؤكد ونعلن بصدد البحث عن معنى الهوية في إطار العولمة الرأسمالية التي يجدها البعض أي العولمة حتمية تاريخية قدر لا مفر منه - إن ما يجري على الأرض ليس صراع حضارات أو ديانات مساوية سبع - كما يقول هنتنجتون - كما أن التاريخ العالمي لا يمكن إيقافه أو تحديده وتأطيره في الهوية الاقتصادية السياسية للرأسمالية العولمية باعتبارها نهاية التاريخ المكتوب، وبداية التاريخ الرقمي " الديجتل " تاريخ ثقافة الصورة في هويتها العالمية للإنسانية في طابعها العام !! يجيب الدكتور / محمد عابد الجابري على سؤال هل هناك ثقافة عالمية واحدة بالقول " ليست هناك ثقافة عالمية واحدة، ثقافات متعددة " وفي موضع آخر يقول " ليست هناك ثقافة عالمية واحدة، وليس من المحتمل أن توجد في يوم من الأيام وإنما وجدت، وتوجد، وستوجد ثقافات متعددة متنوعة، تعمل كل منها بصورة تلقائية، أو بتدخل

إرادى من أهلها ، على الحفاظ على كيائها ومقوماتها الخاصة ، ومن هذه الثقافات ما يميل إلى الانغلاق والانكماش ومنها ما يسعى إلى الانتشار والتوسع ، ومنها ما يتعزل حيناً وينشر حيناً آخر^(٢٥) والكلام السابق هو إلى حد بعيد صحيح كتوصيف نظري عام ، وفي ضوء المفهوم الشمولي للعولة السائدة اليوم ، والتي تؤكد بوضوحاً عن آخر أنها تنفكر للعنق الإنسانى فيها من خلال مجرى تطورها الملموس فى الواقع وانعكاسه على حياة الناس والشعوب والبلدان.

ومع أن الجابري يقرأ الهوية فى ثلاثة مستويات ، فردية ، وجموعية ، ووطنية قومية ، وأنها هى ومن خلالها يتحدد فى التحليل الأخير معنى العلاقة بالآخر ، والجابري فى دراسته لا يفرق بين مفهومي الهوية ، والخصوصية ، أو بتعبير آخر لا يميز بين المفهومين وأنصوّر اليوم أننا بحاجة إلى إعادة النظر فى قراءة العلاقة بين الهوية الوطنية ، والهوية القومية لتحديد الخاص والعام فيما بينهما ، ومن جانب آخر لتحديد جلد ومضمون هذه العلاقة التي يفترض أن تقوم على الحوار ، والتفاعل النقدي الديمقراطي وهو المدخل العلمى لاغتناء مضموني الهويتين الوطنى والقومى عبر تحديد وتخليق المشترك الثقافى ، والمصري القومى الديمقراطى . فى ما بين الهويتين ، حتى نمكّن فى واقع الممارسة والنظرية - قبل ذلك - من تأسيس نطاق هوية عربية تحررية ديمقراطية مقاومة تستطيع الاستجابة الإيجابية لتحديات العولة فى عصرها الشمولى الجديد ، أى هوية ترتفع فوق مستوى القطري أو الوطنى الضيق العصبوى وتتجاوز الكلام المجرد عن الهوية القومية فى الإطار الشعارى والخطابى والإنشائى الفارغ من المعنى ، حتى لا نجد أنفسنا مجدداً نعيد إنتاج حالة الفصل الواقعى بين الوطنى ، " القطري " وبين القومى ، فى واقع الممارسة العلمىة ، مع توقف دعواتنا المجردة للدمج فى ما بينهما فى نطاق الشعار ، والجملية القومية الثورية المجردة والبعيدة عن الفعل الممارس فى الواقع . وهى قمة مأساة جلد وحدة الهوية الوطنية والقومية فى كل تاريخنا السياسى الماضى ، بل وحتى اليوم . والحالة العربية الراهنة خير دليل على ما نقول فى الفصل بين

القول والممارسة سواء فى الفعل العربى الرسمى أو فى واقع ممارسة المعارضة العربية القائمة ، ولهذا فإننى لا أتردد أن أقول هنا من أننا - كعرب - فى حالة أزمة على مستوى الواقع العربى الرسمى وفى امتداداته التاريخية فى السياسات القائمة ، وأزمة على مستوى النظرية والفكر ، وهو ما يحاول أن يصوره البعض فى شكل صراع الهويات ، من خلال كتابات بعض (مثنقى الهوية) الذين يحاولون أن يقولوا الصراع فى إطار هويات مغلقة وزائفة لا تعكس الواقع الراهن المأزوم فى كليته ... لأننى أنصوّر أن مفهوم صراع الهويات إنما يعود بنا إلى الماضى ، أو إلى التراث ، التاريخ - الفردوس المفقود - الذى يجب أن يستعاد عوضاً عن الحاضر القائم الذى به ومن خلاله يمكننا الدخول إلى عتبة المستقبل ، وفى مقابل المفهوم الذى يحاول أن يختزل الصراع فى مفهوم صراع الهويات ، سواء كانت تحت غطاء هوية صراع الحضارات ، أو الصراع الدينى والمذهبى أو الهويات ما قبل الوطنية ، هناك دعوات كوزموبوليتية عديمة - فوق الوطنية والقومية - تدعو إلى اللا هوية ، بالتخلي عن كل تراثنا وثقافتنا العربية القومية ، وهى فى الواقع دعوات تنفق من حيث المبدأ مع ثقافة العولة الوحشية الراهنة ، إن القول باللا هوية إنما هو فى الأساس تأكيد دعوة تقوم على تأكيد هوية على حساب نفى هوية أخرى ، ويتم ذلك تحت وهم الحياء والابتعاد عن التعصب الذى يشدنا إلى التخلف ، وتحت دعاوى أننا يجب أن نرتبط بقوى التقدم العلمى والتقانى والتكنولوجى ، ومن أن لا خيار أمامنا إلا التطور الرأسمالى العلمى.

والسؤال الذى يشار هنا هل الهويات ، أو الكيانات الذاتية الوطنية أو القومية هى أشكال مجردة ، وفوق مستوى القراءة التاريخية ، التي علينا مطالعة أسباب عجزها ، أو هجر بعضها لها ، ولا أتردد " فى أن أقول بصراحة موضوعية ، أنه ما يشار سؤال الهوية فى بلد من البلدان إلا حين تكون الهوية فى أزمة مجتمعية كاملة ، فحيث لا تكون هناك أزمة لا يشار سؤال الهوية . إن سؤال الهوية يكون دائماً سؤالاً مشروعاً وصحيحاً ، لا عندما يكون السؤال ماذا ؟ ما

هي الهوية ؟ بل عندما يكون .. كيف تكون الهوية ، وعندما لا يكون مجرد سؤال بل يكون إجابة تتحقق وتنمى بالعمل والاجتهاد والإبداع في مختلف المجالات" (٢٦١) وذلك بالفعل هو الرد العملي، الذي يقوم على الإبداع العقلي من خلال تجديد وسائل وأشكال حياتنا العربية على صعيد كل قطر - من خلال العمل والإنتاج، وليس بالرفض العمدي لهويتنا الوطنية والقومية التاريخية الذي يعنى في الواقع إلغاء وتدمير لبنية الذاكرة الثقافية التاريخية لنا، ولشعبنا التي ما يزال بعضها يقاوم من هذا المعتقد الذي لم يستطع السياسي العربي الرسمي إسقاطه من دائرة المواجهة والمقاومة إنها إذا معركة حضارية واحدة مشتركة شاملة، علينا أن نخوضها جميعاً، دون أن ننفي التعدد والاختلاف، فليس العصر كما يقول بعض مفكري ما بعد الحداثة هو الاختلاف فحسب، أو عصر الفردي، والهامشي والعاور والفراغ، عصر نهاية الأيديولوجية ، والقيم الكلية على حساب العقلانية والهوية والوحدة والنظام وجميع الكليات في التاريخ والفكر الإنساني، بل إن عصرنا، في تقديري، هو عصر الاختلاف داخل الهوية، والفرديّة والتنوع، داخل الكلية، والتعدد داخل النظام، والمخيلة، والإبداع داخل العقلانية. (٢٧)

أتصور أن الأهم أن يتوجه سؤالنا اليوم حول سؤال الواقع ، وسؤال الفكر، أو سؤال غياب النظرية والتأسيس النظري الفكري وهي الأسئلة التي صارت مغيبة ولا تطرحها الكتابة الفكرية العربية المعاصرة وبدلاً من أن تشغل أنفسنا بالصراع حول معاني الهويات المغلقة ، وصراع الهويات في ذاتها ولذاتها التي لن تقودنا إلى نتيجة عملية ملموسة قدر ما تجعلنا ننور في حلقات دائرية مغلقة، ومعلقة على مشقة سؤال الهوية في صورته العمدية أو الذي يساهم ويحكم عوامل إنتاج الأزمة .

علينا أن نبحث عن الإجابات على أسئلتنا في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة، في أنماط الإنتاج السائدة في بلداننا ... والبحث الجدي عن حلول لإشكالياتنا الوطنية والقومية من خلال إعمال العقل النقدي والبحث عما هو مشترك بين

الجميع بعيداً عن عقلية الإقصاء والمحور.

" والموقف الصحيح - في تقديري - ليس إنكار هذا المشترك الإنساني العالمي باسم المحصوريات، والهويات، الثقافية والقومية - كما هو عند البعض منا - وليس كذلك تجاهل وإنكار هذه المحصوريات والهويات باسم المشترك الإنساني، إن العزلة القطعية عن المشترك الإنساني حاسقة، وفقدان الكيانات القومية والثقافية باسم العزلة أو الكوكبية انتحار قومي وحضاري" (٢٨) والشئ الهام هنا في معركتنا الحضارية والثقافية والإنتاجية والعلمية الشاملة هو أن نفتتح ونتفاعل إيجابياً مع التحديات الموضوعية التي ترسلها العزلة في صورتها الشمولية إلينا ... وأن لا ننزل، وأن نعد أنفسنا عملياً للدخول إلى صلب وجود الآخر ومضمون فعالتيته الراهنة وقبل كل شيء علينا أن نسقط لغة التحدث التقليدية المختلفة والعصبية عن الآخر، يجب أن تتغير اللغة والمفاهيم التي نتعاطى فيها مع بعضنا البعض على صعيد كل قطر وكذا لغة تخاطبنا وتفاهنا وقرائنا للمغارنا لنا وطنياً وقومياً، أي الآخر الواقع خارج نطاقنا الجيوسياسي، أو الجيوبولوتيكي لنا كمغرب. وعندما سنعرف كيف نسوق ثقافتنا ، وكيف نسهم ونشارك في صنع الثقافة العالمية، أو الكوكبية في مضمونها الديمقراطية الإنساني العالمي الجديد

إنني أتصور أن مبالغة البعض في الكلام عن صراع الهويات إنما تقف خلفه محاولة قصدية واعية أو غير واعية لطمس جوهر ومضمون الصراع الاقتصادي ودلالاته الطبقية على المستوى الداخلي والعالمي، وكذا محاولة إلغاء الخلفية الأيديولوجية والسياسية للصراع وإحلال - بدلاً - عن كل ذلك صراع الهويات المزعم الذي يتبناه " مشقف الهوية " المأزوم في الأصل ومشقف الهوية هنا هو " مشقف سلطوي محمل بنزعة الوصاية على الناس، باسم الشعب أو الأمة أو المقهورين أو الدين، أو أي مبدأ هوية مائل، ويعتبر نفسه حاملاً لرسالة مقدسة ترفعه فوق " العامة " وتعطيه حقاً في السلطة، وهي سلطة لا تقل عنها اتساعاً سلطة إدعاء حق احتكار إرشاد الناس لما يجب أن يقولوا ويفعلوا، وتصل إلى إجبارهم على

ذلك» (٢٩).

إن الخطاب الإيديولوجي الشعبوي الأمريكي متجديداً، والغربي الأوروبي عموماً، إنما يستهدفون من القول بسقوط عصر القوميات، وانتهاء زمن الإيديولوجيا إنما يستهدفون وضع الأنا الفردية في مواجهة الأنا الوطنية، والأنا القومية وهو نفس الهجوم الإيديولوجي والسياسي الذي يروج له البعض من المثقفين المعولن الذين يحاولون إيقاف حركة التاريخ عند لحظة خلود النظام الرأسمالي، وهي في الواقع دعوة " للاستسلام والتسليم لهذه العولة والهيمنة الرأسمالية باعتبارها قدراً لا فكاك منه في صورته القائمة، وبالتالي الدعوة إلى حتمية الاندماج أو التكيف الهيكلي معها دون تحفظ أو مراعاة للخصوصيات والهويات الثقافية والمصالح القومية» (٣٠).

إن كل ما سبق يستدعي منا التعاطي مع الهوية باعتبارها أفقاً لمشروع حضاري إنتاجي يعمل في فضاء العقل النقدي المفتوح، وليس باعتبار الهوية ثابتاً مطلقاً مقدساً، لأننا بذلك ندخلها مدارات فعل مغلقة على نفسها ليس أمامها إلا الموت، وقيادة المجتمع إلى الجمود والوطن إلى ممارسة فعل الانتحار الداخلي المجاني في احترابه مع بعضه البعض.

إن تصفية أو مواجهة بقايا العقلية الشمولية الإيديولوجية التي سادت من خلال هيمنة الحزب الواحد أو القبيلة أو العسكرية، لا تكون اليوم من خلال إصطناع شمولية ثقافية عولية جديدة، تفرض عليها الاقتصادية الواحدي، مع أنها تقول بالتعدد والمنافسة الاقتصادية / وتعمل على تعميم هويتها الإيديولوجية والثقافية على كل الشعوب والمجتمعات والبلدان. شمولية تسلب الإنسان إرادته وتشبثه، بعد تحويله إلى عبيد لحاجاته المادية المباشرة وفق تكريس غط إنتاج وثقافة للاستهلاك البذخي السفيه. الذي تسهم الدولة العربية السائدة اليوم في تعميم ونشر هذه الأنماط من الإنتاج المشوه التابع، ومن أنماط ثقافة الاستهلاك المذكورة، وهي من العوامل المولدة والمتنجة لنماذج معبرة ومجسدة لما أسميناه «مثقف

الهوية». بعد أن " اكتشفت الأنظمة العربية - باستخدام أدواتها لحفظ التوازن بين أيديولوجيات الهوية المتصارعة،، بل دون أن تنور صراحة في تأييد واحدة ضد أخرى، وبشكل هذا التحول - الجديد لدور الدولة - في حد ذاته ضربة لمثقف الهوية، فلم تعد شعاراته ذات خطر من وجهة نظر الدولة ذاتها التي يدور مشروعه حولها وجوداً وعدماً" (٣١).
- وأتصور أن العولة في طابعها الشمولي تفرض بالضرورة رد فعل ميكانيكياً تجاهها، ومعاديلها، يتحرك صوب الحفاظ على الخصوصيات، والكيانات الثقافية والتاريخية، الوطنية والقومية، بل وما قبل الوطنية - وأرى أن العالم - بذلك يتجه تحت ضغط العولة الزاحفة إلى التمسك أكثر من أي وقت مضى بخصوصياته الثقافية وكياناته الجغرافية - وخلافاً لما يقوله العديد من المفكرين - استشعر أن العولة في صورتها - في شكلها الوحشي - لن تستطيع إسقاط الحدود، بل إنها ستكون الدافع الأساسي لتحريك الخصوصيات على أنواعها - وكما تؤكد الوقائع اليوم - أن القرن الحادي والعشرين هو قرن الخصوصيات الثقافية والسياسية - كما يرى كريم بقرادوني - مهما توسعت العولة الاقتصادية، فالعولة الراهنة، فجرت العديد من الاصوليات دافعاً عن الذات الشخصية الوطنية" (٣٢)

إن الشمولية تحت أي صيغة جاءت اقتصادية، أو سياسية سلطوية، أو أيديولوجية، لا شيء يبدل على أنها تستطيع الاحتفاظ بقدرتها على الاستمرار في حكم الدول والشعوب، ناهيك عن حكم العالم كله والهيمنة عليه كما هو الحال مع العولة الشمولية في طابعها الوحشي الاقتصادي، والسياسي، والثقافي، بل وحتى العسكري، وإذا استدعت الحاجة ذلك وهنا نأتي إلى تحديد مسؤولية المثقف اليوم وفي زمن العولة التي يرى البعض أن دورها مات، كما تموت أو تختفي الإيديولوجيات، ويسقط عصر القوميات، وتُحى معها فكرة العروبة، والوطن العربي كإطار عام لهويات متعددة المستويات والمضامين، والمواقف.

على أنني أشهد اليوم أن دور المثقف النوعي والإبداعي والتحويلي ما يزال قائماً ومستمراً، بل إن دوره اليوم أصبح أكبر مما كان عليه في الماضي، حيث ارتفع وتسامى دوره أكثر فأكثر في المقاومة، والتعدي الإيجابي للمخرجات السلبية للعولمة، وهو دور نوعي وإضافي جديد، تشارك فيه قاعدة واسعة من ناس المجتمع، أكثر مما كانت في الماضي والشواهد المتتالية على ذلك خير دليل.

وليس كما يقول علي حرب وغيره من المخطوفين بتسيار العولمة القائلين أننا نعيش زمن «صوت المثقف» زمن «صوت الكتابة»، و«صوت المؤلف»... الخ «(٢٣)» مع أن الواقع المجارحة الحاصلة اليوم تؤكد أن على المثقف أن يتمسك بالحلم، الحلم الساطع من وقائع وحقائق الأشياء الجارية، الحلم الساطع من نور عقله النقدي الحي، ومن نور قلبه الصوفي الثوري... الحلم الذي يريدون جرنا بعيداً عنه، فكثيراً من المشاريع الكبرى، والعظيمة تبدأ بالتمسك بالأمل والحلم، وتنازل الإرادة العظيم الذي يسقط تنازلاً الفكرة - كما هو عند البعض - أقول التمسك بالحلم وقوة الإرادة، وليس تفاؤل الغفلة.

تم في فرنسا اجتماع دولي حافل حضره أكثر من ألف وخمسمائة ممثل - ١٥٠٠ - قادمون من اصقاع العالم المختلف المتعدد والمتنوع، وذلك للاحتفال بالذكرى الأولى لاجتماع أو مؤتمر «سباتل»، كلهم يسعون ويدعون لعولمة ديمقراطية، ويهدقون إلى خلق وتحقيق ديمقراطية للعالم، والنظام العالمي الذي اختلت الموازين فيه، هدفهم التأسيس لصنع حضارة عالمية إنسانية واحدة، من أجل الجميع ولخدمة الجميع... الخ، يتم ذلك بعد أن تحققوا من أن نموذج القطب الواحد الأمريكي قد أفنى الأمم المتحدة، وجمد فعاليات وقرارات مجلس الأمن الدولي عند حدود ما يريده هو، وأفقد الهيئات الشرعية الدولية مصداقيتها، ومن هنا تغيرت المفاهيم، والأفكار، والمعاني، والمصطلحات بعد أن حُملت بما يعاكسها أو يضادها على طول الخط أي بعد أن جرى توظيف العلم والتقانة، والقيم الأخلاقية والدينية لخدمة أيديولوجية ثقافة العولمة

الأمريكية، ذلك لأن الأساس المادي والعقلي هو السعي نحو هيكلية العالم رأسمالياً ولما يخدم مصالح الدول - الشركات - أو الدول السبع، وهنا يكمن الجذر الاستعماري الوحشي للعولمة وخطورتها على مستقبل البشرية كله، لأنها بذلك إنما تحاول إعادة إنتاج الصورة الوحشية للعنف الرأسمالي في صورته التاريخية الأولى، القائمة اليوم على الاستعمار الاقتصادي والريح المكثف، وعلى التوسع والنهب الاقتصادي لثروات الشعوب بدون استخدام الجيوش التقليدية... وعند هذه اللحظة يتم التهشيم الحقيقي للهويات، والانتماءات، والذاتيات الثقافية، الوطنية والقومية وجميع الأشكال الثقافية التاريخية للشعوب الفقيرة «بربرية جديدة» (٢٤) وهو التجسيد الحقيقي على وحدة السياسي بالثقافي، والفكري، بالاقتصادي والعلمي التقني بفضاء توظيفه الإيديولوجي الذي يتحقق اليوم لصالح خدمة طوفان تيار العولمة وضد وجود طبيعي وإنساني للأربعة الأخماس من البشرية ولصالح رفاه وخير الخمس، أو ٢٠٪ من سكان العالم.

وتلخيصاً للفكرة الأساسية في بحثنا هذا وهي فكرة الهوية نرى أن «ليست الهوية إرثاً جاهزاً، وإنما هي بناء، وعلينا أن ننبهها، ولا أشك في أن المسلمين اليوم يعيشون أزمة هوية، لاهوية اليوم لهم. يتم بناء الهوية بطريقتين

١- التعمق في الماضي بجميع جوانبه .

٢- الحوار العميق بين هذا الماضي والعالم الحديث في ثقافته بجميع تجلياتها

عبر هذا الحوار وفي أثنائه، نبني هويتنا فيما نعرف من نحن " (٢٥) بذلك وليس بغيره نعيد بناء أنفسنا وجودنا، في ضوء هوية إسلامية عربية تحررية تقدمية، هوية تؤسس لمجدل الهوية الوطنية في أفقها القومي الديمقراطي. لأنني اعتقد أن الصراع حول مفهوم الهوية الوطنية والقومية في شروط العولمة الرأسمالية الوحشية لا يمكن قراءتها إلا في إطارها الشامل الذي سبق التحدث عنه... وبما يعني عدم فصل الهوية عن تاريخيتها واجتماعيتها وعما يحيط بها من

وليس الهوية إرثاً جاهزاً، وإنما هي بناء، وعلينا أن ننبهها، حتى قوله... لا شك في أن المسلمين اليوم يعيشون أزمة هوية، لا هوية لهم اليوم. واليوم هنا جاءت في سياق الإشارة والحديث عن المستقبل وهي في اعتقادي صلب أزمئتنا كمسلمين، كعرب وقومية عربية يراد لها أن تملك شروط التقدم في أفقه المستقبل.

تناقضات وصراعات. وهو ما يعني أن علينا أن لا نفهم الهوية كجوهر مستقل مصدرها ثوابت أصلية موجودة حصراً في وعينا التاريخي الذي كان لأن في ذلك إقصاء لوجودنا في الحياة وفي التاريخ واغتيالاً لهويتنا المستقبلية المنشودة ومن هنا قول المجتهد الإسلامي حجة الإسلام / محمد مجتهد شبستري من أن المسلمين لا هوية مستقبلية لهم. وذلك حين قال

الهوامش

- (١) د. برهان غليون / حوار معه أجراه محمود حيدر، مجلة العلوم الاجتماعية ٢٧ عدد ٢، صيف ١٩٩٩م.
- (٢) د. برهان غليون نفس المصدر.
- (٣) فالح عبد الجبار مجلة النهج ص ١٥٤ العدد ١٠ - ١٩٩٧م، السنة ١٣ رقم ٤٦، مجلة فكرية سياسية تصدر عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي.
- (٤) مصطفى كمال عفيفي / «تحقيق في ملحق الثورة الثقافية» الاثنان ٢٨ يناير ٢٠٠٢م العدد «١٢٥٩٢».
- (٥) د. سمير أمين / مجلة الشاهد، شهرية مصورة، ديسمبر ٢٠٠١م العدد «١٩٦»، السنة السادسة عشرة.
- (٦) د. رمزي زكي مقدمة كتاب فغ العولمة والاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ص ٩ عالم المعرفة الكويتية أكتوبر ١٩٩٨م العدد رقم ٢٣٨ تأليف / هانس بيتر / مارتين هارلوشومان، ترجمة عدنان عباس، مراجعة وتقديم أ.د. رمزي زكي سلسلة ثقافية شهرية يصدرها المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب - الكويت.
- (٧) نفس المصدر ص ١١.
- (٨) نفس المصدر ص ٢٦، ٢٥ - ٧ - والأرقام ذاتها في مجلة BOOS المجرية / نقلاً عن صحيفة التجمع السعودي / ترجمة د. أحمد بابيس الاثنان ١٠ يوليو ٢٠٠٠م العدد «٤٠٠».
- (٩) نفس المصدر
- (١٠) نفس المصدر
- (١١) مجيد الرازي / مجلة النهج ص ٥٣ العدد رقم ٥٥ السنة ١٥ صيف ١٩٩٩م تصدر عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي.
- (١٢) مجيد الرازي - نفس المصدر.
- (١٣) د. ماهر الشريف، مجلة النهج العدد رقم (٥٥) السنة ١٥ صيف ١٩٩٩م نقلاً عن د. صادق جلال العظم نفس المصدر
- (١٤) د. ماهر الشريف مجلة النهج نفس المصدر.
- (١٥) محفوظ عبد الرحمن مجلة الكلمة اللبنانية دراسة «الدولة الحديثة والوحدة الوطنية» العدد ١٣ ص ٥٦ - ١٩٩٦م ويفضل الأستاذ الدكتور / رضوان السيد مفهوم الانتماء على مفهوم أو مصطلح الهوية، والانتماء أو الهوية عنده هو ذلك الذي يتجسد بالإصفاً للعالم، وتوسيع المشترك بيننا وبينه، رضوان السيد «ندوة العرب والعولمة» أنظر ص ٣٤٧.
- (١٦) محفوظ عبد الرحمن نفس المصدر ص ٦٢.
- (١٧) نفس المصدر ص ٦١.
- (١٨) نفس المصدر ص ٥٥.
- (١٩) كريم مروة مجلة قضايا فكرية ص ٣٥٤ العدد الخامس والسادس عشر يونيو - يوليو ١٩٩٥م القاهرة.
- (٢٠) أمين مطروف كتاب «الهويات القائلة» قرأها في الانتماء والعولمة، ص ٢٢-٢٣ ترجمة د. نبيل محسن ط أولى ١٩٩٩م سوريا - دمشق توزيع دار ورد.
- (٢١) محمد عابد الجابري كتاب «ندوة العرب والعولمة» ص ٣٠٧.
- (٢٢) نفس المصدر ص ٣٠٧.
- (٢٣) فالح عبد الجبار مجلة أبواب العدد ٢٨ فصلية تصدر عن دار الساقي بيروت ص ٣٢.
- (٢٤) فالح عبد الجبار نفس المصدر ص ٣٢.

- (٢٥) محمد عابد الجابري «نفوة العرب والعرفة» ص ٢٩٨.
- (٢٦) محمود أمين العالم كتاب «الفكر العربي بين الخصوصية والكونية» دار المستقبل العربي ص ١٩.
- (٢٧) محمود أمين العالم «الفكر العربي بين الخصوصية والكونية» ص ٤٨.
- (٢٨) نفس المصدر ص ٧٢.
- (٢٩) د. شريف بونس «مجلة الكتابة الأخرى» موضوع رهانات مستقبل الثقافة ص ١٧ من دراسة مصورة عن المجلة لم يرد في الأوراق المصورة اسم السنة والعدد.
- (٣٠) محمود أمين العالم من مقالة في مجلة عربية تم نقل الاستشهاد أو الفقرة من المقالة المصورة التي لم يذكر فيها عنوانها ولا السنة أو العدد.
- (٣١) د. شريف بونس مجلة الكتابة الأخرى، نفس المصدر.
- (٣٢) كريم بقرادوني كتاب «العرب والعرفة» مناقشات النفوة بعصر من الكتاب.
- (٣٣) انظر «كتابات على حرب المدينة حول هذه المسألة».
- (٣٤) جورج طرابيشي / صحيفة الحياة اللبنانية الأحد ٣٠ كانون الثاني يناير ٢٠٠٠م العدد (١٣٤٧٣) عرض لكتاب جيوريلطيف الغزوي لمؤلفه اغناسيور اورتيج.
- (٣٥) الفكر الإيراني: حجة الإسلام / محمد مجتهد شبستري ضيف «معارف» صحيفة الحياة اللبنانية الخميس ٢٥ نيسان / أبريل ٢٠٠٢م العدد ١٤٢٨٠ من حوار مع د. علي أحمد سعيد وادونيس.





دور الفلسفة في الثقافة المعاصرة بحث نقدي في آراء فيلسوف البراجماتية الجديدة ريتشارد رورتي

د. عطيات أبو السعود (*)

ملحة

جيد لشقافة ما بعد الفلسفة نجد الفكر الأمريكي ريتشارد رورتي Richard Rorty (١٩٣١ -) وهو فيلسوف يهتم بمشكلات العقل وماهية الإنسان، وناقد لمبادئ نظرية المعرفة التقليدية. وقد حصل على درجته العلمية الأولى من جامعة شيكاغو، وعلى الدكتوراه من جامعة ييل، وقام بالتدريس في جامعة برنستون بين عامي ١٩٩١ و١٩٨٢، وهو نفس العام الذي انتقل فيه إلى جامعة فرجينيا ليشغل منصب استاذ للعلوم الإنسانية، ثم انتقل إلى جامعة كاليفورنيا التي لا يزال يعمل بها. بدأ رورتي حياته الفكرية فيلسوفا تحليليا عاديا إلى أن نشر في عام ١٩٧٩ كتابه «الفلسفة ومرآة الطبيعة» Philosophy and the Mirror of Nature الذي رفض فيه بشدة فكرة إمكان الحكم على معتقداتنا من وجهة نظر موضوعية ومتعالية، فأثار رأيه هذا اهتماما واسعا في الدوائر الفلسفية الأمريكية، واطلق عليه بعض المفكرين لقب «نبي وشاعر البراجماتية الجديدة».

والبراجماتية الجديدة حركة فلسفية حديثة «تعتنق بشكل جذري أشكال التداخل والتفاعل بين السياقات الاجتماعية والعملية المختلفة، وتنفي إمكان قيام

لم يشهد عصر من العصور تنوعا في الاتجاهات الفكرية كما شهد القرن العشرون. وإذا كنا نستطيع أن نصف القرن السابع عشر بأنه عصر المذاهب الكبرى، وأن القرن الثامن عشر هو عصر التنوير، وأن القرن التاسع عشر هو عصر ازدهار العلوم الطبيعية والفلسفات الوضعية، فلا يمكننا أن نفعل هذا مع القرن العشرين الذي تنوعت فيه الاتجاهات الفكرية إلى حد التضارب والتناقض والبلبل. ولكن إذا تطلب الأمر أن نطلق مصطلحا ما على هذا القرن فيمكننا أن نقول أنه عصر «النهايات»: نهاية التاريخ (على حد زعم أحد المفكرين وهو فوكوياما)، نهاية البيوتوبيا... الخ. كما يمكننا أن نطلق عليه اسم عصر «السقوط»: سقوط العقل، سقوط الحداثة، سقوط الأيديولوجيا... الخ. ومن ناحية أخرى يمكننا أن نطلق عليه أيضا اسم عصر «الماعديات»، أي العصر الذي يسوده الشعور بالقلق وعدم القدرة على تحديد تلك الاتجاهات التي نحوم حول تعريفاتها شكوك كثيرة مثل: ما بعد الحداثة، ما بعد الأخلاق، ما بعد الفلسفة... الخ.

ومن بين الفلاسفة الذين زعموا أنهم جاؤا بتصور

(*) كلية الآداب - جامعة حلوان.

تصور كلي شامل عن الحقيقة أو الواقع. وقد ظهرت البراجماتية الجديدة كرد فعل نقدي للفلسفة التقليدية والفلسفة التحليلية. ولما كانت هذه الفلسفة تعتمد أساسا على آراء جون ديوي وفيتجنشتين وكواين وسيلزر، فإن ريتشارد رورتي في كتابه «الفلسفة ومرآة الطبيعة» قد بدأ طريق العودة إلى الفلسفة البراجماتية» (١).

إن الفكرة المحورية عند رورتي في خطوطها العريضة هي تكرار للاعتراض الذي وجهه الفلاسفة الثالوثون في القرن التاسع عشر إلى نظرية الواقعيين عن الحقيقة، أي نظرية التطابق (وهي النظرية التي تقول بأن الحقيقة هي تطابق ما في العقل مع ما في الواقع والعكس). وليس هناك سبيل - في رأي رورتي - لمعرفة الوقائع التي يفترض أن يتسق معها صدق معتقداتنا إلا من خلال معتقدات أخرى. وقد اعتمد في رفضه لوجود أي أساس وطيد للمعرفة على التراث البراجماتي ثم على بعض الاتجاهات الحديثة التي سارت في الاتجاه نفسه، كما ألع على نقده لفكرة وجود أسس ثابتة يمكن أن تصدر فيها نظرية المعرفة أحكاما على المعتقدات بوجه عام، بل وأنكر أيضا أن يكون أي معتقد أكثر أهمية من أي معتقد آخر. وبخلص رورتي إلى نتيجة - تشكل المضمون العام لتفكيره - مفادها أن الفلسفة عاجزة عن أن تؤسس أو تقيم شيئا. ولذلك شرع في هدم التصور الذي تواضع الفلاسفة - طوال تاريخ الفلسفة - على أن يفهموا به النشاط الفلسفي ودور الفلسفة، واعتمد في هدمه للتصورات التقليدية - التي درج الفلاسفة على الأخذ بها عن تطور الفلسفة وفعاليتها - على فلاسفة ثلاثة هم: هيدجر وفيتجنشتين وديوي، واستلهم أفكارهم وكانهم جميع الخالدين الذين عملوا على تقويض المفهوم التقليدي الذي تبناه الفلاسفة التقليديون في نشاطهم الفلسفي.

هل كان نقد رورتي للفلسفة التأسيسية بمثابة دعوة للتخلي عن الفلسفة، أم دعوة - بالإضافة إلى دعوات أخرى سابقة - لتحويل دور الفلسفة في الفكر المعاصر؛ وإذا كانت الإجابة عن هذا السؤال بنعم، فما

هو تصوره لشقافة ما بعد الفلسفة؟ سوف نحاول الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال محورين أساسيين: الأول هو نقد رورتي للفلسفة التأسيسية. ويتضمن هذا المحور: (١) تقويض المفهوم التقليدي للفلسفة. (٢) نقد النزعة التحليلية. ويدور المحور الثاني حول ثقافة ما بعد الفلسفة، ويتناول: (١) تصور رورتي للدور الجديد للفلسفة في الفكر المعاصر، وذلك بأن يجعل المنظور التاريخي المتغير للمشكلات الفلسفية بدلا عن المنظور الأبدي لها. (٢) دور اللغة في الفلسفة المعاصرة. (٣) استبدال معرفة إبداع الذات بالمعرفة التقليدية.

أولا: نقد رورتي للفلسفة التأسيسية:

١- تقويض المفهوم التقليدي للفلسفة:

على الرغم من أن رورتي بدأ حياته الفلسفية كفيلسوف تحليلي، إلا أنه تحول منذ أن نشر كتابه «الفلسفة ومرآة الطبيعة» الذي يعتبره بعض المفكرين أهم وأجراً كتاب نشره فيلسوف أمريكي في العقود الأخيرة: «لم نجد منذ وليم جيمس وجون ديوي مثل هذا النقد المدمر للفلسفة المهنية أو الحرفية - profession له» (٢)، تحول منذ نشره هذا الكتاب إلى مهاجم للنزعة التحليلية التي هي النتاج الشرعي - في رأيه - للفلسفة التأسيسية التي انحدرت إلينا من التراث الديكارتي - الكانطي. وركز رورتي هجومه على الفلسفة التحليلية المعاصرة وأصولها التاريخية والجذور التي استمدت منها أفكارها الأساسية، وخاصة نظريات القرن السابع عشر وما عرف عنها من اهتمام بنظرية المعرفة أو الاستمولوجيا. وبين رورتي منذ البداية أن هناك خطأ في فهمنا للفلسفة بوصفها نظاما معرفيا يتعامل مع مشكلات أساسية ثابتة، تدل على هذا أول عبارة استهل بها كتابه السالف الذكر: «باعتقد الفلاسفة عادة أن نظامهم المعرفي يناقش مشكلات دائمة وأبدية، مشكلات تظهر بمجرد تأملها» (٣).

يفسر رورتي في مقدمة كتابه لماذا اختار «الفلسفة ومرآة الطبيعة» عنوانا مؤلفه بأنه يقدم صورا أكثر مما يقدم قصا، ويطرح استعارات ولا يطرح عبارات

يبدأ رورتي نقده للنماذج المختلفة لنظرية المعرفة التي أقرتها الفلسفة الحديثة بقوله: «يمكن للفلسفة أن تكون تأسيسية بالنسبة لبقية الثقافة culture، لأن الثقافة هي حشد لمزاعم المعرفة، والفلسفة تحكم على هذه المزاعم. إنها تفعل هذا لأنها تفهم أسس المعرفة وتجد هذه الأسس في دراسة الإنسان ككائن عارف للعمليات العلمية، أو في فاعلية التمثل activity of representation التي تجعل المعرفة ممكنة، فإن تعرف هو أن تتمثل على نحو دقيق ما هو خارج العقل، ومن ثمة فلكي تفهم إمكانية وطبيعة المعرفة معناه أن تفهم الوسيلة التي يكون بها العقل قادراً على تشكيل أو بناء مثل هذه التمثيلات. إن ما تهتم به الفلسفة بشكل أساسي هو أن تكون نظرية عامة للتمثيلات. وهناك نظرية تقسم الثقافة إلى مجالات تتمثل الواقع بشكل جيد، وأخرى تتمثله بشكل أقل جودة، وثالثة لا تتمثله على الإطلاق (على الرغم من تظاهرها بأنها تفعل هذا)» (٩٦) وهذا المفهوم للفلسفة الذي يبدو أنه حدسي وواضح كل الوضوح، هو في الحقيقة في رأي رورتي مفهوم معقد ومحرف للفلسفة، وهو المفهوم الذي أحال الفلسفة كلها إلى نظرية للمعرفة. ويعود الفضل في هذا المفهوم إلى مؤسس الفلسفة الحديثة ديكارت ولكو وكانط: «نحن ندين بفكرة نظرية المعرفة القائمة على فهم العمليات العقلية إلى القرن السابع عشر - وخاصة للوك - وندين بفكرة العقل، بوصفه كياناً entity منفصلاً تحدث فيه هذه العمليات العقلية، إلى نفس القرن - وخاصة لديكارت - كما ندين بفكرة الفلسفة بوصفها محكمة للعقل المحالض الذي بإمكانه أن يؤيد أو يدين مزاعم الثقافة إلى القرن الثامن عشر - وخاصة لكانط - لكن هذه الفكرة الكانطية تفرض مسبقاً تصديقاً عاماً لأفكار لوك عن العمليات العقلية وأفكار ديكارت عن الجوهر العقلي» (٩٧).

ويرفض رورتي - شأنه شأن سائر البراجماتيين - فكرة أن تكون هناك طبيعة جوهرية للإنسان، أو أن تكون هناك طبيعة باطنة للأشياء غير معروفة لنا، تمثلت في تاريخ الفلسفة على صورة «الروح» عند

تقريرية من النوع الذي يحدد طابع معتقداتنا الفلسفية. وهو يؤكد على أن الصورة التي تأسر الفلسفة التقليدية وتقيدنا بأغلالها هي صورة العقل كمرآة كبيرة تحتوي على تمثيلات متنوعة بعضها دقيق وبعضها غير دقيق، وهي في مجموعها قابلة لأن تدرس وتفحص عن طريق المناهج غير التجريبية. ولولا فكرة العقل كمرآة لما وجدت فكرة المعرفة - بوصفها تمثيلات دقيقة - ولولا هذه الفكرة الأخيرة (أي المعرفة) لما كان هناك ثمة معنى لجهود ديكارت وكانط في الوصول إلى تمثيلات دقيقة أو واضحة متميزة - بتعبير ديكارت - عن طريق فحص المرآة والعكوف على صقلها. وبدون فكرة العقل كمرآة أيضاً ما كان هناك ثمة معنى للمزاعم الحديثة بأن الفلسفة هي «تحليل تصوري» أو «تحليل فيثومينولوجي» أو «تفسير للمعاني» أو «اختبار لمنطق لغتنا» أو «بناء تكويني لنشاط الوعي» وهي المزاعم التي تهكم عليها فيتجنشتين في بحوثه الفلسفية (٩٨).

لقد قام فيتجنشتين بتفكيك هذه الصور المرآوية، ولكنه كان يفتقر إلى الوعي التاريخي، ومن هنا تأتي عظمة إسهام هيدجر الذي أعاد النظر في تاريخ الفلسفة كله ليبين الجذور التاريخية المرآوية للفلسفة ابتداءً من أفلاطون حتى أعلام الفلسفة الحديثة. ولكن كلا الفيلسوفين عجز - في رأي رورتي - عن توضيح مدى سيطرة الصور المرآوية البصرية على العقل الغربي في إطار منظور اجتماعي. لقد اهتم كلاهما بالأفراد أكثر من اهتمامهما بالمجتمع. وفي الجانب الآخر نجد ديوبي يستنبط حججه ضد الصور المرآوية من داخل رؤيته لمجتمع جديد، وعلى الرغم من افتقاده لمنطق فيتجنشتين الدقيق والنظرة التاريخية الشاملة عند هيدجر، فلم تعد الثقافة في المجتمع المثالي الجديد الذي رسمه ديوبي معرفة موضوعية، بل أصبحت خبرة جسمية. صحيح أن ديوبي قد اتهم بالوقوع في النسبية واللاعقلانية، ولكن هذه الاتهامات لن يكون لها وزن - في رأي رورتي - إذا أخذنا نقد ديوبي وفيتجنشتين وهيدجر مجتمعين للنزعة المرآوية في الفلسفة التقليدية (٩٩).

لاتتم معرفة الذات عند رورتي إلا من خلال إبداع الذات، ولا تكون معرفة العالم الخارجي إلا من خلال محاولتنا العديدة المتكررة للتكيف أو التلاؤم مع الواقع الخارجي. فالمعرفة - كما عند جيمس ودوي وفيتجنشتين - نشاط متجدد وليست مجرد تأمل. إن المفهوم التقليدي للفلسفة لا يساعدنا على التوصل إلى شيء ما حقيقي في بحثنا عن ماهية الحقيقة، ولا يساعدنا على فعل الخير من خلال بحثنا عن ماهية الخير، لذلك نحاول البراجماتية أن تتجاوز التفرقة - التي انحدرت إلينا من التراث الأفلاطوني - بين الحقيقة truth والظن doxa وهي التفرقة التي تمثلت في خطين متوازيين بين الفلسفة المثالية والفلسفة الوضعية. كما ترفض البراجماتية أيضا فكرة أن الحقيقة هي «التطابق مع الواقع» لأن مئات السنين فشلت في إيجاد معنى لفكرة التطابق. ولذلك فإن الحقيقة أو الفكرة الصادقة هي التي تساعدنا - في رأي رورتي - على التلاؤم أو التوافق - وليس التطابق - مع الواقع. وهو في هذا يعبر تعبيراً صادقا عن المذهب البراجماتي الذي يؤكد على أن «الأفكار هي أساسا خطط ومانعاج لإحداث تغييرات معينة في الأشياء الموجودة من قبل. وهذه النظرة تعارض المذهب العقلي وما يقول به من نظرية النسخ copy theory، فالأفكار من حيث هي كذلك تظل عديمة الفعل وعاجزة مادامت تعني انها تعكس حقيقة كاملة» (٩) ومن هنا تدور فكرة رورتي الأساسية حول رفضه للأفكار كصورة طبق الأصل من حقيقة ثابتة كما تنعكس صورة شخص في المرآة عنه؛ فالحقيقة ليست ثابتة وليست نظاما كاملا بل هي تغير دائم ومستمر.

هكذا يدين رورتي الأفكار التي انحدرت إلينا من القرنين السابع عشر والثامن عشر. ولعله أراد بنقده هذا أن يعيد بناء الفلسفة الحديثة، وهي البيئة التي ظهرت فيها الفلسفة التحليلية. ويعتمد نقد رورتي على فكرة مفادها أن النموذج الفلسفي الذي ساد في تلك الفترة التاريخية لم يعد يصلح الآن لمعالجة مشكلات فلسفية جديدة. وربما كانت حجته في هذا هي أن التفكير الفلسفي في مطلع العصر الحديث قد

أفلاطون و«الشيء في ذاته» عند كانط، بل ويرى أن ديفيدسون ساعدنا على أن «ننحي جانبا فكرة أن كلا من الذات والواقع ينطويان على طبيعة باطنية، طبيعة بعيدة تنتظر أن نعرفها» (٨) فإذا سلمنا بما يقوله رورتي بأنه لا توجد طبيعة جوهرية ثابتة للإنسان، فإنه يترتب على هذا أن على كل شخص مهمة إبداع - ذاته، وكما أننا لا نحتاج أن نفتحم الطبيعة ونفهم لغتها الخاصة لكي نفهم الظاهرة الطبيعية، فكذلك نحن في غنى عن البحث عن طبيعة بشرية جوهرية نسعى لاكتشافها لكي نعرف أنفسنا ونعرف الآخرين معرفة صادقة، فلنسا كائنات معدة سلفا، وإنما نسعى لاكتشاف أنفسنا، بل نحن نبدع أنفسنا من خلال محاولتنا للتكيف مع التجربة، كما ننظر خاصيتنا الفردية كما تظهر في التجربة. ولذلك فإن هدف المعرفة عند رورتي هو إيجاد أفضل الطرق للتوافق مع أنفسنا ومع العالم والأشياء، وهو بهذا المعنى يلتزم بالدور الوظيفي للمعرفة في الفلسفة البراجماتية والذي يؤكد لا على الأشياء الموجودة سلفا أو على نسخ صور منها، بل على إعادة تشكيلها بشكل خلاق وبناء، بما يعني أن للمعرفة وظيفة عملية أكثر منها ابستمولوجية، وأنها أداة للتغيير والتعديل وسبيل إلى الإبداع لعالم مازال في طور التكوين ولم يتشكل بعد بصورة نهائية، بل إنه عالم مفتوح وفي عملية صيرورة دائمة، كما يؤكد ولیم جيمس أحد أقطاب النزعة البراجماتية، وكما يؤكد أيضا جون دويوي الذي يمثل قطبها الآخر على وظيفة الفلسفة التي لا تتعدى أن تكون خطة للسلوك نحو تغيير العالم الموجود.

ويرفض رورتي أيضا اختزال الإنسان في ملكة واحدة أساسية هي ملكة العقل، أو أن تكون هذه الملكة بمثابة محكمة لأفكارنا ورغباتنا واعتقاداتنا وموجه لاختياراتنا، إذ أننا نعرف أنفسنا من خلال ميولنا ومحامياتنا وإمكاناتنا. ويؤكد رورتي بهذا نزعة البراجماتية التي تتمحور حول إمكانية البشر تنمية نشاطهم ومؤسساتهم وإبداع مبادئهم التي تنظم سلوكهم؛ فالخبرة الإنسانية في الفلسفة البراجماتية هي النتيج الأساسي لكل معرفة. وبهذا المعنى السابق

جا. بنموذج مخالف تمام الاختلاف للنموذج الفلسفي الذي كان سائدا في التراث المدرسي، مما جعل هذا الأخير ينهار في فترة زمنية ليست بالقصيرة ولكنها أيضا ليست ممتدة. ويفهم من هذا أن التطور أو التغير التاريخي عادة ما يأتي مصحوبا بنموذج مختلف، كالنموذج الإرشادي المصاحب للمجتمع العلمي عند كرون. ويعني رورتي بهذا أننا نعتقد خطأ أننا نتعامل مع نفس المشكلات الفلسفية الأساسية التي كان يتعامل معها أسلافنا، في حين أنها في واقع الأمر مشكلات مختلفة فرضتها الظروف التاريخية المتغيرة. وربما كان النموذج الجديد يتعامل مع المشكلات الأساسية بشكل أفضل. ولكي نفهم سير الحركة التاريخية لتراث الفلسفة الحديثة، علينا أن نكشف عن مجموعة الاستعارات والمشكلات التي ميزت اللغة وأشكال الحياة ووضعت نماذج التفلسف، أي علينا باختصار أن نتتبع تاريخ نشأة وسقوط العقل.

٢ نقد النزعة التحليلية:

يعود رورتي للوراء للبحث في تاريخ المحدثوس الفلسفية التي سبقت الفلسفة التحليلية، تلك المحدثوس التي نشأت بمجرد التفكير فيها، فكانت مشكلة العقل والجسم - على سبيل المثال - هي المشكلة الأساسية للفلسفة التي نتجت عن التفرقة الحاسمة بين ما هو عقلي وما هو جسدي. ولكن من أين نشأ هذا المحدثوس؟ يجيب رورتي: «من وجهة نظري - التي أتفق فيها مع فيتجنشتين - أن المحدثوس ليس شيئا أكثر أو أقل من الاعتقاد أو الألفة مع لعبة اللغة التي وجدنا أنفسنا نلعبها» (١٠). فلو نظرنا إلى مشكلة العقل والجسم في تاريخ الفلسفة، لاتضح لنا كيف اختلفت المشكلة قبل ديكارت وبعده، ولتين لنا أن ما نعرفه الآن على أنه محدوس أو أفكار واضحة ومتميزة لم تكن معروفة قبل اختراع ديكارت للعقل؛ فنس ذلك الحين أصبحت مشكلة الوعي هي المشكلة الأساسية في كل الفلسفات بعد ديكارت. لقد كان تأكيد ديكارت على العقل كجوهر مفكر لا يمكن الشك في وجوده، إبنانا بخلق الثنائية في تاريخ الفلسفة، كما أدى إلى صياغة مشكلة العقل والجسم صياغة ابستمولوجية.

لقد بدت المهمة الأولى في التراث الفلسفي هي حل المشكلات ابستمولوجية، وكأن الفلسفة قد تحولت إلى مجرد نظام معرفي. وظهرت محاولات متأخرة لاتخاذ ابستمولوجيا بما آلت إليه، تمثلت في إيجاد نظم معرفية جديدة، محل محل المعرفة التقليدية، كعلم النفس التجريبي وفلسفة اللغة، أو تسعى من ناحية أخرى للاستجابة للمشكلات الحقيقية التي حاولت ابستمولوجيا التراثية التعامل معها. وقد وصف رورتي هذه المحاولات بأنها مضللة لأنها لم تخرج - في رأيه - عن إعادة بناء تاريخي لابستمولوجيا، بل إنها تمثل «الصورة الكانطية لاتحاد التصورات أو المفاهيم مع المحدثوس الحسية لانتاج المعرفة» (١١). ويستبدل رورتي ما يسميه السلوك المعرفي أو ابستمولوجي بمحدثوس وتصورات كانط: «إنني أفسر العقلانية والسلامة المعرفية أو صحة المعرفة، أفسرها بالإحالة إلى ما أدعوه «السلوكية المعرفية»، وهي اتجاه مشترك بين ديوي وفيتجنشتين» (١٢). بهذا المعنى يصبح بإمكاننا أن نفسر معقولية المعرفة وصحتها من خلال ما يعتبره المجتمع صوابا وخطأ وليس العكس، أي أن اللغة سلوك اجتماعي له قواعده التي تختلف باختلاف اللعبة اللغوية المتعلقة به كما قال فيتجنشتين في مرحلة تطوره المتأخرة التي اتجه فيها اتجاها سلوكيا في فهم اللغة. ويترتب على ما سبق أن الحق والصحيح لا يقومان على أساس انطولوجي، بل يتحددان بما هو موجود في المجتمع: «إن القول بأن الحق والصدق هما مسألتان متعلقان بالممارسة الاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى الحكم علينا بالوقوع في النسبية التي هي في ذاتها نوع من رد المدخل السلوكي إما إلى المعروفة أو إلى الأخلاق» (١٣). ولكن صورة الفلسفة التقليدية من أفلاطون إلى كانط هي التي صورت لنا أن هناك أسسا خالدة يستند إليها الصدق والصواب، وأن المعرفة والأخلاق تقومان على هذه الأسس. وهذا هو الوهم الذي عاش عليه ما يسمى بالفلسفة منذ أفلاطون إلى كانط والاتجاه المثالي كله. يعتقد رورتي «أن الفلسفة التحليلية بلغت ذروتها

عند كواين** وفيتجنشتين - في مرحلته المتأخرة - وسيلرز*** وديفيدسون، بحيث يمكن القول أنها تجاوزت ذاتها وألقتها. إن هؤلاء المفكرين زعزعوا التفرقة الوضعية بين ما هو دلالي وما هو براجماتي، وبين التحليلي والتأليفي، وبين اللغوي والتجريبي، وبين النظرية والملاحظة... فالنزعة الكلية عند ديفيدسون تبين كيف تبدو اللغة بمجرد أن نتخلص من الافتراض الأساسي للفلسفة، ألا وهو أن الجمل الصادقة تنقسم إلى قسمين، أعلى وأدنى، أي إلى تلك الجمل التي تتطابق مع شيء ما وتلك التي لا تكون صادقة إلا عن طريق الموازنة والاتفاق (١٤). وبهذا المعنى يكون الحق والصدق مسألة مرتبطة بمعتقداتنا ومشاعرنا ولغتنا، أي أنها - الحق والصدق - لا يكونان إلا في حدود معتقداتنا وفي حدود ما نقبله أو ما نرفضه، وفي حدود تعبيراتنا اللغوية أيضا. أما عن مدخل كواين وسيلرز إلى نظرية المعرفة فيتبين في قولهما أن الصدق والمعرفة لا يمكن الحكم عليهما إلا من خلال المعايير التي يتخذها الباحثون في أيامنا. وهذا المدخل ليس معناه - في رأي رورتي - التقليل من المكانة الرفيعة للمعرفة البشرية أو من أهميتها، وليس معناه القول بأنها مقطوعة الصلة بالعالم كما يتصور البعض. فالواقع انهما يريدان أن يقولوا أن أي تبرير - وهو المعيار الذي يبحث في الفلسفة التقليدية عن أساس عقلي متسق - لا يكون له معنى إلا بالإحالة إلى ما نوافق عليه أو مانقبله بالفعل، وأنه ليس هناك من سبيل للخروج من دائرة معتقداتنا أو لغتنا للبحث عن معيار آخر غير التماسك أو الاتساق. ومعنى هذا أنهما - أي كواين وسيلرز - لا يريدان للصدق أو المعرفة أن يكون لهما طابع أدهي، ولا أن يؤسسا على أساس الاتساق فقط. وهنا تلعب المعتقدات دورا مهما لدى أصحاب هذا الاتجاه؛ فاتخاذنا معتقدا ما يعني تمسكنا بصدق هذا المعتقد، أي استعدادنا لأن نسلك وفقا له، بحيث تصبح كلمة العالم مرادفة لمجموع معتقداتنا الموثوق بها والتي تتألف منها خبراتنا، أي أن مجموعة معتقداتنا هي التي تعطينا العالم.

أضف إلى هذا أن نظرة ديفيدسون إلى اللغة تجعلنا نتحاشى تعيين اللغة (بمعنى إضفاء صورة عينية عليها) على طريقة التراث الديكارتية، وخاصة على طريقة التراث المثالي الذي قام على فلسفة كانط، وذلك لأن وجهة نظر ديفيدسون: «لا نجعلنا ننظر إلى اللغة كشيء ثالث بين الذات والموضوع، ولا كوسط نحاول فيه أن نكون صورا للواقع، وإنما نجعلها جزءا لا يتجزأ من سلوك الجنس البشري. ومن هذا المنطلق، يكون النطق بالجمل أو العبارات هو أحد التصرفات التي يقوم بها البشر لكي يتلاعبوا مع بيئتهم. وفي هذا الصدد تعتبر فكرة ديوي عن اللغة كأداة فكرة صحيحة إلى حد بعيد. لكن هذا لا يفترض أن نفصل الاداة أو اللغة عن مستخدميها، بل يجعلنا نتساءل ونبحث فقط عن مدى كفايتها لتحقيق أغراضنا» (١٥).

لقد كان هجوم فيتجنشتين وسيلرز وكواين على التسميزات المختلفة بين فئات الجمل أو أصناف العبارات هو الاسهام الكبير للفلسفة التحليلية، كما كان تأكيدا للاصرار على كلية اللغة أو على الوجود الكلي للغة - وذلك على خلاف النزعة الأفلاطونية - وهذا الاصرار هو الذي يميز البراجماتية، بل والفلسفة الأوروبية الحديثة. ويورد رورتي بعض العبارات من نصوص الفلاسفة كأمثلة على هذا، منها قول هيدجر: «إن الكلام عن اللغة يكاد بالضرورة أن يجعل منها موضوعا، عندئذ تتلاشى حقيقة اللغة»، وعبارة بيرس التي ينص فيها على أن: «الإنسان يصنع الكلمة، والكلمة لا تعني إلا ما أراد الإنسان أن يقصده بها، وذلك فحسب بالنسبة لإنسان آخر. ولما كان الإنسان لا يستطيع أن يفكر بواسطة كلمات أو من خلال رموز أخرى، فإن هذه الكلمات أو الرموز يمكن أن تستدير إليه وتقول: إنك لاتعني شيئا لم نعلمك إياه، وذلك فحسب بقدر ما توجه كلمة تعبر عن تفكيرك... إن الكلمة أو العلامة التي يستخدمها الإنسان هي الإنسان نفسه... وهكذا فإن لغتي هي المجموع الكلي لذاتي، ذلك لأن الإنسان هو الفكر». وربما يلخص نص بيرس هذا مجمل فلسفته البراجماتية التي تقوم على

أن الدلالة العقلية للفظ أو العبارة تكمن في أثرها في السلوك. ثم يورد رورتي نص دريدا الذي يقول فيه: «إن بيرس يتوغل بعيدا في الاتجاه الذي وصفته بأنه تفكيك لشارطية المعنى، وهو الذي يمكنه من حين لآخر أن يضع نهاية مؤكدة للإحالة من علامة إلى علامة. ويستشهد أيضا بنص من سيلرز عن: «أن النزعة الاسمية السيكلوجية - التي يترتب عليها كل وعي بالأنواع والتشابهات والوقائع أي باختصار كل وعي بالكيانات المجردة، بل كل وعي بالجزئيات - هي مسألة لغوية». وقول فيتجنشتين: «في اللغة وحدها يستطيع الإنسان أن يعني شيئا عن طريق شيء آخر» وقول جادامر أيضا: «أن الخبرة البشرية هي في جوهرها خبرة لغوية» (١٦).

وجميع العبارات السابقة - في رأي رورتي - لا يصح أن نجعلنا تنصرون أن هناك شيئا جديدا ومثيرا قد تم اكتشافه عن اللغة بحيث يؤكد أنها أهم مما كان يعتقد من قبل. فهو يرى أن عبارات الفلاسفة السابقين قد اكتشفت بإدلاء ملاحظات سلبية، وأنهم يقولون أن كل المحاولات التي بذلت لتجاوز اللغة إلى شيء يمكن أن يؤسسها، أو شيء تعبر به عن نفسها أو تأمل في أن تكون مكافئة له، يقولون أن كل هذه المحاولات قد باءت بالفشل.

ويؤكد رورتي على أن «شمولية اللغة مسألة تتعلق باللغة التي تتحرك في فراغات تسبب فيها فشل كل الفروض التي أخذت بنقط بداية طبيعية للتفكير، أي نقط بداية سابقة على الطريقة التي تتكلم بها ثقافة معينة ومستقلة عنها. ومن أمثال هذه الفروض والاقتراحات المرفوضة: الأفكار الواضحة المتميزة عند ديكارت، المعطيات الحسية عند التجريبيين، ومقولات الفهم الخالص عند كانط، وبنامات الوعي السابقة للغة وما أشبه ذلك» (١٧). فالفلسفة التحليلية - إذن - تمثل تحولا لغويا من جهة أنها ساعدت على طرح أسئلة كانطية بدون أن تتكلم بلغة كانط عن التجربة ولا عن الوعي، أي أن فلسفة التحليل اللغوي قد استطاعت أن تتجاوز الكانطية وتتبنى توجهها طبيعيا وسلوكيا من اللغة. وهذا الاتجاه أو التوجه قد أدى بها

إلى نفس النتيجة التي انتهى إليها رد الفعل الذي تمثل في فلسفة نيتشه وهيدجر. وهكذا تنتهي الفلسفة إلى نفس النتيجة التي انتهى إليها تراث نيتشه وهيدجر ودريدا الذي يبدأ بنقد النزعة الأفلاطونية وينتهي بنقد الفلسفة ذاتها. بمعنى آخر، إن حصيلة الفلسفة التحليلية التي تخطت النزعة الوضعية المنطقية تشبه الحصيلة التي انتهى إليها تراث نيتشه وهيدجر ودريدا، مما يعني أن كلا التراثين (التحليلي والأوروبي) يوجدان الآن في مرحلة الشك في وضعهما، وكلاهما يعيش حائرا بين ماضٍ مرفوض ومستقبل غامض لفكر ما بعد الفلسفة.

هكذا يكون رورتي قد وضعنا في مأزق شديد بعد أن رسم صورة قاتمة للفلسفة في نهايات القرن العشرين؛ فبعد أن بحس المشكلات الفلسفية قدرها، أصبح هناك نوع من الفراغ في المشهد الثقافي الذي اختفت منه الفلسفة كنظام معرفي وانطفأت وخبت شعلتها بالطريقة التي خبا بها اللاهوت. وإذا كان هذا هو تصور رورتي لوضع الفلسفة في الثقافة، فما هو تصوره لثقافة ما بعد الفلسفة؟ هل ينتج عن هذا ثقافة لا عقلانية بعد أن فقدت الفلسفة زعمها التقليدي بأنها علمية؟ هل ستتحول الفلسفة إلى مجرد تاريخ يقوم المشتغلون بالفلسفة بتدريسه في قاعات الدرس في أعداد قليلة من أقسام الفلسفة؟ أم ستتحول الفلسفة إلى نوع من فلسفة اللغة، خاصة أن البراجماتية التي ينتسب إليها رورتي تؤمن بأن المشكلات الفلسفية نشأت في الأساس من فكرة كلية وجود اللغة التي أدت إلى عدم قدرتنا على معرفة أن هذه المشكلات الفلسفية نشأت على وجه التحديد من أن اللغة غير ملائمة للوقائع؟ وإذا كان هذا صحيحا فهل قامت البراجماتية على سوء فهم للعلاقة بين اللغة والعالم؟

ثقافة ما بعد الفلسفة؛

١) دور الفلسفة في الفكر المعاصر؛

أراد رورتي من نقده للفلسفة التقليدية أن يتخلص من الحصار الديكارتي الذي طوق تاريخ الفلسفة والذي يتلخص في عبارة إما / أو التي عبرت عن

رما كانت نقطة البداية عنده هي التخلي عن الفكرة الأساسية في الفلسفة التقليدية، وهي أن للإنسان جوهرًا تنعكس على مرآته بدقة كل معرفتنا عن العالم الخارجي: «علينا أن نخلص خطابنا تمامًا من كل الاستعارات البصرية، وبخاصة الاستعارات التي تعكس شيئًا داخلًا أو خارجيًا» (١٩). ولكن التخلي عن فكرة المرأة إلى التخلي عن الفلسفة بوصفها نظامًا معرفيًا، مما يترتب عليه التخلي أيضًا عن فكرة الفلسفة المتمركزة حول الاستمولوجيا، ولذلك تكون «السلوكية المعرفية» التي يقول بها رورتي ضد فكرة «الكيانات العقلية» أو العمليات السيكلوجية، وضد الصورة التي تؤكد أن للإنسان ملكات أسمى، وهي الصورة التي اشترك في تكوينها كل من ديكارت ولوك. ولكن آثار هذه الصورة تم محوها في رأي رورتي من قبل عدد من الفلاسفة مثل ديوبي ورايل وأوسن وفيتجنشتين وسيلرز وكواين. ومن ثم تكون «السلوكية المعرفية» هي رد الفعل على نظرية المعرفة التي حصرت نفسها في إطار أسس ثابتة وفتلات عقلية (فلكي نكون عقلانيين واستمولوجيين لابد أن نبحث عن أسس مشتركة ومتفق عليها بيننا وبين الكائنات البشرية الأخرى) ويفترض رورتي أن سيلرز وكواين على وجه التحديد «جعلنا نملك نوعًا جديدًا وأفضل من الاستمولوجيا السلوكية، ولكن بعد التخلي عن الاستمولوجيا التأسيسية بما هناك نوع من الفراغ بحاجة إلى أن يملأ» (٢٠).

كان من الطبيعي أن تظهر بعض العلوم البديلة التي تحاول ملء هذا الفراغ. وقد كانت الهرمنيوطيقا أحد هذه العلوم. ويوضح رورتي أنها - أي الهرمنيوطيقا - «ليست اسمًا لنظام معرفي، ولا هي منهج يحقق نوعًا من النتائج التي فشلت الاستمولوجيا في تحقيقها، ولا هي برنامج للبحث، ولكنها على العكس من ذلك تعبير عن الأمل الذي خلقه الفضاء الثقافي ولم تملأه الاستمولوجيا» (٢١) وهذا هو الذي أكد جادامر أيضًا في كتابه «الحقيقة والمنهج» حيث قال أنها - أي الهرمنيوطيقا - «ليست منهجية للعلوم الإنسانية، بل محاولة لفهم ما

الثانية التي اتسم بها العصر الديكارتى والمصور التالية له، ووضعت الإنسان أمام خيارين لا بديل لهما؛ إما أن يسلم بوجود أسس ثابتة أو أن يواجه بالفوضى العقلية. لذلك كان هدف رورتي من نقده للتراث الفلسفي هو أن يحرره من هذه الثانية، بحيث نحتاج - لكي نفهم الأمور التي أراد لنا ديكارت أن نفهمها - نحتاج أن «نتحول إلى الخارج بدلًا من الداخل، وأن نتجه إلى السياق الاجتماعي للتبرير (Justification) العقلي أكثر مما نتجه إلى فتلات داخلية. وتشجع على اتخاذ هذا الموقف تطورات فلسفية ظهرت في العقود الحديثة للقرن العشرين، ومن أهمها المحاولات التي ظهرت عند فيتجنشتين في بحوثه المنطقية وعند كون في بنيتة الشوروات العلمية» (١٨) فإذا ما أخذنا في الاعتبار رأي هذا الأخير - أعني توماس كون - في أن كل ثورة علمية لابد أن يصاحبها نموذج ارشادي مغاير للمعرفة العلمية السابقة على هذه الثورة، فإنه يترتب على هذا - وطبقًا لما يعنيه رورتي - أنه ليس هناك نظام معرفي تأسيسي واحد تتمركز حوله الثقافة في أي مجتمع ويهيمن على كل تجلياتها؛ لا الفلسفة ولا التاريخ ولا العلم ولا أي نظام آخر. فليس هناك جزء من الثقافة أكثر تميزًا من الأجزاء الأخرى، بما يعني أن كل فترة زمنية لها نموذج ارشادي مخالف للفترة السابقة عليها، وأنه ليست هناك أسس أبدية وثابتة تفرضها الفلسفة على الثقافة. وهذا النموذج الارشادي المتغير يفرضه السياق الاجتماعي والاعتقادات والممارسات الاجتماعية واللغوية في كل فترة تاريخية.

قد يفهم مما سبق أنه من الممكن أن تشكل الثقافة في أي مجتمع معاصر بدون فلسفة. وإذا كان يصعب علينا أن نتخيل المشهد الثقافي بدون فلسفة، فإنه من الصعب أيضًا أن نتخيل ما يمكن أن تكون عليه الفلسفة بدون الاستمولوجيا التي وجه رورتي لها سهام النقد، كما يصعب أيضًا أن نصف نشاطًا ما بأنه فلسفي ما لم يتضمن طريقة أو منهجًا للمعرفة. إذن فما هو تصور رورتي للدور الذي يمكن أن تلعبه الفلسفة في الثقافة المعاصرة؟

هي العلوم الإنسانية على حقيقتها وما وراءها. وعيها الذاتي بشكل منهجي، وماذا يربط هذه العلوم بتجربتنا في العالم؟ (٢٢) وإذا كان تاريخ الفلسفة قد تشكل من خلال البحث عن القياسية أو المعيارية، وهي التي تبلورت في الفلسفة الحديثة وميزت الاستمولوجيا، فإن رورتي يرفضه لهذا التراث ولكل ما هو قياسي لا يفهم الهرمنيوطيقا بوصفها منهجا جديدا أو نظاما معرفيا أو وسيلة جديدة لتحقيق القياسية.

يعيب رورتي على الفلسفة التقليدية هروبهم من التاريخ، بمعنى أنه يعيب عليهم تنازلهم للمشكلات الفلسفية من منظور غير تاريخي، ويأخذ عليهم رؤيتهم للعالم «من منظور الأبدية» على حد تعبير اسبينوزا، وينظر للمشكلات الفلسفية من منظور زمني تاريخي متغير. إنه لا يريد إيجاد بديل للنظم المعرفية الاستمولوجية - على الرغم من أنه لا ينكر الدور الهام الذي قامت به الاستمولوجيا في التقدم العلمي وفي المشهد الثقافي في الفلسفة الأوروبية - بل يريد تحويلا أو تغييرا في اتجاه الفلسفة ذاتها في الفكر المعاصر. إن «ما يريد رورتي أن يقوله لنا هو أن تاريخ الفلسفة، مثله مثل كل ثقافة، هو سلسلة من المصادفات أو العرضيات، هو تاريخ نشأة وزوال ألعاب اللغة المختلفة وأشكال الحياة» (٢٣) كما أن فهمه للفلسفة يسقط الفكرة الأساسية التي تزعم أن الفلسفة هم الصفة العارفة بأشياء لا يعرفها غيرهم من البشر، أي أنه يسقط زعم الفلاسفة بأنهم ملاك الحقيقة.

والواقع أن رورتي يقسم الفلسفة إلى قسمين: فلسفة نسقيين، وهم الذين يزخر بهم تاريخ الفلسفة، وفلاسفة يطلق عليهم اسم فلاسفة الهداية. وهو يفضل استخدام هذه الكلمة عن كلمة التربية education التي يجدها شديدة التسطح، وعن كلمة Bildung (التي تعني التشقيف أو التكوين) التي تبدو شديدة الغرابة: «سوف استخدم كلمة edification (الهداية أو الارشاد) لكي تعبر عن مشروع إيجاد طرق أفضل وأكثر جدة وأكثر تشويقا وأكثر نفعا في الكلام

speaking. إن محاولة الارشاد لأنفسنا ولآخرين ربما تساعدنا بالمعنى الهرمنيوطيقي أو التأويلي على إقامة روابط بين ثقافتنا وثقافة أخرى غريبة، أو بينها وبين مرحلة تاريخية معينة، أو في محاولة إقامة صلة بين نظامنا نحن (في القول والتفكير) وبين نظام آخر يبدو أنه يترسم أهدافا أو غايات بعيدة بلغة غير مألوفة» (٢٤) أعود فأقول أن هؤلاء الفلاسفة الهداة أخذوا على عاتقهم الشك في الفلسفة القائمة على القواعد القياسية، ومن هؤلاء الفلاسفة ديوي وفيتجنشتين وهيدجر الذين يعتبرهم رورتي من أعظم فلاسفة القرن العشرين: «في عصرنا ثلاثة من كبار المفكرين الهداة edifying هم ديوي وفيتجنشتين وهيدجر، لقد بذلوا أقصى جهدهم لكي يجعلوا من الصعب علينا أن نعتبر فكرهم تعبيرا عن المشكلات الفلسفية التقليدية، وأن نتصور خطأ أنهم يقيمون اقتراحات بنائية للفلسفة» (٢٥).

ومحاولة الهداية أو الارشاد لأنفسنا يمكن أيضا أن تقوم على فعل لغوي يبدع أهدافا جديدة وكلمات جديدة وأنظمة جديدة مخالفة لما هو متبع في المنهج التأويلي، أي محاولة تفسير كل ما يحيط بنا وما هو مألوف لنا من خلال المصطلحات غير المألوفة لابتكاراتنا أو ابداعاتنا الجديدة. وفي الحالتين (أي في حالة الموافقة أو المخالفة مع المنهج التأويلي) تقوم هذه العملية بالهداية أو الارشاد بغير أن تكون انشائية، على الأقل إذا كان المقصود بما هو انشائي أو بنائي هو ذلك النوع من التعاون لنجاز برامج بحثية على نحو ما يتم في الخطاب العادي أو الكلام العادي. ذلك لأن الخطاب الارشادي يفترض فيه أن يكون غير مألوف وأن يأخذنا بعيدا عن ذواتنا القديمة بفضل ما فيه من غرابة شديدة، وأن يساعدنا على ان نصبح كائنات جديدة. فإذا كان الفلاسفة النسقيون العظام - شأنهم شأن العلماء العظام - يبنيون نظمهم من أجل الأبدية، فإن الفلاسفة الهداة يقومون بالهدم أو يمارسون عمليات الهدم لصالح جيلهم الحاضر، وهم يفرغون من تصور أن لغتهم يمكن أن تصبح مؤسسية أو أن كتاباتهم يمكن أن تقاس على الكتابات

التراثية: «إن الفلاسفة النسقيين العظام هم فلاسفة انشائيون ويقدمون حججا وبراهين. أما الفلاسفة الهداة العظام فهم فلاسفة رد فعل ويقدمون ألوانا من السخرية والتهمك ومن الحكم الموزعة، وهم يعلمون أن أعمالهم ليست أبدية، وأنها قد تنتهي بانتهاء العصر الذي كانوا يقارمون. انهم يبدون وكأنهم يتعمدون أن يكونوا فرعيين أو هامشين ومختلفين عن الفلاسفة النسقيين العظام الذين ينون للأبدية. انهم - أي الفلاسفة الهداة - يهدمون من أجل جيلهم الذي يعيشون فيه ولا يهدفون كما يفعل الفلاسفة النسقيون أن يعضوا فلسفاتهم على طريق العلم المأمون. انهم يريدون أن يفتحوا كل السبل أمام الاحساس بالدهشة الذي يستطيع الشعراء في بعض الأحيان أن يحدثوه. وهي الدهشة أو العجب من أن هناك شيئا جديدا تحت الشمس. شيء ليس مجرد تقبيل دقيق لما كان موجودا من قبل، شيء لا يمكن تفسيره ولا يكاد يوصف وصفا دقيقا» (٢٦).

لم يقرر الفلاسفة الهداة الذين يجدهم رورتي حقائق نهائية، ولم يسيروا في الفلسفة على طريق العلم الموضوعي المأمون. قد يفهم من هذا ان رورتي ضد الحقيقة الموضوعية، وربما يكون هذا صحيحا إلى حد كبير، ولكن لابد من توضيح أنه - شأنه شأن بعض الفلاسفة الوجوديين - ليس ضد الحقيقة الموضوعية كما هي في العلوم الطبيعية وفي التاريخ، ولكنه يقر بأنها طريقة واحدة من بين طرق أخرى عديدة يمكن أن توصلنا إلى وصف انفسنا، وإن كان من الممكن أن نخدعنا ونحول دون انمام عملية الهداية أو الارشاد. وتعود أهمية الرأي الذي يقر بأننا لا نملك ماهية ثابتة إلى أنه «يسمح لنا بأن ننظر إلى أوصافنا لأنفسنا كما نحبها في واحد من العلوم الطبيعية أو فيها مجتمعة، كما يسمح لنا بأن نعتبر هذه الأوصاف متكافئة مع الاوصاف البديلة المتعددة التي يقدمها الشعراء والروائيون وعلماء النفس التحليليون والنحاتون وعلماء الانثروبولوجيا والمتصوفة. والغلاصة أن هذه الاوصاف أو التمثيلات لا يصح أن نعتبرها ثقلات تفوق غيرها بحجة أن العلوم يتم

الإجماع فيها أكثر مما يتم في الفنون والآداب، فالواقع أنها مجرد أوصاف ضمن رصيد كبير من الأوصاف الذاتية الممكنة» (٢٧).

بهذا المعنى السابق يجب أن ننظر إلى الفلسفة الارشادية باعتبارها حبا للحكمة ودعوة للحوار أو «محاولة للحيلولة دون تحول الحوار إلى بحث. إن الفلاسفة الهداة لا يمكنهم أن ينهوا الفلسفة، ولكنهم يساعدون على منعها من أن تسير على طريق العلم الموضوعي والنهائي» (٢٨) بهذا المعنى يدخل الفلاسفة الهداة في معادنة، وينظرون للفلسفة على أنها حكمة عملية ضرورية للمشاركة في الحوار ولا يقررون حقائق نهائية ثابتة. وهذا هو ما يعنيه رورتي على وجه التحديد، فإذا نظرنا إلى عملية المعرفة لا باعتبارها تحصيلاً ل ماهية يمكن أن يصفها العلماء أو الفلاسفة، «فإننا نكون قد وضعنا انفسنا بذلك على طريق النظر إلى الحوار أو المعادنة باعتبارها السياق النهائي الذي يمكن أن نفهم المعرفة من خلاله. ومن ثم يتحول اهتمامنا من التركيز على العلاقة بين البشر والموضوعات التي يبحثونها إلى التركيز على العلاقة القائمة بين المعايير المختلفة للتبرير، ومن ثم إلى التغيرات الفعلية التي تعترى هذه المعايير التي تصنع التاريخ العقلي» (٢٩).

ومع ذلك فإن التقابل بين الرغبة في الهداية (التي هي هدف فلاسفة رورتي المفضلين) والرغبة في الحقيقة (التي هي هدف الفلاسفة النسقيين) لا يعد في رأي رورتي - وهو الرأي الذي يتفق فيه مع جادامر - تعبيراً عن توتر يحتاج إلى حل أو توفيق. وإذا كان هناك صراع بين الضدين فهو صراع بين النظرة الأفلاطونية - الأرسطية التي ترى الطريق الوحيد للهداية (إلى الحقيقة) هو أن نعرف ما يوجد في الخارج، أي نمكس الوقائع بدقة ونحقق ماهيتها عن طريق معرفة الماهيات، وبين وجهة النظر التي ترى أن البحث عن الحقيقة هو أحد الطرق الكثيرة التي يمكن أن توجهنا وترشدنا. ويرى رورتي أن جادامر كان محقا عندما أشاد بنجاح هيدجر في استخلاص طريقة في البحث عن المعرفة الموضوعية (التي بدأها الإغريق

واستخدموا فيها الرياضيات كنموذج) باعتباره مشروعا بشريا من بين مشاريع أخرى كثيرة.

هكذا يفترض رورتي - كسائر البراجماتيين - أنه لا يجب السؤال عن طبيعة الحقيقة أو الخير أو الدخول في مثل هذه الموضوعات الغامضة. إنه يريد تغيير موضوع الفلسفة، ويعني أكثر دقة يريد أن تفتح الفلسفة على ميادين ونظم أخرى غير فلسفية، ولكن ليس معنى هذا أنه يطالب الفلاسفة بأن يتخلوا عن صرامة التفكير أو دقته، بل إن اتساع دائرة الفلسفة بالتفاعل مع الأنظمة والميادين الأخرى ومع علوم أخرى مختلفة، سيجعلها تأسس علاقة حميمة بين الفكر والحياة وخلق نوع من التوازن بينهما يساعد على إيجاد أفضل الطرق للتعامل مع التجربة، بحيث يكون للنشاط العقلي نتائج عملية متصلة بالسلوك. من هنا كان هجومه (أي رورتي) على البعد الاستمولوجي للتفكير الفلسفي الذي تجاهل الأبعاد الأخرى لمظاهر التجربة الإنسانية. وعندما تتخلّى الفلسفة عن انشغالها التقليدي بالبحث عن الحقيقة وتهتم بمفرداتها البالية التقيدية التي لم تعد تخدم الحاضر، عندئذ سيبرز الدور الجديد للفلسفة الذي يتلخص في اختراع نظريات ومفردات جديدة، وهو دور ليس مقصورا على الفلاسفة وحدهم، بل من الممكن أن يشارك فيه باحثون من ميادين ونظم أخرى. والسؤال الآن: ما هي سمات الدور الجديد للفلسفة كما يتصوره رورتي؟ وما هي علاقة هذا الدور الجديد بالواقع؟

٢) دور اللغة في الفلسفة المعاصرة:

يربط رورتي بين الدور الجديد للفلسفة في الفكر المعاصر وبين اللغة، وهو في رأيه هذا يساير الاتجاه إلى فلسفة اللغة الذي ساد جل الفلسفات المعاصرة، والذي لا يرى أهمية ولا قيمة لأي موضوع فلسفي سوى فلسفة اللغة بما تتضمنه من البحث في مشكلات لغوية ونحوية تهتم علما اللغة، ومشكلات فلسفية تهتم بوضع نظريات في المعنى. ويؤكد رورتي أن التحرر من أسر الفلسفة التراثية يساعدنا إلى حد كبير على إدراك دور الفلسفة في التعامل اللغوي أو التخاطب مع الجنس البشري؛ فالتغير التاريخي يأتي

بواقع جديد يصاحبه معرفة جديدة بمفردات جديدة. ولا يتم هذا على مستوى الظروف التاريخية والاجتماعية للمجتمع البشري فحسب، بل على مستوى المجتمع العلمي أيضا؛ فالاكتشافات العلمية الجديدة لا يتم شرحها بمفردات نظريات سابقة، بل تستحدث مفردات جديدة كذلك المفردات التي فرضتها النظريات العلمية الحديثة - مثل الذرة، الجزيء... الخ - لأن الحقائق الجديدة ولدت أوصافا ونظريات جديدة. من هنا تأتي أهمية اللغة المصاحبة لنمو المعرفة، مما يترتب عليه أن التغيرات الجديدة يصحبها تغير لغوي، بل إن هذه التغيرات هي التي توسع آفاق المعرفة. ومن هنا فإن اللغة تؤدي دورا هاما في ثقافة ما بعد الفلسفة.

والواقع إن ما يسمى بالتحول اللغوي في الفلسفة جاء على أيدي العديد من الفلاسفة. فقد ظهرت بوادره الأولى عند بيرس في نظريته عن العلامات، ثم كان فيتجنشتين هو نقطة التحول والمنعطف الجديد في الفلسفة المعاصرة عندما رد الفكر إلى اللغة ورد العالم الخارجي إلى وقائع، وسار في اتجاه التحول اللغوي الذي تابعه بعد ذلك رابيل وأوستن. وقد كان لفيتجنشتين - في فلسفته المتأخرة - تأثير كبير على الفكرة الأساسية عند رورتي التي تدور حول ربط الفكر بالحياة أو الواقع عن طريق اللغة؛ فهذه الأخيرة - أي اللغة - تساعدنا على التلازم أو التوافق مع العالم عن طريق الاستخدام الناجع لها. وهذا هو الدور الجديد الذي على الفلسفة أن تضطلع به في الفكر المعاصر. كما كان الاتجاه السلوكي في فهم فيتجنشتين للغة ووظيفتها الذي تبينه هذه العبارة: «إننا في الواقع نفعل أشياء كثيرة بالجمل التي نقولها» (٣٠) أقول كان لهذا الاتجاه السلوكي أثره على رورتي عندما أكد على المكانة التي تحتلها اللغة في الفكر المعاصر وكيف تتحول إلى ما يمكن أن نسميه بالسلوكية اللغوية. لقد كان فيتجنشتين هو أحد الفلاسفة الذين ساعدوا رورتي على السير في هذا الاتجاه؛ فتقرير فيتجنشتين عن كيفية حصولنا على الكلمات الدالة على الألوان تشير إلى طريقة أخرى في وصف علاقتنا بالواقع. إنه يرى أن معرفتنا

بالألوان تتجلى في السلوك الذي تقوم به تجاه الألوان، وجزء من هذا السلوك لغوي، أي أنه يقوم على تحديد الألوان وتصنيفها والقدرة على التقاط الأشكال الملونة والإشارة إليها بشكل صحيح. ورؤيتنا للألوان بشكل واقعي تتجلى في الأداء الناتج للأشياء مصحوبة بالكلمات الملائمة. وهذا هو السبب الذي جعل فينجنشتين يقول بصورة حادة إن الإجابة الصحيحة على السؤال كيف تعرف أن هذا اللون أحمر؟ هي أنني تعلمت اللغة الانجليزية (٣١). والمغزى من هذه العبارة السابقة هو أن اللغة هي المرجع والمدخل الذي نتق به للولوج إلى الواقع، وعندما نقول أن الواقع هو ذلك الذي نعتمد عليه أو نتق به، فإننا بهذا القول نعترف بأننا نؤدي الوظيفة اللغوية بشكل صحيح؛ فكينونة العالم الواقعي أو واقعية العالم تتكشف من خلال الاستخدام الناتج للغة.

ويؤكد رورتي وجهة نظر فينجنشتين التي يقر فيها أننا لا نستطيع أبداً أن نهرب من متاهة اللغة فيقول: «إن العالم هناك في الخارج، أما أوصافنا للعالم فليست كذلك - لأن العالم لا يتكلم، ولكننا نفعل ذلك» (٣٢) يفهم من هذه العبارة أن أوصاف العالم ليست سوى سلوك لغوي نقوم نحن به. وربما كان هدف رورتي من هذه العبارة هو معارضته لكل محاولة للربط بين أي تعبير لغوي أو أية فكرة وبين شيء آخر غير لغوي في إطار نظرية الصدق أو التوافق المزعومة. فنحن لا نستطيع - في رأيه - أن نتبين ما تحيل إليه عبارة أو فكرة أو مفهوم إلا من خلال تعبير لغوي آخر، وليس ثمة سبيل آخر يجعل الفكر ينلس الواقع: «إن القول بأن الحقيقة أو الصدق ليست في الخارج هو القول ببساطة أنه حيث لا توجد عبارات لغوية فلا توجد حقيقة، وأن العبارات هي عناصر مكونة للغة البشرية، وأن اللغات البشرية هي إبداعات بشرية» (٣٣) إن العبارات الصادقة ليست مجرد إحالات إلى شيء وراءها، وإنما هي تعرض علينا الواقع الذي يتكون منه نسيج مجرثنا، فهي لا تعطينا شكل أو صورة الواقع، وإنما تمدنا كذلك بجوهر هذا الواقع. بهذا المعنى تربط اللغة بين التجربة

البشرية والواقع. ويعني أكثر وضوحاً إن علاقة اللغة بالواقع تعبر في الحقيقة عن معتقداتنا وأمالنا ورغباتنا وخبرتنا في هذا الواقع.

إن اللغة - كما يقر بهذا فينجنشتين وأوستن - ليست مجرد لغة فقط، لأن الممارسات اللغوية هي ظواهر جوهرية في حياتنا تمدنا بمعتقدات صادقة توجه سلوكنا وفقاً لها. فمن المعروف أن الاعتقاد - إذا ما استبعدن المدلول الديني لهذه الكلمة - هو اقتناع الإنسان بفكرة أو معتقد أو قضية ما لأسباب يراها المعتقد بهذه الفكرة مبررة ومقبولة لديه حتى لو لم تكن كذلك بالنسبة للآخرين، ويدفعه هذا الاعتقاد إلى السلوك وفقاً له. بمعنى آخر إيماننا بصدق معتقداتنا يحرك سلوكنا ويعطي لحياتنا معنى، وبذلك تصبح المعرفة جزءاً من العملية السلوكية وليست مسألة ميتافيزيقية. والاعتقاد في صدق القضايا اللغوية يقوم إلى حد كبير على الاتفاق الجمعي على معاني الكلمات. فالكلمة الدالة على لون من الألوان أو عضو من أعضاء الجسد، لا تفهم إلا في ضوء اتفاق مجتمع لغوي ما على معنى محدد لها، وترتيب حياته وسلوكه وفقاً لذلك. معنى هذا أن اللغة أيضاً - مثلها مثل كل الإبداعات البشرية - هي نتاج الزمن والتفسير. لم تظهر اللغة لتتلاءم مع بناءات سابقة الوجود، بل يمكننا أن نقول: «أن اللغات أيضاً عرضية contingent بمعنى أن العلاقة التي تربط بين الأصوات والعلامات التي يصنعها مستخدمو اللغة وما يصاحب هذه الاستخدامات - هي مخترعة وغير طبيعية non-natural، أي أن الصوت المستخدم لكي يشير إلى الماء - على سبيل المثال - هو صوت اعتباطي arbitrary، وهذا الصوت وليس صوتاً آخر قد تم تداوله في هذا المجتمع. وربما يكون هذا الصوت مختلفاً في مجتمع لغوي آخر، وهو في حقيقة الأمر مختلف، حتى على الرغم من أنه يشير إلى نفس الجسم وهو الماء» (٣٤).

أصبحت المعرفة عند رورتي - مثله في ذلك مثل سائر البراجماتيين الذين يعد امتداداً لهم - خبرة حيوية نافعة تعرفتنا بأنفسنا والواقع من حولنا. ولذلك

فهر لا يفهم العالم بوصفه مجموعة من المعاني التي لها وجود مسبق والتي تكتشف من خلال الفكر. لأنه يريد أن يفسح المجال للاكتشافات والمعارف الجديدة والمساهمات الخلاقة من خلال الاستعارات والنظريات الجديدة. فنحن لا نجد العالم سلسلة من الظواهر التي نعبر عنها باللغة، وإنما نحن الذين نصنع العالم من خلال اللغة؛ وما تمسك به اللغة ليس شيئاً وهيباً، لأن الاستخدام اللغوي الناجع يقاس بإضفاء الواقعية والموضوعية على خبراتنا. وبهذا المعنى تكون الظواهر التي نتلام معها والتي تنعكس في سلوكنا قد أحسن صنعها أو إبداعها عندما نجد طريقنا في العالم ونفهم كل ما يحيط بنا. بذلك يفهم رورتي اللغة فهماً براجماتياً وسلوكياً مجارياً في ذلك دبري وفيتجنشتين، حيث أصبحت اللغة عندهما صورة من الحياة بطورها الإنسان وفق أغراضه ونشاطه الحيوي. وتكشف - كما نرى عند فيتجنشتين - عن تشكيلات لغوية للألعاب متنوعة تستخدم فيها الكلمات والجمل استخدامات تفرض عليها معانيها بحيث يتغير هذا المعنى إذا ما اختلفت اللعبة التي ترد فيها: «هناك عدد لا يحصى من الأنواع المختلفة لاستخدام ما نسميه «بالرموز» أو «الكلمات» أو «الجمل». وهذه الكثرة المتنوعة ليست ثابتة بحيث نعرفها مرة واحدة وإلى الأبد، بل يمكننا القول بأن هناك أنماط جديدة للغة، وألعاباً - لغوية جديدة تستحدث، بينما يكون قد توقف استخدام أنماط وألعاب - لغوية أخرى أصبحت مهملة وفي عداد النسيان» (٣٥).

إن محاولة رورتي التي تتبعناها فيما سبق للتخلص من الصور المأروية في تاريخ الفلسفة أو من فكرة المعرفة كسراً جعلته يستخدم كلمة التلاؤم أو التوافق مصحوبة بحرف الجر «مع» coping with التي لا يقصد بها التلاؤم مع شيء، محدد بل التلاؤم المفتوح على إمكانات كثيرة كالتلاؤم أو التوافق مع النفس ومع الآخر، ومع المشكلات، أو مع التجربة والعالم. وربما يكون الهدف من فكرة «المعية» - التي تحمل دلالات الانصهار أو الاندماج أو الارتباط المباشر بالموضوع - هو تجنب التفرقة الثنائية الشهيرة

في تاريخ الفلسفة بين الذات والموضوع، والعارف والمعرف، والظاهرة والشيء في ذاته. وعملية التلاؤم مع غير المألوف مهمة شاقة وعسيرة تتطلب منا استحداث أدوات ومفردات جديدة، ومناذج إرشادية جديدة، واستعارات جديدة، ونظريات واعتقادات لم يفسح لها المجال بعد. ويعتبر رورتي أن الكتابة هي أحد العوامل الأساسية التي تساعدنا على التلاؤم، وإن كان يرفض تصنيف الكتابة إلى أجناس مختلفة (أدبية أو فلسفية). الخ) ونظر إلى كل كتابة إبداعية على أساس أنها نوع من الأدب بما في ذلك الأعمال الفلسفية، وربما تكون حجته في هذا هي اختفاء الحدود الفاصلة بين النظم المعرفية في عصرنا، وتداخل هذه النظم في بعضها البعض يقلل من شأن التصنيف الحاد لأجناس الكتابة. وسواء اتفقنا أو اختلفنا معه في الرأي المثير للجدل والخلاف، فإن الكتابة هي أحد أشكال الإبداع البشري التي تساهم بشكل فعال في عملية تلاؤم الإنسان أو توافقه مع نفسه ومع العالم والتجربة.

٣) استبدال إبداع - الذات بالوعي - الذاتي:

يتضح من كل ما سبق رفض رورتي للمعرفة التقليدية التي تتم بين ذات عارفة وموضوع للمعرفة، بل وذهابه إلى أبعد من هذا عندما وصف الوعي - الذاتي في التراث الديكارتي بأنه نوع من خداع - الذات. وإذا كان الأمر كذلك، فلا بد أن يثور السؤال: كيف يمكن إذن معرفة الذات؟ إنها في رأي رورتي معرفة تتم عن طريق إبداع الذات. ولكن كيف يمكن أن يكون إبداع - الذات نوعاً من المعرفة؟ وما الهدف منها؟ وكيف تتم؟

يتفق رورتي مع فرويد في اقتناعه بأن الإبداع - الذاتي هو الذي يميز الكائنات البشرية عن غيرها من الكائنات الأخرى، كما يتفق معه أيضاً في إعطائه العوامل العرضية أهمية خاصة في عملية إبداع - الذات. إن صنع أو إبداع - الذات هو صراع إنساني هدفه تدبير وسيلة للوجود وإضفاء المعنى والقيمة عليه. فالإنسان ليس جوهراً أو ماهية ثابتة سابقة التجهيز، بل إن «حياة الإنسان تشبه قصيدة غير

منتهية» (٣٦) كما أن شبكة اعتقاداته ورغباته وآماله وطموحاته لا يمكن أن تكون مسيرة متكاملة بشكل نهائي. إن اعتقادات ورغبات ومصالح وسلوك الكائنات البشرية تسمح بالتغيرات والتقلبات التي لا يمكن التنبؤ بها؛ فكما «أن معرفتنا عن العالم تتغير في ضوء الإسهامات العرضية للفتنة المتغيرة، كذلك يتغير مفهومنا عن أنفسنا» (٣٧). وليست الذات الإنسانية مجموعة محكمة من الملكات - كما هي عند كانت - ولكنها تتشكل أيضا من العديد من العرضيات والمصادفات والمواقف غير المتوقعة أو المتنبأ بها. وهذه الصدفة أو هذه العرضية ليست على مستوى الكائنات البشرية فحسب، بل هي أيضا على مستوى العالم كما يؤكد وليم جيمس: «إن تشبثت بعالم كامل الصنع، فإني لا أزال أعتقد أن عالما به صدفة أفضل وأحسن من عالم خال منها» (٣٨) لأن ما يستحق المعرفة هو ما ليس مكتملا ولا يزال مفتوحا على الصدفة غير المتوقعة. وفي هذه الحالة يصعب أن نتصور وجود نموذج لكائنات بشرية ثابتة، وقد اسهم فرويد في هدم هذه الصورة - أعني صورة وجود شيء بشري حقيقي معد مسبقا - عندما بين تأثير الخيال غير الواعي أو اللاشعوري والدور الذي يلعبه في تشكيل الذات الإنسانية، هذا بالإضافة إلى الوعي والتفكير، إلى جانب ردود الأفعال غير المتنبأ بها اللاوعي والمجانب الفريزية الغائبة في الكائنات البشرية. الصدفة أو العرضية إذن تلعب دورا هاما في عملية إبداع - الذات، والأفراد المبدعون فقط هم الذين لديهم القدرة والمهارة الكافية للتعرف على - بل وتحديد - العرضيات والامساك بها وتحويلها إلى وقائع هامة وإذا امسكنا بالعرضيات الخاصة الخاصة في ماضينا فسوف نصبح قادرين على صنع شيء ذي شأن لأنفسنا، وإبداع ذوات حاضرة نستطيع أن نحترمها» (٣٩).

إن المصادفات والعرضيات تقتحم حياتنا، وبما أننا لانستطيع التأثير في مجرى هذه المصادفات فعليا مواجهتها. وإذا كانت حياتنا في بعض جوانبها محكومة بالصدفة التي لا يحكمها قانون، وفي

بعضها الآخر بطروف سياسية وتاريخية مفروضة علينا، فإن «الكثير من الأحداث الهامة في حياتنا تنبع من ردود أفعالنا لمواجهات عرضية مع أناس آخرين ومواقف غير متوقعة. فنحن نحدد أنفسنا في مواجهة التحديات التي وضعتها في طريقنا ظروف بشرية وغير بشرية، أو نحن نفشل في مواجهتها. وهكذا تكون الشخصية الإنسانية شيئا يصنع، عملا فنيا» (٤٠) ولا مهرب لنا من أن نأخذ في حسابنا المصادفات أو العرضيات والأخطار، بل والفرص التي تظهر في حياتنا على غير توقع، وإذا كنا لانستطيع أن نتجنب مثل هذه الأمور فإن مهمتنا هي الوعي بها ومواجهتها كما سبق القول.

لكن هل يملك جميع الناس هذا الوعي بعرضيات الحياة؟ حقيقة الأمر أن الأفراد الأقوياء فقط هم القادرون على إدراك مثل هذه العرضيات والامساك بها لتساعدهم على إبداع ذاتهم، ومن هؤلاء - في رأي رورتي - نيتشه والشعراء النوابغ الذين استطاعوا أن يحولوا حياتهم إلى إبداعات أدبية وأن يبدعوا استعارات وأوصافا جديدة ويحولوها من السياق الخاص إلى السياق العام: «إن التقدم الشعري، والفني، والفلسفي، والعلمي أو السياسي ينتج من الصدفة العرضية لهاجس خاص مع حاجة عامة» (٤١). وعلمية إبداع - الذات هي مهمة كل فرد وليست مقصورة فحسب على الشعراء الموهوبين الذين يملكون القدرة على خلق استعارات ومفردات جديدة. وإذا كنا قد أكدنا من قبل أن اللغة متغيرة وأنها نتاج الزمن والظروف التاريخية، فإنه يترتب على ذلك أن كل تفسير تاريخي يصاحبه تحول لغوي، وأن الاكتشافات غير المتوقعة تساعد على إيجاد مفردات جديدة حيث تصبح المفردات الموجودة بالفعل بالية وغير كافية. كما أن وضع نظريات جديدة يستدعي التغلغل في جوانب غير معروفة للظاهرة موضوع البحث، بحيث تنمو المعرفة من صراع المفردات الجديدة مع القديمة، وتنمو المعرفة وتتطور مع نمو وتطور الجنس البشري.

بهذا المعنى السابق نكون نحن جميعا شعراء في

إبداع - الذات، ولكن بعضنا فقط هم الشعراء العظام، أي أن كلا منا يبدع ذاته بشكل مختلف. ومعنى هذا أن رأي رورتي في الذات الإنسانية ليس رأيا نخبويا، أي أنه لا يتحدث عن نخبة أو صفوة من البشر لديهم مواهب أو قدرات خاصة لإبداع - الذات، وحديثه عن إبداع مفردات واستعارات جديدة ليس مقصورا على فئة الشعراء فحسب - باعتبارهم الفئة التي تربطها باللغة علاقة خاصة تساعد على إبداع مفردات واستعارات جديدة - بل إن كل الكائنات البشرية قادرة على إبداع استعارات جديدة في ردود أفعالهم على عرضيات الحياة ومصادفات التجربة. ولذلك يؤكد رورتي أن ما يفعله الشعراء بكلماتهم، يمكن للآخرين أن يفعلوه بحياتهم، بزواجهم وأطفالهم، بتجارته، وحسابات أعمالهم وما يمتلكون في بيوتهم، بالموسيقى التي يسمعونها، والرياضة التي يمارسونها أو بشاهدونها، والأشجار التي يمرّون عليها في طريقهم إلى العمل وأبضا في كل نظرية علمية جديدة.. وهكذا.

لاشك أن كلمة إبداع تحمل مدلولاً إيجابياً لدى السامع، فعندما نتحدث عن إبداع - الذات ينصرف الذهن إلى التفكير في شيء له قيمة، أو هدف ينطوي على شيء خبير. ولكن ليس هناك ضمان أن يتحرك إبداع - الذات دائما في هذا الاتجاه. وهنا ما بينه رورتي في تحليله للرواية البيوتوبية لجورج أورويل **** (١٩٨٤). وقد ألقى هذا التحليل (٤٢) الضوء على عملية إبداع أوريلين (أحد شخصيات الرواية) لذاته التي أثرت كائنا يستمتع ويستهج بقدرته على تدمير عقل (ونستون) بطل الرواية، وينتهي من هذا التحليل إلى أن التاريخ البشري يكتظ بمثل هذه النماذج. هنا يأتي ما نسميه بالاعتبارات الأخلاقية في عملية إبداع - الذات. فهل ينطوي هذا الإبداع على تلبية احتياجات ومصالح الذات المبدعة نفسها، أم لا بد أن ينطوي اختيار فعل الإبداع على تلبية وتحقيق مصالح الآخرين أيضا؟ بمعنى آخر هل ما يختاره الفرد من أفعال يبدع من خلالها ذاته ويحقق الخير لنفسه تحقيق بالضرورة الخير

للآخرين؟ مرة أخرى ليس هناك ضمان لأن تفسير العملية الإبداعية في هذا الاتجاه؛ فما يختاره الشخص لنفسه ليس من الضروري أن يكون خيرا للآخرين، والعكس أيضا صحيح؛ أي أن ما يختاره الفرد ليحقق الخير لنفسه ليس بالضرورة ضارا بالآخرين. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ربما يكون شيء ما خيرا للفرد بدون أن يكون بالضرورة خيرا ولا شرا للآخرين، فهذه مسألة أخلاقية ولا يمكن حلها بسهولة في هذا المجال؛ ولكنها تؤكد أن الجانب الأخلاقي هو أحد الجوانب الهامة في عملية إبداع - الذات، لأنها تحدد العلاقة النهائية بين الذات المبدعة والآخرين. كما أن هذه العلاقة أيضا تساهم من جانب آخر في عملية الإبداع ذاتها؛ فعلى الرغم من أن الكائنات البشرية محكومة بوحدة طبيعية مشتركة (كالوحدة البيولوجية) إلا أنها تتسم بالتنوع الثقافي الهائل الذي يسمح بوجود سياقات اجتماعية مختلفة تساهم بشكل كبير في إثراء عملية إبداع - الذات.

ولاشك أيضا أن عملية إبداع - الذات تنطوي في النهاية على محاولات الذات البشرية لصنع شيء ذي قيمة لأنفسهم وإضافة المعنى على وجودهم. ولكن ماهي الظروف التي يجب أن تتوافر لكي تنتمي هذه المحاولات ثمارها، ولكي تتم عملية صنع - الذات بصورة أفضل؟ إن عملية إبداع - الذات تستمد مادتها الأساسية من الظروف والأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان الذي ألقى على عاتقه مهمة إبداع - ذاته. فإذا كانت هذه الظروف صارمة وتفرض قيودا الطامة على مواطنيها فإن مثل هذه الظروف والنظم تجلب المعاناة على أفرادها، بينما نجد في المقابل أن المجتمعات التي تسودها قيم كالحرية والتسامح والديمقراطية تفسح المجال للأفراد لإبداع - الذات بصورة أفضل. وتلعب الحرية دورا خاصا في صنع - الذات، والحرية كما يقول رورتي هي «إدراك أو التعرف على العرضية Freedom as recognition of contingency» (٤٣) فلنكتفي نستجيب لعرضيات الحياة علينا أن نحسب حساب القيود المفروضة علينا من قبل الظروف

الاجتماعية والسياسية؛ فالتعصب السياسي والقيود الاجتماعية الصارمة تشكل عقبة في طريق نمو وتطور الأفراد، وهي أحد العوائق التي تحول بين الفرد وبين إبداع - ذاته، لاسيما أن هذه العملية الأخيرة (أي إبداع - الذات) ليست بالمهمة اليسيرة، بل هي عمل شاق يتطلب أن يتمتع الفرد بقوة الشخصية لتكون لديه القدرة على مواجهة الظروف المعاكسة والمهوقة لتحقيق ذاته. وما لاشك فيه أن توافر مناخ خاص مثل الحرية والتسامح - والديمقراطية في مجتمع ما هو من الأمور الأساسية التي تفسح مجالا لعملية إبداع - الذات.

والآن وبعد أن عرضنا - بالقدر الذي تسمح به حدود هذا البحث - نقد رورتي للفلسفة التقليدية، وتصوره للمشهد الثقافي لمرحلة ما بعد الفلسفة، ما هي الخلاصة التي يمكننا أن نخرج بها من الجانبين؛ أعني جانب هدمه للتراث الفلسفي من ناحية وتصوره للحياة الفلسفية بعد أن أعلن نهاية الفلسفة من ناحية أخرى؛ بمعنى آخر ما هو المشروع الفلسفي الذي يريد رورتي تقديمه من خلال هذا الهدم وذلك التصور؟

لن نبالغ إذا وصفنا مشروع رورتي الفلسفي - إذا جاز لنا أن نطلق كلمة مشروع على التصور الذي وضعه - بأنه يغلب عليه جانب الهدم والنقد أكثر مما يقدم بديلا لكل ما تناوله بالنقد، وأنه لم يؤسس مشروعا فلسفيا بديلا عن الفلسفة التراثية. لقد اسهب طويلا في نقد التراث الفلسفي من أفلاطون حتى كانط والفلسفة التحليلية بحيث لم يفسح مجالا كبيرا لجانب البناء على الأقل حتى الآن لا يغيب عنا أننا نتحدث عن فيلسوف معاصر، ننظر إليه الأوساط الثقافية الأمريكية الآن على أنه الفيلسوف الأول فيها! فهو مازال يواصل العطاء، ومازال قادرا على استكمال جوانب النقص والقصور في تفكيره - ولا أقول فلسفته تمثيا مع رأيه بأنه لم يعد هناك ما يمكن أن نسميه فلسفة بالمعنى التقليدي للكلمة. إن قولنا بإخفاق رورتي في وضع تصور متكامل لمشروع فلسفي بديل قول ليس فيه مجن عليه، فقد اعترف هو

نفسه بذلك في نهاية كتابه «الفلسفة ومرآة الطبيعة» عندما قال: «لقد حاولت أن أبين أن محاولة الفلسفة للوصول إلى الأصل أو المبدأ الأول للخطاب تم جذورها في اهتمامهم بأن ينظروا إلى الممارسات الاجتماعية للتبرير على اعتبار أنها أكثر كثيرا من أن تكون مجرد ممارسات. وقد ركزت بشكل أساسي على التعبيرات التي تمت في كتابات الفلسفة التحليلية، والنتيجة أنني لم أقدم إلا مقدمة، مجرد مقدمة أو تمهيد. والمعالجة التاريخية بالمعنى الدقيق تقتضي اطلاعا ومهارات ربما لا أملكها، ولكن ربما كانت هذه المقدمة كافية لكي يجعلنا نرى أن الموضوعات المعاصرة للفلسفة هي أحداث تدخل في مرحلة معينة من الحوار، وهو حوار لم يكن يعرف شيئا عن هذه الموضوعات أو القضايا وربما لا يعود في المستقبل إلى معرفة شيء عنها» (٤٤).

إن دعوة رورتي لتحول دور الفلسفة في الفكر المعاصر ليست جديدة كل الجدة، فهو في هذا يتسق مع تراثه البراجماتي الذي يحاول تغيير موضوع الفلسفة والغاية منها، بل ويسعى لوضع أفكار مضادة للفلسفة وبلغة غير فلسفية، لأن اللغة الفلسفية - في زعمهم - تجسد الافتراضات الأفلاطونية التي لاتقر البراجماتية بنتائجها. وبذلك تصبح الفلسفة موضوعا شائكا ومعتقدا بل وغامضا أيضا، وربما لهذا السبب انتهى الأمر برورتي إلى الدعوة إلى اختفاء ما يسميه بطبقة الفلاسفة أو الصفوة، وإلى التوقف عن التفكير في المشكلات الفلسفية الخاصة، ووقف التعامل بالمصطلحات الفلسفية المألوفة. فقولوه بالسلوكية المعرفية ورفضه للصور المأروية يستلزم بالضرورة التخلي عن فكرة احترام الفلسفة، بل يصل به الأمر إلى اعتبار أن غاية التفلسف هي عدم ممارسة الفلسفة على الإطلاق.. آزاد رورتي للفلسفة إذن أن تكون صوتا في محادثة أو مخاطبة الجنس البشري، وأن تنصرف عن كونها موضوعا لبحث مهني أو حرفي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تتمتع دعوته لتحول دور الفلسفة مع تيارات أخرى مختلفة خاصة بعد أن ألقت الفلسفة المعاصرة الضوء على الاهتمام الشديد

بالحياة اليومية واللغة العادية مما جعل فكرة التحول اللغوي التي يشدها لا تنطوي في الحقيقة على طرح جديد في الفكر المعاصر. ذلك إن الانجاء السائد في معظم فلسفات النصف الثاني من القرن العشرين قد أكد على أهمية فلسفة اللغة، وقدمت نظريات وتفسيرات وتيارات متنوعة في هذا المجال. هذا بالإضافة إلى أن كل ما قدمه رورتي من آراء وأفكار عن أهمية دور اللغة في الفلسفة المعاصرة مستمد بشكل أو بآخر من فييتجنشتين (وصفة خاصة من فكرته عن ألعاب اللغة) ومن كراين وديفيدسون وسيلرز وغيرهم من فلاسفة اللغة.

يتفق رورتي مع تراثه البراجماتي - وخاصة مع دوبي - الذي يقر بأنه ليس هناك مشكلات أبدية للفلسفة، وأن الفلاسفة ليست لديهم معرفة خاصة ولا هم صفوة الحكماء، ولذلك دعا إلى تحول دور الفلسفة في الفكر المعاصر. وإذا صح أن رورتي محق في دعوته هذه، أي في دعوته للتراث الفلسفي كفكر متعال على الواقع، فلا شك أن هذا حدث في فترات معينة من تاريخ الفلسفة مما جعلها تنفصل عن الواقع ولا تؤثر فيه تأثيراً كبيراً، الأمر الذي دعا رورتي إلى المطالبة بتطوير دورها في التفاعل مع الحياة والنظم المعرفية الأخرى. وقد حالفه الصواب في هذه الدعوة الأخيرة، فلم يعد من الممكن الحديث عن المشاكل التقليدية في الفلسفة دون النظر في نتائج العلوم الأخرى في عصر يوج بتغييرات هائلة على جميع المستويات. أقول إذا كان هذا صحيحاً، فإنه من الصحيح أيضاً أن رورتي قد جانب الصواب عندما تصور أنه يستطيع أن يخلع الفلسفة عن عرشها، كتأمل ونظرة كلية شمولية تعد أهم سمات الفلسفة، كما أننا نشك في أنه استطاع أن يجردها من مهمتها الأزلية التي هي السؤال عن الأساس والجوهر، وأن ينزع عنها تفرداها بالبحث عن الجذور وعن المعنى والحقيقة.

وإذا كان رورتي بدعوته إلى تحول دور الفلسفة يعارض المذاهب والبنات الشامخة، فإن هذه المذاهب ذاتها إنما تعبر عن تحولات فلسفية للمشكلات الأدبية

للفلسفة مع الاحتفاظ بمهاية الفلسفة. وإذا كان يطالب بتحول دور الفلسفة في الفكر المعاصر بحيث تتعاون مع مختلف العلوم والنظم المعرفية الأخرى، مما قد يفهم منه أن الفلسفة لا وجود لها بغير هذه العلوم وتلك النظم، فإن العلوم الأخرى بدورها لا غنى لها عن الفلسفة ولا عن أسئلة الفيلسوف التي من الممكن أن تبدأ بها مرحلة جديدة من مراحل التطور العلمي لا ليحدد بها الحاضر فقط بل المستقبل أيضاً؛ وإذا كانت العلوم الأخرى مفعنة في التخصص ويستغرقها البحث في الجزئيات، فلا غنى لهذه العلوم عن النظرة الكلية الشاملة للفلسفة، فالفلسفة هي التي تحدد فائدة العلوم لمسيرة الجنس البشري، خاصة بعد التقدم العلمي الهائل وما أحدثه من تدمير للبيئة الطبيعية والحياة الإنسانية على السواء، وما أحدثته التكنولوجيا من تطبيقات غير إنسانية، وما أحدثته الحروب من دمار، وكلها مشكلات تصدى لها الفلاسفة (تلك الفئة التي يريد لها رورتي أن تختفي) بما استحدثوه من علوم مثل الأخلاق الطبية وفلسفة البيئة وغيرها لمواجهة الأخطار الناجمة عن استخدامات العلم وتطبيقاته بحيث يصلح قول أفلاطون عن الفلسفة بأنها حارس المدينة، إذ تواجه كل الأخطار اللاعقلانية والأساطير المدمرة، فمما كما واجه الفلاسفة النظم الفاشية والنازية، لأن مهمة الفلسفة ستبقى في النهاية هي المحافظة على العقل البشري وكرامة الإنسان أيضاً.

لقد أراد رورتي من هجومه على الاستمولوجيا استبدال الممارسة الاجتماعية بنظرة المعرفة، فقله: «أن الحق والصدق مسألتان متعلقان بالممارسة الاجتماعية» هو تعبير عما يسميه السلوكية المعرفية. ولكن ألا تحتاج الممارسة الاجتماعية إلى تنظير يعرف ماهية الخير والشر؟ وهل هناك ممارسة اجتماعية لا يهددها النظر ويحول بينها وبين التحول إلى ما يمكن أن يكون ممارسات عشوائية. ووفق التفسير الذي يتبعه رورتي، فإن هذه الممارسات الاجتماعية تخضع أيضاً للتغير التاريخي، ففي كل فترة تاريخية تظهر مجموعة من الممارسات الاجتماعية تتنافس

والواقع أن تأكيد رورتي على أننا لسنا ذوات سابقة التجهيز تسعى لاكتشاف ذاتها من خلال الوعي الفاتني. ورفضه لفكرة أن العالم له وجود مسبق نكتشفه من خلال الفكر، يعني أننا نحن الذين نبدع أنفسنا، ونحن الذين نبدع العالم أيضا. وقدّر ما تحثنا هذه الفكرة على العمل الخلاق بقدر ما تمّ عن تمجيد لقدرات الكائن البشري على الإبداع والابتكار. وأخيرا لا يضيف نقد رورتي للفلسفة التراثية أو التأسيسية إلا القليل لنزعات نقدية أخرى سابقة؛ فمحاولته للنفاذ إلى القشرة الصلبة للفلسفة التقليدية سبقه إليها فلاسفة آخرون (مثل نيتشه وهيدجر وغيرهما) ولا يغيّب عن بالنا أن تلك النزعات النقدية نفسها هي نوع من الممارسة الفلسفية - سواء أراد رورتي ذلك أو لم يرد - وأن الهجوم على التراث الفلسفي لا يهدمه بقدر ما يشرّبه ويحدثه ويصحح مساره ويجدد قضاياه ومشكلاته وإلا أصبح حاضرا معلقا في الهواء. ومع ذلك فإن أهمية نزعة النقدية التي تعلن نهاية الفلسفة تأتي من أنها تضع حدودا للدور الأبدى القديم للفلسفة الذي لم يعد بوابك عصر الاتصالات والمعلومات الآن. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لعل دعوته - التي تزكدها نزعة النقدية - لتحول دور الفلسفة في اتجاه مغاير تماما لدورها التقليدي ومشاركتها في الحوار الثقافي والاجتماعي والعلمي العام وانخراطها في السياق الاجتماعي والممارسات العملية واللغوية، لعلها أن تكون أكثر أفكاره تميزا، لاسيما إذا تذكرنا أن كثيرين غيره قد سبقوه للدعوة إلى نقد التراث الفلسفي التقليدي بل والمطالبة بتجاوزه.

وتتصارع؛ فكيف يتم التمييز بين أفضل هذه الممارسات وأسوأها؟ وكيف نحكم على ما يحتاج منها - أي الممارسات - إلى الإبقاء عليه وما يتطلب التخلص منه أو التخلي عنه؟ إن الفيلسوف هو الشخص الذي تقع هذه المهمة على عاتقه، أي أن جوهر عمله هو متابعة غو واستمرار وزوال أو بقاء هذه الممارسات وتناولها بالنقد، هذا النقد نفسه الذي هو لب وجوهر التفكير الفلسفي الذي أعلن رورتي نهايته. لقد أراد رورتي للفلسفة أن تتحول إلى ما أطلقنا عليه اسم اللغوية السلوكية، أي أن تكون صوتا في محادثة أو مخاطبة الجنس البشري. بهذا المعنى تصبح اللغة هي وسيلتنا للدخول إلى الواقع، وتكون أوصاف العالم هي السلوك اللغوي الذي نقوم به نحن، مما يترتب عليه أن الاستخدام الصحيح للغة يزيد من خبرتنا بالعالم. ولا جدال في أن ما نفهمه من الواقع هو ذلك الكم الهائل من الوقائع المألوفة المعترف بها في عبارات لا خلاف حولها، ولكن هل يعني هذا أن تتحول الفلسفة إلى مجرد سلوك لغوي أو مسألة لغوية فقط؟ إن هذا طبيعة الحال غير كاف؛ فإذا كانت الفلسفة بصفة عامة تمثل رؤية الإنسان الكلية الشاملة للعالم أو الكون، فإن اللغة هي أحد جوانب هذه الرؤية فقط وليست هي الرؤية كلها.

وأخيرا فلعل فكرة إبداع - الذات أن تكون من أكثر أفكار رورتي أهمية وجاذبية. ومع أن هذه الفكرة مسبوبة بصورة أو أخرى عند فلاسفة الوجود من نيتشه وكيركيجور إلى هيدجر وسارتر، فإن ذلك لا ينفي أن لرورتي الفضل في إلقاء المزيد من الضوء على هذه الفكرة الهامة وتعميمها وإعطائها أبعادا اجتماعية وإنسانية أكثر بكثير من فلاسفة الوجود.

المراجع

- The Oxford Companion to Philosophy. Ed. by Ted Honderich. Oxford University Press. 1995. art. New Pragmatism. p614.
- Bernstein, Richard. J: Philosophical Profiles. Essays in a Pragmatic Mode. Philadelphia University of Pennsylvania Press. 1986. p 21.
- Rorty, Richard: Philosophy and the Mirror of Nature, Princeton, New Jersey. Princeton University Press. (٣) 1979. p 3.

Ibid. p 12-13. (٥)

Ibid. p 3. (٦)

Ibid. p 4. (٧)

(*) (Davidson, Donald (1917-)) فيلسوف أمريكي طور نظرية في فلسفة اللغة والعقل كان لها تأثير واسع. وقد كان للفيلسوف اللغوي المنطقي كواين تأثير كبير عليه. إذ يشاركه الالتزام بأهمية المنطق بالنسبة للميتافيزيقا، كما يشاركه في الشك فيما يسمى بالكيانات أو الحقائق المفهرمية مثل المعاني والقضايا والمصانص والصفات. جمع أهم أبحاثه في كتابه ومقالات عن الأحداث والأفعال. عام ١٩٨٠ وبعث في الصدق والتفسير. عام ١٩٨٤.

Rorty, Richard: Contingency, irony, and solidarity. Cambridge, Cambridge University Press. 1989. p 11. (٨)

(٩) أحمد فؤاد الأهواني: جون ديوي. دار المعارف بمصر. ١٩٥٩ ص ٩٨.

Rorty, R: Philosophy and the Mirror of Nature, p 34. (١٠)

Ibid. p 168. (١١)

Ibid. p 174. (١٢)

Rorty, R: Philosophy and the Mirror of Nature. p 178. (١٣)

(**) (Quine, Willard Van Orman (1908 -) من أهم الفلاسفة الأمريكيين المعاصرين. قضى سنوات دراسته في هارفارد تصور كتاباته تطور الفلسفة الحديثة، بصفة خاصة في المنطق، وفلسفة اللغة، والاستمولوجيا والميتافيزيقا. وبعد حصوله على الدكتوراه، زار حلقة فيينا ووقع تحت تأثير رودلف كارناب. وعلى الرغم من نقده للمفاهيم الأساسية، ظل كواين تحت تأثير الروح الوضعية المنطقية، وشارك في التزامها بالنزعة التجريبية والاعتقاد بأن الفلسفة يجب أن تكون جزء من العلم. أكد كواين نزعته الطبيعية في كتابه «الكلمة والموضوع أو الشيء» والمنع الذي يجب أن تتجسد الفلسفة كجزء من العلم، ودافعت أبحاثه التي نشرت من وجهة نظر منطقية عام ١٩٥٣ عن اللغة والاستمولوجيا ومحدث الافتراضات المسيطرة بعد عام ١٩٦٠.

(***) Sellars, Wilfrid (1912-1989) فيلسوف أمريكي اشتهر بأبحاثه العميقة في الميتافيزيقا وفلسفة العقل، يميز بين الصورة الظاهرة للإنسان بوصفه كائنًا مزودًا بمعتقدات ورغبات ومقاصد، وبين الصورة العلمية المتخيلة له بوصفه كائنًا متجسدًا يخضع للدراسة الفيزيائية والفسيولوجية، وبعد التوفيق بين هاتين الصورتين هي المشكلة الرئيسية في فلسفة العقل. ومن أهم ما يميز هذا الفيلسوف هو زسوله في حل هذه المشكلة من خلال فهمه اللغوي والسلوكي للتفكير والمعنى في إطار الدور الوظيفي للغة. والتفكير عنده هو حديث باطني على نموذج الحديث المفتوح الذي هو ممارسة القدرة على استخدام الكلمات والجمل بصورة صحيحة في تكوين العلاقة بالعالم وبالأخرين.

Rorty, R: Consequences of Pragmatism (Essays: 1972-1980). University of Minnesota Press, Minneapolis. (١٤)
1982. p xviii.

Ibid. p xviii - xix. (١٥)

(١٦) وردت نصوص هؤلاء الفلاسفة في المرجع السابق. p xx.

Ibid. p xx. (١٧)

Rorty, R: Philosophy and the Mirror of Nature. p 210. (١٨)

Ibid. p 371. (١٩)

Ibid. p 315. (٢٠)

Ibid. p 315. (٢١)

(٢٢) ورد نص جادامر في المرجع السابق 357-358 p

Bernstein, R.J.: Philosophical Profiles. p 49. (٢٣)

Rorty, R.: Philosophy and the Mirror of Nature. p 360. (٢٤)

Ibid. p 368. (٢٥)

Ibid. p 369-370. (٢٦)

Ibid. p 362. (٢٧)

Ibid. 372. (٢٨)

Ibid. 389-390. (٢٩)

(٣٠) فيتجنشتين، لودفيج: ترجمة فلسفية. ترجمة وتعليق د. عزمي اسلام، مراجعة وتقديم د. عبد الغفار مكاوي. الكويت. مطبوعات جامعة الكويت. ١٩٩٠. القسم الأول. فقرة ٢٧ ص ٦٢.

Kolenda, Konstantin Rorty's Humanistic Pragmatism. Philosophy Democratized. University of South Florida Press. p 4-5.

Rorty, R. Contingency, irony, and solidarity. p5-6. (٣٢)

Ibid. p 5. (٣٣)

Kolenda, K. Rorty's Humanistic Pragmatism. p 12. (٣٤)

(٣٥) فيتجنشتين. لودفيج. بحوث فلسفية. القسم الأول فقرة ٢٣ ص ٥٩.

Rorty, R. Contingency, irony, and solidarity. p 42. (٣٦)

Kolenda, K. Rorty's Humanistic Pragmatism. p 14. (٣٧)

(٣٨) ورد نص جيمس في كتاب د محمود سليم جيمس. دار المعارف بمصر. ١٩٥٨ ص ١٣٥

Rorty, R. Contingency, irony, and solidarity. p 33. (٣٩)

Kolenda, K. Rorty's Humanistic Pragmatism. p 28.

Rorty, R. Contingency, irony, and solidarity. p 37. (٤١)

(****) جورج أورويل (١٩٠٣ - ١٩٥٠) كاتب انجليزي، و(١٩٨٤) هي أشهر رواياته ابيوتوبية التي تصور ما يحدث في المجتمعات الاشتراكية وهيئة الحزب الشيوعي على كل شي، (حتى على تفكير الانسان) وقضائه على أول مبادئ الحرية، وممارسة الارهاب والتعذيب والفساد. عبر الكاتب عن ذلك على لسان أوبرين - إحدى شخصيات روايته - «إن السلطة هي ممارسة السلطة فوق بي الانسان. فوق أجسامهم بل فوق عقولهم قبل كل شي».

(٤٢) تفصيل التحليل النفسي للرواية في مرجع السابق ص ١٧٥

Ibid. p 46. (٤٣)

Rorty, R. Philosophy and the Mirror of Nature. p 390 - 391



الآخر بين الهيمنة والصراع

جيرار دي نيرفال (١٨٤٣) وجوستاف فلوير (١٨٤٩ - ١٨٥٠) في مصر
ورفاة الطهطاوي (١٨٢٦ - ١٨٣١) في باريس

أمنية رشيد (*)

نعرف الخيال الاستيطاني: تحويل المكان إلى التجاور، والتقسيم، والعسكرة، تقطيع المدينة إلى مناطق إثنية، دفن ثقافة الشعب المستوطن. وعندما يكتشف تفريجه، يسرح هذا الشعب، شاردة، في الفضاء المزق لتاريخه. ولاشيء أكثر سوما من مزق الذاكرة (١). سوف نرى كيف يؤثر هذا الفعل الاستيطاني على تصور الآخر وبالعكس كيف غذت صور الآخر المكونة مسبقا السلوك الاستيطاني.

هذا هو السياق الذي يحيط بما اعتاد تسميته منذ النهضة الأوروبية بإنسانية الإنسان وعالميتها، عندما كان الأدب الفرنسي مونتاني يتحدث عن أهمية أن يحك الإنسان رأسه برأس الآخر ليزيد من فهمه لنفسه وفهمه للعالم. مرت القرون وتواكبت الأحداث، واستخدمت تلك المقولات في الحلو والمر: تقيم وجود الإنسان على الأرض وتعلو من شأنه، من ناحية، وتستخدم في استعمار الشعوب بحجة نقل الحضارة إليها، من ناحية أخرى. أما اليوم، فنرى الحديث ينتشر والثروات تقام عن حوار الحضارات وجدل الثقافات بين الكوكبية وخصوصية الشعوب، بينما تندلع الحروب ويعم قانون الغاب علاقة الأقوى

الآخر موضوع قديم في الأدب المقارن إن لم يكن موضوعه الأساسي. فالمقارنة تتم بين أدب وأدب آخر، أو تهتم بصورة الآخر في الأدب القومية. بين الأنا والآخر تقيم المقارنة علاقات التأثير والتأثر، وتضع الحدود بين الثابت والمتحول. ومنذ نشأة الأدب المقارن كفرع من المعرفة الأدبية، يقوم على فرضية أساسية: عالمية الإنسان، أي مساواة البشر جميعا، في الزمان والمكان، متجاهلا علاقات الهيمنة والصراع التي تحكم العلاقة بين الشعوب، ولم تدرس آثار هذه العلاقة بين الآداب المختلفة إلا منذ فترة قصيرة.

فإذا كانت العلاقة بالآخر دائما موجودة في تاريخ الشعوب، مجدها قد اختلفت بين نهائيات القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، مع اندلاع الغزو الاستيطاني لأوروبا وتصادعه على مجرى هذا القرن، ثم إحلال الاستعمار الأمريكي مكانه في القرن العشرين، ثم فيما يخص المنطقة العربية الاستيطان الصهيوني للأراضي الفلسطينية. وأخيرا، وليس آخرا، احتلال العراق ومحاولات أمريكا للهيمنة على الدول العربية، وديما منها على العالم أجمع! ولنتذكر هنا ما قاله عبد الكبير الخطيبي وما زال قابلا للصدق:

(*) أستاذ الأدب الفرنسي والمقارن بجامعة القاهرة.

بالأضعف، تحتل الأراضي بلا أي اعتبار لسيادة الأوطان وحقوق الإنسان وأخلاقية العلاقة بين الأنا والآخر.

أين إذن إنسانية الإنسان ومساواة الأنا بالآخر، التي آمن بها الأدب المقارن وما زال؟ وهل تعكس الآداب المختلفة تلك الصراعات أم تشيد بوجود إنساني منسجم بين القارات والأوطان؟ هذا هو السؤال الذي سوف أحاول أن أطرحه، انطلاقاً من قراءة الكثير من النصوص ودراسة بعضهم مع طلابي*. ربما لم أصل إلى حلول مقنعة، لكن ليس من مهام البحث العلمي إثارة الأسئلة ومشاركة الغير في محاولة إيجاد الحلول وطرح الفرضيات؟

فالفرضية التي أطرحها هنا هي، ليست نفي مقولة عالمية الإنسان، بل شروط غيابها - أو حضورها - في النصوص الأدبية مادامت شروط إنتاجها غابت في المجتمعات أو غاب مفهوم المساواة، مساعداً ازدهاره في الخيال المبدع للكاتب. وكما قال إدوارد سعيد في كثير من أبحاثه وخاصة في كتاب النص والعالم والناقد، فأعظم الكتاب يحملون أيديولوجيا مجتمعهم، ويعطي أمثال فلوبر ونيرفال في الاشتراكي، جيد وكامو في الثقافة والامبريالية. وفي مناقشته لفرضيات فوكو عن سلطة النص والمجدل بينه وبين دريدا في شروط نفي الآخر (وهو هنا الـ «مجنون») طرح نظريته الخاصة لإقصاء الآخر. وما أريد أن أبرزه في حدود هذه الدراسة - بمنهج الدراسة الأدبية للنصوص - هو وجود هذا الصراع، أو على الأقل التوتر في علاقة الأنا بالآخر، في بعض النصوص الأدبية، بشكل الهيمنة عند الأقوى والتبعية عند الأضعف.

كانت «صورة الآخر» لمدة طويلة الموضوع الأساسي للدراسة الفرنسية في الأدب المقارن. ويعطينا كتاب جان ماري كاريه، وحالة وكتاب فرنسوي في مصر في القرن التاسع عشر، أهم مثل لهذا الاتجاه، روج له طويلاً وعرف الكثير من المقلدين. لكن مع مرور الزمن وتطور الدراسة الأدبية، أثار هذا المنهج الكثير من الانتقادات، منها الانغلاق في تاريخ الأدب، تسطيح

النصوص الأدبية، تفصير المنهج في المقارنة بين الواقع وصورته، مع بعض الملاحظات عن سيرة الكاتب / الرحال، أسباب رحلته، مزاجه، شخصيته، الخ.

واليوم، وقبل تطوير مناهج خاصة بدراسة صورة الآخر، يحتل الآخر مكاناً جديداً في الدراسات الإنسانية، ومنها أساساً:

١- وضعه في تقاطع العديد من المعارف، مثل: الإثنولوجيا والأنثروبولوجيا، التاريخ وعلم الاجتماع، النقد الأدبي والنقد الثقافي، الخ.

٢- تمييزه للخيال الاجتماعي للبيئة التي ينتمي إليها الكاتب. يقول هنري باجو: إن للصورة مكاناً في العالم الرمزي الذي نسّميه «خيالي»، وهذا لأنه مرتبط بنظام اجتماعي، بشقافة، يسمى خيالا اجتماعياً (٢).

ومن المسلم به اليوم، أن رؤية الآخر لا ترتبط فقط بواقع ما يتم تصويره، بل، بالإضافة إلى خيال الراوي وأيديولوجيته، بكل ما يحيط به من تخبيلات، رغبات، مصالح في المجتمع، تحدد وضعية الآخر وتثقله. وينبغي هنا مراعاة بعض الشروط، منها وضعية الرحلة: فالسائح ورجل الأعمال والموظف الاستيطاني، لا يرون نفس الأشياء، التي يراها الهارب من مجتمعه، إيجاباً أو اختياراً، المنفي أو العامل أو المتأمل غاوي الجماليات أو الشخص المكتئب، الباحث عن مساوات أخرى أكثر إضاءة من ضباب مجتمعه! ومنها أيضاً ثقافته السمعية أو معلومات الكتب التي قرأها. فلدَى كل راحل مخزون من الأفكار المسبقة توجه رؤيته إن لم تحدها نهائياً.

يتسم كل مجتمع بمجموعة من الصور عن الآخر. فالفرنسي في القرن السابع عشر يرى في أسبانيا - والأسباني - علامات النبيل والشهامة والعشق، بينما العربي الذهاب إلى فرنسا في القرن التاسع عشر يتمثلها نموذجاً للعلم والعقل والحضارة الراقية. أما العربي فكان في العصور الوسطى يمثل الاستيعاب الكامل للثقافة اليونانية التي وصلت إلى أوروبا منقوصة بفعل رقابة سلطة الكنيسة كما كان يمثل العلم الحديث في تلك الفترات المسماة بالظلمة، بينما

يرى العربي في الغرب الآن، كالمالك الثري للنقط الذي يذهب إلى بلاد الآخر ليملئ رغبته المكبوتة أو، على عكس ذلك، في صورة الإرهابي الكاره لحياة الآخرين ولحياته هو نفسه!

هل يغير الأدب هذه التصورات ويتمتع الكاتب برؤية أكثر قابلية للفهم الصحيح وإدراكا لوقائع وتناقضات المجتمعات؟

لم يعد ينظر للكاتب اليوم تلك النظرة الرومانسية التي كانت تصوّره نبيا أو عبقريا موهوبا متجاوزا شروط واقعه ومتأملا للحياة من سموات المثل العليا. لكن أيضا لا يكون الكاتب هذا الإنسان العادي الذي لا يستطيع الفصل بين المتفق عليه وعمق الأشياء. فالكاتب هو، حسب دومينيك ماجنور، هذا الكائن الذي عليه إدارة وضعه المزدوج بين مجتمع ينتمي إليه ويشارك ثقافته ومعتقداته، وتصورات له الحياة ومفهومه للكتابة الأدبية، وخياله الخاص، المشارك لهذا كله ويتجاوز في آن (٣).

وللعمل الأدبي أيضا شروطه، بين الخيال الاجتماعي الجمعي وشروط الكتابة المتغيرة من زمن إلى آخر ومن نوع أدبي إلى آخر، وبين إبداع مؤلفه الخاص الذي يختلف عن كل إبداع في إعادة خلقه المتميز للعالم. وسوف نرى كيف تؤثر هذه العناصر على رؤية الآخر في العمل الأدبي، مع استمرار روايب الخيال الجمعي، الذي لا يمكن تجاهله.

سوف تقوم دراستي إذن على تحليل للنصوص باعتبارها مواقع لصراع بين الأنا والآخر. فبين التعليق من شأن الآخر أو التدني له يغيب عنصر أساسي وهو المساواة. قد توجد هذه المساواة في النظر إلى الآخر القريب في الثقافة والمستوى الاجتماعي كروية ستندال لإيطاليا أو رؤية سيمون دي بوفوار لأمريكا، رغم الكثير من انتقاداتها، لكنها تغيب مثلا في رؤية جيرار دي نيرفال لصر، رغم تماطفه الظاهر والكثير من ملاحظاته الإيجابية كما سنرى فيما بعد.

قد وصف إدوارد سعيد تطور الرؤية النمطية للآخر التي جمدت حدود الشرق الغامض أو الساحر مثلما ثبتت صورة الهندي أو الأفريقي أو الجمايكي أو العقل

الصيني، الخ. كما ربط بين هذه الصور النمطية بالفعل الاستعماري في القرن التاسع عشر تحت شعار ليسوا مثلنا ولذلك ينبغي أن نتولى إدارتهم!! وما لاشك فيه أنه بملاحظاته القيمة استطاع فتح مجال هام لدراسة صورة الآخر. وما أريد أن أعتمده في بد، هذه الدراسة هو مستويات الصراع التي تسبق الرحلة وتضفي عليها آثارها وظلالها.

فقبل تحليل الصراع مع الآخر، ينبغي الإشارة إلى ثلاثة مستويات من الصراع مع الذات:

١- الصراع مع الذات في اكتشاف الآخر في الأنا، المختلف والغريب، المؤلم والذي يكشف مع ذلك تركيب العالم والذات معا.

٢- الصراع مع الأسرة، ومع المجتمع المتمثل فيها بشكل عام.

٣- الصراع أو الصراعات المختلفة التي تميز السياق الاجتماعي للكاتب / الراحل.

من التجارب الدالة للربط بين السيرة الذاتية والبحث عن الشرق، سيرة الشاعر جبرار دي نيرفال. يعرف محبو الشاعر كيف بدأ قصة أوولها بعبارته المعروفة إن الحلم حياة ثانية (٥)، وفي بحثه عن حياته الثانية، وربما الأولى، يندرج حلم الشرق. يعرف أيضا عن الشاعر حياته المعذبة التي بدأت بموت أمه، ثم الفشل في تجارب الحب بين وجوه نسائية مختلفة، بين الواقع والخيال، وانتهت بموته منتحرا، بعد إقامتين في مصحات نفسية بسبب ما اعتبر جنونه. ونعرف أيضا كيف وجده صديق، تائه في الشارع ليلا، غريب الهيئة، فأراد أن يعود به إلى منزله، فكان جوابه: لن أعود. فسأله الصديق متزعج: وأين إذن سوف تغيب؟ وكان رد الشاعر قاطعا: إلى الشرق (٦) وتقاتل الشرق في خياله بالبحث عن أمه، و«جنى» الحب الأول البضائع، و«ماري بليل» التي قال أنه لا بد أن يضع بينه وبينها وسع البحار كي ينسى ما مثله من ذكر لطيف وحزين (٧). ويلخص جميع هذه الوجوه في حلم «إزيس»، أسطورة المفضلة.

وإن لم تكن حياة الروائي جوستاف فلوير والانفصام بين العقل والحلم عنده بنفس الحدة، فنجد

أيضا يرحل إلى الشرق بحثا عن الشفاء. ويستغرب الناقد جان ماري كاريه أليس من المؤثر جدا أن نرى ستة أعوام بعد جيرار دي نيرفال، هذا المريض الآخر يأتي إلى مصر طلبا للتغيير والصحة(٢٨)؟

لم يكن فلوير منذ البداية هذا الكاتب الواقعي الذي نعرفه، بل شابا رومانسيا، لم ينجح في دراسته، كره بيئته البرجوازية، وقضى مراهقته في كثير من الغراميات والأحلام المحيطة كما نستشفه من كتاباته البكر.

وكان حلم الشرق يراوده منذ الصغر. وقد وصف مراهقته، رفضه لتفاهة حياة جيله وتطلعه إلى السر في الأسلوب التالي: لم تكن فقط شعراء صعاليك، مستمردين، شرقيين: كنا فتانين قبل كل شيء(٩). وكتب في أحد أعمال شبابه، ولم يكن قد تجاوز الخامسة عشرة من عمره: الشرق بشمس المحرقة، سمائه الزرقاء، مآذنه الذهبية، (...) قوافله في الرمل: الشرق! بسردياته (...) كان يحلم (...) بأجنحة الملائكة البيضاء تنشد أبيات قرآنية في آذان النبي كان يحلم (...) بهيمن سوداء وكبيرة (...) بهذه البشرة السوداء والزيتونية لنساء آسيا(١٠). ويعرف عن فلوير ويتردد في رواياته مثل الجمالي للمرأة السمراء.

مثل إذن الشرق لفلوير القطب الآخر لصراعه مع ذاته: قطب الحلم في مواجهة الواقع الدنيء. ونعرف كم كره الكاتب واقع والبرجوازية التي استقرت في القرن التاسع عشر في فرنسا.

وإذا عرف جيرار دي نيرفال أساسا بشعره، جنونه، صعلكته، يتمه المبكر، انتحاره المأساوي، فأخفت هذه السمعة رفضه لمجتمعته الحائقة. يقول في كتابه نزهات وذكريات: إن الحياة البرجوازية، مصالحتها وعلاقاتها الفجة هي التي تعطي للإنسان الحكيم الرغبة في الابتعاد عن المراكز الكبيرة للنشاط(١١). وعرف نيرفال جرح التاريخ، حسب الصياغة الجميلة للناقد رمون جان. فكانت الحروب النابليونية السبب المباشر ليشمه. كانت أمه قد تابعت أباه في إحدى معارك فرنسا ضد ألمانيا وبولندا، حيث ماتت، ولم يعد أبوه

إلا بعد إحدى عشرة سنة، ليسترد ابنه من عند الخال الكبير الذي كان قد نشأ عنده في الريف الفرنسي الذي ترك عليه بصماته وأساطيره لمدى الحياة. وفي مراهقته، عرف بعض الانخراط في السياسة. أو بمعنى أدق بعض التمرد الذي عرفه جيله من شباب ١٨٣٠ في فرنسا، هؤلاء - الجون - فرانس (شباب فرنسا) الذين كانوا يرفضون محافظة مجتمعهم في الفن وفي السياسة. فقد اعتقل جيرار دي نيرفال مرتين: في ١٨٣١ بسبب ضوضاء ليلي، ومرة في ١٨٣٢ لأسباب سياسية(١٢).

تواجد فلوير أيضا في جماعة «جون - فرانس». ومثل نيرفال بقي تمرد في حدود رفض المجتمع المحافظ والتطلع إلى فن طليعي. وربما يمثل إحدى كتابات شبابه التطور الذي ظنه ممكنا في ظل صعود البرجوازية الفرنسية، حيث يختار أحد البطلين - جول - طريق الفن بينما يتجه الآخر - هنري - إلى تبني نموذج رجل الأعمال الناجح.

يمر خطابه إلى لويز كويليه، رفيقة عمره، عن انقسام حياته إلى نصفين: الذي يعيش الآن والذي هو أنا يكتشف بفرجة الآخر الذي مات. فقد كانت لي حياتان منفصلتان: وكانت أحداث خارجية رمزا لانتهاها الأولى ومولد الثانية؛ ويخضع كل هذا للحساب الرياضي. فقد انتهت حياتي النشطة، العاشقة، التابعة للأنفعال، مليئة بالقفزات المتناقضة والأحاسيس المتعددة، في الثانية والعشرين من عمري. في هذه الفترة أنجزت في دفعة تقدم عظيم: ثم جاء شيء آخر(١٣).

وأبنا كيف كان الشرق موجودا في خيال فلوير الشاب. كانت أيضا «موضة» الشرق تغمر فرنسا في بداية ثلاثينيات القرن التاسع عشر. وهل كانت هذه الحركة على علاقة مع استيلاء فرنسا على الجزائر الذي تزامن معها؟ ففي ١٤ سبتمبر ١٨٣٣ عندما كان فلوير في الثانية عشرة من عمره، شاهد في مدينة روان مرور الباخرة «الأكس» التي كانت تحمل المسلة التي سوف تقاوم في ميدان الكونكورد في باريس في ٢٥ سبتمبر ١٩٣٦، حيث تظل عليه حتى

الآن. استمرت الباخرة في روان مدة طويلة في انتظار أمطار الخريف التي سوف تسهل إبحارها على نهر السين حتى باريس. وكان حديث الجمع عن مصر، كتبت القصائد وتناولت محاضرات المدارس الثانوية تاريخ مصر القديمة. وظهرت حتى في هذه الفترة مشاعر موالبة للعرب: فأراد زميل لفلووير أن «يعتق الإسلام ليذهب في خدمة عبد القادر» (١٤).

نستطيع أن نستشف من هذه الملاحظات الأولية كيف تضافت معاناة شباب نيرفال وفلووير مع رفضهما لصعود البرجوازية في المجتمع الفرنسي وتكوين حلم الشرق الرومانسي، من ناحية، ومع بداية الغزو الاستعماري لمصر من ناحية أخرى الذي من الممكن أن نعتبر حلم الشرق أحد تجلياته الأيديولوجية. هل استطاع الشرق حل الصراع الداخلي لكل من الكاتبين؟

وصل جبرار دي نيرفال إلى مصر ممتلئاً بالأحلام (١٥) عظمة مصر وقاهرة الآثار القديمة والمباني الإسلامية، إيجائيات الإسلام، سحر قصص ألف ليلة وليلة، تواضع وساطة أهل البلاد. يقوم جزء من هذه الأحلام على قراءات وتصورات خيالية عن الآخر المثقذ. يرحل إلى مصر حاملاً بعض الثنائيات: البدائية في مواجهة حضارة المدن، سحر الغربة القائم على اختلاف الشعب وجمال المرأة الغامض. لكنه يصطدم بالواقع على مستويين:

١- التناقضات الداخلية للمجتمع المصري التي تصدمه منذ وصوله وتراوغة صورة المقبرة في مشاهد التدهور والانحلال. ثم يكتشف العنف في التعامل مع الفقراء العاملين في ساحة الأزيكية، وازدواجية المرأة بين الانفلاق والفساد، ويتأمل الفروق الطبقيّة الشاسعة والانحذاب لأوروبا المنتشر بين الطبقات العليا والوسطى.

٢- التناقض بين الأنا والآخر الذي يجد نفسه مجبراً على الاعتراف به: فرحة الذهاب إلى المسرح ورؤية نساء يشبهن الأوروبيات، الاختلاف بين عادات الأوروبيين وسلوك المصريين، الاختلاف الأساسي في قانون التعامل.

يعيش جبرار دي نيرفال هذا الصراع من أول إقامته في القاهرة حتى نهايتها. أراد أن يعيش في القاهرة ويعيش حياة المصريين فلم يبتعد عنها، حتى درجة الزواج من مسلمة وقبول شروط الزواج المحلية، من مهر وإمكانية التطلق بعد أسبوع إذا وجد في المرأة ما لا يعجبه ولم يكن متواجداً في صفقة الزواج (وكان قد وافق على شروط هذه الصفقة مسبقاً)، لكنه استمر متردداً بين رغبته في المعيشة مثل أهل البلاد ورويته الفرنسية / الأوروبية لأخلاقيات الأمور التي كانت تواجهه. ويمثل نصه عبارات مثل: مهما فعلنا لقبول الحياة الشرقية، نشعر أننا فرنسيون... وحساسون في تلك اللحظات، (ص ٢٢٣ - ٢٢٤)، أو كنت مازلت ممتلئاً بالأفكار المسبقة لأوروبا، ولم أكن أعلم هذه التفاصيل دون استغراب، (ص ٢٠٩).

أما الشق الآخر لتصورات جبرار دي نيرفال فهو أساء المستمر لحالة القاهرة التي يسميها بالعاصمة المتحدرة والحزن العميق الذي يسكن أمانتها وناسها. فيرفض الحاضر وتكرر في أسلوبه نغمة عظمة الماضي وتدهور ما يراه. وأخطر من ذلك، وربما كان محقاً في ذلك، يرى مصر تقع في مزالق العالم الحديث بصيغته الغربية والتبعية لأوروبا.

يقول دي نيرفال وهو يغادر مصر: أترك بأسى القاهرة، هذه المدينة القديمة، حيث وجدت آخر آثار العبقريّة العربية، (ص ٢٩٦). ويتحسر بأنه لم يجد فيها حلمه الشرقي، وكان يسير فيها بعيد بناء القاهرة القديمة وسط الأحياء الفارغة والمساجد المتدهورة، باحثاً عنها تحت الرماد والرمال. ويتنبأ بانتصار الغرب على مصائر مصر: قد غزاها الروح والتقدم الحديث مثل الموت. وبعد شهر سوف تكون الشوارع الأوروبية قد قطعت في خطوط مستقيمة المدينة القديمة المتربة والصامدة التي تقع سالمة على رؤوس الفلاحين الغلابة. وما يسطع ويلمع ويتفاقم هو حي الإفرنج، مدينة الإيطاليين، والبروفنساليين، والمالطيين، والمخزن المستقبلي للهند الإنجليزية، (ص ٢٩٦).

ورغم صحة هذه التنبؤات التي سوف تتحقق في قاهرة الحديدي إسماعيل، ورغم وقار الأسلوب وجماله

يسمىها الحجره السوداء(١٧). وطلب منه صديق آخر أن يذكره كلما تواجد مع أثر لكليوباترا(١٨).

هل تحقق كل ذلك؟

عما لا شك فيه أن رحلته إلى مصر أتاحت لفلووير مع المسافة والغربة والاستغراب التي كان يحتاج إليها نوعا من الرضى والحظات من المتعة وحتى من السعادة المطلقة، كما عبر عنها. حققت له أيضا بعض ركائز الإبداع التي سوف يستثمرها فيما بعد. لكنه كما يبدو لم يفارق الصراع النفسي الذي كان يسكنه. (وعلى أن نتساءل: هل يرمي الإنسان معاناته من ورائه عندما يرحل؟). ولكنه أيضا لم يستطع التحليل العميق لما كان يراه فظل خاضعا للأفكار السائدة التي كانت تصاحب حلم الشرق الرومانسي. كما استمر خاضعا لما كان مكبوتا بداخله من غرائز جنسية وروية متعالية، بل مهينة للآخر.

فمنذ البداية، وهو مازال في مارسيليا منتظرا الباخرة، وكان الجو دافئا يعلى: كان الهواء الدافئ الذي ينتشر في الشوارع المظلمة، يفرس في قلبي الاسترخاء الشرقي(١٩). ثم عند وصوله، يفاجأ، مثل دي نيرفال بتناقضات مصر. من قمة سارية الباخرة التي نقلته، يرى قبة سراي محمد علي تسطع في الشمس. لكن أيضا يرى جملا، ثم عبيدا، نساء ورجالا (ص ١٦٧)، ويتنابه شعور ملتبس بين الوقار والقلق عندما وضع رجلا على أرض مصر. هل شعر منذ تلك اللحظة بالصراع الذي عاشه طيلة رحلته في مصر، أرض العظمة والفقر؟

في أول لقائه مع الاسكندرية يراها مدينة هجينة نصف عربية، نصف أوروبية (ص ١٧٣). ويحس دي نيرفال الذي لم يكن يحب استخدام الوسائط وخطابات التوصية إلا عند الضرورة، لم يخجل فلووير من الاستعانة بها. فاستخدم توصية سليمان باشا لتسهيل زيارته لأبي قبير وتعرف على غيره من الشخصيات الفرنسية التي كانت تتعاون مع السلطة المصرية منذ بداية عصر محمد علي، كما تعرف على الأعيان المصريين. عما لا يقلل، مع ذلك، من سخريته في وصفهم، بسرابيلهم البيضاء وطرابيشهم، مصريين

في وصف ما رآه جيرار دي نيرفال في مصر، تبقى رؤيته فوقية واستشرافية. لم يتعلم من اللغة العربية إلا بعض الكلمات مثل طبيب، لا، يقشيش، الخ، التي تنضم إلى وتغذي سلسلة الأحكام المسبقة عن «الشرق الذي بناه الغرب»، حسب مفهوم إدوارد سعيد، وبالتأكيد لا تسمح بفهم عميق للشعب المصري الذي تعاطف معه وقال عنه أنه ألطف شعب في العالم. وتبقى معرفته بحضارته وثقافته وتاريخه سطحية. يعلن أحكاما هي أحكامه وفي كثير من المواقع أحكام مجتمعه. وربما ولا عي لديه تضاف هذه الأحكام إلى ذخيرة الرؤى التي سمحت بغزو البلاد والسيطرة عليها. أحكام هيمنة الأقوى وسلاحه. فحتى عندما يرغب دي نيرفال بتبنى سلوك الآخر المصري، لمجده بفرض قوته على الآخر: مدعيا بتبنى سلوك قومها، يفرض كلمته على زوجته المسلمة، زينب، كلمة الرجل على المرأة، كلمة الغرب على الشرق.

وما يقوله جيرار دي نيرفال بركة وأناق، لمجده في كثير من المواقع في نص رحلة فلووير إلى مصر بفجاجة تصاحبها رؤية دونية. فمثل جيرار دي نيرفال، سافر فلووير إلى مصر مليئا بالأحلام والتصورات المسبقة. وشجعه من حوله بالقيام بالرحلة تحت تأثير الحلم الشرقي الذي انتشر في فترة الرومانسية الفرنسية وكما قلنا سابقا في عصر بداية الغزو الاستيطاني الأوروبي بشكل عام، والفرنسي للجزائر خاصة. فنعرف الدور الذي لعبه ماكسيم دو كان، صديق فلووير، الذي استطاع أن يقتعه بالسفر ومحارز قلعه لترك أمه وحيدة بعد موت أبيه وأخته التي كان فلووير يعشقها. ونعرف أيضا أنه استخدم ضرورة السفر، علاجا لما أصابه من صرع، ووجبا مرض نفسي، كي تتقبل أمه رحيله. وعند الوداع تلقى الكلمات المشجعة من بشر مختلفين. فشد مدير إدارة البريد في بلدته على يده، قائلا: ستري بلدا عظيما، وديانة عظيمة، وشعبا عظيما(١٩٦). أما أصدقاؤه من المثقفين فأضافوا بعض التفاصيل. فنصحه الشاعر جوتييه بأن يعتنق الإسلام كي يستطيع أن يلبس الرداء الحريري ويذهب إلى مكة ليقيم الكعبة (التي

وفرنسيين. فيقول عن أحدهم أنه كان يبدو مثل حيوان خرافي نصف ضفدعة نصف ديك رومي (ص ١٧٣). وسوف تختلط انطباعات فلوير عن مصر بين الإيجابيات والسلبيات، وبين الشاعر المتداخلة للحرز والبهجة، للحساس والاحباط. خطابه لم يظهر منظما مثل سرد دي نيرفال، رغم أن العليين يتسمان بعناصر قص الرحلة: فصول تتناول مواضيع مختلفة، تتبع زمن الرحلة، تنتقل من وصف حدث إلى التعبير عن أحكام ومشاعر، تقف عند تفصيله ذات أهمية وتغطي بالصمت ما يبدو للقارئ يحتاج إلى استطراد. لكن بينما التزم دي نيرفال ببناء سرده، يترك فلوير أسلوبه لتشطبي اليوميات: جملة، كلمة، أو وصف تفصيلي لمشهد أو حدث.

تظهر موهبة فلوير الكاتب عندما يصف الطبيعة. مصر المحضراء بين الصحراء والبحر والنيل والتلال. هناك حفل للألوان يظهر انبهار الكاتب. ففي الغروب تكون السماء حمراء، ويكون البحر بلون الحجر. وفي مقاطع أخرى يمتزج الأبيض بالأسود والبنفسجي. فيصف وادي النيل الأبيض الفاروق في الغيام والصحراء البنفسجية، أو السماء الحمراء والشقراء والتلال المحروقة. وفجأة يظهر الأسود ليعود بنا إلى حزن فلوير وما يسميه وحدة عظيمة. ففي عمق الضرر الساطع يراه مع ذلك أسودا. يصف الأشرطة البيضاء فوق النيل ومع ذلك: يمر قارب بسارية واحدة فوق النيل. هنا هو الشرق الحقيقي. أفر حزين ومثير للنعاس. وتستطيع قبل الألوان أن تستشعر بشيء عظيم وقاس تكون ضائعا في وسطه (ص ١٨٢).

من الحزن نتقل مع فلوير إلى وصف الآثار العظيمة والمنحدرة. يصف سلام مسجد متهدمة وجوار عظمة مسلات كليوباترا وعمود بومبيوس، قذارة الشوارع وفقر الناس. قمشهد الباني يمتلئ دائما بالتناقضات: مسجد محمد علي بنافورتته الجميلة، ثم العظمة الضائعة لمقابر الخلفاء، وعلى يسارها أكوام من الأنقاض، وفي الخلفية المقطم، خشن وحزين (ص ١٩٨). أما الإشارات التاريخية فتذكرنا بفترات العنف: محمد علي مشاهدا للذهبة المالكين من فوق

برج في سراي القلعة، أو حطام بواخر معركة أبي قير. ولا يتعاطف فلوير مع صور الحياة الشعبية، فيرى منظر الدواجن على سطوح المنازل كشيبا ويصف مشاجرة بين مجموعة من العرب جعلته مع صدقه دوكان يونان من الضحك، مما يظهر كما في مشاهد أخرى احتقار فلوير للناس. فوسط الأمواج البيضاء يصف المؤخرة عجوزة سوداء (ص ١٧٩) لرجل فقير، ويزداد وصفه احتقارا حتى البذاءة في مشاهد مختلفة يراها في الشارع: رجل يضاجع حمارا (ص ١٩٢)، قرد يضاجع طفلا (ص ١٩٩) وحتى والي يضاجع امرأة علنا بينما تداري المشهد بطرحها نساء أخريات (ص ٢٢٦). ولا يفلت من مناظر الشهوانية الأجانب الموجودون في مصر، من رجل فرنسي متحذلق المنظر يريد من امرأة قفيرة في الشارع أن تتعري أمامه (ص ٢٣٢) إلى لامبير الذي يتعاطى المخدرات مما يجعله عندما يضاجع زوجته يبقى فوقها ساعة كاملة (ص ٢٣٥).

ولا يمحي الجمال «الإكزوتيقي» لبعض المشاهد (شوارع مدينة رشيد بتبادلها الزيتية المضاة، مشاهد الصحراء بألوانها وظلالها، القوارب بأشعرتها البيضاء فوق مياه النيل، أمواج البحار البنفسجية وخضرة الحقول البعيدة)، بشاعة الرؤية وتعاليلها الاستشراقية. مرضى القصر العيني، وقد احتل أجسادهم المرض والفقر والقذارة. هل نجد هنا فقط أساليب الوصف الواقعي أم احتقاروا مضمرًا للآخر المتدني؟

وتجلى هذه النظرة في وصف المرأة الغانية. كتب الكثير عن مفاسرة فلوير المصرية مع «كوشوك هانم»، وربما تكون هذه القصة من الفقرات الوحيدة المعروفة في هذا الكتاب الذي لم ينشر كاملا إلا منذ ١٩٩١. ومع ذلك لم تستخرج دلالاتها بشكل كاف. مثلت هذه المرأة لفلوير السحر الشرقي والجمال وصحوة الغرائز المكبوتة، باستفاضة مذهلة يصف الكاتب ليلته مع كوشوك هانم في مدينة قسنا - التي نفيت كل غوازي مصر إليها وأيضا إلى قنا وأسوان بقرار أصدره محمد علي. يصف بيستها، ملابسها

لم تحتو رحلة رفاعة إلى باريس جزء الصعلكة والرغبة في تجاوز المعاناة النفسية التي تميز رحلة جيرار دي نيرفال وجوستاف فلووير. سافر رفاعة الطهطاوي في مهمة أخذها بجديته الطالب الأزهرى ومشتق السلطة المنتمى إلى مشروع محمد علي النهضوي. وطبقا لبرنامج محدد نجد في كتابه ثلاثة محاور لأعماله:

- (١) رصد الدراسات التي قام بها
- (٢) ملحوظات حول الحياة الاجتماعية الفرنسية
- (٣) أفكار خاصة بالدولة والحياة السياسية.

سافر رفاعة مع بعثة الطلاب بصفته المرشد الروحي والمعنوي للمجموعة. لكن حوله عشقه للعلم وللمعرفة إلى أكثر وجوه البعثة سورا وتأثيرا. فبدأ بدراسة اللغة الفرنسية وتأمل مناهج النحو وتيسير دراسة قواعد اللغات الأجنبية. ثم اهتم بالترجمة، بالتاريخ والعلوم الإنسانية، بالرياضيات والفنون المختلفة للكيمياء والفيزياء. يقول رفاعة: إن البلاد الإفرنجية مشحونة بأنواع المعارف والأدب (ص ١٠٧). ويركز رفاعة على أهمية المعرفة، ليس فقط كنظام للمعارف والمعلومات لكن أيضا كمنهج يؤدي إلى تقدم المجتمعات. فالعلوم بالنسبة له لا تنفصل عن مجالات تطبيقها، فيهتم دائما بالربط بين العلوم النظرية والتطبيقية، ملبيا بذلك الرغبة الأساسية لمحمد علي. لاتسمح الإشارات القليلة لفلاسفة التنوير الفرنسي التي توجد في الكتاب بأن نستنتج أنه عرفهم جيدا كما يقال، بل تعلمنا أنه تأثر ببعض الأفكار الأساسية لتنوير القرن الثامن عشر حول التقدم والمعرفة والحرة، التي أصبحت بعض روافد النهضة العربية الأولى.

يمجد رفاعة كل شيء في فرنسا. لم ينهر فقط بالعلوم والمعرفة لكن أيضا بنمط الحياة، بمستوى الحضارة وبأنظمة القيم. يعجب بما يراه من مساواة بين المرأة والرجل (ويبدو أنه لم ير معالم غيابها التي تقلأ كتابات النسوة الأوليات في القرن التاسع عشر في فرنسا)، ويعتقد حتى أن النساء الفرنسيات قامعات للرجال: إن باريس جنة السماء، وأعراق الرجال، وجحيم الخيل. وذلك أن النساء بها منعمات سواء

الخفيف، رقصة النعلة، وتحورها التدريجي من جميع ملابسها، ثم الليلة بعدد مرات وصلها، ملذات هذه الليلة بين روائح العطر الشرقي وقذارة الأمل على الجدران التي، حسب رأيه، تكمل المشهد الجمالي، بين تناقضات السحر والتنانة. وعندما قرأت «لويز كويله» صديقه الفرنسية هذا الوصف منزعة من شدة التفرز وفي الأغلب الغيرة، يطمئنها فلووير قائلا: بالنسبة لكوشوك هانم، لاتنزعجي وفي نفس الوقت قومي بتصحيح أفكارك الشرقية. اقتنعي بأنها لم تشع بشيء على الإطلاق، نفسيا أضمن ذلك، وجسديا حتى، أشك. وجدتنا خواجات جيدين لأننا تركنا الكثير من القروش، هذا كل شيء... إن المرأة الشرقية ليست إلا آلة، لاشيء آخر، لا تفرق بين رجل ورجل آخر (٢٠)، ربما كان سياق الخطاب يستدعي هذا التبرير ولكن المرجعية الشرقية لاتترك شكاً عن أفكار فلووير الشرقية!

مثل جيرار دي نيرفال يعود جوستاف فلووير إلى باريس وقد أحبطه ألا يجد في مصر العظمة التي كان يتوقعها. ربما ساعدته رحلته في تجاوز رومانسية مراهقته ليصبح الروائي الكبير الذي نعرفه، لكن رحلته المصرية لم تساهم إلا في تغذية الأفكار المسبقة التي اشتركت في تكوين الذخيرة الأيديولوجية التي استخدمت في الغزو الاستعماري للبلاد.

ولنتقل الآن إلى الرحلة في الاتجاه المعاكس التي قام بها رفاعة الطهطاوي إلى باريس من ١٨٢٦ حتى ١٨٣١، أي خمسة عشر عاما قبل رحلة جيرار دي نيرفال إلى مصر في ١٨٤٣، ورواها في كتابه المعروف **تخليص الإبريز في تلخيص باريز** (٢١).

بعكس التفاصيل الكثيرة التي تعرفنا الحالة النفسية واليأس الاجتماعي التي عاشها جيرار دي نيرفال وجوستاف فلووير عشية رحلتهما، لا نعرف عن رحلة رفاعة الطهطاوي إلى باريس إلا أنها تمت في سياق البعثة التي شكلها محمد علي للذهاب إلى باريس للاستفادة العلمية من أجل نهضة مصر، والذي ساهم في تحديد أهدافها الفرنسي جومار وكان مستشارا ثقافيا لمحمد علي في هذه الفترة (٢٢).

بإلهن أو بجمالهن، وأما الرجال فإنهم بين هؤلاء وهؤلاء عبيد النساء (ص ٨٠). ينهبر رفاة بدور المرأة في المجتمع الفرنسي وفي المنازل، ينهبر بأناقة المنازل حيث يأكل البشر حول موائد في أطباق من الصيني، يسميها رفاة الصحن البيضاء الشبيهة بالعجمية وأمام كل صحن قذح من القراز وسكينة وشوكة وملعقة (ص ٥٤). يصف أناقة المقاهي، وجمال الحقول، ونظافة كل فندق صغير في الريف، الخ..

يحاول رفاة تفسير ما يراه من رخاء في حياة الفرنسيين. ويراه أساسا في نظام قيمهم. فينصرون أن جميع الفرنسيين يستمتعون بالجدية، بعشق الدراسة والعمل. يقول إنهم متقبلون المزاج في الأشياء غير الهامة، بل إنهم في المسائل الأساسية، السياسة مثلا، عندما يختارون مبدأ، يدافعون عنه مدي الحياة: حتى أن الإنسان قد يرتكب في يوم واحد جملة أمور متضادة، وهذا كله في الأمور غير المهمة، وأما في الأمور المهمة فأراؤهم في السياسات لا تتغير، كل واحد يدوم على مذهبه ورأيه، ويؤيده مدة عمره (ص ٧٦).

وهنا يربط رفاة بين مفهوم «الإنسانية» عند الفرنسيين ومفهوم «المروءة» في الثقافة العربية، أي مفهوم الإنسان الذي يعيش عمق إنسانيته، متبنيا مسئوليات الإنسان تجاه الحياة: فمادة العرض التي تشبه الفرنساوية فيها العرب هو اعتبار المروءة، وصدق القتال، وغير ذلك من صفات الكمال، ويدخل في العرض أيضا العفاف. فإنهم تقل فيهم دناة النفس، وهذه الصفة من الصفات الموجودة عند العرب، والمركوزة في طباعهم الشريفة، وإن كانت الآن قد تلاشت فيهم واضمحلت فأبنا هو لكونهم قاسوا مشاق الظلم ونكبات الدهر واحوجهم الحال إلى التذلل والسؤال (ص ٢٥٨).

من اللحظات الكبيرة التي عاشها رفاة في فرنسا الأيام الثلاثة لثورة ١٨٣٠. يقول في ذكراها: في ذكر ما وقع من الفتنة في فرنسا، وعزل الملك قبل رجوعنا إلى مصر. وإذا ذكرنا هذه المقالة لأنها تعد عند

الفرنساوية من أطيب أزمانهم وأشهرها، بل ربما كانت عندهم تاريخا يؤرخ منه (ص ١٩٩). يركز في وصفه على الدفاع عن الحريات التي منعتها سلطة الملك المطلقة. يصف إقامة التماريس في الشوارع ومعركة الشعب ضد قوى الأمن، البعض بالسلاح والبعض الآخر بالحجارة. ويعود في خطابه في كل تفاصيل الوصف مفهوم الحرية وكفاح الناس من أجل الحرية لأن، يقول رفاة: قد عهد الفرنساوية بصفة الحرية وألفوها، واعتادوا عليها، وصارت عندهم من الصفات النفسية.

لا يهتم رفاة بصراع الطبقات الذي عاشته فرنسا منذ عودة الملكية بعد رحيل ناپليون وصعود البرجوازية الرأسمالية في البلاد. ولا يدرك الشمن الغالي الذي دفعه الشعب والمناضلون من أجل هذه الحرية، والذي تصفه الكثير من كتابات هذا الزمن وخاصة بعض السانسيونيين الذين فروا إلى مصر، هربا من السجون ومن القمع. فقد كان همه نقل حضارة «الإفرنجية» ومبادئها إلى مصر. فرنسا التي رآها هي الدولة الحديثة، النموذج، القائم على أضواء التقدم والعقل، المعرفة والحرية التي حلم بنقلها إلى مصر.

فما لاشك فيه أن كلا من الكتاب الثلاثة رحل إلى بلاد الآخر بحثا عن معنى وعن تقويم. حمل كل منهم صراعه الخاص وهموم مجتمعه. حمل أيضا تصورات مجتمعه ومفاهيمه المسبقة، سواء حاول أم لم يحاول تجاوزها من أجل عالمة أكثر رحابة واتساقا. لكن النموذج الأقوى يبدو منتصرا، أو الهيمنة كما نقول اليوم. فبأسلوب مختلف ورؤى متباينة، ينقل كل منهم العالمية المرغوبة إلى شكل من أشكال العولة. وربما لم تتحقق رؤية أخرى للحرية والمساواة، قبل أن ينتشر في وعي الكاتب وفي شروط مجتمعه نظرة جديدة للآخر، متحررة من المصالح السياسية وكبت الذات وظلمها والفقر الذي يسود علاقة الأنا بالآخر.

- (١) Abdel-K'ebir Khatibi, *La mémone tatonée* ed. Donoël, Paris 1971. (الذاكرة الموشومة، ص ٤٦).
- (٢) Daniel-Henri PAGEAUD, *Le littérature générale et comparée*, ed. Colin, Paris 1994. (الأدب العام والمقارن، ص ٦٩).
- (٣) Dominique MAINGUENEAU, *le conteste de l'oeuvre littéraire*. (سياق العمل الأدبي).
- (٤) Edward Saïd, *Culture and Imperialism*, ed. Vintape, London 1994. (الثقافة والإمبريالية).
- (٥) Gérard de NERVAL, "Auréliia", in *Nerval, le rêve et la vie*, ed. Hachet, Paris 1955. (أوريليا، ص ٢٠٣).
- (٦) نفس المرجع، ص ٢٠٦.
- (٧) «إلى الشرق»، نفس المرجع، ص ١١٦.
- (٨) Jean - Marie CARRÉ, *Voyageurs et écrivains Français en Egypte*, et. IFAO, le Caire 1956. (رحالة وكتاب فرنسيون في مصر، الجزء الثاني، ص ٨٥).
- (٩) Gustave FLAUVERT, "Préface aux dernières chansons de Louis Bouichet" cité par Pierre - Marc de BIASI, (٩) "Introduction", *Gustave Flaubert, Voyage en Egypte*, Grasset, Paris 1991 (مقدمة آخر أغاني لويس بويش، في مقدمة الرحلة إلى مصر، ص ١٢٢).
- (١٠) نفس المرجع، والغضب والعجز، ص ٢٢-٢٣.
- (١١) Pêrard de NERVAL, "Promenades et sonvenirs" in *Nerval le rêve et la vie*, op.cit. (١١) من المرجع المذكور.
- (١٢) Raymond JEAN, "Pêrard de Nerval", in *Histoire Littéraire de la France*, ed. Sociales, Paris 1973, I.V, 2 (١٢) ème partie.
- (١٣) «جيرار دي نيرفال» التاريخ الأدبي لفرنسا. (ص ٣١٨ - ٣٢٨).
- (١٤) «فلوير الشاب» نفس المرجع، ص ١٣٩.
- (١٥) بيبير - مارك دي بيازي، المرجع المذكور، ص ٢٣.
- (١٦) توجد جميع الإشارات إلى رحلة نيرفال في مصر، في كتاب: *Le Voyage en Orient*, ed. Garnier - Flammarion, Paris 1980, I.I. (الرحلة إلى الشرق، الجزء الأول).
- (١٧) دي بيازي، مقدمة كتاب رحلة إلى مصر، ص ١٢٢.
- (١٨) نفس المرجع، ص ١٢٢.
- (١٩) نفس المرجع، ص ١٢٧.
- (٢٠) فلوير، رحلة إلى مصر، ص ١٤٩. وتؤخذ جميع الإشارات في نفس الكتاب.
- (٢١) خطاب إلى «لويز كولي» مشار إليه في مقدمة دي بيازي، ص ٧٧.
- (٢٢) كل الاستشهادات مأخوذة من رفاعة الطهطاوي، «تخليص الإبريز في تلخيص باريز»، الأبحاث الكاملة، الجزء الثاني. تقديم محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٣.
- (٢٣) Gilbert DELANOE, *Moralistes et politiques musulmans dans l'Egypte du XIXe siècle*, (1798 - انظر - 1882)، IFAO, Le Caire 1982. (أخلاقيون وسياسيون إسلاميون في مصر في القرن التاسع عشر).
- (*) إن هذا المقال ليس إلا الفصل الأول للدراسة أكثر شمولاً لنصوص وفترات مختلفة في علاقة اللات بالآخر.

الفن الحديث بين هيمنة التكنولوجيا وحرية التخيل الجمالي

د. جمال مفرج (*)

وقدم الفيلسوف الألماني ثيودور أدورنو "Adorno"، بشكل متميز، من خلال فلسفته النقدية، احتجاجا صارخا ضد الهداية المزعومة في الفن.

إن فلسفة أدورنو النقدية إزاء المجتمع الرأسمالي الاستهلاكي في قمة تطبيقاته العملية واليومية قد أغنتها إقامته الطويلة الأمد التي أمضاها في منفاه في الولايات المتحدة. فالمشق الذي كان يكتفه أدورنو للفن قد أشبعته الوفرة الهائلة في النتاج الفني الموجود في الولايات المتحدة متمثلة بكثرة الأفلام السينمائية وكثرة الأسطوانات وسهولة اقتنائها المتميزة عن أوروبا رغم التطور الحاصل في البلدان الأوروبية في سهولة التواصل مع الإنجاز الفني، غير أنها لم تبلغ ما بلغته أمريكا في هذا المجال، الأمر الذي خلق لديه امتدادات جديدة لتوغل التحليل النقدي لطبيعة الفن في المجتمعات التي بلغت مرحلة متقدمة من الاستهلاك^(١).

لقد كان النموذج الاجتماعي - السياسي الذي اعتمد عليه أدورنو هو الرأسمالية بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٥٠، كما رصد ظهور الحركات الفنية التي قدمت ثورة فنية منذ عام ١٩١٠، والذي ظهر له من خلال

ثمة صفة عامة في كثير من الدراسات الفلسفية والفنية والأدبية والاجتماعية الصادرة في الغرب في القرن العشرين هي تأكيد هذه الدراسات على أزمة الفن المعاصر كجزء من الأزمة العامة للثقافة والمجتمع الرأسماليين. وظهور تيارات انحطاطية كثيرة في الفن هو المظهر الأساسي لتلك الأزمة. فهل الفن محكوم عليه بالموت - على حد التعبير الهيجلي - بانتهاء اللحظة التاريخية والاجتماعية والسياسية التي يعبر عنها أو يدخل في سياقها؟ وهل الفن الذي كان يزعم الهداية يعيش لحظاته الأخيرة؟ أم أنه، كما كان يأمل نيتشه، هو الذي سيباشر العملية التحررية من هذه العدمية التي بدأت تلقي بظلالها في كل مكان؟.

لقد ناقش العديد من الفلاسفة قضية مصير الفن أو «موت الفن» التي سبق لهيجل أن تناولها، وانتهى أغلبهم إلى نفس النتيجة التي انتهى هيجل إليها، فأكدوا على أن طبيعة الحضارة الحديثة معادية لطبيعة الفن. كما اشتركت مع هيجل، في التنديد بهذا الطابع الإنساني للحضارة الحديثة التي تضالمت فيها إمكانيات الخلق الفني، مجموعة كبيرة من علماء الاجتماع الذين قدموا نقدا للاتجاهات الفنية الحديثة.

(*) أستاذ الفلسفة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة منتوري (قسنطينة) ٢٥٠٠٠ الجزائر.

ثقافة» تصدر من خلالها مفهوما عن الحياة اليومية، ويكون من شروط إنتاجها استهلاك أدوات ومنتجات معينة. ومن خلال هذا الربط كشف أدورنو عن حقيقة الثقافة التي يتم صنعها عبر أجهزة الاتصال من إذاعة وتلفزيون وصحف، وهي ثقافة مصطنعة، لاقتل حاجات البشر الحقيقية، وإنما هي من إنتاج المجتمع الصناعي والتكنولوجي المتقدم، الذي تقود الثقافة فيه ثقافة آلية، تمثل الواقع الصناعي المغترب. إن هذه الثقافة المصطنعة هي مخدر للجماهير، لأنها تحاول صياغة وجدان الجماهير في سياق يتفق مع مصالح المؤسسات السائدة، وحين يتداخل الفن مع هذه الثقافة التي تصنعها أجهزة التسلط والهيمنة فإن الفن، كجوهرة لفعل التحرر، يموت، ويتحول لسلعة استهلاكية وأداة لتدجين الجماهير في صورة معينة(٥).

كما توصل أدورنو إلى نتيجة أخرى مؤداها أن الصور والأشكال الفنية السائدة في العالم الغربي هي أشكال فنية ممزقة لمجتمع ممزق، فحضور الأشياء الطاغية في الحياة اليومية، كسلع لها السيادة ويقوم الإنسان على خدمتها طول الوقت، قد تسرب إلى الأعمال الفنية فلم يعد الحلم الإنساني موضوعها، وإنما الأشياء، ولهذا فإن أية محاولة لحلق فن يختلف جذريا عن عالم «السلع» والأشياء غير مسموح بها من قبل المؤسسات التي تؤثر في الواقع. وبالتالي فالفن الذي لم يتحول إلى أداة في خدمة القيم الاستهلاكية يكون هامشيا، لأن منظومة الحضارة الآن تعتمد على قيم التبادل. ومنه فإن آليات السوق قتل إلى تدمير العناصر المميزة للعمل الفني والثقافة عن طريق فصل المنتجات الفنية والثقافية عن سياقها الأصلي، لأنه في ضوء آليات التبادل في السوق السلعية، فإن كل شيء يكون قابلا للمقارنة على مستوي السلعة، فاللوحات يمكن نسخها وبيعها على نطاق واسع، ليس لمصلحة الفن، ولكن لترسيخ «الاقتناء» كقيمة يحرص عليها المجتمع السلمي.

ونتيجة لهذه التغيرات، فقد الفن تفرد، وأصبح الفنان مطالبا بإنتاج العناصر التي تتكون منها الحياة

هذا الرصد أن أعداد الأعمال الفنية، التي تنهج نهجا مغايرا لمفاهيم الفن التقليدي وآلياته قد تزايدت أعدادها(٦)، واستطاع الفنان أن يكتب حرية جديدة - لم تكن متاحة له من قبل - في تناول موضوعات، كان محروما الاقتراب منها، وحرية في تدمير الأشكال التقليدية في إنتاج العمل الفني. وعلى الرغم من هذه الحرية التي اكتسبها الفنان، فقد أحاطت بالفن شكوك حول جدواه، لاسيما بعد سيطرة مبدأ المردود الاقتصادي، وهيمنت على مختلف أشكال الحياة الإنسانية، مما ترتب عليه وضع الفن موضع الشك والريبة، وخصوصا بعد أن استخدمت السلطة والشركات الاستهلاكية الفنون كأدوات لترويج منتجاتها، وبعد أن أصبح الفن مرادفا للدعاية والإعلان، وتضالعت مساحة الفن «الحقيقي» المتحرر من المؤسسات ومن أسر السياق الذي يحكم الواقع، وبالتالي طرحت أسئلة قديمة عن قيمة الفن وجدواه، وعلاقته بالمجتمع والحياة الإنسانية والتقدم التكنولوجي(٧). وكان السؤال الذي طرحته فلسفة أدورنو هو: هل الحداثة في الفن هي الارتباط بالتكنولوجيا، أم الوقوف ضدها للكشف عن صورة أخرى للحياة، غير تلك التي تقدمها وسائل الاتصال؟

لقد ارتبط نقد أدورنو لمفهوم الحداثة في الإنتاج الفني بنقده للحداثة في مفهومها التكنولوجي والاجتماعي والسياسي، والذي جاء في إطار نقده لمرحلة المجتمع الصناعي المتقدم، حيث قام بتحليل ونقد التقدم التكنولوجي بوصفه تعبيراً عن نموذج الحداثة، فالتكنولوجيا - لاتزال - أداة لترسيخ صورة المجتمع الاستهلاكي، والفن والأدب اللذين كان لهما في القرن التاسع عشر طابع فردي، وكانا يتوجهان للفرد ذاته، قد تم إدماجهما في القرن العشرين - بفضل التكنولوجيا - بالاتصال الجماهيري، أو بما يسميه أدورنو «صناعة الثقافة»(٨).

وبهذا ربط أدورنو بين النتاج الفني ومظاهره، وبين أجهزة الدعاية والاتصال، والدور السياسي لأجهزة الاستهلاك الجماهيرية التي تعمل على «صناعة

المعاصرة. كما أوشك التمايز الذي يفصل بين المؤلف والجمهور أن يفقد خصائصه الأساسية، وألت فكرة «العبقريّة» إلى الزوال (٦). وأدى كل هذا إلى ظهور تقييم جديد للكفاءة لدى المبدع، فهو ليس الذي يحافظ على استقلاله، ويتجاوز المحاكاة إلى الإبداع الخلاق، وإنما هو من كان قادرا على أداء دوره المهني فحسب.

ولهذه الأسباب اتخذ أدورنو موقفاً ضد أشكال الحداثة التي ترتبط بالمعطيات التكنولوجية الأكثر تقدماً، ووقف إلى جانب الحداثة التي تنتقد التكنولوجيا (٧). وهذا يعني أن هنالك أكثر من شكل للحداثة. لأنها مفهوم عام يضم عدة أشكال متصارعة؛ فهناك حداثة تقف ضد التكنولوجيا، وهي التي ترفض الانصواء تحت لواء المجالات الشفافية التي ينتهجها النمط الاستهلاكي في المجتمع المعاصر. وهناك حداثة تقف معها كذلك التي دعا إليها بنيامين "Benjamin". فهذا الأخير ينظر للشفافة المعاصرة ولعلاقة الفن بالتكنولوجيا نظرة مناقضة لنظرة أدورنو؛ على الرغم من اشتراكهما في مدرسة فرانكفورت، وعلى الرغم من العلاقة الفكرية الحميمة التي كانت تربط بينهما. إن بنيامين يرى في التكنولوجيا أداة لتحويل الفن كحدث جماعي، فالفن، في نظره، قد تنازل عن التفرد لصالح قيمة العرض التي تسمح بالاتصال والتقارب بين الفن والجمهور، وبالتالي يكشف بنيامين في قيمة العرض (قيمة الاتصال) عن الصفة الديمقراطية والتفدية للفن المعاصر، ولاسيما الفيلم السينمائي، الذي يمكن أن يمارس النقد والديمقراطية علي نطاق جماهيري واسع، بدلا من تلك الفنون التي تعتمد على التأمل الفردي الهادئ. إن اختراعات التقنية الحديثة التي تتمثل في السينما والإذاعة والأسطوانات قد أسهمت - في نظر بنيامين - في تغيير مكانة العمل الفني بعق، ففي الماضي كان العمل الفني «هالة» تنبع من تفرد، حين كانت الأعمال الفنية وفقا على الصفة الممتازة من البرجوازية، وكان ذلك يصدق بوجه خاص على الفنون البصرية، وإن ظلت هذه «الهالة» ملازمة للأدب بدوره، ولكن وسائط الاتصال الحديثة

قضت قضاء تاما على هذا الشعور شبه المقدس بالفنون، وتركت أعمق الأثر على موقف الفنان من هذا الانتاج. ذلك لأن استنساخ الأعمال الفنية بأدوات التصوير، كان يعني - على نحو متزايد - أن هذه الأعمال قد صممت بالفعل لكي تكون قابلة للاستنساخ (٨). وإذا كان أدورنو قد رأى في ذلك انتقاصا من قدر الفن نتيجة معاملته معاملة السلعة التجارية، فإن بنيامين يذهب إلى أن وسائل الاتصال الحديثة قد قامت بفصل الفن - نهائيا - عن مجال الطقوس المقدسة (٩).

هذا، وينتهي أدورنو من تحليله لأشكال الحداثة إلى التمييز بين نوعين من الفن، النوع الأول: الفن السفسطائي أو الفن الكاذب الذي يدمج نفسه مع الأنواع الأخرى من الدعاية، ويتكيف مع الحياة الحديثة، وليس لديه أية قدرة على المقاومة أو النفي، فهو وسيلة إيديولوجية لتبرير الحياة. ومثل هذا الفن محكوم عليه بالموت، لأنه مرتبط بقانون الحياة التي يروج لها أو يعبر عنها، فينتهي - كما أسلفنا - أو «يموت» - على حد التعبير الهيجلي - بانتهاء اللحظة التاريخية والاجتماعية والسياسية التي يعبر عنها، أو يدخل في سياقها، ولهذا فإن أدورنو يرى في بعض الأعمال التي تزعم الحداثة، أنها تؤكد صورة المجتمعات الصناعية، ولا تسعى إلى نفيها. والنوع الثاني، هو الفن الحقيقي الذي يمثل قوة احتجاج ضد كل ما هو قائم، وبالتالي يحرر الإنسان من أسر العالم، ومن كل صور الاغتراب السائدة في الحياة اليومية. والفن في صورته هذه هو الفن الوحيد المتاح له الوجود (١٠).

وهذا يعني أن أدورنو يعطي للفن وظيفة نقدية وثورية يخلقها لعالم جمالي معاد لاتفكالية الواقع ومواجه له؛ فعين تغدو الحياة اليومية أداة سلب دائم للوعي وقمع، وفق تصنيع واتجاه آلي تحدده المؤسسة الرسمية وغط الحياة والأفكار المعززة من قبلها، يغدو العالم الذي يخلقها الأثر الفني - على ألا يكون هذا الفن معبرا عن الرؤية الرسمية المباشرة بل خارجا عنها - منطقة لإعادة تشوير الوعي ومنحه لطاقته الراضنة

الحداثة الزائفة في الفن عن البعد الآخر في الثقافة الغربية. ولكن هذه الدراسة لن تكون كاملة إذا لم نتحدث عن اتجاه آخر مناهض للفن الذي يدّعي الحداثة، أو رفعا كشعار، وهو اتجاه معاصر مثله مجموعة كبيرة من النقاد وعلماء الاجتماع الأمريكيين يشاطرون آدورنو رأيه، ويستحق وصفهم للفن اهتماما خاصا: فالفن في العالم البرجوازي بالنسبة لعالم الاجتماع الأمريكي (دانكن) يقع فعلا وبشكل حتمي تحت سلطة المصالح التجارية للاحتكارات، وهذا يهدم طبيعته الفنية الإنسانية ويعطيه وظيفة غريبة عنه هي السيطرة على سلوك الناس. وانتبه المفكر الأمريكي (ويلن) إلى حلول معايير الاستهلاك محل التفرعات الجمالية في المجتمع الرأسمالي، وبين أن قواعد الإنفاق تؤثر تأثيرا كبيرا في التصورات الجمالية، وأن عملية إحلال النقدي محل الجمالي، والشمين محل الجميل تجري باستمرار. إن «جمال النقود» (هذه الظاهرة الجمالية الكاذبة) يبدو في نظر المستهلك أمرا طبيعيا وهو يتحكم في انتقائه، بل يخلق عنده وهم المتعة الجمالية (١٤).

ويؤكد (ويلن) أن المستهلك يعتقد، في أغلب الحالات، أن الأشياء الثمينة جميلة، لاسيما تلك التي تتناسب والمعيار العصري «للرفاهية». وعلى عكس ذلك، ينظر إلى كل ابتعاد عن ذلك المعيار كأنما هو ابتعاد عن الحقيقة الجمالية. من الطبيعي أن موضوع الاستهلاك، في رأيه، يمكن أن يكون موضوعا جميلا أو يمتلك قيمة جمالية أصيلة ولكن هذا الجانب من القضية هو أقل الجوانب انعكاسا في وعي المستهلك. فهذا الأخير يتخلى بسهولة عن العمل الفني الأصلي ويهتم بالعمل غير الأصلي إذا كان يمتلك - خاصة - الرمز المبرر عن المكانة الاجتماعية (١٥). فالكل يعرف، في الحضارة، مثلاً، الأهمية الرمزية للسيارة. إن المستهلك لا يكون مدفوعا إلى شراء السيارة بتصورات معاشية أو جمالية بقدر ما هو مدفوع إليه بمعدلات المكانة الاجتماعية. إن (فينز باكارد) في كتابه «الغريبات الخفية» يؤكد أن الباحثين وجدوا أن الذين يهتمون بالأوصاف الجمالية والتقنية للسيارة قلّة

من جديد بعد انتشاره من وسط بضاعي يلهث وراء الاستهلاك، وطموحاته القصيرة الأمد والضحلة المحتوى والمؤقتة الإشباع، لتصب جميع مجارها في وعاء المصلحة الدائمة للطبقة ذات المنفعة في هذا التسيير الاجتماعي «المنظم». ففي الفن يستعيد العقل قابليته على الحلم والتحليق فوق ما هو محدود، نحو فضاءات غير محدودة هي فضاءات التخيل (١١). إن التخيل يقدم العزاء للإنسان المعاصر على بؤس وتعاसे الواقع، لأنه ينقله إلى لحظة جميلة في وسط لامتناه من التعااسة، وبالتالي فهو يشري الوجود الإنساني بأبعاد أخرى غير ذلك البعد الوحيد الذي يتمثل في علاقات التبادل السلعي، والتخيل، بالإضافة إلى ذلك، نشاط حر، لأنه لا يهتّم بالمرود الذي يعود عليه من جراء نشاطه، بينما الملكات الأخرى العقلية تتحرك وفقا لقوانين المرود، ولهذا يستخدم الإنسان حواسه وغرائزه بشكل قسعي وفقا لهذه الغاية، حتى ولو أدى هذا إلى حذف ذاته كقروية متعينة. إن التخيل الجمالي يميل إذن إلى تحرير الواقع التاريخي، فهو في رفضه قبول التحديدات المفروضة على الحرية كاشياء نهائية، من قبل قوانين الواقع، يقوم بوظيفته النقدية بتقديم عالمه الخاص (١٢).

والفن بهذا المعنى هو «الأمل الذي يمكن من خلاله المحافظة على استقلالية الفرد من طغيان عقل السلطة والهيمنة، الذي يطبع كل الأفراد بطابعه. والتعبير الفني والجمالي بشكل الوسيلة الأخيرة الممكنة لمقاومة الفرد وحماية وعيه من الاستلاب، إلا أن هذا التعبير ينبغي أن يكون، فنيا، متفوقا ومتعاليا على التكنولوجيا في أعماق حالاتها هيمنة وتقدما، فمبر هذا الاتجاه يمكن للفن وللعمل الفني تأدية وظيفتيهما النقدية في مجال الحدود الضيقة للواقعية المتواجدة بشكل راهن. فحتمية الحداثة في الفن هي التي تمنحه القوة والطاقة الأساسية للوقوف ضد الاستلاب ومواجهته، لأن حداثة الفن تعني بالدرجة الأولى إرادة الاكتشاف، ويسمى آدورنو هذه الإرادة بـ «المقاومة الفنية» (١٣).

هكذا إذن كشف لنا تقديم سورف آدورنو من

بين السكان. فالسيارة بالنسبة للأغلبية، شئ، يحمل، بالدرجة الأولى، رمزا تصنيفيا ذا قيمة اجتماعية وفي هذه الحالة يكون لمكانة الإنسان الاجتماعية طراز محدد بلامتها. ويرمز بسهولة نظام المستويات الاجتماعية من خلال تصنيف سيارات «كاديلاك» و«فورد» و«ميركوري» وغيرها من «الرموز» الماثلة المعبرة عن المواقع الاجتماعية (١٦).

هذا ويذهب (مينيرز) إلى أن الاندماج في الحياة الفنية والثقافية ليس دليلا على حاجات الجمهور الثقافية والفنية الحقيقية. فسعي الناس، مثلا، إلى زيارة دور الأوبرا وحضور الحفلات الموسيقية محدد إلى درجة كبيرة بالطقوس المتبعة في الوسط الاجتماعي. فكثير من الناس يذهب إلى دار الأوبرا لأن ذلك ما جرى التعارف عليه، وهم يتصنعون الإعجاب بما يشاهدون ويسمعون في الأوبرا فيصفقون وهتفون قائلين لأصدقائهم: «ما أروع هذا». إن التردد على الأماسي الموسيقية، بشهادة الناقد الأمريكي (مينيرز)، محدد إلى درجة كبيرة بتصورات الناس عن المكانة الاجتماعية. يقول (مينيرز): «أعرف أناسا يذهبون إلى الحفلات الموسيقية كل أسبوع ويقولون إنهم يحبون الموسيقى، ولكن الكثير منهم لا يستطيع تمييز باخ من هايدن...» (١٧). إن دافع التظاهر بكبر المكانة الاجتماعية يزعج عند «الأكابر» كل الدوافع الأخرى أحيانا. فشن بطاقات الحفلات الموسيقية المرتفع، والطقوس التي تتطلب ارتداء ملابس سهرة غالبية الثمن، والفاوق الكبير بين أسعار البطاقات تبعا لاختلاف الأماكن وغيره، كل ذلك يخلق إمكانات إضافية لأولئك الذين يسعون إلى التمايز الاجتماعي (*). وإلى هذا الرأي يذهب عالم الحضارة الأمريكي المعروف (كربيري) الذي يرى أن مستهلك الفن في المجتمع البرجوازي يسترشد بدوافع السعي إلى المكانة الاجتماعية أكثر من سعيه إلى التمتع الجمالية الحقيقية. ويعترف (توفاي) أيضا بدور الطموح إلى المراتب الاجتماعية كدافع مهم يحدد استهلاك الفن. فهو يلاحظ، مثلا، وجود فئات بين «مستهلكي الفن» تؤثر التصورات عن المكانة

الاجتماعية و«الموضة» والتنافس على المراتب تأثيرا جديا في سلوكها. ويلاحظ (ويلن) أن معايير الاستهلاك تقوم بالنسبة إلى قيم الثقافة الجمالية بدور مبادئ الانتقاء، فهي تحدد القيم التي تدخل في مجال الاستهلاك، والقيم التي لن تدخل. وعلى قيم الثقافة الجمالية في هذه الحالة أن تكتسب قيمة الرموز المعبرة عن المكانة الاجتماعية لكي تصبح موضوع طلب في المجتمع (١٨).

وبنتيجة ذلك لا يهتم المستهلك بعالم الثقافة الفني كله، بل ينحصر اهتمامه بجانب واحد من جوانبه، فتُستثنى من مجال الاستهلاك قيم أصيلة كثيرة لم تكتسب، لهذا السبب أو ذاك، رتبة المواد المحترمة استهلاكيا.

هذا وليس التقدم التكنولوجي وسيادة قيم الاستهلاك وحلول معايير المكانة الاجتماعية وحدها هي التي تجعل الاتجاهات الفنية ذات حادثة زائفة، فإن كتابا كثيرين، درسوا وظيفة الفن، أشاروا إلى دور «الموضة» كشكل مسيطر في تحديد النوق الجمالي وتأثيرها الجدي في مجال الفن. يلاحظ (ويلن) في هذا المجال أن قواعد الاستهلاك تتحقق من خلال متطلبات الموضة ومنه فإن قيم الثقافة الجمالية التي تحظى بحق الوصول إلى المستهلك يجب أن تدخل في «الموضة». أما المواد التي لا تدخل في «الموضة» أو التي تخرج من «الموضة» فهي لا تكون موجودة عمليا بالنسبة إلى المستهلك. وينتجبة ذلك، كما لاحظ (غ. زيميل) يمكن أن تتخرب في الاستهلاك من خلال «الموضة» منتوجات ثقافية غير جمالية وأساليب «لامعقولة» (بشعة) (١٩).

وبالإجمال، فإن لنظام الرمية الاجتماعية، ومعايير الاستهلاك، والموضة تأثيرها المخرب في النوق الفني. فإحلال هذه المعايير محل المعايير الجمالية يؤدي إلى أن يفهم الناس من «النوق» أمرا غير قدرة الإنسان على الحكم على القيم الجمالية في الموضوعات الثقافية، فيصبح «النوق» قدرة الإنسان على تقبل أحدث معايير «الموضة». وليس هذا النوق الذي يسمونه «جيذا» نتيجة لتطور الشخصية بقدر ما هو

منه، إذ لم يعد بوسعنا أن نحيا في الفن، وعلاقتنا به تظل علاقة خارجية(٢٢).

لقد أصبح الفن مبهما لأنه جرى تفجير الفن خارج حدوده الشرعية التي حددتها التقاليد الفلسفية. وهذا الانفجار أصبح نبيا للأماكن التقليدية التي يجب أن تقع ضمنها الممارسة الفنية(٢٣)، من جهة، وجعل من جهة أخرى، معيار الفن الحديث مائلا لمعيار السوق، لأن العمل الفني هو، في الأخير، سلعة(٢٤). ومثل هذا الفن لا يطرح مسألة ما إذا كان ذلك كله جيدا أو سيئا إلى تطور الشخصية، لأن الشخصية لا تقوم إلا بدور الحامل للمبول والمعايير الاستهلاكية. وهذا يعني، في الأخير، أن الوسائل تتحول إلى غايات، ويتحول المنتج ضد الحياة ضد منتج، أي ضد إنسانية الإنسان(٢٥).

مؤشر على «حساسيتها الاجتماعية». إن «الفوق الجيد» يصبح رمزا إلى وضع اجتماعي قادر على الاستهلاك. وتهذيبه يهدف صراحة إلى تحقيق غاية اجتماعية تصنيفية. ووجوده أو عدم وجوده لا يتقرران عن طريق تقويم قدرات الإنسان على المحاكمة الجمالية، بل على أساس تبنيه للمعايير الجمالية المفروضة من الجماعات المسيطرة(٢٥).

هذا والذي يمكننا أن نستنتجه في الأخير، من خلال هذا العرض لآراء العديد من المفكرين، أن عبارة «موت الفن» كشفت عن طابعها التنبيؤ من خلال تطور المجتمعات الصناعية المتقدم(٢٦). كما كشفت هذه العبارة عن أن قضية نهاية الفن لا تتضمن وحسب فقدان الفن لوظيفته الخاصة في العصر الحاضر، بل تتضمن أيضا انفصالنا عنه بشكل يصعب الشفاء

مراجع البحث

- (١) علا. طاهر. مدرسة فرانكفورت من هوركهايمر إلى هابرماس. منشورات مركز الإنقا. القومي، ص ٦٩.
- (٢) Theodor w.ADORNO, Théorie Esthétique, traduit par. Marc Jimenez, Klincksieck, Paris, 1974, p22.
- (٣) Ibid, pp 9-10.
- (٤) رمضان بيطاوي محمد، علم الجمال لدى مدرسة فرانكفورت، أدورنو نموذجاً، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٨، ص ١٧٦.
- (٥) المرجع السابق، ص ٨٥.
- (٦) Gianni Vattimo, la fin de la modernité, traduit par charles Alunni, les éditions du seuil, Paris, 1987, P.58.
- (٧) Adorno, Op.Cit, p.83.
- (٨) والتر بنيامين، الفن في عصر الاستنساخ الصناعي، ترجمة سيزا قاسم، مجلة شهادات وقضايا، العدد الثالث، شتا، ١٩٩١، ص ٢٣٧ ومابعدها.
- (٩) رمضان بيطاوي محمد، مرجع سابق، ص ١٥٠ ومابعدها.
- (١٠) المرجع السابق، ص ١٢٥ - ١٢٧.
- (١١) Adorno, Op.Cit, p13.
- (١٢) رمضان بيطاوي محمد، مرجع سابق، ص ٢٥ - ٢٦.
- (١٣) علا. طاهر، مرجع سابق، ص ٧١.
- (١٤) ياسين ي.ب.ا. وكراستوف ف.م، علم الجمال الاجتماعي - الرمزي ضمن «علم الجمال البرجوازي المعاصر»، ترجمة د.فؤاد المرعي، منشورات دار الفجر، حلب، ص ١٠١.
- (١٥) المرجع السابق، في نفس الصفحة.
- (١٦) المرجع السابق، ص ٩٣ - ٩٤.
- (١٧) نقلا عن ياسين وكراستوف في المرجع المذكور سابقا، ص ٩٥ - ٩٦.
- (*) أشار أدورنو أيضا إلى هذه القضية.
- (١٨) المرجع السابق، ص ١٠١ - ١٠٢.
- (١٩) المرجع السابق، ص ٩٩ - ١٠٠.
- (٢٠) المرجع السابق، ص ١٠١ - ١٠٢.
- (٢١) Vattimo, Op. Cit, p 57.
- (٢٢) جان ماري شيفر، الفن في العصر الحديث، ترجمة د.فاطمة الجبروشي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٦، ص ٢٠٩.
- (٢٣) Vattimo, Op.Cit, p 57.
- (٢٤) Antoine Compagnon, Les cinq paradoxes de la modernité, Paris, seuil, 1990, p 177.
- (٢٥) Hamadi Rdiissi, Postmodernité (philosophie et esthétique), éd.Ayssa, pp 32-33.

المحور الخامس :

قراءات وتعليقات

- قراءة لكتاب «دكتاتورية رأس المال للكاتب والمفكر أديب ديمتري
- تناقضات عصر الأمبراطورية ووعوده
- حضارة جديدة حضارة التضامن
- عولة المقاومة عرض وتعليق على التقرير الأول للمنتدى العالمي للبدائل
- «بومباي» ظاهرة جديدة
- حديث النهايات
- المجموعة المصرية لناهضة العولة
- بهان الناشرين المستقلين
- بيهليوجرافيا العولة
- تعليقات ووسائل

الكتاب الحادي والعشرون يناير ٢٠٠٥



قراءة لكتاب «دكتاتورية رأس المال» للكاتب والمفكر المصري أديب ديمتري

د. عبادة كحيله (*)

«العولة» - عند الكاتب - مصطلح جديد طرأ في مطالع التسعينيات من القرن الماضي، وإن كان في حقيقته تعبيراً عن ظاهرة تعود إلى عقد الثمانينيات... وهو تعبير مراوغ، يرتبط بمجموعة من الأساطير الحاكمة، توحى بالتقدمية والحدائق، والأهم «العالمية»، وهذا غير صحيح، فهذه الأخيرة - في جوهرها - نزعة إنسانية عقلانية ذات توجه ديمقراطي، ترفض الشمولية في أشكالها كافة، وتحترم حقوق الإنسان وحقوق الشعوب والبيئة.

يعرف الكاتب «العولة» بأنها «تكامُل الأسواق الوطنية، واندماجها في سوق عالمي والصحيح عالمية»، يحكم وسيطر على هذه الأسواق، ويسلبها سيادتها الوطنية، ويخرج من هذا التعريف بأنها داروينية، هدفها إزاحة العوائق من حركة رأس المال، والنهب على اتساع العالم كله، تساعد التكنولوجيا المتقدمة في الاتصالات والمعلومات، لتحقيق عائد سريع، من خلال «مرونة العمل»، وما يسفر عنها من مأس، نتحدث عنها بعد قليل.

ولكن.. كيف نشأت العولة؟

يقول الكاتب: إنه تحدت في أعقاب الحرب

ذات يوم من العام ١٩٧٨، غادر مصر إلى منفاه في باريس، كاتب مصري شريف؛ اسمه «أديب ديمتري».

عرفت الرجل قبل نفيه بعشر سنوات، وصاحبه بعضاً من هذه السنوات، وتابعت في مجلة «الكاتب»، فوجدته مهووماً بهوم وطنه وقضايا وطنه، وظلت هذه حالة إلى أن غادرنا على أمل لقاء. في باريس ظل هذا الكاتب، كما كان العهد به دائماً شريفاً، لم يفارق وطنه بروحه، وإن فارق بهدنه.

قبل عام صدر للأستاذ/أديب ديمتري عن دار المدى بدمشق، كتاب جديد، عنوانه «دكتاتورية رأس المال». والموضوع الذي يتناوله هو «العولة» وبالتحديد «العولة الرأسمالية»، ويقع في أربعة عشر فصلاً، وأهداه إلى روح الشهيد «محمد الدرة».

يصعب علينا أن نتقدم بعرض لهذا الكتاب، ليس لحجمه الكبير (٥٨٦ صفحة)، ولكن لأنه - في معظمه - مقالات نشرها الكاتب خلال سنتين أو ثلاث، وربما توزعت الفكرة الواحدة على مقالين أو ثلاثة، لذا لن نلتزم بترتيب المؤلف، إنفاً لنتزم بترتيب الأفكار.

العالية الثانية ثلاثة غاﺯ؛ قام على أساسها اقتصاد العالم؛ هي النموذج الغربي الكينزي القسودي، والنموذج الاشتراكي السوفيتي، ونموذج باندونج. وكانت السمة العامة لهذه النماذج هي الاستقرار، فكان التراكم يتم عن طريق العمل المأجور ومؤسسات وطنية ودولة توجه التنمية... الأمر الذي أفضى إلى نمو في الاقتصاد العالمي، وصل في مطالع السبعينيات إلى ٦٪.

في مطالع الثمانينيات ظهر ما يعرف بالريجانية والتاثيرية، واقتصاد السوق الحرة، والخضوع التام لآلياتها، أي العودة بالأسمالية إلى مراحلها الأولى المتوحشة، بل أسوأ، لأن هذه كانت رأسمالية الثورة الصناعية الأولى، تنتج مالا يعاد استثماره في الإنتاج، تلخصها معادلة (نقود - إنتاج - نقود) في حين أن رأسمالية العولمة الراهنة تنتج مالا، دون أن يمر بمرحلة انتاجية، أو هو يبتز هذه العملية الانتاجية، من أجل «الربح»، وهو ما توضحه معادلة (نقود - نقود).

صارت للعولمة أدواتها، وهي أربع أدوات؛ أولاها: الشركات المتعددة الجنسية، فوق القومية (أفضل تعبير المتعددة الجنسية)، وموطنها الأصلي في البلدان الصناعية المتقدمة، وهي تركز على قطاع الخدمات في استثماراتها، حيث العائد أكبر (في مصر كنتاكي وماكدونالدز... في الدواخل، والقرى السياحية لدى السواحل)، وهي - من ثم - قطاعات قليلة العمالة، كما إن هذه الشركات لديها ميل إلى الاندماج، مما يفضي إلى الاحتكار، وقد تتعاون فيما بينها في صناعة منتج واحد، بهدف خفض التكلفة، ثم هي معادية للنقابات، فيما يسمى بالمرونة، من خفض للأجور وفصل جماعي (في مصر شواهد عليه)، ولما كان هاجسها هو الربح... الربح فحسب، تحول جانب كبير (أو الجانب الأكبر من نشاطها) إلى سوق المال والمضاربة.

الأداة الثانية: هي المؤسسات المالية العالمية لتوظيف الأموال، وتشمل المصارف الكبرى وشركات التأمين ووكالات السمسرة في البورصة وغيرها،

والتريح بما لديها من أسهم وسندات.

الأداة الثالثة: هي الثورة العلمية والتكنولوجية... ثورة الروبوت والكمبيوتر والإنترنت، بوضوحها إنه إذا انخفض سعر الفائدة في الولايات المتحدة، تأثرت أسعار الأسهم في اللحظة ذاتها في ماليزيا.

الأداة الرابعة والأخيرة: هي المؤسسات الاقتصادية الدولية؛ وأخطرها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية؛ وهي امتداد لمنظمة الجات وتطوير عملي لها.

ما الذي أسفرت عنه هذه العولمة؟

في أقطار العالم الثالث تقلص دور الدولة، وما صاحب ذلك من نزح لثروتها وتدمير لبيئتها، وصار عبء خدمة الدين يستهلك معظم مواردها، وسقط قسم كبير من رأس مالها القومي المنتج بخصخصة الشركات العامة، ووقوعها في قبضة رأس المال المالي المعلوم، وهدمت الصناعات القليلة القائمة، وتراجعت الانتاجية الزراعية، وهربت رؤوس الأموال المحلية، واستفحلت أوبئة كالإيدز، بسبب إصرار شركات الدواء العالمية على حقوق الملكية الفكرية، مما يجعل ثمن الدواء فوق طاقة الضحايا ومعظمهم أفارقة... رافق ذلك هجرة العقول إلى الخارج، وغزو فكري إلى الداخل، من أجل فرض «النموذج الأمريكي» على العالم، مما يهدد الثقافات المحلية من ناحية، ويؤدي إلى صعود التيارات الظلامية من ناحية أخرى، وتهاوى الطبقة الوسطى أو تأكلها... وأخيراً وليس آخراً ذبول الدولة الوطنية، بحيث صارت مهمتها إدارة شئون البلاد لحساب الشركات العالمية، وتحولها إلى دكتاتوريات قمعية، خصوصاً بعد التداخل بين دوائر الحكم وبين دوائر المال والأعمال.

على المستوى العالمي تدني النمو الاقتصادي من ٦٪ في مطالع السبعينيات ليصل إلى ١٫٨٪ خلال التسعينيات.

مثال واضح على تهاافت العولمة يتمثل في الكارثة التي حلت بالتمور الآسيوية في منتصف العام ١٩٩٧، والغريب أن «فوكوباما» يتخذها في كتابه «نهاية التاريخ» مصداقاً لنجاحات السوق الرأسمالية الحرة،

رغمًا عن نظمتها غير الديمقراطية، ويبرر ذلك بأن أخلاقيات العمل المستمدة من ديانات غالب هذه البلاد وتقاليدها، تجعل العمال ينظرون إلى أصحاب العمل، لا كأعداء، في عملية الإنتاج وإثنا كشركا.. ومن هنا يتخاضى عن البطش الدموي، طالما كان هذا البطش أيوبًا (سوارثو مثلاً).

يحدد الكاتب السبب في نهضة هؤلاء النور في سياسات الليبرالية الجديدة والسوق المفتوحة بلا ضوابط في ظل الهيمنة الأمريكية، لكن هذه السياسات نفسها كانت السبب في نكبتها، لأن آليات هذه السوق التي تسودها المنافسة وهيمنة رأس المال المضارب، فضلاً عن رموس الأموال الطيارة (القروض قصيرة الأجل)، واعتماد هؤلاء النور على التصدير... أدى هذا كله، مع ما رافقه من فساد النخبة الحاكمة، وكساد عالمي، وارتفاع في سعر الدولار إلى أن تشتعل الأزمة، وأعان على احتدامها التخفيض المفاجئ في أسعار العملات، مما ضاعف الديون، وبدأ هروب المستثمرين، بله رؤوس الأموال المحلية.

كان لا بد للنور من أن يهرعوا إلى صندوق النقد الدولي وروشتته الشهيرة من تكيف هيكلي وخصخصة وانفتاح بالعمى الساداتي، والمزيد من قوانين السوق، والقضاء للدعم أو خفضه، وتسريح للعمال أو خفض أجورهم، وتكشف حكومي على حساب الخدمات.. لكن هذه الروشة لم تجدهم نفعًا، حيث إن الصندوق يفرض شروطًا مجحفة لخفض الديون... أسفرت عن ارتفاع في الأسعار وصل في بعض السلع إلى ١٠٠٪.

لم تقف الكارثة عند حد النور الأسبوية، فقد جاوزتها إلى أقطار أخرى غيرها؛ ومنها روسيا التي انهارت معجزتها في العام ١٩٩٨، وتم تخفيض الروبل إلى أكثر من نصف قيمته، وأضحى نصف سكان هذه الدولة التي كانت عظمى تحت خط الفقر، وفي الوقت ذاته وصل معدل النمو في دول المنظومة الاشتراكية السابقة في العام ١٩٩٩، أي بعد عشر سنوات من سقوط حائط برلين إلى الصفر أو دونه.

في العام نفسه انهارت بورصة سان پاولو (الصحيح ساو پاولو)، وارتفع الدين الخارجي للبرازيل من ٦٠ ملياراً في العام ١٩٩٤ إلى ٣٥٠ ملياراً في العام ١٩٩٨.

الأزمة إذن صارت عالمية، وصلت أصدائها إلى اليابان ودول أخرى غيرها، وبدأ شبح العام ١٩٢٩ يتراءى في الأفق، لتشابه الأسباب التي أدت إلى الأزميتين.

الغريب الواقع أن دولتين مثل الهند وفتنام كانتا بنجوة من هذه الكارثة، لأنهما لم تخضعا لآليات السوق العالمية، وفي مقدمتها التصدير، بل إنهما حققتا نمواً، وإن كان محدوداً.

الجدير بالذكر - كما يؤكد الكاتب - أن الأزمة في مصر ليست أزمة سيولة، كما يتوهم البعض، إنما هي في أساسها أزمة بنسوية، من اهتمام بالاقتصاد الخدمي السياحي، والتجميع والتفصيل بالمدن الجديدة.

بعد ذلك يربط الكاتب بين عولة الاقتصاد وعولة الحرب في زمان القطب الواحد، فما جرى من كساد في مطلع التسعينيات كان سبباً حاكماً في عدوان ١٩٩١ على العراق، وقدم صدام المبررات، وما جرى من كساد في نهاية التسعينيات كان سبباً حاكماً في عدوان ١٩٩٩ على يوغوسلافيا، وقدم ميلو سبقيتش المبررات. ومعنى هذا أن الرأسمالية العالمية تحمل أزماتها بالحرب، مثلما حدث عدة مرات خلال القرن الماضي، وحدث أيضاً في مطلع القرن الحالي (أفغانستان)، وما جرى حدوثه هذا العام (العراق).

الغريب الواقع، وهو ما يجهله الكثيرون أن يوغوسلافيا لم ترفض مشروع التسوية - تسوية أزمة كوسوفو - الذي طرح في رامبويه، إنما هي رفضت الجانب العسكري الذي صيغت نصوصه على نحو مجحف ومعجز، بحيث يستحيل قبوله، وبالتالي فإن العدوان كان مبيحاً (شأنه شأن ما حدث - بعد - بالنسبة للعراق). والهدف هو القضاء على معارضة ميلوسيفتش لسياسات الليبرالية الجديدة والتوسع شرقاً... وقد نوهت إلى ذلك النيويورك تايمز حين كتبت: إن مكدونالدز (شركة أطعمة جبارة) لا يمكن أن

تحقق الريح والازدهار بدون ماكدونالد - ودجلاس (شركة أسلحة جبارة).

أما عندما لا تتوفر هذه المبررات، فإن الإمبريالية ممثلة في بوش الابن ترفع شعارات عن الحضارة والحرية (الدائمة!) والديموقراطية وحقوق الأقليات والمجتمع المدني ومحاربة الإرهاب والارهاب الفلسطيني!! (خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ دون أن تسأل نفسها لماذا يكرهونها؟) ويؤكد إن عين أمريكا ليست على بن لادن، إنما هي على نفط آسيا الوسطى، بل على الصهوة العربية الإسلامية، لأن من شأن هذه الصهوة صهوة العالم الإسلامي بأسره.

على أن الكاتب يفرق بين هذه الصهوة وبين الأصولية الإسلامية، ويقرر إن الغرب يخلط متعمداً بين الاثنين في إطار نظرية «صراع الحضارات»، ويؤكد على أن الأصولية في الأديان كافة، ترتبط دائماً بلحظة أزمة، عندما لا يبدو في الأفق مخرج، وتشتمل هذه اللحظة عندما بهزقة يونيو وصعود الساداتية وكامب ديفيد، والانفتاح التبعي، مما جعلها تكسح التيارات العقلانية والأحزاب الوطنية والقومية والماركسية والليبرالية... قد عززتها الحقبة النفطية. ولكن هل كان العالم الغني بمنأى عن الآثار السلبية للعملة؟

صحيح إن العملة كانت لها فوائدها في اقتصاديات الدول الغنية، فنعمت أمريكا بعصر ذهبي في حقبة التسعينيات، من أسبابه خفض أسعار البترول والمواد الأولية، مما حال دون التضخم، وتوجهت تدفقات الأموال إليها، تعوض النقص في ميزان مدفوعاتها، بيد أن هذا العصر الذهبي كان يختص بفئات بعينها دون فئات، وداخل منظمة التعاون والتنمية الأوروبية OCDE اتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وجرت إعادة لتوزيع الدخل في صالح الدخل الربعية، فبين ١٩٧٣ و ١٩٩٣ انخفضت الدخل الحقيقية لـ ١٠٪ من الفئات الأفقر بنسبة ٢١٪، بينما ازدادت - في المقابل - دخول الفئات الربعية الأكثر غنى بنسبة ٢٢٪، وصارت هذه الفئات لايعنيها فقرها قدر ما يعنيها تكديس أموالها، بل

إنها كانت تلوح بالنقل المكاني لشركاتها إلى أقطار العالم الثالث، حيث العمالة الرخيصة، وتهاوت الطبقة الوسطى، فتزايدت قوة اليمين الذي يعتبر المهاجرين هم سبب شقائه، وتفاقت - من ثم - العنصرية (لويان في فرنسا).

انفلت عيار الرأسمالية - إذن - في زمان العولة، ولم تعد تكثر في انفلاتها هذا بتدمير البيشة، ولا بظاهرة الاحتباس الحراري، فامتنت الولايات المتحدة عن التوقيع على اتفاقية كيوتو، رغماً عن توقيع الكثرة الغالبة عليها.

يقول الكاتب: «تحت أضواء هذا الواقع الجديد، سواءً في العالم المتقدم أو عالمنا المتخلف، واقع العولة الرأسمالية المالية، ما تقدم وصفه وما هو آت، نستطيع أن نفهم ونعي أبعاد المأساة التي نعيشها، ومسرح اللامعقول الذي يقدم عروضه كل يوم... نفهم ونعي لماذا تحول الفساد، ليصبح وباء العصر وطاعونه الأسود، في أكثر مجتمعاته تقدماً وغنى، حتى أكثرها تخلفاً وفقراً... لماذا أصبح العدوان وانتهاك سيادة الدولة، والبطيحة على نطاق العالم، هي القانون قانون الغاب.. لماذا تنصرف أمم وشعوب، وتشتمل الحروب الإثنية والعرقية والدينية في كافة بقاع العالم وأصقاعه، لماذا أصبحت البرجوازيات الربعية الطفيلية هي التي تسود وتحكم في كافة البلاد التابعة دون استثناء، بعد عقود من التحرر والاستقلال وحكم البرجوازيات الوطنية التي بنت وأنجزت في إطار مشروعاتها التحديثية الألمانية، رغم أخطائها وبعضها جسيم، وكيف جاءت هذه لتبيع وتخصخص وتهدم ما بناء أسلافها، ولماذا تحولوا إلى ملوك، يورثون أنباهم، وفوق كل هؤلاء تسود امبراطورية آخر الزمان... الإمبراطورية الأمريكية الجديدة، لتحمل كل سمات عصرها.. عصر العولة الطفيلية.

«وللحسني الذين خطفت أبصارهم أضواء هذه العولة ومدن الأحلام والذين يتوهمون أن الديمقراطية والتعددية والتحديث والمجتمع المدني والمواطنة وحقوق الإنسان والمرأة، كلها تأتي في ركاب العولة والانفتاح... نسرق حقائق وأقننا الصلبة في عالمنا

الذي تغزل فيه الأسواق ثوب المجانين لتكتيفه وإقامة دكتاتورية غير مسبوقه، هي دكتاتورية رأس المال وأسواقه، والتي تتوارى أمامها خجلاً فاشيات القرن العشرين.. دكتاتورية دموية باطشة، عنوانها مذابح رواندا وبوروندي وغيرها وغيرها والسيدا أو الإيدز الذي يفتك بإفريقيا، والقتل الجماعي من علو شاهق في العراق ويوغوسلافيا السابقة وغيرها... ومسلسل الكوارث والأزمات في ختام القرن».

السؤال الذي يطرح نفسه الآن... هل هذه العولمة قدر لا محيص عنه؟؟

ينفي الكاتب هذه المقولة، فالقانون الطبيعي رغمًا عن حتميته، لا يعني بالضرورة التسليم، وتاريخ البشرية كله يتلخص في رفض الإنسان للطبيعة وقوانينها ومقاومتها، والأمثلة عندنا كثيرة، فالعلم يقول بأنه لدى القانك حجرًا، فمن المحتم سقوطه، لكن هذا القانون لم يمنع الإنسان من الطيران ولاغزو الفضاء... ومن هنا مفهوم حرية الضرورة Freedom of Necessity، بمعنى أن الكشف عن القانون يمكن الانسان من السيطرة عليه والتحرر من حتميته.

في البداية كان التصدي للعولمة الرأسمالية من شأن القوى التقدمية في محافل هذه العولمة ذاتها، ففي فبراير ١٩٩٨ فضح جاك لانج وزير الثقافة الفرنسي السابق في مقال له باللوموند «الاتفاقية المتعددية الأطراف للاستثمار» AMI التي اقترحتها منظمة التعاون والتنمية الأوروبية، والهدف منها إطلاق خربة الاستثمار في كل مكان، دون حدود أو قيود، وحظر أبة مفاضلة للوطني على الأجنبي، كما أنها تعطي الشركات المتعددة الجنسية والمستثمرين الحق في ملاحقة الحكومات أمام القضاء في أي مكان، دون

أدنى اعتبار للسيادة الوطنية... وقد تم إحباط هذا المشروع، وشاركت في إحباطه النقابات وأنصار البيئة في الولايات المتحدة ذاتها.

لم تلبث أن تصاعدت المعارضة لهذه العولمة، عندما قررت منظمة التجارة العالمية عقد مؤتمرها «مؤتمر الألفية» في سياتل ١٩٩٩، لتتوج عصر العولمة الرأسمالية، فكانت «العاصفة» أو «الإعصار»، فقد تجمع أربعون ألفًا بينهم أمريكيون، لمنع هذا المؤتمر من الانعقاد، وتنادوا إلى أن «العالم ليس سلعة». وقد واجهت السلطات هذه المظاهرات التي دامت أربعة أيام بكل ما لديها من عنف، وفرضت الأحكام العرفية ومنع التجوال، واستدعت الحرس الوطني... على أن النتيجة كانت أن انتهى المؤتمر إلى عدم الاتفاق.

وما حدث في سياتل ١٩٩٩ تكرر في جنوة ٢٠٠٠، ثم اتخذت القوى المتهاضة للعولمة في أركان العالم الأربعة زمام المبادرة في بورتو أليجيري وديربان ٢٠٠١، وتنادت جماعات أهلية غير حكومية ونقابات وشخصيات لها وزنها بشعار «عالم آخر مختلف ممكن»، وتحدد برنامجها في إلغاء ديون العالم الثالث، وإصلاح المؤسسات المالية الدولية، ووضع قواعد جديدة للتجارة العالمية، ومكافحة المضاربات وغيرها، وعقدت ورش عمل لمناقشة أربع قضايا أساسية؛ هي اكتساب الثروات وتوزيعها، التنسية الدائمة للكوكب الأرضي، المجتمع المدني والديمقراطية، ودور الدولة في مواجهة العولمة.

هذا عرض سريع لكتاب هو - في تقديري - أهم كتاب (أو أحد الكتب الأهم) في المكتبة العربية، في موضوع «مناهضة العولمة» خطه براع كاتب مصري شريف ملتزم بقضايا وطنه وقضايا المستضعفين خارج وطنه... فتحية إليه في منفاه، وأملًا متجددًا في لقاءه.



تناقضات عصر الإمبراطورية ووعوده(*)

كامل شياح

يفهمها نيفري، الأستاذ السابق لفلسفة القانون والعلوم السياسية في جامعة بادوا الإيطالية، والمناضل العمالي الناشط منذ نهاية الخمسينيات، هي فلسفة حياة وممارسة قبل أن تكون عقيدة جامدة أو نظام مفاهيم مجردة. لذلك تحفل ماركسيته بروح ثورية قلق وحالة تراهن على قوة العمل والتضامن في تغيير غط الإنتاج الرأسمالي من داخله، عبر دفع تناقضاته إلى مدياتها القصوى، والمضي في تحقيق المشروع التاريخي للتحرر الإنساني.

أما سيرة نيفري السياسية فهي مثيرة ككتابات، فقد أودع السجن بعد أن اتهمته السلطات الإيطالية بكونه العقل المدبر لأعمال العنف المسلح والاعتبالات التي لجأ إليها اليسار المتطرف خلال سنوات السبعينيات. وظل معتقلاً لأربع سنوات ونصف حتى أطلق سراحه عام ثلاثة وثلاثين بفضل الحصانة البرلمانية التي حصل عليها لفوزه في قائمة مرشحي الحزب الراديكالي بقيادة ماركو بانيللا. بعد شهرين من الحرية، رُفعت عنه الحصانة البرلمانية لتدخل الحزب الراديكالي عنه، فاختار نيفري الهروب إلى فرنسا، حيث بقي فيها لاجئاً حتى عام ١٩٩٧ في ذلك

منذ صدوره قبل عامين، أثار كتاب «إمبراطورية»(*) لأنتونيو نيفري ومايكل هارت اهتماماً واسعاً في الأوساط الأكاديمية واليسارية في الغرب. فأشاد عدد من النقاد والمفكرين البارزين بتحليله العميق لحالة العالم ما بعد الحرب الباردة، ورؤيته الشاقبة لتناقضات عصر العولمة وآفاقه. وأخذ عليه آخرون تقييمه الخاطئ لظاهرتي الإمبريالية والدولة الوطنية، واستنتاجه بأنهما في طور الزوال؛ وبأن النضال اليوم ضد الرأسمالية ينبغي أن يتم ضمن شروطها الجديدة، وليس خارجها. التقريظ والتقد لا يغني عن قراءة هذا الكتاب الذي هو تركيب نظري جامع وخلاصة فلسفية - سياسية مكثفة لمصادر أساسية في الفكر الحديث والمعاصر، ولزعزعات الثورة والتغيير الاجتماعي.

رغم اشتراك مايكل هارت في التأليف، إلا أن بصمات أنتونيو نيفري هي الأوضح في الكتاب. فقد كلل به بحوثه النظرية التي ظهرت، خلال العقود الثلاثة، في أعمال لانتة، مثل «ماركس ما بعد ماركس» (١٩٧٩)، و«الاستثناء الوحشي: السلطة والقوة عند سبينوزا» (١٩٨٣). الماركسية، كما

(*) نقلا عن مجلة «الثقافة الحديثة» العدد ٣٠٩ عام ٢٠٠٣ دمشق بعد استئذان المجلة.

العام، قرر أن يضع حداً لما أسماه بسنوات النفي الثقيلة، فغادر إلى روما ليضع مصيره بيد القضاء الإيطالي. وهو حالياً نزيرل أحد سجونه.

فترة إقامته بباريس جعلته على تماس مباشر مع افكار ميشيل فوكو وجيل دولوز الذي جمعته به علاقة وثيقة. شهدت تلك الفترة تأثر نيفري بمفهوم علاقات القوة التي تتجاوز نطاقها علاقات الإنتاج المتوضعة في المصنع، ليغطي الحياة الاجتماعية بأسرها. ويعترف نيفري بأن ذلك المفهوم قاده إلى أن يتخلى عن اللغة العمالية الصرفة، لغة التحليل الطبقي الكلاسيكية، ليأخذ بلغة عالمية على قدر غير قليل من التعقيد والصعوبة. لذلك اعتُبر كتابه هذا من المراجع الأساسية للحركات المناهضة للعمولة من موقع اليسار.

كتاب «إمبراطورية» طرح تصوراً جريئاً، يستدعي التأمل، حول الحالة الراهنة للعالم وأفاقه المستقبلية، وقدم اجتهداً شاملاً حول ماهية الماركسية في عهدها الفلسفي والتحرري. ومن هذه النقطة نبدأ تناولنا له، حيث يدعونا مؤلفه إلى أن نتخلى مرة واحدة عن جملة من المفاهيم الأساسية في التحليل والسياسة الماركسيين. وهي مفاهيم تشمل المادية التاريخية، التفكير الجدلي، الحتمية والغائية، الفكر العلمي، النزعة الإنسانية، القاعدة والبناء الفوقي، الطبقة العاملة، الإمبريالية، الاستراتيجية والتكتيك، المركز والأطراف، الحزب السياسي، الأهمية البروليتارية، الثورة الاشتراكية، حركات التحرر الوطني. هل فاتني شيء من مفردات هذا الجرد الجفري للماركسية؟ وهل بقي للرمز، بعد كل هذه المفاهيم المسحوبة من مجال التداول والمسقط من منهج التحليل، ما يسمح له بالإدعاء أنه صاحب موقف ماركسي أو شيوعي؟

نعم، هناك على الأقل، مؤلفا هذا الكتاب الخطير اللذان يختمان كتابهما بعبارة مستوحاة من القديس سان فرانسيس (ومقامه في مدينة أسيس الإيطالية) تدعو إلى مجابهة بؤس السلطة ببهجة الوجود. وهي عبارة يردفانها بالقول إن «قوة الحياة والشيعية، التعاون والثورة يمتزجان سوية في حب وبساطة وبراءة.

وذلك منبع الرقة والبهجة اللتين لا يمكن كبحهما في المرء حين يكون شيعياً». بلغة المفاهيم، وليس بلغة الشعر والاستشعار، تظهر ماركسية مؤلفي الكتاب في تمسكهما الصارم بمفهوم مادي للوجود، بموضوعة التقدم التاريخي، بتراطيف العدالة والحرية، بالحاجة إلى إعادة بناء الكيان الإنساني الممزق خارج علاقات السوق والاعترا، وبأولوية الممارسة على التأمل، والصيرورة على الثبات، والفعل على النظرية.

على هذه الرؤية الماركسية أو ما بعد الماركسية، إن شئتم، تستند أطروحة الكتاب التي تتلخص في أن العالم المعاصر يشهد تشكل إمبراطورية جديدة تعبر عن نفسها من خلال العسولة، ثورة الاتصالات والمعلومات، فكر ما بعد الحداثة، تراجع دور الدولة القومية واضمحلالها التدريجي، تزايد الهجرات إلى البلدان الغنية، تغير أساليب حل النزاعات بين الدول، أزمة الشرعية، عدم تركيز الإنتاج والسلطة وانتشارها عالمياً، تلازم الفساد والانحلال مع صيرورة النظام العامة، وتوفر إمكانات أوسع للتغيير الاجتماعي.

تمثل الإمبراطورية، بالنسبة لمايكل هارت وأنتونيو نيفري، قطيعة تاريخية في مضمون السلطة السياسية، ونقل جذرية في ممارسة الهيمنة. وهي تعكس إلى حد كبير الانتشار العالمي لفكرة الدستور الأمريكي، فكان أمريكا تمثل صورة مصفرة لعالم الإمبراطورية الذي يخترق الحدود الدولية، ويدمج في ثناياها الدول والثقافات وأنماط الاستهلاك والتبادل، وامكانات الثورة وفرص التحرر، كاسراً ثنائيات المركز والأطراف، الداخل والخارج، النظام المدني والنظام الطبيعي، العمل والرغبة، الإنسان والآلة، الفوضى والنظام، الخاص والعام.

فكرة الدستور الأمريكي، كما يناقشها الكتاب، تتضمن مفهوماً للسيادة مختلفاً عن سواء في دساتير الدول الغربية الحديثة لأنه ينطوي على أسس أو مبادئ السيادة الإمبراطورية الجديدة. السمة الأساسية لهذا الدستور، الذي يوصف بأنه الأكثر ديمقراطية في العالم، أنه يحدد السيادة ارتباطاً بالشعب كما ينبغي أن يكون عليه أي نظام جمهوري ديمقراطي. السيادة

هنا ذات مرجع ديني ونابعة من تناقضات الحياة الاجتماعية وصراعاتها، وليست مفروضة عليها من خارجها. السمة الأخرى المهمة للسيادة، كما يحددها الدستور الأمريكي، أنها تمثل مشروعاً مفتوح الآفاق قادراً على استيعاب عناصر جديدة، وغير مقتصر على جماعة محددة أو أمة بعينها بالمعنى المتداول للكلمة. السيادة هنا ذات نزوع توسعي، لكن ليس وفق الطريقة الكولونيالية القائمة على الاحتلال والاستغلال والنهب والعزل والإبادة الجماعية والعبودية. التوسع الإمبراطوري يستوعب الشعوب ويضم الأقليات والجماعات ضمن علاقات موزعة ومتشابهة تتجاوز الحدود الوطنية وتلغيتها على المدى الأبعد، الأمر الذي يؤهل الإمبراطورية لتكون جمهورية عالمية. بيد أن الدستور الأمريكي، كما يلاحظ المؤلفان بحق، لم يكن دائماً محرك السياسة الأمريكية. فهي حين تقيّد نفسها بمصالحها القومية، تتحول إلى قوة استعمارية تقتفي خطى نظيراتها الأوربية الأقدم تاريخياً، مثلما تشهد تجربتها المبكرة في الفلبين أو لاحقاً في فيتنام.

مؤشرات السيادة الإمبراطورية

يمكن تشخيص الإمبراطورية الناشئة في الحقبة التاريخية المعاصرة بمفاهيم مثل العولمة وما بعد الحديثة، إلا أن أساسها المتين قائم في المجال السياسي حيث يتجلى كنمط للسيادة الشاملة لا يستثنى بلداً أو منطقة في العالم. ثمة ثلاثة مؤشرات لتشكّل هذه السيادة.

أولاً، إن فكرة الحقّ الدولي (في تعبيرها القانوني) ما عادت مستندة، في سياق الإمبراطورية الناشئة، على اتفاقات وتعاقدات حرة بين دول مستقلة، بل على شبكات من الاتفاقات وقنوات الوساطة وحل النزاعات وضبط مجال حركة الدول في إطار نظام أشمل للسيادة. هذه السيادة تجمع القوى المتنازعة والمتناقضة عالمياً في بنية واحدة وتعاملها وفق مفهوم خاص للحق يستند على غط جديد للإنتاج، ووسائل قانونية للإخضاع والقسر من أجل ضمان التقيد بالاتفاقات وتسوية النزاعات. الحق القانوني في إطار

الإمبراطورية يعكس واقع ما بعد الإمبريالية، تهيم عليه قوة عليا فوق قومية أو ما بعد قومية. يرتكز الأساس القانوني للإمبراطورية، التي هي بخلاف الإمبريالية التي وجدت وتجسد أساسها المادي في الدولة القومية، على مبدأين: مكاني وزماني. يقوم أولهما على نظام موحد لإنشاء فكرة الحق الإمبراطوري في كل بقاع العالم دون استثناء. أما المبدأ الثاني، فيقوم على اعتماد معيار أخلاقي يدّعي أنه ملازم وصالح لجميع الأزمنة التاريخية والحضارية المتعاضدة والمتجاورة في كوكبنا. النموذج الكلاسيكي لتضافر هذين المبدأين لتحقيق في الإمبراطورية الرومانية التي دفعت بالبعدين القانوني والأخلاقي الشاملين إلى أقصى حد ممكن لتضمن الاستقرار والسلام وسيادة القانون لجميع المناطق الخاضعة لنفوذها. وارتباطاً بقانون الإمبراطورية الرومانية ويطانته الأخلاقية تبلور مبدأ الحرب العادلة الذي عاد للظهور مؤخراً في ظل الإمبراطورية المعاصرة في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، التي تمّ شنها كفعل بوليسي ضد خصم اعتبر خارجاً عن القانون، والترويج لها كممارسة شرعية للقوة. من مثال حرب الخليج وما تلاه في يوغوسلافيا السابقة وكوسوفو وأفغانستان، بدا واضحاً أن السلطة الإمبراطورية توظف فعلها العسكري لأغراض أمنية. فهي أشبه بشرطة دولية تتدخل لحفظ النظام، ولرفض معيارها الخاص عن الحق والسلام. الشرطي الدولي الذي تمثله الإمبراطورية يعمل بالشكل الآتي: أولاً، تحديد المشكلة الحاصلة على أنها مشكلة استثنائية أو طارئة والتلويح بضرورة التدخل لاعتبارات قانونية؛ ثانياً، القدرة على استخدام الوسائل المسلحة في ظروف متباينة بهدف التعامل مع المشكلة أو الأزمة القائمة. وهنا يشير الكتاب تساؤلاً عن مدى تطابق الحق الإمبراطوري في التدخل في فكرة الحق المجردة، وعن معنى الحق (والقانون) عندما يُختزل إلى عنصر الفاعلية أو التأثير أو النجاعة.

مهما يكن من أمر هذا التساؤل، فإن الكتاب يتوصّل إلى أنه في سياق التحول نحو الإمبراطورية يسود القانون فوق القومي على القوانين الوطنية

ويخترقها ويكيّفها، بل ويحددها أو يحدّ منها بقدر كبير. إضافة إلى ذلك فقانون الإمبراطورية يسود على ميثاق الأمم المتحدة من ناحية مبادئه وآليات تطبيقه أو فرضه. فالأمر ما عاد يتعلق بصيانة أو احترام اتفاقات موقعة بين دول ذات سيادة، ولا في الاحتكام للإجماع والحق الدوليين، وإنما في إباحة التدخل نتيجة حصول ظرف طارئ وباسم مبادئ أخلاقية سامية وقيم عدالة شاملة مزعومة. غير أن اللجوء إلى مبدأ التدخل لحل الأزمات لا يدل على استقرار النظام العالمي الجديد، أي النظام الإمبراطوري، بقدر ما يدل على عدم استقراره وتقلبه في حالة أزمة وحرب دائمتين.

الإمبراطورية، كما يستنتج الكتاب، وكادت في الأزمة وتتجلى كأزمة ناجمة عن التعارض بين البنية القانونية للإمبراطورية والقوة المكونة لها والفاعلية فيها، من جهة، وبين مصلحة المجمع (multitude) المتشكل من ذوات منتجة وبيدعة، من جهة أخرى. وما كان لهذه الأزمة أن تظهر لولا هيمنة نظام محدد للسيطرة السياسية - الحياتية (bio-politics) (المقصود بهذا المصطلح تحويل الحياة إلى موضوع مباشر للسيطرة حيث يتم إنتاج الوجود الإنساني مادياً ومعنوياً). فهذه الأزمة التي كان الفيلسوف الظاهراتي هوسيرل قد عزاها إلى هيمنة العقلية العلمية الرياضية على عالم الحياة المعاش، تكمن، بنظر مؤلفي الكتاب، في التدخل المخلّ لسياسة رأس المال في عالم الحياة. هذه السياسة وذلك العالم لا يمكنهما، في الشروط القانصة، أن يتواسما على المدين القريب والبعيد. السمة المميزة لأزمة الإمبراطورية أنها لا تتجلى في صراع رئيسي ولا تتوضع في جهة واحدة، لأنها جملة أزمات جزئية، صغيرة، متوالدة ومتتابعة. وذلك ما يضفي عليها طابع الديمومة والحضور الكلي. أمّا حرب الإمبراطورية فلا يتم شنّها ضدّ خصم خارجي محدد، لأنها سلسلة حروب أهلية ومناسبات للتدخل البوليسي بقوة عسكرية عالية التسلّع والكفاءة. وهذا بالضبط ما حدث في اضطرابات لوس أنجلوس (١٩٩٢) ومقدشو، في سراييفو، وأفغانستان.

وتكرر حدوثه في العراق مرتين.

ثانياً، لا تقتصر الإمبراطورية الناشئة على الإطار القانوني فقط، لأن لها بعداً مادياً يتمثل في السوق العالمي الذي لولا، لا يكتمل فهم السيادة الإمبراطورية بمكوناتها السياسية والقانونية. ويعتبر الكتاب أن عولمة الإنتاج والسوق تمثل حالة جديدة غير مسبوقة تاريخياً. من هذا المنظور فهو يرفض الرأي القائل بأن الظاهرة الرأسمالية عملت دائماً كسوق عالمي، وبالتالي فليس هناك اختلاف جوهري بين صورتها الكلاسيكية في القرن التاسع عشر وصورتها الراهنة في القرن الحادي والعشرين. كذلك فهو يرفض رأي من يراهن على استمرار الدولة القومية في الغرب في أدا، دورها لإحكام طرق الهيمنة الإمبريالية على الدول والمناطق الأخرى في العالم. إن صَحّ هذان الرأيان، فهما لا يصحان، بنظر مؤلفي الكتاب، إلا بصورة جزئية لأن المستجدات الحاصلة في الاقتصاد والسياسة تشير إلى تحول نوعي باتجاه ظهور قوة ما بعد إمبريالية أو ما بعد استعمارية، قوة تدور في فلكها كل التناقضات والصراعات المحلية والعالمية. إنها قوة تحتوي جميع الظواهر والأحداث، وتحدّد مجالات الأفعال والتجارب، وتلقي التيارات الجماعية والفردية، السياسية والثقافية، الاقتصادية والأخلاقية.

في سياق الإمبراطورية تلازم نشوء السوق العالمي مع تحوّل جذري في سيرورة الإنتاج التي اتسع نطاقها ليشمل إنتاج الحياة ذاتها. فبموازاة الإنتاج المادي، يتم إنتاج القوات المنتجة أي أجساد البشر وعقولهم، حاجاتهم وعلاقتهم، أذواقهم ورغباتهم. وذلك هو حقل صناعة الثقافة وأنماط الحياة. مجتمع الإمبراطورية هو مجتمع سيطرة قصوى قائم على إنتاج وإعادة إنتاج الحياة ذاتها بواسطة آليات قيادة وتحكّم أكثر ديمقراطية وأقلّ تعسفاً إذا ما قورنت بأساليب المجتمع الحديث الذي هو، حسب وصف ميشيل فوكو، مجتمع انضباطي يتطلب العزل والعقاب والمراقبة من خلال مؤسسات كاللدرسة والسجن والمستشفى والمصح والشكّة والمصنع. لكن مفعول تلك الآليات «اللطيفة» أكثر حلولاً في جسد

المجتمع، وأعقق مجتزأ في روحه. في مجتمع الإمبراطورية ما بعد الحداثي تقوم هذه الآليات بتأطير المجال الاجتماعي بأسره عبر شبكات مرنة وديناميكية، لتنشئ نموذجاً جديداً للسلطة معنياً، بشكل مباشر، بالحياة ذاتها حيث تتولى احتواها وتصميمها وفهمها وتفسيرها. إن سيرورة إنتاج الذات داخل الإمبراطورية تسير بتواز مع عمليات إنتاج البضائع، في حين يعتمد فائض القيمة اعتماداً متزايداً على العمل الذهني والمعلوماتي. خارج النظام الكلي لشبكات الاتصال التكنولوجية لا يوجد ثمة مرجع يحكمكم إليه كأن يكون الحقيقة أو الإنسان أو الروح المطلقة، فهي الواقع والممكن معاً، وهي الضرورة ونقيضها مجتمعان. نظام الإمبراطورية بجسد، إلى حد كبير، فكرة القفص الحديدي للتاريخ، لكنه، مع ذلك، ليس نظاماً شمولياً (توتاليتارياً) بالمعنى المتعارف عليه. ففيه تختمر إمكانات التحرر وتنشق بدائل المستقبل.

ينبغي الإشارة هنا إلى أن تفسير نيفري وهارت للرأسمالية المعاصرة لا يعتمد النموذج الماركسي القائل بأولوية العامل الاقتصادي كعامل مقرر، ولو في المطاف الأخير. إنه يميل إلى تفسير الرأسمالية في تجليها كإمبراطورية من منظور سياسي يركز على نقاط مثل وظيفة السلطة وآليات ممارستها، أشكال مقاومتها والبدائل المضادة لها، المصادر القانونية والأخلاقية للشرعية، ومبدأ التدخل الخارجي والحرب العادلة. ويستند الكتاب في إثارته لهذه النقاط على مفهوم علاقات القوة المستوحى من نيتشه والنيشويين الجدد، خصوصاً ميشيل فوكو وجيل دولوز وغوتاري. غير أن عدم اعتماد مؤلفي الكتاب على النموذج الماركسي التقليدي في التحليل، لا يعني تناوُلها لعلاقات القوة بصورة مجردة من مضمونها المادي. فما يتفاداه المؤلفان هو تحديد النظرية الاقتصادية الاختزالية التي تفترض أن للقوة اتجاهاً واحداً صاعداً من الأسفل إلى الأعلى، أو منتشراً من المركز إلى الأطراف. إن للقوة أو للسلطة، في عالم الإمبراطورية، مراكز متعددة ونقاطاً متناثرة، إنها موزعة في كل

مكان، وليست متموضعة في مصنع أو شركة أو دولة أو منطقة جغرافية. بصورتها المتعددة الأبعاد هذه، تستند علاقات القوة على مضمون مادي هو الاستغلال الرأسمالي الذي غدا في مجتمع ما بعد الامبريالية (أي مجتمع الإمبراطورية) أكثر قسوة وشدة مما سبق، والذي صارت شبكته تغطي البشرية جمعاء، وإن بدرجات متفاوتة. انتشار الرأسمالية عالمياً لا يعني زوال الحدود الجغرافية والعرقية للقمع والاستغلال، بل تعزيزها وتكثيفها. وهذا، بالنسبة لنيفري وهارت، مدعاة للتفاؤل لأن الإمبراطورية برأبها أحدثت نقلة إلى الأمام لا يمكن التراجع عنها، الأمر الذي يقطع الطريق على السياسات القديمة والمحافظة المرتكزة على مصالح الدول القومية. فهما في حذوها حذر ماركس الذي فسر الرأسمالية كظاهرة تاريخية تقدمية مقارنة بأنماط الإنتاج التي سبقتها، يذهب إلى أن الإمبراطورية تطرح نموذجاً للمجتمع والإنتاج أكثر تقدمية من الإمبريالية، التي اعتبرها لينين أعلى مراحل الرأسمالية. بعبارة أخرى، قتل العولة التي هي سياسة الإمبراطورية واقتصادها الشرط الوحيد للتحرر. فمقابل العولة ينبغي لليسار أن يطرح عولة بديلة، ومقابل إمبراطورية رأس المال ينبغي أن تشكل البشرية إمبراطورية مضادة، فلا عودة ممكنة إلى الوراء. باسم الهويات الوطنية والخصوصيات الثقافية، لأن هذا خيار خاطئ وضار.

القوى المضادة للإمبراطورية

لكن ما هي القوة أو القوى المعاصرة المكلفة بمهمة التحرير؟ إنها ليست الطبقة العاملة الصناعية حصراً، بل بروليتاريا عصرنا التي تشمل «كل أولئك الذين يتم استغلال عملهم بشكل مباشر أو غير مباشر، والذين يخضعون للمعايير الرأسمالية للإنتاج وإعادة الإنتاج». إن أحداثاً مثل حركة الاحتجاج في بكين (١٩٨٩)، الانتفاضة الفلسطينية، اضطرابات لوس أنجلوس (١٩٩٢) تمرّد إقليم تشاباس في المكسيك (١٩٩٤) الإضراب الكبير في فرنسا (١٩٩٥) وفي كوريا الجنوبية (١٩٩٦) هي، في جوهرها، مؤشرات على رفض الاستغلال والقهر، وعلى حتمية النضال

يسميه نيفري بالكينونة الضدية للجمع المرتبط بعلاقة تناقض وجودي (تناقض عدائي) مع سلطة رأس المال. في عصر ما بعد الحداثة، الذي هو عصر العولمة والإمبراطورية، تتجسد مرتكزات هذه الكينونة الضدية في قوى ثلاث، هي: الانشقاق، موجات الهجرة الواسعة والترحّل بين البلدان، فالانشقاق، كمصطلح قانوني (subtraction)، يعني سحب الحق من مالكه المزعوم الذي هو الإمبراطورية الرأسمالية. والهجرة الجماعية يصفها الكتاب بعبارات مستوحاة من إستهلال «البيان الشيوعي» تقول «شيح يطوف العالم، إنه شيح الهجرة.... كل قوى العالم القديم تحالفت في حملة لا تعرف الرحمة ضدها، لكن حركة الهجرة لا يمكن مقاومتها». شيح الهجرة، المتمثل بموجات نزوح هائلة للكفاءات العلمية والبروليتاريا الزراعية والصناعية والخدمية، سيؤسس، كما يتوقع الكتاب، شرطاً منقطع الجذور (أي معولاً) للفقر واليؤس. أمّا الترحّل فسيجلب جنساً جديداً من الغربة، بجتاح أوروبا والعالم الأول كما اجتاحت برابرة الشمال معقل الإمبراطورية الرومانية. نضال هذه القوى ذات القابلية العالية على الحراك يطرح غطاً شديد البأس للصراع الطبقي داخل الإمبراطورية ما بعد الحداثة وضدها، غطاً مازال حتى الآن في طور العفوية، لكنه يحمل في ثناياه وعود إنتاج إنسان جديد (ما بعد الإنسان الذي تخيلته الحداثة)، وجماعة متضامنة يوحدّها النشاط الحسّي والذهني، وقوة حياة مبدعة يصنمها جمعٌ تعددي ومتنوع، متآلف بعاطفة الحب وورغبة الحياة. حركيّة وهجانة الجمع ليستا بذاتهما تحرّريتان ولكنهما سيكونان كذلك إذا ما سيطرنا على شروط إنتاجهما. إن نيفري وهارت يتحدثان عن قيام برلمانات للجمع، ويتخيلان مصانع اجتماعية لإنتاج الحقيقة تأخذ المبادرة من سلطة الإمبراطورية: لجان شعبية (ليس على طريقة القذافي بالضرورة)، أو سوفيات، أو لجان مصانع على الطريقة الإيطالية أو حتى ديمقراطية مباشرة.

سبق أن أشرنا إلى أن الكتاب يعتبر الإمبراطورية ولدت في الأزمة وتظهر كأزمة. أزمة الإمبراطورية

والتضامن. مؤلفا كتاب «الإمبراطورية» يراهم على إبداعية الفعل المشترك للجمع وقوة العمل المحي والروية لإطلاق إمكانات التاريخ بتجاوز الرأسمالية لإرساء بداية عصر الإنسان كما تخيله ماركس. لكن هل ستفقد محصلة رفض الرأسمالية من قبل قوى متنوعة وغير متجانسة إلى بلوغ البديل المطلوب الذي هو الشيوعية؟ وهل الشيوعية مخطط طوباوي جاهز أم غاية لا تبلغ غايتها: فكرة معيارية أو موجهة تقود فعل التحرر دون أن تقضي إلى تحقيق ناجز في أية لحظة معينة؟ ذلك ما يجب عليه نيفري وهارت بالرجوع إلى القيمة الإيجابية للنفي. فمن مقارقات النضال المعاصر أنه لا يسير وفق وصفة واحدة، وغير مؤطر بنظرية ثورية. الطبقة العاملة ما عادت طبقة متجانسة، ونضالاتها مبعثرة وحديثة (ذات مدى زمني قصير)، متقطعة وغير متصلة (في زمن الاتصالات السريعة التي تضغط عصري الزمان والمكان). نضالات اليوم لا تعمل كحلقة مترابطة الأجزاء، أو كمدّ ثوري يجتاح العالم، بل إنها من مناطق انبثاقها تصعد عمودياً لتضرب مباشرة مدار العولمة، أي رأس الرأسمالية وقلعها. النضال اليوم لا يتبع مجري أفقياً، لذلك لا معنى للأيمية البروليتارية التي ولى زمانها كما يعتقد نيفري وهارت. النضال اليوم ينتقل كما ينتقل فيروس الكمبيوتر الذي يكيف شكله وفق سياق الطرف المستقبل. شكل النضال المعاصر يحاكي طبيعة السيادة الإمبراطورية التي لا تتعرض نزاعاً رئيسياً ونزاعات ثانوية، وإنما على شبكة مرنة للصراعات الصغيرة الناشئة عن تناقضات مراوغة، متوالدة وغير متوضعة في مكان محدد. فكما أن للسيادة الإمبراطورية بعداً غير مكاني (الذي هو المعنى اللغوي لمصطلح البيوتوبيا أي المدينة الفاضلة أو الخيالية)، فإن النضال ضدها لا ينحصر في مكان بعينه أو جبهة بذاتها. جوهر هذا النضال يكمن في رفض العمل والسلطة (أطروحة الكتاب هذه تنحو منحىً قوضوياً)، ونزب العبودية الطوعية بجميع أشكالها. بغضل هذا الرفض يمكن تلمس بداية الطريق نحو سياسة تحررية مستمدة مما

حاضرة في كل مكان، وهي مرادف للفساد ليس بالمعنى الأخلاقي للكلمة، حيث يكون الفساد نقیض الصلاح. فساد الإمبراطورية حالة موضوعية تشير إلى سيرورة تحلل دائمة، سيرورة تشكل وتفتت، وخلق واضمحلال. والفساد ليس سمة جديدة في الإمبراطورية الناشئة، وليس استثناء يميزها عن سواها، إذ تعددت الإشارة إليه في الأدبيات الكلاسيكية عن أحوال إمبراطوريات الماضي. فساد الإمبراطورية المعاصرة جوهری كامن في طبيعتها، وناشئ عن وجودها الهجين، ومترافق مع دورها في إعاقة بروز الحاجات الإنسانية وتعطيل سبل بلوغها. لكن ذلك الفساد لا يعني أن الإمبراطورية سائرة نحو زوال وشيك، وأن هناك نهاية معلومة تنتظرها، فنظام عملها يحتم وجوده من حيث كونه أكثر من مجرد ظاهرة عارضة في السياق أو انحراف مؤقت في المجرى العام. الإمبراطورية تنتعش من خلال نشر التناقضات التي يقضي إليها الفساد، وتغدو مستقرة بفضل عدم استقرارها وهجانتها واختلاط مكوناتها. الفساد يرادف سيرورة تغير ومسخ دائمة، سيرورة تتناقض مع الرغبة الإنسانية لأنها تنطري على مكوّن بنيوي مخالف لكل سياسة موجهة لخدمة حياة الإنسان. عناصر الفساد الشامل تظهر في أجهزة السلطة، الكنائس والطوائف، جماعات الضغط للطبقات السائدة، مافيات الفئات الاجتماعية الصاعدة، مرتكبي الفضائح، التجمعات المالية الكبيرة، الصفقات الاقتصادية. الفساد إجمالاً ينتج عن استحالة ربط السلطة بالقيم، وتلتقي مظاهره وأسبابه في أربعة محاور:

أولاً: تعارض الخيار الفردي الأناني مع علاقات الجماعة والتضامن في عملية إنتاج سياسة الحياة الفردية في مستواها اليومي الملموس؛ ثانياً: الاستغلال المميز لنظام الإنتاج القائم على خصخصة ثمار العمل الجماعي مما يغلب الطابع الفردي والخاص على الطابع العام والمشارك لسياسة الحياة الرأسمالية، بهذا المعنى، هي نظام للفساد والإفساد؛ ثالثاً: التحريف الأيديولوجي للمعاني ضمن عملية التواصل

اللغوي في مجتمع الإعلام والصورة، الأمر الذي يؤثر سلباً على سياسة الحياة ذاتها؛ رابعاً: توظيف الحكم الإمبراطوري للإرهاب كسلاح لحل النزاعات المحدودة والإقليمية.

في هذه المظاهر والأسباب تجري، حسب رأي نيفري وهارت، عملية إفساد منظم للجوهر الخاص بالجمع عبر تذريره أو توزيعه في وحدات صغيرة، وإعاقة فعله الموحد. ولئن تمّ تحديد الفساد في التقاليد البرجوازية الحديثة ارتباطاً بمعايير أخلاقية قديمة يُحكم إليها، فقد غدا في زمن الإمبراطورية ظاهرة مشاعة أو، على الأقل، لم يعد سبباً كافياً لتغيير حكومة متهمّة به مثلاً. الفساد هو ممارسة القيادة دون الرجوع إلى عالم الحياة. المفارقة الصارخة التي تلازم الإمبراطورية أنها بينما تستفيد من علاقة التعاون التي تنبج للأجساد إنتاجية أعلى ومنفعة أكثر، تعمل دون كل على إعاقة هذه الاستقلالية التعاونية، أو حتى على تدميرها.

قبل أن نختم هذا العرض المكثف، لابد أن نشير إلى أن الكتاب احتوى مسائل كثيرة جديرة بالفتاش، نختار منها مسألتين، الأولى: تتعلق بوصفه حرب فيتنام كأخر مغامرة للإمبريالية الأمريكية قبل عبورها نحو طور الهيمنة الإمبراطورية. غير أن ما يظهره تدخلها العسكري الأخير في العراق، يوحي بخلاف ذلك. القوة الوحيدة في العالم لم تلجأ إلى تلك الحرب تعبيراً عن فكرة الحق الشامل العابر للدول القومية، بل لاعتبارات استراتيجية خاصة بأمنها القومي؛ كما إن تلك الحرب، بمقدماتها ونتائجها المتحققة على الأرض، لم تسهم في إعادة تشكيل العلاقات الدولية، بل أججت فيها تصدعات وخلاقات وصراعات خطيرة، سياسية وفكرية، تكاد تغطي العالم بأجمعه. المسألة التي تبدو غير واضحة في الكتاب، تتعلق بتأثير الخط الفاصل بين الدور الإيجابي للهيمنة الإمبراطورية والدور السلبي للإمبريالية والاستعمار. فهل يجوز التنبؤ، بالاستناد على المعطيات الراهنة، إن الهيمنة الإمبريالية الأمريكية المكشوفة تهن، بشكل غير مباشر أو غير مقصود، مقدمات نشوء هيمنة إمبراطورية لا تستقر حدودها دون تحقيق مثل المساواة

والحرية عالمياً؟ وهل يصح الاعتقاد بأن جوهر الهيمنة الرأسمالية الغربية أعنق يكثي من الظاهرة الاستعمارية ومن مشاريع حركات التحرر الوطني؟ وما وجه الاختلاف بين فكرة الإمبراطورية وفكرة فرانسيس فوكوياما عن نهاية التاريخ، حيث يبدو أنه لا توجد، في نهاية المطاف، سوى غاية واحدة لا يحول تعدد أسماؤها دون تحكمها بمصائر المجتمعات والثقافات؟

المسألة الثانية: أن مشروع نقض الإمبراطورية، أي المشروع التحرري للجمع، لا يتحقق إلا بحصول إجماع عليه، والإجماع هو نوع من التعالي عن الشروط الملموس للوجود الاجتماعي. خلاف ذلك، سوف لن يكون هناك مشروع منظم للفعل والحياة. إذا كانت غاية هذا المشروع هي العدالة (العدالة التوزيعية التي دعا إليها أرسطو أو العدالة الاشتراكية التي دعا إليها ماركس) فإن العدالة لا تظهر إلا كجهد بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، أي بين البعد الحال أو اللازم للتاريخ والبعد التعالي عنه. فهي إن تحققت بشكل ملموس، تظل دائماً ناقصة وقابلة لتجاوز ما هي عليه، وهذا سرُّ قوتها الذي حدا بمفكر شكاك كجمال دريدا إلى أن يعتبرها المفهوم الوحيد غير القابل للتفكيك! كذلك حين يعتمد المؤلفان مفهوم الجمع كبديل عن الشعب أو الأمة أو الطبقة، فإنهما يريدان الإشارة إلى حقل غير متجانس للوجود، حقل ذات مستقلة، وعلاقات مفتوحة. لكن الجمع قد يبقى قوة قائمة بذاتها ومنكفئة على نفسها، لو لم تحركه قضية عامة ذات دافع تحرري كي يتحول إلى قوة لذاتها. دون وجود قضية ووعي ثوري، لا يكون هناك معنى راسخ لتمردات الجمع، ولا لظموحه إلى مجتمع عادل. هذه القضية العامة التي يمكن أن نسميها قوة الحياة، العدالة، المساواة، أو الحرية هي ليست قضية ملازمة للواقع ومحصورة في إطاره فقط. إنها تصبح قضية عامة بمقدار تبنيها ما هو ممكن وغير متحقق بعد. إزاء القوى البشرية الخليطة وغير الموحدة التي يمثلها الجمع المعاصر، ينبغي أن تنطوي القضية على فكرة متعالية على شرطي الزمان والمكان. وإلا فكيف

يتأتى لها أن تمتلك قدرة توجيه الفعل والحياة والتاريخ؟

أخستم هذا الاستعراض بالقول إن كتاب «إمبراطورية» فيه الكثير من الأمل والحكمة. أما الأمل فهو في النضال لتخطي الرأسمالية التي غدت في تغييرها العميق للعالم خطراً على الحياة كوجود وكمنع. وأما حكمته فهي عدم استباق التاريخ بنظرية جاهزة، فالعبرة أو العقابة لا تأتي إلا في نهاية الطريق، إن وجدت فعلاً. لهذا يفتتح صفحاته الأولى بمقطع عميق الدلالة للمفكر الطوباوي الإنجليزي وليام موريس، يقول «قد يقاتل الناس في معركة ويخسرونها، غير أن القضية التي قاتلوا من أجلها تتحقق رغم اندحارهم، ثم يتبين لاحقاً أن تلك لم تكن القضية التي قاتلوا من أجلها، ينبغي على أناس آخرين أن يقاتلوا من أجل ما قصدوه تحت اسم آخر». قد يوحي هذا المقطع بنوع من الانبساط، إلا أن فكرته بسيطة وتتضمن إمكانية إبدال الفاعل التاريخي أو القضية التاريخية. فقد يصل الفاعل التاريخي (الطبقة، الأمة أو الحزب) إلى منتصف الطريق أو يفشل في بلوغ غايته، غير أن قصوره أو فشله ليس شأناً سلبياً، ففي سياق صيرورة التاريخ يمكن أن يظهر دائماً فاعلون جدد. كذلك قد لا تتحقق القضية بالصورة التي أرادها أصحابها، بل يجي تحقيقها كنتيجة عرضية لصراع يتعدّد المنضونون تحت راياته وشكائون، وتزوغ قضيته وتباين ملامحها مرة تلو الأخرى. في هذا الإبدال والتناوب والتحوّل تتجسد جدلية حركة التاريخ التي حاول مؤلفا كتاب «الإمبراطورية» الإمساك بها وتخليصها من القيود المثالية للتفكير الجدلي بنسخه المدرسية، فالحقائق والصراعات الملموسة عصيّة دوماً على القولية في معادلات مغلفة ذات نتائج مسبقة.

(*) عنوان الكتاب بالإنجليزية هو:

Michael Hardt & Antonio Negri: Empire,
Harvard University Press, 2000.

حضارة جديدة : حضارة التضامن

بقلم ميخائيل لوفي وفراي بيتو
عرض وتقديم : أ.د. عبد الغفار مكايي (*)

لتجميع «دافوس» (المؤمنين فقط بديانة المال ورأس المال والسوق الاقتصادية الحرة، والعابدين لأصنامها ورموزها التي لا تعرف طقوسها غير التعصب والعدوان وعدم التسامح...) ومن الطبيعي أن يضطهد معتنقو هذه القيم كل الذين يؤمنون بقيم أخرى غير كمية أو مادية، وأن يزداد عدد ضحاياهم من رجال ونساء وأطفال العالم الثالث الذين تحرص نظمهم الحاكمة على تقديم القرابين والأضحيات من شقاوتهم وتعاستهم لألثة السوق الحرة ورأس المال الذين أغرقوا هذه النظم بالديون ورطوها - أو داسوها - بمجملتهم الكاسحة المتوحشة...

ويستحب المؤلفان أخلاق ديانة السوق ومعبودها الأثاني والدموي، فيرجعان قواعدها ومبادئها إلى السير آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠) الذي أكد قبل قرنين من الزمان بكل قوة أن الواجب الوحيد على كل فرد هو أن يصمم على ملاقة وتحقيق مصالحه الذاتية الخاصة، دونما اعتبار لجيرانه ومواطنيه المحيطين به، وسوف تتكفل اليد الخفية لاله السوق الحرة بكل شيء آخر، وتنعم على الأمة والمجتمع كله بالرخاء والرومان... ويواصل المؤلفان حديثهما عن حضارة المال ورأس

١ - يستعرض مقال المؤلفين - بوصفهما عضوين مشاركين في التجمع الاجتماعي والاشتراكي العالمي - القيم الأخلاقية والاجتماعية المحددة، والخطوط الأساسية الموجهة لمشروعهما عن التغيير الاجتماعي، ورؤيتهما لإمكان قيام عالم جديد بديل عن الرأسمالية التي تفرض هيمنتها على العالم، ويصور بعض مثقفيها المفرضين أنها نهاية المطاف ولا بديل عنها... ويبدأ المقال بتحديد القيم التي ارتكز عليها اجتماع «دافوس» (سنة ٢٠٠٠ في سويسرا)، وشارك فيه رؤساء دول ورجال أعمال ومدبرو بنوك يمثلون طليعة العولة الليبرالية الجديدة (أو الاستعمار العالمي الشامل)، هذه القيم الكبيرة هي الدولار واليورو والين، فهي المحور الذي تدور حوله الحضارة أو المدينة الغربية في صورتها الحاضرة، كما أنها تمثل سلم القيم الليبرالي الجديد في حركة العولة كما يتصورها العالم الرأسمالي...

ويبين المؤلفان أن هذه «القيم» الثلاث «كمية» في المقام الأول ولا تعرف معنى للخير والشر، أو العدل والظلم... إلخ من لا يملك الملبارات والملايين من هذه القيم الكمية أو النقدية فلا وجود له في رأي المنظمين

(*) مفكر وباحث مصري.

المال التي حوِّلت كل شئ إلى سلعة: الأرض والماء والهواء والحياة والمشاعر والأفكار والمعتقدات. وبدلاً من العلاقة الانسانية الصحيحة: شخص - سلعة - شخص، تبرز وتتحكم علاقة جديدة تجمع كل شئ سلعة: سلعة - شخص - سلعة. (فأنا مثلاً تزيد قيمتي إذا ذهبت لأي مكان راكبا المريسيدس أو البى - إم - ديليو لا ماشياً على رجلى أو راكبا دراجة أو حافلة عامة.. هكذا «تُشَيِّقُ» كل قيمة لم تكن في الأصل محل بيع أو شراء أو تبادل سلعي..).

في ظل حضارة السوق والمال والبيع والشراء - على نحو ما تنبأ بذلك نقاد الاقتصاد السياسي في القرن التاسع عشر (وهو ماركس في كتابه بؤس الفلسفة) (١) أصبحت قيم كالفضيلة والحب والاقتناع والمعرفة والضمير - سلعاً تتمُّ المتاجرة فيها، ومن ثمَّ تنبأ كذلك بعصر الفساد الشامل الذي يُعرَضُ فيه كل شئ - مادياً كان أو أخلاقياً - في سوق التجارة التي تفصل وحدها في الحكم على قيمته الحقيقية..

ب - القيم الكيفية : هذه الحضارة «التجارية» التي أغرقت جميع العلاقات الانسانية في مياه الحسابات الأنانية الباردة برودة الثلج (٢) - هذه الحضارة يواجهها «الملتقى» أو «التجمع الاجتماعي العالمي للتضامن» (٣) بصرخته الرافضة: «العالم ليس سلعة!..» فالطبيعة، والحياة، وحقوق الانسان، والحرية، والحب، والثقافة ليست سلعاً على الإطلاق. وهذا التجمع العالمي يجسّد نَفْطاً أو نموذجاً حضارياً آخر، يقوم على قيم أخرى غير المال ورأس المال. وهكذا يقف - على عتبة القرن الحادي والعشرين - مشروعان حضاريان وسلمان للقيم مختلفان ومتقابلان إلى حدِّ التضاد أو بالأحرى التناقض الذي لا يسمح بالتوفيق أو المصالحة بينهما..

ونسأل الآن: أي قيم يتبناها ويهتدي بها هذا المشروع البديل؟ - والجواب: هي قيم كيفية - أخلاقية، وسياسية، واجتماعية وثقافية يستحيل ردها إلى أي «تكسيم» مادي أو نقدي - وهي قيم تشترك في الايمان بها والدعوة اليها معظم التجمعات والشبكات الدولية التي تمثل - على مستوى العالم

كله - الحركة المضادة للعملة الليبرالية الجديدة.. ويمكننا أن نقرب من حقيقة هذه القيم إذا نحن انطلقنا من القيم الثلاث التي أعلنتها الثورة الفرنسية (١٧٨٩) وزودتها بالأجنحة التي مازتزال تحلّق بها مرفرفة في آفاق البشر، وهي نفسها القيم الثلاث المعروفة التي ظلت سائدة في حركات التحرر في العصر الحديث ومحركة لها: الحرية والاخاء والمساواة - وقد بيّن الفيلسوف البيوتوي والاشتراكي إرنست بلوخ (١٨٨٥ - ١٩٧٧) في كتابه «الحق الطبيعي وكرامة الإنسان» (١٩٦١) أن الطبقات الحاكمة قد وضعت هذه المبادئ الثلاثة على واجهة المبانى الرسمية في فرنسا، ولكنها لم تحققها أبداً في شكل واقعي حى. بل إن الذي حدث في الممارسة العملية - كما قال ماركس - هو أن هذه القيم الثلاث قد استبدلت بها أسلحة الفرسان والمشاة والمدفعية.. مع أنها في حقيقتها تنتمي للتراث الثوري العريق الكامن في كل ما لم يكتسمل بعد، وكل ما لم يتحقق بعد، وكل الوعود التي قطعت ولم يتم الوفاء بها حتى الآن. إنها - أي القيم الثلاث - تنطوي في صميمها على طاقة يوتوبية واقعية ملموسة، طاقة تتجاوز الأفق البرجوازي وتعلو عليه، إذ إنها هي طاقة الكرامة الانسانية التي تتطلع للمستقبل وهي ترد هذا الشعار: «لنُخْطُ مرفوعى الرأس نحو الاشتراكية...» (٤).

ولو نظر للقيم المذكورة من منظور ضحايا النظم الحاكمة والسائدة، لكشفت عن مخزون طاقاتها المتفجرة، وعن مدى أهميتها وجيويتها في الوقت الراهن في الصراع المحتدم ضد إغراق العالم في النزعة التجارية، وتحويل كل شئ وكل شخص وكل كائن حتى يعيش فيه إلى سلعة تباع وتشترى..

ج - ونبدأ بأولى القيم فنسأل: ما هي الحرية؟ والجواب بسيط ومعروف. إنها في المقام الأول حرية التفكير، وحرية النقد، وحرية إبداء الرأي، وحرية التجمع والتظاهر - أي كل الحريات التي اكتسبها الناس بشقّ الأنفس (نظرياً على الأقل، وفي بعض البلاد دون غيرها!) بعد كفاح وصراع استمرأ قروناً

طويلة ضد النزعات المطلقة، والنظم الفاشية والديكتاتورية على اختلاف أشكالها اللعينة. ولا ينفك مفهوم الحرية عند هذا الحد، وإنما يتجاوز - وبالأخص في وقتنا الحاضر قبل أي وقت آخر - إلى مفهوم الحرية الذي يواجه أحدث شكل من أشكال النزعة المطلقة أو الاطلاقية، ألا وهي ديكتاتورية أسواق المال والنخبة من مدبري البنوك ورجال الأعمال الكبار والقائمين على شئون المشروعات والشركات التي توصف اليوم بأنها عابرة للأمم والقارات، أي ديكتاتورية أولئك الذين يقرضون مصالحهم الخاصة على كوكبنا الأرضي المسكين... وهي في واقع الأمر ديكتاتورية إمبريالية خاضعة للمهيمنة الاقتصادية والسياسية والعسكرية للولايات المتحدة التي تقتل اليوم القوة العالمية العظمى والوحيدة، وتتخفى وراء «قوانين السوق» المجهولة والعمياء، وتفوق قوتها وجبروتها قوة الامبراطورية الرومانية أو قوى الامبراطوريات الاستعمارية المهارة بدرجات ومراحل شاسعة.. وهي ديكتاتورية تنطلق من منطق رأس المال نفسه، وتستعين في تحقيق أغراضها ومخططاتها بمؤسسات معادية للديمقراطية إلى أقصى حد (وذلك من نوع ال IWF أو ال WTO*) كما تلوح بتهديد كل من يعارضها بترسانتها الضخمة ويذرعها العسكرية المشهور باسم «الناتو» أو حلف شمال الأطلسي... والواقع إن مفهوم «التحرر الوطني أو القومي» لا يكفي للتعبير بصدق عن مفهوم الحرية في مواجهة تلك الدكتاتورية الشاملة، فالتحرر المقصود هنا محلي وقومي وعالمي إنساني في وقت واحد، وهو شبيه بمفهوم التحرر الذي تبنته الحركة المجيدة الجديدة المتجددة، وهي الزاباتية (نسبة إلى الثائر زاباتا البطل الشهير من أمريكا اللاتينية)(٥) في صورة شديدة الدلالة والافتتاح...

ومن أوجه القصور البارزة التي شابت الثورة الفرنسية لعام ١٩٨٩ أنها استبعدت النساء من المشاركة في المواطنة في المجتمع المدني. وليس أدل على هذا من أن القائدة الجمهورية للحركة النسائية، وهي أوليمب دي جوج(٦) صاحبة إعلان «حقوق

النساء والمواطنات»، قد انتهت حياتها تحت حدّ المقصلة. لذلك لا يمكن لمفهوم الحرية الحديث أن يمرّ على اضطهاد المرأة - وهي تقتل نصف البشرية - ولا على الكفاح الباسل للنساء في سبيل تحررهن، مرّ الكرام..

د - الاخاء والمساواة:

ما هو معنى «الاخاء»؟

لقد نصّت الدساتير الأولى للثورات الحديثة على المساواة أمام القانون. هذه المساواة ضرورية ضرورية مطلقة - وإن لم يكن لها وجود في واقع عالمنا الراهن - ولكنها غير كافية على الاطلاق. والمشكلة الكبرى والأساسية هي عدم المساواة المرعب بين شمال الكوكب وجنوبه، بل وداخل كل بلد فيهما في الشمال والجنوب على السواء، بين النخبة الضئيلة التي تحتكر القوة الاقتصادية ووسائل الانتاج، وبين الأغلبية الساحقة للسكان الذين يعيشون من عطلم وكذا أيديهم وعرق جباههم - وذلك بالقدر الذي لا يكونون فيه عاطلين عن العمل أو مستبعدين ومهمشين من الحياة الاجتماعية.

والأرقام معروفة: فهناك أربعة من مواطني الولايات المتحدة - وهم بيل جيتس وبول ألين ودارين بوفيت ولاري إلسون - يستحوذون على ثروة تعادل صافي الدخل العام لاثني وأربعين بلداً فقيراً يسكنها ستمائة مليون من البشر. ونظام الدين الخارجي، ومنطق السوق العالمي، والقوة الهائلة وغير المحدودة لرأس المال تؤدي جميعها إلى زيادة حدة عدم المساواة التي تصاعدت بصورة مطردة خلال العشرين سنة الأخيرة. والواقع أن مطلب المساواة والعدالة الاجتماعية - وهما قيمتان لا يمكن الفصل بينهما - هو الخط الموجه للعديد من المشروعات الاجتماعية والاقتصادية البديلة التي تعاصرنا اليوم. ولا شك أن تحقيق مثل هذه المشروعات يستلزم وجود أساليب أخرى للانتاج والتوزيع.

بيد أن عدم المساواة الاقتصادية ليس هو الشكل الوحيد للظلم القائم في المجتمع الرأسمالي والليبرالي: فالاضطهاد الذي يلقاه في أوروبا من لا يملكون أوراقاً

ثبوتية(٧) : واستبعاد المتحدرين من سلالة العبيد السود من السكان الأصليين في الأمريكتين، والقمع الذي يتعرض له في الهند أبناء الطوائف المغلفة الذين « لا يجوز لسهم »، وغير ذلك من أشكال التعصب العرقي والتمييز العنصري - على أساس لون البشرة أو الديانة أو اللغة - التي يزرع بها العالم كله. والتوصل إلى مجتمع المساواة يفترض التخلص من كل أشكال التمييز المذكورة تخلصاً تاماً. ويرتبط بهذا كله ضرورة تحقيق شكل آخر من أشكال العلاقة بين الجنسين. وإعلان القطيعة مع أقدم أشكال النظم التي كرست عدم المساواة في تاريخ البشرية، ونعني به النظام الأبوي التسلسلي الذي يتحمل مسئولية العنف في معاملة النساء، وتهيش دورهن في الحياة العامة، وحرمانهن من حق التوظيف والعمل. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن النساء يمثلن العدد الأكبر من الفقراء والعاجزين عن الكسب في العالم الذي نعيش فيه.. ونأتي إلى مبدأ «الإخاء» فنسأل: ما هو معناه على وجه التحديد؟

إن الإخاء هو الترجمة الحديثة للمبدأ اليهودي - المسيحي الذي يحض على محبة الجار أو الآخر القريب منا. ولابد أن يُستبدل بعلاقات التناقص المرير، والحرب التي يشنها الجميع على الجميع - إلى الحد الذي أصبح معه الفرد في المجتمع الحديث تجسيدا لعبارة الفيلسوف توماس هوبز (١٥٨٨-١٦٧٩) الشهيرة: الإنسان ذئب للإنسان(٨) - أقول لابد أن يُستبدل بها علاقات التعاون، والمشاركة، والتكافل، والتضامن. وهو تضامن لا يشمل الاخرة فحسب، بل يضم كذلك الأخوات، ويخطى حدود العشيرة والقبيلة والشعب والجماعة الدينية، بحيث يتجاوز إطار العائلة، والأمة، ليصبح عالميا ودوليا بصورة شاملة وأصيلة...

باختصار، وبتعبير آخر: أن يصبح هذا التعاون أو التضامن عالميا بالمعنى الذي أضفته على هذه القيمة (أي قيمة التضامن) أجيال من الماضين والمناضلات في صفوف الحركة الاشتراكية والعمالية.. إن العولمة الليبرالية الجديدة تنتج وتعيد إنتاج

الصراعات الدائرة بين مختلف الأجناس والشعوب، والحروب الموجهة «للتطهير العرقي»، وأشكال التوسع القائم على العنف والتطاحن، والحركات الأصولية المختلفة التي تتصف بالتطرف والتعصب، ومشاعر وفظائع العدا، تجاه الأجانب. والواقع إن ثورات الرعب هذه التي تنشأ عن الشعور بفقدان الهوية إما تقتل الوجه الآخر للعملة، كما تقتل التناقض الملازم للعولمة الامبريالية. والحضارة التي نعلم بها - على حد التعبير الجميل لأنصار حركة «زاباتا» - هي «عالم يستوعب عوالم أخرى»، أي أنها حضارة للنضامن والتنوع، تتسع لشعوب وثقافات العالم بأسره. ولقد أصبح من أوجب الأمور - بالنظر إلى التسوية التجارية والكسبة للعالم، وإلى النزعة العالمية الزائفة التي تدعيها الرأسمالية - أصبح من أوجب الأمور وأشدّها إلحاحاً في أيامنا أن نؤكد بكل قوة ممكنة مدى الشراء الذي يمثله التنوع الثقافي، والدور الفريد الذي أسهم به كل شعب وكل ثقافة وكل إنسان في مسيرة الحضارة الانسانية...

هـ - الديمقراطية - قيمة لا غنى عنها؛

وتمت قيمة أخرى قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالقيم الثلاث التي سبق الحديث عنها - وهي قيمة الديمقراطية، ولا يصدق هذا القول بالمعنى القاصر المحدود الذي اتخذ هذا المفهوم في السياق الليبرالي والديمقراطي (وهو الانتخاب الحر للنواب عن الشعب كل عدد معين من السنين وتفسده وتشوهه في واقع الأمر هيمنة القوى الاقتصادية على وسائل الاعلام) - هذه الديمقراطية الانتخابية أو التمثيلية - التي تعتبر كذلك نتيجة مترتبة على صراعات اجتماعية عديدة، كما يشهد التاريخ - لاسيما تاريخ أمريكا اللاتينية في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٨٥ - بأنها قد تعرضت على الدوام للتهديد من جانب الأقوياء أصحاب المصالح - أقول إن هذه الديمقراطية الانتخابية أو التمثيلية ضرورية بغير شك، ولكنها كذلك غير كافية على الاطلاق. فنحن في أمس الحاجة إلى أشكال أعلى من المشاركة، يستطيع السكان عن طريقها أن يمارسوا قدراتهم على اتخاذ القرار،

و - الاشتراكية هي البديل:

لاشك أن الاحصاء الذي قدمناه غير وافٍ على الاطلاق، وفي وسع أي إنسان أن يكمله على ضوء خبراته وتأملاته الخاصة، ولكن كيف يمكن أن نلخص في كلمة واحدة هذا المجموع المركب من القيم التي أثبتت وجودها بطرق مختلفة في الحركة المضادة للعولة الرأسمالية، وفي المظاهرات العارمة التي انطلقت في شوارع «سيتيل» و«جنوا»، وفي المناقشات والمحاورات التي دارت وتدور في المنتدى أو المنتدى الاجتماعي العالمي؟ نعتقد أن تعبير «حضارة التضامن» هو أفضل تلخيص لهذا المشروع البديل. وهو لا يدل فحسب على بنية اقتصادية وسياسية مختلفة اختلافاً قاطعاً عن البنية السائدة، وإنما يدل قبل كل شيء على مجتمع بديل، يُعَلِي من شأن القيم والأفكار المرتبطة بالرخاء الاجتماعي، والصالح العام، والحقوق الشاملة المعترف بها على مستوى العالم.

ونحن نقترح تعريف هذا المجتمع بمصطلح أو تعبير يلخص أشواق البشرية وحبسها منذ حوالي القرنين - على أقل تقدير - إلى شكل جديد للحياة أكثر حرية، ومساواة، وديمقراطية، وتضامناً - وهو تعبير أسئ استعماله - كما أسئ استعمال غيره كالحرية والديمقراطية... الخ - وتمّ تسخيرها لخدمة مصالح تسلطية وغير شعبية على الاطلاق - ولكنه لم يفقد مع ذلك قيمته الأصلية والحقيقية - إنه باختصار هو «الاشتراكية»...

وفي استفتاء أجراه الاتحاد القومي للصناعة في البرازيل، عبّر خمسة وخمسون بالمائة من الأشخاص الذين وجهت إليهم الأسئلة عن قوفهم في صفّ الاشتراكية، مؤكدين حاجة البرازيل إلى ثورة اشتراكية - وعندما سئلوا عما يفهمونه من كلمة الاشتراكية، أجابوا بكلمات بسيطة تدل على قيم محددة: كالصداقة، والجماعة، والمشاركة، والاحترام، والعدالة والتضامن. أجل! إن حضارة التضامن هي حضارة اشتراكية...

هناك في النهاية حقيقة ينبغي التمسك بها: إن قيام عالم آخر. أمر ممكن، عالم يقوم على أساس قيم

وصلاحياتهم للقيام بالرقابة والتقد بشكل مباشر، وذلك على سبيل المثال كما هو الحال مع «الميزانية القائمة على المشاركة» لمدينة بورتو أليجيري ولحفاظة ريو جرانده دوسول (٩) بالبرازيل.

إن التحدي الهائل الذي يواجهه مشروع مجتمع بديل، إنما يكمن في مدّ مظلة الديمقراطية على مجال الاقتصاد والمجتمع. ولماذا يُسَمَّع في هذا المجال بالهيمنة المطلقة لنخبة معينة ترفض هيمنتها على المجال السياسي؟ إن الديمقراطية الاجتماعية تعني مناقشة القرارات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى، وتحديد الأولويات في الاستثمار والتوجهات الأساسية للإنتاج والتوزيع مناقشة ديمقراطية حرة من جانب الشعب الذي من حقه أن يضع ضوابطها بنفسه، وذلك بدلاً من أن تترك لحفنة من المستغلين أو «لقوانين السوق» المزعومة (أو لمكتب سياسي مطلق القوة والنفوذ كما حدث في ظل نظم أخرى انتهت بالانهيار والإفلاس...).

ولابدّ هنا أن نضيف إلى هذه القيم الكبرى التي هي حيلة التاريخ الثوري الحديث قيمة أخرى تعتبر أقدم القيم وأحدثها في وقت واحد، ونقصد بها قيمة الاحترام للبينة. هذه القيمة مازال متوافرة في أسلوب الحياة التي يعيشها السكان الأصليون في الأمريكتين، وفي التجمعات الريفية السابقة للرأسمالية في كثير من بقاع الأرض، ولكنها تحتل مركز الدائرة من الحركة الايكولوجية الحديثة. والواقع أن العولة الرأسمالية هي التي تتحمل مسؤولية التسميم والتدمير المتصارع للبينة. ومن أمثلة هذا التدمير وذلك التسميم تلوث الأرض والبحر والأنهار والهواء، والصوب النباتية (الزجاجية) التي تسببت في كوارث حقيقية، والتدمير الذي يهدد طبقة الأوزون التي تحمينا من الإشعاعات فوق البنفسجية المميتة، والحكم بالابادة على الغابات وعلى التنوع الطبيعي للفصائل الحيوانية. لا يمكن إذن أن تكون حضارة التضامن إلا حضارة تضامن مع الطبيعة، لأن الجنس البشري لا يمكنه أن يستمر في البقاء على قيد الحياة لو استمرّ تدمير التوازن الايكولوجي (البيئي بالمعنى الواسع للكلمة) على سطح هذا الكوكب المهدد بالتلوث والحرق...

«ميزانية المشاركة» التي سبقت الإشارة إليها في «ريو جرانده دو سول». ومن نضال العمال في كوريا الجنوبية للحصول على حقوق التنظيم النقابي، إلى الاضرابات التي اشتعلت في فرنسا دفاعاً عن حقوق المواطنين في الخدمات العامة، ومن الجهود الجماعية القائمة في قرى «الزاباتيين» في «خياباس»، إلى قطع الأرض الصغيرة التي وضع المهدمون في البرازيل أيديهم عليها (١٠).

إن المستقبل يبدأ هنا والآن من نوى ونذور هذه المحضرة الجديدة التي نهد لها الأرض بكفاحنا وجهدنا، ونغرس فيها هذه القيم الأخلاقية الجديدة بالتعاون مع زملائنا في النضال لكي تتربى عليها أجيال أخرى من البشر، ويتبنّاها نساء جديداً ورجال جدد.

مضادة بشكل بَيِّن وقاطع وحاسم للقيم السائدة والمهيمنة في هذه الأيام. ومع ذلك ينبغي ألا ننسى أبداً أن «الغد يبدأ هنا والآن»: هذه القيم يتجلى حضورها بالفعل في المبادرات التي تنطلق اليوم من حركتنا الاجتماعية الجديدة، وهي (أي القيم) تمثل الخط المؤجَّه للمعركة المحتدمة ضدَّ أعباء الديون الخارجية في العالم الثالث، وفي مقاومة مشروعات «منظمة التجارة العالمية»، ومكافحة التجارب الهادفة لتغيير «جينات» (مورثات) الكائنات الحية، والمطالبة بفرض ضرائب على المضاربات المالية... إلخ. وتتوافر هذه القيم كذلك في المجادلات والمناقشات الاجتماعية الدائرة، وفي التجارب المبذولة لتحقيق التضامن والتعاون والديمقراطية المبنية على المشاركة، وذلك بدءاً من كفاح الفلاحين الهنود في سبيل حماية البيئة، حتى

الهوامش

- (١) بؤس الفلسفة - المجلد الرابع من أعمال ماركس وإنجلز. برلين، دار النشر دييتش، ص ٦٩.
- (٢) على حدّ تعبير البيان الشيوعي، نفس المجلد السابق، ص ٤٦٥.
- (٣) يرمز له في الترجمة الألمانية لهذا المقال بالحروف WSF - وهي التي يمكن قراءتها بالإنجليزية World Social Forum أو بالألمانية Weltsozial Forum
- (٤) إرنست بلوخ: الحق الطبيعي والكرامة الإنسانية - فرانكفورت على الماين، ١٩٧٧، ص ١٧٥ - ٢٠٦ - راجع عن فلسفة بلوخ كتاب: «الأمل واليوتوبيا في فلسفة إرنست بلوخ» للدكتورة عطيات أبو السعود - الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٩٧
- (٥) هكذا في الأصل، وقد أشتها برموزها وحروفها الأجنبية على الرغم من حرصي في كل ما أكتب أو أدرس أو حتى أترجم على تجنب أي مصطلحات أو أسماء أجنبية في سياق الحق نفسه - ولأنني بعيد عن عالم الاقتصاد وعالم السياسة، فقد اضطررت لوضع هذين الرمزين المختصرين بصيغتهما الأصلية، وإن كنت أرجح أن المختصر الأول يفيد صندوق النقد الدولي، وأن الثاني يدل على مؤسسة التجارة العالمية (أو الجهات فيما أتصور وإن كنت غير واثق من ذلك...) [م.ع]
- (٥) يؤسفني ألا أعرف شيئاً كافياً عن هذا البطل الشعبي الثائر، لكنني أذكر القارئ الكريم بالفيلم السينمائي العظيم «يعبا زاباتانا» الذي لم فيه كل من المخرج إيليا كازان والممثل الشهير مارلون براندو (قبل أن يجرفه السينما الرأسمالية إلى أفلام أخرى لاتنتشر - في تقديري المتواضع على الأقل) - ماضيه الثوري العظيم في الفيلم المذكور... [م.ع]
- (٦) Olympe de Gouges
- (٧) يلاحظ مترجم هذا المقال إلى الألمانية أن هؤلاء يكونون عادة من الأجانب الذين لديهم أوراق تثبت شخصياتهم، ولكنهم لم يحصلوا بعد على تصريح بإقامة في البلد الأوروبي الذي يخطهدهم [م.ع]
- (٨) العبارة في الأصل باللاتينية Homo Homini lupus et
- (٩) Rio Grande do Sul - Porto Alegre مدينة ومحافظة بالبرازيل، وقد شهدت الأولى - وربما ما تزال تشهد - لقاءات للثقى أو التجمع الاجتماعي والاشتراكي العالمي، ومن ثم يتحدث أغلب من قرأت لهم من أعضاء «روح بورنو ألبيري» التي ينبغي المحافظة عليها بحيث تسري وتتغلغل في قلوب وعقول كل إنسان مخلص للقيم المخالفة في كل قرية أو مدينة على سطح كوكبنا المعرض للاندثار [م.ع].
- (١٠) على الرغم من إعجابي الكبير بالكاتبين (البرازيليين؟) ومشاركتي العقلية والوجدانية في مشروعهما الإنساني والاجتماعي والاشتراكي الممكن التحقيق لتغيير العالم الطام الذي يهيمن عليه وعليها الرأسمالية البشعة (وهو عسير التحقق ولكنه ليس مستحيلاً) فقد عجبت لأنهما لم يذكرًا - في الأمثلة العديدة التي ساقاها من العالم المتقدم والعالم الثالث - الشرق الأوسط ولا محنة الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين تحت سطوة دولة الارهاب الاسرائيلي التي لا يخفى على أحد اليوم أنه لاتفرقها دولة أخرى في الظلم والتمييز العنصري. وكأني بالكاتبين يعيشان في كوكب آخر غير الكوكب الذي يريطان تغييره... [م.ع]

عولة المقاومة عرض وتعليق على التقرير الأول للمنتدى العالمى للبدايل

بقلم : سعد الطويل (*)

أولاً : أوضاع الصراعات

هونج كونج وتايوان بعد عقدين من التوسع النيولبرالي جاءت الأزمة الآسيوية لتكشف مدى هشاشة هذا النموذج، وترتب علي هذا أن أصبحت الفئات الشعبية في هونج كونج تعاني من التهميش والفقر واللامساواة، مما ساعد علي سهولة تحكم السلطات في الحركات الاجتماعية. ومع ذلك فالعمال يستمرون في النضال وإن كانت القيادة الجديدة المتهادنة لاتحاد النقابات حصرت جهودها في المطالب اليومية وتوقفت عن مقاومة المخصصة مما أفقدها تعاطف الجماهير العادية التي كانت تلتف من قبل حول مطالب العمال.

وفي تايوان، ارتبط الانضمام إلي منظمة التجارة العالمية بأزمة عام ١٩٩٧، وارتفاع البطالة الفعلية إلي ٩٪، مع التوسع في المخصصة، وظهور مقاومة العمال لها. ولكن شركة الاتصالات، وهي من أكبر مستخدمي العمال لمجحت، بوسانها المالية في تصيب إدارة مهادنة للتقابة، تخلت عن معارضة مخصصة الشركة. ومع ذلك فهناك حركات احتجاج علي التلوث الذي تتسبب فيه الشركات متعددة الجنسية، وعلي

ظهرت طبعات هذا التقرير الأول للمنتدى العالمي للبدايل باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية، وستظهر عما قريب الطبعة العربية. وسنقدم هنا عرضاً لأهم محتويات التقرير، للتعريف بأهمية وحركة الحركات الاجتماعية التي بدأت تجمع بين الكثير من حركات الرفض، التلقائية منها والمنظمة، التي أخذت تعم جميع بلدان العالم، لما تفرضه دول ثالوث المركز عن طريق آليات العولة النيولبرالية، صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، من سياسات التبعية والتهميش علي بقية شعوب العالم لصالح الثالوث وشركاته متعددة الجنسية، والتقرير من وضع عدد كبير من الباحثين والمناضلين، ينتمون إلي الحركات الاجتماعية المناضلة من مختلف مناطق العالم، وتحرير الدكتور سمير أمين رئيس منتدى العالم الثالث بالسنغال، وفرانسوا أوتار مدير مركز القارات الثلاث ببلجيكا، ويشمل التقرير:

أولاً عرضاً لأوضاع الصراعات في جميع القارات،
ثانياً تحليلاً لبعض القضايا العامة،
ثالثاً تأملات بشأن التحديات والرهانات،
رابعاً تقييماً للبدايل الممكنة.

(*) مفكر ومناضل مصري.

سياسة نقل المصانع إلى الصين القارية حيث أجور العمال أقل من تايوان، مما يزيد من البطالة في الجزيرة.

الهائبان: عرفت الستينيات والسبعينيات مرحلة من الهبات السياسية ولكنها لم تحقق الكثير، خاصة مع بدء فترة انتعاش اقتصادي في الثمانينيات، واکتفى المجتمع المدني بعمل المنظمات غير الحكومية التي تهتم بتحسين أوضاع الفئات المهمشة. ومع السياسات النيولبرالية وأزمة البترول، حدث هبوط اقتصادي خطير، واتفق علي حلول وسط للتقليل من فصل العمال علي نطاق واسع واستيعاب العمالة الزائدة في الصناعات المغذية. ومع تفاقم الأوضاع في التسعينيات عادت منظمات المجتمع المدني للتحرك من جديد، وأخذت تهتم بقضايا عامة مثل الدفاع عن البيئة. وهي لا تعمل ضد النظام، ولكنها بدأت تحمله مسؤولية الفقر والتهميش، وذلك بتأثير القيادات المناضلة لتحركات الستينيات.

كوريا الجنوبية : تحتل مشكلة الوحدة الكورية مكان الصدارة من اهتمامات المجتمع المدني، ولكن دفعت السياسات النيولبرالية وتفاقم الأوضاع بعد أزمة عام ١٩٩٧، إلي النضال ضد سياسة تخفيض العمالة. وقد بدأت الحركات النضالية بعمال شركة هيونداي لصناعة السيارات في أواخر عام ١٩٩٨، وبعد مفاوضات طويلة وشاقة، أمكن الوصول إلي حل وسط، ولكن علي حساب العاملات من النساء، وساعد علي ذلك استمرار سياسة التقاليد الكونفوشية التي تعطي الأولوية للرجال وخاصة كبار السن. ولكن العاملات تابعن النضال البطولي بمفردهن تقريباً حتي نجحن في العودة للعمل. وفي عام ٢٠٠٠، قاد اتحاد عمال كوريا إضراباً عاماً من أجل مطالب عالية وعامة (تخفيض ساعات العمل، وأسبوع الخمسة أيام، وتخصيص ١٠٪ من الناتج القومي الإجمالي للخدمات الاجتماعية، ووقف سياسات التكيف الهيكلي فوراً). وتحقق بعض النجاح الجزئي بفضل اتساع حجم الإضراب، والتفاف الشعب الكوري حوله. وفي أكتوبر ٢٠٠٠، نُظمت مظاهرة كبرى ضد

العولة بمناسبة اللقاء الأوروبي الآسيوي في سيول. ويجري حالياً نضال طويل الأمد بين عمال شركة دايو وإدارة الشركة التي قامت بفصل ١٧٠٠ من العمال منذ عامين، وساندتها الحكومة بتعبئة قوات مكافحة الشغب التي أحاطت بالمصنع كما كانت تفعل أيام الأحكام العرفية. ويستمر النضال واتخذ طابعاً شعبياً بتكوين اللجان المناصرة للعمال وعائلاتهم، وتحميل السياسات النيولبرالية للحكومة مسؤولية ما يحدث للعمال. ووجه اتحاد نقابات العمال سهامه لا لشركة دايو وحدها وإنما للحكومة كذلك، ويستمر النضال وتشارك فيه منظمات الطلاب، ووسائل الاتصال الشعبية والكثير من فئات الشعب الكوري، ويثل قضية حية.

الصين يقدم التقرير عرضاً تفصيلياً لتطوير الأوضاع في الصين التي تضم ٢٢٪ من سكان العالم، وبلغ الناتج القومي الإجمالي لها ١٠٠٠ تريليون دولار، والفائض التجاري السنوي لها ٤٠ مليار دولار. ومؤشر التنمية البشرية للصين متوسط، ولم يبق تحت خط الفقر سوى ٤٢ مليوناً (وكان المخطط أن يصل عددهم إلي الصفر بحلول عام ٢٠٠٠). ومنذ بدء سياسات الانفتاح الجديدة في الثمانينيات، بدأت الحكومة في التخلص من الشركات الصغيرة مع الاحتفاظ بالشركات الكبيرة التي تسيطر علي نصف الإنتاج القومي. وهكذا ظهرت البطالة في المدن (حوالي ٢٠ مليوناً) مع الازدياد الكبير في ثروة البلاد. ويضاف إلي ذلك مايقرب من ٩٠ مليون ريفي يبحثون عن عمل في المدن، رغم توفر قطعة الأرض لهم في قراهم. وهكذا تجد شركات القطاع العام، التي لازالت تحصل عبء توفير الخدمات الاجتماعية لعمالها طبقاً للأوضاع السابقة، نفسها في منافسة غير متكافئة مع عشرات الآلاف من الشركات الخاصة التي لا تتحمل مثل هذه الأعباء.

ولفهم الأوضاع الحالية بالصين نذكر أن الصين حافظت علي معدل نمو بلغ حوالي ٥٪ طوال السنوات ١٩٥٢ - ٧٨، مما يعني أنها تمتلك قاعدة اقتصادية

قوية قبل بدء سياسات الإصلاح عام ١٩٧٨. ومنذ ذلك التاريخ وحتى عام ٢٠٠٠، سار النمو بمعدل ٨٪ سنوياً، مع بعض الإصلاحات المحدودة في المجال السياسي، مثل إعطاء سلطات أكبر للبرلمان. ودلت أحداث تيان آن منه عام ١٩٨٩، علي وجود شعور عام بالحاجة لمزيد من الديمقراطية لمواجهة المشاكل الكثيرة التي تواجه البلاد (السكان، والبيئة، والتباين بين المناطق، والاستغلال المتزايد في القطاع الخاص، وانتشار الفساد الخ). وتستفيد الصين من الارتباط بالسوق العالمية، ولكن هناك خطراً من ازدياد التبعية، فهناك الآن ٣٠٠ ألف شركة ذات رأسمال أجنبي أو مشترك، وهي تحقق ٤٠٪ من صادرات الصين. والكثير من هذه الشركات يمتلكها صينيون مغتربون، وهم الذين لا يحترمون قوانين العمل كثيراً؛ ولذلك فهناك حاجة كبيرة لحماية الصناعات الصينية الناشئة، والزراعة كثيفة العمالة من المنافسة العالمية. والشعب الصيني وقادته متنبهون جداً لمخطورة التهديد الأمريكي لبلادهم واقتصادها الناشئ. ومن هنا تعبر المعارضة داخل الحزب الشيوعي عن القلق علي السيادة الوطنية، والأمن الاقتصادي، والسياسات الاجتماعية، وتشير بضرورة الاعتماد علي السوق الداخلية الكبيرة بدلاً من التركيز علي التصدير.

والسؤال المطروح هو إلي أين تتجه الصين اليوم، إلي اشتراكية السوق، أم إلي الرأسمالية؟ من الصعب الإجابة حالياً، ولكن يمكن القول إن ما يبينه يختلف عن اشتراكية الدولة، كما يختلف عن السوق النيو ليبرالية الفجة. والإصلاح الحالي يتضمن مزيداً من اللامركزية، ولكنها تدعم الرأسمالية، وتسمح بفرص أكبر للفساد، كما تقلل من نصيب الدولة المركزية من الدخل القومي، وبالتالي التقليل من اعتمادات الخدمات العامة، ولكن الحكومة تعمل علي الحفاظ علي الحد الأدنى من الخدمات العامة (التعليم والصحة والإسكان)، حرصاً منها ألا تضعيف ثمار الثورة العظمي، ومكاسب ثلاثين عاماً من الازدهار الاقتصادي، والمشاكل الرئيسية التي تواجه المواطنين اليوم هي البطالة في المدن، والضرائب المرتفعة في

الريف، إلي جانب مشاكل بعض الأليات في التبت وإقليم شينجيانج. وتدل حركات الاحتجاج مثل حركة فالونج جونج علي نشاط المجتمع المدني في الصين اليوم.

جنوب شرق آسيا (الفلبين، وتايلاند، وماليزيا، وإندونيسيا، وفيتنام): تتميز الفلبين بوجود حركات نضالية علي أساس طبقي سابقة علي بقية بلدان المجموعة حيث كانت الدكتاتوريات أكثر سيطرة، وحيث عرقل النمو الاقتصادي ظهور حركات اجتماعية ذات شأن. وفي تايلاند، ظهرت الحركات الاجتماعية في خضم النضال في وجه الانقلاب العسكري، عام ١٩٩٢، ونجحت في هزيمته وتدعيم الديمقراطية. وفي ماليزيا وإندونيسيا لم تظهر حركات المعارضة السياسية والاجتماعية إلا بعد أزمة عام ١٩٩٧، ونجحت في إندونيسيا في الإطاحة بحكم سهارتو، وقامت بعض حركات الاحتجاج في ماليزيا. أما في فيتنام فقد أعطي الانفتاح علي السوق العالمية دفعة قوية للاقتصاد، ولم تظهر الجوانب السلبية للسياسات النيوليبرالية إلا متأخرة وبالتدريج، وهكذا بدأت تحدث هبات للفلاحين، وحركات نسائية من أجل تحسين الأوضاع الخ. أصعب ما واجهته الحركات الاجتماعية في هذه البلدان، كان فهم طبيعة العملة ودور آلياتها، نظراً لاختلافها عن الاستعمار التقليدي بوجهه السافر. ولم تنتج العملة طبقة ديمقراطية كما يدعي المدافعون عنها إلا في تايلاند عند الوقوف في وجه الانقلاب العسكري، وهي مع ذلك، تمارس قهر العمال، وكذلك الحال في الفلبين. أما في إندونيسيا، فبسبب التدهور الخطير في الاقتصاد بعد أزمة ١٩٩٧، وكذلك الحركات الانفصالية المتعددة، فهي تنظر لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي علي أنها المنقذ!

وبدأت الحركات الاجتماعية في هذه البلدان حديثة التصنيع، تشعر بأن السياسات النيوليبرالية قد أنتجت الأزمات البيئية، وانتشار الدعارة، وزيادة الفوارق الاجتماعية لا العكس. ولذلك بدأت الجهود للتحرر من هذه السياسات، وظهرت الحركات التي تدافع عن

البيئة، وحقوق الإنسان، والمرأة، وتهاجم قروض بنك التنمية الآسيوي، وقامت مظاهرات معادية للعملة تجارياً مع مظاهرات سياتل، وعقد بالفلبين مؤتمر مضاد للعملة تحت قيادة جماعات يسارية. ونجحت هذه الحركات (في تايلاند وإندونيسيا) في عقد ارتباطات مع الحركات الإقليمية التي تنظم احتجاجات ضد سياسات المؤسسات المالية الدولية، والمدافعين عن البيئة، والحركات المرتبطة بالكنيسة الكاثوليكية، وحتى اتحاد جمعيات الشبان المسيحية الذي يتخذ الكثير من المواقف التقدمية. واستفادت هذه الحركات من التغطية الإعلامية لمظاهراتها ضد بنك التنمية الآسيوي، وغيره من المؤسسات المالية الدولية.

وتقدم هذه الحركات بدائل للعملة النيولبرالية، وللتنمية المستندة إلى الدولة، وتتهكما معاً بتدمير البيئة، وتطالب بإقليمية مراكز اتخاذ القرار. كذلك تطالب بفتح الحدود بين الدول للتغلب على المشاكل المترتبة على التشرذم، وتحقيق المصالح المشتركة للشعوب، بدلاً من فتحها لضمان حرية التجارة للشركات متعددة الجنسية. وعقدت ورشة عمل في ماليزيا تحت العنوان: «تكمال جهود التنمية البديلة في آسيا». كذلك تشارك الحركات الاجتماعية في برامج محاربة الفقر في الفلبين، وإن كانت تعترف بأن هذه البرامج ليست هي الحل الجذري للمشكلة، وهي تشارك في مبادرات في مجال التربية والتعليم، ومثلها في تايلاند.

الهند: بعد تحرر الهند من الاستعمار البريطاني، اتبع حزب المؤتمر الحاكم أسلوب التنمية الاقتصادية الوطنية مع أقل قدر من الاعتماد على الخارج، وخاصة استبعاد الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية. ومع عام ١٩٨٠، بدأ الانفتاح على الغرب باستيعاب، ولكنه اشد مع اغتيال إنديرا غاندي عام ١٩٨٥، وتولي راجيف غاندي السلطة. وأصبح حزب المعارضة الرئيسي هو بهاراتيا جاناتا الهندوسي المتعصب، الذي يمثل كبار ملاك الأرض وكبار الرأسماليين، في حين يمثل المؤتمر دوائر رجال الأعمال، وأغنياء الفلاحين، ولكنه علماني. والحزبان يؤيدان

اليوم سياسة الانفتاح على الغرب، وكانا يأملان أن تؤدي إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية (في حدود ١٠ مليارات دولار كبدية) لتقود التنمية، كما حدث في الصين. وفاتهما أن ما اجتذب رؤوس الأموال للصين هو سياسة التنمية المكثفة لا العكس. والنتيجة أنه منذ بدء سياسة الانفتاح، انخفض معدل نمو الاقتصاد الهندي، وزادت الواردات فبلغت ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بقيت الصادرات عند حدودها القدية أي ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى الرغم من استقرار الديمقراطية في الهند، فإن جزءاً من الطبقة الوسطى الهندية الكبيرة (٢٠٠ مليون شخص)، يعتقد مفاهيم دينية متعصبة، ويمارس التمييز ضد «الداليت» (المنبوذين سابقاً) وبعض الأقليات العرقية. وهذه الفئات (ومجموعها يصل إلى ٢٣٠ مليوناً) لم تستفد من الإصلاح الزراعي، وتنخفض أجورهم كثيراً، ومستوى التغذية لديهم منخفض جداً، والمحطاب المتواتر عن محاربة الفقر لا يبدو أن يكون من باب الدعاية الانتخابية لكسب أصوات هؤلاء الفقراء. وأدى إصلاح النظام المالي (وزيادة دور مصارف القطاع الخاص)، إلى التقليل من القروض لصغار المزارعين، بالتالي لتقليل إبداعاتهم في المصارف، وتركيز المصارف على تمويل قطاع كبار التجار وكبار المولدين.

وبوصول حزب بهاراتيا جاناتا للحكم أعلن فوراً تبنيه لوفات واشنطن، وبدء المرحلة الثانية من الإصلاحات الهيكلية، ولا يفتق اليوم بصلاية ضد العملة إلا الحزبان الشيوعيان، وبعض الأحزاب الإقليمية. وكانت طبقة أغنياء الفلاحين تتوقع أن تحقق مكاسب من تصدير منتجاتها الزراعية للخارج، ولكن ما حدث هو أنها فشلت في منافسة المنتجات الزراعية للدول الكبرى التي تباعها عالمياً بأسعار منخفضة. والنتيجة أنه يتكدس في مخازن الحكومة ٥٠ مليون طن من فائض الحبوب، في حين تعاني مناطق بأكلها في الهند من المجاعة. وبدأت تظهر حركات مقاومة للعملة من بعض العلماء دفاعاً عن البيئة، ورفضاً للمحاصيل المهندسة وراثياً، ولكن

المقاومة الرئيسية تأتي من جانب العمال الذين يعانون من إغلاق المصانع وفقدان وظائفهم. ولكن لا يوجد تنسيق بين الحركات المختلفة لمقاومة العولمة. وأنشطة المجتمع المدني تشمل إلى جانب الجمعيات الخيرية، المنظمات التي تدافع عن العدالة الاجتماعية ومن أهمها منظمات الدفاع عن المرأة (مثل رابطة النساء العاملات لحسابهن وتضم ربع مليون عضو)، ومنظمات تدافع عن حقوق الفلاحين الذين سيفقدون أراضيهم في مشروعات الري الكبرى. وهناك نضال «الداليت» للدفاع عن حقوقهم المضغوطة.

العالم العربي والشرق الأوسط:

يبدأ هذا الجزء بعرض الأوضاع السائدة في العالم العربي حتى أواخر القرن التاسع عشر، حيث كانت تحكمه دول أتوقراطية متخلفة، ثم جاءت النهضة. ولكن النهضة، التي كانت رد فعل لصدمة العالم الاستعماري الغربي للمجتمعات المتخلفة، اكتفت بترقيع الأوضاع القديمة، ولكنها لم تقطع علاقتها الوثيقة بالماضي كما فعلت النهضة الأوروبية. فقد وضعت مثلاً أعلى لها «المستبد العادل» (وحتى ليس المستنير)، وتمسكت بأحكام الشريعة بعد تنقيتها من بعض العيوب الصارخة، ومجاهلت حقوق المرأة، واكتفت باستيراد منتجات الحضارة الأوروبية. وذهبت الدعوات الراديكالية للكواكبي، وعلي عبد الرازق، وقاسم أمين أدراج الرياح. وتكتسب الحكومات المحافظة شرعيتها من مقاومة المحتل (أو ادعاء ذلك)، أو توفير تحسين نسبي لظروف المعيشة، أو من التقاليد، هذا، بعد أن فشلت البرجوازية الضعيفة أن تستكمل ثورة ١٩١٩ في مصر، والتي كانت أقرب إلى الوصول إلى العلمانية. وبعد التخلص من حكم الاستعمار المباشر، سادت بعض الأنظمة الشمبوية مثل الناصرية، والبعث في سوريا والعراق، وجبهة التحرير في الجزائر. ولم تلبث هذه الأنظمة أن تراجعت إلى أشكال من الحكم السلطوي الأتوقراطي، وزادت حدة الأزمة الاجتماعية بها، أما بقية الأنظمة في المنطقة فتغطي خضوعها للاستعمار بيزيد من التشدد الإسلامي الظاهري.

ثم يشرح التقرير دور الإسلام السياسي، الذي نشأ علي يد المستشرقين لخدمة الاستعمار البريطاني في الهند، ثم تبناه المودودي بالكامل، وهو لا يتعارض مع خطاب العولمة النيولبرالية، حيث يتجاهل الصراع الطبقي ويحصره في المجال الثقافي، ويرفض أي تقدم بالتمسك بقوانين الشريعة التي لا تمشي، ويدعو للخضوع لا للتحرر. والوحيد من دعاة الإسلام السياسي الذي دعا للتحرر كان السوداني محمود طه الذي أعدمه النيمري، ولم يدافع عنه أي من التيارات الإسلامية سواء الراديكالية أو المعتدلة.

ثم يستعرض التقرير أوضاع المجتمع المدني، حيث ازداد تكوين الجمعيات في جميع المجالات وأغلبها تنشط في مجال الخدمات التي يفترض أن تؤديها الدولة (التعليم والصحة)، أو تنفذ مشروعات قولها الجهات الأجنبية المانحة، وهي تعتمد إما علي تمويل الدولة والجهات الأجنبية، أو علي الجماعات الإسلامية وبعض دول الخليج (للجمعيات الإسلامية). وهناك كذلك التمويل من بيع الخدمات التعليمية والصحية، وهي هنا أقرب إلي الطبيعة التجارية. أما جمعيات الدفاع عن البيئة أو حقوق المرأة فدورها ضعيف، وكذلك لحد ما دور جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان. ويلاحظ أن أغلب هذه الجمعيات تعمل في تنسيق مع الدولة، أو تحت توجيهها، وتبارك سياساتها، ومشاركة الجماهير التي تقدم لها الخدمات تكاد أن تكون معدومة.

إسرائيل

لعبت إسرائيل منذ قيامها دور جندي الحراسة لحساب رعاتها المتعاقبين في الشرق الأوسط، وتناحز الأجر علي ذلك حماية مطلقة من أي اعتداء، ومساعدات اقتصادية بم توسط ١٠٠ دولار لكل فرد من السكان كل عام. واستمر هذا الدور مطلوباً حتي الثمانينيات حيث أخذت الحركات الوطنية العربية في التراخي ابتداءً من السبعينيات، ثم انهيار الاتحاد السوفيتي في أواخر الثمانينيات. وبعد حرب الخليج عام ١٩٩١، احتلت الولايات المتحدة دول الخليج، وفرضت سيطرتها المباشرة علي المنطقة. وهنا كان على

العمل الذين صدموا بجمود قيادتهم التي تراجعت عن تقديم التنازلات اللازمة، والبعض لحزب شاس الديني المتطرف. أما اليسار غير الصهيوني الضعيف، فتركز جهوده علي معارضة سياسة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، بصفته مصدر الخطر الأكبر علي البلاد ولا يعطي اهتماماً كبيراً للمصالح الآتية للجماهير الشعبية.

وظهر مؤخراً في إسرائيل جيل جديد من الشباب الذي يعتبر أن قضية الضفة وغزة في سبيلها للاتنها، ويهتم بمشاكل الفقر، وحماية البيئة، وأوضاع العمال الأجانب، والذي بدأ يتخذ مواقف راديكالية تحت تأثير الحركات العالمية المعادية للعولمة، وهم يتابعون هذه الحركة عن طريق الإنترنت، ويشاركون في بعض أنشطتها. وهذا الشباب يحتاج إلي توعية بأهمية التضامن مع الشعب الفلسطيني كشرط لتحرير الجماهير الإسرائيلية، وهذا واجب القادة من اليسار القديم الذين يتسمعون باحترام هذا الجيل من الشباب. وهذا يعطي الأمل في قيام معركة لأول مرة في الدولة العبرية ضد الاستعمار والرأسمالية في إطار دولي حقيقي، الأمر الذي قد يؤدي مع الوقت لقيام جبهة إسرائيلية فلسطينية ضد الإمبريالية والرأسمالية والاستعمار الصهيوني.

أفريقيا جنوب الصحراء

تمر أفريقيا جنوب الصحراء بأزمة بنوية حيث لا تستطيع حتي الآن التكيف مع النظام العالمي. ففي مرحلة تجارة العبيد، عملت الممالك المظلة علي المحيط، كأدوات توصيل لثلث التجارة، فكسبت الكثير من اصطياد العبيد من بلدان الداخل، اعتماداً علي الأسلحة النارية التي أخذتها من تجار العبيد، الذين اشتروا هؤلاء العبيد لبيعهم كقوة عمل للمستعمرات الأوروبية في الأمريكتين. وبمجرد القضاء علي هذه التجارة في القرن التاسع عشر، انهارت هذه الممالك وعادت التفرقة الإثنية لتسود القارة. أما النظام الاستعماري الذي تلا ذلك، فقد أخضع جميع المجتمعات الأفريقية وحولها إلي مورد رخيص للمواد الخام اللازمة لنمو الصناعة الأوروبية، والتي نُهبت بلا مقابل تقريباً.

إسرائيل أن تبحث عن دور جديد، فتقدم بيريز وفرقة بمشروع «للشرق الأوسط الجديد» الذي تقوم فيه إسرائيل بدور القائد الاقتصادي للمنطقة، وتبني حزب العمل الذي يمثل البرجوازية المسيطرة في إسرائيل هذا الطرح، وهذا يعني تطبيع العلاقات مع العالم العربي، وبالتالي كان لا بد من الوصول إلي اتفاق مع الفلسطينيين. وفي هذا الإطار كان علي إسرائيل أن تلعب دور الشريك الأصغر للهيمنة الأمريكية وشركاتها متعددة الجنسية، ولكن دور القائد بالنسبة لدول المنطقة. وجاءت اتفاقية أوسلو لتترجم هذا الموقف إلي الواقع العملي حيث الهدف الأساسي منها هو التطبيع مع الدول العربية قبل أن يكون إرضاء الفلسطينيين. ولضمان استمرار استغلال العمالة الفلسطينية بنص المشروع علي إقامة مناطق صناعية علي الحدود تكون مفتوحة للجانبين، وهي المجال الوحيد للعمال الفلسطينيين الذين خربت ٣٠ سنة من الاحتلال اقتصاد بلادهم، وحيث لا تسري قوانين العمل. وكان رفض الشعب الفلسطيني للاستسلام المطلوب منه، وخاصة بعد تراجع البرجوازية الإسرائيلية بعنجهيتها وغرورها، عن تقديم التنازلات الكافية، هو السبب في فشل أوسلو، رغم محاولات المتفعين من رجال عرفات الذين حققوا المكاسب الكثيرة من التعامل مع إسرائيل.

ومع السير في سياسات التكيف الهيكلي والعولمة، بدأ تفكك دولة الرفاهية في إسرائيل، وزادت الفوارق بين الأغنياء (البرجوازية الكبيرة المرتبطة بحزب العمل)، والفقراء (وأغلبهم من السفارديم) الذين خُفّضت الإعانات التي تدفعها الدولة لهم، كما أُغْلِقَت مصانع النسيج التي كانت الدولة تدعمها لتستوعبهم. واستغل حزب الليكود (مع أنه يؤيد سياسة العولمة هذه)، هذه الأوضاع لجذب هؤلاء الفقراء ليقفوا معه ضد أوسلو. ويؤدي هذا التناقض إلي ظهور الانقسامات داخل الليكود بين القيادة المرتبطة تماماً بسياسات العولمة، وبين الجماهير ذات التوجه الديني. وفعلاً بدأ البعض يتجهون لحزب الوسط الجديد المؤيد لأوسلو والذي يضم بعض أعضاء

للحزب الواحد بحجة دعم الوحدة الوطنية، وتوقفت عن المطالبة بحقوق العمال. وابتداءً من التسعينيات ساعدت الأشكال «الديمقراطية» التي قُرضت مع السياسات النيولبرالية علي اكتساب النقابات لقدر من حرية الحركة، وعادت للمطالبة بتحسين أوضاع العمال، بل ورفض سياسات التكيف الهيكلي. وكشال بفصل التقرير تطور الحركة النقابية في جنوب أفريقيا، حيث اتسع تأسيس النقابات ابتداءً من الثمانينيات، وبدأت تتحرر من قيود الفصل العنصري. وهكذا تكونت نقابات مختلطة إلى جانب النقابات المنفصلة عنصرياً، ولعبت دوراً كبيراً في القضاء علي نظام الأبارتيد.

وخلال العقود الثلاثة الماضية، أخذت الحركة النسائية تشط علي الرغم من التقاليد التي كانت تقصر النشاط العام علي الرجال. وقد لعبت المظاهرات النسائية دوراً فاعلاً في التخلص من عدد من الأنظمة الدكتاتورية. وكانت العادة أن تخمد الحركات بمجرد تحقيق الهدف المباشر وتفسير الحكام، ولكن بدأت تظهر اتجاهات لاستمرارية هذه الحركات (أمثلة ذلك من توجو والسنغال)، والنضال من أجل المساواة في الحقوق، ومشاركة المرأة في مراكز اتخاذ القرار. كذلك تعمل الحركات النسائية علي رفع القدرة الإنتاجية للمرأة لمحاربة الفقر لدي النساء، وتساهم بذلك في محاربة الفقر بصفة عامة.

نشأت أغلب الحركات الطلابية في خضم النضال ضد الاستعمار ولكن الكثير منها تحول ليرتبط عضواً بالحزب الحاكم ويصبح بوقاً له. ولكن مع ازدياد سوء الأحوال بعد تطبيق سياسات التكيف الهيكلي، أخذت تظهر هنا وهناك، بعض الحركات الطلابية الراديكالية.

تعتمد الكثير من البلدان الأفريقية علي الزراعة، وجميعها لديها طبقات كبيرة من الفلاحين. وفي ظل الحزب الواحد، كانت التنظيمات الفلاحية مجرد أدوات لهذا الحزب، ولكن فشل السلطات في السنغال وبوركينا فاسو في السبعينيات كسر هذا القيد. وساعدت التوجهات الديمقراطية الأخيرة علي انتشار

وبعد انتشار حركات الاستقلال في ستينيات القرن الماضي، انقسمت الدول الجديدة إلي تيارين رئيسيين، أحدهما ركز علي دعم السيادة الوطنية، وبناء دول حديثة اعتماداً علي ما لديها من ثروات، ولم تركز كثيراً علي بناء اقتصاد متقدم، وإنما ركزت علي مفهوم الوحدة الأفريقية، والجوانب السياسية للاستقلال. أما التيار الآخر فقد اهتم بالتحديث الثقافي في كنف السيطرة الاستعمارية القديمة، تاركاً الاقتصاد يتطور في إطار التبعية القديمة للاستعمار. ولم يهتم أي من التيارين ببناء الديمقراطية.

واستغلت المؤسسات المالية الدولية تزايد عبء الدين التي تراكت علي هذه الاقتصادات الضعيفة، حيث تضاعفت الدين بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٦، من ٨٤ إلي ٢٣٥ مليار دولار، رغم تسديد مبالغ تبلغ عدة أضعاف الدين الأصلي خلال تلك الفترة، استغلت ذلك لتفرض عليها سياسات العولمة النيولبرالية والتكيف الهيكلي. وهكذا ضعفت سلطات الدولة، وتأكدت حرية خروج رؤوس الأموال، واستمر نهب الثروات الأفريقية كما كان عليه الحال منذ القرن السادس عشر.

ومع تراجع دور الدولة في ظل سياسات التكيف الهيكلي ازداد دور المجتمع المدني حيث تقوم الجمعيات البعيدة عن السياسة أو الأيديولوجيا بأداء بعض الخدمات المنوطة بالدولة مثل الصحة والتعليم، وكذلك تقوم ببعض المشروعات التنموية المتخصصة، وتحصل علي ٨٥٪ من الدعم المالي المتوفر. وهناك بعض الجمعيات التي تهتم بالدفاع عن الحقوق سواء حقوق الإنسان بصفة عامة، أو حقوق فئات معينة، وهذه الجمعيات تحصل بالكاد علي ١٥٪ من التمويل التاح. ويؤثر هذا التمويل، ومصادره الأجنبية، علي الكثير من مواقف هذه الجمعيات في المحافل والمؤتمرات الدولية، حتي لاتفضب المناهين.

نشأت النقابات الأفريقية في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، وارتبطت بحركات التحرر من الاستعمار، وأصبح الكثير من قادتها علي رأس الدول المستقلة الجديدة. وبعد الاستقلال، خضعت

منظمات الفلاحين، ولكن سياسات التكيف الهيكلي تزيد من معاناة الفلاحين. وأكثر ما تعاني منه جماهير الشعب في الكثير من البلدان الأفريقية، هو الحروب الأهلية، وفيما بين البلدان الأفريقية وبعضها، وما يصاحبها من عمليات إبادة جماعية وتطهير عرقي. أمريكا اللاتينية

نشأت دول أمريكا اللاتينية نتيجة لحركات استقلال قام بها أحفاد المستعمرين الأوائل ومعهم المخلوطون ضد بلدانهم الأصلية، ولذلك لم تتعرض منذ قيامها لأشكال الاستعمار التقليدي. ولكنها خضعت للنفوذ البريطاني في مرحلة أولى، ثم للنفوذ الأمريكي بعد ذلك. وبدأ الاقتصاد الرأسمالي ينمو في بلدان جنوب القارة، ومعها كولومبيا والمكسيك، ولم تلبث أن ظهرت حركات عمالية ووجهت بمذابح لقمعها من قبل الحكام المرتبطين بكبار الملاك الزراعيين (في شيلي مثلاً)، كما قامت ثورة وطنية في المكسيك بقيادة البطل الوطني زاباتا).

وبعد تدهور الاقتصادي الرأسمالي الناشئ، وفشل الأنظمة الشعبوية (البرازيل والأرجنتين)، والمؤامرة على الحكومة اليسارية في شيلي، سادت في القارة دكتاتوريات عسكرية، تتلقى الدعم من الولايات المتحدة، وفتحت الطريق للتبعية للنظام النيوليبرالي المعولم. وتحت ضغط المظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي انتشرت في القارة بسبب التدهور الخطير في أحوال السكان اضطر الحكام العسكريون للتخلي عن الواجهة. ولكن إفلات هؤلاء الدكتاتوريين من العقاب، واستمرار السلطة في أيدي نفس الطبقات المسيطرة، واستمرار الفساد، وتضخم الديون الخارجية بلا حدود، يعني أن أشكال الحكم الجديدة مجرد صورة ممسوخة للديمقراطية، ويؤكد استمرار هذه البلدان كتحريم تابعة لاقتصاد الثالث المركزي المسيطر (الولايات المتحدة وأوروبا واليابان)، ومن الناحية الاجتماعية، تنهار الخدمات العامة، ويسرح العمال، وتغلق المؤسسات الصغيرة، ويزداد الفقر واللامساواة. وفي مواجهة هذه الأوضاع، ضعفت الحركات العمالية، واتخذت النقابات مواقف دفاعية. وفي

مقابل ذلك، أخذت تتبلور حركات جماهيرية تطالب بالحقوق العامة مثل التعليم، والرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي، والسكن الصحي، والتنفيذية، وهي الخدمات التي تخلت عنها الدولة. كذلك تعارض هذه الحركات الشعبية سياسات العولمة مثل الخصخصة، وخفض أجور العمال، وغلق بعض المؤسسات.

بدأت هذه الحركات الشعبية بمقاومة الزاباتيين في المكسيك لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية عام ١٩٩٤ وتبعتها حركات قوية لمقاومة الخصخصة في بوليفيا، وباراجواي، والإكوادور، وفنزويلا، وكانت المظاهرة التي شارك فيها خمسون ألفاً في بورتو أليجيري في يناير ٢٠٠٠ مع اجتماع المنتدى العالمي للبدائل، موجهة ضد اتفاقية التبادل الحر للقارة. كما ظهرت أشكال اقتصادية مبتكرة في الأماكن التي عانت من أزمات شديدة مثل تجارة البساتين في الأرجنتين. وتزداد حركات الفلاحين راديكالية مثل معارضة الشركات الأمريكية في بناما، والمطالبة بالأرض في باراجواي، وحركة الفلاحين بلا أرض في البرازيل، وهذه الأخيرة تعتمد على المشاركة التطوعية، بعيداً عن البيروقراطية.

وتستغل حركات الشعوب الأصلية اتجاهات العولمة للتركيز على المجموعات العرقية (بهدف إضعاف الدول الوطنية)، لتشترك بقوة مطالبة باستقلالها الذاتي ولكن في إطار وحدة دولها، مع التركيز على المطالب الديمقراطية، وتجنب التناقضات التي كانت تنشأ في الماضي بينها وبين نقابات الفلاحين. ومن أبرز أسئلة هذه الحركات الزاباتيين في المكسيك، وتواجه هذه الحركات الكثير من المخاطر، من أهمها قمع السلطات، واجتذاب قادة الحركات، وتحويلها لأشكال مؤسسية، وكذلك الجمود العرقي.

الحركة النقابية في أمريكا اللاتينية، بدأت في الظهور مع حركة التصنيع في النصف الأول من القرن العشرين. لكنها تعرضت للتأثر بالاتجاهات الشعبوية، والاشتراكية، والمسيحية، بل واتحاد النقابات الأمريكي CIO-AFL، كما تلقت ضربات كثيرة من

الأنظمة الدكتاتورية. ومنذ السبعينيات بدأت تظهر حركة نقابية جديدة أكثر استقلالاً وادىكالية، وأقل بيروقراطية، ونتج عنها الديمقراطية، ولكنها مازالت ضعيفة وتعرض للمقاومة الكبيرة.

وتحت تأثير سياسات العولمة، أخذت أجزاء من الطبقة الوسطى تشعر بالضغط والتهميش، وهذا دفعها لكثير من التحركات الاحتجاجية (كما حدث في الأرجنتين)، ولكنها لم تأخذ بعد شكلاً مؤسسياً ثابتاً. وتقف الحركات النسائية في الصفوف الأولى لحركات الاحتجاج الاجتماعي، وبعضها اتخذ طابعاً سياسياً عاماً مثل «حركة الأمهات في ميدان مايو» بالأرجنتين. وأدى الاستغلال الجائر للطبيعة، والتلوث لظهور حركات من أجل حماية البيئة.

تزداد فرص الحركات الاجتماعية في أمريكا اللاتينية بالتقارب فيما بينها وخاصة باستخدام وسائل الاتصال الجديدة كالإنترنت. وهي تواجه عدداً من التحديات الكبيرة: الأول هو الربط بين المشاكل اليومية والنضال طويل الأمد ضد الأنظمة السائدة؛ والثاني هو الربط بين النضال الاجتماعي والسياسة. والتحدي الثالث هو مواجهة ضغوط الحكومات التي تحارب هذه الحركات وتعتبرها إجرامية (بوصفها بالإرهاب)، وخاصة مع الانحياز لمعسكر القارة كرد فعل لأحداث ١١ سبتمبر. وتعمل هذه الحركات على إيجاد بدائل للعولمة النيولبرالية، مثل اقتراح تجمعات إقليمية، ونظم الإدارة بالمشاركة، والدفاع عن البيئة والثقافة.

أمريكا الشمالية

بعد فترة الازدهار في التسعينيات، انفجرت البالونة وفقدت الأوراق المالية ثلث قيمتها خلال السنتين الأخيرتين، وانضم ١٥ مليون إلى صفوف العاطلين، وانهار عدد من كبرى الشركات وتبين أن هذا الازدهار كان نتيجة عمليات المضاربة، ولا علاقة له بالإنتاج. ويورد التقرير عدداً من المؤشرات التي تبرز التناقضات الفاحشة في المجتمع الأمريكي حيث يزداد دخل ١٪ من السكان عن مجموع دخل ٩٥٪ منهم، وحيث انخفض دخل العمال بين عامي ١٩٧٢

- ٩٩ بمقدار ١٤٪. ويغطي العجز السنوي في الميزان التجاري وقدره ٤٥٠ مليار دولار بزيادتين في الأموال الأجنبية التي يجتذبها الفوائد المرتفعة والتي هبطت حالياً إلى ١٥٪.

وهناك حالة من فقدان الشرعية تسود الولايات المتحدة حيث يشارك في الانتخابات ٤٧٪ فقط ممن يقل دخلهم السنوي عن ٥٠ ألف دولار، ويعمر ١٣٪ من السود من حق الانتخاب بحجة سبق الحكم عليهم بالسجن، فضلاً عن مليوني مسجون. وكان انتخاب بوش بأصوات ٢٥ نائياً من ولاية فلوريدا، مع أن آل جور حصل على أصوات شعبية تزيد عنه، مؤثراً على ذلك.

ومع السياسات النيولبرالية ضعفت الحركة النقابية فأصبحت نسبة العمال المنضمين للنقابات ١٣٪ بعد أن كانت ٣١٪ عام ١٩٨٠. ولكن هناك بداية حركة نشطة للشباب والحضر وبعض المسيحيين الليبراليين الذين بدأوا يوجهون الانتقاد للرأسمالية الحقيقية. وحصل رالف نادر على أكثر من ٣ ملايين صوت في الانتخابات الأخيرة، ولكن نظام الانتخاب غيّر الديمقراطية يهدر أصواتاً تصل إلى ١٥٪ من مجموع الأصوات. ولكن المفاجأة السارة جاءت مع مظاهرات سياتل حيث اشترك ٥٠ ألفاً من الشباب والحضر إلى جانب النقابات الراديكالية في رفض العولمة. وعاد النشاط للعمل النقابي فاشترك ٢٠٠ ألف في إضراب ضد إحدى شركات النقل الكبرى. وتظهر بعض حركات الاحتجاج والمقاومة التي لا تنق كشيئاً بالسياسة والسياسيين، ولكنها تقبل على التحرك المباشر، وتبحث عن بديل.

ويتابع الأمريكيون ما يحدث في أمريكا اللاتينية وخاصة البرازيل. وفي كندا تنشط حركة قوس قزح تحت قيادة الاتحاد نساء كيبك.

ورداً على هذه التحركات، انتهر حكام أمريكا أحداث ١١ سبتمبر لفرض المزيد من القيود، وسحب الكثير من ضمانات الحرية الفردية التي يتضمنها الدستور الأمريكي. وبدأت حملة من مطاردة الساحرات، ولم يبق إلا إعادة السناطور مكارثي من

قبره. وأحدثت هذه الحملة ردة فعل من التراجع لبعض القيادات النقابية، وتأجيل بعض التحركات الاحتجاجية.

أوروبا الشرقية

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى رد فعل خيالي بين شعوب الاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية، حيث تخيلوا أنهم سيحصلون على الحرية المفقودة والفرودس الضائع. ولكن ما حدث فعلاً هو خصخصة الكثير من المصانع بلا مقابل تقريباً بحيلة بسيطة جداً. فقد وزع على العمال بلا مقابل كويونات بصفة أسهم في ملكية مصانعهم، ونظراً لأن هذه المصانع كانت تعمل بلا كفاءة، ولا توزع أية أرباح، بل تكاد لا تدفع أجور العمال، فقد باع هؤلاء العمال أسهمهم بمبالغ زهيدة للنومنكلاتورا ورجال المافيا الذين آلت إليهم ملكية المصانع بلا مقابل تقريباً. وفقد العمال بصفتهن هذه أي قدر من حق الإدارة. أما المصانع التي لم تخصص فتعمل بنصف أو ربع طاقتها، ولا تدفع الأجور إلا بعد عدة شهور. وفي الريف توقفت الدولة عن مد الفلاحين بمستلزمات الإنتاج، واضطر الفلاحون إلى ابتكار أشكال من التعاون والإنتاج المشترك للمحافظة على حياتهم.

وفي بلد مثل بولونيا كان العمال يملكون الأغلبية في المصانع، ولكن البنوك المخصصة منعت عنهم التمويل، وتركتهن الحكومة لتبسط بهم يد السوق الحفية. ويسرد التقرير الأوضاع التي أدت للانهايار في كل بلد علي حدة، ومن أهم هذه الآليات سباق التسلح الذي فرض علي هذه البلدان، وحرمانها من الحصول علي التكنولوجيات المتقدمة في ظل الحرب الباردة، وعبء الديون المتركمة. ويقول تقرير للبنك الدولي، إن عدد من كانوا يعيشون بأقل من ٤ دولارات يومياً كان ١٤ مليوناً في روسيا وبلدان أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩، فأصبح عدد هؤلاء بعد خمس سنوات ١٤٧ مليوناً. وانخفض العمر المتوقع للرجال في روسيا بمقدار ٧ سنوات. ويعد أن كانت هذه البلدان تتطلع للانضمام لأوروبا المتقدمة، تبين أن المطروح عليها هو الدخول للعظيرة الأوروبية بشروط تجعلها مجرد تخوم

غير مسموح لها باللاحاق بالمرکز.

ومع كل ذلك تفشت هذه البلدان حركات احتجاج يعتد بها، ويعود ذلك لتقاليد الأنظمة السابقة التي كانت تبعد الجماهير عن المشاركة النشطة في السياسة، وغياب آليات الديمقراطية. أما النقابات القديمة فكانت مجرد أبواق للحزب الحاكم، ولم تنشأ نقابات مستقلة يعتد بها.

أوروبا الغربية

يعتقد بعض الأوروبيين أن الوحدة الأوروبية هي إحدى آليات العولة، وأن الواجب هو رفضها بالكامل، في حين يرى آخرون أن هذا النجم (الذي يسود فيه قدر من الديمقراطية يعطي الفرصة للمحاسبة الشعبية) يصلح أن يكون مجالاً لمقاومة العولة عن طريق فرض تفسيرات علي الهدف من إقامته. ويسود قدر من الالتباس عند المقارنة بين هذين الاتجاهين بسبب غياب الفهم الكامل لهيكل الاتحاد حتي في البلدان قديمة العهد بعضوته.

كانت أعوام الثمانينيات هي مرحلة انتصار النيولبرالية ومثلها الصارخ التاشرية، حيث نجحت في تحطيم مقاومة عمال الفحم البطولية التي استمرت أكثر من عام. كذلك حققت النيولبرالية انتصارات أقل حسماً في فرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، وتدهورت دولة الرفاهية في جميع أنحاء أوروبا. ففي هولندا مثلاً، قبل العمال التخلي عن دورهم في التحكم في الأجور والخدمات في مقابل ضمان الاستمرار في العمل، وبقا الخدمات، وحدثت تنازلات مشابهة في بلدان جنوب أوروبا ولكن مقابل ضمانات أقل. وظهرت مقاومات متفاوتة القوة لهذه السياسات ولكنها فشلت بصفة عامة.

ومع التسعينيات أخذ السخط ضد العولة يتزايد كما عبرت عنه إضرابات العمال في فرنسا عام ١٩٩٥، واستطلاعات الرأي في فنلندا عام ١٩٩٩. وتطورت هذه المقاومات خلال ثلاث مراحل، كانت الأولى منها المحاولة الفاشلة لاتحاد النقابات الأوروبية لتوحيد اتفاقيات الحل الوسط الاجتماعي علي النطاق الأوروبي. والمرحلة الثانية كانت مقاومة سياسات

إلغاء التقنين وكان التعبير عنها إضراب عمال السكة الحديد في فرنسا، وتميزت المرحلة الثالث بالحركات التلقائية المختلفة لمقاومة نتائج العولة مثل البطالة، وتفاقم مشاكل من لا مأوى لهم، ومن ليس لديهم أوراق، إلخ. وبعض هذه الحركات تشمل فئات من المهمشين الذين لا تهتم بهم النقابات عادة، ولكن هذه الحركات أخذت تهتم كذلك، بقضايا ذات أهمية عامة مثل تدهور الخدمات، والعدوان على البيئة، والتعليم والثقافة. وإلى جانب هذه الحركات شبه التلقائية، ظهرت حركات دائمة تقاوم العولة أو أشد مظاهرها، مثل الحركة ضد اتفاقية الاستثمار، وحركات الدفاع عن البيئة وعن العالم الثالث، والحركة من أجل فرض ضريبة على التعاملات المالية لمصلحة المواطنين (أتاك)، وكذلك حركات دينية ونسائية وراдикаلية مختلفة. وأبرزت مظاهرات سياتل ويورتو الجبري هذه الحركات ولورتها.

وخلال عقد الثمانينيات، لم تكن الجماهير الشعبية تفكر في ضرورة إيجاد بدائل للسياسات النيولبرالية، ولكن تفشي السخط ضد هذه السياسات أعاد يسار الوسط إلى الحكم في عدد من البلدان الأوروبية، وعندما لم يحدث أي تغيير يذكر، عاد يمين الوسط إلى السلطة مرة أخرى (في النمسا، وإيطاليا، وفرنسا، وهولندا). وبحلول عام ٢٠٠٠، استعادت حركات المقاومة قوتها، ولكنها مازالت متفرقة وبعيدة عن القيادات اليسارية التقليدية، وتنتج أساساً من المجتمع المدني. والواجب اليوم هو البحث عن وسائل لربط النضال على المستوى الأوروبي الموحد بميثله على المستوى المحلي، واعتبار أوروبا بمثابة معقل للبحوث للوصول إلى أشكال من الديمقراطية لتطبيقها عالمياً.

ثانياً : بعض القضايا العامة

١- البطالة

يلعب البطالة واقتصادياته دوراً خطيراً في الأوضاع الجيوسياسية العالمية، كما يتسبب في أضرار على المدى الطويل للبلدان المنتجة (المختلفة). ومن هذه الأضرار:

١) إتلاف الأرض الزراعية دون الاهتمام بتعويض

الفلاحين بأراضي منتجة بديلة؛ ٢) أنشطة استخراج البترول لا تخلق طبقة عاملة ذات وزن، حيث تجري الاستعانة غالباً بعمال أجانب متخصصين؛ ٣) ما يتحقق من ناتج محلي للاستغلال، يذهب بالكامل للدولة والشركات المسيطرة عليها، ولا يصل للجماهير الشعبية إلا النزر اليسير؛ ٤) إتلاف مبالغ فيه للبيئة. والحلول المقترحة للتغلب على هذه الأضرار هي:

١- وقف الدعم للوقود الأحفوري، وفرض ضريبة عليه في البلدان المتقدمة بصفة خاصة، للحد من الاستهلاك المتزايد،

٢- إنشاء وكالة عالمية للطاقة لترشيد الإنتاج والاستهلاك، وتوجيه البحوث نحو أشكال الطاقة المتجددة، علماً بأن المخصص حالياً لهذه البحوث لا يتجاوز ٨٪ من المنفق على بحوث الطاقة. ويلاحظ أن معدلات الاستهلاك الحالية، خاصة في الدول المتقدمة، غير مستدامة، أي أنها ستؤدي إلى سرعة استنفاد هذه الثروة الناضبة، الأمر الذي يجري لمصلحة احتكارات البترول متعددة الجنسيات، ورميلاتها من شركات إنتاج السيارات والطائرات النهممة لاستهلاك البترول. وهذا التبدد غير الرشيد للطاقة يجري في مواجهة أشكال أخرى من وسائل النقل الأقل استنزافاً للثروات العامة، والأقل تلويثاً للبيئة مثل السكك الحديدية، والنقل النهري، والسيارات الكهربائية التي تستمد طاقتها من محطات الطاقة الأكثر كفاءة، والأقل تلويثاً للبيئة، والتي تعتمد بشكل متزايد على مصادر الطاقة المتجددة.

٢- الماء

تزداد أزمة المياه في مناطق كثيرة من العالم حيث تكتسب أبعاداً خطيرة، فعشرون بالمائة من سكان العالم تنقصهم مياه الشرب النقية، ٥٠٪ لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي. وتزداد خطورة الأزمة في بعض المناطق الجافة من العالم بدرجة قد تؤدي لصراعات دامية. وحتى أوائل القرن الماضي، كانت الفكرة السائدة في العالم، هي أن الماء هو من الموارد الطبيعية التي لا تنضب، وأنها تكفي الجميع. ولكن بدأت الأزمة تتجسد مع التزايد الكبير في عدد سكان

٤- مكافحة الفقر

يسبرز التقرير التناقض الواضح بين الخطاب التقليدي عن النتائج المؤكدة لكاسب العسولة النيولبرالية التي ستشمل الجميع، وتواتر الحديث، بعد مرور أكثر من عقد علي تعميم هذا النظام، عن ضرورة برامج محاربة الفقر في البلدان التي طبقت هذه السياسات؛ وبعض التقرير فيعرض أن الفقر قد تزايد في أفريقيا جنوب الصحراء، وفي وسط وشرق أوروبا، وازداد في أمريكا اللاتينية خلال الثمانينيات، ثم عاد واستقر خلال التسعينيات بسبب دخول المرأة إلي سوق العمل. وانخفضت معدلات الفقر في الصين والهند، وهما بلدان طبقا هذه السياسات بقدر من التحفظ، وبدأ متأخرين عن الباقيين. ورغم الحديث عن محاربة الفقر، لا تقدم أية حلول في إطار إعادة توزيع الدخل مع أن متوسط الدخل الفردي في العالم تضاعف ٣ مرات خلال ٥٠ عاماً، ولكن التباين بين البلدان الفينة والفقيرة تضاعف كثيراً.

والفقر يصبح مشكلة في حد ذاته علي الفقراء أن يحلوهما بجهدهم، وبصفة خاصة دخول النساء إلي سوق العمل بشكل أكثر كفاءة، أي مزيد من الاستغلال، خاصة والنساء يتقاضين أجوراً أقل من الرجال. وتتمتع مشكلة الفقر بتحويلها إلي مشكلة عالمية لا تحل إلا في إطار عالمي، كما يجري الحديث عن الفقراء كضحايا (للحكام الفاسدين، والسياسات الفاشلة، للتنمية مثلاً). ويتركز حديث مكافحة الفقر علي التنمية الاجتماعية، حيث إن التنمية الاقتصادية متروكة لقوي السوق. وعندما يصبح الهدف من محاربة فقر ١٫٢ مليار إنسان هو رفع متوسط دخل الفرد إلي دولار واحد يومياً، فإن معنى ذلك أن الحق الوحيد المكفول لهم هو مجرد الحق في أن يعيشوا حياة الكفاف لا أكثر.

٥- الحركات النسائية من أجل عولة مختلفة

من الملاحظ أن النساء كمجموعة أكثر تعرضاً للنتائج السلبية لسياسات العولة، فتراجع دور الدولة في توفير الخدمات العامة كالتهليم والصحة وتوفير مياه الشرب مثلاً، ينعكس أثره بشكل مباشر علي

العالم الذي تضاعف بما يقرب من ست مرات خلال القرن، وتبلور الوعي بهذه القضية في مؤتمر ريو بشأن البيئة عام ١٩٩٢. ومنذ ذلك المؤتمر، تعددت الوكالات، والهيئات (مثل المجلس العالمي للمياه)، والاجتماعات التي تعني بالمشكلة في إطار الأمم المتحدة، وتحت رعاية المؤسسات المالية الدولية، والتي بروج أغلبها لدور الشركات متعددة الجنسية للعمل علي حل هذه المشكلة بافتراض أن القطاع الخاص هو الأجدر بذلك. ومع ذلك فالخبرة العملية تؤكد أنه حيث كلف القطاع الخاص بتولي عمليات التنقية والتوزيع، ارتفع العبء المالي الواقع علي كاهل المستهلكين.

ويحتاج الأمر إلي تعبئة جماهيرية من أجل الدفاع عن الحق في الحصول علي المياه النقية بتكاليف معقولة، مثلما حدث في مدينة كوتشيامبا حيث تضاعف ثمن المياه أربع مرات بعد أن تولت شركة أمريكية تنفيذ المشروع. ويعبر البيان الذي أصدره ريكاردو بتريللا بهذا الشأن عن تطلعات المواطنين حيث يطالب بالآتي: (١) حصول الجميع علي المياه النقية كحق لا يمكن التنازل عنه (وخاصة بالنسبة للفقراء)؛ (٢) إدارة متكاملة تكافلية ومستدامة للمياه (بما في ذلك توفير خدمات الصرف الصحي للمدن المليونية وعددها حوالي ٦٥٠).

٣- الدين الأجنبية

بشرح التقرير كيف تستخدم الدين الخارجية كالأداة الرئيسية لاستغلال البلدان الفقيرة ونزع ثرواتها نحو البلدان المتقدمة عن طريق المؤسسات المالية الدولية. ويذكر التقرير أن ديون العالم الثالث التي كانت تبلغ ٥٢٩ مليار دولار عام ١٩٨٠، أصبحت تبلغ ١٩٥٦ ملياراً في عام ٢٠٠١، بعد تسديد ٣٧٤٨ مليار دولار خلال نفس الفترة؛ ومن الواضح أنه لا يمكن تصور إفلات بلدان العالم الثالث من دائرة الفقر، دون كسر الدائرة المجهنية لهذه الديون الخارجية. وهناك عدد من المنظمات الجماهيرية في بلدان المركز ذاته تناضل من أجل إلغاء ديون العالم الثالث، كما تلعب بعض المنظمات نفس الدور في بعض بلدان أفريقيا.

المرأة لأنها عادة ما تكون المستولة على هذه الخدمات داخل الأسرة. ونظراً للتدهور في هذه الخدمات بسبب سياسات العزلة، أخذت المنظمات النسائية تمارس الضغط على المنظمات الدولية من أجل العمل على تلاقى هذه الأضرار.

وخلال العقود الثلاثة الماضية، اتخذت أنشطة الحركات النسائية، والمنظمات غير الحكومية، توجهات أكثر سياسية. خاصة مع اهتمام الأمم المتحدة بهذه الأنشطة خلال عقد المرأة (١٩٧٥ - ١٩٨٥). كما تكون الكثير من المنظمات النسائية التي تهتم بمشاكل التنمية والبيئة، والتي لعبت أدواراً نشطة خلال مؤتمرات الأمم المتحدة (في ريو، والقاهرة، وبجين وغيرهما) لدراسة هذه المشاكل وتقديم الحلول لها. وبنهاية التسعينيات، أخذت المنظمات النسائية تتخذ مواقف أكثر جذرية، وتحث ضغط هذه المواقف ظهر الحديث عن مشاكل النوع الاجتماعي، وأخذت وكالات الأمم المتحدة تنظر إلى التنمية على أنها ليست مجرد النمو الاقتصادي، وإنما تأخذ في اعتبارها العوامل الاجتماعية والثقافية كذلك. وفي هذا السياق ظهر مؤشر التنمية البشرية كمقياس أكثر دلالة على فاعلية برامج التنمية.

٦- عسكرة العالم وشروط السلام

مع تقدم الرأسمالية العالمية في بسط سلطانها على ربوع العالم، أخذت التناقضات بين الاحتكارات الوطنية تتفاقم مما أدى لحدوث حربين عالميتين مدمرتين خلال قرن واحد. وبعد كل من هاتين الحربين حاول رئيس الولايات المتحدة إقامة نظام عالمي يعمل على حفظ السلام وتفادي تكرار هذه الكارثة العالمية. وبعد الحرب العالمية الأولى، رفض الكونجرس ومن ورائه المصالح المالية الكبرى، الانضمام إلى عصبة الأمم. وبعد الحرب العالمية الثانية، رفض الرئيس ترومان مواصلة سياسة سلفه روزفلت الذي ساهم بدور أساسي في تأسيس الأمم المتحدة بهدف المحافظة على السلام العالمي، واستمرار التعاون بين القوي العظمى المنتصرة على الفاشية، وبدلاً من ذلك بدأ سياسة الحرب الباردة. وسقوط سور برلين عام ١٩٩٠، وانهايار

الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٢، تكررت الفرصة لإقامة نظام عالمي يسوده السلام، ولكن الدوائر الاحتكارية الأمريكية قررت أن الفرصة قد انتهت لفرض سيطرتها غير المحدودة على العالم.

ولذلك حافظت الولايات المتحدة على نفقاتها على التسليح بنفس المستويات السابقة على انتهاء الحرب الباردة، وخصصت لها ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مع بقاء المساعدات الخارجية عند نسبة ٠.١٪ من ذلك الناتج. وبدأت حرباً باردة جديدة، دفعت الصين إلى شراء السلاح من روسيا مرة أخرى، واضطرت روسيا، رغم المصاعب الاقتصادية، إلى الدخول في سباق تسليح جديد. وبعجة المحافظة على الأمن، وفي ظل أحداث ١١ سبتمبر، بدأت الولايات المتحدة موجة جديدة من التسليح، والتلويح بالقوة الغاشمة لفرض إرادتها المنفردة على الجميع، بمن فيهم حلفاؤها. وهكذا بدلاً من أن تكون التنمية الاقتصادية الهدف الأول للأمن الجماعي الذي يشمل جميع الشعوب، نشهد اليوم تهديداً للجميع بحجة مكافحة الإرهاب.

ثالثاً : حجم التحديات: فأملاات حول أسس وتطور المقاومة

١- البعد الاقتصادي

يستعرض التقرير تطور الرأسمالية حيث بنت خلال الفترة ١٥٠٠ - ١٨٠٠، سيطرتها العالمية الأولى عن طريق تحويل طرق التجارة إلى المحيط فحطمت بذلك التجارة عبر طريق الحرير مصدر الثروات للعالم الإقطاعي السابق. وخلال القرن التاسع عشر بنت صرح الصناعة، كما مدت سيطرتها الاستعمارية إلى أغلب بقاع العالم، وبلغت بنهاية القرن عصرها الجميل، عصر سيادة الاحتكارات الوطنية للبرالية. واستلزم الأمر حربين عالميتين، وأزمة اقتصادية مدمرة، وثورتين عظيمتين لتخرج الرأسمالية من هذا العصر لتصل عام ١٩٤٥، إلى دولة الرفاهية، واشتراكية الدولة، وتحمر أغلب المستعمرات السابقة.

وآذن فشل الأنظمة الشعبية في بلدان العالم الثالث، وتفسخ الاشتراكية الفعلية في الاتحاد

والنضال ضد الاستغلال الرأسمالي قديم، وكذلك نضال الشعوب المقهورة تحت نير الاستعمار ولكن التطور الحديث للرأسمالية خلق أهدافاً جديدة للنضال مثل الدفاع عن السلام أو البيئة. والمنظمات غير الحكومية تفتت النضال الجماعي، وتركز نشاطها على المشاكل الآنية. وتلك التي يمكن أن تنشط بشكل فعال لا بد من أن تستوفي عدة شروط: (١) أن تنتمي للقاعدة أي لأولئك الذين يريدون تغيير النظام؛ (٢) أن تعبر عن التطلعات المشالية؛ (٣) أن تبحث عن البدائل على جميع المستويات العامة والمحدودة؛ (٤) أن ترتبط بالمجال العام أي بالسياسة؛ (٥) أن تهتم بالتقارب مع غيرها من المنظمات، وهذا التقارب يجب أن يكون مؤسسياً.

والعولة النيولبرالية ما هي إلا الشكل الحديث لاستمرار التراكم الرأسمالي الذي أخذت أشكاله القديمة (الكينزية) في الأفول بالتخلي عن دولة الرفاهية في الغرب، وإعادة السيطرة على المستعمرات بالآليات الجديدة وهي المؤسسات المالية الدولية. وتزداد المقاومة لهذه الآليات الجديدة للاستغلال عدداً واتساعاً، ولكنها تعاني من التشرذم، ولهذا يكتسب التقارب فيما بينها أهمية كبيرة.

والتقارب يجب أن يكون هدفاً استراتيجياً حتي يتغلب على التنوع الكبير للحركات المرشحة له. ومع ذلك لا بد من إفساح المجال لوجهات النظر المختلفة، ومن هنا فالحزب القائد الذي يحتكر الحقيقة ليس هو المرشح للهيمنة على مثل هذا التقارب، وإنما يتسع المجال لجميع القوي والأحزاب المناضلة من أجل تغيير المجتمع. ومع هذا التوسع في المشاركين، يجب الحذر من بعض التجاوزات في أشكال التحرك من بعض الشباب التحمس، والتي تركز عليها الميديا بهدف تغيير الجماهير من هذه التحركات، وتحويلها إلى موضوع للسخرية.

ومنذ دافوس الأخرى عام ١٩٩٩، ويعدها سياتل، اتخذ هذا التقارب الطابع الدولي في بورتو الجيري ١ و٢، ثم ٣، وكذلك التجمع الأوروبي في فلورنسا، وحدث تجمع مماثل للحركات الآسيوية في الهند عام

السوفييتي وأوروبا الشرقية، والركود في دولة الرفاهية، بيد الحملة لفرض النيولبرالية مرة أخرى على جميع بلدان العالم، لمصلحة الشركات متعددة الجنسية، وتحت هيمنة الولايات المتحدة. وبعد مرور أقل من ٢٠ عاماً على هذه الحملة المنتصرة، بدت مظاهر فشل هذه السياسات، متمثلة في الأزمات المتتالية (المكسيك، والبرازيل، والنمور الآسيوية، وروسيا، إلخ). وعاد سوروبوس وستجلتس يحاولان إنقاذ الرأسمالية من النيولبرالية بالحدث عن إعادة النظر في وفات واشنطن، ووضع الضوابط مرة أخرى، وعاد البنك الدولي يتحدث عن برامج محاربة الفقر. والرأسمالية لم تغير طبيعتها الطبقية باستحداث التكنولوجيات الجديدة، حتي إن تغيرت أشكال العمل، وهي تصر على الاحتفاظ بالسلاح النووي المدمر بل تطوره، وتتوسع في استخدام البيوتكنولوجيا مع أن لها نتائج مدمرة محتملة في مقابل ما لها من فوائد. والرأسمالية بطبيعتها غير قادرة على التحكم في مثل هذه النتائج لأنها لا تخطط إلا لسنوات قليلة مقدماً. ومع ضعف القوة الشرائية لثمانين بالمائة من سكان العالم، وعدم توفر مجالات للتوسع في الإنتاج تبعاً لذلك، تلجأ الرأسمالية للتجارة في الأوراق المالية والمضاربة فيها، ومن هنا الأزمات المتكررة في البورصات الكبرى.

يؤدي الاستقطاب والنمو غير المتكافئ إلى أن يتحول العالم إلى أرخبيل من المراكز الفنية وسط محيط من الفقر، فسيادة اقتصاد السوق، وتسليع جميع الخدمات وخصخصتها، يزيد من أرباح ثالث المركز على حساب النخوم، بل إنه يمنع حتي بلدان النخوم المتطورة من اللحاق بالمركز.

٢- العهد الاجتماعي

المجتمع المدني هو المكان الذي تمارس فيه البرجوازية الحريات المختلفة وأساسها حرية المؤسسة الرأسمالية. وفي هذا الإطار يمكن استكمال وظائف النظام، أو تصحيح بعض نواقصه، مثل تأدية بعض الخدمات نيابة عنه كال تعليم والصحة، لا مانع من نفقه، ولكن هذا لا يؤدي أبداً إلى تغييره.

٢٠٠٣، والتجمع العالمي عام ٢٠٠٤، في الهند كذلك.

٣- البعد الثقافي

التفسير لا يلغي بالكامل قسّمات الماضي وهي مصدر التباين والتنوع، والعولة تفضل الإبقاء على التنوع لأنه يقوي الاتجاهات المحافظة. والمنادون بالانصهار القومي يصلون عادة إلى قهر المختلف خاصة إذا كان في الأقلية، أو الانفصال. والحدّاءة المحررة تعني احترام التنوع، والمساواة بين الحقوق والواجبات، في حين أن الإثنية تقوم عادة على أساس قومي، ويعترف الطبقات السائدة، والعولة مع تشجيعها للإثنية لا تعامل هذه الإثنيات بالمساواة، وإنما تدعم أوضاعها الطبقية بوضوح.

والعلمانية لاتلغي الدين، وإنما تفصل بينه وبين الدولة. والمسيحية تعني الاهتمام بالفقراء ورعايتهم، وهي الرسالة التي تبناها رجال لاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية وغيرها، إلى أن عادت الكنيسة الكاثوليكية وقسمت رجالها. أما البوذية فتنادي بالمساواة بين الناس، وترفض التقسيم الطبقي بحجة النجاسة الدينية (كما يحدث في الهند). وقد نادي المفكر الإسلامي محمد محمود طه بأن الرسالة الثانية للإسلام هي أن الإنسان خلق على صورة الله، وأنه حر ومسئول، وعليه أن يعمل على الارتقاء بنفسه. وهذا يعني أن عليه أن يبني مجتمعاً مثالياً وهو في نظره المجتمع الاشتراكي. وهكذا فالصراع الاجتماعي يتمشي مع جوهر الدين، إذ يحاول خلق الفردوس على الأرض.

٤- البعد السياسي

كانت الرأسمالية منذ نشأتها عولمية، ففي المرحلة الأولى من توسعها استعمرت الأمريكتين، وكانت النتيجة تخريب الحضارات الأصلية وأوربتها أو إبادة. وبدأت المرحلة الثانية من التوسع مع الثورة الصناعية، وإلى جانبها استعمار أفريقيا وآسيا، ولكنها ارتبطت بالحروب العالمية بين المستعمرين. وهذه أنتجت تقييدها وهو القوي الثورية التي قامت بالثورة الاشتراكية، ثم بثورات التحرر الوطني. وبدأ

بناء الاتحاد الأوروبي بهدف إلغاء التناقضات بين القوي الاستعمارية التقليدية، وتحقيق مرحلة جديدة من الاستقرار والتراكم. ويبقى التساؤل هل ستبني هذه الكتلة الاستعمارية الموحدة لتقف أمام الكتلة الأخرى التي تتمثل في الإمبريالية الأمريكية، أم ستتخالفان معاً وتسير الإمبريالية الأوروبية في ذيل زميلتها الأمريكية؟

ونحن الآن على مشارف مرحلة جديدة من التوسع الإمبريالي لها نفس الأهداف وهي توسيع الأسواق، ونهب المواد الخام، والاستغلال الجائر للقوي العاملة، على مستوى الكوكب بأكمله. وفتح الطريق أمام هذه المرحلة فشل الحكم الشعبوي في بلدان العالم الثالث، وبصفة خاصة انهيار الاتحاد السوفيتي. وهذا الاتجاه الذي تقوده الولايات المتحدة، يحاول التغطية على أهدافه بالخطاب المتافق عن بناء «الديمقراطية»، ومحاربة الإرهاب، إلخ.

ويساعد الولايات المتحدة في فرض دورها القيادي تفوقها التكنولوجي المستمد من تفوق التكنولوجيا العسكرية، وعدم وجود اقتصاد إنتاجي أوروبي واحد، وإنما شركات كبرى ألمانية أو فرنسية، أو بريطانية. والأمل الوحيد أمام أوروبا للتخلص من هذه التبعية، هو قيام عالم متعدد القطبية، وحتى ضم بلدان أوروبا الشرقية لن يكفي بدلاً عن ذلك. ويمكن تصور السير في مرحلة من النمو تساهم فيها بعض بلدان التخوم المهمة (الصين، وروسيا، وأمريكا اللاتينية)، مع ترك البقية (أفريقيا والعالم الإسلامي) تتخبط في تخلفها، ولكن لن تختفي التناقضات في داخل المركز ذاته (دول الثالث).

رأبها: البحث عن البائل

١- نموذج التنمية

نموذج التنمية «الواقعي» يحرص التنمية في النمو بالمفهوم الرأسمالي، مع أن الرأسمالية المعولة هي بطبيعتها استقطابية تمنح لحاق التخوم بالمركز، فالواجب إذن، هو اتباع نموذج جديد يضمن قدراً من تنمية قوي الإنتاج. وهذا معناه تحقيق تنمية تعتمد على الذات، وتحديد محتواها الاجتماعي (برجوازي،

أو دولة، أو شعبي،) والوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك، وكذلك الرؤية المرتقبة علي المدى الطويل.

والرأسمالية تفترض وحدة السوق المتكامل بأبعاده الثلاثة: سوق منتجات العمل الاجتماعي؛ وسوق رأس المال؛ وسوق العمل. ولكن الرأسمالية المعولة الحقيقية (الموجودة في الواقع)، تضمن وحدة البهدين الأولين، وترفض البعد الثالث، حيث تحافظ بشدة علي منع العمالة من البلدان الفقيرة (من العالم الثالث، أو شرق أوروبا، أو أمريكا اللاتينية) من عبور الحدود، وهذا إحدى آليات فرض التنمية غير المتكافئة. ولذلك لا يسري قانون القيمة الرأسمالية عليها، بل لها قانون قيمة خاص مبني علي طبيعة السوق المعولة، حيث تتوحد أسعار السلع وأرباح رأس المال، ولكن يبقى سعر قوة العمل غير متساو نظراً لعدم توحيد السوق.

وللإقالات من قيود الرأسمالية المعولة، لابد من التنمية المعتمدة علي الذات، غير المحاضعة للسوق العالمية، وهذه تفترض شروطاً: (١) القدرة علي توفير قوة العمل، بضمان فائض زراعي يكفي قوة العمل بالمدن، وبأسعار تسمح بتحقيق ربح مناسب لرأس المال المحلي؛ (٢) القدرة علي تجميع الفائض المحلي عن طريق مؤسسات مالية مستقلة عن حركة رأس المال العالمي؛ (٣) السيطرة على السوق المحلية، وإعطاء الأولوية للمنتجات المحلية، والقدرة علي المنافسة العالمية في مجالات مختارة؛ (٤) السيطرة علي الموارد الطبيعية والتحكم في معدلات استغلالها (مثل البترول)؛ (٥) السيطرة المحلية على التكنولوجيا، إما بتطوير تكنولوجيا محلية، أو الحد من الاعتماد المستمر على استيرادها. وجميع الخبرات خلال ثلاثة أرباع القرن الماضي كانت محاولات في هذا الاتجاه، ويجب دراستها لاكتشاف الحلول المناسبة، حيث لا توجد حلول جاهزة أو دائمة.

وإذا كان صحيحاً ما يقوله البعض من أن العولة قضت علي التفرقة بين التنمية المعتمدة علي الذات وتنمية التخوم التابعة، فإنه من المؤكد أن رأس المال المعولم يستبعد أية مشاركة من الرأسمالية الوطنية، أو أية فرصة للمنافسة داخل السوق المعولة. وهذا

يؤكد مرة أخرى ضرورة التنمية المعتمدة علي الذات، وهذه تقتضي تحولات عميقة وواسعة النطاق: منها ثورة زراعية عميقة، وصناعات صغيرة في مدن صغيرة تغطي البلاد جغرافياً، وتكفي جميع الاحتياجات الأساسية. وكل ذلك مبني علي تحالفات طبقية شعبية وديمقراطية (أي ضد الكومبرادور).

ولا تعني التنمية المعتمدة علي الذات تجاهل الانفتاح علي العالم، وإنما يجب أن تكون الخطوة الأولى في ذلك الاتجاه تكوين مجتمعات إقليمية، ولكنها تختلف في طبيعتها عن الإقليمية التي بناها بها البنك الدولي كأداة للعولمة النيولبرالية.

نشأت التنمية في بلدان الثالث علي أساس وطني أولاً، لم يلبث أن تطور إلي الدولية (عدد من المراكز الدولية). في مقابل بقية البلدان المختلفة. ولذلك اتخذت جميع محاولات اللحاق (روسيا والصين، والهند، والنمور الآسيوية)، وبعض بلدان العالم الثالث) الأسلوب ذاته، ولكنها وصلت إلي الحدود المسموح بها فقط. وفي عام ١٩٧٥ تقدمت دول عدم الانحياز باقتراح «نظام اقتصادي دولي جديد» ولكن الدول الكبرى رفضت ذلك، ثم بدأت منذ عام ١٩٨٠ الهجوم علي الاقتصاديات الناشئة وقضت علي كل محاولة للحاق بالثالث. وهذا هو الشكل الجديد للاستقطاب، أو التنمية غير المتكافئة.

ونشأت الوحدة الأوروبية كتجميع إقليمي في ظروف مختلفة ومواتية، فقد بدأت كفكرة أمريكية (علي أساس مشروع مارشال) لتصبح جزءاً من الاقتصاد المعولم وليست متنازلاً له. وقد نجحت لأنها فصلت اقتصادها الزراعي عن السوق العالمية (كما تفعل الولايات المتحدة)، وبذلك أصبحت منافساً قوياً للاقتصاد الزراعي الأمريكي. أما اقتصادها الصناعي فتكامل بالتدريج في السوق الصناعية العالمية، مع الأخذ بيد البلدان الضعيفة بواسطة المراكز القوية بها. وبما ساعدها علي النجاح، الوقت الطويل والخطوات الحريصة المتدرجة، وأن ذلك واكب مرحلة طويلة من النمو الاقتصادي العالمي.

وفي أفريقيا نجحت الوحدة الأفريقية في مرحلة

لاتخضع لشروطها فمحاطة بسياج من الرأسمالية المسيطرة.

وهناك نوعان من البدائل المقترحة، أولها الكينية الجديدة التي تحاول التخفيف من مساوئ النيولبرالية بإعطائها وجهاً إنسانياً، والمثل عليها البلدان الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية والكثير من الأنظمة الشعبية في العالم الثالث، وبلدان أمريكا اللاتينية في مرحلة التصنيع المستقل، تحت هذا العنوان فهي جميعاً تعبر عن تفاهات بين الطبقات الرأسمالية الحاكمة وبعض الفئات الشعبية المنظمة للوصول إلى حل وسط يقبله الطرفان. وجميع هذه المحاولات لاتطعن في أسس الرأسمالية، وتحاول التخفيف من مساوئها، وبالتالي المحافظة عليها.

والمجموعة الثانية هي ما يسمى ما بعد الرأسمالية، وهذه تطعن في أسس الرأسمالية ذاتها بوصفها لا تستجيب للاحتياجات الاقتصادية أو الأخلاقية (أي أنها لا تحقق مصلحة المجموع). ومن بين المنادين بهذا الأحزاب الثورية التي ترى ضرورة الاستيلاء على السلطة حتى يمكن إحداث التغيير المطلوب، أو من يسمون بالمحافظين في البلدان الاشتراكية السابقة الذين يريدون العودة حتى إلى الستالينية للوقوف في وجه استيلاء المافيا وغيرها من الطفيليين على ثروات البلاد. وفي هذا الإطار ينبغي بناء عولمة من نوع آخر، أي عولمة الصراع والمقاومة وهي تعمل كذلك على المحافظة على البيئة، وتوجيه التقدم التقني لمصلحة المجموع. وفي مواجهة هذا التيار تقف النيولبرالية، وكما يقول توماس فريدمان مستشار مادلين أولبرايت إن يد السوق الخفية تحتاج إلى قبضة حديدية خفية لمساندتها. وفي هذا الإطار تعتبر مقاومة السيطرة الأمريكية والتي بدت بعض مظاهرها أثناء حرب كوسوفا بمعارضة دور حلف الأطلسي، من أشكال الاختلاف بين أعضاء المركز. والاتجاه الأول يعترف بأن الأوضاع الحالية غير محتملة ولكنه يقدم بدائل على بعض المستويات المتفرقة دون المساس بأسس النظام. أما الاتجاه الثاني فيري أن البدائل يجب أن تكون خطوات نحو تغيير

أولي كوحدة سياسية بين دول ذات شرعية، ولكنها تدهورت بعد ذلك رغم كل مشاريع الوحدات المتعددة. والتكتلات الوحيدة التي لها شيء من المصادقية هي تلك المتمركزة حول باريس أو بريتنوريا. ونأمل أن يكون الاتحاد الأفريقي الجديد أكثر من مجرد ذر للرماد في العيون.

أما العالم العربي فرغم الوحدة اللغوية والثقافية، فلم ينجح في تحقيق أية وحدة إقليمية، وبقيت الجامعة العربية مجرد هيئة تضم عدداً من الدول المستقلة دون التنازل عن أي جزء من السيادة. ولم تنجح أموال البترول في إحداث تنمية مستقلة، وإنما غت بلدانه في تبعية كاملة للعملة الأمريكية، وتحولت إلى محميات أمريكية ذات برجوازيات كمبرادورية. واكتفى الاتحاد الأوروبي ببلدان المغرب العربي ليربطها عن طريق الشراكة الأوروبيةمتوسطة بالعملة.

وعلى الرغم من بعض المحاولات لعقد محادثات إقليمية مستقلة في أمريكا اللاتينية (محالف الأنديز والميركوسور)، إلا أن اتفاقية التجارة الحرة لبلدان الأمريكيتين جاءت لتلقي تلك المحاولات الضعيفة وتفرض على بلدان أمريكا اللاتينية الانخراط في صفوف العملة النيولبرالية تحت الوصاية الأمريكية. وتتعدد أشكال المقاومة الشعبية لهذه الأوضاع، ولكن الإمبريالية الأمريكية تحارب هذه المقاومة إما بالانقلابات والمؤامرات (ممثل فنزويلا)، أو بالقوة العسكرية في إطار خطة كولومبيا (بحجة محاربة عصابات المخدرات).

٢- مشروعات البدائل ومستوياتها

يسامل التقرير ما إذا كانت هناك بدائل حقيقية أم أن ما يدعيه آدم سميث من أن الرأسمالية تتعامل مع الإنسان على حقيقته في حين أن البدائل تفترض إنساناً تصورياً لا وجود له في الواقع صحيح؟ ثم يقول إن فشل التجربة السوفيتية يعطي إجابة سلبية عن هذا السؤال، وأنها تروحي بأن أية مرحلة انتقالية ستكون بالضرورة طويلة وصعبة. وها نحن نرى الصين وفيتنام تتجهان نحو الاندماج في العملة النيولبرالية، أما بعض المحاولات الصغيرة لبناء مجتمعات

فرضها على الأنظمة الحالية، والتي يجب أن يُنظر إليها على أنها خطوات لفرض إطار إنساني للنظام (من وجهة نظر الكينزين)، أو لتغييره من الأساس.

الخاتمة

الحظاب النيوليبرالي فقد مصداقيته ولم يعد هناك مجال لإعطائه «وجهاً إنسانياً»، ولن يحقق البديل لهذا النظام سوى نضال الطبقات الشعبية والشعوب من ضحاياها، فهي التي ستصنع التاريخ. ولهذا الهدف يجب بناء أوسع التحالفات بين هذه الفئات والطبقات والشعوب. فهناك التحالف بين العمال المنظمين والفئات المهمشة كالعاطلين والعمالين بالقطاع غير الرسمي الخ؛ وبناء الحركات الفلاحية القادرة على الوقوف في وجه الزراعة الرأسمالية القاهرة؛ وبناء «جبهة المواطنين» التي تفرض ديمقراطية حقيقية؛ وبناء جبهة شعوب الجنوب التي تفرض شروطاً للتبادل أكثر عدلاً؛ وبناء أوسع وفاء للمواطنين من أجل تطوير تكنولوجيات تحافظ على الموارد الطبيعية للكوكب. وأخيراً، بناء تحالفات للنساء، وللشعوب الأصلية، وللمهمشين، ولجميع الفئات التي تناضل من أجل حياة أفضل.

وبعد أحداث ١١ سبتمبر، كانت الصدمة الدامية فرصة للولايات المتحدة لبدء هجوم عنيف على حركات المقاومة الشعبية، ولكن كما لاحظ المنتدى الاجتماعي العالمي في اجتماعه ببرشلونة في أبريل ٢٠٠٢، انحصرت النتائج المباشرة لهذا الهجوم في الولايات المتحدة، وأفغانستان، وفلسطين، في حين استمرت مقاومة الجماهير في بقية البلدان. ولكن قوي اليمين في بقية بلدان العالم انتهزت الفرصة لضاعفة القيود على الحريات، الأمر الذي قد يؤثر على التحركات الاجتماعية في المدى الطويل، ويجب التيقظ لمواجهة. وبصفة خاصة يجب التصدي بقوة للتهديدات(*) الأمريكية بالعقدان على العراق وغيره من البلدان، دون التراجع عن مقاومة العسولة النيوليبرالية.

ويختتم التقرير بتأكيد أن مشروع البحث عن رد

كيفي طويل الأمد، ولا غرابة في ذلك إذا كانت الرأسمالية قد استغرقت أربعة قرون لبناء الأسس اللازمة لإعادة إنتاجها (التصنيع وتقسيم العمل).

ولاحظ أولاً، أن البدائل يجب أن تنبع من رفض شرعية النظام الحالي (سواء أكان الهدف منها هو تصحيحه أو تغييره). وثانياً، أن السوق هي تعبير عن علاقات اجتماعية، وأي تغيير له يجب أن يعني تغييراً في علاقات القوي الاجتماعية. وثالثاً، أنه يجب تغيير النظام بالكامل ولا يكفي إضافة بعض التغييرات هنا أو هناك.

وهناك ٣ مستويات للبدائل، الأولى هو مستوي البيوتوبيا، ولا يعني هذا مجتمعاً خيالياً مستحيل التحقيق، وإنما أن يتحدد الهدف وهو تغيير النظام، وذلك بوضع القيود التي تضمن حسن سيره (كما يريد الكينزيون المجدد من أمثال جوزيف ستيجليتز)، أو العمل على تغيير أسس النظام، أو وضع قواعد جديدة للعب، كما تنادي ما بعد الرأسمالية.

وعلى المستوي المتوسط، تختلط الخطط والبرامج كثيراً بين التيارين. ومن بين أهم المجالات المعنية: استبعاد بعض المجالات المهمة مثل الثقافة والتعليم، والاتصالات من سوق السلع واعتبارها من الخدمات الواجب توفيرها للجميع؛ وضمان حرية الحركة للأشخاص إلى جانب حرية تداول السلع ورأس المال؛ ودعم التجمعات الإقليمية (في العالم الثالث) لتحصل على شروط أفضل للتبادل؛ إعطاء أولوية لتوجه روس الأموال إلى الجنوب لتساهم في نميتها؛ التحكم في المضاربات (ضريبة توين)، أو منعها؛ التحكم في تجارة السلاح وعدم خضوعها للمنطق التجاري؛ إعادة تنظيم عملية الإنتاج والتوزيع، وإعادة النظر في شروط العمل، واستبعاد الأشكال المفرطة في استغلاله. ولضمان تحقيق البدائل الاقتصادية، ينبغي تدعيم الأمم المتحدة ووكالاتها، وإصلاح المؤسسات المالية الدولية وإعادتها لتحقيق أغراضها الأصلية.

وتدخل البدائل العاجلة تحت بند القيود الاقتصادية والبيئية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية الواجب

إنساني على تحديات العولمة النيولبرالية ليس مشروعاً خيالياً يوتوبياً، بل هو المشروع الواقعي الوحيد، لأنه يجمع حوله قوي اجتماعية قوية منتشرة في جميع أنحاء العالم. والمشروع الخيالي فعلاً هو الادعاء بأن السوق يمكنه أن يوجه النظام تلقائياً بمجرد إعمال قوانينه.

إن قراءة هذا التقرير تبعث الأمل في مقابل الإحباط الذي اعتري الكثيرين بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وفشل «الاشتراكية الحقيقية» وظهور العيوب الخطيرة التي واكبت هذا النموذج من التطبيق للماركسية. وزاد من الشعور بالإحباط الأداء السيئ للكثير من الأحزاب الشيوعية في البلدان الأوروبية المتقدمة.. وكذلك توجه نحو تدعيم الرأسمالية في البلدان الاشتراكية الباقية كالصين وفيتنام، والخوف من إفلات الأمور فيها.

وبالرجوع قليلاً للوراء، نجد أنه عندما انهار الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينيات فوجئت الإمبريالية الأمريكية بذلك وقررت أن الفرصة قد حانت لتفرض سيطرتها الأحادية علي الجميع بمن فيهم حلفاؤها في المركز. وكانت السياسات النيولبرالية قد مر علي فرضها عقد واحد ولكن الجماهير قد بدأت تتحمل من نتائجها سواء في البلدان المتقدمة أو بلدان العالم الثالث، ولكن الولايات المتحدة كانت تمر بمرحلة من الازدهار المؤقت بسبب وقف الزبادات المستمرة في الإنفاق العسكري بعد انتهاء الحرب الباردة.

أما في بلدان التخوم النشطة فقد بدأت تلوح بوادر فشل السياسات النيولبرالية، إذ بدأت الأزمات تأخذ بخناقها واحدة بعد الأخرى (المكسيك، والبرازيل، وبلدان جنوب شرق آسيا، وروسيا، والأرجنتين، إلخ). وفي بلدان المركز ازدادت البطالة بشكل وبائي، وحدث انخفاض واضح في مستويات معيشة الجماهير، ولم تفلح الاندماجات الكبرى للشركات وحمي المضاربة في البورصات، إلا في تضخم الفقاعة الكبرى التي يندر انفجارها بالانهيار. أما في بلدان العالم الثالث، فارتفعت الديون بشكل خائق، في الوقت الذي أدت

فيه المخصصة المفروضة من المؤسسات المالية الدولية إلي بطالة هائلة، مع انخفاض أسعار منتجاتها من المواد الأولية، وبذلك عانى خمس سكان العالم من الفقر المدقع، وهم يتمتعون لهذا العالم الثالث. وهكذا كانت كل التذر تشير إلي أزمة هيكليّة خائفة تهدد بانفجار خطير.

ومع ازدياد الشعور بالمصاعب التي تعانيها الجماهير الشعبية في كل مكان، أخذت بعض حركات الاحتجاج التلقائية (أو المنظمة) تظهر في كل مكان، سواء احتجاجاً علي البطالة، أو تدني مستوى المعيشة، أو المخصصة، أو ارتفاع عبء الديون. وفي أول الأمر كانت هذه الحركات متفرقة ولا رابط بينها، بل لاتتدي الواحدة منها بالأخري. ثم ظهر الوعي بضرورة تجمع جميع هذه القوي المتناثرة والتنسيق فيما بينها، وكانت دافوس الأخرى (عام ١٩٩٩) التي رتب لها منتدى العالم الثالث، ومركز القارات الثلاث، ومجلة «الموند دبلوماسيك»، وغيرها من الحركات الجماهيرية. وفي العام ذاته حدث انفجار الغضب في سياتل الذي أعلن علي الأشهاد مولد الحركة الجماهيرية المعارضة للعولمة النيولبرالية علي مستوى العالم. وبعدها حدث اجتماع بورنو ألبجري الأول (يناير ٢٠٠١) ليعلن أن هذه الحركة بدأت تأخذ شكلاً منظماً متماسكاً بحسب له ألف حساب.

وجاءت أحداث ١١ سبتمبر، وكانت الفرصة (كما صرح بذلك بوش ذاته) لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف التدهور الوشيك للأوضاع الاقتصادية، ووضع حد لهذه الحركات الجماهيرية التي تنذر بالانفجار. وبدأت إدارة بوش ومن ورائها جهاز الإعلام الرهيب حملة هستيرية لإرهاب العالم بأكمله، وخاصة الشعب الأمريكي، لابتزازه للقبول بكل الإجراءات الاقتصادية والأمنية التي تضع العالم علي حافة حرب ضد عدو مجهول، وهي حرب يمكن أن تستمر بلا نهاية. فمن جهة اعتمدت مبالغ ضخمة لمواجهة الحدث نفسه، ثم تلتها مضاعفة الميزانية العسكرية وبدء سباق تسلح جديد (موجه بالدرجة الأولى ضد الصين) بما في ذلك

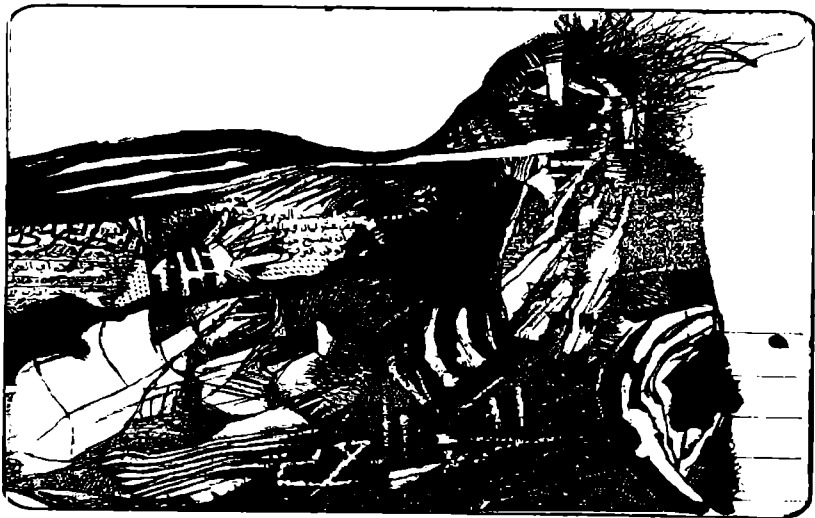
ولا أحد يجزؤ علي الاعتراض. وترتب علي ذلك إطلاق يد العدوان الصهيوني في مقدرات الشعب الفلسطيني، والتراجع حتي عن اتفاقية أوسلو الهزيلة التي لا تعطي هذا الشعب المناضل إلا استقلالاً ذاتياً مهما أطلق عليه من اسم الاستقلال.

وهكذا يتبين أن الأعمال الإرهابية مهما تخفت وراء شعارات مضللة، وادعت أنها موجهة ضد الاستعمار، أو أعداء الشعوب، إنما تخدم الإمبريالية التي تتخذ منها الحجة الأولى لتوجيه ضرباتها إلي الشعوب، دون أن تخسر واجهة المدنية والأخلاق التي تحتمي بها أمام الرأي العام العالمي.

وفي مواجهة هذه الهجمة الإمبريالية المسعورة، علي شعوب العالم أن توحد صفوفها في أوسع تحالف ممكن، ويغض النظر عن جميع الاختلافات العرقية والدينية والأيدولوجية، لتتمتع هذه الحرب العدوانية الفاشية علي العراق، أو التهديد بالحروب ضد أي من شعوب العالم. كذلك، يجب مواصلة التصدي بجميع الوسائل الممكنة لسياسات النيولبرالية المعولة.

عودة إلي حرب النجوم. وبحجة الأمن ومحاربة الإرهاب، فرضت القسوة علي الحريات بما يذكر بالكارثية البغيضة، بل بالفاشية، وأصبح الأخذ بالشبهة والتجسس، وإثارة التمرات الدينية والقومية شيئاً مألوفاً. وتبعتهما أغلب الدول الأوروبية بإجراءات شبيهة.

ثم اتبعت التهديد، بالحرب الفعلية ضد أفغانستان، وكما يفعل بلطجي الحي، إذ يختار أضعف الموجودين ويضربه بقسوة حتي يتجنب الباقون غضبه وانتقامه. ولكن الكل يعرف أن طالبان لم تكن التد القوي الذي يمكن أن تنبهي أعظم قوة في العالم بهزيمته، فكان لابد من اختيار ضحية أخري سبق للولايات المتحدة أن طنطنت بقوته العسكرية في يوم من الأيام فكان العراق، ومعه يتوجه التهديد لمحور الشر، بل لسوريا ولبنان والسودان. وأصبحت الحرب الوقائية، والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المستقلة أمراً مقررأ في منطق الإمبريالية الأمريكية،



بومباي - ظاهرة جديدة

د. فخري لبيب (*)

ومساواة وعدالة.

انعقد المنتدى الاجتماعي العالمي الرابع في أرض نيسكو من ضواحي جوريجاون (الشرقية) من مومباي - الهند. شارك فيه حوالي ٨٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ شخص. بدأ اليوم الأول بحفل افتتاحي تمحّدت فيه شخصيات عالمية مثل شيرين عبادي (الحائزة على جائزة نوبل - إيران) جيري كورين (عضو مجلس العموم البريطاني - المملكة المتحدة) وأرونداتي روي (الروائية الهندية الحائزة على جائزة بوكرك)، وشباننا ازمي (من الهند) وآخرون، غير أن دقات الطبول ودوي الهتافات والأناشيد كانت هي الكلمات الافتتاحية الأكثر وضوحاً.

المنتدى يتعقد دون تدخل حكومي أو إشراف رسمي. أعدت له لجنة الهند المنظمة والمكونة من ٥٧ شخصاً من مختلف الأطياف المضادة للعنصرية، وقد عاونتها العديد من المنظمات غير الحكومية وآلاف الأفراد التطوعين.

اللقاء في فضاء هو شوارع ممتدة وميادين متوسطة وصغيرة وأماكن للندوات والورش والاجتماعات، قاعات يتسع بعضها لتسعة آلاف مشارك، ولقاعات أخرى أصغر تنعقد في «خيام التضامن» وقد أعدت

انعقد المنتدى الاجتماعي العالمي الرابع في مومباي بالهند من ١٦ إلى ٢١ يناير ٢٠٠٤. وقد استضافت البرازيل في بورتو إليجيري المنتديات الأولى الثلاثة. وجاءت فكرة عقده في الهند حتى تتاح للأسيويين فرصة التعبير عن أنفسهم بأكثر قدر ممكن، وأيضاً تقديراً للنهوض الجماهيري في هذه البلدان.

إن المنتدى الاجتماعي العالمي حركة باتساع العالم ضد العنصرية والشركات متعددة الجنسية والليبرالية الجديدة المتوحشة. هو منتدى يناقش بدائل للعالم الحالي الذي تهيم عليه الولايات المتحدة والشركات الكبرى.

شعار المنتدى الاجتماعي العالمي - عالم آخر ممكن، غير أن السؤال الهام يشور ما هو هذا العالم الآخر؟

على بوابة منتدى مومباي لافتات ضخمة تطرح رؤية جديدة، لافتات تحمل شعار المطرقة والمنجل شعار الحزب الشيوعي الهندي «يداً في يد لنجعل عالماً شيوعياً ممكناً» ولافتات أخرى تقول «غاندي - رؤية بديلة»، غير أن هنالك أحزاب شيوعية هندية أخرى تطرح بحسم: «لا بديل غير الاشتراكية». وهنالك طرح يقول: «من أجل خلق نظام عالمي جديد أكثر إنسانية

(*) المستشار الإعلامي لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية.

من قماش الخيام. وقسمت كل تلك إلى قطاعات أ - ب - ج - د وبين كل قطاع وآخر مشوار على الأقدام وتدافع في الزحام. وهناك دكاكين للمنتجات المحلية جلدية ومنسوجات وقماثيل وبهارات وشاي وكتب، وهناك مطاعم تباع الأكل المشتعل بالمواد الحريفة، والذي يغلب عليه الطابع النباتي وهناك دورات مياه وأماكن لمياه الشرب.

لقاء، مومباي لقاء، مفتوح، يجتمع من فيه على موقف مضاد للعولة، التي لحقت بهم في عقر دورهم، في مصانعهم ومزارعهم وغاباتهم، في مدارسهم وكلياتهم ومهنهم. العولة التي تركبها الرأسمالية المتوحشة التي لا ترحم، والتي تخطط في اجتماعات السادة الكبار، وفي منتدى دافوس، لتحليل حياة الناس إلى جحيم بلا حدود. وكما تتفوق تلك الرأسمالية عابرة القارات، الزاحفة على الجنوب قصصه حتى النخاع، يتوحد الجنوب، في لقاءات ومسيرات بالآلاف والملايين مع المضطهدين في الشمال أيضا، مسيرات لا مثيل لها في التاريخ، مسيرات تضم المضطهدين والفقراء، والمتعبين وقبلي الأحمال.

يلتقي كل هؤلاء، إن شاء إراديا يسمى للاتلاف رغم الاختلاف، إنه ليس باللقاء الغربي الذي تحكمه أيدولوجية واحدة، وليس لقاء جماعة متجانسة تحكمها رؤية استراتيجية واحدة. وهو ليس لقاء جهويا بل قواعد وأطر وحدود للتعامل. نحن أمام شكل جديد من اللقاء، لقاء، في فضاء مجتمعة شعارات عامة، قد تختلف متابعتها وقد تتباين خلفياتها.

لقاء، مومباي الذي هو امتداد لبيروت إلجيري ١، ٢، ٣، يفتح الباب واسعا أمام كل أشكال الإعلان عن الرأي: المؤتمر، المنتدى، الورشة، الندوة، منصات تطرح الرؤى والحوار حولها، كذا المسيرات والمظاهرات والشعارات واللافتات والمنشورات والكتب والكتيبات بالرسوم والنحت والمسرح والأفلام والفن والموسيقى والرقصات التعبيرية والأغاني والأنشيد، بالصيغات على الوجوه والظهور والصدور والبطون، كل أشكال الإعلان موجودة وعلى من يشاء الإعلان أن يختار أنسب الأشكال لتوصيل رؤيته إلى الناس والعالم.

ما أن تخطر من البوابة الرئيسية للمنتدى حتى تتلاحق أمامك ونفوك وحولك الملصقات واللافتات

فوق الجدران والحوائط والفواصل وسبقان الأشجار ويعرض الشوارع وطولها، وعشرات الأيدي تمتد بالمنشورات ودعوات إلى اللقاءات.

الشعارات تعلن عن برنامج شامل للبدائل وأصحابها:

الطعام للجميع، قاوموا الدين والفقير، الطعام والعمل والسكن للفقراء (الفليين) التعليم للجميع، حاربوا ضد البطالة، لا سلام ولا عدالة في ظل هيمنة الديون، لا تستدن ولا تدفع، اللعنة على البنك الدولي، صندوق النقد الدولي: أخرج من الجنوب، تسقط منظمة التجارة العالمية، أوقفوا خصخصة الخدمات الأساسية، لا ترسلوا جنود كوربا إلى العراق، أخرجوا من العراق (كوربا)، عاشت فلسطين حرة، تسقط الامبريالية، يسقط الاستعمار، تسقط الرأسمالية، الامبريالية هي التهديد الأعظم للسلام، لنكن التبت منطقة سلام، الطبول للسلام، أوقفوا استغلال النساء في المناجم، نساء الباسيفيكي ضد الحرب، المرأة تناضل من أجل الأرض والطعام والماء، الاتحاد النساء، صائدات الأسماك، المنتدى العالمي للكرامة ضد: العنصرية، وأشكال التمييز الأخرى وأعمال الاستبعاد، نيبال ضد العنصرية (نيبال) أوقفوا العنف الآن، حقوق النساء وأطفال الشوارع والأطفال العاملون، الجنس مع طفل جريمة، حقوق القبائل والشعوب الأصلية، الأرض والغابات والماء، ليس لأحد حق الاستيلاء عليها، وشعارات وشعارات، إن جمعت ملأت مجلدات.

اللقاءات والحوارات:

كان يصل عدد الندوات واللقاءات والورش والحوارات إلى أكثر من ٣٠٠ لقاء. في المتوسط منذ ٢/١٧ حتى ٢/٢٠، إذ كان ٢/١٦ هو حفل الافتتاح و٢/٢١ هو مسيرة الانتهاء. تبدأ اللقاءات منذ التاسعة صباحا وتستمر حتى الثامنة مساء، ومدة كل لقاء ثلاث ساعات.

دارت موضوعات الحوار حول كل ما يخص البشر، أحوالهم الآن ورؤيتهم المستقبلية والبعض يرفع شعار «لنمتلك شجاعة الحلم».

هناك قضايا العولة والتي دار بعضها حول: البيئة والعولة وحقوق الفقراء، العولة والديمقراطية وسلطة الشعب، العولة والاستبعاد الاجتماعي، العولة

الاقتصادية (نيجيريا)، الحياة بعد الرأسمالية، العولة والسيطرة على الموارد الطبيعية، لا للعولة لا ليكرسوفت، مقاومة العولة وبرامج إعادة الهيكلة، مقاومة الفاشية الزائفة، العدالة للمرأة وتمكينها، من أجل العدل والسلام وإيقاظ كرامتنا وحقوقنا الإنسانية. عالم آخر ممكن عبر الحرب ضد الإرهاب الاقتصادي، نحن هنا لتتحد وتقاتل، شعب واحد وعالم واحد فكلنا بشر، تعلموا تنظموا احتشدوا، اتحدوا قاوموا قاتلوا، يجب عولة المقاومة، الهزيمة للإمبريالية والكميونيالية، النصر لشعوب العالم التي تعاني وتتناضل، عالم خال من الحرب والاستغلال عالم ممكن، العولة من أسفل، الحركة المضادة للعولة الامبريالية في آسيا، دعم النضال الفعلي ضد الإمبريالية، مقاومة الشعوب هي الإجابة الوحيدة على غزو العولة الامبريالية، العولة تفلح في الأسواق وتحقيق الأرباح، لكنها لا يمكن أن تكون ذات وجه إنساني... إلخ.

وحول قضية الدين: ادفخوا دين الشعب العراقي عليكم، العلاقة بين التجارة والدين الأيكولوجي، ورشة مراجعة الدين، أوقفوا دفع الدين غير الشرعية، الفوا الدين الآن... إلخ.

وحول قضايا العمال: اتحاد عمال الكهرباء وخصخصة صناعة الطاقة، اتحاد موظفي الدولة في عموم الهند وحقوق العمال والوحدة الكونية في العمل، جمعية موظفي كل بنوك الهند تأثير تطبيقات اصلاحات القطاع المالي في ظل نفوذ العولة، العامل وعالم العمل، العامل الشاب يساوي أكثر من ذهب كل العالم، نحن نخلم مجتمع علماني ديمقراطي يتمتع بالسيادة حيث يمكن أن يكون هنالك: ضمان للمعاش، احترام للعمل، وأن يكون العمل مصدرا للحياة لا سببا في الموت، فلنكن حساسين قبل هؤلاء الذين جعلوا حياتنا مريحة، ضد قهر العمال المهاجرين غير الرسميين، نحتاج إلى الاعتراف بهم لحمايتهم من كل أشكال الاستغلال والإساءة، العمل للجميع، معايير العمل واحوالها في ظل النظام الكوني الجديد - دار الخدمات النقابية (مصرية)، النضال الجماهيري من أجل الإطاحة بالامبريالية والرأسمالية، عالم اشتراكي - عالم ممكن وضروري... إلخ.

وحول قضايا المرأة والطفل: الحرب ضد المرأة والمرأة ضد الحرب، المرأة ضد العنف المحلي والباننة، الطفولة تعني التعليم لا كسب الرزق، حملة ضد استغلال الأطفال، حقوق الأطفال في عالم يتعامل، الصحة السكن التعليم للأطفال، حماية الأطفال من نزوات السياحة، حملة ضد تشغيل الأطفال، حقوق الطفل نقطة البداية للكرامة الإنسانية، طفولة أخرى ممكنة... إلخ.

وحول قضايا الطلبة: الطلبة من أجل السلام والتعليم والتنمية، حقوق الطلبة هي حقوق الإنسان، الطلبة يقولون لا للتعصب الديني والأصولية.

وحول قضايا فلسطين والعراق وأفغانستان: العدوان على العراق وفلسطين وأفغانستان، مبادرات المجتمع المدني من أجل السلام في الشرق الأوسط (مبادرة جنيف وضدها)، حائط الابارتهايد العنصري، أفغانستان الهدف الأول لحرب الولايات المتحدة ضد الإرهاب، فلسطين كل فلسطين (١٩٤٨) وليس (١٩٦٧) لنا - لن نغادرها وستقاتل من أجلها، فلسطين حرة، المعوقات السياسية والاجتماعية للتنمية الديمقراطية في العالم العربي.

وفي ندوة مبادرات المجتمع المدني من أجل السلام في الشرق الأوسط، وقد عقدتها منظمة عموم الهند للمسلم والتضامن، تحدث اثنان فلسطينيان واثنان إسرائيليان وصحفي هندي.

عرض الفلسطينيان لمبادرة جنيف ودافعا عنها وكانت حجتهما الأساسية هي اشعار الإسرائيليين بأن هنالك شريكا لهم في عملية السلام، وأن الموقف يجب أن يكون علميا دون وهم أو عواطف.

تحدثت الإسرائيلية بعد الفلسطيني الأول: قالت أنها اباطالية المولد، نزحت إلى إسرائيل، تزوجت وأنجبت، مات أحد أبنائها في حرب لبنان فأحسّت انه مات بلا هدف وشككت بعض الأمهات اللاتي مات أبنائهن ما يسمى بتنظيم النساء الفقيرات وخضن حربا من أجل السلام حتى انسحبت القوات الإسرائيلية من لبنان، فاعتقدن أن الأمور بهذا قد استقرت. غير أن الحرب لم تنته.



حديث النهايات: فتوحات العولمة... ومازق الهوية

تأليف : د/ علي حرب (*)

عرض : د/ أحمد محمد سالم (**)

الناعم والعاير، أو المحارق والفائق، أو الفعّال والمشر من المنتجات، أو من أساليب التنظيم والتنمية.

وينتقد المؤلف الفات من خلال أصحاب المشاريع الثقافية والأيديولوجيات الفكرية الذين يخشون على هوياتهم الثابتة من هذا التحول، متمسكين بتصوراتهم الأتلية والمستهلكة في تصورهم لامتلاك الحقيقة، والحرية، والمعرفة. كذلك يرى المؤلف أن هؤلاء لا يطرحون رؤية موضوعية بقدر ما يتمسكون بضعفهم، ويقدر ما يكتبون نهاية أفكارهم وأدوارهم، وأن الفرصة الوجودية المتاحة لمواجهة فتوحات العولمة هو وضع الهوية الثقافية على مشرحة النقد والتحليل، وتشكيلها من جديد حتى لا تتحول إلى بقايا تاريخية وراثية وأسما جامدة تعيق مسيرة النمو وتشل إرادة الخلق والابتكار.

وينطلق على حرب في مقدمته إلى إقرار العولمة كواقع عصري، وذلك في ظل ثورة المعلومات التي تفتح إمكانات هائلة أمام الإنسان، ولهذا فهو يرى أن العولمة تطلق إمكانات وفتوحات خارقة، تفتح آفاقا جديدة للوجود والحياة (ص ٥) وفي ظل تنامي فتوحات العولمة بدى أن ثنائية الهوية والعولمة قد غدت

حينما انتهت من قراءة هذا الكتاب، وجدت أنه مثير للجدل، فعلى حرب يتخذ من عنوان مؤلفه وسيلة لترويج العولمة، وكأنها ستصبح وسيلة لتحقيق الفردوس المفقود، ورغم انتقاداتي على تهويلاته الشديدة لرؤية العولمة، فإن الكتاب يطرح ويحق رؤية جديدة بالاعتبار، ولهذا فقد وضعت على عاتقي أن أعرض لرؤية المؤلف بأمانة، وتركت للقارئ أن يحكم على رؤيته، دون التأثير على حكم القارئ بوجهة نظري الشخصية، ولهذا فقد ارتضيت بالعرض الوصفي الدقيق للكتاب.

ألف المفكر اللبناني «علي حرب» كتابه «حديث النهايات... فتوحات العولمة ومازق الهوية»، وصدر عن المركز الثقافي العربي / بيروت / الدار البيضاء / عام ٢٠٠٠م، ويقع في مائتي صفحة. يعرض فيه المؤلف رؤية مشيرة وجريئة لقضية العولمة، من كونها واقعا كونيا تشكلت على أثرها قوي مجتمعية، وسياسات فكرية جديدة تجاوزت عصر الحضارة والصناعة، إلى واقع جديد أخذ في التكون مع انفجار التقنيات وثورة المعلومات، وأنه ثمة فاعل بشري يفكر ويعمل بقدر ما يصنع الواقع بابتكار الاقتصاد

(*) مفكر لبناني.

(**) باحث مصري.

يتغير بخلق ما يريد له أصحاب المشاريع، والنظريات، والنماذج وتلك هي المفارقة من يفكر بطريقة فوقية، نحوية، شمولية، تفاجئه التفاعلات، والمضاعفات والتغيرات التي تجري في الهوامش، أو المناطق السلفية، أو العوالم المصغرة، وكذلك فإن من يفكر بمنطق النموذج والتطبيق تفاجئه التحولات على أرض الواقع» (ص ١٨).

وتشمل علي حرب من يصنع العالم اليوم؟ يجب علي حرب: إن هذا التساؤل يكتب أهمية فائقة بالنسبة للمجتمعات العربية، وذلك «لأن ما يجري من انكسارات وانهيابات في الأحلام والمشاريع، وما يجري الآن من تحولات في البنى والعلاقات يشهد على أن المثقفين والدعاة لم يعودوا يملكون مفاتيح النهوض والتقدم والتغيير (...)» وذلك لأن الثقافة بمعناها الأعم والأشمل هي صناعة الحياة، وتشكيل العالم، والعالم لا يصنعه المثقفون المحترفون وحدهم، وإنما تصنعه كل القوى الفاعلية فيه، وهذا يعني أن التغيير هو فاعلية حضارية، تشارك فيها كل القطاعات المنتجة، وكل القوى النشطة في الفضاء الاجتماعي» (ص ١٩ - ٢٠).

وإذا كان علي حرب يبدأ نقده للهوية من خلال نقد وصاية النخبة، فإنه يرى أنه من الضروري إعادة النظر في مسألة الهوية، وفي طريقة إدارتها والتعامل معها بعد أن أمست أشبه بالداء، أو العصاب المستحكم، بهذا المعنى ما نحتاج إليه هو الخروج من قوقعة الهوية، ومعسكرات العقائد لكي نتعاطى مع خصوصيتنا، ومعطيات وجودنا بصورة حرة ونقدية، وبطريقة حية مفتوحة على الأحداث والتطورات، وذلك من أجل قلب الأولويات، وإعادة إنتاج الهوية بشكل يخرجها مغرجاً أكثر قوة، وفاعلية، وحضوراً وذلك لأن «الهوية القومية الفعالة ليست ما يملكه المرء أو يعطى له، إنها ليست كياناً وراثياً وإنما هي ثمرة الجهد والاشتغال على المعطى الوجودي بكل أبعاده، من أجل تحويله إلى أعمال وإنجازات (...)» والأخرى القول إنها بنية يعاد بناؤها باستمرار، خصوصاً عند بلوغ الأزمات أو الوقوع في المأزق» (ص ٢٣) ولهذا

هي بؤرة السؤال، ومدار السجال، سواء في الأوساط الفكرية أو في الدوائر السياسية في العالمين الغربي والعربي على السواء، وشهد على ذلك سيل المؤلفات التي تتناول تأثيرها على الهوية الثقافية (ص ١٥) ويرى علي حرب أن أصحاب المشاريع الثقافية من دعاة التحديث للتراث، والتحرير للبشر إنما يتعاملون مع الهوية بفتحاتها ومتغيراتها على سبيل السلب والنفي، بوصفها استباحة للقيم، وغزواً للثقافات، أو فخاً للهويات وتسلطاً على الشعوب ولكن علي حرب يرى أنه ينبغي أن نرى الهوية في ضوء واقع التقدم التقني، وبذلك ستبدو لنا الهوية «فتح كوني يتغير معه سير العالم، ففي ظل تقدم نظم المعلومات، فتصبح المعلومة التي هي مبنى الهوية، والتي يدور بها الواقع من الآن فصاعداً هي أولاً ذات طابع كوني، وهي ثانياً متاحة أمام الجميع لكي يساهموا في إنتاجها واستثمارها» (ص ١١).

ويؤكد علي حرب على أنه في ظل الهوية فإن العالم يتعرض لتحولات تنقلب معها القيم والمفاهيم بما يؤدي إلى نشوء سياسات فكرية، وممارسات معرفية تتجاوز ما كان سائداً في عالم الحداثة والصناعة، ومن ثم فإن «الدخول في زمن الهوية لا يعني التعامل مع الهوية كمشال غودجي، أو كمنطق مرسوم، أو كفردوس موعود، والأحرى أن نتعامل معها كإمكان، وفرصة، أو فضاء وأفق (...)» ومن ثم فإن الهوية لا تعني ذوبان الهوية إلا عند ذوى الثقافة الضعيفة وأصحاب الدفاعات الفاشلة، ثم يلقون أسلحتهم أمام الحدث» (ص ١٣).

وبطالنا علي حرب بضرورة الانخراط في الحدث والمساهمة في إنتاج المعلومة، وذلك من خلال الجهد المبدع الخلاق.

وبعد المقدمة يبدأ علي حرب بنقد الهوية، فيرى أن مشكلة الهوية الثقافية عندنا لا تكمن في الهوية، أو غزو الأمركة، بل تكمن لدى أهل الهوية وحمايتها من النخب الثقافية (ص ١٧) ويوجه علي حرب نقده للنخبة في العالم العربي، وذلك لأن المجتمع لا يغيره النخبة، بل تغييره فئات الناس فيقول «إن المجتمع

لا ينبغي أن نتعامل مع الهوية على أنها معطى ثابت لأن ذلك ينتج الجسود، لأننا «حين نتعامل مع الهوية بمنطق الحراسة والدفاع، فتزداد ضعفاً، ونخسر ما نريد المحافظة عليه، بقدر ما نفقد حيويتنا الفكرية، فعراسة الأفكار هي قتلها، وانغلاق الهويات علامة على ضعفها، أما الهوية القومية والمزدهرة فهي القادرة على التوسع والانتشار عبر عمل تقديمي فعال يطل الثوابت والمسلّمات ويكسر القوالب والنماذج بقدر ما يجدد القيم والمعايير (ص ٢٤) ومن ثم فإن الإمكانية المتاحة والشمرة هي إخضاع خطاب الهوية للنفذ من أجل التحرر من العوائق التي تشل الطاقة، وتولد العجز والإخفاق، وذلك يحتاج إلى تغيير نمط التعامل مع هويتنا بحيث نقيم مع الأصول والثوابت علاقة متحركة وتحولية... بهذا المعنى نحن لاحتاج إلى الدفاع عن هويتنا بقدر ما نحتاج إلى عمل منتج نتجدد به (...) فقد أسمى الدفاع عن الهوية هو العائق والمأزق، بل هو المحضلة والداء» (ص ٢٤).

ويحاول علي حرب أن يشخص مشكلة هويتنا فيرى أن «مشكلة هويتنا الثقافية ليست في اكتساح العولمة، والأمركة على ما نظن، ونسوم، بل في عجز أهلها عن إعادة ابتكارها وتشكيلها في سياق الأحداث، والمجريات، أو في ظل الفتوحات التقنية والتحول التاريخي، أي عجزهم عن عولمة هويتهم، وحوسبة اقتصادهم، وعقلنة سياستهم، وكونة فكرهم ومعارفهم» (ص ٢٥) ومن ثم ينبغي أن ندرك أن هويتنا ليست ما نتذكره ونحافظ عليه، أو ندافع عنه، إنها بالأحرى ما ننجزه ونحسن أداءه، أي ما نصنعه بأنفسنا وبالعالم من خلال علاقتنا، ومبادلاتنا مع الغير (ص ٢٥-٢٦).

وتعرض علي حرب بعد ذلك لأزمة العولمة في خطاب النخبة، فيرى أنه مضى وقت طفت فيه على الخطاب الثقافي العربي مصطلحات كالديمقراطية، والعقلانية، والتقدم، والحدائق، أما الآن فصطلح العولمة دخل سوق التداول الفكري منذ فترة وجيزة وقد أصبح أكثر تداولاً ورواجاً على الساحة الثقافية (...) هكذا فرضت العولمة نفسها على أصحاب الفكر

والثقافة (ص ٢٩) وقد ظهرت العولمة نتيجة تقدم نظم المعلومات، مما أدى إلى إلغاء المسافات، وقلبت العلاقة بين المحلي والكروي، أو بين الداخل والخارج بصورة فقد فيها المكان محيطته وداخليته، لكي يكتسب كونيته كسجال مفتوح، أو كنقطة للث والاتصال الدائم، وهذا ما جعل البعض يذهب إلى أننا نشهد نهاية الجغرافيا، وذلك حيث لم يعد يوجد مكان منززل، ولا وطن مستقل، ولا ثقافة محصنة» (ص ٣٠) وبهذا المعنى ثمة اختراق للمجتمعات والثقافات على عدة مستويات فالعولمة على مستوى أعلى تتمثل في تدفق المعلومات والصور، والقيم والنماذج عبر وسائط الإعلام المتعددة التي تحولت إلى نظام كوني واحد للاتصال الدائم، مستوى أوسط يتمثل في توحيد الأسواق المالية عبر التجارة الالكترونية على بد مجموعات الإنتاج وأصحاب الشركات ذات الجنسيات المتعددة، مستوى أدنى يتمثل في حركة الأشخاص العابرين للحدود بين الدول والقارات بفعل اتساع السياحات وتزايد الهجرات، وتنقل رجال الأعمال بأعمالهم المتحركة، (ص ٣٢).

ويتساءل علي حرب هل تشكل العولمة خطراً حقيقياً على الهوية الثقافية كما يزعم الدعاة، والحماة من النخب الثقافية، وأصحاب المشاريع الإيديولوجية؟ ويرى علي حرب أن أصحاب المشاريع الإيديولوجية يقرمون العولمة قراءة تضالية مثالية طوباوية من خلال تهرمات الهوية، وأطيان العدالة، وهؤلاء يدخلون إلى العولمة بمواقف مسبقة لكي يمارسوا الرجم، واللعن (ص ٣٠) وهذه القراءة قراءة وحيدة الجانب تقوم على التبسيط والاختزال، وذلك حيث تقرأ العولمة بتعبير التمرکز، والهيمنة، أو الاستعمار، والرأس أو الاختراق، والاغتصاب، فصادق جلال العظم لا يرى في العولمة سوى محاولة «رأسمالية للعالم على نطاق شامل» (ص ٤٤).

وهناك قراءة أخرى للعولمة، وهي قراءة خلقية تلتن بالتعبير القيمة فتجد أن المفكر المغربي محمد هابد الجابري يرى أن العولمة خطر على الوطن والدولة، وهي تثقل الهيمنة والسيطرة، وموقف الجابري من العولمة هو

محاولة للدفاع عن الهوية (ص ٤٥).

ويتنقد علي حرب هذه القراءات للعولة ويتهمها بالرجعية لأن أهلها يحكمون على ظاهرة العولة بما قبلها، كما أنها قراءات هشة تشهد على عجز أصحابها عن مواجهة العولة لأنهم يستخدمون في قراءة العالم مفاهيم باتت شعارات خاوية (...). مثل المصطلحات المتداولة في الخطاب الثقافي حول العقلانية والديمقراطية (ص ٤٧) ويتنقد علي حرب هؤلاء أيضاً لأنهم مازالوا يتصرفون كوكلاء عن شئون الأمة، وقضايا الناس بوصفهم النخبة الواعية (...). ويرى علي حرب أن أزمة الهوية المجتمعية الثقافية لا تكمن في محاولة اختراقها من الخارج بقدر ما تكمن بالذات لدى حمايتها والمدافعين عنها من النخب، وأصحاب المشاريع الإيديولوجية العاجزين عن ممارسات الاختراق والتوسع عبر خلق الحقائق، وإنتاج الوقائع (ص ٣٦).

وإذا كان علي حرب ينتقد المثقفين العرب في موقفهم من العولة فإنه يطالبنا بضرورة الانخراط في الحدث فيقول «إننا منخرطون في واقعنا الراهن مندرجون في عالمتنا المعاصرة، وفي موجته الأخيرة، سواء سميناهنا العولة، أو ما بعد الحدائنة، فإما أن نمارس علاقتنا بحاضرنا على نحو سلبي، هامشي، وعقيم، أو بالعكس على نحو منتج، وغنى وثمن، أي بصورة فعالة، بحيث نفكر فيما يحدث لكي نشارك في صناعة الحدث... ونسهم في تكوين المشهد (...). ومن ثم فإن من يحارب العولة بتقنياتها وعملياتها، وقواها الناشطة العاملة على إعادة تشكيل هذا العالم بالعودة إلى الوراء فإنه يستند في ذلك إلى عملة غير قابلة للصرف على أرض الواقع (ص ٣٥). وينبه علي حرب إلى ضرورة وضع النقاط الآتية في رؤية العولة:

- ١- إنه لا جدوى من التعامل مع العولة بفكر أحادي، أو عقل أيديولوجي تبسطي لأن ذلك ينقلب ضد أصحابه، لأن العقائد البقينية، والإيديولوجيات المغلفة لا تنتج سوى الأوهام والأكاذيب (ص ٣٧).
- ٢- إذا كانت العولة تعمل على توحيد العالم من

حيث النموذج الحضاري، أي من حيث أسباب العيش، وتقنيات الاتصال، وأسواق المال، فإنه أي العالم لا يمكن أن يصبح واحداً من حيث هويته الثقافية، أو من حيث أنظمة المعنى، ونظام القيم، لأنه مادام الإنسان يفكر وبيدع، فإنه متفرد ولا محاولة (ص ٥٣).

٣- إن نقد النخبة لا يعني التصفيق للعولة، ذلك لأن العولة لها سلبياتها وأخطارها في النهاية شأنها في ذلك شأن أي حدث، ولكن علينا أن نشارك في الحدث لأن العولة هي إمكان مقترح (ص ٣٧) كما أن العولة - فيما يذهب علي حرب - ليست ملكاً للأمريكيين، ولا هي من ابتكارهم وحدهم، وإنما هي وقائع، وإنجازات، وإمكانات موضوعية يرسم البشر أجمعين ولاشك أنه مع العولة لن تعود الهويات الثقافية كما كانت عليه من قبل، ومن ثم فعلينا إعادة صياغة هويتنا من جديد بمفاهيم تتواءم مع مستجدات العصر (ص ٥٣ - ٥٤).

٤- ويرى علي حرب أن للعولة العديد من الجوانب الإيجابية فهي تكسر ثنائية النخبة والجماهير، لأن الجماهير تستطيع الوعي من خلال الإعلام دون الحاجة إلى وصاية النخبة، كما أن عولة الإنسان عبر الشبكات، وطرقات الإعلام تحدث تحولاً في ممارسة السلطة بالحد من طابعها العاصودي، والشرائي والقسمي، لتزد من طابعها الأفقي والتعاوني والتشاربي (ص ١٨).

٥- كما أن من حسنات العولة أنها تححر نشر المعرفة وتعميم المعلومة من قبضة الدولة الاستبدادية التي لم يعد بإمكانها الآن أن تقارص على شعوبها الحجر، والتعليب، والتعميم (ص ٤٩).

٦- ومن مميزات العولة أنها سوف تساهم في تفكيك الهويات الثقافية المتحجرة وكسر الترجسية الثقافية، وتبديد الأوهام المتعلقة بنقاء الأصل، وصفاء الهوية في حين أن تقنية المعلومات تتيح الاتصال بين البشر على أسس جديدة يتداخل فيها المحلي والكوني، فالأمل أن ينشأ مجال علمي تنكسر فيه ثنائية الأنا والآخر، ويعاد النظر في مفاهيم

«النخبة» و«الهم»، وتتصدع الحدود الثقافية بين الهويات المغلفة، وتلك هي فضيلة العولة: تحول الهويات عن كونها معسكرات عقائدية أو متاريس عنصرية، أو حروباً أصولية مقدسة لتصير موضعاً للتغيير والتبدل، أو بيئة للتلاحق، والتفاعل» (ص ٥١).

وما سبق نلاحظ أن علي حرب يرحب بالعولة، ويكشف عن ميزاتنها، ويرى أنها سوف تسهم في تحطيم الهويات الجامدة، وسوف تنشر المعرفة، الخ. ولكن علي حرب لم يكشف عن عيوب العولة، وتداعياتها على المستوى الاقتصادي لأنها سوف تزيد البلاد الفقيرة فقراً، وتزيد قبضة الدول الغنية في التحكم في الاقتصاد العالمي... الخ من العيوب ولاشك أن علي حرب بأرائه هذه يريد أن يكرس نوعاً من التبعية للغرب تحت مسمى مجازاة الحدث والتفاعل معه، والمشاركة فيه.

وإذا كان علي حرب يروج لضرورة الاندماج في الحدث العالمي - العولة - فإن هنا نتاج دعوته القائمة لضرورة ربط مستقبلنا بالغرب، ولهذا يجده ينتقد الرؤية الإسلامية للعولة ذلك لأن الكثير من الدعاة والباحثين حين ينتقدون العولة والثقافة الغربية، إنما يفعلون ذلك في سياق دعوتهم إلى أنسنة العولة، أو الدعوة إلى رفض الغرب، بل منهم من يستبدل العولة الحالية بالعولة الإسلامية التابعة من رسالته الإنسانية (ص ٥٧ - ٥٨).

ويرى علي حرب دعوة التوجه الإسلامي الذين يقولون بعالمية الإسلام، بأن هذا من وجهة نظره لا يجدي نفعاً إنكار ما يحدث بحجة أن ذلك هو غزو ثقافي، إذ ما من حضارة حية ومزدهرة راهنة وفاعلة، إلا وتنافس قدرتها علي التوسع والانتشار، عبر نتاجاتها وابتكاراتها المادية والتقنية بهذا المعنى ما من عالمية مارسستها ثقافة أو حضارة قديمة وحديثة تخلو من وجوه الغزو وآليات التسلط، والاستباح أو الاستعمار، سواء أختص بعالمية اليونان أم بعالمية الإسلام أم بعالمية الغرب الحديث بأنماطها المختلفة (ص ٧٠) ومن ثم يرى علي حرب أنه لا جدوى من التمييز

بين عالميات سابقة إسلامية أو غربية، وبين العولة السائدة التي يصغونها بكونها عالمية أمريكية ذات وجه بربري، والأجدى الانفتاح الحديث من أجل قراءته المساهمة في صوغه... وأن نصيح من قوى العولة، نساهم في إدارتها، وتسيير عملياتها» (ص ٧٠ - ٧١) ومن ثم نلاحظ مدى ترويج علي حرب لضرورة تبعية الحضارة الغربية لأنها هي الحضارة المسيطرة والفاعلية. ومن الواضح أن تكريس التبعية في رؤية علي حرب للعولة وعلاقتها بالغرب تبدو واضحة في محاولته الإجابة على تساؤل: هل نحن مؤهلون للإلقاء دروس في الإنسانية على الغرب أم أننا نحن الذين يجدر بنا أن نتعلم منه، ونفيد من تجاربه وإنجازاته؟ يرى علي حرب «أننا ننهم الغرب بأنه لا يعمل إلا على تنمية الوسائل الآيلة إلى إشباع اللذة فيما ننسى أن أهم المشاكل التي تعاني منها المجتمعات العربية أو الإسلامية هي تأمين الضروري من الغذاء والكساء، والسكن لعشرات الملايين من الناس والشواهد صارخة في السودان في حين أن البعض الآخر مشغولون بالبحث عن نظام للحماية يقيم من أضرار النخبة... ولذلك لايجدي بأن نتحدث عن أنسنة الحضارة الغربية، أو أن نتحدث عن روجية حضارتنا فالأولي أن نعمل على أنسنة صلاتنا الاجتماعية عن طريق اختراع أساليب جديدة للدعم والتضامن، أما أن نؤكد على القيم المعنوية والروحانية لا غير، فتلك عملة قديمة» (ص ٦٠ - ٦١).

ويتابع علي حرب في إجابته على التساؤل السابق بأننا علينا أن نتعلم من الغرب فمع ميله إلى الوحدة رغم تعدد الهويات، حيث يتم تجاوز المستوى الوطني للدول نحو مستوى أوسع إقليمياً، أو عالمياً، على ما تقتضي ذلك في مواجهة الأزمات والمساهمة في صناعة العالم (...). مقابل ذلك يقيم الناس عندنا - العالم الإسلامي - في قوقعة هوياتهم الدينية أو المذهبية أو القومية (...). مثل هذه العقلية المغلفة، والمشدودة إلى الوراء هي التي تفسر فشل مساعي التوحيد (...). بقدر ما تفسر ما حصل من تراجع أو تعثر في مشاريع النهوض أو الإصلاح» (ص ٦٣ -

٦٤) ومن ثم فعلينا أن نتعلم من الغرب في هذه الجوانب.

يعيب علي حرب على العقلية العربية «أنها تفكر بمنطق المحافظة والدافعية، لا بلفظ المفهوم ومنطق الحدث، بمعنى أن أفكارنا هي ردة فعل تقليد العقلية الإيديولوجية، والمواقف النضالية، أكثر مما هي تحليل للواقع من أجل الانخراط في صناعة الحاضر، والمراهنة على ما يمكن أن يحدث في المستقبل... فإذا قيل أن الحضارة الغربية تقوم على العقل، أو تتصف بالعقلانية، كان رد فعلنا بأن الإسلام هو دين العقل، وإذا قيل أن الديمقراطية هي سمة المجتمعات الغربية، جاء الرد بأن الديمقراطية ليست شيئاً آخر سوى الشرى الإسلامية (ص ٦٥) وهكذا فنحن نفتش لكل مقولة ابتكرها الغربيون عن بديل إسلامي، وهذا عيب بارز في طريقة تفكيرنا لأنها محكومة بموقف أيديولوجي نضالي الأمر الذي يجعله يتصاطع مع الأحداث والقضايا بالآليات العقيمة ذاتها إما هرباً إلى الأمام بممارسة الأسفنة على الغرب، والدعوة إلى أنسنة الحضارة الغربية، أو رجوعاً إلى الوراء برفض العولة، ورجعها بوصفها مشروعاً يرمي إلى الثقافة» (ص ٦٩).

ويصل علي حرب إلى نتيجة مؤداها أنه لا مجال لإبتكار أثر الغرب في وجودنا الراهن وواقعنا المائل، والمأساة هنا تتمدد الموقف الخلقي القاضي بإنصاف الغير، إلى الموقف المعرفي والصعيد الوجودي من أجل الكشف عن مواطن الضعف، والقصور (...). وما ينبغي الاعتراف به أن أثر الغرب يتعدى التقنيات والوسائل لكي يطال المبادئ والمقاصد (...). إن الأفكار والنظريات والمذاهب المنتجة في الغرب قد تسللت إلى عقولنا، واخترقت لغاتنا وخطاباتها مثل مقولات الديمقراطية، والعقلانية، والتقدم، والحدثة... الخ (ص ٧٢ - ٧٣) ومن ثم فالأحرى بنا أن نعترف بفضل الغرب (ص ٧٦) وأن نتعلم من العقل الغربي كيف يقيم علاقة نقدية مع ذاته بالعودة إلى أنظمتها المعرفية، وإستراتيجياته العلمية (...). مثل هذا النقد هو تحرير للفكر من إمبريالية المعنى، وعبادة الأصول،

أو من ديكتاتورية الحقيقة وسطوة النصوص، إنه أنسنة للحقيقة وينبغي أن نستفيد من الغرب في هذا الجانب» (ص ٧٨ - ٧٩).

ويرى علي حرب أن علينا أن نتعلم من النموذج الأمريكي لأننا لا نملك البديل فيقول «إذا كان النموذج الغربي الأمريكي محدباً هو موضع المسألة والجدل، فلا يعني ذلك أننا نملك النموذج الإنساني البديل (...). لذا من غير المجدي ممارسة نرجسيتنا الثقافية والعقائدية التي تحملنا على التوهم بأننا قادرون على إنقاذ الكون فيما نحن نظهر بعجزنا على معالجة مشكلاتنا المزمنة، وأزماتنا الخطيرة، فلا مصداق للدعوات التي نطلقها إلى أنسنة العالم، وأسلمة الحدائة والفنون من أجل خلاص البشر، ومدادوا النفوس (...). ومن ثم فالأحرى أن نتعلم الدرس من الغرب بنقد الذات ومسألتها في المقام الأول (ص ٨٠ - ٨١).

ويجيز علي حرب بين المالية والعولة فيرى أن العالمي هي مقولة من مقولات الحدائة، ارتبطت بتفوق الغرب، وتوسعه في أرجاء المعمورة مع تطور الثورة الصناعية، في حين أن العولة هي من مقولات ما بعد الصناعة، وما بعد الحدائة، ارتبطت بانفجار تقنيات الاتصال على نحو ضاقت معه الأمكنة، وتقلصت المسافات إلى حد جعل الأرض قرية صغيرة تسبح في هذا العالم العددي (...). كما أن العالمية تقوم على نشر فكر أو عقيدة، أو دعوة أرضية كالتقدم، والاشتراكية والديمقراطية... أما العولة فإنها تقوم على تبادل الرسائل والإشارات على نحو يلغي الفواصل بين المحلي والوطني، والعالمي... لذا فالعولة تميل إلى ما هو شامل، وكوكبي، إنها ليست مجرد نموذج يجري تعميمه، بقدر ما هي رسائل يجري تبادلها، وهي ليست علاقة بين مركز وأطراف، لأنها ليست تصديراً للسلع من المراكز، واستيراد المواد الأولية من الهوامش بقدر ما هي زحزحة متواصلة للمركز، وتغيير دائم للاتجاه، من هنا تعرف العولة بأنها فقدان الكائن الحي لاتجاهه، والمجتمع لانتظامه من جراء الشبكات الإلكترونية التي جعلت علاقة

البشر تتغير كلية (ص ٩٨ - ٩٩) كما أن العالمية تختزل العالم إلى مجرد فكرة مثل مقولات التنوير... الخ إنها تعني فكرة العالم، وهذا ما يعني ازدهار الإيديولوجيا مع دعوى العالمية... أما العولمة فإنها تقيم علاقة مقابرة مع الواقع، فهي لا تحول العالم إلى شعار، ولا تختزله إلى مجرد عقيدة، ولا تعتبره مجرد تجسيد لفكرة، أو انعكاس لصيغة، وإنما هي تصطنع واقعاً جديداً عبر الحواسيب، وينوك المعلومات (ص ٩٩ - ١٠٠).

وناقش علي حرب بعد ذلك مستقبل الثقافة في ضوء العولمة فيرى أن مستقبل الثقافة مرهون بقدرتها الدائمة على التجدد والخلق، سواء بإغناء عالم الرمز والمعنى، أو بتجديد أنظمة المعارف، ومنظومات العقائد، أو بتوسيع فضاء العقل، ومساحة الفهم، أو بتعبير سليم القيم، وأنساق المعايير، هذا شأن الثقافة الحية، إنها الإمكان الدائم على التجدد والازدهار (...) إن مستقبل الثقافة العربية مرهون بقدرتها على الخلق والاندماج، أو علي الصنع والإبداع، بابتكار الجديد والأصيل (...) ومن ثم لا يمكن أن نصد ونقوى، ونحضر كهوية ثقافية... ما لم نسهم بشكل خلاق وفعال في تكوين المشهد الثقافي والفكري على الصعيد العالمي (ص ١١٨-١١٩) ومن ثم فإن علي حرب يؤكد علي ضرورة الاندماج في حدث العولمة، والمشاركة فيها، وممارسة نوع من الفاعلية وذلك لأن العالم يصنعه الآن أناس كسبيل جيتس، ورجال الاقتصاد الناعم، ومالكي الشركات الذين يحتلون الشاشة من فنانيين، وسياسيين، أكثر مما يصنع المثقفون أمثال تشومسكي، أو روجيه جارودي، أو حتى فوكاياما هذا شأننا أيضاً في العالم العربي فنجوم الشاشة، ولاعبو الكرة، ورجال الأعمال الجدد ممن يشتغلون بإنتاج البرامج الإلكترونية أخذوا يفعلون في مجريات الأمور والأحداث أكثر مما يفعله الكتاب والمثقفون، ودعاة التحرير بقولاتهم ومشاريعهم الإيديولوجية والنضالية (ص ١٢٠) وفي ضوء هذا التعبير حدث تغيير للثقافة «فالثقافة الأكثر فاعلية

اليوم لم تعد ثقافة الكتاب والصحيفة، أو الفكر والعقيدة، بقدر ما أصبحت ثقافة الصورة والمعلومة، أو الحاسوب، وينوك المعلومات، وذلك أن بنية المعرفة هي التي تخضع الآن للتبدل» (ص ١٢٠).

وفي ضوء مستجدات العولمة ينتقد علي حرب الثقافة السائدة في المجتمع العربي ويرى «أن ثقافتنا السائدة خصوصاً بجانبها العقائدي والأيدولوجي، سواء لدى أهل السياسة أو لدى أهل الثقافة، أو سواء كانوا سلفيين أو حداثيين، لا تتسع لنا أن ندير خلافتنا بطريقة سليمة تفاوضية مشرة، بل غالباً ما نتحاور بالسيف والمدافع... في حين نجد أن زعماء الدول القريبة المختلفين لغة وعرفاً، يمكن لهم أن يديروا صراعاتهم حول المصالح والواقع بصورة عقلانية تتيح لهم الوصول إلى نتائج ترضى جميع الأطراف (...) وبالتالي فتسمة فضيحة ثقافية أن يتحدث بعضنا عن القرينة، والأمركة، والفزو الثقافي، بينما نجد أن ثقافتنا لا تتيح لنا سوى ممارسة الاختلاف الوحشي، والنفي المتبادل (...) ومن ثم فالأحرى أن نعمل على تفكيك بنيتنا الثقافية وأنظمتنا الفكرية، لكي نتحرر من أوهامنا عن الفكر والثقافة، والإنتاج الثقافي» (ص ١٢٢).

وناقش علي حرب بعد ذلك قضية الكتاب ووجوده في عصر العولمة، فيستأمل علي حرب: هل تتراجع الكلمة أمام الصورة؟ هل يسجل الكتاب نهايته كما نبذنا البعض، أم أنه سوف يشهد ولادة جديدة مع عصر المرئي والمسموع، باتخاذ شكل جديد، ووظائف جديدة؟

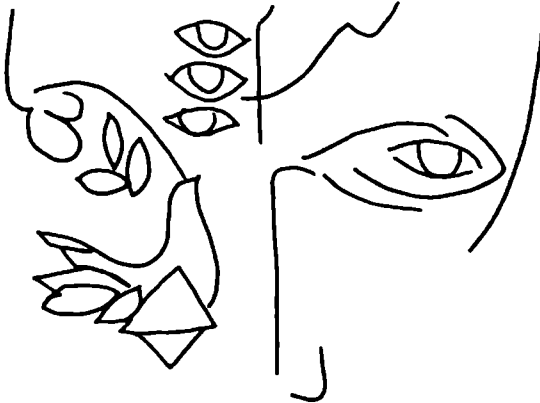
وفي نهاية الكتاب يطرح علي حرب مسألة: هل تطور نظم المعلومات سيؤدي إلى اختفاء الكتاب، ويسود محله الكتاب الإلكتروني؟ فيرى أن الكتاب في البلدان الغربية مازال يلقي رواجاً في مواجهة التوسع التقني فمن المعلوم أن رواية عالم صوفي قد بيع منها مترجمة إلى الألمانية ٨٠٠ ألف نسخة، كذلك فإن كتاباً فلسفياً يبحث في الفضائل لكونت سيونفيل طبع منه عشرات الآلاف من النسخ وهذا الرقم قياسي لم تبلغه المبيعات من قبل في أسواق

صانعي ثورة المعلومات، ورموز العولمة إنما ينخرط في تأليف الكتب الورقية لشرح لأرائه حول تجربته ومشاركته، أو لعرض أفكاره واقتراحاته حول الكيفية التي يدار بها العالم في العصر العديدي» (ص ١٤٥).

ومن هنا يطرح علي حرب رؤية خلافية للعولمة في كتابه، ركز فيها على إيجابيات العولمة، ووصفها بالفتح، وأدان الهوية الجامدة، ورأي أنها في مازق، ويظل التساؤل هل كان علي حرب محققاً في رؤيته خاصة وأن بوادر العولمة قد بدأت تظهر بسلبياتها على العالم العربي بعودة الاستعمار من جديد إلى العراق، فلم يكتف الاستعمار الأمريكي بغزو العالم من خلال الترويج لثقافة العولمة، بل أعطى لنفسه الحق لعودة الاستعمار العسكري من جديد، حتى يستطيع - كما يدعي - إعادة تشكيل المنطقة من جديد، تحت دعاوي إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان. فليست العولمة هي الفردوس المفقود الذي ينبغي أن نسعي إلى المساهمة فيه، فالمشاركة في ذلك لا يتحقق إلا من خلال إحداث تطوير وتنمية في المجتمعات في كافة المجالات الاقتصادية، والثقافية، والتعليمية، حتى يمكن أن يسهم في تقديم نموذج بديل للعولمة، في ظل تصاعد الدعوات الكثيرة الآن إلى الترويج للعولمة البديلة.

الفلسفة» (ص ١٤٣) كل ذلك يحمل على القول بأن التقنية الإلكترونية الكاسحة لن تلغي الكتاب. بالعكس هناك إفراط في النصوص بسبب الأنظمة البصرية، والرموز التلفزيونية الرقمية، على الأقل فإن الذاكرة الإلكترونية بسععتها الهائلة، وتقنياتها المتنوعة، تسهم في حفظ النصوص وإطالتها، كما تسهم في إنقاذ المخطوطات، والكتب العتيقة فضلاً عن كونها تتيح تخزين المعرفة البشرية وتصنيفها بصورة يفيد منها جميع الناس» (ص ١٤٤).

ويؤكد علي حرب أن ثورة المعلومات تفتح آفاقاً جديدة، ومتنوعة أمام الكتابة، إنها تعيد الاعتبار إلى الكلمة، عبر الشبكات التي تشكل نسخة جديدة ومتنوعة للنص المقروء (...). ومن ثم لا خشية على الكتاب، فالكتب الإلكترونية لن تكتسب نهاية الكتاب الورقي... والكتاب الورقي باقٍ إذ لا غنى عنه عند ذوى الشخصية الغنية، والكينونة الروحية، وقد قرأت أن مقاطع من كتاب «المثنوي» لجلال الدين الرومي ترجمت إلى الإنجليزية قد لاقت رواجاً في الولايات المتحدة، مما يشهد على ميل القارئ الأمريكي إلى نصوص محدثة بلغة العشق، والوجدان والبوح، في زمن الحواسيب، والعوالم الرقمية، وثمة مقال قريب ساطع يقدم بيل جيتس بالذات، فهذا الرجل الذي يعد من



المجموعة المصرية لمناهضة العولمة

AGEG

سيد البحراوي (*)

وأن تتولى هيئة تنسيق يشارك فيها كل من يرغب الإعداد لهذا المؤتمر. وقد انضم إلى هذه الهيئة خمسة وخمسون من الحاضرين.

ومثل الطابع العام لتكوين جماعات مناهضة العولمة في العالم تتكون المجموعة المصرية من نشطاء ينتمون إلى اتجاهات فكرية وحركات اجتماعية ومنظمات أهلية متعددة، يختلفون فيما بينهم في كثير من الأفكار والغايات، لكنهم يتفقون معاً في هدف واضح محدد: رفض النمط الراهن من العولمة وآثارها المدمرة للإنسان والبيئة في كل مكان في العالم، والإيمان بأن عالماً أفضل ممكن.

بعد هذا الاتفاق المبدئي، يختلف أعضاء المجموعة - كما بدا في مناقشات المؤتمر وفي الأنشطة التي تلتها، حول مفهوم العولمة. وحول كيفية تحقيق هذا الهدف. والبعض يرى أن العولمة هي حصاد تطور الحضارة الإنسانية، ومن ثم فإن بها جوانب مضيئة ينبغي الاستفادة منها وتعتيها، وخاصة التطور التكنولوجي الذي أعطى الإنسان أدوات هامة للحياة والتواصل والتطور. من هنا يرى هذا الفريق أنه لا ينبغي أن نكون مناهضين للعولمة، وإنما نسعى إلى

منذ سنوات عديدة تجتهد مجموعات مصرية متعددة، في مواقع مختلفة، مثل مركز البحوث والدراسات العربية ومنظمة تضامن الشعوب الآسيوية والأفريقية وغيرها لبلورة حركة مصرية لمناهضة العولمة، في ظل تصاعد وغو هذه الحركة في العالم، وفي ظل الاحتياج التنامي لمثل هذه الحركة داخل مصر، نظراً للأعباء المتزايدة التي تمثلها آثار العولمة في الحياة المصرية اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً.

ومنذ خريف العام ٢٠٠١ بدأت مجموعة من الاجتماعات التحضيرية بمقر مركز هشام مبارك لحقوق الإنسان، انتهت بعقد مؤتمر موسع يومي ٢٧، ٢٨ يونيو سنة ٢٠٠٢ بمقر جمعية الصعيد للتربية والتنمية، شارك فيه نحو مائتي ناشط من اتجاهات فكرية مختلفة. ناقشوا فيه البيان المرفق والمسمى من دعوة للمشاركة، وأقرروا إعلان تأسيس المجموعة بهذا المسمى، كما وافقوا على هذا الاختصار AGEG باعتباره الحروف الأولى للترجمة الانجليزية Anti Glo-balization Egyptian Group. على أن يعقد مؤتمر لاحق يستكمل مناقشة قواعد العمل بين أعضاء المجموعة،

(*) رئيس قسم اللغة العربية - جامعة القاهرة.

تجارب بعض الحركات العالمية في هذا الصدد، كأن يتم اختيار توافقى لعدد من الأشخاص للتنسيق بين بقية الأعضاء والاشراف على تنفيذ الأنشطة على أن يتغيروا كل فترة عام على سبيل المثال. مع إقرار مبدأ التعددية الكاملة في الأنشطة.

أما عن الأنشطة التي مارستها المجموعة منذ المؤقر وحتى الآن، فقد ثقلت فيما يلي:

١- إقامة موقع علي شبكة الانترنت (مرفق عنوانه) ينشر أخبار المجموعة وأنشطتها وبعض المقالات والدراسات في الموضوعات المتصلة بها. وقد أقام بعض أعضاء المجموعة فيما بعد منتدى للحوار ينشر كل الآراء دون قيد أو شرط باسم

AGEG Forum

٢- شكلت مجموعات إقليمية في أكثر من عشر محافظات مصرية شاركت في مختلف الأنشطة (ومرفق بعض بياناتها).

٣- قيادة حملة لمواجهة آثار الإصلاح الاقتصادي بدأت بندوة دولية شارك فيها نشطاء في الحركة العالمية لمناهضة العولة مثل جوناثان نيل وسمير أمين وآخرون وأعقبها حفل فني اجتذب عدداً كبيراً من الجمهور، وكان ذلك ضد زيارة رئيس البنك الدولي لمصر، ورافق الندوة نشر ورقة بحثية توضح أضرار الإصلاح الاقتصادية.

٤- الدعوة إلى تشكيل اللجنة الوطنية المصرية ضد غزو العراق، وهذه اللجنة هي التي قادت المظاهرات المستدة التي قامت عبر شهور عديدة في مختلف أرجاء مصر حتى إبريل ٢٠٠٣. وشارك في بعضها قيادات عالمية من حركات مناهضة العولة والحرب. وفي هذا الإطار أصدرت المجموعة عدة بيانات ودراسات وقع على أحدها كبار الفنانين والمثقفين والسياسيين من مختلف الاتجاهات.

٥- المشاركة في الاجتماعات والتظاهرات العالمية لحركة مناهضة العولة كما حدث في جنوا وريودي جانيرو الثانية.

٦- المشاركة في إعلان تأسيس المنتدى الاجتماعي

مواجهة جوانبها السلبية من أجل ترشيدها. في المقابل، يرى فريق آخر أن التطور التكنولوجي ليس جزءاً من العولة، هو فعلاً نتاج لتطور الحضارة الانسانية، ولكنه ليس جزءاً من العولة، لأن العولة في الأساس هي خطة قمارسها الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لفرض الهيمنة على العالم من أجل مزيد من الاستغلال، مستفيدة - في ذلك من كل وسائل التطور التكنولوجي في كافة المجالات، مما يؤدي إلى مزيد من الدمار في العالم للبشر والطبيعة. من هنا يرى هذا الفريق ضرورة الفصل بين التطور التكنولوجي والعولة، والعمل على الاستفادة من التطور التكنولوجي ورفض العولة رفضاً باتاً، مع الدعوة إلى عالمية Universalism جديدة تقوم على مبادئ الندية والعدالة والحوار والحق.

أما الخلاف حول كيفية تحقيق الهدف، فيتناول جانبين الأول تنظيمي متعلق بقواعد العلاقة بين أعضاء المجموعة، والثاني متعلق بخطة العمل. ففي الجانب الأول تنهض الحركة العالمية لمناهضة العولة على تراث معاد للأشكال التنظيمية السابقة مثل الأحزاب السياسية والمنظمات المختلفة، بما فيها المنظمات الأهلية أو المنظمات غير الحكومية.. الخ. ومن هنا تقوم على نمط جديد من الديمقراطية ينفي أي مركزية أو سلطة لشخص أو لجماعة في داخل الحركة. من هنا حرص أعضاء المجموعة المصرية على ألا تكون هناك قيادة محددة، وأن يكون من حق كل فرد أو جماعة أن تقترح نشاطاً معيناً ويمارسه فعلياً مع إخطار بقية أعضاء المجموعة أو استشارتهم على أكثر تقدير.

ومع اتفاق الجمعي على هذا المبدأ العام، إلا أن خلافات عدة ثارت خلال الأنشطة التي مورست خلال العام الذي تلا المؤقر، حول أحقية جماعة أو أخرى في التحدث أو إصدار بيان باسم كل المجموعة، أو حول إصدار أكثر من موقف في موضوع بعينه، وهي مواقف وصلت إلى حد التعارض في بعض الأحيان، كما هو الحال بشأن الغزو الأمريكي البريطاني للعراق. وتصوري أنه يمكن لحل هذه المشكلة - الاستفادة من

التوجه نحو توسيع العضوية باتجاه قطاعات أوسع من هؤلاء المواطنين في مختلف الأقاليم. غير أن الهزيمة التي لحقتها الانتصار الأمريكي في العراق بحركة مناهضة العولمة والحرب في العالم، أصابتنا أيضاً، بحيث نشعر أننا بحاجة جميعاً لبعض الوقت والنقاط الأنفاس، لكي نعود أكثر قوة، لأن هذا الانتصار سيقوى - ولو إلى حين - شوكة العولمة ذات الأنياب التي لا تتورع عن استخدام أبشع الأسلحة بما فيها الأسلحة النووية، كما يشاع عما حدث في العراق.. في هذه الظروف ليس أمام شعوب العالم التي انضوت تحت شعار لا للحرب والهيمنة والعولمة، إلا أن تستعيد عافيتها وتتسلح بمزيد من الأسلحة وأهمها الثقة في قدرتها وفي المستقبل: العالم الأفضل الممكن.

العربي الذي دعت إليه منظمة تضامن شعوب آسيا وأفريقيا، وإن كانت قد رفضت وضع اسمها، نظراً لاعتراضها على هيمنة المنظمات غير الحكومية على هذا المنتدى، في حين أنها ترى أن هذه المنظمات هي الآلية الأساسية للعولمة، وأن أجنداتها تعمل لصالح هذه العولمة، كما أنها تحول من قبل هيئاتها، في المقابل نرى أن الآلية الأساسية لحركة مناهضة العولمة، هي الحركات الاجتماعية، مع عدم مصادرة حق بعض المنظمات الأهلية ذات التوجه المعادي للعولمة والتي لا تتلقي تمويلًا مشبوهاً من المشاركة.

لقد لقي إعلان تشكيل المجموعة المصرية لمناهضة العولمة صدى قوياً في المجتمع المصري وساهم في أنشطتها كثيرون من أعضاء النخبة السياسية والثقافية ومن بعض المواطنين العاديين، وقد كان





من نحن

أجيج هي تجمع لنشطاء أفراد تهدف للنضال ضد العولمة في مصر، وتسعى لتطوير هذا النضال وتوسيع رفقته. بدأت المجموعة بمبادرة محدودة في خريف عام ٢٠٠١، وعلى مدى شهور عدة نجحت المبادرة في توسيع دائرة النشاط داخلها. في ٢٩ مايو ٢٠٠٢ عقد اجتماع تحضيرى لتأسيس المجموعة، بعدها انعقد في ٢٧-٢٨ يونيو ٢٠٠٢ اجتماع تأسيسى للمجموعة أقر بهات تأسيس المجموعة والذي صدر تحت عنوان دعوة للمشاركة . كما أسفر عن تشكيل هيئة تنسيقية موسعة لتسيير عمل المجموعة.

تضع أجيج على عاتقها النضال ضد كافة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تعكس سياسات العولمة في مصر وما ينتج عنها من فقر وبطالة وإطاحة بالخدمات والضمانات الاجتماعية. كما تقف في مواجهة كل التشريعات التي تعصف بحقوق فقراء المصريين من عمال وفلاحين ومهنيين ومعظم فئات الطبقة الوسطى لصالح استثمارات الشركات الرأسمالية المتعددة الجنسية. وهى ترى نفسها جزءاً من الحركة العالمية لمناهضة العولمة وتساند مطالب تلك الحركة في الوقوف ضد سياسات العولمة الرأسمالية والمؤسسات الدولية الكبرى ممثلة في الصندوق والبنك الدولى ومطعمه الحارة العالمية.

ومعوم أحسح باسماها كافة وسائل الدعاية والتعبئة السلمية من أجل تحقيق أهدافها، فتقوم بتنظيم المعارض والبدوات. وإصدار بشرة صحفية ومطبوعات متنوعة، كم تقوم بتنظيم حملات حول فضايا سسى في طاق عملها وهى مفتوحة لكل من يوافق على مبادئها ويرغب في المشاركة فى أنشطتها.

شاركونا ..

نقاط الاتصال
لجان ومجموعات العمل



المصرية المصرية لمنظمة العولمة - الرجع

2002

ageg@ageg.net

أمر تجميع

من أجل عولة بديلة بيان من الناشرين المستقلين

عرض ا. محمد الجندي

ويؤكد البيان أن الناشرين المستقلين يتعرضون اليوم لضغط اقتصادي كبير في ظل التركيز المالي في قطاع النشر الذي تسوده بشكل متزايد جماعات احتكارية تنهب الأسواق المحلية. وأن هذا الضغط يضر بقدرتهم على نشر أفكار وقيم ومقترحات وطرحها للنقاش. وفي كثير من البلاد تقيد حريتهم في التعبير والإبداع والتوزيع.

والنزم الناشرون المستقلون بعقد اتفاقات تضامنية لتطوير عمليات النشر المشترك والترجمة والتوزيع بين كل من ناشري الجنوب وناشري الشمال وبين ناشري الشمال والجنوب.

وقد اجتمع لهذا الهدف ٦٠ ناشراً في داكار بالسنغال أتوا من مختلف أنحاء العالم: من الولايات المتحدة وكندا ومختلف البلاد الأوروبية: فرنسا والمجملترا ومن دول أمريكا اللاتينية حضر ناشرون من البرازيل وأوروغواي والمكسيك وبوليفيا وشيلي ومن الدول الآسيوية عدة ناشرين من الصين والهند وإيران وإسرائيل وهو ناشر ممثل لدار بابل دخل السجن لنشاطه ضد الاحتلال الإسرائيلي ونشر في الدار التي يمثلها أشعار محمود درويش وينوي إصدار كتاب مشترك مع عزمي بشارة وهو يرفض التقسيم الحالي بين الإسرائيليين والفلسطينيين ويدعو إلى دولة واحدة

من ١ إلى ٤ ديسمبر ٢٠٠٣ تجمع ٦٠ ناشراً من ٣٥ بلداً من مختلف أنحاء العالم وأصدروا في نهاية اجتماعهم بياناً يقررون فيه أن الكتاب ليس سلعة وإنما خدمة عامة. وأن العولة الاقتصادية والمالية تعم كل النشاط البشري وتعمق كل يوم ويشكل متزايد الفجوة بين من هم أكثر غنى ومن هم أكثر فقراً ويشمل ذلك كل مجالات الحياة بما فيها قطاع النشر الذي تسيطر عليه المجموعات المالية الكبيرة. أما الناشرون الذين يعتبرون النشر خدمة عامة تدافع عن القيم والأفكار التي تخدم مصالح الغالبية العظمى من البشر فإنهم يدخلون في منافسة غير متساوية مع هذه المجموعات الكبيرة.

والنزم الناشرون المستقلون أن يشتركوا بمعارفهم وقدراتهم وسلوكهم لخدمة التضامن والعدل الاجتماعي والسلام ورفض التعصب ويؤكدون الدور الجوهرى للكتاب لإثراء ملكة الخيال في العمليات التعليمية والتنمية الاجتماعية وبناء المواطنة.

وأكدوا أيضاً تضامنهم الكامل مع الناشرين الذين يعملون في البلاد التي تقيد فيها حرية التعبير. وأكدوا مسئوليتهم في القيام بدور نشيط لحلق مجتمع عالمي يعمل من أجل عولة بديلة أخرى إنسانية وتضامنية.

بيان الناشرين المستقلين والمتضامنين

تقس العولمة الاقتصادية والمالية كل النشاط البشري وتعتمد كل يوم وبشكل متزايد الفجوة بين من هم أكثر غنى ومن هم أكثر فقراً. وقطاع النشر لا ينجو من هذا المنطق السائد، رغم أن مسئولياته أساسية في نشر الأفكار والتحليلات والاقتراحات التي تسمح له بمواجهة التحديات الكبيرة في عصرنا.

ويخضع الناشر المستقلون اليوم لضغط اقتصادي كبير في إطار التركيز المالي في قطاعهم الذي يسوده بشكل متزايد جماعات احتكارية تنهب الأسواق المحلية. وهذا الضغط يضر بقدرتهم لنشر أفكار وقيم ومقترحات وطرحها للنقاش. وفي كثير من البلدان تقيد حريتهم في التعبير والإبداع والتوزيع.

ونحن ناشرين مستقلون (٦٠ ناشرًا) من ٣٥ بلداً من مختلف أنحاء العالم، اجتمعوا في دكاكر من ١ إلى ٤ ديسمبر ٢٠٠٣، ونؤكد بقوة أن الكتاب هو مال عام وليس مجرد سلعة، ومن الضروري إيجاد تنظيم آخر بخلاف انفراد السوق بذلك.

نحن نلتزم بأن نتقاسم وننتشر في معارفنا وقدراتنا المهنية وسلوكنا لخدمة التضامن والعدل الاجتماعي والسلام ورفض التعصب. ونؤكد الدور الجوهري للكتاب لإثراء ملكة الخيال في العمليات التعليمية وفي التنمية الاجتماعية وفي بناء المواطنة.

ونأمل، نحن الناشرين المستقلين المتضامنين، أن نتحد في عملنا على أساس أخلاقي مشترك ونحقق التنوع الثقافي. ونؤكد إرادتنا في الدفاع عن النشر المستقل وتنفيذه، ضد روح المركزية ونعمل على نشر روح الارتباط والتعاون. نريد أن نعمل بشكل مستقل على مقربة وصول الكتاب، وحرية تداول الآراء والمطبوعات.

ونلتزم جميعاً بعقد اتفاقيات تجارة تضامنية بيننا، وتطوير عمليات النشر المشترك والترجمة والتوزيع المشترك بين ناشري الجنوب، بين ناشري الشمال، وبين ناشري الشمال والجنوب.

تضم مختلف القوميات والأديان. واشترك عدد كبير من ممثلي البلاد الأفريقية مثل جنوب أفريقيا وساحل العاج وبينين والسنغال والكاميرون وتوجو ومالي وموزمبيق وجابون ويوركينا فاسو ومدغشقر وغينيا بساو وغينيا وأنجولا واشترك من البلاد العربية ناشرين من مصر والسودان وتونس والمغرب وسوريا ومثل مصر محمد يوسف الجندي من «دار العالم الثالث».

وقد عرف المشتركون في الاجتماع الناشر المستقل بأنه الناشر الذي لا يعمل لحساب احتكار مالي ولا لحساب الحكومة أو الهيئات المالية الكبيرة التي تسيطر على الأسواق وتتحكم فيها بمختلف الأساليب. وهي دور نشر تحاول أن تشق طريقها وناضل ضد المركزية والاحتكار في مجال النشر. وتحاول أن تبني قواعد وتنظيمات للاستمرار في التواجد دفاعاً عن حرية الرأي والتنوع الثقافي ولكي تتمكن من التأثير بشكل فعال على سوق النشر. وهم يعملون بصعوبة في الظروف المتعقدة التي تعمل على عزلهم.

وقد بدأ تجمع الناشرين المستقلين نشاطه في ربيع ٢٠٠٢ بمبادرة من مجموعة صغيرة من الناشرين توسعت بعد ذلك.

وتكونت شبكة من الناشرين المستقلين يجتمعون بشكل منتظم ويعملون معاً في مشروعات للنشر المشترك. ويشاركون في تداول الأفكار وبناء مجتمع مدني عالمي.

يشارك تجمع الناشرين المستقلين في المنتدى الاجتماعي العالمي الذي بدأ في بومباي بالهند في ١٧ يناير ٢٠٠٤ وأقام ورشة هنا باسم «النشر المستقل يعمل من أجل عولمة بديلة».

محمد يوسف الجندي

وفيما يلي نص البيان الذي أعلن في نهاية الاجتماع:

الصنفال

- سيرج دونتشينج قوام، برس أونيفرستير إي
سكروليردافريك

كاميرون

- محمد الجندى، دار العالم الثالث

مصر

- مارك استيه، دار هاهو

توجو

- هاميلتون جوزي ف. فاريا، دار بوليس

البرازيل

- موجي جورسوي سوكمين، ميتيس بابليكيش

تركيا

- ريكاردو هيروفيلاردى، دار بوبيلار

إسبانيا

- ليلي حسينخاني، دار أجاه

إيران

- ايجانا ايناكي، دار تكسالابارتا

إسبانيا

- هانيدو كوناتي، دار جامانا

مالي

- ماجدة كوتزيا، دار اكسانداس

اليونان

- بياتريس لاليتون جفادو، دار روسود افريك

بينين

- جو أو ليال، دار موسامبيك

موزامبيق

- خيوان لبايخ، منسق شبكة الناشرين الصينيين

الصين

- ادموند فيمبالا يلانجا، دار أكوامبا

الكاميرون

- آن ماري ميتالي، دار ميتاهي

فرنسا

- اوجست موسيرو موياما، دار سيلانس

جاپون

- جان كلود نايا، دار ساسكوبا إبي جورلي

بوركينافاسو

نريد تدعيم الإبداع والإنتاج المحلي، وإيجاد توازن
أفضل وحوار أفضل بين الثقافات المختلفة. ونؤمن
بضرورة «التنوع الثقافي».

ونلتزم بالتعرف بشكل جماعي، ومع غيرنا من
محترفي الكتابة، بالاعتماد على التفاوض الدولي من
أجل التنوع الثقافي ومن أجل تنمية السياسات العامة
للكتاب والقرأة.

ونؤكد بشدة تضامنا الكامل مع الناشرين الذين
يعملون في البلاد التي تقيد فيها حرية التعبير.

وإدراكاً منا لمسئوليتنا ننوي القيام بدور نشيط
لخلق مجتمع مدني عالمي، من أجل عولة أخرى
إنسانية وتضامنية.

داكار، ٤ ديسمبر ٢٠٠٣

- جيرار ايمي، دار ألترا اناتيف

فرنسا

- ماري أجاني أمويكون، فوكيميرج دار إبيورني

ساحل العاج

- فالاماك باردل، دار نشر بازتابجينار

إيران

- نور الدين بن خضر، دار سيريز للنشر

تونس

- بشر بيناني، دار الطريق

المغرب

- مرشدس كاريلو، دار ليبراتوريو إيدوكاتفو

فنزويلا

- نيكولاس كالفلي، دار أيكوسوسيتيه

كندا

- إندو شاندر اسبخار، دار توليكا

الهند

- انا دانبيلي، دار تريلس

أوروغواي

- ماجي دافي، دار جاكانا

جنوب أفريقيا

- أوسكار دي سوزا، دار فلامبويان

بينين

- أبو بكر ديوب، دار خامال

- فتح الرحمن عثمان، دار خدمات المستقبل

السودان

- إدي بيتي وايرت، دار كولوفون

بلجيكا

- ليدبو بيريتي، دار فوزس

البرازيل

- لوك بير، دار لوك بير

بلجيكا

- مارجاتينا بيزارو، دار أيدوس

المكسيك

- جوزي كيروجا، دار بلورال

بوليفيا

- كلود رابنتورو، دار تسمبكا

مدغشقر

- بليك رادكليف، دار أذر برس

الولايات المتحدة الأمريكية

- جان ريتشارد، دان يا

سويسرا

- جاري روزنبرج، زاهيومان سنز - دار ويسيرش

كونسل

جنوب أفريقيا

- شارون روتبارد، دار بابل

إسرائيل

- رادكو شويوف، دار سيما - رشي

بلغاريا

- عبد الله سيللا، دار كوسي مون

غينيا بيساو

- بابلو سلاشفسكي، دار لوم

شيلي

- مانادو أيوسو، دار جانداال

جمهورية غينيا

- برنارد ستيفان، دار لاتيليه

فرنسا

- جيرفالدو توماس، دار شادي سكسيندي

أنجولا

- محمد عمر، دار د

المملكة المتحدة

- بنوا فيردو، دار شل ليوبولد مابير

فرنسا

- كريستينا وارشا، دار باللاس اديتورا / رابطة

لبر

البرازيل

- مني زياد، دار كادموس



مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقيقية والمواجهة

اللجنة المصرية لمناهضة الاستعمار والصهيونية

والتفانقة.

ولذلك فإن حل المسألة الوطنية في البلاد العربية بوجه عام أي مقاومة العدو الأمريكي والصهيوني وحلفائهما وإسقاط مشروعه الجديد «الشرق الأوسط الكبير» ورفع القيود التي فرضت سابقاً على استقلال وسيادة بعض الدول كمعاهدات الاستسلام والإذعان مثل كامب ديفيد ووادي عربة وأوسلو وأيضاً القواعد العسكرية الأجنبية، والتضامن التام مع الشعوب المحتلة كل أو بعض أراضيها كالعراق وفلسطين وسوريا ولبنان ودعم المقاومة العراقية والفلسطينية المسلحة باعتبارهما الأسلوب الرئيسي لتحرير الوطنين المحتلين ودعم حق سوريا ولبنان في تحرير أراضيها المحتلة بكل الوسائل وفي مقدمتها المقاومة المسلحة، وتشديد مقاطعة الكيان الصهيوني، أن كل ذلك إنما يتوقف على إطلاق الحريات الديمقراطية وإقامة حكم وطني ديمقراطي يتيح توجه الدولة وإعدادها وتنظيم وتمبشة الشعب في مقاومة العدو الأمريكي والصهيوني. وهما أيضاً الشرطان الضروريان لإعادة توجه السياسة الاقتصادية لتضع في مقدمة أولوياتها حل المشكلات الاقتصادية المتفاقمة لجماهير الطبقات الكادحة وكذلك التدهيم العاجل لعناصر الاعتماد على الذات في السياسة الاقتصادية والتوجه نحو بنا.

«الشرق الأوسط الكبير» هو المشروع الأمريكي الاستعماري الأصلي المستهدف من احتلال العراق ولكن بمشاركة دول سبع أخرى. وهو التجسيد العملي للأهداف الأمريكية المعلنة قبل احتلال العراق باحتلاله واتخاذها مثلاً يحتذى ومرتكزاً لإعادة تشكيل المنطقة ورسم خرائطها السياسية، والحكومات العربية التي ارتبطت منذ فترة طويلة بعجلة الإمبريالية الأمريكية لم يزداهما الخطر الجديد، خطر الاستعمار والتفكيك والتفتيت، إلا انصباعاً لمطالب وتهديدات المستعمرين. لذلك فإن مسئولية مقاومة العدو الأمريكي والصهيوني وحلفائهما صارت مسئولية الشعوب العربية وحدها فإما تكون أو لا تكون، وعلى عاتقها تقع مهمة رفض المشروع الجديد وحرمان العدو من إضفاء شرعية عربية زائفة عليه بالحصول على موافقة الحكومات العربية.

وليس التفريط في الحقوق الوطنية لبلادنا إلا الوجه الآخر للسياسات الاقتصادية المكرسة للتبعية والتخلف والمفقره لجماهير الشعب الكادح، وسياسات مصادرة الحريات الديمقراطية للشعب والقمع الوحشي للتحركات الجماهيرية سواءً للتعبير عن المطالب السياسية الوطنية أو الديمقراطية أو الاجتماعية أو للدفاع عن حقوق الكادحين الاقتصادية اليومية المهددة

اقتصاد وطني حديث ومتطور.

أما بالنسبة لمصر فإن أوضاعها السياسية والعسكرية والاقتصادية الملموسة تقتضي - في إطار الصيغة العامة للمواجهة على الصعيد العربي - تركيز النضال السياسي في الفترة القادمة على التوجهات التالية:

أولاً : المسألة الوطنية:

١- تحقيق اصطناف وطني جماهيري ضد الاستعمار الأمريكي والكيان الصهيوني باعتبارها خطراً مباشراً يترتب بمصر ويريد تشديد الوصاية عليها كغيرها من الدول العربية، مستغلاً في ذلك نقاط الضعف في الدفاع عن مصر المتمثلة في تجريد سيناء - ابتداءً من غرب المرات الإستراتيجية حتى حدود فلسطين التاريخية - من السلاح ووجود قواعد عسكرية أمريكية في مصر. ويشكل هذا الخطر قيداً كبيراً على البناء السلمي الطويل الأجل لأسس التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي بتعين العمل على التخلص منه في أقرب وقت ممكن، كما يجب تحريك الوعي وحفز الاستعداد لطريق المقاومة الوطني بكل أشكالها وفي مقدمتها المقاومة المسلحة في مواجهة الاحتلال أو العدوان العسكري أو التهديد به كخيار لا يبدل عنه غير العبودية للاستعمار والصهيونية.

٢- رفض «الشرق الأوسط الكبير» شكلاً وموضوعاً والاستعداد لمواجهة التهديد بالعدوان العسكري وغيره من العقوبات لملتنا على قبوله.

٣- رفض وجود القواعد العسكرية والتسهيلات العسكرية الأمريكية في مصر وإنهاء التدريبات المشتركة مع أمريكا ورفض معونتها العسكرية لارتباطها بشروط سياسية وعسكرية منتهكة لاستقلالنا وسيادتنا وتمعدها إعطائنا أسلحة قليلة الفعالية تدعياً لتفوق السلاح «الإسرائيلي».

٤- إعداد بلدنا شعباً وجيشاً للدفاع عن سيناء وتسلية سكانها وكذلك سكان منطقة قناة السويس وتحسباً لعدوان إسرائيلي في مجرى التعقيد والتصعيد المتوقع في المنطقة في ضوء الإعداد لاعتماد مشروع «الشرق الأوسط الكبير» ودور حلف الأطلسي الجديد

في المنطقة.

٥- الوقف التام لعلاقات التطبيع مع الكيان الصهيوني لفرضه الوصاية على سيناء واغتصابه لفلسطين وإبادته اليومية لشعبها.

٦- مساندة المقاومة العراقية والفلسطينية باعتبارها الأسلوب الرئيسي والحاسم لتحرير العراق وفلسطين، وكذلك الشعبين السوري واللبناني لتحرير أراضيهما المحتلة.

ثانياً : الحريات والديمقراطية:

أ - الحريات:

١- إلغاء حالة الطوارئ.

٢- إطلاق حرية التنظيم للأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية والاتحادات الطلابية والاتحادات الفلاحية والجمعيات التعاونية بأنواعها والجمعيات والروابط الاجتماعية والثقافية والفنية والأدبية وكافة المراكز أو الجماعات ذات الطابع السياسي أو الثقافي أو المهني أو التقني بكل أشكالها.

٣- إطلاق حرية التظاهر والمسيرات.

٤- إتاحة حرية الإضراب عن العمل ورفع أي قيود سياسية أو بوليسية أو إدارية.

٥- توفير حرية إصدار الصحف دون قيود سياسية أو مالية أو إدارية وحرية التعبير والنشر الصحفي.

٦- إطلاق حرية التجمع وعقد الاجتماعات العامة.

٧- توفير حرية الفكر والبحث العلمي والاعتقاد والتعبير والنشر دون قيود أو وصاية جهات سياسية أو دينية أو إدارية.

٨- إلغاء كافة أشكال المحاكم الاستثنائية ومنع محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري.

ب - الانتخابات وتعديل الدستور:

١- حرية الانتخاب والترشيح والدعاية الانتخابية ورفع كل قيد عليه.

٢- إلغاء نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين حيث أثبتت الممارسة ولا تزال إنها تسمح لفئات اجتماعية أخرى بانتحال صفتهم ومحد فرص فوز عناصر أخرى

• قداسة الأديان والعقائد الدينية وحرية ممارسة الشعائر الدينية.

ثالثاً : بناء الاقتصاد وحل المشكلات الاقتصادية العاملة؛

أ - المشكلات العاجلة

١- توفير السلع الأساسية وتخفيض أو الحد من ارتفاع أسعارها بزيادة الإنتاج المحلي أو إعطاء أولوية أولى لاستيراد الناقص منها في السوق المحلية.

٢- العمل على استقرار سعر صرف الجنيه المصري بالعملة الأجنبية بالحد من زيادة الطلب على النقد الأجنبي عن طريق منع الواردات البذخية ووقف استيراد سلع لها بديل مصري وقصر التعامل في النقد الأجنبي - إلى أن تتوفر شروط الاستقرار - على البنوك واختصاص البنك المركزي وحده بتقرير سياسات استخدامه وتحديد أسعاره.

٣- وقف برنامج الخصخصة تحاشياً لزيادة البطالة ولزيادة الإنتاج واحتفاظ الدولة بفائض الشركات الربحية وإعادة تأهيل الشركات الخاسرة لتحقيق فائض والاستفادة بالأموال التي ستتحملها الحكومة في سداد مديونية هذه الشركات إذا ما خصصتها.

٤- التدعيم العاجل لعناصر الاعتماد على الذات في الاقتصاد المصري الزراعي والصناعي والتوجه العاجل نحو توفير احتياجاتنا من العالم الخارجي اعتماداً على دول صديقة أو غير معادية لاستقلالنا الوطني.

٥- التوسع في مشروعات تشغيل عاطلين عن العمل وإعطاء الأولوية في مجال تدبير التمويل اللازم للعاملين بأجر وفي منشآت كبيرة وليس للعاطلين الراغبين في إنشاء مشروعات صغيرة تتعثر وتفشل نسبة كبيرة منها.

٦- رفع الحد الأدنى للأجور ورفع أجور المراتب الدنيا والمتوسطة للموظفين والعمال تعويضاً لهم عن انخفاض القيمة الحقيقية للأجور.

٧- حماية العمال من الفصل التعسفي ومن السلطة الواسعة التي منحها قانون العمل الموحد لأصحاب الأعمال في هذا المجال.

٨- توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحد من

قد تكون اقرب لتمثيل مصالحهم. فلا يوجد في البرلمان الحالي ولم يوجد في البرلمانات السابقة عمال أو فلاحون حقيقيون أو عناصر ممثلة لهم إلا النذر اليسير ورغم نص الدستور. ويرجع عدم استفادتهم من هذا النص إلى ضعف انخراطهم في النشاط السياسي والقيود المفروضة على حرياتهم، هنا فضلاً عن أن الترشيح للمجالس النيابية لا يزال شبه مقتصر على أفراد لديهم الحد الأدنى من الثراء الذي يسمح لهم بتحمل التكلفة المالية للترشيح.

٣- تصحيح الجداول الانتخابية واستبعاد المتوفين أولاً بأول وخلال شهر على الأكثر من الوفاة وتوقيع الناخب أمام اسمه في الجداول عند التصويت.

٤- إجراء انتخابات عامة بعد فترة سنة من تاريخ إلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات لانتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد ديمقراطي نرى أن يقوم على المبادئ التالية:

• إقرار حق المواطنة الكاملة للمصريين دون تفرقة بسبب النوع أو الدين أو العقيدة.

• فصل الدين عن الدولة تحقيقاً لحق المواطنة الكاملة وإطلاقاً لحرية التفكير والبحث والاجتهاد في قضايا المجتمع في ضوء الواقع المعاش بالفعل بتجاربه وصراعاته الاجتماعية وتراكمه المعرفي والعلمي.

• إقامة نظام جمهوري برلماني وليس رئاسياً أي انتخاب رئيس الجمهورية بمعرفة البرلمان مع حرية الترشيح للمنصب.

• تقرير مبدأ المسئولية الكاملة للحكومة أمام البرلمان وحقه في سحب الثقة منها مجتمعاً أو من أي عضو فيها على حده.

• حق البرلمان في مناقشة وإقرار الميزانية العامة للدولة أو رفضها كلها أو أي بنداً فيها أو تعديله.

• الشعب المصري يشكل أمة مصرية متميزة هي في ذات الوقت جزءاً من الأمة الأكبر الأمة العربية، ولا تعارض بين الاثنين لا على صعيد المفهوم أو الواقع.

• اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة.

الارتفاع أسعارها وتنشيط دور الجمعيات التعاونية الزراعية في توفيرها لصغار وفقراء الفلاحين.

٩- رفض المعونة الاقتصادية الأمريكية لعدم فائدتها وارتباطها بشروط أساسية وتدريبها لسياستها الاقتصادية الزراعية والصناعية والتعليمية ودورها في خلق الاعتماد البلدي على التبعية.

ب - التوجه لبناء قاعدة صناعية زراعية معتمدة - في الأساس - على الذات:

١- تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الغذائية الأساسية وفي مقدمتها القمح وكذلك أعلاف الماشية والدواجن وتطبيق البحوث العلمية المصرية المنجزة والمتاحة والمهددة لسنوات طويلة في هذا المجال، وتحديث الزراعة المصرية بوجه عام بتطوير وتطبيق البحوث العلمية والتقنية الزراعية والميكنة الزراعية وتصنيعها محلياً.

٢- الاعتماد في تمويل التنمية على الموارد المحلية في المقام الأول والأساسي، ويمكن بعد ذلك اللجوء إلى التمويل الأجنبي غير المشروط وفي الحدود الآمنة وتكون الأولوية فيه للقروض وأخيراً للاستثمارات المباشرة لرأس المال الأجنبي وفي مشروعات مخططة ومنققة من جانبنا. فليست المشكلة في نقص الفائض الاقتصادي لبلادنا وإنما المشكلة في استخدامه الحالي استخداماً تذبذبياً.

٣- إطلاق تطور البحوث العلمية والتكنولوجية بما يؤدي إلى استيعاب وتطوير وتطويع التكنولوجيا الأجنبية وتطوير وإبداع تكنولوجيا محلية واستخدامها في التطور الاقتصادي بما يخدم المصالح الاقتصادية والاجتماعية للطبقات العاملة والكادحة.

٤- الخروج التدريجي والمضطرد من إطار الهيكل الاقتصادي التابع المتخلف المشوه للاقتصاد المصري بالكف عن استراتيجية التصنيع القائم على بدبل الواردات الاستهلاكية والكف أيضاً عن المحاولات

الفاشلة لإتباع استراتيجية التصنيع للتصدير المعتمدة على الشركات متعددة الجنسيات والتوجه نحو استراتيجية جديدة توظف صناعات بدبل الواردات القائمة وقطاع التصدير الحالي والذي يتطلب التطوير والتوسع في الحدود الملائمة ضمن استراتيجية اقتصادية جديدة لإقامة قاعدة صناعية زراعية معتمدة على الذات، وحجر الزاوية في النهج المقترح (الاستراتيجية الجديدة) هو إطار تنظيمي جديد يعيد تخصيص الموارد الاقتصادية وتعبئة الفائض الاقتصادي في اتجاه بناء مقومات الاعتماد المتبادل، محلياً بصفة أساسية، بين قطاعي وسائل (سلع) الاستهلاك وإنتاج وسائل ومستلزمات الإنتاج، ويتخذ من احتياجات جماهير الشعب العريضة، يتخذ من الطلب الاستهلاكي الجماهيري الواسع قبل أي شيء آخر دليلاً رئيسياً مرجحاً لأداء هذين القطاعين. وليصبح تغطية الطلب على سلع الاستهلاك الجماهيري في مرحلة أولى، وإثراء هذا الطلب في مرحلة تالية، وزيادة إنتاج هذه السلع وآلات ومستلزمات إنتاجها في مقدمة أولويات أو جوهر السياسة الاقتصادية الجديدة.

رابعاً: إقامة حكم وطني ديمقراطي:

الحكومة التي تتطلبها المرحلة هي حكومة وطنية ديمقراطية، وهي التي تتبنى التوجهات السابقة فضلاً عن تبنيها في مجال الثقافة سياسة توفر أنسب ظروف إحياء ثقافة المقاومة وثراء وإزدهار الثقافة الوطنية الديمقراطية العلمية، وتتبنى في مجال التعليم سياسات ترسخ روابط الوحدة الوطنية والقومية وتطلق ملكة التفكير والبحث وترتبط بأحدث تطورات العلوم وتعد الأجيال الجديدة للوروا في حمل مسؤوليات التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتقوم على مبدأ تكافؤ الفرص ومبدأ مجاني التعليم. هذا فضلاً توفير كافة الخدمات الأساسية وفي مقدمتها الصحة والعلاج.

«ببليوجرافيا العولة»

إعداد : محمد صلاح الأسود(*)

إهداء

إلى ندى العروبة...
إلى الشعب الفلسطيني...
والشعب العراقي...
دفاعاً عن الحرية...

- منهجية الببليوجرافيا
الببليوجرافية من أهم الأدوات المساعدة في العمل البحثي، حيث تهدف إلى تعريف الباحثين والمتخصصين بالإنتاج الفكري بكل ما يتصل به «العولة».
وإن كان تقصى ما طرح حول العولة يمثل صعوبة بالغة، حيث أحرز المصطلح شيوعاً منقطع النظير على مستوى العالم، وقدم كواحد من أهم المصطلحات في الخطاب التحليلي (الاجتماعي والسياسي والفلسفي) الحديث في الشرق والغرب، وعلى هذا دُمجت الكتابات وتعددت وتوزعت؛ سواء على مستوى الأوعية المعرفية (مطبوعات، دوريات، ندوات...)، أو على مستوى الفاعلين المعرفيين، أو على مستوى الحقول العلمية (اقتصاد، اجتماع، تاريخ، فلسفة، لغة، سياسة، إعلام.....).
والببليوجرافيا تضم الدراسات والبحوث التي تيسر الحصول عليها والتي تتناول كافة قضايا وإشكاليات العولة، وتشتمل على الترتيب، المراجع العربية، الترجمات، المقالات، الندوات والمؤتمرات... وقد أخذت عنايتها تسلسلاً رقمياً على مستوى كل وعاء معرفي من البداية إلى النهاية، واتبعت الترتيب الأبجدي في إيراد أسماء الباحثين.
- حدود التغطية:

ثمة ارتباط بين مجال الببليوجرافيا ومحاوَر رئيسية تم من خلالها عمل خطة الجمع والتصنيف وتمثل في الآتي:
(١) التحديد الجغرافي، وحاولت الببليوجرافية في سمنها الجغرافية جمع المؤلفات والترجمات التي صدرت في الأقطار العربية المختلفة، والتي أمكن للباحث الحصول عليها من خلال الاتصال بشبكة المعلومات، زيارة دور النشر المختلفة، وزيارة المكتبات.
(٢) التحديد اللغوي، واعتمدت الببليوجرافيا في المقام الأول تغطية المؤلفات والكتابات العربية، ومن ثم الترجمات على مستوى الأوعية المعرفية المختلفة.
(٣) التحديد النوعي، كانت الصادرة للأوعية المطبوعة، وتم استبعاد غير المطبوع أو المخطوط، واشتملت هذه الببليوجرافيا

(*) باحث.

على الأتي:

١-٣- الكتب: وتم رصد عدد من الكتب التي تتناول العولمة بالبحث والدُرس والتحليل، والتي نشرت في دور النشر العربية، على اتساع رقعة الوطن العربي، ومن قبل الفاعلين المعرفيين في الداخل والخارج.

٢-٣- الدوريات: ما قُدم حول العولمة في الدوريات العربية هام، حيث يكشف من ناحية عن غزارة الإنتاج الفكري من خلال منهجية الملف File مثل ما قدمته مجلة الطريق اللبنانية والنهج السورية وسطور المصرية وعالم الفكر الكويتية والوفاء العربي وقضايا فكرية... الخ.

٣-٣- أعمال المؤتمرات والدورات العلمية:

ورغم صعوبة حصر هذه الدورات العلمية والمؤتمرات التي أقيمت حول العولمة كظاهرة للعصر، التي أوضحت مدى الاهتمام وتقصي المخططات والنذر والتحديات التي تشهدها العولمة، فتجد ندوات الإسلام والعولمة، والعولمة والهوية الثقافية ومستقبل الثقافة العربية في القاهرة، والعولمة والمحورية الثقافية في الدوحة، والعولمة والمغرب... الخ.

٤-٣- شبكة الانترنت:

وتقتل المواقع المختلفة على هذه الشبكة وعاء هاماً بحيث تنسم بغزارة الكتابات حول العولمة، ولقدمت البليجوجرافيا المواقع البحثية الأساسية التي يمكن للباحثين من خلالها الوصول إلى مادة عن العولمة وإن كان ثمة خلاف حول مسائل عدة ترتبط بالتوثيق. في النهاية، لا تدعى البليجوجرافيا أنها قدمت كل الأعمال المنشورة حول العولمة أو أنها أوفت بالغاية المنشودة. ولكن نقول أنه في حدود المجهود الفردي وعدم التواصل بين الباحثين وعدم وجود خرائط معرفية تقدم حول الموضوعات المختلفة وغير ذلك، نشتم أن يستفرك آخرون ما لم نستطع رصده أو تسجيله.

أولاً : الكتب

(١) إبراهيم نافع، انفجار سيتمبر بين العولمة والأمركة، القاهرة، الأهرام، ٢٠٠٢.

(٢) أبو عرب المرزوقي، أفاق النهضة ومستقبل الإنسان في مهبط العولمة، بيروت، دار الطليعة، ١٩٩٩.

(٣) أحمد بيضون (وآخرين)، العرب والعالم بعد ١١ أيلول / سبتمبر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

(٤) أحمد زايد ومحرره، الأسرة المصرية والعولمة، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

(٥) أحمد مجدي حجازي وأحمد زايد ومحرران، العولمة ولصها المرأة والعمل، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

(٦) أحمد مجدي حجازي، الثقافة العربية في زمن العولمة، القاهرة، دار لبا للطباعة والنشر، ٢٠٠١.

(٧) أحمد هاشم البوشع، عولمة الاقتصاد الخليجي، قراءة للتجربة البحرينية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣.

(٨) إدريس هاني، المفارقة والمعانقة: ممارسات العولمة وحوار الحضارات، بيروت: المركز الثقافي العربي.

(٩) أسامة الحولي ومحرره، العرب والعولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

(١٠) أسعد الصحراني، صراع الأمم بين العولمة والديمقراطية، بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر، ٢٠٠٠.

(١١) أسعد الصحراني، ويلات العولمة على الدين واللغة والثقافة، بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر، ٢٠٠٢.

(١٢) إسماعيل صبري عبد الله، توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة أوراق مصر ٢٠٠٢، القاهرة: منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، ١٩٩٩.

(١٣) إسماعيل صبري عبد الله وآخرون، العولمة: هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، تقديم: محمد نوار، القاهرة: دار الجهاد للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩.

(١٤) إسماعيل صبري عبد الله (وآخرين)، التعاون الاقتصادي بين القطرية والعولمة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان: منتدى الفكر العربي: جمعية رجال الأعمال الأردنيين، ٢٠٠٠.

(١٥) إسماعيل عبد الفتاح، ومعهم مصطلحات عصر العولمة سياسية اقتصادية اجتماعية نفسية إعلامية، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٤.

(١٦) إسماعيل علي سعد، عولمة الديمقراطية بين السياسة وعلم الاجتماع السياسي، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠١.

(١٧) إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢.

(١٨) الأب جورج مسوح (تقديم)، الدين والعولمة والتعددية، بيروت: مركز الدراسات المسيحية الاسلامية، جامعة بلنند، ٢٠٠٠.

(١٩) الحبيب المجتاني، العولمة والفكر العربي المعاصر، القاهرة، دار الشرق، ٢٠٠٢.

- (٢٠) السيد عليوه، إدارة الأزمات والكوارث، مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، القاهرة: دار الأمين، ٢٠٠٣.
- (٢١) السيد ولدأبياء، اتجاهات العولمة، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠١.
- (٢٢) السيد ياسين، الوعي التاريخي والثورة الكونية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ١٩٩٥.
- (٢٣) السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث، القاهرة، دار ميرت، ١٩٩٨.
- (٢٤) السيد ياسين، الزمن العربي والمستقبل العالمي، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩٩.
- (٢٥) السيد ياسين، العالمية والعولمة، القاهرة، دار نهضة مصر، ٢٠٠٠.
- (٢٦) السيد ياسين، المواطنة في زمن العولمة، القاهرة: المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٢.
- (٢٧) بائر محمد علي وردم، العولمة ومستقبل الأرض، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.
- (٢٨) باسم علي خريسان، العولمة والتحديات الثقافية، بيروت، دار الفكر العربي، ٢٠٠٠.
- (٢٩) بدري يونس، العولمة وقضايا الاقتصاد السياسي، بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠١.
- (٣٠) برهان غليلين وسير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دمشق: دار الفكر، بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٩.
- (٣١) تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة، بيروت: دار الساقي، ط ٣، ٢٠٠٣.
- (٣٢) جعفر حسن عتريس، العولمة والعالم، إدارة وأدوات، بيروت: دار الرسول الأكرم - المجلة البيضاء، ٢٠٠١.
- (٣٣) جعفر حسن عتريس، أمركة الأمم وصدام الحضارات، بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.
- (٣٤) جلال أمين، العولمة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٨.
- (٣٥) جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، من حملة نابليون إلى ثورة الأورغوان (١٧٩٨ - ١٩٩٨)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.
- (٣٦) جلال أمين، عولمة القهر، الولايات المتحدة والعرب والمسلمون قبل وبعد أحداث سبتمبر، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٢.
- (٣٧) جمال الدين محمد محمود، المرأة المسلمة في عصر العولمة، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ٢٠٠١.
- (٣٨) جورج مجاد، العولمة والثورة، شعبي سيحكم، بيروت: دار بيسان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.
- (٣٩) جورج طرابيشي، من النهضة إلى الردة، تفرقات الثقافة العربية في عصر العولمة، بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٠.
- (٤٠) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلطة عالم المعرفة (٢٥٧)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مايو ٢٠٠٠.
- (٤١) حازم الببلاوي، الاقتصاد العربي في عصر العولمة، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣.
- (٤٢) حازم البني وكميل جيب، من النمو والتنمية إلى العولمة واللغات، بيروت، المؤسسة الحديثة للكتاب، ١٩٩٩.
- (٤٣) حسن الرزاز، عولمة السيادة: حال الأمة العربية، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢.
- (٤٤) حسن حنفي وصادق جلال العظم، ما العولمة، دمشق: دار الفكر، بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٩.
- (٤٥) حسن عبد الله العابد، مستقبل الثقافة العربية في عالم متغير، ما بعد العولمة عمان، وزارة الثقافة، ٢٠٠٢.
- (٤٦) حسين كامل بها، الدين الوطني في عالم بلا هوية، مجديات العولمة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠.
- (٤٧) حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.
- (٤٨) خلدون النقيب، آراء في فقه التحلف، العرب والغرب في عصر العولمة، بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٢.
- (٤٩) رجب بودبوس، العولمة بين الأضواء والخسوف، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ٢٠٠٢.
- (٥٠) رمزي زكي، في رواق القرن العشرين: تأملات اقتصادية في هدم مصرية وعالمية، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٩.
- (٥١) رمزي زكي، العولمة المالية: الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي، رؤية من البلاد النامية، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٩.
- (٥٢) زكريا بشير إمام، في: مراجعة العولمة، بيروت: دار الروائع مجلد ١، ٢٠٠٠.
- (٥٣) سعاد خيري، العولمة: وحدة صراع التقيضين عولمة الرسائل والعولمة الإنسانية، بيروت: دار الكتوز الأدبية، ٢٠٠٠.
- (٥٤) سعيد حارب، الثقافة والعولمة، العين: دار الكتاب الجامعي، ٢٠٠٠.
- (٥٥) سليمان المنزلي، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٩.
- (٥٦) سميح بطرس فرج الله (محرر)، موقع النظام العربي من النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٠.
- (٥٧) سميح عاطف الزين، عالمية الإسلام ومادية العولمة، الشركة العالمية للكتاب، ٢٠٠٢.

- (٥٨) سمير أمين، بعض قضايا المستقبل، بيروت: دار الفارابي، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩١.
- (٥٩) سمير أمين، في مواجهة أزمة عصرنا، القاهرة، دار سينا للنشر، ١٩٩٧.
- (٦٠) سمير أمين، نقد روح العصر، بيروت، دار الفارابي، ١٩٩٨.
- (٦١) سمير أمين، مناخ العصر: رؤية نقدية، القاهرة، دار سينا للنشر، ١٩٩٩.
- (٦٢) سمير أمين، امبراطورية الغرض، بيروت: دار الفارابي، ١٩٩١.
- (٦٣) سمير مرقص، الإمبراطورية الأمريكية: ثلاثية الثروة، الدين، القوة، من الحرب الأهلية إلى ما بعد ١١ سبتمبر، القاهرة ومكتبة الشرق الدولية، ٢٠٠٣.
- (٦٤) سهيلة زين العابدين حماد، المرأة المسلمة ومواجهة تحديات العولمة، الرياض، الميكان، ٢٠٠٣.
- (٦٥) بسار الجميل، العولمة الجديدة والمجال الجيوي في الشرق الأوسط، مفاهيم عصر قادم، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.
- (٦٦) شائف علي الحسيني، حديث العولمة وأفاق تطور اليمن، صنعاء: دار غيادي للدراسات والنشر، ٢٠٠٢.
- (٦٧) شريف حنانه، العولمة والإسلام السياسي، سلسلة كتاب الأهالي (٦٥)، القاهرة، ١٩٩٩.
- (٦٨) صلاح زرنوق (محرر)، العولمة والوطن العربي، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٣.
- (٦٩) طاهر حمدي كنعان، هوم اقتصادية عربية، التنسيب - التكامل - النفط - العولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.
- (٧٠) عبد الله بلقرن، العولمة والمناخ، دار البيضاء، سلسلة المعرفة للجميع (٤)، ١٩٩٨.
- (٧١) عبد الباسط عبد المعطي (وآخرين)، العولمة والتحول المجتمعي في الوطن العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٩.
- (٧٢) عبد الحليم خدام، النظام العربي المعاصر، قراءة الواقع واستشفاف المستقبل، بيروت، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٣.
- (٧٣) عبد الحليم فضل الله (إعداد)، الغرب والعولمة وأحداث ١١ أيلول، مقالات في الثقافة والسياسة، بيروت، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ٢٠٠٢.
- (٧٤) عبد الحفي زلم، لدرء العولمة، هل يستطيع العالم أن يقبل لا للرأسمالية؟، عمان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٠.
- (٧٥) عبد السلام المسدي، العولمة والعولمة المضادة، سلسلة كتاب سطور (٦)، القاهرة، ١٩٩٩.
- (٧٦) عبد السلام بنعيد العالي، الفكر في عصر التقنية، دار البيضاء، أفريقيا الشرق، ٢٠٠٠.
- (٧٧) عبد الله ابراهيم، الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة، تداخل الانساني والمفاهيم وروايات العولمة، المطابقة والاختلاف، بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٩.
- (٧٨) عبد الله عثمان عبد الله، أيديولوجية العولمة من عولمة السوق إلى تسويق العولمة، دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠٣.
- (٧٩) عبد النعم سعيد، صراع الحضارات أو العولمة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢.
- (٨٠) عبد الواحد المغفوري، العولمة والجما، التحديات والفرص، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠.
- (٨١) عزت السيد أحمد، انهيار مزاعم العولمة، قراءة في تواصل الحضارات وصراعاتها، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب، ٢٠٠٢.
- (٨٢) علي إسماعيل نصار، المجتمع المدني العربي، العولمة - الديمقراطية - السوق، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، ٢٠٠٣.
- (٨٣) علي القطار، العولمة والنظام العالمي الجديد، القاهرة، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، ٢٠٠٢.
- (٨٤) علي أولملي، قضايا عربية وتحديات العولمة، عمان، مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٨.
- (٨٥) علي أولملي، مواقف الفكر العربي من التغيرات الدولية، الديمقراطية والعولمة، عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٩٨.
- (٨٦) علي حرب، حديث النهايات، فتوحات العولمة وعازق الهوية، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٢.
- (٨٧) غسان سلامة، من الارتباك إلى الفصل والتحولات العالمية وآثارها العربية، بيروت، دار النهار، ٢٠٠٣.
- (٨٨) غسان منير حمزة وعلي أحمد الطراح، العولمة والدولة، الوطن والمجتمع العالمي، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢.
- (٨٩) فاروق السيد عثمان، سيكولوجية العولمة، القاهرة، دار الأمين، ٢٠٠٣.
- (٩٠) فالح عبد الجبار، ما بعد الماركسية، دمشق، دار المدى، ١٩٩٨.
- (٩١) فتحي عبد الفتاح، الثقافة والعولمة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣.
- (٩٢) فتحي يكن ورامز ظهير، العولمة ومستقبل العالم الإسلامي، دار مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ١٩٩٩.
- (٩٣) فرح موسى، الإنسان والحضارة في القرآن الكريم، بين العالمية والعولمة، بيروت، دار الهادي للطباعة والنشر، ٢٠٠٣.
- (٩٤) فضيل أبو النصر، الإنسان العالمي، العولمة والنظام العالمي العادل، دار الفرات للنشر، ٢٠٠١.
- (٩٥) فوزي حكاك، الامبراطورية الأخيرة، بيروت، الدار العربية للمعلوم، ٢٠٠٢.

- (٩٦) فوزي صلوح، أمركة النظام العالمي، الأخطار والتداعيات، بيروت، دار المنهل، ٢٠٠٢.
- (٩٧) فدري قلمجي، أمريكا وغطرسة القوة، بيروت، مؤسسة عالم ألف ليلة وليلة، ٢٠٠٣.
- (٩٨) كامل أبو صفر، العولة (ج١)، الأساليب والآليات والنظم، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ٢٠٠١.
- (٩٩) كامل أبو صفر، العولة (ج٢)، النماذج، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ٢٠٠١.
- (١٠٠) كمال عبد الغني المرسى، العلمانية والعولة والأزهر، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩.
- (١٠١) كمال نجيد، العنف وأثار العولة على الشعوب، بيروت، دار الحكمة للطباعة والنشر، ٢٠٠١.
- (١٠٢) كمال نجيد، العولة والدولة، بيروت، دار الحكمة للطباعة والنشر، ٢٠٠٢.
- (١٠٣) مؤيد عبد الجبار الحديدي، العولة الإعلامية والأمن القومي العربي، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.
- (١٠٤) مجموعة باحثين، العولة وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.
- (١٠٥) محمد إبراهيم مبروك (وآخرون)، الإسلام والعولة، القاهرة، الدار القومية للطباعة، ١٩٩٩.
- (١٠٦) محمد الأطرش (وآخرون)، العرب ومحددات النظام العالمي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.
- (١٠٧) محمد الجوهري حمد الجوهري، العولة والثقافة الإسلامية، القاهرة، دار الأمين، ٢٠٠١.
- (١٠٨) محمد السيد الحسيني الشيرازي، فقه العولة، دراسة اسلامية معاصرة، بيروت، مؤسسة الفكر الإسلامي، ٢٠٠٢.
- (١٠٩) محمد الشيبني، صراع الثقافة العربية الإسلامية مع العولة، بيروت، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢.
- (١١٠) محمد رؤوف حامد، الوطنية في مواجهة العولة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٩.
- (١١١) محمد صالح أحمد، المستقبلات والتعليم، موسوعة التعليم في عصر العولة، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ٢٠٠١.
- (١١٢) محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، العولة - صراع الحضارات - العودة إلى الأخلاق - التسامح، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.
- (١١٣) محمد علي حوات، العرب والعولة، شجون الحاضر وغموض المستقبل، القاهرة، مكتبة مديولي، ٢٠٠٢.
- (١١٤) محمد محفوظ، الحضور والمثاقفة، الثقف العربي ومحددات العولة، بيروت، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٠.
- (١١٥) محمد محفوظ، العولة وتحولات العالم، إشكالية التنمية في زمن العولة وصراع الثقافات، بيروت، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٣.
- (١١٦) محمد متقادي، أمريكا وهيكلة الموت، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤.
- (١١٧) محمد منفر، مبادئ العلاقات الدولية، من النظريات إلى العولة، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات، ٢٠٠٢.
- (١١٨) محمد أحمد النابلسي، سيكولوجية السياسة العربية، العرب والمستقبلات، القاهرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ٢٠٠٠.
- (١١٩) محمود الدواوي، التخلف الآخر، عولة أزمت الهويات الثقافية في الوطن العربي والعالم الثالث، تونس، الأطلسية للنشر، ٢٠٠٢.
- (١٢٠) محمود الموسري، العولة والمجتمع، بيروت، دار الهادي للطباعة والنشر، ٢٠٠٣.
- (١٢١) محمود أمين العالم، الفكر العربي بين الخصوصية والكونية، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩٦.
- (١٢٢) محمود عبد الفضيل، مصر ورياح العولة، القاهرة، دار الهلال، ١٩٩٩.
- (١٢٣) محمود عبد الفضيل، مصر والعالم على أعتاب ألفية جديدة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.
- (١٢٤) مصطفى البغا، امبراطورية تطفو على سطح الإرهاب، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤.
- (١٢٥) مصطفى حجازي، علم النفس والعولة، ربي مستقبلية في التربية والتنمية، القاهرة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠١.
- (١٢٦) مصطفى كامل السيد، العولة والمجنوب، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٠.
- (١٢٧) منير الحمش، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، تأملات في النمو والأزمات والقوضى، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١.
- (١٢٨) مي العبد الله سنو، الاتصال في عصر العولة، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠١.
- (١٢٩) ناصر الأنصاري ومحمود الأنصاري، العروبة في مقابل العولة، عناصر لنظرية جديدة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢.
- (١٣٠) نبيل واغب، أقتعة العولة السبعة، القاهرة، دار المعارف، ٢٠٠١.

- (١٣١) نبيل عبد الفتاح، البوتنيا والمجهم، قضايا الحداثة والعولمة في مصر، القاهرة، المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٢.
- (١٣٢) نبيل عبد الفتاح، سياسات الأديان الصراعات وضرورات الإصلاح، القاهرة، دار ميريت، ٢٠٠٣.
- (١٣٣) نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة (١٨٤)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، إبريل ١٩٩٤.
- (١٣٤) نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة (٢٦٥)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يناير ٢٠٠١.
- (١٣٥) نجاح كاظم، العرب وعصر العولمة، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٢.
- (١٣٦) نصر محمد عارف، التنمية من منظور متجدد، التحيز - العولمة - مبادئ الحداثة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ٢٠٠٢.
- (١٣٧) نعيمة شومان، العولمة، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ١٩٩٩.
- (١٣٨) هبة روف (محرر) العولمة نحو رؤى مغايرة، القاهرة، مركز الدراسات والبحوث السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.
- (١٣٩) هشيار معروف، العولمة مفهومها، أسسها، نشوؤها وآثارها ومواجهاتها، بغداد، اتحاد الصناعات العراقية، ١٩٩٨.
- (١٤٠) واد أحمد كيكسو، العولمة والتنمية الاقتصادية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢.
- (١٤١) وليد حيمية، العولمة في الضمن والممارسة هيمنة وتفكيك وعوامل الممانعة، بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٣.
- (١٤٢) وليد عبد الناصر، اليسار والعولمة، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ٢٠٠٣.
- (١٤٣) يحيى أحمد الكمكي، الشرق الأوسط وصراع العولمة، بيروت، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢.
- (١٤٤) يحيى البحايوي، العولمة، أية عولمة، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، ١٩٩٩.
- (١٤٥) يحيى البحايوي، في العولمة والتكنولوجيا والثقافة، مدخل إلى تكنولوجيا المعرفة، بيروت، دار الطليعة، ٢٠٠٢.
- (١٤٦) يزيد صايغ، العولمة الناقصة، التفكك الاقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط، سلسلة دراسات عالمية ع (٢٨)، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩.
- (١٤٧) يوسف الأشقر، عولمة العرب، بيروت، للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٢.
- (١٤٨) يوسف القرصاي، المسلمون والعولمة، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٠.
- (١٤٩) دون، العولمة (ج١)، الناشر، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ١٩٩٨، بيروت.
- (١٥٠) دون، العولمة (ج٢)، الناشر، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، ١٩٩٩، بيروت.
- (١٥١) دون، العولمة وآثارها في الدولة والمجتمع، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٢.

ثانياً: النوريات:

- (١) اتحاد المصارف العربية:
- عبد المنعم الطيب، موقف المعارف السردانية في ظل العولمة، العدد (٢٣٨)، مجلد (٢٠)، ٢٠٠٠.
- (٢) آفاق اقتصادية
- عبد الفتاح فرح، رؤية استراتيجية لعمل البنوك الاسلامية في ظل العولمة، العدد (٨٣)، مجلد (٢١)، ٢٠٠٠.
- (٣) آفاق الإسلام
- أحمد السحراني، الإسلام والعولمة، التحديات على الهوية الثقافية، العدد (٢٨)، مجلد (٨)، ٢٠٠٠.
- محمد بن نصر، العولمة والتحدي الثقافي، العدد (٣١)، مجلد (٨)، ٢٠٠٠.
- (٤) آفاق الثقافة والتراث
- حازم الحسني، قبضات والعولمة، العدد (٣٦)، مجلد (٩)، ٢٠٠٢.
- (٥) آفاق المستقبل
- عماد علي حسن، البحث عن ممر من النفط والغاز في دروب النظام الدولي الجديد، العدد (٦)، ٢٠٠٠.
- مصطفى رجب، التعليم والتكنولوجيا في عصر العولمة، العدد (١٠)، ٢٠٠٠.
- عبد الله العوضي، العولمة من منظور اجتماعي، العدد (٧)، ٢٠٠٠.
- (٦) اقتصاديات الإمارات
- عبد الله العوضي، متى يستفيق العرب من سباتهم، العدد (٥٤)، المجلد (٥)، ٢٠٠٠.

(٧) الاجتهاد

- أحمد ثابت، العملة والعرب، خيارات اقتصادية بين التهميش والاقتصاد، العدد (٣٨)، ١٩٩٨.
- محمد السامك، العملة وآثارها على الخصوصيات الثقافية، العدد (٥٣/٥٢)، خريف/شتاء، ٢٠٠١/٢٠٠٠.
- فوزية العشماوي، الحوار بين الحضارات وقضايا العصر - العملة وآثارها على الخصوصيات الثقافية، العدد (٥٣/٥٢)، خريف/شتاء، ٢٠٠١/٢٠٠٠.

(٨) الآداب

- أحمد كمال أبو المجد، العملة الثقافية وأسئلة الديمقراطية، العدد (٣٧٤)، المجلد (٤٨)، ٢٠٠٠.
- أسعد أبر خليل، في مواجهة العملة، العدد (٣٨١)، المجلد (٤٩)، ٢٠٠١.
- أسعد أبو خليل، ضد الفرائدونية، بطلان الثقافة اللبنانية، المجلد (٤٩)، ٢٠٠١.
- دابغيد أبوود، اللأمركية الفرنسية مكدونالدز، المجلد (٤٩)، ٢٠٠١.

(٩) الإدارة العامة

- ملف، العملة والإدارة العامة، العدد (٢)، المجلد (٤٦)، ٢٠٠١.

(١٠) الإداري

- ملف، السعودية وعلاق الاقتصاد العربي والسباق إلى العملة، العدد (١٢)، المجلد (٢٧)، ٢٠٠١.

(١١) الإسلام اليوم

- أحمد التوريجري، الدين والعملة، العدد (١٧/١٦)، ٢٠٠٠.
- أحمد كمال أبو المجد، التحديات الحضارية التي تواجه العالم الإسلامي، العدد (١٥)، ١٩٩٨.
- أحمد كمال أبو المجد، الهوية والعملة من منظور حق التنوع الثقافي، العدد (....)، ١٩٩٨.

(١٢) الاقتصاد الإسلامي

- حسين شحاته، فقه الأولويات في المعاملات في ظل المجات والعملة، العدد (٢٣٤)، المجلد (٢٠)، ٢٠٠٠.
- حسين شحاته، المسلمون والعملة الاقتصادية، العدد (٢٣٣)، المجلد (١٩)، ٢٠٠٠.
- جمال سفر، العملة وآثارها على الاقتصاد العالمي، العدد (٢٤٤)، المجلد (٢١)، ٢٠٠١.
- رمضان الشراح، دور البنوك في ظل تحديات العملة، العدد (٢٤٥)، المجلد (٢١)، ٢٠٠١.
- محمود التجري، وهم التنمية في عصر العملة، العدد (٢٤٨)، المجلد (٢١)، ٢٠٠٢.

(١٣) الاقتصاد والأعمال

- الاقتصاد والأعمال، أين الاقتصاديات العربية من مسيرة العملة، العدد (٢٤١)، المجلد (٢١)، ٢٠٠٠.
- الاقتصاد والأعمال، عصابات تبييض الأموال والحكومات تخوف من أول حروب عصر العملة، العدد (٢٤٨)، المجلد (٢٢)، ٢٠٠٠.

(١٤) الإمارات اليوم

- الإمارات اليوم، الدول العربية في مواجهة العملة، البداية من التكامل الاقتصادي، العدد (٣٤٢)، ٢٠٠٠.
- الإمارات اليوم، النظام المعرفي العُماني وتحديات العملة، العدد (٣٦١)، ٢٠٠١.
- الإمارات اليوم، تأثير العملة وتحرير التجارة على المنطقة العربية اجتماعياً واقتصادياً، العدد (٣٣٤)، ٢٠٠٠.
- الإمارات اليوم، تنمية القدرة التنافسية، العلاقة بين العملة والتعاون العربي، العدد (٣٤٥)، ٢٠٠٠.
- الإمارات اليوم، حماية الاقتصاد المصري في ظل العملة، العدد (٣٦١)، ٢٠٠٠.
- الإمارات اليوم، صناعة التأمين العربية، هل تصمد أمام رياح العملة، العدد (٣٣٦)، ٢٠٠٠.
- الإمارات اليوم، غرفة التجارة الخليجية عاجزة والعملة مجرد ملعنة، العدد (٣٢١)، ٢٠٠٠.
- الإمارات اليوم، مبادئ العملة تؤكد أهمية استمرار دول الخليج بتحرير أنظمتها وقوانينها الاقتصادية، العدد (٣٣٤)، ٢٠٠٠.

- الإمارات اليوم، مستجدات العملة وأثرها على الصناعة العربية، العدد (٣٢٥)، ٢٠٠٠.

- الإمارات اليوم، واقع تحرير التجارة في الدول الأشد فقراً، العدد (٣١٩)، ٢٠٠٠.

(١٥) الإنحاف

- محسن خضر، محريف الهوية العربية بفعل العملة، العدد (١٢٢)، المجلد (١٧)، ٢٠٠١.
- حاتم بن عثمان، العملة فرصة أم رهان، العدد (١٢٤)، المجلد (١٧)، ٢٠٠١.

- الحبيب المريدي، الثقافة والعملة، العدد (١٣٠)، المجلد (١٨)، ٢٠٠٢.
- الطريهي، المثقف والعملة، العدد (١٣٠)، المجلد (١٨)، ٢٠٠٢.
- (١٦) البحرين الثقافية
- علاء الدين أحمد، الترجمة والعملة، العدد (٢٦)، المجلد (-)، ٢٠٠٠.
- تقي الزيرة، العرب والعملة، العدد (٢٦)، المجلد (-)، ٢٠٠٠.
- سلمان النجار، العرب والعملة، المخاوف والتحديات، العدد (٢٦)، المجلد (-)، ٢٠٠٠.
- جورج طرايبسي، العملة وانعكاساتها على الثقافة العربية، العدد (٢٦)، المجلد (-)، ٢٠٠٠.
- عبد الحائز عبد الله، ست أطروحات حول كيفية التعامل مع العملة - العدد (٢٦)، المجلد (-)، ٢٠٠٠.
- سمير غريب، مستقبل الثقافة في القرن الواحد والعشرين، العدد (٢٦)، المجلد (-)، ٢٠٠٠.
- (١٧) التعريب
- صالح بلعيد، اللغة العربية - رهانات وتحديات، العدد (٢٦)، المجلد (١١)، ٢٠٠١.
- صالح بلعيد، اللغة العربية - عربياً ودولياً، العدد (٢٦)، المجلد (١١)، ٢٠٠١.
- (١٨) الثقافة النفسية
- محمود أمين العالم، الغرب والشرق في لقاء العملة وسيكولوجية الخصوصية، العدد (٤٤)، المجلد (١١)، ٢٠٠٠.
- (١٩) الحقول
- سمير أمين، الثابت والمتحول في الفكر الاقتصادي، من العملة المضبوطة إلى العملة الفالسة، العددان (٣/٢)، ٢٠٠٠.
- جمال الدين جوم، العملة : تناقض الاقتصادي والسياسي، العددان (٣/٢)، ٢٠٠٠.
- (٢٠) الحكمة
- محمد عبد العال النعمي وأديب قاسم شنتي، العملة ومستقبل الوطن العربي، العدد (٥)، نوفمبر - ديسمبر، ٩٨.
- (٢١) الحياة الثقافية
- أحمد الساوي، العملة والعملة المضادة، العدد (١١٥)، المجلد (٢٥)، ٢٠٠٠.
- (٢٢) الدراسات الإعلامية
- عبد الحسين شعبان، العملة والإعلام العربي وطقوس الإنسان، العددان (٩٨/٩٧)، ٢٠٠٠.
- عبد الحسين شعبان، أحداث سيئات تكشف الجانب المظلم من العملة، العددان (٩٨/٩٧)، ٢٠٠٠.
- محمد المريبيع، وسائل الإعلام العربي والعملة الثقافية، العدد (١٠٠)، ٢٠٠٠.
- مايكل، تحديات عالم زاهر بوسائل الإعلام، العدد (١٠٠)، ٢٠٠٠.
- (٢٣) الرائد
- نصر الدين العياصي، إشكاليات الإعلام في عصر العملة، العدد (٥٨)، المجلد (٩)، ٢٠٠٢.
- ماجد السامرائي، نزعات العملة ونزعاتها، العدد (٨٤)، المجلد (٨)، ٢٠٠١.
- (٢٤) الزحف الكبير
- محمد عبد العال النعمي، العملة وانعكاساتها على الدول النامية، العدد (٢)، يوليو/أغسطس، ١٩٩٩.
- حميد الجبيلي، الاقتصاد السياسي للعملة ومستقبل الاقتصاد العربي، العدد (٢)، يوليو/أغسطس، ١٩٩٩.
- (٢٥) السياسة الدولية
- هالة مصطفى، العملة، دور جديد للدولة، العدد (١٣٤)، أكتوبر، ١٩٩٨.
- سعيد اللاوندي، أمريكا - أوروبا، العملة والعملة المضادة، العدد (١٤٢)، أكتوبر، ٢٠٠٠.
- ماجد عبد الله المنيف، النفط والعملة الاقتصادية، العدد (١٤٢)، أكتوبر، ٢٠٠٠.
- نذرة الأفندي، الاعتماد المتبادل لجابهة العملة، العدد (١٤٢)، أكتوبر، ٢٠٠٠.
- محمد سيد أحمد، حول العملة والأمن والغذاء، العدد (١٤٩)، يوليو، ٢٠٠٢.
- (٢٦) الشاهد
- علي حرب، الثقافة والعملة، العدد (١٥٩)، ١٩٩٨.
- توفيق شومان، الإعلام العربي وتحديات العملة، العدد (١٥٨)، ١٩٩٨.
- (٢٧) الشئون العامة
- محسن خضر، أزمة الجنوب وحركة عدم الانحياز، العدد (١٤)، ٢٠٠١.

- عماد حمودة، الأدوية والمنتجات الصيدلانية في عصر العولمة، العدد (١٦)، ٢٠٠٢.
- خير الدين العايب، شراكة الاتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطة، العدد (١٧)، ٢٠٠٢.
- محمد شرف، الصراع الحضاري في مسيرة العولمة، العدد (٧)، ٢٠٠٠.
- محمد شرف، موقف أزاء العولمة والهيكلة، العدد (٢)، ١٩٩٩.
- (٢٨) الشرطي
- أحمد سلامة، الجرائم الاقتصادية في عصر العولمة، العدد (١١)، ٢٠٠٢.
- (٢٩) الشقائق
- صابر حادس، الإعلام العربي والعولمة بين الأسلحة والتغريب، العدد (٤٧)، ٢٠٠١.
- (٣٠) الضياء
- الضياء، أقول العولمة وتصعد الفكر الكوني المعاصر، العدد (٥٨)، المجلد (١٩)، ١٩٩٩.
- الضياء، العولمة تفرز مفهومات التكتلات، العدد (٥٨)، المجلد (١٩)، ١٩٩٩.
- الضياء، سعي إلى هيمنة القطبية الأحادية على العالم، العولمة تهدد في فراغنا، العدد (٥٥)، المجلد (١٨)، ١٩٩٩.
- (٣١) الطريق
- إسمايل صبري عبد الله، الكوكبية، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، العدد (٤)، أغسطس ١٩٩٧.
- صادق جلال العظم، ما هي العولمة؟، العدد (٤)، أغسطس ١٩٩٧.
- نبيل مرزوق، حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، العدد (٤)، أغسطس ١٩٩٧.
- حسن إبراهيم أحمد، الماركسية والعولمة بين المقاربة وصراع التناقض، العدد (١)، ١٩٩٨.
- كاظم حبيب، مفاعيل العولمة بين المراكز والأطراف هل هي واحدة؟، العدد (١)، ١٩٩٨.
- كمال عبد اللطيف، أسئلة حول مفهوم العولمة؟، العدد (٣)، ١٩٩٨.
- كاظم حبيب، العولمة الجديدة، العدد (٣)، ١٩٩٨.
- عصام الحفاجي، العولمة بين خطاب النوستولجيا والحق بالمستقبل، العدد (٣)، ١٩٩٨.
- فوزي منصور، حول طبيعة النظام العالمي وإمكانيات تغييره، العدد (١)، ٢٠٠٠.
- عبد الغفار شكر، محالّ الجنوب في مواجهة أمية رأس المال، العدد (١)، ٢٠٠٠.
- مالك حسن، العولمة - بين البعد التقني والبعد الأيديولوجي، العدد (١)، ٢٠٠٠.
- ماهر الشريف، عن أزمة السياسة العربية وفرص تجاوزها، العدد (١)، ٢٠٠٠.
- حواس محمود، واقع الثقافة العربية في زمان العولمة؟، العدد (١)، ٢٠٠١.
- نقولا الزهر، أمة بين معاصرتان «سياتل» - بداية النقد العملي للعولمة، العدد (٢)، مارس ٢٠٠١.
- سمير أمين، النظرية والتطبيق في مشروع اشتراكية السوق الصيني، هل اشتراكية السوق بديل عن نظام العولمة الليبرالي؟، العدد (٢)، مارس ٢٠٠١.
- فيصل سعد، التخلف والتنمية في ظل العولمة الرأسمالية، العدد (٦) نوفمبر/ديسمبر ٢٠٠١.
- (٣٢) العربي
- العربي، العرب والقرن الواحد والعشرون، العدد (٢٨٣)، ١٩٩٩.
- العربي، العولمة وفخاها، العدد (٢٨٤)، ١٩٩٩.
- العربي، العولمة، هل يمتلك العرب رؤية استراتيجية، العدد (٢٨٥)، ١٩٩٩.
- (٣٣) العصور الجديدة
- سمير أمين، عولمة تحت السلاح، العدد (٢)، أكتوبر ١٩٩٩.
- أحمد فؤاد سليم، الهوية والعولمة وتسلع الفن، العدد (٢)، أكتوبر ١٩٩٩.
- (٣٤) العلوم السياسية
- قحطان أحمد سليمان الحمداني، العولمة والعولمة البديلة في الوطن العربي، العدد (٢٠)، يناير ٢٠٠٠.
- (٣٥) الفصيل
- رضا رضوان، الخصوصية اللغوية في عصر العولمة، العدد (٣٠٠)، المجلد (٢٥)، ٢٠٠١.
- صابر محمد، العولمة في تحقيق المصالح بالمصطلحات، العدد (٣٠١)، المجلد (٢٥)، ٢٠٠١.
- الحسن جالو، العولمة العربية : استنهاض أم استنزاف؟، العدد (٣٠٨)، المجلد (٢٦)، ٢٠٠٢.

(٣٦) الكرمل

- منير شفيق، عالمية الثقافة الإسلامية أمام تحديات العولمة، العدد (٩)، ربيع ١٩٩٨.
- إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، العدد (٥)، ١٩٩٧.
- (٣٧) الكفاح العربي
- فرانيس فوكوياما، العولمة هي القوة الأكثر تقدماً في عالم اليوم، ت، ابتسام خير الدين، العدد (١)، ديسمبر ١٩٩٩.
- (٣٨) الكلمة
- الحسين عصمة، العالم الإسلامي وتحديات العولمة، العدد (١٩)، ١٩٩٨.
- السيد محمد حسن الأمين، شروط المعاصرة في الثقافة الإسلامية للاستفادة من ثورة المعلومات. ومواجهات العولمة، العدد (١٨)، ١٩٩٨.
- مصطفى عدوي، أزمة الثقافة العربية والحوار في ظل العولمة وثورة المعلومات، العدد (٢٥)، ١٩٩٩.
- (٣٩) المجلة الاجتماعية القومية
- طه عبد العليم، عولمة الاقتصاد - التحدي والاستجابة، العدد (١١)، المجلد (٣٧)، ٢٠٠٠.
- حسن سلامة، العولمة وتغير النظام السياسي، العدد (١١)، المجلد (٣٧)، ٢٠٠٠.
- (٤٠) المجلة العربية للتربية
- المنجي بوسنينة، رؤية في ضبط الجودة النوعية لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي، العدد (٢)، المجلد (٢١)، ٢٠٠١.
- (٤١) المجلة العربية للعلوم
- محمد بن أحمد، في مفهوم العولمة، العدد (٣٨)، المجلد (١٧)، ٢٠٠١.
- (٤٢) المحيط الثقافي
- سعد هجرس، سرقة علنية وعولمة كاذبة، العدد (٤)، فبراير ٢٠٠٢.
- (٤٣) المستقبل العربي
- السيد ياسين، في مفهوم العولمة، العدد (٢٢٨)، فبراير ١٩٩٨.
- جلال أمين، العولمة والنزعة، العدد (٢٢٨)، فبراير ١٩٩٨.
- جلال أمين، العولمة والهوية الثقافية، المجتمع التكنولوجي الحديث، العدد (٢٣٤)، أغسطس ١٩٩٨.
- محمد الأبرش، العرب والعولمة، ما العمل؟، العدد (٢٢٩)، مارس ١٩٩٨.
- محمد فهد يوسف، حقوق الإنسان في ضوء تجليات السياسة للعولمة، عولمة حقوق الإنسان أم عولمة الفهم الغربي لحقوق الإنسان؟، العدد (٢٣٥)، سبتمبر ١٩٩٨.
- محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، عشرة أطروحات، العدد (٢٢٨)، فبراير ١٩٩٨.
- برهان غليون، الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين - تحديات كبيرة وهم صغيرة، العدد (٢٣٢)، يونيو ١٩٩٨.
- نايف علي عبيد، العولمة - والعرب، العدد (٢٢١)، يوليو ١٩٩٧.
- أحمد ثابت، العولمة والخيارات المستقلة، العدد (٢٤٠)، فبراير ١٩٩٩.
- هشام البعاج، سيناريو استمولوجي حول العولمة «أطروحات أساسية»، العدد (٢٤٧)، سبتمبر ١٩٩٩.
- ثناء عبد الله، قضايا العولمة بين القبول والرفض، العدد (٢٥٦)، يونيو ٢٠٠٠.
- السيد أحمد عمر، إعلام العولمة وتأثيره على المستهلك، العدد (٢٥٦)، يونيو ٢٠٠٠.
- ميهوب غالب أحمد، العرب والعولمة، مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، العدد (٢٥٦)، يونيو ٢٠٠٠.
- نايف علي عبيد، القرية الكونية، واقع أم خيال، العدد (٢٦٠)، ٢٠٠٠.
- محمد الأبرش، حول تحديات الانحياز نحو العولمة الاقتصادية، العدد (٢٦٠)، ٢٠٠٠.
- مهدياب، تهديدات العولمة للوطن العربي، العدد (٢٧٦)، فبراير ٢٠٠٢.
- عبد الحالق عبد الله، عولمة السياسة والعولمة السياسية، العدد (٢٧٨)، إبريل ٢٠٠٢.
- عبد المنعم السيد علي، العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التجمية والاختواء والتكامل الاقتصادي العربي، العدد (٢٩٠)، إبريل ٢٠٠٣.
- (٤٤) المسلم المعاصر
- ملف، العولمة، العدد (٩٠)، المجلد (٢٣)، ١٩٩٩.

- ملف. العولة والهوية ودور الأديان، العدد (٩١)، المجلد (٢٣)، ١٩٩٩.
- (٤٥) المرفقة
- كباشي قسبمة، العولة، أثرها وانعكاسها على إدارة المصادر الثقافية، السودان نموذجاً، العدد (٤٣٩)، المجلد (٣٩)، ٢٠٠٠.
- موسى الزعبي، تصدع شمال - جنوب، العدد (٤٣٩)، المجلد (٣٩)، ٢٠٠٠.
- أمل حسن، العولة وعودة التاريخ، العدد (٤٤١)، المجلد (٣٩)، ٢٠٠٠.
- عبد اللطيف اصطيغ، من الاستشراق التقليدي إلى العولة، العدد (٤٤٦)، المجلد (٣٩)، ٢٠٠١.
- حازم الجليلي، اللسان العربي وتحديات العولة، العدد (٤٥٦)، المجلد (٤٠)، ٢٠٠١.
- عبد اللطيف اصطيغ، مواجهة العولة : الاستشراق الأمريكي، العدد (٤٥٥)، المجلد (٤٠)، ٢٠٠١.
- موسى الزعبي، جيوسياسية وحضارات، العدد (٤٥٨)، المجلد (٤٠)، ٢٠٠١.
- فيصل سعد، التخلف والتنمية في ظل العولة الرأسمالية، العدد (٤٥٩)، المجلد (٤٠)، ٢٠٠١.
- (٤٦) المغار الجديد
- صلاح الصاوي، وحدة العمل الإسلامي في مواجهة أعاصير العولة، العدد (١٠)، أبريل ٢٠٠٠.
- (٤٧) المنتدى
- هالة صبري، منظمة التجارة العالمية والمشاركة العربية، المتطلبات، والإمكانات، العدد (١٧٥)، المجلد (١٥)، ٢٠٠٠.
- محمد ربيع، العولة والمجتمع، العدد (١٧٧)، المجلد (١٥)، ٢٠٠٠.
- مصطفى المصمودي، ما بين العولة والتعليم عن بُعد، العدد (٢٠٢)، المجلد (١٧)، ٢٠٠٠.
- مصطفى النشار، العولة الثقافية بين الامكان والاستحالة، العدد (٢٠٤)، المجلد (١٧)، ٢٠٠٠.
- علي عتيقة، أثر العولة على تنمية الأقطار العربية، العدد (١٨٨)، المجلد (١٦)، ٢٠٠٠.
- (٤٨) المنطلق الجديد
- نجيب عيسى، النموذج التاريخي للتنمية، هل يصلح لعصر العولة؟، العدد (٤)، ٢٠٠٢.
- طلال عتريس، حوار الحضارات في ظل العولة، العدد (٤)، ٢٠٠٢.
- حسن جابر، مصر الدولة في زمن العولة، نهاية أم تبدل دور ووظيفة؟، العدد (٤)، ٢٠٠٢.
- (٤٩) الموقف الأدبي
- أحمد دارو، الأمن الثقافي العربي، العدد (٣٦٢)، المجلد (٣١)، ٢٠٠١.
- (٥٠) النص الجديد
- محمود أمين العالم، الثقافة والعولة، العدد (٨)، ديسمبر ١٩٩٨.
- (٥١) النهج
- ماهر الشريف، ماذا يعني الاستقلال الثقافي في زمن العولة؟ العدد (٥٠)، ١٩٩٨.
- خلدون النقيب، حوار الثقافات وصراعاها - العولة الوشائعية الجديدة، العدد (٥٠)، ١٩٩٨.
- عواطف عبد الرحمن، الإعلام العربي وتحديات العولة، العدد (٥٠)، ١٩٩٨.
- إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبية أساس الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية، العدد (٥٠)، ١٩٩٨.
- بترغران، العولة أو عدم النقاش المأد عن الحضارة، العدد (٥٠)، ١٩٩٨.
- لؤي أدهم، الإصلاح الاقتصادي واستهداف السوق - اشكالات نظرية اساسية واشكالات تطبيقية عربية، العدد (٥٠)، ١٩٩٨.
- زمزي زكي، الطريق إلى سيانل آثار العولة - وأوهام الجري وراء الصراب، العدد (٥٧)، ٢٠٠٠.
- كريم أبو حلالة، العولة والثقافة من منظور مغاير، العدد (٥٧)، ٢٠٠٠.
- مروان عبد الرازق، ملاحظات حول العولة الجديدة، الاميرالية الجديدة وإعادة تشكيل العالم، العدد (٥٩)، ٢٠٠٠.
- سلامة كيلة، العولة آليات إعادة إنتاج النمط الرأسمالي العالمي، العدد (٦٠)، ٢٠٠٠.
- (٥٢) الهداية
- صوفي أبو طالب، تونس وفرص العولة، العدد (٣٧٢٣٤)، المجلد (٢٤)، ١٩٩٩.
- حازم نصر، الحضارة الإسلامية لاتزال حية وقادرة على تحقيق السعادة للبشرية، العدد (٣٧٢٢٧)، المجلد (٢٦)، ٢٠٠٢.
- أحمد عيساوي، العالم الإسلامي بين خطائي الأسالة والتسرد في قرن العولة، العدد (٣٧٢٩٩)، المجلد (٢٦)، ٢٠٠٢.

(٥٣) الوحدة الاقتصادية العربية

- علي عناني، العولة وعديوى التيارات الاقتصادية والمالية على الدول النامية، العدد (١٩)، ٩٩.
- (٥٤) دراسات دولية

- المنصف البعني، التفاعل بين العولة والأنظمة الجهوية، العدد (٨١)، ٢٠٠١.
- رضا القليلي، العولة، الشراكة، التحديات وأخلاق المستقبل، العدد (٨١)، ٢٠٠١.
- أنابال، العولة والازمات، العدد (٨١)، ٢٠٠١.
- أحمد ادريس، العولة والشراكة أو عهد علم المساواة، العدد (٨١)، ٢٠٠١.
- أحمد محبوب، دور تكنولوجيا الاتصال في العولة والشراكة، العدد (٨١)، ٢٠٠١.
- فؤاد عمر، رأس المال البشري في زمن العولة، العدد (٨١)، ٢٠٠١.
- سليمان الشيخ، العولة والخصوصيات الثقافية، العدد (٨١)، ٢٠٠١.
- رشيد صفر، نحو جامعة عالمية للدول - الأمم لجعل العولة في خدمة الشعوب، العدد (٨١)، ٢٠٠١.

(٥٥) شئون اجتماعية

- أمان كحيف، الدور المتوط بالفكر الإسلامي في زمن العولة، العدد (٧٣)، المجلد (١٩)، ٢٠٠٢.
- (٥٦) شئون الأوسط

- أحمد ثابت، العولة وأرهام المجتمع المعلوماتي، العدد (٧٧)، ١٩٩٨.
- برهان غليون، العولة ضد الاندماج وعوامل الاستبعاد، العدد (٧٦)، ١٩٩٨.
- إيمانيل فالرشتاين، إعادة بناء الأسس الثقافية والنظام - العالم، ترجمة: إيمان شمس، العدد (٧١)، ١٩٩٨.
- سيرج لاتوش، العولة ضد الأخلاق، ترجمة: عفيف عثمان، العدد (٧١)، ١٩٩٨.

(٥٧) شئون عربية

- مصطفى عمر النير، آراء حول المحافظة على الهوية الثقافية في ظل العولة، العدد (١٥)، ٢٠٠١.
- (٥٨) عالم الفكر

- كريم أبوخلوة، الآثار الثقافية للعولة: حظوظ الخصوصيات الثقافية في بناء عولة بدلة، المجلد (٢٩)، يناير/مارس ٢٠٠١.

- رشيد برهون، الترجمة ورهانات العولة والثقافة، المجلد (٣١)، يوليو / سبتمبر ٢٠٠٢.
- محمد شومان، عولة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي، المجلد (٢٨)، أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٩.
- عبد الحافظ عبد الله، العولة جفورها وفروعها، وكيفية التعامل معها، المجلد (٢٨)، أكتوبر/ديسمبر ١٩٩٩.
- حيدر إبراهيم، العولة وجدل الحيوية الثقافية، المجلد (٢٨)، أكتوبر/ديسمبر ١٩٩٩.

(٥٩) فكر وفن

- شيفان فايدندر، لماذا البوكوكتا؟ الفن في عصر العولة، ترجمة: أحمد فاروق، العدد (٧٦)، ٢٠٠٢.
- أمينة هازة، الفن كوسيلة للمعرفة، العلاقة بين الصورة والواقع أضحت أكثر وادبكالية، ترجمة: ماجدة بركات، العدد (٧٦)، ٢٠٠٢.

- جين فيشر، العولة ونقادها، نحو ميثاقية الفضلات، ترجمة: حسين الموزاني، العدد (٧٦)، ٢٠٠٢.
- كارل هابنيس كول، الوجه الآخر للعولة، عن التوترات المثيرة بين الثقافات، ترجمة: محمد أمين المهدي، العدد (٧٦)، ٢٠٠٢.

(٦٠) فكر ونقد

- سالم بقوت، هويتنا الثقافية والعولة، العدد (١١)، ١٩٩٨.
- (٦١) قضايا استراتيجية
- السيد ياسين، العولة وانكاساتها على الوطن العربي، العدد (١٧١)، ١٩٩٨.
- (٦٢) قضايا راهنة
- رسلان خضور وسيمير إبراهيم، مستقبل العولة، العدد (٧)، ١٩٩٨.
- (٦٣) قضايا فكرية
- الطاهر لبب، إشكالية تعريف المثقف العربي للعولة والحتمية؟، الكتاب (٢٠/١٩)، ١٩٩٩.
- محمد السيد سعيد، العولة والقيم الثقافية في مصر، كتاب (٢٠/١٩)، ١٩٩٩.

- عروس الزهيري، العولة وثقافة السلطة، كتاب (٢٠/١٩)، ١٩٩٩.
- غازي الصوراني، البعد التاريخي والمعاصر لمفهوم العولة وتأثيرها في الوطن العربي، كتاب (٢٠/١٩)، ١٩٩٩.
- محمد حافظ دهاب، تعريب العولة، مسألة نقدية، كتاب (٢٠/١٩)، ١٩٩٩.
- محمود أمين العالم، العولة - وخيارات المستقبل، كتاب (٢٠/١٩)، ١٩٩٩.
- (٦٤) مجلة البحوث الادارية
- نادية محمود، العولة وصناديق التأمين الخاصة، العدد (٤)، ١٩٩٩.
- سيد عبد الحلي، دور اصلاح الاقتصاد في تهينة مناخ الاستثمار في مصر، العدد (٤)، ١٩٩٩.
- (٦٥) مجلة التعاون
- خالد بوفصوص، اتجاهات تطوير التعليم العالي في ظل العولة، العدد (٥١)، المجلد (١٥)، ٢٠٠٠.
- زياد عربية، العولة وأثارها الاجتماعية، العدد (٥١)، المجلد (١٥)، ٢٠٠٠.
- (٦٦) مجلة الحقوق
- خالد زغلول، العولة والتحديات الاقتصادية وموقف الدول النامية، العدد (١)، مجلد (٢٦)، ٢٠٠٢.
- (٦٧) مجلة العلوم الاجتماعية
- عنعان الهياجنة، قضايا العلاقات الدولية بين الواقعية والمعلوماتية، تحليل امبيريقى ١٩٩٠ - ١٩٩٧، العدد (٢)، المجلد (٢٩)، ٢٠٠١.
- (٦٨) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني
- أحمد عبد السلام، العولة الثقافية وتهاتها للغة العربية، العدد (١٦٠)، المجلد (٢٥)، ٢٠٠١.
- (٦٩) متر الإسلام
- جمال سبيبي، العولة بين القبول والرفض، العدد (٥)، المجلد (٥٩)، ٢٠٠٠.
- عبد الفتاح غنمة، تعريب التعليم والعولة، العدد (٤)، المجلد (٥٩)، ٢٠٠٠.
- عبد الرشيد سالم، عالمية الإسلام والعولة، العدد (٧)، المجلد (٥٩)، ٢٠٠٠.
- (٧٠) متر الحوار
- حسنين توفيق ابراهيم، العلاقة بين أطروحتي نظام عالمي جديد وعولة، العدد (٣٧)، ١٩٩٩.
- محمد مهدي شمس الدين، العولة وأنسنة العولة، العدد (٣٧)، ١٩٩٩.
- ثالثاً: المقترحات**
- (١) أدريانو بيناين، العولة نقيض التنمية: دور الشركات عبر الوطنية في تهميش البلدان النامية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ترجمة: جعفر علي السوداني، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢.
- (٢) الانتكاد، العولة والتحرير، ترجمة: ياسر محمد جاد الله وعربي مديولي، المشروع القومي للترجمة العدد (٢٣٨)، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠١.
- (٣) العائدي ذكي، المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة: سوزان خليل، القاهرة، دار سينا، ١٩٩٤.
- (٤) أفين توفلر وهابدي توفلر، أشكال الصراعات المقبلة، حضارة المعلومات ومقابلها، تعريب: صلاح عبد الله، بيروت، دار الأرزنة الحديثة، ١٩٩٨.
- (٥) أنتوني جينتز، الطريق الثالث، ترجمة: أحمد زايد ومحمد محيي الدين، المشروع القومي للترجمة العدد (٨٩)، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠.
- (٦) أنتوني جينتز، عالم منفلت: كيف تعيد العولة صياغة حياتنا؟ ترجمة: محمد محيي الدين، القاهرة، دار صيرت، ٢٠٠٠.
- (٧) أنتوني جينتز، عالم جامع، ترجمة: حسن ناظم، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٣.
- (٨) أنتوني جينتز، مبعداً عن البين واليسار، مستقبل السياسات الراديكالية، ترجمة: شرقي جلال، سلسلة عالم المعرفة (٢٨٦)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر ٢٠٠٢.
- (٩) أنتوني كينج (محرر)، الثقافة والعولة والنظام العالمي، ترجمة: محمد يحيى وشهوت العالم، المشروع القومي للترجمة العدد (٢٧٨)، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠١.
- (١٠) أنتونيونيجيري، ومايكل هارت، الامبراطورية، العولة الجديدة، ترجمة: فاضل جتكر، الرياض: المبيكان، ٢٠٠٢.
- (١١) أولريش بلو، ما هي العولة؟، ترجمة: أبر السعيد دودر، ألمانيا، منشورات الجمل، ١٩٩٩.

- (١٢) أوليفيه روا، عولة الإسلام، ترجمة: لارا معلوف، بيروت، دار الساقي، ٢٠٠٣.
- (١٣) إيان كلاوك، العولة والتفكك، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣.
- (١٤) إيمانويل تود، مابعد الإمبراطورية، دراسة في تفكك النظام الأمريكي، ترجمة: محمد زكريا إسماعيل، بيروت، دار الساقي، ٢٠٠٣.
- (١٥) برتران بادي، الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي، ترجمة: لطيف فرج، القاهرة، دار العالم الثالث، ١٩٩٦.
- (١٦) برتران بادي، عالم بلا سيادة: الدولة بين المواجهة والمثالية، ترجمة: لطيف فرج، القاهرة، مكتبة الشروق، ٢٠٠١.
- (١٧) برتران بادي وماري سموت، انقلاب العالم، ترجمة: سوزان خليل، القاهرة، دار العالم الثالث، ١٩٩٨.
- (١٨) برنارد لويس، الغرب والشرق الأوسط، ترجمة وتعليق: سمير مرقص، القاهرة، دار ميريت، ١٩٩٩.
- (١٩) بطرس غالي، الديمقراطية هي الحل لمخاطر العولة، ترجمة: أمينة الأعصر، القاهرة، منشورات الأهرام، ٢٠٠٢.
- (٢٠) بنجامين باربر، عالم ماك: المواجهة بين التأقلم والعولة، ترجمة: أحمد محمود، المشروع القومي للترجمة العدد (٤٢)، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.
- (٢١) بول كبرايد وكارين رود، العولة المضطربة الخارجية، تعريب: هشام الدجاني، الرياض، مكتبة المبيكان، ٢٠٠٣.
- (٢٢) بول كبرايد وكارين رود، العولة الديناميكية الداخلية، تعريب: هشام الدجاني، الرياض، مكتبة المبيكان، ٢٠٠٣.
- (٢٣) بول كيندي، الأعداد للقرن الواحد والعشرين - التحولات الاقليمية، ترجمة: نظير جاهل، بيروت، دار الأزمات الحديثة، ١٩٩٨.
- (٢٤) بول هيرست وجراهام تومسون، مسالة العولة، ترجمة: إبراهيم فتحي، المشروع القومي للترجمة العدد (١٠٠)، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠.
- (٢٥) بيل جيتس، المعلوماتية بعد الانترنت، ترجمة: عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة (٢٣١)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس ٩٨.
- (٢٦) بيير كلال وأندريه كالمان، الدولة في القلب، مبادئ جديدة لتفسير آليات الحكم، ترجمة: سمير إبراهيم، القاهرة، دار المستقبل العربي، ٢٠٠٠.
- (٢٧) توم شتينر، ما بعد المعلومات، ترجمة: مصطفى إبراهيم، المشروع القومي للترجمة العدد (٢٣٢)، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠١.
- (٢٨) توم فودستر، مجتمع التقنية العالية، ترجمة: محمد كامل عبد العزيز، عمان: مركز الكتاب الأردني، ١٩٨٩.
- (٢٩) توماس فريدمان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون، محاولة لفهم العولة، ترجمة: ليلى زيمان، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٩٩.
- (٣٠) توماكو ترو وهوسون ميشيل، مصر العالم الثالث، ترجمة: خليل كلفت، القاهرة، دار العالم الثالث، ١٩٩٥.
- (٣١) جاري بيريكس (وآخرين)، جنون العولة، تنفيذ المخاوف من التجارة المفتوحة، ترجمة: كمال السيد، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩.
- (٣٢) چال آنال، آفاق المستقبل، ترجمة: محمد زكريا إسماعيل، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٢.
- (٣٣) چان زيفلر، سادة العالم الجديد، العولة - النهايون - المرتزقة - الفجر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.
- (٣٤) جورج سوروس، جورج سوروس والعولة، تعريب: هشام الدجاني، الرياض: مكتبة المبيكان، ٢٠٠٣.
- (٣٥) جوزيف س. ثاي، جون د. دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولة، ترجمة: محمد شريف الطراح، الرياض: المبيكان، ٢٠٠٢.
- (٣٦) جوزيف ستيفانز، خبيات العولة، ترجمة: ميشال كرم، بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٣.
- (٣٧) جون جراي، الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية، ترجمة: أحمد فؤاد بليغ، المشروع القومي للترجمة العدد (١٢٤)، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠.
- (٣٨) جيري برشر وثيم كوستيلر، العولة من تحت قوة التضامن، ترجمة: أسعد كامل إلياس، الرياض: المبيكان، ٢٠٠٣.
- (٣٩) جيمري ريفكين، قرن التقنية الحيوية، تحيز الجينات وإعادة تشكيل العالم، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٩.
- (٤٠) دونالدل كيتل، ثورة الإدارة العامة العالمية، تقرير حول تحول الحكم، تعريب: محمد شريف الطراح، الرياض: المبيكان، ٢٠٠٣.
- (٤١) روبرت جاكسون، ميشاق العولة، سلوك الإنسان في عالم محفوظ بالمخاطر، تعريب: فاضل جكر، الرياض: المبيكان، ٢٠٠٣.
- (٤٢) روبرت غروس، استراتيجية العولة، تعريب: إبراهيم محيي الشهابي، الرياض: المبيكان، ٢٠٠١.
- (٤٣) رونالد روبرتسون، العولة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، ترجمة: أحمد محمود ونورا أمين: تقديم: محمد حافظ دياب، المشروع القومي للترجمة العدد (٧٨)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨.

- (٤٤) ريتشارد هيجوت، العولة والأقلية: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية، سلسلة محاضرات عالية العدد (٢٥)، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨.
- (٤٥) زيفغنيو بريجنسكي، الفوضى، الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مالك منصور، عتّان الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨.
- (٤٦) سمير أمين وفرانسوا أوتار، مناهضة العولة، حركة المنظمات الشعبية في العالم، ترجمة: سعد الطويل، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٣.
- (٤٧) سنغ كفالجت، عولة المال، ترجمة: رياض حسن، بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٣.
- (٤٨) سريج لانتوش، تغرب العالم، ترجمة: هاشم صالح، الدار البيضاء: المؤسسة العربية للنشر، ١٩٩٣.
- (٤٩) فرانسوا أوتار وفرانسوا بوليه، في مواجهة دافوس: قراءة في الحركة العالمية ضد العولة، ترجمة: سعد الطويل، تقديم: سمير أمين، القاهرة، مركز الدراسات العربية، دار ميريت، ٢٠٠١.
- (٥٠) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة: حسين أمين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣.
- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمة: فؤاد شاهين وجميل قاسم ورضا الشاوي، مراجعة مطاع الصفدي، بيروت: مركز الانماء العربي.
- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة: حسين الشيخ، بيروت: دار العلوم العربية، ١٩٩٣.
- (٥١) فرانسيس فوكوياما، نهاية الإنسان: عواقب الثورة التكنولوجية، ترجمة: أحمد مستجير، سلسلة كتاب سطور، القاهرة، دار سطور للنشر، ٢٠٠٢.
- (٥٢) فرانسيس فوكوياما، الثقة والفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار، أبوظبي: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨.
- (٥٣) فريد هالديا، الكونية الجفريّة لا العولة المترددة، ترجمة: خالد الحروب، بيروت: دار الصافي، ٢٠٠٢.
- (٥٤) فريد هالديا، ساعتان هزتا العالم/ ١١ أيلول ٢٠٠١: الأسباب والنتائج، بيروت، دار الصافي، ٢٠٠٢.
- (٥٥) فيدل كاسترو، العولة الإمبريالية، ترجمة: عبد الرحمن إياس، بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ٢٠٠٣.
- (٥٦) كريستوفر تونغنداه، هذه الشركات المتعددة الجنسية التي نحكمنا، ترجمة: سهام الشريف، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٨٠.
- (٥٧) كلية تندريرد، تبحث في استراتيجية العولة، ترجمة: إبراهيم يحيى الشهابي، الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠١.
- (٥٨) كولن فلتت وببتر تابلور، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر (ج١)، ترجمة: عبد السلام رضوان وإسحق عبيد، سلسلة عالم المعرفة (٢٨٢)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يونيو ٢٠٠٢.
- (٥٩) كولن فلتت وببتر تابلور، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر (ج٢)، ترجمة: عبد السلام رضوان وإسحق عبيد، سلسلة عالم المعرفة (٢٨٣)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يوليو ٢٠٠٢.
- (٦٠) مارتن خور، العولة: إعادة لنظر - قضايا خطيرة وخيارات استراتيجية، ترجمة: عدنان القيسي، بيروت، الشركة العالمية للكتاب، ٢٠٠٣.
- (٦١) مارك هاينز دانيال، عالم محفوف بالمخاطر، تعريب: أدهم شاكر عضية، الرياض: مكتبة العبيكان.
- (٦٢) مايك فينرستون، ثقافة العولة، ترجمة: عبد الوهاب علوب، المشروع القومي للترجمة، العدد (١٣٢)، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠.
- (٦٣) مايك فينرستون وسكوت لاش، محدثات العولة، ترجمة: عبد الوهاب علوب، المشروع القومي للترجمة العدد (٩٣)، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠.
- (٦٤) مرور ديفاج، العولة، ترجمة: كمال السيد، القاهرة: شركة الخدمات التعليمية، ٢٠٠٠.
- (٦٥) ميشيل لثوسودوفيسكي، عولة الفقر، ترجمة: محمد مصطفى مستجير، سلسلة كتاب سطور، القاهرة، دار سطور للنشر، ٢٠٠٠.
- (٦٦) نعم تشرمسكي، الحادي عشر أيلول - العولة، ترجمة: عابد إسمايل، بيروت: دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٢.
- نعم تشرمسكي، ١١ سبتمبر، القاهرة: دار ميريت، ٢٠٠٢.
- (٦٧) نعم تشرمسكي، الريح فوق الشعب: الليبرالية الجديدة والنظام العالمي، ترجمة: مازن الحسيني، رام الله: دار التنوير، ٢٠٠٠.
- (٦٨) نورمان فان شرينبرغ، أقرص العولة: الأقوياء - سيزادون قوة، تعريب: حسين عمران، الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٢.
- (٦٩) نيلسون أرو جروادي سيزا، انهيار الليبرالية الجديدة، ترجمة: علي جعفر السرداني، بغداد: بيت الحكمة، ١٩٩٩.
- (٧٠) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، فح العولة، ترجمة: عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة (٢٣٨)، الكويت: المجلس

وأخيراً : المؤتمرات والتدوات

- (١) إبراهيم توماعي، «العولة: الحرافة والواقع»، من أعمال (مؤتمر العولة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
- (٢) أحمد أبوزيد، «التعددية والثقافة الوطنية»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (٣) أحمد بركاي، «الثقافة العربية المعاصرة»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (٤) أحمد زايد، «الكونية وآليات تفكيك الثقافات الوطنية»، من أعمال (مؤتمر مستقبل الثقافة العربية)، القاهرة، مايو ١٩٩٧.
- (٥) أحمد صديقي الدجاني، «تفاعلات ثقافة العولة»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (٦) أحمد عباس صالح، «ثقافة وطنية أم ثقافة إنسانية»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (٧) أحمد مجدي حجازي، «العولة وآليات التهميش في الثقافة العربية»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (٨) أحمد فلاح عروات، «منطلقات وأبعاد على طريق العولة في الوطن العربي»، من أعمال (مؤتمر العولة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
- (٩) أسامة الباز، «ملاحظات عن العولة»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (١٠) إسماعيل صبري عبد الله، «الكوكبة: أساس الظاهرة الاجتماعية»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (١١) إسماعيل تيرة، «العولة وموقع الجزائر في النظام العالمي الجديد»، من أعمال (مؤتمر العولة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
- (١٢) السيد ياسين، «في مفهوم العولة»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (١٣) الطاهر اجفيم، «بعض مظاهر العولة وتحدياتها الجزائر»، من أعمال (مؤتمر العولة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
- (١٤) أنور لوقا، «حوار الثقافات والهوية المصرية»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (١٥) باقر سليمان النجار، «العرب ومخاوف العولة»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (١٦) برهان غليون، «العولة ومصير الثقافات القومية»، من أعمال (مؤتمر مستقبل الثقافة العربية)، القاهرة، مايو ١٩٩٧.
- (١٧) بيترجران، «العولة - عدم النقاش الجاد عن الحداثة»، من أعمال (العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (١٨) تركي الحمص، «هوية بلا هوية»، من أعمال (العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (١٩) جبار محفوظ، «العولة وأثرها على الدول المتخلفة»، من أعمال (العولة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
- (٢٠) جلال أمين، «العولة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي»، من أعمال (العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (٢١) حسن حنفي، «الثقافة العربية بين العولة والخصوصية»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (٢٢) حازم الجليلي، «العولة والهوية الثقافية»، من أعمال (مؤتمر العولة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
- (٢٣) حلمي شعراوي، «ثقافة التحرر الوطني في ظروف العولة»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (٢٤) حميد خروف، «العولة والنسق القيمي»، من أعمال (مؤتمر العولة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
- (٢٥) حيدر إبراهيم، «الثقافة الوطنية والتعددية حدود العام والخاص»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (٢٦) خزار محمد، «العولة وتهميش دور الدولة»، من أعمال (مؤتمر العولة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
- (٢٧) خليل النسيب، «حوار الثقافات وصراعاها»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (٢٨) ديلة عبد العالي، «حصانة العولة وموقفنا منها»، من أعمال (مؤتمر العولة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
- (٢٩) رزق الله هيلان، «خطاب العولة وفكرة التقدم»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (٣٠) رشيد زرواني، «العولة: عولة ماذا؟ ولماذا؟»، من أعمال (مؤتمر العولة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
- (٣١) رضوان السيد، «الإسلاميون والعولة»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (٣٢) زايري بلقاسم، «المحافظات والعناصر الأساسية للعالمية»، من أعمال (مؤتمر العولة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
- (٣٣) سالم بلقوت، «هويتنا الثقافية والعولة»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (٣٤) سعد الدين إبراهيم، «العولة والهوية العربية»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (٣٥) سلاطين بلقاسم، «تحديات العولة»، من أعمال (مؤتمر العولة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
- (٣٦) سماح إدريس، «العولة وعوائق التنمية الثقافية»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (٣٧) صبري حافظ، «العولة والثقافة القومية»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.

- (٣٨) غانم عبد الغاني، «العولة والجزائر من منظور الألفية»، من أعمال (مؤتمر الجزائر والعولة)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
- (٣٩) عبد الحاتق عبد الله، «الثقافة العربية وقضايا العولة»، من أعمال (مؤتمر مستقبل الثقافة العربية)، القاهرة، مايو ١٩٩٧.
- (٤٠) عبد السلام المسدي، «الحرب والكورتية الثقافية»، من أعمال (مؤتمر مستقبل الثقافة العربية)، القاهرة، مايو ١٩٩٧.
- (٤١) عبد السلام المسدي، «الثقافة العربية والتحالفات المتعينة في عصر العولة»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (٤٢) عبد القادر الزغل، «إشكالية تزامن مفهومي المجتمع المدني والعولة»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (٤٣) عبد الكريم بن أعراب، «العولة ومستقبل تمثيل المنظومة التربوية في الجزائر»، من أعمال (مؤتمر العولة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
- (٤٤) عبد اللطيف صوفي، «التعليم العالي ومجديات العولة»، من أعمال (مؤتمر العولة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
- (٤٥) علي بوعنقة، «النظام التربوي والتغيرات الجديدة»، من أعمال (مؤتمر العولة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
- (٤٦) علي حرب، «صدمة العولة في خطاب النخبة حول الهوية»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (٤٧) علي غزي، «العولة ومجالياتها»، من أعمال (مؤتمر العولة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
- (٤٨) غضبان مبروك، «العولة والسيادة»، من أعمال (مؤتمر العولة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
- (٤٩) فالح عبد الجبار، «معنى العولة»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (٥٠) فضيل دليو، «العولة وإشكالية حياض تكنولوجيا الاتصال الدولي»، من أعمال (مؤتمر العولة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
- (٥١) فهمية شرف الدين، «المحلي والكورني في الثقافة العربية»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (٥٢) كمال عبد اللطيف، «ملاحظات أولية حول مفهوم العولة»، من أعمال (مؤتمر العولة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
- (٥٣) كبيش عبد الكريم، «من الشمولية إلى تصاعد النزعة الانفصالية»، من أعمال (مؤتمر العولة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
- (٥٤) مبارك بوعيش، «العولة مقارنة اقتصادية»، من أعمال (مؤتمر العولة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
- (٥٥) ماهر الشريف، «ماذا يعني الاستقلال الثقافي في زمن العولة»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (٥٦) محمد أرزقي، «التحول: هل هو بناء للهوية أو تشويه لها؟»، من أعمال (مؤتمر العولة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
- (٥٧) محمد الجوهري، «العولة والهوية: رؤية أنثروبولوجية»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (٥٨) محمد جمال بادوت، «العولة: تناقضات الواحد المتقسم»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (٥٩) محمد دكروب، «الثقافة الوطنية - الإنسانية في مواجهة العولة والتفاعل مع متجزئاتها»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (٦٠) محمد هشام الشريف، «مقترحات لبرنامج عمل»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (٦١) محمود أمين العالم، «العولة والهوية الثقافية»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (٦٢) محمود عبد الفضيل، «العولة وتداعياتها الاقتصادية والثقافية»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (٦٣) محيي الدين اللاقاني، «تساؤلات كونية في عالم بلا هوية»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (٦٤) محيي الدين مختار، «الأبعاد المتعددة للعولة / الآثار والنتائج»، من أعمال (مؤتمر العولة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
- (٦٥) مصطفى عبد الغني، «العرف الثقافي للعولة»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (٦٦) مصطفى محمد العبد الله، «العرب والعولة - المتكسبات الاقتصادية»، من أعمال (مؤتمر العولة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
- (٦٧) ميلاد حنا، «العولة ذريعة المضاربات للمتطرف»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (٦٨) ميلود سقارة، «العولة وموطن الصراع الحضاري»، من أعمال (مؤتمر العولة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
- (٦٩) نور الدين بومهر، «العولة وإشكالية الهوية في الوطن العربي»، من أعمال (مؤتمر العولة والجزائر)، الجزائر، نوفمبر ١٩٩٩.
- (٧٠) هاني الحوراني، «الثقافة العربية والتعددية في ظل العولة»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.
- (٧١) يوسف سلامة، «الثقافة والسلطة في ظل العولة»، من أعمال (مؤتمر العولة والهوية الثقافية)، القاهرة.

خامساً : شبكة المعلومات والانترنت:

١- مواقع بحثية عامة:

- <http://www.goole.com/>

- <http://www.guidebeam.com/>

<http://www.surf wax.com/>
<http://www.lxquick.com/>
<http://www.peacefire.org/tracerlock/>

٢- مواقع تحتوي مادة حول العنونة:

<http://www.rezgar.com>
<http://www.aljazeera.net>
<http://www.balagh.com>
<http://www.islamonline.net>



إصلاح أم تبعية.. هذه هي القضية؟

١. محمود أمين العالم

لن يكون إصلاحا بل مخططا - رغم براعة تعابيره - إلى مزيد من التبعية.

أم أن هناك رؤية إصلاحية بحق ذات عمق تغييرى جذري حقيقى فى مواجهة هذه الأوضاع العالمية المستجدة الخطرة، حماية لهويتنا القومية وخصوصيتنا الثقافية وتنميتها تنمية مستقلة شاملة فى غير عزلة.. عن هذه المستجدات، بل فى تفاعل إيجابى معها ومع مختلف التجارب الأخرى فى عصرنا الراهن؟.

أي مفهوم للإصلاح اختارته بلادنا وبقية البلاد العربية - صراحة أو ضمنا - من بين هذه المفاهيم.

سأكتفى بعرض موقف لكاتب كبير متخصص فى هذه القضية، له إسهامات عديدة فيها، هو الأستاذ الفاضل السيد ياسين إلى جانب عرض الوثيقة السياسية التى يدعم بها موقفه، وهى وثيقة «قضايا الإصلاح العربى، الرؤية والتنفيذ» التى صدرت عن المؤتمر الذى انعقد فى مكتبة الاسكندرية فى المدة بين ١٢ - ١٤ سبتمبر ٢٠٠٤، واشترك فيه عدد كبير من المثقفين والمفكرين العربى ذوى الاختصاصات العلمية المختلفة، ولست أدري فى الحقيقة هل صدرت هذه الوثيقة عن إقرار تفصيلى لبندوها وتوجهاتها، أم صدرت عن إقرار عام.

ليس هناك ما هو أخطر على قيم الصدق والحقيقة والإرادة المجادة للتغيير والتجديد فى حياتنا السياسية والاجتماعية والفكرية عامة من التعامل بالمفاهيم المجردة العامة دون تحديد موضوعى عبنى لها. ولا يتمثل هذا المفهوم فى مفهوم منتشر متداول هذه الأيام فى كتاباتنا وحواراتنا على المستوى العربى مثلما يتمثل فى مفهوم الإصلاح هذا المفهوم الذى يتصدر الدعوة أو مشروع الولايات المتحدة الأمريكية إلى «إصلاح الشرق الأوسط الكبير» وما يواجهه من ردود فعل مختلفة رسمية أو غير رسمية.

فماذا يعنيه هذا المفهوم فى الحوار بيننا؟ أي إصلاح هو المقصود؟ هل هو - ولنقلها بصراحة - إصلاح ما أفسدته التجربة الناصرية كما يقال صراحة أو يتخفى خلف بعض الكتابات؟! أم على العكس من ذلك تماما هو إصلاح لما أفسدته التجربة السادية المتواصلة فى جوهرها بمستوى أو بآخر؟ أم هى استجابة للمشروع الأمريكى لإصلاح الشرق الأوسط الكبير الذى يستهدف استكمال السيطرة الأمريكية على هذه البقعة الاستراتيجية من العالم توسيعا وتعميقا لاستقطابها الرأسمالى المعولم، والذي يتضمن بالضرورة دعوة إلى «إصلاح» سياسى واقتصادى وتعليمى وفق قوالب محددة تخدم هدفها العام؟ أي

يقول الأستاذ الفاضل السيد ياسين في فقرة جامعة في مقاله بعد أن قدم نقدا جذريا للتجربة الناصرية الشمولية على حد قوله في جوانبها المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية إن مصر قد تجاوزت اليوم هذه التجربة، وقدمت مثالا قريدا في الإصلاح السياسي، وأن ما حدث يعد مثالا يحتذى به في التحول من السلطوية إلى الديمقراطية - على حد قوله - «على أن هذا التحول يحتاج إلى استكمال ضروري من خلال ترسيخ مبدأ تداول السلطة وإلغاء القوانين الاستثنائية وتعديل قانون الأحزاب بل يسمح بأوسع تمثيل يمكن لجميع الاتجاهات السياسية التي تؤمن حقا بقيم الديمقراطية» كما أن هناك سلبيات واضحة في المجال الاقتصادي تحتاج إلى تفكير جديد واستراتيجية محكمة لنقل الاقتصاد المصري إلى وضع التنافسية العالمية.

ويرى أن حالة مصر «تنطبق في الواقع على عديد من الدول العربية مثل الأردن وسوريا وتونس والمغرب».

ثم يشير سيادته إلى العولة بتجلياتها السياسية في مجال الديمقراطية واحترام التعددية وحقوق الإنسان وتجلياتها الاقتصادية التي تتمثل في سيادة حرية السوق كمذهب اقتصادي حاكم، وتجلياتها الثقافية التي تنزع إلى تأسيس سياسة كونية، فضلا عن تجلياتها الانتصالية التي حققت الشفافية، كما يذكر في النهاية أن كل ما أشار إليه من محاولات عالمية وعربية كان هو المناخ الذي انعقد في ظل مؤتمرات الاسكندرية وآليات التنفيذ والذي أصدر وثيقة الاسكندرية عن الإصلاح العربي، وهي في تقديره وثيقة تاريخية لأنها تضع المثقفين وممثلي المجتمع المدني العربي بشكل متكامل لأول مرة أمام السلطات العربية مما يشكف عن عمق الفجوة بين الممارسات السائدة وروى الإصلاح الشامل، وقبل أن تنتقل إلى وثيقة الاسكندرية أقف وقفة سريعة مع مفكرنا الكبير والصدوق العزيز سيد ياسين، فالملحوظ أنه تجاهل تجاهلا كاملا كل ما تحقق في المرحلة الناصرية من منجزات جذرية محدثية سواء في البنية الاقتصادية

والاجتماعية والتعليمية رغم ما اتسمت به من نواقص، فضلا عن أنه أصدر حكما سلبيا مطلقا على الجانب السياسي الديمقراطي الحدائي في هذه المرحلة دون أن يحاول تفسير الظروف الموضوعية التي أحاطت به ولا مجال هنا لتفصيل، أرجو أن يكون موضوع حوار آخر، ونعود إلى «وثيقة الاسكندرية عن الإصلاح العربي» التي اعتبرت ردا على «مشروع الشرق الأوسط الكبير» والوثيقة في الحقيقة زاخرة بالقيم الحدائية الرفيعة مثل قيم الحرية والديمقراطية والعقلانية والعدالة والإبداع وحقوق المرأة والأقليات فضلا عن حرية الإعلام والمشاركة الشعبية إلى غير ذلك، إلا أنها عندما تنتقل إلى المجال التحديشي الاقتصادي خاصة تحدد بشكل قاطع هوية النظام الاقتصادي العربي المنشود بأنه يتشمل في تحريره من تدخل الحكومات العربية، كما يتمثل في سيادة الخصخصة والاندماج الهيكلي في النظام الرأسمالي العالمي، ودعما لهذه الهوية ينبغي أن تتحقق مواصلة بين متخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، فضلا عن أن تصبح إقامة المشروعات الصغيرة ومساندتها من العناصر الأساسية في بنية هذا التحرير الاقتصادي، وهنا تحدد الوثيقة دور الدولة بأن يكون مقصورا على مجرد «محفزة للنشاط الاقتصادي وتشجيع برامج الخصخصة».. الخلاصة أن المشروع التحريري للاقتصاد في هذه الوثيقة هو سيادة التوجه الرأسمالي الاقتصادي العربي واندماجه في النظام الرأسمالي العالمي وأن يصبح التعليم والديمقراطية وسائل لتحقيق هذه الغاية، وهي دعوة تختلف - في الحقيقة - مع كتابات سابقة عديدة للأستاذ سيد ياسين، وهي دعوة تفضي - مع كل تقدير للأستاذ الفاضل - إلى تمصيق التبعية للنظام الرأسمالي العالمي لا إلى تحرير أو إصلاح.

لست بها أقول أتجاهل أو أدعو إلى إدارة الظاهر إلى الواقع الرأسمالي العالمي الراهن، خاصة في صورته الاستقطابية العولة أمريكيا. ولست أدعو كذلك إلى وثيقة دون كيثونية مغامرة غير واعية إلى نظام نقيض هو النظام الاشتراكي رغم اتبني الفلسفة

في المكتبة ومشاركا في الجلسة التمهيدية الاعدادية لهذا المؤتمر، رغم أنني لم أذع إليه عند انعقاده (نظرا للعدد القليل جدا من المدعوين اليه) كما جاء في رسالتكم الكريمة لي.

أسمحوا لي أن أقول لكم في غير مجاملة، أن التقرير الصادر عن مؤتمر «قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ» راخر بكنوز من القيم الانسانية المتحضرة التي نحن أحوج ما نكون إلى استنباطها وتنميتها وإشاعتها مثل قيم الحرية والديمقراطية والعقلانية والعدالة والابداع وحقوق المرأة والطفل والعمل وحقوق الأقليات والعمل الاهلي والمجتمعات المدنية وحرية الصحافة والإعلام والمشاركة الشعبية في الحياة السياسية وتداول السلطة وسيادة القانون وتوفير التعليم والحرص على النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي إلى غير ذلك من الناحية المحلية، فضلا عن العمل على تحقيقها على المستوى القومي العربي عامة بتخطيط هيكلية يراعي الملائسات الموضوعية الخاصة لكل بلد عربي في إطار الواقع العالمي الراهن.

على أننا لو انتقلنا من هذه القيم والمفاهيم الهائلة الرفيعة إلى ما يسمى بالبنية الموضوعية أو الواقع التحديثي، لصدمتنا مفارقة صارخة بينهما. ذلك أن هذه البنية الموضوعية أبعد ما تكون عن المستوي التحديثي اللهم إلا في جزر متفرقة لا يضمها نسق مشترك، وإن اتسمت بشكل عام بالتخلف المجتمعي والتبعية في مجال الانتاج التصنيعي في جانبه التقليدي والحديث، فضلا عن التفكك القومي الذي يبلغ حد المواجهة والصراع أحيانا أو العزلة النسبية بين أطرافه، داخل إطار عالم أخذ يتم استقطابه لمصلحة النظام الرأسمالي عامة، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية خاصة.

وتأسيسا على هذا الفهم والرؤية، كانت لي مداخلة في لجنة الاقتصاد، في الاجتماعات التمهيدية للمؤتمر، ذكرت فيها أن جوهر الإصلاح المنشود، يكمن أساسا في نجاحنا في وضع خطة تنمية عربية شاملة، تراعي خصوصيات كل بل عربي، وتقوم أساسا على الارتفاع بمستوى الإنتاج التصنيعي بجانبه التقليدي

العامة لهذا النظام، إلا أنني أرى أن مثل هذه الدعوة إلى الاندماج الهيكلي في النظام الرأسمالي العالمي السائد أو الانفتاح السداح مداح - على حد تعبير فقيدنا العزيز الكبير أحمد بهاء الدين - هي دعوة إلى تعميق تبعيتنا اقتصاديا وثقافيا، فضلا عن أنها دعوة إلى طمس الهويات القومية والخصوصيات الثقافية للمصلحة الاستراتيجة التي تسعى بها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق هيمنتها على العالم، متخذة من واقعنا وموقفنا العربي عامة، نقطة وثوبا وتوسعا وليست الجرائم التي ترتكب ضد الشعبين العربيين الفلسطيني والعراقي فضلا عن الأفغانستان إلا مدخلا لتحقيق هذا المشروع الشامل.

والسبيل الصحي والصحيح - في تقديره - وتقدير العديد من الاجتهادات الفكرية، أنه لا سبيل لتحقيق إصلاح عميق يتجاوز واقعنا العربي الراهن الذي يتسم بالتخلف والتبعية والتمزق القومي إلا بالعمل على تحقيق تنمية ذاتية شاملة متطورة بأبعادها الهدائية والتحديثية، بما يتفق وملاساتنا الخاصة المصرية والعربية عامة، في إطار رؤية موضوعية لحقائق الواقع المحلي والعالمي، وقاعدية نضالية شعبية وفي غير انقطاع عن الخبرات والتحديات العالمية التقدمية في مواجهة هذه العولمة الأمريكية، تطلعا إلى عولمة إنسانية ديمقراطية بديلة.

الأستاذ الدكتور / اسماعيل سراج الدين
مدير مكتبة الاسكندرية

أطيب تحية وبعد...

تهنئتي الحارة والصديقة بالانجاز الكبير الذي حققه مؤتمر قضايا الإصلاح العربي في الفترة ما بين ١٢ - ١٤ مارس ٢٠٠٤ بفضل قيادتكم لمكتبة الاسكندرية وخبرتمكم العلمية والعالمية الكبيرة.

على أن تقديري الخاص لكم وللمعنى التاريخي والعلمي العميق والعميق لمكتبة الاسكندرية، يفرض على مصارحتكم ببعض الملاحظات باعتبار الشخص أولًا وقبل أن أكون مسئولًا عن لجنة الفلسفة والديانات

والانفراد والهيمنة الرأسمالية الأمريكية على حضارة العصر كله، وليس على واقعنا العربي وحده؟ وفي تقديري أن أشرف معركة إنسانية في عصرنا الراهن هي هزيمة مخطط هذا الاستقطاب والهيمنة الأمريكية وأي هيمنة أخرى، والعمل من أجل استعادة المشروعية الدولية - التي تُهدرها اليوم الولايات المتحدة الأمريكية - فضلا عن تعميقها ديمقراطيا واحترام الخصوصيات القومية والهويات الثقافية في إطار عالم متنوع الاجتهادات التي لا تتعارض مع وحدته وضمان سيادة السلام والتفاعل الحلاق والتنوع المشترك عقلانيا وثقافيا وعلميا وروحيا وقيميا وإنتاجيا واجتماعيا فكريا وعملا وإبداعا وجمسا في إطار القيم والمصالح الإنسانية الأساسية في تنوعها وتطورها إلى غير حد.

ولهذا فالقول بالاندماج في النظام الرأسمالي السائد الذي يتمثل أساسا في هذه الهيمنة الأمريكية، هو دعوة إلى استشرار الخطر على حضارة العصر، ذلك أنه يعني طمس الخصوصيات القومية والهويات الثقافية وتعميق التبعية واحترام الصراعات المصلحية والطبقية، على أن الدعوة إلى الانعزال عن هذا النظام يعد حماقة بل انتحارا. أما السبيل الصحي والصحيح في تقديري - وفي كثير من اجتهادات بعض الدول النامية كبلداننا - فهو العمل من أجل تحقيق خطة تنمية شاملة متطورة في جانبَيْها الحضائي والتحديثي بما يتفق مع ظروفنا الموضوعية الخاصة المصرية والعربية عامة، وفي غير انقطاع عن التيارات المختلفة عالميا، أو عن المشاركة الفعالة شعبيا بما يقضي إلى عولمة إنسانية ديمقراطية بديلة عن هذه العولمة الاستقطابية الأمريكية المهيمنة أو التي تسعى إلى الهيمنة.

وتبقى بعد ذلك قضية أخيرة تتعلق بالدور التاريخي المعاصر لمكتبة الاسكندرية. ففي تقديري أن التوجه المركزي الأيديولوجي في التقرير الأخير الذي صدر عن المؤتمر، والذي يتمثل في الدعوة إلى الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي

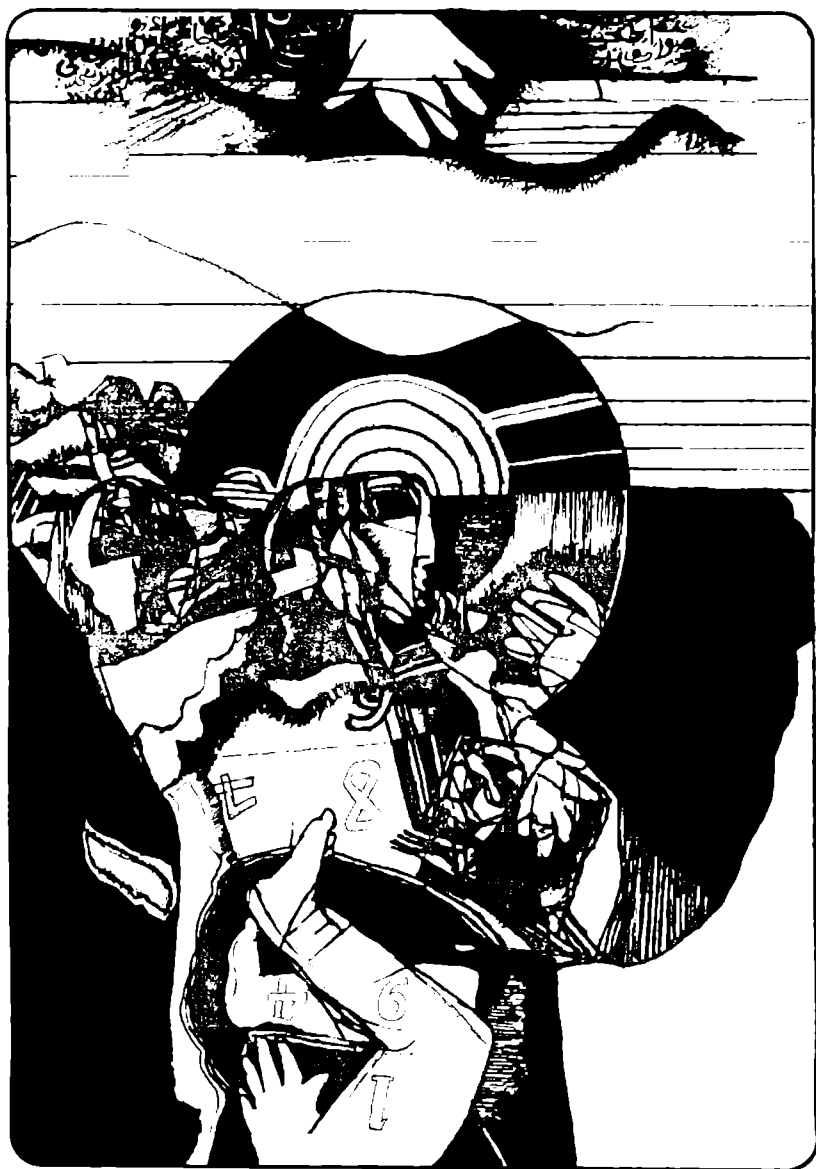
والحديث للخروج من تبعيتنا للنظام الرأسمالي العالمي السائد، دون أن يعني هذا عزلتنا عنه، فضلا عن تنمية قيم المدنية - التي سبقت الإشارة إليها - دهما وتعميقا وتطويرا لهذه الخطة الاستراتيجية التحديثية. على أنني للأسف لم أجد أثرا لهذه المداخلة في الورقة التي قدمت للمؤتمر باسم لجنة الاقتصاد، بل وجدت في «وثيقة الاسكندرية» مارس ٢٠٠٤ «عن قضايا الإصلاح في الوطن العربي» ما يناقضها تماما. ففي هذه الوثيقة تتحدد بشكل قاطع هوية النظام الاقتصادي المنشود، الذي يتحقق به «الإصلاح الاقتصادي العربي» وتتمثل هذه الهوية في تحرير الاقتصاد العربي من تدخل الحكومات العربية، كما تتمثل تبعا لذلك في سيادة المصلحة والاندماج الهيكلي في النظام الرأسمالي العالمي. وتحققا لهذه الهوية يتوجه التعليم إلى اسوق أساسا، أي تحقيق الموازنة - كما يقول التقرير - بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، فضلا عن ذلك تصبح المشروعات الصغيرة ومساندتها من العناصر الأساسية في بنية ومفهوم هذا الإصلاح وهذا التحرير الاقتصادي وهنا يتحدد كذلك دور الدولة بعيدا عن الدور الإنتاجي والحضائي ليصبح مجرد مخففة للنشاط الاقتصادي وتشجيع برامج المصلحة إلى غير ذلك مما لا مجال لتفصيله في هذه الرسالة. وخلاصة المشروع التحريري للاقتصاد العربي في هذا التقرير هو سيادة التوجه الرأسمالي للاقتصادنا واندماجه في النظام الرأسمالي العالمي وأن يصبح التعليم والديمقراطية ومختلف المؤسسات وسائل لتحقيق هذا الهدف.

وليس لي الأستاذ الدكتور اسماعيل سراج الدين بأن أسارع بتفسير رؤيتي واقتراحي حتى لا يساء فهمي فلست أنكر أو أنتكر لتوجيهي العلمي المناقض والناهض للنظام الرأسمالي السائد، على أنني في الوقت نفسه لست من حماقة بأن أجهل واقع النظام الرأسمالي السائد موضوعيا وتاريخيا الذي أراه مرحلة بالغة التقدم في التاريخ الإنساني وإن كنت في الواقع نفسه أرى خطورة هذه المرحلة من الاستقطاب

البحث والرأي والاجتهاد الفكري والإبداع.
 هذا ما أردت بل حرصت على أن أعبر عنه اعتزازا
 بالدلالة التاريخية العلمية الثقافية العامة لمكتبة
 الاسكندرية وارتفاعها بها عن أي رؤية محددة أو
 مناسبة مستجدة... فضلا عن تقديري العميق
 لشخصكم مديرا لمكتبة الاسكندرية ومفكرا مصرية
 مسئولاً ذا خبرة علمية وعالمية كبيرة.

الحالي كسبل للإصلاح العربي الشامل. فضلا عن
 تأسيس منتدى دائم في المكتبة لتابعة وتطوير وتنفيذ
 هذا التوجه، يحصر المكتبة العلمية في رؤية سياسية
 محددة دعمتها الكلمة السياسية العامة للسيد رئيس
 الجمهورية في افتتاح المؤتمر، مما يسر الاستغلال
 الفكري والعلمي هذه المكتبة ذات العراقة التاريخية
 والتي ينبغي أن تكون متحررة من كل قيد على حرية





منتدى اقرأ الثقافي

www.iqra.ahlamontada.com

